هموم مصر

وأزمـــة العقـــول الشّـــابة



المحرر : د . أحمد عبد الله

• إبـ ... غـانم • سـامية سعيد إمـام • كمـال حـــامد مغيث

• أ.د ... محـــمد • صـالح سليمـــــان • محمد محمد عبد البديع

• أ.د ... رازق • عــــادل شعبـــان • محمــد عبــد الحميـد

• أ.ش ... ــين • عصـــام فـــوزى • محمد علـى إبراهيم

• حـ ... ـــامد • فـــاتن محمـــد عدلى • نـورا عبد الله حسن

• هشـــام مبـــارك • هويـــدا عـــدلى رومـــان

• سعيـــد المصـــرى

هموم مصر
وأزمة العقول الشابة

تحرير :
د. أحمد عبد الله

هموم مصر
وأزمة العقول الشابة

المحرر

د. أحمد عبد الله

الناشر

مركز الجيل للدراسات الشبابية والإجتماعية

الطبعة الأولى : ١٩٩٤

رقم الإيداع : ٤٥٧٢ / ٩٤

الجمع : مركز البحوث العربية

الغلاف والطبع : دار الطباعة المتميزة

ت :٢٩٩٧٩٤٢

المحتويات

مقدمة

بين يدى القارئ الكريم أعمال ندوة علمية عقدت بالقاهرة فى شهر مايو ١٩٩٣. وقد رعت الندوة ثلاث مؤسسات علمية هى الجامعة الأمريكية بالقاهرة (قسم العلوم السياسية)، وجامعة عين شمس (مركز بحوث الشرق الأوسط، وجامعة هارفارد (مركز الشرق الأوسط). وقام محرر الكتاب بدور منسق الندوة. وشارك فيها بتقديم أوراق بحثية ثمانية عشر باحثا. كما شارك عشرة من أساتذة العلوم الاجتماعية كمعقبين على الأوراق المقدمة. وحضر من أمريكا وانجلترا للمشاركة فى النقاش والتعقيب خمسة من أساتذة العلوم الاجتماعية المتخصصين فى دراسة مصر ومجتمعات الشرق الأوسط. هذا بجانب العشرات من أفراد الجمهور باتجاهاتهم المتنوعة ومثابرتهم التى أثرت النقاش. ولذا كان اهتمامنا بأن يحتوى هذا الكتاب على نص المناقشات بجانب نص الأوراق المقدمة. فالتفاعل العلمى والفكرى لا يتضح إلا بنشر هذا وذاك.

وقد أقيمت الندوة تحت عنوان "دراسة المجتمع المصرى.. وهموم الباحثين الشبان". وهو ما افترض تناولاً للواقع المدروس من مختلف زوايا الدرس، على نحو ما تبين مواد هذا الكتاب. كما افترض اهتماماً مخصصا للباحثين الشبان الذين لم يصلوا بأبحاثهم العلمية بعد لدرجة الدكتوراه. وقد اتخذ هذا الاهتمام الشكل التالى:

١) الاقتصار على الباحثين الشبان في تقديم أوراق الندوة.

٢) دعوة كل منهم لعرض مشاكله كباحث شاب فى متن الورقة التى أعدها.

٣) تخصيص جلسة من جلسات الندوة لمناقشة هموم الباحثين الشبان.

٤) دعوة كبار الأساتذة المصريين والأجانب للتفاعل معهم فى إطار الندوة.

ولعلنا بذلك نكون قد قمنا بشئ من الواجب نحو تشجيع هؤلاء الشبان وتطوير قدراتهم. وهو واجب علمى ووطنى فى نفس الوقت، من حيث أن هؤلاء سيشكلون عصب الجماعة العلمية وقوام المقدرة المعرفية الوطنية فى حقل العلوم الاجتماعية. هذا بجانب ضرورة التعرف على منظور جيل الباحثين الشبان بالنسبة لمشكلات المجتمع المصرى التى يعكفون على دراستها بإمكانيات قليلة وبقدر كبير من القلق على المستقبل.

ولا يسعنا بعد ذلك إلا أن نشكر هذه المجموعة من الشباب وأن نتمنى لهم انطلاقا أكبر فى محراب العلم. كما نكرر شكر كل من ساهم من الأفراد والمؤسسات فى إقامة الندوة ونجاحها. وضمن الكثيرين الذين نقر لهم بهذا الفضل نخص بالذكر الدكتورة "إينيدهيل" رئيسة قسم العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية. وهى التى تحمست للندوة ودفعت نجاحها فاقتربت بالجامعة الأمريكية نفسها درجة من الاهتمام بالهموم المصرية، وذلك دون أن تتدخل في مضمون العمل الذى كان مسئولية منسق الندوة. ومعها من زملائها وتلاميذها نهى المكاوى، وخالد فهمى، وهبة شعبان، الذين بذلوا جهداً مشكوراً لإنجاح الندوة. ونرجو أخيراً أن يكون فى هذا الكتاب فائدة لأصحاب البيت من المتخصصين وغير المتخصصين، الشبان وغير الشبان. فالكل مدعو للقراءة .. والفائدة لمن استفاد.

المحرر

أولاً :

البنية الاجتماعية المصرية

الطبقة الوسطى فى مصر

محمد عبد الحميد إبراهيم
مدرس علم الاجتماع المساعد
قسم الاجتماع- كلية الآداب - جامعة القاهرة

مقدمة:

حظى موضوع دراسة الطبقة الوسطى داخل الدرس السوسيولوجى للتكوينات والبنى الطبقية باهتمام لم يسبق له مثيل خلال العقدين الماضيين، سواء داخل المجتمعات الغربية أو فى بلدان العالم الثالث عموما أو فى المجتمع المصرى على وجه الخصوص. وتوالد هذا الاهتمام بناء على البروز المتزايد الذى أصبحت تحتله هذه الطبقة داخل الميدان الاجتماعى والاقتصادى من ناحية، وتأثيرها الفعال فى تشكيل البنى السياسية والثقافية داخل هذه المجتمعات من ناحية أخرى.

لكن دراسة الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى، تستدعى كثيرا من القضايا والإشكاليات الخلافية التى تنعكس بالضرورة على فهم هذه الطبقة ودراستها، كما تنعكس - بنفس القدر - على فهم خصائصها ودورها (الفعلى والمحتمل) داخل المجتمع. وتتصل أولى هذه الإشكاليات بفهم طبيعة التكوين الاجتماعى والتركيب الطبقى للمجتمع. أما الإشكالية الثانية فتعد مترتبة على الإشكالية الأولى : لأن فهم طبيعة التركيب الاجتماعى والتكوين الطبقى سيترتب عليه فهم طبيعة الطبقة الوسطى من حيث البنية والتركيب ومن حيث الخصائص والأدوار التى تعزى لهذه الطبقة.

وعلى هذا ستنهض هذه الورقة على العناصر التالية:

(١) إشكالية دراسة البناء الطبقى فى المجتمع المصرى : ملاحظات عامة.

(٢) الطبقة الوسطى فى سياق المجتمع المصرى.

(٣) مشكلات دراسة الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى.

(١) إشكالية دراسة البناء الطبقى فى المجتمع المصرى :

يواجه دارس البنية الاجتماعية المصرية بالعديد من المشكلات النابعة من طبيعة تطور هذه البنية من ناحية، وطبيعة الهيكل الطبقى الخاص بها من ناحية ثانية، وطبيعة الطبقات أو الشرائح الطبقية التى تشكل قوام هذا الهيكل من ناحية ثالثة.

وإذا كنا لا نستطيع أن نحدد ماهية الطبقات الاجتماعية الموجودة فى المجتمع إلا بناء على التحديد - القبلى - لطبيعة نمط الإنتاج السائد داخل هذا المجتمع لأن الطبقات تتحدد من خلال وظائفهم داخل نمط الإنتاج[١] ، فإنه ليس ثمة اتفاق ، بين الباحثين ، على طبيعة نمط الإنتاج الذى ساد (أو يسود) المجتمع المصرى خلال تاريخه الحديث والمعاصر. وتتعدد ، فى ذلك، الاجتهادات التى حاولت تشخيص طبيعة نمط الإنتاج الخاص بهذا المجتمع . ويذهب بعض الباحثين إلى أن المجتمع المصرى قد شهد سيادة نمط إنتاج واحد مهيمن، سواء كان هذا النمط نمطا إقطاعيا خالصا أو نمطا رأسماليا خالصا[٢]. بينما يؤكد البعض على أن المجتمع لم يشهد سيادة هذه الأنماط فى شكلها "النقى" لكنها تمت على أرضية "شرقية". ويصبح نمط الإنتاج الاقطاعى ، من ثم ، إقطاعا شرقيا، كما يصبح نمط الإنتاج الرأسمالى "شبه رأسمالى شبه آسيوى"[٣].

ويعكس هذا الخلاف حقيقة أساسية مؤداها أن التطورات التى خبرها المجتمع المصرى لم تؤد إلى سيادة نمط إنتاج واحد فى صورة "نقية" خالصة حيث كانت هذه التطورات تفضى دائما إلى أن تتخذ "أنماط الإنتاج، والتشكيلات الاجتماعية...تشكل التمفصل القائم علي تعدد العناصر المختلفة، وتعايشها تارة وتصارعها تارة أخرى"[٤] . وكان فى مجمله تطورا غير متساوق[٥].

وتنعكس الطبيعة النوعية لهذا التطور - بلا شك - على طبيعة التركيب الطبقى للمجتمع، كما تنعكس بنفس القدر على طبيعة الطبقات والشرائح الطبقية التى تشكل قوام هذا الهيكل. فالتداخل والتجاور بين أنماط الإنتاج المتنوعة، وعدم سيادة نمط إنتاج واحد فى صورة نقية، سيترتب عليه عدم تبلور طبقة "طرازية" كالطبقة الإقطاعية أو الطبقة الرأسمالية أو الطبقة العاملة. فالطبقة البرجوازية طبقة هشة وضعيفة وتابعة، فضلا عن أن معظم استثماراتها تتم فى مجال التداول لا فى مجال الإنتاج، والطبقة العاملة لم تتبلور بعد بشكل واضح. أضف إلى ذلك طبيعة الالتحام العضوى بين الرأسماليين وكبار الملاك، سواء تمثل ذلك فى تحول كبار المالكين والتجار إلى مصاف كبار ملاك الأرض أو فى مساهمة عدد كبير من ملاك الأرض فى تأسيس الشركات المساهمة وفى إدارتها، الأمر الذى يفضى إلى اندماج المصالح بين هاتين الفئتين فضلا عن الالتحام العضوى الذى يشكل ترابطا بين ملاك الأراضى ورجال الصناعة حتى صارت القاعدة : أن أصبح ملاك الأراضى / رجال صناعة، وملاك الأراضى / تجارا [٦] وتصبح البنية الطبقية للمجتمع ككل، ذات طابع خاص[٧].

غير أن هذه الخصوصية يجب ألا تقودنا إلى الوقوع فى أسر النزعة التجزيئية المفرطة، بل تعنى ضرورة التحليل الملموس للواقع الملموس، خصوصا فى هذه الظروف الجديدة والمستجدة، كى نتمكن من الكشف عن خريطة التناقضات القائمة فى الاقتصاد والمجتمع[٨].

إن ما سبق يثير، فى مجمله، مشكلة الترسيم الطبقى وتحديد المواقع الطبقية، وكذا تعيين الحدود الفاصلة بين طبقة وأخرى داخل التكوين الاجتماعى للمجتمع. وتصبح هذه المشكلة أكثر حضورا فى حالة دراسة الطبقة الوسطى، وعند تحديد موقع هذه الطبقة بين الجماعات الطبقية الأخرى الموجودة فى المجتمع. وتؤكد العديد من الدراسات على الصعوبة البالغة فى دراسة هذه الطبقة . فمن الصعوبة بمكان أن نتوصل إلى تعريف جامع، كما أن هذا المصطلح (الطبقة الوسطى) مصطلح يتسم بالمرونة والمطاطية وعدم الوضوح مما يجعل من دراسة هذه الطبقة أو تحليلها عملية بالغة الصعوبة ومحفوفة بالكثير من المخاطر العلمية والتطبيقية. وإذا ما أضيف إلى ذلك ندرة الدراسات الخاصة بهذه الطبقة تصبح المشكلة أكثر تعقيدا(٩).

ويكفى أن نشير هنا إلى أن النظر إلى هذه الطبقة يختلف باختلاف المنطلقات النظرية الخاصة بفهم البنية الطبقية للمجتمع ككل. فالقائلون بسيطرة نمط إنتاج واحد (سواء كان نمطا اقطاعيا أو نمط إنتاج رأسمالى) داخل المجتمع، سينظرون إلى الطبقة الوسطى على أنها طبقة غير موجودة، أو هى بالأحرى طبقة قيد التحول إلى أعلى (لتنضم إلى مصاف الطبقة العليا) أو إلى أسفل (لتلتحق بالطبقة الدنيا)، ولا تختلف الصورة كثيرا لدى القائلين بمفهوم "نمط الإنتاج الآسيوى" أو "الاستبداد الشرقى" حيث تحل الدولة - لدى هذا الفريق - محل نمط الإنتاج المسيطر الذى يقول به الفريق الأول. "وطبقا لهذه النظرية يمكن أن تشكل البيروقراطية طبقة حاكمة، فى وضع اجتماعى طبيعى خاص، يكون فيه الماء هو المورد الاقتصادى النادر والرى هو الوسيلة الأساسية للحصول عليه(١٠). وطالما أن الدولة هى مالك كل شئ والبيروقراطية هى أداتها الرئيسية فإن التصنيف الطبقى للجماعات الاجتماعية يتم بناء على قرب أو بعد هذه الجماعات من الدولة ومؤسساتها البيروقراطية : برجوازية الدولة، رأسمالية الدولة، البرجوازية البيروقراطية ، الجناح البيروقراطى للرأسمالية، الفئات البيروقراطية المتوسطة...إلخ.

والملاحظ أن كلا هذين الفريقين يعبر عما أسماه "رايت" E.O.Wright بالرؤية الاستقطابية البسيطة Simple Polarization (١١) التى تتمثل فى رسم الخريطة الطبقية، وكأنها طرفا نقيض : الطبقة الرأسمالية / الطبقة العاملة، الدولة / الفئات الاجتماعية. وواضح الطابع الاختزالى الذى يسم كلا منهما، حيث لم تؤد التطورات إلى سيادة نمط إنتاج واحد، وبالتالى لم تتكون طبقة / طبقات طرازية. ولم تختفى الطبقات المتبقية أو الفئات البينية(١٢).

إن التطورات التى مر بها المجتمع المصرى فيما قبل ١٩٥٢ قد صاحبها ظهور قوى اجتماعية لم تكن موجودة من قبل (الطبقة المتوسطة الجديدة حسب التسمية الشائعة لدى كثير من الباحثين)(١٣). وحاولت أن تلعب دورا سياسيا (واقتصاديا) مستقلا ومتميزا(١٤). كى تتمكن من تعديل خريطة المجتمع الطبقية لصالحها، وأن تشترك فى إدارة شئون المجتمع (سياسيا واقتصاديا) وحل المشكلات المتنوعة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) التى ازداد تفاقمها وعجز النظام الليبرالى عن حلها، مما عجل بسقوط هذا النظام وقيام نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ولعبت هذه

القوى دورا حيويا فى مساندته. فقد كانت الخريطة الطبقية لمجتمع ما قبل ١٩٥٢ حسبما تؤكد العديد من الدراسات، تتسم بطابع التركيز الشديد الذى تجلى فى احتكار فئة قليلة لثروة المجتمع القومية المتمثلة فى الأرض ورأس المال . وكان من أبرز ملامح الهيكل الزراعى فى مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ التركز الشديد فى ملكية الأرض والتزايد السريع لعدد الملاك الصغار بالنسبة لرقعة الأرض التى يملكونها. ففى ١٩٥٢ مثل كبار الملاك (المالكون لأكثر من ٢٠٠ فدان) أقل من ١ر٠٪ من إجمالى عدد ملاك الأرض، بينما استحوذوا على ٣٠٪ من الأراضى الزراعية وامتلكوا مع متوسطى الملاك (ملاك من خمسة إلى خمسين فدان) حوالى ٦٥٪ من الأرض. وفى الجانب الآخر من الصورة لم تستحوذ الأغلبية العظمى من الملاك (٤ر٩٤٪) إلا على ٣٥٪ من إجمالى مساحة الأرض.[١٥]

كما أصبح تركز الملكية السمة الغالبة فى معظم القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى سواء فى مجال التجارة أو التصدير أو الاستيراد أو الأنشطة الصناعية . فقد تركزت هذه الأنشطة – ملكية وإدارة – فى أيدى فئة قليلة . واحتكرت هذه الفئات بالطبع السلطة السياسية وسيرتها فى الاتجاه الذى يخدم مصالحها الطبقية الضيقة.

ترتب على ذلك – احتكار الثروة والسلطة – أن أصبحت الخريطة الطبقية غير معبرة عن الصورة الفعلية للقوى الاجتماعية والسياسية المتنامية، والتى اطرد نموها وازداد تواجدها فى المجتمع بعد الحرب العالمية الثانية. ومع ازدياد هذه القوى اتساعا، وإزاء عجز النظام السياسى عن حل مشكلات المجتمع الملحة : المشكلة الاقتصادية (بناء قاعدة صناعية واقتصاد وطنى قوى)، والمشكلة الاجتماعية (ازدياد حدة الفوارق الطبقية)، والمشكلة الوطنية (إجلاء المستعمر عن أرض الوطن)، تبلور لدى هذه القوى على اختلاف توجهاتها السياسية، اتفاق عام على رفض الأسس التى يقوم عليها النظام . وطرحت حلولا جذرية تجاوزت الحلول التقليدية التى كان يطرحها النظام لحل مشكلات المجتمع . فطالبت بضرورة تحديد الملكية وتأمين الأنشطة الاقتصادية الكبرى، وارتبط لديها مطلب التحرر الوطنى بالاستقلال الاقتصادى والاجتماعى، وظهر فى برامجها مطلب الثورة الشاملة[١٦] التى تهدف إلى تعديل الخريطة الطبقية كى تعبر عن القوى الحقيقية الموجودة فى المجتمع، وهى بذلك قد مهدت السبيل لقيام نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢. لكن التطورات التى مر بها المجتمع المصرى بعد ذلك كان لها أثرها الواضح على الخريطة الطبقية للمجتمع بشكل عام وعلى وضعية الطبقة الوسطى بشكل خاص.

(٢) الطبقة الوسطى فى سياق المجتمع المصرى :

يقال دائما فى أدبيات الحديث حول ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أنها كانت ثورة "الطبقة الوسطى المصرية" ، ولا شك أن فى ذلك جزءا كبيرا من الصحة، فقد رأينا فى ختام النقطة السابقة كيف مهدت ظروف ما قبل ١٩٥٢ إلى بروز قوى اجتماعية وسياسية جديدة رفضت أسس المجتمع القديم ، ونادت بتغييره. غير أن أيا من هذه القوى – لظروف ليس هذا موضع الخوض فيها – لم تفلح فى حسم الصراع لصالحها. وظهر الجيش "كقوة بارزة" استطاعت أن تحسم الصراع

عبر استيلائها على السلطة دون مقاومة تذكر ، وتأييد واسع النطاق من مختلف قطاعات المجتمع.

و لم يكن الجيش فى الواقع منبت الصلة عن هذه القوى، وكثيرة هى الدراسات التى وصفت الأصول الاجتماعية لقيادة انقلاب يوليو ١٩٥٢ على أنهم ينتمون فى معظمهم إلى أبناء الطبقة المتوسطة . كما أن الأهداف التى التقى حولها تنظيم الضباط الأحرار ووضعها مبررا لقيامه بحركة الجيش قد صيغت من برامج هذه القوى، بل أن هذه الأهداف" قد استعيرت من هذا القاسم المشترك لما نادت به التنظيمات الشعبية المختلفة وقتها، وبها قام تنظيم الضباط كصورة مصغرة لمشروع الجبهة الوطنية الذى لم تستطع الحركة الحزبية أن تحققه فى الدائرة الأوسع لنشاطها بين الجماهير"(١٧) ويمكن القول إجمالا أن هذه الطبقة المتوسطة من المتعلمين (الانتلجنسيا) سواء فى صورة المهنيين أو فى صورة الموظفون من مدنيين وعسكريين) هى التى مهدت الطريق سياسياً وإيديولوجيا لقيام ثورة عام ١٩٥٢(١٨).

بعد نجاح حركة الجيش تصاعد معدل التغيرات السياسية والاجتماعية وكذا الإجراءات التى اتخذها النظام كما ازداد معدل المؤسسات التى أنشأها النظام لتنفيذ هذه السياسات المتنوعة . ولعبت هذه السياسات وتلك الإجراءات دورا أساسيا – خلال الأربعين سنة الماضية – فى تثبيت اقدام الطبقة الوسطى من ناحية وتدعيم مراكزها من ناحية ثانية، وتوسيع قاعدتها سواء فى الريف أو فى الحضر من ناحية ثالثة. وتحتل العوامل التالية أهمية أساسية فى هذا الصدد:

(١) أن الحاصل النهائى لقوانين الإصلاح الزراعى فى الريف لم يكن فى مجال حل مشكلة الفلاحين المعدمين بقدر ما كان فى تركيز الثروة الاقتصادية وجانب يعتد به من التأثير الاجتماعى والسياسى فى طبقة متوسطى الملاك الزراعيين(١٩). فقد ازداد عدد الملاك المتوسطين (الشريحة من ٢٠ إلى ٥٠ فدانا) من ٢٢ ألف إلى٣٠ ألف بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى الأول.. بينما زادت المساحات التى يمتلكونها من الأراضى من ٦٥٤ ألف فدان إلى ٨١٨ ألف فدان . وفى ظل الهيكل الزراعى الذى تبلور بعد تطبيق القانونين الأول والثانى للإصلاح الزراعى نجد "أن الشريحة الأكثر وزنا اقتصاديا ونفوذا سياسيا هى شريحة متوسطى وأغنياء الفلاحين(٢٠). حيث ارتفع نصيبها من الأراضى الزراعية من ٨ر١٠٪ سنة ١٩٥٢ إلى ٧ر١٣٪ سنة ١٩٦٥ كما زاد نصيب الفرد من هذه الشريحة من ٣ر٢٤ فدان إلى ١ر٢٨ فدان. وظل هذا الاتجاه واضحا من البداية وحتى آخر إجراء اتخذ فى مجال القوانين الزراعية فكل الإجراءات التى اتخذت كانت فى صالحهم على طول الخط(٢١) مما يعكس تقوية لمركزهم النسبى فى البناء الطبقى للريف المصرى(٢٢).

(٢) أدت عمليات التأميم وتمركز رأس المال والأخذ بنظام الإدارة الاقتصادية المركزية خلال الفترة الناصرية، إلى خلق أشكال جديدة من التمايز الاجتماعى والطبقى داخل الفئات والشرائح الاجتماعية فى المناطق الحضرية. فقد أدى التوسع الهائل فى الهياكل الفنية والإدارية داخل "قطاع الأعمال المنظم" فى الأجهزة الحكومية إلى النمو العددى

للشرائح المتوسطة التى تشكل الوظائف الفنية والمهنية، وكذلك المراتب الدنيا والمتوسطة من الوظائف الإشرافية والإدارية. وتضخم الجهاز البيروقراطى بصورة سرطانية منذ ١٩٥٢ حيث لم يكن عدد العاملين المدنيين يتجاوز فى تلك السنة ١٩٥ ألف موظف، فأصبح فى عام ١٩٨٠: ١ر٢ مليون أى تضاعف حوالى ٢٢ مرة فى تلك الفترة، ويعنى ذلك أن الجهاز البيروقراطى (المدنى فقط) يلتهم ١٩٪ من إجمالى عدد العاملين فى مختلف فروع النشاط الاقتصادى (الإنتاجى وغير الإنتاجى)[٢٣].

(٣) يرتبط بذلك طبيعة التطور السريع للنظام التعليمى خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، مما أعطى بدوره دفعة كبيرة لنمو حجم ومراتب الفئات المتوسطة بشكل لم يسبق له مثيل[٢٤]. حيث شهدت مصر توسعا هائلاً فى التعليم شمل جميع مراحله. فقد زاد عدد تلاميذ المرحلة الإبتدائية من (١ر٩٧٦ر٠٠٠) سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ إلى (٣ر٤٤٨ر٨٠٠) سنة ٦٧/١٩٦٨ إلى (٤ر١٥٢ر٠٠٠) سنة ١٩٧٦/١٩٧٧ وزاد عدد تلاميذ المرحلة الإعدادية العامة من (١٣٨ر٠٠) سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ إلى (٧٦٨ر٠٠) سنة ٦٦/١٩٦٧ إلى (١ر٤٣٦ر٠٠٠) سنة ١٩٧٦/١٩٧٧ وزاد عدد تلاميذ التعليم الثانوى العام من (١٠٩ر٠٠٠) سنة ١٩٥٦ إلى (٢٤٤ر٠٠٠) سنة ٦٦/١٩٦٧ إلى (٣٩٣ر٠٠٠) سنة ١٩٧٦/١٩٧٧[٢٥]. وإجمالا فإن أعداد طلاب المرحلة الثانوية والتعليم الفنى قد ارتفعت من (٣٣٢ر٣٣٤) سنة ٦٤ إلي (٢ر١٩٩١ر٦٣٩) سنة ١٩٨٤ كما ارتفع عدد الطلاب فى معاهد التعليم المهنى والتطبيقى من (٢٧ر٣٧٧) سنة ١٩٦٤ إلى (٨٥ر٦٣٠) سنة ١٩٨٤. أما طلاب الجامعات والمعاهد العليا فقد ارتفع عددهم من (٤٢ر٤٩٤) سنة ١٩٥٢ إلى (١٢٩ر٢٠١) سنة ١٩٦٤ إلى (٢٢٧ر٨٧٨) عام ٧٢/١٩٧٣ إلى (٦٣٢ر٣٦٠٠) عام ٨٣/١٩٨٤ بزيادة تبلغ حوالى ١٧٧ر٥٪ بالنسبة لعام ٧٢/١٩٧٣. كما ارتفع خريجو الجامعات والمعاهد العليا من (٣٧ر٩٣١) سنة ١٩٧٣ إلى (٥٩ر٨٣٢) سنة ١٩٧٦ إلى (١٠٢ر٣٨٧) سنة ١٩٨٥ . ولاشك أن هؤلاء الخريجين هم المصدر الأساسى لمهن الطبقة الوسطى[٢٦].

وتعكس التطورات السابقة النمو المذهل فى حجم هذه الطبقة بحيث يمكن القول – حسبما ذهب "جلال أمين" بحق – أن أهم ما طرأ على المجتمع المصرى من تطورات خلال الأربعين عاما التى انقضت على قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ هو النمو المذهل فى حجم الطبقة الوسطى والتغير المذهل أيضا فى خصائصها[٢٧].

غير أن التقدير النسبى لحجم هذه الطبقة يعد موضع خلاف بين الباحثين وفى ذلك يرى "جلال أمين" أنها تشكل نسبة ٤٥٪ من مجموع السكان حسب تعداد ١٩٨٦[٢٨] . أما "محمود عبد الفضيل" فيرى أن هذا التقدير متحيز لأعلى ، لأنه يشمل النمو الطفرى والمؤقت فى الدخول عند لحظة تاريخية معينة وليس له صفة الدوام والاستقرار، ويرى – من ثم – أن نحو ٣٥٪ من جملة الأسر فى مصر يمكن اعتبارها فى صفوف الطبقة الوسطى بصفة دائمة ومتجددة[٢٩] أما "محمود عودة" فيرى أن حجم هذه الطبقة لا يتجاوز ٢٥٪ من السكان فى أقصى التقديرات[٣٠] بينما يرى "خلدون النقيب" أن حجم الطبقة الوسطى يمثل أكثر من نصف القوى العاملة الحضرية[٣١].

إن التباين الملحوظ بين هذه التقديرات يعد دالا على طبيعة التباين الشديد فى فهم هذه الطبقة الوسطى ذات السمة الطبقية "الملغزة". كما ينعكس هذا التباين على تعريفها وعلى طبيعة الفئات الداخلة فى عدادها. ويتجلى هذا التباين فى فهم طبيعة الدور الذى لعبته هذه الطبقة فى تطور المجتمع. وفى ذلك يمكننا أن نميز بين رؤيتين متعارضتين.

الرؤية الأولى : ويجسدها "هالبرن" "Manfred Halpern" ومورويبرجر "Morroe Berger" ومؤداها : أن هذه الطبقة استطاعت أن تقوم بدور تحديثى فى مجتمعات الشرق الأوسط بشكل عام وداخل المجتمع المصرى بشكل خاص(٣٢).

الرؤية الثانية: وتركز هذه الرؤية على الدور المحافظ (والرجعى) الذى لعبته هذه الطبقة فى استمرارية التخلف والتبعية للغرب، ومن ثم فشلها فى إنجاز مهام الثورة الوطنية (تحقيق الاستقلال أو فك الارتباط وحل المشكلة الاجتماعية والسياسية). ويعبر "سمير أمين" عن هذه الرؤية بوضوح حيث يقول : "إن الطبقة الوسطى بالمعنى الواسع وبجميع فئاتها أصبحت عاجزة تماما عن طرح بديل يفترض فك الارتباط، فلا تستطيع مختلف عناصر هذه الطبقة ولو مجرد تصور رؤية مستقبلية مثل هذه"(٣٣).

ويعول بعض الباحثين على طبيعة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القادمة فى التسعينيات (نتيجة الجفاف التدريجى لمصادر الدخول الريعية والطفيلية) على أساس أن هذه الأزمة ستدفع هذه الطبقة دفعا لأن تلعب أدوارا أكثر تقدما "لأنها لن تعد قادرة على" الهروب إلى الإمام"من خلال الهجرة إلى الخارج أو التحول إلى "طبقة أعمال متربحة" فى الداخل، كما فعلت من قبل، بل ستجد نفسها وجها لوجه مع الأزمة تتفاعل معها وتشدها مرة أخرى إلى مواقع أكثر تقدما، ولتشكل رافدا أساسيا للتحالف الوطنى - الشعبى، ولا سيما المراتب الدنيا والوسطى من هذه الطبقة"(٣٤).

والحقيقة أن الدور المتناقض (تقدمى/ رجعى) الذى يعزى لهذه الطبقة يتأتى من طبيعة الخصائص والأدوار المتناقضة التى تسم هذه الطبقة . وفى ذلك تؤكد العديد من الدراسات على أن "اللاتجانس" يعد من أهم سمات هذه الطبقة(٣٥). لذا فإنها - وكما أشار "محمود عودة" - تعد مستودعا للعديد من أنساق القيم المختلفة(٣٦). كما تضم فى داخلها تيارات شتى تمتد من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وهى من حيث طبيعة الأدوار التى تلعبها- تلعب دورا سياسيا واجتماعيا تقدميا فى بعض الفترات التاريخية ، كما تلعب دورا سياسيا واجتماعيا رجعيا فى فترات أخرى(٣٧).

والواقع أن هذه التباينات ، سواء فى تقدير حجم الطبقة الوسطى أو فى النظر إلى طبيعة الدور الذى قامت به تثير قضايا أساسية تتصل بمشكلات دراسة الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى.

(٣) مشكلات دراسة الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى :

لا مهرب من الدخول فى خضم هذه المشكلة : مشكلة دراسة الطبقة الوسطى، لا من أجل حسم هذه المشكلة- فليس هذا بمقدور الباحث ولا هو بمستطيعه - بل من أجل طرح تساؤلات تشغل الباحث ، فضلا عن كونه واحداً من أبناء

الطبقة الوسطى، فهو مهموم بدراستها والتعرف على طبيعة تركيبها وخصائصها وكذا طبيعة التغيرات التى طرأت عليها خلال العشرين سنة الماضية(٣٨). وسوف نتناول طبيعة المشكلات التى تثيرها دراسة الطبقة الوسطى فى ضوء القضايا التالية :

أ- الطبقة الوسطى ومشكلة الوضع الطبقى .

ب- الطبقى الوسطى : مشكلة التعريف ومعايير الانتماء.

جـ- الدراسة الامبيريقية للطبقة الوسطى : المشكلات البحثية وهموم الباحث.

أ- الطبقة الوسطي ومشكلة الوضع الطبقى :

أشرنا فيما سبق إلى أن مشكلة الترسيم الطبقى وتحديد المواقع الطبقية وكذا تعيين الحدود الفاصلة بين طبقة وأخرى داخل التكوين الاجتماعى للمجتمع تعد من أبرز المشكلات التى تواجه دارسى البنية الاجتماعية المصرية. خاصة وأننا إزاء بنية تتسم بسمات "نوعية" تنعكس على طبيعة هيكل التكوين الطبقى للمجتمع، كما تنعكس على طبيعة الجماعات الطبقية التى تشكل قوام هذا الهيكل . غير أن هذه المشكلة تصبح أكثر حضورا فى حالة دراسة الطبقة الوسطى، سواء عند تحديد موقع هذه الطبقة داخل التركيب الطبقى للمجتمع أو عند تحديد موقعها بالنسبة للجماعات الطبقية الأخرى الموجودة فى هذا المجتمع. الأمر الذى يجعل دراسة هذه الطبقية أو تحليلها عملية بالغة الصعوبة.

والحقيقة الأساسية التى تؤكدها العديد من الدراسات هى : النمو المذهل والاتساع المطرد الذى حققته الفئات "البينية" Intermediate التى استطاعت أن تحتل موقعا وسطا Middle بين البرجوازية والبروليتاريا. والأهم من ذلك هو أن هذه الفئات البينية إنما تجسد - عبر هذا الموقف الوسط - صفات تخص الطبقة العاملة (مثل عدم ملكية وسائل الإنتاج، وبيع قوة العمل) كما أنها تجسد فى نفس الوقت صفات تخص "البرجوازية" مثل الاشتراك بدرجات متفاوتة فى إدارة رأس المال، والسيطرة / التحكم التى تمارسها على الطبقة العاملة .

والحاصل أن هذه الفئات أصبحت تشكل تحديا مباشرا أمام تطبيق النموذج الطبقى الثنائى Two - Class Model (٣٩) وتعددت الاجتهادات التى قدمت لتحديد الوضع الطبقى لهذه الفئات، ومن أبرز هذه الاجتهادات مايلى(٤٠) :

١) أولى هذه الاجتهادات يضع كل هذه الفئة فعليا داخل الطبقة العاملة باستثناء نسبة ضئيلة من كبار المديرين والإداريين الذين يرتبطون مباشرة بالبرجوازية من خلال امتلاكهم لرأس المال حيث يرى أن كل العاملين بأجر ينتمون إلى الطبقة العاملة.

(٢) اجتهاد آخر يضع العديد من فئات العاملين بأجر داخل قطاع من قطاعات البرجوازية الصغيرة وغالبا ما تعرف بـ

"البرجوازية الصغيرة الجديدة" New Petty Bourgeoisie للتمييز بينها وبين البرجوازية الصغيرة التقليدية، التى تضم أصحاب الصنائع ، وأصحاب الحوانيت والعاملين لحسابهم.

(٣) الاجتهاد الثالث يعتبر أن العاملين بأجر الذين يقعون خارج نطاق الطبقة العاملة ليسوا قطاعا من قطاعات البرجوازية الصغيرة بل يمثلون طبقة جديدة مستقلة بذاتها، تسمى "الطبقة الإدارية المتخصصة" Professional Managerial Class .وتعرف هذه الطبقة من خلال الوظيفة المتخصصة التى تلعبها فى إعادة إنتاج العلاقات الطبقية أكثر من تعريفها بوضعها داخل العلاقات الاجتماعية للإنتاج.

٤) الاجتهاد الرابع لا ينظر إلى هذه الفئة على أنها تشكل طبقة بقدر ما تشكل أوضاعا Locations تنتمى لأكثر من موقع طبقى فى وقت واحد. لذا فإن الفئة التى نطلق عليها "الطبقة الوسطى Middle Class تحتل ما يمكن أن نسميه بـ "الأوضاع الطبقية المتناقضة" Contradictory class locations.

.تعكس هذه الاجتهادات طبيعة الخلاف المرتبط بوضعية الطبقة الوسطى داخل المجتمع. والجدير بالذكر أن هذه الاجتهادات قد تطورت داخل سياق التعقد الهائل الذى طرأ على بنية المجتمع الرأسمالى (الغربى) أساسا. مما استدعى ضرورة مراجعة أنماط التحليل الجديدة التى طرأت على بنية ذلك المجتمع.

والأمر لا يختلف فى حالة المجتمع المصرى، وذلك فيما يختص بضرورة البحث عن أطر تحليلية تلائم الطبيعة النوعية للتكوين الطبقى لهذا المجتمع، والتى أثرت بلاشك على وضعية الطبقة الوسطى داخل هذا التكوين . خاصة وأن هذه الطبقة قد ارتبطت فى نشأتها وتطورها واتساع حجم الفئات الاجتماعية والاقتصادية المكونة لها بقرارات وإجراءات كانت تصدر فى أغلبها عن الدولة.

وإذا كان الباحث يرى أن مدخل "المواقع الطبقية المتناقضة" يعد من أكثر الاجتهادات إغراء لتحليل الموقع الطبقى للطبقة الوسطى، من الناحية النظرية، إلا أن تعقيدات الواقع الإمبيريقى تحد من كفاءته النظرية وتظل مشكلة الوضع الطبقى للطبقة الوسطى واحدة من أهم المشكلات التى تثيرها دراسة هذه الطبقة .

ب- الطبقة الوسطى : مشكلة التعريف ومعايير الانتماء :

من أهم المشكلات التى تواجه دارس الطبقة الوسطى مشكلة تعريف هذه الطبقة وتعيين الجماعات الاجتماعية الداخلة فى عدادها، ويتضح ذلك عبر استعراض بعض المحاولات التى بذلت فى سبيل تعريف الطبقة الوسطى وتحديد الجماعات التى تنتمى إليها، وكذا المعايير التى تبرر انتماء هذه الجماعات ضمن فئات الطبقة الوسطى.

ويقدم لنا مورو بيرجر M. Berger واحدا من أقدم التعريفات الخاصة بالطبقة الوسطى حيث يرى أنها تتكون من جماعتين أساسيتين : الأولى : تشمل التجار وأصحاب المصانع الصغيرة، ومن يعملون لحسابهم والذين لا يؤهلهم دخلهم ولا قوتهم لأن ينضموا لذوى النفوذ والجاه فى الحياة السياسية والاقتصادية وتشتمل الجماعة الثانية على جماعات أخرى مختلطة تضم المهنيين المستقلين الأطباء والمحامين والمديرين، والتقنيين ، وموظفى الإدارة(٤١).

أما "هالبرن" M.Halpern فيرى أن ذوى الرواتب يشكلون الغالبية العظمى للطبقة الوسطى، ويشملون المديرين والإداريين والصحفيين، ورجال القانون وضباط الجيش(٤٢).

ويرى " حنا بطاطو Hana Batatu أن المقصود بالفئات المتوسطة تلك الفئات ذات الطبيعة المركبة (أو المزدوجة) والتى تتعدد وظائفها، ولكن يجمع بينها امتلاكها لموقع أو مكان وسط بين هؤلاء الذين لا يملكون وبين كبار الملاك، وهذه الفئات تضم ضمن ما تضم عناصر وفئات : ضباط الجيش، موظفى الدولة، أرباب المهن الحرة، التجار، ملاك الأرض(٤٣).

أما "جيمس بيل Jemes Bill فيرى أن أعضاء هذه الطبقة ينخرطون فى المهن المتخصصة والتقنية والثقافية والفكرية والإدارية . وتضم المدرسين والمهندسين والكتاب والفنانين والصحفيين والبيروقراط، وضباط الجيش من ذوى الرواتب المتوسطة(٤٤).

ويرى "السيد الحسينى" أن الطبقة الوسطى الحضرية تضم قطاعا كبيرا من ذوى المهن الفنية العليا كالأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات وضباط الجيش والمديرين وصغار التجار(٤٥).

وفى تقسيمه للبناء الطبقى فى المدينة المصرية يرى "محمد الجوهرى" أن الطبقة الوسطى تشتمل على :

- الطبقة الوسطى الكبيرة وتضم : كبار الملاك العقاريين، وأصحاب الشركات وطبقات المديرين ومن فى حكمهم.
- الطبقة الوسطى، وتضم : أصحاب الورش الحرفية والمتاجر (أكثر من ٥ عمال) ومتوسطى وكبار الموظفين .
- الطبقة الوسطى الصغيرة، وتضم: أصحاب الورش الحرفية والمتاجر (أقل من ٥ عمال) وصغار ومتوسطى الموظفين(٤٦).

أما "جلال أمين" فيرى أن الطبقة الوسطى الجديدة تضم ، مثلها مثل الطبقة الوسطى القديمة، المهنيين ، وغالبية تجار التجزيئية والشرائح العليا والمتوسطة من موظفى الحكومة وأصحاب المصانع المتوسطة والصغيرة، وأصحاب العقارات السكنية. ولكنها تختلف عن الطبقة الوسطى القديمة فى أنها تضم أيضا نسبة يعتد بها من الحرفيين والشرائح الأعلى دخلا من موظفى وعمال القطاع الصناعى العام والخاص(٤٧).

ويرى "محمود عودة" أن الطبقة الوسطى فى مصر تضم فئات متنوعة فى ارتباطاتها الاقتصادية، وانتماءاتها الاجتماعية وأصولها التاريخية، أنها تضم تشكيلة متنوعة من متوسطى الفلاحين والحرفيين من أصحاب الورش، ومتوسطى التجار والجانب الأعظم من موظفى الدولة مدنيين وعسكريين (فيما عدا الصفوة البيروقراطية والسياسية والعسكرية صاحبة النفوذ الأعظم) إضافة إلى أصحاب المهن الفنية الوسطى والعليا، ممن لا يرتبطون بوظائف حكومية والمثقفين وغيرهم شريطة عدم تغيير مهنهم أو تحويلها إلى مشروعات استثمارية(٤٨).

أما "خلدون النقيب" الذى يفضل مصطلح "الدرجات الوسطى" Middle Strata فيرى أن الطبقة الوسطى الجديدة تضم : المهنيين والمدراء الأجراء والتقنيين المؤهلين وأشباه المهنيين والعاملين فى الإدارة الوسطى(٤٩).

وتدل هذه المحاولات التى قدمت لتعريف الطبقة الوسطى فى مجملها على التنوع واللاتجانس الذى تتسم به الجماعات التى يدخلها كل باحث فى عداد الطبقة الوسطى. فهى تضم كل الجماعات المهنية، بلا استثناء تقريبا، بدءا من المستويات والوظائف الإدارية العليا حتى أدنى الوظائف الإدارية والإشرافية، دون مراعاة للتباين الموجود بين هذه الجماعات، وتأثير هذا التباين على الوزن الطبقى لكل جماعة. وواضح أن هذه التعريفات تعتمد إلى حد كبير على المهنة أو الوظيفة كمعيار للانتماء للطبقة الوسطى. ولاشك أن هذا المعياريثير الكثير من التحفظات عندما نتخذه معياراً للتصنيف(٥٠). وهذا ينسحب أيضا على معيار الدخل والمستوى التعليمى كمعايير للانتماء للطبقة الوسطى. وكل ذلك من مشكلات تعريفية ومفهومية يثير الكثير من المشكلات التى تواجه الدراسة الإمبيريقية للطبقة الوسطى فى مصر.

جـ- الدراسة الإمبيريقية للطبقة الوسطى

المشكلات البحثية وهموم الباحث:

تثير الدراسة الإمبيريقية للطبقات عموما والطبقة الوسطى خصوصا مشكلات وهموم تواجه الباحث عند التصدى لهذه الموضوعات وعليه أن يجد لنفسه سبيلا فى حلها أو التعامل معها، هذا إذا أراد أن ينجز موضوع دراسته أو يحقق الهدف الذى يسعى إليه.

ومن الصعوبة بمكان أن نحدد متى تبدأ هذه المشكلات ، ومتى تنتهى ، فهى سلسلة متصلة الحلقات ، تؤثر كل حلقاتها، بالسلب أو بالإيجاب ، فى الحلقة التى تليها . كما أن هذه المشكلات ذات طابع تراكمى يتشكل عبر المراحل التعليمية المختلفة التى مر بها الباحث فى سنوات الدراسة المتنوعة.

فماذا سيكون حال الباحث الذى تخرج فى جامعات الأعداد الكبيرة وتربى على مناهج تعتمد فى أكثرها على الحفظ والتلقين ، وتتوارى فى ظلها مهارات الإبداع والابتكار ؟

على أية حال، نفترض أن الباحث قد أصبح مهموما بالبحث العلمى، فإن من أول شروط هذا الهم أن يكون الباحث واسع الاطلاع وعلى اتصال مستمر بأحدث منجزات العلم فى مجال تخصصه، فهل هذا يتوفر لنا كباحثين عبر المؤسسات التى ننتمى إليها ؟؟ وهل تسمح إمكاناتنا المادية كأفراد وسط ظروف قاهرة أصبحت لقمة العيش فيها الشغل الشاغل لدى كثيرين، بأن نتمكن من ذلك؟

المفترض فى مثل هذه الظروف أن تضطلع المؤسسة (الجامعة) بهذا العبء (توفير أحدث الإصدارات التى تصل الباحث بأحدث منجزات العلم فى مجال تخصصه). لكن ذلك أمر عزيز المنال، مما يجعلنا نلجأ إلى طرق تعتمد فى أغلبها على الصدفة ، أو نلجأ لمكتبة الجامعة الأمريكية التى تعاملنا كأننا مواطنون من الدرجة الثانية!.

إن كل هذه المشكلات تتصل فى مجموعها بالمشكلات المادية التى يواجهها صغار الباحثين والتى تحول بينهم وبين الإنفاق على بحوثهم ، سواء بشراء المراجع والدوريات اللازمة، أو تمويل الدراسات الميدانية التى يتطلبها موضوع البحث، أو عند إخراج الرسالة فى صورتها النهائية.

وإذا ما افترضنا – جدلا – أن الباحث استطاع ، بصورة ما ، أن يتحصل على المراجع والدوريات التى يحتاجها لموضوع بحثه، فهل يستطيع أن يتعامل مع هذه المراجع خاصة إذا ما كانت بلغة أجنبية؟ أعنى هل يتقن الباحث لغة أجنبية (أو أكثر) تمكنه من التعامل مع التراث الأجنبى المتصل بموضوع بحثه؟ إن اللغة تشكل عائقا لدى الكثير من الباحثين وتحول بينهم وبين التعامل الجيد مع التراث الأجنبى المتصل بالموضوعات التى يشتغلون بها.

إن المشكلات السابقة تواجه معظم الباحثين، فى مختلف التخصصات، وعلى اختلاف الموضوعات التي يهتمون بها. غير أن ثمة مشكلات أخرى تواجه الباحثين الذين يهتمون بموضوع الطبقات بشكل عام ، يمكننا أن نشير إلى أهمها، وذلك على النحو التالى :

١) مشكلة الإطار النظرى للباحث :

لا يستطيع دارس المجتمع أن يتصدى لمعالجة أى جانب من جوانب الحياة فى مجتمعه دون أن يتسلح بموقف نظرى واضح يهديه ويرشده ، خاصة إذا ما تصدينا للكلام عن موضوع الطبقات الاجتماعية. فالطبقات الاجتماعية ثمرة من ثمرات الفكر الماركسى، وكانت تلك الفكرة الماركسية باعثا لظهور نظريات ومحاولات أخرى فاصلة على الجانب الآخر، أعنى البرجوازى من العالم، ولذلك فإن أى محاولة جادة لتناول الطبقات لن تخرج ، إذا أمعنا فيها النظر ، عن اتخاذ أحد هذين الموقفين الإيديولوجيين منطلقا لها[٥١].

غير أن الباحث الذى يتخذ من الماركسية منطلقا له فى فهم وتحليل البناء الطبقى ، يواجه بمشكلات متعددة. فلا شك أن المنهج الماركسى أقدر المناهج على تحليل وفهم آليات التكوين الطبقى فى المجتمع ، لكن تطبيقه قد اتخذ مسارات عديدة جعلها أقرب إلى الاجتهادات الفردية، داخل الماركسية ، منها إلى المدارس النظرية المستقرة . يتضح ذلك إذا نظرنا، مثلا، إلي الاجتهادات المتنوعة التى حاولت تشخيص طبيعة نمط الإنتاج السائد فى المجتمع المصرى، وكذا تحديد طبيعة البنية الطبقية لهذا المجتمع. وينسحب الأمر نفسه على الاجتهادات التى حاولت تحديد الموقع الطبقى للطبقة الوسطى. وهى كلها اجتهادات تمت داخل النظرية الماركسية، وهذا ، فى جانب منه، يعد ميزة تحسب للماركسية (قدرتها على التطور والتجدد). لكن تبنى أى من هذه الاجتهادات فى حالة المجتمع المصرى – يكتنفه الكثير من الصعوبات والمحاذير.

٢) مشكلة البيانات المطلوبة:

إذا افترضنا أن الباحث قد حسم الإطار النظرى الذى ينطلق منه، وحدد من ثم ، الافتراضات التى يريد اختبارها ، عندئذ لابد له من "مادة" أو "بيانات" يستطيع من خلالها أن يدلل على صدق ما يفترضه، أو يفسر الظاهرة موضوع البحث. وتختلف طبيعة البيانات ، وتتنوع ، باختلاف الظاهرة موضوع الدراسة. كما تختلف مصادر الحصول على

هذه البيانات . وتنحصر هذه المصادر غالبا فى مصدرين :

مصدر مباشر، أى الحصول على البيانات من الناس أو العينة الممثلة لموضوع البحث.

مصدر غير مباشر، مثل الإحصاءات ، والسجلات ، أو أى مصادر تمكن الباحث من الحصول على بيانات تخص توزيع الدخل والملكية والنشاط الاقتصادى ..إلخ.

وكل مصدر من هذه المصادر يفرض مشكلاته الخاصة على الباحث.

فقد يواجه الباحث بمشكلة أن البيانات التى يحصل عليها من المصدر الأول - المباشر - غير صادقة سواء لأن هؤلاء الناس (العينة) لا يؤمنون بجدوى الذى يفعله الباحث أو أنهم يقولون عكس ما يعتقدون ، أو لظروف تتصل بطريقة الحصول على هذه البيانات .أما مشكلات المصدر غير المباشر ، مثل الإحصاءات أو السجلات، فتتمثل فى أن هذه المصادر قد تكون غير متوفرة أو متوفرة وغير كافية، أو تكون غير دقيقة.

٣) مشكلة الأدوات المستخدمة فى جمع البيانات :

يواجه الباحث بمشكلة أساسية تتصل بأنسب الأدوات المنهجية التى تمكنه من الحصول على البيانات التى يحتاجها . وإذا كانت القاعدة هى أن الباحث يستخدم الأدوات التى تلائم موضوع بحثه وتناسب طبيعة البيانات المطلوبة، فإن هذه القاعدة تحتاج إلى مناقشة خاصة إذا ما استخدم الباحث أدوات لجمع البيانات تبدو مناسبة - مثل الاستبيان أو دراسة الحالة - فى موضوع دراسة الوعى الطبقى أو التوجهات الطبقية مثلا، فهذه الأدوات على الرغم من كونها تبدو مناسبة إلا أنها قاصرة سواء فى الحصول على البيانات أو فى حجم وعمق البيانات التى تحصل عليها.

٤) حدود الصدق فى المادة المتاحة:

تفرض المشكلات السابقة حدودا معينة للصدق الذى تتسم به البيانات التى يجمعها الباحث، كما تفرض حدودا معينة حول التعميمات التى يتوصل إليها الباحث.

وبعد .. فهذه بعض المشكلات والهموم التى تواجه الباحث، وهى مشكلات تثير قضية أعم، وأهم، تتصل بشروط إنتاج المعرفة فى مجتمع متخلف . وأشهد أن هذه المشكلات تمثل - لدى الكثير من أبناء جيلى- دافعا أساسيا يجعل من المعرفة التى ينتجونها ، تحديا لشروط إنتاجها.

***

الهوامش و المراجع

(١) انظر :

Bryan S. Turner, The Middle Classes and Entrepreneurship in Capitalist Development , Arab Studies Quarterly Vol.1, No. 2, Spring 1979, p. 126.

(٢) انظر ، محمد أنيس ، المجتمع المصرى فى ظل الإقطاع ، الكاتب ، السنة الرابعة ، العدد (٥١) ، يونيو ١٩٦٥ ، ص ٤ - احمد زايد، حول دراسة البناء الاجتماعى لمصر فى مرحلة ما قبل الرأسمالية ، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، إشراف دكتور محمد الجوهرى، العدد الأول، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٨٠، ص ص ١١١- ١٢٧.

(٣) انظر : ابراهيم عامر، الأرض والفلاح: المسألة الزراعية فى مصر، مطبعة الدار المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨، ص ص ٨١، ٨٢ ونزيه نصيف الأيوبى، الدولة المركزية فى مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ، ١٩٨٩. ص ١٤، ص ٧٦.

(٤) الأيوبى ، الدولة المركزية ، ص ص٢٨-٣٩.

(٥) انظر ، أحمد زايد ، البناء السياسى فى الريف المصرى، تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة ، دار المعارف القاهرة ، الطبعة الأولى ١١٨١، ص ٢٢٨.

(٦) انظر: عفاف لطفى السيد، تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ -١٩٣٦، ترجمة عبد الحميد سليم ، المركز القومى العربى للبحث والنشر، القاهرة ، ١٩٨١، ص ٥-٢-٦-٣٠٢.

عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة، دار المستقبل العربى، القاهرة ، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص١٠.

(٧) انظر : محمد الجوهرى ، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث دار المعارف ، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٨ ، ص ص ٢٠١-٢٠٢. ص ص ٢٠٣-٢٤٧.

(٨) انظر : محمود عبد الفضيل ، التحالف الشعبى وبدائل التكيف : الحالة المصرية، ورقة غير منشورة ، مركز البحوث العربية، د.ت ص ص ٢ ، ٣.

(٩) انظر : محمود عودة، الطبقة الوسطى المصرية فى السلم الاجتماعى، الهلال السنة التاسعة والتسعون، سبتمبر ١٩٩٢ ، ص ص ٢٤، ٢٥

" ، عاصم الدسوقى، مأزق الطبقة الوسطى ، الهلال ، السنة المائة، ديسمبر ، ١٩٩١، ص ٤٤.

(١٠) نزيه الأيوبى، الدولة المركزية فى مصر ، ص ١٥.

(١١) E.O. Wright, Varieties of Marxist Conceptions of Class Structure, Politics and Society, Vol.9 No.3, 1980, p. 327.

(١٢) انظر بالتفصيل :

Val Burris, Capital Accumulation and Rise of the New Middle Class, The Review of Radical

Political Economics , Vol . 21, No, 1, Spring 1980, pp. 17,18.

(١٣) انظر على سبيل المثال :

سعد زهران ، فى أصول السياسة المصرية، مقال تحليلى نقدى فى التاريخ السياسى ، القاهرة ، دار المستقبل العربى، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ ص ٧٨.

(١٤) محمد جابر الأنصارى ، تحولات الفكر والسياسة فى الشرق العربى ١٩٣٠-١٩٧٠ ، عالم المعرفة، الكويت، العدد (٣٥) نوفمبر ١٩٨٠ ص ٧٨.

(١٥) محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى (١٩٥٢- ١٩٧٠) دراسة فى تطور المسألة الزراعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ ، ص ص ٩-١٠.

(١٦) طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠ ، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٨٧ ص ٥٨.

(١٧) طارق البشرى ، المرجع السابق ص ٥٨.

(١٨) نزيه نصيف الأيوبى ، المرجع السابق ، ص ٩٧.

(١٩) محمودعبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى ، دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٨٥ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط١ ، ١٩٨٨ ، ص ٨٥، ٨٦.

(٢٠) فتحى عبد الفتاح ، الناصرية وتجربة الثورة من أعلى : المسألة الزراعية دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع . القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٧ ص٤٥، ص ١٣١.

(٢١) محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية، ص ٨٥.

(٢٢) محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى، معهد الإنماء العربى ، بيروت، الطبعة الأولى، ص ص ٢٠٤-٢٠٥.

(٢٣) صلاح العمروسى ، حول الرأسمالية الطفيلية ، دراسة نقدية ، دار الفكر المعاصر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ١٠٥.

(٢٤) محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية ، ص ١١٨.

(٢٥) نزيه نصيف الأيوبى، سياسة التعليم فى مصر، دراسة سياسية وإدارية ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مايو ١٩٧٨، ص ٤١.

(٢٦) انظر : خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية فى المشرق العربى المعاصر . دراسة بنائية مقارنة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٩١ ، ص ص٢٦٢، ٢٦٣.

– سياسات التعليم الجامعى، دراسات وتوجيهات ، مصر حتى عام ٢٠٠٠، سلسلة دراسات تصدر عن المجالس القومية المتخصصة ، ١٩٨٦، ص ١١٩.

(٢٧) جلال أمين، الطبقة الوسطى وهموم المجتمع المصرى، الهلال، أغسطس ١٩٩١، ص ٦٨.

(٢٨) جلال أمين ، المرجع السابق ، ص ٧٢.

(٢٩) محمود عبد الفضيل ، الطبقة الوسطى وأزمة المجتمع المصرى، الهلال يناير ١٩٩٢، ص١٩٢، ص ١٩٥.

(٣٠) محمود عودة، الطبقة الوسطى المصرية فى السلم الاجتماعى، الهلال سبتمبر ١٩٩١، ص ٢٩.

(٣١) خلدون حسن النقيب ، الدولة التسلطية فى المشرق العربى المعاصر ، ص ٢٧٦.

(٣٢) انظر :

Menfred Halpern , Egypt and the New Middle Class : Reaffirmations and New Explorations , Comparative Studies in Society and History , Vol. 11, No. 1, 1969.

- Morroe Berger, The Middle Class in The Arab World , in The Middle East in Transition , Studies in Contemparary History (ed.) by Walter Z. Laqueur, New York, Praeger , PP. 69.70.

(٣٤) سمير أمين ، تأملات حول طبيعة الرأسمالية فى مصر، الطليعة، القاهرة ، أبريل - يونيو ١٩٨٥، ص ١١٣، ، وانظر كذلك عاصم الدسوقى، مأزق الطبقات الوسطى، الهلال ، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٢٤) محمود عبد الفضيل ، التحالف الشعبى وبدائل التكيف : الحالة المصرية ص ١١.

(٣٥) انظر : محمود عودة، الطبقة الوسطى المصرية فى السلم الاجتماعى، الهلال، سبتمبر ١٩٩١، ص ٢٦.

خلدون حسن النقيب ، الدولة التسلطية فى المشرق العربى، ص ٢٧٠.

(٣٦) محمود عودة، المرجع السابق، ص ٢٩.

(٣٧) انظر :

Dale L. Johnson, (ed.) Class and Social Development , Sage Publications, London, 1982:, P.9.

(٣٨) يعد الباحث رسالته للدكتوراه بقسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة القاهرة فى موضوع : أثر التحولات الاجتماعية على بنية الطبقة الوسطى بالمدينة المصرية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠ : دراسة مقارنة بين قطين حضريين، وذلك تحت إشراف أ. د. محمود فهمى الكردى، أ.د. أحمد مجدى حجازى.

(٣٩) انظر : Val Burris, Op. cit., p, 17-18.

(٤٠) انظر : E.O. Wright, Op. Cit. p. 327.

(٤١) انظر : Morroe Berger, Op. Cit., P. 63.

(٤٢) انظر : Manfred Halpern, the Politics of Social Change in the Middle East and North Africa, Princeton Univ. Press, 1965, p.52.

(٤٣) نقلا عن : محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى ، ١١٥.

(٤٤) انظر : James A. Bill, Class Analysis and The Dialectics of Modernization in The Middle East, International Journal of Middle East Studies, 3 (1972) p. 433.

(٤٥) السيد الحسيني ، المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضري ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب السابع والثلاثون ، الطبعة الأولى، ١٩٨٠ ص ٣١٣.

(٤٦) انظر : محمد الجوهري ، مقدمة الترجمة العربية لكتاب :

بوتومور ، الطبقات في المجتمع الحديث، ترجمة وتقديم محمد الجوهري وآخرون ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب السابع ، الطبعة الثانية ١٩٧٩، ص ٤٥.

(٤٧) جلال أمين، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٤٨) محمود عودة، مرجع سابق ص ٢٦.

(٤٩) انظر : خلدون حسن النقيب ، مرجع سابق ، ٢٧٠.

(٥٠) انظر : محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ص ص ٢٢٨-٢٢٩.

(٥١) محمد الجوهري، مقدمة الترجمة العربية لكتاب بوتومور، الطبقات في المجتمع الحديث، ص ١٥.

بنية الطبقة العاملة الحضرية فى مصر
إشكاليات التعريف والبحث

عادل شعبان
باحث بمركز البحوث العربية

حفل تراث علم الاجتماع الغربى خلال النصف الأخير من هذا القرن بدراسات كثيرة ومتنوعة وذات أطر فكرية متباينة، حول البنية الطبقية فى المجتمعات الرأسمالية. ونالت الطبقة العاملة نصيباً كبيراً من الاهتمام ضمن هذا التراث المتنوع فى اتجاهاته النظرية والإمبيريقية، واكتسبت هذه الإسهامات أهميتها بتأثير التغيرات التى حدثت فى بنية المجتمع الرأسمالى إلي الحد الذى يمكن معه القول إن الطبقة العاملة التى تحدث عنها تراث علم الاجتماع الكلاسيكى باتت محل خلاف نظرى كبير، وأن طبقة عاملة جديدة فى بنيتها ، وتركيبها، وأشكال وممارسات فعلها الجمعى باتت واضحة المعالم.

وإذا كانت الطبقة العاملة الغربية قد نالت هذا الاهتمام البحثى، فإنه من المؤسف أن نقول أن الطبقة العاملة المصرية لم تحظ بنفس القدر من الاهتمام البحثى فى المجال السوسيولوجى. فالأدبيات المتاحة حول الطبقة العاملة المصرية تشير إلى غلبة الجانب التأريخى[1]، حيث تم التركيز على نشوء الطبقة العاملة وتطور تنظيماتها النقابية، وعلاقاتها بالقوى الاجتماعية الأخرى، كما نال التحليل التاريخى لتطور التشريعات العمالية أهمية فى هذا التناول. أما الاهتمام الأكاديمى[2] لعلم الاجتماع فقد انحصر فى دراسات علم الاجتماع الصناعى ودراساته ذات التوجه النظرى المحدد، وتم التركيز ضمن هذا السياق على دراسة علاقة التنظيمات النقابية بمشكلات العمل، ومدى تكيف العمال المهاجرين بقطاعات الصناعة، أو تناول تأثيرات إصابات العمل على الإنتاجية.

وقد بدأ فى الآونة الأخيرة اهتمام علمى الاجتماع السياسى والحضرى بإشكاليات التركيب الاجتماعى والبنية الاجتماعية، خاصة مع رواج مقولات مدرسة التبعية فى مصر منذ السبعينيات والتى عنت بتحليل ظروف تخلف مجتمعات العالم الثالث، وركزت فى تحليلاتها على التركيب والبنية الاجتماعية لهذه المجتمعات .

وكان من المنطقى فى ضوء هذا القصور الواضح فى مجال فهم التركيب الاجتماعى أن يطرح على بساط البحث

أهمية دراسة بنية الطبقة العاملة الحضرية فى مصر مع مايثيره هذا الموضوع من تساؤلات نظرية وإجرائية حول ماهية الطبقة العاملة؟ أى ماهى معايير الانتماء إليها؟ وما حدود هذه الطبقة، أى ماذا تضم، وماذا يستبعد منها، وتحت أى ظروف نظرية وإجرائية يتم الضم والاستبعاد. كما تثير الدراسة إشكاليات متعلقة بوضعية عمال الخدمات والتجارة، أيضاً تثير الدراسة موقع الأعمال الكتابية الطبقى، وأخيرا موقع العمال ذوى الياقات البيضاء، مع الأخذ بعين الاعتبار أوجه التباين والاختلاف بين طبيعة المحددات الاجتماعية للطبقة العاملة التى فرضتها ظروف التشكل الطبقى فى الرأسمالية الغربية، والمحددات الاجتماعية لتشكل هذه الطبقة فى العالم الثالث والمجتمع المصرى والتى أفرزت طبقة عاملة متميزة فى نوعيتها وتركيبها وخصائصها.

وفى إطار هذا الاهتمام بالموضوع نقترح أن تسير الدراسة وفقا لعناصر التحليل التالية :

١ - الإطار المفاهيمى للطبقة العاملة فى المجتمعات التابعة: مصر نموذجاً.

٢ - بنية الطبقة العاملة الحضرية فى مصر .

٣ - المشكلات المنهجية والبحثية.

اولا، الإطار المفاهيمى للطبقة العاملة فى المجتمعات التابعة مصر نموذجا:

لم تسر عملية البلترة أو التحول البروليتارى Proletarianisation فى العالم الثالث على وجه الإجمال بنفس طريقة البلترة التى وقعت فى البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيث تم خلق بروليتاريا دائمة واسعة النطاق ومتحررة تماماً من ملكية وسائل الإنتاج ومعتمدة بالتالى على بيع قوة عملها. ففى العالم الثالث كانت هذه العملية شديدة التنوع والتعقيد، ولم تشكل نمطا عاماً جديداً، ولعل القاسم المشترك بين تجارب بلترة بلدان العالم الثالث يشير إلى تأثيرات علاقات التغلغل الرأسمالى على البنية والتركيب الاجتماعى فى البلدان التابعة. و تجب الإشارة أيضاً إلى أن عمليات التراكم الرأسمالى التى جرت فى بلدان العالم الثالث تمت فى إطار من ندرة العمل، فالمراحل المبكرة من البلترة لم تجر فى ظل السوق الحرة للعمل ، وإنما استخدمت أشكالا من القهر غير الاقتصادى بشكل واسع . وتشير تجارب هذه المجتمعات إلى أن تراكم رأس المال فى هذه المجتمعات كثيراً ما تم على أرضية تكييف علاقات الإنتاج السابقة على الرأسمالية مع النمط الرأسمالى بدلاً من تدمير هذه العلاقات قبل الرأسمالية مما يعنى أن عملية البلترة كانت جزئية ولم تكتمل معالمها فى العالم الثالث(٣).

وقد ثار الجدل لدى الباحثين والدارسين في علم الاجتماع الحضرى، عما إذا كانت العمالة الحضرية المتولدة حديثا، وكذلك المهاجرون الفقراء يشكلون الطبقة العاملة، أو البروليتاريا،. فالبعض ينازع فى ذلك، ويدببون الطبقة العاملة تحت مصطلح فقراء الحضر Urban poor ، الذين يتصور أن همومهم وحركتهم خالية من أى ملامح مميزة للصراع الطبقى. ولعل تساؤل بيترلويد هل هناك بروليتاريا فى العالم الثالث، وهل نشأت طبقة عاملة حضرية مع النمو

الحضرى السريع الذى ظهر فى العقود الأخيرة مع زيادة التشغيل فى الصناعة التحويلية والخدمات[٤] يعبر عن تلك الرؤية.

وتكاد تتركز المناقشات حول التكوين الطبقى فى العالم الثالث وللطبقة العاملة تحديداً حول عدد قليل من القضايا التى توضحها النقاط التالية، وهى مفيدة من منظور بحثنا:

أولاً : نطاق الطبقة العاملة : يقصر البعض هذا التعبير على العاملين الأجريين فى الصناعة لأنهم يفترضون أن هذه الطبقة الصاعدة سوف تتزايد إلى حجم مثيلاتها فى المجتمعات الصناعية الغربية، بينما هناك آخرون يعتبرون أن الطبقة العاملة شاملة لكل فقراء الحضر.

ثانياً : التفرقة داخل مجموعة الفقراء الحضريين بين المستقرين باعتبارهم "أرستقراطية عمالية" -مع تحفظنا على تلك الارستقراطية- العمالية فليس كل عامل مستقر يعد فى هذه الارستقراطية، وبين الفقراء باعتبارهم بروليتاريا رثة.

ثالثاً : الأصول الريفية والروابط بين فقراء الحضر : فالعقلية الزراعية الريفية ونقص الانتماء الحضرى الذى يتضح من الرغبة فى العودة إلى القرية وشدة الروابط مع زملائهم الفلاحين، ونقصها مع زملائهم العمال، تجعل حتى العمال الصناعيين عاجزين عن القدرة على تكوين طبقة عاملة.

رابعاً : تفسير الحركة الاحتجاجية : قد يقوم البعض بالإضراب، ولكن مطالبهم لا تتعدى المطالبة بزيادة طفيفة فى الأجور، وحتى عندما يقوم فقراء الحضر بحركة احتجاجية لا تكون لديهم صورة واضحة عن أهدافهم[٥].

أما إذا انتقلنا إلى محاولة تحديد محددات لتبلور الطبقة العاملة إجرائياً، فسوف نشير إلى عدد من الدراسات التى اعتمدت على وضع أسس للتصنيف الطبقى. يحدد أ. س. سميث فى دراسته لظروف تشكل البروليتاريابأحد المصانع ثلاث محكات ومعايير للتفرقة بين شريحتين: العمال- الفلاحين و العمال بأجر الملترين. وهذه المحكات هى:[٦]

أ - حجم ملكية العامل للأراضى فى الريف، وعما إذا كان العامل مرتبطا أو غير مرتبط بكل من الإنتاج الزراعى والصناعى كعمالة موسمية.

ب - مدة الإقامة فى المدينة، أى درجة التحضر والانفصال عن الثقافة الريفية .

ج - المدى الذى ينحدر إليه العامل من جيل سابق لأسر الطبقة العاملة.

ولاشك أن هذه المحكات والمحددات ذات أهمية كبيرة خاصة عند فحص المراحل الأولى لنشوء الطبقة العاملة فى مجتمعاتنا، حيث أن الملمح السائد لدى تشكل الطبقة العاملة أن الروابط الريفية وأصول العمال وخلفيتهم الأسرية تلعب دوراً فى التأثير على التشكل الطبقى وهى مسألة ذات أهمية خاصة فى السياق المصرى.

يحدد جول بينين وزخارى لوكمان فى عملهما الهام "العمال والحركة السياسية فى مصر"، أن هدفهما الأساسى

يتلخص فى الانكباب على دراسة انبثاق مجموعة جديدة من العمال الأجراء الحضريين منذ نهاية القرن التاسع عشر، يستخدمون فى مشاريع كبيرة نسبياً وحديثة فى الصناعة والنقل، ولا يملكون أى وسيلة من وسائل الإنتاج ويكتسبون عيشهم من بيع قوة عملهم. ويستبعدان العمال الأجراء الزراعيين الذين لا أرض لهم. إلا أنه يصعب فى إطار الثقافة والاقتصاد المصريين أن يعامل الأجراء الحضريون والريفيون باعتبارهم فئة واحدة من ناحية التحليل والاستقراء. غير أن الأعداد الكبيرة من الفلاحين الذين عملوا فى الصناعة أو النقل عملا مؤقتاً أو موسمياً يجب أن يعتبروا قسما من الطبقة العاملة الحضرية ، كذلك الحرفيين وغيرهم من الذين كانوا يملكون بعض وسائل الإنتاج ولكنهم كانوا عملياً تابعين تماماً للتجار أو لأصحاب المصانع. والعديد من الملاحظين يجب اعتبارهم جزءا من الطبقة العاملة. كما يستبعدان بعض الفئات الحضرية للبرجوازية الصغيرة الحضرية مثل الحرفيين المشتغلين وأصحاب الورش أو المشاريع الخدمية الصغيرة والموظفين الصغار ذوى الياقات البيضاء فى القطاع الخاص وموظفى الحكومة من المستويات الدنيا.(٧)

ويعرض محمد الجوهرى دراسته "نحو إطار نظرى لدراسة الطبقات فى البلاد النامية مع إشارة خاصة للمجتمع المصرى"، وهى محاولة نظرية متقدمة قياساً إلى الظرف التاريخى الذى عرضت فيه أوائل السبعينيات، وفى هذا الطرح النظرى يقسم الجوهرى البناء الطبقى الحضرى إلى أربع طبقات وهى: الطبقة المتوسطة الكبيرة وتضم كبار الملاك العقاريين وأصحاب الشركات، وطبقات المديرين ومن فى حكمهم، ثم الطبقة الوسطى وتضم أصحاب الورش الحرفية، والمتاجر (أكثر من ٥ عمال)، ومتوسطو وكبار الموظفين، ثم الطبقة الوسطى الصغيرة وتضم أصحاب الورش والمتاجر (أقل من ٥ عمال)وصغار ومتوسطى الموظفين، وأخيراً الطبقة العاملة وتضم العمال الصناعيين المهرة ، وعمال الحكومة، وعمال القطاع العام، والعمال الحرفيين وعمال الحرف غير المهرة والباعة الجائلين ومن فى حكمهم(٨).

بينما يعرض حسن رياض فى مؤلفه "مصر الناصرية" ، حدود الطبقة العاملة، حيث نجده يميز بين مايسميه البروليتاريا (الدنيا) ويقصد بها مجموع العمال اليدويين غير المؤهلين وغير المستقرين والذين يتقاضون أجورهم يوماً بيوم، ثم العمال التقليدين أى عمال المشروعات من النوع الحرفى، ثم البروليتاريا بمعناها الصحيح، أى عمال المصانع ومشروعات النقل من الطراز الحديث(٩).

ويستبعد عبد الباسط عبد المعطى "الموظفين على اختلاف مستوياتهم عند تحديد مكونات الطبقة العاملة". ويرى أنها تتألف من العمال المأجورين فى الزراعة، العاملين بأجر نقدى فقط، والعمال المشتغلين بالخدمات بأجر نقدى، وأخيرا العمال المأجورين فى الصيد والغابات(١٠). وتأتى محاولة نادر فرجانى فى تحديد علاقة ظاهرة الهجرة بمدى تبلور مؤشرات للطبقة العاملة. ويستند فى إطاره التحليلى إلى مايسميه الاعتماد على معيار السلوك فى سوق العمل، وذلك من خلال توزيع قوة العمل حسب الحالة العملية. فالتصنيف المعتاد للحالة العملية يشمل: صاحب عمل ويديره- يعمل لحسابه- يعمل لدى الأسرة- يعمل لدي الغير. والفئة الأخيرة تقابل من يبيعون قوة عملهم. ويبدى نادر فرجانى تحفظاً حول معيار سلوك السوق باعتبار أن مصر تمتزج فيها آليات معقدة للتشغيل والملكية(٣٣).وفى دراسة

سعد حافظ "الطبقة العاملة المصرية، ماهيتها، وخصائصها الهيكلية" يحاول أن يضع حدوداً للطبقة العاملة، فنجده يميز بين الطبقة العاملة وقوة العمل، حيث يرى هذا المفهوم مفهوماً إحصائياً سكانيا يستخدمه الدارسون لأسواق العمل والظواهر السكانية. وهو المفهوم الذى يقصر التحليل على مع ذلك الجزء من القوة البشرية القادرة على العمل والرغبة فيه بغض النظر عما إذا كان يعمل بالفعل من عدمه أو فى حالة بطالة أو تشغيل. ولا شك أن المفهوم يستوعب بعض مكونات الطبقة العاملة وليس كل مكونات الطبقة العاملة فى ذاتها. فالطبقة العاملة كما يرى سعد حافظ لا تتألف من أفرادها العاملين أو الراغبين في العمل فقط، بل أيضا أسرهم، فأسرة العامل جزء من طبقته والعامل حين يبيع قوة عمله، إنما يقايضها بما يقيم حياته وحياة أسرته التى يعول. ومن خلال دراسته نجده يستبعد شرائح التكنوقراط وشرائح البورجوازية الصغيرة التجارية والزراعية والعقارية كما استبعد منها العمالة الهامشية.

وفى نهاية هذا العرض لمحددات الطبقة العاملة نحاول أن نخرج بإطار عام يحكم الباحث فى تناوله لموضوع الطبقة العاملة:

١- بشكل عام نتفق مع نادر فرجانى وعبد الباسط عبد المعطى حول الأخذ بمعيار السلوك فى سوق العمل، وبشكل خاص فئة العاملين بأجر نقدى. مع تحفظنا أن هذا يمثل الحد الأعلى فى تحديد الطبقة العاملة، حيث يضم العاملين بأجر نقدى، والموظفين، وشرائح الإدارة العليا... إلخ

كما تختلف رؤيتنا مع سعد حافظ عندما حدد وزن الطبقة العاملة بإضافة أسرة العامل إليها مما أعطى تقديراً أعلى للطبقة العاملة. واختلافنا يكمن فى أن وزن الطبقة لا يقاس بالأفراد وأسرهم، خاصة وأن مصر شهدت حراكا اجتماعيا صاعدا بفعل السياسات الناصرية فى مجال التعليم وسياسة الانفتاح الاقتصادى والهجرة الخارجية إلى البلدان العربية النفطية التى أتاحت لبعض الفئات والشرائح الطبقية الصعود فى السلم الاجتماعى المصرى فى العقدين الأخيرين .

٢- رغم اختلافنا مع الطرح الذى قدمه محمد الجوهرى فى إطاره العام للتقسيم الطبقى الحضرى، إلا أننا نتفق معه حول الحدود التى طرحها للطبقة العاملة والتى تضم العمال الصناعيين والذين اعتبرهم ظاهرة حضرية ، وعمال القطاع العام والحكومة، والعمال الحرفيين وعمال الحرف غير الماهرة. مع إبداء تحفظنا حول الوضع الطبقى للباعة الجائلين ومن فى حكمهم حيث نستبعدهم من الطبقة العاملة فهم أقرب إلى البروليتاريا الرثة وهم خارج التقسيم الاجتماعي للعمل ويتعرضون للتهميش باستمرار، وهم نتاج أزمة النمو والتطور الرأسمالى التابع والمشوه.

تظل أمامنا إشكالية تحديد وضعية ثلاث شرائح: عمال الخدمات، وعمال التجارة، والكتبة. ونختلف مع طرح حسن رياض حول استبعاد عمال التجارة والخدمات من الطبقة العاملة نظراً لسلوكهم غير المتجانس،. وعدم إنتاجهم الفائض القيمة .فإستبعاد هؤلاء خارج الطبقة العاملة يمثل إهداراً لمكون أساسى للطبقة العاملة، بغض النظر عن سلوكهم غير المتجانس فى الفعل الجمعى المماثل للطبقة العاملة الصناعية، خاصة وأن الوزن الاجتماعى لعمال

الخدمات قد توسع بفعل السياسات الناصرية، وأصبحت بنيتهم متقاربة مع عمال الزراعة والصناعة. وتبقى أخيراً إشكالية تحديد الموقع الطبقى للعمال الكتبة رغم مايثيره موقعهم الطبقى من غموض. فعلى الرغم من أن موقعهم الطبقى غامض، فهم فى وضع سوقى بروليتارى ، ولكنهم أيضاً فى وضع عمل بورجوازى، ويتمثل ذلك فى الاستفادة من الحراك المهنى وفرص الترقى، كذلك التمتع بمزايا العمل المكتبى كالنظافة، وأيام الراحة، وتحديد ساعات العمل، والأجازات. ولذا نستبعدهم من حدود الطبقة العاملة.

تبقى فى النهاية إشكالية وضع المشرفين ورؤساء العمال، ويميز إبراهيم العيسوى بين الشرائح الأعلى والدنيا منهم(١٢)، فالشرائح الأعلى تملك سلطة الإشراف الفعلية على سير العمل، ويحتلون موقعا طبقياً متناقضاً حسب إطار أريك أولين رايت، أما الشرائح التى لا تملك الإشراف فإنها تضم إلى الطبقة العاملة(١٣).

وليس من شك أن المعايير التى صاغها إبراهيم العيسوى فى مؤلفه "نحو خريطة طبقية لمصر" تمثل أرضية مناسبة للاختبار فى حقل الواقع. وتتمثل هذه المعايير فيمايلى: ملكية وسائل الانتاج، الموقف فى سوق العمل، اتخاذ القرارات الرئيسية (المتعلقة باستخدامات الموارد فى الانتاج والتراكم)، وممارسة السلطة داخل النطاق المباشر للإنتاج، وممارسة السلطة على مستوى النظام فى مجموعة (أى ممارسة الوظيفة العمومية لرأس المال)، وأخيراً، ممارسة الاستغلال أو الخضوع له(١٤). وهى المؤشرات التى سوف نحاول تحليل الحالة المصرية من خلالها.

ثانيا: بنية الطبقة العاملة الحضرية فى مصر:

إن تحديد الملامح الأساسية للتكوين الاجتماعى فى المجتمع المصرى، من خلال تحليل التشكيلة الاجتماعية القائمة للتعرف على نمط الإنتاج المهيمن كمدخل لفهم البناء الطبقى ومكوناته وديناميات هذه المكونات، يمثل أهمية كبيرة عند تحليل بنية الطبقة العاملة وتحديد وزنها النسبى والاجتماعى(١٥) .

ويحدد عادل غنيم فى هذا السياق أن مصر عرفت خلال النصف قرن الأخير ثلاثة أنماط للتطور الاقتصادى والاجتماعى يمثل كل منها مرحلة تاريخية متميزة من مراحل التطور الرأسمالى وكان للمجتمع المصرى فى كل منها مصفوفته الخاصة (أساليب الإنتاج المكونة له) ومصفوفة التركيب الطبقى، ومن ثم كانت له فى كل مرحلة تناقضاته ودينامياته النوعية(١٦).

ويحدد هذه الأنماط الثلاثة على النحو التالى:

- نمط تطور رأسمالى مشوه وتابع لمجتمع شبه إقطاعى شبه مستعمر (١٩٤٥-١٩٥٢).
- نمط رأسمالية الدولة الوطنية (١٩٥٦-١٩٦٥).
- نمط رأسمالية الدولة التابعة (١٩٧٤- ١٩٨٢).

ولكى تتسق المعالجة لابد من تحديد عدد من الخصائص العامة للرأسمالية المصرية، فليس من شك أن تطور الطبقة

العاملة أو تقلص حجمها إنما يعود بالأساس إلى طبيعة وتوجهات هذه الرأسمالية، وبشكل خاص الرأسمالية الصناعية. ويحدد سعد حافظ خصائص الرأسمالية المصرية من خلال ضعف قاعدتها الإنتاجية، وتبعية هذه الرأسمالية للرأسمالية العالمية، وغلبة الطابع العائلى على ملكية أدوات الإنتاج ،وعدم تبلور الطبقات الرأسمالية الرئيسية للنظام الرأسمالى بصورة عامة، وأخيراً نزوع الرأسمالية المصرية نحو الفاشية.

وحقيقة الأمر أن هذه الخصائص لاتخص الرأسمالية المصرية المعاصرة فقط، بل أنها ذات صلة بالتطور التاريخى للرأسمالية المصرية، التى عجزت باستمرار على أن تطرح مشروعها النهضوى الذى كان مأمولاً أن تطرحه طوال هذا القرن. ورغم إقرارنا بتأثير علاقات التغلغل الرأسمالى التى لعبت دوراً هاماً فى تحديد هيكلية الرأسمالية المصرية، إلا أننا نسلم بحقيقة أن التطور الداخلى للمجتمع المصرى لعب الدور الأكبر فى إعاقة نمو وتطور هذه الرأسمالية. وإجمالا ترى الدراسة أن التناقض الطبقى بين طبقة كبار الملاك والرأسمالية الصناعية، كان واضحاً ومؤثراً فى الحركية الاجتماعية. وبفضل السيطرة السياسية التى دانت لطبقة كبار الملاك، بذلوا قصارى جهدهم للحد من الإنتاج الصناعى للرأسمالية المصرية. فعلى الرغم من النمو الملحوظ فى الاستثمارات الخاصة بالقطاع الصناعى فى الفترة (٤٠-١٩٥٠) حيث زادت رؤوس الأموال الموظفة فى الشركات الصناعية من ٢٨٫٥ مليون جنيه عام ١٩٤٠، إلى ٥٦٫٨ مليون جنيه عام ١٩٥٠، فلم يكن القطاع الصناعى حتى عام ١٩٥٢ يمثل إلا إسهاما ضئيلا لا يزيد عن ١٥٪ من الإنتاج القومى، ولم يكن يؤمن فرص العمل لأكثر من ١٠٪ من قوة العمل [١٧]. كان هذا التناقض الطبقى الواضح أحد العوامل التى دفعت الضباط الأحرار إلى الاستيلاء على السلطة فى يوليو ١٩٥٢.

أدرك الضباط الأحرار منذ اللحظة الأولى أزمة المشروع الرأسمالى السابق ليوليو ١٩٥٢، الذى استند فى أساسه الطبقى إلى طبقة كبار الملاك، ودورهم الفاعل، فبدأوا فى توجيه سياساتهم تجاه هذه الطبقة للقضاء عليها وعلى نفوذها السياسى[١٨]. وصدر قانون الإصلاح الزراعى الأول (سبتمبر ١٩٥٢) . وبدأ الضباط الأحرار فى توجيه أهدافهم ومشروعهم الرأسمالى نحو الرأسمالية الصناعية، وقدموا كل التسهيلات الممكنة التى تؤهلهم للقيام بالدور التنموى المأمول منهم وقد باءت هذه المحاولات بالفشل، حيث هبطت الاستثمارات الخاصة فى القطاع الصناعى من ٢٨,١ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٢٢,٦ مليون جنيه عام ١٩٥٤/٥٣. ويشير شريف حتاته إلى أنه فى ضوء تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ونشوء قطاع الدولة حدثت تغيرات جوهرية فى البنية الطبقية، فوفقا لإحصاء ١٩٥٢ كان عدد المشتغلين بأجر فى المنشآت المختلفة ١ مليون شخ تقريبا أى أقل من سدس عدد المشتغلين النشطين اقتصادياً باعتبار أن عددهم يبلغ ٦,٥ مليون شخص، بينما فى عام ١٩٦٨ وصل هذا العدد إلى ١,٨ مليون تقريباً أى ربع عدد المشتغلين النشطين، حيث أن عددهم وصل إلى ٧,٨ مليون. وهكذا زاد عدد الذين يتقاضون أجراً خلال نفس الفترة بنسبة ٨٠٪. وقد زاد عدد الطبقة العاملة خلال الفترة (١٩٥٢-١٩٦٨) من ٣٠٠ ألف عامل إلى ٨٠٠ ألف عامل، أى بزيادة قدرها ٣٧٥٪ تقريبا [١٩]. ويقترب هذا الرقم من تقديرات لطفى الخولى. (١٩٦٤) حيث قدر

الطبقة العاملة الصناعية بـ ٧٨٩ ألف عامل: ٢٥٨ ألف بقطاع المواصلات والموانئ وقناة السويس، ١٨ ألف بقطاع المبانى السكنية، ١٫٩٦٤ ألف بقطاع الخدمات، ٣٣٤ ألف بقطاع التشييد والبناء، ١٨ ألفاً بقطاع الكهرباء، ٣٫٨٨٢ ألف عامل زراعى. ويلغ مجموع الطبقة العاملة ككل ٧٫٢٦٣ مليون[٢٠].

ويقدر حسن رياض فى تحليله لبنية الطبقة العاملة بمستوياتها السابق الحديث عنها خلال ذات الفترة أن البروليتاريا الدنيا بلغت ١٨٦ ألفاً والعمال بأجر التقليديين ٤٠٠ ألف، والبرليتاريا الصناعية ٧٩٠ ألفاً، وأن نسبتهم إلى العدد الإجمالى للسكان على التوالى ٣٪، ٥٪، ١٠٪. ولعل تقديرات شريف حتاتة وحسن رياض ولطفى الخولى للعمال الصناعيين تقترب من بعضها البعض، وهو ما يعطى مصداقية لتقديرات بنية الطبقة العاملة الصناعية خلال تلك الفترة [٢١] .

ويحدد محمود عبد الفضيل العمال الأجراء، بأنهم "العمال اليدويون غير الزراعيين الذين يشتغلون فى الصناعة والتشييد والسكك الحديدية والموانئ والمرافق العامة والخدمات فى القطاع المنظم"، أى الأجراء الذين يعيشون أساساً من بيع قوة عملهم ولا يتمتعون بأى قدر من الاستقلال فى عملهم، ويقدر عددهم بـ ٦٤٤ ألفاً. يتوزعون بين عمال الانتاج بـ ٤٧٤ ألفا و١٧٠ ألفاً من العمال شاغلو الدرجة ١١و ١٢[٢٢].

ويلاحظ بشكل عام أن قطاع الخدمات قد توسع خلال الفترة الناصرية وبلغت بنيته ضعف عدد العمالة الصناعية، ولم يستطع القطاع الصناعى خلال تلك الفترة رغم إنجازاته أن يستوعب تلك العمالة النازحة من الريف. كما تجب الإشارة إلى تعاظم دور قطاع الخدمات منذ منتصف السبعينيات إلى الحد الذى أمكنهم احتلال ثلث حجم الطبقة العاملة وبعض التقديرات أوصلتهم إلى النصف كما سوف يتضح لاحقاً.

وخلال الفترة ١٩٦١/ ١٩٦٦ تزايد الوزن النسبى للمنشآت التى يعمل بها أكثر من ٥٠٠ عامل. ويشير الجدول رقم (١) إلى تزايد هذه المنشآت خلال تلك الفترة:

جدول رقم (١)

التوزيع النسبى للمنشآت الصناعية حسب الحجم

١٩٦١-١٩٦٧

فئة المشتغلين	١٩٦١		١٩٦٦/١٩٦٧	
	عددالمنشآت	٪	عدد المنشآت	٪
١٠-٤٩	٣١٨٣	٧٨ر٤	٤١٩٩	٧٩ر٨
٥٠-٩٩	٨٣٦	٩ر٣	٤٠٨	٨ر٧
١٠٠-٤٤٩	٣٨٨	٩ر٦	٤٠٩	٧ر٨
٥٠٠ فأكثر	١١١	٢ر٧	١٩٣	٣ر٧

* المصدر: بيانات التعداد الصناعى لعام ١٩٦٧/٦٦ نقلا من شحاتة صيام، التصنيع والبناء الطبقى فى مصر (١٩٣٠- ١٩٨٠) القاهرة ، دار المعارف، ١٩٩١، ص ١٥٤.

وتشير هذه الإحصاءات إلى توسع قطاع الصناعات صغيرة الحجم (١٠-٤٩ عامل) بنسبة ٧٥ر٥٪، بينما يلاحظ انخفاض المنشآت متوسطة الحجم (١٠٠-٤٤٩) بمقدار النصف تقريباً، وازدات المنشآت التى تستخدم أكثر من ٥٠٠ عامل، وهى المنشآت التى أعطتها الدولة أهمية كبيرة خلال تلك الفترة بنسبة ٥٧ر٥٪.

وإجمالاً شكل عمال الصناعة الآلية الكبيرة قلب الطبقة العاملة المصرية خلال الستينيات، فقد نمت الطبقة العاملة الصناعية بمعدلات لم يسبق لها مثيل. فتزايد وزنها النسبى فى هيكل القوى العاملة ، نتيجة لحركة التصنيع الواسعة التى تمت فى إطار الخطة الخمسية الأولى، فارتفع عدد العمال الصناعيين من ٦١٣ر٧ ألفا فى عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٨٤٤ ألفاً عام ١٩٦٥/١٩٦٤، بزيادة قدرها ٣٧٪. وزاد حجم الطبقة العاملة الصناعية من ١٠ر٢٪ إلى ١١ر٤٪ واستمرت زيادة عدد عمال الصناعة فى مصر إلى النصف الثانى من السبعينيات، وإن بمعدلات أقل كثيراً لتباطؤ حركة التصنيع خلال تلك الفترة[٢٣].

ويرجع محمد دويدار زيادة القوة العاملة طوال عقد الستينيات إلى التوسع الصناعى، ويضيف أن هذا لايمثل أهم العوامل التى أنتجت هذا الأثر، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار نوع الفنون الانتاجية المستخدمة فى الوحدات الصناعية الكبيرة الجديدة، وما تحدده من نسبة بين العمل ورأس المال. والظاهر كما يقول دويدار أن سلسلة التأميمات التى تمت ١٩٦١، ١٩٦٣، ١٩٦٤، وما نتج عنها من إحلال المصريين محل الأجانب، وازدياد حجم الإدارة، وإنقاص عدد

ساعات العمل الأسبوعية من ٤٨ ساعة إلى ٤٢ ساعة، والتزام الدولة بتعيين الخريجين، هى العوامل ذات الأثر الأكبر على زيادة العمالة الصناعية [٢٤].

بدأت الدولة منذ ١٩٧٤ فى الأخذ بما عرف بسياسة الانفتاح الاقتصادى، وتكمن فلسفة هذه السياسة فى إعطاء القطاع الخاص المحلى والأجنبى الفرصة للقيام بدور كبير فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبدء خروج الدولة من ممارسة تدخلها فى النشاط الاقتصادى، وهو الدور الذى كانت تقوم به خلال المرحلة الناصرية. وقد لوحظ منذ منتصف السبعينيات اختلال فى هيكل النمو الاقتصادى، وتشوه القطاعات غير الإنتاجية، وتراجع قطاعات الإنتاج المادى (الزراعة– الصناعة). فتشوه التركيب الاجتماعى للطبقة العاملة المصرية، وارتفع نصيب قطاع التجارة والمال وقطاع الخدمات فى بنيتها من ٢٦٪ عام ١٩٧١ إلى ٣٠٪ عام ١٩٧٩. وتضاعف الوزن النسبى لعمال التشييد والبناء فى قوة العمل الإجمالية من ٣ر٢٪ عام ١٩٧١ إلى ٧ر٤٪ عام ١٩٧٩. وأصبح قطاع التشييد والبناء خلال تلك الفترة يشكل ثلث الطبقة العاملة[٢٥].

كما فقد القطاع العام كثيراً من عمالته سواء بالهجرة إلى الدول العربية النفطية أو العمل بالمشروعات الاستثمارية الجديدة التى أضافت عبئا جديداً إلى عدم تجانس الطبقة العاملة، حيث أضافت تناقضات جديدة بين عمال القطاع العام وعمال الشركات الاستثمارية وعمال القطاع الخاص. ويقدر نادر فرجانى حجم العمالة التى فقدتها الطبقة العاملة بـ ٩٠٠ألف عامل من جراء الهجرة الخارجية.

وبلغ معدل نمو العمالة فى القطاع العام الصناعى خلال تلك الفترة (١٩٧٤–١٩٧٩) مايزيد عن ٣٪ ليصل إلى ٥ر٦٠٥ ألف عامل فى عام ١٩٨١/٨٠، وهو رقم يقترب من إحصاءات جهاز التنظيم والإدارة لهيكل الوظائف فى مصر عام ١٩٨٣. وفيه يقدر عدد عمال القطاع العام بـ ٥٨٩٠٦٢ عامل، وصغار الموظفين بـ ٣٩٠ ٢٦٨ شخص، بينما بلغ متوسطو وكبار الموظفين ١٣٩١٦٧ شخص، أما الإدارة العليا فبلغت ٥٨١٩ شخص، كانت نسبتهم على التوالى ٧ر٥٨٪ ٨ر٢٦٪، ٨ر١٣٪، ٥٨ر٪. ويحتل عمال الغزل والنسيج مكان الصدارة بنسبة ٣٨٪ من عمال القطاع العام، ثم قطاع الصناعات المعدنية بنسبة ٣ر١١٪ضمن هذه التقديرات.

جدول رقم (٢)

هيكلية الطبقة العاملة حسب الفروع

شرائح الطبقة العاملة	بداية السبعينيات		بداية الثمانينيات		أواسط الثمانينيات	
	بالمليون	٪	بالمليون	٪	بالمليون	٪
بروليتاريا صناعية	١	٢٩	٢ر١	٣٠	٤ر١	٥ر٢٥
بروليتاريا خدمية وتجارية	٢ر١	٣٤	٤ر١	٣٥	٧ر٢	٤٩
بروليتاريا زراعية	٣ر١	٣٧	٤ر١	٣٥	٤ر١	٥ر٢٥
المجموع	٣,٥	١٠٠	ـر٤	١٠٠	٥ر٥	١٠٠

المصدر: ماتياس هانش، النهج، تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية فى العالم العربى، السنة السابعة، عدد ٣٢، ١٩٩٠، ص ٧٨.

وتوضح الإحصاءات السابقة ارتفاع نسبة بروليتاريا الخدمات بين مجموع الطبقة العاملة من الثلث تقريبا فى بداية السبعينات إلى النصف فى أواسط الثمانينيات. كما يلاحظ أن حجم الطبقة العاملة الزراعية والتجارية والخدمية يشكلان معاً ٥ر٧٤٪ من مجموع الطبقة العاملة وهو مايعكس اختلالا بين مكونات الطبقة العاملة المصرية.

وتقترب تقديرات سعد حافظ من تقديرات ماتياس هانش حيث يقدر حجم الطبقة العاملة بـ ٦ر٥ مليون يتوزعون على قطاع الزراعة والصناعة والخدمات بنسبة ٦ر٣٠٪ ، ١٧ر٣١٪، ٤ر٣٠٪ على التوالى، وتكمن نقطه الخلاف بين تقديراتهما فيما يخص عمال الخدمات حيث أعطاها هانش تقديرات أعلى وصلت إلى النصف تقريبا[٢٦].

ويشير الجدول رقم (٣) إلى توزع الطبقة العاملة على القطاعات الصناعية حيث يحتل عمال الغزل والنسيج والملابس مكان الصدارة ضمن صفوف الطبقة العاملة، ويشكلون أكثر من نصف إجمالى قوة العمل فى القطاع العام. وقد تراجع وزنهم النسبى من ٥٣٪ فى عام ١٩٧٤ إلى ٥٠٪ من قوة العمل الإجمالية فى قطاع الصناعة عام ١٩٨٠. ويأتى فى المرتبة التالية قطاع الصناعات المعدنية، ويبلغ نصيبه من العمالة فى القطاع الصناعى حوالى ٢٠٪ خلال تلك الفترة. ثم قطاع صناعة المواد الغذائية ١٥٪ تقريباً ، ويليه قطاع الصناعات الكيماوية بـ١٠٪.

ومما لا شك فيه أن تغيرات قد حدثت فى بنية الطبقة العاملة خلال العقدين الأخيرين، خاصة مع تزايد أزمة البطالة، مما دفع كثيرا من الشباب العاطلين إلى العمل بالمدن الصناعية الجديدة. ومن المهم رصد وتقييم تجربة هذه المدن سواء من حيث مدى مشاركة الرأسمالية الصناعية فى التنمية وتوجهات هذه الرأسمالية من خلال نوع التصنيع المنتهج، وأيضاً مدى استقطاب هذه المشروعات للعمالة.

جدول رقم (٣)

عمال القطاع العام الصناعى

١٩٧٤ - ١٩٨٠

بالألف عامل

القطاع	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	معدل النمو ٪	السنوى
الغزل والنسيج والملابس	٢٦٦ر٦	٢٧٤ر٩	٢٨١ر٩	٢٩٢ر٥	٢٩٥ر٧	٢٩٥ر٥	٥٠	٢ر١
صناعات المواد الغذائية	٨٢ر٧	٨٢ر٤	٨٥ر٥	٨٧ر٧	٨٩ر٢	٩٠ر٢	١٥	١ر٨
الصناعات الكيماوية	٤٤ر٨	٤٩ر٦	٥٤ر٢	٥٦ر٦	٥٨ر٣	٦٢ر٨	١١	٧ر٠
الصناعات المعدنية الأساسية ومنتجاتها	٩٦ر٥	٢٢٠ر٩	١١٧ر٨	١١٦ر٣	١٢٢ر٣	١٢٠ر٩	٢٠	٤ر٦
التعدين والحراريات	٨ر٣	٨ر٣	٨ر٢	٢١ر٧	٢١ر٩	٢٢ر٠	٤	٢١ر٥
الإجمالى	٤٩٨ر٩	٥٢٦ر١	٥٤٧ر٦	٥٧٤ر٨	٥٨٧ر٤	٥٩١ر٤	١٠٠	٣٠٥

المصدر : عادل غنيم، مرجع سابق، ص ٤١٥

والجدول رقم (٤) يوضح حجم المشروعات الصناعية، وحجم العمالة بهذه المشروعات ومتوسط عدد العمال بكل منشأة. ومن اللافت للنظر احتلال قطاعى الصناعات الغذائية والدوائية لأولوية عدد المشروعات وعدد العمال، وهى نتيجة منطقية تعكس توجهات الرأسمالية الصناعية المصرية، حيث أن هذه المشروعات لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة، وتحقق أرباحاً سريعة ومضمونة. ويلى ذلك الصناعات الهندسية.

جدول رقم (٤)

العمالة فى المنشآت الصناعية بالمدن الجديدة (١٩٨٧)

الصناعات	عدد المنشآت	عدد العمال	متوسط عدد العمال لكل منشأة
غزل ونسيج	٣٠	٣٨٤١	١٢٨
غذائية	٥٧	٣٧٢٤	٦٥
كيماوية	٨٥	٥٣٦٢	٦٣
مواد بناء	٤	١٠٣	٢٦
قوى	٣٨	٣٨٠٢	١٠٠
هندسية	٨٠	٥٤٤٩	٦٧
تعدينية	٨	٤٠٣	٥٠
معدنية	٤	٣٠١	٧٥
صناعات صغيرة	٤	١٦٠	٤٠
الجملة	٣١١	٢٣١٤٥	٧٤

المصدر: مكتب الاستثمار الصناعى بالمدن الجديدة، تقرير إنجازات الإدارة العامة للاستثمار بالمدن الجديدة، ص ٢.

ويكشف الحوار الذى دار مؤخراً فى جريدة الأهرام، عن الأزمة الحقيقية التى تواجه المدن الصناعية الجديدة. فعندما طلبت وزارة القوى العاملة والتدريب أسماء العاملين بهذه المشروعات الصناعية، لتجاوز ترشيحهم ضمن وظائف وزارة القوى العاملة، قدم الآلاف من العمال استقالاتهم الجماعية، مما يثير تساؤلات متعددة حول توجهات وطموحات هذه العمالة. وليس من شك أن المكاسب التى حصل عليها العمال بمقتضى القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ توفر أرضية ملائمة لمحاولة الحصول على وظيفة فى الحكومة والقطاع العام، فمزايا الأجور والأجازات وعدم الفصل، والاستفادة من بدل الوجبة الغذائية والحوافز والمنح التى تصرفها الدولة للعاملين فى الحكومة والقطاع العام تشكل عوامل جذب لهذه العمالة.

يختلف الأمر فى القطاع الصناعى الاستثمارى، حيث لا يخضع العاملون بهذه المشروعات لقوانين العاملين المصرية، ويفتقدون إلى الإحساس بالاستقرار والأمان. فالعمال فى تلك المشروعات لا يحصلون على المكاسب التى يحصل عليها العمال بالقطاع العام والحكومة مما يجعل الحصول على الوظيفة فيهما أملاً كبيراً.

وإذا ماحاولنا إلقاء نظرة سريعة حول حصاد ماتم خلال المرحلة الناصرية والتالية لها، نجد أن الطبقة العاملة

الصناعية قد تدعمت خلال المرحلة الناصرية، وتوسع قطاع الخدمات نتيجة لعجز القطاع الصناعى عن استيعاب هذه العمالة. بينما أتت السبعينيات بتوجهات جديدة أثرت فى تفتيت مكونات الطبقة العاملة بفعل انتهاج نمط من التصنيع مختلف عن المرحلة السابقة، كما تجدر الإشارة إلى أن الدولة الناصرية قد استوعبت الطبقة العاملة وتنظيماتها العمالية ضمن تنظيمها السياسى بعكس المرحلة الساداتية التى حاولت استمرار احتواء الحركة العمالية من خلال كون التنظيمات العمالية الرسمية أحد أجهزة الدولة الملحقة بها، وذلك برغم التعددية السياسية ونمو القطاع الخاص .

ولعلنا نشير فى ختام هذه الدراسة إلى إشكالية عدم تجانس الطبقة العاملة ومكوناتها، فمازال ما يقرب من ثلثى الطبقة العاملة لا يمارسون حقوقهم النقابية، ويتميزون بوعى نقابى وطبقى متدنى، ولا ينتظر منهم فعل جمعى فى المستقبل المنظور، وأن العبء الأكبر فى النضال الطبقى يقع على الطبقة العاملة الصناعية والتى تبلغ ١٫٤ مليون، وهو ما يطرح إشكالية تواجه الطبقة العاملة الصناعية الآن متعلقة بمدى ماتستطيع الطبقة العاملة الصناعية أن تتصدى له، أمام هذه الهجمة الشرسة التى تطرحها الدولة وتحالفها الطبقى الجديد الذى يستند إلى دعم صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. إن هذا ماسوف تجيب عليه الأيام القادمة من مسيرة تطورنا الاجتماعى فى مصر.

ثالثا: المشكلات المنهجية والبحثية :

(أ) دور المؤسسات البحثية الوطنية تجاه الباحثين الذين ينجزون مشروعات خاصة بالبنية الطبقية :

يقوم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية منذ ١٩٨٥ بإنجاز مشروع بحثى طموح حول الخريطة الاجتماعية المصرية، وكان من المأمول أن يستقطب المركز القومى الباحثين الذين ينجزون مشروعاتهم حول البنية الطبقية ليقدم لهم أوجه الدعم والمساندة باعتبار أن رسائلهم تندرج ضمن إطار المشروع البحثى للمركز. لكن الحاصل هو غياب ما يمكن تسميته بالرؤية المؤسسية المتكاملة، بين المراكز البحثية والباحثين، فكلا منهما يعمل فى اتجاه مختلف، ولاشك أن توافر تلك الرؤية المتكاملة ينعكس بالفائدة على حركة البحث العلمى والاجتماعى فى مصر.

(ب) غياب رؤية للتصنيف الطبقى فى إحصاءات الجهاز الإحصائى المؤسسى:

تميز المشروع الناصرى بطرح رؤية "للتحالف الطبقى". تستند هذه الرؤية إلى استيعاب كافة أشكال التناقضات الطبقية وقد انعكست تلك الرؤية فى منهجية وعمل الجهاز الإحصائى. فالتعدادات السكانية أو بحوث القوى العاملة بالعينة أوالإحصاء الصناعى السنوى، وتعداد المنشآت، لا تقدم إحصاءات تفيد فى التحليل الطبقى. وعلى سبيل المثال فهى تتعامل بمفهوم العاملين بدلا من العمال، مما يضعف معه تصنيف بنية الطبقة العاملة ويجعل الباحث فى مهمة شبه انتحارية فى تركيب الجداول أو تحليلها بما يتفق وإطاره البحثى المطروح.

(جـ) عينة الدراسة وإشكالياتها:

يقترب عدد سكان مصر الآن من ٦٠ مليون تقريباً، وتبلغ قوة العمل البشرية وفق آخر إحصاء (١٩٨٦) ١٣ مليون وتبلغ الطبقة العاملة وفق تصنيف سعد حافظ ٥ر٦ مليون مما يعنى أن الباحث الفرد عند دراسة بنية الطبقة العاملة لابد وأن تتوافر لديه عينة ذات طابع قومى تشمل كل خصائص الظاهرة المدروسة، لكن فى ضوء قلة الموارد والإمكانيات المادية وعدم الدعم المؤسسى يختار الباحث عينة هى الأقرب إلى تفسير الظاهرة، وبالتالى تظل إشكالية مدى تمثيل هذه العينة المختارة لتفسير كل خصائص الظاهرة محل تساؤل كبير؟.

(د) الحرية الأكاديمية والمفهوم الأمنى للعلم:

فى مجتمع يطرح الليبرالية شعاراً له وممارسة، يفترض أن ينعكس ذلك على حرية البحث العلمى والاجتماعى الذى يمثل البشر مادته الأساسية، لكن الحاصل أن الباحث الذى ينجز مشروعا خاصة بالبنية الطبقية والوعى السياسى والطبقى والمشاركة السياسية سوف يواجه بمشكلة تعترض طريقه. فعليه لكى يقوم بإنجاز العمل الميدانى أن يحصل على تصريح من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وتحديداً جهات الأمن المسئولة. وعليه أن يقدم الأدوات التى سوف يعتمد عليها، وفى الغالب الأعم يتم الاعتراض على مثل هذه الموضوعات تحت حجة تهديد السلام الاجتماعى مما يجعل الباحث يلجأ إلى أطر وطرق مختلفة لإنجاز مشروعه. وغالباً ما تتم بشكل شخصى.

(هـ) الباحث الوطنى والباحث الأجنبى - الدور المؤسسى المتناقض:

منذ السبعينيات ومع الإقرار بالتوجهات الجديدة للسياسة المصرية، والمسماه بالانفتاح الاقتصادى، توافد على مصر أعداد هائلة من الباحثين الأجانب لدراسة المجتمع المصرى. وتباينت مواقف المؤسسات الوطنية تجاه هؤلاء الباحثين. وتشير تجربة الباحث الشخصية إلى إنه تعرف على إحدى الباحثات الأجنبيات تقوم بإنجاز دراسة تتناول الحركة العمالية فى مصر، وكان مأمولا أن يقدم لها الباحث الوطنى تسهيلات باعتباره أكثر دراية بمجتمعه . ولكن الحاصل أن الباحث اعتمد عليها فى الحصول على مادة علمية ووثائقية حصلت عليها من المؤسسات والتنظيمات العمالية بعد أن أوصدت هذه المؤسسات أبوابها أمام الباحث الوطنى تحت ذرائع بيروقراطية غير مقبولة .

الهوامش

(١) انظر مثلا: أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة منذ نشوءها حتى ١٩٧٠، دار الغد العربي القاهرة، ١٩٨٧ .

رؤوف عباس، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩- ١٩٥٢، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧.

عبد السلام عبد الحليم عامر، ثورة يوليو والطبقة العاملة، سلسلة تاريخ المصريين، ١٣، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٧.

عبد المنعم الغزالى، تاريخ الحركة النقابية من ١٨٩٩- ١٩٥٢، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٦٨.

محمد السعيد إدريس، حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية ١٩٢٤-١٩٥٢، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩.

جول بينين وآخرون، العمال والحركة السياسية فى مصر، ترجمة أحمد صادق سعد، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٩٢.

ل.أ. فريد مان، التطور الرأسمالى فى مصر والطبقة العاملة المصرية ، ترجمة زهدى الشامى، دار العالم الجديد، القاهرة ،١٩٨٩.

(٢) عادل شعبان، حصر ببيلوجرافيا رسائل أقسام الاجتماع بالجامعات المصرية، نشرة مركز البحوث العربية، الإعداد ١، ٢، ٣، ٤، ٥

السيد حنفى عوض، التنظيمات النقابية العمالية وعلاقاتها بمشكلات العمل: دراسة ميدانية بين أعضاء اللجان النقابية فى بعض المنشآت الصناعية، رسالة دكتوراة ، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٩٨٠.

(٣) Loyd, P., A Third World Proletariat?, London, Allen & Unwin 1982.

(٤)- Ibid., 28

(٥)- BAYAT. A, Working Class & Revolution in Iran, London Zed Books, 1987. p. 36.

(٦)- جول بينين، مرجع سابق، ص ص ٢٦-٢٧ .

(٧)- محمد الجوهرى، محو إطار نظرى لدراسة الطبقات فى البلاد النامية، مقدمة الترجمة العربية لكتاب بوتومور، الطبقات فى المجتمع الحديث، دار الكتاب القاهرة، ١٩٧٩، ص ٤٥.

(٨) - حسن رياض، مصر الناصرية ، منشور على الألة الكاتبة، بدون دار نشر وسنة نشر ، ص ٤١.

(٩) - د. عبد الباسط عبد المعطى، التكوين الاجتماعى ومستقبل المسألة الاجتماعية فى مصر، ندوة الإطار الفكرى للعمل الفكرى العربى، الكويت المعهد العربى للتخطيط، ١٩٨١، ص ٣٦٣.

(١٠) - نادر فرجانى، علاقة الهجرة ببعض مؤشرات تبلور الطبقة العاملة، القاهرة، قضايا فكرية ، العدد الخامس، مايو ١٩٨٧ ص ٨٥.

(١١)- سعد حافظ ، الطبقة العاملة المصرية، ماهيتها وخصائصها الهيكلية، القاهرة، قضايا فكرية، العدد الخامس، مايو ١٩٨٧ ص ص ٢٦-٤٣.

(١٢)- إبراهيم العيسوى، نحو خريطة طبقية لمصر، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩ ٨٩ ص ٤٩.

(١٣) - المرجع السابق، ص ٥٥.

(١٤) - عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٦، ص ٨٢.

(١٥)- المرجع السابق ، ص ١٠٦

(١٦)- سعد حافظ، جدلية التطور الرأسمالى فى مصر ، القاهرة ، قضايا فكرية، العدد الثالث والرابع، أغسطس سبتمبر، ١٩٨٦.

(١٧)- تامر الميهى، الاستقلالية النسبية للدولة الناصرية، ندوة إشكاليات التكوين الاجتماعى والفكريات الشعبية فى مصر، القاهرة، مركز البحوث العربية، ١٩٩٢ ص ١٥٦.

(١٨)- المرجع السابق ص ١٦٥.

(١٩) - شريف حتاتة، تحولات عصرية فى الطبقات الاجتماعية، الكاتب س. ١٠، عدد ٥ سبتمبر ١٩٧٠، ص ٢٨.

(٢٠)- لطفى الخولى، الطبقة العاملة بين الحركة النقابية والحركة السياسية، الطليعة، السنة الأولى، عدد ٥، مايو ١٩٦٥، ص ٧٠.

(٢١)- حسن رياض، مرجع سابق، ص ٤١.

(٢٢)- عادل غنيم، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٢٣) المرجع السابق ، ص٣٩.

(٢٤) د. محمد دويدار، الاتجاه الريعى فى الاقتصاد المصرى، الاسكندرية، منشأة المعارف، د.ن، ص ٨٩.

(٢٥)- عادل غنيم، مرجع سابق، ص ٤١٢.

(٢٦)- سعد حافظ ، مرجع سابق ، ص ٣٣.

تعقيب الدكتور السيد الحسينى
على ورقتى "الطبقة العاملة" و"الطبقة الوسطى"

الطبقة الوسطى والطبقة العاملة تمثلان إشكالية معرفية. والباحثان يحاولان دراسة الطبقة العاملة والطبقة الوسطى فى السياق المصرى، لكنهما برهنا أنهما مطلعان على الأدبيات الغربية المتصلة بموضوع الطبقة الوسطى والطبقة العاملة، وحاولا أن يستخدما المفردات الموجودة فى علم الاجتماع الغربى بشكل عام فى فهم هذا الواقع وبالنسبة لدراسة الطبقة الوسطى أتساءل : هل نحن بحاجة إلى تمرين فكرى لكى نثبت أن هناك طبقة وسطى فى مصر بالمعنى الغربى ؟ الطبقة الوسطى هذه مفهوم "concept" ظهر فى إطار علم الاجتماع الغربى، وظهر لوصف مجتمع يتغير وله تركيبة معينة ، والأخذ بهذا المفهوم واستخدامه هنا، فى بعض الأحيان لا يكون مناسباً تماماً إننا فى مرحلة نحتاج فيها إلى الوصف ، أكثر من احتياجنا لمفهوم نحاول البرهنة على صدقه، أي أن نثبت إمبيريقيا صحته أو عدم صحته.

وعلى ما فى الورقتين من مجهود إلا أنهما تحويان قدرا كبيرا من الوسوسة الفكرية . وقد آن الوقت أن نتحرر من هذه الوسوسة . وهذا لا يعنى أن نستغنى عن المفاهيم قليلة الأهمية . وأقترح أيضا النظر للطبقة الوسطى المصرية من منظور دينامى وليس بشكل استاتيكى، يأخذ فى الاعتبار العوامل الحاكمة التى شهدتها مصر خلال هذا القرن، ومن أهمها التعليم والتصنيع والنمو البيروقراطى والثروة النفطية والدخول الريعية . وهناك مقالة رائدة كتبها الدكتور / سعد الدين إبراهيم فى مجلة "المنار" من ١٠ سنوات . وقد طرح أفكارا جديدة حول مفهوم الطبقة الوسطى وعالجها فى سياقها وفى تطورها. أيضا الطبقة الوسطى لها خصوصية فى المجتمع المصرى، فقضية الانتماء الدينى، والقرابى، والسياسى، هذه كلها مدخلات inputs ومكونات داخلة فى تكوينها. والاهتمام بالنظر للطبقة الوسطى لا يكفى فيه اعتبارات الدخل أو الموقع من وسائل الإنتاج، على أهمية هذه المتغيرات .إننا نعتقد أن هناك خصوصية بالنسبة للحالة المصرية عند تحديد الطبقة الوسطى. وأيضا هناك موقف الدولة من الطبقة الوسطى من أجل المحافظة عليها واستمرار وجودها، فالطبقة الوسطى ليست موجودة ككيان هلامى، والطبقة تتفاعل مع الدولة، والدولة لها موقف معين من هذه الطبقة.

وهناك أيضا النظرة إلى الطبقة الوسطى بأجنحتها المختلفة ، لأنها تمثل كيانا ضخما جدا ، فلابد من تحليل مستوياتها، وأيضا فهم الآليات والميكانيزمات التى توجدها الطبقة الوسطى من أجل المحافظة على وجودها، خاصة

مع استمرار الليبرالية والانفتاح على العالم الخارجى وانكماش المزايا التى كانت تحصل عليها من الدولة. وكذلك يجب الكشف عن منطق الاستمرار التاريخى للطبقة الوسطى بالذات، فمنذ القرن الـ ١٩ وهى تؤدى وظائف ، قد تختلف هذه الوظائف من فترة لأخرى ولكنها تؤدى وظيفة هامة وأساسية . ولا يمكن فهم الطبقة دون الثقافة – حتى بالمفهوم الغربى – فالطبقة الوسطى لها ثقافة وفهم الطبقة الوسطى مسألة بالغة الأهمية. وفيما يتصل بالطبقة الوسطى وبسبب طبيعتها المطاطة لا يمكن فهم الطبقة فى مصر بدون فهم تطور القطاع غير الرسمى، و الأنشطة الطفيلية، والعلاقة بين العمل ورأس المال، وتأثير الثروة النفطية، وظهور أنماط إستهلاكية جديدة...إلخ كل هذه معطيات أساسية فى تصورنا وفى تحليلنا لهموم الطبقة الوسطى.

أما بالنسبة للطبقة العاملة ، فباختصار شديد، بالطبع الوضع أصعب قليلا. لأن الباحث يتحدث عن مفهوم الطبقة العاملة الحضرية، وهو مفهوم بالغ الصعوبة فى إطار المجتمع المصرى والعالم الثالث بشكل عام، وكنت أتوقع أن يتابع الجهود التى بذلت فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا فى الفترة السابقة، وكذلك بعض التصورات الجديدة للطبقة العاملة. بالنسبة للطبقة العاملة فى مصر لا يمكن فهمها أو تحديد حجمها أو فهم دورها بدون مجموعة من المتغيرات : معدلات النموالحضرى فى مصر، ومعدلات النمو الاقتصادى والعمالة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة ، والتطور والنمو الذى طرأ على القطاع الثالث وبالذات قطاع الخدمات لأنه يستوعب أعدادا كبيرة جداً من تلك الطبقة ، ونمو الأحياء العشوائية فى الحضر، والتطورات التى طرأت على قوانين العمل، والتنظيمات النقابية العمالية وأدوارها، وعلاقة الدولة بالتنظيمات العمالية، وأيضا الملامح الثقافية المميزة للطبقة العمالية الحضرية، والعلاقة المتغيرة بين العمل ورأس المال منذ مطلع السبعينيات ، ودور الثروة النفطية فى تمييع الوعى الطبقى لدى الطبقة العاملة، والتغيرات والتحولات التكنولوجية فى مصر وتأثيرها على مفهوم الطبقة العاملة وخاصة الصناعات كثيفة رأس المال، والدور السياسى لفقراء المدن، ومظاهرات الطعام وأسباب افتقاد هذه المظاهرات ولماذا لم نسمع عنها من مدة طويلة، وموقع الطبقة العاملة من العنف الحضرى ومن الحركات الإسلامية ، فلا يمكن أن نتحدث عن الطبقة العاملة بعيدا عن العنف الحضرى والحركات الإسلامية.

المناقشة

- الأستاذ / عبد العزيز شادى :

أود أن أضيف نقطتين :النقطة الأولى: خاصة بدور المتغير الخارجى فى تقييم الطبقة الوسطى فى مصر. أعتقد أنه دور هام للغاية ، سواء هذا المتغير متعلق بالنظام الاقتصادى الدولى أو متعلق ببعض المتغيرات الإقليمية مثل دور النفط مثلا فى تكوين الطبقة الوسطى فى مصر، أعتقد أنه من المهم جدا تناول دور هذا المتغير الخارجى والذى اعتقد أيضا أنه مستمر فى الوقت الحاضر. مثلا سياسات التكيف الاقتصادى اعتقد أن جزءا كبيرا منها سيؤثر على تكوين الطبقة الوسطى فى مصر وكذلك تكوين الطبقة العمالية. والنقطة الثانية متعلقة بالدور السياسي للطبقة الوسطى، المهم جدا أن نتناول هذا الدور. فإن سلمنا ضمنا أن هناك طبقة وسطى فى مصر فإن الدور السياسى لهذه الطبقة اعتقد أنه إيديولوجيا غير واضح. فهناك دور تاريخى للطبقة الوسطى، فى النظام الليبرالى يوجد دور للطبقة الوسطى ، وفى النظام السلطوى هناك دور للطبقة الوسطى، وفى نظام انفتاح اقتصادى هناك دور للطبقة الوسطى : ماهو الدور السياسى للطبقة الوسطى مع تغير الأنظمة السياسية وتغير البناء الاجتماعى؟

ونقطة أخيرة متعلقة ببعض الدراسات التى تقول أن هناك استمرارية تاريخية فى تكوين الطبقة الوسطى، على سبيل المثال من يتبع تكوين البرلمان المصرى فى فترات تاريخية معينة، يجد أن نفس الأسر أحيانا تظل موجودة فى البرلمان المصرى. هل هذا له علاقة بالطبقة الوسطى؟ هل هناك استمرارية تاريخية؟ ماهى المتغيرات التى تحكم هذه العملية؟

- الأستاذ / حسن الكاشف :

يجب إعادة تعريف الطبقة البرجوازية وهل هى مرادفة للطبقة الرأسمالية أو لا . وكذلك تحديد الطبقة الوسطى، وهل من الصحيح أن الطبقة الوسطى ممكن أن تتكون من ثلاث طبقات فرعية ، وسطى عليا، وسطى وسطى، وسطى دنيا. وأخيرا أرى أن دراسة إشكالية الطبقة الوسطى فى مصر من جانب الباحثين تكمن فى إمكانية تحديد "حجم" الطبقة الوسطى وبأى الوسائل يمكن إجراء هذا التحديد.

- الأستاذ / كمال مغيث:

بالنسبة للطبقة العاملة من سنة ١٩٥٢ فى ظل نظام يوليو ليس كافيا أن نقول أنها طبقة نشأت فى نظام مشوه، شبه إقطاعى ، شبه رأسمالى، فالأمر مختلف الطبقة العاملة التى نشأت بعد ثورة يوليو بالفعل أنشأها نظام يوليو،

فهى نشأت فى مصانع النظام وآليات هذا النظام، مختلفة تماما عن الطبقة التى تنشأ وهى تحمل تناقضا رئيسيا بينها وبين الرأسمالية. هنا يكون الاستقطاب واضحا وكل طبقة مصالحها واضحة. وبالتالى لا يصح أن تطبق عليها المقولات التى نشأت فى ظل نمو الرأسمالية فى عصورها الكلاسيكية. أما بالنسبة للطبقة الوسطى فهى طبقة سريعة القفز ولا يمكن الإمساك بها، وهنا المشكلة الرئيسية. فهى طبقة تقفز بسرعة من النمط الصناعى إلى النمط البيروقراطى إلى النمط التجارى إلى النمط الزراعى، تقفز بسرعة من الدخل المتوسط نوعاً إلى الدخل الصغير نوعاً، وتقفز بسرعة من الأصول الريفية إلى الأصول الحضرية. وعلى هذا الأساس كان الأفضل أن نتحدث عن ديناميكيات وآليات عمل هذه الطبقة؟ متى تكون ثورية؟ ومتى تكون محافظة؟

– الأستاذ جول بينين :

أولاً أود أ أعبر عن تقديرى للعرضين اللذين اعتمدا على أبحاث ميدانية ممتازة، بالإضافة إلى الاهتمام بالأعمال المنشورة الحديثة التى كتبها مصريون بالعربية وأيضا أجانب. وأعتقد أنه من المهم أن نبقى بقدر الإمكان على الحوار المشترك بين المصريين والأجانب فى مناقشة هذه الأمور. وأعتقد أنه من الخطر أن نعتقد أننا حقيقة نعيش فى عالمين منفصلين.

أود أن أعلق على البحثين لأنهما يشتركان فى منهج واحد، وهو المنظور البنائى (Structualist) لتعريف الطبقة، ومحاولة تصنيف من يدخل ومن لا يدخل فى أى من الطبقةالمتوسطة أو الطبقة العاملة. وأعتقد أن القيام بذلك بدون الانتباه إلى المشروع السياسى المرتبط بكل من هاتين الطبقتين يثير المشاكل.

إن مفهوم الطبقة المتوسطة ذاته مرتبط بالاقتصاد السياسى للرأسمالية منذ "ثروة الأمم"، وينطلق من المشروع الانفتاحى. ولذلك على سبيل المثال فى الولايات المتحدة فى الوسط الأكاديمى لا يوجد طبقة عاملة، كل هؤلاء الناس الذين يمكن اعتبارهم فى الطبقة العاملة يطلق عليهم فى الولايات المتحدة طبقة متوسطة، لأن ذلك جزء من المشروع السياسى البرجوازى.

فعندما نتكلم هنا فى مصر عن طبقة متوسطة أعتقد أنه من المهم أن نميز بين عناصر الطبقة المتوسطة التى تشارك حقيقة فى المشروع البرجوازى، فنستطيع أن نقول مثلا "منفتحين"، و "تكنوقراطيين" (technocrats) لكننا لا يمكن أن نقول على سبيل المثال موظفى الحكومة والطبقة المتوسطة التقليدية وطبقة صغار التجار وهكذا، وكذلك بالنسبة للطبقة العاملة فإن الطبقة العاملة كانت موجودة من قبل ظهور ماركس وأهميتها مرتبطة بالمشروع السياسى الماركسى، ولذلك عندما نتكلم عن الطبقة العاملة فى مصر من المهم أن نعرف أى من هذه المجموعات التى نطلق عليها الطبقة العاملة تندرج أولا أو تستطيع الاندماج أولا فى هذا المشروع السياسى.

- الأستاذ / أحمد أنور :

لى سؤال موجه للباحثين، وهو تعريف لإشكالية الطبقة حيث يفصلا بين موقف الطبقة من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ووعى الطبقة . فالوعى الطبقى هام جدا فى تحديد المفهوم، والوعى الطبقى سيحدد نقاطا كثيرة للإجابة على سؤال : ماهو الدور السياسى للطبقة ؟ وماهى القيم التى يعتنقها أفراد الطبقة؟ وماهى الإيديولوجية التى تميز هذه الطبقات؟ وهذا شئ مهم جدا فى التعريف .

- الأستاذ / سامى زبيدة:

أسأل سؤالا بسيطا عن الطبقة العاملة. وهى قضية فيها القطاع الخاص والقطاع العام، هناك أيضا القطاع غير الرسمى، وهو قطاع هام جدا فى مصر وفى كثير من بلاد العالم الثالث، وعن القطاع غير الرسمى أسأل هل هناك بحث ميدانى فى هذا الموضوع؟ والموقف الاجتماعى والسياسي من العمال فى هذا ؟ وعلاقة هذا القطاع بالمجتمعات الصغيرة والمحلية؟ هل هناك معلومات فى هذا الموضوع؟.

- د. أحمد عبد الله:

النقطة الأولى : لماذا عند المقارنة نلجأ إلى المقارنة مع الأطر الغربية المفهومية والعملية وحدها ؟ من النادر أن أجد فى الأوراق العلمية مقارنة مثلا مع مجتمعات أخرى فى العالم الثالث! يجوز المقارنة بين الهند ومصر مثلا بشأن حال الطبقة الوسطى والطبقة العاملة ، ويجوز أيضا المقارنة بين مصر والأرجنتين، المقارنة هنا تكون هامة وواردة على الأقل من حيث التشابه بين المشروعين البيرونى والناصرى. هناك ضعف فى أدبيات المقارنة بين الشعوب والمجتمعات ذات الأحوال المتشابهة كعالمين مختلفين. لكن يجوز أن نركز فى المقارنة على شعوب ومجتمعات العالم الثالث.

النقطة الثانية : خاصة بالأداء السياسى للطبقة. نحن هنا فى الحقيقة نتحدث عن البنية الاجتماعية، وكلمة بنية قد تثير فى ذهنى كلمة "الطوب" الذى يبنى به المبنى. لكنى أفضل اعتبار البنية مكونة من رمال الصحراء أو مياه المحيط، ففى مياه المحيط أمواج وفى رمال الصحراء رياح قد تدفعها فى اتجاهات متباينة . بعبارة أخرى البنية أيضا مفهوم دينامى متحرك ، وليست ثابتة، بل لعلها تتغير من يوم ليوم، فبنية الأمس ليست كبنية اليوم وليست كبنية الغد ويلزم هنا "التحقيب" التاريخى حتى لو ربط الذات بالموضوع . كأن تقول ماذا فعل طلعت حرب بشأن بنية الطبقتين الوسطى والعاملة فى مصر؟ وماذا فعل بها جمال الناصر؟ ثم ماذا فعل بها أنور السادات؟ وماذا يفعل بها اليوم؟ كما أن جزءا من دينامية البنية الاجتماعية يظهر فى التعبير السياسى للطبقات الاجتماعية عن نفسها. بل أكاد أرى الصراع الاجتماعى والسياسى المحلى نموذجا مصغرا لصراع المجتمع القومى بأكمله مع القوى المتنفذة على مستوى العالم. بعبارة أخرى إذا كانت الطبقات العاملة والوسطى فى دولة كمصر تدافع عن مصالحها دفاعا قويا،

فالأرجح أن يكون المجتمع المصرى ككل بما فيه طبقته الحاكمة البرجوازية يدافع عن مصالحه بنفس القوة إزاء الولايات المتحدة والسوق العالمى وصندوق النقد الدولى... إلخ أرى هنا نوعا من التوازى- غير الميكانيكى بالطبع - بين الدفاع عن المصالح على المستوى القومى بين الطبقات، والدفاع عن المصالح إزاء العالم الخارجى.

- د. السيد الحسينى :

سوف أعطى لنفسى الحق فى الرد على تعقيب د. سامى زبيدة وهو خاص بالقطاع غير الرسمى فى مصر، هل هناك دراسات فى مصر تناولت هذا الموضوع؟ بالطبع هنا مجموعة دراسات، وهنا فى الجامعة الأمريكية نفذت دراسة . وأنا حاليا أقوم بمشروع فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عن القطاع غير الرسمى فى الحضر المصرى، ومكان الدراسة القاهرة .

- الأستاذ / محمد عبد الحميد:

بالنسبة للملحوظات الخاصة بالورقة : بشكل عام المتغير الخارجى مهم فى تشكيل الطبقة الوسطى ولكن هذا المتغير لو اختزل الأمر فيه سيؤدى بنا إلى شكل من أشكال المبالغة واعتبار أن المتغيرات الخارجية هى الأساس فى تشكيل الطبقة الوسطى. وهذا الشكل به قدر من المبالغة أو قدر من الاهمال أو عدم اتخاذ اختصاصية الداخلى فى تحديد هيمنة الخارجى. وفيما يتعلق بالدور السياسى للطبقة الوسطى، ذكرت فى الورقة أن هذه الطبقة نتيجة أنها تضم أنساق قيم متنوعة ومتعددة كما تضم مجموعات تنتمى إلى انتماءات طبقية متباينة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، هذا يؤدى إلى أن هذه الطبقة تلعب أدوارا مختلفة باختلاف الظرف التاريخى . فهى من الممكن أن تلعب دورا تقدميا فى لحظة من لحظات التاريخ كما حدث فى المجتمع المصرى فى فترة تاريخية أخرى. وهى على أى حال طبقة لا تلعب دورها التاريخى إلا حينما تهدد تهديدا مباشرا . وفيما يتعلق بتعريف الطبقة البرجوازية ذكرت أن الطبقة البرجوازية هى طبقة ليست برجوازية طرازية وليست طبقة رأسمالية حقيقية، ولكنها طبقة رأسمالية يغلب عليها الطابع الطفيلى لأن معظم استثماراتها تتم فى مجال التداول وليس فى مجال إنشاء قاعدة صناعية أو إنشاء اقتصاد صناعى. واتفق مع بعض الملاحظات التى أثيرت حول ضرورة تعريف الطبقة وضرورة أن أحدد موقفى من الخلافات ، ولكننى فى الحقيقة بصدد إنجاز رسالتى العلمية عن الطبقة الوسطى وقد كنت أهرب متعمدا من تحديد التعريف لأنى لم أتوصل حتى هذه اللحظة إلى موقف مقنع فى هذا الموضوع.

- الأستاذ / عادل شعبان:

معظم الملاحظات كانت باتجاه الطبقة الوسطى، وذلك راجع إلى طبيعة الحضور الغالب عليه الطبقة الوسطى

.وبالنسبة للملاحظات (جول بينين) أنا متفق معك فى كل ما قلته وحققته. وبأمانة شديدة جدا لم أقرأ ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة فلايوجد وقت ولا يوجد نقود! وحول الجزء الخاص بدراسة الوعى ، فى بداية الدراسة ذكرت أننى لن أتكلم عن الوعى. لكن هناك إطار نظرى يحكم ما أعرضه، وقد ذكرت أنه غير ممكن دراسة تكوين طبقة بمعزل عن دراسة وعيها الطبقى . وفيما يخص الأستاذ كمال مغيث ، حقيقة هو فرق بين عمال يعملون فى قطاع خاص ، وعمال يعملون فى مصانع الدولة، وقد قمت بعمل دراسات حالة وخرجت بدلالة بسيطة. وفى هذه الدراسات كنت أركز على جيلين من الطبقة العاملة، الجيل القديم عندما سألته إلى أى طبقة تنتمى كان يقول إننى أنتمى للطبقة "الغلبانة" ، بينما العمال الذين نشأوا فى عهد عبد الناصر كانوا يقولون أنهم ينتمون للطبقة "الوسطى" ، وكان فى ذلك إجماع ، فهم حاصلون على دبلوم أى تعلموا. فالمسألة فيها جدل كثير وأرى أن التفرقة فيها قليل من التعسف.

ثانياً:

التغير الاجتماعى ونتائجه (١)

الانفتاح الاقتصادى وتغير القيم فى مصر

أحمد أنور محمد
مدرس مساعد بكلية التربية – جامعة عين شمس

أولا : القيم والانفتاح الاقتصادى فى مصر

القيم تبدو حاضرة فى سلوك الإنسان، وهى تؤثر فى هذا السلوك ، وتتغلغل فى حياة الناس وترتبط عندهم بمعنى الحياة ذاتها، فهى ترتبط بدوافع السلوك وبالآمال والأهداف. والقيم نتاج للواقع الاقتصادى الاجتماعى فهى تعكس طبيعة علاقات الإنتاج السائدة فى المجتمع، وهى تعكس الوجود الاجتماعى للأفراد والطبقات فى مرحلة تاريخية محددة وداخل تكوين اقتصادى اجتماعى معين، ولذلك فإننا نستطيع أن نفهم طبيعة العلاقات الإنتاجية السائدة فى مجتمع ما فى فترة محددة من تاريخه من خلال تحليلنا لأنساق القيم السائدة، كما أننا نستطيع أن نستدل على طبيعة الأنساق القيمية من خلال تحليلنا لواقع العلاقات الإنتاجية[١].

وقد حاولنا فى دراسة ميدانية تبين إلى أى مدى تأثرت أنساق القيم فى المجتمع المصرى بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى السبعينيات.

ولا يمكن فهم التغيرات التى حدثت للقيم إلا بالرجوع إلى ما قبل تطبيق سياسة الانفتاح. فمن خلال استقراء الأحداث التاريخية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ يتضح لنا أن كبار الملاك كانت لهم السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبالتالى كانت لهم القدرة على نشر قيمهم بين الأفراد. وذلك من خلال سيطرتهم على مختلف الأدوات المؤثرة على الوعى. ويمكن لنا أن نرصد هذه القيم من خلال سلوكهم الفعلى، فقد كانت الوسيلة الرئيسية فى استغلال أراضيهم هى تأجير الأراضى بدلا من زراعتها . فقد كانوا يستولون على الفائض فى شكل الإيجار ، وأدى ارتفاع الإيجارات إلى ارتفاع أثمان الأراضى بسبب التنافس على اقتنائها باعتبارها رأس مال مدر للربح، وفى نفس الوقت

كانوا يسيطرون على الفلاحين بإغراقهم بالديون والإيجارات المتأخرة كما هجر بعض كبار الملاك الريف إلى المدن إذ أنه لم يكن يعنيهم استغلال ممتلكاتهم بأنفسهم وإنما درجوا على تأجيرها فأطلق عليها "ظاهرة التغيب أو الملاك المتغيبون". كما رفض بعض كبار الملاك استثمار أموالهم فى الصناعة فى حين لجأ بعضهم إلى استثمار أموالهم فى صناعات استهلاكية كالمنسوجات والغذائيات ولذلك سيطرت الاحتكارات الأجنبية على النشاط الصناعى(٢). وباختصار فإن طبقة كبار الملاك كانت طبقة تملك ولا تعمل بل وتستولى على الفائض من العمل، تؤجر الأرض وتزرعها ، تعمل بالتجارة وتفضلها على استثمار أموالها فى الصناعة ، تبحث عن العوائد السهلة واليسيرة مثل السمسرة والمضاربات وبيع الأراضى وشراء العقارات، ولذلك انتشرت قيم التربح اليسير وترسخت قيم الفردية والأنانية.

وعندما قامت ثورة يوليو كان من أهدافها إجراء تغييرات اقتصادية واجتماعية للسيطرة على وسائل الإنتاج، فكان من الضرورى توجيه الضربات لرأس المال . فسيطرت الدولة على المصادر الأساسية للمدخرات القومية، ونقلت أدوات الإنتاج فى الصناعة والزراعة لتصبح فى مجموعها تحت سيطرة الدولة (٣). إلا أن هذه التغييرات لم تكن راديكالية جذرية تماما مما كان له انعكاساته على أنساق القيم. فعلى الرغم من أن قوانين الإصلاح الزراعى ساهمت فى تغيير ملامح البناء الطبقى فى الريف، إلا أنه لم يكن تغييرا راديكاليا لأنه اقتصر على عزل العناصر الاقتصادية الكبيرة والأكثر غنى وسلطة، فقد كان الإصلاح الزراعى نظريا وتطبيقيا أكثر ميلا إلى توسيع قاعدة الملكية الصغيرة. كما أن إجراءات التأميم فى النصف الأول من الستينيات أدت إلى امتلاك الدولة لقسم مهم من الفائض الاقتصادى أمكن توجيهه لتنفيذ الأهداف القومية، إلا أنه ظهرت فئة البيروقراطية التى تضم الكوادر الإدارية والفنية والعسكرية التى تحتل مراكز القيادة فى الدولة وفى الإنتاج وكان لها تأثير هائل لا بقوتها المادية ولكن بوضعها الوظيفى ونفوذها الإدارى، فهى التى تحدد طريقة التصرف فى الفائض الاقتصادى المتولد فى قطاع الدولة بما تتخذه من قرارات استثمارية أو قرارات تتعلق بالعمالة والأجور، وتلعب دورا خطيرا فى إعادة توزيع الدخل القومى(٤). ومن هذا الموقع استطاعت أن تحصل لنفسها على امتيازات كبيرة، كما نشطت داخل القطاع العام لتكوين الثروات غير المشروعة مستغلة مواقعها منه ومن خلال الصفقات التى يعقدها مع القطاع الخاص. وتمثلت خطورة هذه الفئات البيروقراطية فى أنها كانت تخفى أهدافها الانتهازية والاستغلالية وراء شعارات اشتراكية ووطنية(٥).

وكما عجزت التجربة الناصرية عن تصفية الهياكل الاقتصادية القديمة تصفية جذرية عجزت أيضا عن تصفية الهياكل السياسية والثقافية، فقد كانت رئاسة الجمهورية هى جهاز صنع القرار السياسى، وجمع عبد الناصر بين سلطة تقرير السياسات وتشريعها وتنفيذها ، وأكدت النخبة السياسية على التنظيم السياسى الواحد كأداة لخلق التضامن والتكامل ، وتم تصفية الحركة الحزبية بكل فصائلها وفرقها، وحرم العمال والفلاحون من المشاركة الحقيقية رغم النسبة الإجبارية لتمثيلهم فى المجالس المنتخبة نظرا لغياب المؤسسات السياسية التى تسمح لهم بالمشاركة(٦) . وأصبح

المصريون لا يسمعون إلا رأيا واحدا ووجهة نظر واحدة، ومن ثم كان النزوع الانسحابى والنظر للأحداث من موقف المتفرج وفقدان القدرة على الرفض والاعتراض والمقاومة. وسيطرت قيم السلبية وعدم المشاركة. كما يمكن القول إن التجربة الناصرية عجزت عن أن ترسخ قيما اشتراكية . ولم تصبح القيم التى أفرزتها التجربة الناصرية هى السلوك الحقيقى للجماهير، ولم يكن لها صفة الاستمرار النسبى. بل إن أبناء الطبقات الكادحة الذين أتاحت لهم المنجزات الاشتراكية فرصة الحراك إلى أعلى سرعان ما بدأوا يتبنون قيما وطموحات برجوازية استهلاكية مضادة لاستمرار التحول الاشتراكى(٧).

ولا شك أن السلبيات التى كانت كامنة فى التجربة الناصرية ذاتها مهدت لظهور قوى ضاغطة نادت بسياسة الانفتاح الاقتصادى. ومن أهم هذه القوى القيادات البيروقراطية والتكنوقراطية فى الحكومة والقطاع العام، وكذلك كبار الرأسماليين الذين استمروا يتحكمون فى المقاولات وتجارة الجملة وتجارة الصادرات. وقد وجدت هذه القوى ظهيرا لها فى قوى ضغط دولية فى الرأسمالية العالمية، وإقليمية تمثلت فى الدول العربية البترولية. وبدأت تنادى بضرورة إعطاء المزيد من الفرص للقطاع الخاص المحلى وفتح الأبواب أمام رؤوس الأموال الأجنبية، وتفكيك مركزة الاقتصاد بإنهاء سيطرة الدولة والقطاع العام فى مجال التجارة الداخلية والخارجية وبالشركات وأسواق المال والتعامل النقدى وسعر الصرف، وكذلك نحو مزيد من تخلى الدولة عن وظائفها الاجتماعية وإلغاء الأموال المخصصة لدعم السلع، والتخلى عن سياسة التخطيط والتسعير الجبرى والحماية الجمركية وتقييد الاستيراد وتقليص دور القطاع العام (٨).

وقد تم دمج مصر فى السوق الرأسمالى وذلك بفتح الأبواب أمام رؤوس الأموال الأجنبية وتحول الاقتصاد المصرى بالتدريج إلى اقتصاد تحل فيه الاستثمارات والقروض الأجنبية محل المدخرات الوطنية، وتحل فيه الواردات الأجنبية محل منتجات الصناعة والزراعة المصرية، وتم تعبئة الفائض الاقتصادى وتحويله إلى الخارج. وقد تم تحطيم القيود أمام الانطلاق وذلك بفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية وتقديم كل التسهيلات للعمل فى جميع المجالات(٩) .

كما تميز نمط النمو فى عهد الانفتاح بتخلف قطاعات الإنتاج الرئيسية كالزراعة والصناعة بينما برزت قطاعات مرهونة للخارج مثل البترول والسياحة وقناة السويس. وانخفضت الاستثمارات الموجهة إلى الزراعة وفقدت القرية وظيفتها الإنتاجية وتحولت إلى وحدة استهلاكية وانضمت إلى المدينة كمستهلك طفيلى. كما اتجهت سياسة الانفتاح إلى تصفية الصناعة عن طريق محاصرة القطاع العام، وتصفيته بمحاولات تحجيمه وتقليص وزنه داخل الاقتصاد الوطنى . وأصبحنا نستهلك ونستثمر ونستورد بشكل يفوق حجم ما ننتج وندخر ونصدر، فزادت حاجة مصر للاقتراض الخارجى بمعدلات مرتفعة، فزاد حجم الديون وارتفعت أعباء الديون فى شكل فوائد أو فى شكل الأقساط المستحقة عليها، وتمثلت الخطورة فى أن هناك قسطا من الديون قد أنفق على الاستهلاك ولم يوجه لاستثمار ما يولد عائدا يمكن استخدامه فى سداد الدين. وأغرقت البلاد بالسلع الأجنبية المستوردة ، وحوصر بها إنتاج القطاع العام، خاصة فى ظل الدعاية المكثفة للسلع الأجنبية والتى جعلت المستهلك المصرى حتى بين محدودى الدخل يصدق أن كل

سلعة مستوردة هى سلعة متفوقة فى كل شئ عن السلعة المنتجة محليا، وبالتالى فقدت السلع المصنوعة المحلية سيادتها تدريجيا فى السوق المصرية وأصبح ينظر إليها على أنها سلع عادية جدا ولا تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة تحت ماركات أجنبية تدفع فى مقابل الحصول على حق استخدامها مبالغ ضخمة للشركات الدولية(١٠).

ولا يعقل أن تتضافر السياسات الاقتصادية على نحو يؤدى إلى إغراق الأسواق بشتى صنوف السلع الاستهلاكية من خلال الاستيراد ثم يطلب من الفرد أن يتحلى بالقناعة وضبط النفس ويحجم عن الاقتراب من هذه المغريات، ولا يستقيم أن يمطر الناس بوابل من الإعلانات المغرية ثم ننصحهم بأن المصلحة القومية تقتضى ضبط الاستهلاك(١١).

وقد ساعد نمط الاستهلاك الترفى لرأسمالية الانفتاح على نشر القيم الاستهلاكية فى المجتمع، وذلك من خلال محاولات التقليد والمحاكاة. فزادت التطلعات الاستهلاكية ولهث الجميع خلف نمط الاستهلاك المستورد. فرأسمالية الانفتاح انصرفت إلى الإنفاق الترفى والتنافس فى الاستهلاك المظهرى، فقد كانت حريصة على الانفتاح بوضعها الاستغلالى لكى تعيش حياة البذخ والاستهلاك بشراهة إلى حد السفه، وتبدد الفوائض التى تتراكم بين أيديها. فهى رأسمالية لاتسلك مسلك الرأسمالية المعروفة بالاقتصاد فى الإنفاق والاستثمار فى تطوير قوى الإنتاج ، ولهذا تركزت استثماراتها فى أنشطة غير إنتاجية مثل المضاربات والعمولات والسمسرة والاستيراد والتصدير وجمعيات الإسكان وشركات تقسيم الأراضى والمقاولات والفنادق والسياحة والإسكان الفاخر والإدارى ومستحضرات التجميل والمياه المعدنية والغازية والعصائر والمكرونة وغيرها(١٢) . فهى تحاول تحقيق أكبر قدر من التكاثر المالى فى أقصر فترة ممكنة، ولذلك تعزف من إغراق أموالها فى استثمارات إنتاجية تحرمها من فرص اقتناص الربح السهل السريع. فهى غير معنية بتطوير الاقتصاد القومى وتابعة لرأس المال الأجنبى(١٣) وقد عمدت الرأسمالية الطفيلية إلى نشر قيم الاستهلاك واللاعمل واللا إنتاج فى المجتمع لكى تتلاءم مع الواقع الذى خلقته وتدعمه، وساعدها فى ذلك هيمنتها على وسائل الإعلام وإسباغ النخبة الحاكمة لها الحماية والأمان بل ومشاركتها فى عالم المال والأعمال.

وقد أفرزت سياسة الانفتاح ضغوطا تضخمية أسهمت فى ارتفاع الأسعار وتدهور أحوال الفئات الثابتة الدخل من أصحاب المرتبات والمعاشات. فى نفس الوقت أصبح هؤلاء غير قادرين على محاكاة أنماط الاستهلاك المرتفعة التى صنعتها القلة القادرة، ولا يملكون الإفلات من ضغوطها . فظهرت أوهام الحل الفردى التى وجدت لنفسها طريقا فى إمكانيات هجرة العمل فى شركات القطاع العام للعمل فى شركات الاستثمار خاصة بين أبرز الكفاءات، أو الهجرة إلى البلدان النفطية والتى ساهمت فى تدعيم قيم الاستهلاك وإهدار قيمة العمل المنتج، حيث يخضع المهاجر بعد وصوله لأثر المشاهدة والمحاكاة لنمط الاستهلاك السائد فى بلدان النفط حيث يجد أحدث ما وصل إليه العالم الغربى من فنون سلع الإنتاج الحديث (١٤)، ولم يسلم من أثر المحاكاة أى فئة من فئات العمالة المهاجرة، فقد كان المهاجرون يأتون أثناء زيارتهم لمصر بأنواع عديدة من السلع (تليفزيونات ملونة - فيديوهات وحتى مستحضرات التجميل والشامبوهات وغيرها). كما أننا نجد أن الجانب الكبير من استثمارات المهاجرين اتجه إلى أنشطة تزيد الدخل بدون

مجهود أو بأقل مجهود (شراء تاكسى – شقق مفروشة – شهادات استثمار – عقارات – محلات تجارية). وبذلك ساهمت الهجرة فى إتاحة مناخ موات للاستسهال كقيمة (١٥) . وبفعل أثر المشاهدة والمحاكاة حدث انتشار تلقائى للنمط الاستهلاكى المستورد للقابعين بالداخل، ولذلك كانت محاولتهم اللحاق بقوافل المهاجرين بالخارج قبل فوات الأوان حتى يتسنى لهم التمتع بخيرات النمط الاستهلاكى الجديد. ومن أهم الآثار التى ترتبت على هجرة الأيدى العاملة إهدار قيمة العمل المنتج، فقد حدث اهتزاز لتصور وجود علاقة بين زيادة مستوى الدخل وزيادة مستوى الإنتاجية، بمعنى أن الشخص المهاجر للأقطار العربية النفطية وإن كان يحصل على أضعاف مضاعفة من مستوى دخله بمصر إلا أن هذه الزيادة فى دخله لا ترتبط بزيادة فى مستوى إنتاجيته، بل ربما يعمل عدد ساعات أقل من تلك التى كان يعملها بمصر. ومعنى هذا أنه لم تعد هناك علاقة بين زيادة مستوى الدخل وزيادة مستوى الإنتاجية، أو بين عمليات رفع مستوى المعيشة وبين مقدار الجهد المطلوب(١٦).

ومن أهم ما أفرزته سياسة الانفتاح الاقتصادى التمايزالطبقى الحاد فى المجتمع والذى كان له انعكاساته على القيم السائدة. فقد تجلت مظاهر الاستقطاب الطبقى الحاد فيما يلى : بينما ينتشر فى المجتمع الأبراج السكنية الشاهقة والفنادق وشقق التمليك يقابلها سكان المقابر والعشش والمنازل القديمة الآيلة للسقوط، وبينما تنتشر فى المجتمع المستشفيات الفندقية الاستثمارية الخاصة نجد المستشفيات الحكومية التى فيها من مسببات المرض أكثر من مسببات الشفاء، وفى حين نجد السوبر ماركت المكيف الهواء على أنغام الموسيقى نجد التزاحم والتجمهر حول الجمعيات الاستهلاكية ومتاجر الكساء الشعبى، وغيرها عديد من مظاهر الاستقطاب الطبقى الحاد. وكان لذلك انعكاساته فى تفشى جرائم البغاء والرشوة والاختلاس وتجارة المخدرات وغيرها، والذى يعكس بدوره تفشى قيم الاستسهال والبحث عن أقصر الطرق للغنى والثراء.

كما انحسرت قيم التعليم والثقافة منذ تطبيق سياسة الانفتاح ، ذلك أن أفراد المجتمع شهدوا أن هناك طرقا للكسب السريع لا تحتاج إلى بذل الجهد فى تحصيل العلم. وسيطرت قيم الاستسهال والغش والتزوير فانتشر الغش بين الطلاب، وطالب أولياء الأمور بتخفيف المناهج وسهولة الامتحانات ، وأصبح المدرس لا يقوم بالتدريس فى المدرسة، وإنما خارج المدرسة حيث الدروس الخصوصية، وما ترتب على ذلك من إضعاف قيمة المدرسة الرسمية حيث أصبحت تحتل وجودا هامشيا لا يبرزه إلا احتفاظها بحق إصدار الشهادة وما ارتبط بذلك أيضا من تهديد لمبدأ تكافؤ الفرص.

وشهدت حقبة الانفتاح ارتباط التعليم بمدارس لغات ذات مصروفات خيالية بحيث لا يستطيع الالتحاق بها إلا أبناء أغنياء الانفتاح. بينما تئن المدارس الحكومية بأوجه النقص والمشكلات مما أفقر الخدمة بها وزاد من تعثر الناس تعليم أبنائهم بها. وفى عصر استشراء الأنشطة التجارية ذات الطابع الأجنبى فى مصر من بنوك وفنادق وتوكيلات السياحة والبنوك الأجنبية وغيرها، ظهرت الحاجة إلى استخدام عمالة تتقن اللغات الأجنبية واللغة الانجليزية بصفة

خاصة. كل ذلك أدى إلى مزيد من الطلب الاجتماعى لتعلم اللغات الأجنبية ، ليس من أجل الاتصال بالثقافة أو قراءة المراجع والدوريات العلمية وإنما من أجل القيام بالأنشطة الطفيلية[١٧]. وحتى الجامعة لم تسلم من الغزو الانفتاحى والإجهاز على قيمة التعليم. فظهرت صيحات تنادى بإنشاء جامعة خاصة بمصروفات باهظة لتقبل أبناء طبقة الانفتاح ممن لفظتهم الجامعات الرسمية لضعف مستواهم ، كما اضطرت أعداد كبيرة من خريجى الجامعات إلى مزاولة أعمال لا تمت إلى تخصصاتهم وربما إلى العلم عموما بصلة. بل وصل الأمر إلى حد اعتبار مدى قدرة المتعلمين من خريجى الجامعات على المشاركة فى مشروعات الانفتاح التجارية (مثل منافذ توزيع السلع الغذائية) معيارا للحكم على مدى نجاحهم لخلق جيل من التجار المثقفين. كما تأثر أستاذ الجامعة بالمناخ الانفتاحى فانصرف عن مهمته الحقيقية فى الإنتاج المبدع وأصبح أهم ما يشغله هو حجم الكتاب وسعره، وانتشرت الدروس الخصوصية فى الجامعة، كما أصبحت الإعارة تمثل بابا أوسع للخلاص لدى رجال الجامعة . وبدأت تنزوى قيم الإبداع الفكرى والإنتاج العلمى الأصيل[١٨].

وشهدت حقبة الانفتاح سيطرة الفن الطفيلى حيث ترك المجال رحبا للقطاع الخاص تسيطر عليه النزعة التجارية والرغبة فى المكسب ولو بالابتذال. ولذلك سيطرت أفلام الجنس والمخدرات والعنف التى تقوم على موضوعات تغذى الغرائز، وزاد استيراد الأفلام والمسلسلات التليفزيونية الأمريكية التى تمتلئ بالعنف والقسوة والخيانة والتآمر والغدر والبحث عن الثروة وتدعم فكرة تفوق الأجنبى وتبث القيم الرأسمالية[١٩].

وفى الوقت الذى شهدت فيه الساحة الثقافية سيطرة الفن الطفيلى ، نجد الساحة تمتلئ بالكتب الدينية والبرامج الدينية والصحف والمجلات الدينية التى تنادى بأن الفن حرام، وتنادى بأسلمة العلوم (طب إسلامى- اقتصاد إسلامى - إحصاء إسلامى وغيرها). وهذا يرجع أساسا إلى أن المناخ كما يفرز الفن الطفيلى يفرز العنف والتطرف . ولا شك أن ممارسات السلطة نفسها قد دعمت من قيم العنف والتطرف، وذلك عندما ساند السادات الإخوان المسلمين وتحالف معهم كسبا لود السعودية واستقطابا لأموالها عقب الطفرة النفطية فى أوائل السبعينيات ولمواجهة اليسار والشيوعية[٢٠]. وقد تميز الخطاب الساداتى بسيادة المرجع الدينى الإسلامى والنصوص القرآنية، وضاعف التليفزيون من ساعات بث البرامج الدينية. وكان السادات يهدف من وراء ذلك إلى إخفاء التناقضات الاجتماعية والتأكيد على أن النظم السياسية ليست مسئولة عن الفقراء أو عن سوء توزيع الثروة ، ولا يمكن عمل شئ ضد إرادة الله وكل ماهو مطلوب هو الصبر والطاعة . واكتسبت كل القيم مضمونا سلبيا ، فالعدل هو قبول الناس أن يكونوا درجات وقبول التفاوت الفادح فى توزيع الثروة والنفوذ، والإيمان هو التسليم بالأمر الواقع ، وهى محاولات أسهمت فى تكريس قيم القدرية والاتكالية[٢١].

وفى حقبة الانفتاح نجد استمرارا للقيم التى تتعلق بدونية المرأة . وإذا كان الميراث الفكرى والدينى قد أدى إلى قهر المرأة وتبعيتها فإن المناخ الانفتاحى ساهم فى تعميق هذه القيم. وقد تجلى ذلك من خلال إظهار المرأة على أنها

جنس و أداة للمتعة ، وذلك من خلال الأفلام والإعلانات التليفزيونية التى تمتلئ بإشارات وإيماءات ذات مضمون جنسى. وكانت الصورة على الوجه الآخر هو كبت حرية المرأة وحرمانها من العمل ومنع الاختلاط بين الجنسين وانتشار الحجاب والنقاب(٢٢). ولذلك تراجعت قيم المساواة بمعناها الواسع بين الجنسين لتحل محلها قيم دونية المرأة وقهرها وتبعيتها.

وفى حقبة الانفتاح انتشرت قيم السلبية واللامبالاة . ولكن هذه القيم فى الحقيقة لها جذورها فى البنية الاجتماعية ، فتعود أساسا إلى القهر السياسى الذى تعرض له المصرى طوال التاريخ. فالطغيان الشرقى هو الخط المستمر والقاسم المشترك الأعظم الذى يجرى خلال تاريخ مصر كله حتى اليوم. المتغير الوحيد هو الشكل : ملكية أو جمهورية ، مدنية أو عسكرية. كما أن الواقع الاقتصادى والاجتماعى المسرف فى التمايز الطبقى أفرز الانسحابية المفرطة للجماهير أمام الطغيان القاهر للحاكم. ومما لا شك فيه أن الوضع الطبيعى لوجود سلطة مستبدة هو الرغبة فى الانعزال والبعد عن تلك السلطة وعدم التعامل معها لتفادى شرها وقهرها. وقد أفرز كل ذلك قيما عديدة : السلبية والخنوع والنفاق والخضوع وممالأة الحاكم وعدم الاكتراث بالمسائل العامة وعدم المشاركة السياسية (٢٣) . وقد ساهمت سياسة الانفتاح فى تعميق هذه القيم.

وقد تميزت هذه الحقبة بإحياء ترسانة القوانين المقيدة للحريات ولحقوق الإنسان من عهود سابقة والإضافة إليها عبر سلسلة من القوانين ، كما قامت باستبعاد الخصوم من المراكز القيادية ومن مجالات الفكر والفن والثقافة، ومن خلال الاعتقالات التى لم تتوقف حملاتها طوال هذه الحقبة، كما قامت الحكومة بعدة إجراءات منافية للدستور والقانون وحرمات الفكر الجامعى. وحاصرت وسائل التعبير الطلابية وأغلقت عديدا من المجلات الثقافية. وبينما رفع السادات شعارى دولة المؤسسات وسيادة القانون، تحت دعاوى الحرية والديمقراطية ، تمكن من الانفراد بالحكم والاستئثار بالسلطة، وأصبح المصدر الفعلى الوحيد للسلطات . وحتى عندما سمح السادات بقيام الأحزاب كان فى ذهنه قواعد محددة توقع من الأحزاب المعارضة أن تلتزم بها ولا تحيد عنها، كما أنه سعى إلى رسم ساحة اللعب، بحيث يقصرها على أطراف معينة من خلال قانون الأحزاب الذى وصفه البعض بأنه "قانون منع قيام الأحزاب" لما تضمنه من قيود واشتراطات وسلطة تعسفية من جانب لجنة الأحزاب التى تضم أعضاء معينين من قبل الحكومة أو الحزب الحاكم. أى غابت الديمقراطية السياسية فى حقبة الانفتاح لأن ليبراليتها الاقتصادية لم تنعكس فى ليبرالية سياسية لأنها ليبرالية الكمبرادور والجهاز البيروقراطى للدولة وليست ليبرالية الإنتاج الاقتصادى الرأسمالى (٢٤).

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدأت محاولات دؤوبة لزرع الهزيمة فى وجدان المصريين بفرملة مشاعر الكراهية ضد الاستعمار والتخلى عن قيم الانتماء القومى، وروجت السلطة مقولات خاطئة (حرب اكتوبر هى آخر الحروب وأزمتنا الاقتصادية سببها حروبنا من أجل العرب وفلسطين). وبدأ الخط المنحاز للولايات المتحدة الأمريكية فى السياسة وخطته فى الصلح المنفرد مع إسرائيل. وتم توقيع اتفاقية كامب ديفيد وإذ بأعداء الحركة الوطنية على طول تاريخها ابتداء من الاستعمار التقليدى مرورا بالولايات المتحدة الأمريكية وانتهاء بإسرائيل يصبحون حلفاء وأصدقاء ،

وتغيرت النظرة إلى إسرائيل فلم يعد قيامها مقرونا بقضية تشريد لشعب خارج أرضه، ولم تعد العلاقة العربية الصهيونية علاقة مُغْتَصَبْ بِمُغْتَصِبْ، وعلاقة نفى لوجود أحد الطرفين وإنما صارت مسألة نزاع حدود واستعادة بترول سيناء وإعادة فتح القناة، فهى مسألة "حاجز نفسى" وميراث من الكراهية والأحقاد ويمكن إنهاء ه بالحوار والمفاوضات[٢٥]. كما عمقت سياسة السادات من التجزئة وأفسحت للصهيونية الطريق لتنفيذ مخططاتها وخرجت مصر من دائرة الصراع العربى الإسرائيلى. وفى الوقت نفسه قيست الوحدة العربية بميزان الكسب والخسارة، ونظر إلى العلاقات مع الدول العربية من منظور هجرة المصريين إلى هذه الدول العربية . وكان لكل ذلك أثره على إنهيار قيم العروبة والانتماء القومى.

وفى دراسته الميدانية لموضوع القيم استعان الباحث بتصنيف ثنائى يقسم القيم إلى قيم سلبية أو رجعية وقيم إيجابية أو تقدمية ، ونقصد بالقيم السلبية أو الرجعية القيم التى تبرر استغلا طبقة معينة لباقى الطبقات، والقيم التى تدعم الفردية، والقيم التى تدعو إلى الحفاظ على ماهو كائن وترفض التغيير، والقيم التى ترفض العقلانية والعملية والقيم التى تقهر المرأة معنويا وماديا، والقيم التى تبرر خداع الجماهير وقهرها من جانب السلطة. أما ما نقصده بالقيم الايجابية أو التقدمية فهى القيم المرتبطة بأسلوب إنتاج تقدمى وإقامة علاقات إنتاجية عادلة وقيم المساواة بين الجنسين وقيم العقلانية والعلمية والمشاركة والانتماء والجماعية والتعاون .

ثانيا الدراسة الميدانية :

هناك مقاييس صممت خصيصا لقياس القيم مثل اختبار فرنون والبروت واختبار برنس واختبار تفهم الموضوع، ولكن هذه المقاييس أقرب إلى الدراسات النفسية التى تحصر دراسة القيم فى البناء النفسى للفرد وبمعزل عن الإطار الاجتماعى، ولذلك فإن هناك أساليب أخرى مثل أسلوب دراسة الحالة والمقابلة والاستبيان والملاحظة قد تكون أكثر ملائمة لدراسة القيم فى إطارها الاجتماعى. وفى ضوء ذلك استخدمت الدراسة أسلوب الاستبيان.

وتم تصميم استمارة بها مائة سؤال موزعة على خمس مجموعات ، كل مجموعة تعكس نسقا قيميا من الأنساق الفرعية : وهى قيم العمل والإنتاج فى مقابل قيم التربح اليسير والاستهلاكية ، وقيم التعليم والثقافة فى مقابل قيم الاستفادة العينية والتكاسل فى التحصيل الثقافى، وقيم العقلانية والعلمية فى مقابل قيم الغيبية الاتكالية، وقيم المساواة بين الجنسين فى مقابل قيم دونية المرأة، وقيم الانتماء والمشاركة فى مقابل قيم السلبية واللامبالاة.

وتركزت الدراسة الميدانية فى محافظة القاهرة . أما العينة التى اعتمد عليها الباحث فهى عينة عمدية أو مقصودة وتشمل ٢٦٠ مفردة وتم اختيارها وفقا للتصنيف التالى : - العمال وتتضمن ست شرائح عمال مهرة مدربين أو عمال المصانع (٢٠ مفردة)، وعمال نصف مهرة وغير مهرة (٢٠ مفردة) وحرفيين (٢٠ مفردة)، وأشباه البروليتاريا مثل عمال النظافة والسعاه والتمورجية (٢٠ مفردة)، والشرائح الرثة من الطبقة العاملة مثل ما سحى أحذية والعاطلين

(٢٠ مفردة) ثم طلبة لهم انتماء للطبقة العاملة (١٠ مفردات) ثم البرجوازية وتتضمن شرائح : البرجوازية العقارية (مقاولون) ٢٠ مفردة، والبرجوازية التجارية (كبار تجار الجملة) ٢٠ مفردة، والبرجوازية الصناعية الوطنية ١٠ مفردات، والبرجوازية الكومبرادرية (الاستيراد والتصدير) ٢٠ مفردة، وطلبة لهم انتماء للبرجوازية ١٠ مفردات. ثم البيروقراط والتكنوقراط وتتضمن أربعة شرائح: صغار الموظفين الإداريين ٢٠ مفردة ، وكبار الموظفين ذوى تعليم عالى ٢٠ مفردة، والمديرون والمهنيون ذوو النشاط الخاص ٢٠ مفردة، وطلبة لهم انتماء للبيروقراط ١٠ مفردات.

وقد روعى فى تحليل النتائج عدة مستويات : مستوى الدخل وتم تقسيمه إلى : دخل منخفض وهو أقل من ٣٠٠ جنيها مصريا فى الشهر للفرد، ودخل متوسط وهو أكثر من ٣٠٠ إلى ١٠٠٠، ودخل مرتفع وهو أكثر من ١٠٠٠ جنيه فى الشهر. ثم مستوى التعليم وتم تقسيمه إلى : أميون وذوو تعليم منخفض ، ثم تعليم متوسط، ثم تعليم مرتفع. ثم المهنة : عمال وبرجوازية وبيروقراط وتكنوقراط. والنوع ذكور وإناث.

وأثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن رأسمالية الانفتاح هى أكثر الطبقات استهلاكا على الرغم من أنها رأسمالية غير منتجة، فهى لا تساهم فى العملية الإنتاجية ولكنها تستولى على فائض العملية الإنتاجية وتحقق أرباحا. فقد أكدت النتائج ارتفاع نسبة اقتناء السلع الاستهلاكية والترفيهية بين الرأسمالية الطفيلية ويشمل السيارات بنسبة (٧٤ر٨٩٪) والفيديوهات بنسبة (٣١ر٩٢٪) والبوتاجازات الحديثة بنسبة ١٥ر٩٦٪ والتحف بنسبة ٣٦ر ٧٤٪ والتكييفات بنسبة ٠٨ر٧٣٪ والغسالات الفول أوتوماتيك بنسبة ٣١ر٩٢٪ والسجاجيد الفاخرة بنسبة ٨ر٨٣٪ والنجف المستورد الفاخر بنسبة ١ر٦٤٪ . كما نجد نسبة من لديهم شقق تمليك ٠٩ر٩٣٪ وغير ذلك من السلع التى تد ل على أن كل مافى الأسواق من سلع أساسية وترفيهية أصبح فى حوزتهم.

أما ذوو الدخل المنخفض فكان من الطبيعى أن ينخفض تماما اقتناؤهم لهذه السلع. ولكن ذلك لا يعكس عدم وجود قيم استهلاكية لديهم، ولكنه يعكس فقط انخفاض قدرتهم المادية على الشراء كما سوف يتضح من النتائج التالية :

– أثبتت النتائج ارتفاع عوائد التملك على حساب العائد من العمل لدى الطبقة البرجوازية، فقد كانت عوائد التملك والتى تشمل المبانى والأسهم والسندات وريع الأرض نسبتها (٩٢ر٩٨٪)، بينما العائد من العمل نسبته (٢٨ر١٪). بينما الأمر مختلف تماما عند ذوى الدخل المنخفض فعوائد التملك نسبتها (١٨ر٩٪) بينما العائد من العمل نسبته (٨٥ر٨٠٪)، ولاشك أن ارتفاع عوائد التملك فى مقابل العائد من العمل لذوى الدخل المرتفع إنما يعكس على الفور أن هناك دخولا بلا مجهود وهذا يؤثر فى المحصلة النهائية على انهيار قيم العمل المنتج ، حيث أن الدخول هنا لا ترتبط بجهد حقيقى وإنما ترتبط بعوائد سهلة يسيرة، وتنتشر هذه القيم بين الطبقات المختلفة.

– أثبتت النتائج رغبة المبحوثين فى استثمار أموالهم فى أنشطة غير إنتاجية، فقد فضلت نسبة ٢٥ر٢٠٪ من أفراد الطبقة البرجوازية استثمار أموالهم فى مشروعات تجارية غذائية مثل محلات الفول والطعمية والكشرى والسوبر ماركت أو محلات للكبدة والسجق والكفتة والهامبورجر، وجاءت الاستجابة مرتفعة لدى العمال بنسبة (١٨ر٢٨٪)

ولدى البيروقراط والتكنوقراط بنسبة (٢١،٤٣٪)، ثم جاءت استجابة وضع الأموال فى البنك والحصول على أرباح شهرية أو سنوية بنسبة (١٥،١٩٪) لدى البرجوازية و(١٥،٠٩٪) لدى البيروقراط والتكنوقراط و(٢٨،٢٧٪) لدى العمال. ثم جاءت استجابة شراء سيارات للنقل سرفيس وتاكسيات وشراء سيارات قديمة وإصلاحها وبيعها وتوكيلات قطع الغيار بنسبة (١٠،١٣٪) لدى البرجوازية و(١١،٨٢٪) لدى العمال، فى حين انخفضت لدى البيروقراط والتكنوقراط إلى (١،٤٣٪). وجاءت الاستجابات الأخرى للرغبة فى استثمار الأموال على النحو التالى: شراء الأرض وبيعها، المشروعات السياحية والمطاعم السياحية والفنادق وعمارات التمليك والإيجارات والشقق المفروشة، لكى تكتمل الصورة ويتضح لنا أن الرغبة فى استثمار الأموال ينصب أساسا على أنشطة تدر ربحا سهلا وسريعا وبأقل مجهود أو بدون مجهود. ولذلك جاءت الرغبة فى استثمار الأموال فى أنشطة إنتاجية منخفضة، فمثلا جاءت استجابة "أرغب فى استثمار الأموال فى مشروعات صناعية أو بناء مصنع أو ورشة إنتاجية" بنسبة (٦،٣٦٪) لدى العمال و(١٤،٠٥٪) لدى البرجوازية و(١٠٪) لدى البيروقراط والتكنوقراط. كما جاءت استجابة "أرغب فى استثمار الأموال في عمل مشروع زراعى واستصلاح أراضى وزراعتها" بنسبة (٢٧،٧٪) لدى العمال وبنسبة (٣٥،٢٪) لدى البرجوازية وبنسبة (١٤،٧٪) لدى البيروقراط والتكنوقراط. وإذا كانت رأسمالية الانفتاح ترفض الاستثمار الإنتاجى فهذا يتسق تماما مع تكوينها ونشأتها ولكن عندما يرغب العمال فى استثمار أموالهم فى أنشطة طفيلية فهنا مكمن الخطورة، لأن العمال هم المنتجون أساسا وعندما تنتشر بينهم قيم الاستسهال والربح السهل السريع فإن ذلك يقوض مستقبل التنمية فى مصر.

– وقد كانت استجابات المبحوثين عن التجديدات التى قاموا بها فى منازلهم أو التى يرغبون القيام بها تعكس القيم الاستهلاكية فى المجتمع . فقد أكد (٨٥٪) من أفراد البرجوازية بأنهم قاموا بتجديد كل شئ فى المنزل ولا يحتاجون إلى عمل أى شئ آخر، فقد قاموا بتجديد منازلهم بالموكيت والسيراميك والستائر المعدنية والقيشانى وورق الحائط والألوميتال والزجاج الفاميه والباركيه ورخام الأرضية وتجليد بالخشب وغيرها. وكان من الطبيعى أن ينتقل هذا الفهم الاستهلاكى والرغبة فى إجراء تجديدات فى المنزل إلى ذوى الدخل المنخفض، فقد أكدت نسبة (٤١،٩٤٪) أنهم يرغبون فى تجديد منازلهم بنفس هذه الأشياء وأحدث مافى الأسواق. بينما جاءت استجابة "أرغب فى تزويد المنزل بالمكتب أو عمل مكتبة" بنسبة (٢،٥٦٪) لذوى الدخل المنخفض .

– وبينما القيم الاستهلاكية تنتشر فى المجتمع بكل شرائحه وطبقاته يكون لعالم البضائع سطوة على الإنسان وفكره بشكل لا يستطيع معه الإنسان أن يكون له موقف رافض لانتشار هذا الطوفان الجارف من السلع الاستهلاكية، ولذلك فهى لا تثير فى نفس المصرى أو وجدانه أى نوع من الرفض أو الاستهجان إزاء الأنواع العديدة حتى ولو لم يكن فى مقدرته شرائها. فقد رأى (٤٥،١٦٪) من ذوى الدخل المنخفض أنه لا توجد سلع ترفيهية واستفزازية إلا ماهو محرم دينيا كالخمور والمخدرات والقمار والبغاء، بينما السيارات أو القصور أو التحف والفازات والانتيكات

والابليكات فمن لديه المقدرة المادية فمن حقه أن يقتنى ما يشاء منها. وهذا يؤكد تعرض ذوى الدخل المنخفض إلى عملية تزييف لوعيهم وغياب الوعى الطبقى لديهم وذلك يفضى إلى تسليمهم بأن عالم البضائع لا سلطان لهم عليه وإنما هم خاضعون له.

– أثبتت النتائج تفضيل أفراد العينة للمنتج الأجنبى على المنتج المحلى، ولا شك أن ذلك يخلق مناخا خصبا لتشجيع الاستيراد ويعكس تفشى القيم الاستهلاكية. فجاء تفضيل السلع المستوردة على المحلية بنسبة (٥٨,٩٧٪)) لذوى الدخل المرتفع وجاءت بنسبة (٣٥,٤٨٪) لذوى الدخل المنخفض وبنسبة (٣٧,٥٨٪) لذوى الدخل المتوسط. ولابد أن نذكر أن نسبة (٦٤,٥٢٪) من ذوى الدخل المنخفض فضلت المحلى على المستورد وكذلك نسبة (٦٢,٤٢٪) من ذوى الدخل المتوسط فضلت المحلى على المستورد، إلا أن ذلك فى الحقيقة لا يعكس موقفا وطنيا يشجع الصناعة الوطنية ولكن تقف وراء أسباب أخرى ذكرها المبحوثون وهى أن المستورد ثمنه غالى والسلعة المحلية رخيصة ويمكن إصلاحها وتوافر قطع غيارها.

– وقد حاولت الدراسة معرفة موقف المبحوثين من الاستيراد ، وقد أثبتت النتائج موقف المبحوثين السلبى تجاه كل ماهو مستورد. فقد جاءت استجابة "من المفروض أن الدولة تستورد كل شئ" بنسبة (١٦,١٣٪) لذوى الدخل المنخفض وبنسبة (٢٣,٤٩٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (٣٤,٦٢٪) لذوى الدخل المرتفع، كما جاءت استجابة "يجب منع استيراد أدوات التجميل والبارفانات والشامبوهات والروائح والعطور" بنسبة (٦,٤٥٪) لذوى الدخل المنخفض وبنسبة (٧,٣٨٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (١,٣٨٪) لذوى الدخل المرتفع، فى حين جاءت استجابة "المفروض أن الدولة لا تستورد أى شئ ونحاول أن نصنع كل حاجة فى بلدنا أو نعتمد على الذات" بنسبة (٣,٢٣٪) لدى ذوى الدخل المرتفع وبنسبة (٤,٠٣٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (٣,٨٥٪) لذوى الدخل المنخفض، وهنا نرى أن المناخ مهيئ تماما عند الأفراد لقبول المنتج الأجنبى وتشجيع الاستيراد حتى يشبع التطلعات الاستهلاكية لديهم. بل وحتى ذوى الدخل المنخفض والمتوسط لا يرفضون الاستيراد ولا يجدون فى ذلك ضررا على مصلحتهم بل ومصلحة الوطن، وهذا يؤكد أن القيم الاستهلاكية جرفت الجميع دون استثناء.

– أثبتت النتائج أن نوعية المهن التى يفضلها الآباء للأبناء ترتبط بالعائد المادى أو المكسب الذى يحصل عليه من وراء هذه المهنة، ولم ترتبط التفضيلات بنوع المهنة أو قيمة ما تقدمه أو نفعه للوطن. فقد أثبتت النتائج تفضيل (٢٦,١٥٪) من أفراد العينة لمهنة (الأعمال الحرة – المقاولات– رجال الأعمال والمقاولات) وجاءت استجابة مهنة (ضابط شرطة أو ضابط جيش) بنسبة (١٢,٣١٪). ويؤكد المبحوثون أن هؤلاء هم أصحاب السلطة فى البلد أو على حد تعبيرهم (البلد بتاعتهم)، هذا بينما انخفضت استجابات أستاذ جامعة بنسبة (٢,٣١٪) والصحفى بنسبة (٣٨,٪) ومجال القضاء بنسبة (٣,٤٦٪) والمحاسب بنسبة (٣٨,٪) ومحلل ومبرمج كومبيوتر بنسبة (١,٩٢٪).

– أثبتت النتائج أن تصورات الآباء عن مستقبل الأبناء تكمن خلفها قيم اللاعمل واللاإنتاج، فالآباء يفضلون

تأمين مستقبل أولادهم على النحو التالي: "وضع مبلغ للأولاد في البنك للحصول على عائد مادي" بنسبة (٢٦ر٢٣٪) لذوى الدخل المنخفض و(٢٤ر٣٦٪) لذوى الدخل المتوسط و(٣١ر٤٢٪) لذوى الدخل المرتفع. ثم جاءت استجابة "حجز شقق للأبناء أو شراء عمارة ولكل واحد شقة" بنسبة (٣٥ر١٩٪) لذوى الدخل المنخفض وبنسبة (٤٥ر١٧٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (٩٥ر١٧٪) لذوى الدخل المرتفع. في حين جاءت استجابة "أعلمهم احسن تعليم" بنسبة (صفر ٪) لذوى الدخل المنخفض بنسبة (٣٤ر١٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (٥٦ر٢٪) لذوى الدخل المرتفع، كما جاءت استجابة "يجب أن يعتمد الأبناء على أنفسهم وأن يبنى الابن مستقبله بالجهد والعرق" بنسبة (صفر٪) لذوى الدخل المنخفض، وبنسبة (٤٠ر٦٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (٤١ر٦٪) لذوى الدخل المرتفع. وهذا يعنى تربية الجيل القادم على التكاسل والاستسهال.

- وقد أثبتت النتائج تراجع القيم الثقافية وذلك من خلال استجابات المبحوثين عن كيفية قضاء وقت الفراغ،فقد جاءت الاستجابات في المقهى بنسبة (١٥ر١٦٪) وفي النادى بنسبة (٦٩ر١٢٪) وفي البيت بنسبة (٥٠٪) بينما ذكر (٧٧ر٠٪) أنهم يقضون وقت فراغهم في القراءة أو في المكتبات.

- جاءت رغبة المبحوثين في الإنفاق على الأبناء في شراء الكتب أو على مكتبات أو تعليم الأبناء تعليما أفضل بنسبة (٥٪) من العينة ككل بينما أوجه الإنفاق المفضلة هي حجز شقة أو وضع مبلغ في البنك.

- جاءت استجابة أفراد العينة ككل بالنسبة للمهن المفضلة (أستاذ جامعة أو باحث) بنسبة (٣١ر٢٪) هي المهنة التي ترتبط بالتفوق وتحصيل العلم والمعرفة.

- أثبتت النتائج أن فرصة الهجرة إلى الدول العربية النفطية أو الحصول على عقد عمل أفضل كثيرا من مواصلة مراحل التعليم للحصول على الماجستير والدكتوراه أو مواصلة مراحل التعليم إلى مراحل أعلى جاءت هذه الاستجابة بنسبة (٠٨ر٤٨٪) . وأظهرت استجابات المبحوثين أن من أسباب تفضيل السفر للخارج عن التعليم هو أن الاستمرار في التعليم ليس له أي فائدة. وهذا يؤكد تراجع قيم التعليم في حقبة الانفتاح.

- تشير النتائج إلى أن الميراث الاستعماري مازال له تأثير وخاصة فيما يتعلق بتحقير العمل اليدوى، فجاء تفضيل التعليم الثانوي العام بنسبة (٦٩ر٦٢٪) وكانت أسباب تفضيل هذا النوع من التعليم تؤكد أن هذا التعليم يؤدى إلى الجامعة وإلى اكتساب مكانة بنسبة (٣١ر٤٣٪)، ثم استجابات أخرى مثل العمل اليدوى غير المحترم والنظرة إليه متدنية أو التعليم الفني هو تعليم الفقراء أو أن الدولة لا تهتم بالتعليم الفني.

- أثبتت النتائج أن نوعية البرامج التي يفضل المبحوثون سماعها في الراديو هي القرآن الكريم بنسبة (٥٠٪) لذوى التعليم المنخفض و(٣٣ر٤٠٪) لذوى التعليم المتوسط و ٥٧ر٢٨٪) لذوى التعليم العالي، ثم يليها في الاستجابة الأغاني والمسلسلات والبرامج الرياضية أما البرامج الثقافية فجاءت بنسبة (٢ر١٠٪) لذوى التعليم المنخفض و٪بنسبة (٥٠ر٥٪) لذوى التعليم المتوسط وبنسبة (١٤ر١٧٪) لذوى التعليم العالي.

وفى مشاهدة التليفزيون يفضل أفراد العينة الأفلام والمسلسلات بنسبة (٧١ر٣٩٪) لذوى التعليم المنخفض ثم (٩٩ر٢٢٪) للذوى التعليم المتوسط وبنسبة (٦٧ر٢٧٪) للذوى التعليم العالى، ثم يليها فى الترتيب كرة القدم بنسبة (٠١ر٢٢٪) لذوى التعليم الفنى وبنسبة (٤٤ر٢٦٪) لذوى التعليم المتوسط و (٣٣ر٣٣٪) للذوى التعليم المنخفض و(٠٩ر١٦٪) للذوى التعليم المتوسط وبنسبة (٤٣ر١١٪) لذوى التعليم العالى. وهذا يوضح انحسار القيم الثقافية.

– أما عن نوعية الجرائد المفضلة فدلت النتائج على أن (٨٥ر٥٥٪) يفضلون قراءة الجرائد الرسمية، ونجد أن نسبة (٠٨ر٣٪) تفضل قراءة المعارضة . بل أن ما يفضلون قراءته فى الجريدة الرسمية هى أخبار كرة القدم بنسبة (٣٤ر٢٥٪) ثم صفحة الفن بنسبة (٢٣ر١٩٪) ثم الحوادث بنسبة (٩٢ر١١٪) ثم الأخبار الدينية بنسبة (٥٤ر٦٪). ويتضح لنا الاهتمام بالرياضة ونجومها وكذلك الفن ونجومه، وهو أحد افرازات مناخ الانفتاح حيث أصبح هؤلاء نجوم المجتمع وتتصدر أخبارهم وسائل الإعلام. وتؤكد النسبة التالية هذا المعنى أيضا فنجد نسبة (٣٨ر٥٥٪) من أفراد العينة لا يقرأون مجلات وحتى من يقرأ مجلات فإنها مجلات الكواكب وحواء والموعد بنسبة (١٥ر١١٪)، ومجلات آخر ساعة والمصور بنسبة (١٥٪) ثم المجلات الرياضية كالصقر والأهرام الرياضى، وكما نرى فهى مجلات تهتم بالفن والرياضة أما المجلات الثقافية ذات الصبغة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فجاءت بنسبة (٣١ر٧٪).

– أما عن نوعية الكتب المفضلة فقد كانت نسبة ٣٨ر٠ ٥٪ يقرأون الكتب، ولكن نوعية الكتب المقروءة هى الكتب الدينية بنسبة (٨٥ر٣٣٪) بينما الكتب السياسية والاقتصادية والثقافية جاءت بنسبة (٣٣ر٤٪).

– أثبتت النتائج رفض المبحوثين بنسبة (٢٣ر٤٩٪) لنقل الأعضاء من إنسان سليم إلى آخر مريض أو من متوفى حديثا إلى إنسان مريض، كما رفض المبحوثون بنسبة (٧٧ر٠ ٢٪) أطفال الأنابيب على الرغم من تقدم علم الهندسة الوراثية ، كما رفضت نسبة (٥٤ر٤٦٪) تحديد نوع الجنين فى الشهور الأولى من الحمل لأن هذا تدخل فى العلم الإلهى.

– أثبتت النتائج أن (٤ر٥١٪) من أفراد العينة تعتقد فى وجود الجن والأشباح، وكان تبرير هذا الاعتقاد راجعا إلى وجود ذلك فى نصوص صريحة فى القرآن. كذلك أثبتت النتائج أن نسبة (٧٧ر٧٥٪) من أفراد العينة يعتقدون فى العين الشريرة ويؤمنون بالحسد .

– أثبتت النتائج تراجع قيم العقلانية والعلمية. فقد أكد (٨ر٨٣٪) أن كل شئ فى الحياة مقدر ومكتوب وأن "المكتوب على الجبين لازم تشوفه العين". كما أن نسبة (٩٢ر٦١٪) رفضت التخطيط للمستقبل لأن المستقبل لا يعلمه الإنسان.

– أثبتت النتائج أن استجابات المبحوثين فيما يتعلق بأسباب التفاوت الطبقى جاءت كالتالى: "أن الأرزاق دى حاجة بتاعة ربنا" بنسبة (٨٢ر٥٨٪) لذوى التعليم المنخفض وبنسبة (٤٧ر٥٧٪) لذوى التعليم المتوسط وبنسبة

(٣٨ر٥٢٪) لذوى التعليم العالى. ثم جاءت استجابة "الدنيا حظوظ وكل واحد بيأخذ حظه"، بينما جاءت مسئولية الحكام عن التفاوت الطبقى بنسبة (٩٤ر٢٪) لذوى التعليم المنخفض و(٣٠ر٢٪) لذوى التعليم المتوسط و(٩٥ر٠٪) لذوى التعليم العالى.

– وأثبتت النتائج أن من أهم أسباب هزيمة ١٩٦٧ هى "غضب ربنا علينا" بنسبة (٣٥ر٥٧٪) للتعليم المنخفض و(٢ر ٤٨٪) للتعليم المتوسط و (١٩ر ٥٦٪) للتعليم العالى،بينما جاءت مساعدة الدول الكبرى لإسرائيل بنسبة (صفر٪) للتعليم المنخفض ونسبة (٣٠ر٢٪) للتعليم المتوسط ونسبة ٠(٩ر١٪) للتعليم العالى، وجاء غياب الديمقراطية بنسبة (صفر٪) لكل من التعليم المتوسط والمنخفض ونسبة (٩٠ر١٪) للتعليم العالى.

– أثبتت النتائج أن حل مشكلات مجتمعنا يكون "بالرجوع إلى الدين والتمسك به" بنسبة (٤٧ر٢٦٪) لذوى التعليم المنخفض و(٦٣ر٣٥٪) لذوى التعليم المتوسط و(٦٧ر٢٦٪) لذوى التعليم العالى، ثم جاء بعدها فى الترتيب أن "يكون المسئولون عارفين ربنا كويس" بنسبة (٢٥٪) و ٠٩ر١٦٪) و٢٠٪) لكل من التعليم المنخفض والمتوسط والعالى على التوالى، فى حين جاء تعمير الصحراء وبناء المصانع واستيعاب التكنولوجيا بنسبة (٩٤ر٢٪) و(٣٠ر٢٪) و(٩٠ر١٪) لكل من التعليم المنخفض والمتوسط والعالى.

أي جاءت التفسيرات العقلانية والعلمية لحل مشكلات مجتمعنا بنسب منخفضة جدا .

– أثبتت النتائج الميدانية أن ٤٦ر٥٣٪) من العينة ترفض عمل المرأة وكانت مبرراتهم فى ذلك أن "من الأفضل أن تعتنى ببيتها وأولادها" بنسبة (١٥ر٣٦٪)، ثم تليها "عمل المرأة حرام" بنسبة (٦٩ر٧٪) "والعمل بهدلة للمرأة" بنسبة (٦٩ر٧٪)، ثم لأنها "هتصرف مرتبها كله على شراء الملابس" بنسبة (٦٩ر٢٪)، ثم "الرجال لا يجدون عملا بسبب عمل المرأة" بنسبة (٥٤ر١٪) .

أما من وافق من المبحوثين على نزول المرأة ميدان العمل فنجد أنه قد جعل ذلك فى مهنى محددة وهى السكرتارية والحسابات والمطابخ والتفصيل والتريكو والتمريض ومربية حضانة وبائعة ومذيعة.

– رفض أفراد العينة بنسبة (٠٨ر٥٣٪) أن تعمل المرأة فى مراكز قيادية، وكانت التبريرات أن المرأة لا يمكن أن ترأس الرجال ولا تصلح لشغل مركز قيادى لأنها عاطفية ولا تستطيع اتخاذ قرارات حكيمة.

– أثبتت النتائج أن (٠٨ر٣٥٪) من أفراد العينة غير موافقين على الاختلاط بين الجنسين فى أماكن الدراسة والعمل. لأن الاختلاط يولد الانحرافات كما أن الاختلاط ضد الدين أساسا.

– أثبتت النتائج أن (٧٧ر٦٥٪) من أفراد العينة يؤكدون أن أعمال المنزل كلها مسئولية المرأة سواء كانت أما أم زوجة أم أختا أم بنتا. كما أن معاملة البنت بشدة عن الولد جاءت بنسبة (٩٢ر٣٢٪) بين أفراد العينة.

كما أكدت نسبة (٠٨ر٣٨٪) من أفراد العينة أن الرجل هو المسئول عن كل حاجة فى البيت سواء كانت كبيرة أم صغيرة لأنه هو الذى ينفق على المنزل فمن الطبيعى أن تكون له السلطة.

- أثبتت النتائج استسلام المرأة لتبعيتها حيث ارتضيت بقهرها ودونيتها فقد كانت استجابات الإناث بعدم الموافقة على عمل المرأة بنسبة (٣٩ر٣٥٪).

- أما عن قيم الانتماء فقد تم تقسيمها إلى أربعة مستويات: قيم الانتماء للأسرة، وقيم الانتماء المحلى، وقيم الانتماء القطرى، وقيم الانتماء القومى.

وقد أثبتت النتائج وجود قيم الانتماء للأسرة بشكل واضح وذلك من خلال استجابات المبحوثين. فنسبة ٧٧ر٤٥٪) من أفراد العينة يقضون وقت فراغهم مع الأسرة فى المنزل. كما اتضح وجود الانتماء للأسرة من استجابات المبحوثين عن زيارة الأهل كل يوم أو يومين بنسبة (٧٧ر١٠٪) وكل أسبوع بنسبة (٢٣ر٣١٪) وكذلك شهر بنسبة (٩٢ر١١٪)، وكذلك الاشتراك فى حل مشاكل الأهل بنسبة (١٥ر٣١٪) وكذلك مساعدتهم فى الأزمات المادية بنسبة (٣٥٪). إلا أن هذه الدوائر الضيقة من الانتماء لا تنعكس فى المستويات الأخرى كالمستوى المحلى والقطرى.

- أثبتت النتائج أن (٩٢ر٦٦٪) لا تشارك فى خدمة أهل الحى وكانت التبريرات "مش فاضى" و "أنا فى حالى لا أحب المشاكل". أما من شارك فى خدمة أهل الحى فتمثلت هذه المشاركة فى السعى لإدخال المجارى والمياه وحل المشاجرات، والجنازات، وتشجير الشارع أو عمل حديقة وجمع تبرعات بالمسجد. وهذه خدمات اجتماعية هى فى حقيقة الأمر تقع فى نطاق اختصاص أجهزة حكومية مسئولة، كما أن انغماس الجمهور فى حل هذه المشكلات يصرفه عن المشاركة فى العملية السياسية بمعناها الواسع.

- أثبتت النتائج سلبية المبحوثين وعزوفهم عن المشاركة السياسية وذلك من خلال استجاباتهم عن كيفية المساهمة فى حل مشكلات مجتمعية. فكانت الدعاء إلى الله ٪بنسبة (٩٢ر٥١٪) ، كما جاءت استجابة "ماليش دعوة بحاجة وخلينى فى نفسى" بنسبة (٣٨ر١٥٪)، ثم "أسافر للخارج لكى ارتاح من المشاكل" بنسبة (٤٦ر٨٪). أما الاستجابات التى تعكس قيم المشاركة فقد جاءت بنسبة (٤٦ر١٨٪) والتى تؤكد على العمل والاشتراك فى حزب أو نقابة من أجل حل المشكلات.

- أثبتت النتائج أن اهتمامات المبحوثين بالنوازع الأنانية الضيقة كانت على حساب الانتماء للوطن. فقد أكدت نسبة (٤٦ر٤٨٪) من أفراد العينة أن نجاح الابن فى إحدى المراحل الدراسية هو أهم ما يشغله، ثم حصول الفرد على عقد عمل بالخارج بنسبة (٢٠٪) ،ثم يأتى فى النهاية انتصار الوطن فى إحدى المعارك السياسية أو العسكرية.

- أثبتت النتائج العزوف عن المشاركة السياسية فقد أوضح (١٥ر٧١٪) من أفراد العينة أنه لا توجد لديهم بطاقة انتخاب، وكانت تبريراتهم تنحصر فى (مش فاضى - مشغول - معرفش). وحتى من لديه بطاقة انتخاب ونسبتهم (٢٧٪) نجد أن (٢٣ر٢٩٪) منهم لا يذهبون للإدلاء بأصواتهم. وأكد المبحوثون "صوتى ليس له قيمة ومفيش نزاهة والحكومة بتنجح اللى هى عايزاه وبالتزوير". أى أن السلبية والعزوف عن المشاركة له أسبابه فى المحيط الاجتماعى من حيث غياب الديمقراطية وأساليب القهر والقمع التى تجعل من كلمة السياسة ترتبط فى الأذهان

بالاعتقال والمخاطرة وضياع المستقبل.

– أثبتت النتائج غياب الانتماء القومى العربى. فقد رفض المبحوثون الاهتمام بقضية فلسطين بنسبة (٩٢ر٥٦٪)، وقد اتفقت هذه الاستجابة مع ما روجته وسائل الاعلام من أن المعاناة الاقتصادية سببها حروبنا من أجل فلسطين. ولذلك جاءت استجابات المبحوثين على النحو التالى : بلدنا تعبت واحنا محتاجين كل قرش والفلسطينيون تجار شعارات وبينكروا فضل مصر، والفلسطينيون باعوا أرضهم، والفلسطينيون أغنياء ومليونيرات فى العالم، والفلسطينيون خونة وطبعهم الغدر. فالشعب الفلسطينى لم يعد شعبا مشردا وأرضه مغتصبة. وهذا يدل على تدهور قيم الانتماء القومى. بل أننا نجد أن نسبة (٣٨٫٠٨٪) من الموافقين على الاهتمام بالقضية يرجع ذلك أساسا إلى أن فلسطين دولة اسلامية فالانتماء الإسلامى هو الأساس وليس الانتماء العربى.

– أثبتت النتائج أن (٦٨٫٠٨٪) يوافقون على تدعيم العلاقات والتعاون مع الدول العربية إلا أن هذا لا يعكس روح الانتماء القومى لأن استجابات المبحوثين كانت تعكس الروح النفعية، فمثلا نتعاون مع الدول الخليجية النفطية وليس مع الدول الفقيرة كاليمن والسودان والأردن. فالدول النفطية تنعش السياحة وتعطينا مساعدات كما أنها تستوعب عمالة. أى أن العروبة هنا تقاس بمقياس نفعى بحت. وهذا نتاج طبيعى لسياسة الانفتاح التى تغرس قيم الانتماء لمن يعطى المساعدات فقط.

ثالثا : أهم المشكلات التى صادفت الباحث أثناء إجراء الدراسة :

أ– مشكلات عامة :

– عدم وجود مكتبات شاملة بها أحدث المراجع العلمية عربية وأجنبية سوى مكتبة الجامعة الأمريكية التى تشترط دفع قيمة اشتراك سنوى مرتفع.

– ارتفاع أثمان الكتب والمجلات العلمية مما يجعل الباحث عاجزا عن شراء معظمها على أهميتها.

– إنفاق الباحث على الدراسة يتكلف نفقات مرتفعة وخاصة طبع استمارة الاستبيان وكتابة الرسالة على الآلة الكاتبة ثم تصويرها، وهذا غير تصوير بعض المقالات أو بعض الفصول من الكتب وغيرها التى قد تصل إلى عدة آلاف من الجنيهات وذلك على نفقة الباحث ثم تعوضه الجامعة بمكافأة هزيلة جدا من بضعة مئات من الجنيهات وهذا لا يشجعه على الاستمرار فى البحث العلمى.

– الهموم الحياتية للباحث وأهمها تدبير مسكن وتجهيز شقة والإنفاق على الملابس والغذاء والعلاج. وهى تؤثر على الإنتاج العلمى تأثيرا سلبيا حيث ينصرف ذهن الباحث إلى محاولة تدبير هذه النفقات.

– مشكلة إتقان اللغة الأجنبية تؤثر على الإنتاج العلمى ، وجعلت الباحث لا يستطيع الاطلاع على التراث الغربى. وهذه مشكلة يعانى منها الباحثون فى مصر وترتبط أساسا بنظام تعليمى لا يساعد على إتقان اللغة.

وتكتمل المشكلة عندما لا تساهم الجامعة بمساعدة الباحثين على إتقان اللغة وإعداد دورات لتعليمهم على نفقة الجامعة.

ويرتبط بذلك نظام البعثات فى الجامعات المصرية والذى يسير ببطء شديد، والأعداد التى يتم اختيارها قليلة جدا ، بل أن شروط الاختيار تتطلب إتقان اللغة، وهذا غير متوافر أصلا، فالدولة لا تنفق على الباحثين لتعليمهم فى الخارج ولا فى إعدادهم فى الداخل.

- انعكاس الظروف المجتمعية على العلاقات الاجتماعية داخل الجامعة، مما جعل علاقات الصراع والعداء تسيطر على علاقات الزمالة والتعاون وهو ما يؤثر على مسيرة البحث العلمى.

ب- مشكلات البحث الميدانى :

- التعقيدات الأمنية والإدارية التى تقوم بها المؤسسات المختلفة عند إجراء البحث الميدانى . فكان يطلب من الباحث موافقة الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، بل أن بعض المسئولين كان يرفض إجراء المقابلات . وهذا لغياب الوعى العلمى بأهمية هذه البحوث.

- رفض المبحوثين وخاصة شريحة البرجوازية الكومبرادورية مقابلة الباحث، ولذلك لم يستطع الباحث إجراء الاستبيان إلا مع عشرة أفراد منهم وذلك بصعوبة بالغة . كما رفضت باقى شرائح البرجوازية الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بحجم أرباحهم وحجم إنفاقهم على الملبس والمأكل والترفيه نظرا لضخامة المبالغ التى ينفقونها.

- رفضت نسبة كبيرة من المبحوثين الإجابة على الأسئلة التى تتعلق بأمور سياسية، واعتبروا أن السياسة ليست من اختصاصاتهم لأن "لها الناس اللى بيفهموا فيها". وهذا يعكس مناخ القهر السائد فى المجتمع.

- عدم تعاون المبحوثين عموما مع البحث. وهذا يرجع أساسا إلى عدم وعى المبحوثين بأهمية البحوث بالإضافة إلى يأسهم من التغيير ، فهم مؤمنون بأنه لا جدوى من البحوث.

- وأخيرا فإن اختزال دور الجامعة من مؤسسة بحثية وتعليمية إلى مؤسسة تعليمية فقط تقوم بتعليم الطلاب قد أدى إلى انتشار الكتب المدرسية والدروس الخصوصية والملخصات على حساب المراجع العلمية الجادة وإجراء البحوث الجادة.

الهوامش والمراجع

١- سمير نعيم أحمد، ماهية أنساق القيم وعوامل تشكلها وتغيرها فى مصر، مجلة العلوم الاجتماعية ، يونيو ١٩٨٢ – ص ١٢٣ – ١٢٦.

٢- إبراهيم عامر، الأرض والفلاح ، المسألة الزراعية فى مصر، مطبعة الدار المصرية ، بدون تاريخ ، ص ١٠٦، ١٠٧.

٣- باتريك أوبريان ، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، تعريب وتعليق خيرى حماد، الهيئة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠، ص ٢٥ .

٤- إيغور بيليايف وافغينى بريماكوف، مصر فى عهد عبد الناصر، تعريب عبد الرحمن الخميسى، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٥.

٥- عادل غنيم، حول قضية الطبقة الجديدة ، الطليعة/ السنة الرابعة، العدد ٢ فبراير ١٩٦٨ ، ص ٨٢.

٦- على الدين هلال ، تطور الإيديولوجية الرأسمالية فى مصر، الديمقراطية والاشتراكية ، الفكر العربى، السنة الأولى، نوفمبر ١٩٧٨، ص ٢١، ٢٢.

٧- إبراهيم سعد الدين، الفكر فى المجتمع الاشتراكى، الكاتب ، يناير، ١٩٦٥، ص ٦-٢٩.

٨- جوده عبد الخالق وآخرون ، الانفتاح . الجذور . الحصاد. المستقبل، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢- ص ص ٢٩٦- ٣٦٩.

٩- محمد دويدار ، الاقتصاد العربى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات العربية الأسكندرية، ١٩٧٨ – ص ٥٣٧.

١٠- إبراهيم العيسوى، فى إصلاح ما أفسده الانفتاح، كتاب الأهالى، العدد الثالث سبتمبر ١٩٨٤، ص ٢٢.

١١- جلال أمين ، محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر، المركز العربى للبحث، القاهرة ١٩٨٢، ص ٩٦، ٩٧.

١٢- فؤدا مرسى، مصير القطاع العام فى مصر، مركز البحوث العربية ، ١٩٨٧ ص ٣٧ .

١٣- عادل حسين، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية، جزأين، الطبعة الثانية، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٢ ،ص ٤٩٦، ٤٩٧.

١٤- جلال أمين، الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح ، مكتبة مدبولى القاهرة، ١٩٨٤، ص ٩٦، ٩٧.

١٥- نادر فرجانى، الهجرة إلى النفط : أبعاد الهجرة للعمل فى البلدان النفطية وأثرها على التبعية فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣، ص ٥٧، ٥٨.

١٦- سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعى العربى الجديد، دراسات عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية ، ط٢، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٢ ص ٤٢، ٤٣.

١٧- سعيد اسماعيل على، محنة التعليم فى مصر، كتاب الأهالى، نوفمبر ، ١٩٨٤، ص ١٠٢.

١٨- محمد نور فرحات ، جامعات مصر وقيم الانفتاح الاقتصادى، الأهرام الاقتصادى، العدد ٧٧٠، أكتوبر ١٩٨٣، ص ٢٠، ٢٣.

١٩- عادل حمودة ، الهجرة إلى العنف، دار سيناء للنشر ، ١٩٨٧ ،ص٢٦٥، ٢٦٦ .

٢- نبيل عبد الفتاح ، الانفتاح كنموذج للتنمية، ندوة مفاهيم التنمية فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاشتراك مع مؤسسة فريد ريش ايبرت، ديسمبر، ١٩٨٠.

٢١- حسن حنفى، الدين والثورة فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، مكتبة مدبولى ، بدون تاريخ.

٢٢- سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعى العربى الجديد، دراسات عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية ، ط٢ ، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٢، ٢ ٤٢- ٤٣.

٢٣- جمال حمدان ، شخصية مصر، دراسة فى عبقرية المكان ، الجزء الثانى، والرابع كتاب الهلال، ص ٥٩٤-٥٩٨.

٢٤- محمد حسنين هيكل، خريف الغضب :قصة بداية ونهاية السادات، ط٤، بيروت ، ١٩٨٣- ص ٣٧٣، ٣٨٧.

٢٥- محمد فرج ، أزمة الانتماء فى مصر، مواقف (مجلة غير دورية)، بدون تاريخ.

الجريمة الاقتصادية والتحولات الاجتماعية
فى السبعينيات والثمانينيات

محمد محمد عبد البديع
مدرس مساعد بكلية الآداب جامعة القاهرة- قسم الاجتماع

مقدمة:

لا أحد يزعم أن الجريمة الاقتصادية ظاهرة جديدة فى المجتمع المصرى. إلا أنه يمكن القول إن ثمة اهتماما بدرسها خلال السنوات الأخيرة. وربما يرجع ذلك إلى أن الجريمة الاقتصادية قد برزت خلال العقدين الماضيين وكأنها قد اخترقت نسيج المجتمع، فأصبحت تمثل عنصر توتر فى قلب النظام السياسى، فضلا عن الآثار السلبية العديدة التى تمارسها داخل الهيكل الاقتصادى للمجتمع. وكنتيجة لهذه الأهمية فقد ظهرت بعض الدراسات التى تناولت أشكالا مختلفة من الجرائم الاقتصادية(١). والمتأمل لهذه الدراسات يلحظ أنها قد قدمت فهما للانحراف الاقتصادى والجريمة الاقتصادية يكاد يختزلها إلى ذلك النمط من السلوك المنحرف الذى يرتبط بأداء الوظائف الحكومية فقط (٢) مما أدى إلى غياب انحراف جرائم دوائر الأعمال الخاصة عن نطاق اهتمامها.

ولعل محاولة الوصول إلى رؤية أكثر اتساعا للجرائم الاقتصادية تفرض علينا أن نأخذ فى الاعتبار التحولات الهيكلية التى طرأت على الاقتصاد المصرى، والتى سمحت بحضور مكثف لدوائر الأعمال الخاصة وعلاقاتها المتشابكة مع جهاز الدولة. ولهذا فإن نظرتنا للجرائم الاقتصادية ينبغى أن تمتد لتحيط ليس فقط بانحراف وفساد الموظف الحكومى، ولكن ينبغى أن تتضمن أيضا ممارسات هذه الدوائر المتداخلة أو المتقاطعة.

وتحاول هذه الورقة أن تقدم رؤية لبعض الملامح الجديدة للجريمة الاقتصادية فى مصر عبر سياقات بنائية ، بحيث تكشف كيفية انتظام آليات ممارسة بعض صور الجرائم الاقتصادية فى نفس خطوط الآليات التى حكمت جانبا كبيرا من تطور البنية الاجتماعية والثقافية. ويتأسس الطرح هنا على افتراض مؤداه : أن تحولات الأنساق الأساسية

للمجتمع قد تتولد عنه صيغ جديدة من الجريمة الاقتصادية مرتبطة بعناصر جديدة تعكس صورة علاقات اجتماعية جديدة، مما قد يؤدى إلى اختفاء بعض الملامح القديمة (بل وربما بعض الصور القديمة) أو تأثرها شدة وضعفا أو ظهور ملامح أو صور جديدة لهذه الجريمة.

ووفقا لهذا فإننا سوف ندخل فى تحليل عبر مستويات ثلاثة : المستوى الأول نحاول تقديم رؤية لخصوصية الجرائم الاقتصادية فى العالم الثالث، ونعرض فيه لبعض الدراسات والتحليلات التى حاولت تفسير الجرائم الاقتصادية فى سياق عمليات التحول التى تخبرها مجتمعاته، بهدف إثارة حوار فى الذهن أثناء التعامل مع سياق مصر النوعى. أما المستوى الثانى : فهو تحليل للظروف البنائية المتغيرة للمجتمع المصرى فى السبعينيات، والتى نفترض أنها كانت فاعلة فى تشكيل وصياغة ملامح جانب هام من أبرز صور الجرائم الاقتصادية. ثم يأتى المستوى الثالث: وفيه نحاول استكشاف أبعاد الملامح الجديدة للجريمة الاقتصادية خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات. ونختم بحديث قصير عن وضعية المرأة داخل منظومة الجرائم الاقتصادية، وهو ما يمثل محاولة للاختلاف مع بعض نتائج الدراسات السابقة ونختم بعرض لبعض المشكلات المنهجية فى دراسة الجريمة الاقتصادية فى مصر كإجراء وظيفى للاستبصار بطبيعة القيود المفروضة على تناول صور هذه الجريمة، وبالتالى صعوبة بناء تصورات تتسم بالدقة حولها.

اولا : خصوصية الجريمة الاقتصادية فى العالم الثالث :

من الجدير بالأهمية أن تقرر هنا أن الجرائم الاقتصادية ليست حكرا فقط على مجتمعات العالم الثالث ، بل أن هناك أشكالا عديدة فى الدول المتقدمة أيضا . غير أن أهمية دراستها فى المجتمعات النامية تأتى من كونها أكثر التصاقا بطبيعة التحولات النوعية التى تخبرها هذه المجتمعات الأخيرة ، بحيث أصبحت تمثل خطرا حقيقيا فى بعض الأحيان [٣]. وقد عكست Hoogvelt وجهة النظر هذه عندما أشارت إلى أن ممارسة الفساد فى المجتمعات النامية المعاصرة تعد أكثر استشراء وتغلغلا فى هذه المجتمعات عنها فى المجتمعات المتقدمة ، بل أنها أكثر انتشارا وتغلغلا فى نمط الحياة اليومية فى المجتمعات النامية حتى أنها تؤدى إلى تمزيق الحياة الاقتصادية فى هذه المجتمعات[٤] . ولا شك أن دلالة هذا الفهم تشير إلى ضرورة التمييز بين الجرائم الاقتصادية التى تجرى فى مجتمعات نامية عن تلك التى تقع فى مجتمعات متقدمة. من حيث الآليات المحركة لها، وحجم تأثيرها فى البناءات والوظائف المختلفة فى المجتمع. ويستلزم هذا الفهم تقديم عرض مختصر لبعض التحليلات التى حاولت تفسير الجرائم الاقتصادية فى سياق عمليات التحول التى تعيشها مجتمعات العالم الثالث، ولنتمكن من خلاله من تطوير رؤية خاصة بواقع هذه الجريمة فى السياق المصرى النوعى.

تمثل قضية التنمية وعلاقتها بالجريمة بشكل عام والجريمة الاقتصادية بشكل خاص محور اهتمام عديد من الدراسات ، بحيث دائما ما يتم تناول الصور المختلفة للجرائم الاقتصادية ، والتى قد تتراوح ما بين أفعال السرقة وجرائم الملكية المختلفة والفساد فى مجال الأعمال الحكومية، على أنها أحد الإفرازات الناتجة عن عمليات التنمية التى تحدث فى المجتمعات النامية[٥].

وتظهر فى هذا الإطار الجرائم التى يقترفها كبار الموظفين وبعض رجال السياسة، والتى قد تتمثل فى العمولات والاختلاسات . إذ يؤدى انخراط المستويات الإدارية العليا فى ممارسة أفعال غير مشروعة إلى تزايد وانتشار هذه الأفعال فى المستويات الإدارية الدنيا، وذلك فى ظل حالة الاستياء التى تسود هؤلاء من جراء عدم تعرض كبار الساسة وكبار الموظفين للعقاب القانونى الرادع والواجب فى مثل هذه الحالات(٦)، ويساهم تزاوج وتفاعل هذه الأفعال غير المشروعة فى المستويات الإدارية العليا والدنيا فى إعاقة عمليات التنمية فى هذه المجتمعات وفقدان الفاعلية الحقيقية لها، بالإضافة إلى سيادة حالة من عدم الاحترام من جانب أفراد هذه المجتمعات لدولاب العمل السياسى والحكومى.

وقد تطور تحليل جاء عبر دراسة Hoogvelt حيث نظرت إلى صور الانحراف الاقتصادى التى تحدث فى المجتمعات النامية، والتى تخبر حالة من التحول تؤدى إلى تراكب عناصر من الأشكال الاجتماعية الآفلة مع عناصر من الأشكال الاجتماعية الآخذة فى التنامى، بحيث يظهر النسق الاجتماعى وكأنه يفتقر إلى التجانس والاتساق بين مكوناته وفى أدائه لوظائفه. ففى مثل هذه المجتمعات يفهم الانحراف الاقتصادى باعتباره عملية من الاتجار Process of Trade ومن ثم فهى تأخذ شكلا نمطيا. فالقوة تجارة من أجل الثروة ، والثروة تجارة من أجل الهيبة والهيبة تجارة من أجل الثروة، والثروة تجارة من أجل القوة.وهكذا حلقات متصلة. وتفرق هوجفلت بين مستويات الفساد كعملية :

١- الفساد على مستوى صناعة القانون.

٢- الفساد على مستوى تطبيق القانون.

ومن خلال هذا التقسيم يمكن تمييز أربعة أشكال مختلفة للفساد.

أولا : الرشوة على مستوى صناعة القانون. ويعد هذا الشكل من أعلى مستويات الفساد، وتتم فيه عملية من التأثير السياسى غير الرسمى بواسطة الصفوات الاقتصادية لتوجيه آلة إصدار القوانين بما يخدم مصالح هذه الصفوات.

ثانيا : الابتزاز على مستوى صناعة القانون. ويمارس هذا النوع من الفساد من خلال الصفوات السياسية، والتى تختص بصياغة القوانين والسياسات وتعمل من خلال هذا على دعم وتثبيت القوة فى المجتمع. ويندرج تحت هذا النوع من الفساد ممارسات كبار الموظفين والسياسيين.

ثالثا: الفساد عند مستوى تطبيق القانون. ويضم هذه الفئة من الجرائم الصغيرة التى يرتكبها متوسطو وصغار الموظفين الذين لا يستطيعون ممارسة الفساد عند مستوى صناعة القانون وذلك بحكم المواقع التى يشغلونها فى النسق التنظيمى .

رابعا : وفيه نتحول إلى أسفل قاع هرم الفساد، ويشمل ذلك السلوك المتصل بالجمهور العام فى تعامله مع صغار الموظفين فى أسفل السلم البيروقراطى(٧).

وهكذا تبدو ممارسة الفساد والجرائم الاقتصادية فى المجتمعات النامية وكأنها تأخذ تدرجا هرميا يبدأ من الجماعات التى تشغل مواقع متميزة فى البناء الاجتماعى ويمثل سلوكها أهم صور الانحراف، وينتهى بالجماعات التى تشغل مواقع متدنية فى هذا البناء وتعتبر جرائمهم أقل خطورة من النوع الأول.

إلا أن هناك بعض الانتقادات التى يمكن أن توجه إلى الافتراضات الضمنية الكامنة هنا .فالجرائم الاقتصادية تبدو وكأنها أحد المصاحبات اللازمة لعملية التحول فى المجتمع ، أو أنها نتيجة طبيعية للدخول فى تنظيمات أكثر حداثة. أى أن استمرار الانحراف الاقتصادى هو رهن استمرار حالة التراكب واللاتجانس بين الأشكال القديمة للتنظيم والأشكال الحديثة. وهنا يبدو وأن ثمة نظرة معيارية فالمجتمع الذى استطاع أن يستقر فى الحداثة (نموذج المجتمع الغربى المثالى) هو المجتمع الذى تختفى فيه أو تقل مظاهر الانحراف والإجرام الاقتصادى. ووفقا لهذا فإن مجتمعات العالم الثالث سوف تظل تعانى من تزايد حالات الانحراف الاقتصادى طالما أنها لم تدخل فى إطار هذا النموذج المثالى. وترتيبا على هذا الفهم فإن الجريمة الاقتصادية يتم تناولها كما لو كانت ظاهرة مرضية طارئة فى المجتمع، تمثل عنصر تحدى أو عامل إعاقة أو أثرا جانبيا لعملية تحديث ناجحة بالضرورة. ورغم الاهتمام بعنصر القوة فى التحليلات السابقة إلا أنه ظهر بصورة مجردة ومنفصلا عن طبيعة وخصوصية التركيب الطبقى فى العالم الثالث.

وفى ضوء ما سبق تنطلق هذه المحاولة من مخالفة الافتراض الذى يرى أن الجريمة تعد أحد مصاحبات عمليات التنمية، وذلك بدلالة خبرة التحول فى المجتمع المصرى. كما أن محاولة الاقتراب هنا لا ترى فى الجريمة الاقتصادية مشكلة أخلاقية، بقدر ما تنظر إليها كتجسيد لأوضاع اجتماعية لها مضمونها السياسى والثقافى والاقتصادى والمتصل بتوجهات الإيديولوجية الرسمية فى لحظة تاريخية معينة. وتأسيسا على ذلك فإن محاولة تلمس بعض الملامح الجديدة لهذه الجريمة تستلزم الدخول إلى المسرح الاجتماعى الذى تكونت فى ثناياه ، لتقديم استعراض مختصر لأهم تغيرات البنية الاجتماعية فى المجتمع المصرى ولتوضيح ارتباط آليات البنية الاجتماعية المتغيرة بملامح الجريمة الاقتصادية.

ثانيا : التحولات الاجتماعية منذ مطلع السبعينيات : سياق تشكيل الملامح الجديدة:

جاءت السبعينيات لتعلن عن فصل جديد فى التاريخ المصرى ، وتمثلت البداية فى عملية الإقصاء الدرامى للجناح اليسارى فى مايو ١٩٧١، وكافتتاحية لمشهد جديد ينبئ بتغيرات عميقة سوف يشهدها المجتمع المصرى على كافة الأصعدة، فتوالت مجموعة من القوانين والإجراءات والترتيبات كان من شأنها إعادة تشكيل طريقة عمل التنظيمات السياسية والاقتصادية والسياسية الخارجية، مع استبدال مجموعة الأفكار والمفاهيم التى شكلت المناخ الفكرى للنظام[٨]. فعلى المستوى السياسى شن هجوم ضارى على مفهوم الحزب الواحد تمخض عن تجربة المنابر السياسية، ثم إصدار قانون الأحزاب فى مايو ١٩٧٧ وبما يعنى قبول مبدأ التعددية الحزبية فى سياق افتراض دعم فكرة الحرية

السياسية. وقد مثلت الصيغة الليبرالية التى طرحت فى هذه الفترة مطلبا وظيفيا لإحياء نموذج الرأسمالية الخاصة بشكل رسمى وقانونى، وبمثابة تعهد لمختلف الفئات التى شكلت القاعدة الاجتماعية والاقتصادية للسلطة الجديدة بعدم تجاوزهم فى عملية اتخاذ القرار. وقد أدت هذه المحاولة لحقن الليبرالية فى دماء النسق مع استمرار عنصر القهر السياسى إلى تزايد الاضطراب البنائى(٩).

وعلى المستوى الاقتصادى فقد انتهجت القيادة السياسية خطوات أطلقت المجال متسعا أمام القطاع الخاص. مع السماح للاستثمار العربى بممارسة نشاطه من خلال سلسلة من القوانين التى أعادت تشكيل طريقة عمل النظام الاقتصادى سواء فيما يتعلق بآلياته الداخلية أو فيما يتصل بعلاقاته بالنظام العالمى، وليتجه نحو مزيد من الخضوع والاندماج، ولتتقلص سيطرة الدولة المركزية على التحكم فى حركة الاقتصاد . وكنتيجة لهذه الإجراءات فقد ظهر الاقتصاد المصرى كما لو كان منقسما إلى أجزاء عديدة لكل منها قواعده وآلياته الخاصة. فهناك القطاع الخاص المحلى، والقطاع العام، والقطاع المحلى المختلط- وفيه تتوزع الملكية بين رأس المال العام والخاص - وقطاع الشركات المشتركة ذات الملكية المختلطة بين رأس المال العام ورأس المال الأجنبى، ثم فروع الشركات الأجنبية والشركات دولية النشاط والمملوكة ملكية خاصة لرأس المال الأجنبى(١٠). كما ظهر أيضا ما يمكن تسميته قطاع الاقتصاد الإسلامى ممثلا فى البنوك الإسلامية وشركات توظيف الأموال، هكذا أجزاء عديدة غير متساوقة، بل لقد أصبح لكل جزء من هذه القطاعات سوق وقواعد خاصة بالتسعير وتشغيل العمال والأجور والتمويل(١١). وكنتيجة لهذا الخليط أن ظهرت بالتوازى مع التجزؤ والتعدد أشكال الممارسات الضارة بالهيكل الاقتصادى ، بعضها مشروع بحكم القانون وبعضها شبه مشروع والآخر غير مشروع.

وقد ترتب على كل هذا مزيد من الاختلال والتشوه فى البناء الطبقى المصرى مع ما صاحب ذلك من ازدياد التفاوت فى توزيع الدخل، وتدهور أوضاع الفئات الوسطى العريضة التى استطاعت أن تحقق قدرا من الاستقرار خلال الفترة السابقة على السبعينيات.

وفى ظل هذه الظروف لم تظهر إمكانيات خلق تنمية ذاتية حقيقية فى المجتمع المصرى كما أن نمط التحول الذى حدث لم يحمل مؤشراتها فى المستقبل القريب أو البعيد، حيث قامت عملية نمو مثقل من البداية بعبء دين خارجى هائل مع انقلاب معدلات التضخم وتفاقم معدلات البطالة. وبكل ما يعنيه ذلك من توليد لضغوط اجتماعية وسياسية لا يسهل التنبؤ بعواقبها . كما أنه لا يخضع لسيطرة صانع القرار المصرى بسبب الاعتماد على عوامل خارجية (الارتباط الشديد بالغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية). فإخفاق وعجز سياسات السبعينيات والثمانينيات يعزى إلى نظام سياسى مخترق لا يستطيع طرح أهداف جمعية فى ظل حالة الاستغراق فى علاقة عدم تكافؤ وتناقض فى المصالح مع الآخر المسيطر. كما يعزى أيضا إلى الطبيعة الخاصة للرأسمالية المصرية، والتى لم تتطور منذ نشأتها من أجل تطوير قوى الإنتاج الداخلية وإنما استكمالا لبنية الإلحاق بالنظام العالمى، والتى استأنفت نموها منذ مجئ

السبعينيات – وحتى الآن – بأساليب غلب عليها الطابع الطفيلى من أجل الحصول على فرصة الكسب السريع،وبحيث أضحى هذا الطابع كما لو كان هو الأسلوب الأمثل للممارسة الاقتصادية، فاتسعت نطاقاته لدى فئات عديدة فى حدود الفرص التى يمكن أن تتاح لها.

ومن الملفت للنظر أن العلاقات الاقتصادية والسياسية التى تشكلت مع السبعينيات (وربما حتى الآن) قد تحددت إلى حد كبير من خلال آليات غير رسمية مثل العائلة والشلة[١٢]. وقد انعكس هذا فى تركيب الصفوة وبعض العناصر التى تم تصعيدها إلى مراكز قيادية عليا، كما تجلى أيضا فى خصائص وحركة الرأسمالية المصرية خلال هذه الفترة . ولاشك أن هذه العناصر تتصل أكثر ما تتصل بجوهر الثقافة التقليدية فى المجتمع والتى تم توظيف عديد من عناصرها أيضا فى الخطاب السياسى الرسمى : العائلة المصرية ، كبير العائلة ، أخلاق القرية، قانون العيب.....إلخ . فهى عناصر تؤكد على الطاعة والإذعان وعدم الاختلاف ، وبالتالى تناقض مفهوم دولة المؤسسات وسيادة القانون وقضية الديمقراطية والتى طالما ترددت أيضا فى ذات الخطاب بغرض إضفاء الشرعية على تحولات النظام. ومن غير المتوقع وفقا للمحددات السابقة إنتاج فعل يتسم بالرشد والعقلانية على مستوى السياسة والاقتصاد، وليظهر بديلا عنه فعل يتسم بعدم الاتساق واللامعيارية.

ولئن كان المجتمع المصرى قد شهد تحولا حاسما على الصعيد الاقتصادى والسياسى والطبقى، فانه قد خبر أيضا تحولا هائلا على مستوى منظومة القيم الحاكمة للسلوك، بحيث تناسب مع تحولات الأصعدة الأخرى. ومن المظاهر الدالة على هذا التحول تراجع قيم العمل المنتج أمام قيم الكسب السريع، مع استبدال مفهوم العمل لمفهوم المكسب، وتدهور قيمة العلم والثقافة أمام الربح والثروة. وانعكس هذا فى انخفاض أسهم العلم والتعليم كمؤشرات أساسية للمكانة الاجتماعية.[١٣] كما سادت قيم الفردية بطريقة جعلت مصالح الفرد تعلو على مصالح الجماعة والمجتمع، فبرزت الحلول الفردية باعتبارها حلولا مثلى. ومع انغماس برجوازية السبعينيات فى أنماط من السلوك الاستهلاكى الترفى والاستفزازى، وغزو السلع الكمالية والمظهرية ، فقد جاء نمو القيم الاستهلاكية نموا سرطانيا مع انتشارها وشيوعها كنمط عام لدى فئات مختلفة. هذا بالإضافة إلى الأوضاع الجديدة التى تشكلت من خلال الهجرة إلى بلاد النفط، لتساهم هذه التحولات القيمية فى النهاية فى تأصيل الحس المادى لدى معظم فئات المجتمع، ولتؤدى إلى استلاب ثراء وعمق قيمة الانتماء للوطن بحيث تتقلص إلى أدنى مستوياتها. ورغم انبهار صفوة السبعينيات بالنموذج الغربى وترويجها لقيمه فى أكثر أشكالها ابتذالا– خاصة الطراز الأمريكى منها– إلا أنها قد عمدت أيضا فى نفس الوقت إلى استثمار وتوظيف عنصر الدين بطريقة مؤثرة وفعالة، ولأهداف عديدة منها: تمرير وتدعيم وتبيئة السياسات الجديدة، ووقف نمو وتجميد الاتجاهات المعارضة لهذه السياسات، ثم تبرير شرعية ومشروعية التسلطية الجديدة. وقد تشكلت من خلال توظيف هذا العنصر عملية استنفار واستغلال للمشاعر الدينية للجماهير لقبول تحولات

تتناقض بصورة واضحة مع مصالحها الحيوية. وسوف تتجلى آثار استثمار هذا العنصر وعناصر أخرى- فيما بعد - على المستوى الجرمى فى الجزء القادم من المعالجة.

هكذا بدأت المكونات الأساسية للبناء الاجتماعى وكأنها تدخل فى علاقة تدابر أو تنافر، بحيث تظهر كما لو كانت تحكمها علاقات الإضافة لأشياء مختلفة ومتناقضة . وتنعكس هذه التناقضات فى اختلال بعض المعايير التى تحكم السلوك، حيث يوجد العديد من المواقف التى تختل فيها معايير الصواب والخطأ ، يصبح الخطأ صوابا والصواب خطأ، ومعايير الالتزام ، يصبح كسر القوانين والتملص من المسئولية مظهرا شائعا للسلوك[١٤] . وبفعل هذا التفكيك والتناقض يخلق مناخ يؤدى إلى تسهيل ممارسة الانحراف بشكل عام والاقتصادى منه خاصة، بحيث لا يصبح وقفا على جماعة (خارجية موصومة أو ذات ثقافة خاصة) بقدر ما يتسرب فى جماعات عديدة مختلفة وفى مجالات مختلفة. فأحد الملامح المميزة للانحراف الاقتصادى فى السبعينيات أنه لا يشترط جدولا خاصا لقيم الفاعلين مفارقا لجدول القيم السائد فى المجتمع، بل إنه قد يعكس تعلقا شديدا بهذا الجدول العام.

ثالثا : ملامح جديدة للجريمة الاقتصادية فى المجتمع المصرى

تتجه المعالجة هنا إلى محاولة الاقتراب من ذلك النوع من الجرائم الاقتصادية الذى يحدث فى الدوائر العليا للمجتمع، والتى لا تظهر فى الإحصاءات الرسمية[١٥] ويصعب دراستها من خلال الأساليب التقليدية المتبعة فى دراسة الجريمة. وتكمن أهمية هذا الاقتراب فى كونها عنصر تبصير بالآفاق الجديدة التى يمكن أن تصل إليها الجريمة الاقتصادية. والشروط الحاكمة لها فى سياقها التاريخى النوعى.

وقد عكست المحاكمات التى جرت مع مطلع الثمانينيات جانبا من الانحرافات والجرائم الاقتصادية المستترة، والتى تتزاوج ما بين عناصر من كبار رجال المال والأعمال وعناصر من كبار البيروقراط، بل وبعض العناصر التى تنتمى إلى الصفوة السياسية . ولعله من المفيد فى هذا الصدد- فى ظل غياب البيانات المنظمة والمتاحة حسبما أشرنا سابقا[١٦] - محاولة قراءة بعض الملامح الخاصة بالجرائم الاقتصادية والمرتبطة بالعناصر السابقة من خلال وقائع بعض المحاكمات التى تمت بشأن مجموعة من القضايا[١٧]. تأسيسا على افتراضين: الأول يشير إلى أن الدين والعائلة والشلة قد مثلت آليات أساسية كامنة فى منطق العلاقات السياسية والاقتصادية، فالمتغيرت الاجتماعية التى حدثت قد عمقت من فاعليتها. كما أن النموذج النوعى الجديد للتسلط ذى الوجه الليبرالى الذى ظهر مع السبعينيات قد اعتمد إلى حد كبير على كثافة تشغيل هذه الآليات فى مجال الفعل السياسى والاقتصادى، وبما يعنى إمكانية انعكاسه على مستوى فعل الجريمة الاقتصادية. كما يمكن أن نفترض أيضا أن الجرائم الاقتصادية من أكثر صور الجرائم التى قد ترتبط بتوزيعات مختلفة للقوة. ويتضمن هذا الافتراض قضية ضمنية تشير إلى أنه قد لايوجد نظام واحد

للقوة بل أنها قد تتوزع بين جماعات قليلة، كما أن مصادر هذه القوة قد تختلف فى بعض العناصر وتتشابه فى عناصر أخرى من جماعة إلى جماعة، ويرتكز التفاعل بين الجماعات على علاقات تتراوح ما بين التحالف والصراع. وتعد المصالح الخاصة بكل جماعة المحدد الرئيسى لبروز أحد هذه العلاقات. ووفقا لهذا يمكن تصور أشكال مختلفة من الجرائم الاقتصادية فى ارتباطها بأشكال مختلفة من القوة.

١- جرائم الصفوة السياسية :

وتشمل الممارسات غير المشروطة لعناصر فى مركز القرار السياسي. ويستمد هؤلاء قوتهم من استنادهم إلى الأسس الشرعية القانونية للسلطة التى يرتكزون عليها مباشرة. وفى هذا الشكل يتم استخدام القوة لتحقيق أهداف أكثر من تلك التى منحتها وسمحت بها القوانين لموضوعات ومجالات معينة، ومن أمثلة ممارستهم الرشاوى كبيرة الحجم ، والعمولات الضخمة (سلاح- بترول- مواد تموينية- مقاولات...إلخ).

٢- جرائم أولى القوة المشتقة:

وهى ممارسات غير مشروعة وغير قانونية تتم استنادا إلى سلطة ملاصقة لها أو قوة أصيلة مثل الصفوة السياسية فى الشكل السابق. وتضفى هذه الأخيرة- كنواة مشعة للقوة- من النفوذ والهيبة مايجعل أولى القوة المشتقة فى وضع شبيه بنمط القوة الأول. وهو ما يسمح بمرور أو تمرير سلوك وممارسات الأشخاص الذين يمتلكون هذه القوة رغم مخالفتها للقانون. ومن الأمثلة الدالة على هذا الشكل الأفعال التى اقترفها الأشخاص الذين كانوا على صلة بالرئيس السابق، والذين صدرت بشأنهم أحكام قضائية.

٣- الجرائم التى تستند إلى العائلة :

وفى هذا الشكل فإن الانحرافات الاقتصادية تتم من خلال شبكة العلاقات العائلية. ولا تقتصر العائلة هنا على الزوج والزوجة والأبناء ، بل تمتد لتشمل الأخوة والأخوات وأخوات الزوجة والأقارب والأصهار. فبعض الكيانات الاقتصادية (التى ظهرت كشركات ومارست صورا متباينة من الجرائم الاقتصادية) لاتقترب كثيرا من حقيقة وواقع الشركات الاقتصادية، إذ أن أبرز سماتها يتمثل فى الدمج الكامل بين الملكية والإدارة والعائلة، وهى بهذا الشكل تعد أكثر اقترابا من فكرة العائلة المتحدة بحكم علاقات الدم والمصاهرة(١٨).

٤- الجرائم التى تستند إلى قوة الشلة:

والشلة هنا جماعة أولية صغيرة العدد تربطها علاقات شخصية قوية ينتشر أفرادها فى دوائر وحلقات مختلفة ويدعمون بصورة متبادلة الأنشطة غير المشروعة القائمة بينهم. ولقد كشفت تحقيقات جهاز المدعى العام الاشتراكى

لكبار تجار العملة وتهريب النقد الأجنبى والنصب على البنوك والأغذية الفاسدة وغيرها من القضايا التى نظرت أمام جهات مختلفة، عن دور هذه العلاقات فى دعم وممارسة سلوك الإجرام الاقتصادى بصور مختلفة(١٩).

٥- الجرائم التى تستند إلى قوة التراث الدينى والتاريخ:

وتبدو الأفعال التى تندرج تحت هذا الشكل وكأنها تستدعى عناصر من قوة الماضى الدينى المقدس فى التاريخ لتمارس من خلالها مخالفة القانون فى الحاضر . ويتم فى هذا الشكل توظيف الخطاب الدينى لتأكيد أن الأنشطة الاقتصادية التى تتم تجرى وفق القواعد الإسلامية وبعيدا عن شبهة الربا. ولعل أوضح تجسيد لها يتمثل فى الممارسات غير المشروعة التى انخرطت فيها شركات توظيف الأموال، حيث استخدمت عناصر عديدة من الرموز التى تمتلك قدرا كبيرا من القداسة. فالأسماء يمكن أن تكون (الهدى، بدر، الريان، الهلال ، السعد) كما أن أشخاصا من أبرز رجال الدين يمكن أن يكونوا إما أعضاء فى مجالس الإدارة ، أو معلنين عن مشروعات وأنشطة هذه الشركات، أو مستشارين لها.

ولا تفهم الأشكال السابقة بصورة منفردة إذ نجد تداخلا بين صورتين أو أكثر. ويثير ذلك قضية التشابك والترابط بين جهاز الدولة ممثلا فى كبار البيروقراط وعناصر الانحراف والإجرام الاقتصادى فى عالم الأعمال الحرة. وبحيث تتشكل لنا التنويعات التالية:

١- الترابط العضوى بين كبار البيروقراط فى جهاز الدولة ورجال المال والأعمال. ومن صوره إدارة القطاع العام لمصلحة (وحساب) القطاع الخاص بصورة منظمة فيما يعد أحد أهم العوامل الفاعلة فى استنزاف وتخريب هذا القطاع. وبالتالى اتساع حجم الضرر الواقع بالاقتصاد القومى ولينتهى الأمر بالخصخصة بعد استنفاذ مهمة هذه الإدارة .

٢- الترابط العضوى بين عناصر من رجال المال والأعمال وعناصر الانحراف والإجرام الاقتصادى من داخل هذه الفئة، وبحيث يصعب أحيانا إقامة فصل واضح بينهما.

٣- الترابط العضوى القائم بين عناصر من الصفوة السياسية وبين عالم التجارة والأعمال.

٤- الترابط العضوى بين عناصر من الصفوة السياسية وبعض عناصر الانحراف والإجرام الاقتصادى.

وتثير المعالجة السابقة قضية الدور الذى تلعبه الجريمة الاقتصادية والانحراف الاقتصادى فى إعادة انتاج النظام السياسى. وتتبدى دلالة هذه القضية فى بعض الوقائع، منها: مساهمة بعض العناصر المنخرطة فى ممارسة الانحراف الاقتصادى المجرم قانونا (والتى صدرت بشأنها أحكام قضائية فيما بعد) فى تأسيس وتمويل المشروعات والشركات التى يرعاها الحزب الوطنى الحاكم (مثل الشركة الوطنية للأمن الغذائى والتى تأسست فى أواخر حكم الرئيس السابق وكان أحد المساهمين فيها). كما تمثل شركة دار مايو الوطنية للنشر والتى كانت تهدف أساسا إلى إصدار جريدة خاصة بالحزب الوطنى وإنجازاته فى المجتمع، نموذجا آخر لهذا الترابط وإعادة الإنتاج(٢٠).

كما تثير المعالجة السابقة قضية وجود شكل من التوازى والتداخل بين الميكانيزمات الأساسية التى حكمت بعض

رموز الجرائم الاقتصادية وخصائص الرأسمالية التى ظهرت مع السبعينيات . إذ توازت الأنشطة الاقتصادية التى راجت فى هذه الفترة مع تزايد صور معينة من الجرائم الاقتصادية . ويمكن ضرب بعض الأمثلة كالتالى : تزايد أعداد البنوك التى تم تأسيسها يتوازى مع تزايد نطاق جرائم الائتمان والنصب على البنوك، مع تزايد نطاق الاتجار فى العملات الأجنبية وتهريبها إلى الخارج. وظهور مشروعات الأمن الغذائى ارتبط به تزايد الاتجار فى الأغذية الفاسدة، وتزايد استيرادها مع تزايد جرائم غش السلع عموما. ويعد عام ١٩٧٧ هو بداية ارتفاع المؤشر الإحصائى لجرائم التموين ، مع استمرار الارتفاع فى السنوات التالية[٢١]. وهو نفس العام الذى شهد بداية اهتزاز السوق الداخلية للتجارة، والذى شهد أيضا كرد فعل الاضطرابات العنيفة فى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، وهو ما يعتبر أحد النتائج المبكرة للسياسات الاقتصادية التى بدأ تنفيذها. كما توازى اتساع دوائر الاتجار فى العملة وتزايد نطاق سوقها السوداء مع اتساع نطاق سوق تزوير العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكى. وتزامن معه أيضا اتساع نطاق سوق تجارة المخدرات. كما أن تزايد عمليات الاستيراد من الخارج قد صاحبها تزايد جرائم التهريب . وربما يمكن إجمالا أن نقول إن تفكيك سيطرة الدولة على حركة الاقتصاد وإطلاق حرية النشاط الاقتصادى للقطاع الخاص قد انعكس على المستوى الجريمى فى تضخم أعداد جرائم التهرب الضريبى وتزايد جرائم رجال الأعمال والشركات.

وهكذا يبدو أن نسق المشروعية لا ينفصل عن نسق اللامشروعية بل أن هذا الأخير محكوم بنفس الاعتبارات التى تحكم النسق الأول. فهناك من العناصر التى تنتظم فى ممارسة الانحراف والجريمة الاقتصادية من يشاركون بفاعلية فى عضوية النظم والتنظيمات الشرعية التقليدية (المقررة اجتماعيا)، سواء كانت تنظيمات اقتصادية أو سياسية. بل أن هناك من صور الجرائم ما قد يمارس انطلاقا من- أو اختباء وراء- عناصر تراثية مقدسة (إيديولوجيا شركات توظيف الأموال). وهنا إذا ما سلمنا افتراضا بوجود نسقين للقيم أحدهما مقرر اجتماعيا والآخر غير مقرر ، فإن فهمنا للعلاقة القائمة بينهما يجب أن يختلف عن الافتراض الضمنى السائد فى دراسات الجريمة[٢٢]. إذ يقتضى الأمر صياغة أكثر جدلية. وربما يمكن الافتراض أن ثمة ارتباط وتشابك بين نسقين أحدهما مقرر اجتماعيا والآخر غير مقرر، ومن ثم تبادلية فى التأثير . فقادة المشروع غير القانونى يشاركون بقوة فى المؤسسات الشرعية والسياسية بل ويمارسون فى بعض الأحيان تأثيرا على الجماهير. ومن خلال مشاركتهم فى البناء الرسمى للتنظيم بل فى بناء القوة الرسمى على المستوى المحلى والقومى فإنهم يدعمون مشاركتهم فى النسق الإجرامى غير الرسمى (توفير الحماية وغيرها من أوجه الدعم). كما أنهم يقومون بتوظيف عناصر عديدة (أشخاص وقرارات) من داخل النسق المقرر اجتماعيا لخدمة النسق الآخر. وهنا فإن العناصر التى تمارس الإجرام الاقتصادى تنتمى تماما إلى الثقافة السائدة. كما أنها قد تمثل عنصرا نشيطا فى إطار هذه الثقافة . ويرتبط بهذا الفهم قضية أخرى تشير إلى أن نسق توظيف الوسائل غير المشروعة فى الجرائم الاقتصادية يتسم بالإتاحة الأكثر مرونة لدى الجماعات التى تشغل مواقع متميزة فى البناء الاجتماعى، عنه لدى الجماعات الأدنى. وذلك لأن الندرة هى قانون الوسائل المشروعة واللامشروعة أيضا.

رابعاً : المرأة وبعض صور الجرائم الاقتصادية:

ثمة تصور تقليدى يشير إلى أن نسبة ممارسة المرأة للجريمة بصورة عامة تنخفض عن الرجل، ويزداد هذا الانخفاض فى حالة الجرائم الاقتصادية. ودائما ما يتم رد هذا التصور إلى الطبيعة البيولوجية للمرأة، أو أنها تصبح - بفعل طبيعتها - أكثر اقترابا من أنماط معينة للسلوك المنحرف كالبغاء على سبيل المثال، وتحول بينها وبين أنماط أخرى. كما يظهر عامل التقاليد والعادات التى تحكم سلوكها، كأحد الموانع القوية لممارسة المرأة للجريمة الاقتصادية(٢٣). وتبدو المرأة فى ضوء هذا التصور وكأنها تمتلك حصانة طبيعية ضد هذه الجرائم . فإلى أى مدى يتسم هذا التصور بالمصداقية والواقعية فى ضوء البيانات الإحصائية (القاصرة) وذلك خلال الأعوام ١٩٧٥-١٩٨٥ وعلى مستوى ثلاث جرائم هى الرشوة والاختلاس وتزوير الأوراق المالية؟

تشير القراءة الأولى للبيانات الواردة فى جدول توزيع المتهمين فى الجرائم السابقة وفقا لمتغير النوع (ذكر/ أنثى) إلى أن نسبة ممارسة المرأة لجريمة الاختلاس لم تتجاوز ٣٪ من إجمالى الفترة، وبلغت نسبة المرأة فى جريمة الرشوة ٤٪ ، فى حين كانت النسبة فى جريمة تزوير الأوراق المالية ٣٪ بالنسبة لإجمالى السنين. كما بلغت أعلى نسبة لانخراط المرأة فى ممارسة إحدى هذه الجرائم ٨٪ فى تزوير الأوراق المالية فى عام ١٩٧٧. ووصلت أعلى نسبة لها فى جريمة الاختلاس إلى ٤٪ فى عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠، أما بالنسبة لجريمة الرشوة فقد كانت نسبتها فى عام ١٩٧٦ تصل إلى ٦٪ ثم تصاعدت فى عام ١٩٨١ لتبلغ ٧٪. ولاشك أن القراءة الأولى لهذه البيانات توحى بالانخفاض الواضح لمشاركة المرأة فى هذه الجرائم. إلا أن إضافة بيان آخر إلى بيان عدد المتهمين يمكن أن يعدل كثيرا من تصورنا لهذا الانخفاض فى النسبة.

نسبة الإناث العاملات من قوة العمل المصرية(٢٤)

البنود	النسبة
١٩٧٥	٧٫٨٪
١٩٧٦	٨٪
١٩٧٧	٨٫١٪
١٩٧٨	٨٫٣٪
١٩٧٩	٨٫٤٪
١٩٨٠	٨٫٦٪
١٩٨١	٨٫٨٪
١٩٨٢	٨٫٩٪
١٩٨٣	٩٪
١٩٨٤	٩٫٢٪
١٩٨٥	٩٫٣٪

يشير هذا الجدول إلى أن نسبة عمالة المرأة إلى الرجل فى المجتمع المصرى مازالت غير متكافئة إلى حد بعيد. وبالتالى فالقراءة المتعجلة لإحصاءات جرائم المرأة مقارنة بالرجل تقود إلى صياغة تصورات خاطئة بالنسبة لموقف المرأة من الجرائم الاقتصادية. وخاصة بالنسبة لجريمتى الاختلاس والرشوة. فالنسب السابقة والتى دلت على انخفاض عدد المتهمات تفهم الآن بصورة متضاعفة. بل أنه يمكن القول أننا لا نستطيع أن نجد فارقا نوعيا فى الإتيان بهذه الصور الإجرامية بين كلا من الرجل والمرأة . وهكذا تسقط دعاوى القيم الخاصة الحاكمة للمرأة أو الطبيعة البيولوجية التى تفرض عليها نمطا بعينه من الانحراف والجريمة. وربما يفهم هذا التواجد الملموس للمرأة كأحد الملامح الجديدة للجريمة الاقتصادية التى شهدها المجتمع المصرى فى لحظات تحوله (انظر نموذج المرأة الحديدية، أو صاحبة عمارة الموت). فإذا ماسلمنا بأن انتظام المرأة فى ممارسة هذه الصور الإجرامية لم يكن أمرا مألوفا بحكم اعتمادها التقليدى – تاريخيا – على الرجل العصب الاقتصادى للأسرة، وإذا ما جاز لنا أن نقبل التغيرات التى طرأت على هذا الدور الكلاسيكى للرجل فى الأسرة المصرية، ومشاركة المرأة المتزايدة له فى هذا الدور فى السنين الأخيرة، فإننا سوف نقبل أيضا من خلال التحليل السابق بداية دخول المرأة كوافد متعاظم الحضور فى هذه الصور الإجرامية، أو يمكن القول أن سوق هذه الجرائم قد اتسع ليضم إليه وافدين جدد.

خامساً : مشكلات منهجية فى دراسة الجرائم الاقتصادية فى مصر :

تتصل هذه المشكلات أكثر ما تتصل بنوعية البيانات التى يمكن أن يعتمد عليها فى دراسة هذا النمط من الجريمة . فلاشك أن الأسلوب الإحصائى يعد أكثر الأساليب التى تتيح إمكانيات هامة ومفيدة لدراسة الجرائم الاقتصادية، ورغم هذا فهناك من القيود والحدود التى تقلل من جدوى الانتفاع بهذا الأسلوب . منها عدم تمثيل الإحصاءات الرسمية للحجم الواقعى للسلوك. فنظم الفهرسة الإحصائية قد لاتعكس حقيقة الواقع الإجرامى فى المجتمع إذ دائما ما يكشف الواقع عن معدلات متزايدة لممارسة الجرائم الاقتصادية أكثر مما تكشف عنه الإحصاءات الجنائية. فمن الصعب قبول تقرير إحصائى يشير على سبيل المثال إلى أن عدد جرائم الرشوة فى المجتمع المصرى منذ عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٤ لم يتجاوز ٩٠ واقعة خلال أحد هذه الأعوام، بل أنه ينخفض عن هذا كثيرا فى عديد من السنوات. وبالإضافة إلى مشكلة دقة حجم التمثيل فإن هناك مشكلة أخرى تتصل بغياب عدد من أهم صور الجرائم الاقتصادية عن الجداول الإحصائية مثل الجرائم التى تتصل بنشاط البنوك. كما أن هناك من الجرائم ما لا يقدم فيها موقف الجانى مما يؤدى إلى تغيير خصائص الفاعلين المتهمين . ولربما يكشف لنا الواقع عن خصائص اجتماعية– طبقية – مغايرة لما تقدمه لنا سجلات الإحصاءات الرسمية بالإضافة إلى الأعداد الأخرى من الجرائم التى لاتصل على الإطلاق إلى أيدى الجهات الشرطية سواء بالجانى الحقيقى أو الجانى المزيف. وعلى هذا فان الاعتماد على الإحصاءات الرسمية لا يؤدى بنا إلى صياغة حقيقية دقيقة لواقع الجرائم الاقتصادية فى المجتمع المصرى. فجانب كبير من أهم الجرائم الاقتصادية، خاصة التى تحدث فى الدوائر العليا للمجتمع، لا يمكن معالجته من خلال مصدر ثابت منظم للبيانات. ومن المتوقع فى هذه الحالة – ووفقا لما سبق– أن تعكس البيانات الإحصائية المتاحة والميسورة الجرائم الصغيرة . كما أن بناء تصورات عن هذه الجرائم سوف يتحدد فقط من خلال نوعية البيانات المتوفرة عنها.

الهوامش

(١) من هذه الدراسات : سهير لطفي، التنمية الاجتماعية وعلاقتها بظاهرة الإجرام في المناطق الحضرية - دراسة لعلاقة التنمية الاجتماعية في قسم الساحل بمحافظة القاهرة ١٩٥٢-١٩٧١، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، جامعة القاهرة، عام ١٩٧٧. وأيضا عزة كريم : تحليل سوسيولوجي لجريمة الاختلاس مع دراسة تطبيقية على بعض التنظيمات في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع جامعة القاهرة، ١٩٨٣. بالإضافة إلى الدراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في عام ١٩٧٦ عن الرشوة والاختلاس والانحراف الإداري. ومن مظاهر الاهتمام الحديث بالجرائم الاقتصادية الندوة التي عقدت في ٢٠-٢١ أبريل ١٩٩٣ بعنوان الجرائم الاقتصادية المستحدثة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(٢) صدر هذا الفهم من طبيعة تصور الباحثين لهذه الفترة - الستينيات - أي تعاظم سيطرة الدولة على الأنشطة الاقتصادية مع غياب وجود فاعلية دوائر الأعمال الخاصة.

(٣) حول هذا الموضوع انظر :

. Clainard Marshall and Daniel Abbott, Crrime in

. Developing Countries: A Comparative Perspective,

.John Wiley & Sons, New York, 1973, PP.35-36.

(٤) Ankie, M. Hoogvelt, The Sociology of Developing Societies, The Macmillan Press, London, 1976, p. 127.

(٥) Clainard Marshall, Op. Cit. P.36.

(٦) Arnold Heidenheimer, Political Corruption: Reading in Comparative Analysis, Holt Rinehart and Winston, New York, 1970, PP. 540-544.

(٧) Ankie M. Hoogvelt, Op. Cit., PP. 129-136.

(٨) انظر على سبيل المثال بعض الأعمال التي عالجت هذه القضايا:

سعد الدين إبراهيم (محرر) . مصر في ربع قرن : دراسات في التنمية والتغيير الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨١ وأيضا عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال للتبعية ١٩٧٤-١٩٧٩، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٣. وأيضا جودة عبد الخالق وآخرون ، الانفتاح الاقتصادي: الجذور ، الحصاد، المستقبل ، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢.

ويمكن مراجعة سلسلة القوانين التي صدرت في أحد هذه الأعمال السابقة.

(٩) يعرف البناء الاجتماعي أقوى لحظات استقراره وازدهاره في الفترات التاريخية التي شهدت ظهور سلطة مركزية قوية تحاول أن تضع الكل في واحد ،وتقلل من الأسباب المؤدية إلى عدم تساوق التطور . مزيد من التفاصيل في أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري، تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٥، ص ٢٣٧.

(١٠) محمود عبد الفضيل ، تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٢٢.

(١١) إبراهيم العيسوي، في إصلاح ما أفسده الانفتاح ، كتاب الأهالي، ١٩٨٤، ص ١٧.

(١٢) حول تغيرات القيم انظر سمير نعيم أحمد، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال السبعينيات على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية ، سلسلة التخطيط ، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، مذكرة غير منشورة، القاهرة، ١٩٨٠.

(١٣) P.J. Vatikiotis, The History of Egypt, Weidnfeld and Nicolson, 1980 p.421.

انظر أيضا جورج لينشوفسكي، الصفوة السياسية في الشرق الأوسط- ترجمة عادل الهواري، دار الموقف العربي، ط١ ، القاهرة، د.ت.

(١٤) أحمد زايد ، مرجع سابق، ص ٢٣٣-٢٢٤.

(١٥) انظر تقارير الأمن العام ، الصادرة عن وزارة الداخلية خلال الأعوام ١٩٧٥-١٩٨٥.

(١٦) لمزيد من التفاصيل حول مشكلات البيانات الاحصائية انظر:

Peter Eglin , The Meaning and Use of Offical Statistics in The Explanation of Deviance , in R. I. Anddersonand J. A. Hughes, Classic Disputes in Sociology, Allen and Unwin, London- Boston, 1987, PP. 184-195.

وقد كشفت خبرة الباحث في هذه الدراسة الميدانية عن تعدد مواقف تقديم جاني غير حقيقي في بعض الجرائم الاقتصادية (كحالات جرائم التموين وبعض الأنشطة التجارية الأخرى) إذ يتم تقديم أحد العاملين في هذه الأنشطة على أنه الفاعل الأصلي للسلوك غير القانوني المجرم الذي وقع أثناء تأدية العمل. كما أن هناك من الأشخاص من يتم استخدامه خصيصا للقيام بهذا الدور.

(١٧) لاشك أن تاريخ المحاكمات التي جرت لأهم صور الجرائم الاقتصادية في المجتمع المصري يعد أمرا ذا دلالة ، فالجانب الأكبر منها لم يتم الكشف عنه إلا بعد وفاة الرئيس السابق محمد أنور السادات.

(١٨) انظر تفاصيل عديدة عن هذه الشركات في محمود عبد الفضيل، مرجع سابق.

(١٩) من النماذج البارزة وثرية الدلالات هنا القضايا التي اتهم فيها : سامي علي حسن وعلي عبد الله الجمال، ورشاد عثمان، وتوفيق عبد الحي، وأحمد سلطان نائب رئيس وزراء أسبق، وماجد محمد موسى، ولطفي محمد موسى، وعصمت السادات وزكريا توفيق عبد الفتاح الوزير الأسبق الذي ثبت القضاء تورطه في قضية توفيق عبد الحي، وأحمد نوح وزير أسبق. وحول نصوص الاتهام والحكم في هذه القضايا يمكن الرجوع إلى عبد الله إمام، محاكمة عصر – قضية عصمت السادات، روز اليوسف القاهرة ١٩٨٣، وأيضا سامية سعيد ، من يملك مصر : دراسة تحليلية للأصول التاريخية لنخبة الانفتاح في المجتمع

المصرى، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٦. وأيضا فاروق فهمى ، محاكمة تجار العملة، مؤسسة آمون، القاهرة د.ت، كما أورد عادل حسين فى كتابه المشار إليه سابقا وقائع عديدة.

(٢٠) ذكرت هذه الوقائع فى سامية سعيد، مرجع سابق.

(٢١) انظر تقارير الأمن العام منذ مطلع السبعينيات.

(٢٢) والتى تشير باختصار إلى فكرة الثقافة الخاصة للمجرم التى تتناقض مع الثقافة السائدة.

(٢٣) نموذج هذا التوجه : حسن صادق المرصفاوى، الإجرام والعقاب فى مصر، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٣،وأيضا عزة كريم فى الرسالة العلمية المشار إليها سابقا.

(٢٤) World Tables from the Data Files of the World Bank, The Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 1988-1989, pp. 238-239.

يضم هذا الجدول جميع الإناث العاملات فى قسم الأحداث أى اللاتى لم يبلغن السن القانونية بعد، بينما لا تضمن الجداول الخاصة بتسب جريمة المرأة (الإناث) فى سن الأحداث.

تعقيب د. أحمد زايد
على ورقة "الانفتاح وتغير القيم"
وورقة "الجريمة الاقتصادية"

ورقة الزميل / أحمد أنور تحاول أن تلقى الضوء على التغيرات التى أصابت نسق القيم فى سبعينيات وثمانينيات هذا القرن، ووسيلته إلى ذلك هى تحليل تاريخى للمجتمع المصرى والتغيرات التى حدثت فيه، ثم تحليل ميدانى مستعيناً باستبيان لا كتشاف بعض مظاهر التغير فى نسق القيم. وتعليقى على الورقة يتبلور حول قضية أنا شخصيا دائما أود أن أثيرها ودائما تسبب لى القلق فى قراءاتى للبحوث المصرية، وهى قضية الاتساق النظرى، أو الاتساق الذى يبدو من أول البحث إلى آخره . ومن المعروف لنا جميعا أن المنهج فى جوهره منطق واتساق، وأنا عندما أبدأ فى طرح أطروحات نظرية فلابد أن أدلل عليها بشئ يومئ بوجود هذا الاتساق المنهجى أو المنطقى فى البحث. هذه مشكلة أطرحها لأن هذه الورقة فى اعتقادى قد بدأت بتحليلات واسعة النطاق ، منطلقة من قضايا نظرية أيضا واسعة النطاق، ولكنها انتهت إلى إثارة قضايا قد ترتبط أكثر إما بأطر نظرية أخرى غير الإطار الذى بدأنا منه، وإما بدراسة قد تصل إلى درجة الاهتمام بالبنية السيكولوجية للأفراد . أى أنها أقرب إلى "الاتجاهات" منها إلى دراسة "القيم". هذه قضية محورية وسوف أحاول أن أدلل على هذا الكلام.

عندما بدأ التحليل التاريخى مثلا للقيم أو للمجتمع المصرى، يبدو أن الإشارة إلى أنساق القيم ترتبط إلى حد كبير بنسق القيم المسيطرة . على سبيل المثال ، انتشار قيم التربح اليسير والفردية والأنانية ، ثم فى العهد الناصرى النزوع الانسحابى والنظر إلى الأحداث من موقع المتفرج، والسلبية وعدم المشاركة ، ثم فى السبعينيات والثمانينيات النزوع الاستهلاكى. واضح أنه توجد منظومة تتغير ، والسؤال المطروح : هل هذه القيم والمتغيرات التى تحدث تاريخيا تحدث بين الشرائح الاجتماعية بنفس الطريقة وبنفس الدرجة؟ أنا هنا أتحفظ على التعميم. وهذا التعميم التاريخى يثير أيضا قضايا عديدة غير هذه القضية الهامة ، من هذه القضايا الفرعية: هل صحيح مثلا أن الناصرية قد أدت إلى سلبية وعدم مشاركة؟هل تستطيع تصديق هذه القضية بسهولة ونحن نقرأ دراسات مثل دراسة إيليا حريق عن التعبئة السياسية للفلاحين ودراسة بايندر عن الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى، ودراسات مصرية أخرى أجريت كانت على مستوى المشاركة السياسية فى العهد الناصرى وتفيد بأنه كان أكثر بكثير من مستوى المشاركة فى أيامنا هذه.

قضية أخرى فرعية تتصل بتدهور قيمة التعليم فى عهد الانفتاح أعتقد أن الكلام إذا تم طرحه بهذه الطريقة يكون

أقرب إلى الكلام الصحفى منه إلى الكلام العلمى، لأننى لا أعتقد أن قيمة التعليم فى المجتمع المصرى انقضت. ولكن ما حدث هو ازدياد طبقية التعليم، فهناك فارق بين مدى تمسك الناس بالقيمة ومدى ارتباط هذا النوع من السلوك بأطر طبقية وظروف طبقية جديدة ظهرت مع السياسة الانفتاحية. التعليم فى عهد الانفتاح لم يختصر كقيمة أو لم يقل كقيمة، وإنما هذا الشخص الذى تراه يعمل مثلا فى مهن مثل السباكة هو نفسه يريد أن يعلم ابنه وإذا أتيحت له الفرصة لتعليم ابنه سوف يعلمه.

وأشير بشكل سريع إلى بعض الاشياء المرتبطة بالطرح النظرى. فمثلا الحديث عن الطغيان الشرقى وفى نفس الوقت التغير الحادث فى المجتمع المصرى هو نمط جمهورية أم ملكية؟ وهل التمايز الطبقى أفرز الانسحابية المفرطة للجماهير أم الطغيان القاهر للحاكم؟، أعتقد أن هذا النص ، سواء هو نص جمال حمدان أو غيره لأن هناك إشارة لجمال حمدان بعد ذلك مباشرة يجب أن نأخذه بتحفظ من الناحية العلمية لأن المجتمع الشرقى مجتمع بطبيعته كلمة "الطبقات" كلمة لا تناسبه، المجتمع الشرقى سواء ناس ، حكام، دولة لا أستطيع أن أتحدث فيه عن تمايز طبقى بشكل هكذا على علاته. أنا هنا أشير إلى أى مدى ممكن أن تتداخل المفاهيم وتتناقض دون وعى صحيح بتشريطها وبتحديدها بدقة. وعندما ننتقل إلى دراسة الموضوع فى الواقع ، وكنا قد انطلقنا من قبل من أطروحات تبدو فى شكلها العام ماركسية ، وأحاول أن أدرس القيم فى ضوء ثنائياته العمل والإنتاج فى مقابل التربح والاستهلاك ، والتعليم والثقافة فى مقابل التكاسل فى التحصيل، والعقلانية فى مقابل الغيبية، والمساواة فى مقابل الدونية، والمشاركة فى مقابل السلبية، فالسؤال الذى أسأله لزميلى الباحث هو : أليست هذه ثنائيات نظرية التحديث؟

إن الماركسية- وهذا خطأ شائع ليس عند أحد فقط ولكن عند كثيرين، ترتبط فقط بالتحليل التاريخى. والانطباع الذى أخذته عند قراءة هذه الثنائيات هو أننى بصدد نظرية التحديث، أنه يوجد ثقافة تقليدية غيبية فى مقابل ثقافة عقلانية، عمل منتج وتكنولوجيا فى مقابل أعمال غير محددة ، وهذه صياغة تبدو معيارية فيها ثنائية لا تخرجنا من دائرة التحليلات التى نود أن ننقدها أو أن ننطلق من نقدها . ثم تستمر فى الدراسة فتكشف وجود استبيان، فيه بعض هذه الأشياء، مثل الموقف من الاستيراد ، الموقف من تأمين المستقبل ، نوعية البرامج التليفزيونية والجرائد. وهنا يأتى إلى ذهنى مباشرة "دانيال ليرنر" وعنوان كتابه بالإنجليزية "نقل الأعضاء والعلاقات بالدول العربية"، هذه قضايا حقيقية تمس القيم، ولكن القضايا التى انتقيتها ووصفتها هنا تبدو وكأنها "اتجاهات". وهناك فرق واضح جدا بين دراسة الاتجاهات ودراسة القيم . إننا فى اتجاهات الناس ماذا تكون؟ وماهى؟ ورأى الناس فى هذه المواقف؟ فتتحول المسألة إلى دراسة اتجاهات، فأجد نفسى فى نهاية البحث بعيدا عن المنطلقات النظرية التى بدأت بها.

تبقى قضيتان فرعيتان جدا، كل قضية منها كانت تحتاج إلى تحليل آخر، وتبدو كل قضية منها وكأنها توجد هكذا بشكل سريع ثم يتم تحليلها. القضية الأولى هى قضية استهلاك القرية، إن القرية تحولت إلى وحدة استهلاكية مثلها مثل المدينة فى عهد الإنفتاح وأنا لا أدرى ولا أعرف لماذا يقبل السوسيولوجيون هذه المقولة دون مناقشة "القرية

تحولت إلى استهلاكية" وأدعو إلى تأمل الصياغة فى النص : تحولت إلى قرية استهلاكية مثلها مثل المدينة". كأن النص يوحى بأنها لم تكن مستهلكة من قبل، وأنها يجب أن تكون منتجة وليست مستهلكة. وهذا قول شائع عامى، يصدق إلا إذا قمنا بتحليل قضايا الاستهلاك من منظور آخر وهو أن هناك نزعة استهلاكية عالمية، تنتشر على مستوى عالمى، وقد حضرت مع الاستاذ سامى زبيدة مؤتمرا حول هذا الموضوع ، وهذه الثقافة العالمية تصل إلى أبعد القرى، وتؤثر عليها ، والناس هنا وهناك يتأثرون بها ويدمجون هذه الثقافة فى ثقافتهم الشعبية. فمن الممكن أن نحللها من منظورات أخرى غير هذه المقولة والتى اعتبرها مقولة مبسطة جدا.

والقضية الثانية هى قضية هامة جدا، أنه فى فترة الانفتاح ظهر التطرف و"الفن الطفيلى". وهذه ملاحظة ذكية، ولكنها كانت تحتاج إلى سؤال : كيف يظهر فن طفيلى؟ أنا أفكر هنا فى هذه الثقافة الاستهلاكية التى أشرت إليها- وينتشر فى نفس الوقت هذا السلوك المتطرف الذى يبنى فى المجتمع المدنى أشياء وعلاقات تختلف عن علاقات الدولة؟ نحتاج إلى خيال وطرح أكثر عمقا لتغير تلك الظاهرة ، أو لا تطلق القضية هكذا، وكل هذه الإشارات ماهى إلا محاولة لكى نفكر بشكل أفضل.

أما ورقة محمد عبد البديع ، فالهدف منها هو دراسة الجريمة الاقتصادية والتحولات الاجتماعية فى السبعينيات والثمانينيات ، ولكى يحقق الهدف قدم لنا تحليلا على مستوى نظرى ثم إمبريقى تاريخى وانتهى بقضية المرأة، ولا أدرى لماذا أقحم موضوع المرأة فى النهاية. أولا هو عرض فى الجزء الأول من الورقة تحليلا لأهم النظريات التى تفسر الجرائم الاقتصادية فى العالم الثالث، ومعظم هذه النظريات تؤكد على أن الجريمة هنا أو الجرائم الاقتصادية هى إفراز لمرحلة تحول ، أو أنها أمور طبيعية ناتجة عن سوء التنظيم، ناتجة عن سوء استخدام القوة، ناتجة عن ظواهر تبدو طبيعية فى ظروف التحول الاجتماعى الاقتصادى فى العالم الثالث. وهنا البدء من افتراضات ننقدها ولكن دون القدرة على تجاوزها. فبمجرد الانتهاء من نقد أو من عرض هذه الأطروحات ذكر الباحث عبارة قال فيها : "كما أن محاولة الاقتراب هنا لاترى فى الجريمة الاقتصادية مشكلة أخلاقية كما كانت ترى النظريات السابقة بقدر ما تنظر إليها كتجسيد لأوضاع اجتماعية لها مضمونها السياسى والاقتصادى والثقافى والمتصل بتوجهات إيديولوجية رسمية فى لحظة تاريخية معينة". أنا لا اعتقد أن هذه العبارة تجعلنا نتجاوز التحليل السابق بل إنها عبارة تدخل فى صلب نظرية التحديث، هذه النظرية التى نود أن ننقدها أو نرفضها تسلم بهذه العبارة، وهذه العبارة فى اعتقادى لا تأتى بجديد. كان يجب هنا أن تفتح أفقا لتفسير آخر ربما يرتبط بإشارتك إلى الحداثة، وإلى الحداثة الموجودة فى المجتمع الغربى. وأشرت فى الخاتمة إلى نسق المشروعية وعدم المشروعية ، وهذه الإشارة كانت تصلح لأن تطور لنفسك أساسا فى التفسير المختلف دون أن تقع فى نفس المأزق وهو عدم القدرة على تجاوز الأطروحات النظرية التى تبدأ منها أو التى ترفضها . إن الخلاف هنا ليس على هذه الظواهر، ظواهر عدم التنظيم واستخدام القوة، ولكن الخلاف على تفسيرها، وأنا اعتقد أن الورقة لم تستطع أن تقدم التفسير البديل واكتفت بنقدالتفسير الأول الشائع، ولذلك فقد وقعت فى

مأزق؟ ماقد تسمية التفسير التاريخي الإمبريقي ، أي تحليل تاريخي ثم خلفه مباشرة بعض البيانات عن أنماط من الجرائم دون أن توضع فى سياق. هذا الكلام ينصب أيضا على التحليل التاريخي، فمثلا التحليل التاريخي انتهى إلى القول بأن التفكك والتناقض يخلق مناخا يسهل عملية الانحراف . واعتقد أن هذه قضية كامنة، بمعنى أن التفكك والتناقض يخلقان مناخا يسهل عملية الانحراف، وكل ماانتهى إليه التحليل التاريخي هو هذه النتيجة ، وهذه القضية من الممكن أن ننظر إليها فى ضوء نظرية دور كايم عن التفكك الاجتماعي أو تفسخ التضامن الاجتماعي.

وعندما انتقل الباحث إلي تنميط الجرائم ، صنفها إلى حوالى خمسة أنماط رئيسية، جرائم صفوة، جرائم القوة، الجرائم العائلية، جرائم الشلة، ثم الجرائم الدينية واعتقد أن هذا التصنيف يعانى من مشكلتين أساسيتين. المشكلة الأولى أن هناك علاقة وثيقة بين جرائم الصفوة وجرائم القوة، لأن الصفوة تمتلك القوة وبالتالى سوف يمكن لها أن تمارس جرائم مرتبطة بالقوة. والمشكلة الأخرى التى يعانى منها هذا التصنيف أنه غير موحد المعيار، فبدأ بصفوة جماعة، ثم القوة وهى صفة نصف بها الأشخاص ، وبعد ذلك العائلة والشلة والدين، فهل يمكن أن تصنف الجرائم بشكل آخر مبنى على نوعية الجريمة نفسها؟ نوع الجريمة نفسها يمكن أن يكون أساسا فى التصنيف ويعطى تصنيفا موحدا للجرائم . والسؤال الأخير فى موضوع التصنيف: هل الجرائم الاقتصادية المستحدثة تحدث فى الدوائر الاقتصادية العليا فقط؟ أى هل الاتهام دائما موجه للصفوة ؟ إن التغيرات التى حدثت فى المجتمع المصرى أدت إلى وجود أشكال خطيرة من الجرائم الاقتصادية على مستوى العلاقات اليومية ، على مستوى التفاعلات التى تظهر فى المصالح الحكومية ، هذه أشكال من الجريمة يمكن أن تصنف باعتبارها جرائم اقتصادية، ولكنها فى الدوائر العليا . فلا يجب أن نشير دائما بالاتهام إلى دوائر بعينها متهمة فى كل شئ . والباحث فى علم الاجتماع يجب أن تكون لديه القدرة على أن يرى المجتمع ككل، وأن يفسر الظاهرة فى سياقاتها المختلفة ، سواء تحدث عن الدوائر العليا أو عن أى دوائر أخرى. وأنا لم أفهم الإشارة إلى المرأة، لماذا هذا الجدول عن عمالة المرأة . هل تريد القياس عليه ونقول أنه طالما وضع المرأة فى الإحصاءات الرسمية قليل أو ضعيف فجرائمها الرسمية ستكون قليلة ولذلك لا يجب أن نطبق هذه الإحصاءات ؟ أم ماذا بالتحديد ؟ هذه قضية لم تكن واضحة . ونحن كنا بحاجة أيضا إلى أن نتعرف بدقة على طبيعة الجرائم التى ترتكبها المرأة. فإذا كنت أنت تدعى أن المرأة مثلها مثل الرجل ترتكب جرائم اقتصادية كان يجب عليك أن توضح لنا ماهى نوعية هذه الجرائم التى ترتكبها المرأة.

المناقشة

- د. سعد الدين إبراهيم:

أود فى البداية أن أنوه بالجهد الصادق للزميلين ، وواضح أن هناك جهدا كبيرا بذل سواء فى هذه الأوراق أو الأوراق التى كانت فى الجلسات السابقة، ولكن أود أن أنبه إلى بعض المثالب التى أشار إلى جزء منها د. أحمد زايد وهو أن هناك نوعا من السلفية المنهجية والنظرية فى هذه الأوراق . وأنا حينما كنت أداعب الأخ عادل شعبان وهو يقول أنه لم يقرأ شيئا بعد البنيوية كنت أقصد هذا، فيبدو أن هناك توقفا عند مستوى قراءات معينة. وقد حرصت على النظر فى البيليوجرافيا المرفقة بكل ورقة لكى أعرف آخر ما قرأه الباحث ، ووجدت أن هناك نوعاً من التلكؤ الأكاديمى أو الفكرى فى متابعة ما يحدث فى العالم شرقا وغربا وحتى فى العالم الثالث الذى هو أقرب إلينا ، لا يقل عن ١٠ سنين. فعلم الاجتماع فى مصر رغم الجهد المشكور الذى يبذل فيه إنما هو متخلف ١٠ أو ١٥ سنة تقريبا عما يحدث فى أماكن أخرى مثل الهند والأرجنتين وكل بلاد أمريكا اللاتينية، ولن نتحدث عن أمريكا. هناك نوع من التخلف فى قوالب نظرية ومنهجية قديمة ثبت أنه رغم ما أسهمت به فى حينه من تقدم فى علم الاجتماع إلا أن علم الاجتماع تجاوزها وأحداث العالم تجاوزتها، وهذا يحدث مشاكل وخلط فى الأوراق.

بالنسبة لورقة الأخ محمد عبد البديع، عند سماعى لكلامك قلت أين لوسى أرتين، والمرأة الحديدية، فى كل الجزء الأخير الذى أقحمت فيه موضوع المرأة؟ فجريمة لوسى آرتين هذه، لو استخدمنا تنيفاتك النظرية، أين نضعها؟ هل هى جريمة اقتصادية؟ أم جريمة جنسية؟ أم خليط بين الاثنين؟ أم جريمة سياسية ؟ فيها كاتب محكمة، وفيها رجل البريد الذى كان يعطل إنذارات المحكمة. هناك القضايا التى لا تستطيع تصنيفها أو التعامل معها وفق القوالب التى صنعتها لنفسك ، لأنه فى النهاية إذا كان هذا العلم الاجتماعى سيثير أى مواطن خارج هذه القاعة أو خارج قاعة جامعة القاهرة وعين شمس فلابد أنه يجيب بشكل أكثر مما تجيبه به الصحافة سواء صحافة الحكومة أو صحافة المعارضة ، تفهمه أكثر وتعطى له إطارا يفهم به أكثر ما يحدث حوله.

نفس الشئ ينطبق على ورقة الأخ أحمد أنور. لقد وجدت فيها فصامية شديدة جدا، حينما بدأت بدأت بإطار نظرى راديكالى ماركسى، ثم حينما أتت للتطبيق استخدمت المنهجية الوظيفية حتى فى قياسك للطبقات وفى القيم، وكل هذه تفريخات من المدرسة الوظيفية، لأنك تقيس الطبقة بالدخل ، بالتعليم، والمهنة . هذا هو قياسك للطبقة كما يفعل الوظيفيون فى الغرب، رغم أنك نقدت كل هذه المفاهيم ، تقول أن دراسة القيم فيما قبل كانت تنبع من إطار مثالى ، أي الحق والفضيلة والخير والشر، هذا حسن وهذا ردئ وأنت تنقد هذا. ثم الجزء الأخير فى عرضك كله أتى

بأحكام اخلاقية كاملة ومطلقة وصارمة ، لا يعجبك القيم التى كانت فى العصر الملكى ولا العصر الناصرى ولا العصر الساداتى وكذلك على ما يبدو لا يعجبك الوضع الحالى . إذن كانت هذه القيم فى أى عصر من تلك العصور هى نتاج لتربة اقتصادية اجتماعية كما قلت لنا فى الجزء الأول، إذن لا لزوم لإصدار أحكام أخلاقية عليها. وأنا أسمع هذا الكلام كنت أفكر وأتساءل لو لم يكن أجرى البحث على ٢٦٥ مفردة وكان الباحث قد جلس فى غرفة وطلبنا منه عمل نقد للمجتمع المصرى كما يراه الآن، دون الخروج إلى بحث اجتماعى أو سحب عينة أو أى شئ، أكاد أجزم أنك كنت ستنتهى لنفس الخلاصات بمعنى أنه مسبقا أنت تدين عصر الانفتاح - ومعظمنا يدين عصر الانفتاح - ولكن ليست المشكلة فى إدانة العصر أخلاقيا أو ممارسات الانفتاح أخلاقيا فالمشكلة هى كيف نفهم ما يحدث وآلياته وبشكل محايد أثناء البحث إلى أن نصل إلى نتائج ثم نأخذ منها موقفا سواء كان الموقف سياسيا أو أخلاقيا . أنا شعرت أنه يوجد خلط شديد جدا بين هذه المستويات. الإطار المقارن أيضا كان غائبا قليلا من الورقة ، تغير القيم الذى يحدث عندنا ، هل هو فعلا نتيجة سياسات الانفتاح أم نتيجة تغيرات تحدث فى العالم كله؟.

ومسألة القرية والمدينة - إلخ وكل "الأفنديات" على رأى السادات الجالسين فى المدينة يقولون أن الفلاحين يشاهدون التليفزيون ولم يعودوا يعملون كما كانوا فى الماضى. هو يشهد فى المدينة ويسهر كما يريد وبعد ذلك يدين القرية . هذا حكم أخلاقى أيضا وحكم يوجد به شئ من التخبوية المستترة حتى إذا كان الباحث يدعى أن إطاره ماركسى.

-الأستاذة/ فاتن عدلى :

لى ملاحظة منهجية على ورقة الزميل محمد عبد البديع وعنوانها "الجريمة الاقتصادية والتحولات الاجتماعية فى السبعينيات والثمانينيات". العنوان مضلل إلى حد كبير، وقد انعكس ذلك على الورقة نفسها. فإذا نظرنا فى بداية البحث (أولا) نجد أن هذا الجزء يتحدث عن خصوصية الجريمة فى العالم الثالث دون أى إشارة إلى مصر بشكل خاص ، الجزأ الخاص بخصوصية العالم الثالث استحوذ على ثلث الورقة تقريبا مما أخل بالتوازن النسبى لمضمون الورقة نفسها. النقطة الثانية موضوع المرأة . إذا كنت ترى أن جريمة المرأة متمركزة أساسا فى قطاع البغاء، فعملية البغاء عملية ثنائية يقوم بها الرجل والمرأة، وكون أن المرأة فقط التى تدان فهذه قضية أخرى. لذلك كان من الأفضل أن يكون لموضوع المرأة بحث مستقل إذا كنت ترى أن موضوع المرأة به جزء من الخصوصية.

-الأستاذ/ ريمونديبكر:

أود أن أعلق تعليقا مختصراً يدعم أهمية الموضوع وهو التركيز على القيم. فإذا كنا بصدد ربط الحالة المصرية ببعض الاتجاهات العالمية الهامة، يبدو لى أن هذه الحالة مهمة للغاية . إذ أن فترة ناصر وفشل التجربة الناصرية فى

الاشتراكية كثيراً ما يربطا ويستخدما كدليل على الفشل العالمى للمشروع. لذلك فالجدال حول ناصر يشمل ثلاث مسائل متناصرة. الأولى فشل مشروع عالمى وهو فكرة الوعى الاشتراكى، والممارسات الاشتراكية التى لم تكتمل ، وهذا هو أحد أوجه الفكرة . وهنالك النقد الإسلامى وترك الدين كوجه آخر. فالمسألة الأولى هى أن فى صميم الناصرية يوجد فراغ ثقافى وهذا ما يفسر الفشل.

المسألة الثانية فى الحقيقة هى العامل الخارجى، هى مناقشة مرتبطة مثلاً بجلال أمين . المسألة الثالثة هى فى الحقيقة الضعف الكبير فى سياسة البرنامج ، وهو بالدرجة الأولى الفشل فى التوقف عن الاستيراد . لذلك أعتقد أن الجدل حول الناصرية جدل مهم وهو متصل بالمشروع الأكبر أى دور القيم. لذا فأعتقد أن هذا النوع من الأبحاث اللى تقومون به يمكن أن يساهم بطرق مفيدة فى تحديد تلك التفسيرات الأكثر إقناعاً وكيف تسنى لبحثكم تناول هذا الموضوع.

على صعيد آخر، أعتقد أن هناك بعض الاتجاهات العالمية التى أشار إليها سعد الدين إبراهيم وذات الآثار القوية والعنيفة موجودة هنا فى مصر–هنا أعنى بهذا دور القيم فى مرحلة الانفتاح. مرة ثانية أعتقد أن الحالة المصرية يمكن أن تسهم إسهاماً حقيقياً وهاماً فى النقاش العالمى عما إذا كنا قد انتقلنا إلى العصر مابعد المادى (Post material age) حيث عناصر البناء الضخمة مثل القيم لها أهمية كبيرة. لذلك يبدو لى أن بحثكم يدور حول موضوع هام كما يبدو لى أن مصر مثل هام وأن المواد المنشورة عن مصر يمكن أن تسهم فى هذا النقاش الكبير والذى أعتقد أنه يسيطر على الكتابات والأعمال المنشورة منذ حوالى عشر سنوات حسبما ذكر الدكتور سعد الدين إبراهيم.

-الأستاذ/عادل شعبان:

اختلف مع الزميل أحمد أنور ، فهناك فرق بين الخطاب الإيديولوجى والخطاب العلمى الرصين، وأتصور أن مشكلة أحمد أن الإطار الإيديولوجى غالب على الورقة فى مجملها وغالب على التحليل، وهذا من شأنه أن سبب مشاكل متعددة. النقطة الثانية، خاصة بمنهجية دراسة القيم فى المجتمع المصرى، أتصور أن المنهجية التى تعاملت بها مع دراسة القيم فى المجتمع المصرى تتسم بالمحدودية قليلا بمعنى أن المجتمع المصرى يضم سمات وخصائص عامة تميز الشخصية المصرية من المهم بمكان – عبر تاريخ المجتمع المصرى هناك ثوابت لموضوع الشخصية– وأنا أعرض لموضوع القيم وتغيرها يكون فى ذهنى هذه السمات العامة للشخصية المصرية. كذلك لاحظت أنك عولت كثيرا على الهجرة إلي الدول النفطية . لن اختلف معك ولكنى سأشير إلى رؤية مقابلة لهذه الرؤية فى دراسة قام بها د. نادر فرجانى ، وقد رأى مقارنة ظاهرة الهجرة والانفتاح الاقتصادى أن التأثيرات التى أنتجها الانفتاح الاقتصادى فى مصر كانت أكثر عنفا من الهجرة إلى الدول اللفطية.

- د. أحمد عبد الله:

بالنسبة للأخ أحمد أنور ، يتضح من دراسته أنه يعبر عن نوع من منهجية "المطلقية المادية" إذا جاز التعبير، فبينما ينقد المثاليين فهو أيضاً مثالي في انطلاقه من الأطروحة المادية. وليست المشكلة أن الأخ أحمد لا يعجبه العجب وإنما المشكلة هي الخطأ في المنهج الأصلي الذي تبناه فالمنهج الأصلي يفترض أن هناك تعبيرات لغوية تعبر بحد ذاتها عن قيم ممجوجة أي سلبية وهذا غير صحيح ، لأن كل التعبيرات في تصوري لها جانب ممكن أن يكون سلبيا وجانب يمكن أن يكون إيجابيا .

خذ كلمة "الانانية"، ما العيب في الأنانية؟ الأنانية منسوبة للأنا البشرية فإذا افترضت أن كلمة الأنانية سيئة فأنت تجرم الوجود البشري نفسه . وكلمة "الفردية"، ما العيب في الفردية؟ "الربح" ما العيب في الربح؟ "الإيمان بالغيب" ما العيب في الإيمان بالغيب و "الروحانية"؟ شئ مفزع بالطبع أن يقول الأخ أحمد أن الروحانية شئ سلبي، غير معقول ، في تاريخ الإنسان كله أنه يبحث عن نوع من الإشباع الروحي بجانب الإشباع المادي. المشكلة ليست في التعبير وإنما في الصفة المكيفة Qualifying adjective التي تضاف للتعبير. "الربح" مثلا ، هناك الربح القائم على مجهود والربح القائم على النصب والنهب، نفس الكلمة لكن التجليات تختلف . إذن ما المانع في "الفردية" بمعنى اعتداد الإنسان بنفسه، جهده الفردي، صعوده بناء على طاقته وجهده ، وهي غير الفردية التي تعني أنك تسير على أجساد الآخرين. الفيصل إذن في التجليات في الممارسة وليس في التعبير في حد ذاته. أما أن تضع قائمة سوداء وقائمة بيضاء للتعبيرات، فهذا خطأ في المنهج منذ البداية. ويلزم دائما معرفة وضبط للصفة المكيفة للتعبير الذي تطرحه أو للمصطلح الذي تستخدمه .

النقطة الثانية تتعلق فعلا بتحيزات الطبقة الوسطى المصرية. عبر العقد المنصرم من الزمان ما حضرت مؤتمرا علميا إلا وانتقد فيه مثقفو الطبقة الوسطى ميل الفلاحين المصريين إلي "المنجهة" والتفرج على الفيديو. وما المانع؟ أليس من حق الفلاحين بالفعل أن يشاهدوا الفيديو الذي هو من مخترعات العصر؟ أنا أرى أن من حقهم ركوب السيارة الشبح أيضا. فكل ما أنجزه العصر هو حق للبشر. لكن الإشكالية "توزيعية". من يحصل على ماذا وبأي مجهود؟ هذا هو السؤال. أما أن تنفي عن فئة اجتماعية منذ البداية حقها أن تتطلع لمنجزات العصر لأنهم فلاحون لا يصح أن يشاهدوا الفيديو أو السينما فهذا غير معقول . هذه تحيزات بل حزازات الطبقة الوسطى المصرية في تناولها لقضايا التطور الاجتماعي.

بالنسبة للأخ محمد مازال عندي كلمة له . هو يستخدم تعبيرا مهذبا وكلمة "الجريمة الاقتصادية" ويقصد في الحقيقة "الفساد" أو الفساد العام. وقدم مقدمة نظرية طويلة حول الظاهرة وشروطها في مختلف الأدبيات، لكنه لم يسبر أغوار الواقع المصري ،لأن مصر نموذج ممتاز في الفساد . والأصالة هنا تتجلى أكثر ما تتجلى في إبداعات العقل المصري في الفساد ، العقل المصري مثلا قد يفشل في مواجهة زلزال طبيعي، ولكنه يبدع في إخفاء عمليات سرقة

المال العام، لا تستطيع أن تضبط موظف فى سرقة إلا بالصدفة البحتة، ولذلك ما يذهب إلى الجهاز القضائى من قضايا الفساد هو تقريبا بنسبة ١: ١٠٠٠٠ من ممارسات الفساد الحقيقية. وحول مسألة هيكلية الفساد التى أشرت إليها فإن الفساد يبدأ من أعلى. لابد أن تفسد الصفوة الحاكمة لكى يصبح شيمة أهل البيت كلهم الفساد . هذا صحيح ، ولكن أريد أن أقول أنه يوجد هنا إشكالية فى الموضوع . ماذا لو أتتك صفوة حاكمة مخلصة ، ونظيفة اليد، وغير فاسدة ، وقررت الإصلاح بعد مرحلة تاريخية من انتشار الفساد حتى أصبح هو النظام العام؟ أصبح ٤/٥ من المجتمع فاسدين ، ثم جاءت صفوة نزيهة تريد معالجة الفساد ، ألا تعتقد أن هذه عملية تاريخية من أصعب ما يمكن لاستدراك ماتم مراكمته تاريخيا ؟ اعتقد أنك محتاج لأن تنظر إلى المسألة بالمقلوب أيضا ، مدى تجذر ظاهرة الفساد – جريمة اقتصادية كما يروق لك – فى الواقع الاجتماعى بحيث تصبح هى النظام العام وليس الاستثناء، مما يجعل المهمة فى المستقبل صعبة حتى لو أن صفوة نزيهة طرحت أطروحات الإصلاح والتطهير والتغيير السياسى.

-الدكتور مصطفى عبد العال:

هناك نقطة سأحاول أن أجعلها نقطة عامة أكثر منها متوجهة خصوصا لبحث الأستاذ أحمد أنور. وهى أن هناك كما ضخما من العاطفية فى كلامك، فهل هذا مرجعه لك كأحمد أنور أم إلى حالة الفساد العلمى التى تجبر شباب الباحثين على الانضمام إلى شللية سياسية وشللية علمية، فلابد للباحث أن يجد مكانا يقف فيه مع الآخرين حتى يكون تحت مظلتهم. لاحظت من المقولات الخاصة أن أزماتنا الاقتصادية سببها الحرب ، هل هذه شديدة الخطأ فعلا ؟ هل لم تشكل الحروب بدرجة ما نوعا من الأزمة الاقتصادية؟ أنا أرى هنا أن كلامك عاطفى جدا أكثر من أن يكون فيه شئ من البحث.

النقطة الثانية بخصوص دمج مصرفى النظام الرأسمالى العالمى، هل تم دمج مصرفى النظام الرأسمالى فعلا؟ أنا أتصور أن هذا لم يحدث- ياريت يتم الدمج – فالذى حدث نوع من الإلحاق الردئ ببعض تشوهات النظام الرأسمالى العالمى ، إنما لم يتم دمج بالفعل كما تقول.

وقضية الاستغلال ، أنت مندهش أن الأفراد يريدون أن يستثمروا فى الكبدة والتاكسى! شخص لديه ٢٠٠٠٠ جنيه، فى ماذا سوف يستثمرهم خلاف ذلك؟ لايوجد إمكانية للاستثمارات التى تراها أنت وطنية ومنتجة لتنقل المجتمع نقله نوعية . النقطة الأخيرة هى مسألة أنك تحكم بشكل فاشى جدا على أن بعض البشر يرون أن السلعة الوطنية سلعة أقل جودة من السلعة الأجنبية. هل الوطنية تستلزم الكذب على الذات؟ المهم التجويد فى السلعة . وفى النهاية آمل أن يخف ثقل العواجيز عليكم لتقفوا تحت مظلتهم، وأن تبذلوا أنتم أيضا جهدا حقيقيا لكى تخرجوا من الإطار العاطفى.

-الأستاذ سعيد عبد المسيح

نقطتان خاصتان ببحث الأستاذ أحمد أنور . النقطة الأولى ، هو تناول أثر تجربة الانفتاح الاقتصادى على القيم فى المجتمع المصرى، القيم السلبية والقيم الإيجابية. ولكن كل ما ذكرت فى البحث هو قيم سلبية ، وأنا لا أعتقد أن كل تجربة الانفتاح الاقتصادى سوداوية بهذه الصورة . فهناك قيم إيجابية أثرت بالإضافة إلى القيم السلبية التى نتجت عن الانفتاح الاقتصادى . النقطة الثانية تصب فى النقطة الأولى، وهى ماهى القيم السلبية التى تمثل استمرارية فى المجتمع المصرى بحيث تقف على حقيقة تجربة الانفتاح الاقتصادى من القيم السلبية التى تركتها على المجتمع المصرى؟

- متحدث :

فى البحث الذى تحدث عن الجريمة، قلت الجريمة الدينية وطرحت فكرة شركات توظيف الأموال (مقاطعة : أنا قلت جريمة اقتصادية تأخذ طابعا دينيا لكى يكون الكلام واضحا - الباحث).واعتقد أن هذا الكلام يحتاج لمزيد من التدقيق بالنظر للشخصيات الدينية التى ذكرت حضرتك أنها تعاونت مع هذه الشركات أو أسهمت بدوافع معينة فى إطار ظروف معينة، لا الكلام بإطلاقه وعلى عواهنه أن هناك شخصيات دينية مارست تعاونا مع انحراف اقتصادي. وهل تعتقد أن شركات توظيف الأموال كانت انحرافا اقتصاديا أم أن الحكومة قالت أنها انحراف اقتصادى فبذلك أصبحت انحرافا اقتصاديا ؟

-الأستاذ/ محمد عبد البديع

اعتقد أن قضية تعايش وتداخل الأطر المشروعة واللامشروعة في المجتمع المصرى والخضوع لاعتبارات متشابهة حاكمة لآليات عمل كل منهما، ربما تمثل نقطة البداية الأكثر ملاءمة فى فهم مظاهر عديدة للجريمة الاقتصادية فى مصر. خاصة عندما يفهم هذا التداخل والتعايش لهذه الأطر فى ضوء اعتبارات جوهرية خاصة ببنية اجتماعية وثقافية لا تشهد درجة عالية من التعارض والصراع بين ترتيبات متناقضة بقدر ما تشهد من تعايش بينها. وربما يمثل هذا الفهم أساساً لتطوير تفسير يتجاوز التحليلات التى ارتبطت بنظرية التحديث.

وهناك ملاحظة خاصة بالعبارة الخاصة بالحكم الأخلاقى والحكم الاجتماعى على الجريمة والتى استند إليها استاذى المعقب والتى وصفها بأنها عبارة لا تأتي بجديد، بالفعل هذه العبارة لا تأتى بجديد. كما أنها قد لا تؤهل لتقديم تفسير بديل غير أننى أميل إلى التحفظ بشأن التأكيد على أنها عبارة تدخل في صلب نظرية التحديث واتصور أن ثمة موقعا لها أيضا فى أطر نظرية أخرى قد تتناقض مع نظرية التحديث، فنظرة الماركسية للجريمة ربما تصدق هذه العبارة عليها أيضا.

مسألة مأزق التفسير التاريخى الإمبريقى مسألة شديدة الأهمية أعتقد أننى بحاجة إلى التفكير فيها بشكل مختلف. هناك ملاحظة خاصة بما أثير حول التنميط. لم يعمد الباحث إلى تقديم تنميط للجرائم. ولكن الورقة اقتصرت فقط على استعراض بعض الملامح التى ترتبط بخصائص تقترب من الفاعلين أكثر مما ترتبط بتوزيعات لفعل الجريمة الاقتصادية. ظهر من التعقيب أن جرائم الصفوة وضعت في مقابل جرائم أولى القوة المشتقة. فالصفوة بالضرورة ترتكز إلى قوة شرعية قانونية وتمارس مخالفاتها من خلالها واستنادا إليها، ثم يأتى أول القوة المشتقة ليستمدوا قوتهم من القوة الأصلية التى تحوزها الصفوة. ويتجسد هذا الموقف من خلال الأتباع - الأصدقاء الأقارب..الخ). ومن الجدير بالذكر أن هذه الأشكال جميعها لا تفهم بصورة منفصلة بالضرورة إذ يمكن أن نجد تداخلا بين صورتين أو أكثر. وربما يكون فى هذا بعض الرد أو الإجابة على تعليق الدكتور سعد الدين إبراهيم.

بالنسبة لتعليق الأستاذة فاتن عدلى حول التوازن بين مكونات الورقة حيث تقول أن الجزء الخاص بالعالم الثالث قد شغل ثلث الورقة أعتقد أن المسألة لا تقاس بالحجم والوزن. وكنت اتمنى أن استمع منها إلى نقد فى مضمون الورقة ذاتها. أما الملاحظة التى ذكرتها حول البغاء وجريمة المرأة، لا أعرف من أين أتت بهذا الكلام. فجرائم المرأة لا تتركز فقط فى البغاء بل تشمل صوراً أخرى من الجريمة، وهذا ماحاولت التأكيد عليه.

ثالثاً :

التغير الاجتماعى ونتائجه (٢)

تطور النخبة البرلمانية فى الصعيد

(حالة محافظة قنا)

أحمد عبد الرازق

باحث بالهيئة العامة للاستعلامات

أ- اهمية الدراسة

لماذا اختار الباحث هذا الموضوع؟ يرجع ذلك لأنه مهتم بالواقع الصعيدى لكونه صعيديا، ومن ناحية أخرى لأن المجتمع الصعيدى لم يدرس بعد بصورة كافية لعدم اهتمام الباحثين به.

والباحث يسعى لتطوير وتنمية المجتمع الصعيدى. وهو ما يستلزم إخضاع هذا المجتمع لأساليب وقواعد البحث العلمى حتى يتاح له الفهم والمعرفة الدقيقة والملموسة والمعاشة فى إطار الخصوصية التاريخية والاجتماعية والديمغرافية . وبالتالى يمكن الحصول على نتائج عملية تعمل على تطور ونمو هذا المجتمع. ومن خلال ملاحظة الباحث لظاهرة تأثير ونفوذ العصبية العائلية والقبلية فى اختيار أعضاء المجالس النيابية فى صعيد مصر، بالرغم من مرور ١٣٠ عاما عل بدء التجربة النيابية فى مصر (١٨٦٦) ، دار تساؤل الباحث لمحاولة دراسة النخبة البرلمانية بصورة علمية لتفهم آلياتها وقوانينها الخاصة.

ب- تعريفات لمصطلحات الدراسة

١- النخبة (elite)

يعتبر مفهوم النخبة مفهوما محوريا فى التحليل الاجتماعى وتستخدمه كافة الاتجاهات الفكرية.. حيث يتم ربط بين النخبة والطبقة فى دراسة البناء الاجتماعى والسياسى[١]. ويرى ماركس أن الطبقة الحاكمة تستند إلى أساس اقتصادى يمكنها من التحكم فى مصادر القوة[٢]. ويعرفها الدكتور محمد الجوهرى بأنها "أصحاب مواقع السلطة

والتأثير غير العادى فى جميع مجالات الحياة السياسية"(٣). بينما نجد تعريف النخبة فى قاموس المصطلحات السياسية الاقتصادية والاجتماعية (السامى بيان وآخرون) بأنها كلمة تدل على "الشئ الأفضل والأكثر ثقافة". بينما يعرفها البعض بأنها السمو ورفعة المكان فهى جماعة من الناس تشكل كيانا مرموقا فى المجتمع.

لكننا حين نستخدم هذا المفهوم لا نفعل ذلك بصورة مجردة، إنما فى إطار علاقة هذه النخبة وما تتمتع به من قوة الأنشطة المختلفة، والأطر الثقافية لها، وعلاقتها بالسلطة المركزية، والثبات والتحول فى تركيب هذه النخبة.

من خلال هذا البحث نتعرف على أشهر الأفراد والعائلات وأكثرها تأثيرا فى بناء القوة السياسية فى المجتمع الصعيدى، والتعرف على بعض المراكز الوظيفية ذات الثقل السياسى والاجتماعى ، والتعرف على درجة التأثير التى يمارسها أصحاب هذه المراكز. والنخبة البرلمانية لصعيد مصر تستخدم نفوذها القوى ليس من خلال القوة الاقتصادية الخالصة، إنما من سلطتها السياسية التى تهيئ لها المناخ لامتلاك القوة الاقتصادية وجزء يسير من هذه النخبة (أعيان الريف) استحق مكانا فى تلك النخب بعيدا عن السلطة بفضل التمايزات الطبقية التى نمت فى الريف.

٢- الصعيد :

يقصد به الإقليم الذى يبدأ من الجيزة شمالا حتى أسوان جنوبا . ونحلله على أساس وحدة سبع محافظات (الفيوم / بنى سويف/ المنيا/ أسيوط/ سوهاج/قنا/ أسوان).

حيث يتم استبعاد الوادى الجديد والبحر الأحمر لأنها امتدادات للوادى القديم . وقد تم التركيز على شمال قنا بصورة أساسية. وتأتى سوهاج وأسيوط فى المرتبة الثانية من التركيز.

جـ- منهج الدراسة

نظراً لخصوصية الصعيد فضل الباحث الابتعاد عن التطبيق الميكانيكى للمناهج الغربية،بل استخدم منهج النخبة/ الصفوة كوحدة للتحليل الاجتماعى السياسى فى سياقها الاقتصادى والتاريخى. ولأن النخبة البرلمانية فى صعيد مصر ليست نخبة أفراد إنما نخب (أسر وعائلات وقبائل) فهى نخب لا تظهر بصورة نقية مثل كل الظواهر الاجتماعية.

وأصبح استخدام النهج الامبريقى ضرورة مهمة لمساعدة الباحث فى تنقية النخبة مما هو متشابك وعالق بها. فالمصادر التاريخية لتلك النخبة تقدمها لنا فى حالة تواجدها وتفاعلها التاريخى، بينما المصادر الميدانية تضفى على تلك النخبة تواجدها المعاش وتفاعلها المعاصر.

د- الفترة الزمنية للدراسة

وقع الاختيار على عصر محمد على كمرحلة تاريخية فاصلة ، حيث نخبة قديمة لا تحتكر الحياة السياسية كما فى السابق وإنما تخضع للسلطة المركزية، ونخبة جديدة تم زرعها بعد أن ألغى محمد على الالتزام وأعطى آلاف الأفدنة

الزراعية لأسرته[٤] فى صعيد مصر ولخاصته من كبار رجال الدولة وموظفيها من أتراك وشركس وأرمن[٥].

لذا فمستوى الدراسة الزمنى ثلاث مراحل:

أ- مرحلة ما قبل محمد على.

ب- مرحلة حكم أسرة محمد على ١٨٠٥ - ١٩٥٢.

جـ- مرحلة ثورة يوليو ١٩٥٢ - حتى الآن.

هـ- صعوبات الدراسة

كانت النية تستهدف دراسة النخبة "السياسية" فى صعيد مصر، ولكن لعدم توافر بيانات عن عناصر هذه النخبة بعد ٢٣ يوليو (نخبة الجهاز الإدارى، نخبة التنظيمات السياسية الحكومية) فقد اقتصرت الدراسة علي النخبة "البرلمانية". حيث توفرت لنا مادة غنية وبيانات دقيقة عن المجالس النيابية من ١٩٢٤ حتى ١٩٣٨ فى كتاب محمد صبحى خليل تاريخ الحياة النيابية[٦]. ولم نجد بيانات عن المجالس النيابية من ١٩٤٢ إلى ١٩٥٠ إلا دراسة تحليلية لمجلس سنة ١٩٥٠[٧]. ولكن بدون وجود بيانات عن أسماء أعضاء هذا المجلس . أما بعد ثورة يوليو فإننا رجعنا لأعداد الوقائع المصرية المنشورة فيها نتائج انتخابات تلك المجالس (عدد ٥٣ مكرر ١٩٥٧/٧/١١، عدد ٥٤ مكرر ١٩٥٧/٧/١٧، عدد ٢١ مكرر ٦٤/٣/١٣، عدد ٢٣ مكرر ١٩٦٤/٣/٢١، عدد ٩ تابع ٦٩/٦/١١، عدد ١٣ تابع ١٩٧٠/١/١٥، عدد ٢٤٩ تابع ١٩٧١/٣/١٠، عدد ٧١/١١/٦٢٥٥، ٧٦/١٠/٣٠، ١٩٧٦/١١/١٧).

ساعد الباحث إلمامه بالتكوينات العائلية والقبلية فى صعيد مصر، ومعرفته لخريطة التواجد العائلى والقبلى فى مراكز صعيد مصر، مما سهل للباحث تحليل نخبة مجالس ثورة يوليو ١٩٥٢ . ولذا أعطينا بانوراما عامة للنخبة البرلمانية الصعيدية وركزنا على نخبة قنا. وكان التركيز على نخبة شمال قنا[٨] بصورة مكثفة لتجانسها كوحدة تحليل اجتماعى سياسى. ولكن الباحث لم يقف مكتوف الأيدى لمحاولة استكمال البيانات الخاصة بأعضاء مجلس الشعب ١٩٤٢ -١٩٥٠.إلا أن دخوله للاطلاع فى مكتبة مجلس الشعب يحتاج موافقة الأجهزة الأمنية التى تحتاج للحصول عليها عدة أشهر. ولا يوجد أيضا مطبوع يشمل حصرا شاملا لأعضاء المجالس النيابية فى مصر حتى الآن. ويرجع ذلك لتقصير الأمانة العامة للمجلس وعدم رغبتها فى توثيق هذه البيانات.وكانت الدراسات السابقة فى معظمها تهتم بالتحليل السياسى لانتماءات أعضاء المجالس النيابية ولا تبحث عن الأصول الاجتماعية والاقتصادية لهذه النخبة.

ولأن الدراسات التاريخية فى معظمها دراسات موسوعية ولا توجد دراسات تاريخية تهتم بالمسائل المحلية الصعيدية، وبعضها تاريخ للحكام وليس تاريخا للشعوب، وجد الباحث صعوبة فى الحصول على المعلومات التاريخية الخاصة بهذه الدراسة ورجع لعدة مراجع ومصادر تاريخية للحصول على صورة عامة عن تاريخ الصعيد.

ولأن مفهوم النخبة فى التحليل الاجتماعى مفهوم حديث الاستخدام فقد ألقى علينا ذلك مسئولية البحث عن

البيانات التى تتسق مع مثل هذا المفهوم، حيث أدواته هى أدوات مؤسسية وليست أدوات بحثية صالحة للأفراد.

خطة البحث:

١- مقدمة : بانوراما صعيدية

٢- التطور التاريخى للنخبة فى صعيد مصر:

أ- النخبة السياسية فى صعيد مصر قبل محمد على وصراعها مع محمد على.

ب- النخبة السياسية والبرلمانية فى صعيد مصر قبل ثورة ١٩١٩.

جـ- تحليل النخبة البرلمانية قبل ثورة يوليو (١٩٢٤ - ١٩٤٢).

د- تحليل النخبة البرلمانية بعد ثورة يوليو(١٩٥٧- ١٩٩٠).

٣- نتائج الدراسة

بانوراما صعيدية

يقصد بالصعيد الإقليم الذى يبدأ من الجيزة شمالا إلى أسوان جنوبا ويشمل أيضا الفيوم. ولكن هنا نركز بصورة أساسية على الصعيد الأعلى (سوهاج / قنا/ أسوان) نظرا لإمكان اعتبار كل الصعيد وحدة للتحليل للسمات الآتية التى نجدها فى كل محافظات الصعيد: وجود قبائل عربية وأشراف ، وأقباط، وتحكم عائلات فى الحياة السياسية منذ الفتح العربى حتى الآن. على سبيل المثال شريف أخميم الأمير محمد الأخميمى ملتزم مديرية جرجا فى العصر المملوكى، وعربان الصعيد فى المنيا والفيوم الذين كانوا يديرون شئونهم بأنفسهم منذ العصر المملوكى حتى محمد على لدرجة اعتراف الدولة بهم، وجعلت لهم أربعة نواب من ثمانية لعربان مصر. وكذلك هوارة شمال قنا وجنوب سوهاج وتوليهم إدارة إقليم جرجا منذ عهد السلطان الناصر برقوق حتى محمد على. فلقد كان الصعيد عدة إمارات يربطها بالسلطة المركزية بالقاهرة دفع الجزية والخراج ويتولى مشايخ القبائل إدارة الشئون الحياتية لأبناء قبائلهم . وهنا نحاول إلقاء الضوء على بعض خصائص إقليم الصعيد وتعداد محافظاته السبع (أسوان / قنا/ أسيوط/ سوهاج/ المنيا/ بنى سويف/ الفيوم) ثلث عدد السكان.

ويبلغ عدد سكان محافظة قنا ٢,٦ مليون نسمة موزعين على ١٢ مركزا ومدينة و١٥٨ قرية بتوابعها . وسكان محافظة سوهاج ٣ ملايين نسمة موزعين على ١١ مركزا، و٢٧٠ قرية بخلاف النجوع[٩].

أما مساحة الأراضى الزراعية فى صعيد مصر بما فيه محافظة الجيزة فتبلغ ٢,٧٥٧ مليون فدان تقترب من نصف مساحة الأراضى المزروعة فى مصر[١٠]، ومزروعة كالآتى: ٩٣ ألف فدان فى أسوان، و٣٧٦ ألف فدان فى قنا ، و٣٢٨ ألف فدان فى سوهاج، و٤٢٢ ألف فدان فى أسيوط ، و٤٢٧ ألف فدان فى المنيا، و٣٤٦ ألف فدان فى الفيوم، و٢٨٩ ألف فدان فى بنى سويف، و١٩٥ ألف فدان فى الجيزة. وحينما قامت الثورة وأصدرت قوانين الإصلاح الزراعى

تم الاستيلاء على ٢٤٣ ألف فدان من أراضي كبار ملاك الأراضي من ٨١٠ ألف فدان تم الاستيلاء عليها على المستوى القومي(١١). واستصلح أهالي الصعيد ٧٨٠ ألف فدان بواقع ٢٢٫٣٪.

من إجمالي الأراضي التي تم استصلاحها منذ عام ١٩٥٢ حتى ١٩٨٧(١٢). وعرف الصعيد الصناعة منذ بداية القرن التاسع عشر مع نهضة محمد على الصناعية. وأهم الصناعات في الصعيد صناعة السكر في قنا وأسوان والمنيا والجيزة (الحوامدية، نجع حمادي، دشنا، قوص، أرمنت، إدفو، كوم امبو وأبو قرقاص) وصناعة الألومنيوم في نجع حمادي والأسمدة الكيماوية والغزل والنسج في قنا وسوهاج والمنيا وأسيوط وبني سويف. وهناك مدن صناعية منذ القدم مثل أخميم. ومع وجود هذه المصانع إلا أن أغلب أهالي الصعيد يعملون بالزراعة ولايتعدى عدد العاملين في المنشآت الخاصة غير الزراعية في المحافظات السبع من الإجمالي القومي (٥٠٦١٠٣ عامل) مما جعل محافظات الصعيد من المحافظات الطاردة للسكان، حيث كانت نسب الهجرة منها أعلى من نسب الهجرة إليها. وكانت في قنا (٤٫٢٪ و٢٫٤٪) وفي سوهاج (١٥٪ و٢٪) وفي أسيوط (١٢٫٧٪ و٣٪) وفي المنيا (٥٪ و٣٫٢٪) حيث ١٥٪ من سكان محافظة قنا يعملون بالخارج (١٣).

وتشير الدراسات في معهد التخطيط القومي لمتوسط الأجر في جنوب الصعيد (قنا وسوهاج وريف أسوان) والذي لا يزيد على ٥٠٠ جنيها في السنة بينما متوسط الأجر في مصر ٢١٠٨ جنيها (بحث ميداني) بالرغم من أن متوسط الإنتاجية يصل إلى ٣٨٠٩ جنيها.

اولا - النخبة السياسية في الصعيد قبل حكم محمد على*

يقول محمد فريد في كتابه الدولة العلية العثمانية إن مصر كانت أيام المماليك شبه مستقلة ولم تصبح دولة موحدة مثلما حدث أيام حكم الخلافة الإسلامية. حيث كانت النظم السياسية في مصر المملوكية تنقسم فيها السلطة بين الأمراء، ورجال الدين، وشيوخ الطوائف والقبائل في المدن والريف. وكانت مهمة الأمراء جباية الضرائب، والمحافظة على الأمن ، والسير إلى الحروب. أما دور رجال الدين والعلماء فمقتصر على التشريع وإضفاء الشرعية على الحكام.

وكان شيوخ الطوائف في المدن يديرون شئون طوائفهم ، بينما الديمقراطية شبه المشاعية تحكم القبائل في الريف . حيث يتولى شيوخ تلك القبائل جانبا كبيرا من وظائف الدولة الخاصة برعاية شئون أفراد قبائلهم ، وكان الصعيد يتمتع بدرجة عالية من الاستقلال عن سلطة المماليك، وتهيمن عليه نخبة من شيوخ القبائل العربية التي تسكن فيه(١٤) وهي نخبة أوليجارشية، حيث تسيطر مجموعة من الأسر السياسية وتتسلط على الحياة الاقتصادية فيه.

---

* حيث أنه لم تكن هناك حياة نيابية، أصبحت دراسة النخبة السياسية في الصعيد بصورتها الشاملة مهمة لإلقاء الضوء على النخبة البرلمانية القادمة.

وكانت علاقة تلك النخبة بالمماليك متمثلة فى دفع الخراج والجزية مقابل أن يتركهم المماليك يحكمون الصعيد من الباطن.

وكان شيوخ القبائل العربية ملتزمين لأراضى الصعيد، يقومون بتقسيمها على أبناء قبائلهم لزراعتها . وانتقل التزام مديرية جرجا من الأمير محمد الأخميمى الشريف إلى أمراء هوارة فى عهد الناصر بن برقوق. وهى نخبة متمردة حينما تسمح لها الظروف بالتمرد على الحكام تسعى من أجل الاستقلال بالصعيد (١٥). وتاريخ عربان الصعيد فى التمرد يرجع إلى أيام عثمان بن عفان، حيث لعبوا دوراً فى تهييج الثوار عليه (١٦) وقاتلوا عمال بنى أمية قتالا مريرا وأقاموا بالصعيد آخر أيامهم خلافة مستقلة وحاربوا عمال هارون الرشيد وغلبوهم (١٧). وأقاموا بمنفلوط سنة ١٣٠٠ حكومة مستقلة بسطت سلطانها على الصعيد، وفرضت الضرائب على أهله وأنشأت جيشا لا يقل عن جيش الدولة نظاما واستعدادا (١٨). وظلوا بعد ذلك الخطر الدائم الذى أقض مضجع الدولة الأيوبية والمملوكية((١٩). وليس من بين مؤرخى العصر من يذكر نزاعا بين أمراء المماليك أو انتقالا للحكم من يد إلى يد إلا ذكر ثورة عربان الصعيد أو الاستعانة بفرسانهم فى حروبهم الداخلية والخارجية.

جمهورية همام فى الصعيد

تحالفت القبائل العربية مع العثمانيين ثم المماليك ثم قاوموا حكم العثمانيين الجديد وسيطروا على الأقاليم خارج المدن. ففى الصعيد سيطرت الهوارة (٢٠) واعترف العثمانيون للهوارة باليد العليا على الصعيد الأوسط والأعلى، نظير وعدهم بجمع المال والغلال المقررة للدولة. وكان شيخ الهوارة خاضعا للانتخاب . ونجد فى كتابات علماء الحملة الفرنسية تسجيلا أن سكان الصعيد – الأغنياء منهم والفقراء، المسلمين والمسيحيين على السواء – كانوا ولا يزالون يعتزون بذكرى حكم الهوارة بسبب الأمن الذى أقره لهم ورعايته لشبكة الرى وازدهار الزراعة ومنع مشايخ القرى من المظالم ومن سرقة الملتزمين. ولكن حاول على بك الكبير ضمن طموحاته أن يعيد الصعيد للسلطة ويقضى على نفوذ الهوارة فأعلن شيخ مشايخ الهوارة الأمير همام استقلال الصعيد، ودعا إلى ملكية الأرض للفلاح، وانتخبته جمعية عمومية من مشايخ القبائل حاكما للصعيد واعتبر هذه الجمعية معاونة له فى الحكم (٢١). ولكن محمد أبو الدهب هزم الأمير همام فى معركة أسيوط عام ١٧٦٩ وزالت دولة شيخ العرب همام من بلاد الصعيد من ذلك التاريخ حسب قول الجبرتى.

نخبة الصعيد تقاوم الحملة الفرنسية

تسجل روايات وتقارير علماء الحملة أن عربان مصر والقبائل العربية فى الصعيد بصورة خاصة اشتركوا تقريبا فى جميع معارك المقاومة المسلحة. وكانت القوات التى تتصدى للجنود الفرنسيين من فرسان هوارة وبقية القبائل العربية فى الصعيد (٢٢). فبجانب فرسان المماليك قاوم الصعيد الحملة الفرنسية فى ٢٠ موقعة: منفلوط وأسيوط والمنيا

وبنى سويف وطهطا وجرجا والبلينا وسمهود وفرشوط وأبنود...إلخ. ونجحت مقاومة نخبة القبائل العربية فى الصعيد فى إجبار الحملة الفرنسية على التواجد المحدود فى حمايتى أسوان، والقصير وأن يحكم الصعيد باسم الفرنسيين أحد أمراء المماليك (المتحالف مع تلك النخبة) شرط أن يتعهد بدفع الخراج والجزية لهم (٢٣).

ولكن ما هى الأسباب التى جعلت نخبة القبائل العربية فى صعيد مصر قبل محمد على تهيمن وتسيطر على الصعيد؟ إن هناك أسبابا اقتصادية وفرت لهذه النخبة إمكانية استقلالها. عرفت مصر فى ظل الولاة الفاطميين "القبالة" أو "الضمانة" (استئجار حق الجباية للخراج) . وكان من ضمن من يقومون بهذه الأعمال مشايخ القبائل. وحينما ضعف النفوذ العربى فى الدولة العباسية تركت القبائل العربية العاصمة ومهنة الحرب إلى الزراعة، أو أقطعتها السلطات أراضى زراعية للقبيلة وليس للأفراد وتركت مهمة تقسيم الأراضى على أبناء القبيلة لشيخها. واحتفظت القبائل البدوية بالكثير من سمات المشاعية، فالمنطقة التى تقطنها القبيلة ملك مشترك لأفرادها وإذا كانت أرضها قفرا رمليا سيقت القطعان دون قيود، وإذا كانت أرضا خصبة استزرعوها بواسطة الفلاحين أو أسرى القبيلة وعبيدها ومواليها وخدمها واقتسمت نتاجها بين عائلات القبيلة اقتساما عادلا. ساعد فى ذلك طبيعة الأراضى الزراعية من جرجا شمالا حتى الشلال، حيث كانت مشاعا تسمى أراضى "المساحة" (نظرا لرى الحياض) يتم تقسيمها كل عام ويكلف الفلاحون بزراعتها لمدة سنة واحدة دون إجبار من خلال مشايخ القبائل الذين تعاملت معهم السلطات كملتزمين، وتحول التزام إقليم جرجا من الأمير محمد الأخميمى الشريف زعيم القبائل العربية الحجازية فى صعيد مصر فى حكم الناصر بن برقوق ١٢٠٠م إلى أمراء قبيلة هوارة اليمنية.

وخفف من وطأة نظام الالتزام فى الصعيد وجود صلة قرابة بين الفلاح والملتزم، و لم يكن فلاح الوجه القبلى مرتبطا بالأراضى (فلاح قرارى) مثلما كان فلاح الوجه البحرى.

إن ملكية الأراضى (رقبة أو استغلال) حجر الزاوية فى فهم الأساس الاقتصادى للنخبة السياسية فى صعيد مصر قبل محد على. ولكن لماذا تدهور الدور السياسى المستقل لنخبة مشايخ القبائل العربية فى صعيد مصر فى ظل العصر المملوكى والعثمانى، فلم يعودوا يطالبون بالحكم على مصر ولا يدعون أنهم أحق فيه من المماليك بل رضوا بأن يصبحوا فى مرتبة الحلفاء للفريق المملوكى الذى تنازع السلطة المركزية، ولكنهم حافظوا طوال هذه الفترة على أن تكون لهم قوات مسلحة خاصة بهم؟

صراع محمد على مع نخبة صعيد مصر

ذكرنا فى السابق أن شيوخ القبائل العربية فى الصعيد كانوا حلفاء الفريق المملوكى الذى يتنازع السلطة المركزية، لذا فإنهم واجهوا سلطة محمد على ١٨٠٥ مع المماليك المناوئين له، حيث كان للمماليك حكم الصعيد فى ظل الحملة الفرنسية. فدعم عرب الفيوم الألفى فى صراعه مع محمد على، وكانوا حلفاء للألفى الذى حكم الصعيد حتى عام

١٨١٢ (سبع سنوات بعد تولية محمد على الحكم).

وعمقت سياسات محمد على عداء تلك النخبة له مما أدى إلى قيام تمردات وانتفاضات شعبية فى الصعيد. فقد قامت ثورة فى ريف الصعيد ضد الجباة والعساكر، وأحرقت الحكومة عدة قرى وقتلت سكانها ١٨١٢(٢٤). حيث عبأ شيخ يدعى أحمد ولقب بالصلاح ٤٠ ألف رجل ضد الحكومة وعين حكاما من أتباعه، و بسط نفوذه على المنطقة الواقعة من جرجا شمالا حتى أسوان لمدة سنتين ١٨٢٠ إلى ١٨٢١.

وتزعم تاجر مغربى اسمه ابن إدريس* انتفاضة شعبية سميت بالانتفاضة المهدوية امتدت من إسنا إلى فرشوط حيث أخذ جمرك القصير لنفسه، بجانب تمردات عشوائية تمثلت فى إحراق فلاحى الصعيد محاصيلهم ١٨٣٠ احتجاجا على احتكار محمد على لتجارة المحاصيل. وكذلك أشعل عمال مصنع النسيج بأسيوط النارفيه عام ١٨٢٤.

الإجراءات التى قام بها محمد على لترويض هذه النخبة

١- عين إبنه إبراهيم الكبير حاكما للصعيد ١٨١٢ وتعامل مع الصعيد مثلما تعامل مع باقى البلدان التى ضمها إلى حكمه.

٢- ألغى الالتزام سنة ١٨٠٨ وصادر الأراضى الزراعية التى كانت بحوزة القبائل العربية وشيوخها، ثم اقتطعها لأسرته وخاصته وكبار موظفيه من أكراد وشركس وأقباط وشوام**. حيث كانت الأراضى الزراعية التى تملكها أسرة محمد على وكبار موظفيها (والتى تم إقطاعها لهم) تقع فى المناطق التى تقطنها القبائل العربية صاحبة النفوذ فى السابق، مثل أراضى البرنس يوسف كمال فى نجع حمادى (هوارة) وأراضى الدائرة السنية فى إسنا وأسوان (الجعافرة والمطاعنات). أما أراضى خاصته فكانت فى نطاق قبائل أولاد على فى المنيا وهوارة جنوب سوهاج (جرجا وبندار) كذلك أشراف سوهاج (البطارسة والشريعى... إلخ).

٣- كان محمد على سياسيا ماهرا اكتشف أن العصبية القبلية والتزام شيوخها للأراضى هى التى كانت تدفع الصعيد للتمرد فى السابق فعمل على إيجاد نخبة جديدة موالية له ولأسرته من بعده، فقوى من نفوذ بعض الأسر (حزين، ستيت، عبد النور، بطرس) وأزكى أسباب التنافس بين القبائل فضرب هوارة بيد من حديد وتحالف مع أشراف أخميم ليستردوا نفوذهم.

---

* جد لأحد أفراد النخبة السياسية بمحافظة قنا شغل مقعد مجلس الشعب عدة مرات ممثلاً لدائرة الأقصر، وله طريقة صوفية يعد اتباعها بالآلاف منتشرة فى قرى قنا وأسوان والسودان.

** استولت ثورة يوليو على ٢٤٣ ألف فدان من الصعيد بعد صدور قوانين الإصلاح الزراعى يملك معظمها أفراد من الأسرة المالكة (محمد على)، وأراضى أخرى كان يملكها كبار موظفى العهد الملكى: بطرس فى أولاد طوق وبرديس والبلينا وغالى فى بنى سويف وتكلاتى بهجورة، وسلطان والشريعى فى المنيا.

٤- أنشأ جيشا حديثا بدلا من الجيش المملوكى المكون من جنود أجانب فى أوجاقات عثمانية أو بيوت مملوكية، مدربا تدريبا حديثا ومطبقة فيه النظم العسكرية العصرية وقادراً على قمع تمردات العشائر البدوية فى صعيد مصر . حيث أصاب المجتمع القبلى فى الصعيد التفكك والتحلل نتيجة تحول جزء منه إلى الاستقرار الزراعى بعد إصلاح الترع والمصارف فى الصعيد وتمليك المشايخ الأبعديات وتوظيفهم فى الجهاز الحكومى ، وأخيرا نجح محمد على فى تجريد نخبة الصعيد مما تملكه من أسلحة وفرسان ، ولكن كان الاحتلال الإنجليزى لمصر هو الذى قضى على تسلح عربان الصعيد.

ثانيا - عناصر النخبة البرلمانية فى صعيد مصر قبل ثورة ١٩١٩

أولا: عناصر النخبة البرلمانية فى قنا

مثل شمال قنا فى مجلس شورى النواب ١٨٦٦ كل من محمد أفندى أبو سحلى والشيخ أحمد خلف الله عمدة "هو" الهمامى الهوارى وعلى أغا أبو يحيى. هؤلاء الثلاثة عمداء الأسر التى شكلت النخبة البرلمانية : آل سحلى، وهوارة الهمامية نجع حمادى، وهوارة أولاد يحيى ودشنا . بعد ذلك يأتى تمثيل بطون قبائل هوارة الشمال : الشيخ محمد عبد العال والشيخ محمد سلام هوارة أبو تشت (الوشوشات)، وإبراهيم على أفندى هوارة دشنا البلابيش، ومحمد عمر أفندى (جد فهمى عمر البرلمانى الحالى) همامى هوارى، فى المجالس النيابية اللاحقة . أما جنوب قنا فيظهر تمثيله فى الشيخ طايع سلامة ومتولى حزين. وهذه المجالس وضعت خميرة للنخبة البرلمانية القادمة فى قنا، سواء فى مجالس ثورة ١٩١٩ أو مجالس ثورة يوليو ١٩٥٢.

ثانيا: النخبة البرلمانية فى بقية الصعيد

أ- نخبة سوهاج

كان حميد أبو ستيت (عميد أسرة ستيت) نائبا عن البلينا فى مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦، وأحمد حمادى (عمدة بلصفورة) نائبا عن سوهاج، والشيخ عبد الرحمن عمدة طما ممثلا لها، وعبد الشهيد بطرس (٢٦) نائبا لبرديس ،ثم ظهرت أسرة عبد النور لتمثيل جرجا ١٨٧٦، وظهرت بعد ذلك أسر النخبة البرلمانية الثالثة أبو رحاب وأبو كريشة فى المنشاة عام ١٩٠٢. ثم بعد ذلك الهمامية بأولاد إسماعيل (٢٧) والشريف بأخميم (٢٨) ورضوان بأولاد طوق (٢٩) وعبد الآخر فى طهطا ١٩١٤.

ب- نخبة أسيوط

كان سليمان عبد العال نائبا فى مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ عن ساحل سليم (جد السياسى محمد محمود باشا) ونظير محفوظ رشوان عمدة الحواتكة ممثلا لمنفلوط فى البرلمان عام ١٨٨١. ثم جاء ظهور عائلات خشبة

والهلالى، فجاء على خشبة (تجار بندر أسيوط) فى الجمعية العمومية عام ١٨٨٥. والهلالى فى الجمعية ١٨٩٦ - ١٨٩٩، وفى المجالس المتأخرة تظهر أسر دوس والكسان وويصا.

جـ- نخبة المنيا

عين سلطان باشا عضوا فى مجلس شورى النواب ١٨٨٦، وإبراهيم الشريعى عمدة سمالوط ممثلا لسمالوط فى هذا المجلس، والتونى فى ملوى فى برلمان ١٩١٤، والسعدى بك وعبد الرازق فى المنيا ١٨٨٣.

د- نخبة الفيوم

تيسير خليفة الهوارى * فى مجلس ١٨٦٦ وحمد الباسل فى برلمان ١٩١٤ وظهور خافت لآل سيف النصر.

هـ- نخبة الجيزة

عامر أغا الزمر عمدة ناهية ممثل للجيزة فى مجلس شورى النواب ١٨٦٦، ثم يبدأ ظهور أسرة عزام وأبو هميلة والدالى فى باقى المجالس.

تجديد هيكل النخبة

بدأت مشاركة عائلات غير النخبة التقليدية السابقة على محمد على. وهى نخب عائلات وليست نخب قبائل، ومنها العائلات القبطية والعائلات غير العربية.

أ- النخبة القبطية والشامية: **

التحديث الذى أجراه على مصر محمد على استلزم زيادة استخدام كوادر إدارية لتولى أعمال السجلات والكتابة الإدارية والتجارة، وكان الأقباط فى مصر يحتكرون تلك الأعمال ويشاركهم فيها المسيحيون الشوام والجاليات الأجنبية الأفرنجية أو المشرقية الشركس والأكراد والأرناؤوط.

من هنا نفهم ظهور أسماء بطرس وحكيم وعبد النور فى سوهاج كأفراد فى النخبة السياسية، وعبيد فى قنا (نسيب المعلم الجوهرى، منافس المعلم يعقوب فى تولى الوظائف الإدارية العليا). وأدى زيادة نفوذ الطبقة الوسطى فى تولى وظائف جهاز الدولة الحديثة لظهور العائلات المسيحية فى أسيوط (دوس والكسان وويصا.....إلخ). وفى بنى سويف كانت النخبة القبطية فى أسره غالى التى لعب أفرادها دوراً هاما فى تحديث محمد على .

---

* هوارة الفيوم أقارب هوارة قنا وسوهاج نظرا لأن الحكام المماليك كانوا حينما يتمرد هوارة الجنوب يستعينون بهوارة بحرى وهوارة الفيوم فى وجههم فانفصمت الصلة.

** من التقاليد الشرقية أن يحاط الحكام بمجموعات من الأجانب واللممين للاستعانة بهم فى إدارة شئون الدولة. والدولة الفاطمية استعانت بالأقباط فى تولى وظائف الجباية وظهر المعلم غالى فى إدارة شئون محمد على وسياسته الدينية السمحة فالمعلم غالى أدار شئون محمد على الخاصة التجارية.

ب- عناصر من غير الأشراف والقبائل العربية:

هى عناصر تنتمى إلى عائلات تسكن مدن الصعيد مثل عائلة حزين فى بندر إسنا، وعائلة سحلى فى فرشوط والشريعى فى سمالوط. وهى نتيجة طبيعية لإرادة سلطة محمد على فى إضعاف نفوذ القبائل العربية المتمردة على حكمه : حزين لمواجهة القبائل العربية المطاعنات والمحاميد فى إسنا وأرمنت، وسحلى لمناوأة قبائل الهوارة (الهمامية) فى الأساس، وبجاتو (محمد أفندى بجاتو جندى ترقى لرتبة ضابط فى جيش محمد على فى السودان) لمواجهة نفوذ هوارة أولاد يحيى والبلابيش فى دشنا، وستيت فى البلينا للقضاء على نفوذ هوارة البلينا وجرجا (بندار، عمر عبد العزيز الهوارى) *

جـ- التغيرات التى تمت على النخبة السابقة:

كفت النخبة التقليدية عن التمرد وقبلت مشروعية سلطة محمد على بعد أن نجحت سياسته فى إضعافها . ومن عناصر تلك السياسة نجاح محمد على فى تجريد هؤلاء من أسلحتهم بعد أن جردهم من نفوذهم الاقتصادى فقبلوا مشاركة الآخرين فى اقتسام السلطة والنفوذ السياسى، وأزكت السلطة نيران المنافسة بين عناصر تلك النخبة بمساعدة طرف ضد الآخر واستقدام أسرة محمد على شريف مكة "طالب" بعد سقوط الحكم الامبراطورى إلى قنا وإقطاعه هو قبيلته أراضى شاسعة فى بندر ومركز قنا لإضعاف نفوذ وقبيلة حجازة العربية جنوبا، وكذلك مناوأة هوارة دشنا وهوارة حميدات فى قنا.

وقد ضرب نفوذ آل الشريف أحفاد الأمير الأخميمى بمساعدة أعراب أبو كريشة وأبو دياب فى جرجا والمنشاة وأخميم، ومشاركة أسرتى أبو رحاب وأبو كريشة الشريف فى النفوذ فى سوهاج. وبدلا من هيمنة الهمامية على هوارة الشمال تفسح النخبة مكانا لممثلى بطون الهوارة (مثل محمد عبد العال بك) من هوارة أبو تشت.

ثالثا - *النخبة البرلمانية* (١٩١٩-١٩٥٢)

شهدت الفترة السابقة على ثورة سنة ١٩١٩ عدة أشكال نيابية اختير أعضاؤها بالتعيين ولكن بعد ثورة سنة ١٩١٩ أصبح اختيار أعضاء المجالس النيابية بالانتخاب. وبلغت المجالس النيابية فى الفترة ١٩-١٩٥٢ عشرة مجالس[٣٠].

حيث توفر لدينا معلومات وبيانات عن أسماء أعضاء ٧ مجالس نيابية منذ سنة ١٩٢٤ حتى سنة ١٩٣٨، وتعثر الحصول على معلومات عن برلمان سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٤٥، وحللنا الانتماءات السياسة لنواب الصعيد فى برلمان ١٩٥٠. اخترنا المجالس النيابية السبعة المتوفرة عنها بيانات عينة للبحث ونظراً لاشتمالها على مجالس تم اختيار

---

* أمير قبائل هوارة فى عصر الدولة المملوكية وله محاولات للاستقلال.

أعضائها بدون تدخل حكومى وبنزاهة ، وأيضا اشتملت مجالس شاب اختيار اعضائها التدخل السافر فى الانتخاب ، فهى بذلك تصبح عينة مناسبة لتقديم صورة حقيقية عن النخبة البرلمانية فى صعيد مصر فى المجالس النيابية قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢. وأعددنا قراءة تحليلية للانتماءات السياسية لنواب الصعيد فى مجلس سنة ١٩٥٠ تساعدنا على فهم طبيعة الانتماءات السياسية لعائلات النخبة.

تحليل عام لعائلات النخبة

أ- تركيب النخبة:

احتكرت ٢١ عائلة[٣١] التمثيل النيابى للصعيد بخلاف محافظة قنا حيث احتكرت ٥ عائلات تمثيلها النيابى[٣٢]. بينما وفقا لما جاء فى تحليل مجلة روز اليوسف عن نتائج انتخابات مجلس ١٩٥٠ فإن هناك حوالى ٣١ عائلة احتكرت العمل البرلمانى فى مصر.

ب- الانتماء السياسى لعناصر النخبة

١- عائلات النخبة الأساسية وفدية اختفت من مجلس ١٩٢٩ (مجلس صدقى الشهير حينما قاطع الوفد هذا المجلس). كان عدد نواب الصعيد الوفديين ٥٨ عضوا فى مجلس ١٩٥٠ من ١٢٤ عضوا على مستوى مصر. ولكن هذه النسبة كانت ضئيلة بالنسبة لتمثيل الوفد فى هذا المجلس، حيث كان عدد نواب الوفد ٢٢٨ عضوا من ٣٥٠ عضوا.

٢- انتماء بعض نواب الصعيد لأحزاب الأقلية حيث بلغ نواب الصعيد من الأحرار الدستوريين ١٦ نائبا من ٢٦ نائبا فى مجلس ١٩٥٠. يرجع ذلك لأن قيادات الأحرار الدستوريين كانت من النخبة البرلمانية الصعيدية محمد محمود باشا فى أسيوط ، هارون أبو سحلى فى قنا ... إلخ. وكذلك انتمى بعض نواب الصعيد للسعديين حيث كان عددهم فى مجلس ١٩٥٠ ثمانية عشر عضوا من ثمانى وعشرين عضوا على المستوى القومى.

ج- توسع النخبة

١- أضافت مجالس التزوير عائلات للنخبة البرلمانية فى الصعيد عامر فى سمالوط ووالى فى الفيوم.

٢- بينما أدت زيادة المقاعد المخصصة للصعيد لدخول عائلات جديدة مثل كيلانى فى ديروط والدربى فى قنا وسيف النصر فى الفيوم ورحاب وأبو كريشة فى المنشاة.

٣- ولكن التوسع انصب على زيادة عدد عائلات النخبة القبطية ، فبدلا من اقتصارها على غالى وعبد النور وبطرس أضيف إليها الكسان والخياط وواصف[٣٣].

جدول (١)

بيان بتواجد عائلات النخبة في الصعيد*

الرقم المسلسل	العائلة	الدائرة	التواجد البرلماني	ملاحظات
١	القاياتي	العدمة	٢٤، ٢٦، ٢٩، ١٩٣٥، ١٩٣٨	في بعض المجالس
٢	الشريعي	سمالوط	٢٤، ٢٦، ٢٩، ١٩٣٥، ١٩٣٨	تمثل بأكثر من نائب
٣	قرشي	ديروط	٢٤، ٢٦، ٢٩، ١٩٣٥	
٤	كيلاني	//	١٩٣٨	
٥	خشبة	بندر أسيوط	٢٤، ١٩٢٦، ١٩٢٩، ١٩٣٥، ١٩٣٨	
٦	الموم بك	بني مزار	١٩٣٠، ١٩٣٥، ١٩٣٨	
٧	السعدي	العدوة	٢٤، ١٩٢٩، ١٩٣٥، ١٩٣٨	
٨	حمادي	سوهاج	٢٤، ١٩٢٦، ١٩٢٩، ١٩٣٥، ١٩٣٨	أكثر من مقعد
٩	أبور رحاب	المنشاة	٢٤، ١٩٢٦، ١٩٢٩، ١٩٣٥.	أكثر من مقعد
١٠	عبد النور	جرجا	٢٤، ١٩٢٦، ١٩٢٩	
١١	الشريف	أخميم	٢٤، ٢٦، ١٩٣٥.	أكثر من مقعد
١٢	عبد الآخر	طهطا	٢٤، ٢٦، ١٩٢٩، ١٩٣٥، ١٩٣٨	
١٣	أبو ستيت	البلينا	٢٥،، ١٩٢٦، ١٩٣٥، ١٩٣٨	
١٤	بطرس	برديس	٢٤، ١٩٣٥، ١٩٣٨	
١٥	رشوان محفوظ	منفلوط	٢٤، ٢٩، ١٩٣٥.	
١٦	الزمر	إمبابة	٢٤. ١٩٢٦. ١٩٢٩. ١٩٣٥. ١٩٣٨	
١٧	عزام	البدرشين	٢٤. ٢٦. ١٩٢٩، ١٩٣٥	
١٨	دوس	أسيوط	٢٤. ١٩٣٥	
١٩	محمد محمود سليمان	ساحل سليم	٢٤. ١٩٢٦. ١٩٣٥. ١٩٣٨	مقعدان
٢٠	الخياط	أسيوط	٢٤، ٢٩، ١٩٣٥	
٢١	رضوان	أولاد طوق	٢٤، ٢٦، ٢٩، ١٩٣٨	
٢٢	عبد الرحمن	طما	٢٤، ٢٦، ٢٩، ١٩٣٨،	
٢٣	عبد الرازق	المنيا	٢٤. ٢٦. ٢٩، ١٩٣٥،١٩٣٨	
٢٤	عامر	سمالوط	١٩٣١	
٢٥	الباسل	الفيوم	٢٦، ٢٩. ١٩٣٥، ١٩٣٨	أكثر من مقعد

* استبعدنا عائلات قنا لأننا أفردنا لها جدولا آخر رقم (٣).

جدول (٢)

الاتجاهات السياسية لنواب

الصعيد فى مجلس ١٩٥٠

المحافظة	وفد	دستوريين	سعديين	مستقلين		ملاحظات
أسوان	٣	١	–			
قنا	١٠	٣	٣			
جرجا	١٣	٢	٤			أصبحت سوهاج
أسيوط	١٠	٧	٤			
المنيا	٥	١	٥			
الفيوم	٧	٢	–			
بنى سويف	١٠	–	٢			
إجمالى نواب الصعيد	٥٨	١٦	١٨	١٤*	١٠٦	١٢٤ بنواب الجيزة
إجمالى مصر	٢٢٨	٢٦	٢٨	٣٠	٣١٢	

* ١٤ نائبا مستقلا لم يعرف توزيعهم على محافظات الصعيد.

جدول (٣)

بيان توزيع مقاعد وأفراد

النخبة فى شمال قنا

العائلة	المقاعد	عدد أفراد النخبة •	الدائرة
هوارة الهمامية	٨	٤	الرئيسية
هوارة دشنا	٤	٢	دشنا/ أولاد عمر
هوارة أبوتشت	٩	٥	أبو شوشة / بخانس
هوارة	٢١	١١	
أشراف	٣	٢	دشنا / أولاد عمرو
سحلى	٧	٣	فرشوط
أقباط	١	١	
فئات أخرى	٣	٢	
الإجمالى	٣٥	١٨	

نتائج تحليلية

أ) بالنسبة للمقاعد

١- بقى للهوارة والأشراف، أى النخبة السابقة، ٢٤ مقعداً أى حوالى ٧٠٪ من المقاعد.

٢- نصيب آل أبو سحلى ٧ مقاعد بنسبة ٢٠٪.

٣- الأقباط والفئات الأخرى ٤ مقاعد بنسبة ١٠٪ تقريبا.

ب) بالنسبة لأفراد النخبة استحوذ الهوارة والأشراف على ٣/٢ عدد أفراد النخبة بينما بقية الفئات بما فيها آل سحلى ٣/١ عدد الأفراد.

جدول (٤)

بيان أفراد النخبة فى شمال قنا

أ-هوارة الهمامية (الدائرة الرئيسية بنجع حمادى)

١- عبد الستار حسن عمران من ١٩٢٤ حتى ١٩٣٥ امتدادا للشيخ محمد.

٢- همام أحمد خلف الله أحمد خلف عضو مجلس شورى النواب ١٨٦٦

٣-محمد أحمد عمر ١٩٣٨ (جد فهمى عمر عضو مجلس الشعب الحالى).

٤ عبد الوهاب محمد سليم ١٩٣٨

ب-هوارة دشنا

٥- حسن محمد الوكيل ٢٤، ٢٦، ١٩٢٩، امتداد على أغا يحيى

٦- إبراهيم حسن محمد السيد ١٩٣٥

ج- هوارة أبو تشت (أبو شوشة / بخانس / الوشوشات)

٧- محمد عبد العال بك ١٩٢٤

٨- عبد الحليم أحمد سليم ٢٦، ٢٨، ١٩٣٥/ عم لعضو مجلس الشورى الحالى.

٩- توفيق محمد خليفة ١٩٢٥.

١٠- محمد إبراهيم بربرى القليعى ١٩٣٨ (دائرة بخانس).

١١- أحمد على الدربى ١٩٣٨.

د- بيت أبو سحلى

١٢- هارون سليم أبو سحلى ٢٤، ٢٦ ثم وكيلا لإدارة الأمن العام.

١٣- يحيى سليم أبو سحلى ٢٩، ١٩٣١.

١٤- عبد الفتاح محمود أبو سحلى ١٩٣٥، ١٩٣٨. امتداد محمد أفندى أبو سحلى عضو مجلس شورى ١٨٦٦.

هـ- أشراف قنا (عن دائرة أولاد عمر ودشنا)

١٥- عمر أحمد حامد بك. ٣٠، ١٩٣٥.

١٦- مهنا بك ١٩٣٨.

و- فئات أخرى

١٧- تكلا باشا ١٩٢٤

١٨- حافظ الكحلى ١٩٢٥

ونحاول الآن تحليل النخبة البرلمانية لمحافظة قنا خلال الفترة ما بين ثورتى سنة ١٩١٩ و ١٩٥٢:

* تركيب النخبة (الشمال*) :

١ - ١٨ نائبا لشغل ٣٥ مقعدا.

٢- خمسة نواب أعضاء فى ثلاثة مجالس.

٣- ثلاثة نواب أعضاء فى مجلسين.

٤- عشرة نواب أعضاء لمجلس واحد.

واحتفظت عائلات النخبة السابقة بعضوية تلك المجالس:

أ/ هوارة الهمامية (الرئيسية) .

ب/ هوارة البلابيش وأولاد يحيى (دشنا)،

جـ/ أشراف قنا.

د/ أسرة أبو سحلى لتمثيل فرشوط.

أما تركيب النخبة فى جنوب قنا:

احتفظت أسرة حزين بتمثيل إسنا، وظهر تمثيل قبطى ملحوظ (أربعة مقاعد فى برلمان ١٩٢٤)، وظهور أسرتى العمارى والعديسى والشيخ محمد محمود القوصى.

* الانتماء السياسى لتلك النخبة:

انتمى نواب الهوارة والأشراف والأقباط لحزب الوفد، بينما كان انتماء أسرتى سحلى وحزين لأحزاب الأقلية، وكان انتماء العناصر التى تنافس النخبة التقليدية فى قبائل هوارة والأشراف لأحزاب الأقلية أيضا.

* توسيع النخبة :

أدت زيادة المقاعد المخصصة لقنا للسماح بدخول عناصر جديدة حيث كانت تمثل بـ٤ نواب، اثنين عن الشمال واثنين عن الجنوب (إسنا) ، أصبحت فى مجلس ١٩٢٤ أربعة عشر مقعدا مما أدى لتوسيع النخبة بزيادة أفرادها فى الشمال من بطون قبائل هوارة (هوارة أبو تشت) غير الممثلة فى السابق، أما فى الجنوب فبرزت النخبة القبطية وبعض العائلات الأخرى.

*الاستمرارية:

استمرار أبناء وأحفاد عناصر النخبة القديمة فى التواجد : أحفاد محمد أبو سحلى فى فرشوط وأحفاد خلف الله الهمامى فى الرئيسية وأحفاد على أغا يحيى فى دشنا واستمرار متولى حزين فى إسنا وبكوات الأشراف بقنا.

* النخبة الجديدة:

تشمل نخبة نواب الأقباط ونواب بطون هوارة الشمال وبعض عائلات الجنوب وبعض المهنيين (وقود ثورة ١٩١٩).

---

* شمال قنا يمثل وحدة تحليل لتجانس سكانها العرقى، حيث يقطن فيه قبائل الهوارة والأشراف وعدد من القبائل العربية الأخرى يبدأ من قنا جنوبا إلى أبو تشت شمالا.

أولا: نواب الأقباط:

لم يكن للأقباط تمثيل فى النخبة السابقة. ظهر تمثيلهم فى برلمان سنة ١٩٢٤ (برلمان الثورة) بخمسة نواب هم : وليم مكرم عبيد قنا، تكلا بك نجع حمادى، ذكرى القديس المطاعنة، اندراوس بك الأقصر، الطبيب كامل قوص ونقاده. بعضهم استمر فى التواجد فى المجالس التالية والبعض الآخر اختفى وتستطيع القول إن كلا من اندراوس باشا وتكلا بك كان تواجدهما البرلمانى يرجع لنفوذهما الإقطاعى(*) . ولكن مكرم عبيد وكامل يرجع تواجدهما لكونهما وفديين ، أما ذكرى قديس فيرجع تواجده البرلمانى لكونه موظف الدائرة السنية فى الكيمان، ولكن المناخ الديمقراطى الذى ساد بعد ثورة ١٩١٩ يعتبر من أهم العوامل التى أدت إلى ظهور هذه النخبة القبطية.

ثانيا: نواب بطون هوارة غير الممثلة فى النخبة القديمة:

أدت زيادة عدد الدوائر الانتخابية فى قنا لظهور عدة دوائر جديدة منها ، هى دائرة أبو شوشة ودائرة بخانس، والدائرتان ناخبوهما من هوارة أبو تشت،ولذا شغل نخبة هوارة أبو تشت ٩ مقاعد، بينما كان تواجدهم فى السابق محدودا وظهر فى بداية القرن العشرين فى عايد بك.

ثالثا: نواب الفئات الأخرى:

تشمل نواب عائلات ظهرت مع الانقلابات الدستورية مثل عائلة العمارى فى الأقصر، أو عائلات رفضت أن تمثل دوائرها النخبة القبطية مثل آل الشيخ فى قوص.

ولكن إذا كان الأفندية والمهنيون وأعيان الريف هم وقود ثورة ١٩١٩ ، فإن ممثليهم السياسيين شغلوا مقاعد فى النخبة ، وأبرز مثال على ذلك القطب الوفدى فى نجع حمادى حافظ الكحلى عضو مجلس ١٩٢٥.

(*) يمتلك تكلا بك الآلاف من الأفدنة ببهجورة فى نجع حمادى ويمتلك أيضا أندراوس باشا عدة آلاف من الأفدنة فى الأقصر.

رابعا - النخبة البرلمانية فى الصعيد
بعد ثورة يوليو ١٩٥٢

بلغ عدد التشكيلات فى عهد الثورة عشرة مجالس نيابية [٣٤] تم انتخاب أعضائها بالانتخاب المباشر الفردى ماعدا ٨٤ و١٩٨٧ حيث أجريت انتخاباتهما وفق نظام القوائم الحزبية النسبية.

أ/الانتماء السياسى:

انتمى غالبية أعضاء تلك المجالس للتنظيمات السياسية الحكومية (هيئة التحرير/ الاتحاد القومى / الاتحاد الاشتراكى) ثم بعد الأخذ بنظام تعدد الأحزاب سنة ١٩٧٦ انتمت أغلبية أعضاء المجالس التالية للأحزاب الحكومية حزب مصر العربى الاشتراكى والحزب الوطنى الديمقراطى. وانتمت تلك المجالس لثلاثة عهود: عهد الثورة (العهد الناصرى) وفترة السادات والفترة الحالية.

فى العهد الناصرى قامت سلطة يوليو بإجراءات اقتصادية واجتماعية لتقليص نفوذ العائلات القديمة، تمثلت فى صدور قوانين الإصلاح الزراعى لتحديد ملكية الأراضى الزراعية وإجراء بعض التأميمات، وفى عام ١٩٦٤ تطبيق مبدأ ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى المجالس التشريعية.

وكانت صورة النخبة البرلمانية قبل يوليو ١٩٥٢ كما رسمتها مجلة روز اليوسف فى تعليقها على نتائج انتخابات ١٩٥٠ ، حيث سيطرت ٣١ أسرة على الحياة النيابية فى مصر ، منها ١٣ أسرة يمثلها نائبان وأربع أسر يمثلها ثلاثة نواب وأسرة واحدة يمثلها أربعة ، بجانب وجود ١٩ أسرة ممثلة فى مجلسى النواب والشورى ، عشر أسر منها تمثل بعضوين و٦ أسر بثلاثة أعضاء وأسرتين بأربعة أعضاء وأسرتين بستة نواب .

ب/النخبة الجديد:

شاركت العائلات القديمة السابق ذكرها بعض العناصر الجديدة التى يمكن أن نطلق عليها نخبة يوليوية (نسبة ليوليو ١٩٥٢) مثل عامر ومكادى ومحمد عثمان اسماعيل، وإيهاب مقلد وفوزى العمدة ، ومشالى، ونصار والغول.

وكان حجم الأقباط فى النخبة الجديدة قليلا تمثل فى نائب المراغة صبحى سليمان ونائب صدفا جميل جورجى.

تركيب النخبة:

استمر نفوذ معظم العائلات القديمة لنخبة البرلمان ، حيث تواجدت فى المجالس التشريعية لثورة يوليو [٣٥] بينما اختفت النخب القبطية (الخياط والكسان ويصا وعبد النور وبطرس وعبيد). وما يؤكد على ذلك ماجاء فى رسالة الدكتوراه غير المنشورة بكلية الاقتصاد للدكتور سيد عبد المطلب "المشاركة السياسية فى مصر" أن ٥١ عضوا حازوا على عدد مقاعد يبلغ ٨٩ مقعدا لمحافظات المنيا وأسيوط وقنا (مجالس الثورة حتى ١٩٧٦). فمثلا احتفظ الدكتور اسماعيل معتوق بعضوية ٥ مجالس (٥٧، ٦٤، ٦٩، ٧١، ٧٦) عن بندر قنا حتى وفاته (استمرار نفوذ أشراف قنا).

جدول (٥)

بيان أفراد النخبة فى شمال قنا

أ-النخبة العائلية التقليدية والجديدة:

هوارة الهمامية (الرئيسية)

١- فهمى عمر (رئيس الإذاعة المصرية السابق، حفيد محمد أحمد عضو مجلس ١٩٣٨) عضو لمجالس ٩٠، ٨٧، ٨٤ عن الحزب الوطنى.

٢- العمدة لطفى (عمدة الرئيسية/ نخبة يوليوية). عضو مجلس ١٩٧٩ عن الحزب الوطنى.

٣- محمد رشاد خلف الله (حفيد الشيخ خلف الله عضو مجلس شورى النواب ١٨٦٦) عضو لمجلس ١٩٧٦ عن حزب مصر وعضو أيضا عن مجلس ١٩٦٩ (الاتحاد الاشتراكى).

٤- محمد همام خلف الله (ابن عم العضو السابق) عضو عن مجلس ١٩٥٧.

٥- عبد اللاه محمد عبد اللاه عضو مجلس ١٩٧١ (مقاول) نخبة جديدة.

٦- عبد الحميد عبد الستار عمران عضو مجلس ١٩٦٤ (والده عضو مجالس ما بين ٢٤ و١٩٣٥).

هوارة دشنا

٧- مختار عثمان عضو لمجالس ٨٧، ٨٤، ٧٩، ٧١، ١٩٦٤ من هوارة البلابيش.

٨- محمد حسن الوكيل عضو مجلس ٨٧ عن الوفد وعضو مجالس ٦٤، ١٩٦٩ عن الاتحاد الاشتراكى، والده عضو عن الوفد فى المجالس السابقة على الثورة.

٩- الدكتور السباعى (طبيب) عضو مجلس ٨٤ عن الوطنى.

هوارة أولاد نجم

١٠- أحمد فخرى قنديل عضو مجلس ٩٠، ١٩٨٧ عن الوطنى وعضو مجلس ٨٤ عن الوفد، وعضو مجلس ١٩٦٩ (عضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى/ نخبة يوليوية).

١١- فخرى قنديل عضو مجلس ١٩٥٧ (والد النائب السابق).

هوارة أبو تشت وحلفاؤهم

١٢- عبد العزيز عبد الرحيم عضو مجلس ٩٠ توفى ١٩٩٢ وعضو مجالس ٧١، ٧٩ عن الوطنى (نخبة يوليوية / عضو قيادى فى الاتحاد الاشتراكى والتعاون الزراعى).

١٣- مصطفى الدربى عضو مجلس ٩٠ عن الوطنى وأمين الحزب (عمه عضو مجالس قبل الثورة وأخوه عضو مجالس الثورة).

١٤- أبو القاسم حمادى انتخب فى أبريل ١٩٩٢ فى الانتخابات التكميلية بعد وفاة عبد العزيز أحمد عبد الرحيم المنتفع من الإصلاح الزراعى (يوليوى / ساداتى/ مباركى).

١٥- مصطفى وزيرى (عمدة) عضو مجلس ٨٧ عن الحزب الوطنى وترشح فى انتخابات ٩٠ مستقلا ولم يحقق النجاح (نخبة جديدة).

١٦- محمد أمين عيسى عضو مجلس ١٩٨٤ عن الحزب الوطنى (أخوه محامى عام لمحافظة قنا ١٩٨٤/ نخبة جديدة) .

١٧- أحمد عيسى عضو مجلس ٧١، ١٩٧٩ ابن الشيخ محمد عيسى عضو مجلس الشورى قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ (خضع لقوانين الحراسة/ نخبة تقليدية).

١٨- عبد المبدى أحمد الأمين عضو مجلس ١٩٧٦، ١٩٦٤ وحاول تشكيل قبيلة رابعة تضم كل السكان غير المنتمين لقبائل الهوارة الثلاث المشهورة (الوشوشات / السماعنة/ القليعات).

١٩- فاروق الدربى عضو مجلسى ١٩٧٦، ١٩٦٩ ابن أخ عضو مجلس ١٩٣٨، يعمل بالخارجية.

٢٠- محمد على إسماعيل عضو مجلس ١٩٦٩، مقاول أنفار.

٢١- أحمد أنور توفيق عضو مجلس ١٩٦٤، اختفى بعد ذلك عن العمل العام.

٢٢- على عبد العزيز عضو مجلس ١٩٥٧، ابن عم عضو المجلس عبد الحليم محمد سليم ٢٦، ١٩٣٥ وابنه عضو مجلس شورى حاليا.

٢٣- مصطفى سباق عليان عضو مجلس ١٩٥٧ ونائب ١٩٥٠، عم عضو مجلس الشورى الحالى.

آل أبو سحلى

٢٤- محمد بركات أبو سحلى (رئيس مجلس إدارة شركة مطاحن جنوب الصعيد) عضو مجالس ٨٤ وطنى، و٧٦ عن حزب مصر، و١٩٦٩ عن الاتحاد الاشتراكى.

٢٥- محمود عبد الفتاح أبو سحلى عضو مجلس ١٩٧٩، أخوه أنور أبو سحلى وزير العدل سنة ١٩٧٩، ووالده عضو مجالس ما قبل ٢٣ يوليو وخضعت أسرته للحراسة.

٢٦- عبد الحميد هارون أبو سحلى عضو مجلس ٥٧، ١٩٦٤ ، توفى وأكمل أخوه عبد العزيز أبو سحلى المدة، والده هارون أبو سحلى أبرز قيادات حزب الأحرار الدستوريين قبل يوليو ١٩٥٢ وعضو مجلس نواب.

ب- النخبة الفردية الجديدة

٢٧- اللواء عبد المنعم عوض عضو مجلس ٩٠، ١٩٨٧ عن دائرة دشنا وأمين الحزب الوطنى الحالى فى قنا، عمل مديرا لمباحث أمن الدولة بأسيوط وسكرتيرا عاما لمحافظة قنا.

٢٨- عبد الرحيم الغول عضو مجالس ٩٠، ٨٤، ٨٧ عن الوطنى ، ٧٩، ٧٦ عن حزب مصر، ١٩٧١ عن الاتحاد الاشتراكى (كان موظفا صغيرا فى مركز شرطة نجع حمادى قبل أن يصبح عضوا لمجلس الشعب/ نخبة جديدة ساداتية / نجع حمادى).

٢٩- فايز أبو الوفا عضو مجالس ٩٠، ٧٩، ١٩٧٦ عن الحزب الوطنى وحزب مصر العربى (أحد ست نواب أجريت معهم تحقيقات بسبب تجارة المخدرات / دشنا).
٣٠- اسماعيل الشعينى عضو مجلس ١٩٩٠ و ١٩٨٧.
٣١- محمد عبد النبى الشعينى عضو مجالس ٨٧، ٨٤، ٧٩، ٧٦، ٦٩، ٦٤، ١٩٥٧ وبعد وفاته شغل مقعده ابن عمه فى الانتخابات التكميلية للدائرة (وطنى/ حزب مصر / اتحاد اشتراكى/ اتحاد قومى/ هيئة تحرير) وهو مقاول أنفار لعمال التراحيل.
٣٢- فؤاد أبو زيد عضو مجالس ٧٦، ٧١ ، ٦٩، ٥٧، عن دائرة دشنا، عضو مجلس شورى حاليا ولعدة مرات.
٣٣- إبراهيم القاضى عضو مجلس ٧١، ١٩٦٤ (عن دائرة فرشوط / مأمور ضرائب).
٣٤- عبد المنصف ثابت عضو مجلس ١٩٧١ عن الدائرة الرئيسية (عمدة إحدى قرى نجع حمادى).

جدول (٦)

بيان توزيع أعداد المقاعد

عناصر النخبة	المقاعد	أفراد النخبة	الدائرة
هوارة الهمامية	٩	٦	الرئيسية / نجع حمادى
هوارة البلابيش	٩	٣	دشنا
هوارة أولاد نجم	٥	٢	فرشوط / نجع حمادى
هوارة أبو تشت وحلفاؤهم	١٦	١٢	أبو تشت
	٢٩	٢٣	
آل سحلى	٦	٣	(فرشوط / نجع حمادى
فئات أخرى	٢٧	٨	أربعة دوائر سبق ذكرها
أقباط	-	-	نخبة جديدة).
الإجمالى	٧٢	٣٤	

نتائج :

أ- نصيب الهوارة ٣٩ مقعدا أى حوالى ٥٥٪.

ب- نصيب بيت أبو سحلى ٦ مقاعد حوالى ١٠٪.

جـ- النخبة الجديدة ٢٧ مقعدا حوالى ٣٥٪.

تحليل نخبة قنا :

أ- تركيب النخبة

زاد عدد عناصرها إلى ٣٤ بسبب زيادة المقاعد المخصصة لشمال قنا (٧٢ مقعد بدلا من ٣٥ مقعدا قبل ثورة يوليو) منهم ١٤ عضوا من النخبة القديمة وعشرون نخبة جديدة:

١- شغل عشرة نواب عضوية أكثر من ثلاث مجالس نيابية أحدهما محمد عبد النبى الشعبى الذى ظل عضوا حتى وفاته فى ٧ مجالس ، والثانى عبد الرحيم الغول وهو عضو فى مجالس منذ ١٩٧١ وحتى الآن، والثالث جمع بين عضويتى مجلس الشعب ومجلس الشورى (فؤاد أبو زيد) حيث ترك مجلس الشعب ليشغل عضوية مجلس الشورى. وإجمالى ما شغلوا من مقاعد ٤١ مقعدا من ٧٢ مقعدا.

٢- شغل ثمانية نواب عضوية مجلسين من المجالس النيابية العشرة حيث شغلوا ١٦ مقعدا .

٣- بينما حصل باقى النخبة وعددهم ١٦ نائبا على بقية المقاعد.

الانتماء السياسى لهذه النخبة

انتمى أغلبية أفراد النخبة للتنظيمات السياسية الحكومية ماعدا اثنين مثل الوفد بعد عودة الوفد أحدهما استرده الوطنى مرة ثانية (أحمد فخرى قنديل) والآخر استمر على وفديته.

التغيرات التى طرأت على النخبة

أدت زيادة المقاعد لدخول عناصر جديدة للنخبة بخلاف امتدادات النخبة التقليدية . تمثل ذلك فى ٨ نواب شغلوا ٢٧ مقعدا . هذه المجموعة شكلت عنصر الاستمرار لأنها نخبة أفراد وليست نخبة عائلات . أما التغير الذى طرأ على النخبة التقليدية فكان:

- حصلت هوارة الهمامية (الرئيسية) على ٥٠٪ من مقاعد الدائرة الرئيسية بدلا من استحوازها على جميع المقاعد قبل ٢٣ يوليو.
- وكذلك حصل آل أبو سحلى على ٣٣٪ من مقاعد دائرة فرشوط بينما كانوا يشغلون ١٠٠٪ من مقاعد دائرة فرشوط قبل الثورة.

قدمت النخبة التقليدية عناصر ملائمة للتغيرات الجديدة. فظهر فى نخبة الهمامية نائبان نخبة جديدة ونخبة هوارة دشنا نائب جديد بجانب نائب يوليوى (مختار عثمان) ، ووجدت قبيلة أولاد نجم مكانا لها وسط قبائل هوارة بعد الثورة، حيث حصلت على ٥ مقاعد شغل ٤ مقاعد منها أحمد فخرى قنديل ابن ثورة يوليو، أما أسرة سحلى فقادها جناح كبار الموظفين وتوارى نفوذ كبار الملاك لفترة الستينيات.

النخبة الجديدة

تتكون من ٢٠ عنصرا من ٣٤ عنصرا تكون النخبة البرلمانية ، منهم ٨ أشخاص غير منتمين لقبائل ممتدة.

أما باقى النخبة الجديدة (١٢ نائبا) فانتماؤهم العائلى للنخبة التقليدية ولكنهم ممثلين عن صعود الطبقة الوسطى فى ظل الثورة. منهم نائبان عمد يمثلان الفلاحين حسب تعريفات الثورة، ونائبا مقاولا أنفار. وبذلك حافظت نخبة ما قبل يوليو على تواجدها دون احتكار وهيمنة بجانب نخبة جديدة تنتمى ليوليو / للسادات (الفساد).

• نخبة جنوب قنا

احتفظت النخبة السابقة بتواجدها وخاصة نخبة أشراف قنا (٣ مقاعد من ٤ مقاعد مخصصة لدائرتى مركز وبندر قنا) واستمر تواجد آل حزين والعمارى وآل الشيخ فى إسنا والأقصر وقوص وغاب نواب الأقباط عن مجالس الثورة.

ومن حيث الانتماء السياسى انتمى معظم أعضاء مجالس ما بعد ٢٣ يوليو للتنظيمات والأحزاب الحكومية فيما عدا أربعة نواب للمعارضة منهم ٣ نواب انتموا للوفد ٨٤، ٨٧ (طاهر حزين وتاج الدين ياسين الشريف والشيخ محمد محمود الحجازى) أما النائب الرابع فانتمى لحزب العمل سنة ٨٧ من مطاعنات إسنا.

جدول (٧)
النخبة البرلمانية قبل ثورة يوليو وبعدها
(شمال قنا)

	عائلات النخبة	مجالس قبل الثورة			مجالس بعد الثورة			ملاحظات
		عدد المقاعد	عدد الأفراد	نسبة التمثيل	عدد المقاعد	عدد الأفراد	نسبة التمثيل	
دشنا	أولاد يحيى	٤	٢	٤٠٪	٩	٣	٥٠٪	أحدهم من أفراد نخبة قبل يوليو(وفدى)
	هوارة	٣	٢	٣٠٪	٩	٣	٥٠٪	نخبة الثورة
	فئات أخرى	٣	٢	٣٠٪				أصبحوا فى دائرة بندر قنا الرئيسية
	اشراف							
الرئيسية	هوارة الهمامية	٨	٤	٨٩٪	٩	٦	٥٠٪	نائبان من النخبة الجديدة بعد الثورة
	فئات أخرى	-	-		٩	٣	٥٠٪	نائبان أبناء عمومة (مقاولو أنفار)
	أقباط	١	تكلابك	١١٪	-	-	-	اختفى الأقباط بعد يوليو
فرشوط	آل سحلى	٧	٣	١٠٠٪	٦	٣	٣٠٪	تنحى كبار ملاك لصالح كبار الموظفين
	هوارة النخبة	-	-	-	٥	٢	٢٥٪	ظهرا مع يوليو (الأب وابنه)
	فئات أخرى	-	-	-	٩	٢	٤٥٪	الفوز لسبع مرات بعد يوليو
أبو تشت	القليقات هوارة الوشوشات	٣	١	٢٣٪	٥ر٣	٣	٦ر٢٠٪	أكمل نائب دوره، اثنان نخبة جديدة
	هوارة	٥	٣	٥٥٪	٥ر٥	٣	٤ر٣٢٪	٣ نخبة جديدة يوليوية
	السماعنة	-			١	١	٩ر٥٪	نخبة قديمة
	حلفاء سماعنة							
	هوارة	١	١	١٢٪	٣	٢	٦ر١٧٪	أبناء النخبة القديمة
	حلفاء قليقات	-			١	١	٩ر٥٪	نخبة جديدة (مقاول أنفار)
	حلفاء وشوشات	-			٣	٢	٦ر١٧٪	نخبة يوليو، نخبة الانفتاح
	إجمالى النخبة	٣٥	١٩	.	٧٣	٣٤		

الهوامش

١- موسكا، الطبقة الحاكمة.

٢- باريتو، الصفوة والمجتمع، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ١٩٧٨، ترجمة محمد الجوهري، ص ٦.

٣- محمد الجوهري، البناء السياسي في ريف مصر، دار المعارف، ص ٤٢١.

٤- الدائرة السنية تمتلك الآلاف من الأفدنة الزراعية في كيمان اسنا ، المنيا وبني سويف واقتطع محمد على لرفاعة الطهطاوي الآلاف من الأفدنة .. طهطا...إلخ.

٥- نفس المرجع السابق.

٦- محمد صبحي خليل، تاريخ الحياة النيابية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة. كتاب يعتبر من أهم الكتب التي اهتمت بتوثيق الحياة النيابية والتي ظهرت في الفترة قبل ١٩٤٢.

٧- عزة وهبي، برلمان ١٩٥٠، رسالة ماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

٨- جاء في تقسيم الدوائر الكبيرة في ظل القوائم الحزبية ١٩٨٤ تقسيم قنا لدائرتين، أولا في جنوب ومقرها بندر قنا والثانية في شمال ومقرها نجع حمادي وتشمل دشنا ونجع حمادي وفرشوط وأبو تشت. جاء هذا التقسيم ملائما لخريطة التواجد القبلي والعائلي حيث يقطن هوارة قنا شمالها وأشراف قنا جنوبها.

٩- المصور، ١٦/٤/١٩٩٣.

١٠- إبراهيم أحمد، الجغرافيا لحوض النيل، معهد الدراسات العربية ص ٢٢.

١١- العائلات التي خضعت لقوانين الإصلاح الزراعي في الصعيد أراضي الأسرة الحاكمة البرنس يوسف كمال في نجع حمادي وأرمنت (قنا) وأراضي الدائرة السنية وبعض الأسر القبطية مثل بطرس في أولاد طوق (سوهاج) ودوس والكسان والخياط في أسيوط.

١٢- مجموعة باحثين ، المسألة الفلاحية والزراعية في مصر، مركز البحوث العربية ص ١٠١.

١٣- سيد عبد المطلب،المشاركة السياسية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

١٤- يرجع البعض التواجد العربي في الصعيد إلى ما قبل الفتح الإسلامي ، ولكن الثابت أنه منذ ضعف النفوذ العربي في الدولة العباسية هجرت بعض القبائل العربية للصعيد فاستقرت فيه قبائل جهينة مع الدولة الفاطمية واستوطنت قبائل هوارة وبني سليم الصعيد (صبحي وحيدة، المسألة المصرية ، مدبولي، طبعة منقحة).

١٥- د. ليلى عبد الحميد، الصعيد في حكم شيخ العرب همام ، دار المعارف.

١٦- ابن قتيبة: تاريخ الخلفاء الراشدين.

١٧- خطط المقريزي.

١٨- لطفي السيد، القبائل العربية في مصر.

١٩- معركة بين قبيلة عركي فرشوط وسلاطين المماليك ، المصدر السابق.

٢٠- أحمد صادق سعد، تاريخ العرب الاجتماعي، دار الحداثة.

٢١- لويس عوض، تطور الفكر السياسي في مصر، الهيئة العامة للكتاب.

٢٢- عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية في مصر، مطبعة النهضة ، ١٩٣٩.

٢٣- عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية في مصر ، مطبعة النهضة ، ١٩٣١.

٢٤- شفيق غربال، محمد على الكبير ، الهلال.

٢٥- كانت الأوقاف في الصعيد ٦٠٠ ألف فدان بداية عهد محمد على (أحمد صادق سعد، مصدر سابق).

٢٦- أسرة بطرس كانت تمتلك الآلاف من الأفدنة في برويس والبلينا وأولاد طوق (مصطفى الفقى ، الأقباط والسياسة في مصر، مدبولي).

٢٧- أبناء عمومة همامية قنا السابق ذكرهم.

٢٨- أحفاد الأمير محمد الأخميمي الشريف ملتزم في عصر الناصر بن قلاون.

٢٩- آل رضوان من هوارة البلابيش أقارب هوارة دشنا البلابيش.

٣٠- برلمان ١٩١٩ -١٩٥٢:

أ- برلمانات توافرت لدينا عنها بيانات دقيقة : برلمان ١٩٢٤، برلمان ١٩٢٥ برلمان ، ١٩٢٩ وهو برلمان صدقى الشهير ، برلمان ١٩٣١، برلمان ١٩٣٥ (كتاب محمد صبحى خليل، تاريخ الحياة النيابية في مصر).

ب- برلمانات لم تتوفر عنها بيانات، برلمان ١٩٤٢، برلمان ١٩٤٥.

جـ- برلمان ١٩٥٠ توجد دراسة تحليلة سياسية عنه (رسالة ماجستير غير منشورة لعزة وهبى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية).

٣١- عائلات النخبة:

أ- عائلات الجيزة : الزمر، عزام، أبو هميلة.

ب- الفيوم : الباسل ، سيف النصر ، هوارة .

جـ- المنيا: الشريعى، القاياتى، التونى والسعدى، - أسيوط: خشبة ، الهلالى ، محفوظ ، محمد محمود، ويصا ، الكسان ، الخياط.

هـ- سوهاج: رضوان ، ستيت ، عبد النور، بطرس، أبو رحاب ، أبو كريشة، الشريف، عبد الآخر، عبد الرحمن.

٣٢- هوارة الهمامية (انظر الجدول ٣) نجع حمادى/ هوارة البلابيش وأولاد يحيى/ دشنا بيت أبو سحلى/ فرشوط، آل حزين/ إسنا ، الأشراف . وانظر الجدول رقم (٤).

٣٣- كان من أهم نتائج ١٩١٩ أن دفعت الأقباط إلى العمل السياسى وتمثل ذلك فى :

أ- فوز ٥ نواب أقباط لتمثيل دوائر (نجع حمادى / المطاعن/ الأقصر/ قوص/ نقدة) فى قنا من ١٤ دائرة المحافظة فى مجلس ١٩٢٤.

ب- ٥ نواب عن أسيوط من عشرين نائبا لتمثيل دوائر (بندر أسيوط وضبو وبنى رافع وباجور) فى برلمان ١٩٣٥.

جـ- ٥ نواب من ١٨ نائبا لتمثيل سوهاج فى مجلس ١٩٣٠.

٣٤- مجالس عام ٥٧، ٦٤، ٧١، ٧٩، ٨٧، ١٩٩٠ الحالى.

وعدد أعضاء مجلس سنة ١٩٥٧ كان ٣٥٠ نائبا، أما مجلس ١٩٦٤ فكان ٣٦٠ نائبا. أما عدد المجلس الحالى فهو ٤٨٠ نائبا .

٣٥- عائلات النخبة القديمة التى حافظت على نفوذها فى الجيزة الزمر وأبو هميلة وعزام/ فى الفيوم سيف النصر والباسل ووالى/ فى المنيا القاياتى والسعدى والتونى فى أسيوط خشبة وقرشى وكيلانى ومحفوظ ومحمد محمود / وفى سوهاج أبو رحاب وستيت ورضوان وكريشة وعبد الرحمن وعبد الآخر والشريف/ فى قنا حزين وستيت والأشراف وهوارة والعمارى / وفى أسوان مشالى.

تعقيب الدكتورة هدى زكريا
على ورقة "تطور النخبة البرلمانية فى صعيد مصر"

هذه ورقة جادة ، حافلة بالمعلومات التى نفتقدها ، تنتمى إلى علم الاجتماع السياسي وبالتحديد إلى الدراسات المعنية بدراسة الصفوة السياسية، وتدخل ضمن تلك الدراسات التى عنى فى الآونة الأخيرة بدراستها ، وهى المجتمعات المحلية السياسية. وتُشكر الباحث اتجاهه لدراسة الصعيد لندرة الدراسات الخاصة بالمنطقة ولصعوبة انطلاق الباحثين للمجتمع الصعيدى بحكم انغلاقه وصرامته . ولكن لكون الباحث صعيديا صار الأمر ممكنا إلى حد ما ، ورغم اعجابى بتغير "بانوراما الصعيد" إلا أنى أجد ما تحت عنوان البانوراما وتعنى النظرة الكلية الشاملة - نزعة نحو التجزئ . وأعتقد أن السبب ليس سوء نية فيه بقدر ماهو الرغبة فى تقديم كل ما يعرفه الباحث باعتباره من الباحثين المنتمين للمجتمعات المغلقة التى تتمتع بعلاقات الوجه للوجه. إذ يبدو لنا أحيانا أن الباحث يتحدث عن مجتمعه إلى نوع من الناس الذين يعرفون هذا المجتمع حق المعرفة. فيحدثنا أحيانا عن أسرة ويتصور أننا نعرف هذه الأسرة دون أن يقدم لنا الأرضية الاجتماعية التى تقف عليها هذه المعلومات. هذا الجزء لا أقصد به انتقاده وإنما أقول له ببساطة أن هذه الورقة ممكن أن آخذها وأقوم بعمل تحليل سوسيولوجى عليها. بمعنى أنه قدم لنا المعلومات لكننا نحتاج لقراءة سوسيولوجية لهذه المعلومات مرة أخرى. فالخريطة الجغرافية للصعيد ذات خصوصية، والخريطة التاريخية للصعيد ذات خصوصية، وكلاهما يجب أن تقف فوقها الخريطة السوسيولوجية. وبينما الباحث يناقش هذه الأمور نجد أنه استغرق فى المسألة التاريخية لجاذبيتها ولأن المعلومات التاريخية غالبة. أما التحليل على المستوى السوسيولوجى فأعتقد أنه سيقوم به فيما بعد لأننى غير متصورة أن الأمر انتهى على ذلك وأن الورقة قابلة للتطوير، والمفروض أن معطيات التاريخ ومعطيات الجغرافيا فى مقدمة معطيات السوسيولوجيا. فأنا أسمع الآن بحثا فى تاريخ الصفوة ولكننى لم أسمع كيفية تكون الصفوة عبر التاريخ . وبالتالى كثرة الحديث عن الأسر كان يمكن أن تحله عملية التحليل السوسيولوجى التى نقول عنها ، التاريخ يتحدث عن عائلات تمتد وتمثل على المستوى السياسى، وهذه العائلات والتى هى النخب فى الصعيد تمر عليها أحداث تاريخية تتأثر بها وتؤثر فيها .

وجميعنا يعرف أن الصعيد فى مصر مستقل إلى حد كبير ، صعب وقوى الشكيمة، ومن الصعب فى التاريخ أن تتعامل معه الحكومة باعتباره الشمال لاعتبارات كثيرة أساسها جغرافى. وفكرة القبلية التى تمتد عبر التاريخ حتى هذه اللحظة ليست مصادفة. ونحن نلاحظ أن كل تاريخ يقف عند حدود الصعيد، الحملات تقف ، سيطرة الدولة تقف. ولكن هنا أريد من الباحث أن يتخلص من صعيديته، يعنى لا يقول سوف أريكم أن الصعيد لم تستطع الحكومة

السيطرة عليه ، إنه يقول ذلك بشكل أقرب إلى التحدى منه إلى الحديث عن كيف نشأ الأمر. ومن المهم جدا أن أعرف لماذا ظلت عائلة تتمتع بثبات فى التمثيل السياسى، فهى موجودة فى عصر محمد على وموجودة فى برلمان التسعينيات...لماذا؟ فكرة الثبات والتحول العائلى جديرة من الباحث برؤية أكثر تعمقاً لأن هناك تحولات حدثت. هو يذكر لى فجأة أن النخبة القبطية دخلت التمثيل السياسى، لكن دخول النخبة القبطية لا يتمتع منه بتحليل كبير ولا يفهمنى التفاصيل، ولكن ماحدث أنه فجأة نكتشف أنهم دخلوا وتكتشف أيضا أنهم خرجوا فى المرحلة مابعد يوليو، ولا أعراف أيضا لماذا خرجوا. هل كانت ثورة يوليو ذات توجه إسلامى مثلا؟

والباحث يوحى لى باستمرار أن النخبة آخذة فى التوسع بمعنى أن هناك ثباتا عائليا يضاف إليه عائلات أخرى تدخل منطقة النخبة دون أن تخرج العائلات الأولى، إذن النخبة فى الصعيد تقبل التوسع كلما أضيفت عوامل هذا التوسع. يعنى الحكم يجامل المجموعة التى وقفت بجواره فى ثورة ١٩١٩ فتتوسع النخبة وبالتالى يدخل بالذات العنصر المسيحى؟ لهذا كان يجب على الأقل أن يقول لنا الباحث أن ثورة ١٩١٩ أنجزت ما يسمى بوحدة وطنية حقيقية دفعت بنخبة مسيحية إلى قلب التمثيل السياسى.

نقطة ثانية هى كلمة "الفئات الأخرى". الباحث استخدمها كأن هناك مجموعة عائلات فى ذهنه، وعندما أتت عائلة ثانية أطلق عليها الفئات الأخرى، أى أن هذه خارجة عن الفريق الذى تعرفه. والأدق ألا يقول الفئات الأخرى وإنما يقول "الشرائح الاجتماعية" التى بدأت تفرض نفسها على النخبة، خصوصاً أننا نعرف جيدا أن عصر محمد على كون وساهم فى تكوين نخبة الإنجاز ، نحن نعرف أن رفاعة الطهطاوى صعيدى وهو الذى أوفده محمد على خصيصا ضمن هذا الفريق من البشر الذى بدأ يكون الفئة الاجتماعية المسئولة عن النهضة والتى وقفت فى وجه الاستعمار بقيادات عسكرية فيما بعد. هذا الجزء بالتحديد لم يعطه الباحث قدرا كبيرا من الاهتمام ، وقد وضح وكأنه يظن أن محمد على "فتوة" ذهب ليضرب أشراف الصعيد لكنهم صمدوا أمامه، بهذا المعنى تقلص الأمر واختزل .

وأصبح من الضرورى إعادة النظر فى مسألة الصفوة عند محمد على والصفوة فى عهد عبد الناصر . ويبدو أن الباحث لا يكن احتراما كثيرا لمرحلة يوليو، لأنه فى أعماقه - رغم أن هذه حالة نفسية -إنما يظهر على الصفحات أن يوليو أتت بأفراد لا تستحق ولا يذكر أصولهم الطبقية. والعائلات جميع العائلات أعلنت أنها من يوليو لأن يوليو صعيدية أيضا فى شخص عبد الناصر الذى تضامنت معه تلك العائلات ودخلت راضية تحت سيطرة الدولة ولم تدخل بفعل سيطرة الدولة. هنا الحوار الخاص بالورقة ما بين الصفوة وما بين الدولة مفقود، يعنى أننا طوال الوقت نرى أن الصفوة تعلو وتهبط مثل "الحدوتة" لكن لا تقف على أى موجات تعلو بها أو تخفضها .

ومسألة التواجد العائلى فى التمثيل النيابى كانت موضوعة فى شكل جداول الناس يمكن أن تسرقها من أحمد عبد الرازق ، تأخذ الجداول وتعمل لها تحليلا.

وهنا يلح على سؤال ؟ كيف تواجدت العائلات الصعيدية فى الإدارات؟ بمعنى أنها موجودة فى التمثيل النيابى،

لكن هل هى موجودة فى الإدارة؟ لأننا نلاحظ أن هناك دائما حرصا أن تتواجد العائلات فى الإدارة لكى تهيمن ضمن جهاز الدولة نفسه . ونعرف ذلك عن عائلات كثيرة فى الشمال ولا أعرف هل هذا حدث فى الجنوب ؟ إن العائلات تتواجد فى الإدارة وتطالب باستمرار أن تكون جزءا من جهاز الدولة. أي لم تكن العائلات فى الصعيد مجرد فريق يلاعب فريقا، وإنما كان هناك فترات كثيرة يتداخل فيها الفريقان لمصلحة الطرفين معاً، العائلات التى ذكرها الباحث، ألم تنجح هذه العائلات والأسر القديمة فى اختراق نظام يوليو؟ هو يذكر عامر - والى - مكادي- خشبة - الهلالى - حزين، هذه الأسر ظلت باقية قبل وبعد ثورة يوليو.

وأخيرا لم أجد فى المراجع رسالة الدكتور أحمد زايد الخاصة بالتفاعل الاجتماعى بين الصفوة القديمة والصفوة الجديدة مع أن هذه الرسالة كانت كفيلة بأن تضع لك منهجا فى فهم الصفوة الصعيدية أيضا. أتمنى فيما بعد عند تطوير ورقتك أن تضعها فى حوار مستمر مع الصفوات المحلية فى المجتمع المصرى، لأنه توجد دراسات بدأت تنشط فى هذا المجال وبالتالى سوف يتضح لنا حقيقة تلك الخصوصية التى سعى الباحث لإثباتها ولم تظهر لنا بوضوح .

الحراك الاجتماعي في رؤية نجيب محفوظ

محمد على إبراهيم
مدرس مساعد بقسم العلوم الاجتماعية
كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة القاهرة

مقدمــة

يمثل الخطاب الروائى عند نجيب محفوظ ميدانا خصبا لاختبار الفرضيات والأطروحات التى أسر عنها التطور المعرفى والمنهجى فى حقل علم اجتماع الأدب ، ذلك نظرا لاعتبارات متعددة أهمها أن نجيب محفوظ يعد فى الواقع المؤسس الفعلى للفن الروائى العربى - مع الاعتراف بريادة هيكل / زينب، والحكيم / عودة الروح ويوميات نائب فى الارياف. هذا على مستوى الإنتاج الادبى[1]. ولأنه، ثانيا ، قد ساهم بدور كبير فى ظهور " الجمهور الروائى " خاصة من الطبقة الوسطى. هذا على مستوى عملية الاستهلاك أو التلقى الأدبى. فضلا عن أنه ، ثالثا ، يعد من بين الكتاب القلائل الذين شيدوا لأنفسهم رؤية للعالم ذات أبعاد اجتماعية وسياسية ظل محافظا عليها ، وذلك على مستوى الايديولوجية أو رؤية العالم ، وهى ذات المستويات أو المجالات التى هى بمثابة مناط اهتمام هذا الفرع الجديد من فروع علم الاجتماع.

إن أعمال نجيب محفوظ تظل باستمرار فى حالة " بوح " دائم ، وطرح مستمر لمشكلات الواقع الاجتماعى لدرجة أنه أصبح لدينا عالم قائم بذاته يشهد طبقات اجتماعية (عليا ووسطى ودنيا) ويحفل بعمليات اجتماعية متعددة (صراع وحراك اجتماعيين) ويموج بقوى وأحزاب سياسية (اليمين واليسار والوسط) وتتجاذبه نزعات واتجاهات فكرية (علمانية ودينية). ولعل تشكيل هذا العالم بتلك المواصفات قد أغرى بعض الباحثين والنقاد ، فأسرفوا فى حكمهم على ماهيته - وفى علاقته بالواقع الفعلى - فزعموا أنه تمثيل لهذا الواقع ، ليس هذا فحسب بل ظنوا أنه الواقع ذاته وأن شخوصه - كما ذهب د/على الراعى - يقدمون للمجتمع مرآة خلاقة فيرى فيها المجتمع صورته الحقيقية. وكما

ذهب المؤرخ د. عبد العظيم رمضان فى مقال له بعنوان " نجيب محفوظ : المؤرخ والسياسى الوطنى" قائلا: إن الدور الذى لعبه نجيب محفوظ فى كتابه تاريخ المجتمع المصرى مماثل للدور الذى لعبه " المؤرخ الأمين " وعندما كتبت تاريخ "تطور الحركة الوطنية فى مصر" فى ثلاثة مجلدات وكتب نجيب محفوظ " ثلاثيته" فى ثلاثة مجلدات كان عنصر التطابق بين التاريخ السياسى الذى أكتبه والتاريخ الاجتماعى الذى يكتبه نجيب محفوظ يثير الدهشة: فكأن نجيب محفوظ يترجم اجتماعيا ما أكتبه تاريخيا، وكأن ما يكتبه نجيب محفوظ سيناريو لما كتبته فى تطور الحركة الوطنية؟!(٢).

ولكن مهما يكن من أمر هذا الإسراف فى القول النقدى فإننا نستطيع أن نزعم أن أعمال نجيب محفوظ تشكل بالفعل عالما قائما بذاته ، ولكنه - على مايذهب الناقد إبراهيم فتحى - رغم كل مايزخر به من تفصيلات خارجية للأشياء يركز عليها الكاتب ، وبكل ما نكاد نلمسه بأيدينا من حركات ومواقف جسدية مسجلة بإسهاب دقيق إلا أنه - هذا العالم - يرتكز على أساس فكرى محدد، وتنطلق مسيرته فوق سلم محدد من القيم - المحفوظية - وأن بناءه يستمد هيكله من مواجهة العالم الواقعى بجدول محدد من القيم المعيارية وتخضع عناصره لمجال جاذبية موحد يتكون من مقدسات فكرية راسخة كالجبال.

ومن قلب هذا العالم / البناء سنحاول الوقوف أمام إحدى العمليات الاجتماعية البالغة الأهمية التى انشغل بها الخطاب الروائى المحفوظى. تلك التى نسجت خيوط المأساة الدامية التى تبدأ بها أعماله والتى تظل المقصلة التى تأتى برقاب شخوصه من أبناء الطبقة الوسطى، أى عملية الحراك الاجتماعى (الصاعد الهابط). حيث سنحاول أن نقف على قصة الحراك الاجتماعى فى هذه الأعمال: طبيعتها وأهميتها، والقنوات التى أتاحها الكاتب أمام شخوصه الروائية للصعود من خلالها، والقيم التى تعبر بها، فضلا عن حجم الأحداث والحقائق التاريخية وتفاصيل الحياة اليومية وعلاقاتها بهذه المأساة الدامية، ودور رؤية الكاتب - نجيب محفوظ - فى تشكيلها.

أولا: قنوات الحراك الاجتماعى

حينما أراد نجيب محفوظ تأسيس مشروعه الروائى - على الصعيد الاجتماعى - أدرك بحسه الروائى العميق المشكلة الكبرى فى حياة قطاعات عريضة من أبناء الطبقة الوسطى ،وهى المشكلة المتصلة بتحقيق حراك اجتماعى صاعد على سلم المكانة والهيبة الاجتماعية. وحينما قام بمعالجتها روائيا قدم لشخصياته الروائية التى يزعم أنها منتقاة من الواقع قنوات ومنافذ " بعينها " للصعود الاجتماعى أراد من خلالها - فيما يصرح - نقد الواقع الاجتماعى الذى يصوره(٣) .

تكشف القراءة السوسيولوجية لأعماله أن هذا الاختيار لم يخرج بحال عن القنوات التالية:

(١) الزواج.

(٢) الوساطة والشفاعة .

(٣) الشذوذ والانتظام فى سلك الدعارة .

(٤) الانتماء السياسى والتنظيم الحزبى .

(١) الزواج:

يقوم الزواج كعملية اجتماعية - وكقناة للصعود الاجتماعى - فى أعمال نجيب محفوظ بثلاث وظائف أساسية للشخصيات الروائية بصفة عامة وللشخصيات المتطلعة الى الحراك الاجتماعى بصفة خاصة. فهو أولا ، وسيلة أساسية للحراك الاجتماعى الصاعد ، وهو ثانيا ، أداة رئيسية لتدعيم الأوضاع والعلاقات الطبقية ، وهو أخيرا ، وسيلة للتأمين ضد الفقر ومواجهة للعوز من خلال الدخول فى علاقات اجتماعية جديدة .

وقد تجلت هذه الوظائف بوضوح فى مجمل أعماله. فتقدم رواية "القاهرة الجديدة " صورا عديدة من زواج " المصلحة " الذى يحقق للشخصيات الرئيسية طائفة من الوظائف ، أهمها ، تحقيق الطموح وإشباع التطلع والنهم - الطبقى - لمحجوب عبد الدايم - للولوج إلى عالم الطبقة الاستقراطية وتجنب الوقوع - لإحسان شحاته - فى براثن الفقر والعوز من جانب آخر.

فالزواج فى هذه الرواية ، هو الثمن الحقيقى للحصول على الوظيفة - من الدرجة السادسة - ومسوغ لإتمام عقد زواج من فتاة - إحسان - أفقدها قاسم بك عذريتها ، ويمهد السبيل لهذه الزيجة " سالم الأخشيدى " أحد المتسلقين الجدد ، المرتد عن دوره السياسى فى الحركة الطلابية ، الساعى إلى خدمة مولاه عسى أن يحظى بدرجة أو ترقية على السلم الوظيفى .

ولقد أذعن محجوب عبد الدايم لهذه الزيجة ليس مدفوعا فى ذلك بآلام الفقر وتقلصات المعدة، بل كان الطموح الشره والتطلع المفرط إلى عالم الطبقة الأرستقراطية هما الدافع وراء قبوله الخضوع لشروط - وقبول- هذه الزيجة ، وذلك كله بعد أن سلبه نجيب محفوظ أية فضيلة تحول دون القبول ، وأودعه - فى الوقت نفسه - نسقا من القيم تحتل فيه كلمة" طظ " مكانة مرموقة تؤكد الموافقة وتدعم القبول وتحض عليه[٤].

ولئن حرص نجيب محفوظ على أن يظل الزواج " الوظيفة / الدرجة السادسة " هو وسيلة محجوب للصعود الاجتماعى - فى بدء الرواية - ثم أداته للسقوط (الحقيقى) المدوى فى نهاية الرواية ، فإنه لم يبد كذلك بالنسبة لإحسان شحاته ، التى مالبثت أن جاءت لتوقع على عقد زواجها من محجوب بعد أن مهرت عقد سقوطها الفعلى. ومن ثم فالزواج الذى أصبح وسيلتها للصعود ، لم يعد أكثر من مجرد مبرر لضمان وجودها واستمرارها استمرارا مشروعا لتقتات - هى وأسرتها وزوجها - على مائدة امتيازات الطبقة الارستقراطية فى حدودها المعتمة . بعد أن سلبها أحد رموز هذه الطبقة - عن قناعة - أعز ماتملكه (عذريتها) . وهنا تبدو واضحة الوظيفة الثانية للزواج، أى وظيفة التأمين ضد العوز عبر سقوطها ومن خلال ساقيها وردفيها وجمالها الذى تخشى عليه عوادى الفقر وسوء التغذية.

كذلك تطرح رواية "خان الخليلى" نفس الوظائف السابقة للزواج كقناة للصعود الاجتماعى ولتدعيم الوضع الطبقى. فنجد أنه فى الوقت الذى أخفق فيه " احمد عاكف " عن تحقيق حراك اجتماعى صاعد من خلال "التعليم " نجده يمنح اهتمامه للزواج ، ولكنه يواجه إخفاقا مماثلا فى الاقتران بكريمة أحد تجار غمرة " حيث مرتبه صغير وعمره كبير". ولكن على المقابل من هذا يطرح نجيب محفوظ أمام شخصياته أنماطا أخرى من زواج " المصلحة " تسعى إليه " كريمة يوسف بهله " أحد تجار العطارين التى تروم " سليمان عته " أحد رواد قهوة الزهرة رغم تكوينه الخلقى الذى جعل البعض يصفه " بالقرد " إذ يرجع سعيها إلى هذه الزيجة إلى إدراكها لأهمية الدور الذى تلعبه فى حياتها ، لما تحققه من تأمين لوضعها الطبقى ، خاصة وأن المال – كما ترى –نصف الجمال، وهى ترغب الزواج منه وتراهن على موته أملا فى استحقاقها معاشه بعد وفاته (٥).

ثم تتجلى أهمية الزواج " كقناة للصعود " بوضوح فى رواية " زقاق المدق " عبر عدة مستويات لتحقيق نفس الوظائف السابقة. ففى هذا العمل نجد " حميدة " وهى تعزم على رفض الاقتران " بعباس الحلو " نظرا لتماثل وضعها الطبقى ، نظرا لأنها تحلم " بالمال والجاه والقوة والسيطرة " وهى أشياء يعجز عباس الحلو عن الوفاء بها أو إشباعها. ليس لهذا فحسب ترفض الزواج منه ، بل لكون هذه الزيجة سوف تمثل عثرة إضافية جديدة فى حياتها مما يحول دون طموحها وتطلعها الدائم إلى عالم الطبقة العليا . لهذا كثيرا ماكانت تتساءل " كيف تكون حياتها فى كنفه لوصدقت الأيام أمله ؟ إنه فقير ، رزقه كفاف يومه ، ولسوف يأخذها من الطابق الثانى ببيت سنية عفيفى إلى الطابق الأرضى فى بيت السيد رضوان(٦). فموقفها الرافض قد تحدد – إذن – بناء على وعيها وإدراكها للعلاقة بين الوضع الطبقى لعباس الحلو من جانب، وبناء على تطلعها إلى الحياة التى ترومها من جانب آخر ، فضلا عن أن وجود عباس الحلو فى حياتها من شأنه أن يعمل على ترسيخ وتدعيم وتثبيت أقدامها فى شريحتها الطبقية ، بل قد يهبطها إلى شريحة أدنى إذا ماقبلت الزواج منه وهو ماقد يهدد أحلامها ويبدد تطلعاتها .

كذلك تتبلور نظرة حميدة " الطبقية " للزواج كقناة للصعود الاجتماعى حيث حلمت – بتوق – الزواج من السيد سليم علوان صاحب الوكالة ، وهو ماجاء تأكيده فى رغبة الأم حين قالت " إذا تزوج رجل مثل السيد سليم علوان من فتاة فى الواقع إنما يتزوج من أهلها جميعا ، كالنيل اذا فاض أغرق البلاد".

ثم يأتى الزواج فى " بداية ونهاية " مقترنا بنفس المعايير ، ليؤدى ذات الوظائف المتصلة به كمصعد للحراك الاجتماعى ، فنجد أنه فى ظل حالة الحراك الاجتماعى الهابط الذى اعترى أسرة " كامل على " حرص الابن الأصغر حسنين على الزواج من بهية " بنت جارهم الموظف بالحكومة وذلك حرصا منه على مواجهة رياح التغير التى عصفت بموقعه، وسعيا إلى التشبث بوضعه الطبقى على السلم الاجتماعى ، ورغبة فى الحفاظ على المقومات السابقة لمكانته الاجتماعية. ولكن سرعان ماتتغير هذه الوظيفة الاجتماعية للزواج تغيرا حادا – مع التغير الملحوظ فى مكانته الاجتماعية – ليتخلى عن الحلم بهذه الزيجة ، بل اعتبرها قيدا وأصفادا على أحلامه المتمثلة فى الرغبة من ركوب

الطبقة العليا ، والانصهار فى عالم الطبقة العليا من خلال الاقتران بكريمة " احمد بك يسرى " حيث فتاة من هذه الطبقة - فى نظره - لاتعد بالنسبة له " شهوة فحسب " ولكنها قوة وعزة إذا ركبها ركب طبقة بأكملها. هذا فى الوقت الذى تحلم فيه أخته " نفيسة " بالزواج من سليمان جابر " ابن البقال " نظرا لافتقادها لمقومات الحراك ، المال والجمال والجاه ، فضلا عن فقدها لعذريتها ، وكأن هناك قوتين تتحكمان فى مصير هذه الأسرة، قوة ترغب فى الصعود بها وقوة تحرص على البقاء عليها كما هى، ولكن مصيرها - المسبق الذى أعده نجيب محفوظ -أن يساهم الاثنان فى تحطيمها.

كذلك حرص نجيب محفوظ على إبراز وإظهار الأهمية الاجتماعية للزواج لدى شخصياته المتعددة فى الثلاثية . فها هى الأسرة - أسرة السيد أحمد عبد الجواد- ترفض بصراحة مجرد فكرة اقتران أحد أعضائها - فهمى - بالزواج من مريم لمجرد أنها دونهم من حيث المكانة ، ويأتى تفسيرا لهذا الرفض قول أحدهم - خديجة: " إن مريم جميلة " ولكنها دون فهمى بمراحل بعيدة ... سيكون قاضيا يوما ، فهل تتصورين مريم زوجا لقاضى كبير المقام ". ويأتى تفسير آخر - مبرر للرفض - يؤكد على القيم الاجتماعية المرتبطة بهذه الزيجة : "يستطيع فهمى أن يتزوج بفتاة أجمل من مريم مائة مرة ، وفى الوقت نفسه تكون متعلمة وغنية وبنت بك أو حتى باشا ".

كما تطرح الرواية صورا أخرى تكشف عن أهمية الزواج كسبيل لاكتساب مكانة جديدة . فنجد السيد أحمد عبد الجواد يسعد أيما سعادة بزواج ابنتيه (خديجة وعائشة) بعضوين (إبراهيم وخليل) من العائلة الشوكتية ، رغم افتقارهما إلى كثير من المقومات الأخرى للمكانة الاجتماعية كالتعليم-والوظيفة(٧) . ولعل مصدر سعادته أن العائلة الشوكتية كما ينظر إليها السيد أحمد عبد الجواد " أناس صداقتهم شرف لا لأصلهم التركى فحسب ، ولكن لمرتبتهم الاجتماعية وعقاراتهم الكثيرة مابين الحمزاوى وبين القصرين " . وهى النظرة التى تكشف عن أهمية الوظيفة الثالثة للزواج فى عالم نجيب محفوظ ، المتصلة بترسيخ الوضع الطبقى من خلال دخول أعضاء جدد من الطبقة الأعلى إلى مجال أسرته . وسيتكرر مثل هذا الموقف حينما يرغب حفيده أحمد شوكت الزواج من سوسن " ابنة أحد العمال " فيواجه بنفس الرفض والمقاومة فالأسرة تستجيب فقط إلى قدوم أعضاء جدد حققوا حراكا صاعدا فقط ، لهذا نجد ثمه ترحيب " بفؤاد الحمزاوى " وكيل النيابة بأن يكون زوجا لنعيمة - الحاصلة على الشهادة الابتدائية فقط - حفيدة أحمد عبد الجواد لأنه سيصبح قاضيا أو مستشارا فى حين رفض سوسن حماد خشية مما سيترتب على هذا التلاحم الطبقى من نتائج تراها خديجة - الأم - حين تقول لأحمد شوكت: "إنك لاتتزوج من فتاة فحسب ولكن من أسرتها كلها ونحن أهلك نتزوج معك بالتبعية".

ولعل الأمر الهام فى هذا الصدد أن الجيل الثالث ولئن قد نجح فى تحطيم الحدود الطبقية من خلال دخوله فى علاقات من خلال الزواج من بين الطبقات المختلفة، إلا أن هذا النجاح قد أدى إلى انصهار جميع النقائض فى وحدة واحدة سواء من خلال القرابة الدموية أو قرابة المصاهرة . الأمر الذى أسفر عن تشويه خريطة التسلسل القرابى ونقائها.

فالسيد أحمد عبد الجواد الذى كان فى يوم من الأيام أحد عشاق زنوبة العودة أصبح – بعد زواجها من ابنه ياسين – الأب القانونى – أى الحمو – لها، وهى ابنة أخت زبيدة العالمة سلطانة الطرب سابقا مدمنة الكوكايين والحطام الإنسانى لحظة ميلاد كريمة : وكريمة هذه – ابنة زنوبة وابنة ياسين –ستتزوج من عبد المنعم شوكت المنتمى إلى الإخوان المسلمين والذى يمتد بأصوله الطبقية من ناحية الأب إلى جذور تركية . والفاعل الرئيسى وراء وحدة هذه النقائض هو الزواج – كوسيلة للصعود واكتساب المكانة – الذى يعلق عليه الكاتب أهمية كبرى فى إعادة تشكيل حياة الطبقة الوسطى روائيا .

ورغم التغيرات الاجتماعية – الروائية – التى أعقبت مرحلة الثلاثية ، فقد استمرت نفس الأهمية للزواج، ولكن هذا الاهتمام قد جاء مقرونا باهتمام مواز للقنوات الأخرى للحراك . فالزواج فى هذه المرحلة كان بمثابة الميكانيزم الحيوى لإعادة التوازن إلى الفئات التى قوضتها ثورة يوليو . والنماذج الواضحة لهذا متعددة ، فهذا عيسى الدباغ – المترنح على صفحات السمان والخريف – الذى فقد ماضيه ومستقبله السياسى بفعل إقصائه عن مواقع التأثير يمنح جل اهتمامه للزواج كوسيلة لإنقاذ هيبته الاجتماعية التى عصفت بها رياح التغيير ، يسعى إلى الزواج/ الاجتماعى بفتاة من رموز الطبقة العليا ، ووجد ضالته فى " سلوى " ابنة قريبة على بك سليمان حيث أن هذه الزيجة – فى حالة تحققها – هى فقط التى يمكن أن تعيد إليه التوازن المفقود. فالزواج – هنا – ليس قرارا فرديا خاصا وإنما هو حدث اجتماعى ترتبط به تغيرات اجتماعية وايديولوجية فضلا عن أهميته كشريان حيوى سواء فى الصعود أو الهبوط على السلم الاجتماعى. والنموذج الجلى على ذلك يتمثل فى زواج " حسن الدباغ " ابن عم عيسى الذى كان من أشد المعارضين لنظام ماقبل الثورة وأشد المدافعين عن ثورة يوليو ، إذ تزوج من " سلوى " رمز النظام القديم كدلالة على الالتحام وإبراز لدوره الاجتماعى .

ولكن رغم هذه الأهمية للزواج كقناة للحراك فى مرحلة ماقبل الثورة / الثلاثية فإن نجيب محفوظ قد عمد إلى توظيفه ليس كأداة للصعود وحسب، ولكن أيضا كميكانيزم للصراع الشرائحى والفئوى داخل أجنحة الطبقة الوسطى ذاتها فيما بعد الثورة / الثلاثية. والنموذج على ذلك ماتطرحه رواية "اللص والكلاب". فنجد أنه بالرغم من اتجاه سعيد مهران إلى الزواج من نفس طبقته الاجتماعية كمظهر لعلاقات التدعيم الطبقى بين أجنحة الطبقة الوسطى إلا أن نجيب محفوظ لم يدع – من خلال أحداثه الروائية –هذا اللقاء الطبقى يكتمل دونما مشكلات ، فإذا بزوجته " نبوية " تقترف الخيانة – عقب دخوله السجن – مع أحد أتباعه ، وإذا بثمرة هذا اللقاء – ابنته – تشكل أحد الأسباب الجوهرية لأزمته ، حيث تنكرت له ، وهو جزء من الإنكار العام الذى واجهه سعيد .

ويستمر نفس التصور هو التصور السائد فى رواية " ميرامار " حيث ترفض زهرة الزواج من " محمود أبو العباس " صاحب مكتبة بيع الكتب والجرائد أملا فى الزواج من سرحان البحيرى الذى يرفضها ويتنكر لها، إذ أن هذا الأخير يتحكم فى تصوراته المتصلة بالزواج نفس الوظائف التى أوردناها، فضلا عن اعتبارات أخرى كثيرة. فالزواج فى

تصوره " مؤسسة . . شركة . . لها لوائح ومؤهلات وإجراءات والزواج إذا لم يرقع من ناحية الأسرة فما جدواه ؟". كما يستمر نفس التصور ثابتا فى روايات مرحلة السبعينيات - الحب فوق هضبة الهرم - والثمانينيات- يوم قتل الزعيم -حيث عجز علوان فواز محتشمى الواضح عن إتمام الزواج من ابنة طبقته الاجتماعية- رندة سليمان - هذا فى الوقت الذى استطاع فيه أحد رجال الانفتاح اقتناصها كجزء من الديكور الاجتماعى العام وأداة لإتمام الصفقات التجارية المشبوهة.

(٢) الوساطة والشفاعة :

ولئن استطاعت بعض الشخصيات - الروائية من الطبقة الوسطى - أو لم تستطع أن تصعد السلم الاجتماعى لاكتساب رموز المكانة الاجتماعية عبر الزواج، فإن نجيب محفوظ لم يضن على قطاع آخر من الشخصيات بأن يقدم لها منافذ أخرى للتسلق الاجتماعى ، تحقق لهم مايسعون إليه. ومن هذه القنوات والمنافذ " الشفاعة والوساطة". وطبيعى أن يكون الشفيع هو أحد أعضاء الطبقة العليا والمشفوع له هو أحد أفراد الطبقة الوسطى أو الدنيا . إذ يتوقف مصيره على حجم الشفاعة - والشفيع - وأهميتها.

وتفصح أعمال نجيب محفوظ عن أهمية هذه القناة وإن جاءت من حيث فعاليتها فى المرتبة التالية على الزواج . ولعل أبرز النماذج الدالة على فعالية هذه القناة - تاريخيا - حالة سالم الاخشيدى المرتد عن دوره السياسى ومحجوب عبد الدايم وحسنين الذى لجأ إلى أحمد بك يسرى وسيطا وشفيعا لإنهاء إجراءات المعاش - أولا - وإلحاقه بالكلية الحربية ثانيا ، كذلك بالنسبة لرضوان ياسين فى الثلاثية - حيث تجلت أهمية هذه القناة على لسان ياسين قائلا: "وهل يوجد رزق بدون وساطة فى هذه الدنيا ، الوساطة ؟مالها ؟ هل تتم حركة كبيرة أو صغيرة بدون وساطة ؟ وهل ترقى مخلوق فى هذه الإدارة فى هذه الوزارة دون وساطة؟".

ومن المحقق أن الوظيفة التى حققتها هذه القناة لم تكن تستهدف الحفاظ على قدر من التوازن الاجتماعى أو "الوعى به من جانب الشفعاء". ولم تكن تحت فعالية علاقات العائلة الممتدة التى يخدم كبيرها صغيرها ، وإنما هى تعبير عن امتلاك رموز القوة (لدى الطبقة العليا) والسيطرة وخضوع الطبقة الأدنى، وكأن هذه العلاقة هى مفتاح العلاقات الطبقية بينهما. وتأكيدا لهذا المثال الذى تطرحه رواية بداية ونهاية للعلاقة بين رب الأسرة كامل على " والبك " " أحمد يسرى " الذى كثيرا مالجأت إليه الأسرة لمساعدتها . حيث أنه لولا " البك " ماحصل حسين على وظيفة مدرس فى إحدى مدارس طنطا ، ولولا البك لما استطاع حسنين الالتحاق بالكلية الحربية: "جئتك ياسعادة البك مستنجدا بشفاعتك فى إلحاقى بالكلية الحربية ومهما يكن من أمر شفاعتك أهم من كل شىء" ورغم إدراك البك بأن هذا طلب أرستقراطى ، غير أنه ساعده وتشفع له للالتحاق بها . ثم تمضى الأحداث الروائية لتؤكد أن العلاقة بين الرجل - كامل على - والبك كانت علاقة صداقة من الدرجة الثالثة ، يسهر فى قصره ويعزف له العود ويتمتع بهداياه

" وقد غاب عن المرأة - الأم - أنه كان يحبه ويقربه ويود سمره دون أن يعده ندا له ، أو صديقا كسائر البكوات والباشوات ".

(٣) الانحراف .. والانتظام في سلك الدعارة :

وحينما يكف الزواج والشفاعة عن القيام بوظائفهما في الصعود الاجتماعي بدفع نجيب محفوظ بشخصياته الروائية إلى الاعتماد على نفسها والبحث في مقوماتها ومهاراتها علها تكتشف في ذاتها مايمكنها من الصعود ، وما يمنحها الصبر على المضي في طريق الحراك الاجتماعي المسدود دونما مؤازرة من أحد. عليها أن تخوض تجربة الانحراف وتنتظم في سلك الدعارة ، كمنفذ اجتماعي جديد يقدمه نجيب محفوظ للمتسلقة من أبناء الطبقة الوسطى ، حيث أن قدرات الإنسان- المحفوظي - لاتقل عن مهارات القرد في اعتماده على نفسه. خاصة وأن اصل المتاعب "مهارة قرد" كما قالها محفوظ في السطور الأخيرة من "ثرثرة فوق النيل" مبررا أن الفقر هو الدافع الرئيسي وراء الانحراف واللوذ بهذه القناة(٨).

فتطرح رواية "القاهرة الجديدة" هذه القناة لتلعب دورا بالغ الأهمية في مصائر الشخصيات وقدرتها على تحقيق ذاتها . فتأتي شخصيات محجوب عبد الدايم وإحسان شحاته لتمثل التجسيد الفعلي لفعالية هذه القناة كما تظهر شخصيات عديدة في "خان الخليلي" لتؤكد المضمون الاجتماعي لهذه القناة . فهناك على سبيل المثال " عباس شفه " وزوجته عليات الفائزة . وهناك في "زقاق المدق" تظهر حميدة لتؤكد أن الانتظام في سلك الدعارة هو الوسيلة المثلى الوحيدة المتاحة - بالاختيار - لتحقيق حلمها بالصعود الاجتماعي ، رغم أنها - كما يقرر نجيب محفوظ -" عاهرة بالسليقة". وهناك المعلم كرشة الذى أصابت غرائزه انحراف لايختلف عن انحرافا معتقداته السياسية . كذلك ترشح الثلاثية شخصيات عديدة لم تستطع أن تحقق عبورها الاجتماعي إلى الشريحة الأعلى إلا من خلال الانتظام في سلك الدعارة أمثال رضوان ياسين " المرشح للمال والجاه " الذى اتخذ من هذه القناة أداة حيوية لتقلد المناصب الرفيعة في السلك السياسي ، للدرجة التى اختلطت فيها الوسيلة بالسياسة. ويجيء تأكيد هذا المعنى على لسان الأب - ياسين - حين يقول لمأمون: " أتنوى الإضراب عن الزواج ؟ لن أسمح بهذا ماحييت. ولكن انتظر حتى تعودوا للحكم ثم تزوج زواجا سياسيا رائعا". وكأن الصعود من خلال الانتظام في سلك الدعارة كما توميء الأعمال لايختلف عن الصعود من خلال الانتماء الحزبي. خاصة وأن هذا السبيل - الانحراف/الدعارة -قد مهد الطريق أمام رضوان ياسين لأن يصل إلى درجة سكرتير الوزير، هذا في الوقت الذى لايزال فيه أترابه يبحثون بلا جدوى عن فرصة حياة في سوق العمل .

(٤) الانتماء السياسي والتنظيم الحزبي :

وكما لم يضن - نجيب محفوظ أن يقدم الانحراف والانخراط في سلك الدعارة كأحد المنافذ الهامة للصعود أو التسلق الاجتماعيين أمام شخصياته الروائية ، فإنه لم يبخل أن يقدم لقطاع آخر منفذا جديدا يحقق نفس الوظيفة

السابقة. شريطة أن يكون الفرد قادرا على الانخراط بتنظيم حزبى يعبر عن انتمائه السياسى ويبذل مافى وسعه من انتهازية عقائدية فى سبيل أن يصعد درجة على السلم الاجتماعى . وتتجلى فعالية هذه القناة فى مجمل أعماله فهى - على سبيل المثال - فى الثلاثية تمثل أداة رضوان ياسين الحيوية - بجانب انحرافه - للانتقال من شريحته الطبقية إلى أخرى أعلى . فهو الذى قال فيه إبراهيم شوكت: " هذا الشاب على صلة بكبار الساسة ، شاب ذكى ، وقد ضمن بذلك مستقبلا ماهرا ". بل إنه يعلق أهمية كبرى على هذه القناة - كوسيلة للصعود الاجتماعى - حين يعبر عن تصوره للعلاقة بين السياسة والحراك الاجتماعى فيقول: " ليس الشباب اليوم كما كانوا فى الماضى، السياسة غيرت كل شيء ، فكل كبير له مريدوه منهم ، والطموح الذى يريد أن يشق طريقه وسبيله فى الحياة لابد له من كبير يرجع إليه ". وبالفعل استطاع رضوان ياسين أن يضمن صعود السلم الوظيفى من خلال نشاطه السياسى وانتمائه إلى أحد الأجنحة المنشقة عن حزب الوفد.

ثم طرحت أعمال نجيب محفوظ فيما بعد الثورة / الثلاثية قضية العلاقة بين انغلاق وانفتاح الحراك الاجتماعى وبين التغيرات السياسية. والنموذج الجلى لهذا ماتقدمه " اللص والكلاب " إذ استطاع الطالب الريفى الرث الشباب - رؤوف علوان - أن يحقق معدلات مرتفعة من الصعود الاجتماعى ا بان فترة التغيرات السياسية التى أعقبت ثورة يوليو من خلال ادعائه الانتماء - زيفا- إلى نظام ثورة يوليو ، فصعد من مجرد محرر صغير بمجلة ." النذير " إلى صحفى مرموق فى مجلة " الزهرة " يرفل فى أفضل ثياب ويقطن قصر أحد الذين كان يندد بهم من قبل ويدعو إلى الثورة الاجتماعية عليهم فى مرحلة ماقبل الثورة .

كما يطرح نموذجا عكسيا فى "السمان والخريف"، حيث الهبوط المدوى الذى اعترى مكانة عيسى الدباغ لمجرد انتمائه إلى الوفد. ذلك بعد قيام الثورة ، هذا فى الوقت الذى صعد فيه حسن الدباغ المؤيد للثورة والرافض لنظام ماقبلها . فضلا عن عامر وجدى وطلبة مرزوق وسرحان البحيرى ومنصور باهى الذين يرقدون على صفحات "ميرامار" وغيرهم كثير من النماذج الدالة على فعالية هذه القناة.

*****

المهم أن هذا العرض الوصفى لأهم قنوات الحراك الاجتماعى التى طرحها نجيب محفوظ لإعادة تشكيل حياة الطبقة الوسطى ، يمكن أن يصل بنا إلى مجموعة من النتائج العامة الخاصة بملامح البناء الطبقى الذى تطرحه أعمال نجيب محفوظ وعلاقته بأزمة الحراك الاجتماعى لشخصياته الروائية ، منها :

أولا : أن البناء الطبقى الذى تصوره لأعماله الروائية هو بناء يشتمل على طبقات ثلاث تضم عناصر اجتماعية متباينة ، طبقة ارستقراطية أو بورجوازية كبيرة وطبقة وسطى وطبقة دنيا تضم فقراء المدينة (القاهرة) والشحاذين والمعدمين .

ثانيا : اختفاء الطبقة الفلاحية والعاملة من خريطة هذه الأعمال .

ثالثا : أن هذا التحديد للبناء الطبقى لايعكس أية ملامح تكشف عن مرونته إلا من خلال القنوات التى اختارها الكاتب ، فهو بناء جامد ، يفصل بين طبقاته جدار سميك يصعب اجتيازه من خلال القنوات المشروعة للحراك الاجتماعى ، وفضلا عن ثبات هذا البناء ، فهو يحول فى الوقت نفسه دون بلورة صراع بين هذه الطبقات رغم تناقضاتها ، ويحول فى الوقت نفسه دون إمكانية الحراك الاجتماعى بين طبقاته ، أو حتى بين الشرائح المختلفة داخل الطبقة .

رابعا : أن التحديد السابق للبناء الطبقى ، دفع الأعمال إلى تصوير مقومات المكانة الاجتماعية ، على أنها مقومات موروثة وليست مكتسبة، بحيث أن التقيم الاجتماعى للأدوار الاجتماعية والشخصيات لا ينهض على أساس عوامل تتصل بالكفاءة والإنجاز ولكن تتصل بالأصول الإجتماعية والطبقية بحيث تظل الشخصية – إذا أرادت لنفسها النجاه من مقصلة الكاتب – أسيرة لهذه الأصول لاتتجاوزها. المال والجمال والجاه والأصل الطبقى مقومات أساسية تطرحها وتصورها هذه الأعمال الروائية للمكانة الاجتماعية . ومن ثم تصبح عملية الحراك الاجتماعى لهذه الشخصيات هى مجرد اكتساب أو فقدان هذه المقومات فضلا عن استعدادها المسبق – الدائم للتنازلات المتعددة فى سبيل اكتسابها .

خامسا : أن تأكيد الأعمال الأدبية على هذه المقومات انعكس بدوره فى طبيعة نماذج الشخصيات التى يطرحها ويصورها نجيب محفوظ فنجد الانتهازى ، والقواد ، والمغامر ، والمرتد ، والخائن ، والبلطجى ، وصانع العاهات ، وهى نماذج من الطبيعى أن تطرح جانبا كل الفضائل أملا فى الصعود الاجتماعى ، حتى لو كانت هذه الفضائل تتصل بالأبوة أو البنوة أو الشرف (محجوب – حسنين – ونفيسة – وغيرهم). أما الشخصيات ذات الالتزام الاجتماعى والإيديولوجى (مثل على طه ، عبد المنعم شوكت، عثمان خليل) فمصيرها إلى المقصلة كما تؤكد الأحداث الروائية.

سادسا : هذا يعنى – بطبيعة الحال – أن الواقع الاجتماعى الذى تصوره هذه الأعمال لا أمل فيه أو منه ، لأنه واقع مغرق فى التشاؤم والفساد ولاسبيل إلى النجاة منه إلا بدفع ثمن باهظ قد تكون الحياة ذاتها. وفى سياق واقع كهذا فمن المتوقع أن تنتهج الشخصيات الروائية الساعية إلى الحراك الاجتماعى نهجا فرديا بعيدا عن صور التنظيم الطبقى . من هنا فليس من المستغرب أن تواجه هذه الشخصيات أزمة شاملة عبر مراحل تطورها المختلفة وهى أزمة الحراك الاجتماعى. ولكن السؤال الآن: هل مصدر هذه الأزمة يعزى إلى الواقع الاجتماعى ذاته الذى صورته عدسة نجيب محفوظ المظلمة أم إلى المقومات النفسية للشخصية التى رسمها نجيب محفوظ ؟ أم إلى رؤية نجيب محفوظ الذاتية للواقع الاجتماعى والشخصية معا ؟ هذا ماسنحاول الإجابة عليه فى السطور القادمة .

سابعا : أزمة الحراك الاجتماعى : السير فى طريق مسدود :

لاشك أن التناول السابق لقنوات الحراك الاجتماعى من شأنه أن يكشف أن المجتمع الذى يصوره نجيب محفوظ ، لايمكن الشخصية (المتطلعة) من تحقيق ذاتها إلا بعد أن تدفع ثمنا باهظا يجسد فى النهاية استعدادها المطلق

للتنازل عن كل القيم والفضائل فى سبيل هذا الصعود.

ورغم أن هذا الثمن يختلف باختلاف الوضع الاجتماعى والطبقى للشخصية، فمن المتوقع أن تكون الشخصيات البرجوازية الصغيرة – التى تسكن عالمه الروائى – هى أكثرها دفعا للثمن وتحملا لأوزار المجتمع المأزوم ، لأنها أكثرها خوفا من السقوط إلى الطبقة الأدنى ، وأكثرها رغبة فى الصعود إلى الطبقة الأعلى ، وأشدها حرصا على الاحتفاظ بموطىء قدم (البقاء ضد رياح التغيير) فى هذا المجتمع. ولكن مع ذلك فإن الأسباب والمظاهر والحلول (سواء الفردية أو الطبقية) التى تطرحها هذه الأعمال تظل متعددة ومتباينة. لكننا يمكن أن نلاحظ أن محفوظ فى معالجته للأسباب الكامنة وراء أزمة الحراك الاجتماعى قد قدم شخصياته الفنية وقد اكتملت ملامحها منذ البداية ، وتبدو فعالية أزمتها فى اللحظة التى تبدأ تمارس فعلها الاجتماعى ، فهى شخصيات مهددة من الداخل لأنها تحمل بذور تدميرها التى يغرسها فيها الكاتب عبر خصائصها النفسية، كما أنها محاصرة من الخارج بعوامل فنائها التى لا قبل لها بمواجهتها.

فأزمة هذه الشخصيات الساعية إلى الحراك الاجتماعى تبدأ فى اللحظة التى تصطدم فيها بالقدر ، والقدر فى أعمال نجيب محفوظ يتجلى فى صور ثلاث . فقد يكون القدر نفسيا وقد يكون اجتماعيا وقد يكون ميتافيزيقيا . فهو إذن القدر – المصدر الذى تنبع منه أزمات شخصياته، وهو الذى يوجهها فى النهاية إلى مصيرها المحتوم. والأزمة فى هذه الأعمال ولدى تلك الشخصية تتجسد فى صراع بين القدر الميتافيزيقى (سواء تمثل فى الموت أو المجهول أو الفكرة المجردة الغامضة) والقدر النفسى (سواء تمثل فى خصائص الشخصية نفسيا أو سيكولوجية كالتمرد على واقع الطبقة أو الغريزة الجامحة التى تسيطر على فعل الشخصية). ويمكن إبراز أثر هذه الأقدار من خلال استخراج فئات تحليلية تمثل الأقدار الثلاثة:

(١) القدر ... الموت

فلئن أوحت الأعمال الروائية بأن الفقر أو العوز هو السبب الرئيسى المباشر وراء أزمة السقوط والانهيار التى تحاصر الشخصيات البرجوازية الصغيرة ، غير أن القراءة السوسيولوجية تكشف عن غير ذلك ، إذ يأتى الموت ليقوم بهذا الدور الرئيسى. وقد احتفظ المؤلف للآباء بأكبر نصيب من هذا الموت الفجائى أو الاعتباطى. والأب فى أعماله فى بداية الرواية قد يموت معنويا حين يصاب بمرض يعجزه عن الكسب والإنفاق على أسرته كما حدث فى القاهرة الجديدة ، أو قد يموت باختفائه من أول الرواية ليقوم الابن بدور الأب البديل كما حدث فى رواية خان الخليلى.

وقد ترتب على هذه البداية (القدرية) تغييرات هائلة فى مصائر شخصياته مما يشير إلى أن نجيب محفوظ قد واجه شخصياته منذ البداية بقوة لاسبيل إلى ردها أو مواجهتها ، بل إنه – مع ذلك – يترك هذه الشخصيات تواجه قدرها الاجتماعى (الواقع الطبقى المرير) بسمات شخصية غرسها بداخلها – تقود الشخصية إلى مصيرها الذى حدده الكاتب – وتمثل هى الأخرى قدرا سيكولوجيا يتجسد فى طابع الشخصية ونسقها القيمى والمعرفى المهترئ.

(٢) اهتزاء نسق القيم

ويأتى نسق القيم - فى المرتبة التالية للقدر - لدى الشخصيات البرجوازية الصغيرة كسبب جديد لأزمتها - ليجسد الخصائص النفسية والاجتماعية لها. إذ يكشف هذا النسق عن الدور الذى يلعبه فى توجيهه الشخصيات إلى مصيرها المحتوم المتمثل فى السقوط والانهيار. حيث تبدو هذه الشخصيات المتطلعة - من خلال نسقها القيمى- ساقطة بالفطرة أو السليقة.

والشواهد على ذلك عديدة. فنجد أن " طظ " تحتل مكانة الصدارة فى نسق قيم محجوب عبد الدايم ، فهى أداته الحقيقية فى تحقيق أهدافه وكل الأشياء تتحطم على صخرة هذا المبدأ. فالدين + العلم + الفلسفة + الأخلاق = طظ. فضلا عن أنه حدد غايته فى دنياه فى ضوء قانون استقاه من نخالة الفلسفات المتناقضة ، اللذة والقوة بأيسر الوسائل والسبل ، دون مراعاة لخلق أودين أو فضيلة. كما أنه وجد ضالته فى " إبليس " فى السماء وسالم الأخشيدى فى الأرض ، فهما فى تصوره المثل الأعلى للرفض والتمرد .

كذلك كان لنسق القيم الذى يحكم الفعل الاجتماعى لدى حميدة فى"زقاق المدق" الدور البارز فى التعجيل بسقوطها ووأد أحلامها ، فهى - كما قدمها نجيب محفوظ - عاهرة بالسليقة ، كانت الأخلاق أهون شىء على نفسها المتمردة، بل إنها تمنت أن تكون ابنة أحد الباشوات حتى ولو على سبيل الحرام .

وبجانبها يرقد حسنين فى بداية ونهاية ملتحفا نسقا قيميا ينطوى على قدر كبير من التناقض مادى النزعة ، جذبه جسد بهية فتعلق بها لجسدها وليرتفع من خلاله من مستوى الطابق الأول فى منزله إلى الطابق الثالث ، وجذبه جسد ابنة أحمد بك يسرى فخالها ركوبا يركب بها طبقة بأكملها. فنسق القيم التى أودعها نجيب محفوظ فى شخصياته المتطلعة هو سبيلها ووسيلتها إلى رحلة السقوط والانهيار التى تنتظرها فى آخر الرواية .

(٣) التطلع الطبقى

وبجانب نسق القيم المهترىء الذى يوجه الفعل الاجتماعى لدى هذه الشخصيات والذى سيقودها إلى مصيرها المحتوم تنطوى هذه الشخصيات على نزوع قوى نحو التطلع إلى عالم الطبقة الأعلى. فالشخصيات الساعية إلى تحقيق حراك اجتماعى صاعد هدفها الأولى بلوغ عالم هذه الطبقة ، ويبدو هذا واضحا من خلال التقرير الذى يقدمه الكاتب عنها منذ الصفحات الأول فى الروايات ، وكأنه بهذا التقرير يمهد لها السبيل إلى المأساة التى تفصح عن وجهها مع نهاية كل عمل .

فعلى سبيل المثال يكشف التطلع الطبقى عن وجهه لدى محجوب عبد الدايم عندما يحدد اتجاه طموحه قائلا " ماذا عليه لو نشر فى الإعلانات المبوبة بالأهرام يقول : شاب فى الرابعة والعشرين ليسانسية طوع أمر كل رذيلة" . فهو " عن طيب خاطر يبذل كرامته وعفته وضميره نظير إشباع طموحه لو أمكنه أن يصير عظيما ولو بجريمة ترمى به إلى

حبال المشنقة لما تردد فهو كما رسم حدوده الكاتب على استعداد مسبق للتنازل عن أى شىء فى سبيل إشباع طموحاته وتطلعه إلى الارتباط بعالم الطبقة العليا. وكأن هذا الطموح الذى يعبر عن التطلع يمثل قدرا سيكولوجيا غرسه الكاتب فى شخصيته ليقودها إلى النهاية المأساوية .

ولم يكن محجوب فحسب هو الذى يتحرق شوقا إلى ركوب الطبقة العليا فى القاهرة الجديدة ، بل كانت هناك تنتظره على الجانب الآخر إحسان شحاته المحبوبة السابقة لعلى طه الاشتراكى الزائف ، وهناك فى خان الخليلى أحمد عاكف الذى يعلن القدر الميتافيزيقى الذى حاصره بإحالة والده إلى المعاش ، ويتأسف على عدم تحقيق طموحه قائلا: " فاتتنا أخصب فترة فى تاريخ مصر . تلك الفترة التى تستهين باعتبارات السن والجاه الموروث ويقفز فيها الشبان إلى كراسى الوزارة ". وهناك أيضا حميدة فى "زقاق المدق" التى دفعها تطلعها إلى حياة النعيم والثياب والآنية الفاخرة إلى الخروج من الزقاق لتعود مرة أخرى محمولة على الايدى. وهناك حسنين فى بداية ونهاية النموذج المثالى للتطلع والطموح الطبقى الذى طالما تساءل: "كيف صار البك - أحمد يسرى - غنيا"؟

٤- التمرد على الوضع الطبقى والاجتماعي

ويأتى الوضع الاجتماعى والموقع الطبقى للشخصيات كحصار جديد يمثل فى الوقت نفسه قدرا اجتماعيا يتفاعل مع القدرين السابقين (الميتافيزيقى والسيكولوجى). فالتمرد عنصر رئيس يوجه الفعل الاجتماعى لدى الشخصية الساعية إلى الحراك الصاعد أملا فى تمزيق القشرة الاجتماعية السميكة التى تفصل بينها وبين الطبقة الأعلى. ويأخذ التمرد الاجتماعى فى روايات نجيب محفوظ صور ثلاث ، تبدأ بالتمرد على الأسرة، ثم تمتد إلى التمرد على الطبقة الاجتماعية ثم تنتهى إلى التمرد على المجتمع بأسره بعلاقاته وأنظمته .

ويتجلى التمرد لدى محجوب عبد الدايم فى تمرده على كافة الأوضاع التى تحول دون تحقيق طموحاته ، رافضا لعناصر واقعه الاجتماعى - بادئا بأسرته معتمدا على القانون الذى صاغه لنفسه والقائل " بأن أسرتى لن تورثنى شيئا أسعد به فلا يجوز أن أرث عنها ماأشقى به". أو أن يتساءل وهو ينتف حاجبه الأيسر:

لماذا قدر له أن يولد فى ذلك البيت ؟ ماذا ورث عن والديه سوى الهوان والفقر والد مامة ؟ أليس ظلما أن يرسف فى هذه الأغلال قبل أن يرى النور؟" ولو كان ابن حد بس بك مثلا لكان له جسم غير هذا الجسم ووجه غير هذا الوجه وحظ غير هذا الحظ".؟

أما مرجع التمرد عند أحمد عاكف - القاطن بخان الخليلى - فيرجع إلى اختفائه فى تحقيق المكانة الاجتماعية التى يتطلع اليها ، إذ أصاب هذا الإخفاق آماله:" طعنة قتاله دامية فامتلأت نفسه سخطا وغضبا ومرارة وكمدا ووقر فى أعماقه أنه شهيد مضطهد ، وعبقرية مقبورة وضحية مظلومة للحظ العاثر ". فترتب على ذلك أن تعاظم تمرده ورفضه لهذا الواقع الذى حال دون صعوده على السلم الاجتماعى. " فامتلأت نفسه سخطا وغضبا على الدنيا والناس والعظمة والعظماء خاصة". وما العظمة ؟ العظمة كما تعرفها مصر " الظروف المواتية ".

وتأتى حميدة - الهاربة من جلدها الاجتماعى - فى زقاق المدق لتجسد بوضوح هذا التمرد ، رافضة تمام الرفض واقعها الطبقى الاجتماعى . فالزقاق إذن طبقتها الاجتماعية التى تحاصرها والتى تود الفكاك من إسارها. فهو - الزقاق / الطبقة - فى نظرها زقاق العدم لهذا كثيرا ماكانت تتأسف على وجودها به ، إذ إنه لايحقق لها سوى الحسرة والألم ، وهو ما أكدته دائما حين تقول: " آه ياخسارتك ياحميدة .. لماذا توجدين فى هذا الزقاق ؟ فمن أهله - هذه حسنية الفرانة جالسة على عتبة الفرن كالزكيبة .. وهذا المعلم كرشة القهوجى مطاطىء الرأس كالنائم وماهو بالنائم".

ويشارك حسين كرشة حميدة فى تمرده على الزقاق / الطبقة فهو يريد أن يحيا حياة أخرى مثل تلك التى يسمونها فى بلاد الانجليز - كما يقول - بحبوحة العيش، فالزقاق / الطبقة كما يراه " لايحوى إلا الموتى ... ومادمت منه فلن تحتاج يوما للدفن فعليك الرحمة ". لهذا يقرر هجرته لأنه فى نظره " زقاق المدق أناس بهائم فماذا يضطرنى إلى البقاء فى هذه الحياة ؟ سأحمل ثيابى وأذهب إلى غير رجعة" .

ويمتد هذا التمرد بجذوره ليصل إلى حسنين - فى بداية ونهاية - والذى يعلن عن تمرده منذ الصفحات الأولى للرواية حتى حين تشييع جنازة والده ، فانحصر تفكيره فى المشيعين فلم ير أحد يملأ العين إلا جارهم الكريم فريد أفندى محمد. أما زوج خالته فكان فى حكم العمال وليس عم جابر البقال بخير منه ، والحلاق أد هى وأنفر ، ونفر غيابهم أشرف من حضورهم. فانقبض صدره وغشيه كدر وضيق لأنهم دلالة مرة على واقعه الطبقى الذى يرفضه ويتمرد عليه. ليس هذا فحسب ، بل امتد به هذا التمرد إلى نطاق أسرته فكثيرا ماكان يضيق بحياة أسرته البائسة ويتساءل: " كيف يمكنهم أن يتحملوا هذه المصائب التى تتوالى عليهم تباعا ، كيف نطيق هذه الحياة ؟ إنه من الظلم أن نعد أنفسنا من الأحياء أراجع حياتنا جملة فلا اجد بها خيرا أبداً .

ولئن أتاح هذا التحليل السابق التعرف على حجم الدور الذى لعبه كل قدر من الأقدار الثلاثة فى نسج خيوط أزمة الشخصيات المتطلعة إلى الصعود الاجتماعى من البرجوازية الصغيرة ، غير أن الأزمة الفعلية تبدأ فى التحقق عندما تصطدم هذه الشخصيات بتلك الأقدار وعلى الأخص القدر الميتافيزيقى (حين ترفض الشخصية فكرة أن يكون الموت هو النهاية) أو تتجاهل الشخصية قدرها الاجتماعى (طبقتها الاجتماعية) وتسعى إلى الانسلاخ عنه ، أو أن تنساق وراء قدرها النفسى (وتلبى النداء لغرائزها المتأججة وتطلعها القاسى) بحثا عن وظيفة مرموقة (محجوب) أو مجد يعرف عبقرية مدفونة (عاكف) أو ثياب جديدة خارج الزقاق (حميدة) أو نجمة لامعة فوق الاكتاف (حسنين) .

وتبدأ خيوط هذه الأزمة فى التعقيد والتداخل عندما تخرس تلك الشخصيات المتطلعة تجربة الحلول الفردية لحل أزمتها الاجتماعية الخاصة بالحراك الاجتماعى، معتمدة فى ذلك على مهارتها الفردية، ومستندة إلى نسق قيمها المهترىء عبر قنوات خاصة للصعود أعدها نجيب محفوظ مسبقا لتكون فى نهاية كل عمل منافذ للسقوط فى الطريق المسدود، حيث تكتشف أن الطريق الذى توهمته فى البداية طريقا للصعود هو فى الحقيقة طريق السقوط والانهيار والتحطم فى الصخر، إذ ستظل هذه الشخصيات محاصرة بماضيها الاجتماعى الذى لاتستطيع التخلص من أحقاده ومن

ثم لاتجد هذه الشخصيات أمامها سوى طريق الانتحار الإرادى - كنفيسة وحسنين- أو الموت الاضطرارى- كحميدة- أو التفكير فى محاولة بدء المرحلة من جديد .

ثانيا : الأزمة : وجذور رؤية نجيب محفوظ :

ورغم هذه المأساة الدامية - المتصلة بعملية الحراك الاجتماعى - التى تنتهى إليها روايات نجيب محفوظ، ورغم هذا الحصار الحديدى (والقدرى) بتنويعاته الثلاثة - المتحكم فى حركة الفعل الاجتماعى - ومن خلال الإسهاب فى سرد تفاصيل الحياة اليومية لشخصياته الروائية، فما زلنا نجد من يزعم بواقعية أعماله ومازالت تتردد أصداء الذين يزعمون من النقاد أن السبب المباشر وراء هذه الأزمة يعزى إلى التسلسل الطبقى المتحجر .

وفى مواجهة هذا الزعم - ومن أجل التعرف على مصادر الأزمة الجاثمة على عالمه الروائى - ينبغى أن نضع الكلية الفنية لنجيب محفوظ - مجمل خطابه الروائى - وجها لوجه أمام الكلية التاريخية. ليس من أجل محاكمة النص باسم التاريخ أو محاكمة الكاتب باسم الواقع ، ولكن من أجل إثبات فرضية واكتشاف هدف . أما الفرضية فمؤداها أنه إذا كانت الطبقة الوسطى الصغيرة - بصفوتها وجماهيرها - مأزومة بالفعل فى سياق الكلية التاريخية ، فإن أزمتها هذه ازدادت حدة وعمقا وتعقيدا عندما وجدت التجلى الفنى لها على مستوى الكلية الفنية. أما الاكتشاف فيتمثل فى تحديد طبيعة العلاقة بين أزمة الحراك الاجتماعى لدى الطبقة البرجوازية الصغيرة - على مستوى النص - وبين رؤية نجيب محفوظ للواقع الاجتماعى. ويأتى هذا الإثبات وذاك الاكتشاف اعتمادا على مفهومين رئيسيين من مفاهيم علم اجتماع الأدب - كأدوات تفسيرية - هما "نمط الرؤية" و" القص الواقعى".

فالمفهوم الأول " نمط الرؤية " يشدنا مباشرة إلى إيديولوجية الكاتب ورؤيته والميكانيزمات المسؤولة عن عملية الاختيار - سواء اختيار الموضوعات أو الشخصيات - التى تكشف عن طبيعة وعيه - كأديب - بدوره الاجتماعى . والمفهوم الثانى - - القص الواقعى - يردنا مباشرة إلى الكلية التاريخية ، حيث معطيات الحياة اليومية ، فنرصد دورها فى تشكيل العالم الروائى للكاتب لنحدد ما أهمية تلك " الواقعية " التى وصفت بها أعمال نجيب محفوظ ، والتى جاءت استجابات النقاد والقراء لها بالغة التنافر والتعارض .

من هنا ، يمكن أن نصل إلى جذور رؤية نجيب محفوظ ودورها فى تشكيل هذا العالم الروائى المأزوم من خلال الوقوف أمام بعض المحكات - الدالة - يمكن النظر إليها باعتبارها وسائط تقع مابين النص (القول الأدبى) والمرجع (الواقع الاجتماعى) هى موقف الأعمال الأدبية من قضيتى الحراك والصراع الاجتماعيين ، ومدى قدرتها على صياغة صور وأنماط العلاقات الاجتماعية باعتبارها من العمليات الأساسية للتشكيل الفنى للواقع الاجتماعى على مستوى العمل الروائى، وموقف الأعمال من قضية العلاقة بين الوعى الفعلى والوعى الممكن لدى الشخصيات الروائية، وحجم الحقيقة التاريخية (ومدى صدقها) وطبيعة نظرة الروائى إليها ، باعتبارها أحد المقومات التى تشكل مجمل عالمه الروائى.

أولا : الأعمال الأدبية بين تكريس أزمة الحراك وإلغاء فعالية الصراع واختزال العلاقات الطبقية :

بدا فيما سبق أن نجيب محفوظ قد عمد إلى إعادة تشكيل الواقع (روائيا) من خلال مجموعة من قنوات الحراك الاجتماعى: الزواج والوساطة والمحسوبية ، والانتماء الحزبى والانتظام فى سلك الدعارة للانتقال من وضع طبقى إلى وضع طبقى آخر . ولئن كان من حق الكاتب أن ينتقى من هذه القنوات مايعينه على طرح موضوعه الروائى ، فإن من حق الباحث (والناقد) أن يناقشه فيما أدى إليه هذا الانتقاء .. وفى هذا الصدد يعتقد الباحث أن اختيار نجيب محفوظ لهذه القنوات لم يمكنه من معالجة الأزمة معالجة اجتماعية، رغم الزعم بصفة الواقعية الاجتماعية من جانب ، وأدى به إلى مايشبه التناقض فى البناء الفنى لهذه الأعمال من جانب آخر .

فأهم مانلاحظه على هذا الاختيار أنه حصر الكاتب فى تصور ثابت للمجتمع (تجلى فى كل أعماله) مؤداه ، أنه رغم تدرجه الطبقى ، إلا أنه يسمح بالانتقال من شريحة طبقية إلى شريحة أخرى شريطة التنازل الدائم عن أى قدرات متصلة بالكفاءة والإنجاز . هذا يعنى أنه مجتمع مشوه - من الداخل (بفعل استعداد أفراده للتنازل الدائم من أجل الصعود) ومن الخارج (بفعل عوامل السيطرة التى تمارسها فئة بعينها على مقدرات الأمور) . ولأن هذا المجتمع ثابت (فى تصور الكاتب) فقد ترتب على ذلك ، أن ظلت قنوات الحراك الاجتماعى (فى الأعمال الروائية) ثابتة هى الأخرى ، فالأهمية الوظيفية للزواج (وغيره من المصاعد) ظلت ثابتة منذ العمل الأول حتى آخر عمل .

وقد ترتب على اختيار هذه القنوات (والتصور الثابت لها) تماثل وثبات الخصائص الاجتماعية (بل والبيولوجية) والنفسية للشخصيات التى تحاول الصعود من خلالها . لذا لم نرى اختلافا جوهريا بين شخصية كل من محجوب عبد الدايم وحسنين أو بين على طه وأحمد راشد أو بين مأمون رضوان وعبد المنعم شوكت ، أو بين عثمان خليل وأحمد شوكت ، أو بين رؤوف علوان ومنصور باهى ، أو بين نفيسة وحميدة ونساء العوامة ، فالتماثل هو الخاصية الجوهرية بين هذه النماذج الثابتة ، والاختلاف والتمايز فيما بينهما لايبدو إلا فى درجة التأثر بتقلصات المعدة أو الطموح والتطلع أو فى مدى التحكم فى غرائزها وردود أفعالها تجاه الأوضاع الاجتماعية القائمة .

ولقد أثر هذا التماثل وذاك الثبات فى قدرة الأعمال الأدبية على تصوير المكانة والفعل الاجتماعى المرتبط بها . إذ تحدد ت المكانة فى هذه الأعمال - بسبب التماثل والثبات - على ضوء اعتبارات موروثة اجتماعيا كالجنس والسن، أو الانتساب لطبقة بعينها ، ولم تتحدد على ضوء اعتبارات مكتسبة تتصل بالكفاءة والإنجاز . والشاهد على ذلك ، أن هذه الأعمال لم تخلق بعد شخصية من الطبقة العليا قدمت أفعالا وتنازلات تتصل بقيم الكرامة أو الشرف ، فى حين قدمت أبناء الطبقة الوسطى وهم يتنافسون فى تقديم تلك التنازلات مقابل الصعود درجة على السلم الاجتماعى . وكأن الانتماء الطبقى قدر لامفر منه ، يخلق تماثلا وثباتا فى الأفعال الاجتماعية لأبناء الطبقة جميعهم دون تمييز أو اختلاف .

ومما يؤكد أن هذه الأعمال تقيد الشخصية بحدود موقعها الطبقى (كقالب سرمدى لايتغير) أنها ما أن تتمكن من إحراز مكانة مكتسبة من خلال التعليم – خاصة بالنسبة للطبقة الوسطى – وتستعد لرحلة الحراك الاجتماعى ، إلا ويضع الكاتب أمامها واحدة أو اكثر من قنوات الحراك التى أعدها سلفا على مقاييس رؤيته الذاتية.

ثم يعد أن تعبر هذه القناة وتحقق حلمها بالصعود يحاصرها الكاتب بماضيها الاجتماعى (الذى هو وضعها الطبقى فى الأساس) كقدر اجتماعى ليقضى على أية مكاسب أو امتيازات حققتها خلال رحلة الصعود ، كعقاب أو قصاص أخلاقى من جانب الكاتب إزاء محاولتها الخروج عن جلدها الاجتماعى ، أى وضعها وموقعها الطبقى .

إذن فليست قضية انغلاق قنوات الحراك الاجتماعى هى المعوق الرئيسى أمام الشخصية الروائية (وسبب أزمتها الاجتماعية) فى انتقالها من طبقة إلى أخرى أو من شريحة إلى أخرى داخل نفس الطبقة فحسب ، ولكن يظهر معوق آخر رئيسى يتمثل فى علاقة الشخصية بطبقتها الاجتماعية كسبب جديد لأزمتها .

وهنا قد يذهب قائل بأن المشكلة لاتتصل بوعى نجيب محفوظ بانغلاق أو انفتاح قنوات الحراك الاجتماعى ، أو صلابة ومرونة البناء الطبقى ، ولكن المشكلة تكمن أساسا فى البناء الطبقى السميك والواقع الاجتماعى الذى لايتيح إمكانية الصعود عبر قنوات شرعية ، الأمر الذى تجلى – بصدق – فى الأوضاع الغريبة التى يحفل بها عالم نجيب محفوظ. إن ماقامت به الأعمال إنما هو مجرد إبراز وتسجيل الأزمة الناجمة عن عدم إتاحة فرص الصعود عبر القنوات الشرعية .

ولكن سرعان مايفقد هذا المذهب مصداقيته على ضوء اعتبارين. الأول أن مهمة الكاتب " الكبير " لاتقتصر على مجرد تسجيل الواقع (الأزمة) كما تفعل عدسة الكاميرا ، ولكنها تتجاوز ذلك إلى إعادة اكتشاف وتفسير هذا الواقع (المأزوم بافتراض) على مستوى الفكر للعثور على إمكانيات تغييره. الاعتبار الثانى ، أنه إذا كان المجتمع مأزوما بهذه الصورة ، وقنوات الحراك الاجتماعى الشرعية مغلقة بهذه الدرجة التى صورتها الأعمال الأدبية المحفوظية، فإن من المفترض أن تقدم هذه الأعمال لصور من الصراع الطبقى . بيد أن ذلك لم يتحقق هذا فى الوقت الذى أكدت فيه هذه الأعمال على وجود أزمة تتصل بالحراك الاجتماعى وبصلابة البناء الطبقى .

ومع ذلك ، فلم يطرح البناء الروائى لمعالم هذا الصراع أو حتى إمكانيات تولده ، واكتفى بأن ربط المصائر المهلكة للشخصيات بما غرسه الكاتب فيها من خصائص مثل الطموح والتطلع لتعانى بعد ذلك من صراع فى دورها ذاتها. ومن هنا فإن نجيب محفوظ اختزل الصراع الطبقى (الموجه إلى الطبقات الأخرى) إلى صراع شرائحى أو فئوى (بين شرائح الطبقة وفئاتها) وإلى صراع فى الدور الاجتماعى (الموجه إلى الشخصية ذاتها) وذلك خلال رحلة صعودها الاجتماعى .

وإذا انبرى من يؤكد أن البناء – والعالم الروائى لمحفوظ – يحفل بمظاهر متعددة للصراع الاجتماعى والطبقى، فهنا نتسا ءل، إذا كان الأمر كذلك فلم يصر الكاتب على إرغام شخصياته الصاعدة على دفع ضرائب باهظة – تتجسد فى مصيرها المأسوى– كمقابل لرغبتها فى الصعود الاجتماعى؟. إننا لم نجد وسط هذا الزحام من الشخصيات التى

تسكن عالمه الروائى سوى إنها تتنافس فى الإسراع إلي مصيرها المظلم مسلوبة القدرة والإرادة على اتخاذ الموقف النقيض الذى يمكنها من تعديل الموقف الاجتماعى برمته . فهل من شأن هذه الأنماط من الشخصيات أن تدين حقا الواقع ، أو أنها تصلح أداة النقد الواقع الاجتماعى؟!

تأتى الإجابة على هذا السؤال حينما نتأمل تصريحات نجيب محفوظ ورأيه فى أحد أعماله على سبيل المثال - بداية ونهاية - فيقول مدافعا عن نهاياته المتشائمة القاسية بحجج مختلفة: " إن خاتمة الأسرة المصرية التى تناولتها فى قصة "بداية ونهاية" وهى أسرة حقيقية أعرض قصتها منتهية هكذا بمأساة حتى أستطيع أن أشحن عواطف القراء بانفعالات كالتى بعثتنى على كتابتها ". فهو هنا يؤكدأان الرواية كانت تعبيرا عن رؤيته الذاتية وليست تعبيرا عن رؤية "ذات" - طبقة اجتماعية - مجاوزة للذاته الفردية .

ورغم هذا الاعتراف - أن أدبه وثيقة تسجيلية أخلاقية للأديب لا للتاريخ أو الواقع - حول دوره كأديب وتصوره لوظيفة الأدب، نجد على الجانب الآخر ساحة النقد وقد ازدحمت بالأقوال النقدية التى تدور معظمها حول وصف وتصنيف أعمال نجيب محفوظ بالواقعية لمجرد اغتناء هذه الأعمال بالتفاصيل الدقيقة عن الحياة اليومية لدرجة أن يصر أحد الكتاب أن أعمال نجيب محفوظ قد جاءت واقعية النظرة من حيث اهتمامه بذكر التفاصيل وسردها بصورة تصويرية بديعة تنطبق تماما على الواقع الحى ذاته. وكأن حدود الواقعية - كأسلوب فى التعبير الأدبى - تبدأ وتنتهى عند مجرد تصوير الواقع.

لاشك أن تصريحات نجيب محفوظ ذاتها قد ساهمت فى هذا الخلط السائد فى بعض الأقوال النقدية حيث يقول فى موضع آخر : "حين كنت مشغولا بالحياة ودلالتها كان أنسب أسلوب هو الأسلوب الواقعى الذى قدمت به أعمال لسنوات طويلة ، كانت التفاصيل سواء فى البيئة أو الأشخاص أو الأحداث على قدر كبير من الأهمية ، وهو أسلوب يعكس الحياة فى جملتها".

فواضح من هذا التصريح أن الكاتب قد اعتمد الأسلوب كأداة " ليعكس " من خلاله الحياة - وهذه هى حدود الواقعية عنده - وليس ليقدم أو يطرح "رؤية" جماعية لقطاع اجتماعى ينتمى إليه ويمثله بغية تجاوز مواقعه المتعارضة. من ثم فإن الأسلوب الواقعى فى الكتابة الروائية - بهذا المفهوم - ليس وحده معيارا كافيا للحكم على هذه الأعمال بالواقعية ، بدليل تخلى نجيب محفوظ عن هذا الأسلوب خلال مرحلة مابعد الثلاثية.

ثانيا : الحقيقة التاريخية بين الالتزام والعاطفة :

ورغم إدراك الباحث أن العمل الفنى الأدبى لكيفية ذهنية قائمة بذاتها مستقل بعلاقاته وحقيقته عن الواقع ، وليس متفصلا عنه ، إلا أن انطواء أعمال نجيب محفوظ على بعض الأحداث التاريخية ، واغتنائها بالتفاصيل المتنوعة من معطيات الحياة اليومية ، فضلا عن تصريحاته والأحكام العامة التى يصدرها بعض النقاد حول البعد التاريخى وحدود الواقعية التى تكتنف هذه الأعمال ، قد توحى للقارىء بأن هذه الأعمال تعد- فى ذاتها - سجلا

اجتماعيا تاريخيا لتطور المجتمع المصرى(٩) . كل هذا يدعو الباحث إلى الوقوف أمام الحقيقة التاريخية التى تنطوى عليها أعمال نجيب محفوظ .

فقد ذهب عبد العظيم رمضان فى مقاله السابق الإشارة إلى " أن الدور الذى لعبه نجيب محفوظ فى كتابة تاريخ المجتمع المصرى مماثل للدور الذى يلعبه المؤرخ الأمين". يذهب نجيب محفوظ مذهبا نقيضا ليؤكد أنه لم يكتب تاريخ مصر الاجتماعى روائيا على هذا النحو الذى أراده له المؤرخ فيقول " الحق إننى لم اكتب الثلاثية لأؤرخ لمصر بل لم أكتب القصص التاريخية (عبث الأقدار - رادوبيس - كفاح طيبة) لأقدم تاريخا بأمانة ، وما دفعنى فى الحالتين إلا حبى لأماكن وأشخاص وقيم". إنه - أى التاريخ الذى يقدمه - لايعتمد على المراجع ولكنه يعتمد أولا وأخيرا على القلب والعاطفة والوجدان.

ورغم جلاء التعارض الذى يصل إلى حد التنافر بين التصريحين ، نتساءل أيهما أصدق - للوصول إلى الحقيقة التاريخية - المؤرخ الذى (فقد خدعته هتافات المظاهرات - ثورة ١٩١٩ - فى هذه الأعمال) يوثق المادة التاريخية بالقرائن العلمية ، أم نصدق الأديب الذى قدم لوحته الفنية بما فيها من أصداء تاريخية اعتمادا على القلب والعاطفة والوجدان؟

فإن اتفقنا - مؤقتا - مع الكاتب فيما يذهب إليه من أن التاريخ الذى يقدمه لايعتمد على المراجع أو الوثائق ، وإنما يعتمد على القلب والعاطفة ، ودافعه إلى ذلك حبه لقيم بعينها وأشخاص بعينها وأماكن بعينها ، فكان من الطبيعى أن يتبلور ذلك على خريطة أعماله. فما هى القيم التى دفع من أجلها إلى الكتابة ، بل هل هى القيم الليبرالية التى بدت نماذجها فى الأعمال الأدبية غائبة عن وعيها ، تكتنفها حيرة أبدية وتردد وتناقض دائمين كما بدأت بكمال عبد الجواد - فى الثلاثية - وانتهت بعامر وجدى فى ميرامار ، مرورا بعيسى الدباغ فى السمان والخريف؟ هل كان دافعه إلى الكتابة حبه للتيار السياسى (الوفد) لهذا الفكر الذى كان يعزف بذكاء على أوتار العاطفة الوطنية للجماهير الشعبية فى سعيه الحثيث لطرق بوابات السلطة للحصول عليها أو المشاركة فيها من أجل تدعيم المصالح الاقتصادية لطبقته الآخذه فى النمو ؟

لم تستند القيم الفكرية الليبرالية - فى هذه الأعمال - على نماذج لبطل إيجابى يوضع فى مركز الأحداث .. ومن هنا فإن نهاية الليبرالية فى عالم نجيب محفوظ مثل بدايتها تذوب فى الأصداء الغائبة. ومن ثم قلما نرى فيها مايومىء بتعلق يدفع إلى الكتابة أو التأريخ الفنى كما ينظر إليه الكاتب .

وإن لم تكن القيم الليبرالية - افتراضا - هى التى دفعته إلي التأريخ الروائى وإنما كانت القيم الاشتراكية هى باعثه وراء ذلك ، فهل من المعقول أن هذا التعلق والحب يجعل الكاتب لايرى فيها سوى التناقض (ممثلا فى على طه) أو التشوه والنظرة الواحدية (أحمد راشد) أو الانتماء البورجوازى (أحمد شوكت) أو الغياب الدائم وراء قضبان السجون (عثمان خليل) أو النكوص والخيانة (منصور باهى)؟.

وإذا لم نجد فى الخصائص الاجتماعية لهذه الشخصيات مايدفع إلى الكتابة أو التأريخ فهل تعلقه بالازدواجية والتناقض بين القول والفعل (مثلا فى احمد عبد الجواد)، أو الذاتية المطلقة (حسنين) أو الاستعداد للسقوط (محجوب) أو البحث عن إجابة لسؤال قديم (عمر الحمزاوى) أو السلبية (اعضاء العوامة) أو ادعاء باشتراكية زائفة (سرحان البحيرى) هل تعلقه بهؤلاء هو الذى حفزه إلى التأريخ؟.

وإن كنا نتأى بالضمير الأخلاقى لنجيب محفوظ عن حب لمثل هؤلاء سواء فى رسمه لشخصياتهم أو تقديمه لأفعالهم الاجتماعية، فهل يكون حبه للشخصيات والقيم الدينية باعثه الجوهرى إلى التأريخ لها كما يحلو لكاتب الروحية الإسلامية محمد حسن عبد الله أن يذهب ؟ .

نلاحظ أيضا نزوعا نحو التوفيقية يغلف الفعل الاجتماعى (لمأمون رضوان) أو اكتفاء ببيع كثير وربح قليل واستعدادا للذهاب إلى الحجاز فى الوقت الذى تسقط فيه حميدة (رضوان الحسينى) أو تناقضا وانتماء برجوازيا (عبد المنعم شوكت) أو ركونا نحو السلبية والبقاء على هامش المدنية (الشيخ على الجنيدى) .

وإذا لم نعثر فى هذه الأعمال - بعد تحليلها - على ما يوحى بتعلق أو حب يدفع إلى التأريخ الفنى ، فالسبب وراء ذلك - كم يعتقد الباحث - يرجع إلى اختفاء البطل الإيجابى الذى يصنع التاريخ بشكل واع فى هذه الأعمال، كمركز لقوى اجتماعية طبقية من الزاوية الاجتماعية. فلم تفصح الأعمال عن موقف صريح ومحدد يتبناه الكاتب ويعبر عن رؤية - جماعية - تتجسد فى شخصياته أو القيم التى تطرحها (وإن أفصحت عن موقع أخلاقى). ولهذا السبب - أيضا - نجد تفسيرا لموقف الدهشة والاستغراب الذى انتهى إليه لويس عوض حين قال: " ماعرفت كاتبا رضى عنه اليمين والوسط واليسار ، ورضى عنه القديم والحديث ومن هم بين بين ، مثل نجيب محفوظ". ولهذا السبب - كذلك - تعددت وتصارعت الأنظمة الفكرية للنقاد إزاء أعمال نجيب محفوظ ، كل يراه من زاويته لاستيعابه داخل نظامه الفكرى المناقض للآخر .

إن أعمال نجيب محفوظ لم تكن تعبيرا عن رؤية جماعية طبقية ولكنها كانت تعبيرا عن رؤية ذاتية خالصة هى رؤية الكاتب للطبقة والواقع الاجتماعى برمته . تلك الرؤية التى تنتظم بداخلها مستويات عدة ، منها مايتصل بموقف الكاتب من الإنسان ، والطبقة والتغيير الاجتماعى والايديولوجيا والأنظمة السياسية . ومن قلب هذه الرؤية يمكن أن نعثر على تفسير للأسباب التى جعلت هذا العالم الروائى مأزوما بهذه الدرجة ، ويمكن أن نجد تفسيرا لمصائر الشخصيات التى تتدهور مسرعة نحو مصيرها المحتوم ، ومن ثم نعثر على الأسباب التى حالت دون قدرة هذه الأعمال الروائية على أن تكون تعبيرا عن رؤية جماعية أى رؤية طبقية. أما مصدر الحصول على أبعاد ومقومات هذه الرؤية فيتمثل فى المقالات - العديدة - والأحاديث الكثيرة ، وللقاءات والتصريحات المختلفة التى أدلى بها. هذا بالإضافة إلى المقالات الفكرية البالغة الأهمية التى بدأ بها حياته مع القلم، خاصة وأن نجيب محفوظ قد دخل الأدب من باب الفلسفة وتأثر تأثيرا واضحا بالفلسفة المثالية بفلسفة هنرى برجسون .

تلك الرؤية التى يمكن رصدها - بإيجاز - فى إيمان يقينى بالقدر ودوره فى حياة الإنسان وعجزه الدائم عن مواجهته ، ذلك القدر الذى أفصح عن وجهه بوضوح فى مجمل أعماله ، والذى تمثل فى الموت أو المصادفة.

هذا بالإضافة إلى موقف نجيب محفوظ وتصنيفه للإنسان الخير والشرير، وارتباطهما معا بمصائرهما. فالشخصيات المادية شخصيات مرفوضة فى ضوء رؤية الكاتب ومصيرها مصير محجوب وإحسان وحسنين والحمزاوى والبحيرى، وهى ذات الشخصيات الساعية إلى الحراك الاجتماعى. وهو مايفسر لنا لماذا كانت هذه الشخصيات تسعى دائما نحو الهاوية. فى حين أن الشخصيات القانعة الراضية ، الروحية، مأمون رضوان وعبد المنعم شوك والشيخ الجنيدى ، وعامر وجدى ، قد نجت من هذا المصير لأنها استطاعت أن تتغلب على دوافعها المادية ، وقنعت بقدرها ولم تسع إلى مواجهته.

وبعد هذه القراءة لقصة الحراك الاجتماعى فى أعمال نجيب محفوظ واكتشاف أبعاد هذه الأزمة وعلاقتها برؤية نجيب محفوظ للواقع والإنسان نقول إنه مهما كان الاختلاف مع هذه الرؤية، ومهما كانت خصوصيتها البالغة التفرد، فإنها أثمرت فى النهاية تأسيسا فعليا لفن الرواية العربية الذى لم يولد بشكل حقيقى إلا مع ميلاد أعمال نجيب محفوظ، ولعنا نجد فى هذا تبريرا للخصوصية التى تنطوى عليها رؤيته حيث الانشغال بإخلاص وجد وصبر بتأسيس هذا الفن الذى خلق بدوره جمهوره الروائى وطوابير النقاد من مختلف المدارس والإتجاهات. فقد أثرى بالفعل-الحركة النقدية فى مصر، لدرجة اننا لم نجد قاصا عربيا كتب عنه ماكتب عن نجيب محفوظ، الأمر الذى نشط دماء الحياة الثقافية فى مصر. ويكفى أخيرا أن نقول إن أكبر جائزة عالمية قد شرفت بحصول كاتب مصر الكبير "نجيب محفوظ" عليها، وفى هذا تتويج لفن الرواية العربية الذى كرس له نجيب محفوظ حياته وقلمه.

* المشكلات البحثية

رغم هذه الرحلة الممتعة فى رحاب أعمال نجيب محفوظ إلا أن ثمة مشكلات قد واجهت هذا البحث يمكن تصنيفها إلى نوعين:

أولا : مشكلة موضوعية :

وتنطوى على طائفة من المشكلات الفرعية المتصلة بحداثة هذا الفرع من فروع علم الاجتماع ومشكلاته التطبيقية ومجالات البحث فيه .

فواضح أن الاهتمام الأكاديمى فى مصر بقضايا هذا الفرع مازال محدد النطاق ، فلولا الجهود الفردية والشحذ المستمر من جانب بعض الأساتذة من علماء الاجتماع أمثال محمد الجوهرى ومحمد على محمد وسمير نعيم - لدفع طلابهم للاهتمام بهذا الفرع لتعثرت مسيرة هذا الفرع منذ بدأ الاهتمام به فى الحقل الأكاديمى المصرى ، ولكن الظاهرة اللافتة - والتى تستحق الدراسة - الملازمة لهذا الاهتمام أن نجد انقطاعا شبه تام فى الاستمرار من جانب الباحثين

الذين انشغلوا فى بدء دراساتهم العليا – الماجستير – بهذا المجال[١٠]. ولكن بؤرة اهتمامهم فى مرحلة الدكتوراة شغلتها قضايا أخرى تختلف قربا أو بعد عن هذا الحقل العلمى. ولعل أسباب هذا الانقطاع تعزى إلى عدم القدرة على إنجاز مشروع بحثى متكامل – فى الأقسام العلمية – يجلب اهتمام شباب الباحثين ويحظى بقدر من الاستمرارية والتواصل العلميين. كما تعزى إلى النظرة غير الجادة من جانب جمهور الباحثين لقضايا هذا الفرع والتصور الخاطىء أنه اقرب إلى حقل الدراسات الأدبية منه إلى علم الاجتماع، الأمر الذى وصل إلى حد النظر إليه باعتباره ترفا علميا أولى بالجهود البحثية أن تتوجه إلى غيره من مجالات البحث .

وقد انبثق عن هذه المشكلة مشكلة أخرى ترتبت عليها واجهها الباحث فى دراسته ، وتمثلت فى النقص الشديد – الذى وصل إلى حد الإفقار المطلق فى المكتبة العربية– فيما يتصل بتراث هذا الفرع التطبيقى. نظرا لتقلص الاهتمام بهذا الفرع ، بدا للباحث أنه يبدأ من فراغ وعليه أن يكون لنفسه رصيده الخاص من البحوث والدراسات السابقة التى من شأنها أن تمهد له السبيل فى ارتياد غمار الفرع الجديد(١١) وكان عليه – لتجاوز هذه العقبة – التوجه إلى المكتبة الأوربية – الانجليزية – للوقوف على ماانتهى إليه التطور المعرفى والمنهجى فى هذا الصدد .

ثانيا : المشكلات الذاتية :

وهى وثيقة الاتصال بالمشكلات ذات الطابع الموضوعى، إذ أن التوجه إلى المكتبة الأووربية لم يكن بالأمر الميسور، بل واجهته أيضا – وترتبت عليه – بعض المشكلات. منها أولا تعاظم الأعباء المادية الناتجة عن هذا التوجه وخاصة فيما يتصل بارتفاع المؤلفات الأجنبية (يصل متوسط سعر المؤلف الاجنبى الواحد الى مائة وخمسين جنيه). ولكن أمكن التغلب على هذه المشكلة بفضل الدور الذى تفضل به كل من أستاذى فتحى ابو العينين (جامعة عين شمس) وأحمد زايد (جامعة القاهرة) حيث تحملا عن طيب خاطر وبدافع من الالتزام الأخلاقى والعلمى نحو تلاميذهم عبء توفير هذه المادة العلمية سعيا إلى ازالة هذه العقبة. وكذلك بفضل المساهمة التى أبداها الزملاء من شباب الباحثين الذين انخرطوا فى هذا الحقل (صالح سليمان – جامعة عين شمس – ومحمد عبد الحميد وسناء بدوى جامعة القاهرة) حيث قاموا بتدوير وتمرير ماتقع عليه أيديهم من بحوث ومقالات فيما بيننا بغية الإفادة المشتركة وسعيا إلى تجاوز هذه العقبة . أما المشكلة الثانية التى ترتبت على التوجه إلى المكتبة الاوربية ، فتمثلت فى اقتطاع مايناهز العامين ونصف العام – من عمر هذه الدراسة – فى الاطلاع والترجمة لتراث هذا الفرع وخاصة فيما يتصل بمناهج البحث، وذلك قبل الاقتراب من موضوع البحث الأساسي . الأمر الذى ترتب عليه أن أصبح الباحث أسيرا لمفاهيم ونظريات قد يصعب تطبيقها على النص موضوع الدراسة – نظرا لخصوصية الحوار المنهجى الأوربى من جانب، ونظرا لخصوصية العلاقة بين المنتج الثقافى والشرط الاجتماعى – العربى – من جانب آخر . ولكن أمكن التغلب على هذه المشكلة وتحطم أغلال هذا الأمر بفضل القيادة المحكمة للإشراف المشترك الذى وجه هذه الدراسة . حيث أشرف عليها أستاذان جليلان أعلام فى مجالهما. فمن الجانب السوسيولوجى كان يدفعنى أستاذى محمد الجوهرى إلى البحث عن طبيعة

العلاقة بين ماهو اجتماعى وما هو ثقافى والوقوف على الشروط الاجتماعية للمعرفة - وخاصة فيما يتصل بالمنتج الثقافى، حيث أثمر هذا الدفع تحقيق قدر من التوازن فى المراوحة مابين النص والواقع الاجتماعى، وهو ماكان من الصعوبة ان يتحقق دون توجيهه الدائم ومتابعته الدقيقة لكل ما أسطره من حروف. أما عن الجانب الأدبى، فقد استطاع العالم الراحل أستاذى عبد المحسن طه بدر أولا أن يحطم نظرة الانبهار التى اصابتنى بالمتاهة الاوروبية مؤكدا لى أن المنهج ماهو إلا استجابة لمطلب اجتماعى تفرضه شروط اجتماعية وتاريخية بعينها ، مما خلق لدى قدرا من المرونة ساعدنى على الاقتراب - الهادىء - من النص العربى - أعمال نجيب محفوظ - بعد الاقتراب منه لما يناهز العامين ونصف العام

تلك هى أهم المشكلات التى واجهت الباحث وكيفية مواجهتها والتى شكلت جانبا من الخبرة البحثية فى مجال جديد من مجالات علم الاجتماع .

الهوامش

(١) الملاحظ أن نجيب محفوظ خلال الفترة من ١٩٣٢ إلي ١٩٧٠ قد نشر حوالى اثنين وعشرين عملا فى حوالى ثمانية وثلاثين عاما ، بينما فى خلال الفترة ١٩٧١ – ١٩٨٥ أى خلال الأربعة عشر عاما الأخيرة نشر نفس المعدل أى اثنين وعشرين عملا أو يزيد قليلا .

(٢) لاحظ أنه بهذه الأحكام يكون نجيب محفوظ مؤرخا اجتماعيا ، وتارة أخرى يصبح سيناريست الحركة الوطنية كما يراه المؤرخ د. عبد العظيم رمضان .

(٣) لاشك أن نهوض المشروع الروائى لنجيب محفوظ على هذه القضية واختيار مادته الروائية من هذه الطبقة وزعمه أن شخصياته تمثيل للواقع وأعماله نقدا لها هو الذى جعلنا نزعم أن نجيب محفوظ يعد المؤسس الحقيقى للجمهور الروائى الذى تتسع دائرته باطراد .

(٤) الملاحظ أن اعتماد نجيب محفوظ على هذا النمط من زواج المصلحة كوسيلة لنقد الواقع – كما زعم – لم يؤد الغرض منه، وذلك لأنه استند إلى شخصية ساقطة سلفا كافرة بكل القيم ، لايضيره أن يصعد على ساق زوجته – من خلال هذه القناة – أو بغير ذلك من الأساليب.

(٥) قدم أحمد راشد أحمد الشخوص الهامة فى الرواية تفسيرا اجتماعيا لهذه الزيجة قائلا: " انظر إلى المال كيف استبدل الحسن : إن اقبح مافى عالمنا هو خضوع كل الخصائص والقيم السامية للضروريات الحيوانية فكيف سامت الحسناء نفسها قبول يد هذا الدميم القرد ؟ لن يكون اجتماعهما زواجا ولكنه جريمة مزدوجة تعد من ناحية سرقة ومن ناحية اخرى اغتصابا ! ولن يزال جمالها فاضحا لقبحه وقبحه فاضحا لجشعها". ولكن الغريب أنه رغم دقة هذا التفسير إلا أن نجيب محفوظ قد جعل صاحبه بعين واحدة والأخرى زجاج فضلا عن أنه يرتدى دائما نظارة سوداء كأنه لايرى الحقيقة بوضوح وإذا رآها فلن يرى إلا نصفها، وذلك فقط لأنه يؤمن بالمادية والتفسير المادى للحياة

(٦) تبدو هنا براعة نجيب محفوظ الفنية فى رصده للعلاقة بين المكان والمكانة – الاجتماعية – فحميدة تبرر رفضها الزواج من عباس لأنه لو تحقق له هذا فسوف تهبط حتى على مستوى موقعها فى إطار المكان من الدور الثانى إلى الدور الارضى. وكذلك تبدو هذه البراعة فى "بداية ونهاية" فحينما هبطت المكانة الاجتماعية للأسرة صاحبها هبوط فى سياق الموقع المكانى فسقطت من الدور العلوى إلى البدروم. كتجسيد حتمى على حراكها الاجتماعى الهابط.

(٧) الجدير بالذكر أن السيد احمد عبد الجواد سبق أن رفض زواج ابنته عائشة من حسن ابراهيم الضابط فى قسم الجمالية حرصا منه على الالتحام برموز من الطبقة التى تمثل تدعيما لوضعه الطبقى .

(٨) تطرح رؤية نجيب محفوظ تصورا غريبا عن علاقة الانحراف بالطبقة الاجتماعية، فيقول: أنا أعتقد مثلا أن نفيسة فى بداية ونهاية لو كانت من الطبقة الارستقراطية لما كانت هناك مشكلات جنسية ولا انحرافات — فالارستقراطية تحل مشاكلها فى هذا الميدان بالتحرر ، والطبقات الشعبية تحلها بالاعتراف بالجنس والزواج المبكر، أما الطبقة الوسطى فظروفها تؤدى إلى التعقيد والمشاكل المختلفة فى هذا الميدان وكأن انحراف شخصياته يرجع إلى كونهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى.

(٩) يذهب على الراعى إلى أن نجيب محفوظ ينظر إلى شخصياته نظرة موضوعية فيضع لكل منها أساسا معينا ، فكما يقول: " فما أشك أن الباحثين الاجتماعيين سيجدون فيها – أى فى الثلاثية – فى مقبل الأيام عونا كبيرا على إعادة بناء الحقيقة الاجتماعية التى تمثلها. " انظر مجلة المصور ٢١/١٠/١٩٨٨ عدد خاص عن نجيب محفوظ ص ٢١، ٢٢.

(١٠) يستثنى من قاعدة الانقطاع هذه صاحب الريادة فى هذا الفرع فتحى أبو العينين الذى واصل الانشغال بقضايا هذا الفرع فى مرحلتى الماجستير والدكتوراه، وتنطبق القاعدة على أولئك الذين انشغلوا بها فى مرحلة الماجستير وهم محمد على بدوى (جامعة الاسكندرية) وصالح سليمان (جامعة عين شمس) وسناء بدوى ومحمد عبد الحميد إبراهيم وصاحب هذه الدراسة (جامعة القاهرة).

(١١) لم تنشر المكتبة العربية – وحتى إنجاز هذه الدراسات – سوى لدراستين باللغة العربية إحداهما لفتحى أبو العينين – صاحب الريادة فى هذا المجال – وتمثل أطروحته لدرجة الماجستير، والثانية للسيد ياسين وهو مؤلف أقرب إلى المدخل فى علم اجتماع الأدب . ويعتقد الباحث أن هذه المشكلة ربما واجهت كذلك كل من انشغل بهذا الفرع من الزملاء الذين سبق الإشارة إليهم .

تعقيب الدكتورة هدى زكريا
على ورقة "الحراك الاجتماعى فى رؤية نجيب محفوظ"

الواقع أن وقوف الباحث فى هذه المنطقة التى يتنازعها النفوذ النظرى لعملاقين هما علم الاجتماع والأدب فى فترة التحول وما قبل اكتمال الأدوات البحثية فى المجال، أمر يستحق أن نحييه معا. فهناك من يتجهون نحو دراسة مجالات المابين in between متسلحين بالحماس وبالإخلاص والدأب نحو الأصعب . ولعلنا هنا نتصدر لمنطقة يسيطر عليها النقاد أكثر مما يسيطر عليها علماء الاجتماع. فيجب أن نعترف أن علماء الاجتماع لا يزالون فى خطواتهم الأولى بصدد الأدب، ولذلك لابد أن نعانى من الاجتذاب الطبيعى لتراث النقد الأدبى، أعنى أن الباحث فى علم الاجتماع فى العادة يتجذب دون أن يقصد نحو تحليلات النقاد فى الأدب أكثر من تحليلات علماء الاجتماع فى الأدب لخصوبة هذا المجال وضخامة إنتاجه. وبالتالى نحن باستمرار أمام إغراء أن نقترب من النص الأدبى فنقع فى رفضه أو الإعجاب به والحكم القيمى عليه ، وهو ما سيرفضه أصحاب الرؤية العلمية التى تتصور أنه من الضرورى أن نتسلح بأدوات البحث الحريصة على البحث عن الثابت والظاهر والملموس والقابل للملاحظة.

وسوف أقوم بحوار مع الباحث، بمعنى أن هذه الدراسة يمكن أن تستكمل بشكل ما. لقد تخيلت أن محمدا بدأ الخطوة الأولى حيث تحدث عن أزمة الحراك عند نجيب محفوظ ، فصعد فى ذهنى فكرة أخرى . أن أضع نفسى معه فى سياق تاريخى فى علم اجتماع الأدب وأقول إذا كان جمال الغيطانى فى قصته (رسالة المصائر والبصائر) قد اختار الشاب الفندقى، والتى سأعتبرها فى نفس الوقت مماثلة فى نفس الوضع الاجتماعى والطبقى لمحجوب عبد الدايم، أجد أن محجوب عبد الدايم أكثر حرية وأكثر فرصا، لأن الشاب الفندقى فى قصة جمال الغيطانى من الطبقة المتوسطة ويعمل فى الفندق ويتصور أنه بدأ يحقق الحراك الاجتماعى بصورة مثلى من خلال قنوات طبيعية، فإذا به يكتشف أنه قد بيع دون أن يختار . بمعنى أنه عندما مارس عمله فقط بدأ المجتمع يصفه فى سياق العلاقات الاقتصادية الجديدة التى بدأت تحكم المجتمع والنسق القيمى الجديد ، ففوجئ هذا الشاب أنه قد تم بيعه دون أن يختار. محجوب عبد الدايم اختار، كان يملك فرصة التراجع، أما الشاب الفندقى فلم يستطع لأنه وباختصار شديد فوجئ أن ضمن عمله فى الفندق عندما أعجب بإحدى السائحات الأجنبيات وذهب لعمل علاقة معها أعطاه الفندق ثمن العلاقة لأنه بالفعل يوظفه لعمل العلاقات مع السائحين ضمن ضيافتهم فى الفندق. وفوجئ الشاب أنه لا يختار صنع العلاقات وإنما هو مفعول به وليس فاعلا . وهنا أقول أنه ربما كان المطلوب ليس فقط أن نقوم بعمل سياق تاريخى للحراك الاجتماعى،

بل تقوم بدراسة سياق تاريخى لعلم اجتماع الأدب أيضا. كيف يتعامل الأديب فى كل مرحلة تاريخية فى قضية الأزمة؟ فالأزمة لدى الطبقة الوسطى فى الثلاثينيات ، وهناك أزمة فى الثمانينيات ، ثم الأزمة على أرضيتها الاجتماعية تختلف وبالتالى تختلف المعاناة، ولذلك أقترح أننا نضع أنفسنا دائما فى حوار مقارن.

الجزء الثانى الذى أود مناقشته هو موقع يوليو عند نجيب محفوظ، وهو جدير بالتأمل . لأننى غير معترضة على القول أن نجيب محفوظ يسد قنوات الحراك الاجتماعى عن أبطاله، لأنها كانت مسدودة فى الواقع وإنما هو صاغها على شكل – لن نقول الحراك الاجتماعى الهابط سنقول السقوط وهو كان دائما يستخدم شخصيات معدة للسقوط سلفا ، فى ظل مجتمع كانت الطبقة المسيطرة فيه فى الثلاثينيات تأخذ قراراتها فى مجلس النواب بحيث تسد قنوات الحراك فى الواقع. فالطبقة ترفض رفع الضريبة قرش صاغ على الفدان فى السنة لأن هذا يؤثر على مصالحها الطبقية. ترفض أن تسمح بالصعود الاجتماعى الذى صنعته طبقات رأسمالية مستنيرة فى أوربا، وتوقف الحراك ، وتوقف تجدد الدماء فى البنية الاجتماعية. وأعتقد أن نجيب محفوظ يؤكد هذا بمنطق آخر وبرؤية أخرى .

وإذا أصر الباحث أن يتعامل مع الشخصيات البارزة داخل العمل الأدبى، فأنا سوف أذهب إلى الشخصيات المطموسة المختفية داخل العمل الأدبى لنجيب محفوظ. فينكشف لنا أن نجيب محفوظ لعب دورا حقيقيا فى أن يبرز لنا هم الطبقة الوسطى الذى ساهم فيما بعد فى فعل اجتماعى وسياسى هو ثورة يوليو. إن انغلاق طريق الحراك هو المحرك الأساسى لثورة يوليو لكن نجيب محفوظ لم يتسامح مع هؤلاء، هذا الفيلق العسكرى الذى أخذ على عاتقه أن يحل مشكلة الحراك الاجتماعى بنفسه بأن يسعى إلى قلب السلطة. لو لاحظنا أن كل القرارات التى أخذتها ثورة يوليو، مجانية تعليم – إصلاح زراعى....إلخ، يحل هذه المشكلة. نجد نجيب محفوظ رغم تطلعه الدفين لإحداث حراك، إلا أنه عندما أخذت السلطة العسكرية هذا الدور إذ به ينتظرها خارج التجربة فى منطقة من يسقطون من ضحايا هذا الماضى لأنه من الغريب أن كل الناس الذين بدأ فى وضعهم فى قصه فيما بعد لم يعتنى كثيرا أن يضعهم فى سياق القصة. فى "بداية ونهاية" نرى سلوكيات ، "القاهرة ٣٠" نرى البطل يتحرك فى الشارع ، لكن بعد الثورة نجده يجمع الناس بشكل افتعالى مقصود فى "ثرثرة فوق النيل" لابد أن تتجمع الشخصيات وليس لديه الوقت لأن يعمل لهم حركية رغم أن عينيه لم تكن باستطاعتها أن ترصد حركة طبقة بأكملها كانت تتحرك بالفعل صعودا . لكنه فى هذه الحركة التى جاءت على حين بغتة وضد كل القيم التى رأى أنه يجب أن تسيطر اجتماعيا فى ذلك الوقت. وأنا أتذكر جملة كان يقولها كمال عبد الجواد عن حبيبته عايدة وهو البطل الذى يحب البنت البرجوازية ، يقول جملة ممكن أن أفسر بها كل موقف نجيب محفوظ الذى كان دائما يرى شخصيته فى شخصية كمال عبد الجواد: "الذين يحبون لا يتزوجون". وهذه كانت غريبة، هو ضد الفعل الكامل للحب ولذلك هو يتطلع لعايدة وهى رمز الطبقة باعتبارها لحظة يجب أن تقدمها الطبقة الأعلى للطبقة الأدنى منها. ويبدو – والله أعلم – أن نجيب محفوظ تصور أن الحراك يجب أن يتم بصورة غير التى حملها الواقع . ويلاحظ أن قادة يوليو البعض منهم كان يقول أن شخصيات نجيب

محفوظ كانت فى خلفيته الذهنية وهو يحاول أن يعمل التغيير الاجتماعى. أما نجيب محفوظ نفسه فكان فى منطقة أخرى، كان يتحدث باستمرار عمن استفادوا من ثورة يوليو باعتبارهم الانتهازيين (سرحان البحيرى) فى حوار وديلوج مع "عامر وجدى" "الوفدى القديم، طوال الوقت يعتقد أن ثمة قيمة ضربت بقيام هؤلاء العسكريين بإحداث الحراك بالقوة. ويبدو أن هذا يتسق مع تصوره أن هناك خلطا اجتماعيا غير مرئى، لكنه فى خياله وبدأ بسببه عمل ثرثرة فوق النيل. ويتحدث عن سقوط البطل الوفدى القديم فى قصصه الجديدة. وهذا يقودنا إلى تحديد دور الأديب ، فهو لا يعكس الواقع وإنما يعيد بناء الواقع . هل كان نجيب محفوظ ثوريا؟

المناقشة

- د. سعد الدين إبراهيم :

سوف أبدأ بالورقة الأخيرة وهى ورقة الأخ محمد. وأول انطباع عندى أن لغتها جميلة وهذا على غير عادة العلماء الاجتماعيين فى مصر فى الفترة الأخيرة .. لغتهم لم تعد جميلة . واللغة أداة توصيل هامة وجزء من عدم تأثيرنا فى المجتمع هو أن لغتنا لم تعد جذابة كما كانت لغة أجيال أخرى من المشتغلين بهذا المجال. وربما تكون هذه اللغة الجميلة نابعة من أنك تدرس موضوع اجتماع الأدب وبحكم الصفة وبحكم قراءتك لنصوص أدبية كثيرة يبدو أن هذا أثر عليك. أو العكس، فربما أنك أنت أساسا أديب مستتر أو كنت تريد أن تكون أديبا ولكن حظك العاثر جعلك عالم اجتماع فظهرت مواهبك الأدبية فى الورقة. ولكن أود أن أشير إلى خلط بين شيئين لدى العاملين فى مجال علم الاجتماع الأدبى. الشئ الأول هو دراسة المجتمع من خلال الأدب، وهو شئ ممكن، أن تدرس ظواهر اجتماعية عديدة من خلال أعمال الأدب. مثال أعمال ديكنز أو أى أديب آخر فى أى مجتمع تستطيع أن تفهم طبيعة المجتمع الذى عاش فيه. وهذا اسمه دراسة المجتمع من خلال الأدب. وهذا فنيا مختلف عن علم الاجتماع الأدبى، ماسمعته اليوم هو دراسة المجتمع أو شريحة من المجتمع أو ظاهرة أو عملية اجتماعية اسمها "الحراك الاجتماعى" من خلال نصوص أدبية. فأرجو إذا كان هذا التمييز واضحا فى أذهانكم سأنتقل للحديث عن كيف يمكن دراسة علم اجتماع أدبى روائى حقيقى لأعمال نجيب محفوظ. هى ستكون دراسة لنجيب محفوظ وعالم نجيب محفوظ وليس للعوالم التى يخلقها فى أعماله الأدبية . ما قالته الدكتورة هدى أنك تقترب من الناقد أكثر منك من عالم الاجتماع . فماسمعته أنك تسأل أسئلة تفيد أن كل شخصيات نجيب محفوظ شخصيات مأزومة، وهذا طبيعى فكل الشخصيات الروائية أساسا شخصيات مأزومة سواء عند نجيب محفوظ أو عند غير نجيب محفوظ. لأنك لا تكتب عن أشخاص عاديين ، فالعمل الدرامى بطبيعته يتحدث عن شخصيات مأزومة. وموقف نجيب من ثورة يوليو أعتقد أن فيه عدم فهم. لأنه كأديب وكمثقف ومفكر هو ناقد فى كل العصور.

فقد كان ناقدا لعصر ما قبل الثورة مثل رواية "السمان والخريف" ، وكان كلامه عن الانتهازية فى حياة بطل الرواية الذى عاصر آخر وزارة وفدية ، كانت كل حياته مبنية على الانتهازية كآلية من آليات الصعود الاجتماعى وهى الزواج ، وما حدث أن ابن عمه الذى انضم إلى الثورة كان انتهازيا مثله أيضا وأخذ البنت التى كان من المفروض أن يتزوجها قريبه. إذن ما يتعامل معه نجيب محفوظ هنا هو ظاهرة ، وظاهرة مثل ظاهرة الانتهازية لاتقف على عصر سياسى بعينه. حقيقة أنه عاش معظم حياته فى عهد الثورة ومعظم إنتاجه بعد ١٩٥٢ جعل مسألة رؤيته النقدية ككاتب تخلط بموقفه السياسى من الثورة. موقفه السياسى من الثورة مثل موقف ٩٠٪ من الجماهير العريضة ، إنه

كان يحلم مع هذه الثورة، كانت هناك وعود ثم لم تصدق هذه الوعود فأصيب هو كما أصبنا جميعا بخيبة أمل. كأبناء طبقة وسطى أصبنا بخيبة أمل في هذه الثورة التي كنا نظن أنها واعدة ثم خذلتنا. ولم يكن موقفا برجوازيا من البداية ولكن كان موقف تأييد ثم كان أمينا مع نفسه حينما بدأت بوادر الانحراف على الثورة ، فبدأ يعكس هذه الأمور أيضا في أعماله الروائية.

أما آليات الحراك فقد أخذت جزءا كبيرا جدا في أعمال نجيب محفوظ التي أتيح لي قراءتها وهي ليست آليات الحراك بقدر ماهي آليات البقاء، الناس كيف تتفاوض مع واقعها لكي تعيش . وغير الشخصيات الرئيسية هناك شخصيات فرعية كثيرة جدا ، وهذه الشخصيات الثانوية كلها تصارع من أجل البقاء. وهذا قد لايقل أهمية في تعرفنا على الجوانب غير المطروحة في أعمال نجيب محفوظ. ولم تكن هذه الشخصيات في حراك اجتماعي ولكن كان لديها آليات للبقاء.

أما ورقة الأخ أحمد عبد الرازق فقد أعجبت جدا بما فيها من مادة وبالإضافة إلى ملاحظات الدكتورة هدى لي ملحوظتان أو ثلاثة عن تكثيف التحليل السوسيولوجي في هذه المادة الغنية جدا هناك نموذج اخوتنا في المغرب قاموا به وربما يمكن الاستفادة منه، وهو نموذج قد يكون من أيام ابن خلدون في علم الاجتماع الخلدوني، وهو بلاد السيبة وبلاد المخزن وهو الجزء من الدولة الذي تحت سيطرة الحكومة المركزية وتمارس فيه السلطة. والجزء الثاني الذي يبعد عن المركز هو بلاد السيبة. هذا المفهوم يفيدك جدا في الجزء التاريخي ويفيدك أيضا وأنت تطور هذا العمل في دراسة النخبة وتوسيعها . وماذا عن من خذلتهم النخبة من أتباعها في النخب المحلية؟ هل النخب المحلية خذلت حينما انضمت إلى نخب وطنية أوسع؟ ماذا حدث لأبناء تلك القبائل؟ ماذا حدث لقبيلة الباسل مثلا؟ هؤلاء هم أبناء بلاد السيبة الذين زحفوا إلى القاهرة ، هؤلاء هم الذين زحفوا إلى المنيرة الغربية. لديك هنا مادة تستطيع أن تخرج منها بأشياء أخرى غير دراسة النخبة فقط ولكن كجزء من دراسة المجتمع المصري.

- د. أحمد زايد:

بالنسبة لورقة الأستاذ أحمد عبد الرازق أنا لا أعتقد أنه يصلح عنوان "النخبة" لهذه الورقة . لأن كل الورقة عبارة عن مادة أمبيريقية مجموعة من الميدان أو من خلال وثائق عن العائلات. واعتقد أنك لو قلت "الأصول العائلية" لنخب الصعيد سيكون أفضل من إطلاق كلمة نخب الصعيد على علتها. وإن كنت آخذ عليك كما قالت الدكتورة هدى أنك تريد عمل "علم اجتماع صعيدي" وليس فقط نخبة صعيدية ! أي سوسيولوجيا وسياسة صعيدية! ولم يتضح بشكل جيد في الورقة كيف تحدثت عن صفوة قديمة وصفوة جديدة، فلم تحدد ما المعيار الذي بناء عليه تستطيع أن تقول أن هذه العائلة أو هذا الشخص أو هذا العضو في البرلمان ينضم إلى الصفوة الجديدة أو هذا العضو ينضم إلى الصفوة القديمة. وعلاقة الصفوة بالدولة، كيف تغيرت هذه العلاقة في المراحل التاريخية المختلفة. وما قاله د. سعد عن السيبة

والمخزن صياغة أخرى لعلاقة الدولة بتلك النخب . فعلى مر التاريخ وجدنا أنواعا من الاتفاق والتحالفات، الابتعاد والاقتراب ما بين الصفوة وبعضها، وما بين الدولة والصفوة، وما بين الصفوة القديمة والجديدة. أقصد أن هناك علاقات يجب أن تأخذها فى اعتبارك والمطلوب أن تتعمق قليلا فى التحليلات السوسيولوجية.

وبالنسبة لورقة الزميل محمد على فقد كنت سعيدا جدا أثناء سماع المداخلة لأنه يعبر عن شباب جامعة القاهرة وسوف أضيف لملاحظة الدكتور سعد الدين إبراهيم ملاحظة حول كيف يمكن لعالم الاجتماع أن يستفيد من دراسة الأدب. فقد سمعنا اليوم تحليلات سوسيولوجية أكدت على بعض الحقائق فيما يتصل بدراسة المجتمع المصرى، وفيما يتصل بطبيعة الطبقة فى إلقاء الضوء على الظاهرة الاجتماعية ، ويمكن من خلال النص الأدبى أن تدرس ظاهرة. ونستطيع الاستفادة من النص الأدبى أيضا لمراجعة بعض الأطروحات النظرية التى قد تسلم بها ، وقد تكون بعيدة عن الواقع مثل مسألة "الطبقة" هذه ، الطبقة الوسطى أو الطبقة العاملة، أى مراجعة بعض الأفكار حول تقسيمات الطبقات، حول العلاقة بين الطبقات ، حول أساليب الصعود . فلو قمت أنا بدراسة ميدانية درست فيها قنوات الصعود أو أشكال الصعود فى الواقع وقارنتها بأشكال الصعود والحراك الاجتماعى التى تحدثت عنها يمكن أن أقوم بشكل من أشكال المراجعة بهدف التحسين من المفهومات وتسهيل الفهم . هذه الدراسة أيضا تجعلنا نهتم بقضية هامة جدا وهى أننا نميل فى دراستنا إلى التركيز على الأشكال البنيوية ونترك التفاعلات البسيطة التى قد تتدخل فيها السيكولوجيا والجوانب الداخلية، فمن الأهمية بمكان أن نتعرف على الطريقة التى يبنى بها الأفراد حياتهم تحت شكل بنية اجتماعية معينة. أنا أعتقد أن دراسة النص الأدبى ممكن أن تفيدنا فى ذلك خاصة إذا قارنا مثلا بين شخصيات معينة فى فترة الستينيات وشخصيات معينة فى الوقت الحاضر. فى النص الأدبى أنا لا أقول أن هذه الشخصيات هى تكرار لما هو .موجود فى الواقع ، إنما على الأقل تلفت نظرنا لكى نهتم فى تحليلاتنا للواقع بالطريقة التى يبنى بها الأفراد أنفسهم وعلاقاتهم تحت شكل تنظيم اجتماعى معين. وهنا أشير إلى أستاذنا الدكتور عبد المحسن طه بدر رحمه الله وهو الذى أشرف على رسالة الماجستير للباحث مع الأستاذ الدكتور الجوهرى وقد تذكرته بينما نسمع هذه اللغة الجميلة.

-الأستاذ/ كمال مغيث:

بالنسبة لورقة الزميل أحمد عبد الرازق هناك ميزة أساسية فى هذه الورقة وهى أن المعلومات التى توجد بها معلومات طازجة وليست معلومات مجففة أو معلبة مثل المعلومات التى تعودنا استخدامها من الكتب والمنقولة عن كتب أخرى وهكذا. وهناك نوعان من الملاحظات عليها الملاحظة الأولى تتصل بالدقة التاريخية. كان لابد أن يكون الباحث دقيقا قليلا فى كتابة التواريخ والأحداث . فعندما تحدث عن وفاة الألفى عام ١٨١٢ وكان من الممكن اعتبارها خطأ مطبعيا لو لم تكن كتبت بعدها "سبع سنوات بعد حكم محمد على". والحقيقة أن الألفى مات سنة ١٨٠٧ أثناء المؤامرة بين المماليك وحملة فريزر والمعروف أنها ١٨٠٧. هذا ينطبق على تاريخ إلغاء نظام الالتزام

وغيرها. وهناك شئ خاص بالمصطلحات، فأنت تتكلم بالتحديد بعد برلمان الثورة العرابية، لكن مرة تقول "البرلمان ١٩١٤" ومرة أخرى تقول "الجمعية العمومية". أعتقد أن المسميات يجب أن تكون دقيقة فمصر لم تر بعد دستور ١٨٨٢ دستورا آخر حتى دستور ١٩٢٣، وكانت الجمعية التشريعية بالتعيين وليس بالانتخاب ، الجمعية التشريعية وبعد ذلك مجلس شورى القوانين. ننتقل إلى جمهورية همام، أنت تتحدث على اعتبار أن همام قام بعمل جمهورية، وأنا لا أعتقد أن هذا الكلام تاريخى. قال ذلك لويس عوض من منطلقاته القومية، ولكن التاريخ يقول غير ذلك. هذا الشيخ همام هو ابن الشيخ أحمد شيخ الهوارة ابن الشيخ يوسف، وبالتالى هو عريق فى المشيخة وفى السلطة. وكل ماحدث أن الظروف ساعدت همام فى منتصف القرن الثامن عشر حين وصل اهتراء النظام المركزى إلى حد جعل فردا قويا فى بولاق الدكرور يقوم بعمل جمهورية. وماحدث بعد خمس أو ست سنوات أول ما استقر الأمر لعلى بك الكبير أنهى هذا الموضوع تماما. ولم يكن هناك عند همام انتخاب أو برلمان، ولكنه رأى أنه لكى يستطيع مواجهة هؤلاء المماليك أو هذه العصابات القومية كان لابد له أن ينظم علاقته بالأقباط والفلاحين . ولكن أن نقول جمهورية بهذا الشكل فهذا خطأ.

نأتى إلى تحليل ديناميكية التغيرات. هناك تغيرات أساسية أنت أشرت لبعضها بمنتهى السرعة، مثال الرى الدائم بعد إنشاء القناطر الخيرية، اللائحة السعيدية وتمليك الأرض، بيع أراضى الدائرة السنية وكانت مليون فدان ، وكان لابد أن نرى متى تقدم الاقتصادى وتراجع الاجتماعى وتقدم الثقافى وتراجع السياسى وهكذا.

سأنتقل إلى ورقة الأستاذ محمد على. الحقيقة أنك ظلمت نجيب محفوظ ظلما فادحا ، والدكتورة هدى متواطئة معك فى هذا الظلم، فنجيب محفوظ فترة ابداعه تصل إلى حوالى ٦٠ سنة من منتصف الثلاثينيات إلى منتصف التسعينيات، أما أنت فقد أتيت على أعماله من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٥ وقلت أن هذا هو نجيب محفوظ، وهذا الكلام غير دقيق. الشئ الثانى تقول أن الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين غائبة لديه، وهذا مقياس عبثى جدا. هل أستطيع أن أقول لعبد الرحمن الشرقاوى فى "الأرض" لا يوجد عمال ولايوجد برجوازيون من المدينة . غير صحيح، الرجل صادق مع نفسه وهؤلاء هم عالمه وواقعه وهذا هو الذى يستطيع نجيب محفوظ الكتابة فيه . هل تستطيع أن تسأل إحسان عبد القدوس عن الطبقة العاملة وهو برجوازى أصلا؟ ننتقل إلى النماذج المنتقاة وكلها نماذج سيئة جدا ، تؤكد وجهة نظرك. ولكن كان هناك نماذج أخرى جيدة. هناك فؤاد ابن جبل الحمزاوى ابن فلاح ومع هذا قال أحمد عبد الجواد ياريت تناسبه، وبنت المطبعجى الشيوعية وهى متعلمة وتعرف طريقها جيدا ، وعلى طه وغيره. أنت انتقائي للغاية. نقطة أخيرة بالنسبة لرواية التاريخ. لقد قال عبد العظيم رمضان أن هذا عمل تاريخى وقد أتيت بعبد العظيم رمضان لتضرب به نجيب محفوظ بينما نجيب محفوظ قال إننى كتبت التاريخ بوجدانى وقد كان صادقا مع نفسه وكتب بوجدانه بالفعل بدليل أنه لم يدافع عن أحد.

رابعاً:

الحركات الاجتماعية

(نموذج الحركة العمالية)

الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية
١٩٨٢- ١٩٩١

هويدا عدلي رومان
باحثة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

فى ضوء التغيرات الاقتصادية التى يشهدها المجتمع المصرى فى الوقت الراهن والمتمثلة فى تحرير الاقتصاد والأخذ بآليات السوق، وتخلى الدولة عن دورها الاجتماعى والتى كانت قد اضطلعت به منذ الستينيات وحتى السنوات القليلة الماضية بدرجة أو بأخرى، فإنه من المفيد التعرف على موقف الطبقة العاملة المصرية من هذه التغيرات، خاصة وأنها إحدى الجماعات المتوقع أن تتأثر سلبا بهذه السياسات. وعلى هذا فإن دراسة الحركة الاحتجاجية لهذه الطبقة كإحدى الآليات الهامة للتعامل مع الواقع الجديد بمتغيراته يعد أساسى لاستشراف مستقبل الحركة العمالية فى مصر.

ونقصد بالحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية إجرائيا كل أشكال الاحتجاج الجمعى التى يقوم بها العمال سواء كانوا منظمين نقابيا أو غير ذلك فى شكل مظاهرات أو إضرابات أو امتناع عن صرف الأجور احتجاجا على أوضاع معينة متعلقة بظروف العمل والأجور وأحوال المعيشة وأى مطالب أخرى سواء كانت متعلقة بالسياسات الاقتصادية أو غيرها من قضايا ذات طابع سياسى.

يقتضى الخوض فى هذا الموضوع إيضاح أمرين بداية؛ الأول يتعلق بوجود فجوة واسعة بين الشكل التنظيمى للطبقة العاملة المصرية والممثل فى التنظيم النقابى الرسمى من ناحية والطبقة العاملة المصرية ككل من ناحية أخرى. فالتنظيم النقابى لا يضم سوى ٣٠٪ من حجم الطبقة العاملة. وهذا على حد تصريح أحمد العماوى رئيس الاتحاد العام لنقابات

عمال مصر فى افتتاحه للجمعية العمومية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى دورته النقابية ٩١-١٩٩٥(١). أما النسبة الباقية فإنها تقع خارج الإطار التنظيمى أى عمالة غير منظمة نقابياً. ولا ينبغى أن يفهم من ذلك أن هذه النسبة المنظمة تتسم بأنها عمالة متجانسة ونشطة وعلى درجة ما من الوعى، فهى موزعة بين ثلاثة قطاعات؛ الزراعة والصناعة والخدمات، وإن كان لقطاع الخدمات ثقل أكبر نتيجة لتضخم وضعه فى الاقتصاد المصرى بعد تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى (٢) . وطبقا لتقرير البنك الدولى للتنمية البشرية لعام ١٩٩٢، فإن قطاع الخدمات حظى بنسبة ٥٤،١٪ من قوة العمل ٨٦-١٩٨٩(٣). هذا ناهيك عن وجود نسبة كبيرة من الـ ٣٠٪ تعد عضوية دفترية أو شكلية وتتركز أساسا بين عمال الزراعة والصناعات الصغيرة.

أما الأمر الثانى فمتعلق بما يثيره استخدام مفهوم "الطبقة" من تحفظات عند توصيف الحركة العمالية فى مصر. تضم هذه الطبقة (مجازا) العمال الأجراء فى المدن والقرى المصرية، ولها خصائص أساسية لا تزال تمارس تأثيرها فى وحدة وجود هذه الطبقة ومن ثم تجانس وعيها نسبيا وحركتها النوعية والعامة. ومن هذه الخصائص:

- غلبة الأصول الريفية عليها وخاصة الطبقة العاملة فى الصناعة، مما أثر فى علاقاتها وانتماءاتها وقيمها ووعيها.
- لعبت الهجرة الريفية الحضرية دوراً مطردا فى عدم تجانسها سواء من حيث الخصائص الاجتماعية أو الثقافية.
- ولادة الطبقة العاملة فى المدينة ولادة مشوهة من حيث استقلالها . فعلى مراحل طويلة من حركتها، لم تسلم من الهيمنة ومحاولة السيطرة عليها، سواء من قبل الاستعمار أو البرجوازية المحلية أو سلطة الدولة التى أثرت فى تنظيماتها وقياداتها.
- تخلف الفن الإنتاجى فى الزراعة والصناعة مما أدى إلى تحجيم فرص نمو وعيها الطبقى.
- ازدواجية الموقع الاجتماعى لبعض جماعاتها وأفرادها حيث الجمع بين مهنتين كالعمل فى الصناعة والزراعة أو العمل فى القطاع العام والخاص(٤)، وكذلك العمل بأجر صباحا والعمل فى مشروع خاص بعد الظهر.
- الهجرة إلى بلدان النفط والتى استنزفت العناصر الأكثر مهارة وديناميكية ووعيا فى الطبقة العاملة، فضلا عن تعرض الموقع الطبقى للعائدين للاهتزاز بعد أن حققوا قدرا من التراكم المالى وانتقلوا لصفوف البرجوازية الصغيرة(٥). كل هذه الخصائص تحد من تجانس الطبقة العاملة المصرية ومن ثم تؤثر بالسلب فى وعيها وبالتالى قدرتها على القيام بدور.

تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلين الآتيين:

١ - هل هناك علاقة بين صعود وهبوط الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية وتبنى نوعية معينة من السياسات الاقتصادية؟.

٢ - هل يمكن تفسير هذه الحركة الاحتجاجية فى ضوء علاقة العمال بتنظيمهم النقابى وعلاقة هذا الأخير بالدولة؟.

اتجاهات الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ٨٢-١٩٩١:

يمكن استخلاص بعض الدلالات عن اتجاهات الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية اعتمادا على الجداول الملحقة بنهاية الدراسة، التى رصدت الحركة الاحتجاجية من عدة زوايا؛ سواء من حيث تاريخ التحرك والمدة التى استغرقها، والشركة أو المنشأة التى وقع فيها، وأسبابه ومطالباته، وعدد المشاركين فيه، وتطور هذا التحرك وموقف التنظيم النقابى منه وكذلك موقف الإدارة والسلطة السياسية، وأخيراً ماترتب عليه من نتائج.

- تعد الفترة من ٨٢-١٩٨٤، طبقا لما هو متاح من بيانات، فترة هدوء نسبى، فلم ترصد الصحف القومية والحزبية وكذلك التقارير الاستراتيجية السنوية التى تصدر عن جريدة الأهرام أى احتجاجات عمالية. وبالطبع مع قيام احتمال الشك فى مثل هذا الأمر، فإنه يمكن تفسير ذلك الهدوء فى ضوء تغير القيادة السياسية فى ذلك الوقت وترقب العمال لما سيؤول إليه الأمر.
- تمثل الفترة ٨٤-١٩٩١ مرحلة تصاعد الحركة الاحتجاجية، والتى بلغت ذروتها فى الأعوام ٨٨ -١٩٩١. فقد بلغ عدد الاحتجاجات الجمعية فى تلك الفترة أيا كان شكلها (إضراب- تظاهر- امتناع جماعى عن صرف الأجور أو أى مستحقات مالية أخرى) ٧٥ تحركا. استأثرت الأعوام ٨٨- ١٩٩١ بـ ٥٦ احتجاج أى بنسبة ٧٥٪ من حجم الحركة الاحتجاجية، وبمتوسط ١٤ احتجاجا سنوياً. وقد كان عام ١٩٩١ أقل الأعوام فى كم التحركات بالمقارنة بالأعوام الثلاث التى سبقته، وربما يعود ذلك إلى انشغال الحركة العمالية فى ذلك الوقت بالانتخابات النقابية التى بدأ الإعداد لها من النصف الثانى من ذلك العام.

ولتفسير هذا التصاعد فى الحركة الاحتجاجية يمكن افتراض وجود علاقة بين هذه الظاهرة وتبنى سياسات اقتصادية معينة، واتخاذ اجراءات تبغى الإسراع بالتخصيصية. وجدير بالذكر أن الدولة من منتصف السبعينيات وهى تسير فى هذا الاتجاه وإن كان بخطوات حذرة، وربما بدأ هذا بانهاء احتكارها لبعض القطاعات مثل قطاع المال والبنوك، وكذلك فصل الملكية العامة عن الإدارة فى قطاع الفنادق، وأخيراً البيع الجزئى أو الكلى للمشروعات المملوكة للقطاع العام أو الحكومة للقطاع الخاص وللمستثمرين الأجانب والذى تتسارع خطاه الآن(٦).

ولكن هل بالفعل هذه العلاقة المفترضة بين تصاعد الحركة الاحتجاجية وتبنى سياسات الخصخصة تعد علاقة مباشرة، بمعنى هل هذه السياسات هى السبب المباشر الذى دفع العمال للاضراب أو الاحتجاج؟

فى ضوء ما أشرنا إليه سلفا عن سمات الطبقة العاملة المصرية وفى ضوء ماسيرد عن الطبيعة المطلبية للحركة الاحتجاجية توا، فإن الميل لافتراض وجود هذه العلاقة المباشرة، والتى تحتاج لدرجة مرتفعة من الوعى، أمر بعيد الاحتمال، وعلى هذا يمكن القول أن تصاعد الحركة الاحتجاجية كان نتيجة سعى قيادات القطاع العام وأصحاب الأعمال فى هذه الفترة نتيجة إدراكهم أن السياسات الجديدة تعبر عن سعى الدولة نحو التخلى عن دورها الاجتماعى، وأن توازن القوى أصبح فى غير صالح الطبقة العاملة - إلى تقليص المزايا والمنافع التى يحصل عليها العمال بقدر

الإمكان. وما يدلل على ذلك أن الطبيعة الفئوية الجزئية كانت غالبة على الحركة المطلبية للعمال. وإن كان من المتوقع أن يزداد إدراك العمال لهذه العلاقة المباشرة الآن بصورة أوضح بعد أن تأكدت نوايا الدولة فى بيع وحدات القطاع العام، بل والتلميح بضرورة خفض العمالة .

- كانت الموضوعات الفئوية وبالتحديد المتعلقة بالأجور والأسعار والحوافز والأرباح من أكثر الموضوعات إثارة للعمال وكانت وراء قيام الأغلبية العظمى من الاحتجاجات. وقد اتسم الطرح بالطابع الجزئى بمعنى أنه كان ينحصر فى إطار القضايا الضيقة سابقة الذكر، وفى إطار الوحدة الإنتاجية، وليس فى إطار المطالبة بسياسة شاملة للأجور على المستوى القومى. وعلى ذلك فإن مسألة وضع هذه المطالب فى سياقها الأوسع وهو السياسة الاقتصادية المتبعة ككل لم يكن وارداً. وجدير بالذكر أن حتى هذه المطالبات لم تكن جديدة ولكنها مطالبات قديمة ومتراكمة، تماطل الإدارة فى الوفاء بها.

وعلى الرغم من توافر تراث نضالى عمالى لا بأس به خاصة فى قطاعات معينة مثل قطاع النسيج سواء قبل ثورة ١٩٥٢ أو بعدها وحتى الوقت الراهن، فإن الباحثة لم تلحظ أن لهذا التراث النضالى أثر فى حدوث نقلة كيفية فى الطبيعة المطلبية للحركة الاحتجاجية فى هذا القطاع أو غيره.

وأخيراً فقد اتسم البعد السياسى بالخفوت فى الحركة المطلبية. وحتى إن ظهر، فالفضل يعود فى الغالب لقوى اليسار فى هذا الصدد .

وربما يصلح التفسير القائل بأن أحد العوامل المحددة لغلبة الطابع السياسى على نشاط الطبقة العاملة فى بعض النظم السياسية هو إمكانية الوصول للقوة السياسية، وذلك من خلال قبول مسألة تداول السلطة بين أحزاب محافظة وأخرى عمالية أو يسارية، وبالتالى إمكانية نقل الصراع من المجال الاقتصادى للمجال السياسى[٧]. وهذه العملية غير واردة لدى النظام السياسى المصرى الذى لا يقبل بقيام أى أحزاب على أساس طبقى[٨]. فضلا عن ضعف اليسار وعدم تجذره فى صفوف الحركة العمالية، والنقطة الأهم غياب احتمال حدوث تداول سلمى للسلطة.

- عند توزيع الحركة الاحتجاجية على قطاعات الاقتصاد القومى، يحظى قطاع الصناعة بنصيب الأسد ٦٠ إضرابا من ٧٥ إضرابا أى بنسبة ٨٠٪، أما الـ ٢٠٪ الباقية فهى موزعة بين قطاعى الخدمات والزراعة. وربما يعود ذلك إلى إرتفاع مستوى الوعى لدى عمال الصناعة بالمقارنة بعمال الخدمات والزراعة نتيجة تجمعهم فى مكان واحد وتبلور مواقفهم وتجانسها لحد كبير، فضلا عن تقدم فنونهم الإنتاجية بدرجة تفوق عمال الخدمات والزراعة الذين يعانون من التشتت التنظيمى وضعف الوعى الجمعى.

- وفيما يتعلق بتوزيع الحركة الاحتجاجية على القطاع العام والخاص والاستثمارى، يلاحظ أن القطاع العام حظى بحوالى ٤٦ إضراب أى بنسبة ٦١,٥٪ من حجم الحركة الاحتجاجية[٩]، وهذا بسبب ضخامة عدد العمال فى هذا القطاع، إذ يبلغ عدد العمال فى بعض المصانع ٢٠ أو ٣٠ ألف عامل، فضلا عما يوفره الإطار التشريعى من

ضمانات ضد الفصل بالمقارنة بعمال القطاع الخاص والاستثماري والذين قد يتعرضون لفصل جماعى أو إغلاق صاحب العمل للمنشأة أو حتى تغيير النشاط.

- يحتل قطاع النسيج المرتبة الأولى داخل قطاع الصناعة من حيث عدد الإضرابات ٢٢ احتجاجا، يليه قطاع الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية والإنتاج الحربى ١٩ احتجاجا.
- لا يلجأ العمال إلى الإضراب إلا بعد استنفاذ كافة الطرق السلمية الأخرى للحصول على مطالبهم، مثل رفع الشكاوى والتظلمات والسعى لتوسيط النقابة العامة أو طلب مقابلة الإدارة أو التهديد بالإضراب . وعندما تفشل كافة هذه الآليات يكون اللجوء للإضراب هو السلاح الأخير.
- بخصوص دور التنظيم النقابى فى هذا الصدد، يلاحظ أن أغلب أعمال الاحتجاج الجمعى– باستثناءات قليلة للغاية – تحدث بدون موافقة التنظيم النقابى ورغما عنه. وينحصر دوره أما فى إدانة الإضراب أو التبرؤ منه واعتباره من عمل قلة ضآلة. وفى أحسن الأحوال يقوم بدور الوساطة بين الإدارة والعمال. وعادة ما يحدث هذا بعد تدهور الموقف تدهوراً شديداً. وقد طالب العمال فى عديد من الإضرابات بحل اللجنة النقابية أو سحب الثقة منها واتهامها بعدم تمثيلها للمصالح العمالية. مما يدل على ضعف فاعلية التنظيم النقابى، وعدم مصداقيته فى التعبير عن العمال واتساع الفجوة بين الطرفين.
- أما فيما يتعلق بآليات تعامل السلطة السياسية مع الاحتجاجات العمالية، فانها تنحصر في ثلاث: الآلية الأمنية وذلك لتصفية الاحتجاج او محاصرته ثم الآلية الثانية وهي الاستجابة لبعض المطالب ، وقد تلجأ السلطة السياسية الي تعميم المطلب علي بقية المصانع اذا وجدت ا الأجواء مشوبة بالتوتر وتهدد لتصاعد الاحتجاجات في مواقع أخرى. أما الآلية الثالثة فتتعلق بالتعامل مع قادة الإضراب ، فإذا لم تتمكن من استبعادهم سواء بالفصل أو النقل فإنها تلجأ إلى استيعابهم، ومن أبرز الأمثلة ما حدث لأحد قادة إضراب الحديد والصلب فى ١٩٨٩، والذى وصل إلى مجلس الشعب ثم أصبح عضوا فى الحزب الوطنى .
- تتسم الأعمال الاحتجاجية بافتقارها إلى درجة متقدمة من التنظيم بما يضمن استمراريتها وممارستها أقصى ضغط ممكن حتى تتحقق مطالبها، فاقصى مدة يمكن أن يستغرقها إضراب لا تزيد بحال من الأحوال عن ثلاثة أيام. هذا فضلا عن وهن عملية تحويل هذه التحركات الجمعية إلى روابط تنظيمية دائمة أو شبه دائمة يمكن أن تلعب دور البديل للتنظيم النقابى مستقبلا، وذلك باستثناءات قليلة من أبرزها رابطة سائقى قطارات السكك الحديدية فى إضراب ١٩٨٦ والتى تبنت مطالب السائقين(١٠)، وبعض الأشكال التنظيمية الأخرى مثل لجان الإنتاج والتى أسسها اليسار فى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ١٩٨٧، ولجان الدفاع عن القطاع العام فى بعض المصانع(١١) وأيضاً مركز الدراسات النقابية بحلوان والذى من بين أهدافه العمل على بلورة تصور صحيح عن الحركة النقابية بإدارة الحوار حول القضايا والأفكار المطروحة للنقاش والمتداولة فى أوساط الحركة العمالية ومحاولة خلق مناخ صحى لتبادل وجهات النظر حول القضايا الخلافية المثيرة للجدل مثل التعددية النقابية واستقلالية الحركة النقابية (١٢). وربما يفرض هذا الأمر حدوداً على تصور إمكانية وجود تعددية تنظيمية نقابية فى مصر مستقبلاً

تكون هذه الروابط نواتها خاصة فى القطاعات العمالية النشطة مثل قطاع النسيج أو قطاع الصناعات الهندسية والمعدنية.

- فى حدود ماهو متاح من بيانات عن النتائج المترتبة على الأعمال الاحتجاجية، حوالى ٢٤ إضرابا بالفعل نجحوا فى تحقيق مطالبهم أوتلقوا وعد بالاستجابة . وقد توصلت الباحثة من خلال لقاءاتها مع بعض القيادات العمالية والنقابية إلى أن الإضراب بالفعل يعد وسيلة فعالة إلى حد كبير لتحقيق المطالب.

ويمكن القول أن فاعلية هذه الآلية تعتمد على عدة عوامل منها مدى حساسية وخطورة الصناعة التى يقع فيها الإضراب بالنسبة للاقتصاد القومى، وكذلك مدى اتساع الإضراب وانتشاره سواء عبر المنشأة أم عبر منطقة جغرافية ذات تركز صناعى مثل المحلة الكبرى أو كفر الدوار أو شبرا الخيمة، وعدد المشاركين فى التحرك، وأخيراً مدته ودرجة تنظيمه.

سعيا نحو التفسير

بينما تعد ممارسات الاحتجاج الجمعى إحدى الآليات المشروعة والمنظمة التى يلجأ إليها أى تنظيم نقابى فى النظم الرأسمالية، فالإضراب أحد أدوات العمل الجماعى للطبقة العاملة فى صراعها من أجل توزيع الدخل القومى[١٣]. فإن المجتمع المصرى يمثل وضع مختلف. فكما رأينا كيف تعبر الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية عن اتساع الفجوة بين التنظيم النقابى وقواعده العمالية، ومايعنيه ذلك من عجز هذا التنظيم عن استيعاب عماله، خاصة وأن الجماعات التى تقوم بهذه الأعمال الاحتجاجية ليسوا من خارجه ولكنهم ضمن عضويته خاصة فى المواقع الصناعية.

وربما يجد ذلك تفسيره فى طبيعة العلاقة بين الدولة والتنظيم النقابى والتى اتخذت الصياغة الإدماجية بدءا من صدور القانون ٨ لعام ١٩٥٨ والذى قنن تبعية التنظيم النقابى للتنظيم السياسى الواحد [١٤]، ثم صدور قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والذى استبدل مبدأ التعددية النقابية بمبدأ واحدية وهيراركية التنظيم النقابى واحتكاره لتمثيل فئات معينة بما لايدع مجالا للتنافس على تمثيل الحركة العمالية بين جماعات مختلفة[١٥].

والمقصود بالإدماجية Corporatism طبقا لـ Schmitter تقسيم المجتمع إلى جماعات أو إقامة نظام لتمثيل المصالح فى عدد محدود من الجماعات ذات تنظيم هيراركى، غير متنافسة، إلزامية، يوافق النظام السياسى على قيامها وتحتكر تمثيل فئات معينة ويتحكم النظام السياسى فى اختيارها لقادتها وممارستها لنشاطها[١٦].

وجدير بالذكر أنه بينما تمثل نظرية العقد الاجتماعى الأساس النظرى الكلاسيكى للإدماجية، فإن تدخل الدولة فى كثير من الشئون الاقتصادية والاجتماعية وقيامها بتأميم كثير من الصناعات عقب الحرب العالمية الثانية من أجل تحقيق التراكم الرأسمالى والحد من الصراعات الطبقية فى المجتمع يعد الأساس التطبيقى للإدماجية[١٧].

وعودة مرة أخرى لمصر، فقد كان المنطق وراء هذه الصياغة الإدماجية فى ذلك الوقت هو الزعم بتغيير وظيفة النقابة فى المجتمع الاشتراكى من الدفاع عن حقوق العمال للمساهمة فى زيادة الإنتاج وتعظيم فعالية النظام الاقتصادى،

وبالتالى مادام النظام يقف بالكامل للدفاع عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة، فإن النضال المستقل للطبقة العاملة أصبح غير ذى معنى بل وضار[١٨].

وكان لهذا الدور المرسوم للتنظيم النقابى - والذى لم يتغير حتى وقتنا الراهن رغم سقوط مبرراته من حيث تغير الظروف الاقتصادية والسياسية - ثمنا فادحا ، وهو انتداب العمال عن تنظيمهم النقابى، هذا التنظيم الذى تحول إلى مؤسسة شبة حكومية Semi - State.

وعلى الرغم من تضخم حجم التنظيم النقابى واتساع موارده، فإن تأثيره على صنع السياسة كان ضعيفا ولازال . والمتتبع لهذه النقطة، يلاحظ أن الاتحاد العام لنقابات العمال لم يتوانى عن إبداء الرأى فى كثير من السياسات الاقتصادية بدءا من عقده مؤتمر للأجور والأسعار فى ديسمبر ١٩٧٦ والذى طرح منه استراتيجية لإصلاح هيكل الأجور[١٩]، مرورا بمشروعات تطوير القطاع العام ثم بيعه واختلافه مع النظام السياسى فى تحديد أسباب خسائر القطاع العام وكذلك أسلوب تقييم أدائه وبيعه، وتقديمه مشروعا بديلا لإصلاح القطاع العام[٢٠] ومع ذلك لم تأخذ الحكومة بأى من اقتراحاته.

وهنا تختلف الباحثة مع روبرت بيانكى الذى يرى أن فترة السادات ومبارك شهدت اعطاء مساحة أكبر للتنظيم النقابى للمشاركة فى صنع السياسة وبالتالى ممارسة التأثير على السياسات الاقتصادية [٢١]، وأن هناك تحول فى اتجاه علاقة الاتحاد العام لنقابات العمال بالحكومة من العلاقة واحدية الاتجاه والتى تهدف إلى السيطرة على التنظيم النقابى إلى علاقة تبادلية تهدف لمنح القيادات العمالية الرسمية وسائل جديدة للدفاع عن مصالح العمال[٢٢]. فربما يكون هذا صحيحا على المستوى الشكلى، فالقانون ٣٥ لعام ١٩٧٦ نص على ضرورة مشاركة الاتحاد العام لنقابات العمال فى صنع السياسة[٢٣] إلا أن الواقع أكد أن هذه المشاركة تنحصر فقط فى السماح بالتعبير عن الرأى دون الأخذ به.

وعلى هذا فإن أى محاولة لاستشراف المستقبل تقتضى مناقشة عدد من الإشكاليات :

- هل سينجح التنظيم النقابى فى استيعاب الحركة العمالية ، مع الأخذ فى الاعتبار أن هذا النجاح يتوقف على إمكانية الاستقلال عن السلطة السياسية والسعى للاضطلاع بدور جديد؟
- ماذا عن مستقبل الحركة العمالية فى ضوء سياسات بيع القطاع العام ومايترتب عليه من ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تسريح العمالة الفائضة، وهل نوعية المالك الجديد سيكون لها أثر على الحركة العمالية بمعنى هل سيختلف وضع العمال فى ظل رأسمالية احتكارية مرتبطة بالشركات الدولية عن رأسمالية وطنية أو غير احتكارية مما يؤدى إلى تعظيم الملكية الشعبية للأصول الإنتاجية للمجتمع ؟ .
- هل من المتوقع أن تؤدى الظروف الجديدة إلى رفع درجة تسييس الحركة العمالية كمحاولة للخروج من المأزق والبحث عن مصدر قوة جديد وذلك بتحالفها مع بعض القوى السياسية القائمة ، هذا مع أخذنا فى الاعتبار مدى الضعف الشديد الذى تعانى منه التجربة الحزبية فى مصر؟.

المشاكل التى تواجه الباحثين الشبان

تتراوح المشاكل التى تواجه الباحثين الشبان فى العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم السياسية بصفة خاصة من مشاكل عامة إلى مشاكل نوعية أو خاصة. ومن أبرز المشاكل العامة .

- المشاكل المتعلقة بالنظام المطبق فى الدراسات العليا فى بعض الكليات.
- المشاكل المتعلقة بالمؤسسات التى يعمل فيها الباحثون.
- المشاكل المتعلقة بالمناخ البحثى السائد.

أما عن المشاكل المتعلقة بالنظام المطبق فى الدراسات العليا فى بعض الكليات وأعنى على وجه التحديد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. فقد تم استحداث لائحة جديدة تحكم هذه المسألة فى العام السابق، هدفها النظرى لاجدال عليه وهو الرقى بمستوى، الطالب العلمى. ولكن المشكلة فى التطبيق، فالفجوة كانت متسعة اتساع السماء والأرض بين الهدف النظرى والتطبيق. نصت اللائحة على استحداث سنة تمهيدية لمدة عام كامل وامتحان تأهيلى لمدة ثلاثة شهور. أى ٣ شهور قبل الإعداد لخطة الدكتوراه. لكن ماذا استفدنا كطلبة من كل هذا، لا تجنى إن قلت أقل من ٣٠٪ فى مجالات تخصصنا. وسوف أسوق حقيقتين للتدليل على ذلك. أولهما أننا تلقينا كورسات السنة التمهيدية لطلبة تمهيدى ماجستير، فكيف يستقيم ذلك؟ هذا لا يعنى سوى شئ واحد هو إهدار أربع سنوات من عمر طالب الدكتوراه وهى الفترة التى استغرقها للإعداد للماجستير. أما الحقيقة الثانية، فهى عدم الاهتمام فى هذه السنة بالمواد التى تخصص فيها الطالب فى الماجستير وينوى التخصص فيها فى الدكتوراه أيضا، فكيف الاهتمام ببناء الطالب كما يشاع؟.

- أما بالنسبة للمشاكل المتعلقة بالمؤسسة التى يعمل فيها الباحث فتتركز فى ضعف وقلة المنح الدراسية للخارج الواردة للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية والتى تعد قناة هامة لفتح أفق أى طالب علم على التطورات فى العالم الخارجى.

- أما فيما يتعلق بالمناخ الثقافى الذى يحيط بالبحث العلمى فإن هذا المناخ يكرس أو يعمق إلى حد كبير الفجوة بين الأجيال بتركيزه على شخصيات بعينها نراها تحتكر إعداد الدراسات وحضور المؤتمرات وإلقاء الأوراق فيها.

الهوامش

(١) خطاب أحمد العماوى الرئيس السابق لاتحاد نقابات عمال مصر فى افتتاح الجمعية العمومية للاتحاد للدورة النقابية ٩١-١٩٩٥.

(٢) انظر المزيد :

Abd El - Fadil , M., The Political Economy of Nasserism, A Study in Empolyment and Income Distribution Policies in Urban Egypt 1952-1972, Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1980, P.41.

كذلك : عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة، دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ٧٤- ١٩٨٢، (القاهرة : دار المستقبل العربى، ١٩٨٦).

(٣) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، ص ١٥٩ .

يجدر التنويه أن هذه النسبة تمثل نسبة قوة العمل سواء عمال أم أصحاب أعمال فى قطاع الخدمات.

(٤) عبد الباسط محمد عبد المعطى ، دراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر : الدراسات المحلية ، (القاهرة :المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٨)، ص ١٦٣-١٦٤.

(٥) هويدا عدلى رومان، الدور السياسى للحركة العمالية فى مصر من ٥٢-١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٦٨.

(٦) انظر المزيد :

El Sayyid, M., Privatization, The Egyptian Debate, Cairo Papers in Social Science, Volume 13, Monograph 4, winter 1990.

(٧) انظر المزيد عن هذا الموضوع :

Humphries, C., Explaining Cross - National Variation in Levels of Strike Activities, Comparative Politics, January 1990, P.P 164-169.

(٨) قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لعام ١٩٧٧ بتعديلاته المختلفة.

(٩) استبعدت الباحثة كل المنشآت التى تشككت هل هى قطاع عام أم قطاع خاص، وحسبت النسبة على أساس المنشآت المؤكد أنها قطاع عام.

(١٠) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨٧.

(١١) حسن بدوى، التحركات الجماعية للعمال من ٨٨-١٩٩١ وتأثيرها فى معركة الانتخابات النقابية، ندوة الحركة العمالية المصرية فى الانتخابات النقابية عام ١٩٩١ (دراسات ميدانية)، مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار الخدمات النقابية، ٢٥- ٢٦ ديسمبر ١٩٩٢.

(١٢) دار الخدمات النقابية بحلوان، حول استقلالية الحركة العمالية.

(١٣) ;, D., On The Political Economy of Long Run Trend in Strike Activities, British Journal litical Science, April 1978, P. 165.

(١٤) هويدا عدلى رومان، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

(١٥) مرجع سابق، ص ١٣١.

(١٦) itter , P., "Still the Century of Corporatism" in Pike, F., S Stritch, T. (ed) , The New Cor- :sm, Social Political Structures in The Iberian World, (London: Univ of Notre Dame 1974), P. 93 .

(١٧) انظر المزيد

ıbruch, G., & Schmitter, P., (ed), Patterns of Corporatist Policy- Making, (London : SAGE,: rn Politics, 1982).

(١٨) هويدا عدلى، مرجع سابق ، ص ١٣١.

(١٩) انظر المزيد من التفاصيل عن موقف الاتحاد العام لنقابات عمال مصر من القضايا والسياسة الاقتصادية:

هويدا عدلى، مرجع سابق، ص ٦١٢-٢٣٠.

(٢٠) انظر المزيد فى :

هويدا عدلى ، المشاركة السياسية للعمال المصريين المصريين ١٩٧٦ - ١٩٩١، دراسة غير منشورة.

(٢١) hi, R., Unrvly Corporatism, Associational Life in Twentieth - Century Egypt, Oxfrd: d University Press), 1989, P. 129.

(٢٢) P. 134

(٢٣) النشرة التشريعية ، مايو ١٩٧٦.

ملاحق الدراسة

الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٤ - ١٩٩١ •

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الإدارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابى أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجى	النتائج
١ - ٣ سبتمبر ١٩٨٤	مصنع النسيج بكفر الدوار	المطالبة بالغاء رفع اسعار بعض المواد الأساسية والغاء القانون الجديد للتأمينات الاجتماعية الذى يزيد من قيمة الخصم من أجور العمال وكذلك المطالبة باقالة كلا من وزير الشئون الاجتماعية ووزير العمل وسحب الثقة من اللجنة النقابية	١٥ ألف عامل		المطالبة بسحب الثقة من اللجنة النقابية، فقد حاولت اللجنة اقناع العمال باستلام رواتبهم الا ان العمال رفضوا وهاجموا اللجنة النقابية وطالبوا باستقالة رئيس الاتحاد العام للعمال الذى لا يعبر عن مطالبهم	لجأوا من البداية الى ارسال برقيات للاتحاد العام للعمال يعلنوا عن رفضهم لقانون التأمينات الاجتماعية	اضطرت الحكومة الى الغاء بعض قرارات رفع الاسعار وأعلن مبارك فى نفس الليلة تجميد اسعار بعض السلع عند اسعار عام١٩٨٣ وأعلن عن رغبته فى مشاورة المعارضة فى استراتيجية معالجة قضية الدعم.
١٩ نوفمبر ١٩٨٤ من الساعة٩-٤،٣٠	شركة شبرا للصناعات الهندسية (مصنع٢٧حربى)	الاحتجاج على قرار رئيس مجلس الادارة بمنح العمال حوافز ثمانية ايام فقط عن الأشهر الاربع الاخيرة،وخصم عشرة أيام للعامل الذى يتغيب يوماً واحداً وكذلك المطالبة بتوفير الخامات للأنتاج وتغيير ادارة المصنع	٤ آلاف عامل	حضور مساعد وزير الداخلية للمصنع مع قوات الأمن			تم اقرار حق العمال فى صرف ١٥ يوم كحوافز للعمال دون استقطاع شئ
ديسمبر ١٩٨٥	مصنع ١٨حربى بأبى زعبل	الاحتجاج على قرار رئيس مجلس الادارة الجديد للمصنع بالغاءه قرار رئيس المجلس السابق بضم سبعة ايام اجر اضافى على المرتب الأساسى لكافة العاملين		حدثت مفاوضات بين وفد العمال ورئيس مجلس الادارة بحضور مصطفى منجى رئيس نقابة الانتاج الحربى	قيام النقابة بدور وساطى		تم التوصل الى حل وسط

تم الاعتماد فى رصد الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية على أرشيف جريدة الأهرام وأرشيف جريدة الأهالى وتقارير المنظمة العربية لحقوق الانسان وكذلك ندوة الحركة العمالية المصرية فى الانتخابات النقابية عام ١٩٩١ والتى عقدها مركز البحوث العربية ٢٥ - ٢٦ ديسمبر ١٩٩٢.

تابع الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابى أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجى	النتائج
٢٨ - ٣١ يناير ١٩٨٦	شركة اسكو بشبرا الخيمة	صرف نصف كيلو لبن للعامل يومياً ورفع بدل الوجبة الغذائية الى ١٥ جنيه وصرف بدل طبيعة العمل على اساس الأجر الفعلى المدفوع لكل عامل	حوالى ١٨ ألف عامل	تطويق قوات الأمن المركزى للمصنع	اجرت اللجنة النقابية بالاشتراك مع النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج مفاوضات مع المسئولين بوزارة الصناعة والقوى العاملة	لم يلجأ العمال للاضراب مباشرة، بل لجأوا فى البداية للقضاء وعندما صدر الحكم القضائى لصالحهم، رفضت الحكومة تنفيذ الحكم وكذلك الاتفاق الذى كانت قد توصلت اليه من خلال التفاوض مع النقابة ولذلك اضطر العمال الى اللجوء الى الاضراب	
٧ - ٨ فبراير ١٩٨٦	شركة مصر للغزل والنسيج	المطالبة باحتساب ايام الجمع باجر وكذلك العطلات الرسمية مثل باقى موظفى الدولة ورفع بدل التغذية من ٣ جنيه الى ١٥ جنيه وزيادة بدل طبيعة العمل	٤٥٠ عامل بالوردية الأولى ثم تزايد العدد حتى وصل الى ٢٥٠٠ عامل		زعمت اللجنة النقابية ان العمال لم يمهلوها الوقت الكافى لعرض المشكلة واضافت انها تنتظر الحكم القضائى الذى صدر لصالح عمال اسكو للمطالبة بنفس الميزات وقد وصف العمال اللجنة بانها لا تمثلهم	تقدم العمال بمطالبهم الى اللجنة النقابية فى ٢٥ يناير ١٩٨٦ وذلك قبل اللجوء الى الاضراب.	
فبراير ١٩٨٦ ثلاثة ايام	شركة آراب الاستشارية للصناعات الكهربائية بالعاشر من رمضان	الاحتجاج على اضطهاد ادارة الشركة للعمال المؤقتين وفصل اعداد كبيرة من العمال وتزوير عقود العمل وخفض البدلات والحوافز وفرض القيود على نشاط اللجنة النقابيه ورفض تمثيلها باللجان الفرعية بالشركة	٧٠٠ عامل	ابلغت ادارة الشركة وزارة الداخلية وطالبت بالتدخل لفض الاعتصام مدعية ان الاضراب يقوده بعض المتطرفين لاغراض سياسية	ابلغ العمال قرار الاعتصام للنقابة العامة للصناعات الهندسية وقد اوفدت اليهم نائبها		تم التوصل الى اتفاق بين العمال والادارة يقضى بحل مشاكل العمال

تابع الحركة الأحتجاجية للطبقة العاملة المصرية من ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الاداره والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابي أو الموقف عنه	تطور التحرك الاحتجاجي	النتائج
١٨ مارس ١٩٨٦	فندق سفير بالزمالك	الاحتجاج على اتجاه الادارة لانهاء خدمة ٧٠ عامل توفيراً للنفقات	١٨٠ عامل				تراجعت الشركة المالكة وأكدت في اجتماعها بالعاملين تمسكها بجميع العاملين.
٧ يوليو ١٩٨٦ توقف عشر ساعات عن العمل	سائقي قطارات السكك الحديدية	مراجعة اوضاعهم الوظيفية وانشاء صندوق للتأمين عليهم ضد الحوادث وزيادة بدل المبيت ومضاعفة الحوافز اربعة اضعاف	٩ آلاف سائق ومساعد	اقتحمت قوات الأمن رابطة سائقي قطارات السكك الحديدية التي اعتصموا بها وتم تقديم ٣٧ سائق للمحاكمة وحل الرابطة	وقفت النقابة العامة ضد الاضراب، بينما تبنت الرابطة مطالب السائقين	منذ عام ١٩٨٢ والسائقون يطالبون بمراجعة اوضاعهم الوظيفية وانشاء صندوق للتأمين وقدموا مطالبهم لوزير النقل والمواصلات ١٩٨٥ والذي احال مطالبهم لرئيس هيئة السكك الحديدية والذي بدوره لم يستجب مما اضطر السائقين الى اللجوء للاضراب وبدأ الاعتصام في ٨٦/٧/٢ بمقر رابطة سائقي قطارات السكك الحديدية عندما لم يحضر الوزير لمقابلة السائقين طبقاً للأتفاق	اصدر القضاء حكماً ببراءة كافة المتهمين في القضية والاعتراف بحقهم في الاضراب استناداً لتصديق الحكومة المصرية على الاتفاقيات الدولية التي تعترف للعمال بالحق في الاضراب
٢٠ يوليو ١٩٨٦	عمال اتيكو للصناعات الخشبية	الاعتراض على امتناع الادارة عن صرف مرتباتهم وتصفيتهم من ٣٠٠٠ عامل الى ٩٥٠ عامل	٥٠٠ عامل			ارسلوا قبل الاعتصام برقيات لمبارك وتلقوا وعد بالحل ولكن لم يتم تنفيذ شئ ولذا اعتصموا بمقر الاتحاد العام للعمال	
٢ أغسطس ٨٦ ١٠ صباحاً- ٧ مساءاً	عمال اتيكو للمرة الثانية	استمرار أمتناع الادارة عن صرف رواتبهم وتسريح العمال	٥٠٠ عامل				

تابع الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابي أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجي	النتائج
٥ أغسطس ١٩٨٦ يومين متتاليين لمدة ثلاث ساعات يومياً	جراج الملبب جنوب الجيزة	زيادة الحوافز والاجور والتى لم تعد متناسبة مع تكاليف المعيشة	١٥٠٠ سائق ومحصل	تدخلت الشرطة لفض الاضراب وقرر رئيس هيئة النقل العام نقل رئيس الادارة المركزية لمكان آخر بسبب الاضراب			
سبتمبر ١٩٨٦	عمال مترو الأنفاق	احتجاجاً على عدم صرف منحة المدارس					اضطرت الادارة للتراجع وصرف المنحة
سبتمبر ١٩٨٦	اضراب عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى	احتجاجاً على عدم صرف منحة المدارس		-			
سبتمبر ١٩٨٦	مصنع البطاريات المصرية	احتجاجاً على عدم صرف منحة المدارس					
سبتمبر ١٩٨٦	عمال ورش الرى	احتجاجاً على عدم صرف منحة المدارس					
٣ فبراير ١٩٨٧ يومين	عمال الحديد والصلب بحلوان	الاحتجاج على خصم عشرة أيام من قيمة المكافأة حيث أنه كان مقرر صرف ٤٠يوم مكافأة وكان الخصم بحجة توجيه المبالغ لاصلاح وتحسين المرافق الداخلية للمصنع					كان هناك وعد من المسئولين باعادة النظر فى الأمر

تابع الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابي أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجي	النتائج
١٩٨٧	شركة النقل الخفيف	تخفيض الحافز الجماعي من ٣٧ يوم الى ١٢ يوم		أحاطت قوات الأمن المركزي بالمصنع واعتقلت ١٢ عامل منهم عضو بمجلس الادارة واربعة من اللجنة النقابية	اتخذت اللجنة النقابية موقف مضاد للعمال اذ وافقت على خفض الحوافز		تراجعت الادارة عن قرار خفض الحوافز
مايو ١٩٨٧	مصنع غزل الفيوم	الاحتجاج على كساد المخزون من المنتج وتلفه واجبار ٥٠٠ عامل على الاستقالة فضلا عن مسائل متعلقة بالاجور والحوافز	١٥٠ عامل				
يونيو ١٩٨٧	شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى	زيادة الحوافز فضلا عن بعض المطالبات الثانوية الاخرى مثل تعديل العلاوات الدورية واعادة صرف حصة العمال من الأقمشة الشعبية ودفع بدل الغذاء الشهري	١٥٠٠ عامل		توجه العمال الى مقر نقابتهم الفرعية ولكن لم يقابلهم احد من النقابة بل بادرت النقابة بابلاغ جهات الأمن عن المتظاهرين	طالب العمال في البداية مقابلة رئيس مجلس الادارة وعندما لم يستجب نظموا مسيرة سلمية	
٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٨٨	الشركة الأهلية للصناعات المعدنية بأبي زعبل	الاحتجاج على عدم صرف الحوافز عن العام الماضي				قبل الاضراب تقدم العمال بمذكرة لرئيس الشركة مطالبين بصرف الحوافز	
٢٨ أبريل ١٩٨٨	مكتب بيع الأسمنت	الاحتجاج على قرار رئيس المكتب بعدم تجديد عقودهم	٩٠٠ عامل				اضطر رئيس المكتب للتراجع عقب الاعتصام
مايو ١٩٨٨	الشركة اليونانية للاسمنت بالسويس (مهدل ايبست)	المطالبة بصرف منحة مايو					

تابع الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابي أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجي	النتائج
مايو ١٩٨٨	ورش عربات السكك الحديدية بكوم ابو راضى بالواسطى	صرف منحة أول مايو والحوافز المتأخرة من خمسة شهور	٥٠٠ عامل				
يونيو ١٩٨٨	عمال شركة تريكونا	تأخر صرف الحوافز					اضطر رئيس الشركة للموافقة على صرف الحوافز
يوليو ١٩٨٨	عمال المحطة الزراعية الآلية فى السلطة غربية	مطالبات متعلقة بالحوافز والتأمين الصحى				ارسلوا فى البداية مذكرة الى رئيس الوزراء تحوى مطالبهم وعندما لم يستجب لجأوا للاضراب	
أغسطس ١٩٨٨	عمال مشروع المبنى الجديد للقصر العينى	صرف علاوة الـ ١٥٪					استجابت ادارة المشروع الى المطلب
١٠ أغسطس ١٩٨٨	شركة الشرق الاوسط لاستصلاح الاراضى (حدثت اضرابات جزئية فى بعض مواقع الشركة مثل الحوامدية وطموه)	تأخر صرف المرتبات وتخفيض البدلات بنسبة ٥٪ وخصم ٥٠٪ من مكافآت الانتاج والغاء بعض الحوافز		تدخلت قوات الأمن لفض التظاهر			
أغسطس ١٩٨٨	مشروع الصالحية	امتناع الادارة عن صرف العلاوة الدورية المقررة من أول يوليو				لجأ العمال للشرطة لاثبات الواقعة وهى قيام الادارة باعداد شرائط المرتبات الجديدة ثم استبدالها بشرائط أخرى غير شاملة للزيادة	

تابع الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابي أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجي	النتائج
أغسطس ١٩٨٨	الشركة اليونانية للأسمنت بالسويس (ميدل ايست) (امتناع عن صرف الرواتب)	خفض الحوافز وتغيير نظام ساعات العمل				هذا هو التحرك الثالث، وكان أول احتجاج، بالاضراب عن العمل قبل ذلك بعدة اسابيع مطالبين بصرف منحة مايو وقبل ذلك اعتصموا احتجاجاً على صرف الشركة مرتباتهم بالعملة المصرية مخالفة للعقود وقد ارسلوا برقيات تعبر عن مواقفهم للجهات المسئولة	
سبتمبر ١٩٨٨	شركة النصر للسيارات (امتناع عن قبض الحوافز)	عدم التزام الادارة بالاتفاق الذى تم مسبقاً مع العاملين بصرف ٤٠ يوم حوافز شهرية تحت التسوية	٩٠٠٠ عامل				وعدت الشركة بتعديل نظام الحوافز على أن ينهى العمال اضرابهم
سبتمبر ١٩٨٨ يوم واحد	عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى	الغاء منحة المدارس ورفع اسعار بعض السلع	٣٠ ألف عامل	امر وزير الداخلية باغلاق المصنع لمدة ثلاثة ايام وتم اعتقال العديد من المضربين ونقل البعض لشركات أخرى بعيدة عن مجال الغزل والنسيج	اجتمعت الجمعية العمومية للاتحاد العام للعمال وطالبت بالافراج الفورى عن المعتقلين وادانت سياسة اجهزة الأمن فى مواجهة العمال، بينما اللجنة النقابية اختفت من الصورة اثناء الاضراب		صرف المنحة تحت مسمى مختلف
سبتمبر ١٩٨٨	مصنع السكر والالومنيوم بنجع حمادى	الغاء منحة المدارس				كان قد طالبوا بلقاء المسئولين ورئيس مجلس الادارة لبحث الالغاء	صرف المنحة تحت مسمى مختلف
سبتمبر ١٩٨٨	عمال السكك الحديدية بسوهاج	الاحتجاج على الغاء منحة المدارس					صرف المنحة تحت مسمى مختلف

تابع الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية . ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابي أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجي	النتائج
سبتمبر ١٩٨٨	مصنع التجهيز بالمحلة الكبرى	الاحتجاج على الغاء ملحة المدارس					صرف الملحة تحت مسمى مختلف
سبتمبر ١٩٨٨	مصنع ٩٩٩ حربى	الاحتجاج على الغاء ملحة المدارس					صرف الملحة تحت مسمى مختلف
يناير ١٩٨٩	شركة القناة لاعمال الموانى بالاسماعيلية (اضراب عن الطعام)	الاحتجاج على فصل العمال المؤقتين		تدخلت الشرطة لفض الاضراب			
يناير ١٩٨٩	عمال وفنيو شركة سادلمى الايطالية بدمياط	عدم توفير بعض الخدمات لهم		هددت الشرطة بالتدخل لفض الاضراب			
يناير ١٩٨٩	عمال الوردية النهارية بشركة النصر للأسمدة والكيماويات بالسويس	احتجاجاً على أمور خاصة بالحوافز	٦٠٠ عامل				
يناير ١٩٨٩	شركة الفنادق المصرية	احتجاجاً على مسائل متعلقة بالحوافز والارباح		تدخلت الشرطة لفض الاضراب			
فبراير ١٩٨٩	اضراب عمال حمالى القطن بالاسكندرية وامتناعهم عن صرف الارباح	امور متعلقة بالعلاوات والارباح					

تابع الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابي أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجي	النتائج
فبراير ١٩٨٩	اضراب بعض عمال شركة ابديال بمقر اتحاد نقابات عمال مصر	احتجاجاً على فصلهم					
فبراير ١٩٨٩ ٣ أيام	عمال شركة أسمنت حلوان	الاعتراض على خفض الحوافز					وعد ببحث الأمر
مارس ١٩٨٩	عمال شركة الحراريات بجنوب سيناء (اضراب عن الطعام)	الحرمان من صرف نصف قيمة بدل الوجبات الغذائية					
مارس ١٩٨٩	مصنع الطائرات بحلوان التابع للهيئة العربية للتصنيع	احتجاجاً على تدهور الاوضاع الوظيفية والمطالبة بتحسين المعاملة داخل المصنع					وعد بالاستجابة
ابريل ١٩٨٩	عمال ادارة النسيج التابعين للشركة الاهلية بالاسكندرية (امتناع عن صرف الحوافز)	احتجاجاً على امور مالية					
ابريل ١٩٨٩	عمال شركة الدقهلية للغزل والنسيج بالمنصورة	اعتراضاً على مسائل مالية					

تابع الحركة الأحتجاجية للطبقة العاملة المصرية من ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابي أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجي	النتائج
ابريل ١٩٨٩	عمال جمعية فرفرة القطن بالاسكندرية	احتجاجاً على تأخر صرف مرتباتهم		حاصرت الشرطة المتظاهرين		تكرار هذا الاضراب ثلاث مرات	
يونيو ١٩٨٩	اضراب عمال شركة العبد ببنى سويف	احتجاجاً على تصفية العمال وتشريدهم					
يونيو ١٩٨٩	تجمهر عمال ورش الصاج المطروق بميت غمر	احتجاجاً على محاولات الاستيلاء على اراضى الورش					
يوليو ١٩٨٩	اضراب عمال الحديد والصلب بحلوان	احتجاجاً على احجام الشركة عن رفع قيمة الحوافز واسلوب معاملة الادارة للعمال الذين تبنوا هذه المطالب		تدخلت قوات الأمن واقتحمت المصنع لفض الاضراب			
١ أغسطس ١٩٨٩	عمال مصنع الحديد والصلب بحلوان	تجدد الاضراب لنفس الاسباب السابقة		تدخلت قوات الأمن لفض الاضراب وتم القبض على قادته	قررت نقابة الصناعات الهندسية والمعدنية صرف اعانات عاملة لاسر العاملين المحتجزين وتم تشكيل فريق من من المحامين للدفاع عن العمال الا ان جريدة العمال الناطقة بلسان الاتحاد العام لنقابات عمال مصر هاجمت العمال مما دفع عمال الحديد والصلب بجمع توقيعات لسحب الثقة من نقابتهم		تم تحقيق بعض المطالب خاصة العلوية

تابع الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابي أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجي	النتائج
سبتمبر ١٩٨٩	عمال شركة اسكو	احتجاجاً على منع الاجازات فى الوردية المسائية وقصرها على الوردية الصباحية					
سبتمبر ١٩٨٩	شركة الدقهلية للأمن الغذائى	امتناع الشركة عن صرف مرتبات العمال لمدة ثلاثة شهور بالاضافة الى صرف العلاوات الدورية والاجتماعية المستحقة ٨٨ - ٨٩					
نوفمبر ١٩٨٩	عمال جمعية فرفرة القطن بالاسكندرية (اضراب عن الطعام)	احتجاجاً على عدم صرف مرتباتهم من عدة شهور	٩٠٠ عامل	تم اعتقال زعماء الاضراب			
ديسمبر ١٩٨٩	عمال شركة ايوبكو (فرع حلوان)	احتجاجاً على عدم صرف رواتبهم من عدة شهور	١٥٠ عامل				
ديسمبر ١٩٨٩	اضراب عمال فرفرة القطن بالاسكندرية						
يناير ١٩٩٠	مصنع ٣٦ حربى (الامتناع عن استلام المرتبات)	احتجاجاً على رفض ادارة المصنع صرف الحوافز السنوية	٥٠٠٠ عامل	حاصرت قوات الأمن المصنع			
فبراير ١٩٩٠	عمال أسمنت طرة (افران ٨، ٩ والمحاجر) الامتناع عن صرف المرتبات	احتجاجاً على خفض الحوافز بنسبة تصل الى ٥٠٪ واتهام الادارة بالفساد وانها سبب خسارة الشركة					

تابع الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابي أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجي	النتائج
فبراير ١٩٩٠ يومين	عمال شركة السيوف للغزل والنسيج	خفض مكافأة تنفيذ الخطة من ٧٥ يوم الى ٦٥ يوم		حاصرت قوات الأمن المصنع			
فبراير ١٩٩٠	عمال شركة الدلتا الصناعية بالمامظة	خفض الحوافز المقررة لهم من ١٢٥٪ الى ٨٠٪	١٥٠٠ عامل		تدخل نائب رئيس نقابة الصناعات الهندسية وتم الاتفاق على عقد اجتماع طارئ لمجلس ادارة الشركة لبحث موضوع الحوافز		
فبراير ١٩٩٠ ٣ أيام	عمال الآلات والورش التابعة للمصانع الحربية بحلوان (امتناع عن صرف المرتبات)	المطالبة برفع قيمة بدل الوجبة الغذائية وتعديل مؤشرات صرف الحوافز والارباح عن العام الماضى وكذلك المتأخر من صرفها			قدمت نقابة الانتاج الحربى مذكرة لوزير الانتاج الحربى تطالب بسرعة صرف الارباح		
مايو ١٩٩٠	شركة النصر للدخان والسجاير	احتجاجاً على قرار الشركة بزيادة انتاجها دون أن يترتب على ذلك زيادة فى الحوافز المقررة للعاملين					
مايو ١٩٩٠	عمال البوتاجاز بمركز التوزيع بحلوان	احتجاجاً على قيمة العمولة التى حددها وزير البترول بعد زيادة اسعار الانابيب					
يونيو ١٩٩٠	عمال سجاد المحلة	المطالبة بزيادة بدل الوجبة الغذائية من ٣ الى ٦ جنيه ورفع المرتبات المجمدة من عام ٨٣ وصرف العلاوة المقررة عن عام ٨٨	٣٠٠٠ عامل		تقدمت اللجنة النقابية بالمصنع باستقالة جماعية احتجاجاً على عدم استجابة الادارة لمطالب العمال		انهى العمال اضرابهم بعد تلقى وعد محافظ الغربية بتنفيذ مطالبهم بعد ان التقى بوفد من العمال

تابع الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابي أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجي	النتائج
يوليو ١٩٩٠	عمال ميكانيكية ضبط النسيج بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج (امتناع عن صرف الحوافز)	احتجاجاً على تخفيض الحوافز		حاصرت قوات الأمن الشركة	توسطت النقابة العامة واللجنة النقابية بين العمال والادارة		تم الصرف فوراً وكاملا
اغسطس ١٩٩٠	عمال شركة البرارى للاستثمارات بالاسماعيلية	احتجاجاً على تأخر صرف مرتباتهم وعدم صرف منحة مايو لمدة عامين				قدم العمال فى البداية مذكرة بمطالبهم للادارة وحاولوا اكثر من مرة مقابلة رئيس الشركة ولكنه رفض	
اكتوبر ١٩٩٠	شركة الدلتا للغزل والنسيج	احتجاجاً على فساد تصرفات رئيس اللجنة النقابية مالياً وادارياً وانحيازه للادارة على حساب العمال			اعتصم اعضاء اللجنة النقابية داخل مبنى نقاباتهم بعد ان وقفت النقابة منهم موقفاً سلبياً فى نزاعهم المثار مع رئيس اللجنة		سحب الثقة من اللجنة
ديسمبر ١٩٩٠	عمال شركة الشرق الاوسط لاستصلاح الاراضى بالمليب	احتجاجاً على عدم صرف رواتبهم					
يناير ١٩٩١ يومين	شركة النصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى	احتجاجاً على امتناع الادارة عن صرف حوافز انجاز الخطة للعمال بدعوى عدم انجاز المستهدف					

تابع الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية 1984 - 1991

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابي أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجي	النتائج
١٣ يناير ١٩٩١	الشركة القومية للاسمنت بحلوان	احتجاجاً على قرار وزير الاسكان بتخفيض الارباح عن عام ١٩٩٠ بقرار من وزير الاسكان رغم انهم حققوا المستهدف من الخطة	٣٠٠٠ عامل	اختفت الادارة العليا اثناء الاضراب وتولى الأمن التفاوض مباشرة مع العمال	رفضت النقابة المذكرة الجماعية التى رفعها العمال للمطالبة بصرف الحافز المميز للعمال مما دفعهم لمهاجمتها فى الاضراب	قبل الاضراب بمدة شهور قام العمال بجمع توقيعاتهم على مذكرة جماعية للمطالبة بصرف الحافز المميز للعمال	تم الاستجابة لمطالب العمال
فبراير ١٩٩١ ٣ أيام	شركة الشرق الأوسط لاستصلاح الاراضى	احتجاجاً على عدم صرف رواتب شهر يناير	٧٠٠ عامل	فشلت مباحث أمن الدولة فى فض الاعتصام			تم اجراء مفاوضات بين ادارة الشركة والعمال للوصول لتسوية
فبراير ١٩٩١	عمال الترسانة البحرية بالاسكندرية	احتجاجاً على امتناع الادارة عن صرف الجزء الملى من الوجبة الغذائية من عدة شهور ومماطلتها فى تحديد موعد صرف الارباح السنوية					استجابت الادارة لمطالب العمال
ابريل ١٩٩١	عمال مصنع غزل ميت غمر (امتناع عن صرف الرواتب)	احتجاجاً على موافقة الادارة والنقابة على زيادة اشتراكات صندوق الزمالة للضعف والاصرار على التكامل مع أحد شركات التأمين المشكوك فى علاقتها بالمسئولين بالشركة	٧٠٠٠ عامل	تدخلت قوات الأمن لفض الاضراب			
مايو ١٩٩١	سائقى الاجرة بالبحيرة (تهديد بالاضراب)	احتجاجاً على رفع اسعار البنزين والمطالبة برفع الاجرة		فشل رجال المرور فى البحيرة لاجبار السائقين على العمل			
يونيو ١٩٩١	عمال الشركة الامريكية للصباغة بالعاشر من رمضان	احتجاجاً على محاولة تصفيتها والاستغناء عن العمال	٢٠٠ عامل				

تعقيب عبدالمنعم الغزالى

على ورقة "الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٢-١٩٩١"

الورقة التى ألقتها الأستاذة هويدا عدلى - عن الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ٨٢-١٩٩١ قد اعتذرت فى نهايتها وقبل إيرادها للجداول التى جدولت فيها الحركات الاحتجاجية حتى عشر سنوات بأن المشاكل التى واجهتها جعلت الإلمام بموضوع الحركة الاحتجاجية يأتى غير مكتمل، الأمر الذى جعلها تتشكك كثيرا فى إمكانية أن تواجه الحركة النقابية المصرية مشاكل المستقبل والمتغيرات العديدة فى المجالين الاقتصادى والسياسى وقد يأتى هذا التشكك لدى الباحثة من رؤيتها التاريخية لنشأة الطبقة العاملة - فهى كما ترى :- " ولادة الطبقة العاملة فى المدينة ولادة مشوهة من حيث استقلالها .. فعلى مراحل طويلة من حركتها لم تسلم من الهيمنة ومحاولة السيطرة عليها سواء من قبل الاستعمار أو البرجوازية المحلية أو سلطة الدولة التى أثرت فى تنظيماتها وقياداتها".

وهو قول يظلم الحركة النقابية العمالية فى مصر منذ نشأتها بداية هذا القرن ، فقد وجدت الحركة النقابية المصرية منذ أول صدام لها مع رأس المال مستقلة عن كل حزب وعن كل سلطة، وكان صدامها هذا من أجل المطالب هو مع الاستعمار الاجنبى لأن صدامها كان مع شركات مملوكة ملكية كاملة لأجانب ، ولم تكن أبدا ولادتها مشوهة وليس هذا هو مجال لشرح هذا حتى على نحو مختصر .

ولقد تأثرت الحركة الإضرابية العمالية طيلة التاريخ العمالى بوسائل القهر التى اتبعت معها سواء على أيدى السلطات البريطانية أو على أيدى القوى السياسية التى حكمت مصر بعد صدور دستور ١٩٢٣ وحل أول اتحاد لعمال مصر فى ١٩٢٤. ورغم كل وسائل القهر تلك فإن العمال قد تحدوا كل القوانين المانعة للإضرابات والمحرمة لها.

وقد حدث ذلك بعد استمرار نفس الوضع إثر ثورة ٢٣ يوليو. بل إنه رغم القمع الوحشى لحركة عمال كفر الدوار فى اغسطس لم تمنع العمال أن يواصلوا حركاتهم الاحتجاجية والإضرابية، ففى الفترة مثلا بين ١٩٥٢و ١٩٥٨ كان عدد المنازعات العمالية ٣٩٢٥٨ ، ٦١٨٤١ ، ٤٦٤١٥ ، ٣٢٠٥٧ ، ٣٥٨٣٦ ، ٣٧١٦٦. ومتوسط عدد النزاعات فى السنوات التالية ١٩٥٢ كان ٤٥٦٣٥. (المصدر الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات بالقطر المصرى -١٩٥٨-١٩٥٩).

وسنجد كذلك أن الحركة الاضرابية فى مصر فى بداية الستينيات وأوائل السبعينيات سجلت تصاعدا. فمثلا عام ١٩٧١ كان عدد المشاركين ١١٤٢٥ ، وفى عام ١٩٧٥ كان عددهم ٤٠٥٢٧.

وتقول الباحثة بمناسبة الحديث عن الخصخصة - أن توازن القوى أصبح فى غير صالح الطبقة العاملة. والحقيقة

التى أوكد عليها أن توازن القوى من ناحية الحركة المطلبية لم يكن أبدا فى صالح الطبقة العاملة وذلك بسبب استمرار القوانين المحرمة للاضرابات والصادرة منذ بداية العشرينيات عن طريق السلطة البريطانية أوبعد ذلك عن طريق القوانين الصادرة من الحكومات المختلفة والتى استمر العمل بها حتى بعد ثورة ٢٣ يوليو وحيث غلظت العقوبة بحق العمال المشاركين فى إضرابات.

ورغم ذلك فالحركة الاحتجاجية لم تتوقف حتى يومنا هذا. ويمكن لأى متتبع عن قرب للحركة العمالية أن يتفاءل بأنها ستقف ليس فقط كطبقة محرومة من حقوق كثيرة بل وكطبقة وطنية لتحافظ على مكتسبات اكتسبتها ولتمنع - أوتحد من - أى قهر لها.

كذلك فإن الباحثة تربط بين التعددية والاستقلالية. وهى تتعاطف مع التعددية النقابية لا أدرى لماذا؟ إن عمال مصر ناضلوا طيلة تاريخهم ضد التعددية لأنها لا تجعلهم أصحاب قرار واحد لأنها تقسمهم شيعا واحزابا ، لأنها تضعف موقفهم فى مواجهة رأس المال الموحد القرار والإرادة فى اتحاداته وغرفه بل وفى السلطة. ووحدة الفعل والتنظيم النقابى لا ترفض التعددية داخله ، ولكنها ترفض أن تكون المعارك بين جماعات العمال المختلفة ، وليس بينها وهى متحدة مع رأس المال المتحد ... واستقلال الحركة العمالية النقابية لا يعنى فقط استقلاليتها عن السلطة وعن الإدارة الرأسمالية إنما استقلالها أيضا عن الأحزاب والجماعات السياسية ، دون تحريم لانتماء هذا الفريق أو ذاك من العمل لهذا الحزب أو ذاك. ولايعنى ذلك إبعاد النشاط النقابى العمالى عن العمل السياسى ، فالعمل السياسى هنا هو العمل الوطنى، وكل نشاط معاد للديكتاتورية أوعدوان على حقوق الإنسان أو دعوة عنصرية فاشية. وكل نشاط ضد القيادات البيروقراطية فى العمل النقابى هو نشاط سياسى.

ولى ملاحظات حول جدولة الحركات الاحتجاجية ويمكن الاكتفاء بإبداء الملاحظتين التاليتين:-

الملاحظة الأولى :-

حول إضراب عمال السكك الحديدية (والذى نظمته الرابطة وهى ليست تنظيما نقابيا) فإن الباحثة تركت خانة النتائج خالية تماما، بينما أن حكم محكمة أمن الدولة العليا طوارئ جاء بقاعدة هامة للإقرار بشرعية الإضراب. وهو يعتبر من أهم سلسلة أحكام القضاء التى انتصرت لحق العمال فى الإضراب منذ عام ١٩٣٩.

إن هذا الحكم قرر مشروعية الاضراب ، وذلك عندما قرر أن تصديق مصر على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ألزمها بأن تكفل الحق فى الاضراب - الذى صار حقا مشروعا من حيث المبدأ ولايجوز العصف به أو تحريمه على الاطلاق والا كان ذلك مصادرة كاملة للحق ذاته. وذلك لأننا عندما نتحدث عن المستقبل - فيجب أن نتحدث عن هذا الحكم باعتباره مكسبا للنضال العمالى تماما مثلما هو مكسب تصديق مصر على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية .

الملاحظة الثانية :-

أن الباحثة عندما تتحدث عن إضراب عمال الحديد والصلب فى اغسطس ١٩٨٦ أهملت تماما أن تقول أن اللجنة النقابية لعمال الحديد والصلب كانت قد توصلت إلى اتفاق حول مطالب العاملين ، والتى كان بينها صدور قرارات من مجلس إدارة الشركة فى ١٩٧٩/٧/٣١ تلبية لمطالب عمالية وصلت قيمة تكلفتها إلى أكثر من ١٤ مليون جنيه لصالح العاملين. وهو ما أعلنته الشركة صباح ١٩٨٦/٨/١. وأن الإعلان عن الإضراب كان نتيجة صراع بين أعضاء مجلس الإدارة المنتجين وبين أعضاء مجلس إدارة اللجنة النقابية وكما كانت مسألة جمع التوقيعات لسحب الثقة من اللجنة النقابية بسبب مازعم أنه موقف العمال كان عملا ضارا لأن موقف الاتحاد العام لنقابات العمال كان التعاون الكامل مع النقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية .....الخ.

الحركة النقابية العمالية في مصر
(الاتحاد العام لنقابات عمال مصر)

سامية سعيد إمام
ماجستير العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
بجامعة القاهرة

مقدمة

شهدت التنظيمات النقابية العمالية المصرية – شأنها في هذا شأن كافة القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى – مجموعة من التغيرات مع منتصف السبعينيات ، أي مع انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تستهدف تحول المجتمع المصري اقتصاديا للعمل وفقا لآليات السوق (العرض والطلب)، وسياسيا تعدد القوى السياسية وتوسيع نطاق المجتمع المدني الذي يتكون بدوره من كافة القوى والهيئات والأحزاب والجماعات والجمعيات السياسية والثقافية والنقابية والخيرية وتلك المهتمة بالمرأة والدفاع عن حقوق الإنسان.

ولقد لعبت هذه القوى أدورا هامة من أجل التحول نحو التعددية التي تتيح لها ممارسة أنشطتها بشكل مستقل عن الدولة ، إلا أن الدولة حاولت الهيمنة على هذا المجتمع الأهلي بحيث لم تعرف ما تسميه الأدبيات الاجتماعية الحديثة "الإدماجية المجتمعية" التي تنصرف إلى قيام وتأسيس مؤسسات وهيئات المجتمع المدني تلقائيا وباستقلال عن الدولة وسلطتها ، وإنما ما عهدته مجتمعات العالم الثالث ومنها مصر ما يعرف بـ "إدماجية الدولة" والتي تعني تحكم الدولة في إنشاء هذه المؤسسات والهيئات من خلال القوانين والإجراءات السلطوية.

ويمثل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أحد هذه القوى باعتباره قمة التنظيم النقابي العمالي، وذلك طبقا للقوانين المنشئة والمعدلة لهيكله وآخرها القانون رقم (١) لعام ١٩٨١ ، فطبقا للمادة رقم (١٧) من هذا القانون يتولى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر قيادة الحركة النقابية المصرية ويرسم سياستها العامة ويضع خططها وبرامجها المحققة لأهدافها داخليا وخارجيا.

وقد أنشئ الاتحاد العام لنقابات العمال فى مصر عام ١٩٥٧ بعضوية بلغت عند تأسيسه ٢٤٢ر٥ ألف عضو من مجموع الأعضاء فى كل نقابات القطر المصرى والمقدر عددهم ٤٥٩ ألف عضوا، فى حين وصل عدد النقابات النشيطة آنذاك ٩٠٤ نقابة بمتوسط عضوية ٤٤٤، أى أن مجموع العضوية المنظمة بلغ ٤٠١ر٣٧٦ ، وهذا يعنى أنه عند تأسيس الاتحاد فى عام ١٩٥٧ كان خارج نطاق عضويته ١٥٨ر٨٩١ عضوا.

أما الآن ووفقا للاحصائيات المنشورة لمجلدات الاتحاد العام لنقابات العمال فقد وصل عدد أعضاء الاتحاد إلى ٣ر٣١٣ر٦٠٨ عضوا بعدد نقابات عامة تصل عام ١٩٩٣ إلى ٢٣ نقابة عامة ، فى حين وصل عدد اللجان النقابية إلى ١٦٤١ لجنة نقابية[1].

ويقوم الهيكل التنظيمى للاتحاد على أساس قاعدة من اللجان النقابية" على مستوى الجمهورية، تعلو "النقابات العامة" على نفس المستوى، ثم يأتى فى القمة قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال.

ويتضمن الهيكل التنظيمى للاتحاد مايلى:

أولا : اتحادات عمالية فرعية إقليمية تتولى رعاية المصالح المشتركة للجان النقابية بالمحافظات وتعمل على تنسيق الخدمات فى مختلف المجالات، كما تحاول الربط والتنسيق بين الحركة النقابية ونظام الحكم المحلى. وقد أصبح عدد تلك الاتحادات المحلية حتى عام ١٩٩١ (١٧) اتحادا محليا توزيعها كالتالى:

المحافظة	عدد النقابات العامة	عدد اللجان النقابية	حجم العضوية بالآلاف
١- الاتحاد المحلى لعمال محافظة الاسكندرية	٢٢	١٦٧	٣٩٧,٩
٢- الاتحاد المحلى لعمال محافظة البحيرة	١٣	٤٢	١١٨,٩
٣- الاتحاد المحلى لعمال محافظة المنوفية	١٤	٢٧	٧٣,٦
٤- الاتحاد المحلى لعمال محافظة الغربية	١٦	٦٦	١٦٣
٥- الاتحاد المحلى لعمال محافظة الدقهلية	١٧	١٠١	٨٩
٦- الاتحاد المحلى لعمال محافظة كفر الشيخ	١٣	٤٦	٤٩,٥
٧- الاتحاد المحلى لعمال محافظة الشرقية	١٧	٦٥	١١٤
٨- الاتحاد المحلى لعمال محافظة بور سعيد	١٣	٣٦	٤٠,٣
٩- الاتحاد المحلى لعمال محافظة الإسماعيلية	١٥	٣٨	٤٧,٤
١٠- الاتحاد المحلى لعمال محافظة السويس	١٣	٢٧	٣٧,٩
١١- الاتحاد المحلى لعمال محافظة القليوبية	١٩	٨٣	١٧٥,٤
١٢- الاتحاد المحلى لعمال محافظة الجيزة	١٦	١١٢	٢٤٩,٣
١٣- الاتحاد المحلى لعمال محافظة المنيا	١٣	٤٥	٦٧,٧
١٤- الاتحاد المحلى لعمال محافظة أسيوط	١٦	٣٦	٩٠,٨
١٥- الاتحاد المحلى لعمال محافظة سوهاج	١٣	٣٥	٧٧,٣
١٦- الاتحاد المحلى لعمال محافظة قنا	١٧	٥٢	١٠٤,٧
١٧- الاتحاد المحلى لعمال محافظة أسوان	١٧	٥٩	١١٦,٧

ثانيا : يتضمن هيكل هذا التنظيم مؤسسة ثقافية عمالية تنقسم برامجها إلى عدة مستويات هي:

أ- مستوى قاعدى يقوم بتقديم برامج تثقيفية، ويتم تنفيذها بمعرفة مراكز الثقافة العمالية الـ ٥٤ الموزعة فى

كافة محافظات الجمهورية.

ب- مستوى تثقيفى يتم بمعرفة سبعة معاهد متخصصة هى :

- معهد الدراسات النقابية. - معهد الثقافة السكانية. - معهد التربية العمالية.

- معهد التأمينات الاجتماعية. - معهد العلاقات العمالية الدولية.

- معهد الصحة والسلامة المهنية. - معهد الإدارة العمالية.

ثالثاً: مؤسسة ثقافية عمالية متخصصة تعرف بالجامعة العمالية، تم إنشاؤها وفقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٥ بهدف تخريج الكوادر المتخصصة والخبراء الذين تستفيد منهم الحركة النقابية فى مختلف المجالات .

وقد عقدت هذه الجامعة العديد من الاتفاقيات الدولية مع عدد من المنظمات الدولية فى هذا الشأن وهذه الاتفاقيات هى :

* اتفاقية مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ومنظمة العمل الدولية.

* اتفاقية مع وكالة التعيمة الدانمركية (دانيدا) بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية.

* اتفاقية التمويل مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

* اتفاقية مؤسسة فريد رش إيبرت الألمانية.

* اتفاقية المركز الأفريقى - الأمريكى للعمل.

* الاتفاقية مع الوكالة الألمانية للتعاون الفنى فى شأن محو الأمية فى مصر.

* اتفاقية الترويج للدراسة بالمراسلة فى مختلف مجالات الأمن الصناعى والسلامة الصحية والمهنية والنقابية الدولية المعاصرة(٢).

رابعاً : بنكا للعمال تم تأسيسه عام ١٩٨٣ وفقا لقانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى برأسمال قدره ٥ر٢ مليون جنيه، وساهم فى تأسيس هذا البنك مايلى:

* الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

* كل نقابات الاتحاد العام باستثناء نقابتين هما النقابة العامة للبترول والنقابة العامة للاتصالات.

* المؤسسة الثقافية العمالية. * المؤسسة الثقافية الاجتماعية.

* الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية. * الهيئة العامة للتأمين والمعاشات. * بنك مصر.

* بالإضافة إلى ما طرح من أسهم للاكتتاب العام للعاملين فى الداخل والخارج.

وللبنك خمسة فروع باستثناء المركز الرئيسى.

ويساهم البنك فى العديد من المشروعات الاستثمارية ونذكر منها مايلى :

اسم الشركة	قيمة المساهمة بالألف جنيه
١- الشركة السعودية للمعدات الطبية ماسكو	٤٠٠٠
٢- الشركة العربية للبصريات أوبتيكا.	١٣٥٠
٣- المؤسسة الثلاثية للتصنيع والتجارة والتسويق.	٦٧٠٠
٤- شركة طنطا للأقطان.	٣٠٠٠
٥- شركة الشرق الأوسط للكيماويات.	٧٠٠
٦- شركة جيت تو.	٥٠٠
٧- شركة سما العالمية.	١٠٠٠
٨- شركة وليد للأمن الغذائي	١٠٠٠

ويمتلك الاتحاد العام لنقابات العمال أوراقه الإعلامية مثل جريدة العمال ومجلة العمل، فضلا عن المجلات التى تصدرها النقابات العامة والنشرات التى تصدرها اللجان النقابية.

وخلال حقبة الستينيات نظم هذا الهيكل التنظيمى القانون رقم ٦٢ لعام ١٩٦٤[٣]، وعدل مع منتصف السبعينيات بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦،ومع بداية الثمانينيات تم تعديل هذا القانون بالقانون رقم ١ لعام ١٩٨١.

والسؤال الذى تطرحه هذه الدراسة هو:

إلى أى مدى يمثل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بتنظيمه الواسع الممتد جماعة ضاغطة من أجل تحقيق مصالح العمال فى مواجهة الحكومة؟

بمعنى آخر ما هو شكل العلاقة بين الاتحاد - كتنظيم مسئول عن رفع وتوصيل مطالب العمال إلى السلطة - وبين السلطة ؟ هل هى علاقة تعبر وتعكس أن ثمة استقلالية يتمتع بها الاتحاد فى مواجهة السلطة، أم أن الأخيرة تتبع سياسة مؤداها تلبية بعض المطالب العمالية والاحتواء الأمنى للحركة النقابية من ناحية، والضرب باليد الأخرى إذا ما اختل هذا الأمن وهذا التوازن؟

ولما كانت العلاقة بين النقابات العمالية والسلطة السياسية علاقة تأثير وتأثر فكان من الطبيعى أن يختلف دور وفاعلية تلك النقابات ممثلة فى اتحادها باختلاف دور وشكل السياسات التى يتبعها النظام السياسى السائد.

الاتحاد العام لنقابات العمال وحقبة الستينيات:

ارتبطت النخبة الحاكمة فى الستينيات برأس المال المحلى وحجمت دور رأس المال الخاص المحلى والأجنبى ، كما أنها تبنت مشروعا وطنيا لصالح الطبقات الفقيرة والشرائح العمالية، الأمر الذى أحدث انفراجة فى شكل العلاقة بين الاتحاد العام لنقابات العمال كتنظيم يقود الحركة النقابية العمالية وبين النظام السياسى السائد.

لقد شهدت حقبة الستينيات ومضات إصلاحية من أجل رعاية العمال ولاسيما بعد قرارات التمصير والقرارات الاشتراكية عام ١٩٦١.. إلا أن بروز ما عرف بالطبقة الجديدة آنذاك قد قاوم كل ما استحدثته تلك القرارات من أساليب المشاركة العملية فى العلاقات الصناعية والإدارة والتنمية. وهذا يعنى أن التوجه الاستقلالى للاتحاد العام لنقابات عمال مصر لم يكن ليفلت من مقاومة الطبقة الجديدة من ناحية والمؤسسة العسكرية من ناحية ثانية.

ويصف الدكتور لويس عوض الوضع إبان تلك الحقبة قائلا : "كان هناك شكل من أشكال العقد الاجتماعى بين الدولة الناصرية والشعب الذى يقوم على تأييد سياسات النظام والخضوع له دون مشاركة سياسية فعلية فى مقابل اشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للقطاعات العريضة من المواطنين"(٤).

والجدير بالذكر أن محاولات عسكرة النظام خلال تلك الحقبة كان لها أبلغ الأثر على دور وفاعلية الاتحاد العام لنقابات العمال. مما دفع أحد النقابيين إلى القول بأنهم يريدون تجنيد العمال (٥). الأمر الذى خلق تطاحن وتضاربا بين التنظيم النقابى واتحاد العمال من ناحية، وتضاربا على المستوى القاعدى من ناحية ثانية إذ حدث تضارب بين اللجان النقابية ولجان العشرين بالاتحاد الاشتراكى وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين.

وخلال الفترة من منتصف الستينيات تقريبا إلى منتصف السبعينيات يعتبر القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ من أهم التشريعات العمالية الصادرة فى تلك الفترة والمنظمة للحركة النقابية العمالية، ويقتضى هذا القانون:

أ- تركزت النقابات العامة فى ٢٧ نقابة عامة، بعد أن كان عددها ٧٥ نقابة عامة، وقصر هذا القانون تكوين النقابات العامة على عمال المهن والصناعات المتماثلة أو المرتبطة بعضها ببعض أو التى تشترك فى إنتاج واحد وذلك تفاديا للتفتيت النقابى.

ب- منح هذا القانون اللجان النقابية الشخصية الاعتبارية ولكن فى حدود الاختصاصات التى توكل إليها.

جـ- ألغى هذا القانون النقابات الفرعية على مستوى المحافظات وحلت محلها الاتحادات المحلية التى تشترك فيها جميع اللجان النقابية.

د- استوعب هذا القانون لأول مرة العاملين فى قطاعين هامين، عمال الزراعة والعاملين فى الحكومة والهيئات والمؤسسات . إلا أن هذا القانون شأنه شأن ما سبقه من قوانين فيما يتعلق بتقييد حرية التصرف النقابى، إذ علقها فى أكثر من عشر حالات على موافقة وزير العمل والجهة الإدارية المختصة، كما جعل موافقة الاتحاد الاشتراكى العربى شرطا أساسيا على ترشيح أى عامل لأى مستوى نقابى، وأن تمنح شهادة الاتحاد الاشتراكى عند إجراء الانتخابات لأى مستوى نقابى. وهذا يعنى أن التنظيمات النقابية العمالية لم تكن لتستقل فى تلك المرحلة ولكنها كانت أدوات تابعة للنظام من خلال ربطها بأجهزته ومؤسساته وسلطاته، إلى الحد الذى تحولت فيه العديد من العناصر النقابية القائدة

لهذه الحركة إلى قيادات بيروقراطية[٦] طالما وقفت لسد الطريق أمام عناصر نقابية واعية لتنظيمها ، الأمر الذى أفقد هذا التنظيم قدرته على تنظيم ذاته من داخله من ناحية وتنظيم العمالة غير المنظمة من ناحية ثانية . فمن مجموع العاملين فى مصر الذى يصل إلى حوالى سبعة ملايين ونصف عام ١٩٧٢[٧] ، لم يصل عدد العمال المنظمين طيلة هذه الفترة إلا إلى مايقرب من مليون ونصف مليون، وبهذا تحول التنظيم النقابى – على حد وصف أحد البارزين فى تاريخ الحركة النقابية المصرية – إلى مجرد تنظيم ورقى إذ كانت النقابات مجرد نقابات دفترية.

الاتحاد العام لنقابات العمال والتطورات الاقتصادية منذ سياسة الانفتاح الاقتصادى

مع منتصف السبعينيات تبنت النخبة الحاكمة سياسة اقتصادية تهدف اتباع آليات السوق وتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية وجلب تكنولوجيا جديدة ملائمة. إلا أن هذا الوجه الاقتصادى لتلك السياسة كان يفترض له وجه آخر سياسى يبغى التعددية السياسية وتنشيط الجماعات والمنظمات الشعبية ونشر الديمقراطية داخل مؤسسات النظام السياسى بهدف توسيع قاعدة المجتمع المدنى.

وقد أيد اتحاد العمال تلك السياسة بشرط أن يكون الانفتاح إنتاجيا وليس استهلاكيا ، وأن يوفر فرص عمل جديدة للمصريين، إلا أنه ما لبثت تطبيقات هذه السياسة تفرز مواقف وسياسات سلبية من شأنها الإضرار بمصالح ومكتسبات العمال التى سبق وأن اكتسبوها ، الأمر الذى دفع اتحاد العمال لانتقاد تلك السياسات.

ويمكن اعتبار مؤتمر الأجور والأسعار الذى عقده الاتحاد العام خلال الفترة ٢٨–٣٠ ديسمبر ١٩٧٦ علامة من العلامات البارزة فى مسيرة الاتحاد العام لنقابات العمال.

وقد تضمنت الوثائق التى قدمت للمؤتمر مايلى:

أ– مذكرة من الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى تطوير القطاع العام.

ب– دراسة الإمكانيات المتاحة للقطاعين العام والخاص.

جـ– بحث حول قضية تطوير القطاع العام.

د– ورقة عمل حول تطوير القطاع العام.

وعندما طرح مشروع تطوير القطاع العام على أساس فكرة الشركات القابضة قدم الاتحاد مذكرة حددت إيجابيات وسلبيات المشروع، إذ اعترض الاتحاد على فكرة الشركات القابضة كما طرحتها الحكومة.

وقد تناولت المذكرة مايلى :

أ– إن إنشاء الشركات القابضة بالشكل الذى تطرحه الحكومة سيعوق تطوير القطاع العام، من حيث أن وجودها كحلقة وصل بين القطاع العام وبنك الاستثمار القومى سيزيد من مراحل العمل ويؤدى إلى الازدواجية فى الرقابة .

ب- إن المشروع سيخفض عدد ممثلى العمال فى الجمعية العمومية للشركة من ٢ ممثل إلى ممثل واحد للاتحاد العام لنقابات العمال.

وفى نوفمبر ١٩٨٩ أصدر مجلس إدارة الاتحاد العام قرارا بتشكيل لجنة لتحديد وإعلان رؤية عمال مصر حول إصلاح ودعم وتطوير القطاع العام(٨) .

بانتهاء حقبة السبعينيات شهد الاقتصاد المصرى اندماجا لوحدات وأجهزة القطاع العام فى المشاركة مع كافة أشكال رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى . وبهذا الاندماج ضاعت الحدود الفاصلة بين المال العام والمال الخاص وتعددت التشريعات والقوانين واللوائح التى تنظم العاملين فى القطاع العام وفى القطاع الخاص . وذلك فى القطاع المشترك الذى أخذ فى معظمه صورة الشركات متعددة الجنسيات التى تضم رأس مال محلى عام + رأس مال محلى خاص + رأس مال عربى + رأس مال أجنبى.

وانتشرت نتيجة لاتساع عمليات المشاركة هذه الشركات متعددة الجنسية. لهذا شركة كلورايد ايجيبت التى كانت أنقاض الشركة العامة للبطاريات (شركة قطاع عام). فبالرغم من نجاح الشركة (المصرية) فى تغذية السوق المصرية والعربية بهذا المنتج،وبالرغم من احتجاج العديد من العناصر النقابية والعمالية على الدمج ، إلا أن هذا قد تم بالفعل فى إطار سياسات الدمج التى يتبناها النظام الحاكم بحجة أن هذه شركات خاسرة(٩). وقد نتج عن عملية الدمج هذه استبعاد ١٧٥٠ عامل من العاملين بالشركة المصرية، على أن تتحمل الشركة الجديدة ٤٢٦ عامل فقط لمدة عام واحد ثم يتم الاستغناء عنهم، وكذلك الأمر بالنسبة لمشروع جينرال موتورز مصر التى قامت على أساس خطوط إنتاج شركة النصر لصناعة السيارات ، وبذلك تم ضرب صناعة السيارات فى مصر بعد أن حققت الشركة المصرية نجاحا فى هذا المجال(١٠).

وتتكرر الأمثلة فى مجال صناعة الغزل والنسيج، وإطارات السيارات والزجاج والشركات الغذائية وغيرها من الأنشطة التى كانت تمارس نشاطا إنتاجيا بالفعل. وبالرغم من اعتراض واحتجاج النقابات العامة لهذه الأنشطة عن عمليات الدمج هذه ، واعتراض العمال فى مواقع التاجهم على هذه السياسة، إلا أن السلطة لم تستجب لهذا وسياسة دمج الشركات الإنتاجية مازالت مستمرة.

وقد طالبت النقابة العامة لعمال التجارة بضرورة إعادة النظر فى المشروع المعد لإدماج شركات تصدير وحلج الأقطان الستة لتكوين ثلاثة شركات فقط، و طرح المشروع على الجهات المعنية به من مجالس إدارة الشركات وهيئة القطاع العام لشئون القطن واتحاد مصدرى الأقطان وأجهزة المتابعة والرقابة المالية والقانونية والقيادات العمالية والنقابية. ويرى النقابيون أن سياسة الإدماج التى تتجه الدولة للأخذ بها سوف تؤدى إلى مزيد من المشاكل الإدارية والاقتصادية فضلا عن الإحباطات التى أصابت العاملين بهذا القطاع. وفى النداء الذى توجهه القيادات النقابية للمسئولين ، ترجو فيه سرعة إصدار القرارات اللازمة لشغل الوظائف القيادية والإدارية لشركات الأقطان.

وبهذا تستهدف السياسات الحكومية القائمة على تشجيع رأس المال الخاص، وتحجيم دور القطاع العام نشاطا

وعمالة – تحجيم العمالة فى القطاع العام باستخدام عدة أساليب:

القطاع العام باعتباره يمثل ٤٠٪ من القوى العاملة المصرية يمثل بؤرة عمالية هامة، وتجمع ثرى للقيادات النقابية العمالية وخاصة فى مواقع وأنشطة معينة إنتاجية. ومن هنا يمكن تحجيم تلك البؤرة العمالية وتحجيم قياداتها العمالية النشطة عن طريق الشركة مع رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى[١١]. وإغداق امتيازات وضمانات مالية تفوق ما يحصلون عليه فى مواقعهم الإنتاجية الأولى، وبهذا يتم تخليق شريحة عمالية جديدة يطلق عليها (ارستقراطية العمال)، والتى تكون همزة وصل بين الشركات الاستثمارية الجديدة والسلطة. ويمكن القول إنه فى الآونة الأخيرة تمكنت وزارة الصناعة من فك قبضتها تدريجيا على مشروعات القطاع العام والهيئات القابضة، وبذلك أصبحت الشركات مسئولة عن وضع نظم أجورها وحوافزها.

والأكثر من هذا فقد قام وزير الصناعة بتقديم كافة وسائل الدعم والتشجيع للمشروعات العامة للتقليل من حجم قوة العمل بها، من خلال عدم الإحلال محل العمالة التى تركت العمل والاقتصار على تعيين العمالة الماهرة النادرة، وإعادة تدريب العمالة المستخدمة.

وتكمن خطورة تلك التحولات والتطورات على الحركة العمالية والنقابية فى كم الامتيازات المالية والترفيع المهنى المفاجئ للكثير من العمال فى مواقعهم الإنتاجية الجديدة (فى ظل الشركات الاستثمارية)، الأمر الذى يخلق فيما بينهم نوعا من التمايز المهنى والاجتماعى ولاسيما بينهم وبين زملائهم فى مواقع إنتاجهم القديمة المماثلة، الأمر الذى يخلق لديهم أيضا نوعا من التطلعات والآمال فى بداية الأمر، رغم احتمال أن تتحطم تلك الآمال وتضيع الامتيازات بمجرد أن تقوم تلك الشركات بتصفية نشاطها أو تحويل نشاطها إلى نشاط آخر يستلزم تشغيل عمالة جديدة فى نشاط جديد.

والمحقق يجد أن معظم هذه الشركات بعد أن تنجح فى تحويل أرباحها للخارج تقوم بتصفية نشاطها من خلال طريقتين:

أ- إما أن تصفى الشركة نشاطها تصفية نهائية للنشاط والعمال و إما أن تقوم بعمليات فصل جماعى تعسفى لبعض العاملين بها، وخاصة بعد أن يكونوا قد تدرجوا فى أعمالهم بما يحقق لهم أجورا ومرتبات عالية وترفض عودتهم مرة ثانية. ومن ثم لا يصبح أمام تلك العمالة سوى البحث عن مكان آخر أو نشاط آخر أو الانضمام إلى البطالة.

ب- تصفية استرجاعية حيث تستمر الشركة فى نشاطها ثم تقوم بعملية فصل جماعى تعسفى لبعض العاملين، وتقوم بإرجاعهم للعمل مقابل تخفيض أجورهم بشكل كبير، وعلى العمال إما أن يقبلوا وإما أن يرفضوا، وغالبا ما يقبل العمال الرجوع بأجور منخفضة.

واللافت للنظر أن هذه الشركات تنجح فى خلق تمايزات واضحة بين العمال كما تنجح فى تحويل عدد كبير من

العمال بإخراجهم من نطاق صفوف العمال إلى أصحاب المال، وفى هذه الحالة عند ما يجمع العامل بين صفته كعامل وصاحب عمل لا يجوز له التمتع بالصفة النقابية ولا الانضمام إلى التنظيم النقابى، وبهذا تنكمش القاعدة النقابية العمالية من خلال هذا التسريب.

موقف الاتحاد العام لنقابات العمال من قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١

مع تصاعد الدعوة إلى دعم وتطوير القطاع العام وضعت الحكومة مشروع قانون جديد يدعم تطوير هذا القطاع، وكان من الطبيعى أن يبادر الاتحاد العام لنقابات العمال لدراسة هذا المشروع، بل قام بإعداد مشروع قانون جديد متكامل وتقديمه إلى السلطات المختصة.

وصدر قانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وقد تناول شقا كبيرا من المقترحات التى تقدم بها الاتحاد فى مشروع القانون الذى قام بإعداده.

وقد تضمنت المذكرات التى رفعها الاتحاد العام إلى الحكومة بشأن موقفه من تطوير القطاع العام ومن قانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تأييدا وتضامنا شريطة أن يكون القانون الجديد متمشيا مع طبيعة التطورات ومقتضيات الظروف، بحيث يتم تحرير شركات القطاع العام فعلا من تدخلات الشركات القابضة مع تحميل مجلس إدارة كل شركة تابعة بالمسئولية المناسبة، حيث منحها القانون الجديد حرية الحركة وحرية إصدار القرار، ومحاسبة مجلس الإدارة فى نهاية كل عام.

إلا أن الواقع العملى قد شهد عددا من المعوقات التى تحول دون تطبيق بعض هذه السياسات الهامة. إذ نجد أن الاتحاد قد تلقى العديد من المذكرات من النقابات العامة التى تشكو فيها تجاهل مجالس إدارة الشركات القابضة -وعلى الأخص فى قطاع الشركات الاستهلاكية فى قطاع التجارة- لروح القانون . إذ عمدت تلك الشركات القابضة إلى سلب الشركات التابعة لها للاختصاصات والصلاحيات التى كفلها القانون للشركات التابعة فى تسييرأمورها واتخاذ قراراتها وحريتها، بل وصل الأمر إلى تدخل الشركات القابضة فى العمل اليومى للشركات التابعة وفرض بعض القرارات وخاصة فيما يتعلق بأجور العاملين وحقوقهم وحوافزهم رغم أن ذلك من صميم اختصاصات الشركة التابعة.

وقد فوجئ الاتحاد العام لنقابات العمال فى الآونة الأخيرة باللجوء إلى أسلوب الحل والتصفية كأسلوب للتخلص من المسئوليات، دون النظر إلى مدى تأثير هذا الأسلوب على اقتصاديات القطاع العام ذاته ومدى تأثيره على استقرار العاملين وأسرهم. ومن ذلك أن:

أصدر مجلس إدارة الشركة القابضة للقطن توصية بحل إحدى الشركات العريقة فى مجال القطن وهى الشركة الشرقية للأقطان، وكذلك ما حدث بشأن شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية والتى أصدر مجلس إدارة الشركة

القابضة للتجارة الدولية توصية بحلها.

وكان صدور مثل هذه القرارات والتوصيات يشكل مفاجأة للاتحاد العام، حيث لم يستطلع رأى التنظيم النقابى قبل صدورها أو فيما سيترتب عليها من آثار سلبية على العاملين فى هاتين الشركتين وهم يتجاوزون ألفى عامل.

وإزاء هذه المواقف ناقشت القيادات النقابية فى ندوتها التى عقدت بمقر الجامعة العمالية خلال الفترة ٢٩-١٩٩١/٨/٣١ الآثار المترتبة على تطبيق قانون الأعمال العام وأوصت بالآتى:

١- حفاظا على المكتسبات والحقوق العمالية المقررة بمقتضى القوانين الحالية، ومراعاة لأحكام مستويات العمل الدولية والعربية تؤكد الندوة على أن تمارس المنظمات النقابية العمالية المشاركة فى إبداء الرأى فى التشريعات التى تمس الطبقة العاملة.

٢- إتاحة الوقت الكافى لتطبيق وسائل ومناهج الإصلاح التى أتى بها القانون الجديد.

٣- تقويم أصول الشركات على أسس فنية ومالية وإدارية سليمة.

٤- وضع ضوابط اختيار قيادات قطاع الأعمال العام.

٥- اشتراك الاتحاد فى اللجان الخاصة بقطاع الأعمال، وهو ما نص عليه قانون النقابات العمالية صراحة فى المادة السابعة عشرة منه، ولذا فإن الحركة النقابية ترى وجوب مشاركتها فى كافة اللجان التى تشكلها الحكومة لدراسة المشكلات الهامة والحيوية لهذا القطاع.

٦- إنشاء صندوق تعويضات لتعويض العاملين الذين سوف يضارون من جراء سياسات الحل والدمج الجديدة.(١٢).

موقف السلطة من الاعتراف بالوجود النقابى والإضراب

بالرغم من أن القانون يعطى العامل الذى يعمل فى منشأة تخضع لقانون الاستثمار الخاص الحق فى تشكيل نقابى، إلا أن الشركات لا تعترف من الناحية العملية بهذا الحق ولذا كثيرا ما يتم لجوء العمال إلى تحكيم القضاء بحثا عن هذا الحق.

ومع حركات الإضراب العمالية الواسعة التى حدثت، سواء فى المواقع العمالية خارج الحركة النقابية أو بتأييد من القيادات النقابية، لم يكن أمام العمال (فى القطاع العام) غير القيام بذلك. فقد تحرك عمال شركة الحرير الصناعى (إسكو) بشبرا الخيمة (١٧ ألف عامل) بإضراب واسع ثم تلاه إضراب عمال شركة غزل المحلة (١٤٠ ألف عامل) ثم إضراب سائقى قطارات السكك الحديدية. وقد تضمن حكم البراءة فى قضية سائقى قطارات السكك الحديدية الصادر فى ١٩٨٧/٤/١٦ مايلى:(١٣).

*والمحكمة وقد استقر فى وجدانها أن ذلك الإضراب ما كان يحدث من تلك الفئة من العمال - وقد كانت مثالا للالتزام والتضحية - إلا عندما أحست بالفرقة فى المعاملة والمعاناة الحقيقية للحصول على ضروريات الحياة، لتهيب

بالدولة العمل على سرعة رفع المعاناة عن كاهل فئات الشعب المختلفة حتى لا يستفحل الداء ويعز الدواء".

والجدير بالذكر أن الحكومة المصرية قد صدقت على الاتفاقيات التالية فيما يتعلق بحق الإضراب والمفاوضة الجماعية:

أولا : الاتفاقية الدولية رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي.

ثانيا : الاتفاقية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ الخاصة بالحرية النقابية الجماعية.

ثالثا: الاتفاقية العربية رقم ٨ لعام ١٩٨٧ بشأن الحريات والحقوق النقابية.

رابعا : الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٦٦ وقد وقعت عليها مصر عام ١٩٦٧ وصدقت عليها فى ديسمبر ١٩٨١(١٤).

بالرغم من التوقيع على تلك الاتفاقيات إلا أن السلطة تقيد استخدام هذا الحق بالنسبة للقطاعين العام والخاص. فلا زال سلاح الإضراب والمفاوضة الجماعية من الأدوات المقيد استخدامها من قبل العمال فى تحقيق مصالحهم.

وفى ظل سياسة الدمج والإحلال التى تتبعها الحكومة الآن لتشكيل شركات قطاع الأعمال العام سوف يتم تسريح كم كبير من العمالة المدربة التى اكتسبت خبرات طيلة عملها بهذه الشركات، أما على مستوى القطاع الخاص فكثيرا ما يتم حالات فصل جماعية.

وفى مثل هذه الحالات وخاصة فى حالة الفصل التعسفى يتم اللجوء إلى القضاء من خلال مكاتب العمل المحلية والاتحاد العام لنقابات العمال بعد تشكيل ما يعرف باللجنة الثلاثية التى تبحث طلب فصل العامل. وتتشكل اللجنة من :

١- مدير مديرية القوى العاملة أو من ينيبه رئيسا

٢- ممثل للعمال تختاره المنطقة النقابية عضوا

٣- صاحب العمل أو من يمثله.

وهذه اللجنة تسمع أقوال العامل وأوجه دفاعه، ولها أيضا الاستدلال بشهادة الشهود والاطلاع على كافة المستندات والأوراق والبيانات والسجلات. وإذا تساوت الآراء عند الحكم كانت العبرة بالرأى الذى فى جانبه رئيس اللجنة .

وبهذا تكون اللجنة الثلاثية لجنة تستهدف التحكيم للعرض على القضاء. إلا أن القضاء هنا ليست له سلطة إرجاع العامل إلى عمله الذى فصل منه فى حالة رفض صاحب العمل، ولكن فى ذات الوقت له سلطة المطالبة بتعويض مادى وغالبا ما يكون تعويضا تقديريا لا يرهق صاحب العمل.

ويلاحظ فى علاقة العمال بشركات ومؤسسات القطاع الخاص مايلى:

أ- أن علاقة العمل بين العامل وصاحب العمل غالبا ما تقوم على عقود مؤقتة، وهذه العقود قد تكون قابلة

للتجديد فى حالة رغبة صاحب العمل وفى حالة عدم رغبته تصبح مدة العمل منتهية، وبهذا لا يحق للعامل الدخول فى عداد المفصولين ولا يحق له التقاضى أمام القضاء من خلال تشكيل اللجنة الثلاثية. أى بانتهاء مدة العقد تنتهى كافة الضمانات التى يتحصل عليها العامل دون مقاضاة صاحب العمل.

ب- غالبا ما يتم التنازل من قبل العامل لصاحب العمل بقبول ضمانات وامتيازات أقل مقابل استمرار العامل فى عمله.

وفى ضوء ما يحدث تصبح العلاقة مفتوحة بين العامل وصاحب العمل، ولما كان صاحب العمل لا ضمان له إلا الربح فيتم التعامل مع العمالة التى تحقق له هذا الهدف دون أخذ فى الاعتبار العوامل الأخرى.

وسواء فى القطاع العام المستنزف أو فى القطاع الخاص أو فى المشترك نجد أن هناك قيودا أصبحت مفروضة فى شكل جديد على حقوق العمال فى استخدام سلاح الإضراب أومبدأ المفاوضة الجماعية. كما أن عدم الاعتراف بالتنظيمات النقابية العمالية يفقد الحركة النقابية فعاليتها، لأنه يقوم على اقتطاع شق كبير من العمالة المصرية (٦٠٪ من حجم القوى العاملة) ومنعها من حق التنظيم النقابى أى منعها من أن تعبر عن نفسها من خلال تنظيم رسمى.

ونقدم مثالا لعامل (من واقع وثائق اللجان الثلاثية للبحث فى فصل عمال الشركات الاستثمارية) كان يعمل بشركة "ماكديرموت" وهى شركة متعددة الجنسية قامت بفصل حوالى ٥٤٢ عاملا وكان العامل منهم يتقاضى ما يقرب من ألفى جنيه شهريا. وبسؤال العامل (فى مقر الاتحاد العام لنقابات العمال) عن رأيه هل يفضل الرجوع ولو بنصف الأجر الشهرى أبدى هذا العامل موافقته الفورية بشرط أن يوافق صاحب العمل وله أن يتنازل عن مطالبه.

وكذلك شركة إيتكو وهى شركة مساهمة مصرية متعددة الجنسية قامت بتصفية ٩٢٠ عاملا تمهيدا لبيعها لأحد رجال الأعمال السعوديين. وفى كل هذه الحالات لم يتمكن الاتحاد العام للعمال من عمل شىء مؤثر.

إن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ليس تنظيما مستقلا عن السلطة فى ممارسة مهامه وإنما هو تنظيم مفروض عليه الوصاية بكافة أشكالها. وتتخذ هذه الوصاية والتبعية أبعادا كثيرة نذكر منها:

اولا: التبعية السياسية:

- الجمع بين وزارة القوى العاملة ورئاسة الاتحاد العام لنقابات العمال فى مصر حيث أصبح عرفا سياسيا ولمدة طويلة أن يجمع وزير القوى العاملة بين وزارته ورئاسة الاتحاد العام لنقابات العمال. وقد بدأ هذا التقليد مع بداية السبعينيات . وقد تولى رئاسة الاتحاد منذ نشأته حتى الآن الآتى أسماؤهم(١٥):

المصدر النقابى	المدة	الإسم
نقابة البترول	٥٧-١٩٦٢	أنور سلامة
نقابة الغزل والنسيج	٦٢-١٩٦٩	أحمد فهيم
نقابة التأمينات	٦٩-١٩٧١	عبد اللطيف بلطية
نقابة عمال الزراعة	٧١-١٩٧٦	صلاح غريب
نقابة الغزل والنسيج	٧٦-١٩٨٦	سعد محمد أحمد
نقابة الصناعات الكيماوية	٨٧-١٩٩١	أحمد العماوى
نقابة الغز ل والنسيج	٩١-١٩٩٣	السيد راشد

وبالرغم من أن عام ١٩٨٧ شهد انفصالا بين منصب وزير القوى العاملة ورئيس اتحاد نقابات العمال، إلا أن هذا الفصل لم يلغ الارتباط الوثيق بينهما بل والوصاية المفروضة من وزارة القوى العاملة على فاعلية هذا التنظيم.

- تم نقل اختصاصات الحركة العمالية إلى وزارات وأجهزة إدارية أخرى مثل وزارة القوى العاملة ووزارة الشئون الاجتماعية. فمنذ عام ١٩٦٢ أعطى القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ لوزارة العمل الحق فى بحث اقتراح السياسة العمالية مثل توفير فرص العمل التى تساعد على زيادة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة وتنسيق السياسة العمالية داخل النقابات العمالية. وحتى الآن تمارس وزارة العمل الكثير من اختصاصات التنظيم النقابى نفسه، فمن ضمن الاختصاصات طبقا للقرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ دراسة واتخاذ الوسائل المؤدية لتنسيق وتنفيذ السياسة العامة بالنسبة للروابط العمالية.

- تضم وزارة العمل إدارات تختص بموضوعات من صميم الحركة العمالية مثل إدارات النقابات والثقافة العمالية والتفتيش المالى والعمالى والفصل فى القضايا العمالية والتشريع النقابى (١٦).
- هناك بعض القوانين والتشريعات التى تعطى وزير الشئون الاجتماعية ووزير العمل الحق فى الالتجاء إلى القضاء لطلب حل النقابة العامة دون وجود ضمانات واضحة لاستغلال هذا الحق.
- لا يجوز للاتحاد العام لنقابات العمل التصرف فى أموال النقابة المنحلة إلا بإذن من وزير القوى العاملة.
- لا يجوز للنقابات توظيف أموالها فى أعمال تجارية أو صناعية أو اقتناء أوراق مالية إلا بموافقة وزير القوى العاملة.
- لوزير القوى العاملة أن يحدد عدد النقابات العامة وله أن يدمج بعضها فى البعض الآخر أو ينشئ نقابات جديدة.

هذا حتى صدور القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ الذى خول وزير العمل مع الاتحاد العام الاشتراك فى تحديد هذا، أما القانون رقم ١ لعام ١٩٨١ فقد ألغى هذا التقليد واكتفى بدور الاتحاد العام للنقابات فقط.

- فيما يتعلق ببعض إجراءات اجتماع الجمعيات العمومية لنقابات العمال واتحاداتها كانت القوانين السابقة على القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ تقضى بضرورة إخطار مدير مكتب العمل الواقع فى دائرة اختصاصه مقر الاجتماع، أما القانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ فقد ألغى هذا.
- القوانين العمالية تخول وزير العمل سلطة تحديد شروط العضوية فى مجالس إدارات التنظيمات النقابية، وكذلك فإن قواعد تمثيل أعضاء اللجان النقابية فى الجمعيات العمومية للنقابات العامة وتمثيل النقابات العامة فى الاتحاد العام تصدر بقرار من وزير العمل يحدد أوضاع وشروط التمثيل.
- تشكيل الاتحادات المحلية يتم بالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير العمل.

وقد وجهت منظمة العمل الدولية أكثر من مرة العديد من الانتقادات إلى الحكومة المصرية نتيجة السماح لوزارة العمل بالتدخل السافر فى شئون المنظمات النقابية، الأمر الذى يعد انتهاكا لأحكام الاتفاقية رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٨ الخاصة بالحرية النقابية، والتى صدقت عليها مصر عام ١٩٥٧(١٧).

ثانيا : تبعية مالية

يقصد بالتبعية المالية أن موارد الاتحاد المالية غالبا ما تكون من خارج الاتحاد ذاته فى شكل مساعدات ومعونات من أسهم بنك العمال وغيرها من الموارد التى تعتبر وقتية وغير أصلية.

أما المورد الأساسى الأصيل للاتحاد فهو اشتراكات العمال الأعضاء فيه، ولما كان الاتحاد لا يمثل إلا ٢٥٪ فقط من مجموع العمالة المنظمة فى مصر، فإن ضآلة هذه النسبة تعكس ضآلة حجم الاشتراكات العمالية، والشق الأكبر هو عمالة القطاع الخاص وأغلبها لا يتمتع بالعضوية النقابية ، ويكفى أن نذكر من واقع الميزانية العامة للاتحاد العام ١٩٩٠/٨٩ أن جملة الإيرادات ٢٠٥٦ ألف جنيه، أهم بنودها ما يلى (١٨):

	بالألف جنيه
- اشتراكات العمال	٩٦٤
- إعانات	٥٠
- عائد أسهم بنك العمال	٤٢١
- فرق سعر العملة	٢٣٨
- مساهمة منظمة العمل الدولية فى مؤتمر البيئة	٨١

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ كان يقصر سلطة الرقابة المالية على وزارة القوى العاملة والتدريب فقط، إلا أن التشريعات العمالية التالية خولت الاتحاد العام لنقابات العمال الحق فى هذا الإشراف، وقد ألزمت المادة ٤٠ [١٩] من اللائحة المالية المنظمة للاتحاد بموافاة المستوى الأعلى ووزارة القوى العاملة بنسخة من الحسابات الختامية مرفقا بها تقرير شامل من المحاسب القانونى وذلك خلال ثلاثة أشهر من إنتهاء السنة المالية.

ثالثا : تبعية تنظيمية

نجد أن للاتحاد ممثلين فى الهيئات القومية والمجالس العليا والمحلية واللجان الاستشارية حيث تم اختيار ممثليه فى[٢٠]:

١- الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية.

٢- الهيئة القومية للتأمين الصحى .

٣- المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

٤- المجلس الاستشارى الأعلى للتدريب .

٥- المجلس الأعلى لتعليم الكبار.

٦- المجلس القومى لدراسات الأمن الصناعى.

٧- المجلس الاستشارى الأعلى للأمن الصناعى.

٨- اللجنة المشتركة لتخطيط القوى العاملة.

٩- اللجنة العليا لحوافز العمل والإنتاج.

١٠- اللجنة العليا للإشراف على المسابقات.

١١- لجنة تطوير وتنشيط الثقافة الصحية.

١٢- اللجنة القومية للتبرع بالدم.

١٣- لجنة تكريم قدامى النقابيين.

ويعكس كل ماتقدم أن اتحاد نقابات عمال مصر جهاز أخطبوطى ينتشر ويتغلغل فى كافة أجهزة الدولة الرسمية فى مقابل تغلغل وتبعية للسلطة، الأمر الذى يزيد من درجة تبعيته للنظام الحاكم ويقلل من قدرته الحركية الحية للدفاع عن مصالح العمال.

وتظهر هذه التبعية بشكل واضح عند إجراء الانتخابات وتصعيد القيادات النقابية ، وهنا تبدو ملامح التدخل الواضحة، حيث يقوم وزير القوى العاملة، بتحديد مواعيد وأماكن الانتخاب كما تتدخل السلطة ببعض الأجهزة القضائية (حق المدعى العام الاشتراكى فى الاعتراض على المرشحين للانتخابات النقابية)، ويكون الغرض من هذا التدخل عمل الآتى :

أ- منع عناصر وقيادات عمالية نشطة من الوصول لمناصب قيادية فى الاتحاد. يحرم الحركة العمالية من بعض العناصر التى يمكن أن تخدم الحركة . ولعل هذا يفسر لنا لماذا ظهرت قنوات فاعلية للحركة العمالية المصرية خارج

نطاق الحركة النقابية، فمعظم الإضرابات التى شهدتها المواقع الإنتاجية ابتداء من عام ١٩٨٦ كانت إضرابات عمالية بعيدة عن التشكيل النقابي. كما يعكس هذا السلوك أيضا انفصالا للحركة النقابية عن الحركة العمالية نتيجة لاحتواء السلطة للعناصر المشكلة لتلك التنظيمات النقابية فى مواجهة العمال أنفسهم.

ب- التدخل لمنع تصعيد عناصر عمالية داخل الاتحاد من أن تحتل مواقع عامة ومؤثرة فى صنع القرار داخل هيكل الاتحاد، لضمان تبعيته وبهذا يتم تصعيد العناصر المرغوب فيها من قبل السلطة.

جـ- تصعيد عناصر نقابية عمالية لكى يتم احتواؤها من قبل السلطة لتكون بمثابة أداة للنظام داخل الاتحاد.

حيث يتبع نظام لتحقيق هذا يعرف بسياسة الإحالة إلى أعلى أو الترفيع المفاجئ لبعض العناصر النقابية المرغوب فيها، الأمر الذى يخلق لديها نوعا من التغير الاجتماعى والمهنى يساعدها على الانفصال عن باقى أعضاء التنظيم وتوظيف مكانها الرسمى لخدمة أهداف ومصالح شخصية.

وينتهى الأمر بحدوث أنواع عديدة من الانفصال والانشقاق داخل هذا الهيكل التنظيمى يفقده القدرة على التماسك والتوازن فى القيام بدوره لحماية مصالح العمال. ويحدث هذا النوع من التدخل انفصالا بين القيادات النقابية بعضها البعض، وانفصالا بين النقابات العامة ذاتها، وإضعافا لكيان الاتحاد فى مجموعه.

ونخلص من كل ما تقدم إلى النتائج الآتية:

* إن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر كيان مؤسسى وتنظيمى يتبع الدولة، وتتعمق تبعيته من خلال آليات عديدة سياسية ومالية وتنظيمية وآليات فرعية أخرى تضمن من خلالها مزيدا من تبعية هذا الاتحاد لها.
* إن هذا الاتحاد يشهد انفصالا على جميع مستوياته التنظيمية والحركية داخليا فيما بين أعضائه وتنظيماته الداخلية، وخارجيا فيما بينه وبين فروعه المحلية بالمحافظات. الأمر الذى يزيد من إضعاف هذا الاتحاد ويجعله غير قادر على أن يلعب دورا فعالا فى داخله وخارجه وفى علاقته بالسلطة، ولا سيما أنه لا يضم إلا ٤/١ القوى العاملة فى مصر.
* إن الأجهزة التى ينشئها الاتحاد بهدف نشر الثقافة العمالية والنقابية كثيرا ما تزيد من تبعية هذا الاتحاد لجهات أجنبية، فالجامعة العمالية التى تعتبر أحد أكبر المؤسسات الثقافية العمالية تتقبل مساعدات من مؤسسة ألمانية وأخرى أمريكية.
* أدى اندماج الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بكثير من قياداته النقابية والعمالية (كمؤسسة وكأفراد) فى جهاز ا[illegible] ى خلق شريحة توصف بأنها "أرستقراطية العمال" التى تعتبر همزة [illegible]ل بين النظام وبين القاعدة الواسعة للعمال وقياداتها النقابية. الأمر الذى ساعد على خلق حركة عمالية تلقائية منفصلة عن الحركة النقابية.
* إن تبنى مطالب العمال يتأتى من خلال رؤية النظام لتلك المطالب وليس من خلال رؤية العناصر الن[illegible]ية والعمالية النشطة لتلك المطالب، الأمر الذى يضطر كثيرا من العمال للقيام بالإضراب واللجوء إلى القضاء.

وأخيرا نرى أن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بكل هذا الحجم وبكل هيكله التنظيمى المنتشر فى كافة أنحاء الجمهورية لا يمثل جماعة ضغط قوية مستقلة قادرة على حماية مصالح العمال فى إطار علاقته التابعة مع السلطة.

مشكلات البحث

واجه الباحثة العديد من المشكلات عند إعداد هذا البحث نورد منها مايلى:

أولا : صعوبة الحصول على المادة العلمية، فالموضوع يدور حول علاقة الاتحاد العام لنقابات العمال بالسلطة فى مصر، وبالرغم من أن الاتحاد العام للنقابات يملك من القدرات ما يمكن من توثيق معلوماته إلا أنه كان من الصعوبة بمكان الوصول إلى البيانات المطلوبة.

ثانيا : إن الدراسات العديدة التى تناولت هذا الموضوع دائما كان لها مدخلان أساسيان : إما أن تكون قانونية فتركز على سرد القوانين والتشريعات العمالية، وإما أن تكون تاريخية تهتم بسرد الأحداث والسيرة التاريخية للحركة العمالية والنقابية. أما الدراسات التى تناولت الموضوع بمنظور تحليلى ومنهج الاقتصاد السياسى فهى دراسات نادرة.

ثالثا : إن شقا كبيرا من الباحثين لا يقومون بالبحث العلمى من واقع ارتباطهم بمراكز علمية أكاديمية كالجامعات ومراكز البحوث المتخصصة التى توفر لهم الوقت والإمكانات ، وإنما يجئ هذا الاهتمام البحثى بجانب عملهم ووظائفهم ، الأمر الذى يشكل عبئا ماديا ومعنويا يضع الباحث دائما فى وقفة مع نفسه لإعادة ترتيب أولوياته : البحث ، أم العمل ، أم كلاهما معا؟.

الهوامش والمراجع

(١) عبد المنعم الغزالى، ٧٥ عاما الحركة النقابية المصرية، العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٩٢.

(٢) المسيرة التاريخية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى ٣٥ عاما ٥٧-١٩٩٢، الاتحاد العام للعمال.

(٣) عبد المنعم الغزالى، مرجع سابق.

(٤) د. لويس عوض، أقنعة الناصرية السبعة، بيروت، دار القضايا ، ١٩٧٦، ص ٧٤.

(٥) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوئها حتى سنة ١٩٧٠، دار الغد العربى، ١٩٨٧.

(٦) عبد المنعم الغزالى، مرجع سابق.

(٧) عبد المنعم الغزالى، مرجع سابق.

(٨) المسيرة التاريخية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر، مرجع سابق.

(٩) سامية سعيد، مازال سيناريو استنزاف رأس المال مستمرا، الأهرام الاقتصادى، عدد أكتوبر ١٩٨٧.

(١٠) سامية سعيد، الشركات متعددة الجنسيات وتفتيت الطبقة العاملة المصرية ، قضايا فكرية ، الكتاب الخامس، مايو ١٩٨٧، ص ١١٠.

(١١) الشركات المنشأة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة تعتبر منشآت خاصة، وللعاملين حق التنظيم النقابى إلاأن الواقع العملى يشهد صعوبة تحقيق هذا حيث يرفض أصحاب الأعمال دائما إعطاء هذا الحق للعاملين لتشكيل نقابات خاصة بهم.

(١٢) المسيرة التاريخية للاتحاد العام لنقابات العمال، مرجع سابق ذكره.

(١٣) دفاعا عن حق الإضراب ، كراسات مركز الدراسات والحقوق القانونية.

(١٤) جمال البنا، حق الإضراب والمواثيق الدولية التى تعترف به، دار الفكر الإسلامى، ١٩٩٢.

(١٥) سيد أبو ضيف ، النقابات العمالية والسلطة السياسية فى مصر، رسالة ماجستير ، مكتبة التجارة ، جامعة أسيوط، ١٩٨٧.

(١٦) هويدا عدلى رومان، الدور السياسى للحركة العمالية فى مصر ٥٢-١٩٨١، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٩٩٠.

(١٧) هويدا عدلى رومان ، المرجع السابق.

(١٨) الجمعية العمومية العادية، الاتحاد العام لنقابات العمال، ٨٩/١٩٩٠.

(١٩) جاد رضوان – فاروق خليل، أحكام النقابات العمالية فى التشريع المصرى، دار وهدان للطباعة والنشر، ١٩٨٨، ص٢٢٤.

(٢٠) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، الجمعية العمومية العادية، ١٩٨٨، ص ٨٥.

تعقيب عبد المنعم الغزالى على ورقة
" الحركة النقابية العمالية فى مصر - الاتحاد العام لنقابات عمال مصر"

تتحدث الباحثة عن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. وبقراءتنا لهذه الورقة نجدها فى معظمها تعالج موقف الاتحاد من القضايا الاقتصادية فى ظل الانفتاح والخصخصة . الأمر الذى جعل مناقشة موضوع الاتحاد العام قاصرا، وأحيانا مقصرا، فى قضايا يجب معالجتها ونحن بصدد الحوار حول الاتحاد.

الملاحظة الأولى:-

الوصف الذى قدمته الباحثة لتوضيح الهيكل التنظيمى للاتحاد العام لنقابات عمال مصر لا يعبر عن حقيقة الوضع القائم، على أساس أن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يبدأ بناؤه القاعدى من اللجان النقابية (كجمعيات عمومية) ثم النقابات العامة (المستوى الثانى) ثم الاتحاد العام لنقابات العمال (المستوى الثالث)، وحيث لايوجد المستوى الذى أسمته الباحثة نقابات عامة فرعية بالمحافظات.

كما أن المستوى الذى اسمته اتحادات محلية بالمحافظات، ليس مستوى تنظيميا داخل الهيكل التنظيمى للاتحاد العام ، إنما هى اتحادات يشكلها الاتحاد العام على مستوى المحافظات تتولى رعاية المصالح المشتركة للجان النقابية بالمحافظات وتعمل على تنسيق الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية.

وقد وجدت هذه الاتحادات الأفقية فى محاولة للرد على القول بأن التنظيم النقابى المصرى يأخذ بالتنظيم الرأسى ولا يأخذ بالتنظيم الأفقى ، ومالية هذه الاتحادات العمالية انما تكون اعتمادات من الاتحاد العام ، فهى تنظيمات مساعدة وليس على الإطلاق مستوى تنظيمى له شخصيته المعنوية.

الملاحظة الثانية :-

كل ماجاء فى البند ثانيا هى مؤسسات يشرف عليها ويديرها الاتحاد ليمارس بها نشاطه، فهى ليست منظمات نقابية داخل الهيكل التنظيمى للاتحاد .

الملاحظة الثالثة :-

تقول الباحثة " ارتبطت النخبة الحاكمة فى الستينيات برأس المال المحلى، وحجمت دور رأس المال الخاص المحلى والأجنبى". ماذا تقصد بتعبير رأس المال المحلى؟ هل هو تعبير لتبتعد به عن استخدام تعبير القطاع العام؟

الملاحظة الرابعة :-

تقول الباحثة: إن النخبة الحاكمة فى الستينيات تبنت مشروعا وطنيا لصالح الطبقات الفقيرة والشرائح العمالية ،

الأمر الذى أحدث انفراجة فى شكل العلاقة بين الاتحاد العام لنقابات العمال كتنظيم يقود الحركة النقابية العمالية وبين النظام السياسى السائد".

ماهى هذه الانفراجة ؟

وهنا أسأل الباحثة ماذا تعنى بالمشاركة العمالية فى العلاقات الصناعية والإدارة والتنمية؟

وهل كل اشكال هذه العلاقات كانت علاقات حقيقية؟ حقا إنها تحدثت بعد ذلك عن الوجود العسكرى والتعاون بينه وبين التضخم البيروقراطى المدنى ، كيف كان هذا التعاون فى المجال النقابى ؟ هل كان هناك صراع داخل الحركة النقابية ضد هذا التلاحم؟

ماذا قال أحمد فهيم بعد نكسة ١٩٦٧ ؟؟ ماذا ترى الباحثة فى القانون ٦٢ لسنه ١٩٦٤ الذى أخذ بمبدأ التنظيم الصناعى؟

وهنا علينا أن نفرق بين أن نأخذ بمبدأ التنظيم الصناعى وبين العصف باستقلالية التنظيم وبديمقراطيته الداخلية.

الملاحظة الخامسة : التعمية السياسية

أنور سلامة لم يجمع بين رئاسة الاتحاد والوزارة وكذلك أحمد فهيم وعبداللطيف بلطية، ولكن جمع بين هذين المنصبين صلاح غريب ، سعد محمد أحمد ، أحمد العماوى.

وأين الحديث عن الديمقراطية النقابية والاستقلالية النقابية قبل الثورة وبعد الثورة وإلى الآن؟

أين الحديث عن الوحدة النقابية، والتنظيم الرأسى والأفقى، والرقابة المالية " للجمعية العمومية"، وامكانية عقد الجمعية (عند توفر عدد قانونى من اعضائها يطلب الانعقاد) ؟

موضوع حق الإضراب ، من الذى ينظم الإضراب ؟ ونجد أن إضراب السكك الحديدية فى يوليو ١٩٨٦ إضراب له أهميه خاصة لأن محكمة أمن الدولة العليا " طوارئ" حكمت ببراءة جميع العمال المتهمين أولا ، وثانيا– وكان هذا هو المهم – أن حكم المحكمة أقر مشروعية الإضراب وذلك عندما قرر أن تصديق مصر على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ألزمها بأن تكفل الحق فى الإضراب الذى صار حقا مشروعا من حيث المبدأ، ولايجوز العصف به أو تحريمه على الإطلاق وإلا كان ذلك مصادرة كاملة للحق ذاته .

وقالت المحكمة فى حكمها :–

" وبالاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨١/٥٣٧ بشأن الموافقة على الأتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمنشور فى العدد ١٤ من الجريدة الرسمية المؤرخ ٨ من ابريل ١٩٨٢ يتبين أنه قد نص صراحة على أن الموافقة على الاتفاقية الدولية الصادرة فى نطاق الأمم المتحدة وبالتطبيق لميثاقها .

وحيث أنه تطبيقا لنص المادة ١٥١ من الدستور سالفة الذكر ولما استقر عليه الفقه والقضاء فإن المعاهدات الدولية التى صدرت وفقا للأصول الدستورية المقررة ونشرت فى الجريدة الرسمية حسب الاوضاع المقررة تعد قانونا من قوانين

الدولة يتعين على القضاء الوطنى تطبيقها باعتبارها كذلك.

وحيث أنه متى كان ذلك فإن الاتفاقية المذكورة وقد نشرت فى الجريدة الرسمية فى الثامن من ابريل ١٩٨٢ بعد أن وافق عليها مجلس الشعب تعتبر قانونا من قوانين الدولة، ومادامت لاحقة لقانون العقوبات فإنه يتعين اعتبار المادة ١٢٤ قد ألغيت ضمنيا بالمادة ٨ فقرة د من الاتفاقية المشار إليها عملا بنص المادة الثانية من القانون المدنى التى تنص على أنه: لايجوز إلغاء نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع".

ملحوظة: لم تجر مناقشة بعد هذا التعقيب لضيق الوقت.

خامساً:

منظمات المجتمع السياسى

(الأحزاب):

حزب العمل فى الحياة السياسية المصرية

نورا عبدالله حسن

ماجستير فى العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

مقدمة

شهد النظام السياسى فى عهد الرئيس أنور السادات عدة تطورات عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، أدت فى نهاية الأمر إلى الانتقال من صيغة النظام السياسى الواحد إلى صيغة أكثر ديمقراطية وهى صيغة التعددية الحزبية . وكانت لهذه الصيغة الجديدة أسسها الموضوعية فى الواقع الاجتماعى والسياسى المصرى، تمثلت فى : غياب الزعامة الكارزمية التى مثلها عبد الناصر، والصراع الذى نشب على السلطة فى بداية حكم الرئيس السادات، بالإضافة إلى ظهور الدعوة للتعددية الحزبية على يد عدد من المثقفين مختلفى الاتجاهات والمشارب الفكرية(١).

ولم يكن هذا التطور الذى لحق بالنظام المصرى منحة من الرئيس السادات، وإنما كان محاولة منه للاستجابة لظروف موضوعية نتيجة إخفاق التنظيم السياسى الواحد، ودعماً لإيجاد قنوات شرعية للمشاركة الشعبية الجادة وصنع القرار، خاصة بعد أن فقد التنظيم السياسى الواحد مبررات استمراريته بعد الانتقادات التى وجهها الرئيس السادات لاشتراكية الستينيات وكثرة حديثه عن الديمقراطية(٢). وكانت اللحظة التاريخية التالية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ توقيتاً مناسباً لطرح مسألة تطوير الاتحاد الاشتراكى والانتقال بالبلاد إلى مرحلة التعددية الحزبية، حيث مثلت تلك اللحظة بداية لشرعية الرئيس السادات الخاصة به والمستقلة عن الرئيس عبد الناصر(٣).

ومرت مرحلة الانتقال إلى الصيغة التعددية بعدة تطورات، بدأت بإعلان ورقة أكتوبر فى ١٨ أبريل ١٩٧٤، على سبيل تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى، وأعقبتها ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى التى أعلنها الرئيس السادت فى

أغسطس عام ١٩٧٤[٤]. وطبقا لهذا التطور ظهرت فى سنة ١٩٧٦ ثلاثة منابر فى إطار "الاتحاد الاشتراكى". عبر كل منها عن أحد التيارات السياسية الرئيسية وهى اليمين "تنظيم الأحرار الاشتراكيين" والوسط "تنظيم مصر العربى الاشتراكى" و اليسار "تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى". وخاضت التنظيمات الثلاثة، أو ماعرف بالمنابر، انتخابات مجلس الشعب فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٦. وفاز تنظيم مصر العربى الاشتراكى بأغلبية مقاعد مجلس الشعب الجديد، وحصل على ٨٢٫٨٪، بينما حصل تنظيم الأحرار الاشتراكيين على ٢٫٦٪ وتنظيم التجمع الوطنى على ٠٫٦٪ بالإضافة لحصول المستقلين على نسبة ١٤٪[٥]. وفى أول اجتماع للفصل التشريعى الثانى المنعقد فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦ أعلن الرئيس السادات قيام الأحزاب وتحول التنظيمات السياسية إلى أحزاب ابتداء من هذا التاريخ[٦].

وصدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ فى ٣ يوليو عام ١٩٧٧، وفيه تحددت الأسس التى يجب أن يقوم عليها النشاط الحزبى، حيث نصت المادة (١) على أن للمصريين الحق فى تكوين الأحزاب السياسية ولكل مصرى حق الانتماء لأى حزب سياسى. أما المادة (٤) فاشتملت على اشتراطات تأسيس أى حزب ومنها عدم تعارض مبادئ الحزب وأهدافه وبرامجه مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديمقراطى والمكاسب الاشتراكية كذلك يجب تمييز برنامج الحزب عن برامج الأحزاب القائمة، وعدم قيام الحزب على أساس طبقى أو فئوى أو جغرافى أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة، وعدم انطواء أى حزب على وسائل تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية، وعدم قيامه كفرع لحزب فى الخارج. كما اشترطت هذه المادة علنية مبادئ الحزب وأهدافه ووسائله وتشكيلاته وقياداته[٧].

هذا بالإضافة إلى صدور القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية، فالمادة (٤) تنص على أنه لا يجوز الانتماء إلى الأحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق السياسية لكل من تسبب فى إفساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ سواء أكان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية أو منتمياً إلى الأحزاب السياسية التى تولت الحكم قبل ٢٣ يوليو أو بالاشتراك فى قيادة الأحزاب أو إدارتها وذلك عدا: الحزب الوطنى والحزب الاشتراكى (حزب مصر الفتاة)[٨].

أولا : المناخ السياسى والاجتماعى لنشأة حزب العمل:

برزت الدعوة لإنشاء حزب العمل فى أواخر يوليو ١٩٧٨، وأعلن برنامجه فى سبتمبر من نفس العام. حيث دعا الرئيس السادات المهندس إبراهيم شكرى لإعادة تكوين حزب مصر الفتاة تحت اسم حزب العمل الاشتراكى، وذلك لتصحيح مسار الديمقراطية.

ولكن ما الحاجة التى دعت الرئيس للدعوة لنشأة هذا الحزب المعارض فى الوقت الذى فرضت فيه القيود على

الأحزاب القائمة فعلاً وعلى نشأة أحزاب جديدة؟

نظرة إلى المناخ السياسى الاجتماعى الذى عاصر نشأة حزب العمل، نجد فيها إجابة هذا السؤال. فظهور الأحزاب يرتبط فى رأى بعض الباحثين بشرطين هما:

(١) شرط موضوعى: ويتمثل فى أزمة فى المجتمع تتطلب ظهور تنظيمات سياسية لمواجهتها وطرح الحلول المختلفة لها.

(٢) شرط ذاتى: يتعلق بالإحساس بأنه يمكن حل هذه الأزمة عن طريق العمل العام وأن هناك القيادة اللازمة مع وجود القوة الاجتماعية لتحقيق ذلك(٩).

وقد توافر كل من الشرطين فى المناخ العام الذى ساد الحياة السياسية المصرية قبل الدعوة إلى نشأة حزب العمل. فقد جاء الحزب لمواجهة أزمة وضعت التجربة الحزبية برمتها فى مأزق خطير يهدد وجودها بل وشرعيتها فى الاستمرار. وتمثلت تلك الأزمة فى احداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ والتى كانت دليلاً على عجز النظام السياسى عن الوفاء بمطالب التوزيع والمشاركة التى تدفقت عليه من البيئة الاجتماعية والسياسية(١٠).

حيث ألقت سياسة الانفتاح الاقتصادى بظلالها على أنماط السلوك الاستهلاكى، وماتبع ذلك من ارتفاع فى الأسعار بمعدلات سريعة وتزايد عجز ميزان المدفوعات. كما ظهرت شريحة جديدة من أصحاب الدخول الطفيلية المرتبطة بسياسة الانفتاح، مما أدى إلى استفزاز القاعدة العريضة من غير القادرين. ومقابل ذلك لم يحاول الرئيس السادات مواجهة تلك المطالب بإصلاح حقيقى وإنما اكتفى بالوعود والآمال (١١) وتم الإعلان فى يناير ١٩٧٧عن زيادة الأسعار لعدد من السلع الأساسية مما تسبب فى رد فعل شعبى عارم تمثل فى مظاهرات يومى ١٨، ١٩ يناير(١٢).

وكمحاولة لإيجاد مبرر لتلك المظاهرات، ألقيت التبعة الأولى على حزب التجمع أو اليسار والشيوعية الذى اتهم بتدبير تلك الأحداث لقلب نظام الحكم والاستيلاء على السلطة عن طريق العنف. وتبنى الرئيس السادات هذا التفسير التآمرى متجاهلاً الاختلال الاقتصادى الذى أدى إلى هذه الأزمة(١٣) كما ألقيت التبعة الثانية على الصحافة وشن الرئيس السادات هجوماً عنيفاً على حرية الصحافة(١٤). ولم يستطع النظام احتواء الأزمة ومواجهتها، بل تم إصدار عدة قوانين لفرض مزيد من القيود على الأحزاب وعلى حرية الصحافة، كان من أهمها القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ لمواجهة ما دبر من حوادث الشغب والعدوان على المال العام. كما صدر القانون رقم (٣٣) فى فبراير ١٩٧٧ وهو قانون حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى، والقانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ وهو قانون تنظيم الأحزاب السياسية(١٥). هذا القانون كان يبدو أنه صمم خصيصاً لضرب حزب التجمع، وكان يعبر عن رغبة الرئيس السادات لحل الحزب أو محاصرته بعدما ألقى القبض على قيادته (١٦) بتهمة إصدار منشورات تهاجم "مبادرة السلام"، كما منع عقد بعض اجتماعاته الحزبية، و فرضت الرقابة على مقاره ومصادرة أعداد جريدة "الأهالى" اعتباراً من منتصف مايو ١٩٧٨. وأمام هذا، اضطر حزب التجمع إلى تحييد نفسه وقصر نشاطه على مقاره الداخلية فى يونيو

١٩٧٨[١٧]. إلا أن هذه القيود الضاغطة على اتجاه التعددية لم تمنع من قيام حزب الوفد الجديد فى فبراير ١٩٧٨. إلا أنه انتهج نهجاً أكثر استقلالية وبدأ يطرح مقولاته عن التعذيب والإرهاب والقمع الحكومى، وبدأ نواب حزب الوفد فى البرلمان يأخذون موقع الصدارة ويمارسون دورهم فى النقد والمعارضة مما جعل الرئيس السادات يحاول القضاء على تلك المعارضة بفرض مزيد من القيود وإسقاط عضوية بعض أعضاء حزب الوفد من البرلمان. واحتجاجاً على هذه الإجراءات قرر حزب الوفد حل نفسه اعتباراً من ٢ يونيو ١٩٧٨[١٨].

وهكذا بدأت التعددية تدخل مأزقاً خطيراً، وبذلك تحقق الشرط الموضوعى وهو أزمة فى المجتمع تتطلب ظهور الحلول لمواجهتها. وهنا كان أمام الرئيس السادات أحد بديلين لمواجهة هذه الأزمة هما:

١ - إنهاء التجربة التعددية والعودة إلى نظام الحزب الواحد .

٢ - البحث عن وسائل جديدة تحافظ على شكل التعددية وتبقى على جوهر النظام القائم.

وفضل الرئيس البديل الثانى إنقاذاً للصيغة الديمقراطية من الانهيار وخلو الساحة السياسية من حزب معارض. وفى إطار ذلك الاختيار تحرك الرئيس فى اتجاهين متوازيين:

* الاتجاه الأول وهو تشكيل حزب جديد، يقوده بنفسه على أمل أن يحظى هذا الحزب بتأييد جماهيرى واسع. وتشكل على أثر ذلك الحزب الوطنى الديمقراطى الذى حل محل حزب مصر العربى الاشتراكى.

* الاتجاه الثانى وهو البحث عن قوى سياسية معارضة بديلة، ووجد ذلك بإعادة تكوين حزب مصر الفتاة تحت اسم "حزب العمل"[١٩]. وفى هذا المضمار يلاحظ أن حزب العمل كحزب معارضة، نشأ أساساً فى ساحة تخلو تقريباً من المعارضة، وأن ظروف نشأته فرضت على ممارساته إطارا معينا من الحركة، التى اختارت أسلوب التحالف مع السلطة فى مرحلة أو أخرى لإثبات وجوده أولا، ثم يدعم مواقعه ويوسع نفوذه ثانياً، ثم ينتقل إلى مرحلة الصدام مع السلطة فى الوقت وبالأسلوب الذى يختاره، وفى ضوء ماهو متاح أمامه أخيرا[٢٠].

إلا أن ظروف النشأه وتوقيع الرئيس السادات بنفسه على بيان تأسيس حزب العمل وقيام أعضاء الهيئة البرلمانية لحزبه الحاكم فى مجلس الشعب بالموافقة على تأسيسه حتى يحقق للحزب استيفاء القيد المنصوص عليه فى قانون الأحزاب السياسية عندئذ باشتراط وجود عشرين عضواً بمجلس الشعب بين الأعضاء المؤسسين، كل هذا طبع الحزب بطابع المعارضة المستأنسة[٢١]. إلا أن قادة الحزب بدأوا ينفون عن أنفسهم نشوء الحزب بمباركة من السلطة بالرغم من أن مبرراتهم لم تكن كافية لدرء هذا الاتهام.

ثانيا : الجذور التاريخية لحزب العمل:

لم ينشأ حزب العمل من فراغ، وإنما كانت له خلفياته التاريخية التى تمتد إلى حركة مصر الفتاة والحزب الاشتراكى فى الثلاثينيات والذى نشط قبل الثورة بقيادة أحمد حسين. وهذا مادعى الرئيس السادات لاختيار إبراهيم شكرى أحد

قيادات مصر الفتاة لاستعداده للتعاون فى ضوء شروط الرئيس السادات والسابق تعامله مع الحكم كوزير وأمين للمهنيين بالاتحاد الاشتراكى. وإذا رجعنا قليلاً إلى مقدمات حركة مصر الفتاة، نجدها برزت كحركة شبابية أعلن أحمد حسين تكوينها فى ٢١ أكتوبر عام ١٩٣٣، إلاأن إرهاصاتها الأولى ترجع إلى ماقبل ذلك بسنوات(٢٢) حيث كون أحمد حسين جمعية نصر الدين الإسلامية وذلك فى عام ١٩١٨، وفى عام ١٩٣١ دعا إلى مشروع القرش وشد الانتباه إلى ضرورة قيام صناعة وطنية مصرية وأن الاستقلال السياسى لابد وأن يقوم على قاعدة من الاستقلال الاقتصادى والصناعة الوطنية(٢٣). وأصدرت مصر الفتاة برنامجها الأول عام ١٩٣٣ والثانى عام ١٩٤٨. ويلاحظ أن مصر الفتاة شهدت تطورات متعاقبة، حيث تحولت من حزب مصر الفتاة عام ١٩٣٧ إلى الحزب الوطنى الإسلامى عام ١٩٤٠، ثم عادت إلى التسمية بمصر الفتاة حتى عام ١٩٤٩ حيث تغير الاسم إلى حزب مصر الاشتراكى والذى ذاعت شهرته باسم الحزب الاشتراكى(٢٤).

ثالثاً : الإطار الفكرى للحزب

يعتبر النسق النظرى والبناء الفكرى لمصر الفتاة الرافد الأول الذى انبثق منه الإطار الفكرى والنظرى لحزب العمل. ومثلت الشريعة الإسلاميةالرافد الثانى لهذا الإطار. وفيما يلى بعض التوضيح لكل من الرافدين:

(١) موقع النسق الفكرى لمصر الفتاة من فكر حزب العمل :

استمد فكر حزب العمل الكثير من البناء الفكرى لمصر الفتاة واعتبر نفسه الامتداد الطبيعى لحزب مصر الفتاة. فقد أعلن رئيس الحزب إبراهيم شكرى فى إحدى المناسبات:

"....أن الحزب يحمل فى ثناياه وفى أفكاره البذرة التى بدأت فى الثلاثينيات والتى تفرعت منها كل الأفكار التى جاءت على الساحة المصرية وعلى الساحة العربية...)(٢٥) إلاأن حزب العمل أضاف بعض التعديلات نتيجة لتغير الظروف والملابسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ففى برنامج حزب العمل الصادر عام ١٩٧٨ أعلن تبنيه لشعار (الله- الشعب) استمراراً لشعار مصر الفتاة الذى تبنته فى برنامجها الثانى لعام ١٩٤٨(٢٦). كما تبنى برنامج حزب العمل أيضاً عدة مفاهيم سياسية واقتصادية واجتماعية كانت لها جذور فى فكر حركة مصر الفتاة من قبل. مثال ذلك مفهوم القومية المصرية، حيث أعلن الحزب إعلاء كلمة "مصر فوق الجميع" وإحياء الحضارة العربية بمفهومها الضيق والحضارة الإسلامية بمفهومها الواسع. كما دعا إلي إقامة الولايات العربية المتحدة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وذلك تأكيداً لمفهوم العروبة(٢٧).

كما جاء برنامج حزب العمل مؤكداً على ضرورة التنمية الزراعية مثل ما تضمنه برنامج حزب مصر الفتاة، وأضاف حزب العمل دور أكبر للدولة فى تحقيق التنمية الزراعية(٢٨) المنشودة.

واهتم كل من حزب العمل وحزب مصر الفتاة بالصناعة وضرورة إقامة صناعة وطنية، وبين كل منهما كيفية حماية

تلك الصناعة الوطنية من الأخطار الخارجية، حيث أكد إبراهيم شكرى على ضرورة الاعتماد على الذات الذى هو جوهر التنمية الاقتصادية(٢٩).

كما اهتم كل منهما بالتجارة وضرورة وضع خطة محددة المراحل لربط أنحاء الجمهورية ومجتمعاتها العمرانية بشبكة عالية الكفاءة من الطرق مع ضرورة الاهتمام بالنقل البرى والبحرى سواء للركاب أو البضائع(٣٠).

أما المفاهيم الاجتماعية والتى تضمنها برنامج حزب العمل وكانت لها جذور فى فكر مصر الفتاة، فهى عدة مفاهيم متعلقة بالدين والأخلاق والعدل الاجتماعى، حيث أكد حزب العمل ومن قبله حزب مصر الفتاة على ضرورة حرص أجهزة الإعلام والثقافة على غرس القيم الصالحة والمثل الطيبة فى النفوس وتجنب كل ما يؤدى إلى اقتراف الرذائل والقضاء على انتشار محال بيع الخمور ودور اللهو وكافة أسباب الانحرافات . كما دعا كل منهما إلى القضاء على ظاهرة الوساطة وتحريم قبول المنافع المعنوية والمادية لمن يتولى وظيفة عامة فى الدولة أو القطاع العام (٣١).
كما أكد كل من الحزبين على تحقيق العدل الاجتماعى لكافة المواطنين ضد جميع المخاطر عن طريق التأمينات الاجتماعية ضد العجز أو الشيخوخة أو البطالة أو وفاة العائل(٣٢).

(٢) الشريعة الإسلامية فى فكر حزب العمل:

مثلت الشريعة الإسلامية البوتقة التى التقت فيها مبادئ كل من حزب مصر الفتاة وحزب العمل. فما من مناسبة إلا ورفع كل منهما لواء الإسلام مطالبين بتطبيق الشريعة الإسلامية فى المجتمع المصرى. فقد أعلن إبراهيم شكرى فى إحدى المناسبات أن "تطبيق الشريعة الإسلامية ليس معناه أن يكون على رأس البلاد عمامة وأن تكون الميادين منصوبة لقطع الأيدى ورجم الزانى"؛ ولكنه طالب بأخذ النظام الإسلامى المتكامل فى كل نواحيه مع التوافق بما وصل إليه التنظيم الحديث والتقدم العلمى(٣٣). وقد زادت الصبغة الإسلامية هذه للحزب فى أوائل عام ١٩٨٩، وذلك كنتيجة طبيعية للتحالف الذى قام بين الحزب وجماعة الإخوان المسلمين وحزب الأحرار قبيل الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٨٧.
و جاء برنامج العمل فى السبعينيات مؤكداً على أن الاشتراكية التى يدعو إليها الحزب إنما تنبع بالأساس من جوهر الإسلام(٣٤).

وجاء تحديد حزب العمل لموقفه من القطاع الاقتصادى فى ضوء اتباع المنهج الاشتراكى الإسلامى فى عدة نقاط هى :

أ- احترام حق المنظمين المبدعين والمجتهدين فى الحصول على عائد مجز، وإن عمل الإنسان بذهنه أو بدنه هو المحدد الأول لدخله عملاً بقوله تعالى "وأن ليس للإنسان إلا ماسعى، وأن سعيه سوف يرى، ثم يجزاه الجزاء الأوفى".
ب- الحد من النزعة الاحتكارية وآثارها التسلطية، فى القطاع الخاص وفى القطاع العام.
جـ- أن يمارس القطاع الخاص دوره فى إطار الاستراتيجية العليا للدولة، أى يخضع لاعتبارات التخطيط الشامل لمشروع النهضة وهى تتضمن بالضرورة المبادئ والأصول الإسلامية(٣٥).

كما تبنى الحزب مفهوم إحياء وبعث الحضارة الإسلامية، حيث جاء برنامج حزب العمل مؤكدا لهذه الفكرة، وأن

مصر مهد الرسالات وحاملة لواء الإسلام، لذا يجب إعادة المكانة العلمية لجامعة الأزهر فى العالم الإسلامى(٣٦).

أما بالنسبة لموقف الحزب من النظام السياسى فى إطار الشريعة الإسلامية فقد حدد برنامج العمل منهجه الإسلامى فى الآتى:

أ- مراجعة القوانين الوضعية على أساس المبادئ العامة للشريعة الإسلامية كما جاءت فى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، والاستنارة برأى أئمة الفقه.

ب- مراجعة النظم والمؤسسات المصرية على أساس مبادئ الإسلام الأساسية، والالتزام الكامل بها والاعتماد على الاجتهاد والقياس بما يتفق مع روح الإسلام ومواكبته لظروف التغير.

جـ- المبادرة ببناء المجتمع بناءاً إسلامياً فى أخلاقياته و ومعاملاته وسلوكياته حتى يكون مسايراً لما تقضى به الشريعة الإسلامية(٣٧).

د - إن الشورى حق ثابت لجميع المواطنين بغير تفريق، على أن تكون ممارستها على النحو الذى يبينه القانون، وأن الشورى أسلوب للحكم يلتزم فيه الحاكم برأى الأغلبية وليس مجرد استطلاع رأى اختيارى، مادام الموضوع الذى تجرى فيه الشورى مالم يرد فيه حكم قطعى من الله ورسوله حيث لا اجتهاد ولا شورى حال وجود النص القطعى(٣٨).

وجاء البرنامج الانتخابى للتحالف عام ١٩٨٧ مؤكدا لهذه المعانى وأن تطبيق الشريعة الإسلامية واجب دينى وضرورة وطنية للاتساق مع أحكام الدستور. وأن الاجتهاد مطلوب لمواجهة المشاكل المعاصرة وهى مهمة متكاملة يشترك فيها أهل التخصصات المختلفة(٣٩) وفى المؤتمر العام الخامس للحزب المنعقد فى عام ١٩٨٩، زاد التأكيد على الهوية الإسلامية للحزب، حيث رفع الحزب شعار "نحو إصلاح شامل من منظور إسلامى". وطالب الحزب بحركة اجتهاد واسعة إلى جانب الأصول الثابتة التى يجب أن تحكم كل تغير وتطوير(٤٠).

وبهذا أكد الحزب على تمسكه بالرافد الثانى ألا وهو الشريعة الإسلامية وتأثيرها على صياغة بنائه النظرى، بل ربما يمكن القول بأن هذا الرافد أصبح الوحيد والمهيمن على فكر الحزب وقادته.

رابعا : الهيكل التنظيمى للحزب:

طبقا للائحة التنظيمية لحزب العمل، فإن هناك مستويين يشكلان الهيكل التنظيمى للحزب وهما:

المستوى القيادى

والمستوى المؤسسى

- ويشمل المستوى القيادى القيادات المختلفة للحزب فى تدرجها الهرمى تبعا لأهميتها الوظيفية ومسئولياتها. ويمثل هذا المستوى فى مجمله "المكتب السياسى للحزب" أو مايطلق عليه اسم "هيئة مكتب الحزب"(٤١) ويتكون من رئيس الحزب، وقد حدد النظام الداخلى طريقة انتخابه وشروط ترشيحه، كما حدد أيضاً كلا من طريقة انتخاب نواب رئيس الحزب والأمين العام وأمين الصندوق وأمناء اللجان(٤٢).

– أما المستوى المؤسسى، فيتضمن الهيكل المؤسسى للحزب أو التشكيلات المؤسسية المختلفة داخل الحزب، والتى تقوم كل منها بدورها طبقاً للمواد المنصوص عليها بالنظام الداخلى للحزب والموضحة لطريقة نشأتها. ويمكن تحديد هذه المستويات من القمة إلى القاعدة كالآتى :

أ– المؤتمر العام للحزب، والذى يمثل أعلى هيئات الحزب وتشكيلاته والمرجع النهائى لتحديد سياساته ووضع الخطط والمناهج لنشاط الحزب وحركته.

ب – اللجنة العليا.

جـ – اللجنة التنفيذية.

د – الهيئة البرلمانية.

هـ – اللجان الحزبية.

و – لجان المحافظات والمراكز والأقسام.

ز – الشعب.

وتوضح اللائحة التنظيمية للحزب كيفية تشكيل كل مستوى من هذه المستويات وتحدد عدد أعضائها ودورات انعقادها...إلخ.

خامساً : النخبة السياسية للحزب:

تتبنى الدراسة مفهوم "النخبة" فى إطار محدداتها فى الدول النامية والتى تمثل :

مجموعة من ذوى النفوذ والتأثير السياسى، تمتلك القوة عن طريق المشاركة فى صنع القرار والقدرة على التأثير فى سلوك الآخرين. وتستند هذه المجموعة إلى مقومات خاصة نتيجة وضعهم على قمة الهرم التنظيمى لما لهم من قدرة على التأثير والتوجيه. وبهذا المعنى فإن من لهم حق التأثير والتوجيه واتخاذ القرار فى الحزب ويطلق عليهم لفظ النخبة هم:

١) أعضاء المكتب السياسى للحزب.

٢) أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب.

ويتسم أعضاء كل شق من جناحى النخبة بعدد من السمات تختلف عن الشق الآخر أحياناً وتتفق معه فى أحيان أخرى. فإذا نظرنا إلى التركيب العمرى لكل منهما وجدنا أن تمثيل الشباب كان أكثر فى أعضاء الهيئة البرلمانية منه فى أعضاء المكتب السياسى للحزب والذى ركز على تمثيل الشيوخ وهم مؤسسو الحزب[٤٣].

أما بالنسبة للنشاط الاقتصادى للنخبة، فنجد أن أعضاء المكتب السياسى يمثلون أصحاب الملكيات الزراعية وذوى النشاط التجارى والتكنوقراط بينما غالبية أعضاء الهيئة البرلمانية من أصحاب النشاط المهنى ثم الملكيات الزراعية، كما يقل تمثيل الأعضاء ذوى النشاط التجارى ويأتى تمثيل العمال والفلاحين بصورة أكثر فى الهيئة البرلمانية

للحزب– وذلك طبقا لقانون التمثيل فى مجلس الشعب – عنه فى المكتب السياسى.

ويتفق أعضاء كل من المكتب السياسى والهيئة البرلمانية للحزب فى كونهم انخرطوا فى التعليم المدنى ولا يضمون فيما بينهم ذوى التعليم الدينى أو العسكرى.

وإذا نظرنا إلى الموطن الجغرافى نجد أن أعضاء المكتب السياسى بصفة عامة من ساكنى الحضر. هذا على خلاف أعضاء الهيئة البرلمانية الذين يسكنون الريف فى معظمهم. كما يكاد يخلو كل من المكتب السياسى للحزب وهيئة البرلمانية من تمثيل المرأة وأيضا الأقباط بين أعضائه(٤٤).

سادساً : موقف الحزب تجاه عدد من القضايا والمشكلات العامة :

إن تتبع الممارسات الحركية للحزب تجاه المشكلات المختلفة فى المجتمع المصرى إن دل على شئ فإنه يدل على مدى الاستمرارية والتغير فى الاتجاه الفكرى للحزب، والتعبير عن هذا الاتجاه على المستوى الحركى عن طريق مواقفه المعلنة.

فعلى المستوى الداخلى: فإن حزب العمل عاصر منذ نشأته العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما جعله كأحد أقطاب المعارضة السياسية يعلن عن مواقفه المختلفة تجاهها وتصوراته بشأن إيجاد حلول لها. ومن أبرز تلك القضايا، الانتخابات البرلمانية وحدوث التجاوزات والمخالفات من جانب الحكومة. فنجد أن رجال الحزب تعرضوا بالنقد لأسلوب الممارسة الانتخابية وطالبوا بضرورة إيجاد الضمانات الكافية لكفالة نزاهة الانتخابات وحيدتها، مع التأكد على تقنين تلك الضمانات بحيث يلتزم بها الكافة . كما طالب الحزب أيضاً بضرورة تولى مقاليد الحكم خلال فترة الانتخابات العامة حكومة غير حزبية تحرص على مراعاة المساواة وتكافؤ الفرص بين الأحزاب السياسية، مع ضمان اتخاذ الاجراءات اللازمة للطعن أمام القضاء فى سلامة ودستورية الانتخابات(٤٥).

أما بصدد القوانين الاستثنائية وإعلان الأحكام العرفية أو مايعرف بحالة الطوارئ ، فقد تعرض بالنقد الشديد لمثل هذه القوانين ونادى بإلغائها فى أكثر من مناسبة. ورأى أن الديمقراطية الحقيقية هى السبيل الوحيد لحماية الحاكم وليست القوانين الاستثنائية، ودلل على ذلك بما حدث للرئيس السادات فى أكتوبر ١٩٨١ فلم تكن مثل هذه القوانين كافية لحماية الرئيس من ذوى الرصاص واغتياله(٤٦). ولم يكتفى الحزب بإعلان آرا ء هذه على صفحات جريدته وإنما سجل العديد من هذه المواقف فى جلسات مجلس الشعب المختلفة. ومن أهم مواقفه انسحابه من قاعة مجلس الشعب اثناء أخذ الرأى على مد العمل بقانون الطوارئ فى الجلسة البرلمانية المنعقدة فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٤ معلنين بذلك رفضهم لهذه القوانين(٤٧).

ومن القضايا والمشاكل الاقتصادية التى تعرض لها الحزب، سياسة الانفتاح الاقتصادى وقضية الدعم الذى يلعب دوراً رئيسياً فى تخفيض تكاليف معيشة محدودى الدخل فى مواجهة الارتفاعات المتتالية للأسعار، حيث إن الجانب الأعظم منه ينصب على دعم السلع التموينية. وجاء تصور الحزب لموضوع الدعم من خلال تناوله له فى برنامجه

عندما عرض للضمانات ضد التلاعب بأقوات الشعب[٤٨]، وذلك على سبيل تحقيق العدل الاجتماعى. كما طالب الحزب بضرورة الإبقاء على الدعم وليس إلغاؤه، بل أكد الحزب على ضرورة ترشيد ووضع الضمانات التى تكفل وصوله إلى مستحقيه[٤٩]. كما تعرض الحزب لمشكلة انخفاض الأجور وعدم ارتباطها بالأسعار التى أثارتها سياسة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات – حيث إنه مع زيادة درجة الانفتاح أصبح الاقتصاد معرضاً لاستيراد التضخم السائد فى الدول الغربية بالإضافة إلى التخفيضات المتتالية التى تمت فى سعر الصرف للجنيه المصرى– وعدم سيطرة الرقابة على الأسعار من جانب الدولة ولجوئها إلى سد الفجوة عن طريق التمويل المصرفى وطبع البنكنوت. وهذه الأسباب هى التى رآها الحزب قد أدت إلى عدم التوازن بين الأجور والأسعار[٥٠]. وتضمن برنامج الحزب ضرورة الأخذ بالسلم المتحرك للأجور، أى ارتفاع الأجور تلقائياً بنسبة الارتفاع فى تكاليف المعيشة. كما اقترح الحزب عدة حلول لمواجهة هذه الزيادة المطردة فى الأسعار وعدم توازنها مع الأجور ومنها: إنشاء مجلس مستقل لبحث وتحديد الأجور والأسعار فى مصر، بالإضافة إلى ضغط الإنفاق الحكومى وضغط الاستهلاك الخاص عن طريق فرض الضرائب على الطبقات التى تحقق دخولاً كبيرة، مع وقف الإصدار النقدى الجديد لسد العجز فى الموازنة وهذا مايتطلب زيادة الإنتاج[٥١]. وسجل إبراهيم شكرى هذه الاقتراحات فى جلستى مجلس الشعب المنعقدتين فى ٢٣ ديسمبر ١٩٨٠ و١٣ يناير ١٩٨٣[٥٢].

ومن أهم المشاكل الاجتماعية التى تناولها حزب العمل بالبحث والنقد ومحاولة تقديم الحلول الملائمة لها، سياسة الإسكان وسياسة التعليم ومحو الأمية ودور الشباب كقوة منتجة فى البلاد حسبما اتضح من أوراق مؤتمره العام الثانى فى ديسمبر ١٩٨٤ .

أما على المستوى الخارجى فمن أهم القضايا التى استقطبت اهتمام رجال الحزب، القضية الفلسطينية واتفاقيات كامب ديفيد وسياسة التطبيع والعلاقات مع الدول العربية. ومن الملاحظ أن القضية الفلسطينية لاقت اهتماماً خاصاً من الحزب حيث نص برنامجه على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولة على أرضه [٥٣]. وفى إطار تأييد الحزب للقضية الفلسطينية قام رجال الحزب بعدة تحركات تعبيراً عن تضامنهم مع الشعب الفلسطينى. ومثال ذلك، إصدار بيان من اللجنة العليا للحزب فى ٣٠ يوليو ١٩٨٠ بإدانة الاعتداءات التى قامت بها السلطات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية، ورفض إقامة المستوطنات فى الضفة الغربية وقطاع غزة[٥٤].

إذا نظرنا إلى موقف الحزب من اتفاقيات كامب ديفيد وسياسات التطبيع، فنلاحظ أن موقفه اختلف من مرحلة إلى أخرى. فقد بدأ الحزب بتأييده التام لاتفاقيات كامب ديفيد، ثم بعد ذلك أورد بعض التحفظات بصددها، وفيما بعد أعلن الحزب رفضه التام لها، ولقد برر إبراهيم شكرى رئيس الحزب هذا الاختلاف بأن الحزب عند بداية نشأته وممارسة نشاطه التى عاصرت بحث اتفاقية كامب ديفيد، كان يحتوى رأيه على اتجاهين هما: اتجاه القيادة الأصلية للحزب الرافض للاتفاقية والاتجاه الثانى وهو المجموعة البرلمانية التى كانت تحبذ الموافقة مع بعض التحفظات، وعند جمع

القيادة بشقيها كانت الغلبة للرأى الثانى[٥٥].

وسجل إبراهيم شكرى موقف الحزب الرافض لسياسة التطبيع فى جلسة مجلس الشعب المنعقدة فى ٣ يونيو ١٩٨٠، وقدم طلب إحاطة فى جلسة ١٦ يونيو ١٩٨٠ عن الموقف الذى نشأ نتيجة عدم الوصول إلى نتائج فى المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتى وخرق إسرائيل بنود المعاهدات والاتفاقيات، كما أعلن فى جلسة البرلمان ٧ أبريل عام ١٩٨٦ ضرورة إلغاء اتفاقيات كامب ديفيد لأنها نقطة الخلاف بين مصر والدول العربية[٥٦]. حيث اهتم الحزب وقادته بالوحدة العربية انطلاقاً من إيمانهم بالدور العربى لمصر الذى أدى غيابه إلى انفراط عقد المنظومة العربية. وقد قام رجال الحزب بتحركات كثيرة وتعددت زياراتهم للدول العربية على سبيل إعادة توثيق العلاقات المصرية العربية والعلاقات العربية العربية.

هذا وقد تميزت فى الأعوام التالية مواقف الحزب من القضايا السالفة، نتيجة لبروز شخصيته الإسلامية. وقد اتضح ذلك بوضوح خلال حرب الخليج الثانية حيث كان صوت المعارضة الراديكالية للسياسة الرسمية .

سابعاً: علاقة الحزب بالقوى السياسية:

نشأت بين الحزب والقوى السياسية المختلفة العديد من العلاقات سواء علاقات تقارب وتحالف أو علاقات تنافر وتعارض ، وتتمثل علاقات الحزب هذه فى مستويين:

المستوى الرسمى والممثل لعلاقة الحزب بالرئاسة وبالحزب الحاكم، والمستوى الأفقى والممثل لعلاقة الحزب بأحزاب المعارضة الأخرى والتقارب مع جماعة الإخوان المسلمين.

(١) علاقة الحزب بالرئاسة:

إن تميز نشأة الحزب قد أدى إلى تقارب نسبى بين الرئيس السادات وبين حزب العمل، مما جعل البعض يتهم الحزب بأنه موال للسطة وأنه حزب معارضة مستكينة أو مستأنسة، وبالفعل فإن تتبع المواقف المختلفة التى تبناها الحزب يبين التزامه بالمهادنة مع الرئيس السادات فى بداية نشأته. إلا أنه تبنى فيما بعد موقف الرافض من سياسات الرئيس السادات وخاصة فى مايو ١٩٨٠ عندما أعلن قادة الحزب رفضهم ومعارضتهم الجادة لاتفاقيات كامب ديفيد. ومن هنا بدأت تختلف نظرة الحكومة للحزب [٥٧] وفيما بعد تعرضت تلك العلاقات الطيبة بين الرئاسة وحزب العمل لانتكاسة عندما أعلن الرئيس السادات القوانين الاستثنائية، يث واجهها الحزب بالنقد والمعارضة[٥٨] مما أثار غضبة الرئيس السادات عليه كباقى أحزاب المعارضة، وأدى ذلك إلى إصدار قرارات فى سبتمبر ١٩٨١ بمصادرة الصحف الحزبية المعارضة، وإلقاء القبض على بعض قادة حزب العمل وبعض زعماء أحزاب المعارضة الأخرى. وسارت العلاقات من سئ إلى أسوأ حتى اغتيال الرئيس السادات فى أكتوبر ١٩٨١[٥٩]. وبدأت بين حزب العمل وبين السلطة

السياسية مرحلة جديدة من الانفراج والتفاؤل، حيث كان قرار إلغاء مصادرة صحف الأحزاب المعارضة فى عام ١٩٨٢، والإفراج عن المعتقلين من قادة الأحزاب المعارضة[٦٠]. وبذلك تبنى الحزب سياسات التأييد والمهادنة للرئيس مبارك وأعلن الحزب اتفاقه مع الرئيس فى النقاط الخاصة بالإنتاج الصناعى ودعم القطاع العام والخاص المنتج، وترشيد الاستهلاك ومضاعفة الاستثمار وتعميق مفهوم الوطنية والانتماء والولاء للوطن والقيم الأخلاقية كأساس للشخصية المصرية[٦١].

إلا أنه بعد فترة من الممارسة، بدأ الحزب تبنى مواقفه المعارضة تجاه سياسات الرئيس مبارك، وخاصة عندما تولى الرئيس رئاسة الحزب الوطنى بعد فترة من توليه مهام الرئاسة، بالإضافة إلى إبقائه على القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات. كما رأى الحزب عدم جدية الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى أعلنها الرئيس فى بداية توليه مهام السلطة، وبعد مرور خمس سنوات على تولى الرئيس مبارك الرئاسة قدم عادل حسين رئيس تحرير جريدة الشعب تقويماً لهذه الفترة، حيث رأى أنه لم يتحقق أى إنجاز اقتصادى فى هذه الفترة بالإضافة إلى أن المديونية تزايدت ولم يتحول الانفتاح إلى انفتاح إنتاجى كما كان متوقعاً، وارتبطت بذلك زيادة نسبة البطالة نتيجة عجز مشروعات التنمية عن استيعاب الأيدى العاملة[٦٢].

وبالرغم من هذا الخلاف، إلا أنه يمكن القول، بتميز فترة رئاسة الرئيس مبارك عن فترة رئاسة الرئيس السادات بتعدد اللقاءات مع أحزاب المعارضة بصفة عامة خلال المناسبات المختلفة[٦٣]. وهو ما انعكس على الموقف من حزب العمل خلال فترة برلمان ١٩٨٤، لكنه اعتباراً من برلمان ١٩٨٧ الذى شهد تحالف حزب العمل مع الإخوان المسلمين بدأت مرحلة جديدة من التوتر بين الحكم عموما والرئاسة خصوصا وبين حزب العمل. وهى المرحلة التى بلغت ذروتها اعتباراً من مقاطعة الحزب لانتخابات برلمان ١٩٩٠، وخلال السنوات التالية من التسعينيات مع تصاعد المد الإسلامى وبالذات العنف الدينى (الإرهاب) حيث اتهم الحزب بممالأة التطرف.

(٢) علاقة حزب العمل بالحزب الحاكم:

تميزت هذه العلاقة بنوع من التوتر المستمر. حيث هاجم حزب العمل الحزب الحاكم أثناء فترة رئاسة الرئيس السادات واتهمه بإعادة صورة تجربة الحزب الواحد وخاصة صورة الاتحاد الاشتراكى[٦٤]. أما فى فترة رئاسة مبارك، فقد حدد عادل حسين أوجه الخلاف بين حزب العمل والحزب الوطنى بأنها تركيز حزب العمل على الايمان بالله وعلى الأخلاق والفضائل كطريق لحل المشكلات وعلى رأسها قضايا الاقتصاد والتنمية، فى حين أن الحزب الوطنى يرى عكس ذلك بالتركيز على أمور الاقتصاد وتوفير الأموال بأى طريق. كما أن حزب العمل يطالب بضرورة الإسراع بتطبيق الشريعة الإسلامية، باعتبارها أسلوباً متكاملاً للحياة فى حين يرى الحزب الوطنى أن تطبيق الشريعة الإسلامية لا يتعدى مجرد تعديلات فى نصوص القانون الجنائى أو المدنى[٦٥].

وفى إطار هذا الخلاف دأبت صحافة كل من الحزبين على تبادل الاتهامات بين سطورهما. وبالرغم من هذا الخلاف

الذى يكاد يكون طبيعيا تبعاً لاختلاف البناء الفكرى والنظرى لكل منهما إلا أنه توجد بعض اللقاءات بين زعماء الحزبين، ولكنها لا ترقى إلى درجة من درجات العلاقات التعاونية بينهما . ومع تدهور العلاقة بين الطرفين، اعتبر حزب العمل كما لو كان فى خارج النظام السياسى رغم أنه أصبح أهم أحزابه الشرعية فى أوائل التسعينيات.

(٣) علاقة الحزب بأحزاب المعارضة:

إن الممارسة السياسية تكشف عن نوع من التقارب بين حزب العمل وأحزاب المعارضة الأخرى، لكن الميراث العدائى الذى ورثه حزب العمل تجاه حزب الوفد منذ العهد الملكى، والتنافس الإيديولوجى على تمثيل اليسار بين حزب العمل وحزب التجمع، كان من العوامل التى اعترضت تطوير العلاقات التعاونية فيما بينهم(٦٦).

وجاءت علاقات التقارب بين الحزب وأحزاب المعارضة الأخرى على المستويين، الداخلى والخارجى. حيث تعددت اللقاءات بين أحزاب المعارضة المختلفة للالتقاء حول رأى مشترك فى عدة قضايا أهمها رفض إجراء انتخابات مجلس الشورى بالقائمة المطلقة، حيث قررت أحزاب المعارضة الخمسة (العمل والوفد والأحرار والتجمع والأمة) فى أغسطس ١٩٨٦، مقاطعتهم لانتخابات مجلس الشورى وأكدوا هذا الموقف أيضا فى فبراير ١٩٨٩. كما عقدت الأحزاب المعارضة عدة اجتماعات فى يناير ١٩٨٤ وفى يونيو ١٩٨٥ وفى ديسمبر ١٩٨٦ لمناقشة الضمانات المطلوبة لحيدة و نزاهة انتخابات مجلس الشعب وانتخابات الرئاسة(٦٧).

كما ظهرت بعض أشكال التقارب بين أقطاب المعارضة على الصعيد الخارجى، وتمثلت بالأساس فى التأكيد على العلاقات العربية والتضامن مع القضايا التى تواجه الدول العربية بما فى ذلك القضية الفلسطينية.

(٤) حزب العمل والتحالف الإسلامى:

جاءت انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٧ بتطور هام فى حياة حزب العمل، حيث ظهر التقارب والتحالف بين حزب العمل وجماعة الإخوان المسلمين بالإضافة إلى حزب الأحرار. إلا أن هذا التحالف أو الائتلاف لم يكن وليد اللحظة الانتخابية، وإنما كانت له بواعثه ومسبباته لدى الأطراف المشاركة فيه.

أ- جذور التحالف وأسبابه

اختلفت الآراء حول أسبابه ومدى فاعليته واستمراريته. فرأى البعض من المنشقين عن حزب العمل أن التحالف الإسلامى لا يعتبر صفقة طارئة وأن ما تم بين قيادة حزب العمل وبين الإخوان المسلمين ماهو إلا تتويج لمخطط مدروس وسعى حثيث بدأ منذ انتخابات مايو ١٩٨٤. إلا أن الإخوان فضلوا وقتها التقارب مع الوفد. وكان نتيجة هذه الانتخابات أن حزب العمل لم يتمكن من الحصول على النسبة المقررة لتمثيله بمجلس الشعب. وبهذا أصبح موضوع

التحالف مع الإخوان هدفاً يسعى قادة الحزب لتحقيقه فى الانتخابات المقبلة. وبناء على ذلك تم إبعاد حامد زيدان رئيس تحرير جريدة الشعب الأسبق بالسفر للخارج، وكان هدف ذلك إحلال عادل حسين الذى تبنى الفكر الإسلامى على صفحات جريدة الشعب محله. وبذلك بدأ الانقلاب الصامت داخل الحزب بتحوله الفكرى بما يخالف البرنامج المعلن وتوجهه الأساسى(٦٨).

وكان لهذا التحالف مسبباته التى تتعلق بكل طرف من أطرافه، فبالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين فهى من الجماعات التى حرمت من ممارسة نشاطها من خلال القنوات الشرعية الرسمية. ولذا بدت أهمية التحالف بين تلك الجماعة وبين الأحزاب الرسمية القائمة فى النظام(٦٩).

أما الأسباب التى دفعت حزب العمل للدخول فى مثل هذا الائتلاف، فهى محاولة استفادته من التجربة التى خاضها فى معركة انتخابات عام ١٩٨٤ وعدم حصوله على النسبة المقررة لدخول البرلمان. لهذا فلم يكن أمامه سوى العمل الجبهوى فى مواجهة قانون الانتخاب ومواجهة الحزب الحاكم (٧٠). ولذلك لجأ ابراهيم شكرى إلى الائتلاف مع الإخوان المسلمين لما لهم من قاعدة شعبية عريضة. ومهما كانت الأسباب فقد ولد التحالف بإرادة مشتركة فى يوم ١٤ فبراير ١٩٨٧.

ب- نتائج هذا التحالف:

وأعقب هذا التحالف نتائج وآثار ألقت بظلالها على كل من حزب العمل سواء على بنية الحزب أو على الإطار الإيديولوجى والنظرى له، وكذلك على جماعة الإخوان المسلمين. وبالنسبة لحزب العمل فإن الصياغة الفكرية التى صبغت الحزب فى أعقاب التحالف كان لها أبلغ الأثر على درجة تماسك الحزب. فقد شهد الحزب من جراء هذا بعض الانشقاقات داخل صفوفه. وكان أبرزها انشقاق العضو ممدوح قناوى المعروف بتوجهاته القومية العربية وكان يشغل منصب الأمين العام المساعد للحزب. وأعقب ذلك عدة انشقاقات إلى أن جاء المؤتمر العام الخامس للحزب عام ١٩٨٩ وارتفع شعار "الإصلاح الشامل من منظور إسلامى". وجاءت الانتخابات الحزبية التى أسفرت عن سقوط غالبية رموز التيار الاشتراكى فى الحزب ومن أبرزهم أحمد مجاهد نائب رئيس الحزب وشوقى خالد وفؤاد هدية(٧١).

ورأى البعض أن حزب العمل انقسم إلى عدة أجنحة. فهناك جناح موال للإخوان اتهم بأنه يسعى إلى هدم الحزب من الداخل ومحاولة إيقاع رئيس الحزب فى أزمة، وجناح اشتراكى (مصر الفتاة) ناصرى أكد على حق الناصريين فى الاندماج داخل صفوف الحزب وطالب بأحقيتهم فى المواقع القيادية ، ورأى أن التحالف مع الإخوان يتناقض مع مسيرة الحزب. والجناح الثالث هو التوجه البراجماتى الذى رأى أن التحالف مع الإخوان أمر مقبول إلى حد ما على أساس أنهم يشتركون مع الحزب فى جزء من برنامجه(٧٢).

وانصبت الآراء المناهضة للتحالف على تأثيره السلبى على الإطار الفكرى للحزب، حيث صبغ هذا التحالف الحزب

بصيغة إسلامية وحوله إلى حزب ديني وأبعده عن الصيغة الاشتراكية التى طالما نادى بها ، وقد كان من بين الانتقادات التى وجهت للتحالف أنه أدى إلى انضواء حزب العمل تحت عباءة الإخوان المسلمين، وهو ما يفضى إلى ضياع الحزب وفقدان كيانه. وفى مواجهة هذه الانتقادات أعلن حلمى مراد أن الاندماج بين الأحزاب والتيارات السياسية لا يمكن أن يتم إلا نتيجة التفاهم المتبادل بينهم وليس الذوبان. وهذا ما أكده أيضا إبراهيم شكرى(٧٣).

وبالرغم من كل الانتقادات التى واجهت هذا التحالف إلا أنه أفاد أطرافه بنسب مختلفة. ويلاحظ أن حزب العمل كان أكثر تحمساً لهذا الائتلاف نتيجة التطور الذى حدث فى جريدة الحزب وخطه الفكرى الجديد واتجاهه إلى مزيد من الصبغة الإسلامية. كما أن وجود تيارات انسحبت من الحزب احتجاجاً على هذا التحالف، لا ينفى أن الحزب قد كسب الكثير من توسيع قاعدته الشعبية و الانتخابية . وقال البعض أن هذا التحالف قد أخرج الحزب من دائرة الأحزاب الشخصية، حيث دخلت إلى قيادته كوادر أخرى جددت دماء النخبة الحاكمة للحزب، وهذا دليل على التطور فى البنية الحزبية.

خاتمة: موقف الإخوان المسلمين وحزب العمل من حوادث الإرهاب والتطرف

تشهد مصر هذه الأيام، ظهور جماعات التطرف الدينى والتى لها دورها المؤثر فى توترات الحياة السياسية المصرية، وتتسم حركة هذه الجماعات بالعنف. فهل هناك علاقة ما بين الإخوان المسلمين وبالتالى حزب العمل وبين هذه الجماعات؟ وإن لم يكن هناك علاقة، فما هو موقف الإخوان وحزب العمل من هذه الجماعات ومن الأحداث التى تتسم بالعنف والتطرف الدينى؟

يلاحظ أن جماعة الإخوان المسلمين تنفى بشدة أى شبهة علاقة بينها وبين هذه الجماعات الدينية التى ظهرت على الساحة السياسية المصرية. ويتضح هذا الموقف فى التصريحات والبيانات التى أصدرها المرشد العام للإخوان المسلمين والتى يرفض فيها العنف . فيرى مثلا أن السائح عندما يدخل مصر يكون الموقف الشرعى والقانونى أنه مؤمّن ولا يجوز نقض هذا الأمان، وإذا وجد أى اعتراض على سلوكه فإن الدولة هى التى تتخذ إجراءاتها وليس الأفراد. ويرى المستشار مأمون الهضيبى أن الإخوان لا يملكون أكثر من إصدار التصريحات الرافضة لهذه التصرفات، لأنه غير مصرح لهم بحركة جماهيرية. ويرى الهضيبى أن الحل لمواجهة مثل هذاالعنف وهذه التيارات الدينية يكون بإتاحة المجال للحريات، ليس فقط الحرية السياسية وإنما الحرية الاجتماعية والنشاط الاجتماعى- هذا بالإضافة إلى الاهتمام بحل مشاكل البطالة والحالة الاقتصادية وتأمين الناس فى معاشهم وفتح المجال للحوار وإذا وجد المنحرف فليحاكم محاكمة عادلة(٧٤).

ويرى د. عصام العريان عضو مجلس الشعب السابق عن الإخوان المسلمين وحزب العمل (التحالف) أن وصف تلك الجماعات بأنها جماعات إسلامية وصف فيه مغالطة شديدة، لأن ما يحدث يخرج عن إطار الدعوة الإسلامية ويتحول

إلى ثأر شخصى لبعض من قتلوا على يد البوليس من هؤلاء الشباب أو محاولة إجبار الحكومة لتخفيف الضغط عليهم والإفراج عن المعتقلين منهم . كما يرى أن دور الإخوان ينصب على نشر الوعى الإسلامى الصحيح ومفاهيم الإسلام السمحة فى أوساط الشعب ومحاولة الإقناع بأنه الطريق السليم لتحقيق الأمل الإسلامى فى تطبيق الشريعة الإسلامية. وينفى د. عصام العريان القول بأن هؤلاء خرجوا من عباءة الإخوان المسلمين، لأن هؤلاء شباب تتراوح أعمارهم بين عشرين وثلاثين سنة فى حين أن الإخوان خرجوا من السجن منذ أقل من عشرين سنة. كما أن هؤلاء الشباب يدينون فكر الإخوان، وأن سبب نشأة هذه الجماعات هو القهر والاعتقال والتعذيب مما يؤدى إلى العمل السرى ثم الانفجار(٧٥) . وفى المقابل فإن تنظيم الجهاد يرى أن الإخوان- فى رأيهم- يتنازلون عن أهم أركان عقيدة المسلمين ويتبعون أصول الجاهلية وهى الديمقراطية ويهاجمون المتطرفين ويتبرأون منهم أمام الحكام. كما أن الإخوان أصدروا تصريحا أكدوا فيه أن الحكم الإسلامى يوافق على التعددية(٧٦) .

وعقد حزب العمل فى دمنهور يوم ١٧ مارس ١٩٩٣ ندوة خاصة عن العنف، دعا فيها إبراهيم شكرى كافة الأحزاب السياسية والقوى السياسية المختلفة ورجال الفكر والدين فى مصر لعقد مؤتمر علنى لإجراء حوار حول أسباب ظاهرة الإرهاب ووضع حلول جذرية لها حتى تتجنب البلاد المخاطر الرهيبة وتجتاز هذه المرحلة بسلام مع ضرورة اقتلاع جذور الفساد التى تغلغلت فى كل المواقع والمصالح وتشابكت جذورها مع السلطة(٧٧) .

ومن هنا نلاحظ أن حزب العمل يدين الإرهاب والعنف بكل صوره سواء أكان فرديا أو جماعياً، كما يدين بشدة إرهاب الحكومة والأساليب البوليسية التى تخلق المزيد من العنف والإرهاب المضاد . ويؤكد الحزب على ضرورة قيام السلطة الحاكمة بالإصلاح الشامل وليس الردع الشامل(٧٨) .

المشكلات والصعوبات التى يواجهها الباحث

تواجه الباحث عدة صعوبات ومشكلات عند محاولته الحصول على المادة العلمية المناسبة للبحث العلمى أو الرسائل العلمية وتتمثل هذه الصعوبات أساساً فى، صعوبة الحصول على المراجع التى تفيد الباحث فى جمع المادة العلمية وندرة هذه المراجع . بالإضافة إلى صعوبة الحصول على بعض البيانات والمعلومات المرتبطة بدراسة الأحزاب السياسية بشكل عام. حيث تتسم هذه البيانات بالسرية ويحاول مسئولو الحزب عدم التصريح بها أو إعطاء بيانات مخالفة للحقيقة. ومثال ذلك، البيان الخاص بعدد الأعضاء أو معدل توزيع جريدة الحزب...إلخ. وهناك صعوبة تتعلق بالاطلاع على الدوريات، فأكثر المكتبات الجامعية ودور الكتب تخلو من أرشيف أو فهرس منظم وشامل للدوريات، ومن ثم يجدر بنا أن نشيد بمكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة والتى تتميز على غيرها فى هذا المجال.

كما أن هناك مشكلة تواجه معظم الباحثين،وهى مشكلة نشر أبحاثهم حتى يمكن أن يستفيد منها أكبر عدد ممكن. فمن العسير خروج الأبحاث العلمية للنور لعدم إقبال دور النشر الخاصة على طباعتها وتوزيعها،وعدم اهتمام الهيئات

العلمية بتوفير أساليب النشر، فأكثر الراغبين فى نشر أعمالهم العلمية يقومون بذلك على نفقاتهم الخاصة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك مشكلة هامة تصادف معظم الباحثين وهى الوقت الكافى لمتابعة الدراسة النظامية، والتى تفرض على الباحث تحت مسمى "السنة التمهيدية" سواء بالنسبة لدرجة الماجستير أو درجة الدكتوراه، والتى تتطلب الانتظام بالحضور كشرط ضرورى لدخول الامتحان النهائى. هذا لأن طالب الدراسات العليا لابد أن يكون مرتبطا بوظيفة أو عمل ما ليتحمل أعباء الحياة وأعباء أسرته بالإضافة إلى نفقات دراسته. وهناك مشكلة أخرى ولكنها أهم الصعوبات، وهى المشاكل المالية وكثرة الأعباء التى يتحملها الطالب حيث ارتفعت أسعار الكتب والمراجع بما يجعلها بعيدة عن متناول الطالب العادى. وأيضاً ارتفاع رسوم السنة الدراسية التمهيدية ورسوم التسجيل للدرجات العلمية. هذا بالإضافة إلى تكاليف الطباعة والتجليد وغيرها .

كما يعانى الباحثون فى المجالات العلمية من ضعف الحوافز، والافتقار إلى التشجيع والعائد المادى والمعنوى الذى ينتظرونه بعد الانتهاء من أبحاثهم وحصولهم على درجاتهم العلمية وخاصة العاملون منهم خارج هيئة التدريس الجامعى.

هذه بعض المشكلات التى واجهتنى وأعتقد أنها تواجه الكثير من الباحثين، وتعتبر عقبات للقيام بالدراسات العلمية التى لا غنى عنها لإثراء المجال العلمى.

الهوامش:

١- د. على الدين هلال والسيد ياسين، "انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤" (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٨٦) ص ١٤.

٢- د. مصطفى كامل السيد، "التجربة الثانية للتعدد الحزبى، التطور السياسى ومسئولية اليسار المصرى" (مجلة الطليعة، نوفمبر ١٩٨٦) ص ٧٠-٧١.

٣- د. على الدين هلال، "انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤"، م.س.ذ. ، ص ١٤-١٥.

٤- د. محمد فتح الله الخطيب وآخرون، "المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى لسنة ١٩٥٢: ١٩٨٠- البناء السياسى" (القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٥) ص ١٨.

٥- المرجع السابق ٨٠.

٦- مضبطة مجلس الشعب، الجلسة الافتتاحية (الفصل التشريعى الثانى) ١١ نوفمبر ١٩٧٦، ص ٤٥، ٤٦.

٧- الجريدة الرسمية ، ٧ يوليو ١٩٧٧، العدد ٢٧، ص ٦٩٨، ٦٩٩.

٨- النشرة التشريعية ، يوليو ١٩٧٨، العدد السادس، ص ٣٥٨٣.

٩- منى مكرم عبيد، "دور حزب الوفد الجديد فى إطار المعارضة السياسة"، فى د. على الدين هلال (محرر)، "النظام السياسى المصرى بين التغيير والاستمرارية" (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٨) ص ٤٧٥.

١٠- أمانى عبد الرحمن صالح، "التطور الديمقراطى فى مصر ١٩٧٠: ١٩٨١، دراسة تحليلية لمتغير القيادة فى تجربة مصر الديمقراطية فى السبعينيات"، رسالة ماجستير، غير منشورة، (كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة)١٩٨٧، ص ٢٥٥.

١١- د. حسن نافعه، "الإدارة السياسية وأزمة التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب فى مصر"، فى د. على الدين هلال (محرر) "النظام السياسى المصرى بين التغير والاستمرار" م.س.ذ، ص٤١.

١٢- محمد السعيد الشناوى "الديمقراطية فى الميزان" (القاهرة، دار الصفا للطباعة". ١٩٨٠، ص ٢٥، ٢٧.

١٣- أمانى عبد الرحمن صالح، م.س.ذ، ص ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠.

١٤- د. حسن نافعه، م.س.ذ، ص ٤١، ٤٢.

١٥- الجريدة الرسمية، ٣ فبراير ١٩٧٧، السنة العشرون ، العدد ٥، ص ٢٢١.

١٦- أمانى عبد الرحمن صالح، م.س.ذ، ص ٣٤٧، ٣٤٨.

١٧- د. حسن نافعه، م.س.ذ، ٤٢.

١٨- منى مكرم عبيد، م.س.ذ، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠.

١٩- د. حسن نافعه، م.س.ذ، ص ٤٤، ٤٥.

٢٠- المرجع السابق، ص ٤٧.

٢١- د. على الدين هلال، "تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠-١٩٨١" (القاهرة، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢) ص٢٧.

٢٢- مجدى أحمد حسين، "مصر الفتاة كفاح متواصل من أجل العروبة والإسلام" (القاهرة، مطابع مذكور، بدون تاريخ)، ص ٧.

٢٣- أمانة الإعلام الحزب العمل، "أحمد حسين محامى الشعب" (القاهرة، مطبعة الحزب، بدون تاريخ) ص ٦.

٢٤- د. على الدين هلال، "السياسة والحكم فى مصر" م.س.ذ، ص ٢٢٠-٢٢٢.

٢٥- بهى الدين حسن، "أبعاد اللعبة الانتخابية" (القاهرة، دار العالم الجديد، ١٩٨٤)، ص ١١٠.

٢٦- برنامج حزب العمل، ص ٦ وجريدة الشعب، ٩ أغسطس ١٩٨٨.

٢٧-برنامج حزب العمل، ص ٧، الرسالة النظرية والاستراتيجية لحزب العمل، ص ٥.

٢٨- Layla A. Kassem, "The Opposition in Egypt" Unpublished thesis, Submitted to The American University in Cairo, 1983. p 32.

٢٩- ناجى الشهابى، "قصة كفاح إبراهم شكرى عبر نصف قرن" (القاهرة، مطابع الشروق، ١٩٨٤) ص٢٠، ٢٢.

٣٠- برنامج حزب العمل الاشتراكى، ص ٣٠، ٣١.

٣١-المرجع السابق ص ١٠، ١١، ١٢.

٣٢- المرجع السابق، ص ١٤، نازك فرج أمين "صحافة حزب مصر الفتاة فى الفترة من ١٩٣٦، ١٩٥٣" رسالة ماجستير، غير منشورة (كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ديسمبر ١٩٧٩) ص ٤٥٤.

٣٣- بهى الدين حسن، م.س.ذ، ص ١٥٧، ١٥٨.

٣٤- برنامج حزب العمل الاشتراكى.

٣٥- جريدة الشعب ، ٦ مايو ٩٨٠ ،جريدة الشعب، ٢٨ يوليو ١٩٨١.

٣٦- برنامج حزب العمل، ص ٨، ٩.

٣٧- جريدة الشعب، ١٥ يونيو ١٩٨٢.

٣٨- حزب العمل، "تقرير المؤتمر العام الثالث للحزب، مبادئ الشريعة الإسلامية وبرنامج الحزب"، (القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٤) ص ٨.

٣٩- جريدة الشعب، ٣١ مارس ١٩٨٧.

٤٠- جريدة الشعب، ٢٨ مارس ١٩٨٩.

٤١- مقابلة شخصية مع أمين التنظيم بالحزب بالمقر فى ١٩٨٨/٣/١٢.

٤٢- النظام الداخلى لحزب العمل (اللائحة التنظيمية للحزب).

٤٣- سجلات أرشيف الحزب، ومقابلات مع أمين عام التنظيم فى ٢٥ يوليو ١٩٨٨، ١٨ مايو ١٩٩٠، ٧ أغسطس ١٩٩٠.

٤٤- المرجع السابق، أعداد جريدة الشعب ، ١٣ يوليو ١٩٧٩،، جريدة الشعب ، ٢٦ يوليو ١٩٧٩،.

٤٥- حزب العمل "تقرير المؤتمر العام الأول للحزب - قضية الديمقراطية" سنة ١٩٨٢ ص ٣، جريدة الشعب، ٣٠ أغسطس ١٩٨٣.

٤٦- جريدة الشعب، ٢٤ يوليو ١٩٧٩.

٤٧- مضبطة مجلس الشعب، الجلسة الثانية عشر (الفصل التشريعي الرابع) ٢٩ سبتمبر عام ١٩٨٤، ص ١١٧٩، جريدة الشعب ، ٢ أكتوبر ١٩٨٤.

٤٨- السيد على زهرة ، "الأحزاب السياسية وسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر"، رسالة ماجستير، غير منشورة، (كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة) ديسمبر ١٩٧٩، ص ٢٧١.

٤٩- برنامج حزب العمل، م.س.ذ، ص ٢٤، ٢٥، جريدة الشعب ، ١٧ يناير ١٩٨٤، جريدة الشعب، ١١ ديسمبر ١٩٧٩.، تقرير الحزب فى المؤتمر العام الأول "دعائم الإصلاح الاقتصادى" عام ١٩٨٢، ص ٣٤، ٣٥.

٥٠- السيد على زهرة، م.س.ذ، ص ٢٧.

٥١- برنامج حزب العمل، ص ٢٣، جريدة الشعب، ٢٤ مارس ١٩٨١.

٥٢- مضبطة مجلس الشعب، الجلسة الثالثة عشر، (الفصل التشريعى الثالث) ٢٣ ديسمبر ١٩٨٠.

٥٣- برنامج حزب العمل ، ص ٦.

٥٤- جريدة الشعب، ١٠ يوليو ١٩٨٠.

٥٥- جريدة الشعب، ١ مايو ١٩٧٩، بهى الدين حسن، م.س.ذ، ص ١٣٣، ١٤٣.

٥٦- مضبطة مجلس الشعب، الجلسة التسعين، (الفصل التشريعى الثالث) نوفمبر ١٩٨٠ مضبطة مجلس الشعب، الجلسة الثالثة والتسعين (الفصل التشريعى الثالث) ١٦ يونيو ١٩٨٠، مضبطة مجلس الشعب، الجلسة الرابعة والأربعين (الفصل التشريعى الرابع) ٧ إبريل ١٩٨٦.

٥٧- مصطفى بكرى، بمناسبة مرور عشر سنوات على التجربة الحزبية (المصور، ٢٨ نوفمبر ١٩٨٦، العدد ٣٢٤٢) ص ٢٣.

٥٨- جريدة الشعب ، ١٩ مايو ١٩٨١.

٥٩- د. يونان لبيب رزق، "الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧-١٩٨٤" (القاهرة، الهلال، ديسمبر ١٩٨٤، العدد ٤٠٨) ص ٢٦٣.

٦٠- جريدة الشعب، ٤ مايو ١٩٨٢.

٦١- جريدة الشعب ، ١١ مايو ١٩٨٢ و جريدة الشعب ، ١٨ مايو ١٩٨٢.

٦٢- جريدة الشعب، ١٦ سبتمبر ١٩٨٦.

٦٣- د. جهاد عودة، استراتيجية الرئيس مبارك فى التعامل مع المعارضة ١٩٨١- ١٩٨٧ فى د. على الدين هلال (محرر) "النظام السياسى المصرى: التغير والاستمرار" م.س.ذ، ص ١٧٩، ١٨٠، ١٨١.

٦٤- جريدة الشعب، "ديسمبر ١٩٧٩.

٦٥- جريدة الشعب، ٧ يونيو ١٩٨٧.

٦٦- د. يونان لبيب رزق، م.س.ذ، ص ٣٦٣٤.

٦٧- جريدة الشعب، ١٣ يوليو ١٩٨٣. جريدة الأحرار، ٢٥ أغسطس ١٩٨٦. جريدة الشعب، ١٠ يناير ١٩٨٤، جريدة الشعب، ١١ يونيو ١٩٨٥، جريدة الشعب، ٢٣ ديسمبر ١٩٨٦.

٦٨- مصطفى بكرى، المصور، ٢٧ مارس ١٩٨٧.

٦٩- جريدة الأحرار، ١٦ مارس ١٩٨٧، جريدة الأحرار، ٢٣ فبراير ١٩٨٧.

٧٠- جريدة الوفد، ١٩ فبراير ١٩٨٧.

٧١- مصطفى بكرى "حقيقة الأزمة الإسلامية بين الاشتراكيين فى حزب العمل" (المصور، ١٧مارس ١٩٨٩)

٧٢- جريدة مايو، ٣ أكتوبر ١٩٨٨، جريدة الأهالى أول أبريل ١٩٨٧.

٧٣- جريدة الشعب، ١٧ مارس ١٩٨٧، جريدة الشعب، ٢٠ أبريل ١٩٨٧

٧٤- زكريا أبو حرام "الإخوان والإرهاب. ولماذا الصمت؟" (آخر ساعة نوفمبر ١٩٩٢).

٧٥- المرجع السابق، ص ٥٠.

٧٦- عبد قاسم، "الاخوان المسلمون. بتنظيم كافر يضع الإسلام فى ثلاجة" (روز يوسف، ٤ يناير ١٩٩٣).

٧٧- جريدة الشعب، ٢٣ مارس ١٩٩٣.

٧٨- المرجع السابق.

حزب التجمع فى الحياة السياسية المصرية

اليسار الرسمى ومساءلة الدولة

عصام فوزى
باحث مستقل

"وكل يدعى وصلا بليلى
وليلى لا تقرلهم بذاكا"

القضية / المفصل

لهذه الدراسة عنوانان، أولهما عام، يشير إلى أن موضوعنا هو التتبع النقدى لدور حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، أى اليسار الشرعى المعترف به فى الحياة السياسية خلال العقد ونصفه الأخير . والعنوان الثانى أكثر تخصيصا للقضية المفصلية التى يحتم الانطلاق منها لإخضاع ممارسات الحزب وفعاليته وأهدافه المعلنة والمضمرة للقراءة العملية الناقدة، ونعنى قضية موقف الحزب من الدولة، أى كيفية طرح الحزب لمسألة الدولة، والإجابات التى قدمها ويقدمها نظريا وممارسة .

ما الدولة؟

ما نعنيه بـ "مسألة الدولة" هو المفهوم الذى نتبناه فى هذه الدراسة، والذى يبدأ بالتخلص من تلك المقولة الليبرالية الشائعة "الدولة هى نحن" أو "الدولة الشعب" التى لا وجود لها سوى فى أدمغة أولئك الليبراليين الأنقياء السريرة.

إن انجلز لازال مجديا فى البحث عن إجابة لذلك السؤال ، حيث سبق وأن فحص وتحرى نشأة الدولة، مستنتجا أن الدولة هى "اعتراف بأن المجتمع يتخبط مع نفسه فى تناقضات لاحل لها، بانقسامه إلى أضداد لا سبيل إلى التوفيق بينها، فيقف عاجزا عن تلافيها . وحتى لا يفنى المتصارعون ، أى الطبقات الاجتماعية، بعضهم بعضا، ويفنى معهم

المجتمع ، فإن الحاجة تفرض نفسها إلى سلطة تضع نفسها ، فى الظاهر ، فوق المجتمع، لتطمس الصراع وتبقيه فى حدود "النظام". هذه السلطة التى نشأت من المجتمع ، والتى تضع نفسها مع ذلك فوقه ، وتتزايد غربتها عنه، هذه السلطة هى الدولة"(١).

تفترض الدولة كما رأينا احتدام التناقضات الطبقية ، كما تستدعى التناقضات الطبقية تشكل الدولة. وفى هذه الحالة تتحدد بوضوح الوظيفة الموكولة للدولة ألا وهى تحقيق تماسك وحدة التكوين الاجتماعى وذلك من خلال حفاظها على شروط الإنتاج. ومثلما تقوم الدولة بتحقيق تماسك وحدة التكوين الاجتماعى ككل، فإنها تقوم أيضا بدورها كعامل تحقيق الوحدة السياسية للكتلة الحاكمة تحت هيمنة الطبقة أو الجناح القائد(٢). ولتحقيق المهمة المشار إليها لابد وأن تتمتع الدولة فى المجتمع الرأسمالى بقدر من الاستقلال النسبى ، فعلاقتها بالطبقة ليست مباشرة، أى أنها لا تعكس بشكل ميكانيكى فج مصالح شريحة بعينها من شرائح الكتلة الحاكمة، وإنما توفر الشروط الملائمة لاستمرار سيادة تلك الكتلة اقتصاديا وسياسياً وإيديولوجيا. ولما كانت الكتلة الحاكمة تتكون من عدة طبقات أو أجنحة سائدة، وطالما لا يمكن لعناصرها المكونة أن تقتسم السلطة السياسية، فيتعين أن تكون الدولة هى عامل وحدتها السياسية الحقيقية. و لإنجاز تلك الوظيفة تنهض الدولة الرأسمالية بوظائف فرعية متعددة: تقنية إدارية ، اقتصادية، إيديولوجية، تترجم جميعها إلى تأمين للسيطرة السياسية للكتلة الحاكمة.

وإذا كان هذا هو حال الدولة الرأسمالية عامة، فإن حديثنا عن الدولة الرأسمالية فى مصر يستدعى المرور من بوابة العالم الثالث، بإدخال عنصر إضافى هو عنصر التخلف والتبعية، ذاك العنصر يعنى أن البنية الاقتصادية للمجتمع فى العالم الثالث قد تم إدراجها فى النظام الرأسمالى العالمى من موقع تابع. بيد أن التبعية لا تقف عند حدودها الاقتصادية، بل تطال أيضا البنى السياسية لتجعل من الدولة فى العالم الثالث وسيطا فى فرض هيمنة المراكز الرأسمالية الغربية ، والأمريكية خاصة، على شعوب المجتمعات التابعة وإخضاعها لمتطلبات التراكم فى المركز الرأسمالى المتطور. وعلى ذلك تكون مرجعية الدولة العالم ثالثية هى الرأسمالية العالمية لا متطلبات الواقع الاجتماعى– الاقتصادى– السياسى الوطنى، حتى لتكاد الدولة أن تكون فى بعض الحالات مجرد جهاز إدارى أو استطالة للدولة الرأسمالية المركزية(٣).

لما كانت الدولة هى العامل الذى يحقق تماسك وحدة التكوين الاجتماعى، مركزية كانت أو تابعة ، والذى يحقق أيضا الوحدة السياسية للكتلة الحاكمة، فهى بالضرورة العقدة التى تتكثف فيها تناقضات البنية الاجتماعية بكافة مستوياتها. من هنا يمكننا تعريف العمل السياسى بأنه هو ذاك الذى يستهدف التأثير فى وحدة التكوين الاجتماعى باتخاذه من الدولة هدفا له. وبالطبع، ووفقا لواقعة المصالح المتناقضة ، فإن العمل السياسى إما أن يؤدى إلى المحافظة على وحدة التكوين الاجتماعى، وإما أن يسعى إلى تحويل وحدة التكوين الاجتماعى وتغييرها. وفى كل حالة يقيم مباشرو الممارسة السياسية علاقة خاصة بالدولة، ففى الحالة الأولى يكون هدفهم دعم الدولة، سواء بمؤازرتها مباشرة،

أو بترشيد أدائها وفق منهج إصلاحي. أما في الحالة الثانية، فإن العمل السياسي يتسم بالجذرية في تعامله مع الدولة إذ أن تغير التكوين الاجتماعي يستلزم تغير الدولة ذاتها.

بديهي أن مفهوم الدولة الذي أعرض له هنا هو أكثر تعقيدا بكثير، إلا أنني آثرت المرور بخطوطه الرئيسية حتى يتسنى لي الانتقال إلى الموضوعة المركزية، وهي الكيفية التي طرح بها حزب التجمع على نفسه وعلى جماهيره مسألة الدولة. ولما كان سؤال الدولة لابد أن يسبقه سؤال الانقسام الاجتماعي ، فإننا سنقرأ خطاب التجمع ونراجع ممارسته إزاء الدولة بادئين بتحري تصوراته حول التكوين الطبقي في مصر، والتحولات التي طرأت على تلك التصورات، مارين بتركيب الحزب والفصائل المكونة له، ثم نخلص إلى تحليل خطاب التجمع حول الدولة الرأسمالية في مصر الثمانينات وأوائل التسعينيات. ولقد أخذنا معركتي الانتخابات البرلمانية ١٩٨٧:١٩٩٠ كحدثين أثرا كثيرا في توجهات الحزب وانعكسا في ممارساته ، ومثلا نقطتي تحول هامتين في تاريخه.

التجمع : ثنائية مبكرة

على مدى عامين (١٩٧٤ - ١٩٧٦) كانت الضوابط القانونية تعد للانتقال بمصر من عصر التنظيم الواحد (الاتحاد الاشتراكي) إلى عصر التعددية المقيدة. وبالرغم من أن السادات قد حاول تصوير هذا الانتقال وكأنه هبة شخصية منه، إلا أن تتابع الأحداث والتغيرات في تلك الفترة كان يدفع موضوعيا في ذلك الاتجاه ، ولم يكن أمام السادات سوى الإقرار بضرورات الواقع الموضوعي. فالحركة الطلابية تغلي بمطالب الديمقراطية ، والإضرابات والتظاهرات العمالية توحي بأن بركانا ما سينفجر مالم يفتح النظام مسارب لتنفيس طاقة الرفض الجماهيري، علاوة على أن مصالحة النظام مع الغرب بعد خصام غير قصير كانت تتطلب قدرا من "المكياج الديمقراطي" على حد قول د. يونان لبيب رزق. (٤).

بتقطير المزيج المشار إليه أعلاه ، الضرورات الموضوعية التي تفرض الخروج من الصندوق الحديدي للحزب الواحد والا انفجر، ورغبة السادات في تجميل نظامه، وتخوفه في ذات الوقت من السماح بديمقراطية يمكن أن تقضي عليه، من هذا المزيج استطاع السادات تقطير نظام حزبي فريد من نوعه وديمقراطية لها أنياب. وكان ذلك الوليد المعجزة هو نظام ثلاثي المنابر، فالتنظيمات ، فالأحزاب، يضم يسارا بلغة المطلق والمجرد، ويمينا بنفس اللغة، ووسطا هو نظام الحكم.

على أساس من هذا التقسيم المتعسف نشأ حزب التجمع مضطراً لأن يعلن نفسه حزبا لليسار ، برغم تعدد قوى هذا اليسار واتساع حجم التمايزات واختلاف الرؤى بينها لكن ذلك لم يمنع الفصائل التي تحالفت تحت مظلة التجمع من أن تضع نقاط اتفاق فعلية وتعلن موقفا واضحا ونضاليا ضد نظام الحكم الساداتي. لقد كان الصراع معلنا منذ اللحظة الأولى لنشوء الحزب ، ولم يحاول أي من طرفيه إخفاء عداءه للطرف الآخر، فالتجمع يعرب في كل ممارساته

الأولى عن رفضه لسياسة الانفتاح ولمنهج التصالح مع الغرب، وتصفية الإنجازات الناصرية ، والسادات يتهم التجمع بالتورط فى إثارة الجماهير وتحريضها وتأليب القوى الاجتماعية عليه وإثارة الصراع الطبقى.

تحددت العلاقة بين التجمع ونظام السادات منذ البداية، فلا الأول مستعد للتنازل عن مواقفه المتعاطفة مع تمردات الجماهير الشعبية أو التراجع عن هجومه على سياسة الانفتاح الاقتصادى أو الجلبابه للنموذج الناصرى، ولا الثانى مستعد لتهدئة هجومه على التجمع والتنكيل بأعضائه واتهامه بالعمالة لقوى أجنبية (الاتحاد السوفيتى) . وعلى هذا سار العداء بينهما بخطى متصاعدة، من تضامن التجمع مع انتفاضة يناير الشعبية١٩٧٧ ومشاركة أعضائه فيها، تلك التى أسماها السادات "انتفاضة الحرامية". مروراً برفض التجمع اتفاقيات كامب ديفيد التى وقعها السادات مع العدو الصهيونى، حتى بلغ العداء أقصاه قبل اغتيال السادات مباشرة عام ١٩٨١.

لقد كان الخطاب السياسى للتجمع واضحا بدرجة كبيرة حتى مطلع الثمانينيات، ولن نكون مبالغين إذا قلنا أن السادات قد لعب دورا فى هذا ، فالرجل رجل العلاج بالصدمات، والصدمات واضحة كل الوضوح تجبر على اتخاذ موقف منها بنفس درجة الوضوح. لكن النظم المتعاقبة تستفيد من أخطاء سابقيها، وتعدل من سلوكها الظاهرى، وتفضل أسلوب المناورة والمرونة عن منهج الصدمات، وتحاول تدجين المعارضة واستثمارها ، كل هذا وهى تمضى على ذات الطرق، وتمارس نفس السياسات، فكيف كان موقف التجمع وكيف انتظم تحليله لطبيعة النظام والهيكل الطبقى، وماذا رأى فى الدولة وكيف صاغ سياساته إزاءها؟.

التفتيش عن الطبقة

بالرجوع إلى البرنامج السياسى العام للحزب الذى صدر والسادات على قيد الحياة، سنجد أن التجمع قد حدد توجهه نحو طبقات وفئات اجتماعية، هى تلك المعنية بعملية استمرار الثورة الوطنية الديمقراطية . وتشمل الدائرة الطبقية محل اهتمام الحزب "الطبقة العاملة والفلاحين والحرفيين وصغار التجار والمثقفين الثوريين والجنود". وتتسع تلك الدائرة أيضا لتشمل الفئات المتوسطة وما أسماه واضعو البرنامج بالرأسمالية الوطنية المنتجة . وفى المقابل يحدد البرنامج قوى معسكر الثورة المضادة، أى تلك التى "تتضرر من استمرار الثورة واستكمالها وهى تضم تحالفا من الرأسمالية الأجنبية والرأسمالية المحلية الكبيرة المرتبطة بالرأسمالية العالمية (وخاصة فى مجال المقاولات والتجارة) والرأسمالية الطفيلية من السماسرة والمضاربين ممثلى الرجعية القديمة"(٥).

من الواضح أن واضعى البرنامج كانوا – شأنهم فى ذلك شأن بعض التنظيمات الشيوعية المصرية – يستندون إلى تصور مفاده إمكانية اتساع حجم التناقضات بين شرائح من الرأسمالية المحلية، هى تلك التى أسموها بالبرجوازية الوطنية المنتجة ، وبين رأس المال الأجنبى والبرجوازية الطفيلية المحلية المتحالفة معه. ذلك أن من المفترض منطقيا أن تندفع تلك الشرائح الموصفة بكونها وطنية ومنتجة لتدافع عن سوقها المحلى ضد رأس المال الأجنبى الساعى للسيطرة

على تلك السوق، وأيضا ضد الفئات الطفيلية والكومبرادورية التى تصادر قسما كبيرا من الثروة الوطنية بعيدا عن العملية الإنتاجية . ويعد هذا التصور لنهايته يمكن الاستنتاج منطقيا أن الرأسمالية المنتجة لن تجد مخرجا سوى التحالف مع الطبقة العاملة والفلاحين وبقية الكادحين داخل معسكر الثورة الوطنية.

بغض النظر عن صحة هذا التصور الذى وضعت أسسه الأولى منذ أربعينيات القرن، وأعيد احياؤه فى منتصف السبعينيات، وبغض النظر أيضا عن مدى تطابقه مع الميول الفعلية والممارسات السياسية والاقتصادية للبرجوازية المصرية بشرائحها المختلفة، ما يعنينا هنا هو تقصى الهوية الطبقية لحزب التجمع وفقا لما أعلنته وثائق الحزب، وقادته، وما برهنت عليه الأحداث وعكسته توجهات الحزب الفعلية. فذلك الإعلان عن هوية الحزب لم يكن ليمنع إعادة طرح التساؤلات مجددا حولها. ولا يجب النظر إلى إعادة فتح الحوار حول الطبيعة الطبقية للحزب على أنها مجرد اجترار لحوادث قديمة بدأت مع بداية نشاط الحزب ، ذلك أنها كانت فى الحقيقة تعبيرا دائما عن منعطفات جديدة يواجهها الحزب، وتستدعى فى كل مرة اختيارات وتوجهات طبقية تستجيب لتصورات القيادة التجمعية حول جوهر الصراع الاجتماعى، وطبيعة العدو الطبقى ، وسمات الدولة، والمهام النضالية المطروحة ، ونمط التحالفات المستهدفة......إلخ. وبخصوص قضية الهوية الطبقية لحزب التجمع نجد أن التحديدات الحاسمة التى عبر عنها البرنامج السياسى لم تصمد أمام حركة الأحداث كما لم تجد برهنة فعلية عليها فى ممارسات التجمع ذاته، حتى أنها أصبحت عبئا على خطابه السياسى فبدأ يتخلى عنها تدريجيا كما سوف نرى.

إن وجود السادات على قمة النظام السياسى، وبهجومه الدائم على الميراث الناصرى وسعيه الدؤوب لتصفيته ، وإعلانه السافر والمستمر عن ولاءه الكامل للولايات المتحدة والتحولات التى أجراها على هيكل الاقتصاد المصرى، قد لعب دورا أساسيا فى صياغة موقف التجمع حيث قدم الأخير باعتباره نقيضا لكل تلك الممارسات. وعلى هذا كان لاختفاء السادات من الساحة السياسية واتباع خليفته لمنهج أكثر استتاراً ومرونة، أثره فى تحول الخطاب السياسى والتوجه الطبقى لحزب التجمع. غير أن ذلك التحول ظل خافتا ومضمرا، يتراكم ببطء ، ويعلن عن نفسه دون ضجيج برغم حرص قيادة الحزب على التأكيد فى كل مناسبة أن معركتها الطبقية هى هى لم تتغير وأن موقفها من الحكم ثابت.

لقد جاءت السنوات الأولى لعقد الثمانينيات محملة بالتفاؤل. وكان لابد لهذا التفاؤل أن يفصح عن نفسه فى شكل عفو عام يتم بمقتضاه إعلان براءة قسم من البرجوازية المصرية التى لها ممثليها الشرفاء فى الحكم ، وبذلك يمضى التحليل الطبقى التجمعى خطوة جديدة ، ليس من المهم إن كانت للأمام أو للخلف، فيرى التقرير السياسى المقدم للمؤتمر العام الثانى فى ١٩٨٥ أنه "كان من أهم ما توصلت إليه اللجنة المركزية من استنتاجات توجيه الانتباه إلى التناقض الكامن فى طبقة الرأسماليين بين أسلوب الاستغلال الرأسمالى وأسلوب النهب الرأسمالى. فالبرجوازية ليست كتلة صماء واحدة . ولكنها طبقة غير متجانسة"(٦).

إن مشروع التقرير السياسى يفاجئنا بتراجعه عن تقديس النظام الناصرى بحسناته وسيئاته، حيث يدخل فى معسكر الثورة المضادة فئة جديدة هى بنت النظام الناصرى نفسه، أى البرجوازية البيروقراطية، فيشير إلى تحالف أجزاء هامة من تلك البرجوازية مع الفئات الطفيلية لاستمرار اغتصاب الثروة والسلطة وإدامة حكم القلة الطفيلية فى مواجهة الكادحين[7]. لكنه يفاجئنا أيضا بإدخال فئة جديدة فى معسكر الثورة الوطنية المضار من سياسات الطفيلية ، وهى الفئة التى يسميها "الفئات الوسطى من البرجوازية" . وملمح وطنية الفئة المشار إليها هو "تذمرها من قبضة الفئات الطفيلية الغاشمة على الاقتصاد وابتزازها الدائم للدولة وسوء إدارتها لكل من الاقتصاد والدولة وفسادها"[8]. بيد أن مشكلة تلك الفئة كما يقول التقرير أنها لا تملك مشروعا متكاملا للتغيير، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، يمكن أن تلتف حوله فى مواجهة الطفيلية.

ومع أن كاتب التقرير لا يبذل جهداً يذكر لتفسير ما يقصده بهذه الفئات المتوسطة ولا طبيعة نشاطاتها الاقتصادية ولا موقعها من عملية الإنتاج وملكية الوسائل الإنتاجية، إلا أنه يفاجئنا بعد صفحات قليلة بأن تلك الفئات المتوسطة التى لا نعلم كنهها تدخل صراعا ضد البرجوازية الطفيلية ، بل وأن لها ممثلين فى السلطة. وذلك بقوله : "فالعديد من الفئات الوسطى وممثليها فى الحكم يتذمرون من سيطرة الفئات الطفيلية ويبدون رغبتهم فى إصلاح المسار"[9]. لكن ممثلى الفئات الوسطى فى الحكم عاجزون عن ترشيد السياسات الأساسية للنظام وترشيد الانفتاح، ومرد ذلك لدى كاتب التقرير إلى مقاومة الانفتاحيين وغياب المشروع الإصلاحى الذى يمكن أن تنضوى تحته الرأسمالية المنتجة والفئات الوسطى[10]. وهنا يصبح المسرح السياسى مهيأ لدخول البطل الذى يملك هذا المشروع الإصلاحى الترشيدى المنقذ، إذ لا مخرج للفئات الوسطى "إلا إذا اكتسب المشروع الاصلاحى الذى تقدمه القوى الوطنية وعلى رأسها حزب التجمع قوة دافعة تدفع بالجماهير إلى جانبه . فبمقدار ما تتبنى الجماهير هذا المشروع المعبر فعلا عن تطلعاتها، وبمقدار ما تناضل من أجل وضعه موضع التنفيذ، بمقدار ما ستجد الرأسمالية المنتجة نفسها مضطرة لحسم التردد وتمييز نفسها عن الطفيليين بمشروعها الخاص الذى تراه كفيلا ببقاءها فى السلطة"[11].

لنقف برهة ونستعيد هذا السيناريو لأهميته فيما سوف يحدث بعد ذلك من اضمحلال تدريجى لخط التحليل الطبقى فى الخطاب التجمعى:

١- اكتشاف (أو بالأحرى ابتكار) فئات برجوازية جديدة هى الفئات المتوسطة دون بذل أدنى مجهود لتسكينها فى خريطة البناء الطبقى وتحديد خصائصها تلك التى تجعلها وطنية.

٢- اكتشاف (أو بالأحرى ابتكار) ممثلين سياسيين لهذه الفئات داخل الحكم، وأن هؤلاء الممثلين يعانون عجزا عن التغيير والترشيد.

٣- أن سبب عجزهم يكمن فى غياب المشروع الإصلاحى أو ابتعادهم عنه.

٤- أن التجمع لديه هذا المشروع، وهذا فى حد ذاته دعوة للتحالف مع أقسام من السلطة.

يستمر هذا الخط سائدا داخل الحزب برغم وجود بعض الاعتراضات والاختلافات هنا وهناك. غير أن النقاش يعاود الانفجار من جديد فى أعقاب الهزيمة التى حاقت بالتجمع فى انتخابات ابريل ١٩٨٧. فما أن فتح الحوار بين كوادر الحزب حول أسباب الهزيمة حتى اندفعت الأجنحة المختلفة تدلل على رؤاها استنادا إلى فهمها الخاص لتحولات البنية الطبقية . فضلا عن ذلك كانت إعادة فتح الحوار حول تلك القضية تعبيرا عن منعطف جديد يواجهه الحزب، يستدعى تحديد اختيارات طبقية تستجيب لتصورات القيادة حول طبيعة الصراع الاجتماعى، طبيعة العدو الطبقى، نمط التحالفات الواجب اتباعه. وأمام هذا المنعطف انفرز توجهان رئيسيان داخل الكادر الرئيسى لحزب التجمع.

يدعو الاتجاه الأول إلى توسيع القاعدة الطبقية للحزب وتمديد الفكر التجمعى لاستيعاب أفراد من الطبقة الوسطى أو الفئات المتوسطة من المجتمع(١٣). وتستند تلك الدعوة على تصور مفاده تغير الخريطة الطبقية للمجتمع المصرى، واتساع الفئات الاجتماعية المضارة من السياسات الجارية، الأمر الذى سيجعل الوافد إلى التجمع والقابل للتأثر بفكر اليسار من الشرائح البرجوازية الصغيرة أكثر من الوافد من الفلاحين والعمال، ويستدعى ذلك ضرورة تغيير التوجه الطبقى للحزب أى تحويله ليعبر عن مصالح الطبقات المتوسطة. كما يستدعى تغيير الخريطة الطبقية للمجتمع تبنى نمط جديد من التحالفات يقوم على الاستفادة مما يبرز من "تناقضات وصراعات داخل السلطة" (١٤) . ويشير أصحاب هذا التصور إلى تغير توازنات القوى داخل السلطة منذ تولاها مبارك. حيث حدث تغيير لصالح فئات البرجوازية ذات الارتباط الأقوى نسبيا بالسوق الوطنى والأبعد نسبيا عن الأجنحة المضاربة والطفيلية من البرجوازية(١٥). وبإيجاز شديد نقول ، أن هذا الاتجاه يستند إلى تغير الخريطة الطبقية للمجتمع، هذا إذا كانت قد تغيرت بالفعل بالكيفية التى ادعاها ،كى يبرر مطالبته بتغيير مواز فى التوجه الطبقى للحزب ، أى توسيعه ليعبر عن مصالح الطبقات المتوسطة. ومن نفس المقدمات يصل أيضا إلى ضرورة إيجاد أشكال من العلاقة مع تلك الأجنحة الوطنية التى أفرزها صعود مبارك.

فى مواجهة هذا التصور برز تيار آخر غير كامل الانسجام . فنجده يتوزع بين اتجاهين، يرى أولها أن هذا الانحراف فى التوجهات الطبقية للحزب ليس جديدا، فبالرغم من كل الادعاءات فإن الحزب لا يعبر عن الطبقة العاملة. ويدلل أصحاب هذا الرأى على تصورهم بوجود ممارسات عديدة منها إصدار الحزب لمطبوعات تتجاهل إعدام شهداء الطبقة العاملة على يد النظام الناصرى ، وإحجامه عن مساعدة إحدى المجلات العمالية التى واجهتها أزمات كادت توقف صدورها(١٥) علاوة على ذلك فإن الحزب بممارساته وسياساته التى انتهجها منذ تأسيسه لايعبر حتى عن الأقسام المتقدمة من البرجوازية الصغيرة، حيث توجد داخل البرجوازية الصغيرة وفى الطبقات الشعبية الكادحة اتجاهات وتيارات ومنظمات أكثر وعيا وتقدما من التجمع . ويشير أحد المتبنين لهذا الرأى إلى أن السبب وراء انعزال الحزب عن الطبقة العاملة هو انهماكه الدائم فى البحث عن حلفاء له فى صفوف الطبقات الأخرى، والمالكة على وجه

الخصوص سواء كانوا داخل السلطة أو خارجها، وعمله المستمر على تطويع برنامج اليسار وشعاراته وأساليب عمله من أجل كسب رضا هؤلاء الحلفاء ، الأمر الذى كان يؤدى فى واقع الأمر إلى انصرافه عن مهامه النضالية الأساسية تجاه طبقته وعجزه عن تطوير علاقاته وارتباطه بالطبقة العاملة والجماهير الشعبية(١٦). ويسجل أحد قادة الحزب ظاهرة ملفتة فى السياق ذاته، وهى أن قواعد الحزب تتبنى موقفا على يسار القيادة فيما يتعلق بالقاعدة الطبقية للحزب ، وذلك برفضها ما تسعى القيادة لتسييده من توجهات إصلاحية تستهدف ترشيد الرأسمالية(١٧).

كما هو واضح ، يرى الاتجاه الأول داخل التيار العمالى أن الحزب لم يحقق ارتباطا فعليا بالطبقة العاملة، وإنما انجذب بعيدا عنها بفعل ممارسات وتحالفات تستهدف الالتقاء بشرائح من داخل الطبقات الحاكمة . كما يرى هذا الاتجاه أن ما يورده من انحرافات ليس جديدا ولا مفاجئا بل ملازما لممارسات الحزب منذ نشأته. أما الاتجاه الثانى داخل هذا التيار ، وإن كان يلتقى مع الأول فى ضرورة ارتباط الحزب بالطبقة العاملة والفلاحين والمنتجين الصغار، إلا أنه يرى أن الحزب قد نجح فى تحقيق ذلك فعليا، ومن ثم يصعب توصيف ممارساته باليمينية. ويستهدف هذا الاتجاه تثبيت التوجه العمالى للحزب فى مواجهة من يدعون إلى توسيع القاعدة الاجتماعية بحيث يعبر الحزب عن الطبقة المتوسطة ، فالاهتمام بالطبقة المتوسطة يناقض التوجه الطبقى الأساسى للتجمع ، الأمر الذى يدفع الحزب إلى مأزق إذا ما احتدم صراع بين الطبقة العاملة وبين الشرائح الرأسمالية المتوسطة ، حيث سيكون عليه أن يعلن انحيازا واضحا(١٨). وتتبنى إحدى العضوات القياديات فى الحزب نفس التصور، ولكن تخوفا من النزوعات الإيديولوجية لهذه الشرائح المتوسطة، فتلك الشرائح لا يمكن اعتبارها رصيدا اجتماعيا لحزب التجمع، إذ أنها تتحلل وتسقط فى الإيديولوجية الدينية الرجعية لحلمها الدائم بالمشروع الخاص(١٩). على ذلك لم يكن رفض أصحاب هذا الاتجاه لمقولة وطنية الشرائح المتوسطة رفضا جذريا ، بل لتخوفهم من الانحيازات الإيديولوجية الرجعية لتلك الشرائح وتصبح المهمة المطروحة لحل الإشكالية هى العثور على المدخل الأيديولوجى لاستيعاب الشرائح المتوسطة. ويجد هذا الاتجاه ضالته فى الطرح الدينى المستنير الذى يجد أرضية واسعة بين أبناء هذه الطبقة، ويمكن للتجمع من استيعابها وتوفير مكان لها فى قاعدته الاجتماعية. وفى النهاية يظل هذا الاتجاه مراوحاً بين رغبته فى أن يظل حزب التجمع حزبا يساريا اشتراكيا علميا قاعدته الأساسية ليست الفئات الوسطى وإنما العمال وفقراء الفلاحين وحلفاؤهم ، وبين أمله فى أن تلتحق بالحزب بعض شرائح الفئات الوسطى لتصبح أكثر راديكالية(٢٠).

ومن تداعيات انتخابات ١٩٨٧ نمضى إلى المناقشات التى دارت داخل اللجنة المركزية للحزب حول مشروع التقرير السياسى. ولن نبقى هنا طويلا وإنما سنسجل ملاحظة لبعض كوادر الحزب تشير إلى أن التجمع قد قطع شوطا أبعد فى التخلص من منهج التحليل الطبقى. وأهمية الملاحظة أنها تأتى من فاعلين حزبيين حيث تقول : "لا يستند مشروع التقرير إلى تحليل طبقى دقيق يستخلص منه القضايا والمشكلات الملحة التى يتعين علينا مواجهتها فى السنوات القليلة القادمة وطبيعة التحالفات والمواقف النضالية التى ستنطلق منها. ويحتم تلافى هذا النقص أن ينطلق المشروع من واقع التشكيلة الاجتماعية الراهنة فى مصر كتشكيلة تابعة"(٢١).

ثم تأتى انتخابات ١٩٩٠، لتصل بهذا الخط إلى أقصاه. فكانت الرغبة فى مسايرة المناخ الواقعى السائد، وكان الخوف من نفور جماهير الحزب بسبب لغة التحليل الطبقى، فكانت مطالبة بعض أعضاء الحزب القياديين، أثناء إعداد البرنامج الانتخابى للتجمع، بالتخلى عن استخدام لا منهج التحليل الطبقى فحسب، بل التخلى أيضا عن أية مفردات تشير إليه، مثل الامبريالية والبرجوازية والطفيلية. ويشير عبد الغفار شكر القيادى البارز بالتجمع[٢٢] إلى أن تلك التوجهات قد انعكست على صياغة البرنامج الانتخابى فجاءت المقدمة التحليلة موجزة إلى حد كبير مما حرم الحزب من عرض بعض الأفكار الهامة حول واقع المجتمع المصرى ومشاكله الأساسية. كما ترتب على ذلك -حسب ما يقول شكر - افتقاد البرنامج للوضوح حول طبيعة ملكية وسائل الإنتاج وهل يتم تنفيذ البرنامج الاقتصادى للحزب فى إطار الملكية العامة لوسائل الإنتاج أساسا أم فى إطار التحول الرأسمالى . ويرى عبد الغفار شكر أن سيادة هذا المزاج السياسى فى الحزب ، وتأثر لجنة الصياغة به، كان من نتيجته حذف فقرة كاملة من مقدمة البرنامج الانتخابى كانت تتوجه إلى قوى اجتماعية محددة لتشارك التجمع فى تنفيذ البرنامج فى مواجهة قوى اجتماعية محددة .

تطليق التحليل الطبقى - مغازلة السلطة

يتضح لنا مما سبق أن منهج التحليل الطبقى كان يتم التضحية به لصالح البحث عن حلفاء. جاءت التضحية الأولى به من أجل التحالف مع شرائح من البرجوازية بادعاء أنها وطنية أو منتجة أو متوسطة ، ثم أطيح به تماما من أجل التفاهم مع بعض أجنحة الحكم. بالطبع لم يمر هذا دون حدوث صدامات بين الفصائل والتيارات السياسية داخل التجمع، لكن تلك الصدامات لم تمنع الحزب من تحويل مساره تدريجيا باتجاه التفاهم مع النظام الحاكم. نقول تدريجيا لأن الصراع حول قضية الموقف من السلطة يرجع بتاريخه إلى سنوات مضت، وبالتحديد إلى بداية حكم مبارك. لكنه كان يشتعل حينا ويخفت حينا حتى تفجر بوضوح فى أعقاب انتخابات أبريل ١٩٨٧ البرلمانية.

اختلفت مواقف التيارات التى برزت فى أعقاب هزيمة التجمع فى انتخابات ١٩٨٧ وأشارت إلى وجود اختلافات ملحوظة بينها فى تحديد "الطبيعة الطبقية" للمجتمع واقتراح التوجهات الطبقية للتجمع. وليس غريبا أن نجد أن اختلاف تلك التيارات امتد ليعبر عن نفسه فى قضية "الموقف من السلطة"، فكلا القضيتين نتاج لتصورات محددة حول البناء الطبقى والصراع الطبقى فى المجتمع المصرى. فالتيار الذى رأى توسيع القاعدة الاجتماعية للحزب بحيث يضم الفئات المتوسطة، يؤكد على وجود صراع ينبغى أخذه بالحسبان داخل السلطة والحزب الحاكم والبرجوازية خصوصا بعد اختفاء السادات ، فهناك خلاف حقيقى - حسبما يرى هذا التيار- وليس مصطنعا بين مصالح الرأسمالية الكبيرة والمتوسطة التى لها مصالح تتناقض مع مصالح الرأسمالية الطفيلية[٢٣]. وتستطيع الفئات الأخيرة، التى تجد تمثيلها فى الحكم، والحزب الوطنى، والتى يعبر عنها "حسنى مبارك" أحيانا ، تستطيع أن تلعب دورا وطنيا بإسهامها فى الصراع ضد الرأسمالية الطفيلية، وضد التبعية للاستعمار الجديد، وضد إسرائيل ، إذا ما تعاظمت ضغوط القوى الشعبية عليها.

يطرح أصحاب هذا الاتجاه ضرورة تبنى التجمع، واليسار عموما ، لموقف من السلطة يأخذ فى حسابه ما بداخل السلطة من تناقضات وصراعات، لكنه يحذر فى نفس الوقت من أن تؤدى الضغوط أو الصراع غير المحسوب ضد السلطة إلى "مواجهة احتمال بديل غير شعبى ، سلفى أو عسكرى ، أكثر إيغالا فى استغلال الجماهير". وبما أن هذا الاتجاه يضع القوى السلفية كعدو رئيسي ، فإن موقفه من السلطة يراوح ما بين الدعوة إلى الضغط عليها لتحقيق مكسب جماهيرى وتحجيم القوى الأكثر شراسة فيها، وبين مساندة أى إنجازات جماهيرية تقوم بها السلطة حتى ولوكانت محدودة(٢٤). أما الأساليب الناجحة للتأثير فى الصراعات الدائرة بين الشرائح الحاكمة فيحددها هذا الاتجاه فى :

١- ممارسة النضال والدعوة إلى التغيير ضمن حدود الصراع السلمى، إذ أن هناك ضرورة للبحث المتأنى عن وسائل التطور الديمقراطى والسلمى من أجل تجنب "مخاطر الفوضى والانهيار الاقتصادى والاجتماعى الشامل، والمذابح والإرهاب"(٢٥). وبالتالى يصبح الحفاظ على الاستقرار إحدى المهمات الأساسية الملقاة على عاتق اليسار، فبدون حد أدنى من الاستقرار لا يوجد تغيير ولا فرصة للتنمية والبناء (٢٦). إن الدعوة للاستقرار تضع الحدود القصوى للوسائل المستخدمة فى الصراع. حيث يصبح من الخطر على الاستقرار استخدام أساليب مغامرة مثل التظاهر والإضراب والاعتصام(٢٧) فتلك الأساليب الصراعية غير المسئولة ، التى تستند على مبدأ "على وعلى أعدائى" تؤدى إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعى ويكون نتيجتها صعود الخصم الرئيسى الذى هو الجماعات السلفية(٢٨).

٢- العمل من داخل جهاز الدولة ، وضرورة "التخلص من النظرة التقليدية لهذا الجهاز كجسم يجب مصارعته فحسب ، إلى مجال يمكن العمل من داخله وتحويله"(٢٩) .

٣- توسيع الطابع الخدمى للحزب والاهتمام بتقديم أساليب جديدة للنضال الديمقراطى يتبلور من خلالها نموذج آخر "يتسم بالأمانة فى مواجهة الفساد". وعلى الحزب أن يوجه جهوده "لتكوين اللجان الشعبية ، والجمعيات، وتقديم الخدمات وإقامة المشاريع الإنتاجية والإعلامية، والشركات والبنوك"(٣٠).

وإذا كنا نجد اتصالا فى أطروحات هذا الاتجاه بين ميله للتعبير عن الشرائح المتوسطة ودعوته للتحالف مع شرائح معينة داخل السلطة، وأيضا دعوته لتهدئة الصراع ضد السلطة خوفا من صعود التيار السلفى، فإننا نجد تواصلا بين أطروحات الاتجاه المضاد، الذى رأيناه يصر على تحديد القاعدة الاجتماعية للمجتمع بالطبقة العاملة وفقراء المنتجين، وبين تصوره للسلطة . حيث يرى ذلك الاتجاه الثانى أن السلطة "بمختلف أجهزتها وعلى رأسها الحزب الوطنى الديمقراطى، تمثل مصالح الرأسمالية الكبيرة والرأسمالية الطفيلية التى يتحقق من خلالها ربط الاقتصاد المصرى بالسوق الرأسمالى العالمى والتحالف مع الرأسمالية الأجنبية فى السيطرة على الاقتصاد والصناعة والتجارة"(٣١). ويؤكد أصحاب هذا التيار على ضرورة توجيه النضال الأساسى ضد السلطة السياسية للرأسمالية الانفتاحية والطفيلية، وضد جهاز الحكم القائم باعتباره التجسيد الحى لتلك الطبقات(٣٢). ويتحدد العدو الرئيسى من ثم فى

الحزب الوطنى وحكومته بما فيها رئيس الجمهورية[٣٣]. ووجود تناقضات داخل سلطة الحكم أمر يضعه هذا التيار فى مرتبة متأخرة من اهتمامه لكونه عنصرا غير فعال فى التغيير[٣٤]. ويرفض بالتالى أى تعاون مع السلطات أو مناشدتها حل مشاكل الجماهير عن طريق إقامة علاقة معها.

إن هذا التبلور لموقفين من السلطة داخل حزب التجمع لم يكن وليد هزيمة الحزب فى الانتخابات ، فجذوره تعود إلى بداية الثمانينيات حين بدأت تيارات داخل الحزب تعيد تقييمها لطبيعة نظام الحكم بعد اغتيال السادات وتولى مبارك رئاسة الجمهورية. ولقد ظهر تأثير تلك التيارات واضحا فى مشروع البرنامج السياسى المقدم للمؤتمر العام الثانى عام ١٩٨٥، حيث يلمح المشروع إلى وجود أجنحة متعددة داخل السلطة، لم يكن من الصعب العثور على جناح وطنى فيها فيقول : "لايستطيع حزبنا أن يتجاهل واقع تبنى حكومات الحزب الوطنى سياسات ذات طبيعة مزدوجة تحاول من خلالها أن تقوم ببعض التغييرات الجزئية"[٣٥]. ولا ينسى معد المشروع أن يشيد بالقرارات الاقتصادية التى أصدرتها الحكومة فى مطلع عام ١٩٨٥ بغرض التغلب على أزمة العملات الأجنبية. ويرجع إخفاق تلك القرارات إلى "الدور الفعال الذى لم تزل تلعبه العناصر الطفيلية فى إطار التحالف الحاكم وفى الحزب الوطنى(. .) كما يرجع أيضا إلى اختراق الطفيليين لجهاز الدولة وارتباط العديد من القيادات الإدارية بهم"[٣٦]. إن هذه العبارة تلخص جوهر رؤية صاحب المشروع لطبيعة السلطة وجهاز الدولة، فالسلطة متعددة الأجنحة ويمكن التحالف مع قسمها الوطنى، وجهاز الدولة مازالت تحكمه التوجهات الوطنية، وإن كان قد تم اختراقه من قبل بعض الطفيليين.

ومثلما نجد هذا التعبير المبكر عن تيار داعى للتحالف مع شرائح من السلطة، نجد أيضا تعبيرا عن التيار المضاد فى تعقيبات الجناح الأكثر راديكالية على مشروع التقرير السياسى، إذ طالب عناصر ذلك الجناح فى مناقشتهم للتقرير بالتأكيد "على استمرار التبعية والطفيلية والفساد بعد اغتيال السادات بوصفها تمثل سياسة طبقة من الطفيليين لا سياسة فرد". كما انتقدوا "الالتفات إلى الصراع داخل السلطة أكثر من الالتفات إلى قضايا الجماهير وتنظيمها دفاعا عن مطالبها"[٣٧].

أليس غريبا أن تتواجد كل تلك الاختلافات ، حول التوجهات الطبقية للحزب ، وحول طبيعة السلطة وموقف الحزب منها، دون أن تتسبب فى انهيارالتجمع وتفكك بنيانه الداخلى؟ لقد راهن كثيرون على هذا، لكن استمرار الحزب حتى الآن قد كذب ذلك التوقع ، فالتجمع لازال قائما ، والفصائل المكونة له لم تغادره إلى أحزاب أخرى. إن التجمع لم يتفكك رغم الصراعات الدائرة فيه، لكنه أيضا لم يخرج من هذه الصراعات دون خسائر . ولعل أهم الخسائر هى ما لحقت بصيغته كتجمع لقوى سياسية متعددة.

خصام الأشقاء : تآكل صيغة التجمع

يأتى الحديث عن صيغة التجمع فى البرنامج السياسى العام للحزب بشكل يوحى بأنها الصيغة المثلى لتماسك قوى اليسار .فالبرنامج يحدد الفصائل السياسية المكونة له فى : الناصريون – الماركسيون – التيار الدينى المستنير –

التيار الوحدوى – التيار الديمقراطى. معتبرا إياها التعبير السياسى عن الطبقات الشعبية والتجسيد المعاصر للتيار الوطنى الأصيل(٣٨). ويشير البرنامج إلى أن ما يجمع هذه الفصائل فى تكوينها المعاصر هو اتفاقها حول التقييم الإيجابى لثورة ٢٣ يوليو وقائدها التاريخى جمال عبد الناصر، وضرورة حماية إنجازاتها الوطنية والتقدمية والوحدوية وتطويرها . كما يجمعها اتفاقها حول العداء الأصيل للاستعمار والامبريالية والصهيونية، ونضالها المشترك من أجل الدفاع عن الاستقلال الوطنى، واحترام الحقوق والحريات الديمقراطية، واحترام الأديان السماوية ، وبناء المجتمع الاشتراكى الخالى من الاستغلال، والإيمان بعروبة مصر والنضال من أجل تحقيق الوحدة العربية ومن أجل مساندة الثورة الفلسطينية.

وبنظرة سريعة على نقاط الاتفاق يمكننا توقع خروج بعض قوى اليسار المصرى من هذا التحالف الجبهوى المتخذ شكل حزب . ففى ذلك الحين تواجدت تنظيمات شيوعية حاولت بأطروحاتها وممارساتها السياسية الخروج من أسر النموذج الناصرى وقدمت نقدا راديكاليا له. ومن الطبيعى ألا تجد اتفاقا مع النقاط السالف إيرادها فى البرنامج السياسى العام للتجمع النازع إلى إعادة النموذج الناصرى. فى الوقت ذاته لم يكن قانون الأحزاب يسمح بتشكيل أحزاب سياسية تقوم على فكرة الصراع الطبقى، فظلت التنظيمات المشار إليها بعيدة عن ساحة العمل السياسى الشرعى، واستمرت فى ممارسة نشاطها بدرجة أكبر من الراديكالية وإن لم تحاول قطع صلاتها بالتجمع قطعا نهائيا.

واقع الأمر أن رفض القوى الشيوعية الراديكالية للمشاركة فى بناء التجمع جاء مريحا لتشكيله الذى بدأ به ، ففصائله تعيش حالة فعلية من الانسجام السياسى فى ظل الشعارات الناصرية . ومن هنا كان البرنامج السياسى العام متفائلا فى تصوره للعلاقات التى سوف تنشأ بين فصائل الحزب بقوله إن صيغة التجمع قد نضجت على أسس وقواعد منها:(٣٩).

– أن هذا التجمع السياسى لا يمكن أن يستمر مالم يستند إلى قدر من الوحدة الفكرية لا تنفى أصول التمايز بين القوى المكونة له ولا تنفى التنوع داخل التجمع .

– أن هذه الوحدة الفكرية المتنامية قابلة – كما أثبت الواقع ونتائج الممارسة– للتطور عمقا وشمولا.

– بهذا النضج فى صيغة التجمع قدم الحزب حلولا سليمة لمشكلات فكرية وتنظيمية ثار حولها كثير من الجدل.

أثبتت الأحداث فيما بعد أن الحديث عن صيغة التجمع بهذا الشكل المتفائل قد جاء متسرعا بعض الشئ. يؤكد ذلك تجدد المناقشات دوريا ، وبالذات فى أعقاب الكوارث التى تلم بالحزب ، حول صحة تلك الصيغة . حيث يبدأ كل فصيل فى تحميل مسئولية الكارثة للفصائل الأخرى معتبرا إياها منحرفة عن الاتفاق . وفى العادة يتم حسم الخلاف بإعادة ترتيب توازنات القوى داخل الحزب، وإقرار سيطرة الفيصل الأقوى والأكثر تنظيما والذى يسيطر على المواقع الأكثر حساسية فى دولاب العمل الداخلى .

إن اهتمامنا بدراسة التحولات التى طرأت على التكوين السياسى الداخلى للحزب يعود بالأساس إلى ارتباط تلك

التحولات بالموقف الذى تبنته القوى المختلفة من النظام السياسى بعد السادات، وإن كنا لا نغفل أهمية عنصر الصراعات الداخلية على المواقع الحزبية بل وحتى عنصر تصفية حسابات قديمة. ولما كانت الصراعات الداخلية والتنافس على المواقع الحزبية عنصرا ثابتا فى كل الأحزاب، فإننا سنضرب صفحا عنه لنركز اهتمامنا على انعكاس الخلافات السياسية، خاصة فيما يتعلق بقضيتى السلطة والصراع الاجتماعى، على المكونات الداخلية لحزب التجمع.

مزيد من التقارب مع السلطة - مزيد من خلخلة الحزب:

فى عرضه للنقاشات التى دارت فى أول اجتماع للأمانة العامة فى أعقاب انتخابات ١٩٨٧ مباشرة ، استعرض د. فؤاد مرسى الأسباب التى استقر عليها أعضاء الأمانة فيما يتعلق بالأزمة السياسية والجماهيرية والتنظيمية والإعلامية التى يعانيها الحزب. وكان أول تلك الأسباب "تآكل صيغ التجمع". وكان هذا هو التعبير الذى استخدمه الاتجاه المعادى لسيطرة الماركسيين على الحزب ، ويعنى وجود :"مؤامرة شيوعية للاستيلاء على التجمع" و"سيطرة وهيمنة لتيارمعين"[٤٠].

وإذا كان د. فؤاد مرسى قد حرص على نفى هذا التصور باعتباره "كلاما فاسداً" حيث لا مجال للاستيلاء أو السيطرة، مرجعا ما أسماه بتآكل الصيغة إلى عوامل موضوعية كانسحاب العضوية وتراجعها وتنامى الاتجاه الماركسى خضوعا لمزاج الجماهير وسخطها المتنامى، إلا أن د. مرسى لم ينف وجود مشكلة الهيمنة دون أن يفصح تماما عن عمقها. فأشار إلى الأزمة ونفاها فى ذات اللحظة بقوله أن التجمع "ليس بديلا وليس واجهة ولن يكون تحضيرا للحزب الشيوعى حتى لو أراد الشيوعيون"[٤١]، فلكل من الحزبين ، حزب التجمع والحزب الشيوعى المصرى، ساحته السياسية والاجتماعية ، حيث للأول ساحته الاجتماعية الواسعة ، وللثانى ساحته الاجتماعية الأكثر تحديدا طبقيا.

لقد كان هذا إعلانا واضحا عن خلاف حقيقى وحاد داخل التجمع، دار بين الاتجاه الماركسى واتجاه ثان لا يمكن اعتباره بسهولة تجميعا لبقية التيارات المكونة للحزب وإنما هو اتجاه تكون من عدد من القيادات ذات الأصول الماركسية التى مارست العمل النضالى يوما داخل أحزاب شيوعية قبل يوليو ١٩٥٢ ثم تجمعت تحت راية العداء لسيطرة الماركسيين على التجمع وتلاشى الحدود بين التجمع والحزب الشيوعى المصرى. ولقد اعتبر هذا التيار أن أزمة الحزب مرجعها إلى التطرف اليسارى، وإلى الجنوح إلى اللفظ الثورى العاجز عن الفعل والعمل وسط الجماهير[٤٢].

يتحمل الفصيل الماركسى، حسب تصور أصحاب التيار السالف، المسئولية عن الجنوح اليسارى الذى أدى إلى ازدواجية حادة داخل التجمع تمت معالجتها بأساليب توفيقية. وتعود الازدواجية، كما عبر بوضوح أحد القادة المرموقين بالحزب، إلى محاولة قوى يسارية مختلفة أن تدفع بأعضائها إلى داخل التجمع، واستخدم بعضها التجمع كغطاء علنى لنشاطها السرى، وسعت إلى السيطرة على مواقع أساسية فيه وتجنيد العناصر من داخله، فنقلت أمراض اليسار التقليدية إلى التجمع وأفقدته حركته السريعة الواسعة وصدت عنه العضوية الجديدة[٤٣].

بهذا الوضوح فى التعبير يطرح التيار المعادى لهيمنة الماركسيين تصوره حول أزمة الحزب. ومن ثم يجد الحل فى

إبراز فكرة جديدة تزيح الإيديولوجية الماركسية عن موقع الهيمنة أسماها "الإيديولوجية التجمعية" التى تذوب داخلها التيارات الفكرية المكونة للتجمع، وتحتوى الكتلة الأساسية المستهدفة فكرا وأسلوبا وتنظيما. وتصبح مشكلة التيارات المشاركة فى تأسيس الحزب هى فى قدر التلاؤم الذى تستطيع للتوافق بين أصولها الفكرية والفكرية التجمعية(٤٤).

تصدى الفصيل الماركسى داخل الحزب لهذا الهجوم، معتبرا أن تحميل أزمة التجمع للجنوح اليسارى هو ادعاء فظ. وأن هذا الادعاء يحمل فى داخله عداء للشيوعية غير مختلف فى ذلك عن موقف السلطة أو القوى الرجعية، أو هو على الأقل استجابة وترديد لما تدعيه وسائل الإعلام الحكومية والرجعية على التجمع(٤٥). وبدورهم نقل الماركسيون إصبع الاتهام كى يوجهوه إلى الجناح اليمينى فى قيادة الحزب، حيث لا يدور الصراع فى رأيهم بين اتجاهين فى القيادة ، بل بين اتجاه يمينى فى القيادة وبين اتجاه يسارى تنحاز إليه معظم قواعد الحزب وخاصة الأجيال الشابة التى ترفض المواقف التوفيقية والاعتدال واليمينية وعدم اتساق مواقف الحزب(٤٦).

بإدخال قواعد الحزب، كأحد أركان الصورة العامة للوضع الداخلى، قدم الماركسيون قراءة مغايرة لأزمة الحزب وأسبابها وكيفيات الخروج منها. حيث استبعد المتحدثون باسم هذا الفصيل أن تكون صيغة الحزب هى جوهر المشكلة ، بل على العكس، رأوا أن ماأسماه البعض تآكل صيغة التجمع إنما هو تجذر لها على أساس اجتماعى راديكالى. ففى مقابل خروج لبعض القيادات مثل يحيى الجمل، الوزير السابق ، انضم للحزب قادة إضراب عمال السكة الحديد. وهذا مؤشر لعملية تجذير فى الأساس الاجتماعى واتساع فى الصيغة التى تجعل من الحزب اشتراكيا بحق(٤٧). وعلى ذلك، لا تكمن أزمة التجمع فى يساريته ، بل فى عدم استكماله لعملية التجذير تلك، أى فى عدم قدرته على بناء حزب جماهيرى يعبر عن طموحات الجماهير وينظم طاقات القوى اليسارية(٤٨).

ليس الحل، إذن، فى العثور على "إيديولوجية تجمعية" ، فمن شأن مثل تلك الإيديولوجية أن تزيح بقية الإيديولوجيات وتقضى على تمايزها(٤٩)، كما أنها لابد وأن تعكس تغييرا عميقا فى البنية الطبقية للحزب، إذ تنقل مركز الثقل فيه لفئات صغار الملاك وتقاف أيديولوجيتهم الإصلاحية(٥٠). وفى مقابل الوحدة الإيديولوجية يطرح التيار الماركسى وحدة فى مجال العمل والتنسيق السياسى والعمل الجبهوى بين كل فصائل اليسار مع احترام الذاتية المستقلة لكل فصيل(٥١). أى وحدة سياسية لا وحدة إيديولوجية.

لقد انعكست أزمة الحزب على العلاقة بين فصائله كما هو واضح . وكان ذلك مناسبة للكشف عن توجهات طبقية وسياسية متنازعة ، بعضها ينمو مرشحا لأن يصبح الخط السياسى للحزب فى المرحلة المقبلة.

التجمع ومسألة الدولة: من الإصلاحية المقاتلة إلى الإصلاحية المتفاهمة

فى القسم الأول من هذه الدراسة عرضنا لمفهوم الدولة . وأسسنا عليه فهما محددا للعمل السياسى. وفى هذا الصدد أشرنا إلى أن الدولة هى دائما هدف العمل السياسى، سواء كان هذا العمل سلطويا ويستهدف تثبيت الدولة

والتكوين الاجتماعى القائم، أو إصلاحيا يستهدف ترشيد الدولة ودعم التكوين الاجتماعى، أو جذريا يسعى إلى تغيير الدولة وأساسها الاجتماعى.

ليس من شك فى أن التجمع ليس حزبا سلطويا، ويبتعد كثيرا عن الحقيقة إذا اعتبرناه حزبا جذريا. حقيقة الأمر أنه حزب إصلاحى بامتياز. لكن الإصلاحية نفسها ضروب واتجاهات، فهناك الإصلاحية المستندة إلى قوى وفئات اجتماعية واسعة والتي غالبا ما تستعين بجماهيرها للضغط على النظام وإحداث بعض التغييرات الجزئية فى الشروط الاقتصادية - الاجتماعية والشروط السياسية لصالح قواها الاجتماعية. وهناك من ناحية ثانية الإصلاحية المتفاهمة التى تعتقد فى إمكانية الضغط على نظام الحكم دون احتياج للجماهير، إذ تلجأ للتفاهم مع أجنحة معينة فى النظام كى تبصرها بالمخاطر التى يمكن أن تتهددها إذا هى استمرت فى تجاهل التردى المتفاقم فى الواقع الاقتصادى - الاجتماعى. وهناك من جهة ثالثة، ليس مجال الاستفاضة فيها هنا، الإصلاحية الثورية كمسلك تكتيكى الغرض منه تجهيز الأرضية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لإحداث تغيير كيفى راديكالى فى الكيان الاجتماعى ونظامه السياسى.

على أية مستوى من مستويات العمل السياسى الإصلاحى يقف حزب التجمع ؟. هنا أيضا تبدو المعارك الانتخابية مناسبات جيدة لاختبار توجهات الحزب فى ممارساته الفعلية.

بوضع أهداف التجمع كما عبر عنها فى برامجه الانتخابية خلال العقد الأخير فى إطار مقارن، سيبين لنا بوضوح أن تحولا ملحوظا قد حدث. ففى برنامج ١٩٨٤ الانتخابى يقرر الحزب "أن البلاد بحاجة إلى تغيير شامل يخرجها من أزمتها ، فالفئات الطفيلية تدافع عن سلطاتها وثرواتها الحرام ولا تريد أى تغير يضعف نفوذها أو يهدد مصالحها.. ومن واجبنا جميعا أن نتصدى لذلك، وأن نخوض الانتخابات بهدف التغيير الشامل". وفى برنامج ١٩٨٧ الانتخابى تخفت لهجة التغيير الشامل لتحل محلها المهمات الإصلاحية لإنقاذ الوطن. أما فى برنامج ١٩٩٠ فتصبح المهمة الرئيسية "هى إعادة الاستقرار إلى البلاد" حيث يجئ بالبرنامج: "إننا مقتنعون بأن الحاجة ماسة إلى برنامج إصلاحى عاجل يركز على تقديم حلول سريعة للاختناقات الحادة القائمة فى السياسة والاقتصاد والمجتمع، برنامج يعيد الاستقرار إلى البلاد ويمكنها من النظر إلى المستقبل".

لعل الانتقال ملحوظ من إصلاحية تدعو للتغيير إلى أخرى تدعو للاستقرار. والسمة الأكثر وضوحا للإصلاحية الداعية للاستقرار هى أنها لا تهتم كثيرا بالجماهير كطرف فى المعادلة السياسية، وإنما تتجه مباشرة للتفاهم مع نظام الحكم أو أحد أجنحته. هذه هى الواقعية السياسية كما يشير د.حسنين توفيق فى تحليله للبرامج الانتخابية التى طرحت فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠، حيث يلاحظ أن هناك اختلافات بين البرنامج السياسى العام للحزب والبرنامج الانتخابى له، ومن بين نواحى ذلك الاختلاف أن البرنامج الانتخابى قد اتسم على حد قول د. توفيق "بدرجة كبيرة من الواقعية فيما يتعلق بتوصيف المشكلات الراهنة واقتراح الحلول لها" وأن حدة النبرة الهجومية قد خفت "سواء

على من اعتادت وثائق الحزب وبياناته وصحيفته أن تصفهم بالقوى الطفيلية والرجعية والإمبريالية ، أو على السياسات الحكومية فى المجالات المختلفة"(٥٢). ويجتهد د. توفيق فى التفسير ليصل إلى أن ذلك التوجه الواقعى للحزب فى برنامجه الانتخابى قد جاء نتيجة لقراءة الحزب وفهمه للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى مصر منذ منتصف الثمانينيات، وربما كان المقصود أن تلك التحولات كانت إيجابية بدرجة جعلت التجمع يتخلى عن خطابه النقدى القديم ويخفف من حدة مواجهته لنظام الحكم.

القيادى التجمعى الذى شارك فى صياغة ذلك البرنامج إلى الشروط التى أحاطت بعملية الصياغة: "كشفت مناقشات الأمانة أثناء المناقشة الأولية للبرنامج الانتخابى عن مزاج سياسى يختلف كثيرا عن ذلك الذى كان سائدا مثلا أثناء الإعداد لبرنامج ١٩٧٩ أو برنامج ١٩٨٤. ولعل هذا المزاج السياسي الذى ساد المناقشات قبل انتخاب ١٩٩٠ يرجع إلى فشلنا فى التمثيل بمجلس الشعب فى السنوات العشر الماضية ، وإلى الإحساس بخطورة عدم النجاح هذه المرة أيضا، والإحساس بضرورة التواجد فى مجلس الشعب لفك عزلة التجمع. وقد اتضح هذا المزاج السياسى من خلال إجماع أعضاء الأمانة العامة وأغلبيتهم الساحقة(...) على ضرورة أن يأتى البرنامج الانتخابى للحزب موجزا خاليا من الرطانة اليسارية"(٥٣).

من الطبيعى أن تنعكس التوجهات التى أشار إليها عبد الغفار شكر على الخطاب السياسى للتجمع فيزداد مرونة وواقعية وميلا للتفاهم والحلول الوسط، لكن إعداد الخطاب الواقعى هذا يتطلب تدخلا ماهرا فى صياغته حتى لا يبدو متفرا أو مراوغاً . ويمكن القول أن الخطاب السياسى التجمعى الجديد قد أعد بمهارة ، ولنأخذ مثالين على ذلك:

١- حافظ الخطاب التجمعى على استخدامه لبعض المفردات بحيث يبدو للوهلة الأولى وكأنه لم يغادر موقعه القديم، لكنه كان يغطى بتلك المفردات إعادة ترتيبه للقضايا، منحيا القضايا الاقتصادية الاجتماعية للجماهير إلى المرتبة الثانية من اهتماماته ومبرزا قضية الديمقراطية فى مقدمة أولوياته.

٢- تحويل مضمون بعض المفاهيم ولوى عنقها لتخدم توجهات التجمع الجديدة. ويتجلى ذلك فى الاستخدام المفرط لتعبير "المجتمع المدنى" فى أدبيات التجمع خلال السنوات القليلة الماضية. لقد تم تحوير المفهوم ليبقى الخطاب ظاهريا فى منطقة الصراع القديمة بينما هو ينقل الصراع فى الحقيقة إلى منطقة مختلفة تماما. إن مفهوم المجتمع المدنى يشير بطبيعته إلى نقيضه حتى يكتمل مزدوج تناقضى هو: المجتمع المدنى/ المجتمع السياسى (الدولة). غير أن صانع الخطاب التجمعى أجرى تحويلا جذريا للمفهوم بتركيبه من متناقضين هما: المجتمع المدنى/ الإرهاب، وبذلك لم يعد نقيض المجتمع المدنى هو الدولة وإنما جماعات الإسلام السياسى.

على أية حال ، يبدو أن التجمع قد بدأ يحقق نجاحا منذ أن غادر سؤال الدولة إلى مسألة الديمقراطية وتداول السلطة ومعاداة الإرهاب. لكن من حقنا أن نطرح سؤالا أخيراً، هل كان نجاح خمسة مرشحين للحزب فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة باكورة إنتاج هذه الواقعية الجديدة؟ البعض يجيب بنعم لكن الإجابة بلا لها أيضا وجاهتها، فكون

اثنان من هؤلاء المرشحين يعتمدان على نفوذهم العائلى (خالد محى الدين - لطفى واكد). وواحد يعتمد على نفوذه القبلى (مختار جمعة)، واثنان على تاريخهما النضالى العمالى (البدرى فرغلى - محمد عبد العزيز شعبان)، يجعلنا أقرب إلي الاعتقاد بأن الخطاب الواقعى كان رسالة حسن نية لوح بها التجمع للنظام ، أما نجاح المرشحين فظل مرهونا بالمحددات الطبقية التى حاول التجمع التنصل منها.

وبعد..

حاولت بإيجاز شديد أن أعرض ماهو أكثر أهمية فى تعلقه بموقف التجمع من الانقسام الطبقى فى المجتمع المصرى، وبالتالى موقفه من الدولة التى تعتلى البناء الطبقى وتعيد إنتاجه . وإذا كان عرضى للموضوع قد انتهى، فإن علاقتى بالموضوع ذاته لم تنته فهناك الكثير من جوانبه لم تبسط عليه الأضواء بعد وبذلك تظل الدراسة بحاجة لأن تلحق بدراسات أخرى أكثر تفصيلا . وهذا ما أحاوله فى بحث آخر.

يبقى أن أذكر شيئاً، ولو موجزا، عن الظروف التى أحاطت بعملية إعداد هذه الدراسة. لقد اعتمدت على عملين، الأول منهما بحث شاركت فيه نخبة من الزملاء والأساتذة أثناء عملى بمركز البحوث العربية عام ١٩٨٧، وكان حول دروس الانتخابات البرلمانية ١٩٨٧، والثانى أحاول استكماله الآن بمفردى، باعتبارى اندرج فى فئة الباحث الحر أو المستقل منذ أن تركت العمل بمركز البحوث العربية. وبطبيعة الحال فإن الصعوبات التى واجهتنى فى كل من الدراستين تختلف عن الأخرى. فللعمل فى مركز بحوث خاص همومه ومشكلاته، ولعمل الباحث منفردا نوع آخر من الهموم والمشكلات.

وماواجهته من صعاب أثناء إعداد الدراسة الأولى لم يكن من نصيبى وحدى، بل تحمله معى بصبر ودأب كل العاملين بمركز البحوث. وعلى ذلك فحديثى عن هموم الباحث الشاب فى هذا الجانب هو حديث عن هموم مركز بحوث وطنى مستقل يسعى لإنجاز دراسات علمية حول الواقع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى بلده دون أن يتوفر له الحد الأدنى من الشروط الملائمة لذلك، فهو يعمل:

- معتمدا على موارد مالية محدودة للغاية.
- باحثا عن المادة العلمية فى خزائن تمتلك الدولة وحدها مفاتيحها.
- مناقشاً أفكاره واستنتاجاته فى مجتمع تقف فيه الأجهزة المسئولة بالمرصاد لأى فكر حر خلاق.

فماذا إذا كان الباحث الفرد يحاول فى عمله البحثى أن يفتح طريقا لمعرفة علمية بالمجتمع والدولة؟ أظن أن الهموم تصبح مضاعفة.

المصادر

١- وردت في : نيكوس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ، (ترجمة عادل غنيم)، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ، ١٩٨٩، ص ص ٥٢-٥٣.

٢- نيكوس بولانتزاس ، المصدر السابق، ص ٣٨٩.

٣- فيصل دراج، "القومي والقطري والتحرر العربي"، الطريق ، كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨، (ص ص ٢٦٤ - ٢٧٧)، ص ٢٧٦.

٤- د. يونان لبيب رزق، الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ ، كتاب الهلال، القاهرة ، بدون تاريخ نشر، ص ٢١٠.

٥- التجمع الوطني التقدمي الوحدوي (ت.و.ت.و)، البرنامج السياسي العام ، المؤتمر العام للحزب، ١٠-١١ أبريل ١٩٨٠ ص ٦٠-٦١.

٦- ت.و.ت.و، الطريق لانقاذ مصر من : الفساد والطفيلية والتبعية ،وثائق وقرارات المؤتمر العام الثاني التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، ٢٧-٢٨ يونيو ١٩٨٥ ، ص ٨٨.

٧- المصدر السابق ، ص ٢٦١.

٨- نفس المصدر.

٩- نفس المصدر ، ص ٢٦٢-٢٦٣.

١٠- نفس المصدر ص ٢٦٣.

١١- نفس المصدر .

١٢- د. سمير فياض ، "صيغة التجمع في نهاية الثمانينيات"، دائرة الحوار، ع (٢٧) ، ص ٦٣.

١٣- المصدر السابق.

١٤- د. شريف حتاتة ، "مستقبل حزب التجمع بعد الانتخابات الأخيرة"، دائرة الحوار، ع (٢٤) ، ١٠ أغسطس ١٩٨٧، ص ١٣.

١٥- أحمد صادق سعد ، المصدر السابق، ص ٢٢، والمجلة المقصودة هي مجلة (صوت العامل).

١٦- د. علاء إبراهيم شكر الله، "الانتخابات الأخيرة بين عزلة اليسار وصعود التيار السلفي"، دائرة الحوار، ع (٢٩) ، ٢٨ سبتمبر ١٩٨٧، ص ٣٠-٣١.

١٧- محمد فرج ، "نحو استراتيجية ملهمة.. وبناء ديمقراطي فعال"، دائرة الحوار، ع (٢٧) ، ٥ سبتمبر ١٩٨٦ ،ص ٢٣.

١٩- فريدة النقاش ، "حول انتخابات مجلس الشعب الأخيرة"، أبريل ١٩٨٧ ، الورقة الرابعة، ص ٢٣.

٢٠- فريدة النقاش "الصراع حول صيغة التجمع ، صراع بين الخط الإصلاحي والخط الاشتراكي"، دائرة الحوار ، ع (٣٠) ، أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٦.

٢١- ت.و.ت.و، "اللجنة المركزية"، العدد العشرون ٢٨-٢٩ يونيو ١٩٩٠، ص ١٠ .

٢٢- عبد الغفار شكر، حول القراءة في برنامجي التجمع والحزب الشيوعي ، اليسار ، ع(١١) يناير ١٩٩١، ص ص ٢٩-٣٢.

٢٣- د. شريف حتاتة ، مستقبل حزب التجمع .. مصدر سابق سبق ذكره، ص ١٤.

٢٤- د. سمير سمير فياض، صيغة التجمع .. مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

٢٥- د. شريف حتاتة، "آفاق جديدة لقضية الديمقراطية السياسية"، دائرة الحوار، ع (٢٦) ، سبتمبر ١٩٨٧، ص ٣٨.

٢٦- نفس المصدر.

٢٧- د. إبراهيم سعد الدين، "دعوة للانتقاد والتفكير .. لا للتنابذ وكسب المعارك الكلامية"، دائرة الحوار، ع (٢٣)، ص ١٥.

٢٨- نفس المصدر.

٢٩- د. شريف حتاتة، آفاق جديدة.. مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢.

٣٠- نفس المصدر.

٣١- عبد الغفار شكر، "أزمة التجمع واليسار أزمة قيادية ، تناقضات صيغة التجمع ومستقبلها"، دائرة الحوار ، ع (٢٥) ، أغسطس ١٩٨١، ص ٢١.

٣٢- د. رفعت السعيد ، ملاحظات نقدية .. مصدر سبق ذكره ، ص ٨.

٣٣- حسين عبد الرازق ، "السلطة والتحالف والعمل الديمقراطي"، دائرة الحوار، ع (٢٣) ، ص ٢٢.

٣٤- نفس المصدر.

٣٥- ت.و.ت.و، الطريق لإنقاذ مصر ... مصدر سبق ذكره ، ص ٨٨.

٣٦- نفس المصدر ص ١٠١.

٣٧- نفس المصدر ، ص ٢٤٢.

٣٨- ت.و.ت.و، البرنامج السياسي العام... مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.

٣٩- نفس المصدر ، ص ٦٩-٧٠.

٤٠- ملخص اجتماع الأمانة العامة، جلسة ١٥-١٩٨٧/٤/٢١.

٤١- المصدر نفسه.

٤٢- د. شريف حتاتة، مستقبل حزب التجمع .. مصدر سبق ذكره، ص٩.

٤٣- د. إسماعيل صبري عبد الله، "حول انتخابات مجلس الشعب الأخيرة"، الورقة الأولى، ص ٨.

٤٤- د. سمير فياض ، صيغة التجمع ...مصدر سبق ذكره،، ص ١٢.

٤٥- فريدة النقاش ، حول انتخابات... مصدر سبق ذكره ، ص ١٩.

٤٦- محمد فرج، نحو استراتيجية ..مصدر سبق ذكره، ص ٦.

٤٧- فريدة النقاش، الصراع حول صيغة .. مصدر سبق ذكره، ص ٦.

٤٨- محمد فرج، نحو استراتيجية.. مصدر سبق ذكره،

٤٩- د. رفعت السعيد، ملاحظات نقدية... مصدر سبق ذكره، ص ٥.

٥٠- فريدة النقاش، الصراع حول صيغة... مصدر سبق ذكره، ص ٥.

٥١- د. رفعت السعيد ، ملاحظات نقدية... مصدر سبق ذكره، ص ٦.

٥٢- انظر : وحيد عبد المجيد (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠: دراسة وتحليل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢، ص ٦٣.

٥٣- عبد الغفار شكر، حول القراءة في برنامجي ... مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

تعقيب الدكتور وحيد عبد المجيد على ورقتى
"حزب العمل" و "حزب التجمع"

فى الحقيقة نحن أمام بحثين جيدين، بذل فيهما جهد ومحاولة للتعرف على بعض جوانب الموضوعين المطروحين للبحث لكن ملاحظتى الأساسية على البحثين تتعلق أساساً بالمنهج، وقضية المنهج قضية جوهرية بالنسبة لأى باحث شاب. و هى ليست قضية بالمعنى الضيق حتى لا أجعل الأمر أكثر صعوبة، وإنما بالمعنى الواسع أو بمعنى الإطار العام للبحث ومدى تلبيته لمتطلبات الموضوع، أى أسلوب تناول هذا الموضوع وتصميم البحث . وبالتالى يكون سؤالى المحورى عادة فى الأبحاث المتعلقة بالأحزاب السياسية ودورها فى الحياة السياسية هو : هل يساعد هذا البحث على فهم دور الحزب فى الحياة السياسية، وهل يساعد فى تفسير التغير الذى حدث فى هذا الدور؟ وقضية التفسير هى قضية جوهرية أيضا متعلقة بالمسألة المنهجية لأنه بدون هذا التفسير تقل كثيراً أهمية أى بحث . وقراءتى للبحثين فى الواقع تؤدى إلى أن كليهما لا يساعد كثيراً على ذلك، لماذا؟ أولاً لأنهما لا يحددان بدقة موقع كل من الحزبين بالنسبة للنظام الحزبى وعلى الخريطة السياسية والتطور الذى يحدث فى هذا الموقع من مرحلة إلى أخرى، بما فى ذلك قضية الوزن النسبى للحزبين فى الحياة السياسية. وثانياً هما لا يوضحان بشكل كافى التغير الذى طرأ على كل من الحزبين فى الحياة السياسية المصرية رغم أنه قد حدث تغير جوهرى بالنسبة لكل من الحزبين. فلدينا حزب العمل الذى بدأ من موقع قريب من نظام الحكم ومن الحزب الحاكم وأسماه البحث هنا دور "المعارضة المستأنسة" وهو وصف مقبول إلى حدما، لكن هذا الدور تغير تدريجياً حتى وصل الآن إلى دور "المعارضة الجذرية" للنظام أو المعارضة الجذرية الوحيدة بين الأحزاب الشرعية فى مصر، وهذا تغير جوهرى.

سنرى أن حزب التجمع أيضاً اجتاز تغيراً جوهرياً لكنه معاكس، بدأ بدور المعارضة الجذرية وتغير هذا الدور . حزب العمل تغير بشكل تدريجى ، لكن حزب التجمع تغير بسرعة شديدة فى العامين أو فى الثلاثة أعوام الماضية تحديدا لينتقل من دور المعارضة الجذرية، ليس فقط إلى دور المهادنة ولكن إلي القيام بدور التابع لنظام الحكم فى معركته ضد الحركة الإسلامية تحديدا . فتحت شعار مواجهة العنف تحول حزب التجمع من معارضة جذرية للنظام ليصبح إحدى أدوات هذا النظام فى المعركة ضد الحركة الإسلامية.

وكذلك فى المعركة من أجل التطور الديمقراطى فى مصر، البحثان لا يساعدان على فهم مغزى أبعاد هذا التحول فى دور الحزبين. بحث حزب العمل فى الواقع انشغل بسرد وصفى فى الغالب وأحيانا يفتقد الدقة . وفى سياق هذا

السرد ضاع ماهو جوهرى فى الموضوع. أما بحث حزب التجمع فقد انشغل بقضية إيديولوجية ضيقة تدخل فى إطار الصراع التقليدى بين فرق اليسار الماركسى فى مصر، وهى قضية الموقف الطبقى لحزب التجمع. وهى ليست قضية قليلة الأهمية، لكنها ليست كافية لفهم التطور والتحول الذى حدث فى دور حزب التجمع فى الحياة السياسية المصرية، بمعنى أن البحث حصر نفسه فى منظور ضيق للغاية.

بالنسبة لبحث حزب العمل قلت إنه انشغل بسرد وصفى، عن نشأة الحزب وما واكب هذه النشأة، والجذور التاريخية للحزب وإطاره الفكرى وهيكله التنظيمى وموقفه من عدد من القضايا العامة.....إلخ . وهذا أمر مفيد إذا كان الهدف هو إعداد ورقة تاريخية وتقرير عن حزب العمل وليس بحثاً عن دور الحزب فى الحياة السياسية المصرية. فبسبب اتباع هذا الأسلوب نجد أن البحث لا يطرح أى سؤال بحثى، لا يطرح أى افتراض ، لا يقدم مجادلات عميقة تحث علي التفكير والمناقشة ، كما أن معظم مصادره من نوع المصادر الثانوية والقديم منها مصادر أولية، رغم أن المصادر الأولية متوفرة كثيراً. والأهم من ذلك أن الباحثة تعتمد على هذه المصادر الثانوية دون مناقشة لما ورد بها من أحكام وتقييمات. حينما أعتمد على مصدر ثانوى لا ينبغى أن آخذه باعتباره يمثل الحقيقة الكاملة، إنما لابد أن أخضع ما وصل إليه بحث أو دراسة سابقة من استنتاجات للمناقشة ولإعادة التفكير . مثال واحد لذلك وأعتقد أنه مهم جدا، أنها نقلت عن دراسة سابقة أن حزب العمل اختار أسلوب التحالف مع السلطة فى البداية بهدف إثبات وجوده قبل الانتقال إلى مرحلة الصدام معها. وهنا يظهر الأثر السلبى للقصور المنهجى. فالبحثان فى الحقيقة المفترض أنهما يعتمدان أساساً على مفهوم التفاعلات ومفهوم العملية السياسية، لكنه غائب فى كليهما. ومن شأن هذين المفهومين أن يدفعا الباحث إلى النظر إلى الظروف الموضوعية التى تؤثر على موقف أو سياسة أى حزب وتفرض التغير أو الثبات فى هذا الموقف. فى غياب ذلك يبدو التغير فى دور حزب العمل كما لو كان مخططا له بشكل تآمرى من قيادة الحزب فى لحظة إنشائه، أنه يبدأ بالمهادنة حتى تتوفر له الظروف لتغيير موقفه فيفعل ذلك.

والواقع أن النظر لحزب العمل فى مرحلته الأولى وعلاقته بالسلطة واعتبارها علاقة تحالف، يتضمن مبالغة بدرجة ما لم تميز بين ما كانت هذه السلطة تتطلع إليه وبين ماحدث بالفعل. علاقة التحالف بحكم التعريف تمثل اتفاقاً سياسياً بين حزبين وهو أعلى أشكال التنسيق بشكل عام، وهذا لم يحدث. لقد ارتضى حزب العمل أمورا تسمح له بأن يتجاوز القيود المفروضة على إنشاء الأحزاب . لكن سرعان ما تغير هذا الوضع بعد أشهر قليلة فلم يعد هناك مفر من الصدام حول القضية الديمقراطية نتيجة تزوير انتخابات عام ١٩٧٩ بعد ٧ أو ٨ أشهر فقط من نشأة حزب العمل، وحول القضية الوطنية نتيجة تراجع حزب العمل عن تأييده المشهور لكامب ديفيد. وكما تذكر أن محمود أبو وافية – وهو كان مندوب الحزب الوطنى فى هذا الحزب– كان خروجه فى صيف ١٩٧٩ بعد أقل من عام على نشأة حزب العمل، وهوما مثل نقطة التحول الرئيسية فى علاقة هذا الحزب بالنظام.

عموما الأسلوب المتبع فى هذا البحث لم يساعد على تأصيل دور حزب العمل فى الحياة السياسية بشكل كافى،

وإنما انغمس فى تقديم تفاصيل كثيرة لا حاجة لها أحيانا ، ففضلا عن غياب الارتباط بشكل وثيق بين أجزائه وحتى الجزء الأخير وهو الوثيق الصلة بدور الحزب فى الحياة السياسية، الجزء الخاص بعلاقة الحزب بالقوى السياسية الأخرى، ثم تناوله بشكل فردى أيضا وبشكل مجزأ، أى العلاقة مع الرئاسة، مع الحزب الحاكم، مع أحزاب المعارضة، كل على حدة وليس فى إطار التحليل الكلى لديناميات هذه العلاقة والعوامل المؤثرة عليها.

وبالنسبة لبحث حزب التجمع قلت أنه يتبنى منهجا محددا هو المنهج الطبقى، لكنه يستخدم هذا المنهج بشكل ضيق للغاية ، لا يساعد أيضا على فهم متكامل وتفسير للتغير الذى حدث فى دور حزب التجمع. والملاحظ أيضا أن الباحث اختار من البداية أن يركز على جزئية صغيرة جدا من الموضوع من خلال وضع عنوان فرعى وتحويل العنوان الفرعى إلى عنوان رئيس، بل أصبح العنوان الفرعى هو كل البحث. وبالتالى رغم أن لديه أفكاراً مهمة فيما يتعلق بالتغير الذى حدث فى دور حزب التجمع، إنما هذا المنظور الضيق جدا لم يساعده على تقديم تفسير متكامل أو تطوير للأفكار التى عرض لبعضها فى الورقة وفى العرض . هو فى البحث قدم وصفاً جيدا للتحول فى الموقف الطبقى لحزب التجمع انطلاقا من المنظور الذى اختاره لنفسه وهذا حقه. لكن، إذا كان من حقه أن يحدد المنظور كما يراه يشترط فى ذلك أن يستوفى الهدف من البحث. واعتقادى أن هذا هو الذى لم يحدث، فالباحث لمس التراجع الذى حدث فى التزام الحزب بموقفه الطبقى الذى تبناه عند بدايته، لكنه لمس ذلك فى عرض إختلافات بين اتجاهين أو أكثر دون أن يقدم تفسيرا متكاملاً لما آل إليه دور الحزب فى الحياة السياسية الآن، بل لم يقدم تفسيرا لماذا تغلبت رؤية معينة للموقف الطبقى للحزب على غيرها، بل ولماذا تغيرت الرؤية.

إن الباحث قد أغفل قضية بالغة الأهمية، وهى موقف قيادة حزب التجمع وموقف معظم اتجاهات الحزب، وهو الموقف المعادى وبشكل هستيرى للحركة الإسلامية فى مصر، الحركة الإسلامية عموماً بما فى ذلك قطاعاتها المعتدلة حتى القطاعات التى تدافع عن مصالح الطبقات الفقيرة أكثر مما يدافع حزب التجمع نفسه. على سبيل المثال أصبح حزب العمل الآن ضمن توجهه الإسلامى أكثر دفاعاً عن مصالح هذه الطبقات من حزب التجمع فى الواقع. ومع ذلك فإن قيادة حزب التجمع ومعظم اتجاهاته فى الواقع تناصب حزب العمل العداء لتوجهه الإسلامى، رغم أنه من المفترض أن يكون هناك التقاء موضوعى حول الموقف من القضية الاجتماعية فى مصر . فالأولوية التى أعطتها قيادة الحزب لمعركتها ضد الحركة الإسلامية فى الحقيقة تمثل قضية جوهرية تساعد على تفسير جانب مهم من التغير الذى حدث فى موقف الحزب. والباحث قد أشار بشكل عابر إلى عداء من اعتبرهم يمثلون الاتجاه اليمينى فى الحزب للحركة الإسلامية، والواقع أن هذا العداء أوسع كثيرا من الاتجاه اليمينى و لكنه لم يهتم بهذا الجانب اهتماماً كافياً، ولذلك لم يلاحظ مثلا أن الاتجاه المعادى للحركة الإسلامية يضم اتجاها يساريا أكبر مما أسماه الاتجاه اليمينى. وأبرز رموز هذا الاتجاه الذى أرصده الآن هو الأمين العام الحالى للحزب الذى لا يتوقف عن ممارسة عدائه الحاد للحركة الإسلامية من موقع التبعية المباشرة للسلطة.

لذلك أقول أن البحث هنا يعانى من القصور المنهجى، وهذا مرجعه طغيان المنظور الطبقى عليه بشكل ضيق. وأحب أن أوضح هنا أن هذا لا يعنى قصور المنهج الطبقى نفسه. بالعكس، إنما المقصود عدم صلاحيته كمنهج وحيد فى هذا البحث بالذات، أيضا هناك محدودية فى الجهد التحليلى والنقدى ، لكن الباحث اختار هذا من البداية وقال أن تدخله النقدى سيكون محدودا. ولكن قلة التدخل النقدى ربما هى المسؤلة عن بعض الارتباك فى عرض مواقف تيارات الحزب تجاه الموقف الطبقى لحزب التجمع، وخاصة فى الحديث عن مسئولية الاتجاه الذى أسماه الباحث الاتجاه اليمينى عن التراجع فى الموقف الطبقى للحزب. وفى الواقع أن هذا الاتجاه ضعيف وليست له قدرة على التأثير بشكل جوهرى على مسار الحزب ولا على موقفه من السلطة والحكم. والذى حدث أن القيادات التى اعتبرها الباحث معبرة عن أحد الاتجاهين المواجهين للتيار اليمينى فى الحزب هى التى قادت عملية تحويل الحزب إلى دور التابع للسلطة الآن بسبب عدائها الهستيرى للحركة الإسلامية وفى مقدمتها الأمين العام الحالى للحزب.

بسبب هذا القصور أيضا لم ينتبه الباحث إلي زيف شعار التحول للتركيز على "الديمقراطية" – فى الحقيقة – وهذه نقطة هامة – عندما أشار إلى دعوة قيادات الحزب لتصفية الحركة الإسلامية كلها وليس فقط المتطرفين، فهم يريدون مذبحة تعم بر مصر بحيث لا يبقى فيها أى شخص له علاقة بالحركة الإسلامية. ومن يتبنى موقفا كهذا فى الحقيقة لا يمكن أن يكون ديمقراطيا على أى حال من الأحوال، ولا يصح اعتباره تحول إلى التركيز على المسألة الديمقراطية على حساب القضية الاجتماعية. هو فى الحقيقة قد غادر كلا من القضيتين وغادر كل القضايا الجوهرية الخاصة بمستقبل مصر لينفرد تماما وينشغل بمعركته الهستيرية ضد الحركة الإسلامية، وهى معركة تمثل خطراً جوهرياً على مستقبل هذا البلد لأنها فى الحقيقة تمثل دعوة إلى حرب أهلية.

عموما الاستغراق فى المنظور الطبقى أدى إلى عدم الاهتمام بتأثير الاتجاه الغالب فى الحزب من الحركة الإسلامية، وتأثير هذا على دوره فى الحياة السياسية ليصبح حزباً محافظاً على الأمر الواقع، لأنه يخشى أن يكون أى تغير فى صالح الحركة الإسلامية، ويقرب هذا التخوف من عامل بالغ الأهمية وهو الطابع الفوقى للحزب وعزلته الشديدة عن المجتمع، لأن هذا الطابع أسهم بقوة فى تنامى مخاوف حزب التجمع المعزول فى مقراته من الحركة الإسلامية المتغلغلة فى المجتمع.

الباحث أغفل أيضا أهمية العامل الدولى الخاص بانهيار التجارب الاشتراكية الماركسية وما أدى إليه من تأثير معنوى هائل أفقد الكثير من قادة حزب التجمع بعض توازنهم . فلايكن تجاهل أن الإحباط الناجم عن هذا الانهيار مسئول بدرجة ما عن سعى قيادة الحزب للبحث عن دور جديد ، أى عن قضية جديدة تعرفها فى الواقع بأمل أن تدعم بها دور الحزب، فوجدت ضالتها فى قضية الإسلام السياسى. بحثت لها عن عدو جديد بدلا من الرأسمالية والإمبريالية فوجدت هذا العدو فى الحركات الإسلامية. دون أن ترى أنها بذلك تحكم على الحزب بالفناء وتخرب فى الحقيقة حركة اليسار فى مصر لسنوات طويلة قادمة، لأن اليسار المصرى بكل فصائله سيحاسب تاريخياً على المواقف

التى تتبناها قيادة حزب التجمع الآن حسابا عسيراً. وربما لن يغفر له الشعب المصرى فى مراحل قادمة الأخطاء التى ارتكبها اليوم، وهذا ما أدى إلى تقارب شديد داخل الحزب بين الذين اختلفوا حول الموقف الطبقى لحزب التجمع. الآن من أسماهم الباحث بالاتجاه اليمينى هم على اتفاق كامل مع القيادة الحالية للحزب التى تمثل اتجاها آخر وهو الاتجاه الذى يمثله الأمين العام، وأصبحوا فى موقع واحد تقريبا تجاه السلطة مع خلافات بسيطة. وهذا ما يفسر عدم تفكك الحزب ، وهو ما لاحظه الباحث واعتبره أمراً غريبا . لكنه لا يبدو غريبا إذا أخذنا فى الاعتبار أهمية تأثير الحركة الإسلامية على دور حزب التجمع فى الحياة السياسية.

وأخيرا بعض الملاحظات السريعة ذات الطابع التفسيرى . بالنسبة لبحث حزب العمل، لدى ملاحظة عن بعض المبالغة فى تقدير تراث مصر الفتاة على فكر حزب العمل، وتجاهل تأثير التراث الناصرى على فكر هذا الحزب حتى هذه اللحظة. فرغم طغيان التوجه الإسلامى على حزب العمل الآن إلا إنه ليس توجها إخوانياً وإنما هو توجه إسلامى جديد، يرتبط فيه المكون الإسلامى بالمكون العروبى الذى تعتبر الناصرية أصله. وفى إطار رؤية نقدية نجد أن حزب العمل يمثل تياراً إسلامياً قريباً من حركة النهضة فى تونس، ومن الجبهة القومية الإسلامية فى السودان، وليس توجها إسلامياً بالمنظور الإخوانى. وهناك بعض الارتباك فى عرض الهيكل التنظيمى للحزب، ينبغى العودة فيه إلى لائحته الداخلية لتصحيحه. حيث هناك خطأ منهجى بشأن المستويات التنظيمية ، وعادة أى حزب فيما يتعلق بهيكله التنظيمى لديه ثلاثة مستويات، مستوى قيادى، ومستوى قاعدى ، ومستوى وسيط. وهناك أيضاً خطأ فى المعلومات مطلوب أيضا تصحيحه ، وهو بخصوص الحديث عن مكتب سياسى لحزب العمل، فحزب العمل ليس لديه مكتب سياسى ولكن لديه لجنة تنفيذية. واللائحة الداخلية للحزب بها مادة ١٦ توضح الجزء الخاص بأن الحزب ليس له مكتب سياسى. وفى أى حزب هناك نخبة رئيسية ونخب ثانوية، والنخبة الرئيسية تتمثل فى أعضاء المستوى القيادى وهو اللجنة التنفيذية فى حالة حزب العمل.

وبالنسبة لبحث حزب التجمع أرى أن من حق الباحث أن يتبنى أى نظرية للدولة أو يعتقد فى صحتها، ولكن ليس من حقه أن يتعامل مع نظريات أخرى باستعلاء أو أن يصفها بأنها فارغة ، خاصة إذا كان لم يناقشها وإنما يمر عليها بشكل سريع فينبغى أن نحترم مختلف الاتجاهات ولا مانع من أن نختلف ونرفض ما تقوله ولكن عندما نناقشها لا نرفضه ثم نمضى إلى حال سبيلنا. النقطة الثانية تتعلق بالنظام الحزبى الذى أقامه السادات فهو فى الحقيقة لم يكن نظاما حزبيا فريدا من نوعه كما وصف فى البحث. هذا النظام يعرف فى حقل النظم الحزبية المقارنة بالنظام التعددى المقيد، وهو معروف فى عديد من دول العالم الثالث قبل مصر، وأخذت به بعض الدول العربية منذ الاستقلال، وأخذ هذا النظام فى الانتشار منذ منتصف السبعينيات مع تفكك الأنظمة السلطوية التى قامت على حزب أو تنظيم واحد. وكانت مصر إحدى التجارب المبكرة فى هذه المرحلة فقط، لكن كانت هناك فى منتصف السبعينيات تجربة سابقة على مصر وهى تجربة السنغال والتى تمت بنفس الطريقة قبل تجربة السادات بعامين.

المناقشة

- الأستاذ / كمال مغيث:

أرى أن الاستاذ عصام قد ظلم التجمع كثيرا. ولعلك تذكر أننا منذ سنوات كنا نهاجم حزب التجمع لأنه كان يؤمن بحق الجماعات الإسلامية فى الوجود، ولأنه يدافع عنهم أثناء اعتقالهم والقبض عليهم وهكذا. أنت تتصور أن التجمع ثابت ، فقد قال الكلام الذى أشرت إليه سنة ١٩٧٦ ولم يكن هناك وقتها جماعات إسلامية ولا نظام دولى جديد ولا انهيار الاتحاد السوفيتى، ولما بدأ التجمع يغير مواقفه أصبح يتهم أنه أصبح مجرد أداة فى يد الحكومة فى مواجهة إرهاب الجماعات الإسلامية.

أما عن ورقة الزميلة نورا خصوصا فى الموقف من الجماعات الإسلامية والإرهاب، فأنت تتحدثين عن أن إبراهيم شكرى يقول، وفلان يقول، وهذا معناه أن حزب العمل ليس مع الإرهاب . وأنا حقيقة أندهش لذلك. حيث يوجد نسق فكرى يتم تحليله لكى نقول إذا كان هذا الحزب إرهابيا أو هذه الدعوة إرهابية أوضد الإرهاب . لكن أنت متصورة أنك لو سألتينى: أنت مع الإرهاب ؟ سأقول لك "نعم أنا مع الإرهاب" ولازم نقوم الناس وندخلها الجنة بالقوة! هذا غير منطقى تماما. الفارق الأساسى، هو أن الخطاب الذى يتبناه حزب العمل ليس خطابا سياسيا ولكنه خطاب دينى، فالخطاب السياسى يتضمن سواء أكان شيوعيا أو ناصريا أو قوميا أن أؤمن أن ما أقوله صحيح ولكنى فى نفس الوقت أعطى للآخرين الحق فى أن ينتقدوا خطابى واعتبار أن المنطلقات الأساسية فى كلامى غير صحيحة وهكذا. إنما أن أتصور أن ما أقوله صحيح وأن المختلف كافر فهذه ليست سياسة. هذا دين . وهذه هى المشكلة الحقيقية. ما يقوم به حزب العمل الآن مع الجماعات الإسلامية شكل من أشكال البهلوانية السياسية ولكنه ليس سياسة.

- د. عماد صيام:

على الرغم من أن ورقة الزميل عصام تركز على انتقال أو تغير الموقف الاجتماعى لحزب التجمع فى إطار علاقته بالدولة، إلا أنه لم يقدم تفسيرا لهذا الانتقال إلا فى جمل تلغرافية. فى تقديرى أن هذا الانتقال كان وليد مجموعة من التفاعلات ذات طابع تراكمى منذ نشأة التجمع وحتى الآن . أولا علاقة التجمع بالحركة الشيوعية المصرية وباليسار المصرى وبالحزب الشيوعى المصرى تحديدا ، وفكرة أن هناك جناحا وطنيا فى السلطة وهى فكرة مطروحة من سنة ١٩٧٥ من قبل تشكيل التجمع . وأعتقد كلنا نسمع عن الثلاث فئات فى البرجوازية: البرجوازية المترددة والمتهاونة والوطنية . ووجود فصيل أساسى داخل التجمع له علاقات قوية بالحزب الشيوعى المصرى على الصعيد الفكرى، من المؤكد أنه لعب دورا فى هذا التحول . النقطة الثانية هى نقطة الديمقراطية الداخلية داخل حزب التجمع. فحزب التجمع

بالفعل يفتقد إلى آليات ديمقراطية حقيقية تسمح لتفاعل فكرى يعبر بشكل حقيقى عن موقف التجمع الاجتماعى والسياسى، وغياب هذه الآلية يسمح فى النهاية بتركيز القرار أو الموقف السياسي لحزب التجمع فى أيدى نخبة محددة تلعب به كما تريد وفى أي اتجاه.

المسألة الثالثة هى صراع الأجيال داخل التجمع. وهذه مشكلة، من يقود التجمع؟ هنا لا يختلف التجمع عن أى حزب موجود فى الحركة السياسية فى مصر. حيث يقود التجمع كما يقود باقى الأحزاب الحرس القديم الذى يقود الحركة السياسية من الأربعينيات وحتى الآن بنفس المفاهيم، ونفس الأفكار ، ونفس التقاليد ، ونفس الدوجما السياسية، ونفس المحافظة بل ومزيد منها بالإضافة لكبر السن. هذه الأشياء تنقلهم بشكل أوتوماتيكى تجاه الاقتراب من الدولة والاتجاه إلى المحافظة على مصالحهم الاجتماعية التى أصبحت مستقرة. الحسابات فى منصب الأمين العام أو ما إلى ذلك تخلق نوعا من المصالح الاجتماعية المستقرة التى تدفع من يستفد من هذه المصالح إلى أن يصبح محافظا فى موقفه الاجتماعى.

المسألة الرابعة هى صراع الفصائل داخل التجمع. وهو صراع يدفع بعض الفصائل فى كثير من الأحيان أن تستقوى بالدولة أو بجهازها فى مواجهة فصيل آخر لكى يحسم الأمور فى صالحها. سبب آخر لذلك علاقة التجمع بالحركة السياسية العامة أو علاقة التجمع بالجمهور، فحينما يفتقد التجمع – وهذه هى أزمة اليسار الحقيقية– جذورا حقيقية فى الشارع السياسى، حينما يفتقد شرعية جماهيرية حقيقية، يبحث عن شرعية أخرى وجدها فى لحظة فى وجود المعسكر الاشتراكى ، وبعد انهيار المعسكر الاشتراكى كان لابد من شئ آخر يستقوى به. وهذا سبب منطقى فى أن يقترب التجمع حثيثا من الدولة . وأنا متفق مع القول أن موقفه غير المبرر وغير المفهوم من الحركة الإسلامية لعب دورا كبيرا فى اضطرابه، وللأسف الشديد أن التجمع واليسار فى مصر يضم نخبة مثقفة وتدعى أنها ترى المسائل بعين الفحص والتحليل، إلا أنها ترى الحركة الإسلامية كلها ككتلة واحدة لاتفرق بين مجموعة شبان حاملين سلاح وشبان آخرين أو حركة أخرى أو فصيل آخر يدعو للحوار السياسى بصرف النظر حتى عن مايدعيه البعض من أن هذا نوع من التغطية السياسية. علينا على الأقل أن نختبر موقف هذا الفصيل الذى يدعو للحوار بموقف عملى فى الشارع ولانضع كل البيض فى سلة واحدة.

– د. أحمد محمد عبد الله:

بحث حزب العمل، بعيداً عن المنهج والشكل أيضا، مختصر فى قضايا مهمة. أعتقد أن قضية العلاقة بين حزب العمل والإخوان تحتاج إلى توسع حتى على المستوى السردى. وموقف الحزب من أزمة الخليج اعتقد أنه كان تحولا خطيرا فى جماهيرية الحزب وفى موقفه. ونقطة شكلية : كون الحزب مكتبا سياسيا فى الانتخابات فى مؤتمره الأخير ، وهذه تضاف للمعلومات فلم يكن لهم قبل ذلك مكتب سياسى. وأعتقد أنه مهم جدا دراسة التحولات الدينامية التى

حدثت فى الحزب على مستوى نظرى وعلى مستوى عملى. على المستوى النظرى كان الحزب يركز فى بداية الثمانينيات على أن يكون نهج الحزب والسياسة التى يطرحها غير متصادمة وغير متعارضة مع الشريعة الإسلامية. وبعد التحولات التى حدثت فى المؤتمر قبل الأخير طرح الحزب الإصلاح من منظور إسلامى شامل أو شئ من هذا القبيل، وهو بذلك يحاول أو يولد رؤية ليست فقط غير متصادمة مع الشريعة الإسلامية بل خارجة من هذه النصوص. وهذا تحول ينبغى دراسته وأخذ موقف فى تحليله . وعلى مستوى عملى أعتقد أن الحزب تحول فى سنة ١٩٨٩ من حزب مفتوح تماما لأى فرد يكتب استمارة ويدخل فيه، إلى نوع من أنواع الانتقاء بين الأعضاء بحيث يكون لديهم حد أدنى من الالتزام العقائدى أو الإيديولوجى بخط الحزب . هذا أيضا تحول يحتاج إلى دراسة إذا كانت الباحثة سوف تكمل فى نفس الخط كما اتمنى. وأيضا دور الجريدة، فإذا شبهنا حزب العمل بقطار فاعتقد أن القاطرة التى تقود الحزب، وهى الجريدة، كان لها دور كبير جدا خاصة فى أزمة الخليج. النقطة الأخيرة بالنسبة لتأثير تحالف حزب العمل مع الإخوان، أى أنه حدثت تأثيرات على حزب العمل وتأثيرات على الإخوان . تحدثت الباحثة عن التأثيرات التى حدثت لحزب العمل ولم تتحدث عما حدث من تأثيرات على الإخوان.

التساؤل للباحث فى حزب التجمع : من خلال نظراتك كيف ترى مستقبل اليسار خارج التجمع أو داخل التجمع ، وهل تعتقد بإمكانية قيام تحالف بين الفصيل الراديكالى فى اليسار سواء داخل التجمع أوخارجه والراديكالية الإسلامية؟

- د. وحيد عبد المجيد:

النقطة التى أشرت إليها بخصوص المكتب السياسى هى ليست مكتب سياسى وإنما توسيع لهيئة المكتب، أى هيئة قيادية فى أى حزب يكون لديها ما يسمى بهيئة المكتب، وهى حلقة تضم الأمين العام والأمناء المساعدين وأمين التنظيم . وقد كانت موجودة فى حزب العمل منذ نشأته . وماحدث أن زيادة الهيئة التنفيذية إلى ٤٥ عضوا فى المؤتمر الأخير أدى إلى توسيع هيئة المكتب، ولكن هذا لا يعنى إنشاء مكتب سياسى. لأن الهيئة القيادية فى حزب العمل تسمى "اللجنة التنفيذية" وهى التى تقوم بمقام المكتب السياسى. وفى الأحزاب المصرية لا يوجد سوى الحزب الوطنى والحزب الناصرى اللذين لديهما ما يسمى بالمكتب السياسى ، وبقية الأحزاب الهيئات القيادية لها أسماء مختلفة: الأمانة العامة والأمانة المركزية بحزب التجمع، والهيئة العليا فى حزب الوفد....إلخ.

- الأستاذ / سعيد عبد المسيح :

يتركز حديثى فى نقطتين ، النقطة الأولى هى تحفظ يتعلق بما ورد فى ورقة الأستاذ عصام ، وهو أن حزب التجمع استطاع أن يتجاوز التناقض بين المجتمع المدنى والدولة عن طريق نسب الإرهاب إلي المجتمع المدنى . وأريد أن أقول له

أن المجتمع المدنى ليس ضد الدولة أو أنهما على طرفى نقيض ، فلا يوجد مجتمع مدنى قوى بدون دولة قوية تحفظ مؤسساته وتستطيع أن تجعلها فى إطار قانونى وتسير فى الخط المشروع. أما ضرب الإرهاب فلا يقصد به ضرب المجتمع المدنى، وإنما يقصد به ضرب هيبة الدولة عن طريق المجتمع المدنى لأنه هو الأسهل فى الوصول لضرب هيبة الدولة. والنقطة الثانية عن حزب التجمع، فهو يسير الآن كما قال د. وحيد عبد المجيد فى ركب السلطة إلى حد ما ، وأعتقد أنها اللعبة السياسية المشروعة، أى تحالفات معينة فى أوقات معينة للوصول إلى برامج معينة . فأحد جوانب العملية السياسية والصراع السياسى هو أن تختلف مع السلطة مرة وحزب العمل مرة أخرى وهكذا ، وإنما هذا لا يلغى أنه يقف الآن فى مواجهة التيار الإسلامى.

-الأستاذ / أحمد عبد الرازق:

أنا مندهش أن هذا البحث أخرج لنا حزب العمل باعتباره معارضة راديكالية فى مصر رغم أن النظام الحزبى فى مصر لا يسمح بوجود معارضة راديكالية أو حزب راديكالى. والدليل على ذلك أن البحث الذى قامت به الزميلة عن حزب العمل ودوره السياسى لم يقل لنا عن النخبة البرلمانية للتحالف الإسلامى، لماذا كانت توافق دائما على ميزانية الدولة ولم تعترض عليها أبدا فى ٨٧، ٨٨، ١٩٨٩؟!

هذا يوضح أن كلا من التحالف والعمل و الوطنى يتنافسون على تمثيل البرجوازية المصرية، التمثيل السياسى للبرجوازية المصرية. وقد حاول د. وحيد عبد المجيد أن يخرج لنا حزب العمل باعتباره معارضة شعبية والشعب وراؤه. وليكن ذلك تماشيا مع زعيق الصحافة ، أى أن تكون صحيفة الحزب ذات نزعة لها زعيق فى القضايا . فمن الممكن أن تكون مثل روزاليوسف وهى مجلة حكومية ضد الاحتكار وأشياء كثيرة، ولكن فى القضايا الجوهرية لا نجد لحزب العمل – فى القضايا التى تمس الجماهير – موقفا حقيقيا منحازا للجماهير. السيدة الباحثة أيضا لم تعطى لنا تفسيرا لماذا تحالف الإخوان مع العمل، لكى يطبقوا الشريعة الإسلامية؟! إذا كان هذا هو الغرض فلماذا لم يتم التحالف مع الصباحى وهو يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية، وكذلك الأحرار مصطفى كامل مراد يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية. ولكن كلا من العمل والإخوان هناك أساس اقتصادى اجتماعى يربطهما سويا . فى النهاية هم الرأسمالية الكبيرة المعترضة بشكل أو بآخر، وترى أنهم أولى بحكم مصر بدلا من المجموعة العسكرية أو البيروقراطية التى تحكم الآن. إذن هو تنافس على من يحكم مصر داخل أجنحة البرجوازية المصرية. أما الطبقات الشعبية فالنظام السياسى نفسه نظام لا يسمح بمعارضة حقيقية أو معارضة شعبية. وأنتم قلتم أنه نظام حزبى مقيد وما إلى ذلك، هل يستطيع حزب العمل أن يعارض بشكل حقيقى؟ بإمكان السلطة أن تغلق جريدة "الشعب" كما فعلت مع "صوت العرب" ومع "مصر الفتاة" وبنفس القصة، أى يمكن أن تقول أن الحزب غير نشاطه من حزب عمل اشتراكى إلى حزب عمل إسلامى. ويذهب الحزب إلى القضاء الإدارى ويستغرق زمنا حتى تحل المشكلة ولا تطبع مطابع الأهرام جريدة الشعب لعادل

حسين. هذه المعارضة جزء من النظام وليست معارضة أو خلافه . فمحاولة أن تبدلوا الأدوار حسب ما تريدون ليست صحيحة.

أنا تجمعى وضد قيادة التجمع وناضلت خلال ثلاث سنين لمواجهة التيار اليمينى المتخاذل داخل التجمع، ولى على الأستاذ عصام ملاحظة أساسية. فقد حسم الصراع فى التجمع بين كتلتين، كتلة اعتبرها ماركسية أو شلة الأمين العام، وكتلة ثانية من الماركسيين المرتدين . بينما الكتلة الثالثة التى لعبت دورا أساسيا من ٨٥ إلى ٩٠ فى مواجهة الخط اليمينى لقيادة التجمع ، كتلة الشباب المنطلق من مدارس فكرية متعددة سواء ناصرية أو ماركسية ، التى حافظت على التوجه الاشتراكى للحزب ، لم يذكرها الباحث وأشار إليها باعتبارها كتلة مشاركة للأمين العام وفى التجمع من سنة ١٩٨٥ إلى سنة ١٩٩٠ دار صراع جذرى داخل الحزب حول توجهاته الفكرية : هل هو حزب اشتراكى؟ هل هو حزب إصلاحى؟ حزب طبقى؟ كانت هناك ثلاث وجهات نظر: وجهة يمينية إنه حزب إصلاحى وليس علينا سوى أن نصلح ونرشد أداء السلطة البرجوازية ، واتجاه وسطى وهو الموجود فيه الأمين العام إنه مرة يقف مع الإصلاحيين وأخرى مع الراديكاليين، والاتجاه الثالث وهو الراديكالى وأصبح مضروبا ولا يسمح له بالتواجد فى مواقع السلطة ولا التعبير فى المنابر الفكرية الموجودة لهذا الحزب. وهو الاتجاه الذى دخل إلى التجمع بعد ١٩٨٤ من جيل الغضب الطلابى سواء من شقه الناصرى أو شقه الماركسى، وعانى معاناة ديمقراطية داخل حزب التجمع واضطر بعضه أن يترك هذا الحزب.

ومن الواضح أيضا أن الجميع يغازل الحركة الإسلامية وأتساءل هل الحركة الإسلامية تدافع عن الفقراء؟ الكل ينتظر الحركة الإسلامية فى السلطة بعد أعوام قليلة، فنجد أن الباحثين الخبراء يقدمون مغازلة لها ! هى حركة لا تدافع عن الفقراء وبرنامجها الاجتماعى معادى للفقراء، وهى مع الخصخصة، وتنحاز للمالك فى قانون العلاقة بين المالك والمستأجر . هنا الجميع يصور الحركة الإسلامية وحزب العمل باعتبارهما المدافع عن الفقراء فى مصر. لكن الصراع فى مصر هو بين المماليك ، مماليك الحركة الإسلامية ومماليك السلطة، والشعب المصرى غائب عن هذا الموضوع. وإذا كانت مجموعة المثقفين الذين يريدون أن يغازلوا الحركة الإسلامية القادمة كما كانوا يغازلون السلطة الحالية ، فهؤلاء فى مساحة بعيدة عن الشعب المصرى. الحركة الإسلامية ليست تعبيرا عن مصالح الجماهير فى برنامجها الاجتماعى.

- كارى روزيفسكى :

سأحاول أن أقدم سؤالى بالعربى :

سؤالى يتجه إلى انتماء الباحثين . هناك كثيرون يعلنون أن أحزاب المعارضة الرسمية فى مصر لا تمثل إلا شريحة ضيقة من المجتمع المصرى. والسؤال إلى أى مدى حزب العمل أو حزب التجمع يتمتع بقاعدة شعبية أو فعالية فى أرض المجتمع؟ وماهى الفئات الاجتماعية التى تؤيد كلا منهما ؟ وإذا كانت الطبقة المتوسطة فأى فئات داخل الطبقة المتوسطة لها دور رئيسى؟ وماهى الطرق التى تستخدمها لكى تتواصل مع جماهيرها؟ وماهى العقبات الأساسية التي تواجه كلا منهما فى تحقيق ذلك التواصل؟

- الأستاذ / أشرف حسين:

سوف أضم صوتي لصوت الدكتور وحيد عبد المجيد في مسألة التفسير وهي قاصرة في كلا البحثين ، وبالذات بالنسبة لورقة عصام. اختيار المقاربة هو شكل من أشكال التفسير، واختياره لمقاربة الموقف الطبقي للحزب هو شكل من أشكال التفسير . ولكنه لم يربطها بمجموعة من القضايا كنت متصورا أن الموقف الطبقي للحزب لابد أن يكون مرتبطا بها . مثل أن هذا الحزب نشأ سنة ١٩٧٦ وجميع قياداته مارست العمل السياسي في فترة الناصرية وبعضها ما قبل الناصرية ، وبالتالي فهو ليس منعزلا عن تراث الحركة السياسية بمعناها الواسع وأقصد تحديدا الحركة الشيوعية ، وأعتقد أن تحليل الثابت والمتحرك في تراث هذه الحركة الشيوعية أمر واجب لتفسير هذه الانتقادات ، لأن عدم التأكيد على هذه القضية هو الذي جعل الدكتور وحيد يقدم تفسيرا هو بذاته يحتاج إلي تفسير ، وهو مسألة عداء التجمع الهستيري للحركة الإسلامية. ليس حقيقيا أن عداء التجمع الهستيري للحركة الإسلامية هو الذي خلق الموقف المتهاون مع الدولة، وإلا فما تفسير فكرة الجبهة الوطنية في نهاية السبعينيات والتي كان أحد مكوناتها الرئيسية هم الإخوان المسلمين بل وفي بعض الأحيان أعتقد أن التجمع لم يتبن موقفا علمانيا مقاتلا في مواجهة الإخوان المسلمين. وهذه مسألة أثارت قدرا من الجدل في صفوف شباب الحزب ولم تكن المسألة القاتلة في هذه القضية هي موقف الحزب من الإخوان المسلمين أو من التيار الديني، فالحزب في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات هو الذي ابتدع مصطلح "التيار الديني المستنير". المسألة القاتلة من وجهة نظري وقد وضع يده عليها عصام فوزي كانت موقفه من الدولة. ولكن هذا الموقف من الدولة في ذاته كان يجب أن يناقش في علاقته بتحولات الواقع الاجتماعي في السبعينيات والثمانينيات: الطبقات التي يتصور الحزب أنه يمثلها هل حدثت عليها تغيرات؟ فلم نسمع عنها في العرض. ومسألة المتغير الإقليمي وعلاقته بالقضية الوطنية، وهذه مسألة حاسمة في موقف التجمع وفي موقف أي تيار سياسي مصري.

هناك شئ يسمى قضية وطنية مطروحة من ٣٠ عاما ، القضية الوطنية التي سمحت في السبعينيات بحدوث استقطاب محدد في الحياة السياسية المصرية بين خندق من يسمون خندق كامب ديفيد وخندق أعداء كامب ديفيد ، هذا التحول وتواري القضية الوطنية الآن ما دورهما ؟ هل كان وسيلة في التقارب مع الدولة المصرية؟ أم أن التحولات الإقليمية المتمثلة في تحول كل الأنظمة العربية باتجاه القبول بكامب ديفيد هو الذي قرب التجمع من الدولة؟ أم أن العكس هو الصحيح ؟ ولكن هناك قضية محددة وهي التحولات التي أصابت القضية الوطنية والموقف من القضية الوطنية ووضعها على جدول أولويات الحركة السياسية المصرية.

- الأستاذ / عادل شعبان:

هناك مقالة مهمة كتبها المرحوم أحمد صادق سعد، عنوانها "مشاكل التجمع هل لها حل" . في هذه المقالة يطرح

الأستاذ صادق سعد الهوية أو الانتماء الطبقى ، عن أى طبقة يعبر التجمع ، ويستشهد الأستاذ صادق سعد بأن الحزب لا يعبر عن الطبقة العاملة وإنما يعبر عن شرائح البرجوازية الصغيرة فى مصر. ولو أخذنا هذا الموقف وطبقناه على كثير من الإضرابات التى حدثت فى الفترة الأخيرة ، فى اعتصام الحديد والصلب سنة ١٩٨٩ الحزب اتخذ موقفا ومكتب العمال اتخذ موقفا من الاضرابات . مواقف متعددة من الحزب ، وهذا يأخذنى إلى اتفاق ضمنى مع عصام فى أن خط الحزب بالفعل خط إصلاحى، وقد قمت بعمل تقييم للدورة البرلمانية الماضية وأثبت فيها أن التجمع يلعب دورا ولكنه دور غير جيد فى الحياة السياسية فى مصر. إنه يساهم فى إعطاء الدولة شرعية للتحولات التى تحدث فى مصر، والمفروض أن التجمع حزب له رؤيته وموقفه ، لكن ينتهى به الحال أن يساهم فى ترسيخ تحولات اجتماعية غير مقبولة فى مصر.

- د . هدى زكريا:

الأبحاث التى تتكلم عن كل حزب على حدة يجب أن تقف على رؤية عامة وعلى أرضية اجتماعية، لأنه من المهم فى التفكير والتحليل ألا ننزع نحو السياسة باستمرار ونحو تجزئ المعلومات . من الواضح أن البنية السياسية فى مصر بعد السبعينيات انفتحت إلى حكومات حزبية، وهذا الانفتاح فى البناء السياسى لم يكن تعبيرا عن تعددية بقدر ما كان انفتاحا لتسهيل ونعومة التدخل الأجنبى فى عملية صنع القرار . والدكتور وحيد حاسب الباحث عصام فوزى على منظوره الطبقى ، كما انخرط فى موقف معادى واستخدم كلمة "هستيريا" و"هستيرى" ثلاث مرات.وكان واضحا أنه يحمل موقفا، موقفه الطبقى أيضا . الحركة الإسلامية عندما تحدث عن تعاملها مع الجماهير واهتمامها بقضية الجماهير، أنا بالفعل ألاحظ أن المسجد يلعب دورا مع الجماهير ولكن أى دور؟ هو دور الحكومة الموازية المعوضة لضعف دور الدولة . وبالتالى هذا الدور الموازى لا يعنى أن المنطلق هو تبنى الجماهير بقدر ما يعنى أن المنطلق لذلك هو موقف عملى يستخدم الجماهير وينتشر بينها ويقوم بانتقاء مستمر لكل ماهو رجعى داخل الحركة. وأنا لا بد أن أذكر بين من يقومون بذلك التيارات المعتدلة داخل الحركة الإسلامية . وقد قمنا بدراسة فى مركز البحوث العربية عن الدورة البرلمانية سنة ١٩٨٧، وكشفنا عن أن بعض المتحدثين باسم الجماعات الإسلامية كان يقدم لنا مجموعة آيات قرآنية تهدد بدخول النار والوعد المنتظر، وبعدها مباشرة يتحدث فى برنامج اقتصادى عن تعويم الجنيه المصرى وبيع القطاع العام لمن يعملون به. وكان هذا مدهشا أنه بالفعل فى برنامج على شكل إمساكية شهر رمضان هناك أربع صفحات من الآيات القرآنية ثم انتقال إلى موقف اقتصادى شديد الوضوح.

- الأستاذة / نورا عبد الله:

أتوجه بالشكر للدكتور وحيد على ملاحظاته القيمة على البحث ولكن هناك بعض النقاط أود الرد عليها ، مثل

مسألة المصادر، فقد اعتمدت على مصادر أساسية فى البحث، اعتمدت على جريدة الحزب وآراء قادة الحزب، وهذه أعتبر أنها مصادر أساسية وليست ثانوية لأنها هى المعبر الرئيسى عن أفكار الحزب ، فكيف أعرف أفكار الحزب دون جريدة الحزب وبرنامج الحزب وآراء القادة والندوات التى يعقدها؟ وهذه لا أعتبرها مصادر ثانوية على الإطلاق . بالنسبة للبحث قال الدكتور وحيد أنه يقوم على وصف أو سرد ، والبحث فى الأساس يقوم بعملية تشريح للحزب ليمكن فهم دوره السياسي والاجتماعى فى الحياة السياسية المصرية عن طريق فهم دور الحزب وتطوره على المستوى الفكرى والحركى. هناك تعليق آخر يقول إنى قلت يتحالف للحزب مع السلطة ، وأنا لم أقل تحالفا وإنما مهادنة ، تلك المهادنة طبقا للدور المرسوم له من السلطة فى بداية نشأته. وبالنسبة لمصر الفتاة فهذا شئ لا يمكن أن نغفله ، أن الحزب منذ بداية نشأته وهو يعلن أنه امتداد صريح لأفكار مصر الفتاة ، ولكنى أختلف مع الأستاذ وحيد فى أنه يقول أن لحزب العمل أساساً ناصريا أيضا، فهذا شئ لم تشير إليه قيادات الحزب.

أحد المعقبين قال أن آراء إبراهيم شكرى بخصوص التوجهات الإسلامية وموقفه من الإرهاب وأنه ضد الإرهاب الدينى، وأن هذا ضغط غير كافى. ولكن إذا لم يكن هناك إيديولوجية بالمعنى الصريح أو الواضح فى الحزب ، فمن أين تأتى لى الأفكار عن الحزب؟ كيف أقول إذا كانت توجهات الحزب إسلامية أم غير إسلامية؟ من أين أستطيع الحكم إلا من خلال أفكار قادته. لأننا لا نستطيع تجاوز أن نطلق عليه أنه من أحزاب القادة أي أن فكر القادة هو الذى يسير أفكار الحزب، ولا تستطيع أن تقول بأيديولوجية واضحة أو أفكار واضحة له ملتزم بها أو يعلنها بطريقة واضحة. ولكن هى أفكار القيادات . عندما يقول إبراهيم شكرى أنا صحيح مسلم ومتعاون مع الإخوان المسلمين ومتحالف معهم ولكنى أدين الإرهاب ، أعتقد أنه ليس هناك ثمة خطأ فى الأخذ بذلك . وهناك سؤال بخصوص دور عادل حسين فى الحزب وفى جريدة الحزب. بالطبع عند دخول عادل حسين الحزب لم يغير اتجاه الجريدة فقط، غير اتجاه الحزب بكامله إلى اتجاه إسلامى لأنه معروف عنه ميوله الإسلامية، وخصوصا بعد إقالة حامد زيدان من الحزب المعروف باتجاهه الاشتراكى. كون أن عادل حسين ترك رئاسة تحرير الجريدة الأم وأخذ منصبا آخر فهذا مجرد تغيير فى المقاعد وليس تغيرا فى الأفكار، ومجدى أحمد حسين رئيس التحرير الجديد بالمناسبة له صلة قرابة بعادل حسين،وهو أيضا له اتجاهات إسلامية واضحة ، وهو أولا ابن أحمد حسين مؤسس مصر الفتاة ، وعادل حسين هو عم مجدى حسين لأنه أخ غير شقيق لأحمد حسين . ويعتبر الحزب من أحزاب العائلات.

- د. وحيد عبد المجيد:

إضافة سريعة فيما يتعلق بموقع عادل حسين الآن فى حزب العمل . فى المؤتمر العام الأخير ومع تكريس التوجه الإسلامى الجديد لحزب العمل أصبح لعادل حسين دور أكثر محورية ، بانتقاله إلى منصب الأمين العام رغم أنه كان يؤدى هذا الدور فعليا فى الواقع فى العامين الأخيرين على الأقل نتيجة للظروف الصحية للدكتور حلمى مراد الأمين

العام السابق للحزب ، لكن توليه هذا المنصب الآن بشكل رسمى يجعله الرجل الثانى مباشرة فى الحزب وخاصة بعد خروج المهندس محمد حسن درة الذى كان يشغل منصب نائب رئيس الحزب منذ نشأته، وبخروجه مؤخرا من الحزب أصبح عادل حسين الآن هو الرجل الثانى مباشرة فى الحزب مما يتيح له مزيدا من الفرص لتحريك الحزب فكريا وسياسيا وحركيا فى الاتجاه الذى أعتبره حتى الآن فى مرحلة الصياغة ، فعادل حسين لم يصل حتى الآن إلى صياغة نهائية لما يريده من هذا الحزب، لما يريد حزب العمل أن يصبح عليه، إنما موقعه الجديد يتيح له حرية حركة أكبر فى المفاهيم بصياغة حزب العمل فى صورته الجديدة على الصورة التى يريدها. وعادل حسين تتنازعه فى هذا المجال عدة اتجاهات سواء نظرية أو حركية أهمها على الصعيد النظرى مثلا الإسهامات المتعارضة لكل من راشد الغنوشى فى تونس وحسن الترابى فى السودان، فيما يتعلق بأن يظل هناك أساس مشترك لإسهامات الغنوشى والترابى. لكن هناك تناقضات أساسية بينهما وخاصة فيما يتعلق بالمسألة الديمقراطية وطبيعة الدولة الإسلامية، أو الطبيعة الديمقراطية والمدنية للدولة الإسلامية. فحتى الآن عادل حسين متردد بين هذين الاتجاهين واللذين يمثلان أهم الاتجاهات الإسلامية المعاصرة المؤثرة عليه الآن. وفى اعتقادى أن مستقبل حزب العمل فى الفترة القادمة يتوقف إلى حد كبير على الصياغة التى سيضعها عادل حسين باعتباره أهم شخص فى هذا الحزب الآن.

وفيما يتعلق بمدى شعبية حزب العمل ، حزب العمل فى الحقيقة كغيره من الأحزاب الشرعية فى مصر هو حزب محدود القاعدة . لا يوجد حزب شرعى فى مصر لديه قاعدة جماهرية ، كل الأحزاب الشرعية بلا استثناء بما فيها الحزب الحاكم هى أقرب لأحزاب لاقاعدة جماهيرية لها. حزب العمل حاول فى الأربع أو الخمس سنوات الماضية أن يوسع نسبيا من قاعدته من خلال ضم بعض العناصر الإسلامية التى يجندها سواء من جماعات التطرف أو من بعض الذين خرجوا على جماعة الإخوان فى السنوات الماضية، لكن هذا لا يعطيه الإمكانية لبناء قاعدة شعبية كبيرة بالمقارنة مثلا مع جماعة الإخوان . أى أن تغلغله فى المجتمع محدود وقاصر على مناطق معينة . فهناك محافظات له وجود قوى فيها مثل محافظة الدقهلية ، وكان لديه وجود قوى فى محافظة أسيوط لكن تراجع هذا الوجود لصالح جماعات التطرف فى السنوات الأخيرة . إن حزب العمل يقود معركة رئيسية مع جماعات التطرف فى محافظات الصعيد على الشباب المتحمس المحبطين من الأوضاع والذين يعبرون عن احتجاج، فحزب العمل هو المنافس الرئيسى لجماعات العنف فى هذه المحافظات لأن الإخوان المسلمين لن يدخلوا هذه المنافسة، لأن لديهم أساليبهم الأخرى فى التجنيد. إنما حزب العمل يضع عينه على أحد المصادر التى يتوجه إليها فى تجنيده وهم الشباب المرشحون للدخول إلى جماعات العنف، أو الذين يمكنه أن يجتذبهم من جماعات العنف. وفى اعتقادى أن هذا الدور هو دور إيجابى جدا فيما يتعلق بمواجهة العنف فى مصر. إنه كلما استطاع أى حزب أن يجتذب بعض الشباب المؤهلين أو المنخرطين بالفعل فى أعمال العنف سيؤدى هذا إلى محاصرة الظاهرة ، وهذا الدور يستحق التشجيع وليس التقييد كما يحدث الآن فى الواقع.

- الأستاذ / عصام فوزى :

أنا لم أتطرق إلى موقف الدولة من الجماعات الإسلامية بحيث يؤخذ على ذلك . أنا ضد التطرف الإسلامى ولكنى لن أكون مع من يدعون لتصفية الجماعات الإسلامية بالقوة، أنا مع حوار أى جماعة إسلامية ترغب فى الحوار. لكن وأنا أناقش موقف التجمع كنت أقول أن التجمع نقل قضيته الرئيسية من الصراع مع الدولة إلى الصراع مع الجماعات الإسلامية ، ولم أدلى بدلوى ولم أقل رأيا فى هذا الموضوع . السيد رئيس الجلسة بدأ من هذه النقطة وانطلق ليعبر عن وجهة نظره هو وبالتالى كثير من الآراء جاءت للرد عليه.

وأشكر حماس الأخ أحمد عبد الرازق لأنه بالفعل كان متحمسا جدا ، ولكنه حاول أثناء حماسه أن يقول أنه كان هناك فصيل داخل التجمع من الشباب ذوى الخط المختلف ، وأنا أعرف ذلك وأشرت له. ولكن حجمهم لم يكن بالصورة التى يقدمها ، وحتى حجم اليسار خارج التجمع وداخله حالتان تعيستان من جميع الوجوه، فلا داعى للانفعال المبالغ فيه لأن المسألة لا تستحق . التجمع يعتبر يسار السلطة القائمة، واليسار خارج التجمع مجموعة من الجماعات الراديكالية المحترمة الشريفة المستقلة الوطنية، ولكن هى فى النهاية لا تملك أى تأثير فى الشارع. المسألة الأخرى هى قضية من هى جماهير التجمع؟ التجمع معبر عن البرجوازية الصغيرة ويراوح ما بين أن يعبر عنها أى يستخدمها فى خلافاته مع النظام وأن يعبر عنها بمعنى أن يدفع بعض شرائح النظام لتبنى مصالح هذه الطبقة. ومن المعروف أن البرجوازية الصغيرة تستطيع أن تفرز العديد من الأيديولوجيات والمواقف السياسية ، تفرز من أول التطرف الإسلامى إلى بعض القوى اليسارية - بعض الشيوعيين المتطرفين - ولكن فى النهاية التجمع تعبير عن هذه القوى. ويلاحظ أنه برغم الخطاب التهادنى للتجمع فى الفترة الأخيرة وتغاضيه عن موقفه النقدى من السلطة فهذا الخطاب لم يثمر أى شئ فى انتخابات عام ١٩٩٠. من الذى نجح من التجمع ؟ خالد محى الدين ، ولطفى واكد وقد نجحا بناء على علاقات عائلية، أى نفس اللعبة القديمة عن مقومات النجاح فى اللعبة البرلمانية فى مصر . ونجح مختار جمعة لأنه من النوبة ، وكل قبائل النوبة أعطته أصواتها. إذن اللغة القبلية. ونجح البدرى فرغلى وعبد العزيز شعبان لأن لهما معارك نضالية وسط الطبقة العاملة، أى أن الطبقة العاملة أعطت لاثنين من المرشحين . إذن نجاح المرشحين تم بناء على سببين : التجمع غير خطابه وأصبح متصالحا مع السلطة ، والسلطة وفق الصلح لم تزور الانتخابات خاصة أنهم يحتاجون إلى معارضة داخل البرلمان لأن الوفد والعمل انسحبوا . ولكن لماذا نجح مرشحون بالتحديد؟ ليس بسبب الخطاب النقدى ، فأزعم أن التجمع حين غير خطابه لم تنظر فيه الناس ولا قرأته . القيادى الموجود فى الشارع نجح، والذى يلعب وسط العائلات نجح، والذى يلعب فى وسط القبائل نجح، إذن هى اللعبة القديمة ولم يتغير شئ.

الشئ الأخير فيما يتعلق بمستقبل اليسار وهذا سؤال هام لكنى لا أستطيع أو أدعى أننى أستطيع الإجابة عليه، لكن المسألة هل هناك إمكانية للتحالف بين راديكالية اليسار وراديكالية الجماعات الإسلامية. هناك بالفعل نوع من الخطاب المتبادل. اليوم انقسم اليسار . هناك اتجاه يؤيد التفاهم بناء على قضية حرية الوطن ، وهناك فى اليسار اتجاه

آخر يضع حرية المواطن أولا . ما بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية والوطنية وما بين قضية الديمقراطية انشق اليسار. الاتجاه الذى يؤيد التفاهم مع الجماعات الإسلامية على اعتبار أن لها موقفا من الدولة وموقفا من القضية الاجتماعية ولها موقف من إسرائيل وهكذا، إن هو إلا قطاع ضعيف جدا ولكن شريف جدا ، وأنا أوكد أنه شريف جدا وأوكد أيضا أنه ضعيف جدا. والقطاع من اليسار الداعى لتصفية الجماعات الإسلامية قطاع واسع جدا، وأتفق على أنه قطاع متأثر بوجهة نظر فصيل فى الحركة الشيوعية المصرية قديم جدا ، وهذا الفصيل لا يمتد فقط إلى السبعينيات بل يمتد إلى الأربعينيات ويظل يورث الموقف جناح فى اليسار يمكن الاعتماد عليه فى تقديم موقف قوى من الدولة . والقضية مرهونة بصراع طبقى. فما أن ترتفع حدة الصراع الطبقى حتى تنتخب القوى الاجتماعية ممثليها الحقيقيين. كل هؤلاء الممثلين الحاليين انتخبوا فى المرحلة الناصرية فى ظل غياب الصراع الطبقى وفى ظل تغييب وطمس الصراع الطبقى. اليوم المسألة متغيرة وتحتاج إلى وقفة وأن كل القوى الاجتماعية تقدم ممثليها فيمكن للطبقة العاملة أن تقدم رموزا سياسية مختلفة كثيرا عن الموجود ، ومثلها البرجوازية الصغيرة، وهكذا.

سادسا :

منظمات المجتمع المدنى

(الجمعيات الأهلية)

الجمعيات الأهلية

والمعوقات القانونية لنشأتها ولنشاطها

أشرف حسين

باحث بمركز البحوث العربية

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء علي أحد المعوقات الهامة لازدهار العمل الأهلي فى مصر، ألا وهى المعوقات القانونية لهذا النشاط. ولا يخامر الباحث أى شك فى أن معوقات العمل الأهلى شديدة التنوع، تبدأ من الموروث الثقافى ومؤسسات التنشئة الاجتماعية من الأسرة إلى المدرسة إلى وسائل الإعلام إلى طبيعة الهياكل الاجتماعية.ولكننا سنحاول فى هذه الورقة أن نركز على جانب المعوقات القانونية.

أولاً باعتبارأن التغيرات القانونية هى الأيسر فى التغيير على المدى القصير، حيث أن التغيرات القانونية والمؤسسية والمجتمعية الشاملة تنتج آثارها على المدى الأبعد. وثانياً فإننا سنحاول أن نربط القانون بهذه الهياكل المؤسسية المتوارثة وفى صلتها بالتحولات الجارية علي البنية المجتمعية فى مصر.

وسنقسم هذه الورقة إلى أقسام ثلاثة، نخصص أولها لمعالجة السياق السياسى والمجتمعى لبروز أهمية دور المنظمات الأهلية فى هذه اللحظة التاريخية بالذات، ونخصص القسم الثانى لمعالجة المعوقات القانونية، وأخيرا فستعرض فى الخاتمة إلى طبيعة الإشكاليات التى يثيرها التنظيم القانونى للجمعيات فى علاقتها بالتحولات الاجتماعية الخاصة بالانتقال لاقتصاد السوق.

أولا: لماذا الجمعيات الأهلية الآن؟

كما عبر العديد من الباحثين والمراقبين، فربما كان عقد الثمانينات هو عقد الهيئات غير الحكومية[١]. فقد انعقدت الآمال على تنشيط العمل الأهلى، سواء على مستوى الباحثين أو المشتغلين بالعمل العام أو المنظمات الدولية. ولم تكن مصر بعيدة عن هذا الاهتمام ، حيث انعقد مؤتمران خلال الأعوام الثلاث الأخيرة لمناقشة هذه القضية

الهامة. ومن الطبيعى أن يستدعى ذلك الاهتمام بالقطاع الأهلى، بروز أهمية دراسة القانون الذى يحكم أنشطة العمل الأهلى.

وسنحاول فيما يلى أن نعرض لمبررات، أو بالأحرى سياقات، الاهتمام بدور المنظمات الأهلية، هذه السياقات التى وإن كانت متكاملة فى بعض الأحيان فهى تنطوى على تناقضات فى العديد من الأحيان. وإن كانت ترتكز على وقائع حول الطاقات الهائلة التى يختزنها العمل الأهلى، فهى تنطوى على بعض المبالغات والأوهام فى دور هذا العمل فى التصدى للقضيتين التوأمين فى حياة المجتمع المصرى والعالم الثالث عموما وهما قضيتا التنمية والديمقراطية.

الجمعيات الأهلية بوصفها احد مكونات المجتمع المدنى

كان بروز مفهوم المجتمع المدنى واحتلاله مكانة جوهرية فى الفكر السياسى العربى خلال العقد الأخير، بل وانتقاله ليحتل مكانا بارزا كأحد مفردات الخطاب السياسى للقوى السياسية العربية، مقدمة لطرح دور الجمعيات الأهلية. وبعيدا عن الجدل النظرى الطويل حول مفهوم المجتمع المدنى، فإن التعريف الإجرائى له (والذى يتبناه ضمنيا أغلب المطالبين ببناء مجتمع مدنى) يرونه معبرا عن التنظيمات "غير الحكومية" أى غير التابعة للدولة مباشرة و"غير الإرثية" أى التى لاتكون عضويتها "إجبارية" وعلى اساس المولد (مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة والدين والطائفة والعرق والسلالة)[٢]. وهو مايجعل الجمعيات الخاصة (وفقا للتعبير الذى يستخدمه المشرع المصرى) أحد الرهانات الكبرى لإنعاش المجتمع المدنى. وتزداد هذه الأهمية فى ضوء تقييد حق تكوين الأحزاب، وتآكل قاعدتها السياسية والنزوع الشديد لتراجع التسييس (حتى على مستوى العالم الأول) والذى يعبر عنه بمأزق المشاركة السياسية.

وفى مواجهة ذلك نجد إدراكا متزايدا لأهمية ودور الجمعيات الأهلية كأحد المداخل الهامة لتعلم الديمقراطية وتنمية وترشيد ثقافة المشاركة الاجتماعية عموما، والسياسية على وجه الخصوص بين أفراد المجتمع[٣] . ويرتبط بدور هذه المؤسسات فى دعم عملية المشاركة، دورها كمؤسسات وسيطة بين الدولة والمواطن الفرد. إذ ليس من المتصور أن تقتصر حياة أى مجتمع على مؤسسات السلطة وفروعها والمواطنين كأفراد[٤]. ومما ضاعف من هذه الأهمية تميز عقد الثمانينيات فى مصر ببروز دور بعض جماعات المصالح، وتحديدا تلك الجماعات التى تأسست وفقا لقانون الجمعيات ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وأهمها جمعية رجال الأعمال ونوادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

فالجماعة الأولى برغم كونها ليست التنظيم الرسمى لكل رجال الأعمال فى مصر، حيث أنهم منضمون إلى كل من اتحاد الصناعات والغرف التجارية، إلا أنها استطاعت أن تصمد بجانب هاتين المؤسستين فى العقد الأخير بالدرجة العالية من التجانس بين أعضائها برغم (ولربما بسبب) قلة عددهم، ومارست دوراً تمثيليا، خاصة مع تحول الدولة باتجاه اقتصاد السوق[٥].

النموذج الثانى لهذه الجمعيات التى قامت بدورها كجماعات مصالح، هى نوادى أعضاء هيئة التدريس الجامعية،

سواء على صعيد دفاعها عن مصالح أعضائها المادية والأدبية أو على صعيد تصديها لمشاكل المجتمع المصرى والعربى بالرأى،[٦] بجانب استيعابها الفعلى لممثلى قوى سياسية محجوبة عن الشرعية مثل التيار الإسلامى.

الجمعيات الأهلية كضرورة تنموية

مع ازدياد تأثيرالمؤسسات الدولية وعلى رأسها الصندوق والبنك الدوليين على صنع السياسات الاقتصادية لدول العالم الثالث، وما صاحب ذلك من وصول مشروعات التنمية فى دولة ما بعد الاستقلال بطموحاتها التصنيعية والتحديثية الضخمة، إلى مأزق حاد، برزت بشدة الدعوة لقيام الجمعيات الأهلية بسد الفراغ الذى نتج عن انسحاب الدولة من مجال الانتاج والرفاهية الاجتماعية تحت ثقل سياسات ترشيد الإنفاق العام الذى فرضته سياسات التصحيح والتكيف الهيكلى. فقد أصبحت الجمعيات الأهلية (إلى جانب الصناعات الصغيرة والقطاع غير الرسمى) هى معقد الأمل فى خلق فرص عمل فى ضوء السياسة الانكماشية المفروضة على قطاع الدولة وفى القيام بأعباء الخدمات التى لا تقدر الحكومة على الاستمرار فى دعمها كما فى السابق.

ثانيا: التنظيم القانونى للجمعيات

اتساقا مع الأطوار القانونية التى تمر بها أى منظمة أهلية، فسنقسم هذا الجزء إلى أقسام ثلاث، يتناول أولها الحق في تكوين الجمعيات، أما الثانى فسنخصصه لدراسة علاقة الدولة متمثلة فى الجهة الإدارية المختصة بالجمعية أثناء وجودها، وسنخصص الجزء الثالث لانقضاء الجمعية الأهلية بالحل أو بالإدماج.

ولكن من الضرورى أن نشير -ولو على عجالة- للفلسفة التى حكمت النشاط الأهلى وفقا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فى علاقته بتصور سلطة يوليو (هذا التصوروالذى يسرى حتى هذه اللحظة برغم تغيرالسياسات) لطبيعة المنظمات الاختيارية عموما (من جمعيات ونقابات) ولرؤيتها لدور وطبيعة النشاط الأهلى.

ثورة يوليو وتبقرط الجماعات الاختيارية

يشير واقع الجماعات الاختيارية فى مصر، إلى محاولة السلطة إفقادها القدرة على الاستقلال الذاتى بصورة كبيرة. فكما يلاحظ طارق البشرى على "كل الأبنية التنظيمية للدولة الناصرية، سواء كانت شعبية أو إدارية، فبالرغم من الدفعة التى أعطتها الناصرية لهذه الأبنية على صعيد الانتشار والنمو العريض على مستوى الهياكل المؤسسية، فقد أفقدتها المكنة الذاتية لإصدار القرار حيث جريان قوة الدفع هابطة من أعلى ومن خارج الكيان التنظيمى، وليست نابعة من أسفل ولا منبعثة من الباطن، فالهيمنة المركزية العليا فى الدولة، لم ترد على صورة أن يكون لكل من الكيانات التنظيمية حركته الذاتية وقراراته المنبعثة من داخله، مع حق السلطة المركزية فى تعديل قراره أو وقفه، إنما

آثرت أن تكون كل الكيانات متفتحة تجاهها، وأن يكون لها مكنة التأثير فى تشكيل القرار الذاتى قبل أن يصدر، ومكنة التحريك الداخلى لأى تكوين أو تشكيل تنظيمى.(٧).

فهناك سمات ملفتة للنظر بين القوانين التى تحكم الجماعات الاختيارية، وأهمها إفقادها لصفتها كتجمعات اختيارية لصالح فرض عضوية إجبارية فى النقابات العمالية، أووحدة قسرية لكل الجمعيات فى اتحادات نوعية أو إقليمية أو فى الاتحاد العام للجمعيات. وقد ترتب على هذه السمة اكتساب الجمعيات والنقابات لهيكل هرمى تزداد سيطرة الدولة عليه كلما اقترب من قمته. فالاتحاد العام للجمعيات على سبيل المثال كان يتكون من تسعة وكلاء وزارة، ووكيل الجهاز المركزى للمحاسبات، وممثل عن الاتحاد الاشتراكى العربى، وسبعة أعضاء يختارهم وزير الشئون الاجتماعية، ومدير الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات العامة الذ ى يعتبر سكرتيرا عاما للاتحاد بحكم منصبه إلى جانب الاثنين وعشرين عضوا المنتخبين من أعضاء مجالس إدارات الاتحادات الإقليمية والنوعية.

غلبة الطابع التنفيذى على نشاط الجمعيات

من المفترض أن يختلف نشاط الجمعيات الأهلية عن البرامج الوزارية للدولة، حيث تكون الدولة فى الحالة الأخيرة هى الفاعل الرئيسى والصانع للخدمة الاجتماعية ويكون المجتمع هو المتلقى لهذه الخدمة. أما فى حالة الجمعيات الأهلية فيكون المجتمع هوالفاعل الرئيسى ويكون فى نفس الوقت هو المتلقى الرئيسى للخدمة(٨).

أما وفقا للفلسفة التى حكمت القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤، فقد غلب على دور الجمعيات الطابع التنفيذى، حيث اعتبرت إحدى أدوات السياسة العامة للدولة لتحقيق أهدافها من خلال "خضوع الجهود التى تبذل فى ميدان الخدمة الاجتماعية لتخطيط سليم فى إطار خطة عامة شاملة تشرف عليها الدولة وتوجهها وتراقب تنفيذها" وذلك على حد تعبير المذكرة الإيضاحية لقانون الجمعيات.

وفى هذا الإطار فقد فوض القانون رئيس الجمهورية إصدار قرارات باعتبار بعض الجمعيات ذات صفة عامة وهو ما يعنى جواز أن توكل إليها وزارة الشئون الاجتماعية إدارة المؤسسات التابعة للوزارة أو تنفيذ بعض مشروعاتها وبرامجها.

وقد أتاح الطابع التنفيذى الذى رسخه القانون وتماشى مع هيمنة الدولة من خلال آليات المنح والمنع والسلطة التقديرية الواسعة للإدارة، خلق شبكة جهنمية من المصالح البيروقراطية، بما صاحب ذلك من القدرة على صنع مراكز للقوة داخل الجمعيات بآليات هى أبعد ما تكون عن الديمقراطية.

الحق فى تكوين الجمعيات

يرتبط تعريف القانون للجمعية بالحق فى تكوينها، فقد عرف القانون الجمعيات من حيث اشخاصها، باعتبارها تتكون من عشرة أشخاص على الأقل، واشترط فيهم ألا يكونوا محرومين من مباشرة حقوقهم السياسية. وهو ما

يتناقض -منطقيا على الأقل- مع تحريم اشتغال الجمعيات بالعمل السياسى، ولكنه يكشف للطبيعة الأمنية للقانون.

أما من حيث أغراض الجمعية، فقد نص القانون على أنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر.. لغرض غير الحصول على ربح مادى. ولم يشترط أن يكون هدف الجمعية تحقيق الصالح العام، إذ يكفى أن يكون هدفها تحقيق مصلحة الأعضاء أنفسهم بما لا يتعارض مع الصالح العام.كما يجب ألايتعارض هدفها مع النظام العام أو الآداب العامة أو أن يكون غرضها غيرمشروع أو يكون الغرض منها المساس بسلامة الجمهورية أو بشكل الحكومة الجمهورية، أونظامها الاجتماعى.

كما يلاحظ فهذه قيود شديدة العمومية ومطاطة وغيرمعرفة تعريفا دقيقا. فإذا كان مفهوما عدم تعارضها مع الآداب العامة أو النظام العام كما تفعل العديد من التشريعات إلا أن هذه التشريعات قد جعلت القضاء وحده هو المسئول عن مراقبة وجود هذا التعارض من عدمه. ولكن المشرع هنا أعطى للجهة الإدارية حق تقدير ذلك ابتداءً، مع حق الطعن فى قرار الجهة الإدارية.

تحديد مجالات النشاط وتعدد الأغراض

من أهم القيود التى وضعها المشرع على حق تكوين الجمعيات، تحديده لمجالات عمل بعينها. ورغم أن القانون قد خول وزير الشئون الاجتماعية إضافة ميادين عمل جديدة بالإضافة إلى تلك المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية، فأن ذلك التحديد يتعارض مع شمول مفهوم التنمية وتعدد أغراض الجمعيات وفقا للاحتياجات المتعددة دوما نتيجة لتغيرات الظروف الاجتماعية. حيث كان من الأوفق أن يصمت المشرع عن تحديد مجالات عمل هذه الجمعيات، مع وضع تلك الاستثناءات المتعلقة بألا تكون هذه الجمعيات ذات تنظيم عسكرى أو شبه عسكرى أو ذى طابع سرى كما فعل دستور ١٩٢٣ مع حق تكوين الجمعيات.

وقد ارتبط هذا التحديد بإعطاء السلطة التقديرية للإدارة فى تحديد ما إذا كانت البيئة فى حاجة لخدمات الجمعية أم لا. ورتب على ذلك موقفها من شهر الجمعية. فقد نصت المادة (١٢) من القانون على أنه <<للجهة الإدارية المختصة بعد أخذ رأى الاتحاد المختص حق رفض شهر الجمعية إذا كانت البيئة فى غير حاجة إلى خدماتها أو لوجود جمعيات أخرى تسد حاجة البيئة فى ميدان النشاط المطلوب أو إذا كان إنشاؤها لا يتفق مع دواعى الأمن أو لعدم صلاحية المكان من الناحية الصحية والاجتماعية أو لكون الجمعية قد انشئت بقصد إحياء جمعية أخرى سبق حلها>>.

ونصت المادة (٨) من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤على أن الشخصية الاعتبارية للجمعية لا تثبت إلا إذا أشهر نظامها وفقا لأحكام هذا القانون. والغريب فى هذا النص القانوني، هو بقاؤه فى ظل الدعوة للاقتصاد الحر والتغنى ليل نهار بمنافع المنافسة الحرة، والذى يبدو غير منطقى. فما المانع وفقا لمفهوم المنافسة أن تتنافس جمعيتان تسدان

حاجة البيئة إلى نفس الخدمة، فى تلبية حاجات المواطنين ويترك للمتلقين للخدمة من الجمهور الحكم على أي من الجمعيتين ستستطيع البقاء والاستمرار لتلبية حاجات المواطنين، مادام بقاؤها رهنا بدعم هؤلاء المواطنين للجمعية سواء بالتطوع أو بالعمل لخدمة الجمعية. ولكن يبدو أن المشرع يستبعد تماما هذا العامل فى بقاء الجمعية أو انتهائها، حيث أراد بدلا من ذلك أن يكون بقاء الجمعية وحلها رهنا بمشيئة السلطة الإدارية.

كما أن الحديث عن دواعى الأمن لا يمكن أن يترك لسلطة الإدارة البيروقراطية دون أى مراقبة قضائية إلا من باب التعسف وقسر الاحتواء الإدارى للتنظيم الأهلى.

حرمان فئات وطبقات بعينها من حق تكوين الجمعيات

نصت المادة (٣) على منع أفراد بعينهم من تكوين الجمعيات، وهم المحرومون من مباشرة حقوقهم السياسية في إطار معركة سلطة يوليو فى ذلك الوقت مع الوفد و"سياسيى" ما قبل الثورة. إلا أن هناك أيضاً نصاً بالغ الخطورة يحرم طبقات وفئات اجتماعية بكاملها من مباشرة حق تكوين الجمعيات. فتنص المادة (١٣) على أنه:-

<<لايجوز لأعضاء النقابات المهنية أو المنظمات النقابية العمالية ولا لمن لهم الحق فى عضويتها إنشاء جمعية أو رابطة لممارسة نشاط تختص أو تقوم به تلك النقابات والمنظمات>>.

هذا برغم أن المادة ٥٥ من الدستور تن على أن<< للمواطنين حق تكوين الجمعيات>>(٩).

وهذا يضيق تضييقا شديدا من حق العمال وأعضاء النقابات المهنية فى تكوين الجمعيات، حيث تتضمن قوانين هذه النقابات مجالات اختصاص شديدة الاتساع تمنع عمليا أرباب هذه المهن من تكوين جمعيات أخرى ترعى شئونهم أمام غيرهم من الطبقات والفئات الأخرى.

فالنقابات العمالية بالذات (ونعتقد انها المستهدف الرئيسى من هذه المادة، حيث حلت بمقتضاها حوالى ثلاثة آلاف رابطة عمالية بسبب استلزام القانون حل الروابط والجمعيات التى كانت قائمة قبل صدوره مع إعادة تسجيل نفسها وفقا لشروطه) يعانى تنظيمها النقابى الرسمى من هيمنة وزارة القوى العاملة وهيمنة البيروقراطية النقابية فى قمة الهرم النقابى(١٠).

إن إخلال هذا النص بمبدأ المساواة أمام القانون شديد الوضوح من حيث أن هناك فئات أخرى لها حق تكوين نقابات تتحدث باسمها بدون أن يمنع ذلك من حقها فى تكوين الجمعيات. والمثل الواضح على ذلك هى جمعيات رجال الأعمال التى انشئت وفقا لقانون الجمعيات رغم وجود تنظيمات رسمية لهم مثل اتحاد الصناعات والغرفة التجارية واللذين تتشابه أهدافهما مع أهداف جمعيات رجال الأعمال بصورة كبيرة، أدت إلى احتجاج بعض ممثلى اتحاد الصناعات والغرفة التجارية على سحب هذه الجمعيات البساط من تحت أقدامهم مع تطبيق ما يسمى بسياسات الإصلاح الاقتصادى. وقد ساهمت هذه اللامساواة القانونية فى زيادة اختلال التوازن الاجتماعى بين العمال وجماعات رجال الأعمال(١١)، وهو الأمر الذى يهدد بعواقب اجتماعية وخيمة على مستقبل المجتمع المدنى ذاته.

يبرز من العرض السابق لأحكام القانون المتعلقة بحق تكوين الجمعيات أن القانون منع تكوين الجمعيات فى الحالات الآتية:-

١- إذا كانت الجمعية مخالفة للنظام العام أو الآداب أو نشأت لسبب غير مشروع.

٢- أن يكون الغرض منها المساس بسلامة النظام الجمهورى أو بشكل الحكومة الجمهورية أو نظامها الاجتماعى.

٣- إذا اشترك فى تأسيسها أوانضم إلى عضويتها أى من الأشخاص المحرومين من مباشرة الحقوق السياسية وبدون الحصول على تصريح من الجهة الإدارية المختصة.

٤- إذا كانت البيئة فى غير حاجة إلى خدماتها.

٥- إذا وجدت جمعيات أخرى تسد حاجة البيئة فى ميدان النشاط المطلوب.

٦- إذا كان إنشاؤها لا يتفق مع دواعى الأمن.

٧- إذا كان المكان الذى تمارس فيه الجمعية نشاطها غيرصالح من الناحية الصحية والاجتماعية.

٨- إذا أنشئت الجمعية بقصد إحياء جمعية أخرى سبق حلها.

٩- إذا قام أعضاء النقابات المهنية أو العمالية بإنشائها وتضمن أغراضها ممارسة أنشطة تختص بقيامها تلك النقابات أو المنظمات.

الرقابة على نشاط الجمعيات

إذا كانت الرقابة ضرورية فى حدود معينة، فإن المشرع المصرى قد تجاوز هذه الضرورة كى تتحول إلى شكل من أشكال الوصاية. فعلاقة الدولة بالجمعيات تكشف عن نظرة من الريبة تجاه العمل الأهلى باعتباره خطرا محتملا على النظام السياسى.

يسعى المشرع فى النظام القانونى للجمعيات للموازنة بين قيمتين متعارضتين: القيمة الأولى هى الاستقرار والحفاظ على متطلبات الأمن العام والنظام العام وهو مايدفعه نحو إحكام الرقابة على نشاط الجمعيات إحكاما لايترك لها فكاكا أو حرية أو استقلالا، والقيمة الثانية تتمثل فى إحياء مؤسسات المجتمع المدنى وتشجيع المبادرات الخلاقة على المستوى غير الرسمى، وهى ماتدفعه إلى تخفيف القبضة على نشاط الجمعيات وإلى تأمين استقلالها فى إطار عام للمشروعية[(١٢)]. لكن القيمة الأولى وهى حفظ النظام والاستقرار تتغلب بصورة شديدة على قيمة الحرية لدى المشرع المصرى فى القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤.

اغتصاب الإدارة لسلطة الجمعية العمومية فى انتخاب مجلس الإدارة

١- إذا كان من حسنات القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ أنه حدد مدة محددة لعضوية مجلس الإدارة بثلاث سنوات (م ٤٧)، إلاأنه فى المادة (٤٨) أقر مبدأين فى منتهى الخطورة:

أولاً: أجاز لوزير الشئون الاجتماعية أن يعين ممثلا للوزارة وممثلا لكل هيئة من الهيئات المعنية، أعضاء فى مجلس الإدارة بحيث لا يزيد عددهم عن نصف مجموع أعضاء المجلس.

ثانياً: استثناء الأعضاء المعينين من مبدأ تجديد ثلث الأعضاء كل سنة بطريقة القرعة. وهو ما يعنى أنه أباح بهذا الاستثناء بقاء الأعضاء المعينين فى مجلس الإدارة بغير حد أقصى. وهو ما يقنن أحد العيوب الخطيرة فى النشاط الأهلى، وهو عدم دوران السلطة وتجديد قيادات الجمعيات بدماء جديدة توسيعا لمساحة المشاركة فى العمل الأهلى التطوعى ونشر السلطة على هذا النطاق الجزئى.

ويبدو المنهج الأمنى فى التعامل مع الجمعيات الأهلية فى أجل صوره من خلال ذلك النص القانونى الغريب، الذى ينص على ضرورة إبلاغ الجهة الإدارية المختصة بأسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة فى الجمعيات ذات الصفة العامة وجمعيات الرعاية الاجتماعية (وتبلغ نسبة هذه الجمعيات الأخيرة وحدها ٧٤٫٥٪ من إجمالى الجمعيات وفقا لإحصاء وزارة الشئون الاجتماعية لعام ١٩٨٩) مع حق الجهة الإدارية فى أن تستبعد من ترى استبعاده من المرشحين (المادة ٥٥).

حتى مع اجتياز عضو الجمعية العمومية لمصفاة الموافقة على الترشيح لمجلس الإدارة يظل هناك حق الإدارة فى تعيين نصف أعضاء المجلس. إلا أن المشرع قد أعطى للوزير بعد كل ذلك سلطة حل مجلس الإدارة لأسباب شديدة الاتساع والمطاطية. وباختصار شديد فإننا لا نكون مبالغين إذا قلنا أن مجلس إدارة الجمعية الأهلية وفقا لهذه النصوص يعبر عن أهواء ورغبات السلطة الإدارية بأكثر من تعبيره عن الجمعية العمومية.

٢ - حق تعيين مجلس إدارة مؤقت: وقد أجاز القانون لوزير الشئون الاجتماعية أن يعين بقرار مسبب ولمدة محددة مديرا أو مجلس إدارة مؤقت للجمعية يتولى الاختصاصات المخولة فى نظامها لمجلس الإدارة، وذلك فى الحالات التالية:

أ- إذا أصبح عدد أعضاء مجلس الإدارة غير كافى لانعقاده انعقادا صحيحا.

ب- إذ لم يتم انعقاد الجمعية العمومية لعامين متتاليين بدون عذر تقبله الجهة الإدارية.

جـ- إذا ارتكبت الجمعية من المخالفات ما يستوجب هذا الإجراء.

وتطبيقا لهذا النص القانونى فقد مارست الوزارة العديد من قرارات حل مجلس إدارة الجمعيات، وفى الغالب كان هذا الحل لاعتبارات سياسية ومن أمثلته قرار حل مجلس إدارة الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية فى يونيو ١٩٩٠ دون أن يوضح القرار أسباب هذا الحل وما إذا كانت هناك مخالفات سياسية أو إدارية أو مالية(١٣).

التقصى الأمنى لنشاط الجمعيات

إن الدور المتصور لتشريعات العمل الأهلى هو خلق محفزات للعمل التطوعى ولإشراك المواطنين فى العمل العام،

وكما هو واضح فإن محاور عمل القانون كلها تنحو باتجاه المراقبة على حساب المشاركة. والتوجس الأمنى يبدو طاغيا كما لو أن المشرع يتعامل مع عدو خطير يهدد أمن المجتمع وسلامته. وهو الأمر الذى يخلق مناخا يبدو معه العمل التطوعى بالنسبة للفرد نوعا من المغامرة وارتياد المجهول. وتتبدى هذه المعانى فى العديد من النصوص القانونية:

١- فقد ألزم المشرع الجمعية العمومية للجمعية الأهلية بإبلاغ كل من الجهة الإدارية المختصة والاتحاد المختص بكل اجتماع للجمعية العمومية قبل انعقاده بخمسة عشر يوما على الأقل وبصورة من خطاب الدعوة والمسائل الواردة فى جدول الأعمال والأوراق المرفقة، ولكل منها أن يندب من يحضر الاجتماع.

٢- ضرورة إبلاغ كل من الجهة الإدارية المختصة والاتحاد المختص بصورة من محضر اجتماع الجمعية العمومية خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ الاجتماع.

٣- كما نص القرار الوزارى رقم ٧٥٤ لسنة ١٩٧٢ على خضوع سفر أعضاء مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة لتمثيل الجمعيات بالمؤتمرات الدولية أو لزيارة المؤسسات الاجتماعية بالدول الأجنبية لإجراءات تتضمن ضرورة موافقة الوزير بالنسبة للجمعيات ذات النفع العام والاتحادات، والمديرية المختصة بالنسبة للجمعيات الأخرى وذلك قبل موعد السفر بشهر.

وهو إجراء عجيب يتضمن تعاملا مع أعضاء مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة باعتبارهم موظفين لدى الدولة يجب أن يحصلوا على موافقة الجهة الرسمية لكى يسافروا للخارج. هذا بالإضافة إلى قيام إدارة البعثات والتعاون الفنى باستطلاع رأى وزارة الخارجية من الناحية السياسية.

الرقابة المالية وضبط نشاط الجمعيات

رغم أن القانون يحفل بالعديد من السجلات التى يجب أن تمسك بها الجمعية، وبالعديد من الهيئات الرقابية والضمانات للحفاظ على أموال الجمعيات ومنع التربح من نشاطاتها، إلا أن كل هذه الضمانات تبقى محدودة القيمة بدون ازدهار العمل التطوعى نفسه وتوسيع قاعدة المشاركة فى نشاط الجمعيات وإدارتها بطريقة ديمقراطية مع إعمال مبدأ الشفافية كضمانة أكثر قوة من كل التدابير البيروقراطية التى يمكن الالتفاف حولها. لكن الضمانات التى وضعها المشرع من خلال النشاط الرقابى للجهات المختصة، بسبب من طبيعتها البيروقراطية ،قد أهدرها عدم الالتزام بالمبادئ الديمقراطية السليمة فى إدارة الجمعيات.

الرقابة على جمع التبرعات

يخضع جمع التبرعات من الجمهور لإشراف ورقابة مجلس المحافظة. وبموجب هذه الرقابة يحق للمجلس أن يضع النظم التى تكفل تنظيم وسائل جمع التبرعات وإنفاقها ومطابقتها للأغراض التى منح الترخيص من أجلها.

وبالرغم من إقرارنا بضرورة هذه الرقابة وضرورة تطويرها وشمولها، حفاظا على أموال المتبرعين وضمانا لإنفاقها فيما جمعت من أجله، إلا أن المشرع قد تجاوز ذلك ليعطى الحق لمجلس المحافظة فى أن يمنح أو يمنع الترخيص بجمع التبرعات وهو الأمر الذى يتيح له إمكانية الهيمنة على الجمعيات بسلطته فى المنح والمنع لأسباب قد لا تكون مرتبطة بالصالح العام دائما. ويؤدى ذلك إلى محاصرة إمكانيات الجمعيات الأهلية فى تطوير إمكانياتها المالية بالاعتماد على الجمهور.

والجدير بالملاحظة فى هذا الصدد أن هذه الرقابة على جمع التبرعات، لا تمتد لكى تشمل الجمعيات الدينية التى تتبعها مساجد، حيث استثنى المشرع دور العبادات التى تجمع المال داخلها عن طريق صناديق أو أطباق فى المناسبات الدينية من هذه الرقابة. وهو ما ساهم فى تقوية الإمكانيات المالية للجمعيات الدينية على حساب غيرها من الجمعيات.

الحق فى حل الجمعيات ودمجها وتجميد نشاطها

إن هذا الشكل من أشكال التدخل فى حياة الجمعيات، هو أخطر أشكال التدخل لأنه يعنى إنهاء الوجود القانونى والمادى للجمعيات (ماعدا التجميد الذى يلغى الوجود المادى بصفة مؤقتة) بواسطة قرار إدارى. وهو أمر مخل بالتوازن الاجتماعى المنشود بين أجنحة العمل الرسمى والعمل الأهلى أو الشعبى ويقف بالأخير فى موقف التبعية والخضوع والاستضعاف[١٤].

وإذا كان المشرع المصرى والعربى فى الخمسينيات يحظران حل الجمعيات بالطريق الإدارى، إذ كان يجعل حل الجمعيات من سلطة القضاء وحده[١٥]، فإن المشرع المصرى قد خرج على هذه القاعدة فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فى المادة (٥٧) منه حيث أجاز حل الجمعية بقرار مسبب من وزير الشئون الاجتماعية بعد أخذ رأى الاتحاد المختص، وهذا فى الأحوال التالية:

١ - إذا ثبت عجزها عن تأدية الأغراض التى أنشئت من أجلها.

٢ - إذا تصرفت فى أموالها فى غير الأوجه المحددة لها طبقا لأغراضها.

٣ - إذا تعذر انعقاد جمعيتها العمومية عامين متتاليين .

٤ - إذا ارتكبت مخالفة جسيمة للقانون أو إذا خالفت النظام العام أو الآداب .

وتظل مشكلة مفهوم النظام والآداب العامة موضوعا للسجال بين الإدارة والجمعيات بسبب صعوبة الاتفاق على تعريف محدد لها. إلا أن حق الحل قد وازنه من الناحية الأخرى حق ذوى الشأن فى الطعن فى قرار الحل أمام محكمة القضاء الإدارى. وأمام بطء إجراءات التقاضى فحبذا لو كان المشرع قد جعل قرار الحل يصدر من المحكمة ابتداءً بناء على رغبة الجهة الإدارية كما كان عليه الأمر فى ظل القانون ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦.

حق دمج الجمعيات فى جمعيات أخرى

ويأتى هذا الحق عن طريق المادة التى تنص على أن للجهة الإدارية أن تقرر إدماج أكثر من جمعية تعمل لتحقيق غرض متماثل أو توحيد إدارتها أو تعديل أغراضها تبعا لاحتياجات البيئة أو لتحقيق التناسق بين الخدمات التى تؤديها أو لغير ذلك من الأسباب التى تراها كفيلة بحسن تحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله.

وتعد هذه المادة وسيلة أخرى بالإضافة إلى حل الجمعية، لإنهاء وجود ها القانونى بغض النظر عن رأى أعضاء الجمعية المدمجة أو الجمعية التى تندمج فيها، مع تمتع جهة الإدارة هنا بعدم رقابة القضاء عليها فى عملية الدمج على خلاف الوضع بالنسبة للحل. كما أن تعديل غرض الجمعية، بالإضافة إلى كونه تعديا على حق طبيعى من حقوق أعضاء الجمعية العمومية للجمعية، فإنه يهدر أساسا من أسس العمل التطوعى وهو حق الأعضاء أن يقرروا وبمحض إرادتهم مستقبل الوجود القانونى للكيان الذى أنشأوه والغرض منه. وبذا تتحول الجمعيات من كيانات تملك الشخصية الاعتبارية المستقلة إلى مجرد أحد فروع السلطة التنفيذية.

حق تجميد الجمعيات

لم يكتف المشرع بجواز حل السلطة الإدارية للجمعية ، بل أجاز لها أن تقوم بإغلاق مقر الجمعية أو المؤسسة وفروعها أوأحدها لمدة محددة قابلة للتجديد. وذلك كإجراء مؤقت حتى يفصل فى أمرها سواء بتعيين مجلس إدارة مؤقت أو بالإدماج أو بالحل.

ثالثا: ملاحظات ختامية

بالرغم من تلك القيود القانونية الهائلة على حق تكوين الجمعيات، فإن العدد الإجمالى لهذه الجمعيات (حوالى ١٥ ألف جمعية) أوزيادة معدلات نموها وتنوع نشاطاتها قد يعطى الانطباع بفاعلية هذه التنظيمات الأهلية(١٦) .

ولكن التأثيرات التى يمارسها القانون لا تتبدى بالضرورة فى مجرد التقليل العددى من حجم الجمعيات، حيث يمارس تأثيره بالأساس على فلسفة ومضمون الدور المنوط بهذه الجمعيات أداؤه والذى يتجاوز الدور الخيرى الإحسانى أو تنفيذ السياسات العامة للدولة بتوصيل بعض الخدمات للفئات المحتاجة عبر هذه الجمعيات، إلى حشد وتعبئة طاقات المجتمع من خلال حفز التطوع بالمال أو بالجهد، وتنمية الوعى بالمشاركة الاجتماعية والحس الديمقراطى. وهى أهداف يكشف واقع الجمعيات عن الشقة الهائلة التى مازالت تفصلنا عنها. فكما أبرزت دراسة ميدانية حول عدد من الجمعيات الأهلية فى مصر والعالم العربى(١٧):-

١- أغلب هذه الجمعيات تفتقد قيمة العمل الاجتماعى، فهى فى معظمها جمعيات "أشخاص" وبنفس المعنى الذى نتحدث به عن الأحزاب السياسية باعتبارها "أحزاب أشخاص".

٢- تفتقد هذه التنظيمات فكرة "تداول السلطة" وغالبا ما يكون لها رئيس واحد لسنين طويلة.

٣- إن فكرة المشاركة التطوعية التى يستند عليها مفهوم الجمعيات الأهلية محدودة إلى حد بعيد. فمعظم الجمعيات يعمل فيها موظفون مقابل أجر (موظفون أو فنيون أو منتدبون من وزارة الشئون الاجتماعية).

٤- فى معظم الأحوال تملك الجمعيات موارد محدودة، بشرية أو فنية أو الاثنين معا، وتتلقى معونات ثابتة من أجهزة الدولة التى تتولى الإشراف عليها.

حيث يتلقى عدد كبير من الجمعيات إعانة مباشرة من وزارة الشئون الاجتماعية، كما أن إجمالى إيرادات الجمعيات من مختلف المصادر الرسمية والأهلية بلغت فى ١٩٨٥- ١٩٨٦ أقل قليلا من نصف مصروفاتها[١٨].

وبالقطع إن إسناد مسئولية كل مثالب عمل الجمعيات الأهلية والتى أشرنا إليها توا إلى المعوق القانونى ينطوى على مبالغة كبيرة، فإعطاء الدفعة الملائمة لهذه الجمعيات دونه نضالات كثيرة تشمل تغييرالبيئة الثقافية وأساليب التنشئة الاجتماعية وإصلاح ديمقراطى يشمل كل هياكل المشاركة على التوازى.

ولكن يظل لهذا القانون دوره فى حرمان المجتمع من طاقات خلاقة قادرة على العطاء، كما أن له دوره الكبير فى تدعيم سلطة هذه الشبكة البيروقراطية الجهنمية التى تستفيد من وضع الجمعيات الراهن وتحتمى بالسلطة الإدارية الاستبدادية فى مواجهة تجديد هذه الجمعيات بأجيال شابة. ومن المشكوك فيه أن تتنازل بسهولة عن مقاعدها وشبكة المصالح التى تكونت عبر السيطرة خلال عقود طويلة.

وإذا قدر لهذه الهجمة التى تخوضها منظمات حقوق الإنسان والعديد من القوى الديمقراطية ضد القانون أن تنجح، فيظل هناك مجموعة من التناقضات الحادة التى يخلقها الظرف الاجتماعى الراهن والذى ستعمل فى إطاره الجمعيات الأهلية خلال الفترة المقبلة.

المقرطة وتراجع الدولة

البعض يماثل بين تراجع الدولة وتقدم عملية المقرطة التي يكون التعبير عنها فى هذه الحالة بتقدم وتوسع المجتمع المدنى على حساب الدولة، ومن ثم يراهن على أن انسحاب الدولة على مستوى دورها الاقتصادى والإنتاجى سيفرز بذاته الآلية التى ستنتج مجتمعا مدنيا قويا ونشاطا أهليا مزدهرا. وتنطلق وجهة النظر هذه من تصوير توسع دور الدولة باعتباره "تجاوزاً" أو"تعدياً" أو"تغلغلاً" من جانب الدولة فى المجتمع وبالتالى فمع نمو سلطة الدولة تضعف سلطة المجتمع والعكس بالعكس[١٩]. إلا أن تفاصيل الصورة ليست بهذه البساطة. فرفع الدولة يدها عن الاقتصاد لن يعنى رفعه عن المجتمع المدنى ومن ضمنه الجمعيات الأهلية. بل إن أحد مصادر الخطورة على المجتمع المدنى والنشاط الأهلى فى هذه الفترة تحديدا ستنبع من حدة الاستقطاب الاجتماعى الذى سيخلقه رفع يد الدولة وانسحابها من أداء دورها الرفاهى والخدمى لصالح الفئات الأفقر فى المجتمع. خاصة فى ظل عدم توازن القوة المؤسسية بين الفئات

المستفيدة ومجمل الجماهير المضارة، الأمر الذى لن يتيح تطورا منسجما ومتناسقا لمؤسسات المجتمع المدنى بتعبيراته الاجتماعية المختلفة.

وهو ما يؤكد أن المطالبة بايجاد مجتمع مدنى قوى يجب أن تكون بالضرورة موجهة إلى الدولة والقانون، فالمجتمع المدنى بهذا المعنى يعتمد بشكل أساسى على "دولة القانون"(٢٠). الأمر الذى يعنى أن مجتمعا مدنيا قويا يحتاج إلى دولة قوية تحميه، بشرط ألا ينصرف مفهوم القوة هنا إلى الجانب القمعى بالأساس، ولكن القوة التى ترتكز على المشروعية وسيادة القانون ، وهى قوة لن تتأتى إلابدور ضرورى للدولة في إعادة توزيع الدخل القومى بصورة أكثر عدالة.

الدعم الدولى لدور المنظمات الأهلية

وإذا كان للمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على المستوى الدولى دور إيجابى فى انفتاح المنظمات الأهلية على العالم الخارجى، الأمر الذى قد يتيح لها هامش حركة أوسع على صعيد الدعم المالى أو المؤازرة المعنوية الدولية فى مواجهة استبداد الإدارة، فإن مخاطر هذا على الهوية الحضارية والسيادة الوطنية قد تكون خطيرة.

ومن ثم فإن إحدى القضايا الهامة التى يتعين على أى تنظيم قانونى للجمعيات معالجتها، هى كيفية خلق التوازن بين دور حكومى ضرورى فى تنسيق العلاقات الفعلية والمالية بين المنظمات غير الحكومية الأجنبية وبين المنظمات غير الحكومية المحلية . بما لا يعوق حرية الأخيرة فى الوصول إلى مصادر التمويل الدولية وتخصيصها وفقا للأولويات التى تراها، بعيدا عن أى من الانحيازات التى قد تمليها الاعتبارات السياسية أوغيرها من الاعتبارات التى قد تكون لدى البيروقراطية الحكومية.

الجمعيات الأهلية، وحدة التنظيم القانونى وتعدد المهام والأشكال

إن إحدى القضايا المثيرة للجدل بصدد التنظيم القانونى للجمعيات الأهلية، هو التعدد والتنوع الشديد فى مهام وطبيعة التنظيمات الأهلية، مع خضوعها لتنظيم قانونى واحد هو القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤. فمنها ما يغلب عليه الطابع الإنتاجى وإن لم يكن بغرض الربح بالأساس. ومنها ما يغلب عليه الطابع الخيرى والذى يعتمد على التطوعات الشعبية والأهلية. ومنها ما يقوم بدور تربوى وعلمى وثقافى، سواء لخدمة أعضاء الجمعية أو لعامة المواطنين. ومنها ما هوأقرب إلى جماعة ضغط تتبنى قضية محددة (السلام ونزع السلاح النووى– الدفاع عن البيئة– الدفاع عن حقوق الإنسان) أوجماعة تضغط للدفاع عن المصالح الاجتماعية والثقافية لأبناء مهنة معينة.

إن هذا التنوع فى مهام وأنشطة الجمعيات يفترض نوعا من التباين فى القواعد التى تحكمها فى علاقتها بالدولة.

فليس من المنطقى أن يحكم قانون واحد معونة الشتاء أو جمعيات إيواء الأطفال المشردين وجمعية للأدباء أو الشعراء أوجمعية دفاع عن حقوق المرأة أوحقوق الإنسان ووضعهم فى قالب تنظيمى واحد وتحت شروط واحدة(٢١).

وهو ما يقتضى ضرورة ان يقوم المشرع بأن يعكس هذا التباين فى طبيعة هذه الجمعيات، إما بصياغة قوانين مختلفة لتنظيم نشاطها حسب المجال والنوع، أو بجعل القانون الموحد بسيطا للغاية ليصلح لكافة أشكال النشاط الأهلى.

المشكلات البحثية

١- مشكل تصنيف المعلومات

أولى المشاكل التى تبرز فى دراسة الجمعيات غير الحكومية، هى ندرة المادة التى تتيح رسم خريطة دقيقة للعمل الاجتماعى الأهلى على مستوى الجمهورية. فالبيان الإحصائى لوزارة الشئون الاجتماعية معيب. فـفضلا عن غياب العديد من تفاصيل عمل الجمعيات- فإن منطق تصنيف الجمعيات فيه لا يتيح التعرف بدقة على خريطة العمل الاجتماعى، حيث يتم تقسيم الجمعيات بحسب ميادين النشاط الأساسية التى حددتها وزارة الشئون الاجتماعية. وهى ميادين شديدة الاتساع ويحوى كل ميدان منها العديد من التنوعات، الأمر الذى لا يسمح للباحث بأن يجرى التصنيفات بالصورة التى تخدم بحثه.

أما على صعيد التتبع القانونى لمشاكل الجمعيات الأهلية، سواء تلك التى رفض إشهارها أو التى تعرضت للحل أو الإدماج، فهو غير متاح باستثناء ما يتم النشر عنه فى الصحف وهو قليل. ولاشك أن تطوير أداء منظمات حقوق الإنسان بما يكفل لها تتبع المشاكل القانونية للجمعيات مع الدولة، قد يساهم إلى حد بعيد فى إيجاد قاعدة معلومات حول انتهاكات حق تنظيم الجمعيات والمعوقات القانونية لنشاطها. ولكن المشكلة أن منظمة حقوق الانسان القائمة- رغم جهودها النبيلة فى هذا الصدد- تعانى هى ذاتها من هذا الانتهاك لحقها فى الوجود.

٢- غياب الاستراتيجيات البحثية

القضية الثانية هى غياب استراتيجية واضحة للعمل البحثى فى مجال العلوم الاجتماعية، الأمر الذى ينعكس بصورة كبيرة على عدم الاهتمام بتوثيق المعلومات والبيانات التى تخدم هذه الاستراتيجية البحثية. فغياب التنسيق بين المراكز البحثية يسمح بهذا التبعثر الشديد سواء على صعيد الجهود البحثية أو التوثيقية، الأمر الذى يؤدى إلى تكرار الجهود أحيانا وغياب قضايا بحثية ذات أولوية أحيانا أخرى.

٣- مراكز البحوث غير الحكومية

يعكس تعدد مراكز البحوث غير الحكومية ونشوء العديد منها خاصة خلال عقد الثمانينات، ذلك الميل الذى يعبر

عن رغبة المثقفين فى العمل المستقل، وإرادة بناء مجتمع مدنى قوى. من خبرة انتماء الباحث إلى أحد هذه المراكز، فهى تعانى من مجمل ما تعانى منه أى مؤسسات لها نزوع استقلالى تجاه الدولة، سواء على صعيد التمويل (خاصة غير المشروط منه) أو حرية الوصول لمصادر المعلومات. فرغم انتشار الشكوى من صعوبة الحصول على البيانات من الجهات المختصة واستخراج تصاريح العمل الميدانى، إلا أن مبررات هذه الشكوى تزداد فى حالة ما إذا كان الباحث منتميا إلى أحد المراكز غير الحكومية، حيث يحيط علاقتها بالهيئات الحكومية قدر كبير من الحذر والتشكك من قبل هذه الأخيرة. وغالبا ما تلجأ هذه المراكز إلى الالتفاف حول تلك المشاكل من خلال مواقع باحثيها فى الجامعة أو علاقاتهم بمراكز البحوث الحكومية.

الهوامش والمراجع

١ - انظر: إبراهيم حلمي عبد الرحمن، علاقة الجمعيات الأهلية بالمنظمات الدولية، ورقة قدمت في مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة١٩٨٩، ص ١٨.

٢ - سعد الدين إبراهيم، نشرة المجتمع المدني، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة،العدد ١سنة ١٩٩٢ .

٣ - د. علي الصاوي، المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي: مقدمة نظرية، ورقة قدمت في مؤتمر: دور المنظمات غير الحكومية العربية والشرق أوسطية في استراتيجية التنمية الوطنية، القاهرة، أبريل ١٩٩٣، ص ٣.

٤ - إسماعيل صبري عبد الله، مستقبل العمل الأهلي في تعزيز التنمية، مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، ص٣.

٥ - انظر تفاصيل دور جمعية رجال الأعمال: أماني قنديل، الجماعات المهنية والمشاركة السياسية - ورقة غير منشورة عن حق المشاركة السياسية في المجتمع المصري.

٦ - انظر تفاصيل دور نوادي أعضاء هيئة التدريس: تقرير الأمة في عام١٩٩١، أمة برس، القاهرة ١٩٩٢، ص ٢٩٤-٢٩٥.

٧ - طارق البشري، الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو ٥٢-١٩٧٠، كتاب الهلال عدد ٩٢، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩١، ص ٢٧٢.

٨ - التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٩، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٠.

٩ - انظر مرافعة هيئة الدفاع في القضية المرفوعة أمام المحكمة الدستورية العليا بشأن عدم دستورية القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ في كتاب: أمير سالم، دفاعا عن حق تكوين الجمعيات، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩١، ص ٨٢-٨٣.

١٠ - في تفاصيل ذلك انظر: طه سعد عثمان، استقلالية الحركة النقابية العمالية، دار الخدمات النقابية بحلوان، ١٩٩١.

١١ - انظر : أماني قنديل، تحولات السياسة الاقتصادية وعملية تمثيل المصالح بين جماعات رجال الأعمال والعمال، مجلة اليسار، اكتوبر١٩٩١.

١٢- د. محمد نور فرحات، ملاحظات على التنظيم القانوني للجمعيات في التشريعات العربية، ورقة قدمت في مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية القاهرة، أكتوبر ١٩٨٩، ص ١٥.

١٣- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٠، القاهرة ١٩٩١، ص ٤٥٣.

١٤- محمد نور فرحات، مرجع سابق ص ٢٠.

١٥- المرجع السابق.

١٦- د. أماني قنديل، حركة المجتمع المدني في مصر، نشرة المجتمع المدني العدد ١ يناير ١٩٩٢، ص ١٧.

١٧- د. أمانى قنديل، الجمعيات الأهلية والمجتمع المدنى، الديمقراطية، الكتاب الثانى، القاهرة ١٩٩٢ ص ٥١-٥٥.

١٨- التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٩، القاهرة ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٠، ص ٤٦٢.

١٩- تيموثى ميتشل، ترجمة بشير السباعى، مصر فى الخطاب الأمريكى، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، قبرص، ط١ سنة ١٩٩١ ص ١٥٥.

٢٠- د. سامى زبيدة، دراسة الإسلام والدولة والديمقراطية، نشرة المجتمع المدنى، العدد ١٥، يناير ١٩٩٣.

٢١- أمير سالم، مرجع سابق ص ٨-٩.

منظمات حقوق الإنسان
دراسة حالة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان

صالح سليمان عبد العظيم
مدرس مساعد بقسم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة عين شمس

إن حقوق الإنسان ببنودها المتعددة يمكن أن تمارس بقدر فى ظل النظم غير الديموقراطية مثلما يمكن أن تنتهك بقدر فى ظل النظم الديموقراطية، غير أنه برغم عدم الترادف الكامل بين حقوق الإنسان والديموقراطية فإن العلاقات بينهما قد تكون الأمتن والأقرب إلى فكرة الزواج الكاثوليكى الذى لا ينفصم(١).

وترتبط الممارسات الفعلية اللاديموقراطية بكم هائل من القوانين والتشريعات التي تقف فى الصميم ضد أية إمكانيات لممارسة ديموقراطية حقيقية على سطح الحياة السياسية العربية. ذلك أن المشروع العربى ينظر بحذر شديد إلى مبدأ التعددية السياسية. فعلى حين يحظره صراحة فى عدد من الدساتير فإنه يتغافل عنه عامدا فى دساتير أخرى فى حين يفرغه من كل مضمون إما بواسطة قيود دستورية واضحة فى صلب الدستور نفسه وإما بقيود تشريعية لاحقة تجعل من ممارسة الحقوق المنصوص عليها فى الدستور أمرا ضيقاً للغاية ومحاطا بمخاطرة شديدة. وهذه النصوص هى فى الغالب الأعم نصوص ديكورية، تهدف أولا إلى إبراء ذمة المشرع العربى أمام المجتمع الدولى بأنه قد تبنى أكثر مبادئ حقوق الإنسان تقدما فيما يتعلق بالتعددية السياسية، ثم إفراغ هذه النصوص من كل مضمون لها عندما يستدير المشرع العربى للتعامل مع المخاطبين بأحكام هذه النصوص مع مواطنيه فى الداخل(٢). وتؤكد الممارسات الواقعية البالغة الانتهاك لحقوق الإنسان فى العالم العربى، هذا الطابع الديكورى لمبادئ حقوق الإنسان من جانب المشرع العربى والسلطة السياسية فى الدول العربية.

المنظمة المصرية وحق التأسيس:

فى القلب من هذه الديمقراطية الديكورية، ظهرت "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" كتعبير مستقل يرتبط بحركة المثقفين من أجل إيجاد شكل ومضمون حقيقيين للتعبير عن حقوق الإنسان والالتزام بالدفاع عنها.

وتؤكد المادة ٢٢ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، والذى وقعت عليه الحكومة المصرية، على "حق كل فرد فى تكوين الجمعيات مع الآخرين بما فى ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه، وأنه لايجوز وضع قيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التى ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية فى مجتمع ديموقراطى لصيانة الأمن القومى أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم"(٣).

وفى مصر، توجد العديد من المؤسسات التى تقوم بدورها فى مجال حقوق الإنسان من خلال التشكيلات الخاصة بها والتى ينضوى مؤسسوها وأعضاؤها تحت حمايتها، وما تكفله لها القوانين من إمكانيات الدفاع عن حقوق الإنسان فى مصر، ومن أمثلة هذه المؤسسات: ، النقابات ، والأحزاب السياسية، وبعض مراكز البحوث الخاصة، والصحافة بما لها من ثقل إعلامى سواء أكانت قومية أو معارضة ، واللجنة المصرية للوحدة الوطنية... إلخ.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن دور هذه المؤسسات فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان يتم ضمن أدوار ومهام أخرى منوطة بهذه المؤسسات. ولعل هذا ما يكسب المنظمة المصرية تميزها الخاص المتمثل فى كونها تكاد تكون المؤسسة المصرية الوحيدة التى يقتصر عملها ودورها على مجال حقوق الإنسان وما يرتبط به من انتهاكات مختلفة، وإن كان ذلك لا يمنع من اعتماد المنظمة وتعاونها المتبادل مع الهيئات والمؤسسات السابقة- بدرجات متباينة – بما يدعم من مجال عملها ويكسبه المزيد من التأثير.

وترفض الحكومة المصرية حتى كتابة هذه السطور الاعتراف بالمنظمة المصرية، لذلك فإن معظم مكاتبات وإصدارات المنظمة مازالت تحمل عنوانا فرعيا "تحت التأسيس". فما زالت وزارة الشئون الاجتماعية ترفض إشهار المنظمة المصرية، وما يزال القضاء الإدارى ينظر الدعوة القضائية التى طعنت فيها المنظمة على قرار رفض إشهارها. وجدير بالذكر أن "الإطار القانونى الذى ينظم إنشاء منظمات غير حكومية فى مصر هو القانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ الذى ينظم أوضاع جمعيات النفع العام، ويحظر الخوض فى الأمور السياسية، ويخضعها لتحكم الإدارة الحكومية ممثلة فى وزارة الشئون الاجتماعية، بما في ذلك رفض إشهار الجميعات أساسا وفرض الرقابة على تلك المشهر منها، بل وحلها . وفى إطار هذا القانون ترفض وزارة الشئون الاجتماعية التصريح بإنشاء عدد من المنظمات غير الحكومية ومن بينها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان"(٤).

والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "منظمة غير حكومية تعمل فى إطار المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بصرف النظر عن العقيدة أو الانتماء السياسى أو الجنس أو اللون، وتقف ضد انتهاكات حقوق الإنسان، أيا كان مصدرها ، سواء

من السلطات الحكومية أو من أطراف غير حكومية. والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان كانت فى الأصل الفرع القطرى للمنظمة العربية لحقوق الإنسان التى تأسست عام ١٩٨٣، وذلك حتى بلورت المنظمة المصرية شخصيتها الاعتبارية منذ عام ١٩٨٨ وتقدمت بطلب إشهار كجمعية أهلية مصرية، لكنها بقيت مرتبطة بالنظام الأساسى للمنظمة الأم – المنظمة العربية – وعلى صلة وثيقة بها(٥). بما فى ذلك مشاركتها نفس المقر بالقاهرة حتى عام ١٩٩٣ . وتحدد المادة الأولى من أهداف المنظمة وسائلها ودورها فيما يلى :

"العمل على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المصريين ولجميع الأشخاص الموجودين على أرض مصر، طبقا لما تضمنه الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية المعنية، خاصة العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان المدنية والسياسية وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وطبقا لحقوق الإنسان المقررة فى الدستور المصرى، وذلك بالدفاع عن كافة الأفراد والجماعات الذين تتعرض حقوقهم الإنسانية للانتهاك خلافا لما هو منصوص عليه فى تلك المواثيق وفى الدستور. وتتخذ المنظمة لتحقيق أهدافها جميع الوسائل والأساليب المنسجمة مع تلك الأهداف"(٨).

وفى أحد تقارير المنظمة غير المؤرخة، والصادرة تحت عنوان "نحو تنظيم أفضل لطاقات المنظمة المصرية لحقوق الإنسان "يطرح التساؤل التالى بخصوص وضعية المنظمة "هل هى منظمة للتبشير بمبادئ حقوق الإنسان وتثقيف أعضائها وأنصارها على ذلك، أم هى منظمة للدفاع عن حقوق الإنسان والعمل بكل الوسائل على ترسيخ احترامها، بما يعنيه ذلك من إلقاء الضوء على كل انتهاك والمسئولين عنه؟ ويجيب التقرير عن التساؤل تحت عنوان "منظمة للنشاط العملى" قائلا : "لاشك أن المنظمة المصرية تنتمى إلى النمط الثانى من جمعيات حقوق الإنسان، أى أنها منظمة للنشاط العملى الميدانى للدفاع عن حقوق الإنسان، وهذا لا يعنى أنها تهمل متطلبات الدعوة لمبادئ حقوق الإنسان، ولكن وجه الاختلاف هنا هو أن عملية التثقيف لا تمثل جوهر نشاط المنظمة، بل ينظر إليها كإحدى المتطلبات الهامة التى لا غنى عنها للنشاط العملى للدفاع عن حقوق الإنسان".

وتضم المنظمة المصرية لحقوق الإنسان نحو ١٢٠٠ عضوا موزعين على ١٨ مدينة، ولها لجنتين اقليميتين فى الأسكندرية وأسوان* وهى تتمتع بالصفة الاستشارية فى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان، وعضو فى المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ، ولكن السلطات المصرية ترفض الاعتراف بها والتعاون معها"(٧). ولقد اكتسبت المنظمة اعترافا كبيرا على المستوى الدولى وذلك من خلال

---

* ارتفعت عضوية المنظمة خلال فترة قصيرة، إلى أكثر من ألفى عضو، كما زادت لجانها الإقليمية فى المحافظات. وقد كان ذلك مقدمة لمشكلات ثارت على أبواب الجمعية العمومية يناير ١٩٩٤ وتعرضت لها الصحف، حيث ارتآها قطاع من العضوية المؤسسة تعبيراً عن اتجاه فصيل سياسى بعينه للسيطرة على المنظمة بالعضوية الموالية له سياسيا وشخصيا (المحرر).

"بناء شبكة قوية من العلاقات بالمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، فبجانب العلاقة العضوية التى تربط المنظمة بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ارتبطت المنظمة بعلاقة عضوية مع الأمم المتحدة بقبولها عضوا فى لجنة المنظمات غير الحكومية بها، وانضمامها إلى شبكة منظمات المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب (SoS) كما قامت بتعزيز أواصر العلاقة مع ١٥ منظمة أخرى تعتبر من أكثر المنظمات الدولية والإقليمية فعالية، فى نفس الوقت الذى أنشأت - أو واصلت - علاقة بـ ٣٢ منظمة أخرى. وخلال ذلك صارت تقارير ومعلومات المنظمة هى المصدر الرئيسى المعترف به دوليا عن حال حقوق الإنسان فى مصر" (٨).

أنشطة المنظمة:

بالنسبة لأنشطة المنظمة، يمكننا القول بأن معظمها يكاد يصب فى العمل من أجل الدفاع عن حقوق الأفراد المعتقلين ووقف تعذيبهم وتقديم الشكاوى المستمرة بشأنهم.

* بدأت المنظمة حملتها ضد التعذيب يوم ١٩٩١/١٢/٥ تحت شعار "أوقفوا التعذيب من اليوم .. وليس غدا "حيث استمرت الحملة لمدة عام حتى يوم ذكرى صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى العاشر من ديسمبر ١٩٩٢ .

كما أصدرت المنظمة ثلاثة تقارير خاصة حول ظاهرة التعذيب:

- الأول فى يناير ١٩٩٠ حول التعذيب فى مقار مباحث أمن الدولة.
- الثانى فى نوفمبر ١٩٩٠ حول التعذيب فى أقسام الشرطة.
- الثالث فى أغسطس ١٩٩١ حول التعذيب فى بعض السجون المصرية.

كما أصدرت المنظمة أيضا فى عام ١٩٩١، ١٣ تقريرا موجزا عاجلا بحالات محددة من التعذيب وإساءة المعاملة.

"وترى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن استمرار جريمة التعذيب فى مصر هو محصلة ٣ عوامل أساسية هى :

١- اعتماد أجهزة الأمن للتعذيب كأسلوب عمل وأداة للاستجواب والتأديب.

٢- الحماية التى تبسطها الدولة على مرتكبى جريمة التعذيب.

٣- تضخم وتوسع نفوذ أجهزة الأمن بشكل سرطانى تحت مظلة قانون الطوارئ. . .

وكان هذا التوسع على حساب سلطات النيابة" (٩).

وفى بيان المنظمة المصرية بمناسبة اليوم العالمى لحقوق الإنسان بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٠ تقرر المنظمة مد حملتها لمنع التعذيب عاما ثانيا ، وفى هذا الإطار تصدر تقريرها عن التعذيب فى معسكرات قوات الأمن المركزى، وفى هذا التقرير تؤكد المنظمة - بعد سردها لوقائع التعذيب فى أربعة معسكرات لقوات الأمن المركزى فى أربع محافظات مصرية مختلفة، وبعد توصيفها لحالات تعذيب محددة - على التوصيات التالية :

أ- وقف استخدام معسكرات قوات الأمن المركزى فى احتجاز وتعذيب المواطنين، وإجراء تحقيق قضائى على أعلى

مستوى فى استخدامها فى السنوات الماضية لهذا الغرض بالمخالفة للقانون.

٢- التحقيق مع قادة معسكرات قوات الأمن المركزى لاستخدامهم هذه المعسكرات بصورة مخالفة للقانون.

٣- التحقيق القضائى فى المعلومات التى أوردها هذا التقرير عن التعذيب، وتحريك الدعوى الجنائية ضد الضباط المتهمين بالتعذيب.

وتحدد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان مطالبها تجاه التعذيب بشكل عام فيما يلى:

"١- وقف استخدام التعذيب وأدواته فى كافة أماكن الاحتجاز (مقار مباحث أمن الدولة، أقسام الشرطة ، بعض السجون، مديريات الأمن، معسكرات الأمن المركزى.....إلخ).

٢- البت فى كل بلاغات التعذيب التى قدمت للنيابة خلال الأعوام الماضية.

٣- تحريك الدعوى الجنائية ضد المسئولين عن التعذيب.

كما تؤكد المنظمة المصرية فى حملتها لمناهضة التعذيب أنها لا تتوجه بندائها الأول هذا إلى الحكومة المصرية فقط، بل إلى الرأى العام المصرى بكل مؤسساته من برلمان وصحافة وأحزاب ونقابات وجمعيات، ورجال الفكر والرأى، تدعوهم إلى التضامن مع حملتها بإيجابية ، بكل السبل السلمية الممكنة، وبالسمو فوق كل الاعتبارات الإيديولوجية، والمصالح الفئوية والسياسية ، التى يتضاءل شأنها بجوار هذه المهمة الإنسانية النبيلة"(١٠).

ولم تغب أحداث العنف المتبادل بين جماعات الإسلام السياسى والشرطة عن تقارير المنظمة المصرية، حيث أصدرت المنظمة تقريرا تحت عنوان "العنف الدموى فى مصر، وقائع واستنتاجات" بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٤، وهو يمثل حصرا لكافة العمليات المرتبطة بالعنف خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ حيث شكلت أعمال العنف المتبادلة بين جماعات الإسلام السياسى والشرطة القاسم المشترك لمعظم مواد التقرير.

وتؤكد المنظمة فى ختام تقريرها على أنها "إذ تصدر تقريرها هذا عن الحصاد المر لسبعة شهور من العنف الدموى، فإنها تقرع بذلك جرس إنذار موجه للمجتمع المصرى بأسره، ولكافة قواه السياسية والفكرية والاجتماعية والنقابية . . . وفى هذا الإطار تحث المنظمة المصرية لحقوق الإنسان جماعات الإسلام السياسى على نبذ الدعاية القائمة على أساس التعصب الدينى والكراهية الطائفية. كما تحث الجماعات التى تعتمد على العنف لنشر دعوتها إلى نبذ هذا الأسلوب وإلقاء السلاح، والعمل على تعزيز دولة القانون. كما تؤكد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن القضاء على العنف المتصاعد ، يستلزم إشاعة قيم الديموقراطية ومبادئ حقوق الإنسان فى المجتمع بشكل مترابط، ومراجعة التشريعات والأوضاع المؤسسية على ضوء هذه المبادئ، وصيانة وتعميق حريات الرأى والتعبير والتنظيم والمشاركة فى إدارة الشئون العامة، والحقوق والحريات المدنية، واستئصال سموم التعصب الدينى والكراهية الطائفية من وسائل الإعلام ومناهج التعليم وتطويرهما، بحيث يعكسا بأمانة التنوع السياسى والثقافى والدينى للأمة".

وأصدرت المنظمة تقريرا عاجلا عن المذبحة الطائفية فى ديروط بتاريخ ١٩٩٢/٥/٧ أكدت فيه على "أن الوضع يستلزم عملا متكاملا من كافة الجوانب، وخاصة فى مجال إشاعة قيم الديموقراطية وحقوق الإنسان، والقيام بمراجعة شاملة لمناهج التعليم وسياسة الإعلام، لاستئصال بذور التعصب الدينى والكراهية الطائفية".

وبالنسبة للعام ١٩٩٣ والذى شهدت شهوره المنصرمة أحداث عنف بالغة الشدة والضراوة، أصدرت المنظمة بيانا بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨ حول تفجير مقهى بميدان التحرير، أدانت فيه هذا الاعتداء الإجرامى، الذى يشكل انتهاكا جسيما لأسمى حقوق الإنسان، وهو الحق فى الحياة، وترجو أن تتمكن أجهزة الأمن من التوصل لمرتكبيه فى أسرع وقت، وأن تقوم بدورها فى حماية المجتمع المصرى من مغبة تكرار هذا النوع من الأعمال، وذلك دون أن تتورط فى ارتكاب انتهاكات جديدة لحقوق الإنسان".

كما أصدرت المنظمة تقريرا حول أحداث امبابة بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٠، - بوصفها صورة مكثفة للتدهور المتزايد لحالة حقوق الإنسان ولاحترام القانون فى مصر - جاء فيه: "تأسف المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، أن تقرر بأن منطقة امبابة فى شمالى مدينة القاهرة الكبرى قد سقطت ضحية انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان، وأن غالبية الحقوق الأساسية التى نصت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والدستور والقانون المصريين قد انتهكت بفظاعة على يد كل من سلطات الأمن وتنظيم الجماعة الإسلامية".

* ومن الأنشطة الأخرى التى تمارسها المنظمة أيضا بخلاف مناهضة التعذيب ، الدفاع عن حرية الرأى والتعبير وحق التظاهر والأضراب. فعلى سبيل المثال، أصدرت المنظمة بيانا صحفيا بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢٩ تحت عنوان "موجة جديدة من الاعتداء على حرية الرأى والتعبير"، يختص بشأن "إلقاء القبض على عشرات المواطنين فى القاهرة والأسكندرية ومدن أخرى بتهمة مناهضة نظام الحكم، وتعليق ملصقات، وتوزيع منشورات ضد مؤتمر السلام المقرر انعقاده فى مدريد غدا. وتعتقد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن هؤلاء المواطنين لم يقترفوا جرما، طالما لم يوجه إليهم اتهام يجرمه القانون، وأنهم كانوا يمارسون حرية التعبير السلمى عن آرائهم ، ومن ثم فإن تقييد حريتهم هو اعتداء جسيم على حرية الرأى والتعبير فى مصر".

كما طالبت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بتاريخ ١٩٩١/٣/٧ بالتحقيق فى وقائع قمع المظاهرات الطلابية السلمية، حيث طالبت "بفتح تحقيق عاجل فى قمع قوات الشرطة للمظاهرات الطلابية السلمية المعارضة لحرب الخليج التى جرت الأسبوع الماضى، وفى الأساليب التى استخدمتها فى ذلك وخاصة فى جامعة القاهرة يومى ٢٥ و٢٧ فبراير والتى أسفرت عن مصرع طالب واحد على الأقل وإصابة عدد آخر بجراح بينهم صحفى كان يغطى الأحداث، والقبض على عدد ٢٢ طالبا ومحام و٣ عمال تواجدوا فى موقع الأحداث". وتعرضت المنظمة لبعض القضايا التى تمس قطاع هام من المجتمع وهو قطاع الفكر والثقافة، حيث قامت يوم ١٩٩١/١٢/٢٦ بإرسال التماس إلى رئيس الوزراء د. عاطف صدقى بوصفه نائب الحاكم العسكرى بمقتضى قانون الطوارئ السارى فى مصر منذ أكثر من عشر سنوات،

تطلب فيه استخدام سلطاته فى عدم التصديق على الحكم الصادر بسجن الأديب "علاء حامد"، ٨ سنوات وغرامة قدرها ٢٥٠٠ جنيها مصريا بسبب إصداره لرواية "مسافة فى عقل رجل" والتى جاء فى حيثيات الحكم أنها تمثل مساسا بالدين وبتعاليمه وتقاليد المجتمع، وبالإضافة إلى ذلك طالب الالتماس برفع عقوبة كل من محمد مدبولى أحد موزعى الرواية، وفتحى فضل المتهم بطبعها وهى نفس العقوبة السالفة الذكر. كما أدانت المنظمة – فى بيان صحفى بتاريخ ١٩٩٢/١/١٤ تحت عنوان "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تطالب برفع وصاية رجال الدين على الفكر والأدب والفن" – ما قامت به لجنة من مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر، بمصادرة ثمانية كتب بنفسها، من معرض القاهرة الدولى الرابع والعشرين للكتاب، فيما تعتبره المنظمة اعتداءا جسيما على حريات الرأى والتعبير والفكر والإبداع الأدبى التى كفلتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وأصدرت المنظمة بيانا حول اغتيال المفكر العلمانى "د. فرج فودة" شهيد حرية الفكر والعقيدة فى مصر، بتاريخ ٩ يونيو ١٩٩٢ أدانت فيه عملية الاغتيال على يد عناصر أحد تنظيمات الإرهاب الدينى فى مصر. ويؤكد البيان على دور كل الأشخاص والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التى لعبت دورا فى إذكاء روح التعصب وضيق الأفق الدينى، وباللذات فى نشر الفكر التكفيرى الذى لم يعد قاصرا على بعض الجماعات الإرهابية ، بل بات يخرج بصورة متزايدة من أجهزة الإعلام المملوكة للدولة.

كما أقامت المنظمة فى يوم ١٩٩٢/١١/٢٥ احتفالا بيوم الفكر والعقيدة، وذلك فى ذكرى صدور إعلان الأمم المتحدة الخاص "بالقضاء على كافة أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد" وأهدت الاحتفال إلى ذكرى "فرج فودة". كما قررت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان اعتبار يوم اغتيال فرج فودة فى السابع من يونيو يوما لحرية الفكر والعقيدة فى مصر، تحتفل به المنظمة كل عام.

وبجانب حرية الفكر والرأى والتعبير يأتى الحق فى التجمع ، وتكوين الجمعيات ، ذلك الحق الذى يمس المنظمة بشكل مباشر لكونها مازالت رهينة موافقة السلطات السياسية فى مصر، والتى لم تسمح لها بحق الإشهار حتى الآن. فقد أصدرت المنظمة بيانا بشأن حل جمعية تضامن المرأة العربية بتاريخ ١٩٩١/٧/٣٠ جاء فيه: "أقدمت سلطات الحكومة المصرية على حل جمعية تضامن المرأة العربية بقرار من نائب محافظ القاهرة فى ١٥ يونيو ١٩٩١، مما شكل اعتداءا جديدا على حرية التجمع وتكوين الجمعيات، المقيدة أصلا فى مصر ... والجمعية حاصلة على ترخيص قانونى من وزارة الشئون الاجتماعية برقم ٣٢٨٢ لسنة ١٩٨٥ بعد رفض دام أكثر من عامين ... وليس حل جمعية تضامن المرأة العربية المثل الوحيد على إهدار الحكومة المصرية لحرية تكوين الجمعيات. ففى عام ١٩٨٨، صدر قرار بحل جمعية (نادى أصدقاء الإعلام العربى) وإيقاف جريدة (صوت العرب) التى كانت تصدر عنها، بحجة خوضها فى أمور سياسية" .

كما أصدرت المنظمة بيانا صحفيا حول "قانون النقابات المهنية ، اعتداء على الحريات النقابية وحق التنظيم النقابى" بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢١ جاء فيه "يشكل قانون "ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية "الصادر فى

١٧ فبراير ١٩٩٣، اعتداءا صريحا على الحريات النقابية، وحقوق تشكيل التنظيمات النقابية ، وانتهاكا صريحا لنصوص الاتفاقيات الدولية "للحرية النقابية وحماية التنظيم النقابى"، ولأحكام العهدين الدوليين المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكلها صدقت عليها الحكومة المصرية، وصارت بمثابة تشريع داخلى بمقتضى المادة ١٥١ من الدستور المصرى".

* ولم تكتف المنظمة بالتحرك على المستوى المحلى فقط، لكنها مارست أنشطتها أيضا على المستوى الإقليمى فيما يتعلق بالمصريين، فقد أصدرت نداءا عاجلا لحماية المصريين والجاليات العربية الأخرى فى الكويت بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٦، ناشدت فيه الحكومة المصرية والأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولى والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان التدخل بشكل حازم لوضع حد لمعاناة المصريين والجاليات العربية الأخرى فى الكويت وخاصة الفلسطينيين. وناشدت فيه "مختلف أطراف النزاع، وكل القوى المحبة للسلام المحلية والدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة أن تعمل من أجل الوقف الفورى لإطلاق النار وإتاحة الفرصة لاستئناف جهود تسوية النزاع ، بالوسائل السلمية على أساس من احترام تقرير المصير للشعوب، وهو المبدأ الأول فى قوانين حقوق الإنسان".

وأصدرت المنظمة بيانا آخر بخصوص حرب الخليج وحرية الرأى والتعبير بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٢ جاء فيه: "تتابع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بقلق بالغ تطورات الحرب المشتعلة فى منطقة الخليج وتهديدها لحق الحياة لملايين البشر، وتخشى من تفاقم انعكاساتها السلبية على حقوق الإنسان فى مصر بشكل مطرد، نتيجة لما يفرضه مناخ الحرب ووجود جنود مصريين فى ميدان القتال من إجراءات قانونية وإدارية يمكن أن تؤدى إلى تقييد الحريات الأساسية للمواطنين المنصوص عليها فى الدستور والقانون، وبخاصة حريات الرأى والتعبير". كما سافرت بعثة مشتركة من المنظمتين المصرية والعربية لحقوق الإنسان إلى كل من الكويت والعراق خلال شهرى نوفمبر – وديسمبر ١٩٩١ للوقوف على المشكلات الإنسانية فى كل من البلدين بعد حرب الخليج.

ولا يقتصر التعاون فقط على المنظمتين المصرية والعربية، فعلى سبيل المثال، صدر بيان مشترك بين المنظمتين، المصرية لحقوق الإنسان، واليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديموقراطية بتاريخ ١٩٩٣/١/١٩ تؤكد من خلاله المنظمتان على "ضرورة صياغة استقلالية منظمات حقوق الإنسان عن الحكومات وكافة التيارات الإيديولوجية والسياسية، وأهمية تعاون السلطات المعنية معها لتقوم بمهامها، والحاجة الملحة لأن تقوم وسائل الإعلام العربية بواجبها بإلقاء الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان داخل بلادها، وعدم التعتيم على أنشطة منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية فى هذا المجال".

ويمثل ما سبق ، مجرد أمثلة لنشاط واسع المدى للمنظمة المصرية خلال سنوات عملها الثمانى، حيث تصدر المنظمة تقارير سنوية تتناول أوضاع حقوق الإنسان فى مصر، بالإضافة إلى الملتقيات السنوية التى تعقدها المنظمة، وهناك العمل الميدانى للمنظمة والذى شمل حضور محاكمات المتهمين والتحقيقات التى تجرى معهم، بالإضافة إلى بعثات

تقصى الحقائق فى مناطق التوتر، والتحقيقات فى الشكاوى التى تصل إلى المنظمة، وتقديمها للنائب العام ولوزير الداخلية.

طبيعة المشكلات التى تواجهها المنظمة:

على الرغم من حجم النشاط الكبير الذى قامت به المنظمة خلال سنواتها الماضية، فإنها تعانى من بعض المشكلات التى تترك بصماتها وآثارها على عملها ومستقبلها. وإذا كانت الضغوط المادية تؤثر تأثيرا كبيرا على عمل المنظمة - التى ظلت حتى ١٩٩٣ تمارس عملها وأنشطتها المختلفة من خلال مقر المنظمة العربية لحقوق الإنسان - بما لذلك من أثر على أداء المنظمة لوظائفها، فإن هذه المشكلة من الممكن التعامل معها بأشكال مختلفة، بحيث يمكن تفادى آثار هذا النقص المادى أو تقليل تأثيراته، وذلك عن طريق التبرعات المختلفة التى من الممكن جمعها عن طريق الأفراد والمؤسسات المختلفة، سواء أكانت تبرعات مادية أو عينية، بالإضافة إلى العمل التطوعى من جانب المثقفين بشكل عام ، والعناصر الشابة منهم بشكل خاص.

أما المشكلة الخطيرة والتى من الممكن أن تؤثر تأثيرا كبيرا على عمل المنظمة مستقبلا فهى مشكلة التوجه الفردى لعملها وعدم الأخذ بجماعية العمل، والروح الديموقراطية التى تساعد على مواصلة العمل فى مجال حقوق الإنسان والذى قامت المنظمة أساسا من أجل الدفاع عنه وكشف منتهكيه سواء أكانو من السلطات الحكومية أو من أطراف غير حكومية.

وتكشف قراءة لائحة النظام الداخلى للمنظمة فى مراحلها المختلفة ومشروعات تعديلها الصادرة عن مجلس الأمناء، عن اتجاه المنظمة نحو "الفردية". فبدلا من العمل بشكل يبحث عن أرضية واسعة تساعد على كسب المزيد من الأعضاء وفتح المنظمة أمام كافة التيارات تتجه على العكس من ذلك نحو إغلاق الباب أمام كسب أعضاء جدد، وأمام التيارات الأخرى التى يموج بها الواقع المصرى المعاصر.

ففى التمهيد الخاص باللائحة القديمة - الأولى - المعتمدة بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٣٠ تؤكد المنظمة على أنها "هى الفرع القطرى للمنظمة العربية لحقوق الإنسان فى مصر، وتتبنى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الأهداف والوسائل المنصوص عليها فى النظام الأساسى للمنظمة الأم. وفيما عدا ما ينص عليه هذا النظام، تسرى الأحكام المنصوص عليها فى النظام الداخلى للمنظمة الأم". وقد تغير هذا الوضع باستقلال الشخصية الاعتبارية للمنظمة المصرية عن المنظمة العربية ، حيث اتجهت المنظمة المصرية لتأكيد صلاتها الدولية عوضا عن ذلك. فمشروع اللائحة الجديدة للمنظمة - القراءة الثالثة - والصادر فى أوائل ١٩٩٣ عن مجلس الأمناء تحت عنوان "مشروع النظام الأساسى (القراءة الثالثة)"، يتضمن تمهيدا يشير إلى "تعاون المنظمة مع الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، بما فى ذلك إقامة علاقات عضوية معها، وتبادل الدعم والمساندة بما لا يخل بأهداف المنظمة". وإذا كان اتساع نشاط المنظمة دوليا سوف يساعدها على اكتساب أرضية صلبة فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان داخليا، فإن هذا لا يسوغ التركيز على هذه المنظمات الدولية، وعدم الإشارة إلى المنظمة العربية لحقوق

الإنسان والتى تعتبر الأقرب – سياسيا وثقافياً وحضاريا – للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، بل أن المشروع الجديد للائحة قد أسقط ذكر الدستور المصرى بجانب الوثائق الدولية فى الفقرة التمهيدية المحددة لشخصية المنظمة. ويؤكد "أحمد عبدالله" على أن "الطابع العالمى لحركة حقوق الإنسان فى قواسمها المشتركة لا ينفى وجوب الاعتراف بالقسمات المحلية المميزة لمنظمات حقوق الإنسان عن بعضها البعض. فحركة حقوق الإنسان العربية ستختلف بالضرورة بعض الشئ عن حركة حقوق الإنسان الاسكندنافية، على الأقل لاختلاف البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية والمزاج الإنسانى ونوع الانتهاكات . فحركة حقوق الإنسان تعمل "داخل" بيئتها لا خارجها . وإلا أصبحت حركة غربية واغترابية، مما يعنى عزلتها وضآلة تأثيرها فى بيئتها. وهو المصير الذى يدفع الحركة إليه بعض قادتها المحليين ممن يركزون على روابطهم الدولية ولا يلتفتون كثيرا لبناء التأثير التراكمى فى البيئة المحلية. وما قيمة أن يخطب نشطاء الحركة المصرية مثلا فى المؤتمرات عن حقوق الإنسان بينما لا المواطن المصرى العادى ولا رجل الشرطة يعرفان ألف باء حقوق الإنسان؟!"(١١) .

ومن الأمثلة البالغة الوضوح فى مشروع اللائحة الجديدة والتى تتفق مع التوجهات الدولية أكثر بكثير من اتفاقها مع الأوضاع الثقافية المحلية، اضافة مادة تنص على إلغاء عقوبة الإعدام، وهو ما يعكس توجها لدى هذه اللائحة والقائمين عليها فى تدعيم الصلات الخارجية مع منظمات حقوق الإنسان الدولية التى ترفض عقوبة الإعدام، وبما يضع المنظمة المصرية موضع خلاف كبير – وبالذات – مع التيار الإسلامى الذى يؤكد على ضرورة الأخذ بعقوبة الإعدام، والجدير بالذكر أن مجلس الأمناء فى مناقشته للمشروع لم يقر هذه المادة.

ويرى "أحمد عبد الله" مرة أخرى "أن بعض نشطاء الحركة العربية قادرون على التعامل مع غير العرب رغم الخلافات الثقافية والسياسية (التى لا يذيبها بالضرورة الانتماء لحركة عالمية مشتركة) بينما نجدهم غير قادرين على إيجاد لغة مشتركة مع مواطنيهم المخالفين لهم فى الفكر، حيث يبرز هنا الانقسام بين العلمانيين الممسكين بقيادة الحركة، والإسلاميين المستبعدين منها تقريبا. رغم أن هؤلاء الأخيرين هم الأكثر تعرضا لانتهاك حقوق الإنسان فى الظروف الراهنة، وبالتالى هم الأكثر صلة موضوعياً بحركة حقوق الإنسان. ولا يقوض ذلك أن البعض منهم متعصب وينتهك حقوق الآخرين، فالبعض منهم أكثر إنسانية واستنارة وهؤلاء لابد من استيعابهم فى الحركة لكى تتسع قاعدة شرعيتها المحلية اللهم إلا إذا أصر البعض على أن تكون حركة حقوق الإنسان المحلية مجرد فرع "للأممية الجديدة" التى انتقل مركزها من موسكو إلى واشنطن!"(١٢).

وعلى ما يبدو أن القائمين على المنظمة ، يفوضون أنفسهم فى الدفاع عن حقوق الإسلاميين والانتهاكات الموجهة لهم، دون الرغبة فى أن يكون لهم دور داخل المنظمة. ويدخل فى إطار التفويض غير المعلن، العمل على تحجيم العضوية فى المنظمة مخافة هيمنة الإسلاميين بشكل خاص(١٣)، وأية تيارات أخرى غير مرغوب فيها بشكل عام، وهو ما يمثل أهم الفروق بين اللائحة الأولى (أكتوبر ١٩٨٩) واللائحة الثانية (مايو ١٩٩١). فتنص المادة (١٢) من اللائحة الأولى على أن "يعد عضوا عاملا فى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان كل عضو عامل فى المنظمة العربية لحقوق

الإنسان من المصريين ، أو من توفرت فيه الشروط التالية:

١- أن يكون من مواطني جمهورية مصر العربية.

٢- أن يكون بالغا ١٨ سنة على الأقل وحسن السمعة.

٣- أن يقدم طلبا للانضمام إلى المنظمة المصرية وفق النموذج المعد لذلك يتضمن موافقته على أهداف المنظمة، وتعهده بالعمل من أجلها ، وأن يزكى الطلب عضو بالمنظمة مضت على عضويته ستة شهور على الأقل ويعرض طلب العضوية على لجنة العضوية. وفى حالة القبول يخطر طالب العضوية بخطاب من الأمين العام، أو رئيس لجنة العضوية يفيد قبوله".

هذا بينما نجد أن اللائحة الثانية (مايو ١٩٩١) تقسم العضوية إلى ثلاثة أنواع: عضوية عاملة، وعضوية منتسبة، وعضوية مؤسسية . وبالإضافة إلى الشرطين الأول والثانى المذكورين فى اللائحة الأولى، تشترط هذه اللائحة تزكية الطلب بعضوين من الأعضاء العاملين بالمنظمة ، على ألا يزكى العضو العامل أكثر من خمسة أعضاء جدد كل سنة، كما تؤكد فى شرط أخير على قبول طالب العضوية بالمنظمة - حال قبوله - عضوا منتسبا لمدة عام. ثم ترى اللائحة بعد ذلك تمتع العضو المنتسب بكافة حقوق العضو العامل باستثناء حقوق الانتخاب والترشيح والاقتراع . أما مشروع اللائحة الثالثة (مارس ١٩٩٣) والذى لم يقر بعد من قبل الجمعية العمومية، فيضيف لعام العضوية المنتسبة عاما آخر من العضوية العاملة قبل أن يحق للعضو التمتع بحق الترشيح لعضوية مجلس الأمناء.

وتنعقد الجمعية العمومية فى اللائحة القديمة، مرة كل عامين بناء على دعوة رئيس المنظمة وبقرار من مجلس الأمناء ، بينما تنعقد فى مشروع اللائحة الجديدة مرة كل ثلاثة أعوام بقرار من مجلس الأمناء.

وتنتخب الجمعية العمومية فى اللائحة القديمة، فى دور انعقادها العادى، مجلس أمناء المنظمة من خمسة عشر عضوا من بين أعضائها عن طريق الاقتراع السرى، بينما تنتخب الجمعية العمومية فى مشروع اللائحة الجديدة ، فى دور انعقادها العادى - بطريقة الاقتراع السرى - ٨ أعضاء من بين أعضائها لعضوية مجلس الأمناء المتكون من ١٥ عضوا "نظام التجديد النصفى"، حيث يراعى فى المرشح (أو المعين) لعضوية مجلس الأمناء:

أ- أن يكون قد انقضى على عضويته العاملة سنة واحدة على الأقل.

ب- ألا يشغل منصبا وزاريا أو أى منصب آخر يتعارض مع نشاط العضوية فى حقوق الإنسان.

جـ- ألا يشغل موقعا قياديا فى أى حزب سياسى (مستوى الأمانة العامة - وما يماثلها على الأقل) مالم يجمد عضويته فى الحزب.

ويقول "بهى الدين حسن" الأمين العام الحالى للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، حول أسباب وضع الشرط الأخير بألا يشغل المرشح موقعا قياديا فى أى حزب سياسى فى مشروع اللائحة الجديدة للمنظمة : "على خلاف الوضع فى أوروبا أو دول الشمال عموما، فإن منظمات حقوق الإنسان فى دول العالم الثالث لا تنشأ بشكل أصيل من بين أناس تقتصر منطلقاتهم على حقوق الإنسان، بل العمل السياسى المنظم فى معظم بلدان العالم الثالث، مما يدفع كثير من النشطاء

السياسيين للنظر لمنظمات حقوق الإنسان باعتبارها متنفسا للعمل السياسى ، أو لتصورات خاصة عن العمل السياسى لا تجد فرصة للتعبير المستقل عنها سواء فى إطار حزبى أو فى إطار نفس الحزب الذى ينتمى إليه هذا العضو أو ذاك. ولذا فإن منظمات حقوق الإنسان تصبح عاجلا أم آجلا بيئة تمارس فيها الضغوط السياسية المتعارضة التى قد لا تكون دوافعها فى كل الأحوال وثيقة الصلة باحتياجات تطوير حركة حقوق الإنسان أكثر منها محاولة الانتصار لتصورات سياسية معينة، أو تعزيز نفوذها بشكل أو بآخر، لقد عرفت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تلاوين مختلفة من هذه الضغوط والممارسات خاصة خلال حرب الخليج، واجتماعات جمعياتها العمومية[١٤].

وعلى الرغم من وجاهة كلمات "بهى الدين حسن" إلا أنها تعكس أيضا توجها فرديا فى إدارة المنظمة ، والمصادرة على الاتجاهات الأخرى بكافة أشكالها، والتى بدأت باكتساح تيار سياسى واحد لانتخاب مجلس أمناء المنظمة عام ١٩٩١، والاكتساح على حد قول أحمد عبد الله " فكرة سخيفة من الأصل لأنها لا تعبر عن التنوع الأصلى فى الجمهور"[١٥].

ويرى "نادر فرجاني" فى مذكرة لمجلس الأمناء بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٤ أن "المنظمة تزداد عزلة فى مصر منذ انتخابات مجلس الأمناء الأخيرة وابتعاد قطاعات واسعة من المجتمع عنها، والفشل فى التغلب على هذه الأزمة عن طريق تعيين ممثلين حقيقيين للتيارات المهمة فى الساحة والقيام بحوار جاد مع هذه التيارات . ولا يغنى والحال كذلك، أن تتوسع العلاقات الخارجية للمنظمة، وهو هم الأمين الحالى"[١٦]. ويختتم "نادر فرجانى" كلامه قائلا أنه "نتيجة لذلك فقد تبلورت فى المنظمة سوءة الحكومات والمنظمات العربية من سيطرة فرد على مقدراتها".

ويؤكد "حلمى شعراوى" عزلة المنظمات القطرية من خلال "رغبتها فى الاتساق مع قريناتها فى الخارج"، وهو ما يؤدى فى النهاية إلى أن "يعزلها عن مبدأ ضرورة الاتساق مع الداخل أيضا وحركته الاجتماعية وتنمية امكانيات المجتمع المدنى فيه"[١٧]. وبالإضافة إلى التوجه نحو الخارج من جانب المنظمات القطرية، والذى ينطبق إلى حد كبير مع، التوجهات الآنية للقائمين على المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، يرى "نادر فرجانى" أن "العمل فى مضمار حقوق الإنسان فى البلدان العربية هو نصيب قلة محدودة من النخبة المثقفة النشطة فى العمل العام[١٨]. كما يرى أن "الانضمام إلى الحركة العالمية لحقوق الإنسان يعنى بالضرورة إنشاء جسور تحمل من المغريات ، خاصة فى ضوء أوجه قصور فى حركة حقوق الإنسان فى البلدان العربية، ما يؤدى إلى تغليب العمل على الساحة الدولية والتخديم على مراكز حقوق الإنسان الدولية، الرسمية وغير الرسمية، على حساب بناء حركة حقوق الإنسان فى الداخل"[١٩].

ويمكننا القول – فى ضوء ما سبق – بضرورة إعادة النظر فى اللائحة الحالية للمنظمة بحيث يمكن توسيع دائرة العضوية بها، والعمل على اجتذاب مختلف التيارات للمنظمة، فى إطار مناخ صحى وديموقراطى يعبر عن تنوع المنظمة بين اهتمامها بالخارج والداخل ، بديلا عن الاستغراق فى التوجه نحو الخارج، والاهتمام بعضوية المؤسسات الدولية والتباهى المستمر بذلك. ويتم ذلك بالتوجه المستمر الدؤوب نحو العمل مع كافة المؤسسات الأخرى المهتمة بحقوق الإنسان فى مصر، وأيضا العمل على نشر نشاط المنظمة فى مختلفة محافظات مصر، والإعلام المستمر بوجود المنظمة

التى يكاد لا يعلم عنها شيئا أحد من عامة المواطنين. إن المحاولات المستمرة داخل المنظمة لتحجيم العضوية من جانب، والاهتمام بالبعد الخارجى من جانب آخر، لن يفيد المنظمة سوى الانغلاق والتقوقع ضمن مجموعة ضيقة جدا من الأعضاء الذين يتفق استمرار المنظمة – على هذا النحو – ومصالحهم الشخصية. وأخيرا فإننا نرى ضرورة الاهتمام بلجان المنظمة والتى تم اختزالها بشكل فج فى مشروع اللائحة الجديدة إلى ثلاث فقط. فهذه اللجان – والتى كانت تشمل العلاقات الدولية، والنشاط البحثى والتثقيفى ، والإعلام ، والقانون ، والعلاقات الداخلية، والمرأة، والصحة والأدباء والفنانون ، والعضوية – من الممكن أن تلعب دورها الهام فى المزيد من التعريف بالمنظمة وتغلغلها فى قطاعات أوسع داخل المجتمع ، من خلال أنشطتها المختلفة ، وذلك عبر نهج جماعى يأخذ بجماعية القرار والسعى الجاد والدؤوب لتنفيذه من أجل صالح حقوق الإنسان فى مصر.

المشكلات البحثية:

ثمة عديد من المشكلات البحثية التى تواجه الباحث فى مصر، حيث لا يمكن أن تفصل بوضوح بين المشكلات الخاصة والعامة. فمشكلات المجتمع المصرى بشكل عام، ومشكلات البحث العلمى بشكل خاص، لابد وأن يتركا آثارهما بأشكال متفاوتة ومختلفة على جيل شباب الباحثين المعاصرين.

وهنا سوف تقفز المشكلة الاقتصادية متصدرة المشكلات الأخرى التى يواجهها الباحث، فالانعكاسات الناتجة عن هذه المشكلة، لابد وأن تؤثر على كافة الجوانب الأخرى للباحث، فالدخل الجامعى للباحث لا يتناسب مع إمكانية الإشباعات الحياتية الأولية له من ناحية، كما لا يتناسب مع أسعار مصادر الاطلاع العلمى اللازمة له من ناحية أخرى.

وهذا الاختناق المادى سوف يطرح نفسه فى عدم إمكانية دراسة اللغات الأجنبية فى المعاهد المتخصصة ذات المصروفات التى لاتتناسب مع ضعف الدخل الجامعى.

وبعيدا عن المشكلة الاقتصادية وتأثيراتها الخانقة، يعانى الباحث من عدم الأخذ بنتائج بحوثه والاستفادة منها، فالبحث العلمى بشكل عام يسير فى اتجاه ، والأجهزة المعنية بالاستفادة من نتائج هذه البحوث تسير فى اتجاه آخر. ولعل ما سبق يرتبط أيضا بالمشكلات التى يواجهها الباحث فى أبحاثه الميدانية المختلفة، حيث تلعب معدلات الأمية المرتفعة دورها الكبير فى صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات الميدانية من المبحوثين بشكل سلس وصادق وهو ما ينعكس بالتالى على نتائج البحوث ومدى مصداقيتها .

وهناك مشكلة أخيرة، لعلها من أخطر المشكلات التى يمكن أن يواجهها باحث يتعلق عمله بالبحث العلمى بكافة أشكاله وتوجهاته. وهى المتعلقة بالإرهاب الفكرى الذى تمارسه بعض الاتجاهات على ساحة المجتمع بشكل عام، وفى محراب الجامعة بشكل خاص، وهو ما يشكل تعارضا مع أبسط حقوق الباحث، الخاصة بحريته فى إعلان آرائه وأفكاره ونتائج بحوثه المختلفة، بغية إعلاء أسهم الحقيقة ولا شئ سوى الحقيقة، التى تساهم فى إزالة حفريات الجهل والتخلف نحو المزيد من المعرفة والتقدم.

الهوامش

(١) أحمد عبد الله ، حقوق الإنسان بين الديموقراطية المراوغة والاضطراب الإقليمي، في الكتاب المعنون "حقوق الإنسان وتأخر مصر"، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٣ ، ص٢٩.

(٢) محمد نور فرحات، التعددية السياسية في العالم العربي، الواقع والتحديات، الوحدة ، العدد أبريل ١٩٩٢، ص ص ١٠-١١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨.

(٤) من بيان المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ ١٩٩١/٧/٣٠ بعنوان "بيان المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بشأن حل جمعية تضامن المرأة العربية".

وحول قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، انظر:

- أمير سالم، حقوق الإنسان وتأخر مصر، مصدر سابق، ص ص ٢٢-٢٣ وانظر أيضا في المصدر نفسه، نوال السعداوي، وقانون الجمعيات في مصر ـتجربة من الواقع)، ص ص ٤٧-٦٥، وفيه تعرض الكاتبة للمشكلات التي واجهتها بخصوص إشهار جمعية تضامن المرأة العربية، والتي سجلت بوزارة الشئون الاجتماعية في يناير ١٩٨٥ تحت ٣٢٨٢، وظلت تعمل لمدة تتجاوز الست سنوات حتى أصدرت وزارة الشئون الاجتماعية القرار رقم ١٩ بتاريخ ١٩٩١/٦/١٥ والذي يقضي بحل جمعية تضامن المرأة العربية، وأيلولة أموالها إلى جمعية نساء الإسلام. وانظر أخيرا، أمير سالم، دفاعا عن حق تكوين الجمعيات ، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩١.

(٥) مشروع قرار صادر بشأن تعديلات النظام الداخلي، عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ١٩٩١/٥/٢٠.

(٦) بيان صحفي للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول "حالة حقوق الإنسان في مصر خلال عام ١٩٩١" ، التقرير السنوي للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ١٩٩٢/٥/٢٠ .

(٧) موجز تقرير مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الجمعية العمومية (التأسيسية) الرابعة" ١٩٩٢/٥/٣١ - نقابة الصحفيين.

(٨) بيان المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في مؤتمرها الصحفي بتاريخ ١٩٩١/٢/٢١. بعنوان "د. منذور دليل جديد على مدى استشراء التعذيب في مصر".

(٩) من البيان الصحفي الصادر عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بتاريخ ١٩٩١/١٢/٥. تحت عنوان "أوقفوا التعذيب من اليوم... وليس غدا".

(١٠) أحمد عبد الله ، حقوق الإنسان : الأصل والفرع ، منتدى حقوق الإنسان ، نشرة مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، العدد الأول، أبريل ١٩٩٣ ص ١.

(١١) المصدر نفسه ، ص ص ١-٢.

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٢.

(١٣)من خلال قراءتنا لمنشورات الحملة الانتخابية للتيار الإسلامي خلال انتخابات مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان مايو ١٩٩١ ، لاحظنا ما يلي:

(أ) رغبة مرشحي هذا التيار في العمل ضمن إطار تعاوني يشمل كافة التيارات الأخرى ولا يهدف إلي السيطرة على مقدرات المنظمة مثلما ادعى التيار المعارض الذى اكتسح الانتخابات.

(ب) احساس مرشحي التيار الإسلامي بمدى تدهور وانتهاك حقوق الإنسان في مصر ورغبتهم في الانضواء تحت مظلة المنظمة حيث يمكنهم أن يمارسوا من خلالها حملتهم ضد التعذيب الذى تمارسه السلطة السياسية ضد التيار الإسلامي في مصر.

وربما يكون هذا الجانب المعلن من الخطاب الإسلامي الانتخابي لغرض تكتيكي يخفي أهدافا استراتيجية أخرى، وربما يؤيد ذلك ما حدث في انتخابات بعض النقابات لكن هذا لا ينفي ما توصلنا إليه آنفا من قراءة منشورات التيار الإسلامي.

(١٤) بهي الدين حسن، حول النظام الأساسي للائحة ، ورقة خاصة بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

(١٥) أحمد عبد الله، مقترحات الاستدراك للحفاظ على كيان وعافية المنظمة المصرية لحقوق الإنسان – حول ما حدث في انتخابات مجلس أمناء للمنظمة لعام ١٩٩١، ورقة غير منشورة.

(١٦) لم نشأ التعرض هنا للانعكاسات الشخصية لهذه الخلافات بين قادة المنظمة، والتي صارت معروفة بعد استقالة الدكتور نادر فرجاني من عضوية مجلس أمناء المنظمة وكان من بين الاقتراحات التي قدمها "نادر فرجاني" في مذكرته لمجلس الأمناء بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٤، تشكيل مكتب تنفيذي جديد لا يضم الأمين العام وأمين الصندوق الحاليين، وهو اقتراح لا يقصد من ورائه سوى استبعادهما وانتخاب غيرهما لمنصبيهما ، آخذين في الاعتبار أن أي مكتب تنفيذي لابد وأن يشمل كلا من منصبي الأمين العام وأمين الصندوق. (ويلاحظ أيضاً أن حلمي شعراوي وأحمد عبد الله قد استقالا من عضوية مجلس الأمناء في مايو ١٩٩٣ ثم لحقهما هاني شكر الله الذي استقال في يناير ١٩٩٤ – المحرر).

(١٧) حلمي شعراوي ، ملاحظات حول حقوق الإنسان الجماعية والاجتماعية، من كتاب "حقوق الإنسان وتأخر مصر" مصدر سابق، ص ٢١٩.

(١٨) في تقرير للمنظمة المصرية عن الحاضرين لجمعيتها العمومية مايو ١٩٩١، ما يؤكد نخبوية العمل في مجال حقوق الإنسان ، فمن بين ٤٢٨ مشتركا، هناك ٩٧ محاميا و٦٦ صحفيا و٣٨ باحثا و ٣١ أستاذا و٢٥ طالبا بالتعليم العالي و٢١ محاسبا و١٩ مهندسا و١٨ طبيبا و١٨ موظفا واثنين عمالا!

انظر، بيان صحفي للمنظمة بعنوان "محمد إبراهيم كامل رئيسا للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان" بتاريخ ١٩٩١/٦/٨.

وانظر أيضا، حلمي شعراوي ، مصدر سابق، ص ص ٢١٩- ٢٢٠.

(١٩) نادر فرجاني، حول معوقات وانتشار مبادئ حقوق الإنسان وصيانتها في الوطن العربي ، من كتاب "حقوق الإنسان وتأخر مصر "مصدر سابق، ص ١٤٩.

تعقيب د. مصطفى كامل السيد

على ورقتى "الجمعيات الأهلية" و"منظمة حقوق الإنسان"

سوف أقسم ملاحظاتى إلى ملاحظات خاصة بالمنهج وأسلوب البحث، وملاحظاتى خاصة بالمفاهيم المستخدمة، ثم ملاحظات تنطبق على كل ورقة على حدة ، وأخيرا أعرض للقضايا المتصلة بمشاكل الباحثين كما تصورها كل من مقدمى البحثين . المسألة الأولى هى مسألة المنهج. من الواضح أن البحثين اقتصرا على ما يمكن وصفه برصد الواقع، محاولة توصيف الواقع القائم سواء فيما يتعلق بالعقبات القانونية أمام المنظمات غير الحكومية أو الواقع القائم بالنسبة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان. مهمة البحث الاجتماعى ليست فقط فى توصيف الواقع، لكن البحث الاجتماعى مهمته تتجاوز ذلك، فعلى الأقل تفسير الواقع . ولن أدخل هنا فى مسألة تغيير الواقع. ولكن يفترض أن تغيير الواقع يقتضى أولا فهمه ، هذا شرط ضرورى لتغيير الواقع . ومن الواضح أن مقدمى البحثين لهما رغبة شديدة فى تغيير هذا الواقع ، والخطوة الأولى هى ليست فقط أن ترصده ولكن تحاول أيضا أن تفسره ، وتفسير الواقع لا يتأتى إلا من خلال الاستعانة بإطار نظرى، وهذا هو ما يفرق بين تناول الصحفى وتناول عالم الاجتماع أو الباحث القانونى. ويلاحظ فى هذين البحثين غياب الإطار النظرى، ينطبق هذا على البحث الأول كما ينطبق على البحث الثانى. ولا شك أنه فى إطار الثقافة القانونية هناك العديد من النظريات وهناك عديد من المداخل التى كان من الممكن أن تفيد فى تحليل أسباب ظهور هذه العقبات القانونية أمام المنظمات غير الحكومية فى مصر. ولاشك أن فى أدبيات علم الاجتماع الكثير مما يمكن استخدامه فى فهم الواقع وتفسير الواقع المحيط بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، عن طريق مثلا دراسة الخلفية الاجتماعية لأعضاء هذه المنظمة أو عن طريق دراسة القيم الثقافية التى تحركهم وإلى أى حد قد تختلف هذه القيم عن القيم السائدة فى المجتمع، وربما بتحليل نمط القيادة وسطهم ، المهم أن وجود الإطار النظرى فى أي بحث هو الوسيلة الوحيدة لكى يقدم مثل هذا البحث تفسيرا للواقع ولا يكتفى برصده .

والمسألة الثانية هى مسألة الدقة فى استخدام المفاهيم .فى البحث الأول يشارإلى مفهوم "المجتمع المدنى" ، فى البحث الثانى يشار إلى مفهوم "الفردية". فى البحث الأول أشير إلى مفهوم المجتمع المدنى باعتباره هو المجتمع الذى توجد فيه منظمات متعددة ، وهذا بعد واحد من أبعاد وجود المجتمع المدنى، وجود المنظمات الثانوية . ولكن لا يستقيم وجود المجتمع المدنى إلا إذا تمتعت هذه المنظمات بالاستقلال فى مواجهة الدولة، وإلا إذا كانت هناك ضوابط فى مواجهة الدولة لعمل هذه المنظمات، وإلا إذا تمتع الأعضاء الذين يدخلون هذه المنظمات بنوع من السماحة ومن

التسامح أو نوع من اتساع الصدر داخل هذه المنظمة ، أى إذا تميزت هذه المنظمات بقانون الحق فى الاختلاف، فقانون الحق فى الاختلاف هو شرط أساسى فى ظهور المجتمع المدنى. كيف يمكن أن نصف مجتمعا بأنه مجتمع مدنى إذا كان أعضاؤه لا يقبلون حق الأقلية فى أن تختلف معهم ، وإذا كان مثل هذا المجتمع يخضع طول الوقت لضوابط تحكمية من جانب الدولة . ونظرا لأن مفهوم المجتمع المدنى يشيع فى الكتابات العربية لمجرد وجود عدد من المنظمات المهنية والنقابية لذلك من المهم توضيح أن المجتمع المدنى لا يقوم إلا إذا توافر هذان الشرطان الآخران .

وفيما يتعلق بمفهوم الفردية ، أتصور أن الاستاذ صالح سليمان ربما يقصد "الحلقية" أكثر من الفردية ، فالفردية تشير إلى بعض الأشخاص بالتركيز على ذواتهم. وربما الفردية بهذا المعنى ليست غائبة فى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ولكن الشرح الذى تبع وصف الفردية ربما كان أقرب إلى الحلقية أو عدم قبول التعاون مع منظمات أخرى.

وفيما يتعلق بالقضايا التى تثيرها كل ورقة، الورقة الأولى عن أسباب ظهور الاهتمام بالجمعيات الأهلية هو أن الدولة تبنت منذ منتصف السبعينيات الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية لذلك فالمطالبة بإفساح المجال أمام الجمعيات الأهلية كانت مطالبة للدولة أن تكون متسقة مع الشعارات التى ترفعها هى ذاتها. ومن الأسباب التى دعت إلى ظهور الاهتمام بالجمعيات الأهلية أن هناك تغيرا فى السياسات التى تتبعها الدول الغربية تحديدا، إنها انتقلت الآن إلى محاولة التشكيل الفاعل لمجتمعات العالم الثالث عن طريق ما تقدمه من معونات من ناحية الشروط التى تطرحها سواء فى تقديم المعونات أو من خلال المؤسسات المالية الدولية ، ومن ناحية أخرى عن طريق تشجيعها لجمعيات أهلية ذات توجه معين. فمن المعروف أن هناك أموالا هائلة متاحة للنشاط الأهلى فى مصر تقدمها هيئات المعونة المختلفة . هذه الأموال ليست نوعاً من السخاء وليست حبا فى عيون المصريين ، ولكنها محاولة فاعلة لتشكيل المجتمع المصرى فى اتجاه الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية. وهذا قد يفسر لنا لماذا تحظى أنواع معينة من الجمعيات خاصة تلك الجمعيات التى تدعو إلى الليبرالية الاقتصادية بقدر هائل من المعونات الدولية. ومن ناحية ثالثة هناك رغبة قوية فى المشاركة داخل بعض قطاعات الطبقة المتوسطة فى مصر، وهذا يؤدى إلى ضغوط على الدولة حتى تفسح قدرا أكبر من الحرية لهذه المنظمات. بالإضافة إلى هذه الأسباب كنت أود فى إشارة الأستاذ أشرف حسين إلى التنظيم القانونى للجمعيات الأهلية فى مصر أن يشير إلى التنظيم الذى كان موجودا قبل عام ١٩٥٢، وهو التنظيم الذى كان يميز بين نوعيات الجمعيات الأهلية بالنسبة لكل الجمعيات ، فالجمعيات التى كانت تحرص على استخدام السلاح كانت محظورة والجمعيات الخيرية كان هناك قانون خاصاً بها.

أما سائر الجمعيات فكانت تخضع لأحكام القانون المدنى باعتبارها ذات شخصية اعتبارية. والمواد الخاصة بتنظيم الجمعيات فى القانون المدنى أسقطت من التشريع المصرى بعد ثورة ١٩٥٢، فالقانون المدنى فى مصر فى الوقت الحاضر يخلو من المواد ٥٤ إلى ٨٠ والتى كانت تنظم وضع الجمعيات الأهلية قبل ١٩٥٢.

هناك قضايا أطرحها للنقاش مستمدة من الورقة : هل يجب أن يكون هناك قانون واحد أم عدة قوانين لتنظيم

أوضاع الجمعيات الأهلية فى مصر؟ ماهى معوقات العمل التى تعوق عمل الجمعيات الآن؟ وأطرح فى هذا الصدد أن هناك نوعا من غياب الثقة بأعضاء الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والأحزاب السياسية فى مصر. وهذه عقبة كبيرة أمام تطور العمل الأهلى فى مصر. ولست بحاجة إلى أن أطلعكم على العديد من الصراعات التى دارت فى إطار نقابات مهنية وأحزاب سياسية بين فرقاء لا يختلفون فى رؤاهم السياسية وإنما تمزقهم المصالح والطموحات الشخصية.

وهناك مسألة مهمة جاءت فى بحث الأستاذ صالح سليمان، وهى أن مشروع اللائحة الجديدة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان يتضمن شرطا بعدم تولى أى من القيادات الحزبية عضوية مجلس أمناء المنظمة، أى أن المرشحين لعضوية مجلس أمناء المنظمة لا يجب أن يكونوا من ضمن القيادات الحزبية السياسية . وأذكركم أن هذه القضية كانت موضع الخلاف بين أعضاء الرابطة التونسية لحقوق الإنسان والحكومة التونسية. الحكومة التونسية اشترطت ألا يتولى أى منصب فى الرابطة أى قيادة حزبية سياسية ، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان تعاطفت مع الرابطة التونسية فى هذه المسألة. ومع ذلك نجد أن مشروع اللائحة الجديدة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان يدعو إلى عدم تولى عضوية مجلس الأمناء شخص كان له منصب قيادى فى الأحزاب السياسية المصرية!

المناقشة

-الأستاذ/ سعيد عبد المسيح :

الملاحظة الأولى.. يغلب على الطابع البحثى فى مصر والعالم الثالث تناول المشكلات أكثر بالتركيز على الوصف دون التحليل. فدائما نركز على المشكلة وأبعادها وكيف تكون. وهذا كلام اعتقد قد عفى عليه الزمان. وعلينا أن نهتدى إلى الحلول العملية للمشكلات، فيركز البحث الاتجاهات والأفكار حول الحلول وليس حول المشكلات . والنقطة الثانية تتعلق بورقة الأستاذ أشرف الذى تحدث عن العلاقات والمعوقات بين الجمعيات الأهلية والدولة، ولكنه يتجاهل المجتمع وعلاقة الجمعيات ببعضها البعض، فعلاقة الجمعيات ببعضها البعض قد تكون ميسرة فى القضاء على المعوقات بين المجتمع والدولة وقد تكون معوقة. ولذا فإن توثيق ودراسة أبعاد العلاقة بين الجمعيات المختلفة قد تكون نقطة جديرة بالبحث. والنقطة الثالثة حول التعويل كثيرا على القيود القانونية. وكثيرة جدا القيود القانونية ، ولكن على الرغم من ذلك وفى إطار القيود القانونية هذه يستطيع الكثير أن يفعل . فمنظمة حقوق الإنسان نفذت العديد من الأنشطة رغم القيود القانونية العديدة، وقامت بإعداد تقارير عن التعليم وبأشياء كثيرة أخرى وموضوعات مختلفة تتعلق بحقوق الإنسان، رغم القيود القانونية. فعندما تقول أن القيود القانونية تعوق العمل والجمعيات الأهلية ، هذا قول فيه مبالغة كبيرة. فهناك بعض المساحة أو بعض التشريعات التى يمكن أن تستغلها فى الضغط على المعوقات الأخرى فى الإطار القانونى العام. فى النقطة الرابعة أضم صوتى للأستاذ الدكتور مصطفى كامل السيد حول تركيز فكرة المجتمع المدنى على الساحة. وكثيرا ما يتركز الأمر على وجود المنظمات ، وهذا بالطبع خطأ كبير. فالمجتمع المدنى له جانبان، جانب القيم وجانب المنظمات. فالتركيز على جانب المنظمات يسلم بأن قيم المجتمع المدنى من حرية الرأى والتسامح موجودة ، وهذا خطأ لأن القيم يجب أن تتماشى مع المنظمات، فكلاهما يسيران معا فى إطار فكرة المجتمع المدنى.

-الدكتور عماد صيام:

إن القانون ٣٢ رغم ما به من قيود ورغم مابه من موانع تحول دون أن تنشط الجمعيات فى الأنشطة المخصصة لها إلا أن القانون لا ينفذ دائما. وأنا أقول هذا الكلام فى إطار خبرة شخصية تمتد أكثر من ٢٠ سنة عمل نشط وسط الجمعيات الأهلية، القانون لا يستخدم إلا فى لحظة واحدة فقط حينما تبدأ مثل هذه الجمعيات بالعمل فى السياسة بشكل مباشر، فى لحظتها فقط يستخدم القانون. غير ذلك لا يستخدم. أنا عضو فى جمعية ، أنا أقبل منحا رغم أن القانون يمنع ، وأتعامل مع مؤسسات مباشرة بدون علم وزارة الشؤون الاجتماعية، ودون الرجوع إليها. ولا أحد يتحدث

معنا ولا يقول أحد ماذا تفعلون. فالتعويل كثيرا جدا على القانون والقيود خطأ، وعندما ينفذ القانون فكل الجمعيات سوف تغلق. ومسألة هل الجمعيات الأهلية بالفعل ممكن أن تلعب دورا كمنظمات فى بناء المجتمع المدنى، رأيى أن هذه الفكرة هناك شكوك حولها. لأن القضية هنا ليست مرتبطة بالتشريع بقدر ماهى مرتبطة بنسق القيم الأساسية التى نشأ عليها الشعب المصرى. هل بالفعل نحن كشعب مصرى أو كنخبة أو كمثقفين وجداننا وقيمنا نشأت على قيم الديمقراطية التى تؤمن بالتعددية التى تؤمن بتداول السلطة التى تؤمن بالاختلاف التى تؤمن بتنظيم الجماهير لتعبئتها؟ هذه هى المشكلة ، يمكننا أن نقوم بعمل تشريع عظيم جدا ولا ينفذ. وسوف أضرب مثلا من الجمعيات الموجودة وهى نموذج وإفراز لما هو موجود فى المجتمع، حتى إذا كانت هذه الجمعيات جمعيات دفن موتى أو جمعيات نخبة مثل جمعيات حقوق الإنسان، هناك غياب لفكرة تداول السلطة، رئيس مجلس الإدارة لا يتغير منذ نشأة الجمعية إلى أن يتوفاه الله بصرف النظر إذا كان هذا الرئيس يصلح أو لا يصلح . كما هو موجود فى الأحزاب ، كما هو موجود فى النقابات. القضية هنا هى أى نسق من القيم نحن نشأنا عليه ونحمله. إذا كنا نستهدف بناء منظمات المجتمع المدنى أو خلق المجتمع المدنى، علينا أن نركز بالفعل على مسألة إعادة تربية وجدان هذا الشعب على قيم الديمقراطية الحقيقية، بحيث تكون جزءا من بنائنا الثقافى والذى يستطيع فى النهاية أن يخلق جماعات ضغط حقيقية هى التى تقوم بعمل التشريع الصحيح. لأنه بالفعل هذا التشريع سوف يبقى تعبيرا عن واقع اجتماعى وثقافى موجود فى الحقيقة ، وقد تعكس منظمة حقوق الإنسان هذا بشكل واضح. فرغم أن لائحة المنظمة تقول أنه لا يوجود تمييز بين الدين والفكر وما إلى ذلك ، نجد أن المنظمة رغم أنهم نخبة ويدعونا إلى المجتمع المدنى والديمقراطية تحول دون دخول الإسلاميين، وهذا تناقض شديد جدا. ليس ذلك وحسب، بل أيضا لا أعتقد أن المراكز الرئيسية فى مجلس الأمناء سوف تتغير إلا فى إطار تكتيكات ليس لها علاقة بحركة أو بجمهور أو خلافه . هنا المسألة الأساسية حتى بخصوص حقوق الإنسان، هل نحن فى حاجة "لمنظمة" للدفاع عن حقوق الإنسان أم فى حاجة إلى "حركة" للدفاع عن حقوق الإنسان؟

- الأستاذ / كمال مغيث:

إن المعوقات القانونية فيما أظن قد لا تهم المرأة بوجه عام، والمشكلات القانونية تهم شريحة محددة من السيدات هى تلك التى تعتقد أن القيود السياسية قيود على حركتها، ولكن نسبة كم من السيدات تكون هذه المعوقات القانونية متجاوزة لواقعهن؟

الملاحظة الثانية تتصل بكلام د. عماد صيام. فحضرتك تناولت القانون بالمعنى العام أو المعنى المجرد، إن القانون يضع قيودا على ممارسة النشاط السياسى، وكان من الأفضل كثيرا لورجعت إلى المحاضر والقضايا المرفوعة من الجمعيات التى صدر قرار بحلها. وعلى سبيل المثال جمعية كانت ذائعة الصيت وهى جمعية "تضامن المرأة العربية"

والتى كانت ترأسها د. نوال السعداوى، كان لها ضجة وقيل عليها كلام كثير، أنا أظن أنك لو رجعت لهذه القضايا كنت سوف توضح لنا بالتحديد متى كان القانون عائقا؟ ومتى لم يكن عائقا؟ ومتى استخدم هذا النص وكيف فُسر؟ هنا ندخل فى المجال السياسى والنظام الاجتماعى أفضل من أن نتحدث عن القانون بالمعنى العام.

-الأستاذ / نبيل عبد الفتاح:

فيما يتعلق بمنهج التعامل مع النصوص القانونية، الباحث تعامل مع القانون والمجتمع والدولة فى بلد كمصر مستخدما منهجا شكليا محضا يقوم على مجرد تفسير القواعد القانونية التى وردت فى التشريع . وفى تقديرى أن هذا ربما لا ينقلنا بعيدا عن الدراسات القانونية التقليدية . وأيضا فيما يتعلق بخصوصية الأنماط القانونية فى مصر لاشك أن بناء القوة فى المجتمع المصرى وطبيعة وضعية المخاطبين بأحكام قاعدة قانونية ما ووزنهم السياسى الاجتماعى مؤثر جدا فى مدى خضوعهم لقاعدة القانون أو فى مدى فرضهم لمجموعة مصالحهم الأساسية فى المجتمع المصرى. الواقع أن القانون المصرى يشير إلى أن هناك أنساقا قانونية ترجع إلى عقود عديدة وثمة فجوة عميقة بين البنية القانونية وبين المخاطبين بأحكامها، ومن ثم لاتصلح منهاجية شرح المتون، أو مناهج الوضعية والوظيفية القانونية بإطارها الشكلى فى تحليل هذه الأبنية القانونية فى علاقتها بالواقع . يلزم درس هذه البنية القانونية وطبيعة المصالح المتصارعة التى تأتى قاعدة القانون تعبيرا عنها أو عن كيفية حسمها أو عن كيفية موازنتها بين مصلحة أو أخرى والانحياز لمصلحة باعتبارها المصلحة الأجدر بالرعاية. وسوف أضرب مثلين واقعيين بالغى الأهمية للدلالة على هذه الفكرة: المثل الأول يتعلق بكيفية تأثير هيكل القوى على القانون، وهو موقع نادى القضاة من قانون الجمعيات ، فوفقا للتشريع يفترض أن النادى يخضع لهذا القانون ومن ثم يخضع لإشراف وهيمنة الجهة الإدارية فى إدارة شؤونه وانتخاباته والرقابة على أعماله. ومع ذلك بعد أزمةنادى القضاة سنة ١٩٦٨، ثم التغيير الذى حدث فى قمة السلطة فى مصر وبداية المصالحة التى أراد السادات أن يجعلها بداية لمرحلة حكمه الجديدة وخاصة بعد حرب ١٩٧٣، حيث رفض نادى القضاة هذا الإشراف ، ومعنى ذلك أن نادى القضاة وهو يمثل واحدا أو مصدرا من أهم مصادر الجماعة القانونية المصرية بكل قوتها وكل هيمنتها فى كل العصور، يرفض تطبيق قاعدة قانونية مفترض أنه هو مخطط أحكامها أو أحد المخططين لأحكامها. إذن هنا قوة الواقع. واستمر ذلك إلى الآن. ويطالب فى قانون السلطة القضائية الجديد بأن نادى القضاة يمثل شأنا من شؤون القضاة والسلطة القضائية ومن ثم لا يخضع لإشراف الجهة الإدارية، وذلك ترتيبا على المفهوم التقليدى لفكرة استقلال السلطات وتمايزها فى الدولة الحديثة. المثال الثانى يتعلق أيضا بحالة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. رغم رفض الدولة لمنحها الترخيص القانونى، لكن الظروف الدولية وموجة حقوق الإنسان العالمية هى التى مازالت تعطى غطا من الشرعية يمكن أن نسميه شرعية الواقع – إذا جاز التعبير – فى استمرارية هذه الجماعة على الرغم من عدم تمتعها بالشرعية القانونية . وبالطبع إذا تغيرت الظروف ربما يتم الموافقة على هذا الكيان الواقعى الذى اكتسب شرعيته من الواقع بإضفاء الصفة القانونية عليه أو جحده تماما وتعامل الدولة

معه باعتباره كيانا غير شرعي.

النقطة الثانية تتعلق بالخطاب السائد حول حقوق الإنسان والمجتمع المدنى، ومن داخل تفصيلاته الحديث عن المجتمع المدنى فى مصر. تقديرى أن هذا الخطاب هو تعبير فى الأصل عن مجموعة مصالح – وأقولها بمنتهى الصراحة – مرتبطة بتيارات التمويل الأجنبية الآن وقائمة الأعمال الأساسية للجمعيات والمؤسسات البحثية الغربية . وأنا لا أنعت ذلك بالصواب أو بالخطأ، إنما لابد من ربط هذه الظواهر ، ليس انطلاقا من الخطاب العام أو الخطاب الظاهرى إنما ربطه بالفعل بمن الذى يقول هذا الخطاب، وماهى طبيعته؟ ماهى علاقاته ؟ ....إلخ والذى فرض هذا الصخب فى المجتمع المصرى فى تقديرى هو أن ترويج هذا المصطلح فى الحالة المصرية غير دقيق على الإطلاق ، لأن مصر تفتقد تاريخيا إلى ذات التطورات التاريخية التى تمت فى بنيات المجتمعات الغربية التى أنتجت هذا المجتمع الموسوم بأنه مجتمع مدنى . وهذه التجربة الغربية هى التى وضعت الهوامش بين الدولة وبين المجتمع أو بين الدولة وتلك المؤسسات الطوعية الوسيطة والمتصلة، والحدود الفاصلة بين كلا المدارين، مدار الدولة، ومدار المجتمع المدنى.

لا يمكن الحديث أيضا عن المجتمع المدنى دون ميلاد للفرد كمفهوم فلسفى واجتماعى وقيمى وكفاعلية اجتماعية، وبدون حل إشكالية العلاقة بين المرئى واللامرئى. بدون ذلك لا يمكن الحديث عن المجتمع المدنى ، بدون الحديث عن ميلاد الفرد وميلاد المجتمع.

أيضا جزء من أزمة مفهوم حقوق الإنسان فى مصر فى إطار مجتمع إسلامى تقليدى داخل فى مكوناته أنساق دينية مختلفة غير الدين الإسلامى، أن تراث هذه الإشكالية– إشكالية نظام حقوق الإنسان – يبين أن هذا النظام الإنسانى الذى هو وليد التجربة الغربية فى النهاية هو انعكاس للتصور الغربى لفكرة حقوق الإنسان فى مجتمع مختلف ، ومن ذلك للأسف أن حركة حقوق الإنسان فى مصر، أيضا هى حركة لجرحى الحركة اليسارية المصرية.

–الأستاذة/ نورا عبدالله:

لدى ملاحظة صغيرة حول تحديد المصطلحات . مصطلح "المجتمع المدنى"،، وجدنا أن هذا المصطلح يستخدم كثيرا فى الفترة الأخيرة، فكلمة "المدنى" ماذا تقابل ؟ هل هى تقابل عسكرى؟ أم تقابل دينى؟ ودائما تقول أن المجتمع المدنى مجتمع علمانى أى يضعف القيم الدينية ، وهذا عرف من المؤكد أنه غير سليم. أم أن كلمة المجتمع المدنى مقصود بها ترجمة لمفهوم غربى يبعد عن واقعنا المصرى وواقعنا العربى بصفة عامة؟ فأرجو تحديد المصطلح بدقة، بالطريقة التى يمكن أن نستخدمها ، أو ننفى عنه أنه مجتمع علمانى.

–د. مصطفى كامل السيد:

أطمئن الأستاذة نورا أن كلمة المجتمع المدنى لا تعنى مجتمعا لا دينى ولكنه مجتمع ينص على حرية العقيدة ، أى يتيح لكل أفراده أن يعتقدوا كما يشاؤون ، وممارسة العقائد بهذا المعنى مسموح بها لكل أصحاب العقائد الدينية.

-الأستاذ / سعيد المصرى:

فيما يتعلق بمسألة الوصف الذى يمكن أن يخل بالورقتين، فى تقديرى أن الوصف دال جدا فى الورقة الأولى والثانية ، كلاهما يرد على الآخر، الأستاذ أشرف يطرح المعوقات القانونية، والأستاذ صالح يرد بالمعوقات غير القانونية، المعوقات التى تفصح عن هوية الأفراد داخل المؤسسات الأهلية. إن الكلام هنا عن المؤسسات فى المجتمع المدنى أو الأهلى كضرورة لتحقيق الديمقراطية بعدما عجزت مؤسسات الدولة عن تحقيق هذا الهدف. وقضية المجتمع المدنى مطروحة على مستويين، مستوى الدولة ومستوى بعض المثقفين أو القلة القليلة من المثقفين، الذين يشعرون أن مؤسسات الدولة عجزت عن استيعاب أفكارهم وطموحاتهم. والذى ألاحظه هو أن الدول تدعى أن لاشئ يمر إلا بإرادتها وبعملها فى مؤسساتها، وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة لأن هذه المؤسسات تستخدم استخدامات أخرى مغايرة للأهداف التى حددت من أجلها، ويمكن أن نتكلم على أصعدة متعددة أبسطها الجامعات والتى هى كمؤسسة حكومية تدار فى إطار تقليدى لا علاقة له بأهداف العلمانية أو التحديثية التى أنشأت من أجلها الجامعات. وبالتالى فالمطالبة بمؤسسات غيز حكومية من خلال المجتمع المدنى لا يسلم من هذه المشكلة أيضا، لأن المعوقات القانونية بها إغفال لشئ هام أن قضايا المجتمع المدنى فيها نوع من أنواع إعادة رسم الحدود بين الدولة والمجتمع. الدولة حقيقة هناك أشياء لا تعلم عنها أى شئ فى المجتمع، والحرص الشديد على أنه لابد من تكريس هذا الإطار هو محاولة من أجل استيعاب كافة الحركات الأصولية والأنشطة الاقتصادية التى لا تعلم عنها الدولة، عبر أجهزتها الضخمة والمعمرة جدا فى المجتمع المصرى. وبالتالى فدائما الحدود المراوغة بين الدولة والمجتمع ترسم بطريقة قانونية . هذه الحدود معناها أن تعرف الدولة فقط ماذا يحدث خارج إطار مؤسساتها وهذا هو توصيفى للعقبة القانونية . ولذلك فالملاحظة التى ألاحظها هى أن المؤسسات غير الحكومية إما أنها تدار بمعرفة الدولة أو تدار حسب انتماءات الأفراد ومصالحهم الاجتماعية والعائلية. من هذين النموذجين عدد كبير جدا موجود بلا أى فعالية. وبجانب المعوقات القانونية التى أفصحت عنها الورقة الأولى هناك المعوقات غير القانونية التى تتبدى فى هويات وانتماءات الأفراد أنفسهم والتى لاتقبل لا بالتعددية ولا بالعلمانية ولا بأى شئ من هذا القبيل ، وهى تحول دون فاعلية الجمعيات الأهلية ، وعلى هذا الأساس تعتبر المؤسسات الحكومية فى هذه الظروف مؤسسات شكلية، وتظل القوى الاجتماعية بعيدة عن هذا وذاك.

- د. محمد نعمان:

عندما نتكلم عن مجتمع ديمقراطى لا نتكلم فقط عن وجود أحزاب داخل هذا المجتمع، ولكن لابد من الجانب الأعمق من النشاط الاجتماعى فى المجتمع الديمقراطى وهو الجمعيات الأهلية داخل هذا المجتمع. وتحديدا نستطيع أن نقول أنه عندما ألغت حركة ١٩٥٢ وجود الأحزاب فى مصر كان التصرف الثانى والملازم للأول هو تخريب الجمعيات الأهلية، وهذا عن طريق إعلان قانون الجمعيات . واعتقد أن ذلك كان سنة ١٩٥٣ وسنة ١٩٥٤ . وعندما ننظر فى بنود القانون سنجد أن القانون يركز على إفساد هذه الجمعيات ، إفساد ذمة القائمين على هذه الجمعيات ، وبالتالى

عندما نجد أن عصا القانون تتحرك لإقالة مجلس إدارة جمعية أو الابقاء عليه، أو إلغائها وما إلى ذلك بتهم مالية، فهذه تكون مسائل خاصة بالاستخدام السياسى . وبالتالى حينما نتكلم اليوم عن الممارسات الديمقراطية فى المجتمع المصرى، ونقول أن الأحزاب تكوينها الداخلى غير ديمقراطى ، لابد وأن تنصرف عيوننا بالنظر إلى الجمعيات الأهلية ولا تندهش . ويمكن أن نتصور أن خلافا فى وجهات النظر داخل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان يتحول إلى عراك ويكون هناك مظاهرلا ديمقراطية للصراع، لأن الديمقراطية أيضا ليست كلمة سحرية، أنه بمجرد أن يعرف المجتمع أنه سيكون مجتمعا ديمقراطيا أو يريد أن يكون كذلك سيتحول بين يوم وليلة إلى مجتمع ديمقراطى. الديمقراطية أيضا ممارسة وأتصور أن أهم الأدوات فى الممارسة الديمقراطية هى حركة الجمعيات الأهلية ، وهى للأسف حتى الآن غير خاضعة لدراسات وافية فى الموضوع.

أخيرا، الأستاذ أشرف قال إن الجمعيات الأهلية غير مسموح لها بجمع الأموال، وأشار إلى أن الجمعيات التى في المساجد مصرح لها بجمع الأموال دون قيود . واعتقد أن هناك قيودا على الجمعيات وعلى أصحاب دفاتر جمع الأموال، ولكن بين قوسين القانون يعطى ٢٠٪ من الإيرادات التى تجمع لجامع التبرعات. وهذا قد يكون مصدر ثراء جديدا لجامعى تبرعات بناء المساجد وهذا يفسر الظاهرة فى شوارع القاهرة.

-الأستاذ/ عادل شعبان:

كان من المهم أن يناقش الباحث قضية خاصة بتوجه المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، شغل المنظمة موجه إلى من ؟ أنا أفهم أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان منظمة معنية بالانتهاكات القانونية، كل أشكال الانتهاكات التى تحدث، لكن شغل المنظمة فى الفترة السابقة كان كله موجه إلى الخارج وليس إلي الداخل . بمعنى أن هناك داخل المنظمة رفضا لإنشاء مكاتب للمنظمة فى المحافظات مثلا . ومن المهم أن حركة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تكون فى المجتمع المصرى ككل وأن يكون هناك وحدة، إنما ما حدث أن المنظمة ترفض التعامل مع الداخل وأن الخارج هو الأفضل فى التعامل، وفى تصورى أن هذا خطأ بالنسبة لأداء المنظمة.

الدكتور/ أحمد عبدالله:

ثلاثة عناوين : العنوان الأول يتعلق بالمجتمع المدنى، والثانى بالقانون ٣٢، والثالث بمنظمة حقوق الإنسان.

مصطلح "المجتمع المدنى" مصطلح مستورد - غير محلى - وله "لوبى" فى القاهرة يضغط فى سبيل تسييد هذا المصطلح ، وزعيم اللوبى كان مشاركا مشاركة نشطة معنا فى هذه الندوة ولم يأت اليوم. ومع ذلك أنا شخصيا من أنصار استخدام هذا المصطلح، فلست معاديا للأجانب أو حتى للمصطلحات الأجنبية - ولكن بشرط أن نتخذ المصطلح فى ظل فهمنا الأصيل لواقعنا الخاص. أن يكون واضحا جدا أنه لا يقصد بالمجتمع المدنى العداء للدولة أوحتى إضعاف كيان الدولة ، لأن بلادنا لن تنطلق فى طريق التنمية إلا بإصلاح جهاز الدولة وتحديثه أيضا. البند الثانى أن يكون

واضحا أن المقصود بالمدنى ليس طرحا رومانسيا ، لأن المجتمع المدنى أيضا يمكن أن يكون مجتمعا فاسداً فيه عيوب الدولة، فيه العصبوية، والشللية والانتفاعية وما إلى ذلك من صفات ذميمة. ويكون واضحا ثالثا أنه لا يقصد بالمدنى استبعاد الدين، أى أن الجمعيات الدينية النشطة التى تدافع عن أبناء ملتها لا تستبعدها من المجتمع المدنى. وبالتالى علينا أن نتصارح بأن النشاط العام للتيار الإسلامى يصبح أحد تجليات نشاط المجتمع المدنى شئنا أم أبينا، وليس كما يضمر البعض منا أن نشاط التيار الإسلامى ضد المجتمع المدنى. فهو أحد تعبيرات المجتمع المدنى وإن اختلفنا مع الأداء والأطروحات . هذا بخصوص تعبير "المجتمع المدنى"، نتبناه لكن بتحفظات.

فيما يخص القانون ٣٢، أنا مع الزملاء الذين تفضلوا فقالوا أن الفيصل ليس الصياغات القانونية فقط وإنما أيضا الممارسات الواقعية. وأذكر أننا فى الأسبوع الماضى كنا فى لقاء مع د. محمود الشريف وزير الإدارة المحلية وقلنا له الكثير بخصوص القانون ٣٢ وانتقدناه نقدا شديدا ، فكان رده أننا مجموعة مثقفين معزولين عن الواقع وأنه هو شخصيا كوزير ارتباطه بالجمعيات أكثر منا، وأنه لم ير أحدا على مستوى القاعدة فى هذه الجمعيات يشكو من القانون ٣٢، وكأنه يقول : أيها الأفنديات القاهريون لماذا أنتم غاضبون من القانون ٣٢ إذا كان الجميع راضين بذلك؟ بالطبع كان لى ردى على الدكتور محمود الشريف وهو أن المشكلة فى مصر أن المواطن لا يطرح رأيا فى القانون ، يترك القانون لصانعه ثم يلتف حول القانون فى ممارسته لحياته العادية . لا يعبأ المواطن المصرى بما يدور فى البرلمان من صياغات قانونية ، ينتظر حتى تصاغ القوانين فإذا لم تعجبه التف حولها لتحقيق مصالحه . وقد تتغاضى الدولة عن ذلك ، لكنها تحتفظ لنفسها بخط الرجعة فتستحضر القوانين لتنفيذها حينما يتأزم الوضع وتحتاجها . ومجمل التجربة الديمقراطية فى مصر – وليس فقط نشاط الجمعيات – يستطيع إيقافها ليس وزير الداخلية بل وكيل وزارة الداخلية . يستطيع إيقاف التجربة الديمقراطية فى مصر، يترك بند التعددية المحشور حشرا فى الدستور ويطبق بقية القوانين التى تضيق على الأحزاب. والدولة هنا عندها نوع من التخوف الحقيقى من النشاط المستقل للمجتمع المدنى، فتعطى لنفسها خط الرجعة ، سواء بقانون طوارئ إزاء الحياة السياسية أو قانون مثل ٣٢ إزاء الجمعيات الأهلية.

النقطة الأخيرة بخصوص منظمة حقوق الإنسان، وهى بالفعل تعبير عن المشاكل التى استشرت داخل المجتمع المدنى وأنها تبين أن المجتمع المدنى ومنظماته لايبرأون من عيوب الدولة، بل ربما كان أسوأ فى بعض الحالات. فى منظمة حقوق الإنسان البعض منا يستحث استبعاد التيار الإسلامى باعتبار أنه تيار معادى لحقوق الإنسان. هناك انقسام بخصوص هذه النقطة. وهناك انقسام آخر فى مسألة النشاط هل يكون نشاطا محليا مرتبطا بالأحزاب السياسية والقوى النشطة فى المجتمع السياسى أم يكون نشاطا دوليا يخاطب العالم الخارجى، فتصبح منظمة "جهاز فاكس"أكثر من أن تكون "جماعة ضغط محلى" لاحترام حقوق الإنسان . وداخل بنية المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أيضا توجد ممارسات طغيان واستبداد، هناك ديكتاتورية من الطراز الرفيع داخل المنظمة، توجد أقلية مستبدة إذا طرح رأى آخر أمامها تقول "الأصوات" لدى أكثر منك، حتى إذا قلنا أنها منظمة "تراضى" Consensus وليس كل شئ بالأصوات. وهناك أيضا اللعب السياسى الصغير بل وأكاد أقول الألعاب القذرة dirty work. فالموجود فى

منظمات الدولة ومنظمات المجتمع السياسى كالأحزاب ، موجود أيضا فى منظمات المجتمع المدنى مثل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. وهذا يؤكد أطروحتى الأولى وهى أن لا نكون رومانسيين حين نبحث عن البدائل، فقد تكون البدائل أسوأ . وليست هذه دعوة لإيقاف النضال من أجل البدائل، وإنما للاستنارة وفهم حجم التحديات المطروحة علينا بينما نحاول تغيير الأوضاع.

د. مصطفى كامل السيد:

مصطلح "المجتمع المدنى" لا يستخدمه فى مصر فقط مركز ابن خلدون، وإنما يستخدمه الأستاذ فهمى هويدى، وأيضا مركز دراسات الوحدة العربية وله مجلد من ألف صفحة يتضمن مساهمات عن المجتمع المدنى، بجانب عديد من التيارات السياسية والفكرية فى المجتمع العربى.

الملاحظة الثانية، نظم فى القاهرة مؤخرا مؤتمر المنظمات غير الحكومية وكل الذين اشتركوا فى هذا المؤتمر من ممثلى المنظمات غير الحكومية فى مصر اشتكوا مر الشكوى من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤.

-الأستاذ / أحمد عمار:

كان من المفروض أن تركز ورقة الأستاذ صالح على الصراعات داخل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، هذه هى الدراسة الاجتماعية الحقيقية ، صراع التيارات داخل المنظمة هو الذى سوف يعكس فاعلية المنظمة بعد ذلك. وبالنسبة للأستاذ أشرف ، الحقيقة أن الدولة عندما تنصلت من مسئوليتها الاجتماعية تقدمت الجمعيات الأهلية. ولكن فى الورقة كان اهتمامك بالجوانب السياسية والقانونية على حساب الجوانب الاجتماعية. الجوانب الاجتماعية بالغة الأهمية فى هذه الجمعيات، ونحن فى قسم الاجتماع فى الجامعات ننزل لهذه الجمعيات ونجد أن مجلس إدارة البعض منهامكون من لواءات شرطة سابقين، لواءات جيش سابقين ، وزوجات سفراء، والتمويل يأتى منهم أيضا. هؤلاء ليس لهم علاقات عدائية مع الدولة، فالدولة تساعدهم وتسهل لهم الإجراءات، وينحصر عمل هذه الجمعيات فى أنها تكون ديكورا و أداة فى يد طبقة معينة لكى تمارس تزييف وعى الناس وتوهمهم بأنها تعمل من أجلهم أو من أجل مصالحهم . هذا فقط ينحصر فى بعض الجمعيات وليس فى كل الجمعيات، وهذه نقطة هامة لابد أن تؤخذ فى الحسبان عند دراسة هذه الجمعيات.

-الأستاذ / أشرف حسين:

مسألة تأثير هيكل القوى على القانون ، هذه ملاحظة أساسية الكل تناولها . بالقطع أنا لا أتناول القانون منعزلا عن سياقه الاجتماعى، أنا أشير إلى إنه فى ظل هذا القانون نشأت جمعيات أهلية شديدة القوة وأعتقد أنها شكلت تحديا للنظام السياسى ذاته، فمسألة الحظر القانونى لوجود الجمعيات لا يعنى بالضرورة انتفاء دور هذه الجمعيات.

لكن عندما أتحدث عن البناء القانونى أرى أن هناك سمة قوية-جدا غير الاستبداد وهى سمة التفسير الواسع أو "المطاطية" ، هذه المطاطية التى تتيح لى التفسير الواسع جدا لكل نص من نصوص القانون، والتى تتيح لهذا القانون الذى شرع فى الستينيات لغرض أن يطبق فى السبعينيات لغرض آخر ويشجع فى الثمانينات جمعيات أخرى.أى أن القانون الذى شجع فى السبعينيات الجمعيات الدينية هو الذى يشجع اليوم الجمعيات الليبرالية. هناك سمة أساسية فى فلسفة القانون المصرى ولها صلة وثيقة بالتيار الاجتماعى للدولة فى مصر وهى القدرة على التفسير الواسع للقانون، وتعنى ببساطة شديدة قدرة الكيانات البيروقراطية المنفذة والمهيمنة على تنفيذ القانون، والتى تأخذ الواقع الاجتماعى فى حسابها أثناء تنفيذ القانون. وهناك مقارنة لم أذكرها فى الورقة ولكن أدعوكم لملاحظتها ، المقارنة بين ملاحظات تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية لحل جمعية تضامن المرأة العربية والملاحظات التى على جمعية رجال الأعمال المصرية التى تتناول موضوع التبرعات ، والسفر بدون إذن الوزارة......إلخ . وهذه المخالفات لاحظتها الوزارة فى سنة وفى السنة التالية المسائل مرت. فأنا لا أتكلم عن قانون يطبق فى كل الأحوال ، لكن على الوجه الآخر لا أستطيع أن أتفق مع الدكتور عماد فى أنه لا يطبق. فالقانون يحدث أثره، ليس فى حالة تطبيقه فقط ولكن فى الأثر النفسى الذى تتركه نصوصه حتى تلك النصوص المهملة والتى لا يتم تنفيذها . وهى تنتج واقعا اجتماعيا محددا . على سبيل المثال حق الوزير فى حل مجلس الإدارة، ماذا يعنى ذلك؟ ليس بإحصاء كم مرة حل مجلس إدارة الجمعية، ولكن هذا يترتب عليه أشياء كثيرة جدا مثل الضبط الذاتى الذى يمارسه أعضاء مجلس الإدارة على أنفسهم وعلى تصرفاتهم لكى لا يتعرضون للحل، هذا الضبط الذاتى يجعل عملية انتخاب مجلس الإدارة عملية شكلية جدا لأن الناخبين أنفسهم عليهم أن يراعوا توازنات القوى التى لاتجعلهم يدخلون فى صدام واسع مع الإدارة. تأثيرات القانون ليست فى مجال تطبيقه فقط، ولكن فى تفسيرات القانون التى تطبق والواقع النفسى الذى يخلقه. المسألة الثانية أن عمر هذا القانون اليوم حوالى ٣٠ سنة ، وهذه فترة تاريخية طويلة جدا ، لو أضفنا إليها الفترة منذ قانون سنة ١٩٥٦ والذى كان بالفعل قانونا سيئا جدا بالنسبة للجمعيات، أيضا سيتضح أن هناك تراثا تاريخيا يظهر فيه أن الدولة لها اليد الطولى فى علاقاتها بالجمعيات الأهلية. هذا الواقع يتحول إلى تراث ، وعندما ركزت على الواقع القانونى لم أغفل وجود معوقات أخرى تمتد من الموروث الثقافى ومؤسسات التنشئة الاجتماعية من الأسرة إلى المدرسة إلى وسائل الإعلام وطبيعة المشاكل الاجتماعية. ولكن حاولت أن أركز على القانون، لسبب بسيط هو أن القانون قد لا يكون له التأثير الوحيد على معوقات العمل الأهلى، ولكن هو الشئ الأقرب إلى إمكانية التغيير. وهذا لا يعنى بالضرورة أنه الفاعل الرئيسي فى بناء المجتمع المدنى.

وبالنسبة لمفهوم المجتمع المدنى، عندما ذكرت السياقات التى برز فيها دور المنظمات الأهلية، أنا أعرض هنا بشكل حيادى لماذا المنظمات الأهلية اليوم تطرح نفسها على الخطاب السياسى؟ لا يتضمن ذلك موافقة على مفهوم المجتمع المدنى أو عدم موافقة . فقط كنت أريد البرهنة على أن الجمعيات الأهلية هى قلب هذا المجتمع المدنى أيا كان توصيف المدارس الفكرية المختلفة لما هية هذا المجتمع المدنى.

ملاحظة أخيرة، للدكتور محمد نعمان حقيقة أنا لم أوضح مسألة جمع التبرعات، وبالقطع الجمعيات الأهلية تأخذ ترخيصا من وزارة الشؤون الاجتماعية. ولكننى أميز نوعا آخر من التبرعات وقد نص عليها القانون، التبرعات التى تتم فى ساحة الجامع، فى صندوق معلق فى صلاة الجمعة، وهذه لا يوجد أى شكل من أشكال الرقابة عليها وهى مصدر هام جدا للتبرعات ، وقد أدى هذا إلى أن بعض الجوامع أصبحت تمتلك مستشفيات تنافس المستشفيات الحكومية . وهذه ظاهرة إيجابية لا أحد يعترض عليها، ولكن هى تبين بشكل واضح طبيعة الواقع المجتمعى وتأثيره على بناء القوة داخل الجمعيات. فأنا لم أقل أن القانون إطلاقا يقضى على علاقات القوى هذه، ولكن بالعكس علاقات القوة تؤثر فى القانون باستمرار.

-الأستاذ/ صالح سليمان:

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، فى خلال الفترة الماضية ثمانى سنوات قامت بنشاط لا تستطيع التقليل من شأنه، وأن تقوم المنظمة داخل مجتمع متخلف وداخل سلطات قائمة على القهر وتدعيمه وتكريسه ، هذا أمر لا يجب بالنسبة لنا أن نقلل من شأنه على الإطلاق . وحتى بخصوص قيام الورقة بنقد بعض السلوك لبعض الأفراد داخل المنظمة، هذا لا يجب من ناحية أخرى أن يقلل من وجود بعض الأفراد داخل المنظمة مهتمين بشكل بالغ الأهمية بحقوق الإنسان فى مصر ومستمرين حتى آخر لحظة فى الدفاع عنها.

النقطة الثانية خاصة بمفهوم حقوق الإنسان، لا أعرف لماذا الحساسية من المفاهيم الغربية حتى هذه اللحظة؟ نحن نستخدم كل شئ غربى، وما يتبق لنا بالنسبة للتعامل مع الغرب هو أن نستورد أشخاصا يديرون حركات حقوق الإنسان فى مصر أو يقومون بحركات اجتماعية، هذا هو الشئ الوحيد المتبقى فى المجتمع. المفهوم غربى وليكن ، لا توجد مشكلة وأنا لا أعيب على المنظمة تعاملها مع الغرب ، لكن كان العيب الرئيسى تكريس المنظمة لهذا السلوك من بعض أفرادها ، أيضا فى محاولة منها للاعتماد على الخارج أكثر من الاعتماد على الداخل . وبالمناسبة الاعتماد على الخارج من جانب المنظمة من خلال بعض الحملات الدولية لعب دورا كبيرا جدا فى الإفراج عن بعض السجناء المصريين ، ونحن نعرف حساسية الحكومة المصرية تجاه كل ما يغضب الغرب أو الآخرين. ممكن أيضا الاستعانة بمثل هذه الاتجاهات للدفاع عن بعض الأشخاص. المنظمة لعبت أيضا دورا فى الداخل ، نعم يوجد تكريس للخارج ولكن هناك نشاط فى الداخل أيضا. آخر منشور على ما أذكره كان عن حادث مقهى التحرير، إدانته وفى نفس الوقت إدانة القانون الخاص بالنقابات. لكن هى فى الآونة الأخيرة اتجهت أكثر للخارج على حساب الداخل، وأنا أعتقد أن هذا سلوك يكاد يكون متمثلا فى صورة فرد واحد أكثر من مجموعة من الأفراد ولم أشأ الاهتمام فى الورقة بالصراع بين الأفراد بحيث أن تتحول الورقة إلى عرض لمشاجرة ، وفى النصف الأخير منها آثرت التركيز على بعض صراعات الاتجاهات أكثر من الإشارة إلى صراعات الأفراد وتوجهاتهم.

سابعاً:

الظاهرة الإسلامية

الغرب في رؤية الحركة الإسلامية المصرية

إبراهيم البيومي غانم

باحث في العلوم السياسية

بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية

تمهـــــيد:

يمثل «الغرب» ـ بكل أبعاده ـ إشكالية كبرى تواجه الحركة الإسلامية المعاصرة أينما وجدت وأسباب ذلك كثيرة ومتشعبة ، وأغلبها له طابع ثنائي يجعل كلاً من «الغرب» و«الحركة الإسلامية» ضدين لا يجتمعان «فالغرب» إشكالية بالنسبة للحركة الإسلامية ، وهي إشكالية ـ في اتجاه مضاد ـ بالنسة له، وكل منهما لا يمكنه أن يكون الآخر، فـ «الشرق شرق والغرب غرب وهيهات أن يلتقيا» ، على حد قول كيبلنج.

والإشكالية ـ في جوهرها ـ بين الطرفين ليست جديدة ، بل هي امتداد لتراث العلاقة التدافعية بين كل من الحضارة الإسلامية ، والحضارة الغربية ، وهذا التدافع سنة من سنن الله في خلقه ، لكي تستمر الحياة وتتجدد قال تعالى : { ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ، ولكن الله ذو فضل على العالمين} (البقرة ـ من الآية٢٥١) .

ومن منظور علاقة «الأنا» بـ «الآخر» فإن علاقة الحركة الإسلامية بالآخر بصفة عامة ـ وبكبيرهم «الآخر الغربي» بصفة خاصة ـ تشهد اهتماماً مطرداً في طرحها بمختلف أبعادها الفلسفية والفكرية، والثقافية والسياسية ، ويمكن القول : إنها صارت موضوع بحث مكثف ضمن إطار شامل له جذوره التاريخية ، ومعطياته الواقعية، واحتمالاته المستقبلية .

ولكن التصور السائد لدى جمهرة الكتاب والباحثين ـ المحليين والأجانب ـ فيما يتعلق برؤية «الحركة الإسلامية» للغرب ، وإدراكها له بصفة عامة ، هو تصور يميل إلى «الاختزال» و«التجزئة» و«التشويه» وذلك من خلال تأكيد

أحكام مسبقة ، وانطباعات ذاتية ، يتم إضفاء الصفة العلمية عليها . كما أن هذا التصور السائد يميل إلى «الانتقاء» و«الاتهام» أكثر من ميله إلى التحقيق والتقصي ، والاستقامة والقصد في إطلاق الأحكام ، وتعميم النتائج .

فالشائع لدى دارسي الحركة من زاوية علاقتها بالغرب : هو أن رؤيتها له «ساذجة» و«جزئية» و«ظاهرية» و«غير فاهمة للمسألة الغربية» ، وأنها تدور في فراغ الرفض ، والعداء ، والرغبة المحمومة في الصدام مع «الغرب» بهدف نفيه ، أو الانتقام منه والقضاء عليه إن وجدت إلى ذلك سبيلاً .

ونحن نرى غير هذا ، ونذهب إلى أن الحركة الإسلامية لها رؤية مركبة وشاملة للغرب ، وإن لم تكن مصاغة صياغة نظرية كاملة أو محكمة . كما أن لها إزاءه مواقف متعددة المستويات ، ومتطورة بتطور الأوضاع والظروف السياسية والاجتماعية ، والدولية بصفة عامة . ونرى أيضاً أن الحركة الإسلامية نفسها قد أسهمت بنصيب في سيادة التصور المختزل عن رؤيتها للغرب ، وذلك بتقصيرها في القيام بتأصيل نظرتها للعالم المحيط بها ، بما فيه «الآخر» الغربي . ولكن النصيب الأكبر قد أسهم به المفكرون والباحثون والكتاب الذين هم علي خلاف مع الحركة الإسلامية ، أياً كان نوع هذا الخلاف .

والهدف الأساسي من هذا البحث هو الوقوف على مدلول مصطلح «الغرب» بأبعاده المختلفة ، وتحليل مكوناته التي تدركها «الحركة الإسلامية المصرية» وعلى ذلك فإن تناول «الرؤية الغربية» للحركة يخرج عن حدود هذا الهدف الأساسي للبحث . وإن كان من العسير فصل الرؤيتين عن بعضهما البعض فصلاً تاماً ، إذ أ ن تصور كل طرف عن الطرف الآخر لابد أن يعكس التصور المقابل لدى هذا «الطرف الآخر» عن الطرف الأول . وكل ما نود قوله بهذا الخصوص هو أن «الرؤية الغربية» للحركة الإسلامية تشكل موضوع بحث قائم بذاته ، وليس بوسعنا أن نتناوله ضمن حدود موضوع هذا البحث أو الهدف منه .

إن موضوع هذا البحث يندرج في مجال علمي لا يزال بكراً في الوسط الأكاديمي العربي والإسلامي وهو رؤية «الغرب» من منظور «اللاغرب» أو رؤية «الآخر» من منظور «الأنا» الحضاري المستقل الذي يحتكم إلى المرجعية الإسلامية العليا ، ويرفض الزراية من سلفه ، كما يرفض الإزورار عن تراث أمته ، وذلك بغض النظر عن رؤية الآخر لذاته ، أو ما يشيعه هو عن نفسه أو عن غيره .

إن الحركة الإسلامية ـ في حدود التعريف بها كما سيأتي ضمن هذا البحث ، والتي سنتناول رؤية ثلاث جماعات منها في مصر هي : الإخوان ، وجماعة الجهاد ، والجماعة الإسلامية ـ تمثل نموذج «الأنا» المتوحد مع التراث الحضاري الإسلامي بمعناه الشامل[1] ، في علاقته التدافعية مع الغرب بماله من تراث حضاري آخر . هو في محصلته النهائية حصيلة لتجربة مجتمعاته في تاريخها القديم ، والوسيط ، والحديث ، والمعاصر .

وإذا كانت الحركة الإسلامية بصفة عامة تقف موقف النقد من الآخر الغربي ، وتتحفظ في الأخذ منه ، ولا تتردد في رفضه أو السعي لدحضه في بعض جوانبه ، فإنها بذلك تقدم مادة أولية لا غنى عنها للإسهام في تأسيس «علم

الاستغراب» ، على حد تعبير د حسن حنفي الذي يدعو إلى تأسيس هذا العلم ، ويري بحق ـ أنه يجب أن تكون «مادة الاستغراب محلية صرفة من صنع الأنا وتنظيرها ، وتحديدها لعلاقتها بالآخر وجدلها معه . وليست من نقد الآخر لنفسه ثم تقلده الأنا وتستعير نقده لنفسه باعتباره نقدها ، وبالتالي تقلد الأنا حتى وهي ترغب في التحرر»[٢] .

وفي تقديرنا : أن البحث في رؤية «الحركة الإسلامية» للغرب ـ في مصر وفي غيرها ـ من شأنه أن يسهم في تعميق الوعي بالذات في مواجهة الآخر . ذلك لأن هذه الحركة من حيث خلفيات نشأتها . وتطورها ، ومجالات النشاط الفكري والعملي لها ، إنما تعبر عن روح الموقف النقدي ، وعدم الاستسلام لسيادة الآخر الغربي ، أو الانبهار به في أي ناحية من نواحي الحياة السياسية والعسكرية والثقافية .

ومن الملاحظ أن تعدد المصطلحات المستخدمة للتعبير عن «الإحياء الإسلامي» المعاصر ، يثير كثيراً من الجدل والخلط في الوسط الأكاديمي المتخصص في دراسة شئون هذا «الإحياء»[٣] ولذلك فسوف نقوم في البند أولاً بضبط وتحديد مفهوم «الحركة الإسلامية» المستخدم في هذا البحث وذلك بوضعه في بناء متكامل من المفردات والمفاهيم والمصطلحات المستخدمة للدلالة على جانب أو آخر من جوانب الإحياء الإسلامي المعاصر ، ثم نعرض بإيجاز لأصول رؤية الحركة للغرب ، لكي تستبين لنا الدوافع العقيدية والخلفيات التاريخية التي تقف خلف هذا الاهتمام الكبير الذي توليه الحركة للغرب ، ولتتضح أيضاً أسباب تغلغله في وعيها على النحو الذي يعبر عنه خطابها الفكري والسياسي .وهذا ما سيتم تناوله في البند «ثانياً» . ثم نتناول في البند «ثالثاً» أبعاد الغرب في رؤية الحركة ، سواء من حيث دلالات مفهوم «الغرب» أو من حيث القضايا التي يثيرها لديها . أما البند «رابعاً» فسوف نخصصه لاستشراف مستقبل الغرب في رؤية الحركة وذلك ضمن رؤيتها لمستقبل العالم في ظل الإسلام ، ثم نختتم البحث بعدد من الملاحظات والاستنتاجات المتعلقة بموضوعه .

أولاً : تعريف «الحركة الإسلامية»

ثمة عدد كبير من المصطلحات التي يستخدمها الكتاب ـ والباحثون والإعلاميون ـ للتعبير عن «الإحياء الإسلامي» الذي تشهده المجتمعات الإسلامية المختلفة ـ ومصر في مقدمتها ـ ومن تلك المصطلحات على سبيل المثال « الصحوة الإسلامية» و«السلفيـة الإسلامية» و«الأصولية الإسلامية» . و«الاحتجاج الديني» و«الإسلام السياسي» و«الإسلام المسلح» ... الخ .

ولنا أن نتساءل عن السبب أو الأسباب التي أدت إلى ظهور هذا العدد الكبير نسبياً ـ من المصطلحات . وماهي المصادر التي تقوم بسكها ؟ وما هو مضمون كل مصطلح ودلالته ؟ ثم لنا أن نتساءل عن الإطار المرجعي ـ للمصطلح ـ الذي ينحدر من صلبه وينتسب إليه ؟ .

وتمثل الإجابة التفصيلية على تلك التساؤلات موضوع بحث مستقل ، لا موضع له هنا . وتكفي الإشارة إلى

خلاصته في هذا السياق ، وهي أن ثمة أسباباً داخلية نابعة من صميم نشاط «الإحياء الإسلامي» أدت إلى ظهور وتعدد مصطلحات محددة للتعبير عنه مثل : «السلفية» و«الصحوة» و«التجديد» و«الإصلاح» . وكلها مقرونة بصفة الإسلامية . وأن هناك أسباباً أخرى خارجية وغريبة عن المنطق الداخلي للإحياء وآليات عمله ، أدت بدورها إلى ظهور مجموعة من المصطلحات للتعبير عن شئونه المتعددة مثل «الأصولية» و«التقليدية» و«التطرف» و«العنف» وغالباً ما يقترن كل مصطلح بصفة «الإسلامية» أيضاً .

وتوخياً للدقة ، فإنه يجب أن يُبحث كل مصطلح في ضوء السياق الاجتماعي والتاريخي الذي ظهر فيه ، وفي ضوء نسبته إلى مصدره الذي سكه ، وانتمائه إلى إطار مرجعي محدد وبذلك يتسق كل مصطلح مع مفهومه ، وينكشف الغرض منه .

وفي ضوء ما سبق لا يصير ـ تعدد المصطلحات المستخدمة للتعبير عن «الإحياء الإسلامي» قريناً للفوضى المفاهيمية ، أو دليلاً عليها ، أو شكلاً من أشكالها(٤) ، ولكنه ـ فيما نرى ـ تعبير عن واقع التنوع والتعدد في مجالات نشاط «الإحياء» من ناحية . واختلاف منطلقات وزاويا النظر إليه من ناحية أخرى .

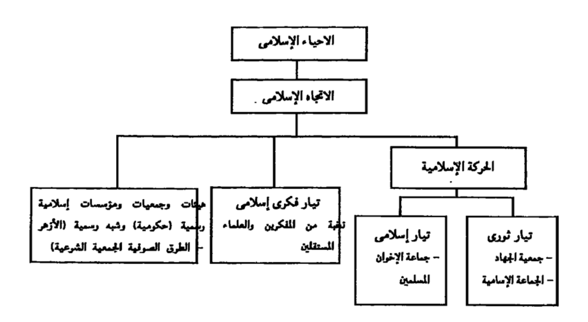
ويهمنا في هذا السياق أن نقوم ببناء نسق مصطلحي متكامل من تلك المفردات والمفاهيم المتعددة ، بحيث يكون هذا النسق أكثر قدرة على رصد وتحليل وتفسير مختلف جوانب ونشاطات «الإحياء الإسلامي» . وسوف يتم تنسيقها طبقاً لمضمون كل منها ، وبطريقة تدريجية تنتقل بنا من العام إلى الخاص ، ومن الأصلي إلي الفرعي ـ مع إعطاء أمثلة من الواقع المصري ـ وننتهي إلى تصنيف أهم المصطلحات «الوصفية» التي غالباً ما تستخدم ـ خطأً ـ للتعبير عن الإحياء باعتباره «كتلة صماء» واحدة .

يبدأ هذا النسق بالمصطلح المركزي ، وهو «الإحياء الإسلامي» الذي يشير إلى مختلف الأنشطة ، والجهود والأعمال ، والسلوكيات ، والأفكار التي تهدف إلى إعادة بث الحيوية في القيم والمبادئ ، والمعايير الإسلامية ـ التي ابتعد عنها المسلمون أو أبعدوا عنها ـ وذلك من خلال استيعاب معانيها ، وتجسيدها في سلوكيات وممارسات يومية ، وفي نظم حياتية اجتماعية واقتصادية وقانونية ، ضمن ظروف الواقع الراهن . ويرتبط الاتجاه إلى الإحياء الإسلامي بعملية إعادة اكتشاف المسلمين لهويتهم . وتأكيدها في مواجهة التحديات المعاصرة، وعلى رأسها التحدي الغربي . ومن ثم فإن «الإحياء» يشمل جميع مظاهر النهضة على أسس إسلامية سواء في مجال العلم أو الفقه أو الثقافة أو السياسة وأنماط الحياة الاجتماعية وسلوكياتها اليومية ، على المستوي الفردي والجماعي في آن واحد .

ويشكل القائمون بعمليات «الإحياء» ـ على مختلف المستويات ـ اتجاهاً يتسع ويضيق طبقاً لظروف كل مجتمع . وهنا يظهر مصطلح «الاتجاه الإسلامي» الذي يضم بدوره عدداً من «التيارات» و«الجماعات» التي تشكل في مجموعها الجسد الاجتماعي لاتجاه الإحياء الإسلامي . وعندما تنشط فعاليات وتيارات وهيئات «الاتجاه الإسلامي» ، كل في مجاله فإن المحصلة العامة لهذا النشاط هي التي توصف بأوصاف «الصحوة الإسلامية» و «البعث

الإسلامي» و«الإحياء الإسلامي» كتتويج شامل لها .

ويمكن تلخيص هذا النسق ـ بالتطبيق على مصر ـ في الشكل التالي :



وفي رأينا أن لكل جماعة أو هيئة أو مؤسسة ، أو حزب ، مهمة أو أكثر من مهمات «الإحياء الإسلامي» في مجالاته ومستوياته المتعددة بالمعنى السابق ذكره . وينظر عالم الاجتماع إلى تيارات وجماعات الاتجاه الإسلامي على أنها تشكل «حركة اجتماعية دينية» ، أو بيوريتانية «تطهرية» بينما يسميها خبير السلطة السياسية ورجل الأمن «حركة متطرفة» أما الكتاب والباحثون الغربيون ـ والعلمانيون في المجتمعات الإسلامية ـ فيصفونها بأنها «أصولية إسلامية» ونحن نسميها حركة إسلامية عاملة في ميدان «الإحياء الإسلامي» .

ولكن بم تصف «الحركة الإسلامية» المصرية نفسها ؟ أو ما هو تعريفها للذاتها ؟ إن الإجابة على هذا المستوى لابد أن تكون على لسان «أنا» «الحركة» ومن داخلها ، وهو ما سنثبته هنا من كتابات ووثائق كل من الجماعات الثلاث التي يتناول البحث رؤيتها للغرب : وهي كما أسلفنا «جماعة الإخوان المسلمين» و«جماعة الجهاد الإسلامي» و«الجماعة الإسلامية» .

١ - جماعة الإخوان المسلمين :

تؤكد وثائق الجماعة ، وكتابات قادتها ومفكريها ، على أنها جماعة «إسلامية» شاملة لكل المعاني

«الإصلاحية» انطلاقاً من الفهم الشامل للإسلام كنظام يتناول مظاهر الحياة كلها. وقد عرفها مؤسسها الإمام حسن البنا فقال : «إن الإخوان المسلمين دعوة سلفية ، وطريقة سنية ، وحقيقة صوفية ، وهيئة سياسية ، وجماعة رياضية ، ورابطة علمية ثقافية ، وشركة اقتصادية وفكرة اجتماعية»(٥) ووصف الإخوان بأنهم «روح جديد يسري في قلب هذه الأمة فيحييه بالقرآن»(٦) .

وقد حرص الإخوان دوماً على التأكيد على أنهم «جماعة من المسلمين» وليسوا «جماعة المسلمين» والفارق كبير وواضح . ومن أحدث التعريفات الصادرة عن الجماعة ذلك التعريف الذي قاله أحد قادتها بمناسبة انتخابات مجلس الشعب التي خاضها الإخوان سنة ١٩٨٧ فقد عرف الأستاذ مصطفى مشهور ـ نائب المرشد العام للإخوان ـ «التيار الإسلامي» بقوله : «إن التيار الإسلامي الذي نعنيه ليس قاصراً على الإخوان ، ولكن يتسع لكل مسلم ذكراً كان أو أنثى ، عرف معنى انتمائه للإسلام ، وتعرف على ما يطلبه منه إسلامه من واجبات ، فدفعه ذلك إلى الحركة والعمل مع العاملين الصادقين لتحقيق مبادئ الإسلام ، أياً كان موقع هذا الفرد»(٧) .

وجماعة الإخوان المسلمين تمثل أكبر الجماعات التي تشكل خريطة الحركة الإسلامية في مصر الآن . وهي تعتبر أقدمها من حيث النشأة ، وأوسعها انتشاراً ،وتمتلك خبرة طويلة في العمل التربوي ، والنشاط الاجتماعي ، والثقافي ، والإصلاحي والسياسي (أكثر من نصف قرن) ، ولديها رؤية إسلامية شاملة ، ومشروع للنهضة تتسع آفاقه التغييرية لتشمل العالم كله ، ضمن منهج يتسم بالشمول والتدرج والوسطية والاعتدال . ومما يجدر التنويه به هنا أن نشأة الجماعة كانت في جانب أساسي منها رد فعل على التحدي الغربي الذي تعرضت له المجتمعات الإسلامية ـ وفي مقدمتها المجتمع المصري ـ وخاصة بعد إلغاء الخلافة العثمانية واكتمال السيطرة الأوروبية على العالم الإسلامي . ولذلك فإن تراث الجماعة ، فيما يتعلق برؤيتها للغرب ، يمتد إلى أكثر من ستة عقود خلت ، وهي فترة زمنية طويلة نسبياً في تاريخ الحركات الإسلامية المعاصرة ، ولم يعاصرها أيٌ من جماعة الجهاد أو الجماعة الإسلامية إلا في العقدين الأخيرين فقط ، ويجب أخذ هذا البعد الزمني في الحسبان إذا حاولنا تقييم إسهام كل جماعة بخصوص هذا الموضوع ، وبخصوص غيره من الموضوعات والقضايا الأخرى .

٢ - جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية :

نشأتا خلال السبعينيات(٨) في ظرف تاريخى واجتماعى مختلف عن الظرف الذى نشأت فيه جماعة الإخوان المسلمين في أواخر العشرينيات . وقد تميزت كل من « جماعة الجهاد » و« الجماعة الإسلامية» عن بعضهما بشكل واضح بعد اغتيال الرئيس السادات سنة ١٩٨١م . وأصبح الفارق بينهما أكثر وضوحاً في منتصف الثمانينيات ، وهذا الفارق تنظيمى ومنهجى «أسلوبى » أكثر منه فكرى أو مرجعى أو غائى .

وهما يلتقيان معاً فى نقد جماعة الإخوان إلي حد تسفيه آرائها ، وإدانة مواقفها وسياساتها المختلفة ، وخاصة

إزاء السلطة والنظام القائم . أما موقفهما من تلك السلطة والأوضاع القائمة فيتأرجح بين المنهج الانقلابي – أي التغيير من أعلى – والمنهج الثوري – أي التغيير عن طريق تثوير الجماهير . والسمة الأساسية لنشاطهما هي «السرية» ، إذ لا يشعر المجتمع بأي منهما إلا في مناسبة الإعلان عن وقوع حادث عنف مسلح « اغتيال مسئول حكومي – اشتباك مع قوات الأمن – هجوم على السياح الأجانب – حرق أندية اللهو ...» وعادة ما تصفهم وسائل الإعلام بأنهم «متطرفون».

وتعرف جماعة الجهاد نفسها فتؤكد على أنها قامت على أساس فكرتي «السلفية» و« الجهاد»(٩) . وتذكر أن تنظيمها الحالي قائم على ثلاث أركان هي «الفكرة» وقد بلورها محمد عبد السلام فرج في كتابه الفريضة الغائبة ، و« الخطة» التي وضعها عبود الزمر ، و« والفتاوى » التي أصدرها الشيخ عمر عبد الرحمن لإعطاء المشروعية الإسلامية(١٠) .

وتؤكد الجماعة على أن خصائص حركتها هي أنها حركة عقائدية و« ربانية» و« سلفية» و« انقلابية» و«علمية» و«عالمية»(١١) . وتعرف حركة «الإسلام» نفسه بأنها «حركة تصحيحية لمسار البشرية ، لأنها امتداد لحركة الأنبياء والرسل على وجه الأرض ، من لدن آدم ، وحتى خاتم الأنبياء ص»(١٢) .

أما «الجماعة الإسلامية» فتعرف نفسها بالآتي : «هي ذلك التيار الإسلامي الناضج ، الذي ظهر بمصر في أوائل السبعينيات ، وكان له الدور الرائد في نشر المفاهيم الإسلامية الصحيحة ، حتى صارت أكبر معارض حقيقي لنظام السادات وكامب ديفيد»(١٣) . وتقول الجماعة إنها « تفهم الإسلام بشموله» وأن هذا الفهم يملي عليها المشاركة في جميع الأنشطة والمجالات السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية بخدمة الدعوة شريطة عدم تعارضها مع الإسلام»(١٤) . ولكن تلك المشاركة التي تشير إليها الجماعة لا أثر لها ، ولا مظهر يدل عليها في الواقع الاجتماعي والاقتصادي المصري ، وذلك على عكس ما تقوم به أو ينسب إليها في ميدان العنف السياسي وحوادثه المتلاحقة.

وللجماعة كتاب مستقل بعنوان « ميثاق العمل الإسلامي» وضعت فيه معالم منهجها وفكرها في تسع محاور هي حسب ما ورد في الميثاق « غايتنا – فهمنا – هدفنا – طريقنا – زادنا – ولاؤنا – عداؤنا – اجتماعنا » (١٥) .

ولم تنجح حتى الآن «جماعة الجهاد» ولا «الجماعة الإسلامية» في التخلص من طابعها السري والتحول إلى حركة شعبية تجتذب الجماهير من مختلف طبقات المجتمع المصري ، كما هو الحال بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين التي تشارك في الحياة العامة بفاعلية تظهر في نشاطها السياسي « التحالف مع الأحزاب – دخول الانتخابات .. إلخ» والنقابي ، وفي الاتحادات الطلابية ، ونوادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، فضلاً عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والخدمية المختلفة .

ثانياً: في أصول رؤية الحركة الإسلامية للغرب

تؤسس الحركة الإسلامية رؤيتها للغرب على أساس عقيدي «ديني» ، وذلك في إطار فهمها للإسلام كمنهج

كامل ، تنبثق منه رؤية شاملة للكون ، والحياة ، والإنسان ، والعالم . والغرب ضمن هذه الرؤية الشاملة المنبثقة من الإسلام ليس إلا جزءاً من كل هو «العالم» ، ومن ثم فإنها عندما تنظر إليه تخضعه ـ شأنه شأن غيره ـ للمبادئ والمعايير والأحكام المستمدة من التصور الإسلامي . وتتخذ من وقائع التاريخ ، ومن سجل العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب، مصدراً لاستحضار الأدلة والشواهد التي تثبت بها صدق رؤيتها ، وسلامة موقفها من مختلف وجوه الغرب وجوانبه .

وينطبق هذا الكلام على الجماعات الثلاث «الإخوان[١٦]» ، والجهاد ، والجماعة الإسلامية» فهي تؤسس رؤيتها للغرب على أصول عقيدية ، وتعتمد في شرحها وبيانها لتلك الرؤية على «سجل التاريخ» ، كما أن أحداث الواقع المعاصر ومعطياته تضطرها إلى الاهتمام الشديد «بالغرب» في مختلف أبعاده .

إن «العقيدة» و «التاريخ» و «الواقع» ، لا يغيب أي منها عن وعي الجماعات الثلاث ، وهي تصوغ رؤيتها حول الغرب ، وإن كانت كل جماعة تختلف عن الأخرى في الفهم ، والاجتهاد ، والاستنباط ، وفي اتخاذ المواقف العملية . وفيما يلي سوف نتناول بقليل من التفصيل «الأصل العقيدي» ، أما شواهد التاريخ ، وضغوط الواقع فسوف يتم تناولها في سياق تحليلنا لأبعاد الغرب في رؤية الحركة . كما سيأتي في البند ثالثاً .

الأصل العقيدي :

قلنا إن الحركة الإسلامية تؤسس رؤيتها للعالم ـ والغرب جزء منه ـ على أصل عقيدي ديني . وثمة أربعة مفاهيم أساسية تقوم بالدور الأكبر في صياغة تلك الرؤية ، وهذه المفاهيم هي :

أ ـ «العالمية» : وهي صفة من صفات الرسالة الإسلامية ، فالإسلام هو دين للبشرية كلها ، وللناس أجمعين قال تعالى : { قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً } (الأعراف ـ من الآية ١٥٨) . وهذه العالمية تفرض على المسلمين القيام بواجب تبليغها ، وتبليغها يجب أن يصل لكل إنسي يعيش على ظهر المعمورة .

ب ـ «وحدة الإنسانية» : ولهذه الوحدة أصلان هما الآدمية التي تنسب البشر جميعاً إلى أب واحد وأم واحدة . و«العبودية» التي تجعلهم جميعاً عباداً لله الواحد سبحانه وتعالى .

جـ ـ «الجهاد» : وهو مفهوم واسع ، والقتال من معانيه ، وهو رديف لنشر الدعوة بالحجة والبرهان حتى تبلغ الناس جميعاً ، وليس لإكراههم على الدخول فيها ، أو اعتناقها إذ «لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي» (سورة البقرة ، من الآية ٢٥٦) .

هـ ـ «أستاذية العالم في ظل السلام الإسلامي» : ويعني ذلك أن تكون ريادة البشرية وقيادتها في يد الأمة الإسلامية ، وساعتئذ سينعم العالم بالسلام الإسلامي ، وسيعيش الجميع في ظله آمنين متمتعين بحرياتهم المختلفة وفي مقدمتها حرياتهم الدينية ، ما لم يفسدوا في الأرض ، أو يعتدوا على الضعفاء .

إن تحليل تلك المفاهيم الأربعة في وثائق وكتابات الحركة الإسلامية المصرية ـ موضع اهتمام هذا البحث ـ يؤكد

لنا أن الغرب في رؤيتها مرشح لأن يكون موضوع فعل ، وساحة عمل ، وميداناً لنشر الدعوة والجهاد «لإخلاء العالم من الفساد» ولتكون كلمة الله هي العليا ، ويكون الدين كله لله .

وللإخوان المسلمين السبق في إعادة إحياء تلك المفاهيم والمناداة بها والتأكيد عليها ، وذلك منذ تأسيسها في أواخر العشرينيات . يقول الإمام حسن البنا : «إن القرآن الكريم يقيم المسلمين أوصياء على البشرية القاصرة ، ويعطيهم حق الهيمنة والسيادة على الدنيا لخدمة هذه الوصاية النبيلة ، وإذن فذلك من شأننا لا من شأن الغرب ، ولمدنية الإسلام لا لمدنية المادة[17] ويقول : «أما العالمية ، أو الإنسانية فهي هدفنا الأسمى ، وغايتنا العظمى ، وختام الحلقات في سلسلة الإصلاح»[18] .

ولكل من «الجهاد» و«الجماعة الإسلامية» أقوال متشابهة حول هذا المعنى . فجماعة الجهاد تجعل أول خصائصها «أنها حركة عقائدية تؤمن بالله ، وتكفر بالطاغوت ، وتسعى إلى تحقيق ذلك في الواقع بكل الوسائل المشروعة ، بما في ذلك جهاد طواغيت الأرض حتى تسلم أو تزول» وأنها «حركة عالمية تدعو إلى تحكيم الإسلام في العالمين»[19] . وتقول «الجماعة الإسلامية» : «إننا كمسلمين مأمورون بتحقيق سيادة شرع الله على أرض الله ، وعلى خلق الله ، وأن لا ندع أي طائفة على وجه الأرض تحكم الناس بغير شرع الله ، فمن أبى ذلك ورفض الإذعان قاتلناه، يقولون هذه وصاية منكم على البشرية ، نقول : هذه وصاية شرع الله ودينه على أرضه وخلقه ، ونحن مأمورون بتحقيقها لصالح البشرية ، بوصفنا خير أمة أخرجت للناس»[20] .

وأقل ما تتضمنه الاقتباسات السابق ذكرها ـ ولها أشباه كثيرة في وثائق الحركة ـ هو رفض زعامة الغرب للعالم، ومنازعته عليها حتى تعود إلى الأمة الإسلامية . ويمكننا أن نقرر باطمئنان ، أن كتابات الحركة الإسلامية المصرية ـ بمختلف فصائلها ـ لم تضف جديداً إلى ما كتبه حسن البنا بخصوص التبشير بانهيار حضارة الغرب ، وحتمية صعود الحضارة الإسلامية وقيادتها للعالم ، فقد تضمنت رسائله التأكيد على ذلك ، مرات عديدة ، وساق في مقالة كتبها سنة ١٩٤٨ أربعة أدلة لدعم هذا الاعتقاد وهي :

١ ـ «الدليل السمعي فنحن نقرأ قول الله تعالى : { والله متم نوره ولو كره الكافرون } (سورة الصف : من الآية ٨) وقوله تعالى { كتب الله لأغلبن أنا ورسلي } (سورة المجادلة : من الآية ٢١) وقوله تعالى { وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم } (سورة النور : من الآية ٥٥) ونحن لانشك في هذه الآيات أبداً ، ونؤمن تمام الإيمان بأنها حق».

٢ ـ «الدليل التاريخي : فأطوار التاريخ كلها منذ جاء الإسلام تدلنا على أنه أقوى ما يكون عوداً ، وأنشط ما يكون مقاومة إذا أحدقت به الأخطار» .

٣ ـ «الدليل الحسابي فالدور لنا لا علينا ، وإذا كانت الدورة الحالية قد سلمت مقاليدها للغرب الذي أحكم القيود وضيق الأغلال ، وضرب الدنيا بأساليب المطامع والمكايد والأهواء ، فاستخدم العلم في الهلاك والدمار ليصطلي

العالم نار حربين قاسيتين وظهر جلياً إفلاس هذه القيادة الغربية ، فلم يبق إلا أن تفلت عجلة القيادة فيقبض عليها خلفاء الله في أرضه من المؤمنين في هذا الشرق المنير .

٤ ـ والدليل الكوني : فسنة الله التي لا تتخلف هي حسب ما ينص عليه قوله تعالى : [كذلك يضرب الله الحق والباطل ، فأما الزبد فيذهب جفاءً ، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض] (سورة الرعد : من الآية ١٧) وعندنا بحمد الله ما ينفع الناس ، ولهذا فنحن مطمئنون»(٢١) .

وبعد مرور أربعة عقود ـ تقريباً ـ على ما قاله البنا ، هتف الشيخ عمر عبد الرحمن ـ أمير الجماعة الإسلامية ـ في شباب الجامعة ، في رسالة وجهها إليهم فقال : «أنا أبشركم بقيادة الأمة بأسرها ، وريادة الخلق بأكمله»(٢٢) .

والملاحظة الجديرة بالتسجيل هنا هي أنه فيما عدا كتابات الشهيد سيد قطب في نقد الغرب وحضارته الحديثة ، والتبشير بأن «المستقبل لهذا الدين» ـ أي للإسلام ـ على الصعيد العالمي ؛ فإن قادة ومفكري الحركة الإسلامية المصرية لم ينقدوا الغرب وحضارته نقداً علمياً جاداً يقوم على أسس معرفية واضحة ، ويستند إلى دراية كافية بالجوانب المختلفة لهذه الحضارة المتقدمة ومكامن الضعف أو الخلل في بنائها الاجتماعي والسياسي والعلمي . وغالباً ما تأتي مثل هذه الدراسات النقدية من قبل أعضاء «النخبة الإسلامية الجديدة» وهم الذين تحولوا من العلمانية إلى الإسلام ، بعد أن أمضوا سنوات طويلة في دراسة الغرب والأخذ عنه، والنموذج البارز في هذا المجال هو الدكتور عبد الوهاب المسيري(٢٣) .

إن معظم نقد الحركة الإسلامية المصرية للغرب وحضارته عبارة عن توجيه أحكام عامة بإدانة هذا الجانب أو ذاك من تلك الحضارة ، دون التعمق في ممارسة النقد من خلال البحث والتحليل والمقارنة المنهاجية . ومن ثم فقد لاحظنا غلبة الطابع الحماسي ـ المفعم بروح إيمانية قوية ـ على الخطاب النقدي الذي تمارسه فصائل الحركة الإسلامية في نقدها للغرب ، وهذه مسألة في حاجة إلى تعليل ليس هنا مجاله . ولكن إذا كانت تلك المعنويات الإيمانية العالية هي التي تحياها الحركة بصفة عامة ، وتؤثر عليها في نظرتها للغرب بصفة خاصة ، فإن السؤال الآن هو : ما هي الأبعاد المختلفة للغرب في رؤية الحركة الإسلامية ؟ إن البند التالي هو محاولة للإجابة على هذا السؤال .

ثالثاً: أبعاد الغرب في رؤية الحركة

لا تهتم الحركة الإسلامية كثيراً بتحديد ما هو «الغرب» جغرافياً ، وإن كان لا يغيب عنها أن أوربا هي الوطن الأصلي لهذا الغرب ، وأن أمريكا امتداد له . وأن الشرق الشيوعي (سابقاً) والغرب الرأسمالي هما وجهان لعملة واحدة . فكلاهما «غرب» في التحليل الأخير.

وتكشف لنا وثائق الجماعات الثلاث «الإخوان ـ والجهاد ـ والجماعة الإسلامية» عن تغلغل «الغرب» في وعيها باعتباره مجموعة مركبة ومعقدة من الخصائص والمقومات والأبعاد الثقافية والاجتماعية والفكرية والسياسية

والاقتصادية والعسكرية والدينية . ولكن أبرز أبعاد مفهوم الغرب حضوراً وظهوراً في رؤية الحركة هي الأبعاد المرتبطة به : أولاً باعتباره استعماراً مارس الاستغلال والقهر ـ ولا يزال ـ في حق الشعوب المستضعفة ، وخاصة الشعوب الإسلامية . وثانياً باعتباره صاحب التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث والمتطور . وثالثاً باعتباره نمطاً خاصاً في الحياة له قيمه وعاداته وتقاليده وبناؤه الاجتماعي الخاص به . وإلى جانب ذلك تحتل العلاقة بين «الغرب» والنظم الحاكمة في بلدان العالم الإسلامي أهمية كبيرة في رؤية الحركة . وتكتب الجماعتان «الجهاد والجماعة الإسلامية» كثيراً حولها ، وخاصة حول علاقة مصر بالغرب والولايات المتحدة الأمريكية على نحو ما سنرى فيما بعد .

وفيما يلي نتناول أهم تلك الأبعاد التي تشكل في مجموعها «مفهوم الغرب» في رؤية الحركة الإسلامية المصرية من واقع وثائقها وكتاباتها المختلفة مع ملاحظة أهمية التمييز بين رؤية الحركة لهذا البعد أو ذاك من ناحية ، وموقفها منه ورأيها فيه من ناحية أخرى . ولنبدأ باستعراض أهم المصطلحات والنعوت التي تصف بها الغرب وتقرنها بذكره .

١ ـ وصف الغرب :

تأتي كلمة «الغرب» في كتابات الحركة الإسلامية موصوفة بمجموعة كبيرة من الصفات والنعوت التي ينصبُّ بعضها على سياسات الدول الغربية ومواقفها وعلاقاتها مع العالم الإسلامي ، وينصبُّ بعضها الآخر على جوانب مختلفة من الحضارة الغربية الحديثة بمعناها الواسع . ولم نلاحظ اختلافا بين الجماعات الثلاث «الإخوان ـ الجهاد ـ الجماعة الإسلامية» في هذا الصدد .

فغالبا ما توصف سياسات الدول الغربية لدي كل جماعة بأنها «استعمارية» ، «مدمرة» . «حاقدة» ، «عنصرية» ، «صليبية شرسة» ، «صليبية غربية» ، «صليبية جديدة» ، «تآمرية» ، أو أنها سياسات «نهب» و«عدوان» ، و«ظلم» ، و«استكبار» تقوم بها «دول الكفر والإلحاد» أو «دول العالم النصراني» . وأحيانا ينصرف الوصف إلى «الغرب» ككل فهو «الغرب البغيض» ، «الملحد» ، «الصليبي» ، «الحاقد» ، «العدو الحضاري» . وإذا كان سياق الحديث متعلقاً بالأبعاد السياسية فغالباً ما يكون المقصود «بالغرب» هو «تحالف صليبي صهيوني استعماري» إذ لا تنفك «إسرائيل والصهيونية» عن مفهوم الغرب لدى الحركة الإسلامية .

ويؤكد الإخوان منذ الأربعينيات على وجود هذا التحالف المعادي للأمة[٢٤] وقد أسهب سيد قطب في بيان أبعاده وخلفياته وأهدافه وحذر من خطره على حاضر ومستقبل الأمة الإسلامية وشعوبها قاطبة . وهو ما تدركه وتحذر منه أيضاً كل من جماعة الجهاد[٢٥] والجماعة الإسلامية[٢٦] .

أما الحضارة الغربية «فهي في نظر جماعة الإخوان «حضارة مادية» وعاجزة عن قيادة البشر وإسعادهم[٢٧] وذلك لافتقارها إلى الجانب الروحي والأخلاقي . وتستخدم جماعة الجهاد مصطلحاً آخر لاتستخدمه جماعة الإخوان في وصف حضارة الغرب ، وهو أنها «جاهلية حديثة»[٢٨] ذلك ـ حسب رأي الجهاد» لأنها «جنت على الفطرة ،

وهدمت المعايير الإنسانية ، وعاش الإنسان في ظلها مسخاً مشوها بعد أن فقد مقومات وجوده الأساسية ، إنها الحضارة المادية التي أفرزت الإلحاد وروجت للإباحية(٢٩) . ولاتختلف الأوصاف التي تصف بها الجماعة الإسلامية «الغرب» عن تلك التي يصفه بها «الجهاد» ، وإن كانت الجماعة الإسلامية تستخدم إلى جانبها مصطلح «الكفر» .

والخلاصة هي أن «الغرب» لا يحظى بأي وصف إيجابي ، كما أن حضارته الحديثة لا تحظى بأي احترام فيما عدا جانبها العلمي وبتحفظات كما سنرى بعد قليل .

٢ ـ الاستعمار :

هو أول وجوه «الغرب» حضوراً في رؤية الحركة الإسلامية ، إذ لا يغيب عنها تاريخه الطويل في استعمار البلدان الإسلامية ، ونهب ثرواتها ، وتمزيق وحدتها ، والتآمر عليها باستمرار . كما لا تغيب عنها أشكال وأساليب الاستعمار الجديد . وأهمها التبعية السياسية والاقتصادية ، والشركات متعددة الجنسية التي تشد وثاق دول العالم الإسلامي ومجتمعاته بالغرب ومراكزه الصناعية والرأسمالية الظالمة.

ومن أكثر جرائم الاستعمار الغربي ذكراً ، وتنديداً بها في كتابات الحركة ووثائقها(٣٠): استغلال الثروات ونهبها منذ ما يقرب من قرنين ، والتآمر على الخلافة العثمانية حتى إسقاطها وتقسيم أملاكها بعد الحرب الأولى ، وتجزئة العالم الإسلامي ، وغرس إسرائيل في قلبه وإمدادها بأسباب الحياة ، والانحياز الدائم إلى جانبها ، وتسخير الهيئات الدولية (الأمم المتحدة) لخدمة أغراضها، والدفاع عنها وهي تمارس العدوان وتغتصب الأرض . وآخراً وليس أخيراً ، القيام بالعدوان العسكري المباشر على الشعوب العربية والإسلامية ، في العراق ولبنان وليبيا والبوسنة والهرسك .

إذن فالاستعمار لم ينته بالحصول على الاستقلال السياسي ، وأطماع «التحالف الصليبي» ، الصهيوني الاستعماري» ومؤامراته ـ التي تسهب كتابات الحركة في الحديث عنها ، ويؤكد عليها قادتها وكبار مفكريها مراراً وتكراراً ـ لاتزال مستمرة ، ويدعم "الواقع" المأساوي بالكثير من الأدلة والشواهد الدامغة.

وبالرغم من أن ضحايا الاستعمار الغربي يشكلون أكثر من نصف شعوب الكرة الأرضية ـ بما في ذلك الشعوب الإسلامية ـ إلا أن الحركة الإسلامية في إدراكها ونقدها للاستعمار الغربي ومساوئه لا تركز إلا على الشعوب والمجتمعات الإسلامية ، ولا تكاد تمد بصرها إلى أبعد من ذلك ، ومن ثم لا نجد في كتابات قادة الحركة وكتابها ومفكريها حديثاً عن الشعوب والمجتمعات غير الإسلامية التي عانت معاناة الشعوب الإسلامية من سطوة الغرب وسياساته الاستعمارية ؛ في أفريقيا ، وأمريكا الجنوبية ، وجنوب شرق آسيا . وفي رأينا أن مبدأ عالمية الرسالة الإسلامية ـ التي تؤمن بها الحركة وتدعو إليها وتبشر بها ـ يفرض عليها السعي لمناصرة كافة الشعوب المقهورة والمستضعفة في كل مكان ، وأياً كان مصدر قهرها أو استضعافها ، وذلك حتى تعينها على نيل حريتها وتمهد الطريق

لتبليغ رسالة الإسلام إليها ، بكل ما فيها من رحمة وعدالة ودعوة للأخوة الإنسانية . والواقع أن الحركة بمختلف فصائلها مقصرة في هذا المجال تقصيراً واضحاً .

ومن جهة أخرى : تنال الولايات المتحدة الأمريكية ـ بصفتها زعيمة الغرب ـ وحليفتها الصهيونية : النصيب الأكبر من سخط وتنديد الحركة الإسلامية بالاستعمار ، باعتبارها وريثة الاستعمار القديم (وخاصة البريطاني والفرنسي) ، يقول الإخوان المسلمون «إن عدونا الأكبر المتربص بنا دائماً هو الصهيونية العنصرية الحاقدة على الإسلام والمسلمين عامة ، والعرب خاصة ، وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية التي هي قمة الاستعمار الوحشي في العصر الحديث ، والتي تفضل العدو الصهيوني المتسلط علي ما عداه ..»[٣١] وترى جماعة الجهاد «أن أمريكا وإسرائيل لازالتا تتعاملان مع عالمنا الإسلامي بصلف وغرور فاق كل الحدود»[٣٢] وتندد ـ دوماً ـ «بالتبعية المهينة للغرب الصليبي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية»[٣٣] أما «الجماعة الإسلامية» فترى أن «أمريكا تريد أن تخضع منطقتنا راكعة عند أقدام الجالس في البيت الأبيض»[٣٤] ، ولاتشك الحركة الإسلامية لحظة واحدة في نفاق الغرب التابع من عقليته الاستعمارية، والمتجسد في ازدواجية مواقفه تجاه دعاوى حقوق الإنسان وحق تقرير المصير ، والحرية، والشرعية الدولية . والأدلة على ذلك كثيرة ومتكررة في فلسطين ، والخليج ، والبوسنة والهرسك ، والجزائر .. إلخ .

وتؤكد الحركة ـ بصفة عامة ـ علي أن الاستعمار الثقافي والغزو الفكري هما أخطر جوانب العلاقة الاستعمارية التي يربطنا الغرب بها ، كما لا تغفل تحليلاتها عن البعد المحلي الكامن في مجتمعاتنا وهو المتمثل في «القابلية للاستعمار» حسب تعبير مالك بن نبي . وإذا أردنا التعبير بإيجاز عن وعي الحركة بهذا الجانب الاستعماري (الثقافي والفكري) بصيغة مفاهيمية مجردة ، فإن أدق مفهوم يعبر عن ذلك هو مفهوم "الوافد" كنقيض لمفهوم "الموروث" فثقافة الغرب وآدابه وفنونه المجلوبة إلى مجتمعاتنا ، هي هذا «الوافد» أما «الموروث» فهو عبارة عن كل ما تمخضت عنه تجارب مجتمعاتنا عبر المراحل التاريخية الماضية . وترفض الحركة قبول الوافد جملة وتفصيلاً على نحو أعمى ، كما ترفض رفض الموروث جملة وتفصيلاً على نحو أعمى ، وتدعو بدلاً من هذا أو ذاك إلى موقف وسط يميز بين الصالح فتأخذ به أياً كان مصدره ، وتسعى إلى تنميته وتطويره ، والفاسد فتتحاشاه أياً كان مصدره وتسعى للقضاء عليه والتخلص من سلبياته أياً كان مصدره كذلك .

٣ـ التقدم العلمي والتكنولوجي الغربي :

بالرغم من أن «الحركة الإسلامية» لاتبدي انبهاراً بالتقدم العلمي أوالتكنولوجيا الغربية الحديثة إلا أنها تسلم بأن هذا الجانب هو من حسنات المدنية الغربية المعاصرة ، وهي لا تنكر أهمية هذا التقدم وضرورة أن يأخذ المسلمون بأسبابه حتى تتوفر لهم عناصر القوة والإمكانيات المادية للترقي .

ولكن الحركة تدعو إلى الحذر ، والحيطة في التعامل مع منجزات هذا التقدم ، ولا ترى ـ من حيث المبدأ ـ أن كل تلك المنجزات جديرة بالنقل والاقتباس .

«فالإخوان المسلمون» يرون أن المجتمعات الغربية قد وصلت من حيث العلم والمعرفة واستخدام قوى الطبيعة إلى درجة سامية . وأنها قد عنيت بالتنظيم والترتيب وتنسيق شئون الحياة العامة تنسيقاً بديعاً يجب أن يؤخذ عنها وفي ذلك يقول الإمام حسن البنا ـ مؤسس الجماعة ـ «إن الإخوان المسلمين يسلمون بأن نقتبس من غيرنا ما في نظمهم من معارف صالحة ، وشكليات نافعة ، ولكنهم يرون إلى جانب هذا أن تلبس هذه المعارف وتلك الأوضاع الثوب الإسلامي. وأن تشيع فيها روح العقل الإسلامية ، من مراقبة الله ، والأخوة والإنسانية ، والابتعاد عن الأثرة»(٣٥) ويتضح من ذلك أنهم يدركون خطورة بعض القيم اللصيقة ببعض منجزات التقدم التقني ، ومن ثم فهم يؤكدون على ضرورة تكييف تلك المنجزات بما لا يتعارض مع الأخلاقيات والقيم والمقاصد الإسلامية .

ويوجه الإخوان ـ دوماً ـ نقدهم إلى التقدم العلمي الغربي من زوايتين : الأولى هي افتقاد التقدم إلى الإيمان بالله، وحسن معرفته ودوام الاتصال به وانتظار الجزاء منه . والثانية هي سوء استخدام الغرب لتقدمه في استعباد الشعوب وقهر المجتمعات الأخرى ونهب خيراتها وانتاج أسلحة الدمار والبطش والفتك التي تتنافي مع إحترام كرامة الإنسان وآدميته . إن البشرية ـ في نظر الإخوان ـ لاقت في ظل التقدم الحديث من العنت والشقاء والدمار أكثر مما سعدت بالراحة والنعيم والسبب هو في«افتقاد هذا التقدم إلى الضوابط الأخلاقية والقيم الروحية والإيمان بالله»(٣٦).

أما جماعة الجهاد فهي تدعو أيضاً إلى «الحذر» في التعامل مع معطيات الغرب التقنية «لأنها لم تعد تعبير عن التعامل مع مادة صماء ، بل أصبحت تكرس أنماط الحياة»(٣٧) الغربية ذاتها . وتري الجماعة أيضاً «أن الغرب لم ينجح في توظيف ما توصل إليه من تقدم علمي وتكنولوجي لصالح البشرية فلقد اهتم بسباق التسلح ليمتلك قدرات تدميرية كافية لتدمير الكرة الأرضية عشرات المرات ، وأنفق على ذلك أموالاً طائلة في الوقت الذي يموت فيه كل يوم مئات الجوعى والمحرومون من الدول الفقيرة في العالم»(٣٨) .

ويمكن القول بصفة عامة أن رؤية «جماعة الجهاد» للتقدم العلمي والتقني في الغرب تميل إلي الحذر منه والتقليل من شأنه بدرجة أكبر من ميل رؤية الإخوان المسلمين إلي ذلك ، بل إن بعض كتابات «الجهاد» تبالغ في التقليل من شأن التفوق المادي للغرب ومن تمكنه من عالم اليوم . فهذا ـ في رأي كاتب الجهاد ـ «ليس إلا تمكن غواية لا يلبث أن يزول» (٣٩) . ومثل هذا الرأي ينطوي علي كثير من التحقير المتعمد للتفوق المادي والعلمي والتكنولوجي الغربي .

وتأخذ هذه المسألة لدي «الجماعة الإسلامية» منحي آخر . فهي لا تحفل كثيراً بنقد تقدم الغرب في العلم والتكنولوجيا ـ مقارنة برأي الإخوان والجهاد ـ كما لا تبدي أي إعجاب بهذا التقدم ، وتركز ـ بدلاً من هذا وذاك ـ علي ما تراه "المشكلة الأساسية" التي تعاني منها البشرية، وهذه المشكلة ـ في نظر الجماعة ـ ليست في نقص الموارد، ولا في التخلف أو التقدم العلمي ، وليست في اختلال صور توزيع الثروات ، أو في غياب الديمقراطية «إن مشكلة الناس الأساسية أنهم يرفضون أن يكونوا عبيداً لله ، أو يجهلون هذه القضية» (٤٠) طبقاً لتعبير الجماعة في أهم وثائقها .

وإذا كانت الحركة الإسلامية ـ بصفة عامة ـ لها رؤيتها ورأيها بخصوص التقدم الغربي ـ كأحد أبرز وجوه تفوق الغرب وسيطرته ـ إلا أن رؤيتها لا تزال تعاني من قصور شديد في إدراك خطورة وأهمية «العلوم الاجتماعية» الغربية، سواء بالنسبة لدورها في حياة المجتمعات الغربية نفسها ، أو من حيث صلتها بعلاقة الهيمنة والسيطرة التي يمارسها الغرب علي بقية شعوب العالم ، وفي مقدمتها الشعوب الإسلامية . إن تلك العلوم هي التي نظّرت وأصّلت "المركزية الغربية" وعالميتها ، وهذه المركزية وتلك "العالمية" لا ترضاها الحركة الإسلامية ، ولا تقر بشرعيتها أو بنفعها للبشرية .

ويرجع قصور إدراك الحركة لأهمية وخطورة العلوم الاجتماعية الغربية إلي أسباب متعددة أهمها : أ ـ قلة المتخصصين من أبناء الحركة في فروع العلوم الاجتماعية المختلفة ، وهذه ظاهرة عامة في معظم الجماعات الإسلامية داخل مصر وخارجها ، حيث نجد أن معظم الكوادر العلمية والفنية والفكرية هم من ذوي التخصصات العلمية (الطب والهندسة والكيمياء والرياضيات ..) ب ـ التأخر الشديد في العلوم الاجتماعية الإسلامية وجمودها علي مقولات ومناهج قديمة فات عصرها ، وقد أدت هذه الحالة إلي سيادة العلوم الاجتماعية الغربية ومناهجها ونظرياتها ، حتي غلب علي ظن الكثيرين ـ والإسلاميون منهم ـ أنها علوم عالمية ، وصالحة لكل المجتمعات ، دون أن يدركوا ما فيها من خصوصيات وتحيزات منهجية ومعرفية(٤١) .

٤- نمط الحياة الاجتماعية الغربية :

والمقصود بهذا النمط هو أسلوب حياة المجتمعات الغربية بما يقوم عليه ويحتويه من قيم وعادات وتقاليد وسلوكيات ، وعلاقات اجتماعية تطبع تصرفات الأفراد وتحدد "رؤيتهم للعالم" بصفة عامة ـ بما في ذلك علاقتهم مع الآخر .

وتركز الحركة الإسلامية في رؤيتها لنمط الحياة الغربية علي نقد الجوانب الأخلاقية ، والسلوكية ، والقيمية ، وتعتبرها من أكبر الأدلة علي خواء الحضارة الغربية من داخلها ، وأكبر شاهد علي فشلها في احترام الكرامة الإنسانية وحفظها بعيداً عن الرذائل والمفاسد والمنكرات والشذوذ .

إن هذا الجانب الاجتماعي للغرب يجسد ـ في نظر الحركة الإسلامية ـ أمراض الحضارة الغربية ويكشف عن سيئات أعمالها . ولعل أكثر الأمور إثارة لانزعاج الحركة في هذا الصدد هو أن مخاطر تلك الأمراض الاجتماعية ـ بمعناها الواسع ـ لا تقتصر فقط علي حياة مجتمعات الغرب ، بل إنها تجتاح المجتمعات كلها وفي مقدمتها المجتمعات الإسلامية من خلال وسائط وأفكار كثيرة ومتنوعة مثل: «التقليد» و«التبعية»، و«التغريب» و«العلمنة» و«الدعوة لتحرير المرأة» و«فصل الدين عن الدولة» و«الغزو الثقافي والفكري» الذي يساعد عليه هذا التطور الهائل في وسائل الاتصال ونقل المعلومات والأفكار والأنماط السلوكية (الأقمار الصناعية ـ البث المباشر ..) . ولا تفتر

الحركة المصرية ـ بجماعاتها الثلاث محل اهتمامنا ـ عن التنديد «بالتقليد» و «التبعية» للغرب ، وإدانة كافة عمليات التغريب ، ومؤسساته التي تقوم به وترعاه في مجتمعاتنا (التعليم ، والإعلام ، والفن ، والأدب ... الخ) . وتدرك الحركة أن نمط الحياة الاجتماعية الغربية له تأثير قوي ومدمر علي الهوية الذاتية لمجتمعاتنا ونمط حياتها ، ولا يأتي هذا التأثير المدمر من الخارج فقط ، بل يأتي أيضاً من الداخل عن طريق «المتغربين» . والخلاصة ـ حسب رأي جماعة الجهاد ـ هي « أننا نعيش داخل حيز مغلق من الغربيين والمستغربين»[٤٢] .

ويرتبط تقدير الحركة للحضارة الغربية ـ بوجه عام ـ برؤيتها لنمط حياتها الاجتماعية ورأيها في هذا النمط ، وموقفها منه . فالإخوان المسلمون يرون أن الحياة الاجتماعية الغربية قامت علي أسس مادية بحتة ، وأن هذه الأسس «تهدم ما جاءت به الأديان السماوية» وأن «الإلحاد ، والإباحية ، والتهافت علي اللذة ، والأثرة ، والأنانية والاستغلال المقنن في المعاملات الربوية ، كلها مظاهر مادية انتجت في المجتمع الأوروبي فساد النفوس وضعف الأخلاق والتراخي في محاربة الجرائم (...) وأثبتت هذه المدنية الحديثة عجزها عن تأمين المجتمع الإنساني ، وفشلت في إسعاد الناس»[٤٣] علي حد تعبير مؤسس الجماعة ، وهو ما عبر عنه مرشدها الحالي بقوله «إن الغرب يرزح تحت وطأة الإباحية وسعار المادية ، ووباء المخدرات التي فشلوا في حربها» [٤٤] .

أما «جماعة الجهاد» فتري ـ علي لسان قائدها عبود الزمر ـ «أن الغرب لم يقدم للبشرية سوي عوامل دمارها علي المستويين العلمي والأخلاقي ، لقد قدم الغرب صورة قاتمة بالتحلل الأخلاقي ، وفقدان القيم السامية ، وانتشار الإيدز ، والإدمان ، والمخدرات علي نطاق واسع ، وهكذا شوهت الحضارة الغربية أخلاقيات الإنسان ، وانتكست بفطرته» [٤٥] .

وفي إحدي المراجعات التي قامت بها جماعة الجهاد لتقييم أسلوبها في إحداث التغيير الاجتماعي والتصدي لعمليات التغريب والعلمنة في مصر توصلت إلي أن الأنماط التي اتبعتها في التغيير حتي أواخر الثمانينيات ـ دارت كلها حول مواجهة المنكرات المرتبطة بالمعاصي الظاهرة (مثل : شرب الخمر ، وأندية اللهو والإباحية ...) وتنبهت الجماعة من وقفتها هذه إلي أن التحدي القائم يدعو إلي تخطي تلك المنكرات إلي ما هو أعم وأشمل ـ وليس معني ذلك ترك المنكرات بل وضعها في إطارها الصحيح من عملية التغيير ـ وأن الأولي بالاهتمام والمواجهة هي «تلك الأنشطة التخريبية الغربية والصهيونية بكافة صورها الثقافية والسياحية والعلمية ، وكذلك التصدي لكافة مراكز الإفساد المحلي ومنابعه» [٤٦] . ويري الجهاد ـ بهذا الصدد ـ أن الإعلام والسياحة ، هما أهم جهازين لنشر وإشاعة القيم السافلة المستمدة من الحياة الغربية لمحاربة الإسلام في عقر داره ، ويضربون علي ذلك مثلاً بما يبثه التلفزيون والمحاولات الجارية لربطه بالإرسال الغربي عن طريق البث المباشر . أما السياحة فهي حسب رأيهم «رأس حربة الاختراق الغربي لمجتمعنا» بما في ذلك «الاختراق الإسرائيلي الذي بلغ حداً لا يمكن السكوت عليه وذلك تحت مسمي السياحة» [٤٧] .

ولا يختلف تقدير «الجماعة الإسلامية» ورؤيتها للحياة الاجتماعية الغربية ، عن رؤية الجهاد ، وإن كانت «الجماعة الإسلامية» تركز علي نقد هذا الجانب الاجتماعي للغرب من خلال آثاره وتأثيراته في حياة المجتمعات الإسلامية ، وخاصة في حياة المجتمع المصري(٤٨).

والخلاصة هي أن رؤية الحركة الإسلامية لنمط الحياة الغربية تؤكد علي فساد هذا النمط، وتفضح علله وأمراضه، وتبين أن مادية هذا النمط مصادمة للفطرة الإنسانية ، ومناقضة للأصول الاجتماعية التي قررها الإسلام ، وهي الأصول التي تجمع بين الروحانية والمادية علي أساس من الوسطية والتوازن والاعتدال بحيث لا يطغي جانب علي الجانب الآخر .

٥- علاقة الغرب مع النظم الحاكمة في العالم الإسلامي:

ليس الغرب متحالفاً فقط مع «الصهيونية» ضد العرب والمسلمين ، بل ـ وربما كان هذا هو الأكثر إثارة للاهتمام من وجهة نظر الحركة الإسلامية ـ إنه يدعم أنظمة الحكم العربية والإسلامية القائمة ، ويمسك بحشاشة روحها في يده : إن شاء قبضها ، وإن شاء أطلقها . وتري الحركة ـ بصفة عامة ـ أن أهداف الغرب من ذلك متعددة ، وأن أدناها : هو تحقيق مصالحه الاقتصادية وضمان سيطرته علي ثروات المسلمين وأهمها هو «البترول» . وأعظمها : هو إعاقة نمو الصحوة الإسلامية ، ومقاومتها بكل السبل ، والقضاء عليها إن أمكن ذلك .

وتسهب الحركة ـ في كتاباتها ووثائقها ـ في الحديث عن «الغرب» من زاوية علاقته «بالنظم الحاكمة» في العالم الإسلامي ، وفي العالم العربي علي وجه التحديد . كما تسهب في رصد وتحليل روابط التبعية ، وآليات التحالف المتبادل بين الجانبين . وهنا يبدو الفارق كبيراً بين رؤية الإخوان المسلمين من ناحية ، ورؤية كل من «جماعة الجهاد» و «الجماعة الإسلامية» من ناحية أخري .

فالإخوان المسلمون يرون أن «الغرب» له اليد الطولي في إيجاد وتثبيت النظم الحاكمة في معظم بلدان العالم الإسلامي ، وأن دعمه لهذه النظم هو آلية من آليات ربطها به ، وتبعيتها وولائها له ، وذلك في إطار مخططاته ، ومؤمراته ـ التي لا تنتهي ـ علي الإسلام والمسلمين لضمان إخضاعهم ونهب ثرواتهم .

ورؤية الإخوان في هذه المسألة معروفة وذائعة ، وعادة ما يصوغها كتاب الجماعة وقادتها في صياغات شاملة تنطبق علي أوضاع ونظم الحكم في العالم الإسلامي ـ باستثناء عدد قليل لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة ـ دون تخصيص لأي منها بالتبعية للغرب ، فالكل سواء . وكمثال علي ذلك قول الأستاذ مصطفي مشهور ـ نائب المرشد العام للإخوان ـ في كثير من مقالاته ؛ فبعد أن يذكر ما كان للأمة الإسلامية من حضارة لا مثيل لها ، ثم ما طرأ عليها من ضعف ، وطمع الأعداء فيها ، وغزوهم لبلادنا ـ والمقصود هم الغربيون ودولهم ـ يقول : «وخططوا لإبعادها (أي بلادنا) عن جوهر الإسلام ، ونشروا فيها الفساد والمنكرات ، كالخمر والميسر والربا والفحشاء وأسقطوا الخلافة ،

وأثاروا الفرقة والنزاع بين المسلمين ، بل الحروب ، حول قضايا جزئية كالخلاف علي الحدود ، وأقاموا نظم حكم شمولي متسلط في معظم إن لم يكن كل أقطارنا الإسلامية، لتنفذ مخططاتهم التي تهدف إلي إبقاء بلادنا ضعيفة، متنازعة، يستغلون ثرواتها رخيصة ، ويوردونها مصنعة غالية ، وهكذا لتبقي أقطارنا في تبعية ذليلة لهم بسبب عدم الاكتفاء الذاتي ، خاصة في الغذاء والسلاح ، فيخضع الحكام العملاء مختارين أو مضطرين للسياسة التي يملونها عليهم ، وفي ظل هذا الضعف والفشائية ساعد الأعداء علي غرس هذا الكيان الصهيوني الغريب في قلب الأمة الإسلامية كالغدة السرطانية ليزيد من ضعفها وليتوسع ويتمكن ويعيث في الأرض فساداً» (٤٩) .

ذلك هو وضع «أنظمة الحكم» وعلاقة الغرب بها ، وعلاقتها به ومخططاته ومآربه في بلادنا ، كما يراها الإخوان المسلمون . ورغم ذلك فإنهم لم يفقدوا الأمل في إمكانية صلاح أحوال الحكام ، وتغيير النظم القائمة بطريقة سلمية متدرجة لتستقيم علي منهج الإسلام . ويظهر هذا من خلال مناشداتهم المتوالية للحكام وولاة الأمور بالعودة إلي الإسلام وتعاليمه وأحكامه والعمل بها (٥٠) وهو ما يعني ضمناً ضرورة التحرر من وصاية الغرب وسياسات حكوماته المعادية لاستقلالنا ونهضتنا .

أما «جماعة الجهاد» فهي لا تعترف ـ باديء ذي بدء ـ بشرعية حكام العالم الإسلامي كله ، ولا بأهليتهم للحكم، وتندد بتبعيتهم الشديدة للغرب ، وتصفهم بأنهم «دمي نصبها الاستعمار ليحكم بها الأمة الإسلامية» (٥١) و «أن هذه الدمى عبيد لأسيادها في واشنطن ، وباريس ، ولندن ، وروما ، وبون ، وموسكو» (٥٢) . وثمة علاقة وثيقة بين هذا التوصيف ، وبين عدم اعتراف جماعة الجهاد بشرعية أولئك الحكام ، فهم في رأيها «لا يدينون بنشأتهم إلي الوجود الغربي فحسب ، بل إن استمرارهم في حد ذاته رهن بإرادة الغرب المباشرة»(٥٣).

وتولي الجماعة اهتماماً كبيراً بالعلاقة المتبادلة بين «الغرب» وخاصة أمريكا من ناحية ، و «نظام الحكم» في مصر من ناحية أخري . وتتناول هذه العلاقة من خلال مفهوم «التبعية «أو الموالاة» وتري أن مصر مرت بمراحل مختلفة في مسيرتها نحو التبعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن«العلمانية» (٥٤) قامت بدور كبير في توثيق عري هذه التبعية علي كافة المستويات . وآخر مرحلة من مراحل تلك التبعية ، وهي المرحلة الراهنة التي تصفها الجماعة بأنها :«مرحلة التبعية المهينة للغرب الصليبي ، وعلي رأسه الولايات المتحدة الأمريكية» (٥٥) وتعتقد جماعة الجهاد أن جدلية العلاقة بين الحكم في مصر من ناحية ، والغرب وخاصة أمريكا من ناحية ثانية ، تؤكد أن لهما هدفاً مشتركاً هو «القضاء علي الحركة الإسلامية»(٥٦) . فتارة تنظر الجماعة إلي الغرب علي أنه ركن أساسي من أركان سياسة النظام المصري في مواجهة الحركة الإسلامية ، وتارة أخري تنظر إليه نظرة عكسية ، فتري «أن استراتيجية النظام المصري في محاربة الإسلام (كذا) مستمدة من رؤية الغرب في ذلك» (٥٧) . وتقول في وثيقة هامة من وثائقها « إن النظام المصري هو رأس حربة الجاهلية الغربية في مواجهة الحركة الإسلامية»(٥٨) وتري أن الهدف هو «تصفية المد الإسلامي في مصر لأنهم كما يظنون لو نجحوا في ذلك فسيكونون قد قضوا علي حركات

إسلامية كثيرة منتشرة في المنطقة»(٥٩) ويري البعض أن جماعة الجهاد تبالغ اعتقادها بأن للنظام المصري«استراتيجية في محاربة الإسلام» وأنه إذا صحت له مثل هذه الاستراتيجية فإنما هي لمحاربة بعض "الجماعات الإسلامية" ومنها جماعة الجهاد علي سبيل المثال وليس "الإسلام" نفسه بأي حال ، والفارق كبير بين الحالتين ونظن أنه واضح أيضاً . ولكن كيف تبرهن الجماعة علي دعواها بأن هذه الاستراتيجية " مستمدة من رؤية الغرب في ذلك " ؟

إن الجماعة تؤسس دعواها وفقاً لحكمها بالكفر علي الحكام الخارجين علي حكم الإسلام : ففي ردها علي ماذهب إليه الشيخ ناصر الدين الألباني من وجوب صبر المسلمين علي حكامهم الخارجين علي حكم الإسلام قالت: «ولا فرق بين أن يكون الكافر المتسلط علي المسلمين أجنبياً أو محلياً ، إذ أن علة وجوب جهاده قائمة في الحالين وهي وصف الكفر، كما أن الكافر المحلي صار بكفره أجنبياً عن المسلمين لقوله تعالي : (قال يا نوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح) (٦٠) وإذا صح هذا القول؛ زالت عقبة أساسية من طريق التعاون بين الحكام وأعداء الأمة وعلي رأسهم الغرب، فالكفر قد سوي بين الجميع ، ومن ثم أوجد أساساً موضوعياً للتعاون بينهم علي الإثم والعدوان . وتستنتج جماعة الجهاد من ذلك أن الاعتماد علي الغرب " عنصر حاسم في مواجهة الحركة الإسلامية ، استناداً إلي "التناقض " بين الإسلام والغرب ، والرصيد العدواني الهائل الذي يكنه الغرب للإسلام كنتيجة طبيعية لصراعهما علي مدي فترات طويلة من التاريخ " (٦١) وتنتقل الجماعة من هذا التصور العام لتطبقه علي علاقة مصر بالغرب في مواجهة الحركة الإسلامية ، فتري أن الغرب هو أحد أركان استراتيجية " النظام المصري " في مواجهة الحركة الإسلامية كما أن النظام المصري " ـ وينطبق هذا علي غيره من النظم العربية في رأي جماعة الجهاد ـ هو بدوره أحد أركان استراتجية الغرب في القضاء علي المد الإسلامي بصفة عامة

فمن ناحية " النظام المصري " تري الجماعة أن علاقته بالغرب تحتل مكانة بارزة في تصوره لمواجهة التحول الإسلامي ويظهر هذا من خلال : أ- " من حرص النظام الشديد علي التعلق بأهداب التحولات العالمية بالشكل الذي يعطيه قدرة أكبر علي التخلص من الحركات الإسلامية في سبيل الارتباط الكامل بالغرب ومشروعه العالمي . ب ـ المساعدات والمنح التكنولوجية التي تساهم في تطوير جهاز الأمن وآلياته جـ – تدعيم وتنشيط السياحة الغربية التي تحمل قدراً ليس هيناً من قيم الغرب وتقاليده التي تساهم إلي حد كبير في تدمير مجتمعاتنا » (٦٢)

أما من ناحية الغرب ، وعلي رأسة الولايات المتحدة الأمريكية والدولة الصهيونية ، فتري الجماعة أنه يعتبر مصر " حجر الزاوية " لنفوذه في المنطقة وذلك بمالها من أهمية استراتيجية كبيرة ، ولذلك فهو يقوم بتدعيم الأنظمة العلمانية ـوخاصة مصر ـ اقتصادياً وسياسياً ، حتي يتم تحقيق هدفين : الأول هو القضاء علي ظاهرة التطرف الإسلامي ، والثاني هو تدعيم الأنظمة التي تمثل خط الدفاع الأول للغرب ضد الإرهاب القادم من العالم الإسلامي»(٦٣).

ولاتكاد رؤية " الجماعة الإسلامية " تختلف عن رؤية جماعة الجهاد بهذا الصدد ، وذلك من حيث استخدام

مفهوم التبعية (وموالاة أعداء الأمة) لوصف وتحليل علاقة النظم الحاكمة بالغرب ، وتأكيدها علي دور العلمانية " في توثيق أواصر التبعية و التمكين للغرب وتحقيق أهدافه (٦٤) . كما تركز «الجماعة الإسلامية» علي علاقة الغرب مع النظام المصري " بنفس الطريقة تقريباً ـ التي تتبعها جماعة الجهاد، وتضيف الجماعة الإسلامية علي ذلك تفسيرها لمعظم السياسات المصرية باعتبارها محاولات من السلطة الحاكمة للتكيف مع رغبات الغرب ولتحقيق أهدافه ـ بالدرجة الأولي ـ وخاصة في مواجهة الحركة الإسلامية ولاتستبعد الجماعة أن تقوم الولايات المتحده الأمريكية بالتدخل لمنع قيام نظام حكم إسلامي في مصر . وتبرهن الجماعة علي ذلك بقولها «إن أمريكا تنظر لمصر بموقعها الحيوي وثقلها الاستراتيجي كمركز لحماية مصالحها في المنطقة ، وأن ظهور نظام إسلامي حقيقي يهدد ـ لاشك ـ تلك المصالح بما يمثله من استقلالية وعدم تبعية ، وبما يلزم به الحكام من حماية مصالح الشعب المسلم ولو تعارضت مع مصالح الآخرين (...) وهذا ولاشك سيجعل أمريكا تتدخل وبكل عنف لمنع قيام هذا النظام» (٦٥) وتدعم الجماعة الإسلامية وجهة نظرها تلك بخلاصة استخلصتها من استقرائها لتاريخ التدخل الأجنبي في السياسة المصرية منذ الحملة الفرنسية إلي الآن . وهذه الخلاصة هي : أن القوي العظمي في عالمنا تولي اهتمامها بمصر ولا تسمح فيها إلا بالأنظمة التابعة التي تخدم مصالحها ، وأن هذا هو الذي " يفسر بوضوح الحرب الصريحة والمستمرة ضد التيار الإسلامي الذي يهدد بوجوده مصالح كل من الشرق والغرب ، ويفسر الموقف البريطاني من الحركة الإسلامية في الأربعينيات عن طريق حكومات الأحزاب المتتابعة ، والموقف الأمريكي ثم الروسي ثم الأمريكي من الحركة فيما بعد ذلك عن طريق حكومات ثورة يوليه"(٦٦) وتعتقد الجماعة أيضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تقف خلف التوجهات الأخيرة بالتعامل العنيف مع الحركة الإسلامية وخاصة في مصر وفلسطين ، وذلك ـ حسب رأى الجماعة ـ لتحقيق أربعة أهداف هي:

١ – حرمان الحركة الإسلامية من بعض أبنائها الذين يحصدهم الرصاص

٢ – إصابة البقية الباقية من أبناء الحركة بالوهن والضعف

٣ – الإبقاء علي الحركة في موقع المدافع دائما وشغلها بتضميد جراحها

٤ – إرهاب عوام المسلمين للحيلولة دون انضمامهم للحركة الإسلامية " (٦٧)

والخلاصة التي تهمنا هنا ـ في حدود الهدف من هذا البحث ـ هي أن رؤية كل من جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية لعداء الغرب وأطماعه الاقتصادية والسياسية في بلادنا ، لا تقتصر علي حكومات الغرب والهيئات الدولية التي تسيطر عليها فقط ، وإنما تشمل أيضاً ـ الحكومات والأنظمة القائمة في مجتمعاتنا نفسها . والجماعتان تختلفان في ذلك مع جماعة الإخوان المسلمين ،التي تري إمكانية إصلاح تلك الحكومات والنظم ، ومن ثم فهي لا تضعها في كفة واحدة مع الغرب وحكوماته . ويؤدي تصور «الجهاد والجماعة الإسلامية بهذا الصدد إلي نتائج متعددة علي صعيد استراتيجية المواجهة ، كما تتصورها هاتان الجماعتان ، وهذه قضية أخري ليس هنا مجال مناقشتها .

رابعاً : مستقبل العلاقة مع الغرب في رؤية الحركة الإسلامية

إن محاولة استشراف مستقبل العلاقات مع الغرب من منظور رؤية الحركة الإسلامية له ، لابد أن تنطوي علي افتراض أساسي هو عدم رضاها عن واقع هذه العلاقة في ظل الأوضاع والنظم القائمة . وإلي هنا ينتهي الاتفاق في وجهات النظر بين الإخوان من جهة ، وجماعة الجهاد والجماعة الإسلامية من جهة أخري ، ويبدأ في الوقت نفسه ـ التميز والاختلاف في رؤية كل من الطرفين حول الأصل العام الذي يحكم هذه العلاقة ، وأنماطها المتصورة ، وأدوات التعامل المستخدمة في تنظيمها للوصول إلي الصيغة المثلي لها ، وتحقيق الأهداف النهائية للدعوة الإسلامية .

وسوف نقدم فيما يلي خلاصة رؤية جماعة الإخوان وجماعتي " الجهاد والجماعة الإسلامية " معاً ـ لعدم وجود فروق جوهرية بينهما ـ حول مستقبل العلاقة مع الغرب ، وذلك في ضوء الخطاب السياسي لتلك الجماعات ، ومقولاتها النظرية المتعلقة بالغرب وحضارته الحديثة ، وبواقع النظام الدولي الراهن .

أ ـ الإخوان المسلمون : "الدعوة والجدال بالتي هي أحسن "

يري الإخوان أن الأصل العام الذي يجب أن يحكم العلاقة مع الغرب ـ ومع غيره من المجتمعات والدول غير الإسلامية ـ هو الدعوة والجدال بالتي هي أحسن ومن ثم فإن " السلم " هو الأصل ، مالم يقع العدوان . أما وقد وقع هذا العدوان من جانب الغرب ودوله بطريقة منظمة ومتكررة علي شعوب العالم الإسلامي منذ ما يقرب من قرنين ـ فقد وجب " الجهاد " لرد العدوان . وأصبح الغرب ضمن هذا السياق هو العدو الأكبر " وعلي رأسه الولايات المتحدة وإسرائيل (٦٨) كما أصبح النظام الدولي بأوضاعه القائمة ومؤسساته وهيئاته المختلفة ، محلا للرفض والإدانة (٦٩) لأنه ليس إلا تكريساً للظلم وتقنيناً للعدوان الذي يمارسه الغرب في حق الشعوب العربية والإسلامية (فلسطين ـ العراق ـ البوسنة والهرسك ـ ليبيا ـ الصومال ..) ويري الإخوان أنه مالم تنته عداءات الغرب لنا ، فليس بالوسع إلا الجهاد رداً للعدوان ودفاعاً عن النفس ، وتأميناً لحرية الدين والاعتقاد ، وللمؤمنين الذين يحاول الكافرون أن يفتنوهم عن دينهم ، وحماية للدعوة حتي تبلغ الناس جميعاً وإغاثة المظلومين من المؤمنين أينما كانوا والانتصار لهم من الظالمين (٧٠) .

وكما سبق أن ذكرنا فإن الأصل العام الذي يجب أن يحكم العلاقة مع الغرب ـ في نظر الإخوان ـ هو الدعوة والبلاغ حتي تصل الرسالة الإسلامية إلي الغرب في عقر داره . وهم يرون أن هذا ـ فضلاً عن كونه واجباً يفرضه الإسلام ـ ، هو أيضاً أمر ضروري لإنقاذ الغرب من نفسه ، وإنقاذ البشرية كلها من شروره ، وإعادة بناء العلاقة معه علي أسس جديدة قوامها العدالة ، والأخوة والرحمة ، والتعاون والمشاركة في بناء السلم العالمي علي قواعد الأخوة الإنسانية، ليقوم النظام العالمي علي أساس جديد من تآزر المادة والروح(٧١) والإخوان ينادون بذلك منذ نهاية الحرب

العالمية الثانية ، وحتي الآن . وخلاصة رأيهم بهذا الصدد هو أنهم يرون إمكانية قيام علاقة تعاون وتعايش مع الغرب، إذا كف ظلمه ومنع عدوانه .

ب - الجهاد " والجماعة الإسلامية " : " المواجهة والصدام الشامل "

علي النقيض من الإخوان نجد أن جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية ، تذهبان إلي أن الأصل العام الذي يحكم العلاقة مع الغرب هو " الصراع " وذلك كجزء من الصراع الدائم إلي يوم القيامة بين الخير والشر (٧٢) ويتجسد الشرسياسياً - كما تري جماعة الجهاد - في محور أساسي هو تحالف «النجمة والصليب» أي الصهيونية ، ودول الغرب وفي مقدمتها الولايات المتحدة (٧٣)

وتري الجماعتان أن آثام الغرب علي الأثام أصبحت شديدة الوطأة، وأن بلادنا في مسيس الحاجة لإزالة «رجس الجاهلية الغربية وتجنبها(٧٤) وإن هذه الجاهلية لم تتمكن إلا بعد أن ألحقت الهزيمة بالأمة الإسلامية وتخطت حضارتها، وأن الغرب الذي دأب علي " محاربة الإسلام " صار يؤيد النظم العلمانية في العالم الإسلامي لأنه يخشي التحول الإسلامي الذي تتطلع إليه الحركة الإسلامية ، كما أنه يخشي يوم الثأر " (٧٥) ومعني ذلك أن العلاقة مع الغرب - في نظر الجماعتين - تسير في طريق المواجهة والصدام الشامل في المستقبل . وتسهب جماعة الجهاد - بصفة خاصة - في الحديث عن "فلسفة المواجهة " و"حتمية الصراع «كما تهتم بتأصيل» الصدام الشامل " ووضع أسس معركة الغد" وهي تري أن الهدف الأساسي للتحولات الجارية علي الصعيد العالمي وقيام أوربا الموحدة ، وهيمنة الولايات المتحدة علي ما يسمونه " النظام العالمي الجديد " هو مواجهة الأمة الإسلامية والقضاء عليها، ولذلك فإن الصراع الإسلامي - الغربي له أولوية خاصة ضمن خطة صراع الإسلام مع الجاهلية (٧٦) حسب تصور جماعة الجهاد .

إذن فالمستقبل لا يحمل إمكانية بناء علاقة تعايش أو تعاون مع الغرب ، والمطلوب - طبقاً لرأى الجهاد - هو " الاستعداد لعلاقة صراعية مصيرية ، تمليها التناقضات الجذرية ، والخلافات العقائدية والسياسية (٧٧) وتتضمن الكتابات والوثائق الصادرة عن الجماعة اقتراحات لخطة التصدي للغرب ، والتمهيد للمعركة الفاصلة أو الصدام الشامل ،وأهم تلك الاقتراحات مايلي :

١ - «والتصدي لكافة أشكال الهيمنة الغربية التي تهدف إلي إخضاع الشعوب ونهب الثروات»

٢- «شن حرب فكرية علي الأفكار الضالة في عقر دارها ، وتكثيف حركة الدعوة للإسلام في كافة دول العالم الأخري لتنقل المعركة إلي أراضي العدو وتوسيع دائرة الصراع تحقيقاً لانحساره إلي الداخل وتحويله إلي موقع الدفاع»

٣ - «والتخلص من الارتباط بالغرب أو الشرق وتحرير القرار السياسي بتحقيق الاكتفاء الذاتي وقيام سوق إسلامية مشتركة بين كافة الدول الإسلامية لتتمكن من الصمود أمام التجمعات الاقتصادية التي تسعي إلي السيطرة علي مقاليد الأمور في العالم من خلال القوة الاقتصادية»

٤ - وتوعية الأمة نحو المقاطعة الاقتصادية لكافة البضائع والمهمات والأدوات الواردة من الغرب وإسرائيل ، والتي

تهدف إلي امتصاص أموال المسلمين والسيطرة علي الأسواق»

٥ - «التصدي لمحاولات الغرب لتقويض المشروعات الإسلامية بالتواطؤ مع الأنظمة الحاكمة»

٦ - «استعادة رؤوس الأموال الإسلامية من البنوك الأجنبية والتي يحاربنا الغرب بأرباحها وذلك لاستثمارها داخل الإطار الإسلامي تحقيقاً للتنمية ، وامتلاكاً لأسباب القوة»

٧ - «كسر الطوق الخلفي الذي يفرضه الغرب الأوروبي بالتفافه حول الجسد الإسلامي في دول القارة الإفريقية»

٨ -«امتلاك الرادع النووي» (٧٨)

وتري جماعة الجهاد أن مستقبل العلاقة مع الغرب سوف يتحدد في ضوء سلسلة من المعارك الفاصلة . ومن خلال النتائج التي ستسفر عنها وهذه المعارك هي :

المعركة الأولي : وهي ضد الغزو الأجنبي للمنطقة الإسلامية (..) ولما كانت المواجهة المنظمة من خلال أجهزة الدول الحاكمة غير واردة لتبعية معظم الحكام العرب للغرب (..) فإنه يصير تجاوز هؤلاء الحكام شعبياً بالتصدي الفوري ؛ فرادي وجماعات ، عسكريين أو مدنيين لهذا التواجد علي نطاق واسع ..» .

ـ «المعركة الثانية : وهي معركة تحرير الشعوب المسلمة ، وذلك من قبضة الحكام العلمانيين الذين لا يقيمون للإسلام وزناً ، ولا يحترمون لشرع الله ميثاقاً ، وهي معركة العدو القريب ، وهي لا تقل أهمية عن المعركة الأولي ، بل تسير معها جنباً إلي جنب» .

ـ «المعركة الفاصلة : وهي معركة تحرير مقدسات الإسلام في فلسطين كمهمة مباشرة لدول المواجهة ، والتي ستكون وقتذاك تحت راية إسلامية ، فلا ينتظرن أحد أن يتحقق استخلاص فلسطين المحتلة علي أيدي حكومات علمانية ارتمت في أحضان الولايات المتحدة ، الحليف الأول لإسرائيل ؛ بل إن تحقيق ذلك مرتهن بالإطاحة بهؤلاء الحكام وأعوانهم . ثم تأتي بعد ذلك المهمة النهائية لهذه المعركة حيث تتم ملاحقة الباطل في شتي بقاع الأرض ، وتحطيم الطواغيت التي تقف عقبة في سبيل وصول الإسلام لعامة البشرية» (٧٩) .

والخلاصة هنا هي أن مستقبل العلاقة مع الغرب سوف يتحدد من خلال «الصراع» وليس «التعايش» في رأي جماعتي «الجهاد» و «الجماعة الإسلامية» وأن هذا الصراع سوف يظل هو العامل الحاسم في صوغ تلك العلاقة ، وتنظيمها وضبطها . ولعل هذا التوجه ؛ هو الذي يفسر لنا اهتمام الجماعتين ـ علي نحو مكثف ـ بالحديث عن «الجهاد» والحض عليه ، والاستعداد له (٨٠) ؛ ففي رأيهما أن «عقيدة الجهاد» هي الركيزة الأساسية لبناء القوة الروحية والمادية لخوض كل تلك المعارك التي يفرضها التحدي الغربي ، و «لإخلاء العالم من الفساد» (٨١) وانتزاع قيادته من الغرب وإعادتها إلي الإسلام ، في ظل خلافة جامعة تنشر العدل وتحميه، كبديل للنظام الدولي القائم ، ولمؤسساته الظالمة (٨٢).

تلك إذن هي خلاصة تصور الجماعتين لمستقبل العلاقة مع الغرب . وهو تصور يختلف مع ما ذكرناه آنفاً عن تصور جماعة الإخوان التي تتطلع إلي الإخاء الإنساني ، ودعوة الغرب إلي الإسلام ، وبناء السلام العالمي ، والتعاون

بين بني البشر ، ونبذ أسباب الفرقة والصراع . ورغم أن من أهداف جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية تبليغ الرسالة الإسلامية إلي العالم كله بما فيه الغرب ، إلا أنهما تتحدثان عن «الحرب» و «المعارك» و «الصدام» أكثر مما تتحدثان عن الدعوة ، والتبليغ ، والبيان .

ومن المؤكد أن الأفكار والتصورات التي تطرحها الجماعات الثلاث حول مستقبل العلاقة مع الغرب، تحتاج إلي الكثير من المناقشة والجدل ، وإلي المزيد من التحليل والنقد والإثبات والدحض ، وبيان عناصر الاتساق ، وكشف مواضع الخلل والتناقض ـ وهي غير قليلة ـ ولكننا سوف تقتصر هنا ـ فقط ـ علي تسجيل ملاحظة نقدية عامة حول هذه المسألة ؛ وهي أن خطاب الجماعات الثلاث حول مستقبل العلاقة مع الغرب وأساليب التعامل معه يغلب عليه التعميم أكثر من التخصيص ، والإطلاق أكثر من التقييد والضبط ، وهو لا يوضح ـ علي سبيل المثال ـ ما إذا كانت هذه الرؤية ، أو الرؤي المستقبلية للعلاقة مع الغرب ، صالحة لمرحلة ما قبل قيام الدولة الإسلامية ؟ أم أن قيامها شرط مسبق لإعمال وتحقيق تلك الرؤى ؟ أم أنها تصلح لما قبل قيام الدولة ولما بعده أيضاً ؟ وما هي الحدود الفاصلة بين ما يعتبر خاصاً بالمرحلة السابقة علي قيام الدولة التي تسعي الحركة الإسلامية لتأسيسها ، وما يعتبر خاصاً بالمرحلة التي تلي ذلك ؟

خاتمة : «خلاصات عامة»

لقد حاولنا في هذا البحث أن نستجمع «صورة الغرب» في رؤية الحركة الإسلامية المصرية وذلك من واقع كتاباتها ووثائقها الفكرية ، وسعينا لبيان مكونات هذا المفهوم وتحليل أبعاده المختلفة التي تدركها الحركة ، كما حاولنا استشراف مستقبل العلاقة مع الغرب من منظور الجماعات المصرية الثلاث (الإخوان والجهاد والجماعة الإسلامية). ويمكننا الآن أن نستخلص الخلاصات الخمس التالية:

أولاً : أن ثمة دوافع متعددة لاهتمام الحركة الإسلامية بالغرب ؛ فهو عدو حضاري وسبب أصيل في تأخير المجتمعات الإسلامية ، وعقبة كؤود في طريق الإحياء الإسلامي وسيادة الأمة الإسلامية . ومصدر خطر علي البشرية كلها بل وعلي شعوبه ذاتها ، كما أنه ميدان للدعوة والجهاد من أجل كبح جماحه حتي لا يقضي علي الإنسانية .

ثانياً : أن رؤي وأفكار جماعة الإخوان المسلمين تجاه الغرب تميل إلي الاعتدال سواء في قبول بعض إيجابياته أو رفض سلبياته ، وهي تعتمد في ذلك علي تراث رواد الإصلاح الإسلامي في العصر الحديث من أمثال الأفغاني ومحمد عبده ، ورشيد رضا ، وحسن البنا. أما جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية فتميلان إلي التشدد ، وتدعوان إلي تحديد الموقف من الغرب في ضوء حتمية الصراع معه ومع الأنظمة الحاكمة التابعة له . وأما بالنسبة لمكتسبات التقدم العلمي والتكنولوجي الغربي ، فالجميع يدعون إلي الاستفادة بمكوناته الصالحة ، وتوظيف مكاسب الحضارة الإنسانية في تجديد بناء المجتمع الإسلامي . والجدول التالي يلخص رؤية كل جماعة بالنسبة لأهم القضايا الواردة في سياق العلاقة مع الغرب وتحديد الموقف منه:

القضية / الجماعة	جماعة الإخوان	جماعة الجهاد	الجماعة الإسلامية
- أصل العلاقة مع الغرب	السلم والتعاون والتعايش والدعوة والجدال بالتي هي أحسن	الصراع والحرب والجهاد	الصراع والحرب والجهاد
- العدو الأكبر	الغرب (أمريكا وإسرائيل)	الغرب (أمريكا وإسرائيل)	الغرب (أمريكا وإسرائيل)
- الموقف من حكومات العالم الإسلامي في علاقاتها بالغرب	دعوتها للإصلاح والعمل بأحكام الإسلام في مختلف المجالات	تكفيرها لخروجها عن شريعة الله، والسعي للإطاحة بها	تكفيرها لخروجها عن شرائع الإسلام ، والسعي للإطاحة بها
الموقف من النظام الدولي الذي يهيمن عليه الغرب	رفضه ، والدعوة لإعادة بنائه علي أسس جديدة مستمدة من الإسلام وتقوية الأمة وهيئاتها العامة مثل «المؤتمر الإسلامي»	رفضه ، والسعي لتأسيس الخلافة الإسلامية ، لتكون هي الكيان السياسي للأمة علي الصعيد الدولي	رفضه ، والسعي لتأسيس الخلافة الإسلامية ، وتوحيد أقطار العالم الإسلامي
- وظيفة الجهاد	رد العدوان ، واستخلاص أراضي المسلمين المغتصبة	رد العدوان ، وتأديب المعتدين واستئناف الفتح في بلاد الكفر وإخلاء العالم من الفساد	الإطاحة بالنظم الحاكمة ، ورد العدوان ، ومجاهدة الكفار ، واستعادة قيادة العالم
- أهم خصائص منهج التغيير والإصلاح	المرحلية والتدرج والاعتدال واتباع الأساليب السلمية والبدء بالفرد ثم المجتمع ثم الدولة فالخلافة فأستاذية العالم	الفورية والثورية والجذرية وعدم الاعتراف بشرعية الأوضاع القائمة ، والبدء بالسلطة ثم المجتمع وصولاً إلي الخلافة وسيادة العالم	الفورية والجذرية ، واستخدام القوة ، وعدم الاعتراف بشرعية النظم القائمة ، والبدء بالسلطة ثم المجتمع وصولا إلي الخلافة وسيادة العالم

ثالثاً : بالرغم من وجود تشابه كبير في رؤى الجماعات الثلاث تجاه الغرب ، إلا أنه لا يصل إلي حد التطابق . وهذا التماثل الكبير في رؤيتهم له ، لا يعني بأي حال تماثل رؤيتهم في غير ذلك من الأوضاع والقضايا والمواقف المختلفة ، وخاصة علي الصعيد الداخلي في ساحة المجتمع المصري ، فلكل جماعة رؤيتها الخاصة ، وأسلوبها المميز في فهم الواقع وكيفية التعامل معه من أجل إصلاحه (الإخوان) أو تغييره كلياً (الجهاد والجماعة الإسلامية) ، ولا يعدو التشابه الكبير في رؤيتهم للغرب أن يكون من قبيل وحدة الرأي حول شأن من شئون السياسة الخارجية ، التي عادة ما لا توجد خلافات جذرية حولها فيما بين الجماعات والأحزاب السياسية المختلفة داخل الوطن . ويؤكد هذه الملاحظة أن رؤية بعض الاتجاهات والأحزاب السياسية ذات النزعة القومية أو الوطنية ـ بل وحتي اليسارية ـ لا تختلف في عمومها عن رؤية جماعات الحركة الإسلامية تجاه الغرب من الناحية السياسية على الأقل.

رابعاً : أن الحركة الإسلامية المصرية في وضعها الراهن تتخذ موقفاً نقدياً صارماً تجاه الغرب ، وخاصة علي المستوي السياسي المباشر ، ولا تتصور مستقبلاً أفضل للعالم الإسلامي لا في ظل سيطرة الغرب علي السياسة العالمية ، ولا في ظل أنظمة الحكم العلمانية والديكتاتورية والتابعة للغرب . ومع ذلك فإن كتابات ووثائق الحركة لا تتضمن نقداً علمياً رصيناً للأبعاد والخلفيات الفلسفية والمعرفية ـ التي تقدمها العلوم الاجتماعية الغربية ـ والتي تكمن خلف سياسات الغرب ، ومعطياته الحضارية ، وتوجهاته العدوانية ؛ وإنما تتضمن تلك الكتابات والوثائق فقط ، دعوة لممارسة هذا النقد ، وهي دعوة جديرة بالاهتمام .

خامساً : إن ما لم تدركه الحركة الإسلامية المصرية حتى الآن بشكل كاف في رؤيتها للغرب هو خطر تقدمه العلمي على حاضر ومستقبل البشرية قاطبة ، فهذا التقدم عديم الضوابط الإنسانية أو الأخلاقية، وقد أضحت سلبياته كبيرة ، وهي تتزايد بمعدلات سريعة ومن ذلك على سبيل المثال : زيادة معدلات التلوث البيئي ، وزيادة نسبة البطالة وتهميش قطاعات واسعة من المجتمع ، وسرعة نضوب الموارد الطبيعية ؛ تلبية لمطالب نمط الانتاج الرأسمالي الذي يتجه دوماً نحو التوسع والانتشار ولو على حساب الاعتبارات الأخرى المرتبطة بالبيئة والبشر وحاضرهم ومستقبل الأجيال المقبلة .

إن معظم إدراك الحركة الإسلامية للغرب مركز حول الأبعاد السياسية بدرجة كبيرة ، والأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بدرجة أقل ، ولكنه في غفلة عن مخاطر التقدم العلمي الذي يقوده الغرب . والحركة مقصرة بصفة عامة ، في نقد هذا التوجه ، والتحذير من تداعياته السلبية ، ولم نعثر على رؤية لها بهذا الصدد في كتاباتها ووثائقها المختلفة . وبينما نراها تهتم بتحولات النظام العالمي ، والتطورات السياسية في أوربا ، وقمة ماستريخت ؛ فإنها لم تعلق ـ مجرد تعليق ـ على مؤتمر «قمة الأرض» الذي عقد في العام الماضي ، ولا انتقدت موقف الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة الغرب من قرارات هذا المؤتمر.

ملحق

«مشكلات بحثية»

تعترض عملية البحث العلمي ـ بصفة عامة ـ مجموعة من المشكلات الإجرائية والموضوعية . ويتوقف نجاح الباحث في تحقيق هدفه العلمي ، علي قدراته علي حل كلا النوعين من المشكلات.

ونقصد بالمشكلات الإجرائية : تلك المشكلات المتعلقة بمسألتين أساسيتين هما : أـ مسألة جمع مادة البحث من مصادرها الأصلية . وهذه المسألة تتضمن عملية تبويب المادة المجموعة ، وتصنيفها وحفظها أو تخزينها بنظام معين إلى حين استدعائها واستخدامها في بناء البحث وصياغته النهائية . ب ـ مسألة «الوقت» المخصص لإتمام البحث بصفة نهائية من ناحية ، وكيفية توزيع هذا الوقت على مراحل عملية البحث المختلفة من ناحية أخري . وهذه المسألة تفترض ـ أيضاً ـ القدرة علي التنظيم ، والالتزام ، والموازنة السليمة بين اعتبارات الإتقان والإنجاز وما يتطلبه هذا وذاك من الضبط ، والالتزام وتقسيم العمل .

أما المشكلات الموضوعية فنقصد بها تلك المشكلات المتعلقة بموضوع البحث نفسه ، أو قضيته الأساسية التي يتصدى لها ، وذلك من حيث تحديدها ، وصياغتها صياغة واضحة تتيح للقارئ معرفة ما يدخل في البحث ومالايدخل فيه . ويرتبط بذلك ـ أيضاً ـ عدد آخر من المشكلات : مثل تحديد هدف البحث أو أهدافه ، وتنسيبه إلى الفرع العلمي الذي ينتمي إليه ، واختيار المنهج الملائم له ، وضبط وتحديد المفاهيم أو المصطلحات المستخدمة فيه ، ثم ممارسة التحليل والشرح والتفسير والتعليل والمقارنة والنقد واستخلاص النتائج وغير ذلك من آليات العمل العلمي في موضوع البحث .

وقد أدي التقدم التكنولوجي في مجال نظم المعلومات ونقلها إلى تيسير حل معظم المشكلات البحثية الإجرائية التي تواجه الباحثين ، وإن كنا نلاحظ ـ في مصر على سبيل المثال ـ اختلاف حظوظ الباحثين من هذا التقدم ؛ فمنهم الباحث "الفقير" الذي لم يعرف طريقاً ـ حتى الآن ـ إلى الكومبيوتر أو "مراكز المعلومات" ومنهم الباحث الغني الذي يعرف الكومبيوتر ، ومراكز المعلومات المحلية والأجنبية بل وتعرفه هي أيضاً . ومنهم "الباحث الفرد" الذي ينوء بحمل أعباء عملية البحث بمجهوده الذاتي دون مساعدة من أحد ، ومنهم "الباحث الجماعي" الذي يعمل في مؤسسة علمية ، أو مع فريق بحثي وهو ـ في أغلب الأحوال ـ أسعد حظاً من صاحبه الباحث الفرد في حل تلك المشكلات الإجرائية وتداعياتها .

وإذا كان التقدم التكنولوجي قد أسهم في حل معظم المشكلات الإجرائية للبحث العلمي إلا أن الإسهام له درجات تزيد وتنقص من مجال إلى آخر ، والأهم من ذلك هو أن المشكلات الموضوعية ظلت ـ إلى حد كبير ورغم هذا التقدم ـ رهينة المقدرة الخاصة للباحث وما يتمتع به من مهارة وخبرة وكفاءة في مجال تخصصه . وتجدر الإشارة هنا

إلى التأثير الإيجابي للعمل العلمي الجماعي ، وللمشورة العلمية في حل كثير من المشكلات الموضوعية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الأغلب ألا يؤثر غني الباحث أو فقره في حل تلك المشكلات ، أو على الأقل فإنه لايؤثر بالدرجة نفسها التي يؤثر بها علي حل المشكلات الإجرائية .

وقد واجهتني تلك المشاكل البحثية بنوعيها «الإجرائي» و«الموضوعي» أثناء قيامي بإعداد رسالة الماجستير وذلك في الفترة من ١٩٨٦ حتى ١٩٩٠ .وكانت بعنوان «الفكر السياسي للإمام حسن البنا » مؤسس جماعة الإخوان المسلمين .

أما المشاكل الإجرائية فقد اضطرتني أن أنفق مدة عامين ونصف العام لجمع مادة البحث من مصادرها الأصلية (صحف ومجلات ومطبوعات صدرت في مصر من أواخر العشرينيات حتى نهاية الأربعينيات من هذا القرن) ، ثم تبويبها وتصنيفها في ضوء خطة البحث . وقادتني هذه المشاكل الإجرائية إلى الدخول في سلسلة من المشاكل ذات الطابع الإداري أو البيروقراطي أو الروتيني . بما لهذا الطابع من متانة وعراقة في مصر كمجتمع له دولة ذات تقاليد راسخة منذ عهد الفراعنة . وعانيت من هذه المشاكل بنسب متفاوتة في الدور الثلاث التي كان لابد من دخولها لكي أصل إلى مادة بحثي وهي : «دار الكتب المصرية» و «دار الإخوان المسلمين بالتوفيقية» و «دار ـ منزل ـ الأستاذ سيف الإسلام حسن البنا » ولكل دار قصتها ومشاكلها التي لم يخل بعضها من الطرافة .

إذن فقد كان من سوء حظي أن وسائل التقدم التكنولوجي في مجال جمع وتصنيف المعلومات لم تصل إلى مادة البحث الذي اخترته ، وكانت من نصيبي تلك المشاكل الإجرائية التي أومأت إليها هنا . وثمة مشكلة «إجرائية» أخرى أقل حجماً من تلك المشار إليها ، ولكنها أعمق مغزى وأثراً ، وهي ما يمكن أن أسميها «مشكلة أمن الدولة في البحث العلمي» وقد واجهتني مرتين : المرة الأولى في أرشيف وزارة التربية والتعليم ، حيث ذهبت للاطلاع على ملف خدمة الشيخ حسن البنا كمعلم بالمدارس الأميرية في الفترة من سنة ١٩٢٧ حتى سنة ١٩٤٦ . ومع العلم بأن هذا الأرشيف يضم ـ بصفة خاصة ـ ملفات رجال التربية والتعليم الذين كان لهم دور وأثر في الحياة المصرية بصفة عامة ، إلا أن موظف الأرشيف أخبرني ـ بعد تفتيش طويل ـ أن ملف الشيخ حسن البنا قد تم إعدامه . وكانت المرة الثانية في المقر الرئيسي لهيئة التأمين والمعاشات ـ بجاردن سيتي ـ حيث ذهبت للبحث عن ملف الشيخ والاطلاع عليه ، فأحالني الموظف إلى وزارة الداخلية للحصول على « تصريح رسمي» ولكنه إزاء استعطافي إياه أن يعفيني من ذلك قبل أن يطلعني على الملف ، فبحث عنه فلم يجده ، ووجد في السجلات أنه قد «تم إعدامه» هو الآخر . وأصل الحكاية في المرتين مفهوم «وكفي الله المؤمنين القتال» .

وأما بالنسبة للمشاكل الموضوعية فقد حاولت التغلب عليها ببذل ما وسعني من جهد ، وبسؤال أهل الذكر في هذا الموضوع ، وإجراء مشاورات علمية عديدة مع عدد كبير من أساتذتي وزملائي وإخواني ، ولم تسلم محاولاتي لحل هذه المشاكل الموضوعية من التأثير السلبي للمشاكل الإجرائية سالفة الذكر وقد تمثل هذا التأثير في أمر أساسي وهو

عدم تمكني من توظيف المقارنة المنهاجية أو ممارسة النقد العلمي بالقدر الذي كنت أتمناه ، والسبب هو أن ذلك كان متعذراً قبل استجماع البناء الفكري السياسي للإمام البنا . ولكني عندما غلب على ظني أنني قد استجمعته بالقدر الكافي الذي يسمح بالمقارنة والنقد؛ كان الوقت المخصص لإنجاز الرسالة قد فات وانقضت بعده عدة شهور أخري فحمدت الله علي مارزق.

مشكلاتي مع هذا البحث :

فكرت في عمل بحث عن «الغرب في رؤية الحركة الإسلامية المصرية» منذ ما يقرب من سنة مضت وذلك كجزء من سلسلة بحوث أحاول القيام بها حول الجوانب المختلفة للحركة الإسلامية ، في وضعها الراهن . وقد واجهت عدداً من المشاكل الإجرائية و «الموضوعية» بالمعنى السالف ذكره ، ولكن بأشكال وصيغ مختلفة بما يتناسب مع مثل هذا البحث والمسألة التي يتناولها .

أما المشاكل الإجرائية فأهمها هو الآتي :

أ ـ مشكلة الحصول علي المصادر التي اعتمدت عليها في البحث . وأهمها طراً هي تلك الوثائق والنشرات والكتابات والبيانات التي أصدرتها الجماعات الثلاث موضع اهتمامنا : وهي الإخوان ، والجهاد ، والجماعة الإسلامية.

ورغم أن الحصول علي الكتابات والوثائق الصادرة عن «الإخوان» أكثر سهولة ويسراً (إذ هي علنية وظاهرة) مقارنة بمحاولة الحصول على تلك الصادرة عن كل من جماعتي الجهاد والجماعة الإسلامية (إذ هي سرية وخفية) إلا أن السعي للحصول عليها جميعاً يُعد مشكلة عسيرة تحتاج إلى جهد كبير بدنياً ومادياً .

والملفت للنظر أن ظاهرة في أهمية وضخامة «الحركة الإسلامية» ـ بما لها من أفكار ومناهج وتصورات وتنظيمات وهيئات ومشاريع وتاريخ ـ لم تحظ إصداراتها من الوثائق والنشرات والبيانات باهتمام أي جهة أو موسسة علمية ـ عامة أو خاصة في مصر بحيث تقوم بجمع تلك الإصدارات ومتابعتها وتصنيفها أو أرشفتها وحفظها بأي صورة من صور حفظ الوثائق والمعلومات ؛ لتكون في متناول يد الباحثين والمختصين ، أو لتكون ـ علي الأقل ـ متاحة لهم ليطلعوا عليها عند الحاجة إليها .

ب ـ مشكلة توثيق المصادر ونسبتها إلى الجماعة التي أصدرتها . وقد ثارت هذه المشكلة في حالة جماعتي "الجهاد" و"الجماعة الإسلامية" ، أما بالنسبة للإخوان فلم تثر مشكلة من هذا النوع أثناء إعدادي هذا البحث . إن معظم وثائق جماعة الجهاد ، والجماعة الإسلامية ومعظم إصداراتها تتسم بنقصان بيانات التوثيق الخاصة بكل منها فهي غالباً ـ بدون تاريخ إصدار وبدون ناشر وإذا كانت في صورة كتاب أو بحث ، فنادراً جداً ما يسجل عليه اسم

مؤلفه . وهذا النقص في البيانات التوثيقية سبب لي مشكلة صعبة ، وخاصة كلما كانت هناك حاجة إلي معرفة أثر الملابسات المحيطة بكتابة تلك الإصدارات ومدى صلتها هي بتلك الملابسات والظروف .

وفي بعض الحالات كانت المشكلة الناجمة عن نقص بيانات التوثيق أشد عسراً مما سبق ذكره ، وقد حدث ذلك ـ على سبيل المثال ـ بخصوص الوثائق المصورة عن أصل مخطوط باليد، ولاتوجد به أية بيانات توثيقية مثل تاريخ الكتابة ، واسم المؤلف أو الجماعة صاحبة هذا المخطوط . وكان الاعتماد علي مثل هذه المخطوطات ـ والحالة هذه ـ مجازفة كبرى ، ومن ثم فقد استبعدت الكثير منها ، ولم ألجأ إلا إلى ما استكملت بياناته التوثيقية ، وقد اقتضى ذلك القيام بمزيد من الإجراءات والجهود الإضافية ، ولم يكن من ذلك بد ؛ فجامع وثائق وإصدارات جماعتين يغلب عليهما طابع السرية مثله مثل حاطب الليل لايأمن أن يجمع الأفاعي مع أعواد الحطب.

وإضافة إلى ما سبق ، فقد كان لمشكلة التوثيق وجه آخر تمثل في كثرة الإشارة إلى الوثائق والبيانات والإصدارات المختلفة ، وذلك في هوامش البحث ، ومن ثم كثرة اقتباس ونقل النصوص منها في متنه ، حلاً لمشكلة أخرى هي ندرة هذه الوثائق والإصدارات وصعوبة رجوع قارئ البحث إليها. ولما كان إثبات المصادر في الهوامش أمراً لاغنى عنه، وكان هذا الأمر قائماً على افتراض وجود نسخ متاحة للقراء من تلك المصادر ، فقد وجب اللجوء إلى الحل المذكور آنفاً ـ وهو كثرة الاقتباس ونقل النصوص ـ وذلك لعدم تحقق افتراض وجود نسخ متوفرة من تلك المصادر بالقدر الكافي.

ومن الطريف أن مثل هذه المشكلة ، وطريقة التغلب عليها ، ترجعنا إلى عصر "ما قبل الطباعة" حيث كان العلماء والدارسون يضطرون إلى نقل معظم النص الذي يستعينون به ، أو اختصاره في متن كتبهم اختصاراً وافياً ؛ إذ لم يكن لديهم وسيلة أخرى مرضية لإطلاع القارئ على المصدر الذي أخذوا عنه.

جـ ـ مشكلة الوقت : وهي مشكلة تكاد تكون عامة لدى الباحثين والمشتغلين بالعلم . وغالباً ماتختل لديهم ميزانية الوقت المخصص للبحث نتيجة لاعتبارات كثيرة ؛ منها ما يتعلق بمفاجآت العملية البحثية ذاتها وماقد تستلزمه من السعي للحصول على مصادر أو مراجع إضافية ، أو للتثبت من صحة بعض المعلومات والتواريخ ومنها ما ينجم عن كثرة التزامات الباحث ، وهمومه الأخرى التي تملأ حياته الشخصية والعائلية والاجتماعية ، ومنها ما يتصل بصعوبة المواصلات واختلال منظومتها في المجتمع بصفة عامة، وهو الأمر الذي ينعكس سلبياً على قدرة الباحث على إنجاز مهماته في مواقيتها . وكل هذه العوامل ـ وأمثالها ـ تجور على الوقت المخصص للبحث ، وتكون المحصلة هي فواته ولما يكتمل بعد . والطريقة المصرية المألوفة للتغلب على هذه المشكلة هي التسويف ، والتماس الأعذار واللواذ بمشيئة الله تعالى ريثما يكتمل البحث.

وأما بالنسبة للمشاكل «الموضوعية» التي واجهتني في هذا البحث فيمكن إيجازها في الآتي :

أـ مشكلة «جدة الموضوع» كمسألة للبحث العلمي وذلك بالرغم من قدم قضيته ـ وهي قضية العلاقة بيننا وبين الغرب . وإذا كانت البحوث والدراسات كثيرة جداً حول رؤية الغرب للحركة الإسلامية ـ بل ولمجتمعاتنا كلها بشكل

عام - إلا أنها نادرة جداً حول رؤية الحركة له . ومن ثم فإن الإسهامات النظرية السابقة ، أو التي تفيدنا في هذا البحث كانت قليلة للغاية . وقد فتشت عنها فوجدت أن أهمها على الإطلاق هي تلك الإسهامات التي قدمها الرحّالون العرب والمسلمون - من طلبة العلم والباحثين والعلماء والكتاب - الذين زاروا أوربا والغرب عامة ، منذ بدايات القرن التاسع عشر ، وحتى منتصف هذا القرن تقريباً . ولكن طول المدة التي صارت تفصل بيننا وبينهم والاختلاف الكبير بين ظروفهم وظروف واقعنا المعاصر من ناحية ، وبينهم وبين جماعات الحركة الإسلامية الآن من ناحية أخرى ؛ كل ذلك أدى إلى صعوبة الإستفادة من تلك الإسهامات أو البحوث والدراسات التي جرت حولها .

ب - مشكلة التحيز ، وهي من أعقد المشاكل «الموضوعية» التي تواجه الباحث ، وأكثرها خفاء عليه. ولكن الانتباه إليها أمر واجب ، وهو أشد وجوباً في مثل هذا البحث عن «الغرب في رؤية الحركة الإسلامية» . وفي يقيني أن التحيز لا محالة واقع ، وأن الإعلان عنه «أمانة» قبل أن يكون شجاعة ، وأن الاستقامة العلمية هي في اختيار «التحيز المحمود» ، وهو التحيز لمرجعيتنا العليا ، ولعقيدتنا وأمتنا ، ومالنا من مفاهيم ومصطلحات أصيلة وخاصة ؛ إذا تعارضت معها نظائرها الغربية . وبهذه الطريقة حاولت حل «مشكلة التحيز» في هذا البحث وعلى الله قصد السبيل .

جـ - مشكلة تعميم الخاص ، وتوحيد المختلف ، وهي مشكلة لها سلبيات متعددة ، وكثيراً ما تقع وبخاصة عند بحث شأن من الشئون لدى جماعات «الحركة الإسلامية» المختلفة ؛ فيؤخذ ماهو «جزئي» وخاص عند جماعة محدودة أو هامشية في الحركة ، ويقدم على أنه «كلي» و «عام» . فيقال مثلاً : إن الحركة الإسلامية ترفض الغرب جملة وتفصيلاً ، ولا تقبل التعامل معه إلا بمنطق النفي والاستبعاد والحرب . وقد يكون مثل هذا التعميم الجارف صادقاً، ولكن بنسبته فقط إلى جماعة «مجهرية» في ساحة الحركة الإسلامية . هنالك يتبين مدى الخطأ والشطط في التعميم .

وتتعقد مشكلة تعميم «الخاص» عندما يؤخذ هذا التعميم - من نطاق مسألة واحدة - كدليل على وحدة مختلف جماعات الحركة الإسلامية في مواقفها ورؤاها بخصوص كل المسائل ؛ كأن يؤخذ تشابه رؤية جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية للغرب ، مع رؤية الإخوان المسلمين له كدليل على أن الجماعات الثلاث لا فارق بينها ، أو أنها شئ واحد بثلاثة وجوه . وهذا خطأ وخطل . وقد توجست خيفة من وقوع سلبيات هذه المشكلة في ذهن قارئ هذا البحث ، ودفعني هذا إلى التفكير في إلغائه كلية . ولكني بعد أن روأت* وجدت أن الأفضل هو النص على هذه المشكلة ، والتحذير منها ، عسى أن يسهم ذلك في أن تستبين الرشد قبل ضحى الغد .

ولله الحمد والمنة

---

* روأ في الأمر تروية،وترويئة: نظر فيه وتعقبه ولم يعجل بجواب. وروأت في الأمر وفكرت بمعنى واحد. كذا في "لسان العرب" لابن منظور، مادة "روأ"

الهوامش

(١) المقصود بـ «التراث» هنا هو كل ما ورثناه عن آبائنا من عقيدة وثقافة وقيم وآداب وفنون وصناعات وسائر المنجزات الأخرى المعنوية والمادية . أما المقصود بقولنا أن الحركة الإسلامية «متوحدة مع التراث ..» فهو أنها معتزة به اعتزاز الوارث بميراث سلفه ، ولا تتبرأ منه بحجة التجديد أو المعاصرة ، وإنما تستمد منه لحاضرها الصالح المفيد ، وتترك الفاسد الضار ، وذلك وفقاً لميزان القرآن والسنة الصحيحة (الوحي) . ويظل «الوحي» مستقلاً ومتعالياً وحاكماً على «التراث» بالمعنى المذكور ولا نرى أنه يدخل ضمن مفهوم التراث وللمقارنة بوجهة نظر أخرى انظر : أكرم ضياء الدين العمري : التراث والمعاصرة (الدوحة ، قطر : سلسلة كتاب «الأمة» رقم (١٠) ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ) صـ ٢٥ ـ صـ ٢٨ ، وانظر أيضاً نقدنا لمفهوم التراث عند جلال أمين حيث يخلط بين الدين (الوحي) والعطاء الإنساني في مفهوم واحد هو «التراث» في : إبراهيم البيومي غانم : اتجاهات إدراك التحيز في الفكر المصري الحديث : نموذج التحول من العلمانية إلى الإسلام (بحث قدم إلى ندوة : إشكالية التحيز ، رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد ، نظمها المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن مع نقابة المهندسين المصرية وعُقدت بالقاهرة في الفترة من ١٥ ـ ١٧ شعبان ١٤١٢ هـ= ١٩ ـ ٢١ فبراير ١٩٩٢) .

(٢) حسن حنفي : مقدمة في علم الاستغراب (القاهرة : الدار الفنية ١٤١١ = ١٩٩١) صـ ٢١ ، صـ ٢٢ .

(٣) للباحث محاولة سابقة لرصد وتحليل الجدل وأسباب الخلط في مصطلحات التعبير عن "الإحياء الإسلامي" في عدد من الدراسات العربية والمحاولة بعنوان : «الوضع الراهن للإحياء الإسلامي في مصر : قضايا فكرية وحركية» دراسة في أربعة أجزاء ـ الجزء الأول ١٤٠٨=١٩٨٧ (غيرمنشور) . وانظر دراسة نقدية لهذا الخلط أيضاً في الدراسات الغربية : حسنين توفيق إبراهيم وأماني مسعود : ظاهرة الإحياء الإسلامي في الدراسات الغربية : رؤية تحليلية نقدية . (مجلة الحوار ـ فصلية ـ العدد ٢٥ صيف ١٩٩٢) (صـ ١٦ ـ صـ٤٤) .

(٤) هذا الرأي للدكتور حسنين توفيق ، م س ذ ، صـ٢٢ . وهو ما نختلف معه بشأنه .

(٥) حسن البنا : مجموعة رسائل الإمام الشهيد : (رسالة المؤتمر الخامس) (الإسكندرية : دار الدعوة ١٤٠٨ = ١٩٨٨) صـ ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٦) حسن البنا : المصدر نفسه ، (رسالة بين الأمس واليوم) ، صـ ١٦٣ .

(٧) مصطفى مشهور : من التيار الإسلامي إلى شعب مصر (القاهرة : دار التوزيع والنشر الإسلامية ، ب ت .) صـ ١٦ .

(٨) يراجع في ذلك كتاب ، صالح الورداني : الحركة الإسلامية في مصر : رؤية واقعية لمرحلة السبعينيات (القاهرة : البداية للنشر والإعلام والتوزيع ، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦) من صـ ١٢٥ إلى صـ ١٤٠ عن الجماعة الإسلامية ، ومن صـ ١٦٥ إلى ١٧٧ عن جماعة الجهاد . ومن الجدير بالذكر أن الجذور الأولى لنشأة جماعة الجهاد ترجع إلى سنة ١٩٥٨ ، ولكنها لم تترسخ وتنتشر إلا في السبعينيات وما بعدها ، انظر ، رفعت سيد أحمد : النبي المسلح : الثائرون (لندن : رياض الريس للكتب والنشر ، ط ١ ، ١٩٩١) صـ ٨٠ .

(٩) (اسم المؤلف غير مكتوب) : مفهوم الاغتيال في الإسلام (إصدار جماعة الجهاد بمصر ـ ب ت .) صـ ٦ .

(١٠) (أبو الفداء) : تطور الحركة الإسلامية من خلال قياداتها البارزين (إصدار جماعة الجهاد بمصر ـ ب ت) صـ ٤١ ـ صـ ٤٦ .

(١١) (اسم المؤلف غير مكتوب) : وثيقة الجهاد ومعالم العمل الثوري (إصدار جماعة الجهاد بمصر ـ يناير ١٩٨٨) صـ ١٨ .

(١٢) مفهوم الاغتيال ، م س ذ ، صـ ٢ .

(١٣) ، (١٤) كتيب بعنوان : «تقرير خطير حول الموقف الراهن بين الجماعة الإسلامية والنظام المصري (إصدار الجماعة الإسلامية بمصر ـ جمادي الأولى ١٤٠٩هـ) صـ ١ ، صـ ٢ .

(١٥) انظر التفاصيل : عاصم عبد الماجد وعصام الدين دربالة ، وناجح إبراهيم عبد الله : ميثاق العمل الإسلامي (إصدار الجماعة الإسلامية ـ ب ت)

(١٦) سبق أن أشرنا إلى أن لجماعة الإخوان المسلمين الرصيد الأكبر بحكم مالها من تاريخ أطول ، ومالديها من مهارات وخبرات أفضل مقارنة بغيرها من الجماعات .

(١٧) حسن البنا : مجموعة الرسائل .. (إلى أي شيء ندعو الناس؟) (م س ذ) صـ ٣ .

(١٨) المصدر نفسه (دعوتنا في طور جديد) ، صـ ١٣١ .

(١٩) وثيقة الجهاد .. ، م س ذ ، صـ ١٨ .

(٢٠) عاصم عبد الماجد ... ميثاق العمل ، م س ذ ، صـ ٨٦ .

(٢١) حسن البنا : أربعة أدلة ، جريدة الإخوان المسلمين اليومية ، العدد ٥١٣ السنة الثانية ٢٠ صفر ١٣٦٧ هـ = ٢ يناير ١٩٤٨ .

(٢٢) عمر عبد الرحمن : رسالة مفتوحة إلى شباب الجامعة (وزعت خلال العام الجامعي ١٩٨٨ ، ١٩٨٩)

(٢٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه الملاحظة انظر : إبراهيم البيومي غانم ، اتجاهات إدراك التحيز .. م س ذ.

(٢٤) انظر ، إبراهيم البيومي غانم : الفكر السياسي للإمام حسن البنا (القاهرة : دار التوزيع والنشر الإسلامية ، ط ، ١٩٩٢) صـ٤٧٩ ـ ٤٨٤ .

(٢٥) انظر على سبيل المثال : من لمقدسات الإسلام السليبة ؟ مقال بمجلة الفتح ـ دورية تصدرها من باريس جماعة الجهاد بمصر ـ العددان ١٥ ، ١٦ ـ ذو القعدة ١٤١٢ هـ .

(٢٦) انظر : حكم قتـــال الطائفة الممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام (إصدار الجماعة الإسلامية بمصر ـ صورة بخط اليد ـ ب ت) صـ ٣.

(٢٧) حسن البنا : أصول الإسلام كنظام اجتماعي (مجلة الشهاب ـ العدد الثاني ـ غرة صفر ١٣٦٧ = ١٤ ديسمبر ١٩٤٧) .

(٢٨) انظر : وثيقة الجهاد ومعالم العمل الثوري ، م س ذ ، صـ ٦ ، صـ ٨ .

(٢٩) طارق الزمر : معركة الإسلام والعلمانية في مصر (إصدار جماعة الجهاد بمصر ـ أكتوبر ١٩٩٠) صـ ١١٤ .

(٣٠) انظر على سبيل المثال : «من نحن وماذا نريد» بطاقة تعريف بالجماعة الإسلامية (صادرة بتاريخ ١٤٠٨ = ١٩٨٨) صـ ١٥ . وميثاق العمل الإسلامي» م س ذ، صـ ٦ ، صـ ٥٢ ، و«الصدام الشامل (إصدار جماعة الجهاد ـ ب ت) صـ ٩ . وانظر كذلك رسالة المرشد العام للإخوان المسلمين إلى الرئيس مبارك بمناسبة انتخابات سنة ١٩٨٧ (منشورة بصحيفة الشعب ١٩٨٧/١٠/١٧) .

(٣١) بيان جماعة الإخوان حول مذبحة الأقصى (القاهرة ١٩ ربيع أول ١٤١١= ٩/١٠/١٩٩٠) . وانظر أيضاً بيان المرشد العام للإخوان بعنوان «فلتقف الأمة في وجه العدوان الأمريكي على ليبيا» (القاهرة في ٢٣ جمادي الأولى ١٤١٢= ٣٠ نوفمبر ١٩٩١) .

(٣٢) معركة الإسلام والعلمانية ، ن س ذ ، ص ١٥٠ .

(٣٣) مرحلة جديدة من التبعية (مقال بمجلة الفتح ـ تصدرها جماعة الجهاد المصرية من باريس) العدد ٨ (ب ت) ص ٣ ، ص ٤ .

(٣٤) افتتاحية مجلة (كلمة حق) (تصدرها الجماعة الإسلامية بمصر) العدد ٧ ـ المحرم ١٤١٣ .

(٣٥) حسن البنا : العنصر المفقود (مقال بجريدة الإخوان المسلمين النصف شهرية العدد ٥ السنة الثانية ٢٦/٢/١٩٤٤) .

(٣٦) لمزيد من التفاصيل انظر : إبراهيم البيومي غانم : الفكر السياسي للإمام حسن البنا ، م س ذ ، ص ٢٣٨ .

(٣٧) انظر : معركة الإسلام والعلمانية .. ، م س ذ ، ص ١٦ .

(٣٨) أنظر : عبود الزمر : رسالة حول حضارة الغرب (غير منشورة) ص ٢ .

(٣٩) معركة الإسلام والعلمانية .... ، م س ذ ، ص ١١٦ .

(٤٠) ميثاق العمل الإسلامي .. ، م س ذ ، ص ٥٠ .

(٤١) لمزيد من التفاصيل حول قضية التحيز في العلوم الاجتماعية الغربية انظر أعمال ندوة «إشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد» (القاهرة : فبراير ١٩٩٢) وقد سبقت الإشارة إليها في هامش بالصفحة الثانية من هذا البحث .

(٤٢) الحركة الإسلامية والتغيرات الدولية الجارية ، مقال بمجلة الفتح ـ دورية تصدرها من باريس جماعة الجهاد بمصر ـ العددان ١٥ ، ١٦ ، م س ذ ، (ص ٢٤ ـ ص ٢٦) .

(٤٣) حسن البنا : مجموعة الرسائل (م س ذ) رسالة بين الأمس واليوم ص ١٥٦ .

(٤٤) من رسالة خاصة بعثها المرشد العام للإخوان / محمد حامد أبو النصر إلى المؤتمر السادس والثلاثين لجمعية الطلبة المسلمين بباكستان . ٢٥ صفر ١٤١٠ = ٢٥/٩/١٩٨٩ .

(٤٥) عبود الزمر : رسالة حول حضارة الغرب . م س ذ ، ص ٣ وانظر أيضاً ، عبود الزمر : رسالة عاجلة قبل الإنفجار ، منشورة بمجلة الفتح (م س ذ) ص ١٣ ، ص ١٤ .

(٤٦) طارق الزمر : معركة الإسلام .... ، م س ذ ، ص ١٤٦ .

(٤٧) المصدر السابق ، ص ٥٤ ، ص ٥٨ ، وانظر أيضاً : وثيقة الجهاد .... ، م س ذ ، ص ١٥ .

(٤٨) انظر : ميثاق العمل الإسلامي ، م س ذ ، ص ٥٢ .

(٤٩) مصطفى مشهور : أزمة أمتنا بين الحل الدائم والحل السريع (مقال بصحيفة الشعب ٨/١/١٩٩١) ، وانظر مقاله أيضاً «رؤية إسلامية لأزمة الخليج» (صحيفة الشعب ٢٩/١/١٩٩١) . وكذلك : عبد المنعم سليم جبارة : الإخوان المسلمون وأزمة الخليج (القاهرة دار النشر والتوزيع ، ١٩٩٢) ص ٢٠ .

(٥٠) تتضمن معظم البيانات الصادرة عن جماعة الإخوان المسلمين مناشدة الحكام وولاة الأمور والشعوب الإسلامية بالعودة إلى الإسلام

والعمل بتعاليمه وأحكامه انظر على سبيل المثال : نداء من عمر التلمساني إلى حكام الدول العربية والإسلامية وزعمائها وعلماء الإسلام - (القاهرة . ب ت) وانظر أيضاً : نداء من الإخوان المسلمين (القاهرة : ١٩٩١/١/٢٢) وراجع كذلك معنى هذه المناشدة التي تضمنتها «رسالة من الإخوان المسلمين إلى الرئيس حسني مبارك» بمناسبة انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٨٧ (منشورة بجريدة الشعب لسان حال حزب العمل . ١٩٨٧/٢/١٧) .

(٥١) ، (٥٢) اليهود وعبيدهم (مقال بمجلة الفتح ـ تصدرها جماعة الجهاد من باريس ـ العدد ١١ ـ رجب ١٤١٢هـ) .

(٥٣) الحركة الإسلامية والتغيرات الدولية الجارية (مجلة الفتح ، م س ذ ، العددان ١٥ ، ١٦ ذو القعدة ١٤١٢) صـ ٢٤ ، صـ ٣٦ .

(٥٤) انظر على سبيل المثال : معركة الإسلام ، م س ذ ، صـ ١١٤ ، وانظر : عبود الزمر : رسالة عاجلة .... م س ذ صـ ١٤ .

(٥٥) مصر ومرحلة جديدة من التبعية (مقال بمجلة الفتح ، م س ذ ، العدد ٨ صـ ٢٣ ، صـ ٤ ، و «معركة الإسلام .. م س ذ» صـ ٣٢ و صـ ٢٨ .

(٥٦) فلسفة المواجهة ، م س ذ ، صـ ٢٨ .

(٥٧) وثيقة الجهاد ومعالم العمل الثوري ، م س ذ ، صـ ١٣ .

(٥٨) المصدر السابق ، صـ ١٦ .

(٥٩) المصدر السابق ، صـ ١٨ .

(٦٠) (اسم المؤلف غير مكتوب) : الرد على شبهة خطيرة للشيخ الألباني بشأن السكوت على الحكام المرتدين (إصدار جماعة الجهاد بمصر ، ب ت) صـ ١٨ .

(٦١) فلسفة المواجهة ... ، م س ذ ، صـ ٢٣ .

(٦٢) طارق الزمر : معركة الإسلام .. ، م س ذ ، صـ ٢٦ ، صـ ٢٧ .

(٦٣) فلسفة المواجهة .. م س ذ ، صـ ١٩ و صـ ٢٤ . ولمزيد من التفاصيل انظر : الترتيبات الأمريكية في المنطقة (مقال بمجلة الفتح ، م س ذ ، العدد ٨ ـ ب ت .

(٦٤) لمزيد من التفاصيل انظر : ميثاق العمل الإسلامي ، م س ذ ، صـ ٢٤ .

(٦٥) لكل هذا لن يطبق مبارك الشريعة (مقال بمجلة : كلمة حق ، تصدرها الجماعة الإسلامية بمصر ـ العدد ٦ ب ت صـ ٣١) .

(٦٦) (غير مكتوب اسم المؤلف) : الحركة الإسلامية والعمل الحزبي (إصدار الجماعة الإسلامية بمصر ، ب ت) صـ ٨١ ، صـ ٨٢ .

(٦٧) غداً سيتهزم الرصاص (مقال بمجلة «كلمة حق» م س ذ ، العدد ٦ ـ ب ت صـ ٧ .

(٦٨) انظر على سبيل المثال : بيان الإخوان بعنوان «مذبحة جديدة في رحاب المسجد الأقصى المبارك» القاهرة : ١٩٩٠/١٠/٩) .

(٦٩) انظر على سبيل المثال : بيان الإخوان بمناسبة إعلان دولة فلسطين عقب اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني (القاهرة ١٩٨٨/١١/٢٠) وانظر أيضاً : بيان الإخوان «حول مذابح البوسنة والهرسك (القاهرة ١٩٩٢/٥/١٨) .

(٧٠) لمزيد من التفاصيل انظر : إبراهيم البيومي غانم . الفكر السياسي .. ، م س ذ ، صـ ٢٧٩ .

(٧١) من قرارات الجمعية العمومية للإخوان المسلمين ، التي عقدت في ٢ شوال ١٣٦٤ = ٨سبتمبر ١٩٤٥ .

(٧٢) انظر الصدام الشامل .. ، م س ذ ، صـ ٢ .

(٧٣) المصدر السابق ، صـ ٣ .

(٧٤) انظر فلسفة المواجهة ، م س ذ ، صـ ٣ ، وانظر أيضاً عبود الزمر : رسالة حول حضارة الغرب ، م س ذ.

(٧٥) معركة الإسلام والعلمانية ، م س ذ ، صـ ١١٣ .

(٧٦) لمزيد من التفاصيل انظر : وثيقة الجهاد .. ، م س ذ ، صـ ٢٢ ، صـ ٢٣ .

(٧٧) انظر : معركة الإسلام والعلمانية ، م س ذ ، صـ ١١٧ .

(٧٨) تم استخلاص العناصر الثمانية المذكورة بنصوصها الموضوعة بين الأقواس الصغيرة ، من المصادر التالية :

- الصدام الشامل ، م س ذ ، صـ ٩ وصـ ٢٣ وصـ ٢٤ .

- عبود الزمر : المأزق العربي والمخرج الإسلامي (جريدة النور ١٩٩١/٧/٣)

- عبود الزمر : خلافة إسلامية لا قمة عربية (إصدار جماعة الجهاد بمصر ، ب ت) .

(٧٩) انظر : الصدام الشامل .. م س ذ ، صـ ١١ وصـ ١٢ ، ولمزيد من التفاصيل حول أبعاد كل معركة من تلك المعارك وخلفياتها انظر عبود الزمر : أسس معركة الغد (إصدار جماعة الجهاد بمصر ب ت) .

(٨٠) انظر على سبيل المثال للجماعة الإسلامية : من نحن وماذا نريد (بطاقة تعارف إصدار الجماعة الإسلامية بمصر ، ١٤٠٨ = ١٩٨٨) صـ ٢٦ أيضاً : ميثاق العمل الإسلامي ، م س ذ ، صـ ٣٩ ، صـ ٤٥ وصـ ٥٠ وصـ٩٣ .. وانظر على سبيل المثال لجماعة الجهاد : فلسفة المواجهة ، م س ذ ، صـ ٢ ، صـ ٣ ، أيضاً : سيف الله المختار (اسم مستعار) : حتمية الصراع في الإسلام (الاسكندرية : دار البراءة ، ب ت) صـ ١٣ .

(٨١) نقلاً عن صاحب شرح فتح القدير في تعريفه للمقصود بالجهاد ، وكثيراً ما تستشهد به جماعة الجهاد في كتاباتها كما تستشهد بقول ابن تيمية «فالقتال واجب حتى يكون الدين كله لله ، وحتى لا تكون فتنة، ومتى كان الدين لغير الله فالقتال واجب» انظر : الصدام الشامل .. ، م س ذ ،، صـ ٨ .

(٨٢) انظر بعض التفاصيل في : عبود الزمر : خلافة إسلامية لا قمة عربية، م س ذ ، والصدام الشامل : م س ذ ، صـ ٢١٩ ، صـ ٢٠ .

تعقيب نبيل عبد الفتاح على ورقة
"الغرب فى رؤية الحركة الإسلامية المصرية"

الصراع بين الموضوعية والتحيز

مقدمة فى لزوم ما يلزم أحياناً:

العمل البحثى ، هو ممارسة بحثية، وتوظيف لأطر منهاجية، وبنية من المفاهيم ونظام للغة، والدلالات، وماوراء ذلك موازنات واختيارات وتفضيلات، وتحيزات ، وتدخل بين الموضوعية ، والذاتية تصدح بها مفرداته، وصياغاته، ونظام البرهنة، ومساراتها، أو تختفى وراء عبارات فضفاضة، أو مجموعة من التحوطات الهدف منها إثبات الموضوعية فى هيكل البحث، وإشكالياته وفروضه، وأساليب تحليله حيث تبوح فى ثناياه ، أو تختفى موضوعيته، أو اختياراته المتحيزة، وراء لغة وظيفية أو راديكالية ، أو نارية.

وثمة نصوص بحثية، تبدو فيها معاناة عميقة، وتتجلى فيها جروح فاوستية وانشطارات الذات الباحثة، وعقلها بين موضوع بحثها ، وانتماءاتها وأهوائها. وحين تكون الذات الباحثة هى موضوع البحث، تتزايد مشاق الممارسة البحثية، وآلامها الصعبة. لا سيما إذا كان الباحث يتسم بالجدية والرغبة فى ارتياد الأساليب الصعبة بحثا عن المعرفى، والموضوعى فى إشكالية البحث.

إن حالة الباحث ربما لا تقل عن حالة ناقده، أو المعقب على عمله. وليس التعقيب جريا وراء النقائص فى العمل البحثى، أو اصطياد لهنات الباحث. فما يسرى فى شأن الباحث يمتد إلى نقاده. أن العمل النقدى يمثل محاولة فى تجلية النص البحثى، وربما إنارته، أو تفكيكه، وفحصه، أو قراءته نقديا سعيا وراء استكمال عملية استكشاف موضوعه ، وخصائصه من منظور نسبى، وغالبا ما يأتى مشوبا بمثالب محاولته التقويمية ذاتها.

وبحثنا موضوع التعقيب، هو تعبير عن تلك الحالة التى قدمنا بعض ملامحها فى مفتتح هذا الخطاب حول النص موضوع التعقيب.

فكلا الطرفين – الباحث والمعقب – مهجوس بموضوع البحث، وكليهما يسعيان لاستجلاء بعض مكوناته ودروبه الشائكة. وكليهما يحاول قراءة نصوصه وتضميناته وتناصاته، وينتزع بعضها من سياقاته ، ويحاول قراءتها ، ويبدى

قدراً هائلا من الانضباط في عملية القراءة. ولكن كليهما من مواقعهما المتباينة ينزع نحو التأويل، والتفسير، ولكن عبثا. فكل تأويل خيانة للنص ذاته، حتى ولو كان نصا بشريا يستهلكه الناس، وينقدونه ، أو يؤمنون به، وحتى لو وصل الإيمان نحو إضفاء صفات من التقديس، والمهابة على النص ومنتجيه. إذن محاولتنا في القراءة مثلومة بالتحيز، أو القراءة المبتسرة أو على الأقل موشومة بالخيانة ، أو بعضا من أشكالها.

ويسرى هذا في شأن تأويل الباحث لنصوص بحثه، وفرقها ، ونحلها ومنتجيها وقراءة المعقب لقراءة الباحث، وبحثه.

هذا بيان حالة لعملية التعقيب، وخطاب المعقب، تدلى به ابتداء خشية من مظنة التصنيف، كآفة تسرى في الوسط الأكاديمي، والثقافي فما بالنا وموضوع البحث والتعقيب، يتناولان موضوعا شائكا وراهناً ، وتبدو على ساحته هموم أمة ، ونيران أزمات ممتدة وطاحنة بل والأخطر انقسامات ، وتحيزات سياسية ودينية وفكرية . وهذه الحالة جد خطيرة ، لأنها تعصف بتقاليد البحث العلمي وشروطه وقواعده، والحوار بوصفه تعبيرا عن عقل مفتوح قادر على استيعاب نسبية الحقيقة في العلم ، كما في ظواهر الحياة الاجتماعية، وقابل لإمكانية تكييف الرأى، أو تغييره أو تعديله.

إن بحث الباحث، وموضوعه طرح على المعقب ، هذه الهواجس جميعها ، ولولا جدية الباحث، ومعاناته التى ينطق بها بحثه، لاعتذر ناقده أو راوغ، أو جامل ، أو على الأقل تعامل مع بحثه، تعاملا مدرسيا جريا على سنة المدرسين في هذا الشأن، ولكن الجدية والمعاناة جديران بما يماثلهما تماما.

وبداية يكفي الباحث أن موضوعه وإن كان تقليديا في الخطاب الإسلامى السياسى ورائجا في المنازعات السياسية، والفكرية- إلا أنه حاول ضبطه وتجلية جوانبه الراهنة، ومده إلى مساحة غير مدروسة حتى هذه اللحظة، أى شموله لموقف الجماعات الإسلامية الراديكالية كالجهاد، والجماعة الإسلامية. واللجوء إلى مصادر غير متداولة، تداولا علنياً ومتسعا. أى لنصوص ليست موضوعا للاستهلاك الأكاديمي والسياسى والفكرى لدوائر واسعة نسبيا من دائرة المؤمنين والمريدين بهذا الخطاب الجهادى الراديكالي. ولذلك حسناته ولكن في ذات الوقت مثالبه، فما هو موضوع لاستهلاك الخاصة من المريدين والكوادر والحادبين على الجماعتين، يعنى أن النص ومنتجيه محدد سلفا، ومستهدف لأهداف ، ربما تتجاوز موضوع النص كما هو في علاقته بالواقع ، وتوازناته وتعقيداته، وشروطه . أى أهداف تتجاوز إمكانية النص كمنتج فكرى، أو عقيدى، أو مشروع للتطبيق المجتمعى أو السياسى، إذا ما اتيحت الظروف لتكوين النص جزءا من عناصر متكاملة لمشروع سياسى اجتماعى يطبق فعلا في عالم يمور بتعقيداته ، ومتغيراته. وهو ما سوف تشير إليه في ثنايا هذا التعقيب تفصيلا.

والبحث، بموضوعيته وتحيزاته يفتح الباب واسعا للجدل معه في بنيته وربما مصطلحاته، بل وأسلوب تحليله، ومهما نأى رأى المعقب عن مذهب الباحث فتلك دلالة على خصوبة محاولته وجديتها، وأحقيتها بالتقدير.

أولا: نظام اللغة والدلالة، وتوظيفاته

تحولات الموضوعية ، والتبشيرية ، والتحيز

تبدو نقطة الخلاف الأولى مع الباحث فى نظامه اللغوى، وأسلوبه فى البيان والدلالة. وقد يقال أن الباحث أو الكاتب حر فى اختياراته، وتفضيلاته لنسق مفرداته ودلالاته وبيانه. فاللغة هى سر الكاتب، وروعته - كما يقول بارت - بل شخصيته. ولكن اللغة أخطر من أن تترك للباحث ، وأن يغض النظر عن توظيفاته لنسقه، أو تناقضاته، أو حتى نفى مسئوليته عنها بدعوى موت الكاتب أصلا كما يذهب النقد الجديد، وثورة ألسنياته. اللغة بحسبانها نسقا من الدلالات، والمفاهيم والمصطلحات ، تؤثر عميقا فى كتابة الباحث، وموضوعيته ، أو تحيزه. وقد تمثل منطلقا يعينه على الموضوعية، وعلى اكتشاف أغوار عميقة فى عمله البحثى، وموضوعه، وقد تعمل أيضا على تسطيح موضوعه ، وإعادة إنتاج حقل من تيارات التجديد وتفتح الباب أمام الاجتهادات غير المألوفة ، أو تمثل قيدا حديديا على عقل الباحث ، ومنهجه، ومفاهيمه. والباحث حاول ما أمكنه أن يخرج عن نظام اللغة التقليدى والبيانى بكل موروثاته، وثقله السائد، والذى يحفل به موضوع بحثه، حيث تسيطر عليه لغة دينية هى مزيج من لغة القداسة المستمدة من النصوص المقدسة، أو من لغة الشروح، والتفسيرات البشرية للمقدس، والتى يحاول دوما منتجوها أن يضفوا عليها هالات القداسة، وأجواءها. ولكن يبدو لى أن ظلالا من نظام اللغة البحثية والتبشيرية ، والدعاوية ظلل بعض فضاء أو مجال نصه البحثى. ولا يختلف هذا التوظيف فى النص البحثى حول الدين، وحركاته السياسية عن غيره من نصوص إيديولوجية طاغية محمله بمطلقات فى القيم، والمبادئ، والأحكام والمعايير تظلل النصوص العلمانية بكل ابتساراتها وغموضها ونقص معرفيتها، ومعلوماتها، وضعف منهاجياتها كما لاحظنا فى أوراق بحثية عديدة طرحت علينا فى الندوة وفى نظام الكتابة وإنتاجها المسيطر فى الوسط الفكرى والأكاديمى. إذن نحن إزاء حالة عامة توسم بها النصوص، والخطابات السائدة. ما معالم هذا النظام اللغوى المستخدم بحثيا ، وماهى توظيفاته المختلفة ، وما الذى يقود إليه فى الممارسة البحثية؟ وماهى تطبيقاته على حالة بحثنا موضوع التعليق؟

١- نظام اللغة السائدة، ونتائجه البحثية:

أ- ينزع هذا النظام نحو الميل إلى الإحالة إلى التفسيرات الشمولية والمعممة وذلك تحت تأثير خضوع الباحث، وتأثره إما بالإيديولوجيا الشمولية، أو بالانتماء لها أو عبر الإيمان بأفكار كلية، أو من خلال الانتماء الدينى أيا كان هذا الدين سماويا أو وضعيا . ويتداخل هذا الإيمان العقيدى أو الوضعى أو السياسى فى نسيج النظام اللغوى الذى يوظفه الباحث، فى خطابه البحثى. ويترتب على ذلك سهولة خضوع الباحث لمجمل الرؤى والأفكار المبثوثة فى نسق المفردات ، والمفاهيم الذى تحمله هذه اللغة المستخدمة والمعاد إنتاجها فى نص الباحث. وعادة إذا ما كانت هذه اللغة شائعة وتقليدية فغالبا ما تحيل إلى ذات الدلالات التى يفترض أن البحث يمثل محاولة لتفكيكها ، أو تحليلها، أو

دحضها. فهذا النسق غالبا ما يميل - بمجمل مفرداته ومفاهيمه ودلالاته - إلى تأكيد ما هو شائع. وتزداد هذه الملاحظة تأكيدا فى الفكر الدينى ، والفكر العلمانى الإيديولوجى - الماركسى والناصرى والقومى والليبرالى بالمعنى السوقى الذى يسود حاليا فى مصر - ولاسيما فى لحظات السجال السياسى.

ب- الميل إلى المفردات الكلية، بقصد التحوط العلمى، أو النزعة الدفاعية التى ترمى إلى إثبات أن الباحث يدرك الأبعاد المختلفة فى موضوعه، على الرغم من تناقض مثل هذه الإحالة إلى الافكار والمفردات الشمولية، مع فكرة تخصيص الإشكاليات موضوع البحث ذاته.

ويمكن أن نلاحظ ذلك من هذا السيل المنهمر من المصطلحات والمفردات الوظيفية، والماركسية ، والإسلامية ، وغيرها.

جـ- التناص ، بمعنى تجمع لتنظيم نص معطى بالتعبير المتضمن فيه أو الذى يحيل إليه ومن ثم يكون التناص - كما عبرت عنه الباحثة Julia Kristeva جوليا كريستيفا هو التقاطع داخل نص لتعبير مأخوذ من نصوص أخرى، أو أنه النقل لتعبيرات سابقة أو متزامنة. وكثير من الأعمال تنتمى إلى نظام اللغة والكتابة البحثية السائدة، وهو تعبير صارخ عن التناص كنظام لغوى ودلالى وكتابى إذا جاز التعبير. وإذا سيطر التناص على نسق اللغة المستخدم فى بحث ما، غالبا ما يؤدى ذلك إلى موت البحث ذاته إن لم نقل موت الكاتب جريا على ماهو شائع. وهاهو التناص يطارد الناقد ذاته.

د- التعامل التحليلى، والوصفى الظاهرى للنصوص المبحوثة، أى التعامل مع البيانات الظاهرة من المفاهيم والدلالات ، وعدم الغوص فيما وراءها، وفى تداخلاتها، وسياقاتها، بما يسمح بالكشف عن المفاهيم والدلالات المستورة أو المسكوت عنها. ويؤدى ذلك إلى بساطة التحليل ، أو تأكيد المقولات والأفكار الشائعة موضوع الاستهلاك العام فى الوسط الأكاديمى، أو الجماعات الثقافية السائدة. بل ثمة ما هو أخطر ، ألا وهو تنميط النصوص موضوع التحليل، وتكوين صور شائعة، ومغلوطة عنها، وبالتكرار وإعادة الإنتاج لهذه الصور يبدو لدينا نظاما جاهزا للناقد والمنقود يتم استدعاؤه ذهنيا ونفسيا فى حالة البحث كما في حالة السجال الفكرى.

كل هذه المكونات ، وغيرها - ولسنا هنا فى موضع درس شامل لهذا النظام - تؤدى إلى إعاقة عملية الممارسة البحثية ، وتحد من انطلاقها أو التجديد والابداع فيها، وتحول دون تراكم وانتقالات وانقطاعات معرفية، وبحثية تسمح للإنتاج البحثى بالتطور، بل وتؤدى إلى تحول الإنتاج البحثى إلى شظايا متناثرة.

ب- تداخلات النظام اللغوى السائد فى لغة البحث:

أشرنا فى مستهل التعليق، أن الباحث لم يخضع كليا لمرجعيته الفكرية والإيمانية ، وفى ذات الوقت حاول الخروج من إطارها الصارم، وهو ما أدى إلى خروجه عن تلك النتائج التى كان يمكن أن يصل إليها فى حالة خضوعه لهذا النسق. ومع ذلك حدثت تداخلات أثرت على محاولته الجسورة. ويمكننا أن نرصد مايلى فى بحثه من ملاحظات:

١- الإحالة إلى المطلقات الوظيفية، وبعضها ينتمى إلى الشمولية الراديكالية كالقول مثلا:

"إن علاقة الحركة الإسلامية بالآخر بصفة عامة - وبكبيرهم "الآخر الغربى" - بصفة خاصة تشهد اهتماما مطردا فى طرحها بمختلف أبعادها الفلسفية والفكرية، والثقافية والسياسية، ويمكن القول أنها صارت موضوع بحث مكثف ضمن إطار شامل له جذوره التاريخية ، ومعطياته الواقعية واحتمالاته المستقبلية" وذلك دونما رصد أو توثيق لهذا الاهتمام، وماهى حصيلته لموضوع بحثه. أو القول أن ثمة تصورا سائدا لدى جمهرة الكتاب والباحثين - المحليين والأجانب- فيما يتعلق برؤية الحركة الإسلامية للغرب، وإدراكها له بصفة عامة، هو تصور يميل إلى "الاختزال" و"التجزئة" و"التشويه" وذلك من خلال تأكيد أحكام مسبقة، وانطباعات ذاتية، يتم إضفاء الصفة العلمية عليها، كما أن هذا التصور يميل إلى الانتقاء و "الاتهام" أكثر من ميله إلى التحقيق والتقصى والاستقامة والقصد فى إطلاق الأحكام، وتعميم النتائج". أو قوله فى الفقرة التى تلى ذلك مباشرة "فالشائع لدى دارس الحركة من زاوية علاقتها بالغرب : هو أن رؤيتها له "ساذجة" و"جزئية" و "ظاهرية" وغير فاهمة للمسألة الغربية وأنها تدور فى فراغ الرفض ، والعداء ، والرغبة المحمومة فى الصدام مع "الغرب" بهدف نفيه، أو الانتقام منه والقضاء عليه إن وجدت إلى ذلك سبيلا" .

إن عدم التوثيق والإسناد، وإحالة ذلك كله إلى دارسى الحركة بوصفه أمرا وأحكاما شائعة وسائدة أمر يفترض إسنادا مدققا، وتحليلا لهذا الشيوع ولاسيما وأن بعض تحليلاته لنصوص الحركة ، فيه ما يؤكد على هذه الأحكام المقول من الباحث أنها شائعة. ورغم ذلك فإن مسعى الباحث ونهجه فى إطلاق الأحكام المطلقة، هو تعبير عن هجائية ، تستهدف الدفاع المسبق عن الذات ، والرغبة فى إثبات التمايز والخروج من تلك الدائرة الموصومة بالنعوت السلبية التى أطلقها عليها. وبحثيا ذلك لن يتأتى إلا بالتدقيق والتو ثيق ، ونفى أو اثبات ذلك دون اللجوء إلى هذا النمط من إطلاق الأحكام الكبرى فى افتتاحية بحثه.

٢- ويتجلى التناص فى ثنايا بحثه عن المرجعية الإسلامية العليا على سبيل المثال دون إسناد وهو مصطلح صاغه فى السبعينيات د. توفيق الشاوى فى دراسته للمشروعية الإسلامية العليا فى دراسته للقانون الجنائى الإسلامى مع التعمق، وجاراه فى ذلك د. على جريشه فى رسالته للدكتوراه......إلخ.

ويؤدى النزوع إلى الإطلاقيات الشمولية فى النظام اللغوى للبحث إلى نتائج إيمانية أكثر منها بحثية مدققة كالقول "إن الحركة الإسلامية - فى حدود التعريف بها كما سيأتى ضمن هذا البحث، والتى ستتناول رؤية ثلاث جماعات منها فى مصر هى : الإخوان، وجماعة الجهاد ، والجماعة الإسلامية - تمثل نموذج "الأنا" المتوحد مع التراث الحضارى الإسلامى بمعناه الشامل. ولا يكاد يعرف المرء من أين توصل الباحث وكيف إلى هذا الاتحاد بين أنا متوحدة مع التراث وأى مكون من مكوناته. فالثابت على الرغم من أن المرجعية الإسلامية هى الإطار الذى تستند إليه الفكريات الإسلامية والحركية السائدة فى مصر على وجه العموم إلا أن تحليل مرجعيات وشجرة أنساب الجماعات الإسلامية السياسية تكشف عن اختلافات عديدة فى الإطار المرجعى لكل جماعة، وشجرة أنسابها الخاصة . (مثال : جماعة

"المسلمون"). إذن لا يوجد ثمة توحد على نحو إطلاقى - كما ذهب الباحث - فى التوحد مع التراث . إلا من زاوية الإحالة إلى مفهوم يشوبه عدم الضبط، والغموض ، والتعبير عن مفهوم سكونى لتراث أمة من الأمم أو بقبول الباحث لمفهوم انثروبولوجى استاتيكى، لا يعتريه تغير الزمان والمكان وتطورات النظم والبينات أى إلى شئ سرمدى ولا نهائى ، ومن ثم لا تاريخى . وإذا رجعنا إلى حاشية النص الرقمية (١) فسوف يواجهنا هذا المفهوم الانثروبولوجى، وهو بحسب تعريفه ذاته ، ضد اللازمنية واللاتاريخية . حيث يذهب الباحث إلى أن التراث هنا هو كل ما ورثناه عن آبائنا من عقيدة وثقافة وقيم وآداب - وفنون وصناعات وسائر المنجزات المعنوية والمادية. وهذا المفهوم الانثروبولوجى إذا طبقناه على المرجعيات الإسلامية، فأى الصناعات والقيم والآداب والفنون والثقافة وفهم العقيدة الذى سنأخذ به ونحيل إليه مرجعية لنا فى الفكر والحياة وتنظيم المعاش، والسياسة؟؟ فضلا عن كون هذا التعريف مستمدا من العلوم الغربية التى ترفضها الذات كما عرفها الباحث.

وتفسير الباحث لقوله إن الحركة الإسلامية متوحدة مع التراث هو أنها معتزة به اعتزاز الوارث بميراث سلفه ولاتتبرأ منه بحجة التجديد أو المعاصرة، وإنما تستمد منه لحاضرها الصالح المفيد، وتترك الفاسد.....إلخ.

وهو تفسير تعسفى وانطباعى لمفهوم الاتحاد . ناهيك عن أن الاستفادة الانتقائية منه لاتوجد إحالات تحمل هذا الرأى ونتائجه وتسوغ له. إن هذا الاتجاه يمثل النزعة التبجيلية، والتوقيرية التى تخايلنا وتظهر لنا فى بعض جوانب البحث.

يميل الباحث أيضا إلي توظيف بيانى لبعض المصطلحات مثلا أن الحركة الإسلامية "من حيث خلفيات نشأتها ، وتطورها ، ومجالات النشاط الفكرى والعملى لها، إنما تعبر عن روح "الموقف النقدى ، وعدم الاستسلام لسيادة الآخر الغربى، أو الانبهارية فى أى ناحية من نواحى الحياة السياسية والعسكرية والثقافية". إن الموقف النقدى يشير إلى مجمل ممارسة بحثية مدققة تفكك منظومة من الأفكار، والمفاهيم فى حقل ثقافة أخرى ، بعدها يمكن القول أننا إزاء موقف نقدى إزاء الغرب ، أو قطاع منه، أو تجربة ، أو نظام. وهو الأمر الذى يميز بين الموقف الهجائى، الهجومى، الإيديولوجى الذى تفرضه مقتضيات السجال الإيديولوجى ، أو المعارك السياسية ، أو وضعيات الاختلاف.

وإذا حاولنا أن نمد البصر إلى الحقل البحثى فى مجال العلوم الاجتماعية فسوف نكتشف غياب دراسة نقدية ، تكشف عن موقف نقدى للغرب فى النص الإسلامى، أو حتى لدى أحفاد الغرب وسلفيه.

ويتجلى الاستخدام المناقبى والتبجيلى للغة فى توصيفه لحركة الإخوان على أنها جماعة "إسلامية" شاملة لكل المعانى "الإصلاحية". والإصلاح ليس نعتا للجماعة من داخلها ، وإنما النعت يكون من خارجها، وانطلاقا من درس وتحليل مشروعها وأدائها الفقهى، والاجتهادى والحركى. والنعت ذاته يختلف إذا ما كان مستخدما من داخلها فحينئذ يغدو تعبيراً عن مدح للذاتها ، وموقفا إيديولوجيا فى حين أنه من خارجها يغدو توصيفا لحالة مشروع.

وثمة مثال آخر كالقول "إن الحركة لديها رؤية إسلامية شاملة ، ومشروع للنهضة تتسع آفاقه التغييرية لتشمل العالم كله، ضمن منهج يتسم بالشمول والتدرج والاعتدال". إنها لغة

أقرب إلى الصياغات الإيديولوجية الفضفاضة الموجهة لأتباع أي لغة للاستهلاك النفسي لمشاعر الاستعلاء والإحساس بالفخار. وذلك أمر لا جناح على الدعاة أن يكتبوه ، أو يروجوه.ولكن الباحث عليه أن يتجاوز هذه الأساليب الكتابية، لأنها تصده عن تطوير بحثه ، وتعميق تحليله.

وإذا أراد الباحث أن يجعل من هذه المفردات ، والصفات جزءا من لغته وتحليله فعليه أن يثبت لنا ، أو يحيل إلى ما يؤكد على دقة هذه الأوصاف التفاخرية في متنه أو حواشي بحثه ، عن هذا المشروع ، وعناصره، وصنّاعه، وهل هو شامل فعلا، وهل هو مشروع ينطوي على آفاق تغييرية كما جاء بلغة الباحث أم لا؟

وفي دراسة الباحث لجماعة الجهاد والجماعة الإسلامية ، جاء العرض مجملا في حين أن قلة محدودة جدا من صفوة المتخصصين هي التي تعرف الفوارق بين الحركتين ، وظروف نشأتهما ومتى يتداخلا ، ومتى يتخارجا، وأين مواقع انتشارهما، وفعاليتهما. وكان يجب على الباحث أن يشير إلى ذلك بالنظر إلى الغموض السائد حول الجماعتين. خاصة وأن الباحث في صياغته الإجمالية أشار إلى أن الفارق بينهما أصبح أكثر وضوحا في منتصف الثمانينيات وذلك حق، ولكن السؤال كيف؟ ولا سيما وأنه قرر أن هذا الفارق تنظيمي ومنهجي "أسلوبي" أكثر منه فكري أو مرجعي أو غائي. والواقع أن الفارق التنظيمي، أو المنهجي الأسلوبي، هو تعبير أيضا عن شكل من أشكال التمايز الفكري.

ويميل الباحث إلى استخدام نعوت مستمدة من التراث السياسي السائد كالقول إن موقف الجماعتين من السلطة، والأوضاع القائمة يتأرجح بين المنهج الانقلابي أي التغيير من أعلى والمنهج الثوري أي التغيير عن طريق تثوير الجماهير.

وهذه اللغة الراديكالية الماركسية – والشعبوية، قد لا تكون دقيقة في التعبير وتحيل إلى غموض. فالثورة ليست عملية استيلاء على السلطة تحت أي قناع وإنما هي التغيير في نظام التملك – على ما يذهب أن مانييز – ومن ثم التغيير في بنية السلطة السياسية، ونظام التوزيع . وبشكل عام يمكن القول إن منهج التغيير لدى كلا الجماعتين أميل إلى النخبوية في العمل السياسي العنيف حيث الهدف هو السلطة السياسية، ومن ثم يمكننا تفسير السلوك السياسي العنيف إزاء رموز السلطة ، وجهازها الأمني مثلا. ويكاد يكون الاختلاف بين الإسلام السياسي الجهادي في مصر، وبين الحركات الإسلامية السياسية المعتدلة يتمثل في تكييف كليهما ومنهجه في التعامل مع الواقع الاجتماعي – السياسي. فالجماعتان على خلاف تاريخ الحركات الإسلامية السياسية لا تحاولان التركيز على العمل التدريجي والتربوي في وسط الفئات الاجتماعية المستهدفة وإنما بالمواجهة مع السلطة السياسية ورموز النخبة السياسية الحاكمة. ولا يدخل في صلب اهتماماتها العمل التدريجي الدعوي، الهادئ وسط القطاعات الاجتماعية الواسعة. على خلاف منهج حركة الإخوان المسلمين مثلا.

وثمة نزعة انتقائية هجائية – نقدية تتداخلت أدواتها فيما بينهما عندما يتصدى الباحث بالعرض للحركة الإسلامية الجهادية كقوله إن الجماعة تقول إنها "تفهم الإسلام بشموله" وأن هذا الفهم يملي عليها المشاركة في جميع الأنشطة

والمجالات السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية لخدمة الدعوة شريطة عدم تعارضها مع الإسلام. ويعقب الباحث على هذا الاقتباس بقوله إن المشاركة التى تشير إليها الجماعة لا أثر لها، ولا مظهر يدل عليها فى الواقع الاجتماعى والاقتصادى المصرى.

وهكذا الكلام يحتاج إلى ضبط وتدقيق، فأين نضع الموقف المتذبذب للجماعة الإسلامية، والجهاد فى انتخابات ١٩٨٧، وحسمهما للأمر بعد خلافات فقهية وسياسية، حيث أيدت كوادرهما مرشحى التيار الإسلامى آنذاك.

ليس هذا فحسب، بل أين نضع تلك الصياغة لبنية السلطة الفرعية داخل الصعيد وبعض القرى بالمحافظات المختلفة ، بل وفرض بعض أنماط من الطقوس فى الزى والتعامل فى أماكن متعددة، بل والتدخل فى فرض نظام لمعايير الحياة الاجتماعية وعلاقاتها فى أماكن متعددة ، وعلى سبيل المثال ماتم فرضه فى صنبو قبل اندلاع أعمال العنف الطائفى. وفى منطقة عين شمس، وفى المنيرة الغربية بامبابة وأين نضع مشاركتهما فى الانتخابات الطلابية بالجامعات.

إن موقف الباحث داخله التحيز بين الجماعات الثلاثة، على الرغم من محاولته الجادة فى درس وتقديم نصوصها فى هذا الإطار.

ثانيا: رؤى النص وإشكالية التحليل

يواجه الباحث للنص الدينى الموضعى مأزقا ذا طبيعة خاص ويتمثل فى طبيعة هذا النص البشرى حول الدين ، ولغته الخاصة. ومفارقته للواقع الموضوعى بكل تعقيداته العصية على الإمساك بكل دقائقها. هل يتعامل الباحث مع ظاهر النص؟ أم علاقاته الداخلية ودلالاته؟ إن ظاهريات النص قد تؤدى إلى نتائج مبتسرة ، وتعكس سطح النص لا أغواره الدفينة.

والواقع أن خطاب الحركة الإسلامية بكل فصائلها إزاء الغرب ، وأمور أخرى يشير ظاهره إلى نتائج معروفة سلفا.

إن علاقة الفكر والحركة السياسية المصرية بالغرب علاقة معقدة، وملتبسة ، وربما لا تشير إليها ظاهريات النصوص.

إن الاقتباسات ، والتضمينات النصية التى عرض الباحث لها تطرح علينا إشكالية صلاحية منهج التحليل ذاته، حيث يميل إلى الشرح على المتون والتحليل الكيفى لمضمون النص. وكلاهما ربما لا يقودان إلى نتائج تعكس طبيعة موقف الحركة الإسلامية من الغرب أو غيره من الأمور.

فى البداية لابد من أن يدرك الباحث فى الحركات الإسلامية أو غيرها من الحركات الراديكالية، أن هناك فارقا كبيرا بين نص جماعة أو حركة سياسية فى السلطة وتواجه تعقيدات الواقع الداخلى والإقليمى والدولى، وبين حركة محجوبة عن الشرعية. فالنص المحجوب عن الشرعية، والذى يتداول خلسة بين الناس عليه قيود ، وتعبير عن نسق فى التفكير يستهدف التحريض، والتعبئة، ويميل إلى الهجاء، وكلها أمور أنتجها نظام تفكير قادة الحركة ، أو ضغوط

وضرورات الحصار . أما مناخ الشرعية فيفترض حريات ، وحوارا وجدالا، ومن ثم إنتاجا مختلفا فكريا وسياسيا، يراعى متغيرات عديدة.

إن الرجوع إلى الخطاب السياسى الإسلامى - الجهاد والجماعة الإسلامية والإخوان - إزاء الغرب يمثل نصا من النصوص التعبوية التى تلجأ إليها الجماعات السياسية المعاصرة ، أو التى تصل إلى سدة الحكم ، حيث تميل خصائص هذا النص إلى إعلان القيم المطلقة، والنزعة للتحريض، واللغة العاطفية الحماسية ، والرؤية الحدية للعالم وللواقع ، حيث التقسيم المانوى للعالم وهذا ليس شأن النص الدينى الوضعى لحركة من الحركات السياسية فقط وإنما هو تعبير عن حالة نصوص الشعبويات السياسية الأخرى أيا كانت الإيديولوجية والفكرية. ومثل هذه النصوص قد تكون لها مبرارتها، ولكن ثمة شكوكا حول مدى صلاحيتها للتعبير عن موقف هذه القوى إذا كانت متمتعة بالشرعية السياسية والقانونية. فمثل هذه النصوص تنطوى على تفسيرات بشرية فى المبتدأ والمنتهى ولا عصمة لا شأن أى نص بشرى. تفسيرى تبدو عليه تناقضات مع عالم بالغ التعقيد ويستعصى على الوضوح الوارد بهذه النصوص التعبوية - التبشرية التى تبجل الذات وتحقر من شأن الآخر إزاء مستهلكى هذه النصوص من مريدى الحركة والحادبين عليها.

إننا نستهدف فى تحليل النص والرؤى التى تنطلق منه، المضمر والمستور بين تضاعيفه وثناياه، أو البنيات التى تتداخل فى البنيات الظاهرة ، أو التى تتحرك وراءها - بتعبير امبرتوايكو - وبمحاولة ربط النص بواقع منتجيه وسلوكهم. فمثلا هذا الموقف من الغرب كيف يمكن تفسير تناقضه مع سلوك قادة الحركة الإسلامية، وعلى سبيل المثال تعامل حسن البنا مع الإنجليز ، وإشارات عمر عبد الرحمن إلى المنظمات الدولية غير الحكومية التى تدافع عن حقوق الإنسان وتقاريرها عن الحالة فى مصر ، بل وإلى نظام حقوق الإنسان بأجياله الثلاثة. أو رسائل بعض قادة الجماعة الإسلامية إلى الولايات المتحدة كتصريحات صفوت عبد الغنى من قفص الاتهام.

إن هذا الفارق بين جماعة فى المعارضة فى مرحلة التكوين والانتشار وجذب الكوادر وتجنيدها وبين جماعة تعمل تحت ظلال الشرعية هام. ففى حالة المطاردة والمواجهة العنيفة لا تحتاج إلى الدرس الموضوعى والخطاب السياسى الذى يمزج بين التبشير ووضع مبادئ السياسات والآمال . فلكل صيغة ومرحلة وظرف مترتباته. ففى مرحلة الخضوع للمطاردة نواجه بالنظرة التحقيرية والنعوت السلبية للآخر داخليا كان أم خارجيا. وعندما يكون النص تعبيرا عن حركة شرعية أو فى الحكم يختلف الأمر، وتجد التمييزات تتجلى فى ثنايا النص ، كالتمييز داخل الغرب ذاته والتعامل معه. وعلى سبيل المثال الثورة الإيرانية. سوف تجد هذه التمايزات فى مرحلة الثورة ومرحلة انتصارها، حتى تحولها إلى نظام واختفاء الثورة، ثم دخولها فى شبكات العلاقة المعقدة مع الغرب وغيره من الآخرين. وحتى أثناء الدخول فى علاقات معقدة مع بعض الشياطين أو المستكبرين الكبار باللغة الإيرانية ، فلابد من التفرقة بين هذه اللهجة والنعوت الذائعة، والهجائية ، وبين لغة الكواليس، والدبلوماسية والمصالح . حيث تغلب على اللغة الأخيرة لغة الدولة والمسئولية السياسية وبين لغة موجهة للاستهلاك الرمزى الداخلى.

وخذ مثلا لغة الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الجزائر، قبل الانتخابات وأثناءها ، وبعدها . بين لغة الشيخين (مدنى ، وبلحاج) ، وآخرين مثل محمد سعيد، ولغة عبد القادر حشانى إزاء الغرب ، والسلطة الجزائرية - بتحالف رجال سونطراك، والجيش - طيوف ، وتنويعات، وفوارق ، وتمايزات .

وهناك ظاهرة أخرى يكشف عنها الخطاب الإسلامى من الغرب ألا وهى صناعة صور نمطية وانتقائية للغرب ثم تثبيتها فى الخطاب وترويجها ونقدها. وهذا المنحى فى جانبيه سابق التجهيز - إذا جاز التعبير- فى تصويره للغرب ، ونقده معا .

فلا تعود نرى الغرب غربا ، إنه غربنا نحن ، أى متخيلات الذات عن كوابيسها. بل أن مفهوم الغرب ، وأبعاده فى رؤية الحركة الذى درسه الباحث ليس مفهوما جغرافيا ، أو دينيا إلخ، وإنما هو حالة مجموعة نظم سياسية، واجتماعية، واقتصادية تطورت تاريخيا فى بنى الأفكار والسلطة ، والعلاقة مع اللامرئى. بل أن الغرب ذاته هو وريث لحضارات وإنجازات إنسانية وبعضها شرقى كإنجازات العلوم التى استمرت عبر تجربة الأندلس. ولا يغيب عن البال أن هذه العلاقة المعقدة تداخلها الإدراكات الملتبسة ، فالغرب ذاته فى ظل تجربته الوحشية معنا كمحتل ، صنع عبر جهازه الاستشراقى والمعرفى بعضا من هواجسه ومتخيلاته، صورا نمطية عنا كشرق، أو كإسلام . أى ينطوى جهازه المعرفى وإنتاجه على بعض الصور النمطية عنا ، ويعيد إنتاجها . إنها الذات كموضوع لإعادة الإنتاج فى نص المستشرق ، أو نص الوطنى. ولا نقول ذلك موصوفا بالإطلاقية، وإنما نقول بعض إنتاج هذه الأطراف ، إن لم نقل غالبه.

ثالثا: فى وصف صورة الغرب

إن هذه الصورة المانوية الأكثر حضورا للغرب فى النص الإسلامى تقابلها صور غربية معكوسة عنا حيث يظهر فى نصوصه عالم الذكور وسلطاته والحريم والسيف....إلخ . كلا الطرفين يسعيان إلى نبذ ما يغايره وجحده . وكلها صور لا تاريخية. ولكن يستوقف الباحث تلك النظرة السائدة ، عن ثنائيات الأخلاق/ اللاأخلاق، والمادى/ الروحى حيث يوصف الغرب فى نصوصنا بالمادية معزولة عن الروحانية، والأخلاقية. الإسلامية فى مواجهة الإباحية واللاأخلاقية الغربية. وكأن هناك أخلاقا واحدة سرمدية، وأبدية. قد يكون ذلك صحيحا فى الموقف الإسلامى إزاء ظواهر غربية عديدة ولكن الأخلاق ليست مطلقة ولا أبدية ولا سرمدية فى تجربة إنسانية ما. فداخل كل تجربة هناك تحولات فى النسق الأخلاقى وتغيرات يجب رصدها عبر الزمن ، وربطها بالاختلافات فى البنية الاجتماعية. ومع ذلك فلكل موقف مادى أخلاقياته الخاصة الزمنية والتاريخية والمتغيرة التى يفرضها الاجتماع الإنسانى ذاته قاعدة تحكم السلوك، أو تضبطه أو تسوغه أو تعطيه تبريراته للفرد. أما مفهوم الإلحاد والإباحية فموجود قبل وجود الغرب ذاته.

وفى وصف الحضارة الغربية فى فكر الإخوان المسلمين أنها "حضارة مادية" وعاجزة عن قيادة البشر وإسعادهم. ولكنها تقود العالم منذ مرحلة تاريخية طويلة جدا ، فهل العجز كصفة، هو تعبير عن إدراك للواقع التاريخى أم أنه تعبير عن هدف ، وأمل ويغاير الباحث بين هذا الموقف وموقف الجهاد فى وصف حضارة الغرب، بأنها "جاهلية حديثة".

الا يشكل هذا الوصف تعبيرا عن موقف سيد قطب، ومحمد قطب، وصالح سريه، فى رسالة الإيمان... إن للإخوان مرجعيتان مرجعية البنا والهضيبى وغيرهما من المرشدين ، ومرجعية الأستاذ سيد قطب.

والواقع أن الفصل فى البحث بين الوافد كنقيض للموروث ، يحتاج إلى مناقشة، لاسيما القول أن الموروث هو عبارة عن كل ما تمخضت عنه تجارب مجتمعاتنا عبر المراحل التاريخية الماضية. وهو استخلاص غير سائغ، لأن تجربة مجتمعاتنا لم تكن مفصولة قط عن تفاعلات الوافد والموروث. بل أن تجارب الفتح الإسلامى ذاته، كانت تعبيرا عن تفاعل بين هذه التجربة الإنسانية العظمى، وبين موروث البلدان المفتوحة. بل أن القائمين قبلوا ببعض هذا الموروث فيما لا يخالف قواعد النظام الإسلامى وأكبر مثال على ذلك الموقف من التجربة القانونية المصرية – التاريخية المتطورة واعتبارها عرفا من الأعراف، وتعد مصدرا من مصادر النظام القانونى الجديد. وأيضا الوافد باعتبارة ثقافة الغرب وآدابه وفنونه المجلوبة، وهذا أمر يحتاج إلى التمييز والضبط، فعلى سبيل المثال ماالضير فى القبول بالموسيقى الكلاسيك، والفنون التشكيلية، والباليه، والرواية وفنون القص، والإبداع، وأشكال المعمار؟ هل هى أمور شيطانية نرفضها باعتبارها وافدا شريرا.

وهل صحيح يمكن الفصل بين التكنولوجيا ، وبين العقل الذى أنتجها؟ وهل صحيح يمكن الفصل بين المادى فى حضارة الغرب دون أسسه المعرفية والفلسفية والقيمية. إن التقدم كمفهوم، وليد للفكر الاجتماعى هناك، وهو تعبير عن تطور مفاهيمى وسياسى واجتماعى، وليس مفهوما خارج هذه التجربة.

ويبدو صحيحا ما وصف به الباحث "موقف بعض كتابات الجهاد التى تبالغ فى التقليل من شأن التفوق المادى للغرب ومن تمكنه من عالم اليوم، وأنه ليس إلا تمكن غواية لا يلبث أن يزول" من أنه تحقير للتفوق المادى والعلمى والتكنولوجى الغربى. وعند تحديد موقف الجماعة الإسلامية ، وتركيزها على "أن مشكلة الناس الأساسية، أنهم يرفضون أن يكونوا عبيد الله، أو يجهلون هذه القضية" وعدم اهتمامها بالتقدم التكنولوجى، أو الديمقراطية... إلخ والواقع أن المسألة فيما يبدو لى مختلفة، فهذا الاقتباس وغيره هو جزء من رؤية الجماعة فى نقد الدولة السلطوية المستبدة، وفى ذلك تحاول الوصول إلى ذلك من خلال نفى عبودية البشر لها وطاعتها.

وفى تحليل نمط الحياة الغربية، يتم نقدها من خلال بنيه مصطلحية، ومفاهيمية غربية. وعلى سبيل المثال: التقليد، والتبعية ، والتغريب ، والعلمنة". فالواقع أن النص الإسلامى السياسى ينطوى على مجموعة مصطلحات ومفاهيم غربية تماما ، كاستخدام مفاهيم وظيفية فى نص الجماعة الإسلامية السرى "محاكمة النظام السياسى المصرى" مثلا * .

* استكمل المعقب هذا التعقيب ونشره كاملاً فى كتاب منفصل. انظر : نبيل عبد الفتاح، عقل الأزمة- تأملات نقدية فى ثقافة العنف والغرائز والخيال المستور، دار سشات، القاهرة، ١٩٩٣ص ٨٠-١٢٠.

المناقشة

- د. عماد صيام:

تؤكد الورقة المقدمة لكافة أبناء جيلنا من كافة التيارات الفكرية والسياسية أن هناك مياها جديدة فى النهر، وعلينا أن نرصد ماذا يجرى من تغيرات على الضفة الأخرى لهذا النهر إن كنا بالفعل مهمومين بإصلاح شؤون هذا الوطن ونحن لنا حوار طويل سوف يمتد إلى أ ن تصلح الأمور فى هذا الوطن. فى العرض الذى قدمته أكدت على مسألة موقف الغرب المعادى للمسلمين، وأن هناك موقفا متعنتا وقصديا ضد المسلمين . لكن الغرب إن كان أوروبا أو أمريكيا يقهر الفقراء بكافة دياناتهم ، واعتقد أن الأمريكان أبادوا الهنود الحمر فى أمريكا ولم يكن الهنود مسلمين، وأمريكا أبادت فيتنام فى العصر الحديث والفيتناميون لم يكونوا مسلمين، فالقمع والنهب والإبادة موجهة لجميع فقراء هذا العالم وليس المسلمين فقط. وما يتم اليوم فى البوسنة والهرسك - رغم أن المشكلة لها جذور تاريخية مرتبطة بالاستعمار العثمانى ومازالت - يستفز الإنسان ، وليس المسلم فقط .

القضية الثانية، على الرغم من أنك ركزت على مسألة العداء للغرب فى الخطاب الإسلامى والممارسات الإسلامية، ولكن هناك فى الحقيقة مسألة لا أستطيع فهمها، فرغم هذه الحدة فى العداء الإسلامى للغرب إلا أننا فى رصد الحركة الإسلامية تكتشف أن العديدمن رموز الحركة الإسلامية يعيش فى الغرب ويتعامل وفق آليات وقيم هذا المجتمع الغربى. ليس ذلك فقط بل أن العديد من المراكز النشطة التى تدعم الحركة الإسلامية موجودة فى الغرب، هم ليسوا فى المريخ، إنهم فى مجتمع غربى توجد درجة من التفاعل معه.

المسألة الثالثة ، أنا اسمى عماد ياسين صيام، مصرى الجنسية ، مسلم الديانة ، اشتراكى فى معتقدى السياسى، أرى العلمنة فى إطار قول الرسول الكريم (ص) : "أنتم أعلم بشؤون دنياكم". هذا هو الذى أفهمه من العلمنة ، وأنت فى كلامك عن العلمنة قلت كلاما يبدو مسيئا جدا، أن الغرب يمارس إفسادا علينا بالعلمنة ، فأنا أريدك أن تقول كيف ترون موضوع العلمنة بالضبط فى الإطار الإسلامى؟

أخيرا، أنا متفق تماما أن هناك انفصالا تنظيميا وسياسيا كاملا ما بين فصائل الحركة الإسلامية، بل هناك لحظات صراع والصراع يصل إلى الصدام فى كثير من الأحيان بين فصائل الحركة الإسلامية . ولكن الرؤية العامة لمجمل فصائل الحركة الإسلامية بمختلف توجهاتها وبمختلف أشكال تبنيها لقضية العنف من عدمه ، يشير إلى أن هناك نوعا من التكامل والتساند الوظيفى فى الأدوار.

- الأستاذة / فاتن عدلى :

النقاط التى أتفق فيها مع الباحث فى آليات الاستعمار الجديد وكذلك إشارته عن التبعية التعليمية بشكل خاص .
ولكن هل الحركة الإسلامية بالفعل هى المستهدفة بالضرب؟ أم هناك مشروع قومى أو مشروع للتنمية بالاعتماد على الذات يقف الغرب ضده حتى فى أمريكا اللاتينية . حيث نرى نزعة الولايات المتحدة للسيطرة والهيمنة من خلال المؤسسات الدولية من منظمة اليونسكو إلى منظمة الصحة العالمية.

ثانيا : أليس هناك ضرب للحركة الإسلامية من الإسلاميين أنفسهم؟ هل التناحر بين الطوائف الإسلامية، الجهاد والسنة وخلافهم ، أليس هذا ضربا للإسلام؟ هناك طوائف كل منها له مذهبه الخاص.

-الأستاذ / أشرف حسين:

العنوان هو الغرب والإسلام ، وأعتقد أن فى اختيار العلاقة بين هذين الجوهرين المطلقين اللاتاريخيين توجد صعوبة شديدة جدا. والباحث لم يحدد لنا ماهو الغرب من وجهة نظر الحركة الإسلامية؟ ماهو الغرب تحديدا؟ الباحث أشار سريعا إلى أن هناك أيضا جماعات فى الغرب مثل جماعات البيئة تنقد الحضارة الغربية والكثير من النقد الذى وجهه الباحث إلى الغرب يشترك معه فيه جماعات وطبقات اجتماعية وأحزاب وحركات اجتماعية، فنقد الطابع المادى للحضارة الغربية، ليس وقفا على الحركة الإسلامية. فما هى أشكال التفاعل الممكنة بين حركات الإسلام السياسى وتلك الحركات سواء على المستوى السياسى أو على المستوى الفكرى؟

ثم هناك مسألة أخذ الإسلام والمسلمين كمركز للعالم..وهذه نقطة أولية تحديدها بهذا الشكل هو تحديد إيمانى عقيدى، والاعتداء على الإسلام جزء من الاعتداء على العالم الثالث. إن الظاهرة الاستقطابية غرب / إسلام هى اختيار مجتزئ لموضوع أكبر.

-الأستاذ / نبيل عبد الفتاح:

أى إشكالية ما، أى أزمة ما، طالما عبر عنها تيار موجود فى واقع سياسى سواء كان إسلاميا ، سواء كان بوذيا، سواء كان ماركسيا ، سواء كان هنديا، فى النهاية إدراكه أنه إزاء مشكلة أو إزاء هاجس. الكلام عن مشكلة الهوية ، طالما أن حركة ما تشعر أن هويتها مأزومة فهذه تستحق البحث كائنة ما كانت . المسألة ليست عدم شعور فئات أخرى بأن هناك أزمة فى الهوية . لكن إذا وجد فى النص الإسلامى، فى الجهاد أو فى الجماعات الإسلامية أو قديما فى جماعة المسلمين أوفى حزب التحرير الإسلامى ، أن هناك هاجسا حقيقيا إسمه "الهوية" فسوف يكون هذا بمثابة فرض لمشكلة بحثية تستدعى التعامل معها.

-الأستاذ / كمال مغيث:

الزميل وهو يتحدث عن الغرب يريد إلى حد كبير أن يزيل من ذهننا الصورة الرافضة، الصورة التى نعتقد أن

الجماعات الإسلامية ترى الغرب فيها إنه مرفوض تماما. فيتكلم عن أن هذه الجماعات لا ترفض الغرب على الإطلاق ولا تقبله على إطلاقه . وأظن أن هذا الأمر لا يخص الجماعات الثلاثة الذين تحدثت عنهم، ومستحيل أن تجد مفكرا مصريا من عبد العزيز فهمي الذي تحدث عن استبدال اللغة اللاتينية باللغة العربية، إلى طه حسين إلى سيد قطب، وكذلك أي جماعة سياسية ثقافية مصرية من الماركسيين إلى التكفير والهجرة، لا يمكن أن تجد من يقول أننا نقبل الغرب عى إطلاقه أو نرفض الغرب على إطلاقه، المشكلة أن سيادتك لكي توضح لنا ذلك اخترت أسهل ما يمكن اختياره، الغرب فكريا. لأن ذلك سهل والتبرير سهل أيضا، سوف آخذ الطائرة ولن آخذ الصاروخ. استطيع الاختيار بوضع هذه مكان تلك، ببساطة شديدة لأنه يمكن تبريره ! ولكن المشكلة أنه كان من الممكن أن توضح لنا الصورة بالقول كيف يمكن أن تتفاعل هذه الجماعات مع الغرب ، بأن تشرح لنا تصورها الاقتصادي مثلا فهذه الجماعات تعتقد أن تسعة أعشار الرزق في التجارة. وبالطبع يتضح ذلك في الأدبيات الاقتصادية إلى حد كبير في هذه الحالة كان سيتضح جيدا هل سوف يستطيعون تطبيق مقولاتهم عن الغرب على الاقتصاد أو على تصورهم الاقتصادي الذي يرونه، وعلاقتهم بالبنوك، وعلاقتهم بالربا، وهكذا. والنقطة الأخرى إنك اخترت أيضا الغرب التكنولوجي ونسيت الغرب المرتبط بالحرية الأكاديمية وحقوق الإنسان والديمقراطية ، لأن هذه مسائل شائكة وسوف تضع هذه الجماعات في مشكلة وكذلك الباحث أيضا.

أخر نقطة لكي تتضح الصورة المنفرة للغرب تتحدث عنه كميكانيزم ثابت ، فتقدم نمط الحياة الغربية وشروح صورتها التي يتضح فيها الدعارة والشذوذ والمخدرات وأنا أظن أن الغرب ليس مسئولا عن هذه المشاكل، وكل ما في الموضوع أن هذه الأشياء ظاهرة في الغرب لأن هناك كل من يريد أن يفعل شيئا يفعله. لكن هل تعتقد أن هناك نظاما لا يدين في أي مكان في العالم هذه المساوئ حتى في الغرب نفسه؟ !

-الأستاذ / سعيد المصري:

رغم ما قد ترمي إليه الورقة من إيجابيات ولغة منمقة، وهذا مالم نتعوده في الكتابات السوسيولوجية وأوراق البحث الاجتماعي حول الظاهرة الإسلامية ، إنما استوقفني الكلام عن استيراد المفاهيم والكلام عن القطيعة المعرفية في البحث الاجتماعي والكلام عن الحالة النفسية. الحقيقة ليس عندنا نقل في المفاهيم بالمعنى الذي تحدثت عنه وليت ذلك كان موجودا، نحن لدينا إساءة استخدام للحقائق من أساسه، وإنه لو كان هناك نقل في المفاهيم لخلق تراكما على هذا المستوى. وأحد أشكال تشوه نقل هذه المفاهيم أو إساءة استخدامها هو أن التحليل السوسيولوجي للظاهرة الإسلامية يمكن أن يتأثر بما هو شائع، مثلا وسائل الإعلام تقول عن ذلك تطرف و هذا إرهاب ...إلخ. وهي الأفكار الشائعة ، وأخشى أن تكون هذه الأفكار هي المنطلقات الفعلية للأبحاث . وأنا اعتقدأنه بهذا المنهج، البحث الاجتماعي يصبح واقفا في خندق لا يستطيع أن يحمل هذه الأمور لأنه لم يستطيع أن يحلل ويكون موضوعيا في رؤية مستقلة عن

الرؤية الإعلامية. إنما الشئ الذى أخشاه من خلال درس جاد للظاهرة الإسلامية هو أن تحدث عملية تقوقع فهم هذه الظاهرة، طبعا الزمن المعاصر مفروض علينا أى مسيرة التاريخ وهذه مسألة لا يوجد فيها نقاش . لكن هنا لا تفهم العلوم الاجتماعية الغربية جيدا، وأنه إذا تم ذلك الفهم سوف يجعلنا فى موقف أفضل فى التعامل مع الغرب. والحقيقة أن الكلام بهذا الشكل يوحى بأن التحايل الذي يمكن أن يكون مقبولا على مستوى من المستويات فى فهم الظاهرة الإسلامية يؤدى إلى رفض المفاهيم الغربية. وقد حاولت ألا تذكر ماهو منهجك فى التعامل مع هذه الظاهرة، أى أننى لا أفهم هل أنت اشتغلت كباحث تحليل مضمون أم تحليل خطاب أم قمت برصد وتحليل اتجاهات؟ أنا لاأفهم ماذا فعلت بالضبط ورغم هذا أقول لك عقلك لن يستطيع أن يتحرر من المناهج الغربية التى ترفضها ، فنحن فى موقف تفرض علينا فيه المعاصرة فى التعامل مع هذا الإنجاز الغربى.

- الأستاذ / سعيد عبد المسيح:

النقطة الأولى هى أن رؤية الحركة الإسلامية للغرب هى رؤية سوداوية لسببين ، السبب الأول قابلية الدول الإسلامية أو قابلية دول العالم الثالث عامة التى استغلت من الغرب للاغتراب، وهو السبب الرئيسى لهذه العملية التى تقلل من حدة العداء للغرب ولفكر الغرب. والشئ الثانى أن هناك دولا استعمرت من الدول الأوربية، والدول الغربية فى الوقت الحالى استفادت منها وتستطيع أن تستغلها أيضا. نحن نفكر بالمنهج البراجماتى كيف نتعامل مع الغرب الذى استغلنا لكى نتخلص من التجربة السوداوية التى عشنا فيها، لكن نتخلص منها ونجعلها أكثر بياضا.

- النقطة الثانية : هى عدم ميل الحركة الإسلامية لطرح مفاهيم وأفكار تقابل الأفكار الغربية التى ترفضها ، فأنا أرفض شيئا إذن لابد أن أضع البديل. مثلا فكرة الشورى هل هى ملزمة أم غير ملزمة فى منهجهم وماهو منهج الحركة الإسلامية فى التعامل مع الظواهر المختلفة لإيجاد مفاهيم تناهض أو تقف بالمرصاد للمفاهيم الغربية .

- د. عصام العريان:

الأمة العربية والإسلامية تعيش منذ قرن من الزمان أو يزيد صراعا بين مشروعين، مشروع ينبع منها ومن بيئتها ومن قيمها وتاريخها وتراثها، ومشروع وافد يريد أن يفرض مناهجه وأساليبه وطرقه ونظمه فى كل الوسائل الحياتية وبالذات فى النظم الاجتماعية. الاندهاش الذى حدث عند مجموعة باحثين شباب هو أنه خلال عقدين من الزمن تقريبا شوهت صورة الحركة الإسلامية تماما وموقفها من الغرب رغم أن الموقف واضح من قديم ومن زمن بعيد، وبالذات منذ نشأة الحركة الأم وهى الإخوان المسلمين . أنا أشعر أن النظرة التى يجب أن نركز عليها الآن هى نظرة إلى المستقبل ، هل الغرب يقبل التعددية التى يريد أن يفرض التزام الجميع بها ؟ بمعنى أنه يقبل على المستوى الكونى أنه يكون هناك تعددية ثقافية وحضارية وفكرية ، ويكون هناك أنا والآخر، ويكون هناك تعايش بينهما، ويكون هناك أمة إسلامية لها

قيم ولها حضارة ولها أسلوب فى الحياة، وهناك غرب له كما يريد ويكون هنا ك بينهما تعايش. إننا نعتقد أنه إذا حل الغرب هذه الإشكالية لديه سيكون هناك مستقبل لتعاون كبير جدا بين هاتين الأمتين. النقطة الثانية والخطيرة جدا أنا أرى أنه بغض النظر عن موقف الحركة الإسلامية من الغرب، هل المسلمون الآن، وأنا أعتقد أن الموقف ليس موقف حركة إسلامية وليس موقف المسلمين أو المجتمع الإسلامى ولكن الشرق كله مسلميه ومسيحييه لأن أيضا الكنيسة المصرية والقبطية لها موقف واضح من الكنيسة الغربية ولا داعى لأن ندخل فى هذا الموضوع، ولكن أقول أن المشكلة التى تخصنا كمسلمين أو كشرقيين هى كيف نستطيع أن نحقق الدورة الحضارية القادمة بأقل تكلفة ممكنة وبأقل جهد ممكن، إن السؤال الذى طرح كيف ننجو بالبعد الإيجابى الأخلاقى والبعد المعرفى التقنى التكنولوجى فى نموذج جديد يحقق للعالم كله السلام والسعادة والأمن والأمان.

-الأستاذ / محمد حاكم:

أنا سعيد جدا بالقوة اللفظية التى بدأ بها الأستاذ إبراهيم فى نقد المفاهيم وعملية استيراد المفاهيم، لكن بقدر السعادة بقدر الأسف أن هذه القدرة النفسية والاحتجاجية على المفاهيم العلمية السابقة لا تنعكس بقدر كاف فى العرض الذى قدمه . وسوف أدلل على ذلك بالمفهوم المركزى الذى اعتمد عليه وهو مفهوم الأنا والآخر . وهومفهوم مستورد مثل بقية المفاهيم المستوردة ، لكن أيضا مثل باقى المفاهيم لم يكن معه كتالوج يوضح كيف يستخدمه، المشكلة أنه تم تقديم الأنا والآخر أيضا باعتبار كل منهما وحدة متجانسة. لكن الحقيقة أن الأنا منقسم ومتعدد زمنيا ، ومكانيا، وسوسيولوجيا ، بمعنى أننى أقبل تقسيم الأنا باعتبار جماعات الجهاد والإخوان المسلمين، والجماعة الإسلامية، لكن هذا الكلام يقال عادة دون تحديد سوسيولوجى لما تمثله الجماعة الإسلامية وما تمثله جماعة الإخوان المسلمين وما تمثله جماعة الجهاد. وفى المقابل يقدم الغرب باعتباره وحدة متجانسة ، لا طبقات ولا آراء مختلفة ولا اتجاهات مختلفة.

النقطة الثانية هى دور الآخر فى تحديد رؤية الذات له، أى هل للغرب دور فى تكوين وتقديم مصادر لرؤية الجماعات الإسلامية عن الغرب؟

والنقطة الأخيرة عن حكاية توحد الجماعة (الجماعات الإسلامية) مع التراث . وأدعى أن ثمة توحداً للجماعات الإسلامية مع التراث الغربى أيضا واستيراده من خلال ما وصل الجماعات الإسلامية من التراث الإسلامى والحضارى العربى عن طريق الغرب.

-متحدث:

المفاهيم السوسيولوجية والبحثية فى العلوم الاجتماعية عموما نابعة من خصوصيات مختلفة، خصوصيات نابعة

من مجتمعات غربية للتعدد وليس للمفرد، ونحن نحاول أن نطرح عليها واقعنا بقدر الإمكان وخلف ذلك التصور الإيديولوجي السائد فى الغرب والذى نبتلعه علي المستوى المعرفى الإبستمولوجي والذى وصلوا به إلى أعلى درجات التقدم . ولكي نكون أفضل علينا بعمل البديل، هذا هو التصور الموجود عند لويس عوض، وعند حسين فوزى وعند عدد كبير جدا من الذين يدرسون فى الأبحاث الاجتماعية. إنما الخطاب الدينى هل يفعل عكس هذا؟ الخطاب الدينى أصلا بغض النظر عن فلسفته نبع من مجتمع أحادى وفى ظروف تاريخية محددة، وبعد ذلك أصبح يريد أن يكون صالحا لكل زمان ومكان بغض النظر عن خصوصية الموقع الذى يريد أن يتعامل معه، هنا يحدث أيضا نفس الشئ الذى يحدث فى التبعية للمنهجية الغربية، أعتقد فى تناقضات الخطاب الدينى مع خصوصية المرحلة والمكان الذى يتعامل معه. وهنا التنافس بين العالمية الدينية من ناحية والعالمية المفروضة من الغرب من ناحية أخرى. أى ما يستند أساسا على المعيارية الدينية فى مقابل اللامعيارية الغربية باعتبار أزمة الهوية الغربية أو أزمة المجتمع الغربى فى العصر الحديث. لكن هذه المعيارية أو النسق القيمى الذى تدعو إليه الخطابات المعرفية الدينية الرفيعة مختلف عن المعيارية الغربية.

- د. مصطفى عبد العال:

عندما سمعت بعض الأبحاث فى بعض الجلسات الأخرى كان فيها أيضا شئ من القطيعة الموجودة عند الأستاذ إبراهيم، لكن العذر الذى التمسه للأستاذ إبراهيم أنه ينطلق من نص مقدس ، وبالتالى هناك شئ من العذر قياسا بالآخرين الذى قامت لديهم قطيعة رغم استنادهم على نصوص غير مقدسة. أنت تفضلت وقلت بأن التيارات الإسلامية حسمت قضية ماذا نأخذ من الغرب وماذا لانأخذ. وأنا أتصور أن ذلك إذا كان قد حدث فهذا شئ خطير لا نعلم به كيف؟ كيف نخرج منتجا من السياق الثقافى له، كيف تأخذ منتجا غربيا تم إنتاجه فى إطار سياق ثقافى معين؟ نعدله ونأخذه بمفرده ؟ لو هذا حدث ستكون سعداء جدا. القضية الثانية التى أتساءل معك فيها أيضا هو الفرق بين الرفض لهذا الغرب المتحيز الفاسد – أيا كانت تسميتنا له – وقدرتنا على التعامل معه. لا يكفى أن نرفضه فى ذاته ، نحن مجبرون أن نتعامل معه سواء أكان تعاملنا بالسلب أو بالإيجاب.

النقطة الثانية، هى مسألة التأكيد علي قرب نهاية الغرب ، وقد يكون هذا صحيحا نظريا، لكن هل تعتقد أنه من الممكن لأمة فى حجم الأمة العربية الإسلامية أن تظل مكتوفة الأيدى انتظارا لأن يتم تحقيق هذه النظرية؟

والنقطة الأخيرة ... أنا متفق معك أن المشاعر والتحليلات الإسلامية ناتجة عن تخاذل الحكام والأنظمة فى العالم العربى والإسلامى تجاه الغرب، أى أنك استعملت علاقة الحكام العرب بالغرب خاصة فى جانب الكرامة الوطنية. فليتك تفسر لنا كيف يرى الإسلاميون الوطنية بدون جانبها الدينى.

- د. محمد نعمان:

أحاول أن أصل إلى تشخيص الحركة الإسلامية : هل هى بالفعل تعبر عن الصحوة الإسلامية؟ نرى أن الباحث يتحدث عن أثر الاستعمار الغربى ويفسر أثر الاستعمار بأنه مجرد عدوان على الدين الإسلامى، ويراه فى هذه الحدود فقط. والنمط الاستعمارى بالتالى هو سلوك عدوانى على هذه الأمة، وهذا النهج أو هذا العدوان يخلق نقيضه العدوانى أيضا. ولكنه لا يكون خطوة ضد الاستعمار، يكون ضد الحداثة بشكل عام على اعتبار أنها غربية ، أو نفى إنجازات الآخرين. هذه سمة مهمة على أساس أن كل إنجازات الغرب لم تأت من المؤمنين بالله. وهذا يطرح سؤال القبول بالأخر والدخول معه فى جدلية من أجل صنع خطوة جديدة فى طريق التطور الإنسانى. القبول بالآخر هنا عليه علامة استفهام كبيرة جدا. حيث نلاحظ أن الحركة الإسلامية تنغلق على نفسها وتضع عددا من الحواجز والقيود الدينية أمام التعاون مع الآخر الدينى على الرغم من إصرار ممثلى التيار الإسلامى على الاعتراف اللفظى بالإيمان بكل الأنبياء والرسل، ولكنهم يشفعون ذلك أخيرا بشرط الإيمان بالإسلام . وهذا ممكن أن يكون صحيحا فيما يتعلق بالعقيدة الإسلامية ولكنه ليس صحيحا فى قياس عقائد الآخرين.

آخر جزئية استنتاج أنه من خلال تمثل خبرة ١٠٠ سنة من تاريخ الحركة الشعبية ، نحن أمام حركة عنصرية إسلامية وليس أمام صحوة إسلامية.

- الأستاذ / حماد إبراهيم:

- الغرب هم أساسى للعالم العربى والإسلامى. وقد اهتم الأستاذ إبراهيم بهذه القضية وهذا أمر يدعو إلى التقدير، واجتهد فى معالجتها وهذا أمر يدعو إلى تقدير أكثر. لكن النقطة الأولية التى أعتقد أنها لم تأخذ حقها من الاهتمام هى ما إذا كانت إسرائيل محورية فى التصور الإسلامى للغرب. هذه النقطة على وجه التحديد جرى فيها طبقا لكلام الأخ إبراهيم نوع من التمييز بين نظم الحكم الغربية والشعوب الغربية. ومن المفارقة أن هذه النقطة الأساسية فى فكرية الحركات الإسلامية تلتقى مع نفس المقولات التى صيغت فى الصحافة المصرية اليومية فى الستينيات بسائر تصنيفاتها، نفس المقولة فى مجلة الدعوة ، نفس المقولة فى مجلة الكاتب، نفس المقولة فى مجلة روز ليوسف، نفس المقولة على لسان كتاب ممثلين لسائر فصائل الحركة الوطنية المصرية، ومع ذلك لم يجر التنسيق فى صياغة رؤية موحدة، لماذا؟

النقطة الثانية خاصة بتصور الحركة الإسلامية للغرب، كيف لا يكون تصورا نخبويا؟ بعبارة أخرى أين موقع هذا التصور من الرأى العام المصرى؟ هو تصور الحركة الإسلامية ، ولكن كيف يمكن أن نقول أنه تصور للرأى العام المصرى؟ لابد وأن نهتم بأدوات نقل التصور فى إطار مقاومة الغرب، نتحدث عن مجلة الدعوة ونتحدث عن مجلة الاعتصام والمختار الإسلامى، ولكن هذه الصحف انتعشت فى فترات وخباصوتها فى فترات أخرى، سواء بحكم

المطاردة الأمنية أو بحكم نصوص قانون سلطة الصحافة ١٤٨ لسنة ١٩٨٠، الذى حرم التيار الإسلامى من إحدى مجلاته بنص المادة ٤٩ من هذا القانون بمجرد موت الشيخ صالح عشماوى لأنه صاحب الترخيص.

النقطة الثالثة ، هو الظرف السياسى الذى يسمح بصعود التصور أو هبوطه . على سبيل المثال فيما قبل العام ١٩٧٧ كنا نميز بين الغرب المؤمن والغرب الشيوعى خصوصا فى صحافة الإخوان الدعوة والاعتصام لسان حال أهل السنة، وأشتق التصور فى ظل ظرف سياسى اصطدم فيه الإخوان بالسلطة السياسية بعد أن بدا أن طريقها مختلف تماماً. ثم بعد ذلك اختلف الأمر وأصبح الحديث عن غرب واحد.

-متحدث:

أضم صوتى إلى الذين قالوا أن الغرب ليس كتلة واحدة، والحروب العالمية الكبرى نشأت بين الدول الغربية ، والدمار الذى لحق بالبشرية حدث بين الدول الغربية. وأريد أن أضع الصحوة الإسلامية فى شكل مقارن مع الصحوة الدينية فى العالم ككل. المقارنة بين ما يحدث فى أوروبا الشرقية وما يحدث فى أمريكا اللاتينية وما يحدث فى الشرق الأوسط من محيط الصحوة الدينية. اعتقد أن من المهم أن نعرف الفارق بين الصحوة الدينية الإسلامية وموقف الغرب منها وموقفه من الصحوة الدينية فى أوروبا ، حيث لعبت الكنيسة دوراً مهما فى عملية الصحوة.

-الأستاذ / أحمد أنور:

-حضرتك بدأت بكلمة "مأساة المنهج العلمى"، وأنا أرى أن هذا يحتاج إلى إعادة نظر، لأنك فعلت العكس، فقد بدأت برفض الغرب وبعد ذلك انتهيت برفض المنهج العلمى. فالعكس هو الذى يجب أن يحدث، أن تبدأ بالمنهج العلمى وتنتهى برفض الغرب. وبعد ذلك اتهمت البحوث فى الجامعات المصرية بأنها بحوث أسيرة للمقولات والأفكار المستوردة. أود أن أوجه نظر حضرتك إلى أن البحوث الموجودة ومتابعة المنهج المادى أو نظرية المادية التاريخية تتفق معك حول صورة الغرب فى كثير مما قلت، فى الاستغلال ، استغلال الغرب وفائض القيمة التاريخى والماركسية تنظر إلى الغرب بهذه الصورة . لكن حضرتك تكاد تدين النظرات الأخرى حتى تلك التى تتقارب معك فى نفس الصورة.

-الأستاذ / عادل شعبان:

أعتقد أن أدبيات اليسار درجت فى الفترة الماضية على اتخاذ موقف مشابه ولكن فقط الخطاب مختلف : كلمة الإمبريالية...إلخ . فأنت فى الحقيقة تضع أرضية للحوار والاتفاق حيث وصلت إلى أنه فعلا أصبح يوجد أوجه اتفاق ولكن المصطلح متغير، فقد وصلت فى النهاية إلى أن الحركة الإسلامية وموقفها من الغرب إلى حد كبير هو يتقارب من مواقف اليسار.

- الأستاذ / أحمد عبد الرازق:

هناك جهد من الأخ إبراهيم يشكر عليه، ولكن هناك أيضا بعض التزويق لوجهة نظر الحركة الإسلامية . الحركة الإسلامية عمرها ما نظرت للغرب كاستعمار اقتصادى، وكل ما يهمها هو الاستعمار الثقافى، وهى تقوم بجهد مشكور فى مواجهة الغزو الثقافى ، ولكننا نعيش أبعاد الظاهرة الاستعمارية، ولم تنظر الحركة الإسلامية على مدى تاريخها للاستعمار باعتباره امبرياليا وسارقا للشعوب. كذلك فى مواجهة نمط الحياة الغربية، الحركة الإسلامية تريد نموذجا رأسماليا بلا شروره ، فهى ليست ضد الخصخصة وليست مع تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر ، وهى مع آليات السوق ومع السوق الحرة. ولكنها ضد شرور الرأسمالية، وهى تحديدا الشرور الأخلاقية . ولكنها فى النهاية متفقة مع نمط الحياة الغربى، فهى ليست ضد هذا النمط ولا تطرح شيئا موازيا لنمط الحياة الغربى، أى أنها فى النهاية مع نمط الإنتاج الغربى فى علاقاته وتجلياته الاقتصادية. وجريدة الإخوان تقول أن الحكومة كافرة ، الحكومة غير شرعية ، لأنها تحدد العلاقة بين المالك والمستأجر .

ثانى شئ فى مواجهة الغرب ونفوذ الغرب أن الحركة الإسلامية صوتها عالى منذ ١٠ سنوات ، ولكن فى سلوكها العملى ضمن النضالات المحدودة التى خاضتها الحركة السياسية فى مصر لم تؤثر على النفوذ والتواجد الغربى. فالحركة الإسلامية تقوم بعمل ضجيج على حجاب المرأة ، وتفصل الأولاد عن البنات فى جامعة مثل جامعة أسيوط، ولكنها ليست على استعداد أن تقوم بعمل أى شكل احتجاجى فى مواجهة النفوذ الغربى أيا كان نفوذا ثقافيا أو خلافه.

وآخر شئ فى الموضوع فكرة "الإخاء". والأستاذ إبراهيم حاول بقدر الإمكان أن يقدم لنا إضفاء رصانة عصرية على مواقف الحركة الإسلامية. من قال أن هناك إخاء عالميا ؟ على العكس، الإسلاميون الأصوليون يرددون أن الدين عند الله الإسلام ولا يعتنق أى أحد إلا الإسلام، وغير المسلم أمامه شيئان : إما أن يسلم أو القتل أو الجزية. ففكرة الاخاء الإسلامى أو حسن التعامل مع الغير أو الآخر غير واردة. طبعا الحضارة الإسلامية والعربية فى لحظة صعودها كانت حضارة تتعامل بشكل آخر غير هذا الشكل، أما الحركة الإسلامية الحالية الآن فأساسها الفكرى والقيمى من فقهاء عصر المماليك والعثمانيين، إبن تيميه وأمثاله ، وهو عصر انحطاط هذه الحضارة العربية وتدهورها وعدم قدرتها على العمل مع الغير.

- د. هدى زكريا:

الأخ إبراهيم طرح نفسه منذ البداية كباحث سوسيولوجى وبالتالى سأتحدث معه كباحث سوسيولوجى وليس كمتدين إسلامى. صحيح أننا مقبلون على دراسة الثقافة الغربية ومناهجها ، وتراثنا لا ندرسه وهو يتعرض للتراث لكننى ألاحظ خلطا بين دراسة التراث بمعناه الدينى ومعناه الثقافى. لأن الثقافة الإسلامية نمط حياة وفكر، إنما الدين

الإسلامى هو موضوع آخر ويجب الفصل بينهما.

ومسألة الصراع الكامن أو الظاهر بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الغربية، هذا صراع توجد فيه فترات لابد أن ننتبه إليها. إن الإسلام عندما ظهر ظهر كإبداع فكرى قدم حلولا وتفسيرات ونمط حياة أقبل عليه الناس، ليس لأنه ضرب بالسيف . لكن لأن هذا الإبداع كان قويا وفى فترة من الفترات استفاد منه الغرب وبدايات عصر النهضة قامت على دعاوى وأفكار قدمها علماء مسلمون أيضاً وهذه عملية ممكن أن نطلق عليها سويا كلمة "التثاقف" ما بين الثقافات، وفى الوقت الراهن ممكن أن تقول أن وضع الغرب فى عملية التثاقف أصبح له اليد العليا. وأنت حين تناقش فكرة اليد العليا يجب أن تنطلق من مقولات غير متعسفة.

- الأستاذ/ نبيل عبد الفتاح:

بخصوص مسألة النعوت الأخلاقية على الحضارة سواء كانت الغربية أو غيرها، فنعت الحضارة الغربية بالإلحاد هو تعميم غير موفق لأن هناك ملحدين وغير ملحدين، والإلحاد والمجون كان موجودا قبلها. أيضا الفصل بين التكنولوجيا وبين الإطار المعرفى لهذه التكنولوجيا . من قال بإمكانية هذا؟ كلاهما متداخل فى الآخر. وهذا يطرح أيضا تعقيدا للمشكلة وما إذا كانت هناك اجتهادات لمواجهتها لأن بعض الإيديولوجيات الشعبوية الأخرى حاولت أيضا أقلمة للتكنولوجيا ونزعها من إطارها المعرفى الذى خرجت منه.

- د. أسامة القفاش:

واضح فى التعقيبات أن هناك خلطا ما بين مستويين، المستوى المعرفى والمستوى السياسى. قلنا أن هناك تغيرا فى الخطاب الإسلامى فى الفترة ما قبل ١٩٧٧ ومابعدها. فهذا مستوى سياسى، لأن الخطاب الإسلامى الذى كان يستخدم فى هذه الفترة قبل ١٩٧٧ كانت تحكمه متغيرات، وبعد ١٩٧٧ تحكمه متغيرات أخرى. أما عن المستوى المعرفى فإن التكنولوجيا أو التقنيات أو الحضارة المادية هى نتاج رؤى معرفية محددة جدا. والأخ إبراهيم لم يوضح لنا فى ورقته هذه الرؤية المعرفية. بشكل عام هو لجأ إلى محاولة تقديم فكرة "التركيبة" فى نظرة التيار الإسلامى للغرب. لجأ إلى أسهل شئ أن يقول "تكنولوجيا" والخطاب الإسلامى كيف ينظر إلى هذه التكنولوجيا ، فى الحقيقة التكنولوجيا نتاج لرؤية معرفية، وهذه الرؤية المعرفية ممكن أن نتحدث عنها من بداية الصدام بين الرؤى.

والأستاذ نبيل وقع فى خطأ بسيط جدا، وهو أنه توحد مع موضوع التحليل فى رؤيته لمنظومة الجهاد ، حيث قال أن الجهاد والإخوان والجماعة الإسلامية، وآخرين فى التيار الإسلامى رؤية التاريخ لديهم نخبوية، فوقع فى الغلطة التى أخذها على الأخ إبراهيم. وهذا يردنى للفارق بين الجهاد والإخوان المسلمين حيث يردنى إلى المقولة الأساسية، أو الفكرة الأساسية التى تكلمنا عليها بالأمس مع الأخ الدكتور أحمد عبد الله ، وهى منظومة "الأجيال" . فواضح أن الفكر

الجهادى ينطلق من منظومة أجيال أكثر شبابية من الإخوان المسلمين، وبالتالى فكرة تصفية الحسابات والعلاقة بالماضى أقل عندهم بكثير. والأهم أيضا أن الفكر الجهادى ورؤيته المعرفية لم تعد مرتبطة بالتكوين المعرفى لجماعة الإخوان المسلمين الذين ظهروا فى الثلاثينيات وكان الغرب فى صعود ، الآن بالعكس الأخوة فى الجهاد وفى بناء الجماعة الإسلامية يتحدثون عن أشياء أخرى فى وقت تحدث فيه فى الغرب تطورات تكنولوجية أخرى كما تتواجد حركات جماهيرية ومحلية فى الغرب أيضا، تقول كلاما قريبا جدا من كلامهم. وبالتالى أعتقد أنه لسلامة التفرقة بين الجهاد والإخوان المسلمين ممكن التفرقة بينهما أيضا على المستوى الجيلى، وهذا سوف يثبت لنا رؤية جديدة.

-الأستاذ / نبيل عبد الفتاح:

النقطة التى قالها د. أسامة الغزالى حرب نقطة هامة جدا، فقد أتيح لى فى الفترة الأخيرة أن أتابع مع بعض الزملاء المحامين بحكم المهنة القديمة كمحامى – بعض جلسات القضايا الأخيرة المنظورة أمام المحاكم . وهى فى الحقيقة تؤكد على مسألة الجيل الرابع فى الحركة الإسلامية المصرية ، الجيل الراديكالى بالتحديد، والذى تبلغ متوسطات أعماره فى حدود العشرين سنة. فالمسألة من الأهمية بمكان أن الحركة الإسلامية الراديكالية تعطى الفرص للأجيال الجديدة وللطاقة الاجتماعية غير الموظفة على الساحة السياسية والاجتماعية فى مصر، فتصبح فى مصر موظفة داخل الحركة الإسلامية الراديكالية. فالقوام الشاب لجماعة الجهاد وللجماعة الإسلامية يشير فى واقع الأمر إلى عقل منظمى الحركتين أو الجماعتين وقدرتهم على توظيف طاقة اجتماعية مهدرة وغير موظفة على الساحة الاجتماعية فى داخل البيتين التنظيميين للجهاد وللجماعة الإسلامية. وفى نفس الوقت تشير إلى الخلل فى الجانب الآخر . إننا لو نظرنا إلى القوام التنظيمى للأحزاب السياسية سواء من الحكم أو المعارضة ستكتشف جمود هذه البنى التنظيمية وسيطرة جيل يصل عمر قادته الآن إلى ٦٠ و ٧٠ سنة . و٦٠ سنة يعتبر شابا . فإذا استخدمنا المفردات السوفيتية القديمة سوف نعتبر خالد محى الدين شابا من شباب الحركة اليسارية المصرية . فمشكلة الأجيال مشكلة حقيقية ، لكن لا يتعين أن نأخذ قضية الأجيال بمعناها العمرى أو المسألة الجيلية بمعناها العمرى فقط، وإلا فمستقبل بلادنا فى مقبل السنوات سيكون مستقبلا مظلما إذا قارنا إنتاج مختلف الأجيال على الساحة السياسية المصرية.

-الأستاذ / إبراهيم البيومى غانم:

أعتقد أنكم ملتمسون لى سبعين عذراً إذا لم أجب على كل هذه الأسئلة المثيرة التى تلقيتها ، وقد سعدت بها كثيراً وأعتقد أنها فى غاية الأهمية وأضافت لى أبعادا وزوايا هامة، وهذا بالضبط ما كنت أتطلع إليه مما أشرت إليه فى البداية من أننا نعيد طرح صورة علمية حية لهذا الموضوع وغيره من الموضوعات، وأرجو أن يكون هذا سمة من سمات العملية البحثية العلمية.

أتوقف وقفات خاطفة أمام الكلمات والتى سوف أحزن كثيراً لو مرت هذه الجلسة ولم أعلق عليها. وسوف أبدأ بالتعقيب الذى قدمه الأخ العزيز نبيل عبد الفتاح حيث قدم لنا أطروحة نظرية مهمة جداً، وكلامه عن تحليل الخطاب فيه استدعاء لموضوع أخطر يحتاج إلى بحوث مستقلة.

أريدأن أذكر حضراتكم بأننى كنت أحاول أن استجمع صورة الغرب فى رؤية الحركة الإسلامية، وهدفى كان واضحا جدا. ولكن يبدو وأنكم تصورتمونى بصورة المعالج للكثير من المشاكل البحثية ، وهذا يقترح ، وهذا يقول ...إلخ.

كل واحد من حضراتكم اقترح شيئا أكون سعيدا لو كتب فيه وأنا مستعد أن أقرأ أى شئ بخصوص الأمور التى اقترحتموها وسوف أورد قول شاعر عربى قديم يقول:

ما أسهل الفعل على المطالب   وما أصعب الفعل على من رامه

بالنسبة لبعض التساؤلات حول أننى لم أوضح رؤية الغرب عند الحركة الإسلامية ، فأنا وضحتها كما تطرح، أما نقدها فهى مسألة تحتاج إلى بحوث أخرى.

أيضا التفرقة ما بين الجماعات الإسلامية والإخوان والجهاد، هذا موضوع آخر تماما. أنا لا أبحث هذه المسألة، هذا موضوع يمكن أن يبحث تحت عنوان آخر هو خريطة الحركة الإسلامية.

وأنا مسرور جدا مما قال الأخ سعيد عبد المسيح بخصوص مسألة القابلية للانتهاك الغربى، هذه موجودة فعلا فى قانون المجتمعات العربية والإسلامية ، والأخ العزيز يقول إننى لم أستطع الفكاك من تلك المفاهيم ، لكن نحن نحاول الفكاك كل منا "على قدر مجهوده". وهناك أشياء طرحها الأخوة المعقبون أنا لم أذكرها على "الإطلاق، على سبيل المثال أنا لم أتناول موقف الغرب من الإسلام. هذا ليس الموضوع وأنا مدرك تماما أن المسألة هى بين الحركة الإسلامية والغرب، الحركة الإسلامية كحركة اجتماعية راديكالية أيا كان الوصف، مكتوب فى الورقة. فأنا لم أقل "الإسلام" ولكنى قلت "الحركة الإسلامية" وهناك من قال أننى قلت أن الغرب مجرد عدوان على الدين الإسلامى. هذا كلام محض اختلاق فأنا لم أقل أن رؤية الحركة الإسلامية للغرب أنه مجرد عدوان على الدين الإسلامى.

وآخر نقطة تتعلق بالأخ العزيز أحمد عبد الرازق ، فإنه يقدم نموذجاً مثاليا للباحث اللى يتناول الحركة الإسلامية من خلال أسلوب "الحواديت" وهذا الأسلوب لا يصلح على الإطلاق للكلام عن الحركة الإسلامية، فهو يقول مثلا أن الإخوان المسلمين يقولون أن الحكومة كافرة لسبب معين.. وأطالبه بنص واحد مكتوب يدلل على ذلك. هذه مبالغة.

ثامناً:

التعليم

الازدواجية التعليمية في مصر
وأثرها علي التماسك الوطني

كمال حامد مغيث

باحث بالمركز القومي للبحوث التربوية

أولا : مقدمة :

يعد التماسك الوطني الركيزة الأساسية للأمن القومي ، بجميع جوانبه . ومهما تعددت تعريفاته ومداخله ، فهذا التماسك الوطني شرط أولي لوجود الشعب واستمراره في مواجهة جميع تحدياته الخارجية والداخلية علي السواء. ولاشك أن الشعب المصري تميز علي طول تاريخه بدرجة كبيرة من درجات التماسك الوطني الذي تبلور حول هوية وطنية تناقلتها الأجيال ، وطورها المفكرون والمبدعون ، وحاربت من أجلها الجيوش ، وهي التي حفظت للإنسان المصري كينونته في الحياة.

ولقد تعرضت هذه الهوية الوطنية عبر التاريخ لكثير من مراحل التطور وتأثرت بما ساد المجتمع من تغيرات ثقافية واجتماعية ، ولقد قاومت هذه الهوية الوطنية عوامل التفتيت والتجزئة في أحيان كثيرة ، وتمكنت من الصمود في فترات الصراع الثقافي مع الدخيل من الثقافات حتي تمكنت من أن يكون لها وجود حي نابض بالأمل (١) .

وتعد التربية والتعليم أهم عوامل الحفاظ علي الهوية الوطنية والتماسك الوطني . فمن الطبيعي أن تتنوع وتتباين البيئات التي ينتمي إليها الأطفال تنوعا شديدا ، فمنهم من ينتمي إلي طبقات الرأسمالية ، والفلاحين ، والعمال وغيرها، وعلي المستوي المادي منهم من ينتمي إلي أسر شديدة الثراء ، ومنهم من ينتمي إلي أسر شديدة الفقر ومنهم من ينتمي إلي بيئات حضرية ومدنية أو إلي بيئات ريفية وفلاحية ، ومنهم من ينتمي إلي أوساط متعلمة ومثقفة ، ومنهم من ينتمي إلي أوساط أمية، ومنهم من ينتمي إلي أسر تدين بالإسلام ، ومنهم من ينتمي إلي أسر تدين بالمسيحية . وغير ذلك من ألوان التمايز المتعددة .

ومن هنا فإن التعليم يهدف إلي أمرين أساسيين ، أحدهما : تزويد التلاميذ بالمهارات والمعارف المختلفة ، والثاني تحقق التماسك الوطني ليتحول التلميذ من مواطن علي الورق إلي مواطن بالفعل .

ولقد أدرك العديد من المفكرين المصريين أهمية التعليم . والتعليم الابتدائي بوجه خاص ـ في تحقيق ذلك التماسك . فيري طه حسين ، أن " التعليم الأولي أيسر وسيلة يجب أن تكون في يد الدولة نفسها لتكوين الوحدة الوطنية" . كما أدرك خطورة التفتت في أنواع التعليم وأهمية الوحدة الفكرية فيه ، فيري أن " القلة المتعلمة قد خضعت لألوان مختلفة من التعليم ونظم متباينة ومناهج ينكر بعضها بعضا ، ويصدم بعضها بعضا ، ونشأ عن ذلك اضطراب له آثاره الخطيرة في حياتنا المصرية علي اختلاف فروعها وألوانها" (٢) .

وقد حرصت السياسة التعليمية في ظل النهضة القومية التي أعقبت ثورة ١٩١٩ علي الحد من الازدواجية التعليمية والحد من آثارها الثقافية . تلك الازدواجية التي بدأت في عصر محمد علي (١٨٠٥ ـ ١٨٤٨م) بإنشائه التعليم المدني إلي جانب الكتاتيب والتعليم الأزهري التقليدي . ثم زادت حدتها بمدارس الإرساليات والتعليم الأجنبي في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩م). وبعد ثورة ١٩١٩م بدأت محاولات إنهاء الازدواجية بالتوسع في بناء المدارس الإبتدائية المدنية لتحل محل نظام الكتاتيب القديمة ، وفرض الإلزام في التعليم في المرحلة الابتدائية ، وتقييد حق المدارس الأجنبية في اختيار مناهجها. وغير ذلك من السياسات التي استهدفت جعل " التعليم منظومة قومية تلم شمل الأمة وتجمع أبناءها ، شأن التعليم في ذلك شأن الجيش ، فكلاهما منظومتان يأتي إليهما جميع أبناء الأمة، يستوي في ذلك من جاء من الصحراء أو الريف . من أرقي مناطق الحضر أو أفقرها، من الصعيد أو الوجه البحري ، مسلما كان أو قبطيا ، غنيا أو فقيرا، ففي هاتين المنظومتين يتم تقريب الفجوة بين أبناء مصر ، بحيث يخرجون وهم يتكلمون لغة متقاربة وقد فهموا بعضهم وتعلموا السماحة واحترام عقائد الآخرين والتفوا حول مفهوم جامع للوطنية . وبالاختصار فإن الهدف الأول لمنظومة التعليم هو بناء الأمة المتماسكة " (٣).

وقد أدركت الدولة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ أهمية تأكيد سيادتها علي التعليم بمختلف أنواعه فصدر القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ ، الذي أكد حق الدولة في الإشراف الكامل علي التعليم الأجنبي والتعليم الخاص ، كما صدر قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذي عمل علي تضييق الفجوة بين التعليم الديني بمختلف مراحله والتعليم المدني (٤).

وقد كان للتطورات التي شهدتها مصر في ظل ثورة يوليو آثار بعيدة المدي علي التماسك الوطني في التعليم بوجه خاص والمجتمع كله بوجه عام . فقد سعت الدولة إلي تحقيق مجانية التعليم في جميع مراحله ، واتبعت سياسة التخطيط القومي ، وفي ظلها تضح المشروع الوطني الذي حقق إنجازات هائلة علي مختلف المستويات الداخلية والخارجية.

واليوم يلاحظ الباحث أن الشباب المصري قد أصبح جماعات متباينة ، من الناحية الثقافية والفكرية ، بعضهم قد أدار وجهه ناحية الغرب ، فراح يتمثل ثقافته ، ومظاهر سلوكه ، وأنماط حياته ، وأزياءه ، ونماذج من فنه وموسيقاه . وبعض هذه الجماعات قد يمم وجهه شطر الماضي مستلهما سيرة السلف الصالح ، في أفكاره ، وخطابه الايديولوجي ، وأنماط سلوكه ، ومثله العليا ، فكانت القطيعة بينهم وبين معظم منتجات العصر الحديث من فكر وثقافة وعلوم .

وهناك إلي جانب ذلك جماعات انكفأت على ذاتها إيثارا للسلامة، واكتفاء بدور المتفرج في هذا الصراع الحضاري المرير ، وجماعات أخري أصبح لا يهمها إلا البحث عن لقمة العيش بأي مهنة وفي أي وطن . وأصبحت المشاركة السياسية لشبابنا في الحدود الدنيا. طالما أن تلك المشاركة تتعلق برؤيتنا لمستقبل هذا الوطن والجماعة التي تحيا فيه .
كل هذا فضلا عن عمليات الإرهاب والعنف الموجه ضد الاقتصاد الوطني ، وضد الدولة من شباب كانوا في المدارس الابتدائية منذ عشر سنوات .

ومن هنا فإن هناك أزمة حقيقية في التماسك الوطني يؤكدها هذا الانقسام الواضح بين الشباب ، وتلك الممارسات العنيفة . ولاشك أن لهذا كله أسبابا سياسية واقتصادية واجتماعية ـ ليس هنا مجال دراستها ـ وله أيضا أسبابه التعليمية والتربوية والتي تؤكد أن هناك خللا كبيرا في تربية هؤلاء الشباب ، وأن التعليم قد لعب دورا كبيرا في تأكيد هذا الانقسام .

ونعني بذلك الازدواجية التعليمية الصارخة التي يعاني منها نظامنا التعليمي في جميع مراحله وفي مراحله الأولي علي وجه الخصوص . والذي أصبح بذلك يعد جماعات من المواطنين مختلفة ومتنافرة، بل ومتناحرة في نفس الوقت .

ويتناول هذا البحث ظاهرة الازدواجية ، ثم أنواع الازدواجيات التعليمية ، ثم مجالات الازدواجية وأخيرا أثر الازدواجية علي التماسك الوطني .

ثانيا: *الظروف التي تساعد علي تكريس الازدواجية :*

ارتبطت سنوات السبعينيات بانهيار المشروع القومي لا علي المستوي السياسي فحسب بل علي المستوي الفكري كذلك . ولم تعد الاشتراكية والوحدة العربية أهدافا استراتيجية لمشروع قومي ، ولم ينجح النظام ولا القوي السياسية في صياغة مشروع قومي بديل تلتف حوله جماهير الشعب . وارتبط بانهيار المشروع القومي انهيار فكرة التخطيط القومي الشامل كأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتفاقمت مشكلة البطالة بين خريجي التعليم العالي والمتوسط علي السواء . مما انعكس علي تدهور قيمة التعليم ذاته .

كما شهدت تلك الفترة ـ السبعينيات ـ سياسة الانفتاح الاقتصادي بما ترتب عليها من ربط وثيق للاقتصاد المصري بالنظام الرأسمالي العالمي ، وترسانة التشريعات المتعلقة بالاستثمار العربي والأجنبي . حيث ظهر العديد من الأنشطة الاقتصادية الطفيلية المرتبطة بالانفتاح مثل عمليات التصدير والاستيراد وتجارة النقد الأجنبي ، وتجارة السوق السوداء ، والمضاربة علي أراضي البناء والعقارات ، وتهريب السلع المستوردة من المناطق الحرة ، وأعمال الوكالة والسمسرة وغيرها (٥) ، وترتب علي هذه الأنشطة ظهور فئات طفيلية من رجال الأعمال تمكنت من جمع ثروات هائلة في فترتوجيزة ، وأصبحت بما تملك قوة من قوي الضغط التي تحاول توجيه السياسة التعليمية وجهة تتفق مع مصالحها الخاصة (٦).

ومع تزايد الديون وتزايد أعبائها وارتفاع معدلات التضخم عاما بعد عام ، تدهورت الظروف المعيشية للطبقة الوسطى ، والطبقات الكادحة والفقيرة . وتناقصت قدرتها علي الإنفاق علي تعليم أبنائها. في نفس الوقت الذي شهدت فيه أعوام الثمانينات عودة أعداد كبيرة من المصريين الذين خرجوا للعمل في البلاد العربية المنتجة للنفط . ومع عودة هذه الأعداد الكبيرة بما تحمله من ثروة مالية نتيجة للعائد المادي المرتفع من العمل في البلاد العربية ، وما تحمله من أنماط معيشية استهلاكية اكتسبتها من البلاد التي عملت فيها ، فقد عملت علي تدعيم الأنماط الاستهلاكية في مجال التعليم من حيث التنافس علي دفع مبالغ مالية كبيرة في الدروس الخصوصية، أو تشجيع المدارس الخاصة والتي تتقاضى مصروفات باهظة .

كما كان لزيادة الديون وأعبائها أن واجهت مصر صعوبات شديدة في الوفاء بالتزاماتها الدورية تجاه هيئات الإقراض المختلفة ، مما جعل هذه الهيئات وعلي رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين تهدد بوقف منح مصر المزيد من القروض إلا إذا رضخت لشروطهم . وهذه الشروط في تحليلها الأخير تعني رفع الدعم عن السلع الغذائية ورفع أسعار مختلف الخدمات ، وتسعير الخدمة التعليمية برفع الدعم عن التعليم وتحويله إلي سلعة في السوق ينتفع منها من يستطيع أن يتحمل تكلفتها المادية (٧).

ومع هذه الظروف ، بطالة الخريجين ، وعدم استفادة الدولة بشكل مباشر من نفقات تعليمهم ، وارتفاع أسعار تكاليف التعليم بوجه عام ، وتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين بضرورة رفع الدعم عن الخدمات ، أصبحت الدولة تشعر بأن تكاليف التعليم تشكل بالنسبة لها عبئا كبيرا. وهكذا راحت تعمل علي أن يتحمل القطاع الخاص أكبر قدر ممكن من هذا العبء ، وترحب بإنشاء المدارس الخاصة ، وتمنحها أقصي ما يمكن من تسهيلات ، وتترك لها قدرا كبيرا من الحرية في المناهج وسياسة التوظيف وممارسة الأنشطة وغيرها.

وقد فطن المستثمرون بحسهم التجاري إلي أهمية ذلك الميدان ، فتسابقوا في إنشاء المدارس الخاصة ومدارس اللغات ، وتحولت التربية والتعليم إلي سوق كبير تباع فيه المناهج والشعارات والأنشطة والشهادات عبر مزايدات ومناقصات تتم علي صفحات الصحف .وككل الأنشطة التجارية التي كثيرا ما تجتذب بعض النصابين والمحتالين ، كثيرا ما تطالعنا الصحف بأخبار القبض علي أصحاب مدارس خاصة تعمل منذ سنوات وتقوم بالتربية والتعليم دون أن تحصل أصلا علي ترخيص من وزارة التربية والتعليم . أو وضع بعض المدارس تحت الحراسة نتيجة للمخالفات المالية الجسيمة .

ثالثا: الازدواجيات التعليمية :

١ـ ازدواجية الأميين والمتعلمين :

تعد الازدواجية بين الأميين والمتعلمين أبرز ازدواجيات النظام التعليمي في مصر ، فهي تقسم المجتمع إلي جماعتين متباينتين تباينا كبيرا، إحداهما هي جماعة المتعلمين والتي تستطيع أن تتصل بشكل أو بآخر بمصادر الثقافة

المتجددة والمكتوبة ، والتي تستطيع متابعة الأحداث عبر الصحف والمجلات وغيرها، أما الأخري وهي جماعة الأميين فتكتفي بالتراث الشفاهي كمصدر للمعرفة والثقافة .

ولا ينحصر التأثير السلبي للأمية علي الجانب الإدراكي والمعرفي للفرد في حد ذاته ، ولكن هذا التأثير السلبي يمتد ليشمل جوانب السلوك المتبادلة بين الفرد وباقي مكونات المجتمع الذي يعيش فيه ، فهذا السلوك الفردي لا يقتصر علي السلوكيات الاجتماعية بل يتعداها إلي جوانب السلوك الأخري مثل السلوك الاقتصادي والسلوك السياسي(٨) ، مما ينعكس علي أداء مجتمع يمثل الأميون نسبة كبيرة فيه - في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية .

وقد بدأ التعليم الحديث في مصر ، في عصر محمد علي ، متميزا بالارتباط بالسلطة ومشروعاتها من ناحية، وغياب الشعب غيابا يكاد يكون كاملا من ناحية أخري عن صياغة ذلك التعليم . وهكذا كانت نشأة التعليم بتلك الصورة عاملا أساسيا في خلق الثنائية بين المتعلمين من ناحية والشعب من ناحية أخري. وأصبح المتعلم كما استقر في وجدان الشعب ذلك الأرستقراطي المتغطرس المتعال ، صاحب السلطة - أو علي الأقل المرتبط بها والذي تتناقض مصالحه مع مصالح الشعب ، تبعا لتناقض السلطة مع الشعب ، وقد أصبح الشعب كما استقر في وجدان المتعلمين هم هؤلاء الجهلة المتخلفين والمسؤلين عن التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي أعداء التقدم أو السوقة والدهماء والرعاع أو باختصار " الأميين"(٩).

وعلي الرغم من جهود محو الأمية والتي استمرت منذ سنة ١٩٤٤ وهو تاريخ أول قانون صدر لمحو الأمية ، وانخفاض نسب الأمية عاما بعد عام ، إلا أن أعداد الأميين المطلقة مازالت في تزايد مستمر مما يعكس أن هناك قصورا كبيرا في سد منابع الأمية . ففي سنة ١٩٦٠ بلغ عدد الأميين ٨٢٢ر٦٩٣ر١١ مواطن * بنسبة ٧٦٪ من عدد السكان . وفي سنة ١٩٧٦ بلغ عدد الأميين ١٦٢ر٦١١ر١٥ مواطن بنسبة ٥ر٥٦٪(١٠) ، وفي سنة ١٩٩١ بلغت جملة أعداد الأميين ٩٢٢ر٠٣٦ر١٨ مواطن بنسبة تزيد عن ٤٤٪ من عدد السكان (انظر جدول رقم ١) .

وتأتي هذه الأعداد المتزايدة من الأميين من مصدرين أساسيين أولهما عدم قدرة النظام التعليمي علي استيعاب جميع الأطفال الذين في سن الإلزام . وقد اعترفت وزارة التعليم أخيرا بأن نسبة الاستيعاب لا تتجاوز ٨٠٪ من الأطفال ، مما يعني أن هناك حوالي ٢٥٠ ألف طفل ينضمون تلقائيا إلي جيش الأمية . أما المصدر الثاني للأمية فيأتي من التسرب ، حيث يتسرب سنويا ما يقرب من ١٥٠ ألف تلميذ من المدرسة الابتدائية ، إما نتيجة تولد الإحساس لدي الأسرة أو لدي التلميذ نفسه بعدم جدوي الاستمرار في التعليم (١١) ، أو نتيجة لعدم قدرة الأسرة

* نظراً لغزارة الإحصاءات الضرورية لهذا البحث، ونظرا لتخوفنا من أن يتشتت ذهن القارئ بين متابعة الإحصاءات وتطورها، فقد آثرنا أن نكتفى هنا بالإحصاءات اللازمة لإبراز الفكرة على أن نأتى بالإحصاءات التفصيلية كملحق فى نهاية البحث، فليرجع إليها القارئ ثمة.

علي تحمل فترة " انعدام الربح" *

٢ـ ازدواجية تعليم البنات وتعليم البنين :

علي الرغم من إقرار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الأولي منذ سنة ١٩٢٣ ، وفي التعليم الثانوي منذ سنة ١٩٥٠ ، وفي التعليم العالي منذ سنة ١٩٦٢ ، إلا أن أعداد البنات في جميع مراحل التعليم وفي جميع أنواعه تنخفض بنسب متفاوتة عن أعداد البنين . ولعل السبب الرئيسي لذلك التفاوت يأتي من تلك الأفكار متنوعة المصادر والتي تحط من قدر المرأة وتسعي لحصارها داخل أدوارها التقليدية فقط ، وما تبثه من مادة اتصالية تدور في فلك واحد هو تدعيم الصورة التقليدية للمرأة في أدوارها التي قصرت عليها لفترات طويلة أي دورها كأم وزوجة وربة بيت ، وإبعادها عن أدوار عدة تقوم بها اليوم كدور المرأة العاملة أو الدارسة أو المشاركة في تنمية مجتمعها أو المساهمة في صنع القرار السياسي أو المهتمة بقضايا مجتمعها علي وجه العموم .

ومما يثير الدهشة أن الدعوة لعودة المرأة للمنزل وتخليها عن الدور المفروض أن تقوم به في عملية التنمية ، لا تقتصر علي بعض الجماعات السلفية ، وإنما تمتد لتشمل مجلس الشعب نفسه الذي كثيرا ما ناقش أفكارا تري عودة المرأة للمنزل ومنحها نصف مرتبها ، والأكثر مرارة هو أن يطالب بعض أعضاء المجلس بإصدار قانون يلزم المرأة إجباريا بترك العمل (١٢).

وعلي الرغم من أن الدعوة لعودة المرأة إلي المنزل وتركها العمل ، لا يواكبها بنفس الحماس الدعوة لترك الفتاة للمدرسة ، إلا أنها تلقي بظلالها علي تعليم الفتاة، فما جدوي تعليم بلا عمل ، وما جدوي أن تتحمل ملايين الأسر المتوسطة والفقيرة نفقات تعليم فتاة ، دون أن يكون هناك عائد من هذا التعليم . وعموما فإن الظروف الثقافية والاجتماعية تتكفل بإجبار الفتاة علي ترك المدرسة أو عدم الذهاب إليها أصلا، وخاصة إذا كان ينافسها في ذلك بعض أبناء الأسرة من الذكور.

وقد بلغت نسبة أمية الإناث ـ ١٠ سنوات فأكثر ـ سنة ١٩٩١ ، ما يزيد علي ٦١٪ من جملة عدد الأميين البالغ ١٨٫٣٦٠٫٩٢٢ مواطن (جدول رقم ١) .

أما في التعليم الأساسي بحلقتيه الابتدائية والإعدادية ، ففي العام الدراسي ٨٩/ ١٩٩٠ بلغت نسبة البنات ٤٤٫٣٨٪ من جملة عدد التلاميذ البالغ ٩٫٥٦٧٫٩٦٧ تلميذ (جدول رقم ٢) .

وفي التعليم الثانوي بنوعيه الفني والعام بلغت نسبة البنات ٤١٫٦٤٪ من إجمالي عدد الطلاب البالغ ١٫٥٢٠٫٧٢ طالبا (جدول رقم ٢) .

---

*فترة انعدام الربح: هى الفترة التى تستطيع الأسرة فيها تحمل الإنفاق على أبنائها في مؤسسات التعليم المختلفة، دون انتظار عائد مادى مباشر من هذا الإنفاق. ومن البديهى أن قدرة الأسرة على تحمل هذا الإنفاق تتناسب تناسباً طردياً مع مستواها الاقتصادى والاجتماعي.

وفي التعليم الجامعي والعالي بلغت نسبة البنات ٥٢ر٣٤٪ من إجمالي عدد الطلاب البالغ ٢٧٩ر٦٧٢ طالبا من طلاب الجامعة والمعاهد العليا (جدول رقم ٣) .

٣ـ ازدواجية التعليم الديني والتعليم المدني :

نقصد بالتعليم الديني هنا ، التعليم الذي يتم في معاهد الأزهر الابتدائية والإعدادية والثانوية بالإضافة إلي الجامعة الأزهرية . ويعتبر هذا التعليم أقدم أنواع التعليم في مصر ، وقد استطاع لأسباب متعددة أن يحافظ علي وجوده إلي جانب التعليم المدني الحديث . وقد سبقت الإشارة إلي قانون إصلاح الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ والذي يعمل علي تضييق الهوة بين التعليم الديني والتعليم المدني بالسماح بحرية الحركة ذهابا وإيابا بين التعليم الديني والتعليم المدني ، كما أنشأ كليات حديثة في جامعة الأزهر كالطب والهندسة والعلوم والتربية، بعد أن كان قاصرا علي كليات تقليدية كالشريعة وأصول الدين وكلية اللغة العربية . وفرض تدريس المناهج التي لم تكن تدرس بالمعاهد الأزهرية كاللغات الأجنبية والرياضيات والعلوم .

ولقد شهدت السنوات السابقة هجوما كبيرا علي قانون إصلاح الأزهر ، من الأزهريين أنفسهم ، الأمر الذي ترتب عليه منع دخول طلاب الثانوية العامة لجامعة الأزهر وقصرها علي طلاب المعاهد الثانوية الأزهرية ، ثم بعد ذلك صدر قرار من شيخ الأزهر بمنع طلاب الإعدادية العامة من دخول المعاهد الثانوية الأزهرية ، وقصرها علي طلاب المعاهد الإعدادية الأزهرية ، وهكذا أصبح التعليم الأزهري نظاما مستقلا ، وقائما بذاته يملك سلما تعليميا موازيا لسلم التعليم العام .

وهناك العديد من العوامل التي تشجع الطلاب علي الالتحاق بالتعليم الديني الأزهري منها : رخص تكاليفه، فمصروفات التلميذ في المرحلة الإبتدائية تبلغ ٢١٠ قرشا بينما تبلغ المصروفات في الجامعة نحو خمسة جنيهات. ومنها قلة عدد وحجم المواد الصعبة مثل اللغة الأجنبية والرياضيات . ومنها سهولته الفنية والتنظيمية ، فلطلاب الثانوية الأزهرية الحق في دخول دور ثان لامتحان الشهادة الثانوية في أربع مواد بالإضافة إلي مادة القرآن الكريم.هذا فضلا عن وجود جامعة كبيرة وممتدة ، قاصرة علي طلاب الثانوية الأزهرية ، تستوعب جميع الناجحين مهما كانت درجاتهم هي الحد الأدني للنجاح ، مما يخفف من وطأة المنافسة في التعليم الأزهري بشكل لا يقارن بالثانوية العامة .

وقد بلغت جملة تلاميذ التعليم الديني الأزهري قبل الجامعي سنة ٨٩/١٩٩٠م ، ١٨٧ر٧٥٦ تلميذا (جدول رقم ٤). بينما بلغت جملة تلاميذ التعليم العام قبل الجامعي ٩٠٦ر١٣٧ر١٠ تلميذا ، بعد استبعاد تلاميذ التعليم الفني (جدول رقم ٢) حيث أن التعليم الأزهري لا يضم معاهد ثانوية فنية صناعية أو زراعية أو تجارية ، وبذلك تبلغ نسبة طلاب التعليمي الديني قبل الجامعي ٤٥ر٧٪ من عدد طلاب التعليم العام . وقد زادت هذه النسبة لتبلغ ٨١ر٨٪ بعد سنتين في العام الدراسي ٩١/١٩٩٢م وذلك بمقارنة جدول رقم (٤) بالجدول رقم (٥) . مما يؤكد زيادة حدة ازدواجية التعليم الديني والتعليم المدني .

٤ـ ازدواجية التعليم الحكومي والتعليم الخاص :

يعتبر التعليم الحكومي هو الجسم الرئيسي للتعليم في مصر ، فإن ضخامة حجم الطبقة الوسطي والطبقات الفقيرة والتي تتجه أساسا إلي هذا النوع من التعليم المحتمل التكاليف ، ينعكس علي ضخامة حجم التعليم الحكومي . ولكن الكثير من الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، التي سبقت الإشارة إليها كالديون قد جعلت الدولة تهمل الكثير من شؤون هذا التعليم ، كبناء المدارس وإصلاحها وتزويدها بالمرافق ، مما أدي إلي تدهور أحوال التعليم الحكومي من مختلف النواحي .

ففي التعليم الابتدائي بلغ عدد المدارس غير الصالحة أصلا ، والتي تحتاج إلي إصلاح حوالي ٤١٪ من جملة عدد المدارس الابتدائية . فضلا عن أعداد المدارس غير المزودة بالكهرباء ومياه الشرب والمرافق الصحية.

وكنتيجة لعدم بناء مدارس ابتدائية جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الملزمين فقد ارتفعت كثافة الفصول لتصل إلي ٥٠و٧٠ تلميذا ، كما تعددت الفترات الدراسية لتصل إلي ثلاث فترات يوميا في بعض المدارس (١٣)، مما يعني تقلص اليوم الدراسي إلي ثلاث ساعات تقريبا. ولذلك فقد انخفضت قدرة التعليم الابتدائي الحكومي علي استيعاب جميع الأطفال في سن الإلزام ، حيث لاتزيد نسبة استيعابه عن ٨٠٪ من الأطفال الملزمين في أحسن الفروض . وقد انخفض متوسط الإنفاق علي التلميذ من ٣١ر١٢ جنيها في العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ إلي ٢٧ر١١ جنيها في العام ١٩٨٩/٨٨ ، رغم التضخم والارتفاع المستمر في الأسعار(١٤).

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل لجأت الدولة إلي تخفيض عام بأكمله من المرحلة الابتدائية لتصبح خمس سنوات بدلا من ست ، بحجة أن التحصيل لا يرتبط بطول الوقت الذي يقضيه التلميذ في الدراسة ، رغم الكثير من العوامل التي تؤثر سلبا في كفاءة التعليم الابتدائي بوضعه الحالي .

ومع انخفاض كفاءة العملية التعليمية في التعليم الحكومي بمختلف مراحله ، فإن الكثير من الأسر أصبحت تسعي نحو إيجاد مكان لأبنائها في التعليم الخاص ذي الكفاءة التعليمية المرتفعة والتي تضمن استمرار التلميذ في التعليم حتي الجامعة .

ولذلك فقد زادت نسبة تلاميذ التعليم الخاص إلي التعليم الحكومي في المرحلة الابتدائية من ٢٦ر٥٪ سنة ٨٧/١٩٨٨ لتصل إلي ٠٩ر٧٪ سنة ١٩٩٢/٩١ (١٥).وفي التعليم الإعدادي بلغت ٨٧ر١٪ سنة ١٩٨٨/٨٧، وزادت الي ٩ر٢ سنة ١٩٩٢/٩١.كما بلغت تلك النسبة في التعليم الثانوي ٣٣ر١١٪ سنة ١٩٩٢/٩١(انظر جدول٥).

وقد رفعت تلك المدارس شعار الاهتمام باللغات الأجنبية*، وتدريسها عبر منهج أجنبي،

* ترجع الأصول التاريخية لمدارس اللغات إلى مدارس التعليم الأجنبى التى أنشأتها الجاليات والإرساليات والحكومات الأجنبية وبخاصة منذ فترة الامتيازات الأجنبية ثم الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢م. ولقيت تلك المدارس تشجيعا كبيراً من كبار الملاك والرأسماليين حيث كانت مصروفاتها لا تسمح إلا بدخول أبناء الطبقات العليا إليها. وقد أرست الثقافة الاستعمارية المتمثلة فى المدارس الأجنبية أهمية اللغة الأجنبية فى الحصول علي المراكز الاجتماعية المرموقة وفرص العمل المجزى وفى الانضمام إلى النخبة الحاكمة ذات الثقافة الرفيعة. وظل هذا التوجه قائما حتى قاومته حركة الثقافة الوطنية منذ سنة ١٩٥٢ ولكنه عاد بزخم كبير وصور جديدة مع انفتاح السبعينيات. (١٦)

وهو الأمر الذي يتفق مع توجهات الفئات التي تري ضرورة الإرتباط بمصدر من مصادر الثقافة الأجنبية المتقدمة والتي تري في اللغات الأجنبية أحد مصادر تميزها الثقافي والاجتماعي عن الجمهور العريض من الشعب ، كما يتفق هذا الاتجاه مع توجهات فئات عديدة من رجال الأعمال الذين ترتبط مصالحهم مع الدول الأوروبية والتي تدرك أهمية اللغات الأجنبية في مجالات التعامل المالي والاقتصادي ، وهو أيضا ما يداعب خيال الفئات الطفيلية التي تسعي إلي لغة للتفاهم مع المستثمرين الأجانب . مما يفتح أمامهم أبواب العمل في مجالات الاستثمار الأجنبي في المستقبل .

٥ ـ ازدواجية التعليم الفني والتعليم العام :

يعد التنوع في التعليم وخاصة ما بعد مرحلة التعليم الأساسي أمرا طبيعيا ومنطقيا ، خاصة وأن قدرات وميول وإمكانيات الطلاب تكون قد بدأت في الوضوح والتبلور، تلك القدرات التي تحتم أن يتوجه بعضهم وجهة فنية مهنية ، بينما يتجه الآخرون وجهة أكاديمية . ومن هنا فلم يكن هناك مبرر كبير لاعتبار أن تقسيم الطلاب بين التعليم الفني والعام إحدي ازدواجيات التعليم في مصر.

غير أن الواقع يؤكد أن الشرائح الإجتماعية التي تتجه نحو التعليم الفني هي الشرائح الأكثر فقرا، فتكاليف التعليم الفني بالنسبة لأسر الطلاب تكاليف محدودة، فلا تنافس في مجال الدروس الخصوصية ، أو الكتب الخارجية، أو المدارس باهظة المصروفات . بالإضافة إلي أن التعليم الفني تعليم مغلق ، بمعني أنه لا يؤدي إلي المرحلة الجامعية التي تليه ، إلا في ظل شروط تكاد تكون مستحيلة .

ونظرا لعدم التزام الحكومة بتوفير أماكن في الجامعة لخريجي التعليم الفني ، فهي تعمل علي زيادة نسبة طلاب التعليم الفني علي حساب نسبة طلاب التعليم العام. وتعتبر الحكومة أن التوسع في التعليم الفني علي حساب التعليم الأكاديمي هو البساط السحري القادر علي حل مشكلة التعليم . فتصحيح الخلل بين مطالب التنمية ومخرجات التعليم سرعان ما تنتهي إلي السياسات التي تعمل علي التوسع في التعليم الفني وتوجيه أكبر قدر من الطلاب إليه باعتبارهم مؤهلين لدخول سوق العمل ، بينما الواقع يؤكد عكس ذلك . وقد وصلت نسبة طلاب التعليم الفني إلي التعليم العام ٦٢٪ سنة ١٩٨٧/٨٦ (١٧) . وقد زادت تلك النسبة لتصل إلي ٦٥٫٩٩٪ سنة ١٩٩٢/٩١ (انظر جدول رقم ٥ ورقم ٦) . هذا علي الرغم من أن خريجي هذا النوع من التعليم يستمرون بلا عمل لفترة تصل إلي ثمان سنوات. مما يكشف زيف الفكرة التي تزعم الربط بين التعليم الفني وسوق العمل .

٦ـ ازدواجيات متنوعـة :

وإلي جانب تلك الازدواجيات المحددة ، هناك ازدواجيات أخري لم نفرد لها فقرات خاصة ، لأنها متضمنة بطبيعة الحال فيما أوردنا من الازدواجيات ونشير هنا إلي ازدواجيتين منهما وهما :

ـ ازدواجية تعليم الريف وتعليم الحضر ، ويلاحظ الباحث أن الإحصاءات التعليمية في جميع مراحل التعليم وأنواعه،

والمميز منها علي وجه الخصوص ينحاز إلي الحضر علي حساب الريف . انظر علي سبيل المثال (جدول رقم ١) ولاحظ زيادة أعداد الأميين في الريف في جميع فئات العمر عن مثيلتها في الحضر.

- ازدواجية تعليم الأغنياء وتعليم الفقراء والتي تتخلل مختلف الازدواجيات حيث تتميز الأسر الغنية بقدرتها علي تعليم أبنائها تعليما مميزا، ولفترات طويلة ، بينما يعجز الفقراء عن المنافسة في ذلك المجال فيتركون التعليم أو يكتفون بأنواع التعليم الأرخص.

وفي دراسة تناولت " الفرصة التعليمية وعلاقتها بالأصل الاجتماعي والطبقي في الريف المصري " أوضحت أن الأسر المعدمة والتي لا تملك أية حيازات زراعية وتعمل بالعمل المأجور، بلغت نسبة أبنائها في المرحلة الابتدائية ٥ر٢٨٪ والاعدادية ٣ر١٦٪ والثانوي العام ٦ر١٪ والثانوي الفني ٦٪ والتعليم الجامعي ٦ر٠٪ . أما الأسر الفقيرة والتي تقل ملكيتها عن خمسة أفدنة فقد بلغت نسبة أبنائها في المرحلة الابتدائية ٣ر٣٣٪ والمرحلة الإعدادية ٢٠٪ والثانوي العام ٦ر٢٪ والثانوي الفني ٥ر٥٪ والتعليم الجامعي والعالي ٩ر٠٪ . وبالنسبة للأسر غير الفقيرة والتي تزيد ملكيتها الزراعية عن خمسة أفدنة فقد بلغت نسبة أبنائها في المرحلة الابتدائية ٤ر٩٤٪ والإعدادية ٤ر٨٠٪ والثانوي العام ٨ر٦٣٪ والثانوي الفني ٤ر٢٠٪ والتعليم العالي والجامعي ٧ر٢٨٪ (١٨). وبقراءة الأرقام السابقة يتضح أن الفرص التعليمية المتاحة للطلاب ليست متكافئة ولا متساوية بل عبرت عن انحيازها لصالح من يملكون ضد من لا يملكون .

ويتصل بما سبق حول التعليم والأوضاع الاجتماعية والطبقية الدعوة إلي إنشاء الجامعة الأهلية وغيرها من الجامعات الخاصة كجامعة الشرق الأوسط للعلوم والتكنولوجيا ، تلك الدعوات التي توجت بصدور القرار الجمهوري رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة . وبذا تضاف للجامعة الأمريكية بالقاهرة صروح جديدة للتمييز الاجتماعي في مجال التعليم العالي .

رابعا : مجالات الازدواجية :

تتعدد وتتنوع وتتباين مجالات الازدواج بين مختلف أنواع المدارس التي سبقت الإشارة إليها بحسب الأسس التي تقوم عليها تلك المدارس وأصولها الاجتماعية ، والايديولوجية وغيرها. ولا يمكن حصر تلك المجالات ، وسوف نحاول هنا الإشارة إلي أهمها :

١- الشعارات :

في إطار مسايرة الاتجاهات السلفية التي انتشرت في المجتمع في الفترة الماضية راحت كثير من المدارس ترفع الشعارات الإسلامية ، وتتسمي بأسماء كبار صحابة رسول الله (صلي الله عليه وسلم) أو بأسماء الأحداث

التاريخية الإسلامية الكبري ، وراحت تعلن رفضها تعيين مدرسات غير محجبات ، بل وصل الأمر إلي حد أن بعض تلك المدارس لا تقبل بين تلاميذها أبناء الأمهات غير المحجبات (وذلك من خلال خبرة شخصية للباحث) . وفي المقابل فهناك مدارس ترفع الشعارات القبطية وتتسمي بأسماء الشهداء والقديسين المسيحيين الأوائل . وإلي جانب المدارس التي ترفع الشعارات الإسلامية والقبطية ، فهناك المدارس التي ترفع الشعارات الغربية وتتسمي بأسماء غربية تماما ، مثل مدارس " بيبي هوم " و " تشايلد هوم " وغيرها [١٩] . واختلاف الشعارات يعكس اختلافا كبيراً في مضامين العملية التعليمية والتكوين الثقافي للتلاميذ .

٢ـ المصروفـات :

تتراوح المصروفات والرسوم الدراسية بين جنيهين وعشرة قروش لتلميذ المدرسة الابتدائية الأزهرية إلي عدة آلاف من الجنيهات قد تصل إلي عشرين ألف جنيه ، بالعملة الأجنبية كالإسترليني أو الدولار [٢٠] في بعض المدارس الأجنبية والتي تقبل بين صفوفها الطلبة المصريين . والمصروفات هنا تعني مدرسة مجهزة وفصول نظيفة ، ووسائل إيضاح عصرية ، وملابس أنيقة تحمل شعار المدرسة واسمها وأتوبيس مكيف ، وهي تعني في آخر الأمر إحساس بالتمايز الاجتماعي .

٣ـ المناهـج :

من المعروف أن وزارة التربية والتعليم تشرف علي مناهج جميع المدارس في مصر ، وعلي الرغم من ذلك فمدارس الأزهر تعتبر مدارس مستقلة استقلالا كاملا عن وزارة التعليم ، وهي منذ السنوات الأولي في المدرسة الابتدائية تتميز بزيادة المواد الدينية ، كحفظ القرآن الكريم ، والفقه ، والعقيدة إلي جانب المواد التي تدرس في التعليم العام (وفي الأزهر يطلق علي المواد السابقة اسم المواد الشرعية ، ويطلق علي العلوم والرياضيات ، والتاريخ المواد الثقافية) . أما الأميون والذين لم يلتحقوا بالمدارس أصلا أو تسربوا منها ، فإنهم يتعرضون في تكوين أفكارهم وثقافاتهم ومعارفهم إلي مؤثرات شتي تتصل ببيئاتهم ، والأعمال التي يزاولونها وهي بلا شك مختلفة ، ومبعثرة ، لا تخضع لنظام أو نسق محدد .

وتأتي اللغات الأجنبية في مقدمة مناهج التعليم التي تتنافس فيها المدارس الخاصة فهناك مدارس تدرس اللغة الأجنبية كإحدي المواد الدراسية ، وهناك مدارس تدرس بعض المواد كالعلوم والرياضيات باللغة الأجنبية ، وهناك مدارس تدرس المنهج كله باللغة الأجنبية ، وهناك مدارس إلي جانب تدريس المنهج كله باللغة الأجنبية ، يدرس التلميذ لغتين أجنبيتين أخريين . وهذا التنافس المحموم في مجال تدريس اللغات الأجنبية ينطلق من أن النخبة الاجتماعية تري في اللغات الأجنبية فرصة للتمايز الاجتماعي ، فهي تمكن من الحصول علي مكانة اجتماعية ممتازة داخل المؤسسات التي ترتبط بالعلاقات والاستثمارات الأجنبية ، والتي تدار باللغة الأجنبية [٢١] .

وعلي الرغم من أن العديد من الدراسات قد أكدت علي الأثر السلبي لتدريس اللغة الأجنبية علي نفس مستوي

اللغة القومية عند التلاميذ ، وخاصة في المراحل الأولي من التعليم قبل أن يمتلك التلاميذ لغتهم القومية ويتمكنوا من إتقانها، إلا أن وزارة التعليم راحت تنافس المدارس الخاصة ، بإنشاء مدارس خاصة بمصروفات تتبع وزارة التربية والتعليم تحت اسم " المدارس التجريبية " .

٤ـ المعلمـــون :

تتباين نوعيات المعلمين بين مختلف أنواع المدارس تباينا كبيرا. فمدارس الأزهر لها معلموها الذين أعدوا داخل الجامعة الأزهرية وفي كلياتها المختلفة . أما مدارس التعليم العام، فإنها في المرحلة الإعدادية والثانوية تقبل معظم خريجي كليات الجامعة ، كالعلوم والآداب والزراعة، حتي ولو لم يكونوا قد تلقوا أي إعداد تربوي أو نفسي . أما المرحلة الابتدائية فإنها تقبل معظم خريجي الشهادات المتوسطة . أما المدارس الخاصة ، ومدارس اللغات ، فنظرا لما تتمتع به من حرية كاملة فيما يتصل بسياسة التوظيف فيها، ونظرا للمنافسة الشديدة من جانب الخريجين علي العمل بوظائف التدريس بها . فإن بإمكانها أن تشترط الحصول علي مؤهل تربوي ، او تشترط أن يكون المتقدم اليها من خريجي مدارس اللغات ، كما أن بعض تلك المدارس تعتمد علي المعلمين الأجانب ، وتجد في ذلك إحدي وسائل التمايز علي غيرها من المدارس . إن هذا التباين في نوعيات المعلمين ينعكس مباشرة علي التلاميذ . فعلي الرغم من أن المعلم يقوم بتدريس منهج محدد سلفا ، إلا أن المعلم سيظل هو المصدر الأساسي للكثير من السلوكيات والمشاعر ، بما أن له بصفة شخصية دور كبير في تكوين قيم التلميذ وتوجيه مشاعره واتجاهاته .

٥ـ المناخ المدرســي :

بينما تتسم العلاقة بين أولياء الأمور والمدارس الحكومية بالفتور وعدم التعاون ، وتعتبر مجالس الآباء في تلك المدارس مجالس شكلية ، فإن العلاقة بين أولياء الأمور والمدارس الخاصة ومدارس اللغات تتسم بالجدية ، واحترام المدرسة لأولياء الأمور الذين يحتلون مراكز مرموقة سواء في مجال العمل الخاص أو الحكومي . كما تتسم العلاقة بين هيئة التدريس والتلاميذ في المدارس الخاصة بالاحترام والابتعاد عن الأساليب القمعية ، ويعود ذلك في الأساس إلي نوعية المعلمين المختارين بعناية وإلي نوعية التلاميذ الذين ينتمون إلي أسر ترفض استخدام أساليب القمع في التعامل مع أبنائها. أما في المدارس الحكومية والأزهرية ، ومع الاختيار العشوائي للمعلمين ، وتكدس الفصول ، فإن المعلمين يلجأون إلي القمع والإيذاء البدني كوسيلة للسيطرة علي التلاميذ ، وكثيرا ما تصفحنا الصحف اليومية بأنباء الإيذاء البدني الذي قد يصل إلي إحداث عاهات مستديمة بالتلاميذ .

٦ـ الأنشطة المدرسيـة :

تعتبر الأنشطة المدرسية أحد أهم وسائل الإعداد المعرفي والثقافي للتلميذ ، كما تعد أحد أهم مجالات التباين بين مختلف أنواع المدارس . ففي المدارس الحكومية ، ونظرا لانخفاض ميزانية الأنشطة ، تكاد تقتصر تلك الأنشطة

علي رحلة واحدة أو رحلتين في العام، كما اختفت المكتبة المدرسية تقريبا من معظم المدارس الحكومية . أما في المدارس الخاصة ومدارس اللغات فالرحلات تتعدد سواء كانت رحلات علمية أو ترفيهية ، كما تهتم الكثير من المدارس بالمكتبة ، وتعلن الكثير منها عن تدريس الكمبيوتر ضمن مناهجها، وقد يصل الأمر إلي حد تعليم السباحة وأصول " الإتيكيت " بل والفروسية .

لقد سبق أن أشرنا إلي أن وزارة التعليم تشرف علي المناهج الدراسية في مختلف المدارس في مصر، ولكن بعد ما قدمناه من مجالات مختلفة للتمايز بين المدارس المتنوعة ، نميل إلي اعتبار أن ذلك الإشراف لوزارة التعليم يعد إشرافا شكليا. فالوزارة لا تملك من الإمكانيات مايمكنها من الرقابة الدقيقة علي تلك المدارس في أدائها القومي ، في نفس الوقت الذي تلعب فيه الأنشطة ، والمناخ المدرسي دورا في توجيه التلاميذ لا يقل عن المنهج المدرسي إن لم يفقه تأثيرا.

خامسا: أثر الازدواجية التعليمية علي التماسك الوطني:

يعتبر وجود أنواع من التعليم متميزة بارتفاع قيمة مصروفاتها ارتفاعا هائلا ، اختراقا لديمقراطية التعليم وتكوين ثقافة قومية مشتركة (٢٢). ذلك الهدف الذي كافح الشعب طويلا في سبيل تحقيقه . فعلي امتداد الحركة الوطنية المصرية منذ أواخر القرن الماضي ، تلازمت المطالبة بالاستقلال السياسي ، مع المطالبة بفتح آفاق التعليم ، وزيادة الفرص التعليمية ، أمام أبناء الشعب ، ثم عملت الحركة الوطنية بعد ذلك علي صياغة مشروع قومي للتعليم.

ومن ناحية أخري فإن تعليما كالتعليم المصري ، تتربع علي قمته أنواع من التعليم المميز والخاص بأبناء الصفوة ، إنما يلعب دورا رئيسيا في اختيار وتدريب القيادات المرتقبة للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وإذا لم يحظ المواطنون في مجتمع من المجتمعات، بالحصول علي الشهادات المناسبة ، بغض النظر عما يعرفونه بالفعل أو عن محتوي البرنامج التعليمي الذي قاموا بدراسته ، فلن تتاح لهم فرص التنافس علي المواقع الرئيسية في المؤسسات الحكومية وفي مجال الخدمات . وحين تسيطر صفوة حاكمة بعينها علي المدارس فإنها تميل في الغالب الي استخدام معايير وأسس للقبول ، من شأنها الإبقاء علي العناصر غير المرغوب فيها خارج النظام التعليمي. وعلي النقيض من ذلك فثمة ميل طبيعي لهذه المدارس لتجنيد الفئات المساندة للحكومة والمتعاطفة معها، أي أبناء أصحاب المواقع المرموقة في النظام الاجتماعي . ولذا يتجه النظام التعليمي إلي ايجاد شقة بين الصفوة والجماهير وإبراز حجم التفاوت الواسع بين الفريقين (٢٣) .

إن تعليما كالتعليم المصري بحالته التي أشرنا إليها يعد أثرا من آثار العصور الوسطي، حيث لم يكن المجتمع يتكون في نظامه السياسي من مواطنين ، ولكن من طوائف ، لكل طائفة منها حقوقها وواجباتها ونظامها الخاص ، ومهنها التي تتعيش عليها. ومن هنا فقد كان من المنطقي أن يكون لكل طائفة نظامها التعليمي الخاص ، الذي قد

يتشابه أو يختلف مع غيره من النظم التعليمية للطوائف الأخري ، ولكنه يسعي أولا إلي سد حاجة الطائفة التي أنشأته . ولكن مع ظهور فكرة القومية أخذت المجتمعات تسعي إلي وجود نظام تعليمي قومي يهتم أساسا بتربية المواطنين علي الانتماء إلي الوطن انتماءا يتجاوز الانتماء إلي الطائفة أو الطبقة التي خرج منها التلاميذ .

وما يعانيه التعليم المصرى من مختلف أنواع الازدواجية إنما يعمق ويكرس جميع ألوان الاختلافات الممكنة بين أبناء الوطن الواحد . فهو يعمق الخلافات بين الأغنياء والفقراء ، والمسلمين والأقباط ، والبنين والبنات ، وسكان الريف وسكان المدينة . ولاشك أن ذلك كله في النهاية سوف يؤدي إلي اختلاف هوية التلاميذ ، وأهدافهم ، ومثلهم العليا ، وقيمهم ، وتنافر رؤاهم للعالم المحيط بهم ، كما سيؤدي إلي اختلاف معاييرهم وسلوكياتهم التي تنطلق من تلك المعايير . وهكذا لايسعي التعليم لتكوين صيغة عصرية وإنسانية وحضارية للمواطنة ، تلك الصيغة التي نراها ضرورية في ظل التحديات المعاصرة ، والتي تعتمد أساسا علي لغة مشتركة نقصد بها لا مجرد لغة للحديث ولكن نسقاً كاملاً من المعارف والمعايير والقيم - فيها ينخرط كل أبناء وبنات الأمة لكي يؤصل عندهم تصور واحد ومتقارب للوطن وقواعد المواطنة والسلوك السوي (٢٤).

بدلا من ذلك يصبح التعليم أداة لخلق سوء الفهم الكامل بين المواطنين ولعله من المؤلم هنا أن نشير إلي سهولة حمل السلاح ضد بعض أبناء الوطن ، وإلي سهولة تلقي الفتاوي الدينية التي تكفر المجتمع ، ثم السلوك علي أساس تلك الفتاوي . وقد أصبح حلم الخروج من الوطن والهروب منه مطمحا للكثير من الشباب ، وتراجع الاهتمام بقضايا الوطن وقضايا مستقبله ، وتراجع الإيمان بالعلم والمنهج العلمي كأداة لحل الكثير من مشكلات المجتمع.

وفي النهاية فإننا نعلم أن الصورة التي قدمناها عن علاقة الازدواجية التعليمية بالتماسك الوطني ، هي صورة قاتمة. ونرجو ألا تكون كذلك بل نرجو أن تنجح حضارة تمتد لأكثر من خمسة آلاف سنة فيما فشل فيه نظام التعليم من الحفاظ علي الهوية الوطنية متماسكة أمام التحديات الخارجية والداخلية علي السواء.

سادسا: صعوبات بحثية

يواجه الباحث في مصر العديد من المشكلات ، يتصل بعضها بالظروف المادية التي يعيشها الباحث ، ويتصل بعضها بتمويل البحث ، ويتصل بعضها الثالث بالعائد من البحث سواء كان عائدا ماديا أو أدبيا.

ومن المشكلات ما يتصل بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، والتي ترتب عليها تدهور مكانة شريحة كبيرة من الباحثين تصر علي تطبيق معايير المنهج العلمي بصرف النظر عن تحقيق مصلحة لهذه القوي أو تلك من قوي المجتمع.

ونظرا لتشابك الهموم البحثية وتشعبها ، فسوف نكتفي هنا بالإشارة إلي خمس مشكلات أساسية يعاني منها الباحث في مثل الموضوع الذي بين يديكم الآن :

١ـ حساسيات الموضوع :

مازال الكثير من الموضوعات البحثية يثير العديد من الحساسيات عند محاولة دراستها، وربما يتصل ذلك بالمحظورات الثلاث : السياسة ، الدين ، الجنس . وبالطبع فإن الوضع يختلف عاما بعد عام . وعلي الرغم من ذلك ، فما زالت بعض موضوعات المحظورات الثلاث السابقة يجد من يتصدي لها الكثير من العقبات . وعلي الرغم من أن مشكلة الإرهاب والتطرف من المشكلات الكبري المعاصرة في مصر ، والتي تدور حولها المساجلات اليومية علي صفحات الصحف والدوريات ، إلا أن مثل هذه الموضوعات لايجد تشجيعا لدراسته في الكثير من الجامعات ومراكز البحوث . وموضوع الازدواجية التعليمية وأثرها علي التماسك الوطني من الموضوعات التي لاتجد تشجيعا كبيرا لبحثها علي مستوي الجامعات وكليات التربية * علي وجه الخصوص ، وعلي مستوي مراكز البحوث المختلفة لعلاقتها بالسياسة من ناحية ، وبالدين من ناحية ثانية.

وفي الحقيقة فليس هناك من الناحية القانونية ، مايمنع إجراء مثل تلك الأبحاث . ولكن في الواقع الباحث يواجه عندما يتبني مثل تلك القضايا ، إما بالرفض الصريح للموافقة عليها وتمويلها، أو يواجه بعدم التعاون ، وعدم توافر المادة العلمية التي تمكن من الاستمرار في البحث.

٢ـ حساسيات المنهـج :

يواجه أصحاب المنهج الماركسي والمناهج النقدية المختلفة الكثير من العقبات حيث يسود الاتجاه الذي يجعل من الأبحاث مجرد تراكم كمي . وعلي الرغم من أن هناك العديد من الأساتذة الباحثين أصحاب المناهج النقدية يتوزعون في العديد من كليات التربية ومراكز البحوث ، إلا أنه من الصعب الحديث عن مدرسة نقدية أو اتجاه نقدي محدد المعالم ، وإنما هي جهود فردية هنا وهناك .

٣ـ صعوبات إحصائية ومعلوماتية :

يعتبر الحصول علي معلومات دقيقة أحد أهم الصعوبات التي تواجه الباحث في العلوم التربوية ، ومن المفترض أن تكون وزارة التعليم هي المصدر الرئيسي للإحصاءات الخاصة بأوضاع التعليم في مصر، ولكن الواقع أن الإحصاءات التي كانت تعلنها وزارة التعليم عن استيعاب الملزمين في ظل وزير سابق كانت دائما تزيد علي ٩٥٪ من أعداد الملزمين . وفي ظل وزير تال ، أعلن بصراحة أن نسبة الاستيعاب لم تزد في أي سنة من السنين عن ٨٠٪ وإن كانت قد انخفضت عنها بكثير في بعض المحافظات. وعلي الرغم من تعدد مصادر الحصول علي الإحصائيات إلا أنه

---

* يصل عدد كليات التربية إلى خمس وعشرين كلية، تتوزع في جميع العواصم الإقليمية المصرية وهي بذلك أكثر الكليات انتشاراً.

من المؤكد أن تلك الإحصائيات تختلف تبعا لاختلاف المصادر التي صاغتها وحصلت عليها.

ويرتبط بالصعوبة السابقة صعوبة الحصول علي المعلومات بوجه عام ، فمازالت بعض مكتبات الكليات تشترط شرطا غاية في الغرابة للاطلاع علي رسالة للماجستير أو الدكتوراه . حيث تشترط الحصول علي موافقة كتابية من صاحب الرسالة شخصيا، وعلي الباحث في هذه الحالة مطاردة صاحب الرسالة بين مسكنه وعمله .

٤ـ تشابك العلاقات والمصالح بين صناع البحوث وصناع القرار :

فالعديد من صناع الأبحاث سواء في الكليات أو مراكز البحوث تتشابك علاقاتهم ومصالحهم مع متخذي القرار، حيث يعملون كرؤساء لجان أو مستشاري لجان لوزارة التربية والتعليم . ومن ثم فإن وجود أبحاث توجه انتقادات للقرارات التربوية التي يساهمون في صناعتها يصبح أمرا غير منطقي.

٥ـ أثر جامعات الخليج :

يعد العمل في جامعات الخليج العربي أحد الأهداف الرئيسية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعة ومراكز البحوث . ونظرا لموقف معظم جامعات الخليج الرافض للأبحاث الراديكالية أو التي تتبني منهجا راديكاليا، فإن أعضاء هيئات التدريس يعزفون عن عمل تلك الأبحاث، كما يعزفون عن تشجيع تلاميذهم عن القيام بها.

مراجع وهوامش

١) إسماعيل حسن عبد الباري : " اتساق الهوية عند الطفل في مجتمع متغير" ، بحث مقدم إلي المؤتمر السنوي الرابع للطفل المصري تحت عنوان " الطفل المصري وتحديات القرن الحادي والعشرين "، جامعة عين شمس ، القاهرة ، مركز دراسات الطفولة ، ٢٧/ ٣٠ ابريل ١٩٩١ ، ص ١.

٢) طه حسين ، مستقبل الثقافة في مصر (القاهرة ، دار المعارف سنة ١٩٨٣) ، ص ٨٣.

٣) رشدي سعيد ، " دور التعليم الابتدائي في بناء الأمة " ، مجلة الهلال (شهرية) عدد إبريل سنة ١٩٩٣ ، ص ٥٩.

٤) كمال حامد مغيث " الفكر التربوي عند طه حسين " رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الأزهر سنة ١٩٨٥ ، ص ٢٢٤.

٥) سامية سعيد إمام ، من يملك مصر : دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الإقتصادي في المجتمع المصري ٧٤- ١٩٨٠ ، (القاهرة : دار المستقبل العربي سنة ١٩٨) ص ١٢٦.

٦) أماني قنديل " عملية صنع سياسة التعليم الجامعي – الأبعاد السياسية والاقتصادية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٤-٢٥ يناير ١٩٩٠ ، ص ٣٢.

٧) شبل بدران " ديمقراطية التعليم والثقافة المجانية وتكافؤ الفرص " مجلة التربية المعاصرة ، العدد ١٩، السنة الثامنة ، ديسمبر ١٩٩١ ، ص ٢٣ – ٣١.

٨) أحمد زلط ، الطفولة والأمية (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩٢) ، ص ٦٥.

٩) كمال حامد مغيث " رؤية نقدية لمفهوم الأمية في الفكر التربوي في مصر " ، بحث مقدم إلي مؤتمر الأمية في الوطن العربي التحدي والمواجهة ، كلية الخدمة الاجتماعية – القاهرة ، ٢-٣ فبراير ١٩٩١ ، ص ٥.

١٠) المتولي حسن منصور : قضية محو الأمية (القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، ١٩٩٠) ص ٢٠.

١١) أحمد زلط ، الطفولة والأمية ، مرجع سابق ، ص ٧٣.

١٢) الهام عبد الحميد فرج وكمال حامد مغيث ، " تهميش المرأة ومأزق الأيديولوجيا التنموية " ، مجلة الفكر العربي ، بيروت ، العدد ٦٨ ، السنة ١٣ إبريل – يونيو ١٩٩٢ ، ص ١٥٢-١٧٠.

١٣) حامد عمار ، في تطوير القيم التربوية – رأي آخر (القاهرة : دار سعاد الصباح ، ١٩٩٢) ص ٦٨.

١٤) وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للاحصاء والحاسب الآلي.

١٥) أحمد فتحي سرور ، تطوير التعليم في مصر : سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه (القاهرة : الجهاز المركزي للكتب الجامعية ، ١٩٨٩) ص ١٠٥.

١٦) حامد عمار ، في تطوير القيم التربوية ، مرجع سابق ، ص ٨٦.

١٧) المرجع السابق ، ص ٧١.

١٨) شبل بدران : " التعليم في القرية المصرية – دراسة استطلاعية حول نوعية التعليم والفرصة التعليمية والأصل الاجتماعي " (مجلة التربية المعاصرة ، العدد السابع ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٧) ص ١٠٧.

١٩) انظر في أسماء المدارس الخاصة : مجلة التعليم الخاص (القاهرة ، جمعية أصحاب المدارس الخاصة ، ١٩٩٠).

٢٠) جريدة الأهرام ، وجهة نظر ، ١٩٩٢/٢/٢٥.

٢١) Philip. G. Altbach & Gail. P. Kelly, Education and Colonialism longman. New York and London, 1990. P. 36.

٢٢) حامد عمار، في تطوير القيم التربوية ، مرجع سابق ، ص ٦٤.

٢٣) كمال نجيب ، المدرسة والوعي السياسي (القاهرة : كتاب التربية المعاصرة ، ١٩٩٢) ص ٩.

٢٤) رشدي سعيد ، دور التعليم الابتدائي ، مرجع سابق ، ص ٦٠.

جدول(١)

بيان بأعداد الأميين فى فئات السن المختلفة لعام ١٩٩١

الفئة	النوع	حضر	ريف	جملة	٪
١٥– ٣٥ سنة	ذكور	٨٩٨٥٤٦	١٩٨٢٩٠٨	٢٨٨١٤٥٤	٣٩.١٥
	اناث	١٣٦٩٤٢١	٣١٠٩٦٨٨	٤٤٧٩١٠٩	٦٠.٣٥
	جملة	٢٢٦٧٩٦٧	٥٠٩٢٥٩٦	٧٣٦٠٥٦٣	
١٥– ٤٥	ذكور	١٣٢٤٩٤٦	٢٨٤٨٩٤٩	٤١٧٣٨٩٥	٣٨.٦٥
	اناث	٢١٣٨٣٧٢	٤٤٨٦٨٤٠	٦٦٢٥٢١٢	٦١.٣٥
	جملة	٣٤٦٣٣١٨	٧٣٣٥٧٨٩	١٠٧٩٩١٠٧	
جملة الأميين	ذكور	٢٢٧٨٨٥٤	٤٨٧٤٨٨٧	٧١٥٣٧٤١	٣٨.٩٦
١٠ سنوات	اناث	٣٦٥١٥١٧	٧٥٥٥٦٦٤	١١٢٠٧١٨١	٦١.١٠
فأكثر	جملة	٥٩٣٠٣٧١	١٢٤٣٠٥٥١	١٨٣٦٠٩٢٢	

المصدر : الأجندة الإحصائية لمركز أبحاث ودراسات التعليم العالى بالقاهرة

(وكذا بالنسبة لجميع الجداول التالية ما عدا إحصائية التعليم الأزهرى)

جدول(٢)

توزيع أعداد التلاميذ فى مرحلة التعليم ما قبل العالى فى عام ٨٩/ ١٩٩٠

بيان	بنين	بنات	الاجمالى
الابتدائى	٣٤٠٤٠٧٨ (٪٥٤,٨٣١)	٢٧٥١٠٢٢ (٪٥٦.٣٧٨)	٦١٥٥١٠٠ (٪٥٥.٥١٢)
الإعدادى العام	١٩١٧٤٥٦ (٪٣٠.٨٨٥)	١٤٩٥٤١١ (٪٣٠,٦٤٦)	٣٤١٢٨٦٧ (٪٣٠.٧٨٠)
إجمالى التعليم الأساسى	٥٣٢١٥٣٤	٤٢٤٦٤٣٣	٩٥٦٧٩٦٧)
الثانوى العام	٣٣١٢٧٤ (٪٥,٣٣٦)	٢٣٨٦٦٥ (٪٤,٨٩١)	٥٦٩٩٣٩ (٪٥.١٤١)
الثانوى الفنى	٥٥٥٥٩٧ (٪٨,٩٥٠)	٣٩٤٥٣٦ (٪٨,٠٨٦)	٩٥٠١٣٣ (٪٨,٥٦٩)
إجمالى التعليم الثانوى والفنى والعام	٨٨٦٨٧١	٦٣٣٢٠١	١٥٢٠٠٧٢
الاجمالى العام للتعليم ما قبل الجامعى	٦٢٠٨٤٠٥ (٪١٠٠)	٤٨٧٩٦٣٤ (٪١٠٠)	١١٠٨٨٠٣٩ (٪١٠٠)

جدول (٣)

توزيع الطلاب في التعليم الجامعي والعالي في مصر عام ٨٩/ ١٩٩٠

البيان	بنين	بنات	اجمالى
التعليم الجامعى	٣٧٠٤١٤ (٨٤.٢٩٨٪)	١٩٨٧١٢ (٨٥.٣٣٤٪)	٥٦٩١٢٦ (٨٤.٦٥٧٪)
التعليم العالى	٦٩٠٠٠ (١٥.٧٠٣٪)	٣٤١٥٣ (١٤.٦٦٧٪)	١٠٣١٥٣ (١٥.٣٤٤٪)
اجمالى التعليم العالى والجامعى	٤٣٩٤١٤ (١٠٠٪)	٢٣٢٨٦٥ (١٠٠٪)	٦٧٢٢٧٩ (١٠٠٪)

جدول رقم (٤)

بيان مقارن لعدد المعاهد والفصول والطلاب بالتعليم الازهرى قبل الجامعى

ابتدائى - إعدادى - ثانوى

المرحلة	العام الدراسى	معاهد	فصول	بنون	بنات	جملة
	٨٨–٨٧	١٠٢٣	٧٤٠٧	١٨٩٧٦٤	١٢٠٤٧٠	٣١٠٢٣٤
	٨٩–٨٨	١١٤٧	٨٨٧٧	٢٣٥٨٥٠	١٥٢٤١١	٣٨٨٢٦١
	٩٠–٨٩	١٢٨٧	١٠٦٥٠	٢٨٥٤٧٦	١٨٣٥٥٠	٤٦٨٠٢٦
	٩١–٩٠	١٣٩٩	١٣٠٢٢	٣٤٣٣٢٢	٢١٨٥١٢	٥٦١٨٣٤
	٩٢–٩١	١٥٩٩	١٥٦٦٥	٣٧٢٠٨٥	٢٣٢٨٣٧	٦٠٤٩٢٢
	٨٨–٨٧	٦٢٣	٣٣٦٨	٩٢٧٤٩	٣٢٨٦٤	١٢٥٦١٣
	٨٩–٨٨	٦٨٩	٤٠٣٢	١١١١١٤	٤٢٠٥٨	٣٥٣١٧٢
	٩٠–٨٩	٧٥٥	٤٨٣٥	١٤٢٥٨٠	٥٣٧٠٢	١٩٦٢٨٢
	٩١–٩٠	٨٠٦	٤٩٠٧	١٤٢٨٧٠	٥٦١٩٤	١٩٩٠٦٤
	٩٢–٩١	٨٦٦	٤٨٥٩	١١٠٧٠٧	٤٩٤٤٢	١٦٠١٤٩
	٨٨–٨٧	٣٤٤	٢٤٦	٥٤٦٥٦	١٧٨١٣	٧٢٤٩٩
	٨٩–٨٨	٣٦٨	٢٧١٢	٦٠٨٣٣	٢١٠٩٣	٨١٩٢٦
	٩٠–٨٩	٤٣٧	٢٩٩٥	٦٧٨١٩	٢٤٠٦٠	٩١٨٧٩
	٩١–٩٠	٤٨٤	٣٥٤٤	٧٩٧٨٣	٢٩٤٩٨	١٠٩٢٨١
	٩٢–٩١	٥٢٤	٤٢٠٩	٩٠٩٢٣	٣٧٥٠٦	١٢٨٤٢٩
	جملة التعليم قبل الجامعى ٩١–١٩٩٢	٢٩٨٩	٢٤٧٣٣	٥٧٣٧١٥	٣١٩٧٨٥	٨٩٣٥٠٠

المصدر : الأزهر، الإدارة العامة للاحصاء – النشرة الاحصائية السنوية عام ١٩٩٢

جدول (٥)

بيان بأعداد طلاب التعليم العام

التعليم الأساسي

الحلقة الأولى (الابتدائي)

تبعية التعليم	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
رسمي	١٤٤٤٠	١٣٩٩٥٥	٦١١٧٤١٢
خاص	٩٢١	١٠٥١٢	٤٢٤٣١٣
جملة	١٥٣٦١	١٥٠٦٧	٦٥٤١٧٢٥

الحلقة الثانية (الإعدادي)

تبعية التعليم	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
رسمي	٥٢٣٥	٨٠٢٦٥	٣٤٠٩٢١٨
خاص	٤٠٥	٢٧٣٦	٩٩٢٩٦
جملة	٥٦٤٠	٨٣٠٠١	٣٥٠٨٥١٤
مهني	١٩٨	١٨٤٨	٨٣٠٥٠
تربية رياضية	١٥	٦٨	١٨٠١
جملة الحلقة الثانية	٥٨٥٣	٨٤٩١٧	٣٥٩٣٣٦٥
جملة التعليم الاساسي	٢١٢١٤	٢٣٥٣٨٤	١٠١٣٥٠٩٠

الثانوي العام

تبعية التعليم	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
رسمي	٨٣٦	١٣٨٣٢	٤٩٨٧٥٧
خاص	٢٥٨	١٥٩٨	٥٦٥٣٣
جملة	١٠٩٤	١٥٤٣٠	٥٥٥٢٩٠
تجريبي	٧٩	٥٨٢	١٦١٥٨
تحضيري			
رياضي	١٣	٢١	٥٧٨
الجملة	١١٨٦	١٦٠٣٣	٥٧٢٠٢٦

جدول (٦)

بيان بأعداد طلاب التعليم الفني

(صناعي وزراعي وتجاري)

جملة الفني

تبعية التعليم	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
جميع التبعيات	١٣٢٧	٣١٣٠٥	١١١٠١٨٤

تعقيب د. محمد نعمان نوفل على ورقة
الازدواجية التعليمية فى مصر وأثرها على التماسك الوطنى

العنوان فى حد ذاته يعكس مدى شجاعة الباحث فى مواجهة واحدة من أخطر مشكلات نظامنا التعليمى، وهى ازدواجياته، كما حدد الباحث فى العنوان، أيضا طبيعة اقترابه الراديكالى للموضوع حيث ربط بين الازدواجية وبين أثرها على التماسك الوطنى.

وربما لا نكون مبالغين إذا قلنا أن كتاب د. طه حسين "مستقبل الثقافة فى مصر" لا يزال ملهما ومعبرا عن مشكلات الثقافة والتعليم فى مصر إلى الآن، حيث الباحث بهذه العبارة من الكتاب: "**القلة المتعلمة قد خضعت لألوان مختلفة من التعليم، ونظم متباينة ومناهج ينكر بعضها بعضاً، ويصدم بعضها بعضاً، ونشأ عن ذلك اضطراب**" . ومن هنا يفجر الباحث مشكلته البحثية التى تتحدد فى وجود عدد من الثنائيات فى نظامنا التعليمى.

لكنه فات الباحث أن هناك ازدواجية هيكلية تقسم كل هذه الازدواجيات إلى ازدواجية تؤدى إلى خلق نظام تعليمى مواز لنظام التعليم القائم بكل متناقضاته، إنها حقيقة وجود تعليم نظامى بصوره المختلفة والتعليم من خلال الدروس الخصوصية والملخصات، وهى حالة خطرة تسلب المدرسة دورها التربوى وتفقد المدرس فعاليته ودوره وتتحول عن طريقها العملية التعليمية إلى عملية تزويد ميكانيكى بالمعلومات بغرض اجتياز الامتحانات آخر العام. ومن نافلة القول، ذكر غياب العملية التربوية، فضلا عن فقد أى إمكانية لتطور أساليب التدريس وتنمية مهارات ومواهب الطلاب.

إن هذه الازدواجية التى تسميها بظاهرة وجود نظام تعليم موازى تزرع فى نشئ هذا المجتمع البذور الأولى للتعامل العبثى مع مؤسسات المجتمع، حيث يذهب التلميذ أو الطالب إلى المدرسة لا لشئ إلا لكى يكون طالباً منتظماً ولكنه فيما بعد مواعيد الدراسة أو قبلها يذهب ليتعلم ماهو ضرورى لاجتياز الإمتحان، حيث تتحول العملية التعليمية فى يد المدرس الخاص إلى مجموعة من التكنيكات والحيل للحصول على أعلى درجات الامتحان وليس لتحصيل المعرفة، هذا إذا كنا حسنى الظن، ولكن الجانب الفاسد فى هذه الصورة، أن هذه الدروس الخاصة لا تكون فى الأغلب غير مقابل اجتياز الامتحان ودرجات أعمال السنة فتتحول إلى نوع من العبث الفاسد يدمر القيم فى نفوس النشئ.

ويرى الباحث أن الظروف التى تساعد على تكريس الازدواجية تتلخص فى ظهور فئات طفيلية من رجال الأعمال تمكنت من جمع ثروات هائلة فى فترة وجيزة، وأصبحت بما تملك قوة من قوى الضغط التى تحاول توجيه السياسة التعليمية وجهة تتفق مع مصالحها الخاصة ويضيف أيضا تدهور مستوى معيشة الطبقات الفقيرة والمتوسطة وارتباط ذلك بتناقص القدرة على الإنفاق على تعليم الأبناء، فضلا عن أثر نمو الأنماط الإستهلاكية بسبب العمل فى بلدان النفط وانعكاس ذلك فى مجال التعليم مما شكل مورداً هاماً للدروس الخصوصية.

وربما كانت هذه الأسباب أو العوامل صحيحة فى حالة ازدواجية التعليم الحكومى والتعليم الخاص، وفى حالة ازدواجية التعليم الفنى والتعليم العام، ولكنها صحيحة جزئيا فقط فى حالة ازدواجية الأميين والمتعلمين، وكذلك ازدواجية التعليم الدينى والمدنى. ذلك أن الأمية ليست وارداً طارئاً على المجتمع المصرى بل هى مرض مرتبط بعوامل أعمق فى نسيج علاقات التخلف الاقتصادى والاجتماعى التى يعانيها المجتمع، وهى ليست وليدة سياسة الانفتاح بالقطع. كما أن الاتجاه نحو التعليم الدينى لا يخضع فى مجمله إلى الأوضاع الاقتصادية، وإن كان الاتجاه الآن يتأثر بارتفاع نفقات التعليم العام مقابل استمرار انخفاض نفقات التعليم الأزهرى مما يدفع الفقراء إلى تفضيل تعليم أبنائهم فى مدارس الأزهر، ولكنه على الرغم من ذلك لا يعتبر العامل الوحيد حيث أن هناك مدارس دينية أخرى أشد رجعية وسلفية من التعليم الأزهرى وذات مصروفات باهظة وتقبل عليها أسر الطبقة الوسطى التى حققت ثراء فى بلاد النفط، وهى الآن تتوسل بالدين وبالله وبالرسل حتى لا يذهب عنها هذا الثراء. إنها الفئات الاجتماعية المناصرة فى الغالب لشعار الإسلام هو الحل.ولكن الاتجاه نحو التعليم الأزهرى فى بعض الأسر المصرية يمثل أحيانا تقاليد عائلية خاصة بين بعض الأسر الريفية.

أما ازدواجية تعليم البنات وتعليم البنين فإنها ولاشك تخضع لمعايير اجتماعية محضة، والتفسير الاقتصادي لها يوقع فى الميكانيكية الاقتصادية فى التحليل.

وربما أضاف الباحث مزيدا من الثراء لدراسته القيمة لو أفرد جزءاً أوسع لازدواجية تعليم الريف وتعليم الحضر، فهى ازدواجية شديدة الثراء تعكس اختلاف الاهتمام المؤسسى على الصعيد الرسمى ما بين التعليم فى الريف والتعليم فى الحضر كما تعكس اختلاف المفاهيم الاجتماعية نحو التعليم ومدى ارتباطه بالبيئات المختلفة، ورؤية بيئتى الريف والحضر للتعليم كدور وكنظام، وكنا رأينا بوضوح شديد مدى قصور التفسير الاقتصادى للظروف التى تساعد على تكريس الازدواجية.

لقد طرق الباحث واحدة من أشد المشكلات خطورة وأهمية فى نظامنا التعليمى، ولكن للأسف الشديد لم يلق التفسير نفس الأهمية التى أولاها لعملية الرصد، ولم يكن رصد هذه الازدواجيات من الأمور الهينة دون شك، خاصة وأن الباحث يقوم بذلك فى وقت ربما لا يتميز فيه نظامنا التعليمى بشئ قدر تميزه بالفوضى. وهذا لم يفت الباحث وعرضه تحت عنوان "مجالات الازدواجية" حيث عرض لاختلاط الشعارات التى ترفعها المدارس واختلافات المناخ

المدرسى وتباعد الشقة بين الأنظمة المدرسية. هذه هى الفوضى بعينها ، خاصة إذا أضفنا أن المدارس التى ترفع الشعارات الغربية ، رأت لأسباب مالية صرفة ضرورة أن يكون هناك نصيب لتحفيظ القرآن إلى جوار التدريس باللغة الإنجليزية، ونظراً للطلب على تعليم الأبناء لغة أجنبية فقد رأت المدارس التى تمولها الجماعات الإسلامية تدريس العلوم والحساب بالإنجليزية حتى توفر بين أكبر توليفة من الأوراق ، فإذا كانت الازدواجية تتضمن على الأقل وجود أنماط فى التعليم فإن النمط نفسه قد تشوه بحثا عن المال أو عن التلاميذ.

إن الباحث يؤكد فى أكثر من موضع على أن المدارس ذات المصروفات العالية تقدم خدمة تعليمية وتربوية أفضل وتحصل على المدرسين الأكفأ أو المعدين إعدادا علمياً أعلى، كما أن العلاقة بين المدرسة وأولياء الأمور أكثر احتراماً وجدية وكذلك الأنشطة المدرسية أكثر ثراء وتنوعاً. وأتفق مع الباحث فى رصده للجوانب السالبة لهذه المتغيرات بالمدارس الحكومية، ولكنى لا أشاطره الرأى فيما يتعلق بالمدارس الخاصة أو ذات المصروفات العالية، حيث لم يقم دليل حتى الآن على صحة هذه الأحكام على إطلاقها، لأن عددا ليس بالقليل من هذه المدارس باهظة المصروفات هى مشروعات استثمارية بالأساس قد لاتهتم بالعملية التعليمية اهتماماً جادا لأنها ستكون بالقطع مكلفة، ولكنها تهتم ببعض المظاهر التى توهم بوجود تعليم جيد فى حالات كثيرة. وليس بالضرورة أن يكون المعلمون تربويين فأغلب هذه المدارس مثلا تستخدم بعض الأجانب المقيمين ذوى الثقافة الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية لتدريس اللغات دون أن يكون لديهم أى دراسات تربوية . فضلا عن أن ذهنية صاحب رأس المال لن تسعى لإغضاب "الزبون" وهو ولى الأمر، ولهذا قد لاترى إهمالا له ولكن تملقا وفى النهاية علاقة غير جادة ، خاصة وإن الباحث قد سوق أن شخص ملامح فئة الأثرياء الجدد واصفا إياهم برجال الأعمال الطفيليين. ولكنى فى نفس الوقت أقول ليس تحت ايدينا دراسات تحدد لنا مستوى الإتقان والجدية فى المدارس ذات المصروفات العالية، وما إذا كانت هذه المصروفات فى مقابل خدمة تعليمية وتربوية تقابل ضخامة المصروفات أم لا؟ هذا مالا نعرفه حتى الآن.

يخلص الباحث إلى أن التعليم بما يعانيه من مختلف أنواع الازدواجية إنما يعمق ويكرس جميع ألوان الإختلافات الممكنة بين أبناء الوطن الواحد. أتصور أننا لا نملك إلا الاتفاق مع هذه الكلمات، ومن المؤلم حقا أنها كلمات تلخص نتيجة واحدة لمظهر واحد من مظاهر أزمة نظامنا التعليمى.

أعتقد أن الباحث على الرغم من الملاحظات التى أوردناها قد أوفى مهمته البحثية وأوفى الوعد الذى وعدنا به فى عنوان دراسته وهو المواجهة الراديكالية لمشكلة يراها الكثيرون ويعرفونها ولا يتحدثون عنها. وكما يقولون لقد أمسك الأستاذ كمال مغيث بالثور من قرنيه وهذه سمة الباحث الشجاع الواعد، إذا شاهد دلائل الحقيقة لا يتورع عن الإمساك بها رغم المحاذير.

المعونة الأمريكية والسياسة التعليمية فى مصر

فاتن محمد عدلى
باحثة فى العلوم التربوية

١- مقدمة :

تعد قضية المعونات الخارجية إحدى أهم القضايا المثيرة للجدل والخلاف بل والصراع فى مجال العلاقات الدولية، وذلك لأن تلك المعونات ترتبط بقضية الاستقلال الوطنى، وقضية التنمية وطبيعة النشاط الاقتصادى ومستوى المعيشة وكلها قضايا مصيرية وأساسية فى حياة جميع الشعوب.

والمتتبع للصراع الدائر على المستوى الفكرى والسياسى حول مسألة المعونات الخارجية يلاحظ انقسام وجهات النظر حولها إلى اتجاهين أساسيين :

الاتجاه الأول : يرى أن مسألة المعونات الخارجية هى أمر لا غنى عنه للدول النامية والتى فى طريق النمو، فهذه المعونات مصدر أساسى للتمويل والخبرة والتكنولوجيا التى تفتقر إليها الدول النامية . كما يشير أصحاب هذا الاتجاه إلى أن العالم قد تجاوز مراحل الصراع الدموى والتناقضات العسكرية إلى مرحلة جديدة لا بديل فيها عن التعاون بين الدول الغنية والدول الفقيرة من أجل السلام والرخاء الدوليين. ويؤكدون فى هذا المجال على أهمية المعونات الخارجية بالنسبة للعديد من الدول التى تعد اليوم فى عداد الدول المتقدمة والغنية كاليابان والمانيا والتى خرجت منهكة ومنهارة تماما فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ولم تنجح فى تجاوز تلك المحنة إلا بفضل المعونة الخارجية كما يشيرون هنا إلى معدلات التنمية الكبيرة والمتسارعة التى تحققها دول آسيا مثل كوريا وسنغافورة وتايوان اعتماداً على العون الخارجى نفسه.

أما أصحاب الاتجاه الثانى : فيرون أن العالم لم يتجاوز مراحل الصراع والتناقض وأن الأمر لا يعدو استبدال الأساليب العسكرية السافرة فى السيطرة والهيمنة إلى أساليب أكثر هدوءاً وأكثر قبولاً لدى كثير من الشعوب الفقيرة. كما يؤكدون على دور المعونات الخارجية فى تكبيل الدول وتوجيهها وجهة تتفق مع مصالح الدول الكبرى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ويشيرون هنا إلى تجربة شيلى التى حاولت تجاوز ظروف الهيمنة والإحتكارات

الأمريكية سنة ١٩٧٢، فكان جزاؤها نقلاب عسكرى أطاح بحكومتها الشرعية المنتخبة. كما يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على مساوئ الاعتماد على المعونات الخارجية حيث يرتبط بها كثير من المشاكل كالبطالة وارتفاع الأسعار، وتدهور مستوى حياة فئات اجتماعية عديدة، الأمر الذى يعد مدخلا لكثير من الاضطرابات السياسية والاجتماعية كما تشهد على ذلك تجارب العديد من دول العالم الثالث.

وهذا البحث يتناول الأهداف السياسية والاقتصادية للمعونة الأمريكية، ثم يتناول أثر المعونة الأمريكية على السياسة التعليمية وخاصة دورها فى ترشيد الإنفاق على التعليم وخصخصة التعليم ودورها فى خفض السلم التعليمى ودورها فى الازدواجية المؤسسية وأخيراً أثرها على بعض مقررات التعليم... وينتهى البحث بالإشارة إلى بعض الصعوبات التى ترتبط بموضوع البحث.

٢- المعونة الأمريكية والأهداف السياسية :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتى كانت تجسيداً للصراع الضارى والدموى بين قوى الاستعمار التقليدى تعاظمت حركات التحرر الوطنى التى ساعدت على تدمير نظام السيطرة العسكرية والسياسية والإدارية المباشرة فى معظم المستعمرات وأشباه المستعمرات للحصول على الاستقلال السياسى والانفصال عن النظام السياسى الاستعمارى، الأمر الذى أظهر الحاجة إلى أساليب جديدة لتطويع البلاد المتخلفة المستقلة حديثاً وتكييفها فى ضوء المعطيات التى طرأت على خريطة العالم سياسياً واقتصادياً. وقد أدركت الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أن إعادة الهيمنة عن طريق إدماج السوق يمكن من محاربة حركات التحرر الوطنى أوتجريدها من مضمونها الاجتماعى، وضرب أي بناء تنموى مستقل وذلك لضمان موقعها اللا متكافئ فى النظام الرأسمالى العالمى[١].

وقد شهدت العلاقات المصرية – الأمريكية فى فترة بين الخمسينيات إلى الآن الكثير من التناقضات والتفاعلات التى تأرجحت بين الرضى المقترن بالثواب وعدم الرضى المقترن بالعقاب والذى تبلورت وتشكلت ملامحه من خلال قطع المعونة تارة، ومنحها تارة أخرى، وتخفيض المديونية أو الإعفاء منها تارة ثالثة، واستخدامها كوسيلة ضغط تارة رابعة.

فإزاء موقف عبد الناصر من الحلف الإسلامى هددت الولايات المتحدة بقطع كل المعونات التى تتلقاها مصر، الأمر الذى تصدى له عبد الناصر باعتباره تدخلاً سافراً فى السياسة المصرية، وفى سنة ١٩٥٥ سحبت الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولى المساهمة فى بناء السد العالى كرد فعل لصفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا، والتى حاولت الولايات المتحدة إلغاءها ، الأمر الذى اتضح من رسالة روزفلت لعبد الناصر بأن دالاس يريد من عبد الناصر أن يلغى الصفقة، فإذا لم يفعل ذلك فإن الولايات المتحدة سوف تتخذ التدابير الآتية :

(١) إيقاف كل المساعدات الأمريكية لمصر .

(٢) إيقاف أى نشاط تجارى بين البلدين.

(٣) محاصرة مصر ومنع أى سفينة تحمل سلاحاً من الوصول إليها[٢].

وقد استمر تصاعد حدة التوتر بين مصر والولايات المتحدة إلى أن انتهى بضرب المشروع الناصرى فى التنمية بحرب ١٩٦٧. ومع بداية السبعينيات عاصرت مصر تغييرات سياسية أدت إلى فتح آفاق جديدة للتعامل مع الولايات المتحدة مرة أخرى، ومع عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما تمت الموافقة فى ٢٨ فبراير ١٩٧٤ على منح مصر قروضا وضمانات تصل إلى حوالى ١٠٠ مليون دولار لإنشاء خط أنابيب البترول فى البلاد [٣]، وباتجاه مصر نحو سياسة الانفتاح الاقتصادى والذى فتح مجال الاستثمار على مصراعيه أمام الرأسمالية الخاصة والأجنبية، والاتجاه نحو الصلح مع إسرائيل، واعتبار أمريكا الشريك الكامل فى حل مشكلة الشرق الأوسط، أخذت نسب المعونة فى الزيادة المستمرة فى المجالات الاقتصادية والعسكرية كما يتضح من جدول (١).

جدول (١)
حجم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لمصر
١٩٧٠ - ١٩٨٤

بالمليون دولار

السنة	المساعدات الاقتصادية	السنة
١٩٧٠	ر٠	ر٠
١٩٧١	ر٠	ر٠
١٩٧٢	١ر٥٠	ر٠
١٩٧٣	ر٠	ر٠
١٩٧٤	٨٠ر٥٠	ر٠
١٩٧٥	٢٥٢ر٨٠	ر٠
١٩٧٦	٧٩٥ر٠٠	ر٠
١٩٧٧	٦٩٩ر٢٥	ر٠
١٩٧٨	٧٥٠ر٨٠	ر١٩
١٩٧٩	٨٣٥ر٠٠	١٥٠٠ر٤٠
١٩٨٠	٨٦٥ر٠٠	ر٨٤
١٩٨١	٨٢٩ر٠٠	٥٥٠ر٧٩
١٩٨٢	٧٧١ر٠٠	٩٠٢ر٢٦
١٩٨٣	٧٥٠ر٠٠	١٣٢٦ر٩١
١٩٨٤	٨٦٨ر٠٠	١٢٦٧ر٠٠

المصدر : بيانات إدارة الأبحاث بالكونجرس الأمريكى وفقا لتصنيف الأستاذة / مارجى انسين[٤]

ويتضح من الجدول السابق أن توقيع معاهدة السلام فى ١٩٧٩ لم يقترن بتخفيض الإنفاق العسكرى، بل تزايد الإنفاق بشدة فى أعقابها. وتزداد الصورة وضوحاً فى أزمة الخليج (الغزو العراقى للكويت)، حيث تم إعفاء مصر من ديونها العسكرية وتقديم مساعدات من الدول الغربية بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص مع موقف مصر إزاء الأزمة. فقد أفرجت الولايات المتحدة عن مبلغ ١٦٣ مليون دولار نقداً من المساعدات الاقتصادية التى تحصل عليها مصر من ميزانية العام السابق، كما قرر الرئيس بوش إعفاء مصر من ديونها العسكرية والتى بلغت ٧٫١ مليارات دولار وفوائدها التى تبلغ ٨٠٠ مليون، وذلك تقديراً لدور مصر فى استقرار المنطقة(٥).

٢- المعونة الأمريكية والأهداف الاقتصادية :

إن المعونات الأمريكية تعتبر من أوسع الأدوات السياسية انتشارا(٦)، والمؤثرة على الخطط التنموية التى تحددها الدول النامية. فعلى الرغم من شعارات التنمية المعتمدة على الذات إلا أن قيادتها تعى جيداً أن الحصول على رؤوس الأموال والمعونات الفنية والخبرات المؤهلة تمثل أحد الأسباب الضرورية لتحديث الاقتصاد(٧). من خلال ما تقدمه لها الدول المتقدمة من عون إما على المدى الطويل أو المدى القصير. إلا أن هذه المساعدات لا تستهدف أغراضاً إنسانية(٨). فما هى إلا آلية من ضمن العديد من آليات الدول الامبريالية لإحكام الطوق على البلدان النامية(٩) لضمان تبعيتها للنظام الرأسمالى من جهة، وتكريس التبعية السياسية من جهة أخرى(١٠).

هذا بالإضافة إلى أن هذه المعونات تقدم لأسباب أخرى (سياسية وإستراتيجية وتجارية)، ويعتبر الإقلال من الفقر والذى تعلنه الولايات المتحدة غالباً ما يكون مجرد عامل من العوامل السابقة. ولهذا الوضع نتائج خطيرة منها :

(١) التفاوت الكبير فى نصيب الفرد من مخصصات المعونة حيث أنها لا تتجه بالضرورة إلى البلدان الأكثر فقراً فنجد أن ما تلقته إسرائيل وهى من الدول مرتفعة الدخل ومصر وهى من الدول النامية المتوسطة الدخل أكثر مما تلقته الصين والهند برغم ما تعانيانه من فقر، انظر جدول (٢).

جدول(٢)
نصيب الفرد من مخصصات المعونة وعلاقته بنصيبه من الناتج القومى (بالدولار)

القطر	نصيب الفرد من ايرادات المعونة	نصيب الفرد من الناتج القومى المحلى
إسرائيل	٢٨٢٫٧٠	٨٦٥٠
مصر	٢٩٫٩١	٦٦٠
الهند	٢٫٥٨	٣٤٠
الصين	١٫٨٤	٣٣٠

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية الدولية، ١٩٩٠ ص ١٥٨(١١)

(٢) إن ما تغطيه المعونة من الأنشطة غالباً ما لايكون له صلة بالتنمية فقد كان نحو ما يقرب من ٨٪ فقط من برامج المعونة الأمريكية عام ١٩٨٦ يندرج تحت ما يمكن تعريفه بأنه "مساعدة إنمائية مكرسة للبلدان منخفضة الدخل" (١٢). فعلى سبيل المثال أن وكالة التنمية الأمريكية أعلنت أنه إذ يراد لمصر أن تدخل العالم الجديد فعليها أن تتبع الأساليب الرأسمالية فى الزراعة، ومنها التحول لإنتاج اللحوم وفقا لما يسمى "التحول النوعى للزراعة المصرية" ، وكذلك أيضا اتباع الأساليب الحديثة فى الرى وتحسين أنواع البذور ، والتحول إلى إنتاج المحاصيل التصديرية كالخضروات والفاكهة وزهور الزينة والميكنة،وبالطبع إن كل هذا يستلزم الحصول على النقد الأجنبى لتمويل التكنولوجيا المطلوبة لهذا التحويل(١٣).

(٣) إن قدراً كبيراً من المعونات مشروط، إذ أنه يتطلب شراء السلع والخدمات من الولايات المتحدة، ويقع ثلثا المعونات تقريبا والتى يقدمها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية فى هذه الفئة.

(٤) تفضيل الولايات المتحدة تمويل التجهيزات الرأسمالية التى تنفع منتجيها ومصدريها وشركاتها فى دعم تكاليف التشغيل التى تمولها المعونة (١٤).

بالإضافة إلى أنه عند التعاقد ترد الاعتبارات الآتية:

أ- المنحة :

بالرغم من طبيعتها كمبلغ من المال يستخدم لأغراض معينة لصالح الدول المتلقية دون التزام من جانبها بالسداد فى وقت لاحق إلا أنها مطالبة بالآتى :

(١) توفير جميع المبالغ والموارد الأخرى المطلوبة للتنفيذ بجانب المنحة .

(٢) لا تستخدم السلع والخدمات الممولة من المنحة دون موافقة الولايات المتحدة.

(٣) قبول الشركات الاستشارية التى يستعين بها الطرف المانح من أجل المشروع (الأمر الذى تم فى مشروع التعليم الأساسى)، وكذلك المتعاقدين على الأعمال الإنشائية بشرط ألا يكون تمويل تلك الخدمات من ميزانية المنحة(١٥).

ب- القروض :

كما يتم دفع فوائد مرتفعة - بأسعار السوق على كل من الدين المدنى والعسكرى. و دفع نسبة يطلق عليها التحويلات النقدية المستخدمة لمواصلة المدفوعات عن دين مصر العسكرى، والذى يدفع مباشرة من ميزانية المعونة.

وقد قدر إجمالى المعونات الأمريكية حتى عام ١٩٨٩ بحوالى ٨.٦ بليون دولار، وأن نسبة ٥٨٪ من جميع المساعدات قد أنفقت فى الولايات المتحدة بدلاً من أن تنفق فى مصر، أما نسبة ٤٢٪ الباقية ومجملها ٣ر٦ بليون دولار فقد خصصت لمشاريع إنمائية داخل مصر أو على المتعهدين الأمريكيين فى مصر(١٦).

٤- المعونة الأمريكية والسياسة التعليمية:

يتم صنع السياسة التعليمية فى مجموعة من الأطر المتداخلة والتى تتفاعل فيما بينها، وهذه الأطر إما رسمية "كالدستور والقانون" ، أو غير رسمية مثل الرأى العام وجماعات المصالح، أو بعض القوى الخارجية والتى تسهم فى صياغة السياسة التعليمية، مثل البنك الدولى والولايات المتحدة الأمريكية.

وتعتبر هذه القوى الخارجية أحد الأبعاد الهامة فى تشكيل وصياغة السياسة التعليمية والتى تتمثل فى مصدرين:

أ- دول كبرى تقدم منحاً وقروضاً ومن أهمها الولايات المتحدة.

ب- مؤسسات تمويل دولية تقدم هذه المنح بشروط أو تقوم بتمويل مشروعات بعينها.

واحتياج مصر للمعونات الخارجية هو أمر تفرضه المشكلات الاقتصادية للنظام المصرى فى السنوات الأخيرة، وارتباط محاولات حلها بسياسة الانفتاح الاقتصادى من جهة وبقدر من الضغط الذى مارسته القوى الكبرى لتدفع بمصر نحو اتخاذ سياسات بعينها تحت ضغط الأزمة الاقتصادية بشكل عام، وفى التعليم بشكل خاص من جهة أخرى.

ومن مراجعة خطة التعليم (١٩٨٧-١٩٩٢) يتضح مدى تبعية النظام التعليمى فى مصر على مصادر تمويل من الجهات الأجنبية والهيئات الدولية من جانب، والقطاع الخاص والأهلى من جانب آخر[(١٧)]. وبالرغم من ضآلة نسبة المعونات الأمريكية الموجهة للتعليم إلا إنها أحد المؤثرات الهامة على السياسات التعليمية الداخلية. سواء فى صنع هذه السياسات أو فى نتائجها، مثل ترشيد الإنفاق وتغيير الهياكل التعليمية وتطوير المناهج الدراسية . كما سيتضح فى المجالات الآتية.

أولا : المعونة ودورها فى تخفيض الإنفاق على التعليم :

أشار خطاب النوايا المتبادل بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى* لعام ١٩٨٨ بأن الحكومة المصرية تعتزم خفض الإنفاق العام وفى المقابل سوف تحصل رسوماً من أجل تقديم عدد من الخدمات التى كانت تقدم بالمجان مثل الخدمات الطبية والتعليمية، الأمر الذى يوفر ٥٠ مليون جنيهاً مصرياً لكل منهما.

وبالرغم من أن الدستور المصرى ينص على مجانية التعليم إلا أنه قد تم فرض رسوم وفقا لما تم الأنفاق عليه مع صندوق النقد الدولى كالآتى :

---

* تفترض الباحثة هيمنة الولايات الأمريكية على سياسات كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لما تتمتع به من أسهم حيث يبلغ نصيبها من عدد الأصوات ٦ر٥ر١٤٤ بنسبة ٤٢ر١٩٪.

(١) فرض رسوم على القادرين من الطلاب فى مجال الأنشطة والخدمات غير التعليمية والتى تؤدى للطلبة فى مراحل التعليم المختلفة مثل التغذية والرعاية الصحية والرحلات.

(٢) رسم خمسة جنيهات عند طلب استخراج البيانات الدالة على النجاح فى المدارس العامة والفنية ودور المعلمين.

(٣) رسم خمسة جنيهات للتقدم لشهادات الامتحانات العامة.

(٤) حصيلة رسم إضافى مقداره جنيهان عند طلب استخراج أية بيانات أخرى بحالة الطالب الدراسية فى المدارس العامة.

(٥) حصيلة رسم إضافى مقداره خمسة جنيهات على إعادة القيد فى مدارس التعليم الثانوى العام والمدارس الفنية ودور المعلمين والمعلمات بالإضافة إلى رسم مقداره جنيه واحد على كل الشهادات السابقة لدعم الأبنية التعليمية (١٩).

هذا مع الأخذ فى الاعتبار ما يتحمله أولياء الأمور من تكلفة فعلية (مصاريف، أدوات مدرسية، مصروفات خاصة) لتمام تعليم أبنائهم. ووفقاً لدراسة قام بها المركز القومى للبحوث التربوية فإن ما تتحمله الأسرة من نفقات على الطالب فى المرحلة الثانوية يبلغ حوالى ٤٧١ر٦ جنيا بنسبة ١٨ر٦٪ من دخلها السنوى، وهى نسبة ليست بصغيرة خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن الأسرة المصرية .لديها فى المتوسط ثلاثة من الأبناء والبنات فى مراحل التعليم المختلفة (٢٠).

وبالمقارنة بين فترتين : الفترة الأولى ، والتى تعتبر من أحرج فترات مصر التاريخية وتحت وطأة ما يسمى باقتصاد حرب، والفترة الثانية ، وهى فترة الخمس سنوات الأخيرة – نجد أن نسبة ميزانية وزارة التربية والتعليم إلى ميزانية الدولة أخذت فى الارتفاع من ٦٠ر١٣٪ لعام ١٩٦٧/٦٦ إلى أن وصلت إلى ١٦٪ عام ١٩٧٤، بينما أخذت هذه النسبة فى الانخفاض من ١٥٪ عام ١٩٧٥ حتى وصلت إلى ١٠٪ عام ١٩٩٣ (٢١)، وهى الفترة التى ركزت فيها الدولة على الجهود الذاتية، والقطاع الخاص، والتمويل الأجنبى فى خطتها الخمسية ١٩٩٢/٨٦ (٢٢). وإذا وضعنا فى الاعتبار ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم الحالية، نجد أن فارق التغير ليس بالفارق البسيط، والذى يعكس بدوره تقليص دور الدولة فى الإنفاق على التعليم.

ثانيا: المعونة وخصخصة التعليم:

فى مقابل تخفيض عجز الميزانية وتقليص دور الدولة فى الإنفاق على الخدمات التعليمية طبقاً لرغبات الهيئات المانحة للمعونة نجد تشجيعا للقطاع الخاص كبديل لذلك والذى تمثل دوره فى المدارس الخاصة والجمعيات التعاونية. وبالرغم من أن هذا الأمر قد حذرت منه دراسة قام بها المركز القومى للبحوث التربوية حيث أفاد بأن هذه المدارس بدلا من أن تقدم لأبنائنا خدمة متميزة سعى أصحابها فى معظم الأحيان إلى تحقيق المزيد من الكسب المادى ولو على حساب العملية التعليمية (٢٣).

إلا أن الدولة قد قدمت تسهيلات مختلفة لمثل هذه النوعية من المدارس، وذلك طبقا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن الجمعيات التعاونية والقرار الوزارى رقم ٣١ لسنة ١٩٨٦ بشأن المدارس الخاصة. وبموجب القانون رقم ١٤ أسست بعض المدارس بواسطة مجموعة المساهمين شأنها فى ذلك شأن أى شركة استثمارية (٢٤). أما القرار رقم ٣١ لسنة ١٩٨٦ فقد استثنى العاملين بالمدارس الخاصة بمصروفات وقت العمل بهذا القرار من شروط المؤهلات اللازمة لشغل الوظيفة حتى تاريخ إنتهاء خدمتهم من التعليم الخاص. كما استثنى مثل الشخص الاعتبارى (صاحب المدرسة) من شروط الحصول على مؤهل جامعى بالنسبة للتعليم الأساسى طوال فترة شغله لهذه الوظيفة (٢٥). الأمر الذى أدى إلى انتشار ظاهرة المدارس الخاصة.

فنجد هناك مدارس خاصة إسلامية ومدارس خاصة تدرس الفروسية ومدارس لغات أجنبية ومدارس لغات حكومية.....إلخ. وهى تخلق وتعمق بدورها التناقضات داخل المجتمع لأنها توجد العديد من الثقافات المتباينة. فتوجد الثقافة العليا المستغربة والثقافة الشعبية حيث تجعل النخب المحلية الحاكمة من الثقافات الغربية والقيم المرتبطة بها مصدر التفكير والتصور الشامل والتنظيم الإدارى والعملى والسياسى. مما يؤدى إلى تطور القطيعة بين الثقافات المختلفة، ويساعد على فقدان الثقافة القومية إمكانية نموها الذاتى وتضطر أكثر إلي الاعتماد على الخارج فى تأمين ما تحتاجه من معارف وتقنيات ضرورية لتسيير المجتمع والدولة. الأمر الذى ندعى معه بأن ما يعانيه المجتمع المصرى من تناقضات علمانية وسلفية وأصولية يرجع فى الأساس إلى هذه التعددية التى يخلقها النظام التعليمى (٢٦).

ثالثا: المعونة الأمريكية والسلم التعليمى:

تقدم البنك الدولى فى أغسطس ١٩٧٧ باقتراح إجراء بحث علمى تطبيقى حول المهارات الأساسية (القراءة والكتابة، والحساب)، ومدى احتفاظ من يتركون الدراسة بها فيما بين الصفين الرابع الابتدائى والأول الإعدادى، كما تضمن الاقتراح أن تمويل البحث يتحمله البنك الدولى كمنحة وليس قرضا، على أن تكون الدراسة مدخلا للتعليم الأساسى*. وتحددت أهداف المشروع فى الوصول إلى توصيات مرتكزة على أسس علمية فى الميادين الآتية :

(١) نظام الانتقال الآلى ونظام الإعادة وتطبيقهما.

(٢) فترة الدراسة المطلوبة للتعليم الأساسى وبالتالى الحد الأدنى للتعليم الإجبارى.

(٣) نوعية التعليم الأساسى المطلوب من حيث المحتوى وطرق التدريس (٢٧).

وبالفعل تم تطبيق نظام التعليم الأساسى ذى التسع سنوات فى العام الدراسى ١٩٧٩، وكان لقرار مد سن الإلزام آثاره السيئة حيث أدى إلى زيادة عدد المدارس التى تعمل فترتين أو ثلاث فترات فى ١٩٨٢/٨١ حتى وصل عام

---

* بدأت فكرة دعم التعليم الأساسى كفكرة مقدمة من البنك الدولى، إلا أن تنفيذ المشروع قامت به وكالة التنمية الأمريكية.

١٩٨٧/٧٨ إلى ٤٫٤٢٩ مدرسة [٢٨]. الأمر الذى عمل بدوره على ضرورة تحقيق وفر عاجل من المبانى المدرسية وتجهيزاتها. هذا بالإضافة إلى عدم قدرة المبانى التعليمية على استيعاب جميع الأطفال الملزمين بالتعليم الابتدائى.

ومع زيادة كثافة الفصول وعجز المدرسين اقترحت مرة أخرى بعض الهيئات الأجنبية مثل المركز الدولى للتخطيط التربوى بجامعة هارفارد واليونسكو ضرورة خفض السلم التعليمى بمقدار سنة، بحيث يصبح التعليم الأساسى مدته ثمان سنوات مع إطالة العام الدراسى وتنقية المناهج وإن هذا الحل هو الحل الوحيد لإنقاذ التعليم الأساسى فى مصر [٢٩].

الأمر الذى يتنافى مع ما جاء فى تقارير التنمية الدولية حيث إنها أشارت إلى أن للتعليم أثره على الناتج والإنتاجية ، وإنه يمكن أن يساهم مساهمة كبيرة فى الناتج الإجمالى. فكلما كان مستوى التعليم مرتفعا فى البداية تضاعفت المنافع منه وإن البلدان التى كرست مخصصات كافية فى ميزانيتها لهذا الغرض قد لمست بوضوح أثر تلك الزيادة سواء فى ميزانية التعليم أو الزيادة فى عدد سنواته على ارتفاع معدلات الناتج القومى، كما يبدو فى مجموعة دول شرق آسيا [٣٠] هذا عدا العائد المعنوى والثقافى والنفسى والذى يبدو من العسير حسابه اقتصاديا حتى الآن.

وقد أدى خفض السلم التعليمى إلى العديد من المشكلات منها :

(١) مشكلة الفوج المزدوج الذى نتج عن ضم الصفين الخامس والسادس فى عام ٨٨-١٩٨٩ والذى تسبب فى تكدس التلاميذ فى الفصول وقيام كثير من المبانى المدرسية بالعمل فترتين وثلاث فترات ، الأمر الذى تناقض مع هذف القرار [٣١].

(٢) هبوط مستوى التعليم والاستيعاب خصوصاً فى برامج اللغات العربية والأجنبية على السواء والتى من الصعوبة اختصارها نظراً لطبيعتها [٣٢].

(٣) إن مهمة ترشيد الإنفاق وتحرير التعليم ستكون عسيرة فى ضوء المناهج المضغوطة.

(٤) محاولة تعويض هذا الخفض الطارئ فى مرحلة رياض الأطفال بالنسبة لتلاميذ الحضر ومضاعفة الجهد لإنشاء فصول تحفيظ القرآن فى الريف سيخلق ازدواجية بين الريف والحضر من جهة أو داخل كل منهما ، وهو ما يوقع الضرر على ملايين الفقراء والريفيين فى مطلع حياتهم التعليمية من جهة أخرى.

وقد أدركت المجالس القومية المتخصصة خطورة الموقف، إلا أنها أعربت عن قلقها على استحياء نحو إعادة نظام التعليم الأساسى ذى التسع سنوات [٣٣].

رابعا: المعونة الأمريكية والازدواجية المؤسسية :

بناء على ما ارتأته وكالة التنمية الأمريكية لتطبيق نظام التعليم الأساسى فى مصر من :

(١) تقدير المصريين للمشروع.

(٢) الدعم القوى من الحكومة المصرية.

(٣) التنفيذ الجيد للمشروع.

(٤) الحاجة إلى زيادة المستشارين الأمريكيين للمشروع.

(٥) الحاجة إلى بناء مدارس جديدة فى كل محافظات مصر.

فقد تم تعديل الاتفاق فى يوليو ١٩٨٦، والذى تم بمقتضاه مد أجل المشروع إلى ٣٠ يونيو ١٩٩١ بتمويل يصل إلى ١٩٠ مليون دولار، وبناء عليه قد حددت الوكالة ثلاثة مكونات كهدف لتحسين التعليم الأساسى وكفاءته وهى :

(١) تشييد مدارس جديدة بمحكات ومستويات حددتها الوكالة.

(٢) إنشاء وحدة لتخطيط المبانى المدرسية فى إطار مشروع التعليم الأساسى.

(٣) إنشاء مراكز إدارية وبحثية لتحسين التعليم.

وبناء عليه فقد تمت الموافقة فى مايو ١٩٨٨ على مشروعات الخطة المقدمة لسنة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ والتى نصت على :

(١) مشروع إنشاء الجهاز الفنى للتخطيط التربوى.

(٢) المشروع القومى لتطوير المبانى التعليمية.

(٣) إنشاء مركز تطوير المناهج وإعداد المواد التعليمية.

(٤) إنشاء مركز معلومات تربوى لكل مديرية.

(٥) تطوير نظام التقويم التربوى والامتحانات [٣٤].

ومن الجدير بالذكر أن كل المؤسسات التى أقرتها الخطة ليست بمؤسسات جديدة حيث أنه بالفعل هناك مؤسسات تقوم بنفس الأعمال التى استحدثتها الخطة، والمثال الحى الذى أثار جدل الرأى العام والأحزاب والذى تناولته كثير من الصحف القومية والحزبية والتى كانت قوة ضغط لإعادة النظر فى مخصصات المعونة وإعادة النظر فى إنجازاته، هو "مركز تطوير المناهج وإعداد المواد التعليمية" والذى مازال يثير جدلا واسعاً حتى كتابة هذه السطور.

وبالمقارنة لتوضيح الرؤية حول هذه الازدواجية نجد أن "المركز القومى للبحوث التربوية" قد اصدر القرار رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٢ بإنشائه وتم تعديل اللائحة التنفيذية "للمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية" (أضيفت كلمة التنمية وفقاً للتعديل الجديد) بالقرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٣، ويتكون المركز من ثلاث شعب وهى:

(١) شعبة بحوث السياسات.

(٢) شعبة بحوث تطوير المناهج.

(٣) شعبة التخطيط التربوى.

وصدر قرار لوزير التعليم يلغى فيه قراره السابق رقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٨ بشأن إنشاء وتنظيم "مركز تطوير المناهج"، على أن تؤدى شعبة المناهج بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية اختصاصاتها بصفتها مركزاً لتطوير المناهج فى جمهورية مصر العربية [٣٥].

وفى يونيو سنة ١٩٩٠ صدر قرار آخر لوزير التعليم نص فى نهاية ديباجته "أنه بناء على الاتفاق المبرم بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تنظيم مركز تطوير المناهج فى جمهورية مصر العربية " قرر فى مادته الأولى : إنشاء مركز لتطوير المناهج والمواد التعليمية بمكتب وزير التعليم ويخضع للإشراف المباشر له.

وبمقارنة أخرى أكثر إيضاحاً حول أقسام هذا المركز وبين شعبة بحوث المناهج بالمركز القومى للبحوث التربوية نجد :

المركز القومى للبحوث التربوية (شعبة بحوث المناهج)	مركز تطوير المناهج
١- قسم بناء وتصميم المناهج.	١- قسم بناء وتصميم المناهج.
٢- قسم إعداد المواد التعليمية.	٢- قسم إعداد المواد التعليمية.
٣- قسم التجريب الميدانى والتقويم.	٣- قسم التجريب الميدانى والتقويم.
٤- قسم المتابعة الميدانية .	٤- قسم المتابعة الميدانية.
٥- قسم تكنولوجيا التعليم.	٥- قسم تكنولوجيا التعليم.
	٦- قسم تدريب مدربى المعلم (٣٦).

ومن الأمور الملفتة أنه صدر قرار وزارى رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢ بشأن تفرغ عدد أربعة وعشرين باحثا من العاملين بالمركز القومى للبحوث التربوية تفرغاً كاملاً خلال مواعيد العمل الرسمية للعمل فى عمليات وبحوث تطوير المناهج، ولحين انتهاء العمليات والبحوث الخاصة بذلك. كما نص القرار فى مادته الثانية على استمرار صرف مرتبات الباحثين وبدلاتهم ومكافآتهم وحوافزهم من المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، مع أحقيتهم فى استكمال ما سبق إحالته إليهم من بحوث فى غير مواعيد العمل الرسمية، كذلك صرف مكافأة تعادل ١٠٠٪ من راتبهم الشامل من ميزانية مشروع مركز تطوير المناهج (٣٧).

هذا فى الوقت الذى تم فيه انتقال الخبرة الأمريكية من شعبة التخطيط بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية إلى ديوان عام الوزارة بإدارات التخطيط والمعلومات والمتابعة فى ديوان الوزارة وفى تنظيم إدارى يتصل بمتخذ القرار بشكل مباشر ولضمان تواجد الخبرة الأمريكية بصورة أكثر دواماً مما يساهم ويؤثر فى صياغة السياسة التعليمية.

ويوضح الجدول التالى حجم العون الفنى ممثلا فى عدد الخبراء المستخدمين بالإدارة المركزية للتخطيط فى وزارة التربية والتعليم:

جدول (٣)

عدد الخبراء الأمريكيين إلى عدد الخبراء المصريين
الذين يقدمون المساعدات التقنية فى قطاع التخطيط التربوى
وتنظيم المعلومات التربوية

المجالات	أمريكيون	مصريون
المساعدات التقنية طويلة الأجل		
١- رؤساء مجموعات ومحللو سياسات	٢٤	-
٢- أخصائيو نظم المعلومات (هارفارد)	٢٤	-
٣- مخططو تعليم من معهد البحث المثلث	٢٤	-
٤- أخصائيو تدريب من أكاديمية التعليم فى واشنطن	٢٤	-
المساعدات التقنية قصيرة الأجل		
١- البحث والتقويم	٧	٦
٢- دراسات بحثية - دراسات السياسة التعليمية	١٢	١٢
٣- التنبوءات التعليمية	٦	-
والمتمذجة بالحاسب الآلى		
إدارة الموارد وتمويل التعليم	٨	-
حلقات بحث بمديريات التعليم	٢	٥
حلقات بحث للمديريات التعليمية	-	٥
حلقات بحث بالمديريات	٢	٢
تطوير إدارة المعلومات	٨	٤
حلقات البحث بوحدة التخطيط	٧	٣

المصدر : أحمد اسماعيل حجى، المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر [٣٨].

يتضح من الجدول السابق مايلى :

(١) فيما يتصل بالمساعدات التقنية طويلة الأجل التى تمولها الوكالة الأمريكية يقوم بها أمريكيون فى مصر، ويمثلون ثلاث هيئات أمريكية هى معهد البحث المثلث ومعهد هارفارد للتنمية الدولية وأكاديمية تطوير التعليم، بينما ليس هناك أى خبير مصرى.

(٢) فيما يتصل بالمساعدات التقنية قصيرة الأجل هناك ميادين متنوعة يعمل بها خبراء أمريكيون لبعض الوقت.

وهذه المساعدات تقدم فى صورة تعاقدات مع هيئات أمريكية لتقوم بتنفيذ مشروعات بعينها، أمثال مركز الإنماء التربوى فى واشنطن والذى تعاقد مع الوكالة تحت اسم مشروع المركز القومى لتطوير المناهج (إذن عمل رقم ٠٠ - ٩٠٥٩ -٠٠ك-١٣٩٠-٢٣٦)[٣٩].

خامسا: المعونة وبعض المقررات الدراسية

تم وفقا للتعاقد السابق وضع تصورات لمقررات الدراسات البيئية للصفوف: الأول، والثانى ، والثالث للتعليم الأساسى بإشراف اثنين من الخبراء الأمريكين فى أبريل ١٩٩٠ وهما "إيفرت كينتس" و"ديفيد بوتس"، وقام التصور على أن الهدف الرئيسى لمناهج الدراسات البيئية المحلية هو تعرف التلميذ على بيئته المحلية، وهو ما يتطلب منه تعلم القيام باختيارات وقرارات حكيمة عن موارد هذه البيئة، ولتحقيق هذا الهدف فإن المنهج يساعد التلاميذ على القيام بأدوارهم كمواطنين فى مجتمع عالمى يتميز بالاعتماد المتبادل وسرعة التغيير [٤٠].

ولترجمة هذه الأهداف حدد التصور اثنى عشر موضوعا للصف الأول تناولت وبالتفصيل أهداف كل موضوع ونشاط التلاميذ ودور المعلم والخامات المطلوبة وعملية التقويم [٤١]. وبالفعل فقد صدرت الكتب المقررة حديثا للعام الدراسى ١٩٩٢/٩١ ، والذى ألغيت على أساسه الكتب التى كانت مقررة فى عام ١٩٩١/٩٠ وهى مقرر العلوم والأنشطة التربوية.

أما الكتاب المقرر على الصف الثالث من التعليم الأساسى وعنوانه "نافذة على الحياة" فقد بدأ بغلاف لمجموعة من الأطفال يتضح أنهم ليسوا بمصريين أو عرب.

ويتضمن الكتاب العديد من الموضوعات التى اشتركت فى المقارنات غير الموضوعية، سواء كانت هذه المقارنة بين القديم والحديث، أو الشرق والغرب، من حيث الإمكانيات العلمية والتكنولوجية التى يتمتع بها الغرب والتى يعتمد عليها الشرق، والحجاب وخلعه. الأمر الذى أدى إلى الاستهجان والذى صعد من موقف جماعات الضغط لإلغاء هذه المناهج، والتى تتضح من الاستعراض الآتى لبعض النماذج:

١- كتاب لاحظ وتعلم:

الاختلاط والحجاب : تحت عنوان مدرسة جلى عقدت مقارنة بين صورتين تضم إحداهما مُدرسة مبتسمة أنيقة ذات

شعر جميل يلتف حولها الأطفال، الأمر الذى يعطى انطباعا بأن هذه الصورة لفصل لا يمت لمصر بصلة (نظراً لاكتظاظ الفصول) والصورة الثانية لمدرسة ترتدى حجاباً قاتماً وعابساً ويجلس خلفها مجموعة من الأطفال غير منتبهين وعددهم أكبر من الأعداد فى الصورة الأولى، والمطلوب من الطفل أن يفاضل بين كل من الصورتين مع إبداء أسباب التفضيل.

٢- كتاب الصف الثانى:

وتحت عنوان "بيئتنا فى الحاضر والماضى" يقدم للتلميذ صورتان للمقارنة بين القديم والحديث ففى الصورة الأولى ميدان نظيف ومنظم به عمارات شاهقة وكلها جديدة، وفى المقابل صورة لشارع ضيق به مياه "مجارى ومسجد صغير ومنازل بمشربيات" ومارة تبدو عليهم الكآبة والمرض[٤٢]. والمطلوب مرة ثانية من التلاميذ المفاضلة بين الصورتين.

٣- كتاب الصف الثالث "نافذة على الحياة":

وتضمن هذا الكتاب مفاهيم أكثر وضوحاً حول الدول النامية والتى تعتمد على الغرب المتقدم فى العلم والتكنولوجيا واحتفاظها بتصدير المواد الخام، فنجد فى الوحدة الرابعة - الدرس الثانى وتحت عنوان "مصر تتعاون مع دول أخرى "والمطلوب هو التعرف على بعض عمليات التبادل بين مصر وبعض الدول الأخرى والتى لم تشمل أى دولة عربية. تصدر الولايات المتحدة إلى مصر الكثير من المنتجات بدءاً من القمح الأجهزة العملية والآلات وما تصدره مصر لها مواد خام ومنسوجات فقط. أما الدول الغربية فتستورد منها مصر الصناعات الثقيلة (طائرات، وسيارات وأجهزة كهربائية).

وتتضمن نفس الوحدة فى درس آخر تعميق لنفس الفكرة فنجد صورة لسيارة معلق عليها أماكن صناعة هذه السيارات وهى (إيطاليا وألمانيا وفرنسا واليابان)، وتطرح على التلميذ بعض الأسئلة ومنها: هل توجد فى مصر صناعة سيارات؟ كيف تسد حاجتها من السيارات؟. الأمر الذى يخرج منه التميذ بأن مصر تعتمد على الدول الغربية فى الصناعات الثقيلة، واقتصار حركة نشاطها التجارى على تصدير المواد الخام.

ويتضمن الدرس الثانى من نفس الوحدة وتحت عنوان "أشكال الملابس عند بعض الشعوب" نجد صورتين لسيدتين بأحجام تسترعى التأمل، فنجد الصورة الأولى سيدة ريفية تحمل على رأسها "بلاص" وترتدى جلبابا وطرحة وفى المقابل سيدة بحجم كبير ترتدى ملابس أنيقة وتضع على رأسها قبعة حيث تعطى انطباعا غريباً، ويطرح الدرس سؤالين وهما :

- أين يعيش الأفراد فى كل صورة؟
- صف ملابس الأفراد فى كل صورة؟

ومن هنا يتضح أن تأثير المعونات الأمريكية قد تجاوز المجال السياسى والاقتصادى إلى المجال التعليمى، ولم يقف هذا التأثير عند حدود السياسات التعليمية، بل تعداها إلى صنع القرار التعليمى وتحديد سنوات السلم التعليمى، بل وتحديد القيم والأفكار التى تعطى للتلميذ فى سنواته الأولى سنوات التكوين.

٥- صعوبات بحثية :

أشرنا فى مقدمة البحث إلى الصراع السياسى والفكرى حول المعونات الخارجية وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإنقسام المختلفين من حولها إلى فريقين رئيسيين، وتعتبر هذه أول الصعوبات التى تواجه الباحث فى مجال المعونات الخارجية، فكل فريق يقدم من البيانات والتقارير والإحصاءات ما يحاول به إثبات وجهة نظره. كما أن ارتباط مصالح العديد من الفئات بتدفق المعونات الخارجية، أمر يجعل الدراسات والأبحاث التى تتناول المعونات على درجة كبيرة من التضارب والاختلاف، ومن الطبيعى فى هذا المناخ أن تكثر الدراسات المغرضة، والديماجوجية وغير الموضوعية، وهذا ما يلقى على الباحث أعباء كبيرة.

أما الصعوبة الثانية: فترتبط بطبيعة البيانات والأرقام المعلنة عن المعونات الخارجية . فالباحث يلاحظ التضارب الشديد بين البيانات والأرقام التى تعلنها الجهات الدولية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وبين البيانات التى تعلنها جهات محلية كوزارة التخطيط أو غيرها من الجهات المحلية. وقد يعود هذا التضارب إلى محاولة إخفاء بعض الجهات لبعض البيانات عمداً فى محاولة لتضليل الباحثين والرأى العام، وقد يعود هذا الاختلاف إلى إغفال المنح والديون قصيرة الأجل أو إضافتها.

أما الصعوبة الثالثة: فترتبط بطبيعة العلاقة بين وزارة التعليم والمعونات الخارجية، وخاصة وأن تلك المعونات قد تأتى فى صورة مالية مباشرة وقد تأتى فى صورة أدوات وأجهزة ومعامل، أو قد تأتى فى صورة مساعدات فنية مختلفة، وهنا فإنه من الصعب الاتفاق على تقديرات نهائية لحجم تلك المعونات.

وتأتى الصعوبة الأخيرة فى مثل هذا البحث من دراسة العائد المباشر من المعونات الخارجية على العملية التعليمية، فمن المنطقى أن تضاف قيمة المعونات الخارجية فى التعليم إلى جملة تكاليف التعليم فى مصر. على الرغم من أن بعض تلك المعونات لم يستخدم أصلاً، أو أن بعضها الآخر فى صورة آلات وتجهيزات لا حاجة لنا بها، أو أن بعضها الثالث ينفق على أبحاث ودراسات ولجان ومكافآت وحوافز ربما لا تعود بالنفع على العملية التعليمية بصورة مباشرة.

المراجع والهوامش

(١) رمزى زكى، الاعتماد على الذات، بين الأحلام النظرية وضراوة الوقع والشروط الموضوعية، الكويت: المعهد العربى للتخطيط، الحلقة النقاشية التاسعة، ١٩٨٦/٨٥، ص ٥٢.

(٢) عبد الرؤف أحمد عمرو، تاريخ العلاقات المصرية، الأمريكية القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١، ص ١٠٠.

(٣) دينا جلال، المعونة الأمريكية لمن: مصر أم أمريكا؟. رسالة ماجستير منشورة، الأهرام الاقتصادى، ع١٠، د ديسمبر ١٩٨٨م.

(٤) بيانات إدارة الأبحاث بالكونجرس الأمريكى وفقا لتصنيف مارجى اتسين نقلا عن هالة سعودى، المساعدات الأمريكية ومواقف السياسة الخارجية المصرية ١٩٧٠-١٩٨٤، ص٧.

(٥) جلال أمين، قصة الديون الخارجية من عصر محمد على إلى اليوم، القاهرة ، دار سينا للنشر ، ١٩٨٧، ص ٨٩. و الأهرام الاقتصادى، زلزال الخليج من الغزو العراقى إلى المجهول ، القاهرة، ع٣٢، أكتوبر ١٩٩٠ ص ص ٢٤١-٣٥١.

(٦) السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية، دراسة فى سياسات التعاون الدولى، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ٦٠.

(٧) السيد الحسينى، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، ط٢، القاهرة، دار المعارف ١٩٨٢، ص ١٤٢.

(٨) ميرل، مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية ، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٦، ص ٢٦٠.

(٩) السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية، دراسة فى سياسات التعاون الدولى، مرجع سابق، ص ٦١.

(١٠) ناجح العبيدى، عقد الثمانينيات ومشاكل التنمية الاقتصادية فى البلدان النامية، فى دورية النهج، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية فى العالم العربى، ع٦، عام ١٩٨٧، ص ص ١٤٠-١٦٠.

(١١) البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٠، ص ١٥٨.

(١٢) المرجع السابق، ص ١٥٨.

(١٣) ميشيل، تيموثى، مصر فى الخطاب الأمريكى ، ترجمة بشير السباعى، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩١، ص ٧٧.

(١٤) البنك الدولى، مرجع سابق ، ص ١٥٨.

(١٥) دينا جلال، المعونة الأمريكية، مرجع سابق، ص ١٥٨.

(١٦) جودة عبد الخالق (محرر) ، الانفتاح الاقتصادى: الجذور والحصاد والمستقبل، القاهرة المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢، ص ١٣٤.

(١٧) أمانى قنديل، تحليل السياسات التعليمية فى مصر ووادى النيل وجيبوتى، عمان : منتدى الفكر العربى ، ص ٣٥.

(١٨) ميشيل، تيموثى، مصر فى الخطاب الأمريكى، مرجع سابق، ص ١٥٥.

(١٩) ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم، وثائق تطوير التعليم الجامعى، ص ١٥٦-١٧٢ سلسلة كتب مسيرة تطوير التعليم.

(٢٠) ج.م.ع ، مركز البحوث التربوية، تكلفة التلميذ فى الثانوى العام وأنواع التعليم قبل الجامعى، إعداد سمير لويس، دراسة إحصائية ،

القاهرة ، ١٩٨٩، ص ١٨١.

(٢١) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعي الشامل ١٩٥٢-١٩٨٠ (مج ٩ التعليم) ، ص ١٣٢.

(٢٢) البنك الدولي، مرجع سابق.

(٢٣) أماني قنديل، تحليل السياسات العامة في مصر ووادي النيل وجيبوتي، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٢٤) ج.م.ع، وزارة التربية ، وثائق تطوير التعليم قبل الجامعي، مرجع سابق ، ص ١٧٥.

(٢٥) لمزيد من التفاصيل، انظر قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٦ ، والقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٦.

(٢٦) ج.م.ع. وزارة التعليم، وثائق تطوير التعليم، مرجع سابق، ص ١٣٢.

(٢٧) برهان غليون، اغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، ط٣، القاهرة مكتبة مدبولي، عام ١٩٩٠، ص ١٣٧.

(٢٨) ج.م.ع، المركز القومي للبحوث التربوية ، البنك الدولي، مذكرة بشأن المشروع المقدم إلى البنك الدولي حول دراسة احتفاظ من يتركون الدراسة بالمهارات الأساسية ، بتاريخ ١٩٧٧/٨/٧م.

(٢٩) ج.م.ع، وثائق تطوير التعليم، مرجع سابق، ص١٣٢.

(٣٠) ج.م.ع، وثائق تطوير التعليم، نفس المرجع، ص ١٣٥.

(٣١) البنك الدولي، تقرير التنمية ١٩٩٠ ، مرجع سابق، ص ١٢٠٠.

(٣٢) كمال مغيث، فاتن عدلي، السلم التعليمي، ورقة بحثية من بحث السياسة التعليمية في مصر، القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ص ٣.

(٣٣) ج.م.ع، المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا دورة ١٨، القاهرة، ١٩٩١/٩٠، ص ٥١،٥٠.

(٣٤) أحمد إسماعيل حجي ، المعونة الأمريكية للتعليم في مصر، القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٩٢، ص ١٣٨ : ١٦٠.

(٣٥) ج.م.ع، قرار وزاري رقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٨ بشأن أنشاء وتنظيم مركز تطوير المناهج.

(٣٦) أحمد إسماعيل حجي، مرجع سابق، ص ١٥٦.

(٣٧) ج.م.ع، قرار وزاري رقم ٨٨ لسنة ١٩٩١م.

(٣٨) أحمد إسماعيل حجي، مرجع سابق ، ص ١٦١- ١٦٣.

(٣٩) المرجع السابق.

(٤٠) Educational Development Center, INC, Washington, D.C. Egypt, National Curriculum Development Center Project (USAID) Cairo Contract no. 263-013-c009059-00) April 25, 90.

(٤١) أحمد إسماعيل حجي ، مرجع سابق، ص ١٧٠.

(٤٢) مايسة عبد الرحمن، جريدة الأهرام، ١٩٩٣/٣/٢١، ص ١٣.

تعقيب د. محمد نعمان نوفل على ورقة
"المعونة الأمريكية وأثرها على السياسة التعليمية في مصر"

ربما كان بحث الأستاذة الباحثة فاتن محمد عدلى من أكثر البحوث اتصالا بالمعارك الدائرة الآن حول عمليات تطوير المناهج ما بين وزارة التربية والتعليم من ناحية وبعض رموز الاتجاهات الإسلامية السياسية من ناحية أخرى. ويعد البحث المقدم من الأستاذة فاتن عدلى ورقة جديدة فى هذا العراك لكنها تحمل وجهة نظر ثالثة وهى الرؤية الراديكالية التى أرادت "الربط بين المعونة الأمريكية والتبعية الثقافية والمعرفية". وفى هذا الإطار سوف نحاول متابعة المدى الذى وصلت إليه الباحثة فى تحقيق هذا الهدف، وأعترف أن هذا الهدف لم يظهر بهذه الدرجة من الوضوح على صفحات الدراسة. ولكنى حاولت الوصول إلى هذا الاستخلاص من خلال البحث نفسه، مع منطقة الأثر الأمريكى المحتمل على التعليم، ماذا يمكن أن يكون غير فرض تبعية ثقافية ومعرفية. لكن ماصاغته الباحثة فى عبارات قاطعة عن هدفها من البحث لا أعتقد أنه يمكن إنجازه فى صفحات قليلة بأى حال وإن كانت الباحثة قد حاولت بإصرار إنجازه.

والملاحظة الأولى على البحث كله أن الباحثة قد خلطت كثيراً ما بين المساعدات الأمريكية ومساعدات البنك الدولى ومساعدات صندوق النقد الدولى. لننظر مثلا تحت عنوان "المعونة ودورها فى ترشيد الإتفاق على التعليم" (وهى تقصد طبعا المعونة الأمريكية) نجد أن أول جملة فى أول سطر تقول "أشار خطاب النوايا لعام ١٩٨٨". وخطاب النوايا عباره عن تعهدات الحكومة المصرية لصندوق النقد الدولى. وهذا الخلط نفسه تؤكده الباحثة بعد ذلك حيث تصرح باسم صندوق النقد الدولى صراحة محددة مسئوليته عن "تخفيض" الإتفاق على التعليم. وأعتقد أنه من الأنسب أن "تقول تخفيض الإتفاق وليس ترشيد الإتفاق" كما ذكرت الباحثة. وتحت عنوان "المعونة الأمريكية والسلم التعليمى" يبدأ السطر الأول تحت العنوان بما يلى: "تقدم البنك الدولى فى أغسطس ١٩٧٧". وتستمر الباحثة فى عرض آراء البنك الدولى فى موضوع "السلم التعليمى".

وهناك أمثله أخرى عديدة مما يوضح أن الباحثة لم تر فرقا كبيراً بين المعونة الأمريكية ومساعدات كلا من الصندوق والبنك الدولى. وكان من الأولى أن يكون عنوان البحث بناء على ذلك "المساعدات الخارجية وأثرها على السياسة التعليمية فى مصر". ولكن إذا كانت الباحثة معنية بالأثر على السياسة التعليمية، إذن ماهو مبرر الحديث عن الآثار الاقتصادية والسياسية لهذه المعونات، والتطوع بتقديم تعريفات للمنح والقروض أيضا، والتحدث عن تاريخ

العلاقة بين حكم ٢٣ يوليو والولايات المتحدة الأمريكية، وعن تطور المساعدات العسكرية، وعن إلغاء جزء من الديون العسكرية والمدنية بعد حرب الخليج الثانية، وعن سياسات تخصيص المساعدات الاقتصادية وتصدير التكنولوجيا، فضلا عن قسمة العالم بين فريقين: فريق يرى أن المساعدات الاقتصادية الخارجية كلها خير وفريق آخر يرى أن كلها شر، ومن يقف ما بين هذين الفريقين لابد وأن يكون مآله جهنم وبئس المصير.

نقول كان طموح الباحثة كبيرا جداً فأثقلت علينا وعلى نفسها ولا يمكن بأى حال فى هذا الحيز الصغير أن تكون مناقشة هذا الحشد من القضايا مناقشة جيدة. وقد ظهر ذلك فى العبارات شديدة العمومية التى وردت فى البحث مثل: "إحكام الطوق على البلدان النامية"، وأن "هذه المساعدات لا تستهدف أغراضا إنسانية". ليس هذا ما ننتظره من معالجة علمية لموضوع المساعدات الخارجية حتى وإن كانت هذه الأحكام العامة منقولة عن مراجع جادة ومحترمة ولها سمعتها العلمية الراقية فى مناقشة مشكلات الديون، لأن الكتاب الذين كتبوا هذه الأحكام فى مؤلفاتهم لم يكتبوها هكذا منذ السطر الأول ولكنها جاءت بعد عشرات البراهين والأدلة فجاءت بحق فى موضوعها.

أما موضوع الدراسة الأساسى وهو آثار المعونة على السياسة التعليمية وإن كان قد تميز قليلا فى المعالجة إلا أنه جاء متعجلاً وتلغرافيا ولم يشف غليل القارئ إلى معرفة حقيقة هذه الآثار. ما أتصوره أن الباحثة كان عليها أن تحدد لنا المؤثرات الخارجية على صنع السياسة التعليمية سواء كانت شروط الدول المانحة للقروض أو مؤسسات التمويل الدولية، وأن تتابع هذه الشروط فى رسم السياسة التعليمية خاصة وأن الباحثة تقرر: "بالرغم من ضآلة نسبة المعونات الأمريكية (وهى بالطبع تقصد المساعدات الخارجية) الموجهة للتعليم إلا أنها أحد المؤثرات الهامه على السياسات التعليمية". فى الحقيقة ليست الأموال الموجهة للتعليم فى صورة قروض أو مساعدات أو حتى منح هى المسئولة عن إعادة رسم السياسة، ولكنها الشروط العامة للإقراض والتى تدعو إلى تحجيم دور الدولة فى التعليم والصحة والخدمات بعيدة كل البعد عن التمويل المباشر لهذه المجالات. من هنا نتصور أن الباحثة كانت سوف تتابع تناقص الدعم الحكومى الموجه لهذه الأنشطة والسياسات العامة المعلنة فى هذا الإطار مثل الدعوة لتخفيض عدد المقبولين فى التعليم العالى والجامعى ثم التراجع عن ذلك والتوسع فى أعداد المقبولين دون أى التزام بإيجاد فرص العمل ، كذلك اتباع سياسة متدرجة لإلغاء مجانية التعليم ، ثم قبول تدخل أطراف خارجية فى خلق نظم تعليم خاصة بها مؤكدة التراجع الحكومى عن مساحة من النظام التعليمى، ونقصد بذلك إتفاقية مبارك- كول للتعليم الفنى، ويرتبط بذلك توسع دور القطاع الخاص فى المشاركة فى التعليم فارضاً شروطه الخاصة التى تمثلت حتى الآن فى مطاردة الإشراف الحكومى على المناهج الدراسية، وتحويله شيئا فشيئا إلى إشراف شكلى. كنا نتصور أن الباحثة سوف تضع السياسات نصب عينيها وتتابع أثر المساعدات الخارجية فى خلفية هذه السياسات، فكانت تقدم لنا بذلك عرضا بانوراميا لواقع سياسة التعليم الحالية مظهرة الأثر الخارجى فيها. ولكن الباحثة اختارت أن توقعنا فى عدد من التفاصيل التى لا ترسم صورة ولا تقيم بناء مثلما ورد عن فرض خمسة أنواع من الرسوم تتراوح ما بين جنيه واحد وخمسة جنيهات.

تعرضت الباحثة بعد ذلك للازدواجية المؤسسية فى التعليم، وفى تقديرى أن جزئية تأسيس مركز تطوير المناهج فى إطار طرح متغير الازدواجية المؤسسية ربما كانت هى المسألة الأجدر بالتناول، ولو كان قد دار البحث كله حولها لاستطاعت الباحثة إعطاءنا ورقة جيدة، خاصة وأنها بالفعل تملك معلومات وافية حول هذا الموضوع موثقة بقرارات وزارية وعدد من وثائق وكالة المعونة الأمريكية. ولكن الأمر المؤلم حقا أن الباحثة عندما أرادت أن تعالج المناهج لم تعتمد على مصادرها الخاصة -والتى هى أكثر صدقاً من كثير من المصادر الأخرى- ولكنها اختارت أن تعتمد على مقال لمحررة بجريدة الأهرام أظهرت المعالجات الصحفية لقضية تعديل المناهج فى الشهر الماضى أن ما ذكرته المحررة لم يكن دقيقاً فى مجموعه. وهذا يدفع إلى التساؤل لماذا يختار الباحث بكامل إرادته مصادر مشكوكاً في دقتها فى حين أنه يملك الاطلاع على المصادر الأصلية.

من ناحية أخرى كان تناول الأثر السلبى للمساعدات الخارجية على السياسة التعليمية تناولاً أحادى الجانب لأن الباحثة ألقت بالمسئولية فى كل ماحدث من اختلال أو انحراف للسياسة التعليمية على الأثر المباشر للأطراف الخارجية المانحة للقروض أو المساعدات، وهذا ليس دقيقاً لأن التخريب الذى يقوم به الجهاز الإدارى لوزارتى التربية والتعليم والتعليم العالى يفوق كثيراً أثر أى قوى خارجية لإفساد سياسة التعليم فى مصر. ولولا فساد هذه الأجهزة الإدارية واستعدادها لمزاولة المزيد من الفساد لما نجحت أى تأثيرات خارجية فى فرض اختياراتها على السياسة التعليمية، وهذا الكلام يمكن تعميمه على كافة الاختيارات المنحرفة التى حدثت فى السياسة العامة للبلاد.

وأستطيع تقديم الدليل على ذلك فيما أوردته الباحثة عن أنواع الرسوم الجديدة المفروضة. حصيلة كل هذه الرسوم تذهب إلى الصناديق الخاصة بوزارة التربية والتعليم ولا تدخل فى الموازنة العامة للدولة ولا موازنة وزارة التربية والتعليم ولا يخضع الإنفاق منها لمراقبة أى جهاز رقابى سواء مراقبة وزارة المالية أو رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات أو جهاز الرقابة الإدارية نفسه. وهناك محاولات الآن لإخضاع هذه الصناديق للرقابة تقابلها مقاومة عنيفة.

لقد استوقفتنى لدى مناقشة الباحثة لموضوع خصخصة التعليم. فقرات واضحة عن الانقسام الحاد بين الثقافة الشعبية والثقافة الأجنبية بدءا من مؤسسات التعليم. فى هذه العبارات الواضحة استطاعت الباحثة أن تستشرف أثر خصخصة التعليم وتضارب الثقافات فى النظام التعليمى على تماسك المجتمع. إن هذا الطراز من الوضوح المنهجى هو ما افتقدناه فى الورقة المقدمة من الباحثة عموماً. وإن كان يحسب لها الجرأة فى تناول موضوع هو من أدق الموضوعات وأكثرها حساسية بالنسبة لنظامنا التعليمى. إن التناول فى حد ذاته يدق ناقوس الخطر لاينبه عن خطر قادم ولكنه يعلن عن خطر قائم بالفعل. وعلى الرغم من فقدان الباحثة لبوصلة المنهج فى عملها إلا أنها قدمت معلومات هامة ووفيرة، وإن كان يعوزها التدقيق والتحديث ولكنها يحسب لها تجشم مشاق الحصول على هذه المعلومات لأن الوصول إليها ليس بالأمر اليسير، وهذا يعنى أننا أمام طراز عنيد من الباحثين أرجو أن يكون وضوح المنهج البحثى لديهم على نفس مستوى العناد.

المناقشة

- الأستاذ / إبراهيم البيومي غانم :

موضوع هذه الجلسة فى غاية الأهمية ، وهو بعبارة موجزة قضية القضايا ومشكلة المشاكل، وأم الكبائر التى ترتكب فى حق هذا الوطن . هذه القضية أيضا فى إشارة سريعة لاتقتصر فقط على مصر ولكنها تمتد من المغرب إلى الإمارات، أى من المحيط الهادر إلى الخليج الثائر تتم هذه العملية ، الأستاذ كمال مغيث فسر وجود الازدواجيات التعليمية تفسيرا جيدا ولكنه تفسير اقتصر على الجانب الشكلانى فقط، ولم يتطرق إلى الجانب الموضوعى المهنى الأصيل الكامن خلف هذه الازدواجيات، فى رأيى أن هذه الازدواجية تستند بصفة أساسية على وجود توجهين أساسين فى المجتمع المصرى منذ مايقرب من قرن ونصف على الأقل من الزمان. الاتجاه الأول هو اتجاه محاولات الالحاق بالغرب، والاتجاه الثانى هو التمسك بالأصالة وهوية هذا الوطن، الإلحاق بالغرب يتم تحت عناوين التقريب، العلمنة، التحديث، التنمية، الاندماج فى الغرب كلية. الاتجاه الآخر الأصالة ، الهوية ، الإسلام ....إلخ.

النقطة الثانية ، إننى أعتقد أن الأخ كمال من الأخوة اليساريين المستنيرين غير الظلاميين فى نظرتهم إلى قضايا الوطن ،وهو تحدث عن موقف وزارة التربية والتعليم من قضية تعليم اللغات الأجنبية وقلت حضرتك أنها لم تصل إلى جواب. وأنا بالطبع لم أطرح جواب ولكن فقط سوف اقترح على حضرتك عدة مصادر يجوز فى رأيى المتواضع الرجوع إليها ، هذه المصادر قديمة لأن هذه القضية ليست حديثة ولكنها نوقشت فى أيام العهد الملكى وكان هناك أقطاب الفكر فى السياسة والعلم ناقشوا هذه القضية .وتوصلوا إلى آراء فى غاية الروعة وغاية الجدة والأهمية ، وأنا أذكر لحضرتك فقط كتاب الدكتور طه حسين وموقفه من قضية تعليم اللغات الأجنبية، والأستاذ // اسماعيل القبانى وموقفه من هذه القضية، والشيخ حسن البنا وموقفه من تعليم اللغات الأجنبية. والمفاجأة أن آراء الثلاثة الكبار هؤلاء كانت تقريبا واحدة، وهى تخلية وحفظ مرحلة التعليم الأساسى من مسألة تعليم اللغات الأجنبية والاقتصار على تعليم اللغة الوطنية فقط ، أى تعليم اللغة العربية وملاحظة أخرى خاصة بكلام الباحث اللى أشار إلى مسألة العنف وربطها بشكل أو بآخر بعملية فوضى النظام التعليمى، سأقول لك رأى وأطلب من حضرتك أن توافقنى أو تختلف معى فى ذلك الرأى، إن جرعات العنف والميل إلى استخدام القوة المسلحة والعمليات التى تنكرها جميعا سوف تزداد بشراسة عندما يتم إلغاء الاجزاء التى تضمن فى رأيى الحد الأدنى من الاعتدال لدى الشباب المصرى، والتى تلغى من مناهج التاريخ ومن مناهج الدين ومن مناهج الفلسفة والمواد الأخرى.

الملاحظة الأخيرة بالنسبة للأستاذة فاتن ، وأنا أحييها بصدق على إثارتها لهذا الموضوع، لكن فقط أريد أن أقول لها أن مسألة تطوير المناهج هى لم تلمسها بدقة جيدة. وأريد رأى حضراتكم فقط ولن أصدر أى حكم أو تقييم : هذا كتاب مقرر على صفوف من المدارس الثانوية كتاب تعليم اللغة الإنجليزية – فيه فقرة تقول:

من ص ٤٦ من الكتاب "ألقانى على الفراش وقبلنى هذه المرة أكثر توهجا. وعندما سمع شخصا يتجه نحو الطابق الثانى نهض من على الفرش وأنهضنى واعترف بحبه الشديد توقف نفسى بقبلاته . ألقانى على الفراش مرة أخرى ، كل منا متوهج ، فعل بى أكثر...." هذه هى الفقرة ولا تعليق!

- الأستاذة / هويدا عدلى :

وسؤالى موجه إلى الأستاذ كمال فى أسباب تحليل الازدواجية، وقد اسماها تكريس الازدواجية للأسف أنا أرى أننا نعلق كل مشاكلنا على فترة الانفتاح الاقتصادى كنت أود أسمع شيئن عن بلور هذه الإزدواجية . هل لم يكن هناك ازدواجية فى التعليم قبل فترة الانفتاح الاقتصادى من ١٩٥٢ وقبل ذلك؟ أكيد كان هناك، وكنت أود أن أسمع تحليلا متعمقا عن جذور هذه الإزدواجية . وبالنسبة للنتائج المترتبة على الإزدواجية أشعر أنه يغلب عليها الطابع الإنشائى، وكنت أود أيضا سماع تحليل متعمق ويحوى بيانات مؤكدة.

- د. سلوى شعراوى جمعة:

موضوع الازدواجية هذا فى غاية من الأهمية وتفسيره مهم للغاية وكنت أتمنى أن أسمع منك مالعمل؟ كيف يمكن حل هذه المشكلة؟ وزارة التربية والتعليم ماذا تفعل؟ لأننا فى الحقيقة نظل نتكلم فى الندوات ونقول ونضع أيدينا على الجروح ، ولكن اعتقد أننا محتاجون لتخطى هذا الموضوع بحيث أن نقول ما هو العمل؟ كيف يمكن التغلب على المشكلة؟ والأخت فاتن أنا سعيدة جدا بموضوعك وكان لى شرف الإشراف على رسالة ماجستير هنا فى الجامعة الأمريكية عن نفس موضوعك، تأثير المعونة الأمريكية على السياسة التعليمية فى مصر. وقلت أنها فرصة جيدة ، سوف نستطيع مهاجمة السياسة الأمريكية والمعونة الأمريكية فى مصر وتدعيم الجدل الموجود فى جرائد المعارضة على تأثير المعونة السئ فى السياسة التعليمية، وكان موضوع البحث هو مركز تطوير المناهج التعليمية، والطالبة التى كانت تقوم بهذا المشروع قامت بعمل تحليل مضمون للكتب المدرسية لمرحلة الابتدائية وللأسف الشديد الكتب أثبتت أن هناك تطويرا بالفعل، والحقيقة أن الكتب الجديدة الخارجة من مركز تطوير المناهج أحسن كثيرا من الكتب السابقة عليها، وتعلم الطالب التفكير والانتقاد والابتكار أكيد هناك فساد، وأنا لا أقول أن المعونة الأمريكية ١٠٠٪ جيدة، ولكن الحقيقة من ناحية التأثير على القيم ومن ناحية تطوير المناهج كانت نتائج الرسالة إيجابية.

- الأستاذ / أشرف حسين:

هناك سؤال حول خصائص الازدواجية التعليمية قبل ١٩٥٢ واليوم وماهى أشكال الاختلاف بينهم؟ ، خاصة فى ظل تحولات رهيبة جدا عبر الفترتين. وبالتالى نتائج هذه الازدواجية ممكن تكون مختلفة فما هو الجديد فيها ؟ المسألة الثانية أن هذا النمط من الازدواجيات هو نفسه ممكن يتم تركيبه بطريقة أخرى. أنت تتكلم عن ازدواجية التعليم

الحكومى والتعليم الخاص، وداخل التعليم الخاص لدينا ازدواجيات وازدواجية التعليم الدينى والتعليم الأجنبى، وازدواجية التعليم الخاص الذى يتماشى مع رغبات زبائنه، وهناك شعار كمبيوتر وقرآن وإنجليزى، الثلاثية العجيبة هذه مهمة جدا لأنه بالفعل الزبون يريد ذلك، يريد كمبيوتر لكى يدخل العصر ويريد قرآنا لأن الميل الدينى فى المجتمع أصبح قويا جدا – وعادة الطفل مايكون ابن أسرة عائدة من بلاد النفط تنقل ثقافة هذه المنطقة – وموضع الإنجليز يهيئه لهذه العملية، فى عملية الازدواجية هناك خليط كنت أود أن تتناوله بقدر من التدقيق، لأنه نشأ فى المجتمع اليوم، وهى مسألة الأصالة والمعاصرة، أنا ألاحظ ظاهرة غريبة جدا فى بعض المدارس ، أن هناك نوعا من الخلط ما بين التعليم الدينى والميل إلى التغيير ، هذا التقريب الدينى يمكن أن يعبر عن نفسه فى أشكال من الحجاب الخاص بالسلام شوبنج سنتر مثلا.

-الأستاذ / أحمد أنور:

هل الازدواجية التعليمية تنعكس فى ازدواجية فكرية؟ بوضوح أكثر هل النظام التعليمى فى مجتمعنا يخلق ازدواجية فكرية . فى الحقيقة أنا قمت بتدريس مادة علم الاجتماع فى النصف الثانى الثانوى وكنت أدرس الماركسية ، والماركسية أعرفها بأمانة كما هى موجودة . فوجئت من إدارة المدرسة وأولياء الأمور بهجوم شديد لدرجة كانوا سوف يفصلوننى من التدريس. أقصد أن النظام التعليمى ليس المشكلة فى ازدواجية تعليم حضر، تعليم فنى......إلخ. المشكلة أن هناك نسقا فكريا يجمع كل المجتمع المصرى نسق واحد بدليل أن جماعات التطرف نجد منها خريج الأزهر، وخريج الطب وخريج الآداب وخريج هندسة، يجمعهم كلهم هذا النسق الفكرى.

-الأستاذ / عادل شعبان:

لاشك أن حال التعليم فى مصر هو نتاج للتدهور الحادث فى بنية المجتمع المصرى ككل ، وأنا منذ شهر مضى كنت أعمل بدراسة حول تطوير التعليم، وقد ذهبت إلى مدرسة إسلامية عملت فيها لمدة أسبوع وقمت بعمل ملاحظة مشاركة، وتساءلت ماذا يجرى دخلت حجرة بها حوالى ١٤ كمبيوتر ، وبنت حاصلة على دبلوم تجارة هى التى تدرس الكمبيوتر وهى حاصلة على كورس وتدرس، وترتدى الخمار. أول ملاحظة لاحظتها أنها ترتب التلاميذ أمام الأجهزة ، الأولاد فى الأمام والبنات فى الخلف على مستوى الفصل كله، وقد سألتها سؤلا عفويا جدا لماذا تُجلسى الأولاد فى الأمام ، فقالت لأن الرجال قوامون على النساء.

وسوف أضيف أن بنتى ثلاث سنوات – أودعتها حضانة ومازالت تتعلم لغة ومازالت طفلة بالطبع وجدتها تقول لى : يابابا "مينا" (زميلها) سيئ. وحينما سألتها لماذا ؟ قالت: لأنه مسيحى فواضح أن التعليم فى مصر يسير فى اتجاه غير صحيح، ولابد من وجود إطار عام يحكم الأمور، لأنه بهذا الشكل لن نصل إلى مستوى حوار يعطينا قوة

على تطوير هذا البلد.

- الأستاذة / منى صادق:

أريد أن أهاجم الفكرة الرئيسية لمسألة الازدواجية ، لأننى أعتقد أنه لابد أن نسأل أنفسنا سؤال، لماذا طه حسين أثار الازدواجية واليوم نحن نثير الازدواجية ونرى أنه لاتوجد مشكلة فى تناول مشكلة قديمة بنفس التأكيد ونفس الاصرار بعد مضى ثلاثين عاما أو أربعين عاما. فأنا أعتقد أن مسألة الازدواجية فى ارتباطها بموضوع التماسك الوطنى نشأت فى أيام الثورة الفرنسية، وفى أيام أى نهضة وطنية صاحبت الثورات البرجوازية، وبالتالى كان مفهوم التماسك الوطنى مواكبا لهذه المرحلة. مصر عكفت على أنها تستكمل مهام الثورة البرجوازية أو الوطنية وبالتالى ظل هذا المفهوم. أوربا اليوم تتجه إلى فكرة نقيضة تماما لفكرة التماسك الوطنى وفكرة المفهوم الوافد ، فهى على العكس تحاول أن تتجه إلى فكرة التعدديات المتجانسة . لماذا لا نستطيع تحديد الخطأ فى الازدواجية؟ أنا رأيى أن الخطأ فى الازدواجية هو غياب الفكرة الرائدة التى يتجمع حولها الناس، وهذه الفكرة الرائدة معناها غياب الاتصال الثقافى والحوار والقدرة على أن تكون هناك مجموعة تقوم بتطوير باقى المجموعات ، فيظل المجتمع متخلفا. إذن لابد أن نخرج من إثار الفكرة التقليدية. وفى مسألة الازدواجية الثقافية، المشكلة الرئيسية أمام الدول الأوربية أنها تحاول من خلال التعدد الثقافى أن تعمل إلى التطوير. أما نحن إزاء التحديات فلابد أن نصل إلى التماسك، ولكن ليس التماسك الثقافى بمفهوم أن جميع الأفكار سوف تكون متعايشة وسرية. أعتقد أن المسألة تحتاج إلى إعادة تفكير جذى فى المفاهيم.

أما بالنسبة للأخت فاتن فهناك مدخلان لدراسة الموضوع، هى أخذت المدخل العام وأنا أعتقد أنه أهم من دراسة جزئية. لأن بالفعل المدخل العام يوضح أن هناك حركة للموضوع إنما لم يظهر فعلا الجانب الداخلى أو العوامل الداخلية . وأنا لا أعتقد أنها الجهاز البيروقراطى فقط، إنما هناك توازنات . على سبيل المثال، أول معونة جاءت إلى التعليم، جاءت إلى التعليم الفنى نظام الخمس سنوات ، فأى مصلحة تخدم التعليم الفنى تخدم القطاع الخاص الكبير، وليس حتى القطاع العام أو القطاعات الحرفية. إذن هنا توجد توازنات طبقية تحميها الدولة. اتفاقية كول - مبارك موجهة إلى مصانع العاشر من رمضان، هل هى النموذج الذى يدل على أن مصر دخلت مرحلة التصنيع - لا أعتقد .

- د. أحمد عبد الله:

النظام التعليمى فى مصر يتسم بالفساد المؤسسى من ناحية، ومن ناحية أخرى بالتبعية المؤسسية (اعتماده على المعونة الأمريكية). لكن أيضا هناك البلاهة الثقافية ، وهى مؤثرة فى العملية التعليمية. وما أقصده بالبلاهة الثقافية هو فقدان فى تحديد دور النظام التعليمى فى تكوين ثقافة الأمة . فهناك هذا الانقسام الثقافى الحاد فى المجتمع

المصرى المنعكس فى العملية التعليمية والمتولد أيضا من خلال العملية التعليمية، فهذه العملية تنتج لنا فريقين من الناس ، فريق الخواجات وفريق الدراويش. الخواجات المحبون للغرب فى انبهار شديد دون موقف نقدى، والدراويش الذين يتبنون الثقافة الإسلامية في أشد صورها محافظة، وأقربها إلى الثقافة البدوية لشبه الجزيرة العربية أكثر منها صورة عصرية من الثقافة الإسلامية تلائم مجتمعا معقدا مثل المجتمع المصرى، عريق فى حضارته وفيه زراعة وصناعة وسواحل ....إلخ ، وأنا بالطبع من أنصار الحوار الوطنى ومد الجسور بين التيارات لمناقشة كافة القضايا ، لكن عندما أرى الجدل الدائر حاليا حول مسألة المتاهة التعليمية فأفهم بالطبع الخطاب الرسمى وتأثره بالتبعية الشديدة للغرب لكونه متلقيا للمعونة وعليه أن يهدئ اللعب مع المانحين أى الذين يدفعون، لكننى أيضا أرى الخطاب الإسلامى محافظ بشكل مفزع، وقد قرأت على سبيل المثال كلاما لشخص يدعى الأستاذ/ محمد بدوى فى "الشعب"، واعتقد أنه من خبراء وزارة التربية والتعليم ويعبر عن وجهة النظر الإسلامية ، وكلامه مفزع للغاية، وأخشى أن الأستاذ بدوى يصل إلى السلطة ، لأنه سيضرنى بالغ الضرر أنا وأولادى فى العملية التعليمية سيفرض علينا ثقافة لن نتنفس فيها وسيفعل ذلك باسم الإسلام. وقرأت منذ فترة مقالة أخرى للشيخ الغزالى -وهو أستاذنا بالطبع وأحد رموز هذه الأمة- أيضا عن التعليم، وفيها يقدم اقتراحات تؤدى بالأطفال الصغار أن يتحولوا إلى دراويش صغار، مثلا الطفلة ترتدى الحجاب وهى صغيرة جدا ، ويواظب التلاميذ على مواعيد الصلاة ويتركوا الحصص ، ويفتتحوا الدراسة بالقرآن الكريم.........إلخ الصورة أكثر مما يحتمل الفرد بصراحة شديدة أنا من أنصار التعددية الثقافية، كل فرد وثقافته، لكن يكون هناك ثقافة وطنية جامعة، هذه الثقافة الوطنية الجامعة لن تتشكل إلا من خلال حوار. والأطروحات المطروحة حاليا فيها طابع المساجلة السياسية، فيها طابع تسجيل فقط. الهجوم على وزير التعليم مثلا، اعتقد أن الأخوة فى الحركة الإسلامية يحاولون تسجيل نقاط سياسية، أكثر من طرحها البرنامج للحوار حول الثقافة الوطنية المشتركة، بل بالعكس أنا أشك أن الكثير من الإسلاميين عندهم رؤية لما هو وطنى مشترك، أين موضع المصرى القبطى مثلا فى الثقافة الإسلامية المقترحة أراه مستبعدا تمام، أراه ليس مدعوا للحوار أصلا.

ما أريد أن أنهى به أنه سواء فى الحراك الثقافى العام أو داخل العملية التعليمية المساجلة السياسية تفرض نفسها ولا يوجد برنامج أعمال رصين يدعو كل الأفراد للحوار حول المسألة التعليمية بما فيها مسألة المناهج، بشكل ينقذ هذه الأمة من الغرق لأنها على حافة الهاوية من حيث الصدام الثقافى بين أطرافها . وبالتالى كلام الأخ كمال حول التماسك الثقافى ليس دعوة للتوحد الثقافى، وإنما دعوة على الأقل لحد أدنى من التفاهم فى إطار الأمة الواحدة.

- الأستاذ / كمال مغيث:

الأستاذ إبراهيم البيومى أشكره ، وأنا متفق معك فى كل ماقلته حول أن هناك هويتان تاريخيتان وأن الموضوع يرجع إلى فترة طويلة. وفكرة تدريس اللغات الأجنبية وموقف طه حسين والقبانى منها.. وهذا صحيح ، وأنا موافقك تماما على ذلك.

وللأستاذة هويدا عدلي أقول أنه بالطبع كانت هناك ازدواجية من قبل، ولاشك أنها بدأت في عصر محمد على بين التعليم المدني والدين، وكرست مع الخديوي إسماعيل والنفوذ الأجنبي ، ولكن الملاحظ أنه في حالة المد الوطني والقومي توجد محاولة لحصار هذه الازدواجية . والدكتورة سلوى شعراوي تتكلم عن ما العمل؟ وزارة التعليم ماذا تفعل؟ هناك أدبيات كثيرة حول فكرة التماسك الوطني ، لابد أن هناك حدا أدنى من اللغة القومية ومن التاريخ القومي ومن الجغرافيا القومية، حدا أدنى لابد أن يشترك فيه الجميع ، حدا أدنى من التقارب في المصروفات ، في إعداد المعلمين، في النظام المدرسي، هذ الحد الأدنى لابد أن يتوفر للجميع بصرف النظر عن ماذا إذا كان مسيحيا ، أم مسلما، ريفيا أم حضريا، غنيا أم فقيرا،.......هكذا.

الأستاذ أشرف حسين أشار إلى خصائص ازدواجية ماقبل ١٩٥٢. بالطبع كل فترة فيها ازدواجية لها خصائص ، فالمراحل لها إطارها الثقافي ولها الإيديولوجية، وكل مرحلة تاريخية كل تفصيلاتها مرتبطة بها ، وبالتالي هناك فرق بين الازدواجيات.

الأستاذ أحمد أنور يقول أن هناك نسقا فكريا يجمع الجميع ، وأنا ضد فكرة أن هناك نسقا فكريا يجمع الجميع. فكيف نفسر الاختلاف والتباين، هناك من لا يعرف من هو عبد الحليم حافظ وآخر يسمع هذا ولا يعرف غيره.

الأستاذة منى صادق تقول أن ما يطرحه هو فكرة قديمة بعد أربعين عاما تتحدث عنها هذا هو قدرنا ، أنت مضطرة اليوم أن تتحدثي حول حق المرأة في التعليم ونحن متصورون أن هذا الموضوع قد حسم منذ مائة عاما، قدرنا أن نتحدث عن أن التعليم عملية استثمارية وإنتاجية في الأساس ، غير أنه مسألة إنسانية. قدرنا أن نقول هذا الكلام اليوم، قدرنا أن نقول أن حق الناس أن تتعلم على قدر ما تسع مواهبهم. قدرنا أن نقول أن المسألة ليس بالضرورة أن تكون مرتبطة بالوضع المادي، هذا هو قدر الأمة، وتحدثنا عن أن أوربا ترتبط بالتعددية، هذا صحيح . وأنا أعلم أن هناك دعوة إلى مجتمع بلا مدارس وضد فكرة التنميط يقلل اعتبار أن التنميط يقيل الإبداع، ولكن أيضا لا ننكر الفرق بين ظروفنا وظروف أوربا، أوربا على مدى ٥٠٠ سنة مستغرقة في مشروعها وأصبح هناك نسق صارم، اقتصادي، وإعلامي، وثقافي واجتماعي صارم، وهناك قيم استقر عليها المجتمع ، من يريد أن يتعلم يستطيع أن يفعل. هذا تم الاستقرار عليه ، وبالتالي عندما يدعونني إلى مجتمع بلا مدارس ستكون دعوة مقبولة وفي إطار العصر، فهناك حرية أن أتعلم تاريخ ، أتعلم كمبيوتر أي شئ ، وعندما أذهب للعمل لن يقول لي أحد ماهي شهادتك؟ سوف يقول ماذا تعرف؟ وبالتالي هناك فرق بيننا وبينهم .

– الأستاذة / فاتن عدلي :

أنا أوضحت في البداية لماذا المعونة الأمريكية ، وأوضحت أيضا لماذا البنك الدولي، وأنا منطلقة من أن السياسة المصنوعة داخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هي سياسة أمريكية واستشهدت لذلك بعدد أصوات، ستجد أن

عدد أصوات الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٩ر٤٧٪ فى مقابل اليابان التى تأتى فى المرتبة الثانية بنسبة ٥ر٥٢٪. هذا يعنى مدى الوزن النسبى فى وجود السياسة الأمريكية داخل البنك الدولى. ثانيا بالنسبة للمراجع ، اعتقد أن الدكتور نعمان لو تفضل مشكورا سوف يجد أنها مذكورة فى النهاية، وأذكر أن الجدول رقم (١) هو وفقا لتعميم تشريعات الكونجرس نقلا عن هالة سعودى .

-د. محمد نعمان:

سوف أعلق تعليقا بسيطا جدا، الحكم القاطع بأن السياسة الأمريكية لها الدور الكبير فى البنك الدولى هو كلام قديم انقرض من السبعينيات لأننا لو كنا تابعنا ما حدث فى ريودى جانيرو السنة الماضية كنا سنعرف أن هذه الأشياء قد تغيرت تماما.

تاسعاً

الإعلام

أزمة المعارضة فى الصحافة المصرية المعاصرة
١٩٧١ - ١٩٨١

حماد إبراهيم
كلية الإعلام - جامعة القاهرة

إلى أى مدى يمكن ملاحظة توفر ملامح الأزمة وأبعادها فى النظام الصحفى المصرى فى ضوء الخبرة الصحفية المصرية للصحف المسماه "بالقومية" التى كان يملكها الاتحاد الاشتراكى العربى وفق قانون تنظيم الصحافة ١٥٦ لسنة ١٩٦٠، ثم احيلت ملكيتها إلى مجلس الشورى وفق قانون سلطة الصحافة ١٤٨ لسنة ١٩٨٠، وذلك فى الفترة من العام ١٩٧١ إلى العام ١٩٨١؟ .

تتبنى الدراسة مفهوما محددا لأزمة المعارضة فى الصحافة المصرية "القومية" فهى:

مجموعة القيود والإجراءات والتصورات (أنماط التفكير) السائدة التى تمثل مشكلات حادة ومتفاقمة تحكم العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية، وتحول دون ممارسة الصحفيين والكتاب وغيرهم من قادة الرأى ورموز التيارات الفكرية والسياسية لحقهم فى التعبير الصحفى والإعلامى عن أفكار تنطوى على اختلاف مباشر أو غير مباشر مع التوجه السياسى والاقتصادى والاجتماعى للسلطة السياسية، وتمنعهم أو تحد من قدرتهم على ملكية وسائل الاتصال، وتضمن بقاءها تحت سيطرة النخبة السياسية الحاكمة، وتسهم فى فرض حصار، حول رموز الفكر المعارض، بضعف من فرصتهم فى الاتصال بالرأى العام أو التأثير فى اتجاهاته.

وترتبط هذه الدراسة بتعقب ملامح أزمة المعارضة فى المؤسسات الصحفية القومية الأهرام، أخبار اليوم، دار التحرير، دار الهلال، دار المعارف. وقد تبدو فكرة هذه الدراسة غريبة، وربما قد تثير الدهشة. فقد جرت العادة لدى معظم الباحثين على إدانة المؤسسات الصحفية القومية وما يصدر عنها من صحف، وقد امتدت هذه الإدانة لتغطى الصحفيين الذين يعملون بتلك المؤسسات، إذ تعرض - ويتعرض - هؤلاء الصحفيين لحملات اتهام مكثفة، فهم كتاب كل سلطة تتولى الحكم فى مصر، وهم كتبة تقارير، يدينون بالولاء للحاكم، ويكتبون له، ومن أجله شخصيا، يسعون

إليه ويلتزمون بكل ما يصدر عنه ودائما يسبقون إلى تأييد ما يصدره من قرارات دون أن يناقشوها، أو يحاولوا فهم دلالاتها وأبعادها السلبية على مصالح الوطن و.. و ... الخ.

ولا يستطيع الباحث أن يتبنى موقف الدفاع عن هذا النوع من الصحفيين، فهم بالفعل "مرض سرطانى" فى بناء المؤسسة الصحفية المصرية، ينتشر يوما بعد اليوم ليصيب "الخلايا الحية من الصحفيين الشبان" بعطب وشلل يقعدهم عن أية محاولة للتفكير فى تقديم (ممارسة بديلة) بسبب وقوعهم فى (أسر التقليد) و (المحاكاة) لجيل من (الكبار) الذين بنوا مجدهم الصحفى بالمداومة فى تملق السلطة والحرص على كسب ودها علي حساب مصالح الجماهير، إما جبنا، وإما نفاقا، وإما عجزا عن دفع ثمن الالتزام بالتعبير عن الواقع ومقتضيات الدور الطليعى للصحفيين باعتبارهم أحد فروع النخبة التى يتعين عليها قيادة الرأى العام فى الاتجاه الذى يحقق المصلحة الوطنية ويصون الذاتية الثقافية للمجتمع.

مع الإقرار بهذا كله، فاننى أريد أن أؤسس لتيار بديل يكف عن الاستمرار فى "الإدانة المطلقة" وينحى منحى يقوم على البحث عن الظواهر الإيجابية التى تكشف عنها أزمة المعارضة فى "الصحافة القومية"، ويحرص على تجنب الإسراع فى أحكام تنطوى على التعميم فى توصيف أوضاع الصحفيين المصريين، وتساوى بينهم جميعا، وتتجاهل "مواقف بعضهم" فى مواجهة السلطة السياسية، وما تنطوى عليه من دلالات بالغة الأهمية فى ظل الظروف السياسية التى سادت فى السبعينيات.

وتمثل المؤسسات الصحفية القومية المجال الرئيسى لهذه الدراسة، وهذا يعنى استبعاد أزمة المعارضة فى صحافة الأحزاب التى نشأت فى ظل تجربة التعددية الحزبية فى النصف الثانى من السبعينيات. فقد أجريت دراسات عديدة حول مشكلات الصحف الحزبية المعارضة وكذلك صحف التيار الإسلامى غير الرسمى مجسدا فى مجلة (الدعوة) لسان حال الإخوان المسلمين ومجلة "الاعتصام" لسان حال أهل السنة (الجمعية الشرعية) [(١)].

غير أن الاهتمام بدراسة أزمة المعارضة فى الصحف "القومية" يرتبط بالنفوذ الجماهيرى لهذه الصحف، فهى أكثر الصحف المصرية توزيعا، وأكثرها رواجا بين فئات جماهيرية تتباين فى مستوياتها التعليمية وتتباين فى بيئاتها الجغرافية، وتشكل الصحف القومية بالنسبة لها "مصدرا ثقافيا" لا يمكن التهوين من شأنه فى ظل ارتفاع سعر الكتاب. ومن ثم فإن أى محاولة للمراهنة على رأى عام، أكثر وعيا، وأكثر إدراكاً لأحداث البلاد وقضاياها، تكتسب جدية أكثر، بدراسة أزمة المعارضة فى الصحف القومية.

وفى هذا الإطار فإن "سياسات" الحكومة بإزاء وسائل الإعلام بصفة عامة، والصحافة "خاصة" تمثل محددا رئيسيا للكشف عن ملامح أزمة المعارضين فى الصحافة المصرية، فثمة سياسات تعزز من القيم الديمقراطية، وأخرى تناصب تلك القيم العداء وتعمل ضدها.

وتعالج هذه الدراسة أزمة المعارضة فى الصحافة المصرية القومية فى ضوء مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى: "١٩٧١ - ١٩٧٣":

في هذه الفترة تركز اهتمام الرئيس، واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي، ووزارة الإعلام على عقد سلسلة من الاجتماعات مع رجال الصحافة والإعلام لبحث دور الإعلام وواجبات الصحفيين في الإعداد للمعركة. وكان هذا الدور وتلك الواجبات هما الهدف الرئيسي والوحيد لتلك الإجتماعات، فلم تكن تعنى بتناول "حقوق الصحفيين" وتطلعاتهم إلى ممارسة دورهم الطبيعي في الرقابة على أجهزة الدولة، باعتبار أن ذلك ما يدخل في عداد الخروج عن الخط السياسي العام للدولة ويعرض الجبهة الداخلية للخطر ويتناقض مع "الحساسية الصحفية التي ينبغي أن تتوفر للصحفي أو رئيس التحرير، حتى يمنع الأخبار التي يرى فيها مسئولو الدولة وصناع القرار السياسي أنها تضر بالمصلحة العليا وتسيء إليها" [٢]. كان الإعداد للمعركة هو "المهمة المقدسة" للصحافة وأجهزة الإعلام، ولم يكن أمام أي فرد أو هيئة أو مؤسسة في مصر أن يجادل في هذه المسئولية الوطنية، واستثمر الرئيس السادات ذلك[٣].

وتمثل أحداث مايو ١٩٧١ "نقطة تحول" في تاريخ العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية، في السبعينيات، فقد تزايدت الضغوط على الصحفيين المصريين الذين ارتبطوا بالمبادىء الأساسية لثورة يوليو، وصارت علاقاتهم - التي أسسوها بحكم أدوارهم المهنية - مع خصوم السادات علي صبري وزملائه "عبئا ثقيلا" على مواقعهم وأدوارهم المهنية والسياسية، وحظيت تلك العلاقات برصد واهتمام سلطوي بارز، وسرعان ما أصبحت "اتهاما"[٤]

ولا شك في أن انتهازية الصحفيين الذين قدموا أنفسهم على أنهم "حماة مبادىء ثورة ١٥ مايو"، دفعت إلى خلق مناخ من الإرهاب الفكري لبعض زملائهم بتهمة "التبعية لمراكز القوى" [٥]. وإجبارهم على أن يلزموا موقع الدفاع، أملاً في إثبات "البراءة "والفوز برضا السلطة السياسية والرئيس الجديد.

وقد أعار الرئيس السادات اهتماما خاصا لانتخابات نقابة الصحفيين، إذ كانت أول انتخابات تجرى بعد ١٥ مايو، وتمثل نتائجها "مؤشرا" لموقع الصحفيين المصريين إزاء ما جرى من أحداث، ومدى النفوذ الذي يحظى به الرئيس في المؤسسات الصحفية، وتقدم موسى صبري للترشيح لمنصب النقيب بعد أن استأذن السادات أن يدخل الانتخابات، وحصل على موافقته [٦]، لينافس أربعة آخرين على حمدي الجمال وحافظ محمود وعبد المنعم الصاوي وخليل طاهر.

ولقد أظهر الرئيس السادات "وعيا كاملا" بحقيقة الدور الصحفي والسياسي الذي قام به موسى صبري في أحداث مايو ١٩٧١، إذ كان يردد دائما: "إن موسى صبري وضع رقبته على كفه معي في ١٥ مايو" [٧]، واعتمد عليه في تحديد ملامح التغيير في قيادات المؤسسات الصحفية، التي صدرت في ١٨ مايو [٨]، ومنحه ثقة جعلت من صحيفة (الأخبار) مؤسسة للتعبير الإعلامي والفكري عن الخط السياسي العام للدولة، حتى "راج في الوسط الصحفي وبين المحللين الأجانب أن موسى صبري سيكون "هيكل السادات" [٩]. إشارة إلى بداية تراجع المكانة الإعلامية والسياسية لمحمد حسنين هيكل، رئيس تحرير الأهرام، في العهد الجديد.

وبعد معركة "كانت أرهب المعارك وأعنفها في تاريخ نقابة الصحفيين" [١٠] فاز على حمدي الجمال "نقيبا"

للصحفيين المصريين، بعد أن حصل فى انتخابات الإعادة (١١) التى جرت بينه وبين موسى صبرى "مساء الجمعة ١١ يونيو ١٩٧١" على ٤٧٥ مقابل ٢٩٦ صوتا، بفارق ١٧٩ صوتا. ومن بين ٦٦ مرشحا لمجلس النقابة فاز ١٢ صحفيا بعضوية المجلس (١٢)، "يمثلون – فى غالبيتهم – اليسار الديمقراطى بمختلف تياراته" (١٣).

انشغل المجلس الجديد بالمسألة الديمقراطية، فسعى إلى تحديد شكل العلاقة بين الصحافة والسلطة التنفيذية، وبين الصحافة والتنظيم السياسى. وبدأ أعضاؤه يلحون فى المطالبة بحرية الصحافة، وطالبوا بعودة الصحفيين المنقولين إلى أعمال غير صحفية منذ العام ١٩٦٤ (١٥).

وأسهمت جهودهم فى إلغاء "القوائم السوداء" للصحفيين الممنوعين من السفر، وتسهيل إجراءات السفر إلى الخارج(١٦). وإزاء الدور النشط للمجلس، اتجه ممثلو السلطة التنفيذية إلى التنسيق مع مجلس النقابة، فاستقبل الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء النقيب وأعضاء مجلس النقابة، وقال: "الأساس فى الصحافة هو الحرية مع تأكيد الحيوية وضرورة قيام حوار حقيقى بين الشعب وبين مؤسسات السلطة" (١٧). وكذلك: "إن على الصحافة مسئولية كبيرة، وهى أن تقوم بدور المحتسب، الذى يقوم بالمحاسبة الدقيقة، لأننا نريد ممارسة الحرية وأن يفهم الناس حريتهم وكرامتهم" (١٨). كما أضاف: إن الحكومة مستعدة لحل المشاكل التى تعترض الصحافة والصحفيين وتعد بزيادة الإعانة لصندوق معاشات الصحفيين" (١٩) وأصبح الحديث عن الدعم ممارسة عملية، بعد أن أصدر الدكتور عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء ووزير الإعلام والثقافة قرارا برفع الإعانة المخصصة لنقابة الصحفيين إلى "٢٠" الف جنيه سنويا بعد أن كانت "٩" آلاف جنيه (٢٠).

غير أن الاتجاه لاحتواء مجلس النقابة لم يؤثر كثيرا على قدراته فى مناقشة القضايا العامة التى شغلت المواطنين فى فترة "الإعداد للمعركة". وكان تفاعل التشكيلات النقابية المختلفة مع قضايا المجتمع ونجاح المهنيين فى تجاوز المطالب المهنية والخدمية التى تورقهم عادة، ظاهرة واضحة.

"أيدت النقابات المهنية انتفاضة الطلاب فى يناير ١٩٧٢، فى نفس اليوم الذى تظاهر فيه الطلاب في القاهرة، حيث أصدرت أربع من أقوى هذه النقابات نفوذا – نقابات المعلمين والمحامين والمهندسين والصحفيين – بيانات نشرت فى الصحف، تشيد بوطنية الطلاب وتتبنى مطالبهم بالاستعداد الجاد من أجل المعركة. وبينما حاولت بعض هذه البيانات (مثل بيان المعلمين والصحفيين) التوفيق بين موقفى الطلاب والحكومة أيد البعض الآخر (مثل بيان المحامين) مطالب الطلاب تأييدا كاملا فضلا عن أنها جميعا انتهزت الفرصة للمطالبة برفع الرقابة عن الصحف" (٢١).

ومثلما كان الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية وانتظار الحسم الذى لا يجىء (٢٢)، مطلب الانتفاضة الطلابية البارز، كانت قضية الديمقراطية وحرية الصحافة مطلبا آخر، وقد شكلت الحركة الطلابية بمظاهراتها وضغوطها الملحة على مسئولى الدولة مصدر دعم للصحفيين فى سعيهم إلى حرية الصحافة. وبدأ مجلس النقابة يكتسب ثقة أكثر فى مطالبه، عندما تقدم الدكتور محمود القاضى ومعه أكثر من "٤٠" عضوا بطلب لمناقشة قضية حرية الصحافة، فى

مجلس الشعب، وشهدت جلسة المجلس فى ٢٤ يونيو ١٩٧١ مناقشات موسعة حول الدعوة إلى حرية الصحافة، وبينما حذر الأعضاء من خطر الرقابة وآثارها السلبية على حق المواطن المصرى فى المعرفة، اتجه الدكتور عبد القادر حاتم إلى التنبيه إلى متطلبات الأمن القومى في مواجهة اسرائيل والحاجة إلى الالتزام بحدود فى الممارسة الصحفية [٢٣].

فى هذا المناخ أصبحت حرية الصحافة قضية "رأى عام" ولم تعد مجرد مسألة مهنية تخص الصحفيين والكتاب فى المؤسسات الصحفية المعروفة بـ "القومية". وقد عزز ذلك من موقف الصحفيين، فدعا مجلس النقابة إلى اجتماع طارىء للجمعية العمومية للنقابة "ديسمبر ١٩٧٢"، وكانت المطالبة برفع الرقابة وتحرير الصحافة المصرية من سيطرة السلطة التنفيذية، المطلب الرئيسى للصحفيين، وأرسلوا إلى رئيس الجمهورية، وغيره من مسئولى الدولة والتنظيم السياسى برقيات تدعوهم إلى الوفاء بوعودهم حول رفع الرقابة وحرية الصحافة. وعلى الرغم من أن الجمعية العمومية اتخذت قرارها بأن تظل فى حالة انعقاد دائم، فإن جهودها لم تفلح فى تغيير موقف السلطة وإصرارها على رفض الاستجابة لمطالب الصحفيين تذرعا بالخوف من التأثيرات السلبية لحرية الصحافة على الأمن القومى ومقتضيات المعركة مع اسرائيل ومتطلباتها [٢٤].

كانت تلك من الأحداث التى أزعجت الرئيس السادات. فاتجه السادات إلى الفرز بين نوعين من الصحفيين: الأول يطمئن إلى ولائه، والثانى يضم هؤلاء الذين اعتاد السادات أن يحسبهم على مجموعة على صبرى.

وإلى النوع الثانى من الصحفيين اتجهت السلطة إلى المبادرة بالحد من نفوذهم فى المؤسسات الصحفية والاتجاه نحو حرمانهم من العمل الصحفى. ولقد كانت السلطة تنتظر التوقيت المناسب "لكى تحول هذه النوايا إلى سياسة عملية". وجاء نشر صحيفة "الأنوار" اللبنانية للنص الكامل لبيان الكتاب والأدباء المصريين فى صباح ٩ يناير ١٩٧٣ ليمثل فرصة كبرى ساهمت فى خلق أجواء ملائمة لتحرك أجهزة السلطة المختلفة ضد بعض الصحفيين المصريين. فقد تضمن البيان انتقادات واضحة لغموض موقف القيادة السياسية من قضية المعركة مع اسرائيل وتحرير الأرض المحتلة، ورأى فى ذلك مصدرا للحيرة والقلق الذى استشرى بين المواطنين، ولا سيما الشباب منهم[٢٥].

لم تنتظر السلطة كثيرا على مثل هذا النوع من المواقف، ففى ٤ فبراير ١٩٧٣، نشرت الصحف بيانا صدر عن هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكى يتضمن قرارها بفصل ٦٤ من المهنيين من أعضاء التنظيم السياسى من مختلف الاتجاهات – الناصرية والماركسية والديمقراطية المستقلة – من الذين يعملون فى مواقع إعلامية مثل المؤسسات الصحفية أو الإذاعة أو التليفزيون أو وكالة أنباء الشرق الأوسط. وفى ٧ فبراير ١٩٧٣ صدرت القائمة الثانية التى ضمت اسماء ١٦ كاتبا وكاتبة وصحفيا وصحفية وبعدها بقليل صدرت القائمة الثالثة التى لم تفض – كسابقتيها –إلى إحالة الصحفيين إلى التقاعد، وإنما حولتهم شكلا إلى "مصلحة الاستعلامات" وفعلا إلى بيوتهم. وبلغ مجموع القوائم الثلاثة ١١١ كاتبا ومحررا هم صفوة العمل الفكرى والأدبى والفنى والصحفى فى مصر ابتداء من أحمد بهاء الدين ولويس عوض ولطفى الخولى وميشيل كامل ويوسف ادريس والفريد فرج ومحمد عودة إلى أحدث الأجيال من الشباب [٢٦].

كانت قرارات هيئة النظام إحدى الحلقات ضمن التخطيط لتصفية كافة العناصر التى يعرف عنها الولاء لثوابت التجربة الناصرية ولا سيما مواجهة المشروع الصهيونى فى الوطن العربى والإعداد لإزالة آثار العدوان، وإبعادها عن مراكز التأثير الإعلامى. وإذا كانت تلك القرارات فى أفضت إلى إبعاد عدد من رؤساء التحرير من أمثال أحمد بهاء الدين "دار الهلال" ولطفى الخولى "الطليعة" وأحمد حمروش "الذى كان رئيسا لتحرير روزاليوسف" ونقلهم إلى مصلحة الاستعلامات، فإنها كانت امتدادا لاتجاه السلطة نحو التغيير فى قيادات المؤسسات الصحفية، الذى بدأته بالفعل فى يناير ١٩٧٢، عندما أبعدت أحمد حمروش عن رئاسة تحرير" روزاليوسف" وطال الإبعاد صلاح حافظ "نائب رئيس التحرير" وفتحى خليل "مدير التحرير". ولم يقف الأمر عند حدود المؤسسة الصحفية، فقد امتدت عمليات الإبعاد لتشمل المؤسسة الإذاعية المصرية، وأصدر عبد القادر حاتم وزير الإعلام قرارا بالتخلص من بعض رموز الإذاعة المصرية ممن يتميزون بالخبرة المهنية والوعى السياسى مثل سعد لبيب وصلاح زكى وسميرة الكيلانى وطاهر أبو زيد وعبد الوهاب قتاية وإبراهيم عبد الجليل وغيرهم، وكان ذلك فى فبراير١٩٧٣" (٢٧).

إن مطاردة المعارضين لم تتوقف عند حدود ابعادهم عن مواقعهم الإعلامية فى الصحافة والراديو والتليفزيون، أو خلق مناخ عام من الإرهاب الفكرى لهم، يدفعهم إلى الهجرة ويريح السلطة من أفكارهم "المريضة"، أو إغلاق المجالات التى كانت منابر للثقافة الجادة وحرمانهم من فرص العمل فيها، امتد ليشمل إجراء سلسلة من التغييرات فى قيادات المؤسسات الصحفية، أفضت إلى إبعاد الصحفيين الذين لا تطمئن السلطة إلى ولائهم. ولقد ساهمت هذه التغييرات – مجتمعة – فى تشكيل البيئة السياسية، التى دفعت بالكتاب والصحفيين والمثقفين المصريين المعارضين إلى الهجرة إلى خارج مصر قبيل حرب أكتوبر.

المرحلة الثانية: "١٩٧٤- ١٩٧٦"

كان انتصار اكتوبر ١٩٧٣، نقطة انطلاق لشرعية جديدة استند إليها الرئيس السادات. وفى ظل شرعية القائد المنتصر سعى السادات للتأسيس لمجموعة من التحولات فى النظام السياسى المصرى(٢٨). وقد تبلورت هذه التحولات فى أربع سياسات مترابطة ومتكاملة هى: الانفتاح الاقتصادى والديمقراطية التعددية داخليا، والتصالح مع اسرائيل إقليميا، والوفاق مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة عالميا. (٢٩).

ولقد شعر الرئيس السادات بالفجوة بين ما يدعو إليه من ديمقراطية وواقع المؤسسات الصحفية التى تخضع لرقابة تملك الحق المطلق فى تقرير ما ينشر وما لا ينشر، وكان رفع الرقابة مطلبا صحفيا ملحا يعبر عنه الصحفيون صراحة، فى كثير من كتاباتهم، وتتطلع إليه نقابة الصحفيين، منذ أن اجتمعت جمعيتها العمومية فى ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ "ووافقت على اصدار قرار بدعوة السلطة التنفيذية إلى رفع الرقابة فورا عن الصحف إلا فيما يتعلق بالشئون العسكرية" (٣٠).

فى فبراير ١٩٧٤ استجاب الرئيس لمطلب الصحفيين، فأصدر قراره برفع الرقابة عن الصحافة وخول لرؤساء التحرير المسئولية الكاملة فى الإشراف على ما تنشره الصحف، على أن تخضع الأخبار التى تمس النواحى العسكرية للرقابة. واجتمع الدكتور عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء برؤساء تحرير الصحف لإبلاغهم قرار الرئيس فى ٩ فبراير [٣١]. ولقد أعقب ذلك إلغاء الرقابة على برقيات الصحفيين الأجانب عدا الأخبار العسكرية (فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٤) وإلغاء الرقابة على جميع الصحف والمجلات الأجنبية عدا كتب الجنس ومجلاته والكتب والنشرات التى تدعو إلى الإلحاد وتطعن فى الأنبياء أو تهاجم الأهداف القومية للبلاد (١٨ مارس ١٩٧٤) [٣٢].

ولكن كانت الصحف فى صيف ١٩٧٤ ميدانا لصراع أفكار تتطاحن فيما بينها حول الماضى. كانت حقيقة تريد أن تملك لذاتها عملية صياغة المستقبل، ومن هنا كان الصراع حادا. ولاشك فى أن الرئيس السادات أتاح فرصة كبيرة لهذا الصراع حتى يخرج من حيز الاجتماعات أو المؤتمرات، التى يدور النقد فيها - غالبا - همسا للسلطة السياسية، إلى صفحات الجرائد، وقد أسهم ذلك إلى حد كبير فى الكشف عن رموز العداء للتحولات السياسية الجديدة ومواقعهم فى التنظيم السياسى، والنقابات، والجامعات، ودور الصحف وغيرها من المؤسسات المؤثرة فى الحركة السياسية للمجتمع، ولا سيما بعد أن لجأ بعض ممثلى هذه المؤسسات [٣٣]، إلى الاتهام العلنى للرئيس السادات بأنه المسئول عن دعم نفوذ ممثلى تيار الهجوم على الثورة والتحالف مع الولايات المتحدة فى المؤسسات الصحفية المصرية. وعندئذ كانت "الديمقراطية وحرية التعبير التى شهدتها الصحف المصرية" قد أدت وظيفتها فى الكشف عن الأعداء الفعليين والمحتملين لتوجهات الرئيس، ممن يمكنهم أن يعوقوا مسار التحولات الجديدة.

وهيأت مناقشات لجنة الاستماع البرلمانية فى صيف ١٩٧٤، وأصداؤها فى الصحافة المصرية فرصة كبرى لنخبة السبعينيات إذ ساعدتها فى تحديد اتجاهات المعارضة ورموزها ونفوذهم السياسى والإعلامى.ولقد كان ذلك هو الهدف الرئيسى لشعارات الديمقراطية والحرية التى رفعتها حينئذ [٣٤].

بعد أن أدى الشعار الديمقراطى وظيفته فى الكشف عن المعارضين فى أمانات التنظيم السياسى وجهاز الدولة والمؤسسات الصحفية والإعلامية تحرك الرئيس السادات فى اتجاهين: **أولهما يقوم على توطيد سلطة المؤيدين لتوجهاته السياسية والاقتصادية. والثانى يتجه إلى الحد من نفوذ المعارضين فى المؤسسات الصحافية والإعداد للتخلص منهم.** وفى الحالتين فقد كان الهدف الرئيسى: إحكام القبضة على المؤسسات الصحفية، وضبط مسارها فى اتجاه يدعم المشروع السياسى والاقتصادى والثقافى لنخبة الانفتاح وتحصينها ضد أية محاولة لتوظيفها فى اتجاه يعادى هذا المشروع.

فى هذا الإطار اعتمد الرئيس عددا من "آليات" السيطرة على المؤسسات الصحفية فى مصر، نحددها فيما يلى:

١- الحرص على **توجيه تعليمات إلى قادة المؤسسات الصحفية**، من رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير، وكذلك قادة المؤسسات الإعلامية الأخرى فى الراديو والتليفزيون والهيئة العامة للاستعلامات. وكانت الاجتماعات

الدورية التى يعقدها الرئيس السادات معهم هى قناته الأساسية لتلك التعليمات. وقد جرت العادة على أن يستدعيم كلهم، أحيانا، أو يستدعى رؤساء التحرير بصفة خاصة، لكى "يضعهم فى الصورة" حسبما اعتاد أن يبلغهم، وأن يقفوا على الخط السياسي العام للدولة ومتطلبات التعبير الصحفى عنه، سواء من حيث القضايا التى تتطلب المعالجة الصحفية المكثفة، أو القضايا التى ينبغى إهمالها، وأولويات الاهتمام فى معالجة القضايا الداخلية والخارجية، ونوعية "الأفكار" التى يتعين الاهتمام بها فى كل مرحلة، والشخصيات التى ينبغى إلقاء الضوء عليها، وتلك التى ينبغى أن تظل مهملة ولا تظهر "مصدرا" لأية مادة صحفية أو إذاعية.

فى مواجهة الانتقادات الحادة التى تعرضت لها سياسة الانفتاح على الغرب، والاتجاه نحو الاعتماد على الولايات المتحدة، استدعى الرئيس السادات رجال الصحافة والإعلام إلى استراحته بالقناطر الخيرية، وكان عليهم أن يذهبوا إلى هناك فى كل اجتماع. وفى اجتماع ضمهم جميعا (٢٨ أغسطس ١٩٧٤)، شدد الرئيس على "أننى أريد أن أوضح أننا نعيد صياغة حياتنا من جديد لنقيم دولة المؤسسات كاملة وتتجه إلى هذا كله فى وقت واحد. أقول هذا لكم لأننى أحس أن هناك نغمة مفقودة فى الصحافة، وعلينا جميعا البحث عنها" (٣٥). وبينما سعى الرئيس فى هذا الاجتماع إلى أن يشرك الصحفيين فى مناقشات حول "النغمة الصحيحة" التى ينبغى عليهم أن يشاركوا فى عزفها جميعا، فإنه غيَّر من موقفه فى اجتماعه برجال الصحافة والإعلام فى ٢ فبراير ١٩٧٥، وآثر أن يحدد بنفسه تلك النغمة:

"هناك خط اسمه مصر أطالب جميع العاملين فى الإعلام به، حتى يكون الحساب على أساسه. هناك سياسة قومية واضحة يجب ألا تكون فيها اجتهادات وهناك خط وطنى نسير فيه، ومن غير الصالح أن نجتهد فى مسائل تمثل سياسة قومية. يجب ألا نترك لأقلامنا العنان أو الانفعال حتى لا يصيب تحركنا أى ضرر لأن المسائل تفسر لدى البعض تفسيرات مختلفة" (٣٦). وقد أصبح هذا التنبيه خطا أساسيا فى رؤية الرئيس السادات وتصوراته لوظيفة المؤسسة الصحفية ودور الصحفيين طوال النصف الثانى من السبعينيات.

٢- إحالة مسئولية متابعة التزام الصحفيين بهذه التعليمات إلى "مكتب الصحافة" (٣٧) التابع لوزارة الإعلام. والواقع أن هذا "المكتب" يعد بديلا للرقيب الذى انتهى دوره "شكلا أو اسما" بعد قرار رفع الرقابة عن الصحافة فى ٩ فبراير ١٩٧٤. ويبدو ذلك واضحا من وظائفه، فدوره لايتوقف عند حد متابعة مدى التزام المؤسسات الصحفية بالسياسة العامة للدولة، بل انه يتابع مسئولى التحرير عادة بتعليمات، تصدر منه، حول الموضوعات التى ينبغى تغطيتها أو التركيز عليها، ولاسيما موضوعات الصفحة الأولى، وعنوانها الرئيسى: "المانشيت". وقد جرت العادة على أن يلزم هذا المكتب الصحف اليومية الثلاث، غالبا، بموضوع موحد فى الصفحة الأولى، وأحيانا يكون العنوان واحدا (المانشيت) فى الصفحة الأولى للصحف الثلاث، كما أنه يحدد لتلك الصحف الصورة الصحفية الرئيسية التى تصاحب المانشيت. وتصل درجة متابعة المكتب للممارسة الصحفية فى الصحف الثلاث الى مطالبة "المحرر السهران" بأن يغير فى المادة الصحفية للصفحة الاولى أو غيرها بعد صدور الطبعة الأولى،

سواء بالحذف أو بالإضافة . ويلتزم المحررون بتنفيذ تلك " التعليمات " ، لأنها المعبر عن الخط السياسى العام للدولة ، ولأنهم مسئولون عن هذا التنفيذ أمام رؤساء التحرير، ولأنهم عادة مايختارون من النوع الذى يحسن استقبال هذه التعليمات ويبدى إخلاصا شديدا فى الاستجابة الفورية لها.

٣- فى ظل الحرص على التزام الصحافة المصرية بـ " السياسة القومية للدولة التى لايصح الاجتهاد فيها " شعر الرئيس بالحاجة إلى مؤسسة تواصل بالنيابة عنه مهمة الإشراف على المؤسسات الصحفية ، فدعا إلى إعادة تنظيم الصحافة لتكون مؤسسة من مؤسسات الدولة ، واصدر قرارا بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة (١١ مارس ١٩٧٥) وحدد الرئيس مهمة المجلس فى وضع ميثاق الشرف الصحفى وصيانة قدسية الكلمة مؤكدا " أن لكل شىء فى الدنيا – حتى الحرية – ضوابط ، والكلمة ليست استثناء من هذا الأصل " (٣٨) .

وخلافا لكل التصورات حول وظائف مجالس الصحافة وأدوارها فى التجربة الصحفية الأوروبية ، قام المجلس الأعلى للصحافة فى مصر على قواعد ترتبط بالتصورات الشخصية للرئيس السادات (٣٩) . وفى يوليو ١٩٧٥ أصدر المؤتمر القومى العام الثالث للاتحاد الاشتراكى ميثاق الشرف الصحفى ، وهو يتضمن مجموعة القيم الوطنية والدينية والسياسية التى يجب أن يلتزم بها العاملون فى الصحافة ، وتقاليد التعامل المهنى داخل المؤسسات الصحفية . والواقع أن قرارى المجلس الأعلى للصحافة وميثاق الشرف الصحفى ليسا أكثر من قيود تنظيمية رأت السلطة السياسية ضرورة إصدارها لضمان عدم خروج الصحافة المصرية عن قواعد اللعبة السياسية أو الالتزام الاقتصادى والايديولوجى للسلطة (٤٠).

٤- الاستمرار فى إجراء سلسلة من التغييرات فى قيادات المؤسسات الصحفية ، بما يضمن الاطمئنان إلى وضع العناصر الموالية فى المراكز المؤثرة فى صنع القرار الصحفى ، وبصفة خاصة رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية ورؤساء التحرير ، ويساعد على التخلص من العناصر التى تثور شبهات حول إخلاصها لرئيس الجمهورية ، أو التى فشلت فى أن تقود مؤسساتها فى " المسار " الذى حدده الرئيس . ولقد غطت حركة التغيير فى قيادات المؤسسات الصحفية الأعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ .

فى أول فبراير ١٩٧٤ أصدر الرئيس السادات قرارا بإبعاد محمد حسنين هيكل رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير الأهرام ، وفى ٢ فبراير غادر هيكل مكتبه بالاهرام ، ليودعها بعد سبعة عشر عاما (١٩٥٧ – ١٩٧٤) صنع فيها للأهرام مكانة كبرى فى النظام السياسى المصرى ، مثلما صنع لنفسه مكانة إعلامية وسياسية توطدت دعائمها فى ظل اجتهاده وجديته وعلاقاته القوية فى الداخل والخارج ونجاحه فى أن يكون المعبر عن الفكر السياسى لعبد الناصر عبر مقاله الأسبوعى الشهير:" بصراحة " .

وقد اقترن قرار إبعاد هيكل عن الأهرام ، بقرار آخر يقوم على تعيين الدكتور عبد القادر حاتم رئيسا لمجلس الإدارة ، وتعيين على أمين مديرا للتحرير . وكان وصول على أمين لهذا الموقع يعنى توليه المسئوليات التحريرية فى

الصحيفة ، وأنه البديل الأساسى لهيكل . ويقدر ماكان القرار محاولة للكيد بوضع واحد من ألد خصومه فى موقعه ، فإنه كان إشارة إلى الولايات المتحدة والدول الغربية بأن واحدا من المعروفين بميولهم الغربية والأمريكية قد اعتلى المركز الرئيسى فى أكبر المؤسسات الصحفية فى مصر .

ففى أجواء التقارب المصرى الأمريكى ، وتنامى دور هنرى كسينجر وزير خارجية الولايات المتحدة فى الإعداد للتفاوض حول الحل السياسى لقضية استرداد الأرض المحتلة ، تفجرت الخلافات بين الرئيس السادات ومحمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام .

وتعود هذه الخلافات فى جذورها إلى اعتقاد هيكل بحق الصحفى فى مناقشة القرار السياسى والقيام بدور الرقابة على أداء جهاز الدولة ، بما يسمح بالكشف عن الأخطاء والتنبيه إلى مايمكن أن يترتب عليها من إضرار بالمصلحة القومية . ولم تكن تلك الرؤية مما يرضى السادات. وإعمالا لرؤيته حول حق الصحفى فى مناقشة القرار السياسى عمد هيكل إلى توجيه انتقادات خصبة إلى الاعتماد على الولايات المتحدة وإبعاد الاتحاد السوفيتى عن المفاوضات والمراهنة الكاملة على الدور المحورى لهنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكى. والواقع أنه لم يكن فى مقدرة السادات أن يتحمل صوتا معارضا مثل هيكل ، تخرج آراؤه من الأهرام ، بكل ماتمثله هذه المؤسسة من مكانة محلية وعربية ودولية ، ولم يكن فى مقدرته أيضا أن يتحمل نقدا للسياسة الأمريكية وتحركات ممثليها فى مصر والوطن العربى ، يخرج من صحيفة يعرف عنها الارتباط القوى بجهاز الدولة والتعبير عن سياساته ، ويحسب ماتنشره على هذا الجهاز مجسدافى شخصية رئيس الجمهورية ، ولهذا صارت المبادرة إلى التخلص من هيكل ضرورة ، حتى تطمئن الولايات المتحدة إلى أن السادات يأخذ الأمور بجدية، وأنه صادق فيما يؤكد عليه من سياسات جديدة تأخذ باعتبارها موقع الولايات المتحدة ودورها كطرف وسيط ، يملك إمكانيات الضغط والتأثير على مواقف اسرائيل ، ويمكنه أن يسهم فى تعزيز سياساته الاقتصادية ، دون أن يحتاج إلى المساعدات العربية.

وفى ٢٣ مايو ١٩٧٤ ، و١١ مارس ١٩٧٥ ، و٢٨ مارس ١٩٧٦ صدرت ثلاثة قرارات بتشكيل مجالس إدارات الصحف . ووفقا لهذه القرارات أصبح على أمين رئيسا لمجلس إدارة أخبار اليوم ، بعد أن فشل فى السيطرة على الأوضاع داخل الأهرام ، وناصبه المحررون العداء ، وأثار استياء العمال وغضبهم مما كتبه هجوما على المحلات التجارية لشركات القطاع العام . كما أصبح مصطفى أمين رئيسا لتحرير أخبار اليوم ، وصعد موسى صبرى من موقع رئيس تحرير الأخبار المسئول إلى موقع نائب رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم ، فرئيسا لمجلس الإدراة وأصبح جلال الدين الحمامصى رئيسا لتحرير (الأخبار) ، وتولى محسن محمد منصب رئيس تحرير (الجمهورية) ، وأصبح يوسف السباعى رئيسا لمجلس إدارة (الأهرام) ، وتولت أمينة السعيد رئيسة مجلس إدارة (دار الهلال) ، واستمر عبد الرحمن الشرقاوى فى موقعه رئيسا لمجلس إدارة (روزاليوسف) مكافأة له على موقفه فى مؤازرة السادات فى أحداث مايو ١٩٧١ ، وبرز نجم أنيس منصور ، لا ليكون رئيسا لمجلس إدارة دار المعارف ورئيس تحرير مجلة أكتوبر فحسب ، وإنما ليكون رمزا لعصر السلام والتطبيع مع اسرائيل(٤١) .

وفى إطار هذه التغييرات أبعد أحمد بهاء الدين عن موقعه فى رئاسة تحرير الأهرام ، ولقى مصطفى بهجت بدوى رئيس مجلس إدارة مؤسسة التحرير ورئيس تحرير الجمهورية المصير نفسه ، بعد سلسلة من المضايقات والمتاعب التى غذتها أجنحة فى الحكم ضد قيادته للجمهورية (٤٢) . كما فصل صلاح عيسى من الجمهورية ، ونقل محمد عودة وعبد الحميد عبد النبى من "الجمهورية " إلى "روزاليوسف " وشاركهما حسين عبد الرازق وفريدة النقاش حيث نقلا من " الجمهورية " إلى " الأخبار " ونقل معهما ممدوح رضا وعبد السلام وفا وميشيل جرجس إلى هيئة التحرير بدار الهلال.

وما يهمنا فى هذه التغييرات هو أنها كانت تعبيرا عن الحرية المطلقة لرئيس الجمهورية فى أن يعين ، ويتخلص ، وينقل ، من شاء ، حسبما يريد ، وفى أى وقت . وفى كل الحالات فان مدى الإخلاص والولاء للتوجهات الأساسية للسلطة ، كان هو المعيار الذى يتحكم فى صعود الصحفيين وهبوطهم فى نظر الرئيس .

٥- المبادرة إلى إغلاق الصحف التى حاولت نقد الفكر السياسى للسلطة وسعت الى ممارسة دورها الرقابى على الأداء السياسى والاقتصادى والثقافى لجهاز الدولة فى مصر . ولم تعبأ السلطة السياسية بما كان يشكله ذلك من تناقض مع نمو الاتجاه نحو التعددية والدعوة لتأسيس المنابر داخل التنظيم السياسى .

فى صيف العام ١٩٧٤ وفى أجواء الدعوة إلى التعددية السياسية ، بدأ الصدام بين هيئة تحرير مجلة الكاتب ووزير الثقافة يوسف السباعى . فقد سعى يوسف السباعى إلى تغيير الهيكل التحريرى للمجلة ، بإعادة النظر فى تشكيل مجلس التحرير ، وتعيين مايراه من اشخاص يطمئن إلى قدرتهم على المساهمة فى تشكيل السياسة التحريرية لمجلة الكاتب وفق الأفكار التى تتفق مع أهداف وزارة الثقافة . واعتاد يوسف السباعى أن يبرر موقفه بالتأكيد الدائم على " أن مجلة الكاتب تصدر عن وزارة الثقافة ، وأنه لايستطيع أن يحمى نفسه من تحمل مسئوليتها، ومسئولية التزامها بالخط الوطنى أمام الشعب ، وأمام مجلس الوزراء وأمام رئيس الدولة " (٤٣).

فى مواجهة موقف السباعى عرض مجلس تحرير " الكاتب " (٤٤) لرؤية تقوم على ثلاث نقاط أساسية (٤٥) :

١- أن وزارة الثقافة ليست طرفا فى الصراع بين تيارات الأدب والفن والثقافة والفكر وينبغى ألا تنتمى لأحد التيارات وإلا تعطيه فرصة على حساب آخر .

٢-أن الكاتب مجلة يسارية . وهى تعبر عن رؤية أقسام من اليسار المصرى والعربى فى ظواهر الفكر والفن والأدب والثقافة ،وأنها مارست هذا الدور منذ أكثر منذ عشرة أعوام. وينبغى أن تبقى لتمارسه .

٣- أن صدور مجلة ما عن وزارة الثقافة لايعنى أنها منبر مخصص للدعاية لسياسات الوزارة، وأنها من حقها أن تنقد هذه السياسات مادام النقد موضوعيا وهادئا يلتزم أدب الحوار وتقاليده.

ويبدو أن مجلس التحرير بكل مافيه من كفاءات فكرية كان يتصور أنه يحارب معركة من أجل ديمقراطية الفكروالثقافة ، وأنه حتما سيكسبها ، مادامت السلطة تؤكد فى كل مناقشة جرت فى صيف العام ١٩٧٤ على الإيمان الكامل بحرية الفكر وضرورة تعدد الاتجاهات . بيد أنها كانت مراهنة خاسرة.

ولقد سارع يوسف السباعى إلى اتهام مجلة الكاتب بـ " الانحراف عن الخط الوطنى"(٤٦)، مستعديا السلطة والشعب والجيش ضد جهازها التحريرى ، ولم تفلح كافة المحاولات التى سحت إلى تنبيهه بأنه " ينبغى أن يحافظ على تاريخه ككاتب وأديب ، حتى لا يقال عنه أنه الكاتب والوزير الذى سجل رقما قياسيا فى إغلاق المجلات " (٤٧) والعداء لحرية الفكر . ولكنه لم يستمع للنصيحة، وأصر على موقفه بضرورة التغيير فى مجلس التحرير ، وإزاء إصراره على تعيين عبد العزيز صادق مديرا لتحرير " الكاتب " ، أعلن مجلس التحرير رفضه ، وكتب الدكتور محمد أنيس معبرا عن مأساة " الكاتب " :

" إذا كان الأمر فيما يبدو ينتهى بإغلاق المجلات اليسارية واحدة وراء الأخرى ، وإذا كان الموقف على جبهة المسرح والموقف فى مجال النشر يدعوان للرثاء - إذا كانت كافة هذه المنابر الفكرية قد تدهورت إلى هذا الحد ، فإن هيئة تحرير الكاتب لها الحق كل الحق فى أن تعترض لا على عبد العزيز صادق مديرا للتحرير بل على سياسة وزارة الثقافة كلها . وأبسط حقوق هيئة تحرير الكاتب إزاء هذا الموقف أن تطلب اعفاءها من حمل المسئولية التاريخية التى سيكون حسابها على يد الأجيال القادمة (٤٨) .

قدم مجلس تحرير " الكاتب " استعفاءه إلى وزير الثقافة ، وبينما كان مجلس التحرير يتهيأ للرحيل ، كان الوزير يبحث عن طاقم جديد من الكتاب يواصلون إصدار " الكاتب "، فى محاولة للادعاء بأنه ليس جادا فى إغلاق " الكاتب " ، وقد وجد أن صلاح عبد الصبور يمكن أن يساعده فى تثبيت هذه الفكرة ، لمرحلة مؤقتة ، تغلق المجلة بعدها . وهذا ماحدث .

وتكشف الفترة مابين ١٩٧٤ و ١٩٧٧ كذلك عن ظاهرة أساسية فى تاريخ العلاقة بين السلطة السياسية ورموز المعارضة فى الصحافة المصرية المعروفة بـ " القومية " . إذ يلاحظ بروز أثر المتغيرات الخارجية فى الحد من حرية رموز المعارضة ودفع السلطة إلى إصدار قرارات واللجوء إلى إجراءات تهدف إلى المزيد من الضبط والتحكم فى الممارسة الصحفية فى مصر .

ومن المثير للتأمل حقا أن تطالع نص تصريح لديفيد روكفلر ، رئيس بنك تشيز مانهاتن ، أدلى به فى أعقاب جولة بمنطقة الشرق الأوسط فى يناير - فبراير ١٩٧٤ ، وجاء فيه :

" أعتقد أن مصر قد أدركت الآن أن الاشتراكية والقومية العربية لم تحسن حالة سكان مصر البالغ عددهم ٣٧ مليونا . وإذا كان الرئيس السادات يريد مساعدتهم ، فعليه أن يولى وجهه شطر المشروع الخاص والمساعدات .. ولقد ناقشت هذا الأمر إلى حد كبير مع بعض الاسرائيليين، وهم يتفقون معنا . وهم يشعرون أن هناك فرصا أفضل لإنهاء الحرب إذا ما أعطيت المساعدات لبناء بلده بطريقة اقتصادية سليمة" (٤٩) . وديفيد روكفلر رجل له ما يؤهله للحديث باسم رأس المال الاجنبى (٥٠) .

المرحلة الثالثة : (١٩٧٧ - ١٩٨١) :

فى يوليو العام ١٩٧٧ صدر القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧، ليكون بمثابة الإطار القانونى للحياة الحزبية ، واتجه القانون إلى التأكيد بأن " لكل حزب حق إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه وذلك دون التقيد بالحصول على الترخيص المشار إليه فى المادتين (١)، (٢) من القانون رقم (١٥٦) لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة (٥١).

ولقد أدخل هذا الاعتراف القانونى الصحافة المصرية مرحلة مختلفة عما كان عليه حالها منذ صدور قانون تنظيم الصحافة (١٥٦) لسنة ١٩٦٠ . ففى مواجهة المؤسسات الصحفية المعروفة بالقومية : (دار التحرير ، أخبار اليوم ، الأهرام ، دار الهلال ، روزاليوسف ، دار المعارف ، دار التعاون)، سارعت أحزاب المعارضة إلى استثمار حقها القانونى، وإصدار صحف جديدة.

وخلال ثلاثة أعوام شهدت مصر صدور أربع صحف حزبية ، ففى ٢٨ يونيو ١٩٧٧ ، صدرت صحيفة " مصر " عن حزب مصر العربى الاشتراكى " الحزب الحاكم " وفى ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ صدرت صحيفة " الأحرار " عن حزب الأحرار الاشتراكيين ، وفى أول فبراير ١٩٧٨ صدرت صحيفة " الأهالى " عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، وفى أول مايو ١٩٧٩ صدرت صحيفة "الشعب" عن حزب العمل الاشتراكى.

ولاشك فى أن صدور الصحافة الحزبية " المعارضة " أسهم فى تغيير بعض ملامح الصورة فى أوضاع الصحافة المصرية المعاصرة ، فلم تعد الصحف " القومية " تحتكر لذاتها حق ممارسة النشاط الصحفى والاتصال بالجماهير فى مصر . وبدلا من وجود صحف تدين بالولاء " غير المباشر " للسلطة السياسية ، مجسدة فى صانع القرار المركزى رئيس الجمهورية ، وترتبط بأفكاره ومفاهيمه وتروج لسياساته ، وتلتزم غالبا بسياسة تحريرية تقوم على تأييد كل مايصدر عنه ، صدرت صحف أخرى ، تتوزع ولاءاتها بين أحزاب وقوى سياسية، مغايرة، أو تبدو مغايرة ، وتتطلع إلى ممارسة دورها الرقابى فى رصد ما قد تراه من أخطاء أو سلبيات، والتحذير من آثارهما ، والدعوة للتغيير ، والتشكيك فى سياسات السلطة التى هيأت فرصا لهذه الأخطاء والسلبيات ، فى إطار من ممارسة حقها فى السعى للوصول إلى السلطة وتداولها بالوسائل الديمقراطية .

وفى هذه المرحلة يمكن رصد أزمة المعارضة فى الصحافة المصرية على محورين :

المحور الأول : أزمة المعارضة فى المؤسسات " [illegible] المعروفة بـ " القومية " .

المحور الثانى : أزمة الصحافة الحزبية " المعارضه

وتعالج هذه الدراسة المحور الأول فقط :

أزمة المعارضة فى المؤسسات الصحفية المعروفة بـ " القومية : (١٩٧٧ - ١٩٨١)

يمكن القول إن أزمة المعارضة فى الصحف القومية ، فى هذه الفترة ، كانت جزءا من أزمة السلطة ، الداخلية والخارجية . وفى ظل هذا الوضع ازدادت درجة لجوء السلطة السياسية إلى إعمال آليات السيطرة والضبط والتحكم

في ممارسات الصحف القومية . ويمكن ملاحظة ذلك فيما يلي :

١- التدخل في تشكيل مجالس إدارات الصحف ، وإبعاد القيادات الصحفية التي لم تعد قادرة على إدارة العمل الصحفي بطريقة تضمن مساندة سياسات الرئيس وتوجيهاته الداخلية والخارجية. ازداد التدخل حدة إبان مظاهرات الطعام التي عمت مدن مصر وأقاليمها في ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ وشكلت أحداثها تهديدا قويا لسلطة السادات ونفوذه ، بعد أن كان قد اطمأن إلى سيطرته على مقاليد الأمور منذ انتصار اكتوبر ١٩٧٣.

لجأ السادات إلى الهجوم على الصحف المصرية " القومية " وحملها مسئولية المظاهرات ، لأنها - في رأيه - أثارت الناس بنشر قصص محاكمات الفساد في أماكن بارزة ، وقد ساد هذا الرأي اجتماعات مجلس الأمن القومي ، في يومي ٢٠ و٢١ يناير ١٩٧٧ واتجه النقد إلى صحيفة " الأخبار " ، التي بدت صاحبة المسئولية الكبرى في التعبئة ضد الفساد (٥٢).

ولقد برزت مجلة " روزاليوسف " في تبني موقف مخالف لرؤية السلطة السياسية ومعالجتها لتلك الأحداث . ففي الوقت الذي اتجهت فيه الحكومة إلى وصف هذه الأحداث بأنها " مؤامرة سافرة استهدفت وثوب المتآمرين إلى الحكم عن طريق العنف وإنهاء ثورة ١٥ مايو المجيدة " (٥٣) واتهمت " العناصر الشيوعية المنظمة وبعض قيادات حزب التجمع وبعض العناصر من مدعي الناصرية بالسعي للانقضاض على الساحة الجماهيرية والسيطرة عليها (٥٤). اتخذ مجلس تحرير روزاليوسف برياسة عبد الرحمن الشرقاوي ، موقفا مختلفا، وهو أن ماحدث " انتفاضة شعبية " ، وأن وزارة ممدوح سالم المسئولة أولا وأخيرا عن هذه الأحداث التي لم تخرج عن كونها تعبيرا شعبيا ، ولادخل له بأية تيارات سياسية ، وكتب في هذا المعنى عبد الرحمن الشرقاوي وصلاح حافظ وفتحي غانم وغيرهم .

وبهذه الرؤية ، وتلك المعالجة كان من الضروري أن تصطدم " روزاليوسف " بالرئيس نفسه ، وأن ينتهي ماجمع بين السادات والشرقاوي من وفاق ، منذ أن تبنى عبد الرحمن الشرقاوي موقفا مؤيدا للسادات في صراعه ضد منافسيه وخصومه السياسيين في مايو ١٩٧١ . واعتبره السادات رمزا لليسار الوطني في مصر . إذ بدأ الرئيس يردد أن ماجرى في ١٨ و١٩ يناير هو في حقيقته " انتفاضة حرامية " سعى اليسار إلى تفجيرها ، وتورط فيها حزب التجمع، الذي بدا ناكرا لجميل السادات عليه ، في السماح له بالعمل السياسي الشرعي .

بدأ التناقض واضحا بين رؤية السادات وتكييفه لأحداث يناير من ناحية، ومعالجة " روزاليوسف " لتلك الاحداث من ناحية أخرى . وسعى لإبعاد روزاليوسف عن الاستمرار في نشر " وجهة نظرها " . " فأبلغ عبد الرحمن الشرقاوي بأنه لايلزمه بالدفاع عن الحكومة احتراما لموقف كتابها ، ولكنه يطالبه بألا تتعرض المجلة للموضوع . وعندما عرض الشرقاوي الأمر على هيئة تحرير المجلة ، رفضت تنفيذ ماطلبه الرئيس ، وقررت كتابة تحقيق صحفي عن المظاهرات حملت فيه الحكومة مسئولية ماحدث ووصفت تحرك الجماهير بأنه هبة تلقائية(٥٥).

أثار هذا الموقف غضب الرئيس السادات ، وفي اجتماع دعا إليه رؤساء تحرير الصحف ، وحضره صلاح حافظ

بوصفه رئيسا لتحرير روزاليوسف سأله السادات : مارأيك ياصلاح فى ١٨ و١٩ يناير .. انتفاضة شعبية أو انتفاضة حرامية ؟! فأعلن صلاح حافظ أنه لايوافق رئيس الجمهورية على وصفه للأحداث بأنها " انتفاضة حرامية " .. وقال أنه يصر على أن هناك أسبابا حقيقية دفعت الناس للخروج والشغب (٥٦)، غير أن الرئيس لم يستوعب ماقاله صلاح حافظ.

ولذلك فقد طلب السادات من عبد الرحمن الشرقاوى إقالة صلاح حافظ من رئاسة تحرير روزاليوسف ، وأبلغه : الشيوعيين ضحكوا عليك وأيضا صلاح حافظ ضحك عليك (٥٧) . ولم يغادر صلاح حافظ موقعه وحيدا ، إذ قام عبد الرحمن الشرقاوى بوضع استقالته تحت تصرف الرئيس ، الذى قبلها وقام بتعيينه رئيسا للمجلس الأعلى للآداب والفنون بدرجة وزير، وكاتبا غير متفرغ بالأهرام ، ثم قام السادات بتعيين هيئة تحرير جديدة للمجلة ، فتولى مرسى الشافعى رئاسة مجلس الإدارة ورئاسة تحرير روزاليوسف ، وأصبح عبد العزيز خميس مديرا للتحرير ، ليقودا روزاليوسف المؤسسة والمجلة فى الاتجاه الذى يريده الرئيس ، وقد أظهر كل منهما إخلاصا فى التعبير عن أهداف الرئيس ، وتأييد سياساته والهجوم على خصومه ، ونجحا فى استقطاب عدد من الكتاب واستكتابهم فى إطار الدعوة لأفكار الرئيس حول السلام مع اسرائيل وتعبئة الرأى العام المصرى ضد الدول العربية التى عارضت سياساته فى الصلح المنفرد ، وكان فى مقدمة هؤلاء الكتاب الدكتور عبد العظيم رمضان .

٢- مواصلة سياسة إغلاق المنابر الثقافية والفكرية التى قامت على نقد الأسس الفكرية للنظام السياسى المصرى منذ الستينيات. كان السادات يتمتع بحساسية شديدة إزاء المجلات التى ارتبطت بالفكر الاشتراكى وتجاربه، فكان إغلاق مجلة " الكاتب " فى العام ١٩٧٤.

وفى أعقاب مظاهرات الطعام فى يناير ١٩٧٧ أصبح موقف مجلة " الطليعة " إزاء هذه الاحداث موضوعا لصدام بين السلطة وهيئة تحرير الطليعة. وكان موقف المجلة حجة لتحقيق هدف قديم تطلع اليه الرئيس السادات وسعى إلى تنفيذه بشكل جدى فى العام ١٩٧٤ – ١٩٧٥ ، عندما كان أحمد بهاء الدين رئيسا لتحرير الأهرام ، إذ حاول أن يدفع به لكى يغلق مجلة الطليعة إعمالا لمسئوليته فى الإشراف على كل مايصدر عن الأهرام من مطبوعات ، معلنا أنه يستاء من خطها الماركسى الصريح ، ولكن احمد بهاء الدين دعا السادات إلى أن يتحمل هو شخصيا مسئولية الإغلاق ، ورفض أن يقوم بهذا الدور . وكما لم تفلح محاولات السادات مع أحمد بهاء الدين ، نجح أيضا إحسان عبد القدوس فى حماية حق كتاب الطليعة فى التعبير الحر ، وأفلت من سعى السادات المحموم لتوظيفه فى إغلاق الطليعة(٥٨).

وعندما وصل يوسف السباعى إلى منصب رئيس مجلس إدارة الأهرام ، وفقا لتشكيلات مارس ١٩٧٦ ، صار من الواضح أن كتاب " الطليعة " قد دخلوا " الزمن الصعب " فتاريخ يوسف السباعى فى مجال الحريات الصحفية ، لايشير إلى تمتعه بإمكانية تفهم القيمة الكبرى لوجود "رأى آخر "يتحمل مسئولية المراقبة والنقد والتصحيح للسياسة العامة للدولة.

" بدأ الصدام بين يوسف السباعى ، و" الطليعة " ، إثر صدور عدد فبراير ١٩٧٧ ، ففى افتتاحية العدد : " جماهير يناير بين الحكومة واليسار " كتب لطفى الخولى مدافعا عن " انتفاضة يناير " من العام نفسه ، واتهم الحكومة بالتورط فى رفع أسعار السلع الأساسية . . فما كان من يوسف السباعى إلا أن طالب بحقه فى الإشراف على تحرير المجلة بالرقابة المباشرة على موادها قبل الطبع . وكان هذا التدخل من جانب السباعى منافيا لنشأة المجلة التى صدرت منذ عام ١٩٦٥ منبرا متميزا لليسار الماركسى . كما أن هذا التدخل من جانب السباعى جاء منافيا لقرار رفع الرقابة عن الصحف وتولى رؤساء التحرير المسئولية السياسية عن مطبوعاتهم أمام القضاء ، ويلغى دور " القانون " و " نقابة الصحفيين " و" ميثاق الشرف الصحفى " وهى المؤسسات المادية والمعنوية التى يلتزم تجاهها الصحفيون"(٥٩).

وعلى الرغم من ذلك كله ، فإن السباعى أصر على التدخل ، وعندما طلب لطفى الخولى رئيس تحرير الطليعة - شفويا - رفع اسمه عن العدد الذى يزمع تغيير مواده، اعتبر يوسف السباعى ذلك استقالة وأسرع فى تعيين صلاح جلال المحرر العلمى للأهرام (تخصصه الشئون الزراعية والطبية والكيميائية وما إليها) رئيسا للتحرير ، وتم التخلص نهائيا من اسم المجلة ، فاستبدل شعار " الطليعة " التقليدى " طريق المناضلين إلى الفكر الثورى المعاصر " ، بشعار يقول " مجلة الإنسان وعلوم المستقبل " وتغير العنوان فى مرحلة أخرى ليصبح مجلة " الشباب وعلوم المستقبل(٦٠) إلى أن انتهى حالها لتصبح مجلة لـ " الشباب " تخاطب المراهقين من الجنسين وتنقلهم إلى عوالم من الحلم بدنيا المشاهير من نجوم الفن والرياضة ، وتدغدغ مشاعرهم وأحاسيسهم وتحاول أن توفر لهم الاطمئنان والسكينة باصطناع الأمل فى " غد أفضل " بعيدا عن أية نظرة أو معالجة نقدية لما إذا كان " الواقع " يسمح بذلك أم لا .

٣- بروز ظاهرة اللجوء إلى منع الكتاب المعارضين من الكتابة فى " الصحف اليومية". ولم تكن هذه الظاهرة حديثة على الممارسة الصحفية فى تلك المرحلة ، إذ أن الصحفيين المعارضين عانوا من آثارها أثناء اتفاقية فض الاشتباك الأولى والثانية، ولقد جاءت مبادرة السلام لتضيف أعباء وضغوطا جديدة على الصحفيين المعارضين بسائر انتماءاتهم، ولم يكن مسموحا لأحد منهم بأقل من التأييد لمبادرة السادات التى صارت " تاريخية " ، وإزاء هذا العمل " التاريخى " جرى الفرز بين الصحفيين المصريين ، فبدا المجال واسعا للكتابة أمام " المؤيدين " ،أما المعارضة فلم تتح لهم فرص مناقشة آراء السادات فى الصلح مع اسرائيل .

لدى موسى صبرى نجد تفسيرا لذلك ، وهو " أن الرئيس السادات كان حريصا فى هذه المرحلة على وضع مزيد من " الضوابط " للحريات السياسية ، حتى يتمكن من إنجاز معاهدة السلام ، وتحقيق الانسحاب الكامل من سيناء(٦١).

كان المنع من الكتابة ضرورة لضمان سيطرة الاتجاهات المؤيدة لسياسات السادات مع اسرائيل (٦٢). ولقد بدا للرئيس أن هذا لايكفى فسعى " لإجبار بعض الصحفيين على إعلان تأييدهم لكامب ديفيد ، أو منعهم من الكتابة إذا لم يعلنوا تأييدهم لها ، كما حدث مع أحمد بهاء الدين وكامل زهيرى . فقد لجأ أحمد بهاء الدين إلى الكتابة عن الثقافة ، ولجأ كامل زهيرى إلى تناول موضوع الصراع العربى الاسرائيلى فى عموده من ثقب الباب من خلال منظور

تاريخي يوضح هذا الصراع ، ونتيجة لذلك فقد غضب السادات وقال : " إن أحمد بهاء الدين يهرب ويتحدث عن الثقافة، وكامل زهيرى إما مع كامب دفيد أو ضدها ، فإذا كان ضدها فليس له مكان عندنا" ، وفور الاجتماع الذى قال فيه السادات ذلك أبلغ محمد الحيوان(٦٣) كامل زهيرى الذى رد أنه لايستطيع تغيير موقفه. وقد اضطرت السلطة كامل زهيرى إلى التوقف عن الكتابة نتيجة قيام محسن محمد " رئيس تحرير الجمهورية " بحذف أجزاء من عموده ، مما أدى الى تغيير المعنى ، فاحتج كامل زهيرى على ذلك وطلب نشر تصحيح لكن محسن محمد رفض ذلك(٦٤). وكان محسن محمد ينفذ ما سبق وأن شدد عليه الرئيس فى اجتماعه بالصحفيين : "هناك كتاب يجب أن يؤيدوا كامب دفيد ، وإما أن يتوقفوا عن الكتابة"(٦٥).

٤-مطاردة الصحفيين المصريين المهاجرين إلى الدول العربية وأوربا :

لم تتوقف المطاردة لذوى الاتجاهات المعارضة عند حدود الصحفيين المصريين الذين يعملون فى المؤسسات الصحفية المصرية ، ولكنها اتجهت نحو الصحفيين المصريين الذين هاجروا بسبب مالاقوه من اضطهاد فكرى وملاحقة أمنية وحرمان من ممارسة العمل الصحفى فى مؤسساتهم، ونقل إلى مؤسسات إعلامية بعد قرارات لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكى فى فبراير ومارس ١٩٧٣(٦٦) .

وقد تعرضت السلطة السياسية فى مصر لانتقادات حادة من جانب الصحفيين المصريين الذين يعملون بالصحف العربية فى الدول العربية وأوربا. ولقد أزعجت الإسهامات الصحفية للصحفيين المصريين المهاجرين الرئيس السادات ، فخصص جانبا من خطابه السياسى فى تلك المرحلة لهجوم عنيف عليهم خصهم فيه بتهم عديدة ، فهم : عملاء لموسكو ، ماركسيون ، شيوعيون ، يشجعون على نشر الالحاد ، يسيئون إلى سمعة مصر فى الخارج ، يكتبون ليقبضوا الثمن من الدول العربية الرافضة لمسيرة السلام.

وبدأ الرئيس يتجه إلى نقابة الصحفيين طالبا منها التحرك لـ " تتخذ الإجراءات الواضحة فى مواجهة هؤلاء الذين أساؤا إلى سمعة مصر فى الخارج " (٦٧). ولما لم تتحرك النقابة فى الاتجاه الذى قصده الرئيس ، صار موضوع الصحفيين المصريين المهاجرين قضية أمام المدعى العام الاشتراكى ،ونشرت الصحف المصرية اليومية الثلاث فى ٢٧ مايو ١٩٧٨ قوائم لثلاث مجموعات تضم ٣٤ صحفيا مصريا يعملون فى أوربا والعراق ولبنان وليبيا ، تقرر إحالتهم إلى التحقيق أمام المدعى العام الاشتراكى. وكان ذلك يدل على اتجاه السلطة الى محاكمة هؤلاء الصحفيين "محاكمة سياسية" (٦٨) بعيدا عن " القضاء الطبيعى " ، مما شكل ثغرة واضحة فى معالجة قضية الصحفيين المصريين. ولقد اجتهد الخبراء القانونيون فى البحث عن مخرج قانونى لذلك فأعلن المستشار أنور أبو سحلى وزير العدل وقتها فى اجتماع لجنتى الشئون التشريعية والإعلام بمجلس الشعب أن الوزارة تدرس خضوع أعمال الصحفيين المصريين فى الخارج لطائلة قانون العقوبات واتخاذ الوسائل لتجريم اعمالهم (٦٩) .

وقد أحس السادات بعجز الحكومة فى إعادة الصحفيين إلى مصر ، فسعى إلى استثمار احتفال نقابة الصحفيين بمرور ٤٠ عاما على إنشائها - فى ٣١ مارس ١٩٨١ - فى كسب ود الصحفيين المصريين وأعلن أنه سيعفو عمن يعود من الصحفيين المصريين المهاجرين ، وأن أمامهم مهلة حتى ١٥ مايو ١٩٨١، وبعد ذلك ستتخذ إجراءات فى مواجهة الذين يواصلون حملاتهم ضد مصر . وقام صلاح جلال نقيب الصحفيين بعدة رحلات عمل لبعض الدول التى يعمل بها هؤلاء الصحفيون فى محاولة لإقناعهم بالعودة إلى مصر (٧٠). ومن اللافت للنظر أن هذا العفو كان فخا نصب لهؤلاء الصحفيين ، فبعد توجيه نداءات من السادات والمجلس الأعلى للصحافة والنقابة والنقيب للصحفيين المصريين العاملين بالخارج يناشدونهم العودة والعمل فى مصر ، فإن من عاد منهم إما اعتقل بمجرد وصوله مثل فهمى حسين مدير تحرير مجلة زوراليوسف الأسبق ، وإما رفضت السلطة إعادته إلى عمله مثل سعد التائه (٧١).

غير أن التطلع إلى إعمال التحقيق السياسى فى محاكمة الصحفيين المصريين الذين يهاجمهون سياسات نظام الحكم فى الصحافة العربية ، سرعان ما امتد ليغطى الصحفيين المعارضين بالداخل. ففى ٢٧ مايو ١٩٧٨ أرسل نبوى إسماعيل وزير الداخلية قائمة أولى بأسماء خمسة صحفيين مصريين يقيمون داخل مصر ، إلى المدعى الاشتراكى ، وقال نبوى إسماعيل إن الصحفيين الخمسة : محمد حسنين هيكل ، ومحمد سيد أحمد ، وأحمد حمروش ، وصلاح عيسى وأحمد فؤاد نجم ، قد دأبوا على إرسال أخبار ومقالات إلى الخارج تشهر بمصر وتهدد سلامة الجبهة الداخلية . وصدر قرار المدعى العام الاشتراكى بمنع سفرهم إلى الخارج(٧٢) . وفى ٢٨ يونيو ١٩٧٨ صدر قرار جديد بمنع حسين فهمى وفريدة النقاش من السفر ، واستدعى كل منهما للتحقيق أمام المدعى الاشتراكى.(٧٣)

و لم تزعج ردود الفعل الغربية التى رفعت لافتة الدفاع عن الديمقراطية وحرية التعبير فى مصر الرئيس السادات ، لأنه فى الأصل كان يدرك أن الغرب لا يغضب بشكل جدى من أجل حقوق الانسان فى مصر إلا إذا كان فى هذا الغضب مايحقق مصلحة له(٧٤).

٥- محاصرة الدور السياسى والمهنى لنقابة الصحفيين والاتجاه نحو تحويلها إلى ناد اجتماعى:

بعيدا عن الرئيس ، أتيح للدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب أن يسرب تصريحا إلى صحيفة الأهرام فى ٣ يوليو ١٩٧٩ أكد فيه الاتجاه إلى تحويل نقابة الصحفيين إلى ناد اجتماعى على أن تحال مسئولياتها فى القيد والتأديب إلى المجلس الأعلى للصحافة ، واستند فى ذلك إلى أن الصحفيين مثل القضاة، ولاتوجد نقابة للقضاة، وإنما يجمعهم ناد ويرعى مصالحهم . ولقد نجحت النقابة فى تعبئة الصحفيين المصريين بسائر مواقعهم المهنية والفكرية ، وكان رد الصحفيين عنيفا على رئيس مجلس الشعب ، فلم يجد مفرا من إعلان التراجع بعد ثلاثة أيام من تصريحه(٧٥) . بل أنه دعا الصحفيين إلى المشاركة فى مناقشة التعديلات الدستورية حول قانون سلطة الصحافة(٧٦) ، وسبقه منصور حسن وزير الدولة لرئاسة الجمهورية إلى تهدئة الصحفيين بتصريح أكد فيه أن الصيغ المطروحة للحوار ليست سوى تصور مبدئى وللصحفيين وكل المهتمين بالقضية أن يقولوا رأيهم بوضوح (٧٧).

غير أن السادات لم يتمكن من إخفاء دوره المركزى وراء هذا الاتجاه ، فقد لاحظ أن جهود رئيس مجلس الشعب لم تفلح فى عرض الفكرة بطريقة تقنع الصحفيين المصريين ، وعندئذ آثر أن يواجه بنفسه الصحفيين فى اجتماع عاصف بالاسكندرية فى ٦ اغسطس ١٩٧٩ . قال السادات أنه فى ظل حرصه على أن تتحول الصحافة إلى سلطة رابعة شأنها شأن بقية السلطات تفقد النقابة قيمتها ، ولا يكون لها أى اعتبار : " إذا كان مجلس الوزراء يصرح له بنقابة ، أو السلطة التشريعية (البرلمان) يصرح له بنقابة ، أو السلطة القضائية (القضاء) أصرح له بنقابة . . يبقى تصرح لنقابة الصحفيين . . احنا بنقول سلطة . . ده النقابة مفهوم أقل . . مش أقل . . لايذكر جنب سلطة " (٧٨) ولقد بدا الرئيس متمسكا بفكرته حول تحويل النقابة إلى تاد ، مما دعا الصحفيين إلى الدفاع عن نقابتهم بحماس(٧٩).

فى مواجهة هذا الدفاع ، كشف الرئيس عن نواياه وموقفه الحقيقى من النقابة فاتهم النقابة بالتخاذل فى معاقبة " الخونة " الذين يهاجمهون مصر فى الخارج ، والاستمرار فى الإبقاء على أسمائهم فى جداول القيد ، والاشتغال بالعمل السياسى : "طبعا كلكم عارفين انها اشتغلت بالسياسة . . دى بعتت لى انذار فى يوم من الأيام (٨٠) . . وأنا رئيس الجمهورية ، وهم على خطأ ، وكان ممكن أشيلهم كلهم ، وأحطهم فى المعتقل لغاية ما أعمل المعركة . وبعد ما أعمل المعركة ، أطلعهم كلهم ، وأقول لهم جاكم كلامى . لكن أنا ماعملتهاش" (٨١) .

ولكن بقيت النقابة مركزا يؤرق فكر الرئيس ، ففى العام ١٩٧٩ نجح كامل زهيرى فى الفوز بمنصب نقيب الصحفيين المصريين ، واستطاع كامل زهيرى أن يعبىء جهود أعضاء مجلس النقابة فى اتجاهين رئيسيين . أحدهما يعنى قضايا المهنة ، والآخر يهيىء للنقابة فرصتها فى التفاعل مع قضايا المجتمع المصرى الداخلية والخارجية ويحفظ لها مكانتها باعتبارها " نقابة رأى " يتعين عليها أن تشارك فى النقاش العام حول قضايا المجتمع ، وأن تبدى رأيها فى كثير من التوجهات العامة لسياسة الدولة .

ولقد واجه مجلس النقابة فى تلك الفترة مشكلات حادة فى التعامل مع الرئيس السادات، فقد دأب الرئيس فى كثير من لقاءاته مع ممثلى المهن والطوائف المختلفة ،الذين جمعهم فى أجواء الإعداد لتوقيع معاهدة السلام على أن يوجه نداءاته إلى نقابة الصحفيين ، طالبا منها التحرك لمعاقبة الصحفيين المصريين المهاجرين بشطب أسمائهم من جداول القيد بنقابة الصحفيين . ولم تنجح نداءاته العديدة فى إقناع مجلس النقابة بموقفه ، فتبنى المجلس موقفا رافضا ، بل أن كامل زهيرى " النقيب " ذهب فى تحديه للرئيس إلى التأكيد على أن عضوية الصحفى فى نقابة الصحفيين المصريين لايمكن أن تمس ، وأن قيد الاسم فى جداول النقابة ، كقيد الاسم فى شهادة الميلاد ، يبقى مع المرء فى حياته ، ولاينتهى إلا بعد وفاته.

أما فى مجال الدفاع عن القضايا العامة ، فإن نشاط مجلس النقابة ، عبر لجانه المختلفة ، أصبح يثير حساسية السلطة ويقلقها . فلقد عقد مجلس النقابة عددا من الدورات التى تضمنت معالجة نقدية لقضايا " هضبة الهرم " و " تحويل مياه النيل إلى اسرائيل " و " التطبيع مع العدو الصهيونى " و " سياسات التفاوض مع اسرائيل فى ظل

انتهاكها الصارخ لحقوق الإنسان فى الأرض المحتلة ، وغزو الجنوب اللبنانى " - وبذلك فقد دخلت النقابة فى دائرة المؤسسات " المتمردة على سياسات الرئيس ، شأنها فى ذلك شأن نقابة المحامين التى قامت بدور طليعى فى المعارضة الواضحة لسياسات الرئيس.

إزاء ذلك اتجه الرئيس للإعداد للسيطرة على نقابة الصحفيين ، وكانت انتخابات النقابة فى مارس ١٩٨١ مناسبة لتنفيذ أفكاره فى احتواء مجلس النقابة ، فجمع قيادات المؤسسات الصحفية ، وأصدر إليهم تعليمات واضحة بضرورة العمل على إسقاط كامل زهيرى ، وضمان نجاح المرشحين الذين ينتمون إلى الحزب الوطنى فى انتخابات المجلس ، وفى مقدمتهم المحرر العلمى للأهرام : صلاح جلال المرشح لمنصب النقيب. وكان من الواضح أن الرئيس حسم أمره بضرورة نجاح صلاح جلال ، إذ اعتاد صلاح جلال أن يظهر قبل موعد الانتخابات فى لقاءات مع الرئيس والوزراء ، وحظيت تلك اللقاءات باهتمام إعلامى وصحفى بارز، حتى بدا أنه " مرشح السلطة " . وحرص صلاح جلال على أن ينبه الصحفيين فى مؤتمراته الانتخابية بأنه " رجل الجسور والكبارى " القادر على أن يقيم علاقة قوية بين أجهزة الدولة والصحفيين ، ودأب صلاح جلال على التعريض بالمجلس القديم ، لأنه - فى نظره - ساهم فى تمزيق أواصر العلاقة بين الرئيس والنقابة ، وسعى الى أن يكسب كلامه حول " الجسور والكبارى " مصداقية، فلوح بقدرته فى الحصول على دعم مالى ضخم تقدمه الدولة للنقابة ، وراح يغازل الصحفيين الشبان الذين كانت تؤرقهم فرصة الحصول على مسكن يقيمون فيه ، فقدم وعودا بقدرته على تلبية كل هذه الطلبات بالاتفاق مع وزير الإسكان، لم يكن أقل أهمية مما قدمه فى مجال التليفونات والمواصلات والخدمات الطبية، وفى ظل مساندة حكومية ملموسة من وزراء المواصلات والصحة وغيرهما من مسئولى أجهزة الدولة. ومع فوز صلاح جلال تحقق هدف الرئيس فى ضمان نقابة موالية. وبدا الاتجاه واضحا داخل مجلس النقابة الجديد - الذى ضم أغلبية من صحفيين دخلوا على قائمة الحزب الوطنى - إلى الاهتمام بالدور الخدمى للنقابة ، وفى ظل هذا الاهتمام تراجعت مكانة النقابة ، ولم تعد مركزا من مراكز " النقاش العام " حول سياسات الرئيس وتوجهاته .

٦- إصدار سلسلة من القيود القانونية التى تحول دون التعبير وتحد من النشاط المعارض وتدفعه إلى التجميد.

كان أول هذه التشريعات هو قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣ لسنة ٧٩ بتعديل المادة ١١ من قانون مجلس الشعب ، وقد صدر فى ٣ مايو ١٩٧٩ أثناء المعركة الانتخابية التى أعقبت حل مجلس الشعب السابق . وبناء على هذا التعديل أصبح مجرد نقد معاهدة السلام أو إبداء رأى معارض لها جريمة جنائية يعاقب عليها القانون بعقوبتين هما الحبس لمدة لاتقل عن ثلاثة أشهر ولاتزيد على ثلاث سنوات ، وبالغرامة التى لاتقل عن ٣٠٠ جنيه وقد تصل إلى ٣٠٠٠ جنيه بالإضافة إلى عقوبة تبعية هى الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية (٨٢) . ولقد اكتسبت تلك العقوبة

شرعيتها القانونية وفقا لأحكام قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ .

كذلك صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ المعروف باسم "قانون العيب" ويحوى من القيود على الحرية الفردية ، وعلى الممارسة السياسية ماهو أشد وطأة من تلك الواردة فى قانون الطوارىء الذى رفع فى نفس الوقت. وينص هذا القانون الشاذ فى المادة الثالثة على المساءلة السياسية ، ومن بينها بطبيعة الحال الدعوة والترويج لمبادىء تتعارض مع معاهدة السلام . أما الجزاءات التى يتعرض لها من تثبت مسئوليته – وفقا لهذا القانون – فإنه فضلا عن المسئولية الجنائية يحكم عليه بتدبير أو أكثر من بينها الحرمان من الترشيح لعضوية المجالس النيابية أو المجالس التشريعية المحلية أورئاسة أو عضوية مجالس إدارة الشركات العامة ، أو التنظيمات النقابية والاتحادات ، أو الاندية ، أو المؤسسات الصحفية أو الجمعيات بجميع صورها بما فيها الجمعيات التعاونية والروابط – أو الاستمرار فيها . وكذلك الحرمان من تأسيس الأحزاب السياسية أو الاشتراك فى إدراتها أو عضويتها . أو شغل الوظائف أو القيام بالأعمال التى لها تأثير على الرأى أو تربية النشء أو الشباب .. مع نقل المحكوم عليهم إلى وظيفة أو عمل آخر (٨٣) .

ثم أصدرت الدولة القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠(٨٤) بشأن سلطة الصحافة فى ١٤ يوليو ١٩٨٠. وتقضى المادة ١٨ منه بأن يحظر إصدار الصحف أو الاشتراك فى إصدارها أو ملكيتها بأى صورة من الصور للفئات التالية:

(١) الممنوعون من مزاولة الحقوق السياسية .

(٢) الممنوعون من تشكيل الأحزاب السياسية .

(٣) الذين ينادون بمبادىء تنطوى على إنكار الشرائع السماوية .

(٤) المحكوم عليهم من محكمة القيم .

ولا شك أن الرئيس السادات قد توسع فى هذه المرحلة فى اللجوء إلى مطاردة ذوى الاتجاهات المعارضة ، واجتهد كثيرا فى التفكير فى أساليب لضبط مسار المؤسسات الإعلامية فى الاتجاه الذى حدده بالصلح والحل المنفرد مع إسرائيل ، مما دفعه إلى إجراءات تنطوى على اعتداءات صارخة تنال من حرية التعبير فى المؤسسات الصحفية ، " القومية " أو المعارضة .

وقد بلغت هذه الاجراءات قمتها فى سبتمبر من العام ١٩٨١ فى أجواء مناخ من الصدام بين الرئيس السادات وسائر فصائل المعارضة المصرية ورموزها الكبار من الساسة والصحفيين وأساتذة الجامعات وعلماء الدين. ففى ذلك المناخ أصدر السادات قراره باعتقال ١٥٣٦ من رموز المعارضة فى مصر ، واستقبلت الصحف القومية هذا القرار بالترحيب ، واعتبرته " ثورة فى العمل الداخلى " وكان موسى صبرى ومحسن محمد أول من تبنى هذا التكييف لاعتقال قادة المعارضة فى مصر .

وفى إطار من الادعاء بممارسة الرئيس لحقه الدستورى طبقا للمواد ١٤٧ و ٧٣ و ٧٤ من الدستور ، صدرت ثمان قرارات أطلقت عليها الصحف قرارات حماية الوحدة الوطنية . ومن أهم هذه القرارت رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٨١ ويقضى

بـ " نقل الصحفيين وغيرهم من العاملين فى المؤسسات الصحفية القومية والعاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون – الذين قامت دلائل جدية على أنهم مارسوا نشاطا له تأثير ضار فى تكوين الرأى العام أو هدد الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى أو سلامة الوطن إلى هيئة الاستعلامات أو غيرها من الجهات الحكومية التى يحددها رئيس مجلس الوزراء " (٨٥) . كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٨١ ويقضى بـ " إلغاء التراخيص الممنوحة بشأن إصدار الصحف والمطبوعات التالية : الدعوة والاعتصام والمختار الإسلامى وجريدة وطنى ومجلة الكرازة وجريدة الشعب ومجلة الموقف العربى " (٨٦). وكما أن هذا القرار حرم المعارضة من أدواتها الإعلامية ، فإن القرار السابق اتجه إلى النيل من صحفيين تتوزع مواقعهم بين مؤسسات صحفية وإذاعية تخضع أصلا للسيطرة ، ولم تعد السلطة تملك القدرة على تحمل وجودهم فى تلك المؤسسات. وبذلك كان إغلاق الصحف وطرد الصحفيين تعبيراً عن ذروة الأزمة التى بلغها النظام السياسى فى تلك المرحلة والتى انتهت باغتيال الرئيس السادات.

وأخيراً فإنه لابد من الاعتراف بأنه على الرغم من خطورة القيود التى فرضت على حرية المعارضين والحملات الهجومية التى تعرضوا لها ، فإن المؤسسة الصحفية المصرية وطوال الفترة مابين العام ١٩٧١ و ١٩٨١ لم تخل من رموز الصحفيين الذين قاوموا محاولات السلطة السياسية لتقييد حرية الصحافة ، وسعوا لاستثمار الهامش الديمقراطى– الذى كان يتسع ويضيق تبعا لموقف السلطة وظروفها – فى ممارسة دورهم الرقابى ومواصلة سياسة نقد سلبيات السلطة السياسية الداخلية والخارجية. ولم تعدم المؤسسة الصحفية هذا النوع من الصحفيين فى أسوأ الفترات التى عاشتها الصحافة المصرية فى تلك الحقبة.

الهوامش

١) راجع معالجات نقدية لقضايا الصحافة الحزبية المعارضة وصحافة التيار الإسلامي غير الرسمي ومعالم أزمتها في :

- كمال قابيل ، " فن التحرير الصحفي في الصحافة الحزبية "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.

- سليمان صالح، " مفهوم حرية الصحافة - دراسة مقارنة بين مصر والمملكة المتحدة ١٩٤٥- ١٩٨٥ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٩٢.

- عبد الفتاح عبد النبي ، " دور الصحافة في تغيير القيم الاجتماعية " ، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.

- محمد منصور رهيبه ، الصحافة الإسلامية في مصر بين عهدى عبد الناصر والسادات من ١٩٥٢ - ١٩٨١، دار الوفاء، ١٩٩١.

- حماد إبرهيم ، " الصحافة الدينية في مصر ١٩٥٢- ١٩٨١ " في : خليل صابات ، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، مجلد الإعلام (القاهرة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٥).

(٢) من كلمة سيد مرعى سكرتير أول اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي في مجلس الشعب يونيو ١٩٧٢ في : حرية الصحافة - النص الكامل لمناقشات مجلس الشعب حول حرية الصحافة، ملحق مع مجلة "الشباب" ٥ ديسمبر ١٩٧٢ (القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧٢) ص٤٤.

(٣) انظر : خطاب الرئيس أنور السادات أمام المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي من دور الانعقاد الخاص ١٦ فبراير ١٩٧٢، في خطب وأحاديث الرئيس أنور السادات من يناير ١٩٧٢ إلى يونيو ١٩٧٢ (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٧٢) ص ١٢٠ وايضا : خطاب السادات أمام مجلس الأمة ، ٤ فبراير ١٩٧١ في : مبادرات السلام التي قام بها الرئيس محمدأنور السادات ١٩٧١ - ١٩٧٧ (القاهرة : وزارة الخارجية ، ١٩٧٨) ص ١٤

(٤) كان هذا الاتهام "أساسا" استند إليه الرئيس السادات وهيئة النظام التي أصدرت قراراتها بفصل الصحفيين في ٤ فبراير ١٩٧٣، في تبرير فصل كاتب ومفكر مبدع مثل أحمد بهاء الدين ونقله إلى هيئة الاستعلامات . واضطر أحمد بهاء الدين أن يكتب خطابا إلى الرئيس السادات في ٥ ابريل ١٩٧٣ ، نفى فيه "معلومات" تضمنها "تقرير" وصل هيئة النظام ، وأشار إلى أنه كان مستشارا لعلى صبرى ا. ويمثل خطاب أحمد بهاء الدين "وثيقة" للمواقف الصعبة والظروف السياسية والاقتصادية المؤلمة " التي تضع فيها السلطة كتابا من هؤلاء الذين يتميزون بخصوبة الفكر واستقلالية الموقف واحترام الذات والقارىء . وفي هذا الإطار فإن خاتمة الخطاب تنطق بمعان بالغة الدلالة :

" الواقع أنني مضطر أن أعود إلى القول بأنني عاجز عن الكتابة، لأنني حقيقة لا أعرف تماما ماذا على أن أوضحه وأنني قابل تماما أن يقابلني أى مسئول تثقون في تجرده ويواجهني بأى شيء، وسوف اعترف بأى خطأ لا أدريه وأوضح أى قضية تحتاج إلى إيضاح، ولا أعفى نفسي من مسئولية هذا أو ذاك وأنا لا أطلب شيئا . وإذا كانت هناك أسباب تقتضى إنهاء عملى الصحفي فليس لي طلب أكثر من صيغة تحفظ لي كرامتي من أن أجد في الوقت المناسب عملا مناسبا يجعلني قادرا على تحمل مسئولية حياتي وحياة الذين يعتمدون على في حياتهم . ولسيادتكم أطيب التحية وأخلص الشكر . انظر النص الكامل لخطاب احمد بهاء الدين للسادات في :

-" المساء " ، ٤ ديسمبر ١٩٨٥ .

- موسى صبرى ، السادات : الحقيقة والأسطورة ، ط ١ (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ١٩٨٥) ص ص ٣٢٥ - ٣٢٧.

(٥) هذا بالضبط ماتعرض له الكاتب الكبير مصطفى بهجت بدوى رئيس مجلس إدارة دار التحرير ، ورئيس تحرير صحيفة " الجمهورية " ثمنا لجرأته فى مواجهة " الانتهازيين الجدد " فى مؤسسته الصحفية ، الذين سعوا إلى التستر وراء شعارات ومبادىء مايو واتهامه بالعمل مع " مراكز القوى " وخلايا شيوعية " . وقد أرسلت هذه الاتهامات فى خطاب رسمى إلى المدعى العام الاشتراكى فى ٢١ فبراير ١٩٧٣ ، أى بعد أسبوعين من القوائم الأولى التى اسقطت فيها العضوية من الاتحاد الاشتراكى عن عدد من الصحفيين وأبعدوا ، وجاء فى الخطاب :

" إن بقايا مراكز القوى فى دار التحرير تتمثل فى العديدين الذين يشكلون شبه تنظيم خاص إنه قد حدث مع الأسف الشديد استغلال للجو الديمقراطى الذى يرعاه الرئيس أنور السادات فى دار التحرير بالذات ، فقد أثبتت هذه الأحداث الاخيرة أن اليسار المنحرف تمركز بدار التحرير بالذات .. وأن الاجتماعات تعقد علنا بجريدة الجمهورية بعلم وتحت بصر رئيس المؤسسة الحالى إلى الحد الذى دفع لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكى إلى إصدار قرارها باسقاط عضوية بعضهم من الاتحاد الاشتراكى ، الأمر الذى ترتب عليه إبعادهم عن حقل الإعلام . ولكن هذا الإجراء نراه مع الأسف الشديد إجراء ناقصا لأن رؤس الفتنة مازالت باقية فى مراكزها .. وهو مالا ينبغى السكوت عليه بأى حال من الأحوال . إن الحقيقة المؤلمة هى أن دار التحرير مازالت تسيطر عليها بقايا القوى السابقة وعناصر مختلفة من اليسار المنحرف التى تضرب كل القوى الوطنية . ونحن فى انتظار إجرائكم الحاسم " .

وقد أرسل المدعى الاشتراكى نص الخطاب إلى الكاتب لإبداء الرأى . ويقول مصطفى بهجت بدوى : إن المدعى الاشتراكى إذا كان قد تصرف فى هذه الشكاية - والفتنة المزعومة التى جعلت منى رأس فتنة مطلوب قطعه وبتره - على هذا الوجه وطوى صفحاتها ، فإن ثمة جهات أخرى كانت تفتح صدرها وتحتضن أمثال هؤلاء وتتأثر بهم وربما ترتاح إلى همساتهم وتقاريرهم ثم تحاول بدورها أن تستجيب وأن تؤثر وأن " تبتر " هكذا جزافا " انظر :

مصطفى بهجت بدوى ، وجاء العيد بعد العاشر من رمضان ، كتاب الجمهورية (القاهرة : شركة الإعلانات الشرقية ، ١٩٧٤) صص ٢٣٨ - ٢٤٠ . والواقع أن محاولات الدس كادت تحقق أهدافها ، فقد وضع اسم مصطفى بهجت بدوى ضمن قائمة المنقولين إلى هيئة الاستعلامات ، وقبيل إعلانها فى ٤ مارس ١٩٧٤ ، تدخلت جيهان السادات لرفع اسمه من القائمة ، ودعت الرئيس إلى أن يقرأ مقالا له نال إعجابها ونشر بالعدد الأسبوعى من الجمهورية فى أول مارس ١٩٧٣ تحت عنوان "ماذا يحدثنا ضمير مصر " استعان فيه بفقرات من خطاب للسادات إلى عدد مختار من الصحفيين فى ٢٧ فبراير ١٩٧٣ " راجع نص رواية أحمد بهاء الدين " المنقول إلى هيئة الاستعلامات " وكذلك محمد حسنين هيكل لتلك الواقعة فى :

- مصطفى بهجت بدوى ، حكايات سبتمبر ٤٢ : على هامش عهود فاروق وعبد الناصر والسادات (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٠ ، ص ص ٣٠٣ ، ٣٠٤.

(٦) موسى صبرى ، ٥٠ عاما فى قطار الصحافة ،ط١ (القاهرة: دار الشروق - ١٩٩٢) ص ٥٧٦ .

(٧) موسى صبرى ، السادات : الحقيقة والاسطورة ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

(٨) موسى صبرى، ٥٠ عاما فى قطار الصحافة ، مصدر سابق ، ص ص ٥٧٨ ، ٥٧٩

(٩) المصدر نفسه ، ٥٧١

(١٠) هذا هو الوصف الذى استخدمه موسى صبرى لتلك الانتخابات . انظر :

– موسى صبرى، القصة الكاملة لانتخابات الصحفيين، الحلقة الأولى، الأخبار ، ١٥ يونيو ١٩٧١.

(١١) فى الانتخابات الأولى حصل على حمدى الجمال على (٣٢٦) صوتا ، وحصل موسى صبرى على (٢٥٦) صوتا وحصل حافظ محمود على (٢٥١) صوتا ، وحصل عبد المنعم الصاوى على ١١٠ صوتا ، وحصل خليل طاهر على (٤) أصوات وتم رصد (١٥) صوتا باطلا ، ليبلغ مجموع الأصوات (٩٦٢).

(١٢) فاز بعضوية مجلس نقابة الصحفيين فى انتخابات يونيو ١٩٧١: يوسف ادريس– الأهرام (٤٦٤صوتا) ومحمود المراغى–روزا ليوسف (٤٣٦ صوتا) وسعد زغلول فؤاد–دار الهلال– (٣٨٩ صوتا) وصلاح الدين جلال–الأهرام–(٣٤٥ صوتا) ومحمد عبد المنعم رخا–الأخبار–(٣٢٢ صوتا) ومصطفى نبيل–دار الهلال–(٣٢١ صوتا) ومكرم محمد أحمد–الأهرام–(٣١٧ صوتا) وأمينة شفيق–الأهرام–(٣١٦) وعبد العزيز عبد الله – الجمهورية–(٣١٠ صوتا) وعثمان لطفى–الأخبار–(٢٧٣صوتا) ومحمود سليمة – الجمهورية – (٢٦٣ صوتا) وكمال سعد – دار الهلال – (٢٦٢صوتا) : انظر

– "الاهرام" ١٣ يونيو ١٩٧١ .

١٣) غالى شكرى ، الثورة المضادة فى مصر ، كتاب الأهالى رقم ١٥ (القاهرة : حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، ١٩٨٧) ص ٤٠٠.

(١٤) " الاهرام " ، ١٩ أكتوبر ١٩٧١ . وقد أصدر الرئيس السادات قرارا بعودة جميع الصحفيين المنقولين منذ عام ١٩٦٤ إلى أعمال غير صحفية فى ١٨ ابريل ١٩٧٢. انظر الاهرام ١٩ ابريل ١٩٧٢.

(١٥) انظر : برقية الشكر التى أرسلها مجلس النقابة إلى الدكتور عبد القادر حاتم ووزير الداخلية فى :

– الاهرام ، ٣٠ يونيو ١٩٧١.

(١٦) انظر : الاهرام ، ٧ يوليو ١٩٧١.

(١٧) المصدر نفسه .

(١٨) المصدر نفسه .

(١٩) الأهرام ، ١٩ اكتوبر ١٩٧١.

(٢٠) الأهرام ، ٢٥ – ٢٦ يناير ١٩٧٢ .

(٢١) أحمد عبد الله ، الطلبة والسياسة فى مصر ، ترجمة إكرام يوسف ، ط ١ (القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩١)ص ٢٢١ . وحول موقف السلطة من الحركة الطلابية فى ١٩٧٢ راجع – إيناس أبو يوسف ، صحافة الشباب فى مصر ١٩٥٢– ١٩٨٥ ، رسالة ماجستير، غير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الإعلام، ١٩٨٧) ص ص ١٨٦ – ١٩٢ .

(٢٢) ازدهرت صحافة الحائط الطلابية فى تلك الفترة ، وكان بعض هذه الصحف يصدر بانتظام فى قالب فنى متميز . وقد أصدر " أحمد عبد الله " الذى اختير رئيسا للجنة الوطنية العليا للطلاب مجلة اختار لها عنوانا دالا " " المسودة " . وكان أول مقال له فى ديسمبر ١٩٧١ بعنوان " يارب . . ياحاسم " فى إشارة إلى عجز السادات عن الوفاء بوعده أن يكون عام ١٩٧١ " عام الحسم " فى استعادة

الأراضى المحتلة. راجع الأساس الفلسفى للتسمية التى اختارها احمد عبد الله لمجلته فى : أحمد عبد الله، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

(٢٣) انظر : مناقشات مجلس الشعب حول حرية الصحافة فى : " الأهرام " ، ٢٥ و٢٦ يونيو ١٩٧٢ .

وأيضا : جمال الدين العطيفى ، آراء فى الشرعية وفى الحرية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) ص ٥٣٩ .

(٢٤) تولى صحفيون من أعضاء مجلس النقابة تفنيد هذه الحجة، وفى هذا الصدد تبرز إسهامات

كل من محمود المراغى ومكرم محمد أحمد . انظر :

– مكرم محمد أحمد ، " الصحفيون ومسئولية الكلمة " ، "الاهرام" ، ١٧ ديسمبر ١٩٧٢ .

– محمود المراغى ، " ماذا يريد الصحفيون " ، " روزاليوسف" ، أول يناير ١٩٧٣

غير أن " محمد سيد أحمد " بادر إلى استثمار مناقشات مجلس الشعب فى صياغة تفنيد متكامل للمبالغة فى تبرير القيود على الصحافة بحجة الالتزام بالأمن القومى ، كتب محمد سيد احمد : " إن هناك أنباء ذات علاقة مباشرة بالجهد العسكرى وبالأسماء العسكرية ويعتبر التعرض لمثل هذه الأنباء فى ظروف المواجهة الراهنة جريمة ، ليس فى ذلك شك . ولكن لايجوز أن تكون هذه الأنباء تكأة للتوسع فى تضمين أنباء داخل إطار مايعتبر خاضعا للحظر العسكرى على نحو يجرد الصحافة من وظيفتها أو يعرضها لأزمة الثقة التى كانت مناقشات مجلس الشعب تعبيرا من تعبيراتها " . ويكشف مصطفى بهجت بدوى ، فى المقال الافتتاحى للجمهورية ثغرات هذه الحجة قائلا :"إن الطريق لحماية الأمن القومى لايمر بالضرورة عبر صحافة مختنقة بالقيود والتعليمات الإدارية ، بل على العكس .. فالصحافة الحرة صحافة قوية، وهى بقوتها أقدر على حماية الأمن القومى والحفاظ عليه ، خاصة إذا كان مصدر التهديد للأمن القومى لا يأتى فقط من وراء الحدود حيث يقف العدو الاسرائيلى ، وإنما هو يتمثل أحيانا فيما تواجهه من أخطاء حياتنا اليومية وخطايانا ، تلك التى يجب أن تتصدى لها صحافة حرة قوية متحررة من أية مصالح شخصية أو جزئية هادفة للصالح العام وحده ". انظر :– محمد سيد احمد ، " حرية الصحافة .. وظروف المواجهة " ، الاهرام ، ٢٦ يونيو ١٩٧٢

– مصطفى بهجت بدوى ، " ميثاق الشرف الصحفى خطوة على الطريق"، الجمهورية ١٧ ديسمبر ١٩٧٢.

(٢٥) انظر:"الأنوار " ، ٩ يناير ١٩٧٣ فى : غالى شكرى ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٦ – ١٤٨.

(٢٦) راجع : غالى شكرى ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٠ ، ١٥١. راجع نص بيان هيئة النظام فى : " الاهرام" و " الاخبار " و " الجمهورية " ٤ فبراير ١٩٧٣.

(٢٧) أحمد حمروش مرجع سابق ، ص ١٤٦

(٢٨) حول حدود تأثير " شرعية القائد المنتصر " على التحولات الإعلامية والسياسية فى مصر بعد حرب أكتوبر انظر :

– عادل حسين ، " الانهيار بعد عبد الناصر " لماذا؟ (جواب جديد لسؤال قديم ")،

المستقبل العربى ، العدد (٢٠) أكتوبر ١٩٨٠، ص ١١٤.

(٢٩) سعد الدين إبراهيم ، إعادة الاعتبار للرئيس السادات (القاهرة : دار الشروق، ١٩٩٢) ص ١٠٢.

(٣٠) انظر : "قرارات الصحفيين وبرقيات من جمعيتهم العمومية " ، الاهرام ، ١٧ ديسمبر ١٩٧٢ .

(٣١) الأهرام ، ٩ فبراير ١٩٧٤ .

(٣٢) ليلى عبد المجيد، تطور الصحافة المصرية من ١٩٥٢ الى ١٩٨١ (القاهرة: دار العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٨) ص ٦٣.

(٣٣) منح الرئيس السادات محمود ابو وافيه ، عديله وعضو مجلس الشعب ، سلطات كاملة فى الإشراف على ماسمى بلجان الاستماع لمناقشة تطوير التنظيم السياسى فى مصر . وفى لجنة الاستماع التى خصصت للقيادات العمالية ، اتهم العمال أبو وافيه بأنه مجرد أداة يستخدمها السادات للترويج لأفكاره فى صناعة سياسة تمثل انقلابا على التوجهات الأساسية للثورة . ولقد ردد هذه الفكرة أكثر من عامل ، ولكن كلمة " عادل والى " أمين العمال بالقاهرة تعبر بشكل بارز وصريح عن هذا الاتهام. ونظرا لهذه الشكوك فقد طالب العمال بالفصل بين منصبى رئيس الجمهورية ورئيس الاتحاد الاشتراكى . راجع كلمة " شوقى محمد " ممثل نقابة الصناعات الهندسية والمعدنية فى : جلال السيد ، " حوار سياسى ساخن للنقابات العمالية فى جلسة الاستماع " ، الأخبار ، ٢٤ سبتمبر ١٩٧٤.

وفى لقاء ناصر الفكرى الرابع الذى عقد بجامعة عين شمس (٢٣ سبتمبر ١٩٧٤) قال رفعت بيومى الطالب بهندسة عين شمس: " أشعر بحزن عميق حين أرى مايحدث الآن من عملية سرقة أو بيع للثورة . إن استثمار عائد النصر الآن لم يعد للجماهير الكادحة وإنما اصبح للرجعية ". واتجه رفعت بيومى إلى إثارة الشك فى موقف الرئيس السادات قائلا إن السلطة لابد أن تعى دورها ولايمكن أن تنفصل عن الطبقات الاجتماعية ويجب أن تحدد موقفها من الآن . ولقد فطن الدكتور فؤاد محيى الدين – الذى كان وزيرا للحكم المحلى حينئذ – إلى ماقصده الطالب فبادرإلى الرد : " إننى لاأرى اى انقضاض حكومى رسمى من السلطة على أى مكسب للشعب ، فلا ارتداد عن الإصلاح الزراعى ولا القطاع العام ولاتسيب فى العلاقة بين المالك والمستأجر ولاتخلى من جانب الحكومة عن تحمل أعباء المعيشة (..) إن الأساس واحد لم يتغير وعملية المد الاجتماعى ومتطلباته مستمرة وليس فيها من شك " . وفى الاتجاه نفسه ، خاطب الدكتور عبد الحميد حسن وزير الشباب طلاب المؤتمر : " إننا نعلن من هذا المكان الناصرى المخلص، إذا أردتم أن تتصوروا أنكم أكثر إيمانا بالناصرية ، أقول لكم إنكم منافقون ، لأن السادات بدأ مع القائد وشارك القائد ، حتى بعد أكتوبر العظيم قال الرئيس لهم إنى مشارك".

انظر فاطمة السيد، لقاد ناصر الفكرى، الأخبار، ٢٤ و ٢٥ سبتمبر ١٩٧٤.

(٣٤) يتفق هذا مع نتيجة مهمة فى دراسة الباحثة أمانى عبد الرحمن صالح تؤكد " أن قضية الديمقراطية والحريات السياسية لم تمثل أبدا هدفا محوريا أو أصيلا فى قائمة أهداف النخبة الحاكمة وتطلعاتها فى السبعينيات أو لدى قواعدها الاجتماعية " انظر : أمانى عبد الرحمن صالح ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

(٣٥) انظر لقاء الرئيس برجال الصحافة والإعلام فى : الأهرام ، ٢٩ اغسطس ١٩٧٤.

(٣٦) الأهرام ، ٣ فبراير ١٩٧٥ .

(٣٧) كان هذا المكتب يخضع لإشراف طلعت خالد وكيل وزارة الإعلام ، فى منتصف السبعينيات . ومن اللافت للنظر أن أدواره وعلاقته بالمؤسسات الصحفية تعرضا لنقد شديد من الصحفيين المصريين، الذين شعروا – عن حق – أن الرقابة انتقلت من المؤسسات الصحفية لتمارس عملها بالتليفون من هذا المكتب بوزارة الإعلام ، وهو مايتعارض مع شعار حرية الصحافة الذى كان الرئيس يردده دائما . ومن الطريف أن الصحفيين أطلقوا على هذا المكتب ، سخرية وتندرا ، اسم "مكتب حرية الصحافة" ، ولاتزال أصداء هذه التسمية تسمع فى المؤسسات الصحفية المصرية .

(٣٨) اجتماع الرئيس بأعضاء المجلس الأعلى للصحافة (٢٦ مايو ١٩٧٥) فى : الأهرام ، ٢٧ مايو ١٩٧٥.

(٣٩) انظر دراسة مقارنة بين مجلس الصحافة فى مصر والخبرة البريطانية فى المجال نفسه فى : – سليمان صالح ، مصدر سابق ، ص ص ١٨٠ – ٢١٣.

-سامى عزيز، الصحافة مسئولية وسلطة (القاهرة : مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٨١)ص ص ١١٦-١٣٢.

(٤٠) عواطف عبد الرحمن ، دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٥) ص ٧٢.

(٤١) راجع التفاصيل الكاملة لدور مجلة اكتوبر وأنيس منصور فى دراستين على درجة عالية من الأهمية :

- محسن عوض ، مصر وإسرائيل - خمس سنوات من التطبيع دار المستقبل العربى ، ١٩٨٤) وحازم هاشم ، المؤامرة الاسرائيلية العقل المصرى ، ط ١ (القاهرة: دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦) ص ص ٢٦٠ - ٢٦٢ .

(٤٢) حول المتاعب والمضايقات التى واجهها مصطفى بهجت بدوى راجع :

- مصطفى بهجت بدوى ، من مذكرات رئيس التحرير (القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧٦)

- صلاح عيسى ، مثقفون وعسكر ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠٤ - ٤٠٨

(٤٣) يوسف السباعى ، الحقيقة فى موضوع مجلة الكاتب " ، الجمهورية ، ٢٢ سبتمبر ١٩٧٤.

(٤٤) كان مجلس تحرير (الكاتب) يضم فى ذلك الوقت أحمد عباس صالح (رئيس التحرير) ولطفى واكد ، ومحمد انيس ورجاء النقاش وصلاح عيسى واحمد القصير وحسنين كروم

(٤٥) صلاح عيسى ، " أزمة مجلة .. وأزمة وزارة " ، الجمهورية ، ٢٩ اغسطس ١٩٧٤ .

(٤٦) يوسف السباعى ، المصدر السابق .

(٤٧) كامل زهيرى ، " عصا الوزير " ، الجمهورية ، ١٧ سبتمبر ١٩٧٤ . .

(٤٨) محمد انيس ، " عندما يخطىء الوزير .. يتهم " ، الجمهورية ، ٢٤ سبتمبر ١٩٧٤.

- ويمكن مراجعة نص استعفاء مجلس التحرير فى : المصدر نفسه .

كما يجدر التنوية إلى أن صلاح عيسى قد خصص جانبا من كتابه " مثقفون وعسكر " عرض فيه لوثائق تتصل بأزمة " الكاتب " راجع :

- صلاح عيسى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦٣ - ٣٧٨ .

(٤٩) نشر هذا التصريح بصحيفة النيويورك تايمز فى فبراير ١٩٧٤ . اعتمد الباحث هنا على :

جودة عبد الخالق ، " التعريف بالانفتاح وتطوره " فى : جودة عبد الخالق (محرر) الانفتاح : الجذور .. والحصاد .. والمستقبل (القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢) ص ٣٤ .

(٥٠) المرجع نفسه ، ص ٣٤ .

(٥١) المادة ١ من القانون.

(٥٢) موسى صبرى ، السادات : الحقيقية والأسطورة ، مرجع سابق ، ص ٣٨٦ .

(٥٣) من بيان ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب فى:

- حسين عبد الرازق ، مصر فى ١٨ و ١٩ يناير : دراسة سياسية وثائقية ، ط ٣ (القاهرة مؤسسة شهيد، ١٩٨٥) ص ١٣ .

(٥٤) المرجع نفسه ، ص ١٣ .

(٥٥) عبد الستار الطويلة ، أنور السادات الذى عرفته (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩١) ص ص ٢١٤- ٢١٦

(٥٦) محمود المراغى : " الامتحان الأخير " ، روزاليوسف ، ٩ مارس ١٩٩٢.

(٥٧) نبيل زكى ، " صلاح حافظ : القلم الساحر والكلمات الغالية " ، الأهالى ، ١١ مارس ١٩٩٢ .

(٥٨) لمزيد من التفاصيل راجع : أحمد بهاء الدين ، محاوراتى مع السادات ، مرجع سابق ، ص ص ٦٠، ٦١.

(٥٩) غالى شكرى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠٢ ، ٤٠٣ .

(٦٠) المرجع السابق ، ص ٤٠٣ .

(٦١) موسى صبرى ، المرجع السابق ، ص ٣٩٧ .

(٦٢) ساهم ذلك بشكل مؤثر فى تبنى الصحف المصرية لسياسة تحريرية تقوم على إعادة صياغة الصورة التى ترسبت فى الوجدان الجمعى للمواطنين فى مصر حول إسرائيل . فى هذا الصدد ترصد دراسة علمية مهمة، التغير الذى طرأ على ملامح التصور الصحفى لإسرائيل فى الاعوام ١٩٧٢ و ١٩٧٤ ، و١٩٧٨ . وقد سجلت الباحثة " أن التصور الصحفى المصرى ، فى كل من الأهرام وروزاليوسف ، قد تعرض للتغير فى عام ١٩٧٨ ، واختفت منه جوانب سلبية تتصل بـ (أ) طبيعة اسرائيل وأهدافها (ب) أسلوبها لتحقيق الاهداف (ج) دورها الإقليمى والعالمى و (د) الأوضاع والمشاكل الداخلية فى اسرائيل ". لمزيد من التفاصيل راجع :

- راجية احمد قنديل ، صورة إسرائيل فى الصحافة المصرية - أعوام ١٩٧٢ و١٩٧٤ و ١٩٧٨ ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، (جامعة القاهرة - كلية الاعلام ، ١٩٨١) ص ص ٢٠٤ - ٢٠٨

(٦٣) مدير تحرير صحيفة الجمهورية .

(٦٤) سليمان صالح ، مصدر سابق ، ص ٦٢٧ .

(٦٥) المصدر نفسه ، ص ص ٦٢٧- ٦٢٨.

(٦٦) هناك نوع آخر من الصحفيين المصريين ، الذين غادروا مؤسساتهم فى النصف الثانى من السبعينيات بحثا عن " فرصة عمل " و " دخل مالى مناسب" يهيىء لهم إمكانية العيش الكريم . وكانوا جزءا من " ظاهرة عامة " . سافر فيها المصريون إلى بلاد البترودولار فى الخليج العربى وغيره ، لأسباب اقتصادية بحتة . ويلفت النظر فى هذه الظاهرة أنها اكتسبت عمقا وكثافة فى الوقت نفسه الذى ازداد فيه التناقض بين النظام المصرى والدول العربية التى عارضت سياساته فى الحل المنفرد . فلقد خففت الهجرة الكثير من الأعباء التى كان يمكن أن تشكل مصدر تهديد للكثير مما كان يتطلع إليه الرئيس السادات .

(٦٧) راجع : اجتماع الرئيس بقيادات الصحافة والإعلام ، الأهرام ، ٢٤ مايو ١٩٨٧.

(٦٨) حول خطورة " المحاكمات السياسية " للصحفيين وغيرهم ، والانتقادات التى تعرض لها جهاز المدعى الاشتراكى ودوره فى الحياة السياسية المصرية ، انظر خبرة هيكل فى سلسة من المحاورات جرت بينه وبين المدعى الاشتراكى الوزير أنور حبيب فى إطار التحقيق معه واستغرقت صيف العام ١٩٧٨ وامتدت لعشر جلسات بدأ فى ١٤ يونيو وانتهت فى أول أغسطس ١٩٧٨ .

- محمد حسنين هيكل ، وقائع تحقيق سياسى أمام المدعى الأشتراكى ، ط ٢ (بيروت : ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٢) ص ص ٧، ٨ ، ص ص ١٩ - ٢٢.

(٦٩) ليلى عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص ١١٣.

(٧٠) نادية سالم (مشرف) تدفق الأخبار الخارجية فى الصحافة المصرية (القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية د. ت) ص ٤٢ .

(٧١) الأهالى ٢ فبراير ١٩٨٣ فى : سليمان صالح ، مصدر سابق ، ص ٦٢٩.

(٧٢) راجع لمزيد من التفاصيل : الأهرام ، ٢٨ مايو ١٩٨٧ .

(٧٣) انظر : " الصحفيون والكتاب والشعراء أمام المدعى الاشتراكى " ، الأهالى ، ١٢ يوليو ١٩٨٧ .

(٧٤) يروى سعد الدين ابراهيم موقفا دالا يؤكد صحة هذا التفسير . ففى إحدى المحاورات بينه وبين الرئيس السادات أبلغه الرئيس باتجاهه إلى اعتقال زعماء المعارضة فى مصر ، وقال له سعد الدين ابراهيم ان هذا مما قد يثير حرج أصدقائه فى الغرب خاصة وأن الرئيس كارتر قد جعل من قضية حقوق الانسان والحريات السياسية أحد محكمات السياسة الخارجية الامريكية فى التعامل مع الدول الأخرى . وعندئذ خاطبه السادات: "أما حديثك عن الغرب فانى اتعجب منه وخاصة أنك درست هناك وعشت لعدة سنوات .. ألا تعرف أن مايهم الغرب هو مصالحه فى المقام الأول ؟ وألا تعرف أن الغرب يستخدم قضية حقوق الإنسان فقط لإحراج الاتحاد السوفيتى والأنظمة المعادية له ؟ وإذا كنت لاتعرف ذلك فكيف تبرر سكوت الغرب عما كان يحدث فى إيران أيام الشاه ، وفى كوريا ، وفى باكستان ، والفلبين ؟ألا تنتهك حقوق الانسان هناك ، دون أن نسمع احتجاجا غربيا ؟ إن هذا السكوت هو لأن الغرب له مصالح فى هذه البلدان الصديقة له .. !! " انظر : - سعد الدين ابراهيم ، إعادة الاعتبار للرئيس السادات ، مرجع سابق، ص ص ٤٢، ٤٣.

(٧٥) انظر : الأهرام ، ٦ يوليو ١٩٧٩ .

(٧٦) الأهرام ، ١٨ يوليو ١٩٧٩ .

(٧٧) الأهرام ، ٥ يوليو ١٩٧٩ .

(٧٨) راجع : لقاء الرئيس برجال الصحافة والإعلام فى : الأخبار ، ٨ أغسطس ١٩٧٩ .

(٧٩) أنظر : كلمة جمال حمدى " الصحفى بروزاليوسف " وعضو مجلس النقابة ، أمام الرئيس فى المصدر السابق نفسه.

(٨٠) إشارة إلى برقية المجلس فى ١٩٧٢/١٢/١٥ إلى الرئيس حول ضرورة إلغاء الرقابة .

(٨١) المصدر نفسه .

(٨٢) عادل عيد ،" تطبيع العلاقات وأثره فى التشريع المصرى ، مجلة الدعوة " ، العدد ٩٣ ، يوليو ١٩٨١، ص ص ٢٨ ، ٢٩ - فى : محسن عوض ، مصر وإسرائيل - خمس سنوات من التطبيع (القاهرة: دار المستقبل العربى ، ١٩٨٤) ص ص ٥١ -٥٢ .

(٨٣) محسن عوض ، المرجع السابق ، ص ٥٢.

(٨٤) انظر معالجة نقدية خصبة للقيود التى تحد من حرية التعبير وتحرم القوى المختلفة من حق ملكية الصحف الواردة فى نصوص هذا القانون فى :

- سليمان صالح ، ، مصدر سابق ، ص ص ٥٧٥ ، ٦٠٣ .

(٨٥) نصوص القرارات بقوانين ، والقرارات التى أصدرها رئيس الجمهورية استنادا إلى حقه الدستورى (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٨١) ص ٦ ، ص ص١٢ ، ١٣.

(٨٦) المصدر نفسه .

تعقيب الدكتور عبد العليم محمد عبد العليم
على ورقة "أزمة المعارضة فى الصحافة المصرية المعاصرة"

الواقع أن موضوع هذه المداخلة، هو فى اعتقادى مفتاح قضية التطور الديمقراطى وقضية التطور السلمى للمجتمع المصرى، ويكاد يكون الآن هو أيضا مفتاح تطور النظام العالمى ككل. أى قضية الصحافة والإعلام على ضوء التطور المعاصر فى تكنولوجيا الإعلام ،وفى أداء الإعلام عبر الأقمار الصناعية وعبر الكثافة الشديدة لأجهزة الإرسال التلفزيونية والإعلامية ووكالات الأنباء. وكل المنظمات التى تعمل فى مجال المعلومات تؤكد على النظر إلى العالم ككل. ورأينا عديدا من الأمثلة تبين خطورة الدور الذى يقوم به الإعلام، فى أحداث رومانيا كان قد مثل فى رأيى بداية انتقال من نقل الخبر إلى صناعة الخبر ذاته.مع الانقلابات فى الستينيات والخمسينيات والأربعينيات، كانت تتوجه الدبابات الأولى إلى مقر الإذاعة . وفى أواخر الثمانينيات كما شهدنا ذلك فى رومانيا، تتوجه إلى مقر التليفزيون، وتحول مقر التليفزيون إلى مجلس قيادة الثورة، وجهت النداءات وتمت الاتصالات بكافة الناس وبالمراسلين وبالجيش وبالأمن من خلال جهاز التليفزيون، هذا ملمح خطير فى أداء الإعلام، والتليفزيون بوجه خاص.

بالطبع دور الصحافة النقدى فى المجتمع الديمقراطى وفى البلدان المتقدمة على درجة عالية من الأهمية لأنه يخلق مشاكل للحكومات وللدول ، من ناحية أنه غير طبيعة السيطرة الإيديولوجية للدولة، فلم تعد السيطرة الإيديولوجية للدولة تقوم على القمع المباشر أو استخدام القوة المادية الغاشمة ممثلة فى الأجهزة التقليدية سواء الجيش أو البوليس أو خلافه، ولكن أخذت السيطرة الإيديولوجية شكلا مقنعا معقداً يقوم على وهم الإقتناع. والاقناع الإعلامى يؤدى هنا دورا بالغ الخطورة لأنه يخطط الأدوار ، ويقرب المسافات ، وينقل الأخبار ويصنعها فى نفس الوقت.

رأينا فى حرب الخليج نموذجا آخر لأداء الإعلام وبالذات التليفزيون. فنقل أخبار سير المعارك فرغها من محتواها الإنسانى، بمعنى أننا نرى صاروخاً ينطلق من مدمرة أمريكية أو غواصة أمريكية لكى يمر عبر دائرة ما ويسقط الصاروخ ولا نرى ماذا يحدث بعد ذلك، لن نرى كم من الأطفال وكم من النساء وكم من الرجال وكم من البيوت تهدمت على الإطلاق. بمعنى أن الإعلام هنا أخفى الطبيعة الحية للصراعات وبالذات فى حرب الخليج . والإعلام العالمى يخضع بالقطع لاحتكارات عالمية تتوزع بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية واليابان ، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تحظى بنصيب الأسد، عدد الشركات الدولية التى تسيطر على الإعلام والمعلومات أكبر فى الولايات المتحدة.

هناك تفاوت فى ذلك بين الشمال والجنوب، فنصيب الجنوب من المعلومات ومن أجهزة الإرسال نصيب ضعيف ، بينما نصيب البلدان المتقدمة والعالم الغربى نصيب متفوق، لكن حتى فى الجنوب أصبح هناك تفاوت بين بعض البلدان الصناعية الجديدة وغيرها مثل البرازيل التى لها موقع متميز داخل خريطة توزيع المعلومات. واقتصاد المعلومات فى الوقت الراهن يمثل نسبة كبيرة جدا من التجارة العالمية ما يوازى ١٥٪ من حجم التجارة العالمية ، والمعلومات المتعلقة بالبنوك وغيرها والشركات متعددة الجنسية ومراكز المعلومات تمثل ٥٪.

لكن انتشار الإعلام وتأثيره لا يقف عند هذه الحدود، لأنه هناك علاقة بين المجال الخاص والمجال العام. بمعنى أنه قبل التطور المذهل للتليفزيون وللإعلام كان المواطن يحتفظ بالمجال الخاص، وكان لكى يدخل المجال العام كان لابد له أن ينتقل من منزله حيث يقيم وأسرته إلى مكان آخر، إلى قاعة اجتماعات أو إلى ميدان عام أو إلى دار عرض أو إلى......إلخ. الآن التليفزيون على وجه التحديد ينتقل إلى المنزل ويقتحم على المواطن خلوته أو وحدته لكى يوفر له المجال العام ، وهذا يتضمن بالطبع تقليلاً من الحريات وتضييقا للمجال الخاص للمواطن.

ثمة مشاكل عديدة فى البلدان المتقدمة تختلف عن مشاكل الإعلام لدينا. هناك مشكلة زيادة المعلومات ، فالمواطن يعانى من كثرة وتنوع المعلومات إلى الدرجة التى يفقد قدرته على التحليل وقدرته على تأمل الواقع والوقائع وعلى تطوير قدراته الذهنية وقدرته الفكرية فى دراسة الوقائع وتأملها، لأنه أمام معلومات مفرطة بينما عندنا فى بلداننا- وبالذات فى بلد كمصر - يحرم المواطن من حقه فى المعلومات ، وأحداث جسيمة تجرى أمام أعيننا ونحن لا ندرى عنها شيئا . هناك رقابة على المعلومات ، والسلطة تحتفظ بهامش كبير من السرية تحتفظ فيه بالمعلومات وتحرم المواطن من المعلومات. وهذه سمة خاصة بأى سلطة ذات طابع شمولى، ولا تعترف بواقع التعدد الفكرى والسياسى والثقافى فى المجتمع ككل.

وبالنسبة للموضوع الذى أثاره الأستاذ حماد إبراهيم والذى يتعلق بالفترة ٧١-١٩٨١ لدى بعض الملاحظات وبعض الانطباعات التى أريد أن أستوضحه فيها، الملاحظة الأولى هى ملاحظة منهجية عن المدخل الذى عالج به هذه الفترة، فقد تحدث عن مدخل نفسى وسياسى ومدخل قانونى ومدخل اجتماعى، وهذا إجراء منهجى مشروع، لأن الظواهر الاجتماعية والسياسية تتميز بأنها كلية بمعنى أنه يصعب عزل أحد العناصر عن العناصر الأخرى ويصعب حجب تأثير السياسى عن الاقتصادى أو العكس، القانونى عن السياسى أو الاقتصادى، هناك كلية اجتماعية متواصلة ويؤثر كل طرف فيها فى الآخر، فهذا إجراء منهجى مشروع لا غبار عليه. لكن من خلال العرض تشكل لدى انطباع بأن ثمة "شخصية" فى الموضوع ، أى وردت أسماء عديد من الصحفيين وعديد من رموز الجهاز الإعلامى وعلاقتهم بالسادات وعلاقتهم بالنظام، حتى يخيل للمرء أن هذا الجانب الشخصى أو الشخصانى فى علاقة السلطة والحكم برموز الإعلام فى هذه الفترة طغى على ما دون ذلك من قضايا . ربما لأنه لم يأخذ الوقت الكافى لكى يعرض لجوهر الصراع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى كما كان يطرح نفسه آنذاك ، خاصة وأنها كانت مرحلة انتقالية

ومرحلة تأسيس شرعية جديدة لنظام الحكم بعد الصراع الذى نجح فيه السادات مع ما أطلق عليه آنذاك "مراكزالقوى". كانت السلطة بمعرض تأسيس شرعية جديدة بناء على شعارات تتخذ طابعا ليبراليا مثل دولة المؤسسات ، ودولة القانون، وسقوط دولة المخابرات، وكلها شعارات بالقطع كان لها مردود نفسى إيجابى لدى العديد من قطاعات المواطنين، على اعتبار أن الفترة السابقة تميزت بسيطرة لأجهزة الدولة بالذات البوليسية والأمنية .

وملاحظة تتعلق بمفهوم المعارضة، والأستاذ حماد طرح مفهوما للمعارضة والقوانين والممارسات التى تحول دون تبلور معارضة ودون تطوير معارضة داخل المؤسسات الصحفية القومية. وهذا مفهوم اعتقادى أنه بالسلب وفى نفس الوقت يضفى ضمنا مفهوما آخر للمعارضة، وهو أن المعارضة لا تنتزع ولكن يسمح بها. أى سلطة شمولية أو أى سلطة استبدادية بالقطع طالما لم تجد معارضة أومطالبة مستمرة بالتخلى عن بعض تحكمها، وإفساح المجال للتعبير الفكرى والسياسى والرمزى لقوى أخرى تعيش فى جسد المجتمع وفى أحشائه ، بالقطع لن تفرط ببساطة فى الامتيازات التى تكفلها السيطرة الكلية على جهاز الدولة والمجتمع. فى نفس الوقت فى الفترة الحالية التى نعيشها، رغم سيطرة جهاز التليفزيون أو سيطرة الحكومة والحزب الوطنى على جهاز التليفزيون باعتباره أهم أداة إيديولوجية ، لكن ثمة معارضة قوية نشأت من خلال تطوير أدوات أخرى أتاحها التقدم العلمى والتكنولوجى فى الوقت الراهن. مثلا جهاز الكاسيت الصغير أو جهاز الفيديو كاسيت. هذه أجهزة تعتبر أجهزة إعلامية صغيرة متنقلة من خلالها تبث الخطب والآراء السياسية فى المساجد وغيرها من التجمعات، ويتم تداولها. وكان الإمام الخومينى فى باريس يطبع من خطبته ٢ مليون نسخة توزع فى إيران. بالتالى عندما تكون هناك قوة حية فى المجتمع تستطيع أن تنتزع وأن تبتكر وأن تجدد فى أساليب المعارضة ، وليس بالضرورة أن تدخل فى إطار المؤسسات القومية أو أن السلطة تسمح لها بممارسة هذه المعارضة.

أشعر أن هذا البحث من الأستاذ حماد محاولة لرد الاعتبار لبعض رموز الصحافة المصرية وليس دراسة فى المعارضة بالمعنى السياسى. فالبحث فيه كثير من الشخصية لرموز المعارضة وذكر أسماء معينة، شعرت بالفعل أن الأستاذ حماد يريد أن يرد الاعتبار لهذه الشخصيات.

من ناحية المنهج الأستاذ حماد تكلم عن المدخل النفسى، وأعتقد أنت تقصد الإدراك ، فالمدخل النفسى مختلف تماما عن الإدراك ، الإدراك جزء من المدخل النفسى، وليس كل المدخل النفسى، الذى له أبعاد أخرى أعتقد تحليل الإدراك هو جزء منها. أن فهمت الكلام بشكل سليم، أعتقد أن جزءا من الدراسة كان يجب أن يكون تحليلاً لرؤية الرئيس السادات لدور الصحافة فى النظام والسياسة المصرية، والرئيس السادات كان من الناس المهتمين بالفعل بدور الصحافة ، لأنه كان بالفعل فى حياته صحفيا وكان رئيس مجلس إدارة إحدى الصحف .

الموضوع الثانى هو التفرقة بين "الأزمة" و"المشكلة"، وفقا لتعريفك أنت للأزمة والمشكلة فى البحث أعتقد أن عنوان البحث يجب أن يكون "مشكلة المعارضة وليس أزمة المعارضة". لأن الأزمة شئ طارئ فيه قدر كبير من عدم

اليقين فى المعلومات من هيكل الموقف ، لكن ما تتحدث عنه وفقا لتعريفك أنت هو مشكلة المعارضة لا يا بعيدة المدى وليست مشكلة مؤقتة . من ضمن الأشياء أيضا فى المضمون ، الصحافة والمعارضة، أعتقد أنه فى دولة من دول العالم الثالث يرتفع فيها نسبة الأمية والجهل من الطبيعى أن تمتلك الدولة وسائل الإعلام ، ومن الطبيعى أن يتم توجيه دور الصحافة نحو المجتمع ، وأعتقد من الطبيعى ذلك أيضا فى ضوء البنية العلمية والاجتماعية للصحفيين أنفسهم ، وعندما تحلل حضرتك مسار حياة هؤلاء الذين ذكرت أسماءهم من الناحية العلمية أى من التعليم ماذا كان؟ مستواهم الاجتماعى والاقتصادى ماذا كان؟ ستصل لحل.

الشئ الأخير متعلق بالمعارضة ، أنا أفهم "المعارضة" بمعنى تقديم بديل ، المعارضة فى بريطانيا هى حكومة الظل، هل هذا كان موجودا فى ظل نظام ثورة يوليو منذ أن نشأت حتى الآن؟ حتى فى داخل المؤسسة الصحفية أنا لا أعتقد هذا. أنت تتحدث عن "الخلاف" السياسى داخل جناح من الأجنحة فى النظام السياسى الذى كان موجودا بالفعل ... انظر سيادتك إلى موقف الصحفيين الذين ذكرت أسماءهم من النظام السياسى المصرى الآن، نجد أنه لا يوجد خلاف كبير.

المناقشة

- د. محمد نعمان:

الأخ حماد من الكتاب القادرين على كتابة الحوليات ولديه قدر كبير جدا من المعلومات، ومقدرة فائقة على ترتيب عدد كبير من الجزئيات والمعلومات المتناثرة والمتفرقة، ويستطيع أن يخلق منها سياقا ، وهذا النوع من الكتاب فى الحقيقة يكون مفيدا كأساس للبحث العلمى بنفسه ويمكن الرجوع إليه والتأكد من بعض المعلومات لديه والاستفادة منها، ولكن من الصعوبة بمكان أن نجمع هذا الكم الزاخر من المعلومات وهذا المنهج القصصى فى السرد فى ورقة بحثية. هذه هى قضية المنهج التى يقع فيها هؤلاء الكتاب الحوليون. هو يضع كمية كبيرة جدا من المعلومات ومن التفاصيل ، مع أن الورقة البحثية المطلوب منها أن تحاكم استخلاصات بعينها وتقدم مجموعة من البراهين لكى أصل بسرعة إلي استخلاص بعينه، وكان يمكن للباحث عرض نفس الأفكار الرئيسية فى عدد أقل كثيرا من الصفحات . لكن الأستاذ حماد أرى أنه محترف فى هذا السرد القصصى، فلديه متغيرات كثيرة جدا لا نستطيع الحديث فيها، وهو قد حدثنا عن الجانب الأكثر شغفا لمستمعيه، حدثنا عن وقائع لأشخاص نعرفهم وقرأنا لهم وقد نكون رأيناهم وبالتالى يكون العرض حول شخصيات ترتبط بها، والناس تتابع حديثا فيه جاذبية. ولكن القضايا التى فى الخلفية والتى من الممكن أن تكون الأقل حميمية بالنسبة للمستمعين تتوارى. فهناك أسئلة حول الخلفية السياسية للأحداث التى تحدثت عنها، وأنا لا أشاركك الرأى فى أنك لا تستطيع تجزئة أفكارك، وأقول أن هناك خلافا فى الرؤية بين أن تكتب مجلدا وبين أن تكتب ورقة بحثية.

- د. مصطفى عبد العال:

مسألة معلوماتية بخصوص الأستاذ هيكل، ويبدو أن حضرتك تحبه كثيراً. هو الأستاذ هيكل أكثر حصافة مما أنت تتصور ، لأنه عندما قال للرئيس السادات أن يقول أن الديمقراطية هى نقطة الخلاف مع المجموعة المناوئة له فى الحكم، لم يقبل له أن يقول أنه صراع على السلطة ، لأن كلا من هيكل والسادات أكثر حصافة من ذلك . قال له لا تتحدث فى أنه هناك خلاف فى تعجيل أو تأخير الوحدة مع ليبيا لأنها كانت قضية مطروحة.

النقطة الثانية.. هى مسألة "الشخصية". أنا مؤيد جدا أنك تشخص المسائل، فنحن فى زمن نحتاج فيه أن نقول بالأسماء هذا حرامى، وهذا يسرق ، وهكذا لأنه هناك حالة من القدسية الغريبة تجاه الأشخاص ، نحن فى احتياج أن يفهم الناس أن فلانا هذا بذاته حرامى.

نقطة ثانية هى حديثك عن أن الصحافة المصرية مملوكة للشعب. أتصور أن جملة مثل هذه كأن تقول أن قصر رئيس الجمهورية مملوك للشعب أيضا. هذا غير صحيح إلا نظريا.

النقطة الأخيرة.. كنت أتمنى وأنا أعرف أنك ملم بما حدث فى المجال الصحفى أن تحدثنا عن الشئ الذى يدهشنى تماما، وهو أن الصحفيين أغلبهم يعملون فى صحف اليمين واليسار- ومثال لذلك رجل مثل صلاح عيسى أسمع أنه يسارى شيوعى ماركسى أيا كان لا أعرف كيف أسميه يكتب فى الأهالى والوفد والوطن الكويتية- ولأننى قضيت فترة فى الغرب لاحظت أن هناك مستحيل أن يكون رجل يكتب فى جريدة الحزب الشيوعى الفرنسى ويذهب ليكتب فى جريدة اليمين .. هذا شئ غير مطروح. فلعلك تشرح لنا كيف يبررون لأنفسهم هذا الموضوع وكيف يبررونه للناس .

- د. هدى زكريا:

منهجيا ، وفى المناهج الأمريكية بالتحديد عندما تطبقها على نوع الدراسات التى قمت بها تقول لنا دائما أن نذهب إلى المنطقة الملحوظة والقابلة للقياس والثابتة والظاهرة. لكى لا نوجه إليك الانتقادات ، أنا لاحظت الآن والناس تتحدث معك فى مجال النقد، أن المنطقة الكامنة التى لا يلمسها أحد، والتى هى دائما قاع جبل الجليد التى يخشاها الباحثون -يخشون هذه المغامرة- فى العادة لا يستطيع الذهاب إليها إلا من هو أهل لذلك. وعندما قمت أنا بعمل دراستى وجدت تحذيرا منهجيا يقول : لا تذهب إلى المنطقة التى لا يمكن أن تكون مكشوفة. وبالتالى وأنا أسمع الورقة كنت سعيدة جدا أنك تجرؤ على دخول المنطقة المغطاة الكامنة، والتى لا يلمسها الباحثون لكى لا يوجه لهم الانتقاد بأن عليهم أن يثبتوا باستمرار كيف عرفوا هذه الأشياء. هناك مسألة ثانية، وهو أن طابع السلطة المصرية تاريخيا من أيام مينا موحد القطرين هى فكرة المركزية. وهى لم تكن فقط مركزية سياسية، إنما كانت مركزية معلوماتية، بمعنى أنه لا توجد معلومات خارج منطقة السلطة، الملك والكاهن هما فقط اللذان يعرفان ، وليس مدهشا وليس غريبا أن لا أحد يصل إلى سر التحنيط لأنه كان فى أيدى الملك والكاهن، مع أنه سر علمى. لا توجد معلومات تخرج عن دائرة المركزية المعلوماتية كما هى المركزية السياسية، وبالتالى هناك فعل عمدى فى تجميد الغالبية من الشعب بما يدور من أسرار فى قلب الحكومة. وبالتالى الدور الذى لعبه السادات فى مرحلة ، كان يؤكد أن المركزية المعلوماتية تقول دعنى أتدخل فيما يصل من معلومات للناس لكى أحكم السيطرة على حياتهم اليومية، ليس فقط إحكام السيطرة على النهر من أجل الرى، وإنما أحكم السيطرة على المعلومات حتى يمكننى أن أصيغ فكر الناس. إنما هناك مرحلتين ، فترة عبد الناصر ومرحلة السادات أيا كان ما يقال عنهما فى المسألة المعلوماتية. وهناك كلام ظريف جدا يقول أفضل ممارسات القوة هى تلك التى لا تستدعى منك عنفا ، وهذا يجعلنى أتذكر كيف كان جمال عبد الناصر عندما يمارس السيطرة المعلوماتية لا يبذل جهدا، لأن الناس فى منطقته ، لأنه ليس فى حاجة أن يطلب من ثروت أباظة كما يكتب الآن مذكراته وبغباء شديد يقول استدعانى الرئيس فى المساء وقال لى : اكتب ياثروت فى الصباح مقالا مثل الذى كتبته أمس، فقلت له حاضر ياريس. يكتب ذلك وهو يشعر بشرف كبير أنه استلم أمرا فى المساء فغير ما كان مفروضا أن يفعله . فى هذه المسألة يجوز أن يكون السادات هو أكثر الحكام ممارسة للقوة الظاهرة

فى اللقاء وبالكلمة وبالأمر لضعف إمكانياته فى المقارنة بعد عبد الناصر، أعنى أن ممارسة القوة من جمال عبد الناصر لم تكن تحتاج هذا ، وكما يقول : حلمنا يسبق تفسيره ، إنما بالنسبة للسادات مشكلته أنه كان قادما بقوة تستدعى عنفا فى معظم الأمور مع هؤلاء الناس لأنهم فى المنطقة المعلوماتية، زائد أنه مضطر أن يمارس هذا النوع من القوة لكى أتبنى أنا وأنت نفس أفكاره.

- الأستاذة / منى صادق:

الباحث يحاول أن ينطلق أكثر ما يمكن من إطار مفاهيمى ، لأنه حاول أن يعكس هذا الإطار فى فترات تاريخية معينة، وفترة التحول ودور الرئيس فى الأزمة وأشياء مشابهة لذلك. وأنه يعكس الإطار المفاهيمى على محاور الدراسة، وإن كانت ليست كل المحاور تدل على الأساليب المنهجية التى قال بها ، مثلا دور الرئيس فى الأزمة ليس له علاقة بالبعد المنهجى النفسى، فهذا قد يكون مسألة سياسية بمعنى فكرة الدور أو مفهوم الدور . وفى ظل هذه المفاهيم جاء عند الباحث مفهوم "الآلية"، وأرى أنه مفهوم خاطئ لأن مفهوم الآلية انتقل إلى الكتابات الثقافية من كتابات الاقتصاد السياسى. بمعنى أنها شئ متجدد بشكل تلقائى ولاتحتاج إلى قرار واعى، الآليات فى السوق آلية متجددة بصرف النظر عن الوعى بأشياء محددة ، كالوعى مثلا بالمصالح. سنأخذ على سبيل المثال دور الرئيس فى الأزمة ، هل هى آلية؟ أنا لاأعتقد أنها آلية، إلغاء الرقابة أو فرض الرقابة، وأن يكون هناك قوانين ، هذه ليست آليات وإنما دور واعى ويحتاج إلى إعادة نظر فى فكرة الآليات .

- د. عماد صيام:

الأستاذ حماد تناول العديد من العوامل أو الظروف التى ساهمت فى تحجيم ظهور معارضة حقيقية د.س ـ ـ الصحافة ، مثل دور رئيس الجمهورية ، والتشريعات المتتالية ، وبعض الصحفيين، ودور العامل الخارجى للأمريكان. وفى تقديرى أنه رغم أهمية هذه العوامل إلا أنه اغفل أهم عامل لعب دورا حقيقيا فى إفساد الصحافة والصحفيين المصريين، وهو النفط العربى، هذا النفط الذى أخذ الصحفيين على أكثر من مستوى من اليمين إلى اليسار، سواء بفتح مجلات النفط لكى يكتبوا فيها أو سواء بالإرشاء المباشر، فنسمع عن صحفى دخل إلى صدام حسين أخذ مليون وذهب لعمل مجلة. أنت أغفلت تماما هذه النقطة التى لعبت ومازالت تلعب دورا فى إفساد الصحافة حتى الحزبية، نحن نسمع كلاما كثيرا يتردد عن أحزاب تأخذ أموالا من بلدان أجنبية أو بلدان عربية لدعم صحيفتها، هذا يعمل مع القذافى، وهذا مع صدام، وهذا السعودية، وهناك صحفيون يكتبون عن القضايا المصرية ويدخل فى اعتباره السعودية أو الكويت، و ذلك لعب دوراً كبيراً فى إفساد الصحافة المصرية .

النقطة الثانية ، إن لك تحفظا على مسألة الأجيال أو مسألة الشباب. هل هذا له علاقة بأنك منتمى إلى مؤسسة

علمية وأنك على مشارف أن تحقق مكانة مافى الهيكل الأكاديمى البيروقراطى البطريركى المستبد؟ هل لهذا تأثيره على موقفك من الباحثين الشبان؟

د. أحمد عبدالله:

إننا لم نناقش موضوع التليفزيون فى الورقة المقدمة فى هذه الجلسة، ومن الصعب جدا الحديث عن مجتمع ديمقراطى دون وجود جهاز تليفزيون ديمقراطى، فاللعبة كلها تظل ضيقة وديكورية حتى تصبح وسائل الإعلام المرئية ديمقراطية، سواء بأن القنوات التليفزيونية المحدودة تكون تعددية فى الرأى، أو أن يكون هناك تعددية فى ملكية قنوات التليفزيون للتعبير عن القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة. فهناك نقطتان هامتان للانطلاق فى الطريق الديمقراطى أن التليفزيون بالفعل يقطع مرحلة فى طريق الديمقراطية ، وأن الصحافة القومية يصبح فيها خط معارض . وهذا أمل عزيز إذا حدث سوف يكون خيرا. ولكنى أشك أنه يحدث فى ظل بنيان الدولة المصرية ، فلا يمكن أن نعلق الأمل على جناح إصلاحى مستنير فى السلطة سوف يفهم اللعبة الدولية ويفهم أنه لابد أن يقطع خطوات فى الطريق الديمقراطى فيحول "الأهرام" إلى صحيفة شبه معارضة . وأشك أن هذا الجناح موجود أصلا فى السلطة المصرية، هناك ثلاثة أو أربعة مثقفين لبقين مخصصين للندوات ليتحدثوا عن ديمقراطية الحكم، لكن فى الحقيقة لايوجد جناح قوى يقدر أن يفرض على القرار السياسي مثل هذه الرؤية .

وأنا أرى أن الإشكالية الكبرى أو الكارثة ، هى أن سوء أوضاع الصحافة المصرية وغياب التعبيرات الديمقراطية فيها يهدد الدور الإقليمى لمصر ككل. فالدور الإقليمى لمصر أصبح ضعيفا ، لأسباب عسكرية واقتصادية واستراتيجية...إلخ ، لكن جزءاً من هذه الأسباب يرتبط بالمؤسسة الإعلامية المصرية، والمفترض أن تكون كبرى المؤسسات الإعلامية فى الوطن العربى. بالفعل مثلما تفضل الأخ عماد وقال أن جزءا من الصفوة الصحفية مرتهن ومرتشى من المال النفطى وبالتالى لا يكتب من عندياته ، يكتب حسبما يرغب أصحاب المال على النطاق الإقليمى . وهذا يجعل الصفوة المصرية مهترئة للغاية، وولاءها فى الحقيقة خارج الحدود، وولاؤها لحسابات البنوك خارج البلاد .

طبعا ليس هذا كلاما مختلقا ، وإنما واقع يؤثر فى الفكر المطروح. وأنت عندما ترى أنه فى "الأهرام" لا تستطيع أن تنتقد المملكة العربية السعودية بينما تستطيع انتقاد الولايات المتحدة الأمريكية التى تعطيك معونة سنوية، وتستطيع أن تنتقد أحيانا رئيس الجمهورية المصري، لكن لا تستطيع أن تمس عاهل السعودية... مستحيل....... مقدس......لماذا؟ لأن كلمة واحدة منه تساوى خسارة بضعة عشرات الملايين من أموال الإعلانات. وهنا الدور الإقليمى لمصر مهدد من ضعف مؤسساتها الإعلامية وارتهانها على هذا النحو .

شئ آخر وهو إشكال حقيقى ، مامعنى أن جريدة مثل "الحياة" تتفوق على "الأهرام" فى عقر داره فى القاهرة، يذهب الناس لشراء "الحياة" بـ ٥٠ قرشا ولو أصبحت ٢٥ قرشا لن يشتروا "الأهرام" . ليس لأن "الحياة" بها حرية أكثر،

فالحياة أيضا لا يجوز فيها نقد آل سعود، ممنوع ، ليس فيها حرية أكثر ، لكن فيها فنا صحفيا أفضل، فيها خدمة صحفية أفضل، فمقروءة ، ومكتسحة "الأهرام" فى عقر داره. وهذا أيضا تهديد للدور الإقليمى لمصر، وإذا أردت المزيد، فإنه عندما تنشأ قناة تليفزيونية فضائية مصرية، يقوم رجال الأعمال السعوديون بعمل واحدة ويأخذون منك السوق العربى، إذن الخطورة هنا لا تقتصر على أوضاعنا الداخلية فقط، وإنما تؤثر على مجمل وزننا فى المنطقة .

أخيرا هناك نقطة إضافية ، الأخ حماد مولع بالتفصيل وأنا سوف أحكى لك قصة صغيرة. سنة ١٩٧١ كنت عضوا فى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى، كنت أصغر عضو، وكان الرئيس السادات رئيس الجلسة وطلب قفل الأبواب لعمل جلسة سرية، وأخذ يحكى حكاية مايو وكيف انتصر على العصابة الثانية، وبعد ذلك أخرج ثلاثة أشخاص على المسرح وقال هؤلاء الأبطال الذين واجهوا الشرذمة...إلخ ، صفقوا لهم. من هؤلاء الثلاثة؟ الفريق محمد أحمد صادق، قائد الأركان، والفريق الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى، وممدوح سالم وزير الداخلية أى قائد البوليس والذى أخذ مكان شعراوى جمعة. هؤلاء الثلاثة هم المؤسسة الأمنية للدولة. كنت شابا صغيرا ، ولكنى اندهشت لماذا لم يقف محمد حسنين هيكل على المسرح نصفق له، لأنه لعب دورا ، وكانت الحكاية فى البلد تقول أن هيكل لعب دورا هاما فى هذا الموضوع. لكن مهما نتصور نحن بأوهامنا الخاصة أن الأداة الإعلامية تلعب دورا كبيرا فى تفكير العناصر المسكة بزمام الدولة -وربما يكون هذا تفكير جديد مازالوا يفكرون فيه ولم يستقر فى أذهانهم- لكن حتى عهد قريب على الأقل كان التفكير هو أن الأداة الوحيدة المضمون ولاؤها هى المؤسسة الأمنية ولم تكن هى الأداة الإعلامية ، الأداة الإعلامية على مدى تاريخها كانت "مجرد أداة". أيام عبد الناصر كان يقال لكى تهدئ البلد هيكل يكتب مقالة، ولكى تشعللها هيكل يكتب مقالة أيضا ، حسب الجو المطلوب. فكرة الأداة فى أيام السادات نفس الشئ. كل الحكايات الشخصية التى رواها الباحث، كيف استخدم موسى صبرى وغيره، كل هؤلاء أداة ، وهذا هو المنطق الأساسى فى تفكير جهاز الدولة فى مصر، أنه يأخذ الإعلاميين لحما ويرمونهم عظاما (حسب المثل الشائع) . وحتى الآن لم يتغير الوضع كثيرا بدليل أن شخصاً مثل صفوت الشريف (وهو رجل أمن أصلا) بقى خمسة عشر عاما وزيرا للإعلام. وهذا فى حد ذاته يفصح عن أشياء كثيرة فى جوهر تفكير المتحكمين بأداة الدولة فى مصر، وهو ما لم يتغير جوهريا حتى الآن. ولذا سوف تعيش فى هذه الديمقراطية الديكورية المحدودة سنوات طويلة.

- الأستاذة / ماجدة عدلى :

إن أى موضوع قبل الدخول فى تقسيمه وتشريحه لازم أقول أن إطاره هو كذا.،وأنا رأيى أن إطار الصحافة صعب جدا أن أرفعه من قلب مجتمع على بعضه، أى لابد أن تكون هناك إشارة إلى أن هناك شيئاً يدعى أزمة ديمقراطية عامة فى المجتمع لها مظاهرها، وسوف نجد على رأسها أزمة صحافة . هناك شئ اسمه أحزاب مصادرة من ١٩٥٢ إلى الفترة التى أطلق عليها الأستاذ حماد فترة اختبار فى علاقتها بالصحافة. لماذا النقابات مصادرة وحتى تاريخه،

تكون أول فقرة فى قانون النقابات أنها تابعة للاتحاد الاشتراكى العربى ولم يتغير قانون النقابة هذا إلا بعد الأزمة الخاصة بالنقابات الجديدة. أو القانون الذى كان مطروحا للتنفيذ. وفى نفس الوقت لا يوجد تمثيل حقيقى لأى قوة معارضة كقوة سياسية تعبر عن مضمون طبقى داخل المجتمع، فهى محرومة من أى تمثيل لا بكلمة أو منشور أو ورقة دورية أو تليفزيونية لا أستطيع عزل ذلك، وأشعر أن ذلك ألقى بظلاله على التفاصيل من زاوية إننى عندما أتحدث لابد أن أعطى هذه الخلفية من ١٩٥٢ لأكون مدركة أن هناك مصادرة كاملة من ١٩٥٢ فى مصر، وهذه المصادرة كان لها علاقة بتأميم الحريات وراء الناصرية. كان يخدمها بناء اقتصادى ووطنى واستقلالى سياسى نسبى وحركة تحرر...إلخ كانت تلقى بظلالها على بنية المجتمع. بعد ذلك ١٩٦٧ هزيمة وإنحسار وتفتيت للجماهير الملتفة حول عبد الناصر، وهذا شئ منطقى. فتبدأ الديمقراطية تأخذ بعدا مختلفا ، يعنى يبدأ تحدى الذى يصادر على أن الناس تصطف ليس فقط بقمع ولكن بديماجوجية انتصارات حقيقية وحركة تحرر . هذه القاعدة تهتز ، والجماهير تصدم فى هذا الحلم الوطنى. هذا هو الذى يمهد الطريق لفكرة انتزاع أحزاب وفكرة انتزاع جرائد. أصبح الموضوع لا يحتمل التأجيل ، ليس كما يريد أو تجربة يجرمها ولكن الجماهير بدأت تبعد عن النظام بعد ١٩٦٧ فبدأ يمارس عليها أشد القمع فى الشارع والجامعة..إلخ ومبرر الوحدة الوطنية سنة ١٩٧١ يسقط ١٩٧٣. النظام اضطر اضطراراً أن يعطى هذا الهامش. كان هناك حراك اجتماعى يحدث فى المجتمع ويزلزله بالفعل فى العمال والطلبة وفى كل مكان وفى الصحافة يجعل أن الوضع الجديد اضطرارى.

من هذه الرؤية يستطيع الباحث أن يقول لنا لماذا الصحافة تطورت فى هذا الاتجاه. وهذا نفسه بالنسبة للإشارة التى أشارها الأستاذ حماد حول أن بيوت المال أو الطفيليين الجدد لم يكتفوا بذلك ولكنهم يبحثون عن تعبيرهم فى الصحافة وهكذا. هذا هو الشئ المنطقى لأن المجتمع كله ينهض، يكون هناك إعادة هيكلة كاملة للواقع الاجتماعى اقتصاديا وسياسيا ، ولابد أن ينعكس فى توجهات الرأى العام فى التليفزيون وفى الإذاعة...إلخ.

ملحوظة أخيرة وهى أن الأستاذ حماد ركز جدا على المعارضة داخل الصحافة القومية، والتى قال بعض الزملاء أنها ليست الشئ الأساسى ولكن هناك صحف معارضة كنت أتمنى أن يتناولها بالإشارة ، ما رأيه فى معارضة "الأهالى" بالهامش المطروح لها، استطاعت أن تستفيد منه أم لا؟ ما رأيه فى معارضة الوفد - الشعب ....إلخ ما رأيه في حرمان قوى سياسية حقيقية داخل مصر من التعبير الصحفى لها أيا كان شكله وحركة تحرير الصحافة هل ممكن أن تتم وأن تكون حرية حقيقية؟

-الأستاذ / جمال عبد العظيم:

فى البداية أود أن أنوه أن مفهوم المعارضة بالطبع هو قضية من أخطر القضايا التى يمكن تناولها فى الصحافة، لأنها ترتبط بشكل مباشر بمسألة الصحافة والسلطة. وهذه المنطقة تكاد تكون من المحرمات بالنسبة للعديد من

الصحفيين نظرا للجزاءات التى يمكن أن تحيق بالصحفى المعارض، سواء أكان هذا الجزاء يبدأ بالمنع من الكتابة أو الاعتقال أو بالسجن أو القتل لبعض الصحفيين أو ينتهى بانتهاء الصحيفة نفسها، كما حدث لبعض الصحف الحزبية التى أشير إليها بالقرار ٤٩٤ الذى صدر من الرئيس السادات. هذا المفهوم الخطر بالنسبة لقضية المعارضة أدى إلى وجود ما يسمى بالمعارضة الهامشية أو المعارضة الشكلية فى الصحافة القومية. قد يبدو للقارئ العادى فى بداية نشر بعض القضايا أنها معارضة بالفعل مثل التمهيد لمسائل الانفتاح فى بداية السبعينيات كنوع من التمهيد لاتخاذ قرارات سنة ١٩٧٤. أيضا بالنسبة لمسألة التعددية لو نظرنا إليها سنجد أنها بدأت مثلا من سنة ١٩٧٤ لـ ٧٥ لـ ٧٦ وهذا كان نوعا من التمهيد لاتخاذ القرار السياسى الخاص بالأحزاب بعد ذلك، أيضا قضية السلام بدأت بالتمهيد بالتركيز على المعاناة التى تعانيها مصر بعد أن خاضت مجموعة من الحروب والنظام الاقتصادى أصبح مثقلا بمجموعة من الهموم.

ولاتوجد بالفعل معارضة حقيقية فى الصحافة المسماه بالقومية . وهذه أيضا لا تقتصر على مصر، ولكنها موجودة فى بلدان العالم العربى وبلدان العالم الثالث وقد توجد أيضا فى بعض الدول الغربية . ولكن بأساليب أخرى، إن كان مثلا هنا يؤثر فى قرار سياسى، الآخر يؤثر فى قرار اقتصادى بأنه يمنع عنها مجموعة من الإعلانات أو مجموعة من المساهمين بالنسبة لمشروع رأس المال الخاص.

وفى الأسبوع الماضى تم إغلاق جريدة "السفير" ، فسألوا رئيس التحرير هل سبب إغلاقها بالفعل هو نشرها لوثيقة خاصة بالمفاوضات اللبنانية الإسرائيلية التى تجرى فى واشنطن ، أجاب بالنفى وقال إن المسألة ليس لها علاقة بالوثيقة التى نشرت، وأن النائب العام اللبنانى تحجج بها لإغلاق الصحيفة ، إنما المسألة مرتبطة بأنها تتخذ موقفا معارضا بالنسبة لنظام عربى هو على وجه الخصوص النظام السعودى، لك أن تتخيل أن قضية المعارضة وصلت فى النهاية إلى إغلاق جريدة مثل "السفير" فى مجتمع مثل المجتمع اللبنانى الذى له باع طويل فى الديمقراطية والحرية فى مجال الصحافة.

-الأستاذ / حماد إبراهيم:

الملاحظة الأولى للدكتور عبد العليم كانت خاصة بمسألة الشخصنة، وورود أسماء بعض الشخصيات. وأنا اعتقد أن هذا تعبير قالته الدكتورة هدى زكريا حول دخول مناطق محرمة فى منطقة البحث العلمى ، فأنا قصدت عملية الشخصنة من جانبى لسبب بسيط هو أننى لا أخشى تحديد الأسماء. جرت العادة بالنسبة للباحثين على أن يكتبوا هناك تيارات، وعندما نبحث عن رموز لهذه التيارات فإنك لا تجدها. لكن قصدت أن أقول أن هناك تيارات وأن ممثلى هذه التيارات هم فلان، وفلان، على وجه التحديد. وأنا أعرف أنهم يحتلون مناصب مؤثرة فى صنع القرار الصحفى وأننى لا أملك أداة للرد على ذلك. ولكن لا بأس ، فإذا خشى الباحث من أن يدخل المناطق المحرمة فلن يكون هناك جديد على الإطلاق فى دراسة أوضاع الصحافة المصرية .

المسألة الثانية خاصة بمفهوم المعارضة، المفهوم متخذ بالشكل السلبي وأنه لم يؤخذ فيما يتعلق بالجزء الآخر ، المعارضات الجديدة فى مصر . أنا بصراحة كنت أتمنى أن تتاح لى فرصة لمعالجة هذا الموضوع لكن هذا موضوع آخر .

الجزء الثالث هو أن الباحث يحاسب على ماكتبه ولا يحاسب عن مالم يعالجه وكان يتمناه الآخرون. كنت أتمنى يادكتور عماد أن أتناول قضية النفط ولكن هذا ليس موضوعى، اختراق المؤسسة الصحفية والمتغيرات الخارجية والاختراق العربى من جانب النفط هذا موضوع درس فى الثمانينيات بشكل ملح . كل ما حدث فى السبعينيات المدة التى أبحث فيها على وجه التحديد هو هجرة عدد من الصحفيين المصريين بعد إجراءات لجنة النظام فى فبراير ١٩٧٣، بعد نقل ١٢٠ صحفيا إلي الهيئة العامة للاستعلامات ، هاجرت أفواج كاملة إلى الكويت ولبنان والعراق ولندن وباريس وأسهموا بعض الصحف وكتبوا هناك . هذا هو ماحدث ، هجرة الصحفيين المصريين إلي العالم العربى وإلى أوروبا . وهؤلاء تعرضوا للمحاكمة فى عام ١٩٧٨ . بموجب تحقيقات المدعى العام الاشتراكى.

الملاحظة الأخرى خاصة بالتفصيل ، لماذا بعض التفاصيل حول الحوادث؟ أنا بالفعل لجأت إلى هذا الأسلوب القصصى لسبب بسيط هو أننى وددت أن أكون موثقا فى كل ما أكتب عندما أخبر بموقف أو بفكرة أو بتحليل حول خط فكرى معين فإننى أدلل عليه، ولا تخبرنى بأننى ذاتى.

الجزء الآخر حول الملاحظة عن المدخل النفسى، أنا أقصد البيئة النفسية، مجموعة التصورات والأفكار التى تمثل رؤية الرئيس السادات لدور الصحافة ككل وحرية الصحافة، ثم حق المعارضين فى التعبير. هذا ماقصدته.

والدكتور مصطفى تحدث عن الوحدة مع ليبيا ، وأنا بالفعل أشرت إلى دور الوحدة مع ليبيا فى الورقة ، أشرت اليه بتفصيل كبير جدا وذكرت موقف هيكل فى هذه المسألة. وأنا أيضا لم أتحدث عن ملكية الشعب كأمنية ، أنا تحدثت عن الملكية القانونية للشعب ، ملكية الشعب بشكل قانونى . وبطبيعة الحال أنا أميز بين الملكية بواقعها القانونى والملكية بواقعها الفعلى لصالح من تمارس . وهذا هو السبب الأساسى الذى دعانى إلى التركيز على الصحافة القومية.

الملاحظة الأخيرة كانت سؤالا وجيها حول نموذج صلاح عيسى. وفى هذه الندوة تساءلت الدكتورة هدى زكريا : هل كان نجيب محفوظ ثوريا ؟ أقول أن هناك كتابا وأدباء يسجلون فى إطار عمالقة الفكر هم ثوريون فى أدبهم ومحافظون فى مواقفهم، التقدم والثورية فى الكتابة والأدب والمحافظة فى مجال النقد، ألا تستطيع أن تضع نجيب محفوظ فى هذا الإطار كما تستطيع أن تضع مجموعة أخرى من الكتاب فى مقدمتهم صلاح عيسى فى هذا الإطار؟ فى العام ١٩٧٤ لم يختلف موقف صلاح عيسى وميلاد حنا على وجه التحديد فى مناقشات لجنة الاستماع التى قادها محمود أبو وافية، فى قاعة مجلس الشيوخ فى مجلس الشعب حول الهجوم على ثورة ٢٣ يوليو وضرورة التأسيس لتحول جديد يؤدى إلى التعويل على الخارج فى قضية التنمية الوطنية وحل المشكلة الأساسية الخاصة بالصراع العربى الإسرائيلى. صلاح عيسى كان حاضرا فى قاعة مجلس الشيوخ هو والدكتور ميلاد حنا، ثوريون فى كتاباتهم من وجهة نظرى، رجعيون فى مواقفهم. هذا هو تفسيرى الوحيد.

ولى تعقيب على الأستاذة منى صادق بخصوص الآليات، لقد ذكرت دور الرئيس السادات وتوسعت فيه ، دوره كشخص وهو دور فاعل أساسى للسيطرة على الصحافة المصرية . أى زعيم - وليس فقط الرئيس السادات - يود أن يؤسس لنفسه صورة دولية ، لا يمكن أن يعتدى على حرية الصحافة بشكل مباشربشخصه ، وإنما يتفتق ذهنه عن مجموعة من الأساليب والآليات التى تتاح فرصة التحرك فيها لمؤسسات وأجهزة وشخصيات أخرى تتحمل هى بذاتها عبء الاعتداء على حرية الصحافة ويبقى الرئيس بمنأى عما يجرى. على سبيل المثال حتى يكون الأمر واضحا عندما تولى الأستاذ أحمد بهاء الدين رئاسة تحرير ورئاسة مجلس إدارة الأهرام فى مارس عام ١٩٧٥، ولعلك قرأت كتاب بهاء الممتع "محاوراتى" طلب منه أن يغلق مجلة "الطليعة" على أساس أن لونها ماركسى فج، أحمد بهاء الدين قال له يا سيادة الرئيس أنا اعتقد أن هذه المجلة ساهم الاتحاد الاشتراكى فى إصدارها لكى تكون صوتا ممثلا للتيار الماركسى، وهو تيار عريض بين المثقفين المصريين يمارس دوره فى الرقابة على الخط الفكرى والسياسى للدولة، ولا يمكن أن أمارس هذا، إذا كنت تريد أنت كرئيس للاتحاد الاشتراكى تفضل بإغلاقها ، عندئذ رفض السادات أن يمارس الدور نيابة عن أحمد بهاء الدين أحمد بهاء الدين، يقول "وكان من العادات المفضلة للرئيس السادات ألا يتحمل المسئولية بنفسه". ولذلك يفشل مع بعض الصحفيين كما هو الحال مع أحمد بهاء الدين وكذلك احسان عبد القدوس، ولكن عندما جاء يوسف السباعى استدعاه من وزارة الثقافة ليتولى رئاسة تحرير "الأهرام" حتى يتولى هذا الأمر من واقع مسئوليته القانونية.

عاشراً:

هموم الباحثين الشبان

ملاحظات أولية: للدكتور محمد الجوهرى

نائب رئيس جامعة القاهرة سابقا ورئيس جامعة حلوان حاليا

عندما تحققت من النص الإنجليزى لعنوان الندوة وجدت أن كلمة Concerns ليست بمعنى الهموم وإنما هى الاهتمامات أو موضوعات البحث. الهموم لها معنى آخر Problems. وهذه نقطة لابد أن نضعها فى الاعتبار، فالموضوع هام للغاية للوصول بالندوة إلى نتيجة، وسنفترض حسن النية بطبيعة الحال ، ولكن لابد أن ننوه أنها ليست خطأ فى الترجمة .

النقطة الثانية حول تنظيم الندوة. هى فى مسألة هموم الباحثين الشباب. لكن ليس بالضرورة أن يتكلم فيها الباحثون الشباب فقط فالمخضرمون أيضا يستطيعون التحدث فى هذا الموضوع. وأحيانا من هم خارج الغابة بعيدا عن كثافة الأشجار وتداخلها يستطيعون الوصف والتحليل بشكل أوضح ممن هم داخلها. ونحن لا نقول أننا نعرف أكثر منهم – لأن السيد يسين يقول لى هل ستتسلط على الشباب فى التعبير عن همومهم ؟ بالطبع ليس هذا هو الموضوع. لكنه من خلال الأوراق التى قرأتها يتضح لى أن هناك بعض المشكلات الوهمية أو المزيفة، وهى تحتاج إلى مناقشة . وهناك مشكلات فى رأيى جسيمة جدا الباحث الشاب لم يراها ، فلايوجد أحد أشار أن البحث الاجتماعى فى مصر ليس مهنة وبشكل أدق هو مهنة قليل من الناس هم أعضاء هيئة التدريس فى أقسام الاجتماع والعاملون فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. كيف يفسح المجتمع المجال لبعض هؤلاء الآحاد وهو لديه ملايين أو آلاف فى مهن أخرى أو مجالات أخرى ؟ هذه مشكلة تدعونا لأن نناقش فى مثل هذا المؤتمر تأسيس مهنة البحث الاجتماعى فى مصر ، كيف نقوم ببعض الإجراءات التنظيمية التأسيسية التشريعية الأهلية لكى نجعل من البحث الاجتماعى مهنة لها وجود ولها كيان ولها من يدافع عنها مثل جمعيات البحث العلمى فى مصر .

لكن المدخل الخاطئ الذى اتخذ فى تنظيم هذه الندوة هو قصر الحديث على الباحثين الشباب، رغم أننى أرى من مكانى على المنصة وجود باحثين شباب وباحثين مثلى غير شباب. والملاحظة التى وردت فى كلمة أحمد عبد الله أن هناك أجيالا وخلاف أجيال وتسلط جيل على جيل، بالطبع أنا أرفضها أو أعتبرها خطأ بدرجة ١٠٠٪ . لأن هذا ضد التحليل الاجتماعى الذى يقول تسلط فئة على فئة– ولانريد أن نقول طبقة – وهذه الفئة يوجد بداخلها الغنى والفقير ، الصغير والكبير، وهذه الفئة تتسلط على فئة ثانية. فاختزال الخلاف إلى جيل ضد جيل هو اختزال مخل للمشكلة لأنه يوجدلدينا باحثون كبار من أجيال سابقة ليسوا متسلطين . كل المشكلة لديهم وهو مايعيبه عليهم أنهم لا يعلمون

أبناءهم ، لا يتواجدون معهم، ويسعون وراء النفط ودولارات النفط ولا يجلسون ليعلموا الأولاد ، لكنهم ليسوا متسلطين ولا يريدون منصبا أو خلافه. ما أود أن أقوله أن التسلط فئة أو طبقة / أو مجموعة على مجموعة أخرى.

والتنظيم العلمي للمهنة موجود للأسف في مجالات كثيرة في مصر، في مجالات مثل القانون ، والطب، والهندسة، هناك جمعيات علمية هي التي تنهض بالبحث العلمي ، وتقيم المؤتمرات، وتصنف الباحثين، وتقوم بعمل تقويم لمستوى هؤلاء الباحثين، فالمسألة ليست أن البحث الاجتماعي مهنة من لا مهنة له، وأنه لابد أن يكون لهذه المهنة أصحاب فيقومون عليها. وهنا أقول أن وجود دوريات قومية مصرية عامة لها مصداقية قوية ، ووجود تنظيم لمؤتمرات وحلقات دراسية قد فرض مؤسسية للقاء الباحثين . لأن كل هذه الأشياء التي تتم تمارس نوعا من الضبط ، فبدلا من أن أنشر ورقة بمفردي أو كتاب مثلا يصبح هذا الكتاب أو هذا البحث منشورا في مجلة محكمة ويعرض على الناس ويخضع لتحكيم ولتقدير مجموعة من الباحثين ، وهذه مسائل في غاية الأهمية.

والمشكلة المهمة الأخرى هي مشكلة تمويل البحث الاجتماعي، ولعلها تكون مفاجأة للسادة الضيوف – الأساتذة القادمين من الخارج ، أنه ليس لدينا مشكلة تمويل للبحث الاجتماعي في مصر. ومصر كلها لا يوجد بها مشكلة "تمويل". وإنما لديها مشكلة "إدارة موارد". وعندنا في جامعة القاهرة يوجد كتيب صغير عن البحوث الاجتماعية الممولة من خارج الجامعة ، وهذا خلاف أموال الجامعة . في آخر عامين أنفق على هذه البحوث ما قيمته ١٠٠ مليون جنيه. وعندي نسخ وسوف أرسل لحضرات الضيوف نسخا لكي يأخذوا فكرة عن موضوعات هذه البحوث وحجم تمويلها ونتائجها ، وهي حوالي ٢٠٠ بحثا. ما أريد أن أقوله أن قلة التمويل ليست هي المشكلة وإنما المشكلة أين يذهب هذا التمويل ؟ وكيف يتم التصرف فيه؟ لأنه لدينا مجموعة من "القناصة"، هؤلاء يقفون ليرصدوا منابع النقود الآتية ويستولوا عليها فيحرمون هؤلاء الشباب "الغلابة" الذين يتحدثون إليكم.

وقد لاحظت في فترة عملي كمسئول عن الدراسات العليا والبحوث في جامعة القاهرة ، لاحظت تردد نفس الأشخاص على مشروع الترابط بين الجامعة الأمريكية والمشروعات الأكاديمية . مجموعة من الوجوه المعروفة هي التي تتردد لتستفيد من هذه البحوث، وأطقم من الباحثين أضيف إليها في السنوات الأخيرة الجهات المانحة الممولة وتستطيع أن تحصل على هذه المنح، كيف نجعل هذا التمويل أكثر ديمقراطية وأكثر عدالة في التوزيع؟ كيف يكون ذلك بحسب إلحاح المشكلات القومية وليس بحسب العلاقات الشخصية ؟

وأنا أزعم أنه بالنسبة للبحث داخل الجامعات بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس وأعضاء المركز القومي للبحوث ، لا أعتقد أن هناك مشكلة أساسية. على الأقل لأن الباحث هناك يعمل طوال الوقت ، أي مهمته الأساسية، ولو ظهرت بعض المشكلات يوجد هناك سبل لتمويلها ودعمها. وملاحظة ثانية أن تمويل بحوث أعضاء هيئة التدريس في مجالات الطب والعلوم والهندسة ، الجامعة تقدم له دعما أكثر مما تقدمه لطالب بحث في الاقتصاد والسياسة والاجتماع. لأنها تعتبر أن هؤلاء يقرأون كتبا فيذهبون للمكتبة، أما الآخرون فلابد من توفير أجهزة وكيماويات ، والجامعة هي التي

توفر . وأزعم أن هناك ترفا فى ذلك، بل وتبديدا أيضا كما هو معروف فى المجتمعات المتخلفة . هذا النوع من الدعم غير موجود بالنسبة للبحوث الاجتماعية.

والنقطة المهمة أنه إذا لم يكن البحث الاجتماعى مهنة فلن يوجد اعتراف كبير به فى المجتمع، وبالتالى النتيجة الحتمية التى أسجلها أن دور البحث الاجتماعى لترشيد القرار السياسى أو لرسم السياسة الاجتماعية متهافت ، ضعيف جدا جدا جدا، والأخ العزيز الأستاذ السيد ياسين يقول كيف ذلك؟ والمثال أنهم بدأوا الاهتمام بالأحياء العشوائية وبدأو الاهتمام بالدراسات الخاصة بهذه المناطق لكى يدعموها، وتقديرى أن هذا الاهتمام مازال اهتماما صوريا وليس اهتماما حقيقيا . والدكتورة هدى كان لها دراسة عن ديناميكية اتخاذ القرار وتستطيع هى أن تتحدث أيضا عن دور البحث العلمى فى تشكيل السياسة الاجتماعية. هناك مشكلة هامة فى رؤية النظام الحاكم للمشكلات الاجتماعية. هناك كثير من الظواهر يعتبرها مشكلات أو يعرفها بشكل آخر، مثل الاختلاف فى تعريف التطرف ، وكذلك الاختلاف فى تفسير وقائع ضخمة مثل تفسير حادثة تمرد الأمن المركزى بأنها إشاعة بتطويل مدة الخدمة . طبعا كل هذه أسباب خاطئة وبالتالى يعوق هذا بشكل أو بآخر أو يلغى دور البحث الاجتماعى للكشف عن طبيعة هذه المشكلة. وهناك بعض النظم التى لا تعترف أصلا بوجود مشكلات!

أزمة البحث الاجتماعى
فى الإطار المؤسسى

السعيد صابر المصرى
مدرس مساعد بقسم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة القاهرة

مقدمة

مضى على البحث الاجتماعى فى مصر أكثر من نصف قرن[1]، ومع ذلك فإن ما تحقق من نتائج على الصعيد المعرفى أو التطبيقى يعد هزيلا للغاية، ولا سيما إذا قورن ذلك بما تم إنجازه فى بلدان نامية أخرى كالهند مثلاً[2]. فلاتزال دراسة المجتمع المصرى متخلفة عن ركب التطور العلمى فى الغرب ومتخلفة أيضا عن مواكبة التغيرات الاجتماعية والثقافية السريعة والحادة. ولاتزال الأسئلة النقدية التى تتسم بالوضعية منذ أوائل هذا القرن هى ذاتها نفس الأسئلة التى تشغل المهتمين بدراسة المجتمع وتلعب دوراً فى التقويم العلمى للأبحاث وعلى أساسها تقام الحدود والقيود المنهجية الصارمة. مثال ذلك السؤال حول مصداقية البحث، فيما إذا كان موضوعيا أم لا؟ وفيما إذا كان موجها بنظرية محددة أم لا؟ وفيما إذا كان معتمدا على بيانات وإحصاءات واسعة أم لا؟[3]. وبرغم ارتباط البحث الاجتماعى فى مصر منذ نشأته بإطار مؤسسى خاضع للدولة بصورة مباشرة، فإن حصيلة هذه السنوات الطوال لم تحقق تطورا كبيرا يتناسب وحجم هذه المؤسسات وطبيعتها وعمرها. ولم يكن دعم الدولة وافيا ولا مستقرا بما يلبى تطلعات الباحثين النظرية والمنهجية. وبالتالى، فإن واقع الحال يشير إلى ضعف إمكانيات البحث الاجتماعى بصورة متزايدة. ولا أغالى إذا قلت أن الوضعية المؤسسية للبحث الاجتماعىَ فى مصر تفقد يوما بعد يوم الدعم والاحترام Re-spectability والقوة. ومن المتوقع أن يتجلى ذلك فى عدد من المشكلات كما يترتب عليه أيضا عدد من النتائج فى المستقبل. وتحاول هذه الورقة أن تناقش جوهر أزمة البحث الاجتماعى فى مصر والمشكلات التى يعانيها من خلال ارتباطه بالإطار المؤسسى. وكذلك مدى انعكاس هذه المشكلات على مستقبل البحث الاجتماعى ممثلاً فى وضعية وإمكانية الباحثين الشبان.

اولا: جوهر الازمة

لايمكن إنكار الأهمية القصوى للبحث الاجتماعى فى مصر ودوره المفترض فى حل كثير من المشكلات، بل أنه يمكن أن يلعب دورا فعالا فى نجاح سياسات التنمية والتخطيط، ومواجهة كثير من المشكلات الاجتماعية، وكذلك إضفاء طابع الشرعية على سياسات الدولة وتمكينها من تقوية نفوذها وتدعيم السلطة السياسية. غير أن هذه الأهمية غير متحققة فى الواقع بفعل عاملين: أولهما عدم اكتراث النظام السياسى بأهمية العلاقة العضوية التى يمكن أن تنشأ بين اتخاذ القرار والبحث العلمى بصفة عامة.(٤) فليس هناك اعتراف بالدور الذى يمكن أن يلعبه البحث الاجتماعى والمؤسسات الراعية له فى أن تصبح المعرفة العلمية جزءا من عملية اتخاذ القرار السياسى. وإذا كانت هذه الحقيقة تنطبق على أغلب العلوم بصفة عامة، فإنها تنطبق بصورة قصوى على العلوم الاجتماعية التى يجئ ذكرها دائما فى ذيل الاهتمامات(٥). ويعد الخطاب السياسى حول البحث الاجتماعى بمثابة خطاب دعائى يطرح فى المناسبات ويعتمد على العبارات الإنشائية والصيغ العامة التى تستعصى ترجمتها إلى برامج محددة وتحتمل كثيرا من التأويل(٦).

أما العامل الثانى فهو أن أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعى لا يبذلون قصارى جهدهم فى النضال دفاعا عن معرفتهم باعتبارها رأس مال يجب تقويته وتوسيعه لإقناع متخذ القرار بأهميته. ولا يكترث الباحثون أيضا بضرورة خلق أدوار فعلية لمعرفتهم(٧) ولا يسعون إلى تحديد أهداف اجتماعية لما يقومون به من أبحاث . وبذلك فهم لا يقحمون أنفسهم فى صراعات فكرية أو إيديولوجية خارج نطاق الحجرات التى يرقدون فيها ويمارسون البحث والدرس. ولا أبالغ إذا قلت أن تلك الحجرات تخلو أيضا من أى تفاعل ديناميكى بين الآراء ومن أى حوار نقدى بين مدارس وأجيال ومن ثم تظل مؤسسات البحث الاجتماعى كالجثة الهامدة. فهى لا تعد طرفا فى أى نقاش أو قضية ملحة على المستوى القومى. ولا تذهب ببضاعتها إلى أهداف أكثر إنسانية ولا إلى الارتباط بمشكلات ملحة ولا لمساندة أولئك الذين يفتقدون القدرة على المشاركة فى رسم السياسات الاجتماعية. وبهذا يسير البحث الاجتماعى طليقا بعيدا عن إرادة الدولة ولا تحركه إرادة سياسية محددة وبديلة يمكن أن يتوجه نحوها الباحثون.

ولكن إذا كان الأمر كذلك، فكيف نفسر سيطرة الدولة على كل مؤسسات البحث الاجتماعى فى مصر من جامعات ومراكز بحوث؟ وكيف نفسر حركة البحث الاجتماعى بتياراته وتجاربه الطويلة نسبيا فى فهم المجتمع المصرى؟. يبدو أن هذا النوع من الأسئلة يقودنا إلى ضرورة النظر فى جدليات حضور الدولة وغيابها داخل مؤسسات البحث الاجتماعى ومدى ارتباط ذلك بسلوك المشتغلين بالبحث الاجتماعى.

وقبل الدخول فى صلب هذه القضية ينبغى استعراض صور الفهم السائدة حول علاقة الدولة بالمؤسسة العلمية.

فى الواقع، هناك قدر من الازدواج والتبسيط لا بأس به فيما يتعلق بفهم حدود العلاقة بين الدولة ومؤسسات البحث العلمى بصفة عامة(٨). وهناك عددمن الأمثلة الدالة على ذلك. حيث يذهب بعض المشتغلين بالبحث العلمى إلى المطالبة بإصلاحات ديمقراطية داخل المؤسسات التى يعملون بها وهو مايعنى إدارة شئون البحث العلمى والتعليم

بطريقة ديمقراطية وفى نفس الوقت يطالبون بمزيد من الامتيازات فى الأجور والحوافز والدعم المالى لعملهم. وبطبيعة الحال فإن مطلب الديمقراطية يتعارض مع المبدأ القائل بتدخل الدولة فى تحسين الأجور والدعم المالى. فإذا ما تحققت الإصلاحات الديمقراطية، فإنها تتيح عبر قنوات أخرى عمليات أخرى مستقلة فى تحقيق إصلاحات مالية بعيدة عن مبدأ تدخل الدولة . ومن الأشياء اللافتة أن أكثر الباحثين رفضا لتدخل الدولة والذين يطالبون باستقلال المؤسسات العلمية كالجامعة هم أكثر الذين بالغوا فى المطالبة بتدخل الدولة لحماية سوق العمل العلمى والأمن القومى من الاختراق الأمريكى المتمثل فى البحوث المشتركة(٩). وعلى الجانب الحكومى، فلا تخلو التقارير الرسمية أيضا من الازدواج حول قضية الدولة ومؤسسات البحث العلمى. فقد ورد فى تقرير المجلس القومى للتعليم النص على أن "استقلال الجامعة لا يعنى انعزالها عن المجتمع... ومن ثم فإن توجيه الدولة لشئون الجامعات ...أمر وارد ومسلم به، ولكن على ألا يشكل ذلك عبئا إضافيا على حرية الجامعة وتصرفاتها، أو يؤدى إلى الإبطاء من فعالية إنجازها" (مجلس الشورى، ١٩٨٥: ص ٥٤). وهناك بعض التوضيحات للمعوقات التى تعوق الجامعة عن استقلالها. وقد ورد ذلك فى تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى عام ١٩٨٥. حيث أن تدخل أجهزة عديدة ووزارات مختلفة فى شئون الجامعات مثل وزارة المالية ووزارة التخطيط وأجهزة الرقابة والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، يمكن أن يؤدى إلى معوقات فى سبيل استقلال الجامعة (مجلس الشورى، ١٩٨٥: ص ٥٤). والجدير بالذكر أن قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣، قد أشار فى مادته الأولى إلى استقلال الجامعة ولكن دون أن تتسق كافة مواد القانون المقيدة مع هذا المبدأ(١٠).

وعلى أية حال، فإن هذه التفسيرات لا تستطيع أن تحدد مدى استقلال المؤسسات البحثية أو خضوعها للدولة فى إطار الفهم الأوسع لعلاقة المعرفة بالسلطة. ومع ذلك لا يمكن القول أن تجربة البحث الاجتماعى فى مصر تنطوى على وجود معرفة تشكل أساسا لممارسة سلطة ولا وجود لسلطة تدعو إلى ممارسة إنتاج المعرفة. فهذه خاصية تميز علاقة العلم بالدولة فى أوربا والولايات المتحدة(١١). وفى هذا الصدد عبر ميشيل فوكو عن هذه الخاصية بقوله "أن السلطة يمكن أن تساعد على خلق موضوعات جديدة للمعرفة وبالمقابل قد تحفز المعرفة على ممارسة السلطة" (فوكو M. Foucault، ١٩٨٠؛ ص٥١). وهكذا فقد شهدت المجتمعات الغربية ، ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، مزيدا من ارتباط العلم بالدولة. فلم يعد العلم منفصلا عن الخطة السياسية التى تتيح له النمو والتى ساهم العلم نفسه فى تحقيقها باستمرار. فالجوانب السياسية أو الاستراتيجية لبعض أعمال البحث أصبحت غير منفصلة عن الجوانب التقنية . والعلم يقدم خدماته للسلطة ويصبح ضالعا فى قراراتها. والسلطة تستخدم العلم وتصبح ضالعة فى تطوره (المصرى، ١٩٩٢ : ص ٣٦). أما حركة العلم فى بلادنا فهى تتسم بالتشتت وعدم الانتظام رغم دوام سيطرة الدولة على مؤسسات البحث العلمى عموما. ولكن حدود هذه السيطرة لا يمكن فهمها دون التمييز بين نوعين من سلوك الدولة بشكل عام، أحدهما هو السلوك التنظيمى والثانى هو السلوك السياسى(١٢). ورغم ما قد يبدو من تعسف فى

استخدام هذا التمييز، فإن أهميته تتمثل في إمكانية فهم القوة بمعناها البيروقراطي والتي تتمثل في اللوائح والموظفين، وكذلك القوة بمعناها الإيديولوجي. فقد تدعي الدولة عبر تصريحاتها الرسمية أنها تسيطر على كل شئ، ومن ثم فإن "ماتطرحه الدولة يفترض في الغالب أن لاشئ يجرى في المجتمع إلا بمبادرتها وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة" (هو بكتز، ١٩٨٨: ١٥).

وعلى ذلك فهناك حضور بيروقراطي للدولة داخل مؤسسات البحث العلمي بصفة عامة والبحث الاجتماعي بصفة خاصة، وذلك عبر كثير من القواعد واللوائح المنظمة للعمل، دون أن يكون للدولة حضور سياسي مواز في برامج البحث. هذا يعني أن حركة البحث الاجتماعي في مصر لا تسير "وفق خطة أو استراتيجية محددة. ولا توجد خريطة للموضوعات والقضايا والمشكلات التي يمكن أن يتوجه إليها الباحثون . بل يترك للمبادرات الفردية، المتفاوتة في قوتها وتأثيرها المؤسسي، حرية رسم سياسات للبحث.. ويترتب على ذلك أن هذه السياسات تظل باقية في المؤسسات العلمية طالما ظل أصحابها في موقع المسئولية. وقد يرى البعض أن لهذه الظاهرة بعض الإيجابيات[١٣] إلا أن عواقبها الوخيمة تتبدى في الإهدار الشديد للطاقات العلمية لأجيال من الباحثين تذهب جهودهم أدراج الرياح مع تغير السياسات البحثية وتضاربها. كما ينتج عن ذلك عدم تراكم في الخبرات العلمية المنظمة والتي يمكن أن تتخذ طابع المدارس النظرية والمنهجية" (المصري، ١٩٩٢، ص ١٩٧).

ويلاحظ أن الدور الفردي للباحثين يظل مرهونا بمدى ماتتيحه التسهيلات المؤسسية البيروقراطية أو مواقع هؤلاء الأفراد في توزيع القوة عبر التسلسل الإداري البيروقراطي. وعلى ذلك، فالتقاليد المؤسسية تسمح بانطلاقة نسبية للجهود الفردية وفقا للتأرجح المستمر بين الولاء للإنجاز العلمي والولاء المؤسسي الذي قد لا يخلو من أبعاد سياسية في بعض الأحيان. هذا الوضع المزدوج هو الذي قد يغلب المعيار العلمي في رسم سياسات للبحث على أي معايير أخرى في أحيان. وهذا الوضع المزدوج أيضا هو الذي يسمح بإمكانية وجود مساحة واسعة من تأثر المجالس الجامعية بحركة القوى الاجتماعية وتوجهاتها الفكرية . وفي ظل هذا الوضع يمكن أن تتأثر القرارات والخطط بطبيعة اختيارات الأفراد التي تعكس أوضاعا قائمة في المجتمع[١٤]. وبما أن حضور الدولة يتيح إمكانيات متفاوتة في تخصيص موارد مؤسسية (مرتبات – بدلات- مكافآت- درجات وظيفية- طلاب...إلخ)، فإن توظيف هذا الحضور من جانب الباحثين يتحقق بدرجة قصوى داخل فضاء الغياب، أي تلك المساحات التي تعجز الدولة عن تقرير مصيرها (مثل برامج ومشروعات البحوث وخريطة التخصصات الدقيقة) وبالتالي، فإنه مع غياب الدولة داخل رسم السياسات البحثية، يمكن للأفراد بوصفهم باحثين القيام بتمرير أفكار وتوجهات لاتخلو من مصالح اجتماعية. وتصوغ هذه الأفكار عددا من القرارات غير المستقرة بطبيعتها. كما تستند هذه القرارات إلى شرعية وتعتمد في نفس الوقت على استغلال ماتتيحه الإمكانيات المؤسسية من نفوذ وموارد وتسهيلات. ولهذا السبب تتسم اللوائح الجامعية عبر تاريخها الطويل بمرونة فائقة وتناقضات مذهلة[١٥].

وبحكم انتماء أغلب المشتغلين فى البحث الاجتماعى إلى الطبقة المتوسطة، فقد انعكس ذلك على طبيعة سلوكهم المؤسسى. وبطبيعة الحال، فإن ارتباط التعليم العالى بالحراك الاجتماعى قد شكل كتلة بشرية من الباحثين الذين يتطلعون إلى فرص أفضل فى الحراك الاجتماعى بحكم وظائفهم (١٦) وبالتالى يبذلون قصارى جهدهم فى تمثل مقتضيات هذه الوظائف واحتكارها باعتبارها موردا يجب إضفاء طابع الملكية عليه. وربما يعد العمل العلمى، ولاسيما الجامعى، بالنسبة للطبقة المتوسطة، وفى ظل ندرة رأس المال الخاص، بمثابة الملكية الخاصة. وإذا جاز لى أن استعير عبارة ميتشل Timothy Mitchell، فإنه يمكن القول أن العمل العلمى يمثل "شكلا من أشكال رأس المال الذى يمكن تنميته وجعله مصدر الربح الفردى بذات الأسلوب الذى يمكن به استغلال رأس المال الاقتصادى" (ميشيل . Mitchell، ١٩٩١: ص ١٦٦). من هنا تصبح الدرجة الجامعية جزءاً أساسياً من مقتضيات توسيع النفوذ واحتكار القوة داخل ممارسة الوظيفة الجامعية.

وبهذا يتضح، أن أزمة البحث الاجتماعى تتمثل فى تفصل حضور الدولة وغيابها داخل المؤسسات العلمية مع الدور المزدوج الذى يقوم به المشتغلون بالبحث الاجتماعى. حيث أن حضور الدولة يتوقف عند حدود الشرعية في مستوياتها الأولية وهى الحفاظ على الوجود الإدارى والقانونى والتنظيمى لهيبة الدولة داخل المؤسسة العلمية دون أن يمتد هذا الوجود إلى المستوى السياسى والايديولوجى فى توجيه البحوث.

وبالتالى فإن الباحثين داخل المؤسسة يقومون باستغلال حضور الدولة في المزاوجة بين تلبية مبدأ الشرعية وترسيخه وكذلك توظيف هذه الشرعية فى تحقيق مصالح اجتماعية مباشرة. وفى هذا الإطار تتجلى أزمة البحث الاجتماعى فى عدد من المشكلات يمكن رصدها فيما يلى: -

ثانيا: تجليات الأزمة

تواجه مؤسسات البحث الاجتماعى أربعة أنماط من المشكلات تتجلى فيها الأزمة وذلك على النحو التالى:

١- الموارد

يعتمد البحث العلمى بصفة عامة على موارد مالية وبشرية وفنية لإجراء البحوث. غير أن مايخصص من تلك الموارد لا يبدو متوازنا بين مختلف التخصصات العلمية. ومن أبرز مظاهر عدم التوازن هو نسبة ما يخصص للعلوم الاجتماعية فى مقابل نصيب العلوم الطبيعية من أموال وباحثين وهيكل تنظيمى وتجهيزات فنية. وتشير الأرقام إلى أن نسبة إنفاق الحكومة المصرية على مجمل البحث العلمى يصل إلى ٢ر٪ من الدخل القومى (زهران ، ١٩٩٢ ، ص ٩). ونظرا لعدم توفر بيانات دقيقة بشأن حجم الإنفاق على العلوم الاجتماعية فإنه يمكن استنتاج ذلك من واقع حجم القوى البشرية فى العلوم الاجتماعية والتى تبلغ ٧ر٢٣٪ (زهران، ١٩٩٢، ٢٤) فقط من حجم القوى البشرية

العاملة فى البحث العلمى بصفة عامة. وبالتالى فإن مايخصص لهؤلاء من موارد يعد هزيلا للغاية.

وفيما يتعلق بإنفاق الدولة على البعثات والمنح والأجازات الدراسية، يلاحظ أيضا عدم وجود تناسب بين الإطار المؤسسى والقوى البشرية العاملة فى مجال البحث العلمى من ناحية، ومايخصص من بعثات ومنح وأجازات، من ناحية أخرى. حيث تشير الوثائق الرسمية إلى أن عدد المؤسسات العلمية العاملة فى البحث العلمى بصفة عامة يصل إلى ٣٠٠ مؤسسة بحثية رسمية موزعة على المعاهد والجامعات ومراكز البحوث ومعاهد البحوث بقطاع الإنتاج والخدمات - حسب تقديرات أكاديمية البحث العلمى عام ١٩٨٧(زهران، ١٩٩٢: ص ١٩) ويبلغ حجم القوى البشرية بهذه المؤسسات نحو ٢١ ألف فرد وبنسبة ٠٥ر٠٪ من عدد السكان- حسب الكتاب السنوى للأمم المتحدة عام ١٩٨٨ (زهران، ١٩٩٢: ص ٧). وبافتراض الثبات النسبى لهذا العدد حتى عام ١٩٩٠/٨٩، فإن حجم ما تم تخصيصه من بعثات ومنح وأجازات دراسية فى عام ١٩٨٩-١٩٩٠ لا يتعدى ٢٣٩١ بعثة (زهران، ١٩٩١؛ ص ٣٤٩). وربما يخصص للعلوم الاجتماعية ربع هذا العدد تقريباً. بل وتقل هذه النسبة بصورة مستمرة فقد كانت نسبة المبعوثين فى العلوم الاجتماعية ٧ر٢٢٪ فى الخطة الخمسية للبعثات ١٩٦٥/٦٠. وانخفضت إلى ٤ر١٩٪ فى السبعينات ثم تقلصت بصورة أكبر فى الثمانينيات لتصبح ٢ر١٥٪ من إجمالى المبعوثين (زاهر، ١٩٩١ ص ٣٣٨، ٣٤١، ٣٤٤).وقد اعتمدت خطة الثمانينيات فى البعثات على تدبير مصادر مالية عن طريق دمج بعض المنح الدولية فى الخطة . ومن الطبيعى أن يكون للطرف الأجنبى الحق دائما فى تقرير حجم المنحة المقدمة وطبيعتها ومداها أيضاً ولهذا يصعب استمرار هذا الدعم أو استقراره.

ومن البديهى أن يؤثر نقص الموارد المالية واختلالها على كافة الموارد الأخرى اللازمة لممارسة البحث الاجتماعى. حيث أدى ذلك إلى مظاهر عديدة من التقصير فى ممارسة الوظيفة البحثية داخل المؤسسات العلمية . بالإضافة إلى عدم توافر حد مقبول مما يسمى بالبنية الأساسية للبحث الاجتماعى والتى تشمل القوة البشرية اللازمة والتجهيزات الفنية كالمكتبة والمعلومات. حيث بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات إلى عدد الطلاب ١: ١١١ وفقا لتقديرات عام ١٩٧٢ وقد ارتفعت هذه النسبة لتبلغ ١: ١٨٠ عام ١٩٧٥ بعد هجرة الأساتذة إلى البلدان النفطية (السقطى، ١٩٩١؛ ص ٥٨) والغريب أن التوسع فى إنشاء الجامعات الإقليمية لا يراعى هذا الخلل فى القوى البشرية والمادية. وبالتالى يزداد العبء على الجامعات الأم وتستنفذ طاقات الباحثين فى أعمال التدريس . ويظل مستقبل هذه الجامعات محفوفا بالمخاطر نظرا لعدم قدرتها على الاضطلاع بمهام الدراسات العليا مثل توافر المراجع والمعلومات والأساتذة المشرفين.

وبما أن القدرات المالية أصبحت تشكل محورا رئيسيا فى تقرير مصير أى سياسة بحثية، فقد أدى تعثر الدولة فى تمويل البحث الاجتماعى إلى ظهور نوعين من التمويل أحدهما يمكن أن نطلق عليه التمويل الحكومى الاستثنائى أو التمويل الحكومى المشروط. وذلك تمييزا له عن الدعم الثابت والمأخوذ من الميزانية العامة مباشرة . وفى حالة التمويل

الاستثنائى يطلب من مؤسسات البحث الاجتماعى القيام بأبحاث لصالح بعض الهيئات الحكومية مقابل تمويل البحث من جانب تلك الهيئات بشكل مباشر.(١٧) ورغم ماقد يبدو فى هذا التمويل من بعض الإيجابيات، فإنه قد يثير بعض الشكوك الخاصة بتأثير بعض الهيئات الحكومية المانحة للمال على أهداف البحث ومجراه. أما النوع الثانى فهو التمويل الأجنبى سواء من خلال مؤسسات دولية كالأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة أو بعض حكومات أو شركات الدول الأجنبية مثل الولايات المتحدة. وفى هذا الإطار تجرى البحوث المشتركة من خلال تعاقدات فردية أو عن طريق مؤسسات. ولاتخلو هذه البحوث من السلبيات.

وفيما يتعلق بالتمويل الحكومى الاستثنائى، فإنه قد يؤدى إلى أضرار مرتبطة بإضفاء طابع المشروعية على سياسات الدولة والخضوع لأولويات بعض المؤسسات الحكومية وبالتالى فرض إطار إيديولوجى معين على الباحث. وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن "هذا ليس عيبا ولاعارا على الباحث، لأن خضوعه لتلك الأولويات هو توظيف كامل لعلمه فى خدمة عملية التغير الموجه ولخدمة القطاعات الأكبر من أبناء مجتمعه" (الجوهرى، ١٩٨٨؛ ص ص ٤-٥). ورغم وجاهة هذه التحفظات من الناحية المنطقية، فإنها تغفل بعض مظاهر الوضع المريب فى التمويل الحكومى والتى ليس مصدرها مشاعر الباحث وإنما سلوك الجهة الممولة بالطبع. ومن هذه المظاهر، عدم تفرقة الحكومة، ولاسيما الجهات الأمنية بين علانية البحث العلمى وسرية المعلومات التى تستخدم لأغراض أمنية فى المقام الأول. وهناك تجربتان بارزتان فى ذلك، هما بحث الجماعات الإسلامية المتطرفة وبحث أوضاع المجندين بالأمن المركزى الذين قاموا بعملية تمرد واسعة. وفى الحالتين، حاول المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية إجراء البحث والاستعانة بمشورة الباحثين وتقديم النتائج التى يسهل توظيفها فى مجال التطرف الدينى والعصيان المسلح داخل معسكرات المجندين. ولم تكتمل محاولة المركز القيام بالبحث لاعتبارات السرية التى تفرضها الجهات الأمنية على البيانات. (المصرى، ١٩٩٢؛ ص ص٢٢٢-٢٢٣)(١٨) ومن الواضح أن التمويل الحكومى على هذا النحو يشكل ضغوطا شديدة على الباحثين ويضعهم فى موقف مريب ولاسيما إذا حاولت الحكومة الاستعانة بأية معلومات يدلى بها الباحثون فى مجال فهم الجماعات الإسلامية وذلك بالقضاء على هذه الجماعات عن طريق القوة البوليسية.

أما البحوث المشتركة فهى ظاهرة جديدة على البحث الاجتماعى فى مصر. وهى نتاج ظروف وملابسات سياسية تحتم على الباحثين والمؤسسات البحثية ضرورة الانفتاح على العالم. لقد بدأت هذه الظاهرة فى السبعينيات بوصفها أحد صور التمويل الأجنبى للبحوث. ومن الهيئات التى تقوم بتمويل البحوث المشتركة، هيئة المعونة الأمريكية بالقاهرة، ومشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية. وتجرى البحوث المشتركة فى صورة اتفاقات بين الحكومة المصرية والحكومات الأجنبية أو فى صورة اتفاقات تعاقدية فردية بين الباحثين والجهات الأجنبية.

ومن المعروف أن التعاقدات الفردية فى السبعينيات قد أثارت ردود أفعال حادة من جانب بعض الباحثين والمثقفين والكتاب فى عام ١٩٨٢. وقد اتسمت المناقشات والتحقيقات بالإثارة الصحفية حول نشاط المخابرات الأمريكية

والمركز الأكاديمي الإسرائيلي في مصر، ومخاطر البحوث المشتركة على الأمن القومي وسوق العمل العلمي.(١٩) والسمة الغالبة على معظم المناقشات هي التسطيح الشديد في فهم الآليات السياسية المرتبطة بالبحث الاجتماعي. والشئ المثير أن أغلب الكتابات كانت تعزز الاتجاه نحو درء الشبهات بمزيد من العزلة، ومواجهة خطر البحوث المشتركة بمزيد من تكريس الدور الحكومي في البحث الاجتماعي. ولقد أضفى ذلك علي التدخل الحكومي شرعية كبيرة مما دفعها إلى اتخاذ بعض التدابير في اتجاه تعزيز حضور الدولة في البحوث المشتركة. وتشير بعض وثائق المجلس الأعلى للجامعات إلى أنه "نظرا لعدم وجود تنسيق وتوزيع منظم لهذه البحوث في الجامعات والتخصصات المختلفة، وعدم وجود رقابة مالية وإدارية منظمة بلوائح وقواعد، فقد جرت محاولات لإعادة تنظيم البحوث المشتركة على نطاق واسع. وبصدور القرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن تنظيم مشروعات البحوث المشتركة مع هيئات أجنبية، تم وضع ضوابط محددة لنشاط هذه البحوث" (المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩١، ص ١). وفي هذا الوقت أصبح مشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية نموذجا لتطبيق هذه الضوابط تحت إشراف المجلس الأعلى للجامعات.(٢٠)

ويهدف هذا المشروع إلى إقامة روابط علمية بين الجامعات في البلدين بما يخدم خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر بهدف المساهمة في علاج معوقات الإنتاج والتنمية وإعداد وتنمية الكوادر العلمية للجامعات ومعاهد البحوث. وبمقتضى ذلك تم تخصيص مبلغ ٥ر٢٧ مليون دولار أمريكي لإنفاقها في أغراض البحث العلمي في مصر على مدى خمس سنوات مدت إلى عشر سنوات لتعثر التمويل في منتصف فترة تنفيذ المشروع (المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩١: ص٢).

ويلاحظ أن نصيب البحث الاجتماعي من التمويل في مشروعات الترابط يعد ضئيلا. ولاسيما إذا قورن ذلك بما يخصص لبحوث العلوم الطبيعية والتطبيقية حيث يتم وضع البحوث الاجتماعية ضمن مشروعات مسحية أو مشروعات ذات روابط متخصصة وفي هذه الحالة يبلغ حجم التمويل ما بين ١٠ آلاف دولار إلى ٥٠ ألف دولار. ويدرج البحث الاجتماعي ضمن عمل لجنة تنمية الموارد البشرية والرعاية الاجتماعية والسكان، وهي اللجنة التي تحتل المرتبة الثامنة في التسلسل الهرمي للجان ككل. كما أن ما يخصص لبحوث علم الاجتماع والانثروبولوجيا يعد ضئيلا للغاية. ولا يتعدى حجم الأبحاث في هذين التخصصين ثلاثة بحوث على الأكثر منذ عام ١٩٨١ إلى ١٩٨٨.(٢١)

وهكذا يتضح أن موارد البحث الاجتماعي تفتقد الدعم من جانب الدولة ويشوبها الخلل والقصور الشديد فيما يخصص لها من موارد حكومية أو أجنبية. وفي هذا الوضع الحرج يواجه الباحثون اختياراً صعباً في صياغة حياتهم العلمية بين إعطاء كل الجهد لدعم المؤسسات العلمية والتضحية الكاملة ببعض التطلعات الاجتماعية. وهي معادلة صعبة وتكاد تكون مستحيلة في كثير من الأحوال. ولذلك فإنه مع كل هذا القصور تهدد الطاقات وتهدر الإمكانيات إما في مزيد من استغلال الموارد المخصصة للتعليم والتدريس والامتحانات وتوزيع المقررات أو التطلع إلى الهجرة.

٢- التواصل

يقاس نمو أى علم وتقدمه بمدى قدرته على القيام بعمليات تواصل داخل النسق العلمي وخارجه. والمقصود بالتواصل، العملية التي يتم بمقتضاها خلق حوار علمى بين الباحثين (أفقيا ورأسيا) وداخل التخصص الواحد وخارجه، وتكوين قنوات علمية مثل الدوريات المتخصصة والروابط والاتحادات العلمية التى تسمح بتبادل الرأى وحرية النقد. وكذلك الانفتاح على الإنتاج العلمى فى مختلف الأقطار من خلال حلقات البحث والمؤتمرات والبحوث المشتركة. ويبدو أن حركة النمو العلمى، معرفيا ومنهجيا، تعتمد أساساً على طبيعة حركة التواصل التى تتيحها المؤسسات العلمية ونشاط الباحثين عبر المدارس الفكرية المختلفة. ومع ذلك، فإن قدرة أى تخصص علمى على التواصل تتوقف فى المقام الأول على تلك المكانة التى يحتلها ذلك التخصص داخل المؤسسة العلمية وخارجها. وفى هذا الإطار يحتل البحث الاجتماعى فى مصر موقعا هامشيا فى سلم الأولويات العلمية والفكرية والسياسية. وبالتالى، فإن مكانة المشتغلين بالبحث الاجتماعى، عموماً، تتأثر إلى حد كبير بتلك المكانة الدنيا (صبور، ١٩٩٢: ص ٢١) التى يحتلها عملهم. فهناك تمايز هائل بين مجالات البحث الاجتماعى ومجالات البحث العلمى الطبيعى والتطبيقى. حتى أن لفظة "علم" تأتى مرتبطة دائماً بتخصصات الكيمياء والبيولوجيا والفيزياء مثلاً . وكأن ماعداها من تخصصات ليس بعلم. من هنا لا يشعر أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعى عموماً بأنهم أصحاب تخصصات لها قيمة. وبالتالى فهم لا يلقون نفس الاحترام والتقدير الذى يلقاه زملاؤهم فى مهن الطب والهندسة والكيمياء مثلا. ومن المتصور أن ذلك يساهم إلى حد كبير، فى إعادة إنتاج تمثلاتهم لمكانتهم ومواقعهم وكذلك مواقع الحقول المعرفية التى يعملون بها.

هذا يعنى أن قيمة البحث الاجتماعى فى مصر تتوقف عند حدود المشروعية المؤسسية فى أدنى مستوياتها. حيث تتقلص القيمة العلمية المبتغاة إلى مجرد إنشاء قسم جديد لعلم الاجتماع فى جامعة مصرية، حتى دون أى مقومات علمية يمكن أن ينهض عليها هذا القسم. ولذلك ، فإن أقصى مايمكن عمله لصالح البحث الاجتماعى فى نظر الكثيرين هو خلق كيانات طبوغرافية للتخصص. وفى إطار السعى الدؤوب للمحافظة على التواجد المؤسسى، يسعى الباحثون إلى مزيد من إضفاء طابع الهيبة على عملهم عن طريق التوغل فى التخصص أكثر من اللازم والانعزال المبالغ فيه عن الاحتكاك بالمجالات المعرفية الأخرى. وعدم إتاحة اللغة التخصصية الضيقة لأن تكون فى متناول من هم خارج التخصص الضيق. وبدلا من أن يتطور البحث الاجتماعى عبر تفاعل التخصصات العملية المختلفة داخل الحقل الأوسع للعلوم الاجتماعية، فإنه ينمو بصورة مشوهة، حيث تتراكم الأبحاث والخبرات المعرفية والمنهجية ضمن إطار حدود تخصصية لا وجود لها إلا فى أذهان بعض الباحثين. ولا أغالى إذا قلت أن الطموحات الشخصية التى تضيق بها الحدود المؤسسية ربما تؤدى إلى خلق وظائف وأقسام جديدة تحت مزاعم تخصصية (٢٢). وبدلا من أن يتقدم العلم فى تراكم معرفى ومنهجى عبر التواصل والتفاعل أفقياً ورأسياً، فإنه يعمل فى إطار العزلة والتقوقع المتزايد . وفيمايلى بعض مؤشرات هذه العزلة:

أ- عدم وجود حوار علمى بين المشتغلين بالبحث الاجتماعى، وبالتالى عدم قدرة التحليلات العلمية على استخدام الأدوات النقدية المبتكرة فى الكتابة أو الحوارات المباشرة داخل حلقات البحث والمؤتمرات.(٢٣) وكذلك عدم قدرة الباحثين على الفصل بين النقد العلمى والتجريح الشخصى. وهذه سمة تميز الباحثين، سواء الداخلين فى حوار ونقاش أو المستمعين والمشاركين فى هذا الحوار. ويمكن تفسير ذلك من خلال فهم عالم الباحثين. فهناك ما يمكن أن نطلق عليه "ازدواجية أساليب حياة الباحثين"، فهم يمارسون مهنة البحث العلمى بحكم وظائفهم، ويؤمنون بقناعات ومعتقدات ناشئة عن روابط اجتماعية محددة. وتلعب هذه الروابط دوراً فى تشكيل السلوك العلمى للباحثين. ولذلك تختلط قوة الباحثين وهيبتهم العلمية بالإطار الاجتماعى الذى يضفى عليها شرعية رمزية. ولذلك يحرص الباحثون على ممارسة اقصى درجات العنف الرمزى - إذا جاز لنا التعبير- فى الحيلولة دون تعرض أعمالهم للنقد كما يحرص بعضهم على تعزيز مكانتهم من خلال المبالغات الإنشائية الشفاهية(٢٤). وربما يدعم هذا السلوك توقعات الآخرين له واعتماد هذه التوقعات على التقويمات الشخصية. ذلك أن أغلب الباحثين لا يقرأون أعمال بعضهم البعض ويحتفظون بتقويمات شخصية لبعضهم البعض ولا يصرحون بها. وقليل من هذه التقويمات له بعض المصداقية العلمية وكثير منها لا يمت للعلم بأى صلة. وفى ظل عدم وجود مناخ صحى يسمح بالحوار والتعدد فى الآراء واحترام الاختلاف والترفع عن الذاتية، يمارس المشتغلون بالبحث الاجتماعى عملية وهمية من الحراك فى المكانة العلمية لبعضهم البعض اعتمادا على معايير شخصية فى اختلاق التدرج والتقويم الشخصى الشفاهى.

ب- ومن الأشياء التى تساهم فى مزيد من عزلة المشتغلين بالبحث الاجتماعى، عدم وجود نشرة متخصصة يتم تداولها بين أهل التخصص. وكذلك عدم وجود دورية علمية متخصصة تعبر عن حركة الإنتاج العلمى وتبادل الحوار والنقاش. باستثناء الفرصة التى كان يوفرها الكتاب السنوى لعلم الاجتماع (٢٥). ومع افتقار مؤسسات البحث الاجتماعى(٢٦) القنوات اللازمة للحوار والاتصال، تصبح المعايير العلمية فى تقويم الإنتاج العلمى معايير شكلية تعتمد المنح والمنع بموجب استيفاء الشروط المؤسسية أو عدم استيفائها. وبهذا يستطيع أى باحث، بحد أدنى من الجهد والقدرة، المرور عبر الطقوس المؤسسية والحصول على الدرجات العلمية. وفى هذه الحالة توزع الحقوق والواجبات والامتيازات فى إطار سيادى بغض النظر عن الإمكانيات والقدرات الفعلية للباحثين. ومايزيد الأمر سوءاً عدم وجود قنوات تواصل حر خارج الإطار المؤسسى وهى القنوات التى يفرزها المجتمع المدنى مثل الجمعيات المهنية(٢٧) والاتحادات والروابط العلمية التى تمارس نشاطا علميا وثقافيا وسياسيا. وتبدو أهمية هذا النوع من القنوات فى أنه يشكل بديلا حقيقيا لمؤسسات البحث الاجتماعى الحكومية، تلك التى لا تعطى للقدرات الفردية متنفساً بل تكبلها بالقيود عبر الدهاليز البيروقراطية وأعباء التدريس وعبر استخدام سلطة المنح والمنع . أما القنوات الحرة فإنها تعطى الباحث "إحساساً بأنه قادر على التأثير، ولو بقدر متواضع فى بيئته الاجتماعية. كما تعطيه قدرا، ولو متواضعا، من الشعور بالأمان الجماعى فى مواجهة الدولة، وتتيح له عدداً أكبر من فرص الارتقاء الذاتى" (إبراهيم، ١٩٩١؛ ص

١٦). وفى نفس الوقت يمكن لهذه القنوات أيضاً أن تقوم بعملية فرز علمي حر ومتواصل للإمكانيات العلمية الفعلية للباحثين من خلال النقد والحوار وإتاحة الإنتاج العلمي لجمهور واسع من داخل التخصص وخارجه. ومع غياب هذا النوع من القنوات لا يبقى أمام الباحثين سوى الصراع ولا يبقى أيضاً سوى إضفاء طابع الهيبة على المواقع والوظائف والتخصصات البحثية داخل المؤسسة. ويصبح مجرد شغل موقع ولو بسيط داخل هذه المؤسسات هدفا فى حد ذاته ودليلا كافيا ووحيدا على أهلية الباحث وكفاءته.

جـ- ندرة التواصل بين البحث الاجتماعي ومختلف التخصصات العلمية داخل حقل العلوم الاجتماعية . ويبدو أن أسلوب بحث الفريق Team Work، وهو تقليد نادر (٢٨) يتم فى أغلب الأحوال بين أعضاء تخصص واحد وفى إطار رأسي. وربما حاول مشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية إتاحة الفرصة فى بحوث تنمية الموارد البشرية للمزج بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية فى البحث الواحد كشرط من شروط تمويل البحث. غير أن ما يحدث بالفعل هو هيمنة بعض الأعضاء فى تخصص معين على إدارة الفريق رغم الوجود الشكلى لباحثين آخرين من تخصصات أخرى.(٢٩) وربما يرجع السبب فى ذلك إلى صعوبة قيام تواصل علمي بين كبار الأساتذة سواء من تخصص واحد أو من تخصصات متعددة. وبالتالى فإن نجاح كثير من البحوث يعتمد على وجود باحث رئيسى وعدد من الباحثين الصغار يتم ترتيب مهامهم وحقوقهم فى تسلسل هيراركى. ومع ذلك فهناك تجارب قليلة ومثمرة فى بحوث الفريق مثل البرنامج الدائم لتعاطى المخدرات وبحث المرأة فى الريف والحضر ومشروع المسح الاجتماعي.

د- أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعي فى مصر غير منخرطين فى الحياة العامة ولا يشاركون بالرأى فى القضايا الفكرية والثقافية. وليس غريبا أن يجد جمهور لا بأس به من قراء العربية صعوبة فى فهم ما تعنيه كلمة انثروبولوجيا التى نقلت إلى العربية كما هى. وليس غريبا أيضاً أن يشعر كثير من المثقفين فى مصر بعدم أهمية علم الاجتماع وبعدم وجود لغة مشتركة للتفاهم مع المشتغلين بالبحث الاجتماعي. ويزيد الموقف سوءاً تخلف البحث الاجتماعي عن مواكبة حركة التغير الاجتماعي فى المجتمع.(٣٠) وعدم جرأة قطاع لا بأس به من المشتغلين بعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا على الدخول فى مناقشة القضايا العامة التى تستلزم وعيا سياسياً محدداً ورؤية علمية بالغة الدقة.

هـ- ندرة التواصل العلمي بين البحث الاجتماعي فى مصر وتيارات البحث الاجتماعي فى العالم الغربى. فلا وجود لمؤتمرات أو لقاءات علمية أو ندوات وحلقات بحث يمكن أن يتفاعل فيها الباحثون فى مصر مع زملائهم فى العالم . وأغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعي فى مصر غير منخرطين فى الجدل الذى ثار حول أزمة علمى الاجتماع والأنثروبولوجيا فى الغرب باستثناء اهتمام قسم الاجتماع بجامعة القاهرة بالتيارات النقدية فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا عبر رسالتين فى الماجستير تحت إشراف محمد الجوهرى(٣١). وهناك اهتمامات متفرقة فى التواصل العلمي مع علم الاجتماع الغربى وذلك فى إطار حركة الترجمة التى بدأت مع سلسلة علم الاجتماع المعاصر عام ١٩٧٢. وهى محاولة إيجابية وتمثل ثمرة جهد جماعى استثنائى لكنها ضعفت و توقفت كثيرها من الإيجابيات .

وفيما عدا ذلك هناك قصور حاد في ملاحقة الانتاج العلمى الغربى. فإذا قرأنا قوائم المراجع التى يستند إليها الباحثون فى أعمالهم فسوف نجد المسافة الزمنية واسعة بين أحدث مرجع تم الرجوع إليه وتاريخ نشر هذه الأعمال. ولا أبالغ إذا قلت إن هذه المسافة الزمنية تتراوح فى أغلب الأعمال العلمية ما بين ٥-٢٠ سنة على الأكثر. ويلاحظ أيضا ندرة الكتابات العلمية بلغات أجنبية من جانب الباحثين فى مصر . وكذلك ندرة الأعمال العلمية المنشورة بلغات أجنبية فى دوريات عالمية. ويعتمد كثير من الباحثين فى مصر على مجرد نشر الإنتاج العلمى بلغة عربية وفى إطار محدود. وبهذا ظل البحث الاجتماعى بمنأى عن الخلافات النظرية والمنهجية فى الدوائر العلمية الغربية. وأصبح مكتفيا بذاته يعمل فى إطار من التنشئة العلمية القائمة على العزلة والتقوقع.

٣- الأداء

إذا كان البحث الاجتماعى يعانى ، كما سبق أن أوضحنا، من مظاهر القصور والخلل فى الموارد العلمية وضعف قنوات الاتصال داخل الجماعة العلمية وخارجها، فإنه من المتوقع وجود بعض المظاهر السلبية فى الأداء العلمى للباحثين. وهو ما يعنى السير قدما فى أقصر الطرق وأيسرها بلوغا لتحقيق أهداف أكاديمية مباشرة (كالحصول على الدرجات العلمية)، وصعوبة إتاحة الفرصة لأى تجديد أو ابتكار فى القاموس المتداول بين الباحثين.

وفى هذا الإطار يمارس أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعى عملهم العلمى من منطلق الروح الفردية، سواء فى مجال التحصيل العلمى أو أسلوب إجراء البحوث.[٣٢] وفى الحالات التى تتطلب عملا جماعيا مثل البحوث المسحية ذات العينة كبيرة الحجم، فإن تقسيم العمل بين فريق البحث يتسم بالطابع التجزيئى، بحيث توزع المهام المطلوبة فى إطار فردى ودون أن تنصهر كافة جهود الأفراد فى تقرير البحث. حيث تختلف الصياغات النظرية عن بعض الاستنتاجات الميدانية، وتختلف لغة التنظير من فقرة لأخرى وهكذا. وأسوأ ما يمكن أن يحدث هو كتابة تقرير البحث بصورة تبدو كما لو أن الذى كتب غير الذى جمع البيانات دون أى روابط ذهنية واضحة.[٣٣] ولهذا لا تعمل هذه البحوث من خلال روح الفريق بالمعنى الدقيق للكلمة، وإنما تتشكل كل مجموعة بحث من باحث رئيسى يعاونه أفراد أقل فى المستوى العلمى والدرجة العلمية. وتتأرجح مهمة هؤلاء بين جمع البيانات من الميدان وتصنيفها وترتيبها. وفى داخل أغلب أقسام علم الاجتماع يعمل كل فرد بشكل منفرد. ولم تفلح الصلاحيات اللائحية لرئيس مجلس القسم فى خلق التناغم والترابط بين أعضاء القسم والعمل بروح الفريق البحثى. وتصل الروح الفردية إلى أقصاها فى ذلك الإصرار الشديد والمبالغ فيه على إجراء بحوث فى إطار تخصصى ضيق. وفى هذا الصدد يعانى البحث الاجتماعى فى مصر من ثنائية لا مبرر لها بين ما سمى بالبحث السوسيولوجى والبحث الأنثروبولوجى. وقد ترتب على هذه الثنائية تحاشى متبادل بين المشتغلين بالبحث فى كلا التخصصين. وقد يتخذ هذا التحاشى مبررات إيديولوجية أو مبررات علمية مبالغ فيها.

ومن الظواهر السلبية التى يتسم بها أداء الباحثين فى ممارسة البحث الاجتماعى الميل نحو الوصف والنزعة الامبيريقية المفرطة. وفى هذا الصدد يتحاشى أغلب الباحثين الدخول فى أى جدل نظرى. وربما يرجع السبب فى ذلك إلى قلة الأبحاث التى تقتضى الحوار والنقاش مع النظريات الغربية . وكذلك اكتفاء بعض هذه الأبحاث بتطبيق النظريات والفروض الغربية أو تعديل صياغة بعض الفروض بموجب اختبارها فى الواقع المحلى على أفضل الأحوال. وهو مايعنى ميل المشتغلين بعلم الاجتماع والانثروبولوجيا، منذ مرحلة مبكرة، إلى ضرورة إتقان قواعد الصنعة العلمية. فالباحث النموذجى الذى يتقن أدوات البحث السوسيولوجى والأنثروبولوجى هو الذى يستطيع الحصول على المعلومات اللازمة من الميدان بنفس القواعد الكلاسيكية فى البحث الاجتماعى الغربى. وهذا ماجعل البنائية-الوظيفية تلقى قبولا واسعا بين المشتغلين بالبحث الاجتماعى. وبالتالى، لم يترتب على استئناس مفاهيم وأدوات التحليل البنائى - الوظيفى أى صعوبات نظرية أو منهجية أو إيديولوجية من النوع الذى يفضى إلى رفض هذا المنهج. (المصرى، ١٩٩٢: ص ١٩٥)

وفى مناخ لا يسمح بالابتكار والتجديد، شاع استخدام مناهج وأدوات محددة ظلت تعمل لفترات طويلة دون أن تحقق تقدما ملموساً. وعلى سبيل المثال فقد استمر العمل بأسلوب المسح الوصفى وصحيفة الاستبيان والملاحظة بالمشاركة قرابة نصف قرن ومع ذلك لم تحقق هذه الأدوات تطورا منهجياً موازيا يتناسب وطول هذه الفترة. والملاحظ على أغلب البحوث التى تعتمد على البيانات الوصفية انقسام البحث إلى قسمين: الأول يعالج فيه الباحث فكرته والدراسات السابقة ومعالجته المنهجية والإطار النظرى الموجه للبحث. والثانى يقدم البيانات فى صورتها الخام ولو بقليل من التعديل أو فى شكل جداول إحصائية دون وأن يكون هناك أى معالجة تربط القسمين. هذا يعنى مدى الضعف الشديد فى المزاوجة بين الجوانب النظرية والإمبيريقية. والاعتماد على إطار نظرى مسبق بحيث يشعر القارئ منذ الصفحة الأولى بمدى التبسيط الشديد فى طرح الموضوع أو بداهة عرض المشكلة البحثية أو توقع النتائج مقدما. وتستوى فى ذلك البحوث التى تنطلق من اتجاه بنائى - وظيفى أو تلك التى تسترشد بالمادية التاريخية.

من هنا، فالأداء العلمى يعتمد على التوجهات الفردية بدلا من العمل الجماعى واللجوء إلى الوصف بدلا من التحليلات النقدية والنظرية وتعايش بعض المفاهيم والمناهج دون أى صعوبات نظرية فى تطبيقها. ويتسم الأداء العلمى فى كثير من الأحوال بالخضوع الأعمى لإطار نظرى مسبق واستئناس هذا الإطار دون إعمال روح النقد والتفنيد. ومن ثم، يميل الباحثون إلي تكرار المفاهيم والأدوات واجترار الشروحات فى الكتابة المدرسية. (٣٤) وبذلك يصبح الأداء العلمى على هذا النحو مقيدا لروح التجديد والابتكار.

٤- الحدود

على الرغم من اتساع الحيز الذى يحتله التواجد الفردى فى مؤسسات البحث الاجتماعى، فإن ذلك لا ينطوى على تأكيد استقلالية الفرد وحريته فى ممارسة البحث. والمؤسسة البحثية لاتخلو من بعض الحدود وفقا لمدى اختلاف قوة

المصادر التى تنبع منها. فهناك مبادئ يسهل انتهاكها فى خضم اتساع الفجوة بين الواقع والمثال. وهناك بعض القواعد التى يصعب مجرد التفكير فى الخروج عليها من جانب الباحثين. وقد تكون الحدود قوية بما لها من حضور لائحى وقد تستمد قوتها من حضور عقيدى يتملك صدور الباحثين أنفسهم. وفى كل الأحوال، فإن تلك الحدود تلعب دوراً قويا فى اختيارات الباحثين لموضوعاتهم التى يدرسونها، وفى تقدير أنسب أساليب البحث والتنظير التى يسمح لها بفهم الظواهر الاجتماعية وصياغتها. وبهذا يمارس الباحث عمله وفقا لما تمليه بعض الضغوط السياسية والثقافية والأخلاقية.

على الجانب السياسى، كانت هناك ثلاثة مشاهد من الانتهاكات التى ارتكبها النظام السياسى فى حق أعضاء هيئة التدريس بالجامعات منذ الخمسينيات؛ وكانت لها أصداء بعيدة المدى على حرية البحث الاجتماعى. المشهد الأول حدث فى ١٩٥٤ عندما قام النظام السياسى بإبعاد مجموعة من أعضاء هيئة التدريس عن وظائفهم(٣٥) لأسباب إيديولوجية (دونالد ريد Donald Reid، ١٩٩٠: ص ١٧٠). وحدث المشهد الثانى عقب انتفاضة الحركة الطلابية التى كانت تطالب بحقوق سياسية وأكاديمية. وقد أثار ذلك حرج أعضاء هيئة التدريس. "وكان للأثر الذى أحدثته انتفاضة ١٩٧٣/٧٢ الطلابية على هيئة التدريس بالجامعات أهمية كبيرة، حيث أسفر عن خرق التقليد الذى كان ساريا منذ ١٩٥٤، والذى تمثل فى الهدوء السياسى التام الذى انتهجه أساتذة الجامعات، الأمر الذى أسفر بالقطع عن تحول أساتذة الجامعات إلى جماعة نشطة سياسيا" (عبد الله، ١٩٩١: ص ٢٤٠). وقد وصل هذا التحرك إلى ذروته فى السبعينيات مما دفع الرئيس السادات إلى تكرار حادثة ١٩٥٤ وذلك بإبعاد بعض الأساتذة عن وظائفهم واعتقال بعضهم بتهم التخابر مع دول أجنبية فى مشهد درامى ثالث. ومن الواضح أن هذه الانتهاكات لم تكن مستندة إلى شرعية قانونية وإنما كانت خرقا للحقوق المدنية والعلمية للباحثين. مع الأخذ فى الاعتبار أن قانون الجامعات قد نص فى أحد مواده على أنه من حق رئيس الجامعة نقل أى عضو هيئة تدريس أو معيد أو مدرس مساعد إلى وظائف أخرى إذا ثبت عدم صلاحيته لهذه الوظيفة . وبطبيعة الحال لم تستخدم هذه المادة حتى الآن ولكن النص عليها يؤدى وظيفة سيادية. فقد أصبحت العلاقة بين مؤسسات البحث والدولة تعتمد على إعمال مبدأ الرقابة دون أن تصل الأمور إلى مستوى الصدام مع الإدارة الجامعية.

ولقد كان البحث الاجتماعى مجالا مناسبا لتحقيق هذا المبدأ. وعلى الرغم من خلو قوائم ضحايا الإبعاد والاعتقال من المشتغلين بالبحث الاجتماعى، فإن تلك الأحداث كان لها أثر عميق على حركة البحث الاجتماعى فى مصر. فقد كانت هناك خطوط حمراء لا يجوز تجاوزها فى اختيار موضوعات البحث، وفى تبنى التوجهات النظرية ، وهذا ماجعل كثيراً من الباحثين يعملون فى أمان تحت مظلة المدرسة الدوركايمية والتوجهات البنائية الوظيفية. وقد حاول البعض تكييف كتاباتهم العلمية مع الخطاب الدعائى السياسى. ومن اللافت أن البحث الاجتماعى فى خضم هذه الأحداث ظل متقوقعا متخلفا عن اللحاق بركب الأحداث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وقد خلت قائمة الإنتاج العلمى فى

علم الاجتماع خلال فترة الانتهاكات السياسية من أى اهتمام بدراسة المؤسسة السياسية أو دراسة الأقليات والجماعات الهامشية(٣٦).

وإذا كانت القيود السياسية شديدة على البحث الاجتماعى، فإن قسوة القيود الثقافية أشد. فهناك تراث من المحرمات التى يصعب اختراقها . مثال ذلك القضايا الدينية المرتبطة بالعقيدة بشكل مباشر. فعلى الرغم من ارتباط الجامعة المصرية منذ إنشائها بالتوجه العلمانى، فإن المشكل الدينى ظل حاضرا فى البحث والنقاش (دونالد ريد Donald M. Reid، ١٩٩٠ : ص ٢٣٣). وقد اختلفت ردود فعل المشتغلين بالبحث الاجتماعى نحو المسألة الدينية باختلاف توجهاتهم الفكرية التى أخذت ثلاثة أشكال: الأول اتجه نحو استخدام المصادر الدينية الإسلامية منذ مرحلة مبكرة فى الزعم بوجود فكر اجتماعى إسلامى مميز عن الروافد الفكرية الغربية لعلم الاجتماع(٣٧) والثانى اكتفى بتحاشى الدخول فى مناقشة الظواهر الدينية، إما بدافع رفض العقيدة الإسلامية لأن تكون منطلقا إيديولوجيا أو القبول التام بها(٣٨). والاتجاه الثالث، حاول الحفاظ على حركة البحث الاجتماعى بعيدا عن الدخول فى معارك إيديولوجية مبكرة قد تلحق الضرر بمسيرة العلم. حيث واجهت دراسة الفولكلور فى السبعينيات مشكلة تحريم المساس بالعقيدة والنزول بها إلى مستوى الأسطورة أو الخرافة، مما حال دون فهم الأبعاد الفولكلورية للمعتقد الدينى باعتباره قوة مرجعية داخل المعتقد الشعبى. ولم يتسن لدراسات الفولكلور أن تجد سبيلها إلى النور دون تحديد مجال دراسة الثقافة الشعبية بصورة مناسبة. ولقد استطاع محمد الجوهرى القيام بهذه المهمة وفض الاشتباك بين دراسة المعتقد الدينى ودراسة المعتقد الشعبى(٣٩).

ومع اتساع نطاق الحركة الإسلامية فى السنوات الأخيرة، بدأت موجة من الدراسات والبحوث التى تتخذ من الإيديولوجيا الإسلامية منطلقا فكريا لها، فى إطار الرغبة الشديدة فى تطبيق المفاهيم الإسلامية على دراسة المجتمع، أو توظيف المفاهيم السوسيولوجية لخدمة نشر الدعوة الإسلامية، أو نقد المعارف السوسيولوجية والانثروبولوجية الغربية من منطلق إسلامى. وتتميز هذه المحاولات ، بالرغبة فى إعطاء صفة إسلامى مقرونة بعلم الاجتماع أو الانثروبولوجيا فى إطار ماسمى بأسلمة المعرفة Islamization (المصرى، ١٩٩٢؛ ص ص ١٨٤- ١٩٤). ويبدو أن ضعف قوة الحداثة فى المؤسسات البحثية قد أفسح المجال لظهور معادلة جديدة بين الأصالة والمعاصرة لصالح الخيارات الدينية الأصولية.

وإذا توغلنا داخل القيم والمعايير العلمية بأبعادها المختلفة، فسوف نواجه عددا من الاعتبارات الأخلاقية التى لم تحظ بنفس القوة التى تتمتع بها الحدود السياسية والثقافية سالفة الذكر. وربما تنتهك هذه الاعتبارات بسبب ماقد يشعر به الباحثون من عدم تناسب الأعباء المادية والمعنوية الباهظة، فى حالة الالتزام بها، مع العائد المتحقق من هذا الالتزام. وهذا أمر طبيعى فى ظل وجود المظاهر العديدة للخلل العلمى، ووجود نسق من القيم البراجماتية قصيرة النظر فى ممارسة البحث الاجتماعى، إضافة إلى عدم توفر القنوات التى تسمح بتداول القيم والمواثيق الأخلاقية ، والفرز

العلمى والأخلاقى المستمر، وإعمال مبدأ المحاسبة . وبهذا يعانى البحث الاجتماعى فى مصر أزمة أخلاقية تتجلى صورها فى المعادلتين التاليتين:

أ-معادلة الحرية والمسئولية

هناك صعوبات تواجه تحقيق معادلة متوازنة بين حقوق الباحث وواجباته . وكثيرا ماتصطدم حرية الباحث بمسئولياته نحو أطراف أخرى، كالجماعة العلمية ومجتمع البحث والهيئات الراعية للبحث والحكومات والجمهور.(٤٠) ومن بين الصعوبات عدم تكافوء العلاقة بين الباحث والمبحوث، وهذه مسألة لاتتعلق بالتفاوت الاجتماعى بينهما فحسب ، وإنما ترتبط أيضاً بطبيعة الأساليب التى يستخدمها الباحث. حيث ترتبط هذه الأساليب بالتواصل الحر، بالإضافة إلى أنها تعمل على اقتحام خصوصية المبحوثين ولا يترتب عليها عائد مباشر نظير البيانات التى أدلى بها المبحوث (عودة ، ١٩٩٠: ص ص ١٨-١٩) بالإضافة إلى حالات إساءة استخدام ماتوفر فى يد الباحث من بيانات وتقديمها إلي هيئات ممولة يمكن أن تلحق الضرر بالمبحوثين. (يورجنسن J. Jorgensen ١٩٨٢: ص ٥٠). وقد يسئ الباحث إلي المبحوثين عندما يدلى ببعض الآراء والتعليقات فى وسائل الإعلام بصدد بعض حالات القتل والاغتصاب والتطرف الدينى استناداً إلى ماينشر والذى يعتمد بدوره على تقارير الشرطة ومحاضر التحقيق التى لا تصلح لتكوين رأى علمى. وربما يساهم الباحث من خلال هذه التعليقات فى تشكيل رأى عام معاد نحو فئات معينة لا تملك حق الدفاع عن نفسها(عودة، ١٩٩٠: ص ص٢٠-٢١). وعندما يدلى الباحث بآرائه فى وسائل الإعلام، فإنه قد يبرر بذلك سياسات الدولة نحو قضايا معينة كالتطرف الدينى مثلا. وفى هذا انحياز يترتب عليه خرق لبعض القواعد الأخلاقية.

هناك بعض الجوانب العلمية التى تتأثر بعدم توازن الحرية والمسئولية، مثال ذلك مايحدث عندما يسئ الباحث استغلال حقه فى خداع المبحوثين أو إخفاء هويته أو "تقديم وعود كاذبة لهم" (الجوهرى، ١٩٨٧ : ص ٣٧٠). وأسوأ مايحدث هو انتشار ظاهرة السطو العلمى بمظاهرها المختلفة والتى قد تعتمد على النقل غير الأمين وغير الدقيق للأفكار والعبارات من مصادر أجنبية لا يتم الإفصاح عنها. أو السطو الشفاهى الذى يعتمد على سرقة الأفكار من الآخرين أثناء الحوار أو المناقشة معهم. وهناك حالات من النقل المباشر من الرسائل العلمية غير المنشورة دون الإشارة إلى مصدرها. وهناك ظاهرة من الانحراف شاعت فى السنوات الأخيرة وهى اعتماد بعض طلاب الدراسة العليا على الآخرين فى كتابة الرسالة لهم، فذاعت بيننا ظاهرة استكتاب الآخرين للرسائل الجامعية فى ميدان علم الاجتماع فى مصر.. وهذه قمة الكارثة. وكانت هذه الظاهرة حتى عهد قريب تقتصر على طائفة من الطلاب غير المصريين. ولكن الشراء الانفتاحى الأخير فتح هذا الباب أيضا أمام بعض المصريين (الجوهرى، ١٩٩٠: ص ١٠٦). وقد يكون نقص التمويل بالنسبة لكثير من الباحثين سببا فى إشاعة روح الاستسهال(٤١) والشعور بعدم الرغبة فى بذل الجهد والعطاء

للبحث العلمى. ومن المتوقع فى هذه الحالة ضعف الوازع الاخلاقى بحيث يجد الباحث فى قلة الموارد المالية مبررا كافيا لأى تهاون ولو بسيط فى الأمانة العلمية.

ب- معادلة السرية والعلنية

الأصل فى العمل العلمى علانيته، والجماعة العلمية لا تحقق ذاتها بمزيد من الانخراط فى جهاز الدولة ولكن بضمان حريتها وتمايزها وتأكيد دورها الاجتماعى إزاء الرأى العام (هلال، ١٩٩٠، ص ٩). ولكن قد تكون السرية مطلوبة فى إطار المحافظة على خصوصية المبحوثين وحمايتهم من أى أضرار يمكن أن تلحق بهم نتيجة العلانية. ولكن مشكلة السرية تكمن فى حالة مشاركة الباحثين فى أنشطة بحثية سرية أو المشاركة فى أبحاث غير مسموح بنشر نتائجها أو إتاحة النشر فى نطاق محدود . وهناك صعوبات تواجه مبدأ العلنية فى البحث عندما تريد الدولة الاستعانة بمشورة الباحثين فى قضايا تمس الأمن القومى.(٤٢) أو قيام المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بأبحاث سرية تحت مبرر المصلحة الوطنية وحماية السلام الاجتماعى(٤٣). فالسرية هنا تمحو الخيط الرفيع الفاصل بين عملية التخابر والنشاط البحثى . أو ما يسمى المعلومات الأمنية والمعلومات العلمية(٤٤).

وهكذا يتضح مما سبق مدى ارتباط أزمة البحث الاجتماعى فى مصر وتتابعها فى حلقات مترابطة يفضى بعضها إلى البعض الآخر. ذلك أن هدر الموارد العلمية يرتبط بانهيار قنوات الاتصال. كما أن تدنى مستوى الأداء العلمى يمثل المحصلة النهائية لهذا الخلل ويؤثر فى خرق القواعد الأخلاقية ويتأثر بها . وبالتالى "فالضعف العلمى والضعف الأخلاقى حليفان مخلصان"(الجوهرى، ١٩٩٠، ص - ١٢) كل منهما يفضى إلى الآخر ويؤدى إلى مصير مجهول. ترى كيف تأثر الباحثون الشبان بهذا التحالف البغيض؟ وكيف يواجهون ذلك المصير المحتوم؟ هذا ماتجيب عليه الصفحات التالية:

ثالثاً:حصاد الأزمة : هموم الباحثين الشبان

لما كانت أزمة البحث الاجتماعى فى مصر نتاجا لتمفصل سلوك الدولة مع سلوك جيل من الباحثين الذين يقودون حركة البحث فى المؤسسات، فإن مستقبل البحث الاجتماعى يواجه خطرا شديدا. ولاسيما أن سفينة المستقبل مثقلة بالهموم والأعباء وتدهور الإمكانيات. وأحسب أن جيلنا من الباحثين الشبان تحاصره كل الأمواج وتدفعه إلى مصير بائس. هذا لايعنى أننا نبرئ أنفسنا من المسئولية ونحمل غيرنا تبعات الغرق ، بل نحن جزء من الأزمة ومشاركون فى المسيرة ويقع علينا وحدنا مسئوليات جسام نحو أنفسنا ونحو مؤسساتنا وماتبقى من التجارب المخلصة. ولهذا نتوقف عند حصاد الأزمة ممثلة فى أوضاع الباحثين الشبان والتى تمثل امتداداً طبيعياً لمظاهر الخلل فى حركة البحث الاجتماعى. وفيما يلى أربع مشكلات واجهت الباحثين الشبان:

١- التأهيل العلمى

ينقسم الباحثون الشبان إلى قسمين : الأول يتمثل فى أولئك الذين يرشحون لوظائف أكاديمية أو بحثية بموجب التفوق والحصول على تقدير أعلى فى السنة النهائية من التعليم الجامعى. وهؤلاء يعملون فى وظائف معاونة مثل التدريس والتدريب والبحث. ويتجه أغلبهم نحو الالتحاق بالدراسات العليا إلى جانب الأعباء التى يكلفون بها. أما القسم الثانى فيشمل الشباب الذين لم يحالفهم الحظ فى الحصول على التقدير الأعلى لكنهم يرغبون فى استكمال الدراسات العليا إلى جانب ما يمارسونه من عمل خارج الجامعة.

والملاحظ أن هذين النوعين من الباحثين يتشابهان إلى حد كبير فى خصائصهما الاجتماعية والتعليمية. فهما ينحدران من أصول اجتماعية متوسطة تنظر إلى التعليم العالى على أنه أحد القنوات الضرورية للحراك الاجتماعى. وأغلب هؤلاء من الذين أتمو تعليمهم الأساسى والثانوى فى المدارس الحكومية المجانية التى تعانى تدهوراً متلاحقاً فى مقومات التعليم منذ أكثر من ثلاثين عاما. كما أنهم يعتمدون فى تأهيلهم على الدراسات الأدبية والإنسانية. وبهذا لا توجد فروق جوهرية بين أغلب الباحثين الشبان سواء من يمارسون البحث إلى جانب وظائفهم فى الجامعة ومركز البحوث، أو من يمارسون البحث العلمى إلى جانب وظائفهم غير العلمية. والتقديرات الجامعية قد لا تمثل مقياسا فعليا للقدرات الحقيقية للباحثين الشبان. حيث أن مؤهلات هؤلاء الباحثين تعتمد على المقررات الجامعية التى تدرس للطلاب. كما أن مبدأ تقويم قدرات الباحثين يعتمد على نفس المقياس الذى تقاس به مقدرة الطلاب العاديين . وبالتالى فإن عنصر الصدفة وارد بشكل عام فى الحصول علي التقديرات الجامعية. والدليل على ذلك وجود نسبة من الباحثين يتمتعون بمهارات علمية أفضل من زملائهم الذين أتت بهم الصدفة إلى العمل فى وظيفة معيد أو باحث بالمركز القومى للبحوث. ومع هذا فالفروق، حتى على هذا المستوى، ليست حاسمة. وجميعنا يعانى تدهورا حادا فى المستوى العلمى والافتقار إلى الشروط والمقومات الضرورية لممارسة البحث الاجتماعى.

فهناك قصور شديد فى إتقان اللغات الأجنبية اللازمة للاطلاع على المراجع العلمية المتخصصة والتواصل مع الآخرين . ويشمل ذلك عدم القدرة على القراءة بلغة أجنبية أو ترجمتها أو التحدث والكتابة بها. وإذا كان إصلاح هذا القصور يتطلب اختيار نوعيات أفضل من الطلاب عند قبولهم فى أقسام علم الاجتماع، فإن الحلول العاجلة تستلزم قيام المؤسسات البحثية بوضع اللغة الأجنبية فى أولى اهتماماتها عند تأهيل الباحثين الشبان. وهو مالا يحدث بالفعل رغم وفرة القدرات المؤسسية للقيام بهذه المهمة.(٤٥) ولهذا يتعثر كثير من الباحثين الشبان فى بداية حياتهم العلمية ولا يستطيعون الاعتماد على قدراتهم المالية الهزيلة فى الإنفاق على تعليم اللغات الأجنبية فى المراكز المتخصصة. وهكذا تضيع السنوات فى محاولات فاشلة فى تعلم اللغة الأجنبية اعتماداً على الجهد الذاتى للباحث.

ولاعجب فى أن يعانى كثير من الباحثين "هبوطا معيبا فى التعبير باللغة العربية" (الجوهرى، ١٩٩٠، ص ١٠٥) وفى هذا دلالة واضحة على مدى افتقاد الحد الأدنى من مقومات العمل فى البحث العلمى. حيث تعلمنا دروس

اللغويات، أن اللغة لاتنفصل عن التفكير. ولذلك فإن قصور الباحثين فى إتقان اللغة العربية يرتبط بالقصور فى التفكير والتكوين الذهنى . وهذه مسألة تتعلق بنظامنا التعليمى الذى لا يعتمد على بناء التفكير المنظم وبالتالى يفتقد كثيرا من مصداقيته.

يعانى الباحثون أيضاً من القصور الشديد فى معرفة الوضع النظرى المنهجى الراهن فى مجال علم الاجتماع والمسارات التاريخية التى بلغها عالميا ومحليا. وتعد الكتب المدرسية المنشورة باللغة العربية المصدر الرئيسى لمعرفة الكثيرين من طلاب الدراسات العليا، ولاسيما فى السنوات الأولى من حياتهم. وهى كتابات مبسطة لا تصلح أساساً للتأهيل العلمى السليم. ويلاحظ أن مقررات السنة التمهيدية للماجستير فى أغلب اقسام الاجتماع غير كافية لتأهيل الباحثين فى إتقان المهارات النظرية والمنهجية الواجبة . مثل سعة الأفق والاستيعاب النظرى لمختلف القضايا والمشكلات من واقع التحليل النقدى ، وامتلاك حس تقويمى للأعمال العلمية والأدوات المنهجية المستخدمة. هذه المهارات غير متوفرة فى البرنامج الدراسى الذى يعتمد على محاضرات عامة وكتب مقررة بنفس الأسلوب الذى يتم به تدريس مقررات مرحلة الليسانس. ومع ذلك "تكشف الشواهد الواقعية أن نسبة شديدة الضآلة لاتزيد عن ١٥٪ فى كثير من الأحوال هى التى تجتاز السنة التمهيدية للماجستير وهو شرط التسجيل لدرجة الماجستير" (الكردى، ١٩٨٩:ص٨). وهناك مشكلة تتعلق بالمهارات الميدانية الواجب توافرها فى الباحث الشاب والتى لا تراعى عند اختيار الباحثين. فالبحث الاجتماعى يتطلب قدرات شخصية فى الدخول فى تفاعل مع الناس من مختلف المستويات، والصبر والتواضع والمثابرة وسرعة البديهة فى الحصول على البيانات وفهمها من الميدان. وتتطلب دراسة المجتمع المصرى قدرة على التفاعل الشخصى والحوار المباشر والتوغل داخل المفارقة فى حياة الناس بين الواقع والمثال. ومهما امتلأت كتب المنهج بالقواعد والإجراءات الواجب توافرها فى الباحث، فإنها لن تستطيع أن تؤهل باحثا يفتقد الحد الأدنى من القدرات الميدانية . ومن المعروف أن كل تجربة ميدانية تشكل خبرة قائمة بذاتها (انظر ماركيوز Mar- cus G. وفيشر M. Fischer، ١٩٨٦) مما يستلزم وجود حد أدنى من القدرات الشخصية للعمل الميدانى. وهو مايفتقر إليه أغلب الباحثين الشبان.

وفى هذا الإطار يواجه الباحثون الجدد أزمات شديدة عند اجتيازهم لمرحلة الماجستير. وقد يلعب الإشراف دورا فى التقليل من حدة هذه الأزمات أو تفاقمها. فقد تعمل الجهود المخلصة لبعض الأساتذة على تقديم العون الصادق لتلاميذهم بمشاعر من الأبوة / الأمومة الصادقة. وقد تفشل هذه الجهود مع بعض الباحثين الآخرين . وفى الحقيقة أن نجاح ما يبذله الأستاذ المشرف من جهد لابد وأن ينسجم مع توفر مقومات أساسية فى المؤسسة العلمية وفى إمكانيات الباحثين أنفسهم. وهذا لا يعفى بعض الأساتذة من مسئولية الإعداد العلمى للباحثين من خلال الإشراف. فهناك مظاهر من الإهمال الجسيم فى الاضطلاع بهذه المهمة. وفى السنوات الأخيرة أصبحنا نشاهد انصراف الأساتذة عن طلابهم بالذهاب إلى الإعارات. والشئ الأعجب أن يحتفظ بعض الأساتذة بالإشراف الغيابى على طلابهم أثناء الإعارة!.

ومن الواضح أن ثمة بعض المصاعب الاقتصادية تواجه الباحثين الشبان فى الوقت الذى يحتاجون فيه إلى الإعداد

العلمى الكامل وهى معادلة صعبة فى كثير من الأحوال. ولا يستطيع الباحث الشاب الحصول بسهولة على مساعدة مالية أو تفرغ للبحث. ولهذا يتدهور المستوى العلمى بشكل مستمر، وتبدو مؤشرات هذا التدهور واضحة فى ارتفاع متوسط عمر الباحث الشاب والذى يصل إلى ٣٢ عاماً. وارتفاع متوسط سنوات الحصول على الماجستير والدكتوراة إلى عشر سنوات رغم أن اللوائح الجامعية تنص صراحة على ألاتزيد هذه السنوات عن العشرة. كما أن نسبة من يسقط قيدهم نتيجة للتعثر فى الإنجاز يصل إلى ٢٧٪ بالنسبة للماجستير، ٧٪ للدكتوارة . كما تقل نسبة المقيدين لدرجة الماجستير مقارنة بنسبة الذين اجتازوا السنة التمهدية للماجستير حيث تبلغ ١:١٠.(٤٦) وفى هذا دلالة واضحة على الصعوبة البالغة فى اختيار وتحديد موضوعات الماجستير وإعداد الخطط المقترحة للتسجيل. ومن مؤشرات ضعف القدرات العلمية قلة المعالجات النظرية والمنهجية المستحدثة فى الرسائل العلمية . واتساع المسافة الزمنية بين أحدث مرجع فى قائمة المراجع التى اعتمد عليها الباحث وتاريخ إجازة الرسالة. وقد تتراوح هذه المسافة بين ٥-١٥ عاما على الأكثر.

هذا يعنى أن الباحث لا يكترث بتحديث معلوماته ومهاراته. ومع المظهر الشكلى الذى تتسم به عمليات فحص الرسالة ومنح الدرجة (انظر الكردى، ١٩٨٩: ص ٩)، فإن أقصى مايحلم به الباحث هو استيفاء القواعد الشكلية والحصول على الدرجة. وبموجب الحصول على الدكتوراه يتمتع الباحث بالأمان الوظيفى الذى قد يضفى عليه الكسل وعدم الحماس والانصراف إلى استغلال هذا الأمان فى جمع الأموال. وإذا أتيح له أن يدخل فى عمليات إشراف مشترك على طلاب الدراسات العليا تتكرر المأساة وتدور الدوائر ويعاد إنتاج التدهور داخل المؤسسات العلمية.

٢- تدهور الوعى

يسعى كثير من الباحثين الشبان إلى تقليص المسئوليات الملقاة على عاتقهم إلى مجرد الحصول على الشرعية المؤسسية التى تجيز لهم ممارسة البحث والتدريس. وبفضل هذه الشرعية يتحقق الأمن الوظيفى الذى يحلم به كل باحث . وبهذا يتحرر نسبيا من قيود وشبح الإبعاد عن وظيفته . فالوظيفة هى أساس حياته ومن ثم يضحى بأشياء كثيرة من أجل الحفاظ عليها ولا سيما فى ضوء شبح الجوع الذى يخيم على جيش العاطلين فى المجتمع. وعلى هذا تتشكل حياة الباحث فى إطار الحد الأدنى من الرضا الوظيفى والسعى الحثيث للحصول على الدكتوراه كهدف فى حد ذاته بغض النظر عن القيمة العلمية التى تحققت. وربما يستمر هذا المنحى طوال السنوات التالية. وهو ما مايعنى عدم الاعتبار للإنجاز العلمى أو الوعى بأهمية العلم.

ولهذا فإن ما يحرك الإنجاز والعمل بالنسبة للباحثين الشبان هو بعض الدوافع الاجتماعية. مثل العائد المتحقق من هذا الإنجاز على صعيد الاعتبارات الاجتماعية. فغاية مايريده الباحث أن تضفى عليه شهاداته العلمية الهيبة والمكانة الاجتماعية بين الناس. وهذا أمر طبيعى فى ظل وجود طموحات طبقية وسطى. فقيمة المعرفة العلمية تتحدد من خارج المؤسسة العلمية فى أهداف شخصية محدودة للغاية. وفى هذه الحالة، ليس من المتوقع أن يعى الباحث الحدود

الاجتماعية والسياسية للبحث الاجتماعى. وبفضل العزلة وعدم وجود رغبة ادقة فى التواصل والتعاون فيما بين الباحثين ينخفض الوعى العلمى إلى أدنى مستوياته. حيث يفقد كثير من الباحثين الشبان الرغبة فى المحافظة على المكتسبات العلمية. فهم لا يقرأون أعمال بعضهم البعض حتى داخل القسم الواحد أو الوحدة العلمية الواحدة . ولا يقيمون حوارا نقديا لتقويم أعمالهم. ويتجنبون الحوار النقدى تحاشيا لفرز القدرات العلمية فيما بينهم. وفى هذا الإطار يكتفى كل باحث بما أنجز محافظاً على صورته الذاتية المشوهة فيما يتعلق بقدراته العلمية الحقيقية. وقد يساعد على ذلك حصوله على تقدير لا يعكس حجم إنجازه الحقيقى بين زملائه. بحيث تتسع المسافة بين القيمة العلمية والقيمة المؤسسية.

ويبدو أن حركة التواصل بين الباحثين الشبان تتخذ شكل المجموعات الأشبه بالدوائر المنفصلة عن بعضها البعض وكل دائرة لها سمات خاصة ومسلمات محددة ولغة مميزة تمثل شفرة يحتفظ بها كل فرد ويستخدمها فى التواصل مع مركز الدائرة، أى الأستاذ الذى يتولى الإشراف على هؤلاء الباحثين. وقد يظل تأثير هذا الأستاذ مرهونا بالحدود العلمية التى تربطه بهؤلاء الباحثين الشبان. ولذلك عندما يحصل كل باحث شاب على منتهى أمله (الدكتوراه) ينفرط العقد، أيا كانت قيمته العلمية، وينفض الباحثون عن أستاذهم بعد أن حققوا معه أهدافهم العلمية. والشئ الملاحظ، كثرة هذا النوع من الباحثين واحتفاظهم بازدواج مستمر فى شخصياتهم بين لغة متأنقة حول القيم العلمية يتناولها عند الحاجة من ناحية، وقناعات داخلية برجماتية تتجلى فى سلوك عملى انتهازى يضرب بهذه القيم عرض الحائط، من ناحية أخرى.

وعلى أية حال، فإن طبيعة الوعى بالعلم فى ذاته لابد أن تنسحب على الوعى بالوظيفة التى يمكن تحقيقها من العلم. وليس من المغالاة القول بأن كثيرا من الباحثين لا يؤمنون بالعلاقة العضوية التى يمكن أن تنشأ بين تحقيق المكتسبات العلمية وتوظيف هذه المكتسبات لأغراض عملية. والسبب فى ذلك يرجع إلى عدم وجود ضرورة تحتم هذه العلاقة على المستوى المؤسسى. وكذلك عدم توفر وعى سياسى واجتماعى فى تمثل المفاهيم العلمية وإجراء البحوث. كل ما هنالك أن الباحثين الشبان يدركون أنهم يختارون العمل العلمى كوسيلة من وسائل الحراك. وهذا يفسر لنا لماذا تتسع الفجوة بين هؤلاء والمجتمع المحيط بهم كلما حققوا إنجازات علمية. وتتجلى هذه الفجوة فى عدم القدرة على توظيف المعرفة العلمية فى فهم المجتمع حتى بالنسبة لأنفسهم كأفراد، وكذلك مظاهر التعالى التى تباعد بينهم وأصولهم الاجتماعية. والغريب فى كل هذا أن كثيرا من هؤلاء الباحثين الشبان يتصورون أنهم على وعى بالمجتمع وأنهم أصحاب حق فى فهمه. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة .

٣- مأزق الحداثة

لا يستطيع الباحثون الشبان ممارسة البحث دون الاعتماد على قدر مناسب من الحداثة. فالزمن المعاصر مفروض علينا بكل مستحدثاته العلمية. والرجوع إلى الماضى مستحيل بحكم مسيرة التاريخ (انظر زكريا، ١٩٨٧: ص

ص٢٥- ٢٧) . وليس بإمكان أى باحث شاب أن يقرر اختيار موضوع للدراسة قتل بحثا ولا اللجوء إلى أدوات أثبتت عدم جدواها. بل يتحتم عليه بحكم انتمائه إلى جيل جديد أن يحيا في إطار الاختيارات المفروضة على هذا الجيل. وهى اختيارات ترتبط بالحداثة فى تمثل أحدث ماتوصل إليه العلم الحديث من أفكار ومفاهيم وأدوات منهجية. غير أن الباحث الشاب فى علم الاجتماع يجد مشقة كبيرة فى استيعاب هذا الزخم الهائل - والمتلاحق- من النظريات والمفاهيم الغربية الحديثة. والمشقة هنا ليس مصدرها فقر الموارد البحثية والعزلة وضعف الأداء العلمى والأخلاقى فى المؤسسات العلمية فحسب، بل طبيعة الباحثين الشبان أيضاً والتى تحول دون تقدم الكثير منهم واستيعابهم للعلم. وهذا ما يحتاج منا إلى وقفة.

وهنا ينبغى أن نفرق بين ثلاثة مستويات من بذل الطاقة بالنسبة للباحثين الشبان: أسلوب الحياة الشخصية والعائلية، وأسلوب التفكير فى مواجهة المشكلات بصفة عامة، وأسلوب ممارسة البحث العلمى فى المؤسسات البحثية. وبطبيعة الحال، هناك تداخل بين هذه المستويات، غير أن التمييز بينها يمكننا من فهم الكيفية التى يتم بها إهدار طاقة الباحثين . ومن المعروف أن الباحث الشاب يواجه أعباءً بالغة القسوة فى كل مستوى من هذه المستويات . فالباحث الشاب يحتاج إلى تكوين أسرة وحياة خاصة تستلزم إمكانيات هائلة. بالإضافة إلى الأعباء التقليدية التى قد تفرضها الحدود القرابية والأدوار التقليدية المفروضة على الباحث مثل رعاية الوالدين أو الإخوة إلى جانب رعاية أسرته الصغيرة. وفى ظل العادات والتقاليد لا يستطيع الباحث أن يتحرر من القيود الشديدة التى تستنفذ الوقت والجهد والإمكانيات المادية. وعلى الجانب الثانى لا يستطيع الباحث الذى تربى فى ظل ثقافة غيبية أن يتحرر من بعض الخرافات أو الوازع الدينى أو الاخلاقى فى مواجهة المشكلات بصفة عامة. فهناك مساحة هائلة من المقدسات والمحرمات التى تعوق القدرة على التفكير. وعلى المستوى الثالث، فإن مهنة البحث الاجتماعى لا تستطيع أن تعزل الباحث عزلا كاملا عن المستويين الأوليين. وليس من المستبعد أن تمتلئ هذه المهنة بأنماط السلوك التقليدى والتفكير غير العلمى. ولهذا قد يمارس الباحث الشاب العمل بقدر من التحصيل وبقليل من العلاقات الشخصية مع أساتذته وزملائه. بحيث يتحول السلوك العلمى إلي مزيج من الحداثة والتقليد. وربما يتضاءل حجم الحداثة فى مقابل طغيان الوازع التقليدى فى أغلب حياة الباحث. من هنا لا يستطيع الباحث الشاب تكوين عادات فى العمل العلمى يضمن لها الاستمرار والاستقرار مثل التحصيل المتراكم والإنجاز المستمر والمداومة على تخصيص الوقت الكافى للبحث العلمى. ولهذا يقل العطاء والمداومة على بذل الجهد فى التراكم المعرفى.

وهناك بعض الظواهر السلبية فى شخصية الباحث الشاب والتى تؤدى إلى ضعف ارتباطه بالحداثة فى حياته وعمله مثل الصلابة فى التفكير والافتقار إلى المرونة والغرور والرضى المفرط عن النفس وعدم سعة الأفق وعدم الاعتراف بالخطأ والتقدير المتحامل لجهود الآخرين وعدم التواضع ... إلخ. وقد لا أبالغ إذا قلت أن هذه الصفات تنتشر فيما بيننا بدرجات ونسب متفاوتة. وهذا معناه أننا نمارس البحث العلمى دون أن نملك مقومات الحداثة التى ينبغى أن تتغلغل فى حياتنا وسلوكنا.

٤- الانحراف الأخلاقي

تصل أزمة الباحثين الشبان إلى قمتها في ذلك السلوك الذي يتصف بالانحراف الأخلاقي وانعدام المسئولية. مثل السطو العلمي والمرونة الأخلاقية في التعامل مع قواعد النقل والاقتباس وكذلك عدم الدقة في الحصول على البيانات والدروس الخصوصية. والشئ الذي يدعو للأسى ذلك الانتشار الواسع لهذه الظواهر وشدة ارتباطها بجيلنا من الباحثين الشبان. مما يضعنا جميعا في حرج شديد ولاسيما عندما تحوم الشبهات حول البعض ممن كان يعرف عنهم حسن السيرة والسلوك أو السمعة الحميدة. وتزداد مشاعر الحزن عندما يُفضح أمر من كانوا يحرصون دائما على إضفاء طابع الالتزام على سلوكهم. وفي حالة ما من الصمت والتواطؤ يتفشى المرض في هدوء وينهار الجسم العلمي دون أن ندري.

تتأرجح أسباب هذا الانحراف بين قسوة الظروف المادية وفقدان الوعي السياسي في النضال من أجل دعم المكتسبات العلمية. فالباحثون الشبان يعانون من ظروف بالغة الصعوبة ويقعون تحت وطأة ضغوط غير مسبوقة في أجيال خلت. لكن ذلك لا يعني تقديم الأعذار والمبررات للسلوك المعيب. فطريق الانحراف لا يمشي فيه سوى من توفرت فيهم مقومات الدخول في عالم الجريمة. فقد يكون الجوع وراء السرقة ولكن ليس كل جائع لصا. وينبغي أن نعترف بوجود بعض الباحثين فيما بيننا لا تقوى نفوسهم على تحمل الصعاب ويستطيعون بحكم تكوينهم المرن أن يتعايشوا مع الفساد. ولهذا يتطاولون على حقوق الغير ويستبيحون لأنفسهم انتهاك حقوق الآخرين في الإنتاج العلمي. وفي ظل ضعف قنوات الاتصال العلمي وغياب مبدأ المحاسبة يسطو البعض على أعمال الغير وينتحلون أفكارهم المدونة والشفاهية. ويستسهلون التلفيق والكذب في البيانات والتوثيق.

قد يكون نقص التمويل سببا في تفشي هذه الظواهر لكن هناك حلولا أخرى يمكن أن يلجأ إليها الباحثون في حالة عجزهم عن توفير قوتهم. ولكنهم لا يستطيعون الدفاع عن حقوقهم ولا ينظمون أنفسهم في روابط علمية تناضل من أجل تحسين مستوى حياتهم العلمية والشخصية. وبدلا من ذلك فهم يمارسون الضغوط والقيود على أضعف حلقة في سلسلة النسق التعليمي ككل وهي الطلاب. بحيث يقوم الباحثون الشبان باستغلال حاجة الطلاب للدروس الإضافية في مزيد من الابتزاز والامتهان للمكانة العلمية . ومن الطبيعي أن تنتشر ظاهرة الدروس الخصوصية في جامعات الأقاليم بصور وأشكال غير إنسانية. بل ويجري تقنينها في كثير من الأحوال في شكل مجموعات تقوية تتم بمعرفة الإدارة الجامعية. ويكفي أن نسأل عينة من بعض الطلاب في سنوات مختلفة لكي يثبت لنا بالدليل القاطع مدى انتشار هذه الظاهرة حتى بالنسبة لبعض أعضاء هيئة التدريس الذين يمكن أن يكون لهم باع طويل في هذا الصدد. وقد يكون حالة الركود في سوق العمل العلمي سببا في ذلك أو قد تكون حاجة الباحثين الشبان للأموال مطلبا أساسياً في حياتهم. لكن الظاهرة تعدت مجرد الحاجة وجرفت معها الكثيرين إلى أدنى مستويات الانهيار العلمي والأخلاقي.

الهوامش

(١) المقصود بالبحث الاجتماعي هو دراسة المجتمع. وقد يشمل ذلك عددا من تخصصات العلوم الاجتماعية المختلفة. ولكن هذه الورقة تركز على مشكلات دراسة المجتمع من الزاوية السوسيولوجية والانثروبولوجية داخل المؤسسات الحكومية كالجامعات ومراكز البحوث. وتجدر الإشارة إلى أن دراسة المجتمع بهذا المعنى قد بدأت فى مصر مع أول إنشاء لقسم الاجتماع بكلية الآداب عام ١٩٢٥ عند تحويل الجامعة المصرية من جامعة أهلية إلى جامعة حكومية. وقد عمل فى هذا القسم بعض علماء الانثروبولوجيا الذين كانوا يقومون بتدريس الانثروبولوجيا على أنها فرع من علم الاجتماع. من بين هؤلاء هوكارت وبروستيانى وايفانز بريتشارد. ولما أغلق قسم الاجتماع بقرار من وزير التعليم محمد حلمى عيسى عام ١٩٣٠ فقد انضمت مقررات الدراسة فى علم الاجتماع إلى قسم الفلسفة والجغرافيا. ويذكر دونالد ريد Donald M. Reid فى كتابه عن جامعة القاهرة (مرجع رقم ٣٤ ص ١٢٤) أن إيفانز بريتشارد اعتبر هذا القرار ضارا بالنسبة للشباب المصرى وذلك فى رسالة موجهة إلى وزير التعليم. وقد أعيد افتتاح القسم عام ١٩٤٧ ومارس عمله حتى الآن. وقد توالى إنشاء أقسام الاجتماع فى جامعة الأسكندرية فى الأربعينيات وفى جامعة عين شمس ثم الجامعات الإقليمية على التوالى.

يمكن الرجوع إلى تفصيلات أخرى مراجع رقم ٢ ، ٥٤.

(٢) تميزت تجربة البحث الاجتماعى فى الهند بالعمق والثراء والنمو المطرد منذ ثلاثينيات هذا القرن. وكان علم الاجتماع أكثر استجابة للمطالب السياسية التى دارت فى لجنة التخطيط القومى عام ١٩٣٨ بزعامة نهرو. كما ارتبط علم الاجتماع فى الهند بالحوار والجدل الغربى بصدد أزمة علم الاجتماع وتقديم مقترحات مفيدة من واقع تجربة البحث الاجتماعى الهندى. انظر مزيد من التفصيلات حول هذه النقطة فى مراجع رقم ١٢ ، ٣٦.

(٣) على الرغم من ندرة النقد المطروح فيما بين المشتغلين بالبحث الاجتماعى، إلا أن ثمة مؤشرات عامة لتوجهات الحوار النقدى. ويمكن الاستناد فى ذلك إلى مايحدث فى حلقات البحث والمؤتمرات ومناقشة الرسائل العلمية أو العروض البيلوجرافية فى موضوعات محددة. ومن المتصور أن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة مستقلة.

(٤) تهتم الدولة بالإشراف على إدارة مؤسسات البحث العلمى . فقد تم تحويل الجامعة المصرية الأهلية١٩٢٥ إلى جامعة حكومية (جامعة القاهرة الآن) وأنشأت الحكومة عددا من الجامعات. وأنشأت المركز القومى للبحوث عام ١٩٥٧. أما بالنسبة لبحوث العلوم الطبيعية بصفة عامة، فقد أنشأت الحكومة المصرية مجلس فؤاد الأول القومى للبحوث عام ١٩٣٦ثم مجلس العلوم عام ١٩٦٥، ووزارة البحث العلمى عام ١٩٦٥ وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا عام ١٩٧١، ووزارة البحث العلمى والطاقة الذرية عام ١٩٨٥(انظر مرجع رقم ١٩)، ولا يعكس هذا السرد التاريخى تطوراً لسياسات البحث العلمى بقدر ما يعكس عدم الاستقرار فى رسم سياسات البحث العلمى. ففى كل قرار جديد يتم إلغاء القرار السابق عليه، وهكذا تنشأ هيئة ثم تلغى بإنشاء هيئة أخرى. وتشير سياسة الإلغاء والإنشاء هذه إلى أن القرار السياسى حول البحث العلمى يرتبط فقط بأولوية تغلغل الدولة وتحكمها فى الدهاليز البيروقراطية لمؤسسات البحث العلمى.

بغض النظر عما إذا كان هذا التحكم يؤثر سلبا أو إيجابا على استقرار وتطوير السياسة البحثية. إضافة إلى ذلك فإن عمل المؤسسات العلمية لا لزوم له بالنسبة لعمليات اتخاذ القرار والتى تحركها مصالح اجتماعية واقتصادية وسياسية متشابكة. وقد يلعب الأفراد دوراً فى تمرير قرارات بفعل اقترابهم من قمة هرم القوة. مثال ذلك قرار رئيس الجمهورية بتنفيذ "مسح الموارد المعدنية فى الصحارى المصرية عام ١٩٧٨ من خلال مشورة فاروق الباز مستشار الرئيس السادات فى ذلك الوقت. ولم يكن لأى مؤسسة علمية دور فى اتخاذ هذا القرار (انظر مرجع رقم ١٩، ص). كل هذه الدلائل تشير إلى أن علاقة الدولة بالبحث العلمى تعكس الأزمة التى تعانيها ولا سيما فيما يتعلق بالشرعية. ذلك أن الحرص على تحكم الدولة فى إدارة البحث العلمى من النواحى الشكلية هو من قبيل دعم الشرعية ولو تطلب ذلك الاستحواذ على كل مؤسسات البحث العلمى أو إلغاء بعضها وإنشاء بعضها الآخر.

(٥) يبلغ عدد أعضاء مجلس العلوم الاجتماعية التابع لأكاديمية البحث العلمى نحو ٣٥ عضوا فى لجنتين فى حين يبلغ عدد مجالس بحوث العلوم الطبيعية ١٣ مجلسا. ويبلغ عدد أعضاء تلك العلوم ٤٢٩ عضو وذلك وفقا لخطة الأكاديمية عام ١٩٧٧. وهناك تعديل طفيف حدث بموجب القرار رقم ٢٣٣ الذى اعتمده مجلس الأكاديمية فى ١٩٧٧، بشأن استراتيجية العشر سنوات المقبلة حتى عام حتى عام ١٩٧٨، وفى الفقرة التاسعة تنص الاستراتيجية على اقتناع الأكاديمية بأهمية العلوم الإنسانية والاجتماعية ولذلك تم إنشاء مجلسين جديدين أحدهما للبحث فى مجال العلوم الإدارية ، والآخر للبحث فى مجال العلوم الاقتصادية إلى جانب مركز الدراسات الاجتماعية (انظرمرجع ١٩)

ويلاحظ أن نشاط الأكاديمية فى البحث يستند إلى هيئات مثل الجامعات (ممثلة فى أقسام الاجتماع) ومراكز بحوث (مثل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.وتجدر الإشارة إلى أن مدير هذا المركز هو عضو فى مجلس إدارة الأكاديمية أيضا) ، وبعض الجمعيات الأهلية والمراكز الخاصة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن أكاديمية البحث العلمى قد أسندت فى الآونة الأخيرة، بعض مشروعات البحث فى المدن الجديدة لجمعية الدراسات الاجتماعية، وهى جمعية تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية وتضم فى أعضائها المشتغلين بالخدمة الاجتماعية. ومن بين هذه البحوث، بحث نمط الاستيطان فى مدينتى السادس من أكتوبر والخامس عشر من مايو. ومازال البحث متعثرا منذ ثلاث سنوات نظرا لعدم اختصاص الجمعية وعدم أهلية أعضائها لهذه المهمة التى يشترك فيها الاخصائيون الاجتماعيون من إدارات وزارة الشئون الاجتماعية وبعض الباحثين فى مجال الخدمة الخدمة الاجتماعية ومعهد الإحصاء.

(٦) أشار القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٨ إلى أن الجامعات تعنى بإجراء البحوث العلمية وتشجيعها، والعمل على رقى الآداب ،وتقدم العلوم والفنون، وخدمة المجتمع. وربما يكون القصد من ذلك الاهتمام بالعلوم الاجتماعية إلى جانب العلوم الأخرى وذلك تمشيا مع تطلعات المجتمع الاشتراكى التعاونى (انظر مرجع رقم ٤١). وحتى إذا كان البحث الاجتماعى يستطيع أن يلبى تطلعات هذا المجتمع، فإن سياسات الدولة لم توجه الموارد الكافية فى هذا الاتجاه ولم ترسم الخطط الواجبة لتحقيق هذا الهدف. ولذلك تظل العبارات مفارقة لما يحدث فى الواقع وغامضة إلى حد كبير.

ويشير المتوفى إلى أن العلم الاجتماعى يحتمل نسبة كبيرة فى وثائق الخطاب الناصرى وأن هذه النسبة وصلت فى الآونة الأخيرة إلى أدنى حد، مع أن القاسم المشترك بين خطابات عبد الناصر والسادات وحسنى مبارك هو الافتقار إلى برنامج عمل واقعى يعكس التوجهات

السياسية. انظر مزيد من التفصيل فى مرجع رقم ١١

(٧) يترك للباحثين تقرير مايرونه من أولويات فى تحديد عملهم العلمى. وهنا قد يضفى البعض على أعمالهم قيمة علمية مبالغاً فيها بموجب الافصاح عن التزام إيديولوجى حرفى مسبق. مثال ذلك الرغبة الشديدة فى تطبيق المفاهيم الماركسية على دراسة المجتمع كهدف فى حد ذاته. أو الرغبة الشديدة فى تطبيق المفاهيم الإسلامية على دراسة المجتمع من خلال الحرص على مجرد التسمية أى أن يصبح هناك علم اجتماع إسلامى أو انثروبولوجيا إسلامية دون أن يعنى ذلك أساساً نظريا وابستمولوجيا يتطلب هذه الصفة. وقد يميل بعض الباحثين إلى ما يسمى بالراديكالية الرومانسية التى تحرص على الالتزام الإنسانى.

(٨) يمكن تحليل مضمون البطاقات الخاصة بالدعاية الانتخابية فى نوادى أعضاء هيئة التدريس. حيث يذهب أغلب المرشحين إلى المطالبة بإصلاحات مالية وخدمية لأعضاء هيئة التدريس والمطالبة أيضاً برفع يد الدولة عن الجامعة تحت مايسمى باستقلال الجامعة أو حصانة عضو هيئة التدريس. ومن الواضح أن مطلب الإصلاحات الديمقراطية يأتى دائما كرد فعل لإخفاق دعم الدولة للمؤسسات العلمية، كما أن هذه الإصلاحات توحى بأنها البديل لتدخل الدولة مع أنه من الممكن وجود مؤسسات علمية تتسم بالديمقراطية رغم وقوعها تحت رعاية الدولة. وهذا ما تؤكده بعض تجارب المؤسسات الغربية.

(٩) على الرغم من مشاركة باحثين وأساتذة جامعات فى هذه الحملة، إلا أنها أخذت طابعا إعلاميا كما غلب عليها الافتراضات والتخمينات دون أسانيد علمية واضحة. وترجع أهمية هذه التحقيقات إلى قيمتها التاريخية فقط بوصفها جزءا من معادلة الاستعمار الجديد فى العالم الثالث. انظر مصدر رقم ٣٧.

(١٠) يمكن مراجعة القوانين المنظمة للموارد الجامعية وكذلك اللوائح المالية ومبدأ إعطاء الصلاحيات الهائلة فى يد رئيس الجامعة. لكن الملاحظ أن العرف الجامعى لا يقر مبدأ استخدام هذه الصلاحيات ولهذا تطبق دائما بعض المواد فى ظروف استثنائية بالغة الندرة. انظر مصدر رقم ٤١.

(١١) وقد لاحظ آلان جانيون أن معارضة السلطة يمكن أن تساهم فى خلق معارف جديدة. مثل الدور الذى لعبته الحركة النسائية فى الاهتمام بمجال تحديد النسل، ودور حركة الشواذ جنسيا فى الاهتمام بمجال الأدوار الاجتماعية للجنس. انظر مرجع رقم ١٤.

(١٢) المقصود بالسلوك السياسى هو الدور السياسى للدولة بالمعنى الشامل والذى يمكننا من فهم كافة وظائف الدولة الاقتصادية والايديولوجية فى إطار هذا الدور، وهو المحافظة على وحدة التكوين الاجتماعى القائم على السيطرة السياسية الطبقية. وبهذا المعنى يمكن أن نحدد طبيعة حضور الدولة داخل مؤسسات البحث العلمى. انظر مزيداً من التفصيل حول الدولة والوظيفة السياسية مرجع رقم ١٣.

(١٣) فى محاضرة الدكتور سويف عن "نحو مدرسة وطنية فى العلوم السلوكية فى العالم الثالث" (والتى ألقيت فى سيمنار قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٨٩، وغير منشورة) أشار إلى أن الجهود الفردية قد تحقق تطورا ملموسا فى العلم وتعد أضرارها أخف وطأة من الخطط العامة فى بلادنا. كان هذا رداً على تعليق من جانب كاتب هذه السطور حول عدم وجود مشروع قومى للبحث العلمى فى مصر.

(١٤) يكفى أن تشير فى هذا الصدد إلى مثال واحد فقط يتعلق بسياسة التدريب الميدانى فى قسم الاجتماع جامعة القاهرة. فمن المفروض أن يتوجه التدريب إلى دروس عملية فى البحث الاجتماعى يتم من خلالها توظيف جهود الطلاب والمعيدين والمدرسين المساعدين باعتبار أن مهمة علم الاجتماع هى دراسة المجتمع. ومهمة القسم تخريج باحثين فى علم الاجتماع . لكن سياسة القسم اتجهت إلى تنظيم التدريب الميدانى بنفس الأسلوب المعمول به فى مجال الخدمة الاجتماعية. وذلك فى محاولة لتأهيل الطلاب فى مجال العمل الاجتماعى. لأن القوى العاملة تنظر إلى خريج قسم الاجتماع على انه اخصائى اجتماعى.

(١٥) فهناك مواد تحتمل أكثر من تأويل ومواد أخرى لا تطبق إلا فى حالات نادرة. وهناك شرعية لاتحية لبعض الإجراءات التى تتخذ استنادا إلى حالات سابقة ولاسيما منح المكافآت.

(١٦) مع الأخذ فى الاعتبار التفاوت فى المكانة بين أساتذة الجامعات وخبراء المركز القومى للبحوث الاجتماعية والخبراء الاستشاريين والذين لا يعملون فى مؤسسة وقد لا يكون التفاوت قائما على أسس علمية. ولكن الطبيعة الطبقية للمشتغلين بالبحث الاجتماعى تفسر لنا تميز أستاذ الجامعة. وهو التمييز الذى أصبح وهميا بمرور الوقت. حيث لا يتعدى الشهادات والدرجات الجامعية وبعض المؤلفات بغض النظر عن قيمتها الحقيقية.

(١٧) هناك بعض صور التمويل من مؤسسات حكومية (وزارات وهيئات) لإجراء بحوث فى مجالات متعددة مثل الإسكان، المجتمعات العمرانية الجديدة، الصناعات الصغيرة. الخ. وفى الحقيقة أن تمويل البحوث فى هذه المجالات يفيد فى دعم العلاقة بين الدولة والمؤسسات البحثية. ولا يمكن أن يتساوى ذلك مع التمويل الاستثنائى الذى يرتبط بالجهات الأمنية بشكل مباشر.

(١٨) انظر الخلاف بين سعد الدين إبراهيم وأحمد خليفة حول مبدأ السرية والعلانية فى البحث الاجتماعى، مصدر رقم ٣٧.

(١٩) بدأت المناقشات حول البحوث المشتركة عقب مقال سعد الدين إبراهيم عن دور هيئة المعونة الأمريكية فى مصر بوصفها حكومة ظل. وقد أثار هذا المقال جدلاً عنيفا وفجر بذلك النقاش حول البحوث التى يجريها الأجانب فى مصر بالاشتراك مع باحثين مصريين انظر مصدر رقم ٣٧.

(٢٠) فى ١٩٨٠/٩/٢٨ وقعت اتفاقية المنحة رقم ٢٦٣-١١٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية للربط بين الجامعات فى البلدين وصدر بها القرار الجمهورى رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٠. وقد اتخذت الإجراءات التشريعية بعرض الاتفاقية على لجنة مشتركة من لجنتى التعليم والاقتصاد بمجلس الشعب. كما عرضت بعد ذلك للاعتماد من مجلس الشعب حيث وافق عليها بجلسته بتاريخ ١٩٨١/٢/١٤. وتنقسم مشروعات الترابط إلى أربعة أنواع : مشروعات شاملة (يمول الواحد منها بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار كحد أقصى)، ومشروعات ذات روابط متخصصة (يمول الواحد منها بمبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار لمدة عامين كحد أقصى)، ومشروعات مسحية (يمول الواحد منها بمبلغ ١٠,٠٠٠ دولار كحد أقصى). ومشروعات رفع كفاءة بحثية (لا تتجاوز ميزانية المشروع الواحد منها مبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار كحد أقصى). وتجدر الإشارة إلى أنه فى ١٩٩١/٩/٣٠ تم توقيع اتفاقية منحة مشروع الترابط (المرحلة الثانية) وصدر القرار الجمهورى رقم ٥ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١/٤ بالموافقة عليها يتاح بموجبها اعتماد اجمالى قدره ١٥ مليون دولار أمريكى يخصص منها ٥ ملايين من الدولارات للمشروعات البحثية التي تتم بالتعاون مع الجامعات السوداء. وتهدف المرحلة الثانية إلى توجيه البحوث

نحو خطط التنمية وتشجيع القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة فى عملية التنمية ودعم صلاتها بالجامعات، والتركيز على المشكلات التنموية متعددة الأبعاد. والتنسيق بين المشروع والجهات المستفيدة.

ويتم تمويل ٦٣ مشروعاً بحثياً موزعة على ثلاثة أنواع: مشروعات صغيرة بمنحة قدرها ٥٠ ألف دولار للمشروع (٣٠ مشروعاً) ، مشروعات متوسطة بمنحة قدرها ٤٠٠ ألف دولار للمشروع (٣٠ مشروعاً)، ومشروعات كبيرة بمنحة قدرها ١,٥ مليون دولار للمشروع (٢ مشروع). ويمثل البحث الاجتماعى جزءاً من لجنة أولويات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية. انظر مصدر رقم ٣٩ .

(٢١) تعكس أولويات البحوث نفس أولويات وشروط المساعدات الأمريكية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى إذ تحتل الزراعة وإنتاج الغذاء المكانة الأولى فى ترتيب الأولويات، ثم يليها الطاقة وتنمية الأراضى وتكنولوجيا الصحراء ثم الصحة وتأتى الصناعة فى المرتبة السابعة (قنديل، ١٩٩١، ص ٣٠٧). ويوضع البحث الاجتماعى فى المرتبة الثامنة ضمن تنمية الموارد ومن بين البحوث "تطوير مناهج الدراسة لاعداد الاخصائيين الاجتماعيين" إشراف عبد المنعم شوقى، والأدوار التقليدية للمرأة فى الريف المصرى، إشراف عايدة عبد اللطيف، والتنمية الريفية بمنطقة سمالوط، إشراف عبد الهادى الجوهرى وبدر جلال. وهناك بحوث لازالت قيد الإعداد.

(٢٢) ينطبق ذلك على تجربة إنشاء قسم للأنثروبولوجيا بجامعة الاسكندرية. فقد كان حلا بديلا للنظام القديم والمغلق فى شغل كرسى الاستاذية والذى يستمر مع الشخص مدى الحياة. وبذلك أصبح عاطف غيث استاذ كرسى علم الاجتماع وأحمد أبو زيد أستاذاً لأول كرسى للأنثروبولوجيا عام ١٩٧٠.

(٢٣) تسمح المؤسسات العلمية بالحوار داخل حلقات البحث "السيمينار" وهو تقليد قائم بقسم الاجتماع جامعة القاهرة منذ عام ١٩٧٩ ويقتصر فى أغلب الأحوال على الحوار العلمى بين الأساتذة وطلاب الدراسات العليا فى مناقشة خطط الرسائل العلمية. أما فى جامعة عين شمس، فقد تحول السيمينار فى كثير من الأحوال إلى مناقشة القضايا العامة والحوار مع التخصصات الأخرى فى الاقتصاد والسياسة. وقد أثر ذلك على طبيعة توجهات قسم الاجتماع فى اختيار موضوعات التسجيل لدرجتى الماجستير والدكتوراة. وقد جاء ذلك على حساب الوزن النسبى لمختلف التخصصات الدقيقة. وفى كلية البنات، خطى السيمنار نحو قضايا الأسرة والمرأة فى الدراسات الانثروبولوجية والفولكلورية ودراسات علم الاجتماع.

ومن قنوات الحوار الأخرى، مناقشات رسائل الماجستير والدكتوراة، وإن كانت تأخذ شكل الامتحان. ومع ذلك فهى من أكثر قنوات الاتصال اعتمادا على النقد من جانب كبار الأساتذة وصغار الباحثين. ولكن مايؤسف له تحول هذه الظاهرة إلى تمثيلية لمنح الدرجة. ولهذا السبب تتخذ أغلب المناقشات شكل الاحتفالات والأفراح.

(٢٤) هذه سمة تميز أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعى ولا سيما الذين يرتبطون برؤى ماركسية فى أبحاثهم وسلوكهم العلمى.

(٢٥) هناك دورية علمية يصدرها المركزالقومى للبحوث منذ الستينات، وإن كانت متعثرة فى بعض الأحيان. ويلاحظ أن هذه الدورية تغطى مجالا أوسع من مجرد البحث فى علم الاجتماع أو الانثروبولوجيا. وقد تحولت هذه الدورية إلى مجرد نشرة بالأبحاث التى يجريها المركز أو الجهود العلمية التى يقوم بها الباحثون فى المركز وبذلك فقدت وظيفتها الأصلية فى تعميق التواصل والحوار بين المشتغلين فى البحث الاجتماعى. وربما يرجع ذلك إلى أحجام الباحثين أنفسهم عن الإسهام فى تطوير هذه الدورية الهامة.

وهناك عدد آخر من الدوريات العامة مثل المستقبل العربى التى يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية والفكر العربى التابعة لمركز الإنماء العربى ومجلة الوحدة. لكن المجلة الوحيدة التى كانت تصدر باسم علم الاجتماع هى "الكتاب السنوى لعلم الاجتماع" الذى بدأ العدد الأول منه عام ١٩٧٩ وتوقف عن الصدور بعد سبعة أعداد متتالية. وذلك بسبب مشكلة التمويل والتوزيع.

(٢٦) لعل إخفاق مؤسسات البحث الاجتماعى فى مصر كان سببا وراء إنشاء عدة مراكز بحوث غير حكومية مثل مركز بحوث التنمية والمستقبل ومركز البحوث العربية ومركز المشكاة ومركز ابن خلدون. وتعتمد هذه المراكز على جهود فردية فى تمويل أنشطتها أو إجراء بحوث لصالح بعض الهيئات والمؤسسات كبيوت خبرة. ولاتزال فى طور التجربة.

(٢٧) انشئت الجمعية المصرية لعلم الاجتماع عام ١٩٥٠ برئاسة الدكتور منصورفهمى باشا وسكرتارية الدكتور على عبدالواحد وافى. وقد أعيد تأسيسها مرتين، الأولى فى أوائل السبعينيات برئاسة د. أحمد أبو زيد والثانية برئاسة د. محمد عاطف غيث. ولم تحقق الجمعية أى إنجاز ملموس على الإطلاق. (انظر هامش رقم ٤، مرجع رقم ٢، ص٨٨، ومرجع رقم ٩ ص١٨). وهناك جمعية باسم الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية وهى متخصصة فى أبحاث الخدمة الاجتماعية. وهى جمعية أهلية فى الأساس ويتبعها المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بشبرا الذى أنشئ عام ١٩٣٦. وفيما عدا ذلك لا وجود لأى جمعيات أوروابط مهتمة بالبحث الاجتماعى. انظر مرجع رقم ٨.

(٢٨) وإن كان شائعا فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(٢٩) مثال ذلك مشروع المسح الاجتماعى والاقتصادى والإدارى لاحتياجات منطقة شرق العوينات، إشراف أحمد رشيد أستاذ الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. انظر مرجع رقم ٣٩

(٣٠) انظر القائمة التى أعدها عادل شعبان حول رسائل قسم الاجتماع فى جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية والمنيا، مرجع رقم ٢٣

(٣١) يلاحظ أن قسم الاجتماع بجامعة القاهرة قد انفرد بدراسة الحركة النقدية فى علمى الاجتماع والانثروبولوجيا وذلك عبر رسالتى الماجستير التى أعدها كل من أحمد عبدالله زايد سنة ١٩٩٢ وسعيد المصرى عام ١٩٨١ تحت إشراف محمد الجوهرى. انظر مراجع رقم ١٠، ١٨.

(٣٢) ربما يؤدى ضعف موارد البحث الاجتماعى إلى إشاعة هذه الروح الفردية. ذلك أن ندرة التمويل وصعوبة اقتناء المراجع العلمية يجعل مجرد الاستحواذ على المعلومات أو القوائم الببليوجرافية ميزة كبيرة. وفى الحالات التى يجرى فيها الباحثون أبحاثهم بفردهم، فإنهم يحيطون عملهم بقدر من السرية المبالغ فيها.

(٣٣) انظر العديد من تقارير البحث المنشورة فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(٣٤) يلاحظ كثرة كتب المدخل التى تعكس افتقارا واضحا لكتابة علمية تتجاوزالإطار المدرسى. وترتبط هذه الظاهرة بتردى أوضاع الباحثين المتخصصين. فكتب المدخل، هى نوع من الكتابة السهلة البسيطة المخصصة لأغراض تعليمية وتعد جزءاً من الأنشطة المدرة للدخل. وهى لا تعكس أى حس نقدى ولا تصلح للدراسات العليا. انظر مرجع رقم ١٠، ص٢٢٧- ٢٢٨.

(٣٥) ذكر بعض شهود هذه الواقعة أن عدد المبعدين يتراوح بين ٣٥- ٤٠. فى الوقت الذى ذكر فيه دونالد ريد أن العدد قد تراوح بين ٦٠-

٧٠ عضو هيئة تدريس.

(٣٦) هناك دراسات عن الجماعات الهامشية مثل دراسة قرية غرب اسوان التى قام بها محمد الجوهرى فى أوائل السبعينيات. لكنها لم تنطلق من ضرورة فهم ميكانيزمات التهميش. وهناك دراسة نبيل صبحى التى نال بها درجة الماجيستير عن بعض المجتمعات الهامشية فى الصحراء الغربية وكذلك رسالته فى الدكتوراة عن جماعات الغجر فى مصر. وقد حاول تطبيق مفاهيم البناء الاجتماعى على هذه الجماعات.

والجدير بالذكر أن منطلق دراسة الجماعات الهامشية فى قسم الاجتماع منذ السبعينيات يعتمد على ما أسماه أحمد الخشاب بالمنظور الوطنى التكاملى بهدف سياسى وهو دعم تكامل هذه الجماعات مع المجتمع الكبير. (انظر مرجع ٧ ، ص١٦). هذا يعنى إغفال الميكانيزمات المتبادلة بين المجتمع الكبير والمجتمع الهامشى والتى من شأنها تكريس عملية التهميش. وأبسط دليل على إغفال هذا الإطار من البحوث عدم الاهتمام بقضايا الأقباط والفتنة الطائفية فى مصر.

وفى قسم الاجتماع الآن رسالة مسجلة للدكتوراه فى التهميش السياسى، إعداد آمال طنطاوى، وهى محاولة لسد هذا الفراغ.

(٣٧) انظر كتاب أحمد الخشاب، الفكر الاجتماعى، وبعض كتابات على عبدالواحد وافى فى الإسلاميات.

(٣٩) الرفض كان مرتبطا بالتوجهات الماركسية. أما القبول فقد كان يعنى قناعات شخصية لادخل للعلم بها. ارتبط ذلك بأصحاب التوجهات الوظيفية.

(٣٩) انظر كتاباته فى علم الفولكلور ولاسيما الجزء الأول والجزء الثانى، دار المعارف ، طبعات مختلفة.

(٤٠) اشارت توصية اليونسكو عام ١٩٧٤ بشأن أوضاع المشتغلين بالبحث الاجتماعى، إلى أن مسؤليات الباحث هى التى تشكل أساس حقوقه. انظر مرجع رقم ١٥.

(٤١) الاستسهال تعبير مأخوذ من محاضرة للدكتور مصطفى سويف ألقاها فى سيمنار قسم الاجتماع عام ١٩٨٩ عن مشكلات العلوم السلوكية. محاضرة غير منشورة.

(٤٢) من المعروف أن لائحة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية تتيح القيام بهذا الدور.

(٤٣) انظر الخلاف بين أحمد خليفة وسعد الدين ابراهيم فى الأهرام الاقتصادى. سبق ذكره.

(٤٤) تنص لائحة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية منذ عام ١٩٦٠ على أنه لا يجوز إفشاء معلومات علمية لأى شخص أو جهة ما دون إذن من مدير المركز.

(٤٥) تقوم جامعة القاهرة، بالتعاون مع أقسام اللغات، بعقد دورات تأهيل للمعيدين والمدرسين المساعدين. لكنها تفتقد الجدية والخبرة فى تعليم الكبار أو إجادة اللغات لدى الباحثين. ولا تتعدى مجرد بعض الدروس العادية بحيث لا يؤهل الباحث بعدها لاجتياز امتحان التويفل. وهو المعيار الوحيد الذى يجتاز به عقبة اللغة الأجنبية.

(٤٦) تم تقديم هذه النسب من خلال حصر أجراه الباحث لجامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس وذلك من واقع الأوراق الرسمية.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية

١- إبراهيم، سعد الدين (١٩٩١) المجتمع المدنى والتحول إلى الديمقراطية ، الكتاب الأول ، ديسمبر (ص ص ٨-١٩).

٢- الإربى، عبد القادر (١٩٨٣) علم الاجتماع العربى، ترجمة محمد الجوهرى العدد الخامس، دار المعارف (٧٩-١٣١).

٣- الجوهرى، محمد (١٩٩٠) بعض مشكلات الرسائل الجامعية، ورقة مقدمة للندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث الاجتماعى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. (١٠٣-١٢٠).

٤- الجوهرى، محمد (١٩٨٨) ملاحظات نقدية على تاريخ الدراسات الأنثروبولوجية فى مصر، تقديم فى كتاب لوسى مير، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة علياء شكرى، وحسن الخولى، دار المعرفة الجامعية (ز-٦)(٤)

٥- الجوهرى، محمد (١٩٨٧) ملاحظات نقدية حول تاريخ علم الاجتماع فى مصر، مجلة جامعة القاهرة.

٦- الجوهرى، محمد (١٩٧٨) علم الفولكلور، الجزءالأول، القاهرة، دار المعارف.

٧- الخشاب، أحمد (١٩٧٥) نحو تصور جديد لرسالة الدراسات الانثروبولوجية فى الوطن العربى، تقديم فى (دراسة لبعض مظاهر التغير فى مجتمع غرب أسوان)، محمد الجوهرى، مطبوعات كلية الآداب ،رقم ٣، جامعة القاهرة (ص ص ٥-٢٠).

٨- السفطى، مديحة (١٩٩١) ملامح تطور سياسة التعليم العالى مع التركيز على الجامعات، فى دراسة التعليم الجامعى فى مصر، تحرير أمانى قنديل، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (ص ص ١٩-١٣٢).

٩- الكردى، محمود (١٩٨٩): الانحراف فى العلم رؤية نقدية لواقع علم الاجتماع فى مصر، ورقة غير منشورة.

١٠- المصرى، السعيد (١٩٩٢) الانثروبولجية النقدية والتحولات النظرية والمنهجية، رسالة ماجستير مودعة بكلية الآداب جامعة القاهرة.

١١- المنوفى، كمال (١٩٩١) التعليم فى الخطاب السياسى المصرى فى "سياسة التعليم الجامعى فى مصر" تحرير أمانى قنديل، مركز البحوث والدراسات السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (ص ص ١٣٣- ٢٦٤).

١٢- بوتومور، توماس (١٩٧٩) تمهيد فى علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرين ، دار المعارف.

١٣- بولانتزاس، نيكوس (١٩٨٢) السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.

١٤- جانيون، آلان (١٩٨٩) العلوم الاجتماعية والسياسة، مجلة العلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، عدد ٢٢، نوفمبر.

١٥- ١١- ديكنسون د. جون (١٩٨٧) العلم والمشتغلون بالبحث العلمى فى المجتمع الحديث، ترجمة شعبة اليونسكو، عالم المعرفة، ع ١١٢، الكويت.

١٦- زاهر، ضياء الدين (١٩٩١) سياسة البعثات فى مصر: دراسة تحليلية نقدية فى "سياسة التعليم الجامعى فى مصر" تحرير أمانى قنديل، مركز البحوث والدراسات السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص (٣١٩-٣٧٢).

١٧- زايد، أحمد (١٩٨٦) الدولة فى العالم الثالث، دار الثقافة للنشر.

١٨- زايد، أحمد (١٩٨٦) علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف.

١٩- زحلان، أنطوان (١٩٧٩) العلم والسياسة فى الوطن العربى بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٠- زكريا ، فؤاد (١٩٨٧) خطاب إلى العقل العربى، كتاب العربى، ١٧، الكويت.

٢١-زهران، جمال (١٩٩٢) بعض جوانب أزمة البحث العلمى فى مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٢٢- سالمون، جان جاك (١٩٧٩) العلم والسياسة، ترجمة هشام سعيد، دمشق.

٢٣- شعبان، عادل (١٩٩٢) دليل الرسائل الجامعية، نشرة مركز البحوث العربية الأعداد ١، ٢، ٣، ٤.

٢٤- صبور، محمد (١٩٩٢) المعرفة والسلطة فى المجتمع العربى: الأكاديميون العرب والسلطة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٥- عبد الله، أحمد (١٩٩١) الطلبة والسياسة فى مصر، ترجمة إكرام يوسف ، دار سينا للنشر.

٢٦- عودة، محمود (١٩٩١) حول بعض الأبعاد الإنسانية لأخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى، ورقة مقدمة للندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث الاجتماعى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة (٩-٢٢).

٢٧- قنديل، أمانى (١٩٩١) عملية صنع سياسة التعليم الجامعى، فى سياسة التعليم الجامعى فى مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة (ص ص ٢٦٥- ٣١٣).

٢٨- ليلة، على (١٩٩٢) المدخل الوظيفى فى دراسات علم الاجتماع فى مصر، فى (اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية) تحرير ودودة بدران، مركز البحوث والدراسات السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (ص ص١٢٧-١٦٠).

٢٩- ميشيل، تيموثى (١٩٩١) مصر فى الخطاب الأمريكى، ترجمة بشير السباعى، دمشق دار كنعان للدراسات والنشر.

٣٠- هلال ، على الدين (١٩٩٠) البحث العلمى بين الحرية الفردية والمسئولية الاجتماعية، ورقة مقدمة للندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (٢٣-٣٢).
٣١- هوبكنز، نيكولاس (١٩٨٨) الطبقة والدولة فى المجتمعات العربية الريفية، المستقبل العربى، م ٣، ع ١٠٩ (ص ص ١٣-٣٠).

ثانياً: المراجع الأجنبية

٣٢- Foucault, M. (1981) Power/ Knowledge; Selected Interviews and other Writings (1972-1977), ed, Colin Gordon, N.Y. Random House.
٣٣- Jorgensen, Joseph, G. (1982) On Ethics and Anthropology, in Johnetta B. Cole (ed), Anthropology for the Eighties, The Free Press-A division of Macmillan Publishing Co-inc- N.Y.
٣٤- Reid, Donald.Malcolm (1990) Cairo University and The Making of Modern Egypt, Cambridge: Cambridge University press.
٣٥- Marcus, George and Micheal Fischer (1986) Anthropology as Cultural Critique, Chicago : University of Chicago Press.
٣٦- Weaver, Thomas (1973)To See Ourselves: The Modern Social Anthropological Issues, London.

ثالثاً: المصادر والوثائق

٣٧- الأهرام الاقتصادى، أعداد ٨١٧ (١٩٨٢/١/١١)، ٧٢٠ (١٩٨٢/١١/١)، ٧٢١ (١٩٨٢/١١/٨)، ٧٢٤ (١٩٨٢/١١/٢٩)، ٧٢٦ (١٩٨٢/١٢/١٣)، ٧٣٧ (١٩٨٣/١١/٢٨)، ٧١٨ (١٨/المجلس الأعلى للجامعات (١٩٩١) تقرير حول مشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية، (تقرير خاص بأمانة المجلس).
٣٨- المجلس الأعلى للجامعات(١٩٩١) تقرير حول مشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية، (تقرير خاص بأمانة المجلس).
٣٩- المجلس الأعلى للجامعات (وحدة تنسيق العلاقات الخارجية) (١٩٩٣) تقرير حول التعريف بالمرحلة الثانية من مشروع ترابط الجامعات. (تقرير خاص بأمانة المجلس).
٤٠- جامعة القاهرة (١٩٩٣) المؤتمر السنوى لمشروعات البحوث ، ملخصات الأبحاث ، ١٥ أبريل ١٩٩٣.
٤١- جامعة القاهرة (١٩٨٩) قانون الجامعات ولائحته التنفيذية مطبوعات جامعة القاهرة.
٤٢- مجلس الشورى (١٩٨٥) الجامعات، حاضرها، ومستقبلها، تقرير لجنة الخدمات.

تعقيب د. حسنين توفيق إبراهيم
على ورقة " أزمة البحث الاجتماعي في الإطار المؤسسي"

إن التعقيب ثلاثة أنواع هي :-

١) التعقيب بمعنى تلخيص الأفكار الواردة في الورقة.

٢)التعقيب بمعنى التعقب . يقوم المعقب بتعقب الباحث .

٣)التعقيب بمعنى استيعاب الأفكار الواردة في الورقة والتعامل معها من زاوية الإضافة والتطوير والتصويب.

وسوف أختار الأسلوب الثالث في تعقيبي.

ثلاث مقدمات قصيرة :-

المقدمة الأولى :-

يبدو لي أن مفهوم الأزمة أصبح من لزوميات الكتابة والحديث عن مصر. فمصر تواجه أزمة مجتمعية شاملة تكاد تشمل كل شئ . ويبدو الأمر وكأننا نعيش في سلسلة لا نهاية لها من الأزمات. ولايمكن فهم أزمة البحث العلمي في مصر بمعزل عن تلك الأزمة المجتمعية الشاملة.

المقدمة الثانية:-

إن مرحلة الشباب هي فترة انتقالية في حياة كل باحث. وشباب اليوم هم أساتذة الغد.

وإذا كان لشباب الباحثين اليوم انتقادات وتحفظات على الأجيال الأكبر سنا ، فإنهم لابد وأن يستعدوا من الآن لتقديم كشف الحساب للأجيال الشابة عندما يصبحون هم في مواقع الكبار.

المقدمة الثالثة :-

إنه يجب النظر الى أزمة البحث الاجتماعي (أ.سعيد المصري) وأزمة الباحثين المستقلين (أ.هشام مبارك) في إطار السياق الأكبر ، وهي أزمة البحث العلمي في مصر. وهي أزمة معقدة لها :

* مدخلاتها (ميزانيات البحث العلمي ، السياسة العلمية ، المتطلبات المادية ، إعداد الباحثين ....)

* إدارة العملية البحثية (غياب التقاليد الديمقراطية في إدارة المؤسسات البحثية ، طغيان الأبعاد الشخصية

والشللية، غياب التنسيق، تعدد جهات الإشراف).

* مخرجات العملية البحثية (الانفصال بين الأجهزة التنفيذية والأجهزة العلمية ، هجرة العلماء والباحثين ، ضعف مستوى الإنتاج العلمي).

* القسم الأول :

ملاحظات حول أزمة البحث الاجتماعي في الإطار المؤسسي:-

وتتمثل أهم هذه الملاحظات فيما يلي :-

١) إن ورقة الاستاذ سعيد المصري ورقة متفجرة حيث تتضمن العديد من القضايا والأمور المثيرة للجدل والنقاش والاختلاف في الرأي . فالورقة بمثابة إعلان حرب على مؤسسات البحث الاجتماعي والمشتغلين بالبحث الاجتماعي في مصر. حيث تضمنت نقدا لاذعا ، تجاوز في كثير من الأحيان نقد الذات إلى جلد الذات. ومن يقرأ الورقة بعمق ينتابه الإحساس بضرورة إغلاق مؤسسات البحث الاجتماعي وتسريح العاملين فيها. وأقتبس من بعض الجمل والفقرات على سبيل المثال.. يقول الاستاذ سعيد :-

" مضى على البحث الاجتماعي في مصر أكثر من نصف قرن ، ومع ذلك فإن ماتحقق من نتائج على الصعيد المعرفي أو التطبيقي يعد هزيلا للغاية".

" إن الوضعية المؤسسية للبحث الاجتماعي في مصر تفقد يوما بعد يوم الدعم والاحترام والقوة" .

"تظل مؤسسات البحث الاجتماعي كالجثث الهامدة. فهي لاتعد طرفا في أي نقاش أو قضية ملحة على المستوى القومي".

"يعاني البحث الاجتماعي من ازدواجية محددة . فهو يعمل في إطار مؤسسات حديثة تحتم ضرورة التواصل مع مبتكرات التقدم العلمي المستمر ، وفي نفس الوقت ، فإن إدارة شئون البحث الاجتماعي تعتمد على عنصر بشرى لا يؤمن أغلبه بالحداثة".

" لايشعر أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعي عموما بأنهم أصحاب تخصصات لها قيمة".

" وقد خلت قائمة الإنتاج العلمي في علم الاجتماع من أي اهتمام بدراسة المؤسسة السياسية أو دراسة الأقليات والجماعات الهامشية".

" يعاني البحث الاجتماعي في مصر من أزمة أخلاقية. إن الظاهرة- أي الانحراف الأخلاقي - تعدت مجرد الحاجة، وجرفت معها الكثيرين من الباحثين الشبان إلى أدنى مستويات الانهيار العلمي والأخلاقي".

وفي حقيقة الأمر ، أنني لست مستعدا للتسليم بالاستنتاجات السابقة وما تتضمنه من تعميم وإطلاق ، خاصة وأن الورقة لم توضح الأسس التي بناء عليها توصلت إلى بعض هذه الاستنتاجات.

وفى هذا الإطار أود التأكيد على أمور ثلاثة :-

أولا : أنه لا أحد يستطيع أن ينفى أن هناك مشكلات حقيقية وكبرى يعانى منها البحث الاجتماعى فى مصر . ومن الأهمية بمكان رصدها وتحليلها والوقوف على مدخلاتها ومسبباتها ، مع بلورة بعض الحلول العملية لمواجهتها فى إطار تحديد واضح للمسئوليات .

ولكن وجود هذه المشكلات والاعتراف بها لا ينفي أن هناك إسهامات جادة لعلماء الاجتماع فى مصر . بل ويستطيع المرء أن يتحدث عن وجود جماعة علمية فى علم الاجتماع تضم فى داخلها العديد من الروافد والاتجاهات . ولا يتسع المقام للإشارة إلى إسهامات هذه الجماعة سواء على المستوى النظرى أو التطبيقى.

ويكفى أن نشير إلى سلسلة علم الاجتماع المعاصر، وماتجده من تنوع واستمرارية لاتجاهات البحث فى علم الاجتماع ، وذلك بقصد خلق التواصل مع الاتجاهات والنظريات الغربية فى علم الإجتماع. ولذلك فمن الأهمية بمكان النظر إلى بعض الإيجابيات ومصدرها ، حتى لاتبدو الصورة قاتمة ولا تبعث أى أمل على الإطلاق.

وثانيها : أن الورقة وضعت الجميع فى سلة واحدة وأخضعتهم لذات القواعد من التحليل والنقد.

وفى هذا السياق ، يبدو لى أنه من الأهمية بمكان التمييز بين عدة مستويات عند تحليل أزمة البحث الإجتماعى فى مصر.

المستوى الأول : مستوى اطروحات الماجستير والدكتوراه التى تجيزها أقسام الاجتماع فى الجامعات المصرية .

المستوى الثانى: الإنتاج العلمى للمشتغلين بالبحث الاجتماعى فى مصر من كتب وبحوث.

المستوى الثالث : مستوى البحوث المشتركة التى تتم فى إطار بعض مؤسسات البحث الاجتماعى كالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المستوى الرابع : من الأهمية بمكان التمييز بين مؤسسات البحث الاجتماعى فى الأقاليم ، وتلك الموجودة فى العاصمة . .

وأعتقد أنه فى إطار هذا التمييز يمكن التوصل إلى فهم أفضل للسلبيات والإيجابيات المرتبطة بأزمة البحث الاجتماعى فى الإطار المؤسسى. ويتطلب الأمر عددا من الدراسات التحليلية والتشريعية التى تخص كلا من المستويات السابقة .

وثالثها : أنه من الأهمية بمكان مقارنة مشكلات وأوضاع البحث العلمى فى مجال علم الاجتماع بمشكلات وأوضاع البحث العلمى فى العلوم الإجتماعية الأخرى مثل: علم السياسة، وعلم الاقتصاد، وعلم النفس . فعندئذ قد يكتشف المشتغلون بالبحث الاجتماعى بأنهم ليسوا فى أوضاع أسوأ من الآخرين . إن لم يكونوا أفضل. وهذا ليس معناه التغاضى عن المشكلات القائمة فى مجال البحث الاجتماعى أو التقليل من شأنها ، لكن النظر إليها فى إطار المشكلات التى يواجهها البحث فى أفرع العلم الاجتماعى الأخرى يفسح المجال أمام نظرة نقدية أكثر موضوعية للذات.

٢) الملاحظة الثانية :" تتعلق بما أسماه الاستاذ سعيد المصرى .. "بجوهر الأزمة ".

وقد حددها فى بعدين أساسيين :-

أولهما : عدم اكتراث النظام السياسى بأهمية العلاقة العضوية التى يمكن أن تنشأ بين اتخاذ القرار والبحث العلمى .

وثانيهما : سلبية المشتغلين بالبحث الاجتماعى ، وعدم اكتراثهم بضرورة خلق أدوار فعلية لمعرفتهم .

وفى هذا السياق ليس هناك مشكلة . لكن المشكلة تبرز عندما تقرر الورقة أن خصوصية أزمة البحث الاجتماعى فى مصر تتمثل فى مزيج من الحداثة المتعثرة والتقليدية المتنامية . والمقصود بذلك الازدواجية التى يعانى منها البحث الاجتماعى. فهو يعمل فى إطار مؤسسات حديثة تحتم التواصل مع مبتكرات التقدم العلمى المستمر ، وفى نفس الوقت فإن إدارة شئون البحث الاجتماعى تعتمد على عنصر بشرى لا يؤمن أغلبه بالحداثة.

ولما كان مفهوم الحداثة من المفاهيم المركزية فى الورقة، حيث اعتبر الباحث " أن ضعف قوة الحداثة فى المؤسسات البحثية قد أفسح المجال لظهور معادلة جديدة بين الأصالة والمعاصرة لصالح الخيارات الدينية الأصولية"، كما اعتبر ما أسماه بأزق الحداثة معوقا لقدرة الباحثين الشبان على ممارسة البحث الخلاق. نظرا لذلك كان لابد من البحث عن تصور الباحث لمفهوم " الحداثة ". وقد عرف الباحث الحداثة بأنها " تمثل أحدث ما توصل إليه العلم الحديث من أفكار ومفاهيم وأدوات منهجية". وتؤكد الورقة على أن الباحث الشاب في علم الاجتماع يجد مشقة كبيرة فى استيعاب هذا الزخم الهائل والمتلاحق من النظريات والمفاهيم الغربية الحديثة. وهكذا فإن الحداثة فى نظر الباحث تعادل النظريات والمفاهيم والأدوات المنهجية الجديدة والمتجددة التى يفرزها الغرب، والتى يتعين على الآخرين أن يتقبلوها ويستوعبوها إذا أرادوا أن يسلكوا طريق الحداثة.

وفى هذا الإطار أجد نفسى فى اختلاف مع الورقة للأسباب التالية :-

أولا : أن قضية التقليدية والحداثة أو الأصالة والمعاصرة قضية معقدة ، وهى ترتبط أساسا بهوية الجماعة السياسية وبالعلاقة بين الأنا والآخر . فضلا عن أنها قضية مثارة منذ قرن أو أكثر من الزمان ، ولم تحسم بعد . وبالتالى فهى قضية تتجاوز توصيفنا لأزمة البحث الاجتماعى فى مصر . ولكن المشروع التساؤل عن انعكاسات هذه الإشكالية على واقع البحث الاجتماعى فى مصر .

ثانيا : أن مفهوم الحداثة كما تطرحه الدراسات الغربية يتجاوز التعريف الذى قدمته الورقة . بل وهناك نظريات عديدة للحداثة والتحديث ظهرت خلال العقود الثلاثة المنصرمة . ولا يمكن بحال من الأحوال اختزال الحداثة فى مجرد أحدث مايتوصل إليه العلم الغربى من مفاهيم ونظريات ومناهج.

ثالثا : إن اختزال أزمة البحث الاجتماعى فى مصر فى الازدواجية بين حداثة متعثرة وتقليدية متنامية ، يعكس

موقفا قيميا من التقليدية ومن الحداثة .وتؤكد خبرات المجتمعات الإنسانية على أنه ليس كل ماهو حديث – بمعنى جديد – جيدا أو حسنا أو مقبولا بالضرورة ، وليس كل ماهو تقليدى سيء أو غير مقبول . ويتعلق الأمر فى النهاية بمعايير الملاءمة والصلاحية والقبول الاجتماعى لما هو تقليدى وماهو حديث.

وفيما يتعلق بالمفاهيم والنظريات والمناهج الغربية والحديثة فإنها نتاج لخبرات التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والعلمية فى الغرب . وبالتالى فهى لا تخلو من انحيازات قيمية وأيديولوجية . ولذلك لا يمكن تطبيقها اتوماتيكيا لفهم وتحليل مجتمعات أخرى لها خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية .

ومن هنا تبدو أهمية تطوير الوعى النقدى، وأشدد على الوعى النقدى فى التعامل مع المفاهيم والنظريات والمناهج الغربية . فمن هذا المدخل يمكن استيعاب المفاهيم والنظريات والمناهج الغربية ، والوقوف على إمكانات وحدود الاستفادة منها فى دراسة مجتمعنا.. والمجتمعات المماثلة التى تشاركه بعض خصائصه .

والرؤية النقدية يجب أيضا أن تمتد لتشمل التراث ، بقصد تحليل مكوناته وتقييمها ، وتحديد إمكانات وكيفية الاستفادة من بعضها فى فهم واقعنا المعاصر .

وهكذا تبدو أهمية بلورة موقف متوازن على صعيد البحث الاجتماعى يرفض التبعية المطلقة للتراث ، كما ترفض التبعية المطلقة للمفاهيم والنظريات والمناهج الغربية . ومثل هذا الموقف القائم على الجمع بين ماهو تراثى وماهوحديث لابد وأن تحكمه معايير وضوابط عديدة.

رابعا : فى الوقت الذى تؤكد فيه الورقة على ضرورة تمثل الحداثة بالمعنى الذى سبق ذكره ، كشرط ضرورى للخروج من أزمة البحث الاجتماعى فى مصر، فإن هناك جدلا دائرا فى الغرب حول مرحلة مابعد الحداثة . وهى مرحلة ترتبط بالثورة الصناعية الثالثة وما أفرزته من تأثيرات وتداعيات .

وفى ضوء نظرة الاستاذ سعيد لأزمة البحث الاجتماعى فى مصر فقد يرى بعد فترة من الوقت أنها تمثل " مرحلة مابعد الحداثة " وهو الشرط الضرورى لتجاوز أزمة البحث الاجتماعى فى مصر !

خامسا : الحداثة بالمعنى الشائع مصدرها الغرب وليس فى هذا شك . وفى هذا الإطار تنقد الورقة المشتغلين بالبحث الاجتماعى فى مصر مؤكده على أن هناك " قصورا حادا من جانبهم فى ملاحقة الإنتاج العلمى الغربى" . كما أنه أخذ على أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعى فى مصر عدم انخراطهم فى الجدل الذى ثار حول أزمة علمى الاجتماع والانثروبولوجيا فى الغرب .

وهكذا أصبح الغرب هو المرجعية العليا . وأوكد أنه فى ظل هذه النظرة لن يحدث تقدم حقيقى على صعيد البحث الاجتماعى فى مصر لعدة أسباب :

أولها : أن المشتغلين بالبحث الاجتماعى سيظلون فى حالة تبعية دائمة للمفاهيم والنظريات والمناهج الغربية ، وعليهم أن يلاحقوا هذه النظريات وقد يبقون فى عملية ملاحقة مستمرة ، وذلك فى ضوء السيل الهائل من الكتابات

والدراسات الاجتماعية التى تظهر فى الغرب كل يوم. خاصة وأن علم الاجتماع فى الغرب يعيش مرحلة المابعديات إذا جاز التعبير (مابعد الحداثة، مابعد السلوكية ، مابعد الوظيفية ، مابعد الهيكلة....).

وثانيها : أن التركيز على اللحاق بالإنتاج العلمى الغربى سوف يجعل من الباحثين المصريين مجرد مستهلكين للمفاهيم والنظريات والمناهج الغربية، دون أن يعنى ذلك امتلاك القدرة على استخدامها وتطبيقاتها لفهم واقع المجتمع المصرى الراهن .

ولذلك ، فإنه مع التسليم الكامل بأهمية وضرورة الانفتاح على النظريات الاجتماعية فى الغرب، فإن الأولوية يجب أن تكون لدراسة المجتمع المصرى وتشريحه من خلال الأدوات المنهاجية المتاحة ، والتى هى ليست بالضرورة أحدث أدوات. ومن خلال تراكم نتائج الدراسات الميدانية يمكن صياغة بعض النظريات الجزئية أو الوسيطة التى تشكل إسهاما ذاتيا لفهم مجتمعنا. فالعلاقة بين النظرية والواقع علاقة جدلية ومتداخلة، فالنظرية تساعد على تفسير الواقع، والواقع يساعد على تطوير النظرية .

وثالثها : أنه نظرا لأن الغرب هو المرجعية العليا من وجهة نظر الورقة - فإنها لم تشر من قريب أو بعيد إلى ضروريات الانفتاح على تجارب البحث الاجتماعى التى حققت إنجازات ملموسة فى بعض بلدان العالم الثالث، مثل مقارنة الحالة المصرية ببعض هذه الدول للكشف عن شروط ومقومات التقدم فى مجال البحث الاجتماعى فى تلك الدول أو إلى أي مدى تتوفر فى مصر. خاصة وأن الباحث قد أكد فى هامش رقم (٢) بأن علم الاجتماع فى الهند ارتبط بالحوار والجدل الغربى بصدد أزمة علم الاجتماع، وقدم مقترحات مفيدة من واقع تجربة البحث الاجتماعى الهندى. وهكذا فإن تقوية التجربة الذاتية مقدمة حقيقية للتعامل مع الإسهامات الغربية بمنطق التفاعل والإثراء المتبادل ، وليس بمنطق التبعية .

٣) الملاحظة الثالثة : دور الدولة وأزمة البحث الاجتماعى فى مصر

وفى هذا الإطار تتضمن الورقة إشارات متناقضة فتؤكد على الأهمية القصوى للبحث الاجتماعى فى إضفاء طابع الشرعية على سياسات الدولة وتمكينها من تقوية نفوذها وتدعيم السلطة ، وذلك ضمن أشياء أخرى. لكنها تعتبر أن قيام بعض أجهزة الدولة والمؤسسات الحكومية بتقديم تمويل لبعض مؤسسات البحث الاجتماعى لإجراء بحوث لحساب هذه المؤسسات أمرا يسبب العديد من الأضرار المرتبطة بإضفاء طابع المشروعية على سياسات الدولة والخضوع لأولويات المؤسسات الحكومية وبالتالى فرض إطار أيديولوجى معين على الباحث .

وتؤكد الورقة على أن للدولة حضورا فى مجال البحث الاجتماعى فيما يتعلق بالتمويل والتنظيم دون أن يكون لها حضور سياسى موازٍ فى برامج البحث ، وأمر السياسات البحثية متروك لمؤسسات البحث الاجتماعى وللمشتغلين فيها ثم تأتى لتتحدث عن القيود السياسية الشديدة على البحث الاجتماعى وأن هناك خطوطا حمراء لايجوز خرقها سواء فى اختيار موضوعات البحث أو فى بنى التوجهات النظرية.

ومن هنا تبدو أهمية تحرير قضية دور الدولة فى مجال البحث الاجتماعى والبحث العلمى بصفة عامة. فالورقة تركز على ضرورة وجود سياسة علمية فى مجال البحث الاجتماعى، وأنا أؤيد هذا وأشدد عليه ، لكن التحدى الحقيقى هو كيفية صنع هذه السياسة العلمية، وهنا تقع المسئولية فى المقام الأول على عاتق مؤسسات البحث الاجتماعى والمشتغلين فيها . فعليهم ألا ينتظروا أن تأتيهم السياسة العليا من أعلى ، من الأجهزة التنفيذية فى الدولة.

وذلك فى ضوء الاعتبارات التالية :

أولا : أن خبرة السياسات العامة فى مصر ، والتى تضطلع الدولة بالدور الرئيسى فيها، خبرة مأساوية . وماحدث ويحدث فى السياسة الاقتصادية وسياسة التعليم والسياسة الأمنية وسياسة الإسكان ليس بعيدا عن الأذهان. وهناك حالة من الاضراب والفوضى والتقطع وعدم الأستمرارية .

ثانيا : أن هامش الحرية الذى تبيحه الدولة لمؤسسات البحث الاجتماعى فى مجال السياسات والبرامج البحثية يجب استغلاله على نحو جيد . وتقع المسئولية هنا على المشتغلين بالبحث الاجتماعى. عليهم أن يبادروا ويبلوروا سياستهم فى اقتراحات محددة ، يمكن للدولة بعد ذلك أن تقننها فى شكل سياسات عامة .

ثالثا : أن وجود علاقة صحية وصحيحة بين الدولة والمجتمع ، سوف تعفى المشتغلين فى البحث الاجتماعى من موقف الاختيار بين تأييد سياسات الدولة أو الوقوف فى صف المجتمع . لانه من المفترض أن تكون الدولة تعبيرا عن المجتمع بكل فئاته وطوائفه ، ومن المفترض أيضا أن تمتلك قوى المجتمع المختلفة القدرة والوسيلة لتوصيل المطالب والتأثير على السياسة العامة. ومن هنا يتعين على البحث الاجتماعى القيام بدور فى إعادة تصحيح العلاقة بين الدولة والمجتمع.

٤) الملاحظة الرابعة : حول التمويل وأزمة البحث الاجتماعى

وبصدد هذه القضية أغلقت الورقة جميع النوافذ. فنصيب البحث الاجتماعى من الميزانية التى تخصصها الدولة للبحث العلمى محدود، كما أن التمويل الحكومى الاستثنائى الذى يستند إلى قيام بعض الأجهزة الحكومية بتقديم تمويل لبعض المؤسسات العلمية لإجراء بحوث لحسابها يثير الشكوك الخاصة بتأثير الهيئات الحكومية المانحة للمال على أهداف البحث ومجراه، أما التمويل الأجنبى التى تقدمه هيئات أجنبية لبعض المؤسسات العلمية المصرية أو لبعض الباحثين فمشكوك فى أهدافه ومراميه، ولم تطرح الورقة تصوراً لمواجهة هذه المعضلة.

وأعتقد أن اتجاه التمويل الحكومى الاستثنائى يجب تشجيعه . لفتح الجسور وخلق قنوات الثقة مع الأجهزة التنفيذية والأجهزة الحكومية . وقد تكون هناك بعض المشكلات والأخطاء ، لكن يمكن مع مرور الوقت التغلب عليها.

قضية التمويل الأجنبى فلم تعد قضية مثارة فى الوقت الراهن على الرغم من اتساع نطاقها .وذلك نظرا

للاعتبارات التالية :-

أ- أن الدولة كمؤسسة رسمية تسعى بجدية للحصول على المساعدات الخارجية من الدول والمؤسسات الأجنبية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

ب- أنه فى إطار الانفتاح المكثف على الغرب خلال العقدين المنصرمين لم يعد هناك الكثير الذى يمكن الاحتفاظ به كأسرار. بل أن بعض الباحثين الأجانب عالجوا الكثير من الموضوعات الدقيقة فى الواقع المصرى، كما أن بعض الأجهزة تقدم لهم تسهيلات تفوق تلك التى تقدمها للباحثين المصريين.

ج- أن رفض التمويل الأجنبى والبحوث المشتركة خشية اختراق العقل المصرى وتهديد الأمن القومى المصرى ، أمر لابد وأن يتبعه التسليم بضرورة إيقاف البعثات الأجنبية للخارج وإيقاف التعاون العلمى بين الجامعات المصرية والجامعات الأجنبية . وهذه أمور لا يمكن التسليم بها .

إذن الأمر يجب ألا يطرح بصفة إما أو، ولكن لابد من بحث مصادر التمويل الأجنبى ، وحدوده ، وتداعياته سواء فى توجيه البحث أو فى تحديد كيفية الاستفادة منه . فإذا كان الأمر يتعلق ببحوث ودراسات سوف تنشر على العلن ، سواء تمت بتمويل أجنبى أم لا ، فما داعى الحساسية من قبول التمويل الأجنبى؟

الملاحظة الخامسة : تتعلق بما أسماه الباحث " بالحدود : التزام أم اختراق " ويؤكد الباحث على أن هناك قيودا سياسية شديدة على البحث الاجتماعى وقيودا ثقافية أشد، وأكد الباحث على ذلك بأن هناك خطوط حمراء لايجوز خرقها فى اختيار موضوع البحث وفى تبنى التوجهات النظرية . وفى هذا السياق، خلت قائمة الإنتاج العلمى من أي اهتمام بدراسة المؤسسة السياسية.

وبخصوص القيود الثقافية أشار الباحث إلى أن هناك تراثا من المحرمات يصعب اختراقها. مثال ذلك القضايا الدينية المرتبطة بالعقيدة بشكل مباشر . ولم يقدم أمثلة .

ومن هذا المنطلق أود التأكيد على الأمور التالية :

أ- ربما يكون من غير الدقيق القول بعدم وجود أى اهتمام بدراسة المؤسسة السياسية من قبل علماء الاجتماع. ففى حدود معرفتى الضيقة هناك إسهامات متميزة لعلماء الاجتماع فى دراسة قضايا التبعية ، والنخب السياسية ، والمشاركة السياسية ، والوعى السياسى .. إلخ .

ب- إن القول بوجود قيود سياسية شديدة على البحث الاجتماعى يتضمن بعض المبالغة ، خاصة وأن الورقة لم تقدم أمثلة على الموضوعات المحرم الخوض فيها لأسباب سياسية.

وفى هذا الاطار قد يكون من المفيد تقديم خبرة المشتغلين بالبحث السياسى فى النظام السياسى المصرى فى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد وفى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. حيث تطرقوا لمعالجة أدق قضايا النظام السياسى المصرى وأكثرها حساسية .

- فهناك سلسلة من البحوث عن السياسات العامة فى مصر (سياسة الإسكان ، سياسة التعليم - سياسة الصحة - السياسة الثقافية...)

- هناك سلسلة بحوث ودراسات تشرح البنية الحزبية للنظام السياسى المصرى .
- هناك دراسات عن مؤسسة الرئاسة وطبيعة العلاقة بين الحكم والمعارضة والعنف السياسى وعدم الاستقرار.
- هناك دراسات عن تقييم أداء النظام السياسى على الصعيدين الداخلى والخارجى .
- هناك دراسات عن تشريح الانتخابات البرلمانية وتقييم أداء مجلس الشعب .

وجوهر الأمر أن الهامش المتسع من الحرية الأكاديمية لا يعكس قناعة حقيقة من قبل النظام بقضية الحريات، ولكن يعكس قناعته بضعف تأثير هذا الهامش ومحدودية فاعليته. ولقد حسم النظام أمره فى هذا المجال. فلا بأس من أن يكون هناك هامش متسع من الحرية للأكاديميين، فأعظم كتاب فى السياسة توزيعه فى نهاية الأمر محدود، ولن يكون مؤثرا فى ظل مناخ عام لا يساعد الإقبال على الكتب نظرا لا نتشار الأمية ، وارتفاع أسعار الكتب، وسيادة الثقافة المتلفزة. وينطبق هذا القول بدرجات متفاوتة على حرية الصحافة، وعلى القرارات العلمية بدرجات متفاوتة.

جـ- أما القول بأن القضايا الدينية المرتبطة بالعقيدة بشكل مباشر تشكل تراثا من المحرمات التى يصعب اختراقها، فأمر مردود عليه من أكثر من جانب:

١- أن الورقة أكدت أنه "مع اتساع نطاق الحركة الإسلامية فى السنوات الأخيرة بدأت موجة من الدراسات والبحوث تتخذ من الإيديولوجيا الإسلامية منطلقا فكريا لها، فى إطار الرغبة فى تطبيق المفاهيم الإسلامية على دراسة المجتمع أو توظيف المفاهيم السوسيولوجية لخدمة نشر الدعوة الإسلامية أو نقد المعارف السوسيولوجية القومية من منطلق إسلامى . ويبدو أن ضعف قوة الحداثة فى المؤسسات البحثية قد أفسح المجال لظهور معادلة جديدة بين الأصالة والمعاصرة لصالح الخيارات الدينية الأصولية".

وأتساءل كيف يمكن التوفيق بين الأمرين؟ بأن هناك محرمات دينية يصعب اختراقها، وأن هناك موجة من الدراسات التى تتخذ من الإيديولوجيا الإسلامية منطلقا لها؟ وكيف تتعامل هذه الدراسات مع المحرمات الدينية؟.

٢- إن عبارة الأستاذ سعيد تكشف عن موقف قيمى مسبق من الدراسات والبحوث التى تتخذ من الإسلام منطلقا فكريا لها. وأعتقد أنه من الأهمية بمكان الاحتكام إلى معايير علمية لنقد وتقييم هذه الدراسات . فما الضرر من أن تكون هناك محاولات لتطبيق بعض المفاهيم الإسلامية لدراسة المجتمع؟. وما المانع من نقد المعارف السوسيولوجية الغربية من أرضية إسلامية؟.

والتحدى العلمى هنا هو : هل قدمت هذه الدراسات جديداً فى فهم المجتمع المصرى؟. وهل قدمت أطروحات ذات شأن فى نقد السوسيولوجيا الغربية على الصعيد النظرى المعرفى؟

لماذا شكلت القضايا الدينية قيودا ثقافية على المشتغلين بالبحث الاجتماعى فيما يرى الباحث فى الوقت الذى

توجد فيه المئات من الدراسات التى تعالج العديد من القضايا الدينية الحساسة والشائكة؟

وهنا لابد من الإشارة إلى الإسهام المتميز لباحثى العلوم السياسية بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد، حيث هناك دراسات جادة عن التجديد الإسلامى، وعن دور أهل الحل والعقد، وعن التغيير الشورى فى المفهوم الإسلامى وعن المعارضة السياسية فى الإسلام، وعن التنظيمات السياسية فى الإسلام، وعن النظرية السياسية فى الإسلام. وهناك دراسات عن الأمن فى الإسلام، وعن مفهوم الحاكمية، فضلا عن الدراسات المرتبطة بظاهرة الإحياء الإسلامية.

د- أصدر مركز دراسات الوحدة العربية كتابا بعنوان "الدين فى المجتمع العربى". ويحتوى الكتاب على ٣١ دراسة لباحثين فى علم الاجتماع من عدة أقطار عربية. من بينها ٨ دراسات لعلماء اجتماع مصريين. وتناولت الدراسات قضايا دقيقة مرتبطة بالدين، مثل

الدين والطبقات الاجتماعية، الدين والوعى الاجتماعى، الدين والتغيير الاجتماعى، الدين والإبداع، ودين الحرافيش.

فهل بعد ذلك يمكن القول بأن القضايا الدينية تمثل قيودا ثقافية شديدة على البحث الاجتماعى فى مصر؟

الملاحظة السادسة والأخيرة : وتتعلق ببعض القضايا والأمور الجزئية ومنها :

(١) تنتقد الورقة ولو بشكل ضمنى أعضاء هيئة التدريس الذين يحرصون على الإعارات من جانب والاحتفاظ بالوظيفة الأكاديمية على الجانب الآخر.

– وهل المطلوب من كل عضو هيئة تدريس يذهب إلى إعارة مؤقتة لمدة ٤ أو ٥ سنوات أن يضحى بوظيفته الأكاديمية ؟؟ وهل سيفعل الأستاذ سعيد ذلك عندما تتاح له فرصة الإعارة؟

على أى حال فإن للقضية جوانب أخرى هى الأجدر بالمناقشة ومنها على سبيل المثال:

أ- تأثير سنوات الإعارة على النشاط البحثى والأكاديمى للباحث، فقد ثبت أن بعض الباحثين يصابون بحالة من الكسل الذهنى خلال سنوات الإعارة وبعدها ، فالتخمة النفطية تفعل مفعولها. بل أن السياق التعليمى والبحثى فى بعض الدول التى يعار إليها الباحثون المصريون يؤدى إلى تآكل قدراتهم البحثية.

ب- العدالة فى توزيع الإعارات وإلى أى مدى يمكن الحديث عن فئة "محترفى الإعارات فى الجامعات المصرية".

جـ- أهمية سنوات الإعارة فى تحسين الأوضاع المادية للباحثين وتمكينهم من تحقيق المعادلة، بين تطلعاتهم المادية والتزامهم بأخلاقيات البحث العلمى.

د- عموما ، فإن معدل الإعارات وخاصة بالنسبة لباقى العلوم الاجتماعية بصفة عامة يتراجع بشكل واضح.

ويتعين على الباحثين الشبان أن يكيفوا حياتهم وظروفهم طبقا لمعطيات الواقع المصرى بماله وماعليه.

(٢) يأخذ الأستاذ سعيد على المشتغلين بالبحث الاجتماعى عدم انخراطهم فى الجدل الدائر حول أزمة علم الاجتماع

والأنثربولوجيا فى الغرب. ولم يقل لنا أى شئ عن طبيعة أزمة علم الاجتماع فى مصر؟. وعن خصوصية أزمة هذا العلم فى بلادنا؟.

وأعتقد أن هناك اختلافا نوعيا فى طبيعة الأزمة. فهناك من شرحوا مجتمعاتهم بحثا وتحليلا. ومن ثم فإن القضايا المثارة قد تبدو بالنسبة لنا نوعا من الترف الفكرى أو الترييض الذهنى. فهناك مساحات متسعة لم تدرس بعد فى مجتمعنا. ومن ثم فهى الأولى بالبحث والتشريح والتحليل قبل أن ينخرط علماؤنا فى الجدل الدائر حول أزمة علم الاجتماع فى الغرب.

إن بناء القدرات الذاتية فى مجال البحث الاجتماعى وتطويرها يعتبر مقدمة هامة للمساهمة على الصعيد العالمى من باب المشاركة والتأثير وليس من باب ترديد ما يقال فى الغرب.

(٣) أتفق مع الأستاذ سعيد فى أغلب ما قاله عن مشكلات الباحثين الشبان . وأذكر أن جانبا هاما من استمرار هذه المشكلات تقع مسئوليته فى المقام الأول على المؤسسات التى يعملون فيها وعلى الأساتذة الذين يشرفون عليهم.

القسم الثانى : مشكلات الباحثين الشبان مع التركيز على مشكلات الباحثين المستقلين.

ملاحظاتى حول هذه الدراسة القيمة تتمثل فيما يلى:

(١) أن الورقة لم تحدد حجم الظاهرة التى تتناولها بالبحث والتحليل ولو بصورة تقريبية. فما هو حجم الباحثين المستقلين أى الذين لا يعملون فى مؤسسات بحثية حكومية أو خاصة على الخريطة البحثية فى مصر ؟.

أنا لا أمتلك إجابة محددة على هذا السؤال . ولكن انطباعى أن عدد الباحثين المستقلين محدود . وهم يتركزون فى القاهرة وفى بعض أفرع العلوم الاجتماعية وبالذات علم الاجتماع وعلم السياسة.

على أى حال ، وبغض النظر عن حجم الباحثين المستقلين، فقد لخص الأستاذ هشام مبارك مشكلاتهم فى كلمة "غياب":

- غياب التمويل.
- غياب الإشراف الأكاديمى.

وفى هذا السياق أود التأكيد على ملاحظتين فى إطار المقارنة بين الباحثين المستقلين والباحثين الذين ينتمون إلى مؤسسات أكاديمية. وجوهر الملاحظتين أنه لا توجد اختلافات جوهرية كثيرة بين الباحثين المستقلين والباحثين فى إطار مؤسسات سواء من زاوية التمويل أو الإشراف الأكاديمى .

(١) الملاحظة الأولى: مشكلة التمويل يعانى منها الباحث المستقل والباحث المؤسسى.

١- مرتبات الباحثين فى إطار الجامعات المصرية متدنية .

وأنا لا أريد أن أتحدث فى التفاصيل لأننا فى رحاب الجامعة الأمريكية أولا وبيننا باحثون أجانب ثانيا. ويكفى

فقط أن أقول أن الراتب الشهرى للمدرس فى جامعة القاهرة (أى الحاصل على درجة الدكتوراه) لا يتجاوز مايعادل ١٧٥ دولاراً أمريكيا. ولك أن تتصور مرتبات المعيدين والمدرسين المساعدين ويتعين عليهم أن يواجهوا متطلباتهم المعيشية والحياتية بهذه المرتبات الهزيلة.

– وتزداد خطورة هذه الأمور مع تفاقم الأوضاع المجتمعية المحيطة التى يعانى منها الباحثون وغيرهم مثل التضخم والغلاء وتفاقم مشكلات الإسكان والمواصلات وأسعار الكتب .....إلخ.

– وهناك أعباء إضافية يتحملها الباحثون الذين يعملون فى الجامعات الإقليمية ، والتى تفتقد فى الغالب إلى الكثير من مقومات الجامعة. حيث يضطر هؤلاء إلى استكمال دراساتهم العليا فى الجامعات الكبيرة فى القاهرة أو فى الأسكندرية، ويتحملون بذلك أعباء إضافية تتضمن نفقات السفر، وتكلفة الإقامة لبعض الوقت بعيدا عن مقار أعمالهم.

– وقد كانت النتيجة هى عدم تفرغ الباحثين الشبان للعمل البحثى بصورة كاملة، وانخرطوا فى مسالك عديدة لتدبير موارد إضافية للدخل تمكنهم من مواجهة متطلبات المعيشة والدخل. ومن هذه المسائل مايلى :

* الانخراط فى ظاهرة الدروس الخصوصية ، وما يترتب عليها من آثار سلبية سواء على العملية التعليمية أو البحثية .

* العمل لبعض الوقت فى مكاتب المحاماه (الباحثون فى الحكومة) والمكاتب الاستشارية (الباحثون فى كليات التجارة) وتدريس اللغة العربية فى المدارس (الباحثون فى دار العلوم) ، والعمل فى عيادات كبار الأطباء (الباحثون فى مجال الطب) والعمل فى مزارع الدواجن (الباحثون فى الزراعة) والعمل فى الصيدليات (الباحثون فى مجال الصيدلة) وهكذا يتعين على الباحث أن يوزع وقته بين :

– أعباء وظيفته التى يكلف بها من القسم أو المؤسسة التى يعمل فيها (كالتدريس للطلبة، والسكاشن........إلخ).

– العمل الإضافى الذى يمارسه حتى يحسن دخله.

– العمل البحثى.

وفى هذا لا يختلف الباحث المؤسسى كثيرا عن الباحث المستقل. فكلاهما مشتت ، وغير قادر على التركيز فى البحث.

(٢) الملاحظة الثانية :غياب الإشراف الأكاديمى

وفى هذا الإطار أيضا لا يوجد اختلاف جوهرى بين الباحثين المستقلين والباحثين المؤسسيين. وهو الأمر الذى يثير قضية العلاقة بين المشرف والطالب.

وإذا كان الباحثون المستقلون يعانون من غياب الإشراف الأكاديمى ، فإن بعض الباحثين المؤسسيين يعانون من

تضخم الإشراف، إلى الحد الذى يفقد الباحث أى استقلالية أو أى قدرة على إبراز شخصيته الأكاديمية المستقلة، وبعضهم يعانى من غياب الإشراف شأنهم شأن الباحثين المستقلين.

والأصل فى علاقة المشرف بالطالب هو أن المشرف هو الأكثر خبرة والأكثر علما والأكثر معرفة بمصادر المادة العلمية، وبالتالى يتعين عليه رعاية الطالب وتوجيهه ونقل الخبرة إليه. ويتعين عليه مساعدة الطالب أو الباحث الشاب فى بناء شخصيته المستقلة. وفى هذا الإطار يجب أن تكون الرسالة الجامعية مجالا للحوار والتفاعل بين طالب مستعد للتعلم واكتساب الخبرة وأستاذ مستعد للعطاء.

لكن هذه الصورة المثالية غير محققة على أرض الواقع فى ضوء الاعتبارات التالية:

١- أن بعض المشرفين غير مؤهل بالأصل للإشراف الأكاديمى، وبالتالى فإن فاقد الشئ لا يعطيه. وهنا تأتى مسئولية المشرف عن إنتاج الرسائل الجامعية الضعيفة.

٢- انشغال بعض المشرفين بأمور أكاديمية وغير أكاديمية إلى درجة تمنعهم من متابعة الأطروحات التى يشرفون عليها بصورة جيدة ومنظمة.

٣- هناك ما يسميه د. عبد الباسط عبد المعطى "بالمشرف المحتكر" الذى يشرف على العديد من الأطروحات فى المؤسسة التى ينتمى إليها وبالتالى ليس لديه الوقت لمتابعتها جميعا.

ونظرا لذلك تنتشر ظاهرة "تسليم الرسالة جاهزة" وقد يقرأها المشرف أو لا يقرأها، ويطالب بإدخال بعض التعديلات الطفيفة.

٤- أن خلافات الأساتذة وتصريحاتهم قد تنعكس على الباحثين الشباب فيصبحون مجالا لتصفية الحسابات بين الكبار.

٥- هناك أيضا المشرف الانتهازى الذى يستغل الباحث الشاب بأساليب مختلفة.

لكن كل هذا أمر لا يمنع من أن هناك مشرفين على درجة عالية من الكفاءة لا يقصرون فى توجيه طلابهم ورعايتهم. وينظرون إلى طلبتهم كامتدادات لهم. ليس بمعنى أن يكون الطالب نسخة مكررة من الأساتذة، ولكن يكمل الرسالة التى بدأها الأستاذ. وهؤلاء هم من يطلق عليهم مصطفى سويف بالمدارس العلمية فى مصر. ولكن عموما ، فإن هذه النوعية من المشرفين ليست هى السائدة. وإذا كان هناك مشرف مقصر ، فإن هناك أيضا طالب انتهازى. وعادة ما يلتقى قصور دور المشرف مع انتهازية الطالب لينتجا أعمالا علمية ضعيفة وركيكة. إذن مشكلة الإشراف ليست مشكلة الباحثين المستقلين فقط، ولكنها مشكلة الباحثين الشبان عموما.

شهادة بحثية حول مشكلات الباحث المستقل

(نموذج من معضلات دراسة الحركة الإسلامية في مصر)

هشام مبارك

باحث مستقل

المقصود "بالباحث المستقل" كل من يقوم بعمل بحثى دون أن ينتمى إلى مؤسسة بحثية (جامعة - مركز أبحاث... إلخ). وعليه فإن المشكلة التى يواجهها الباحث المستقل، تتمثل فى تقديرى فى كلمة وحيدة هى : "غياب". فمن ناحية يعانى هذا الباحث من "غياب" التمويل والدعم المالى اللازم لإنجاز البحث، ومن ناحية ثانية "غياب" الإشراف الأكاديمى من أساتذة متخصصين. والسطور القادمة ستعتنى بإيضاح آثار "غياب" كل من التمويل والإشراف الأكاديمى على عمل الباحث المستقل.

(١) غياب التمويل = "كلفة" البحث

يعانى الباحث المستقل فى مصر من ندرة الموارد المالية التى تعينه على استكمال بحثه فإذا كان الباحث المنتمى إلى مؤسسة بحثية يتلقى راتبا شهريا لنفقاته المعيشية ودعما مالياً لنفقات البحث، فإن الباحث المستقل مطالب طيلة الفترة ما بين بدء موضوعه البحثى وانتهائه بتوفير نفقاته المعيشية والموارد المالية اللازمة لإنجاز بحثه من مصروفات تتعلق بالعمل الميدانى أو شراء كتب ومراجع وغيرها. وإزاء هذه الإشكالية التى يواجهها الباحث المستقل، لا مفر من أن يبيع قوة عمله فى سوق العمل أثناء اشتغاله بالبحث. وعليه فهو مطالب بتقسيم ساعات اليوم، بعضها ينفقها فى سوق العمل لتعينه فى النفقات المعيشية وما يتطلبه البحث من مصروفات ، وبعضها الآخر ينفقها فى العمل البحثى. لكن فى ظل أزمة اقتصادية طاحنة وأزمة بطالة مستشرية فى بلادنا ، فلا مفر أمام كل من يعرض قوة عمله فى سوق العمل، إلا أن يبذل ساعات عمل أطول فى الوظيفة التى اقتنصها بشق الأنفس. لأن آخرين - فى سوق البطالة - يبدون استعدادهم دوماً لبذل ساعات أطول مما تتصور فى العمل، مدفوعين دفعاً لذلك من أجل لقمة العيش.

وعليه فإن الباحث المستقل فى أقل القليل مضطر لأن ينفق ثمان ساعات فى عمل وظيفى قد لا تكون له علاقة ببحثه، تزداد فى العادة بفعل قانون وميكانيزم البطالة خشية أن ينتهز أحد أفراد جيوش البطالة الفرصة عند أول

بادرة تقاعس أو امتناع عن الوظيفة ببذل ساعات أطول من الثمان ساعات المقررة قانوناً. وإذا ما خصمنا ساعات العمل الوظيفي وغيرها التي ينفقها الإنسان خلال اليوم (نوم، راحة، إلخ) فإن ما يتبقى من ساعات – في الأغلب – لن تكون كافية لإتمام البحث الذي من المفترض أن ينكب عليه الباحث المستقل. وعليه فإن عملية البحث تتراجع على سلم أولويات الباحث، مفضلا عليها – تحت ضغط لقمة العيش– عمله المهني مصدر رزقه الوحيد.

ويزيد من وطأة هذه المشكلة افتقاد المجتمع لوجود مؤسسات بحثية مصرية تهتم بالباحث المستقل. فميزانية الدولة للبحث العلمي لاتوجد فيها أية بنود للصرف علي أعمال الباحثين المستقلين. وإذا أراد الباحث المستقل أن يتفرغ للعمل البحثي والابتعاد عن الأعمال المهنية التي تستهلك وقته، فليس أمامه سوى التوجه إلى المؤسسات البحثية الأجنبية. ودور هذه المؤسسات كان –ولا يزال– محل اختلاف في أوساط الباحثين والمثقفين المصريين. فهناك من يؤيد العمل مع هذه المؤسسات دون أية شروط، وهناك من لا يوافق على العمل من خلال هذه المؤسسات وتتعدد أسبابه وتمتد لتشمل اتهام هذه المؤسسات الأجنبية بمساعدة أجهزة المخابرات الغربية[1]. وإذا ما رفض الباحث العمل مع المؤسسات الأجنبية، فليس أمامه سوى الاستمرار في عمله المهني بجوار اشتغاله بالبحث.

لذلك فإن مصير العمل البحثي للباحث المستقل سيكون في هذه الحالة واحداً من اثنين : أن يتوقف كلية وينتهي إلى الفشل، أو يخرج إلى النور وهو ضعيف ولا يضيف جديداً، وهو ما أسميناه "كلفتة البحث". فليس متصوراً أن تكون محامياً أو محاسباً أوموظفاً وأن تطمح في ذات الوقت لتكون باحثاً. وهذه الثنائية (المهني/ الباحث) التي يتصف بها عمل الباحث المستقل، هي امتداد لظاهرة منتشرة في المجتمع المصري، حيث يضطر مواطنون عديدون أن يقوموا بأعمال إضافية لاعلاقة لها بتخصصهم ، مثل اشتغال بعض خريجي الجامعات بمهن حرفية كالنقاشة والميكانيكا والنجارة. وفي الواقع فإن اضطرار الباحث المستقل تحت ضغط النفقات المعيشية لأن يتولى عملاً آخر – غير العمل البحثي – يجبره أن يتحول إلى باحث "هاو" يمارس العمل البحثي في أوقات الفراغ.

(٢) غياب الإشراف الأكاديمي لدى الباحث المستقل = باحث من منازلهم:

يعاني الباحثون الشبان المستقلون من غياب الإشراف الأكاديمي على أبحاثهم . فالباحث المستقل يفتقد إلى متخصص في موضوع بحثه يساعده ويضيء له المناطق الغامضة التي تصادفه أثناء عمله البحثي. فالإشراف الأكاديمي الذي توفره المؤسسات البحثية لباحثيها الشبان، ضرورة تفرضها قلة خبرة الباحث الشاب بالعمل البحثي. لكن الباحث الشاب المستقل يكون مضطراً أن يعمل بمفرده في اختيار موضوع البحث، وتحديد مشكلته، واختيار الأدوات والمناهج البحثية التي سيعتمد عليها. وفي هذه العملية عادة ما يكون الباحث المستقل حائراً ووحيداً، كشخص أسقط في مياه عميقة وهو لا يعرف فن العوم، وعليه أن ينقذ نفسه من الغرق اعتماداً على ذاته. فالباحث المستقل عندما يشرع في عمله البحثي يشبه إلى حد كبير حالة هذا الغريق لعدم إدراكه أو فهمه لأصول البحث العلمي.

ويزيد من تفاقم هذه المشكلة، اهتراء العقل النقدى لخريجى الجامعات، بفعل النظم التعليمية المتبعة التى فى رأى الدكتور حسنين توفيق : "لاتساعد فى الغالب على تنمية وتطوير القدرات والمهارات الضرورية لأى باحث ، كالحساسية الفكرية ، إزاء بعض المشكلات والقدرة على ممارسة النقد وتكوين الرأى والتعبير عنه، والتعويد المبكر على القراءة والتعامل مع المكتبة، فهذه النظم تقوم فى الغالب على أسلوب التلقين والحفظ . وإلى جانب ما سبق، فإن هناك أمراً مهماً فى إعداد الباحث يتعلق بوضعية مادة مناهج البحث فى مقررات التعليم الجامعى، والمفترض أن تكون هذه المادة ضمن المقررات الأساسية لأنها تتضمن تعريف الطالب إلى مناهج البحث السائدة فى مختلف فروع العلوم. وعلي الرغم من الدور المحورى الذى يمكن أن تقوم به هذه المادة فى إعداد الباحث فإنها تأتى فى هامش المقررات الجامعية"(٢) . بل إن بعض الكليات النظرية مثل الحقوق لاتدرس فيها هذه المادة على الإطلاق . ومع افتقاد الباحث المستقل الشاب للعقل النقدى والمعرفة بمناهج البحث، تكون مهمته فى العمل البحثى ضرباً من المستحيل. خاصة فى ظل غياب الإشراف الأكاديمى الذى توفره المؤسسات البحثية لباحثيها الشبان. ووضع الباحث المستقل فى هذه الحالة – غياب الإشراف الأكاديمى – يماثل وضع الطلبة "الدارسين من منازلهم" المطبق فى الثانوية العامة.

(٣) المعضلات التى واجهت البحث:

المادة الميدانية لهذا البحث "العلاقة بين تيار الجهاد وجماعة الإخوان المسلمين "والتى هى قيد الجمع تستلزم إجراء مقابلات معمقة مع قادة وكوادر تيار الجهاد والإخوان، وإجراء مسوح ميدانية على مناطق نفوذ كل من التيارين، فضلاً عن جمع الوثائق السرية لهما. وقد شرع الباحث بالفعل فى جمع المادة الميدانية منذ عامين مضيا. وهذه الفترة – عامان – كان من المفترض أن ينتهى البحث خلالها. لكن صعوبات جمة حالت دون ذلك. يمكن تقسيمها إلى المحاور التالية:

١-الدعم المالى للبحث:

كما سبق أن أشرنا ، فإن مشكلة الباحث المستقل- خصوصاً الشاب- فى بلادنا تنبع أساساً من عدم وجود مؤسسات بحثية تدعم عمله البحثى وتوفر له النفقات اللازمة . وتتفاقم المشكلة إذا كان البحث فى مجال العلوم الاجتماعية ، وما يترتب عليه من ضرورة القيام بمسح ميدانى. وهذا النوع من الأبحاث تزداد نفقاته، على العكس من الأبحاث التى تعتمد على العمل المكتبى. وطيلة الفترة الماضية عانى الباحث من عدم قدرته المالية على الوفاء بمتطلبات المسح الميدانى اللازم لإنجاز بحثه، مما عرضه مرات عديدة للتوقف .

٢-جمع مادة البحث:

من أبرز المشاكل التى واجهها هذا البحث ، الحصول على معلومات كافية عن موضوع البحث. فتيار الجهاد على

سبيل المثال يخوض حرباً أشبه بحرب العصابات مع الدولة، وينفذ منذ فترة عمليات اغتيال لعدد من المسئولين، والدولة من جانبها تتبع سياسة التصفية الجسدية لقادة هذا التيار ، فضلا عن حملات الاعتقال الواسعة النطاق. وإذا ما أتينا إلى جماعة الإخوان المسلمين، سنلحظ أيضا صعوبة (لكن أيسر نسبيا) فى معرفة أفكارها وسياساتها نظرا لاستمرار قرار حظر وجودها رسمياً. أى موضوع دراستنا- وهو الجهاد والإخوان- يتعلق بجماعات غير شرعية ، ومن الصعوبة بمكان أن تحصل على وثائق الجماعتين، بل إن ظروف العمليات العسكرية المسلحة بين تيار الجهاد والدولة تجعل اللقاءات مع قادة هذا التيار مخاطرة ومغامرة غير مضمونة عواقبها. بمعنى آخر فإن موضوع البحث لايتعلق بظاهرة تنتمى إلى الماضى ، انتهت حركتها مما يسهل دراستها والحصول على المعلومات عنها، إنما ظاهرة تنشط فى الواقع وتتطور بسرعة من مرحلة لأخرى دون أن تتيح لمراقبيها فرصة التقاط الأنفاس لرصدها أو لتحليلها. لذلك فإن المعضلات التى واجهها الباحث فى جمع مادة دراسته، كانت عديدة ومتنوعة . ويمكن تلخيصها فى النقاط التالية:

أ- الحصول على الوثائق وإجراء المقابلات:

توقف البحث لفترات عديدة، بفعل التعقيدات البالغة التى واجهها الباحث فى جمع المعلومات التى اعتمد عليها من خلال وثائق تيار الجهاد والمقابلات مع قادة هذا التيار. وكان البحث يتقدم أحياناً بفضل الحصول على وثائق جديدة أو إجراء مقابلات مع قادة هذا التيار. لكن الواقع الأمنى المتدهور منذ فترة ليست قصيرة جعل هذه المقابلات تتم على فترات متباعدة تمنع انسجام الحوار، فضلاً عن إجرائه فى حالة من القلق البالغ من الباحث والمبحوث . فالأول يخشى من بطش أجهزة الأمن التى لا تستوعب - عادة - أهمية البحث وتستعد دوما لتلفيق الاتهامات ، والثانى - المبحوث - مطارد ومطلوب للاعتقال. هذا فضلا عن تغير اشخاص المبحوثين ، إما لصعوبة لقائهم مرة أخرى نظرا لهروبهم، أو لتعرضهم للقتل أو الاعتقال. فمثلا كان الباحث ينوى إجراء مقابلات مع من يتولى منصب أمير محافظة أسيوط، نظرا لأن هذه المحافظة من ناحية ذات نفوذ تاريخى ومعقل لتيار الجهاد، ومن ناحية ثانية تشتبك فيها الجماعتان (تيار الجهاد والإخوان المسلمين) ويتنافسان عليها، ومن ثم كانت هذه اللقاءات بالغة الأهمية للبحث لأنها تتعلق مباشرة بموضوعه. وقد نجح الباحث فى الاتصال بأمير أسيوط ، وبعد لقائه الأول اعتقل. وبعد فترة تمكن من الاتصال بمن تولى المنصب بعده، إلا أن الاعتقال طاله قبل اللقاء ، أما ثالث الأمراء الذى حاولنا الاتصال به وعقدنا معه اللقاء الأول فقد غادر البلاد إلى أفغانستان، ومن هناك يدير الصراع الجارى الآن فى أسيوط وغيرها. وهذا الوضع تكرر مع الدكتور علاء محيى الدين المتحدث الرسمى للجماعة الإسلامية الجهادية ومسئول الإعلام بها، وقد كان مادة غنية للبحث فى اللقاءات التى تمت معه، إلا أن رصاصات الشرطة طالته فى نهاية عام ١٩٩١.

ب- تدخل أجهزة الأمن (التهديد بالاعتقال) :

الباحث المنتمى إلى مؤسسة بحثية معترف بها من قبل الدولة، تكون مهمته - فى العادة- أسهل نسبيا فى

الإطلاع على المعلومات التى تحوزها أجهزة الدولة، كما تمنحها هذه المؤسسة الحماية القانونية أثناء إجراء البحث. ومن ثم تغل يد - أو تحد - من تدخل الأجهزة الأمنية فى عمله البحثى، بحكم شرعية المؤسسة التى تظلل بالضرورة على باحثيها، إلا أن الباحث المستقل لا يفتقد فقط الحماية التى توفرها المؤسسات البحثية ، بل ينظر إليه بعيون يملأها الشك خلال عمله، خاصة إذا كان البحث يتعلق بموضوع الحركة الإسلامية التى تعتبرها الأجهزة الأمنية حركة ذات مخاطر استثنائية وتضعها على سلم أولويات عملها الأمنى.

وللباحث تجربة فى هذا الشأن مع الأجهزة الأمنية التى تتسم عادة بضيق الأفق واحتقار العمل البحثى باعتباره عملاً بلا فائدة من ورائه. فمحاولات الباحث فى الحصول على وثائق الحركة الإسلامية وإجراء لقاءات مع قادتها لم تكن بعيدة عن عيون أجهزة الأمن ، التى بادرت باستدعائه إلى مكاتبها فى مقرها بشارع جابر بن حيان فى منطقة الدقى بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٩٢. وكانت المناقشة - أو الأسئلة - التى دارت بين الباحث ومسئولى مكتب التطرف الدينى المعنى بمتابعة الحركة الإسلامية، تتمثل فى المحاور التالية:

١- ضرورة التعاون مع الأجهزة الأمنية ومدها بالوثائق والمعلومات عمن التقى بهم من قادة تيار الجهاد.

٢- الإبلاغ عن الأشخاص الذين سوف ألقاهم مستقبلا وأماكن اللقاءات المزمعة.

٣- فى حالة الرفض فإن مخاطر الاعتقال واردة (وردت فى الحديث ضمنياً) بزعم أن المقابلات التى أجراها الباحث مع تيار الجهاد كانت تستهدف حوارا بين الشيوعيين وتيار الجهاد وأننى منسق هذا الحوار.

٤- فى المقابل فإن الأجهزة الأمنية ستمد الباحث بما لديها من وثائق ومعلومات.

وبعد انتهاء الأسئلة وتقديم الطلبات كان موقفى الرفض. وانتهت المقابلة ولم تنفذ تهديدات الاعتقال. وقد يكون السبب هو عملى فى منظمة حقوق الإنسان وما سيجر عليهم اعتقالى من حملات تضامن دولية فى هذا الشأن. فمن المعروف أن هناك قواعد ترعاها هيئة الأمم المتحدة وغيرها من منظمات حقوق الإنسان الدولية، تحتج بموجبها هذه المؤسسات على اعتقال نشطاء حركة حقوق الإنسان فى العالم.

لكن عدم الاعتقال ورفض التعامل - يحلو للأجهزة أن تسميه تعاونا - مع الأجهزة الأمنية، لم يعن الكف عن "التنغيص" وإرباك البحث. ففيما يبدو فإن أحد أفراد هذه الأجهزة قد تفتق ذهنه عن حيلة ماسخة، تمثلت فى إيهام عدد من قادة وكوادر تيار الجهاد بأن الباحث يتعاون مع هذه الأجهزة وذلك أثناء التحقيق معهم فى مقار مباحث أمن الدولة. حيث زعم أن الباحث سرب للأجهزة بعض المعلومات. ولأن الحيلة كانت تتبع مع أفراد أثناء التحقيق الذى يلازم بالقطع التعذيب وخلافه فلم يكن أمامهم فرصة للتمعن واكتشاف سخف هذه الحيلة. فبعد عودة هذه الكوادر إلى السجن ومن خلال محاميهم الذين التقوا بهم فى محبسهم أثاروا شكوكاً حول الباحث وتعاونه مع الأمن، مما أوقف لفترة طويلة تعاون جماعات الجهاد مع الباحث ، وقد احتاج حل هذه المشكلة وقتاً طويلاً لتوضيح الأمر، حتى تمكن الباحث فى نهاية المطاف من إقناع كوادر الجهاد بحقيقة الموقف.

جـ- البحث بين السياسة والعلم:

المهمة الأساسية للبحث العلمى هى التعرف على المشكلات المثارة فى المجتمع وغيرها من الظواهر بهدف تحليلها وتقديم الحلول المناسبة. والبحث العلمى بهذا المعنى له شروط لإتقان إنجازه، لعل أهمها تحلى المتصدى لعملية البحث بالموضوعية والتجرد عن نوازع التحيز السياسى. وبهذا المعنى أيضا فالبحث كعلم يختلف عن السياسة والعمل السياسى، ويعد الخلط بينهما عملا فاضحا ويفقد البحث معناه العلمى ويهدر وظيفته الأساسية.

وتثور هذه المشكلة - الخلط بين البحث العلمى والعمل السياسى - عندما تكون مشكلة البحث موضوعا سياسياً واجتماعياً يتفاعل مع الواقع. ولا يخفى على كل متابع أن الحركة الإسلامية من أنشط الحركات السياسية فى الواقع المصرى الآن. ولأسباب شتى منها اشتباكها مع الواقع وفعاليتها ، تتعدد الكتابات عنها. وربما يتأثر كثير من هذه الكتابات بالمواقف السياسية لأصحابها . ومن ثم تثور صعوبة الاعتماد عليها أحياناً. وهى ظاهرة شريرة تبرز فى المجتمع المصرى، حيث أخضع عدد من الكتاب البحث كعلم للسياسة بكل ما فيها من ضيق رؤية وتحيز.

وفيما أعتقد فإن الحركة الإسلامية هى أكثر الحركات السياسية التى تأثرت بهذه الظاهرة. ومن ثم يصعب الاعتماد على كثير من الكتابات فى هذا الشأن، سواء جاءت من خصوم الحركة الإسلامية أو من المتعاطفين معها. وهذه الظاهرة - الخلط بين السياسة والعلم - لا تتوقف عند تناول الحركة الإسلامية فى الحاضر ، بل تمتد لتشملها فى بعض الأحيان فى الماضى أيضا.

ولعل بعض كتابات الدكتور رفعت السعيد عن حركة الإخوان المسلمين ، والتى اتهمت عدداً من قياداتها الحالية بإدارتهم للجناح العسكرى السرى الذى يتشكل من جماعات الجهاد، تقدم مثالا لهذا التحيز . فالدكتور رفعت وهو المؤرخ المعروف لم يجهد نفسه فى التدليل على هذا الإدعاء. ومن الجانب الآخر فإن كتابات الإخوان المسلمين التى تضمنت نفيا لوجود جهاز سرى فى الماضى قام بأعمال إرهابية ضد مواطنين ، ولتأثير كتابات قطب على الجماعات الإسلامية الحديثة، تقدم مثالا للكتابات المتحيزة من الجانب الآخر.

د- البحث والإعلام:

وظاهرة الخلط بين السياسة والبحث كعلم، نجد مثلها فى التغطيات الصحفية والتحليلات والمقالات التى تنشرها الصحف والمجلات عن الحركة الإسلامية. حيث نلحظ انقساما واضحا فى المعالجة العميقة للأحداث التى تكون الحركة الإسلامية طرفا فيها ، ما بين معارض ورافض لهذه الحركة وبين متعاطف معها، حتى يمكن القول بأن الاعتماد على الأرشيف الصحفى كمصدر من مصادر البحث بات مستحيلا. وفى المناخ المتأزم والمنقسم، لا يقبل رأى موضوعى طالما لم يدعم اتجاه الجريدة أو المجلة المتعاطف أو الرافض.

فمثلا عندما بادر الباحث بنشر جزء من البحث فى مجلة "اليسار" القاهرية[٣] عن الحركة الإسلامية بموضوعية - كلما أمكن ذلك رغم أنه من الناحية السياسية يعد خصما فكريا لهذه الحركة - لم يعجب ذلك أحد الصحفيين فى

مجلة "روز اليوسف" فاتهم بإجراء حوار سرى بين "الشيوعيين" - ووفقا للمجلة كان الباحث أحد ممثليهم - و"الجماعات المتطرفة". وقد أطلق الصحفى لذاته الخيال قائلاً : "يدور الآن حوار سرى بين بعض رموز اليسار وعدد من أعضاء الجماعات المتطرفة قد يؤدى لتحالف بين الشيوعيين والإسلاميين(٤)". وقد استند المحرر لإثبات مشاركتى فى هذا الحوار السرى لعدة فقرات وردت فى دراستى المنشورة بمجلة اليسار. وهذه الفقرات كانت تدور حول تحليل السياسة الأمنية ودورها فى تعضيد عنف الإسلاميين حيث تقوم باعتقال الكوادر الحركية والمتعاطفين معها وتضعهم معاً فى السجون، تتيح للمتعاطفين الفرصة خلال احتجازهم فى السجون ليكتسبوا خبرات مذهلة حركيا ويتطوروا فكريا بفعل المحاضرات التى يلقيها عليهم الكوادر العليا لهذه الجماعات والموجودين معهم فى نفس السجن. واختتمت كلامى فى هذا الشأن بالقول بأن تحليلى لما يحدث فى السجون وملاحظاتى فى هذا الشأن لا يجب أن يفهم على أنه دعوة لأجهزة الأمن للتضييق على المعتقلين داخل السجون. لكن الصحفى النابه، رأى أن مقتضيات الحوار قد جعلتنى على حد تعبيره لا أسجل ملحوظات لدعوة أجهزة الأمن للتضييق على عناصر هذه الجماعات داخل السجون. وعليه - واستناداً إلى رأى الصحفى - فليس أمام الباحث لنفى مشاركته فى حوارات سرية - مع ملاحظة أنها تقع تحت طائلة القانون - إلا أن يتحول من باحث إلى مرشد للمباحث!! كما وصف المحرر الباحث بأنه "معجب" بتلك "القدرة التنظيمية الفائقة التى تنفذ بها جماعات التطرف الدينى عملياتها الإرهابية".

الإسلاميون من جانبهم رأوا فى الدراسة المنشورة للباحث "نقدا غير موضوعى وتشهيراً بهم" فأوقف بعض فصائلهم مد الباحث بالوثائق التى يصدرونها احتجاجا على ما نشر.

وبهذا المعنى فإن الشعار السائد حاليا "من ليس معنا فهو ضدنا" يمنع ويغل يد الباحث المستقل عن العمل البحثى. فجميع الأطراف سواء المبحوثين أنفسهم (الإسلاميين) أو أجهزة الأمن أو فريق من اليسار، لا تقبل سوى أن تؤيد موقفها . وفى هذا المناخ لا توجد فحسب صعوبات فى إنجاز البحث العلمى، بل فى مجرد ظهوره من الأصل !.

الهوامش

١- حسنين توفيق إبراهيم، قضايا الباحثين الشبان ومشكلاتهم فى الوطن العربى، المستقبل العربى، أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١٠٧.

٢- حسنين توفيق ، م.س. ص ١٠١.

٣- هشام مبارك ، الإسلام المسلح إلى أين ؟، الحلقة الخامسة ، مجلة "اليسار" ، العدد ٣٦، فبراير ١٩٩٣.

٤- عبد الله كمال، تحالف الشيوعيين والجماعات المتطرفة ، روز اليوسف ١٩٩٣/٢/٨.

المناقشة

-الأستاذة / فاتن عدلى :

أتحدث عن دور الدولة فى مؤسسات البحث، وأتفق مع المعقب فى الإشارة إلى التناقض الذى وقع فيه الأستاذ سعيد المصرى بين وجود الدولة وغياب الدولة. أنا أعمل فى مؤسسة بحثية ، مهمتها أن تقوم بأبحاث حول تطوير التعليم والسياسات التعليمية ، وما يحدث بالفعل هو أن السياسة التعليمية مرسومة ، وتكون الأبحاث هنا مجرد ستار أو ديكور حتى يكون هناك مبرر يمكن للدولة أن تعلق سياستها عليه، فليس صحيحا أن الدولة ترفع يدها - وليتها تفعل - عن المؤسسات البحثية القومية حتى يكون هناك مكان بحثى ورأى بحثى نزيه يضع الأمور فى نصابها . كما أن الدولة تعمل على تجميد هذه المؤسسات ، فهى لا تعمل أبحاثا لأن الأبحاث قبل أن تتم يكون القرار تم إمضاؤه وينفذ بالفعل ، بالإضافة إلى أنها تخلق ازدواجيات مؤسسية وبحثية أخرى حتى تضعف من المؤسسة البحثية القومية .

-الأستاذ / كمال مغيث:

التحديدات كانت أهم شى ينبغى أن تركز عليه فى هذا البحث، فى البداية أنت تتحدث عن الباحث فى الإطار المؤسسي، وأنا لم أفهم أين هو الباحث الذى ليس فى إطار مؤسسى. أستطيع أن أقوم ببحث لمجلة "قضايا فكرية"، وأنا أعرف أن هذا إطار مؤسسى مرتبط بتمويل عدد من الصفحات. البحث الذى قدمناه اليوم للدكتور أحمد عبدالله إطار مؤسسى أيضا. قد يكون أقل تسلطية ولكنه إطار مؤسسى، أنت تقول لا توجد تقارير بحثية خارج إطار الدولة ، أى دولة؟ جغرافيا .. أم سياسة؟ أم الجامعة؟ وواضح أنك حددت قسم اجتماع فى كلية من الكليات ، وفيه الأستاذ الذى عنده خلفية دينية، والأستاذ الذى لديه خلفية ماركسية ، والأستاذ الذى لديه خلفية سلطوية، وكل شخص له سياسة وله نظام .. وهكذا، وهذا هو الذى أحدث تناقضات كثيرة. الدولة تضع قيودا سياسية على البحث، وبعد ذلك تقول تحديد أولويات البحث والأفراد هم الذين يرسمونها.. كيف ؟ فى قسمى أنا لم أحدد البحث الذى أختاره بينما زميل لى حدد ومع نفس الأستاذ .. وهكذا . هناك مشاكل كثيرة لكن ماهى الأزمة؟ هل هى العقبات البيروقراطية والقانونية؟ هل المعلومات متوفرة؟ وهل الدولة مسئولة عن توفير المعلومات للباحث المفترض أن يعرف كيف يحصل على المعلومة ؟ أم هل هى المؤسسة الأكاديمية؟

-الأستاذة / نادية مغيث:

- بالنسبة لمعوقات البحث أو المشكلات التى تواجه الباحثين الشبان، فأعتقد أن التفكير النقدى لدينا يفتقد إلى

آلياته ولم ينشأ على كيفية ممارسة النقد. هذا النقد ينطوى أساسا على فكرة قبول الآخر، وهذه الفكرة تجرنا بدورها إلى مأزق هام جدا قد تلمسه فى الجامعات الإقليمية – وأنا أتحدث عن نفسى وعن مشاهداتى- فالجامعات الإقليمية تعانى كثيرا جدا جدا من "فاشستية" المشرف، لأن الإطار الفكرى مختلف، واختلاف الإطار الإيديولوجى الاجتماعى، ففى عقيدة المشرف أن العلم يبدأ عنده وينتهى عنده، وأعتقد أن القضايا المثارة الآن مثل قضية نصر حامد أبو زيد فيها هذه الغيرة وهذه الفاشستية، ليس كلها تطرف أو تسيد للتيار المتطرف لكن بها غيرة واحتكار للمعرفة. وهذا ليس فقط مراعاة للأجيال ولكنه يحتوى على جزئية هامة هى احتكار الفضيلة، واحتكار المعرفة واحتكار العلم. وهذا بالفعل أشد ما يعانيه الباحث الشاب.

– د. سميحة نصر:

هذه الرؤية تشاؤمية، إن البحث العلمى ليس جهد أفراد فقط ولكن جهد أفراد بالإضافة لتعامل مع جهات بحثية. على سبيل المثال سوف أعطيك رؤية من خلال المركز القومى للبحوث الاجتماعية، فهو لم يتوقف فى إنجازه ، ولو حاول الأستاذ سعيد المصرى أن يطلع على الكتيبات التى تمت فى اليوبيل الفضى للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية من سنة ١٩٦٠ أو من سنة ١٩٥٧ حتى سنة ٨٢ أو ٨٣ ، كان سوف يشهد على مدى إنجاز المركز القومى للبحوث فى خلال هذه الفترة. ولم يتوقف إنجاز المركز على بحوث الجرائم ولا على البغاء . فهناك مثلا اللجنة الدائمة لبحوث تعاطى المخدرات فى المركز القومى، ويتولى رئاسة هذه اللجنة أستاذنا الدكتور / مصطفى سويف وأنت تعلم من هو مصطفى سويف، يتولاها من سنة ١٩٥٧ ، وأخرج ليس العشرات بل المئات من التقارير الخاصة بتعاطى المخدرات وغيرها. هناك أيضا مشروع الخريطة الاجتماعية ويتولاه أستاذنا الدكتور/ عزت حجازى. دراسة المؤشرات الاجتماعية فى بحث الطابع القومى للشخصية المصرية، والعديد من البحوث التى مازال يجرى إجراؤها. وآخر هذه البحوث هو بحث العرف فى الحياة اليومية فى المجتمع المصرى تحت إشراف الدكتور أحمد زايد. نحن لم نتوقف على الجريمة فقط.

وفيما يتعلق بجهد الأفراد سوف أعطيك مثالا ، بحث الطابع القومى للشخصية المصرية بدأت فيه بعد تخرجى من الجامعة مباشرة، وتم نشر التقرير بعد حصولى على الدكتوراة بأربع سنوات. الجهد أساسا هو جهد أفراد ، لكن لو كان جهد أفراد فقط لما كان قد تم إنجاز هذا البحث بعد إجرائه بحوالى ٣ سنين أو ٤ سنين . ولكن كان أيضا جهد مؤسسات كانت حريصة على إخراج هذا التقرير أو هذا البحث للنور .

– د. عماد صيام:

لا أرى هناك فرقا بين المشاكل التى تواجه الباحث المستقل والمؤسسى فكلاهما فى الهم سواء، كلاهما لا يستطيع العمل ، وتمارس عليه ضغوط، وهم يعانون من نفس المشكلة، والمشكلة الأكبر هى العلاقة بين البحث الاجتماعى

والواقع . فالمراكز البحثية مهتمة بدراسة المخدرات، وتجار المخدرات دخلوا البرلمان! نحن فى وادى والعالم فى وادى آخر. فمافائدة مئات الدراسات إذا لم تسهم بشكل فعال فى تغيير هذا الواقع والمساهمة فى تطويره؟ القضية ليست قضية ورق، فنحن لا نزن بالميزان.

المسألة الثانية أنه لا يمكن الفصل بين مشاكل الباحثين الشبان و صراع الأجيال، هذه مسألة حاسمة. وأعتقد أن ما قاله أستاذنا الدكتور الجوهرى وتأكيده الحاسم القاطع الذى لا يقبل الشك أنه لا يوجد شئ يسمى باحث شاب وباحث عجوز وأن هذا كله كلام غير صحيح، هذا الرأى يعكس بالفعل جوهر الأزمة. أنا فى تقديرى وقد أكون مخطئا أن كثيرا من أساتذتنا الأفاضل فى مجال العلوم الاجتماعية فى علاقتهم بالباحثين الشباب يمارسون علاقة ذات وجهين . الوجه الأول الإفساد والوجه الآخر الاستغلال ، سواء كانوا باحثين مستقلين أو يعملون فى شكل مؤسسى. وأنا حضرت العديد من مناقشات رسائل الماجستير والدكتوراه، مثل رسالة كان يناقشها الدكتور الجوهرى- و لا أفهم أن يتهم الباحث بعدم الأمانة العلمية وفى النهاية أجد أن هذا الباحث حصل على الماجستير بتقدير امتياز، لماذا ؟ وكيف؟ ونتحدث أننا ننشئ، لا ننشئ ولا نكون مدارس فكرية، نحن نخلق شللا كما فى العصر المملوكى، كل شخص لديه خشداشية أى الصبيان ، منطق الصبيان هو السائد، لا منطق بناء باحث جيد يستطيع أن يساهم فى بناء هذا الواقع. وهذا بالتأكيد مرتبط باستقرار المصالح الاجتماعية لكبار الأساتذة والباحثين .

-د. مصطفى عبد العال:

بخصوص الفكرة العامة وهى هموم شباب الباحثين يجب الدخول إلى دائرة نقد الكبار. هذه هى النقطة الأساسية ، للانطلاق ، ولابد من منع الانضمام لكبار المماليك. أى أن تبدأ من البداية معلنا دخولك دائرة نقد العواجيز. لكى لا نكون مسالمين بشكل مبالغ فيه نحن نتحدث للبحث عن منافذ وإمكانيات جديدة لحل المشاكل المطروحة وخصوصا أننى أتصور أن اليوم بدأ يحدث فهم ما لأهمية البحث العلمى، والدليل أن الحكومة المصرية دفعت مبلغا ضخما جدا لشركة أمريكية من أجل أن تقوم ببحث علمى لتحسين صورة مصر في الخارج. فهذا دليل على أن من يحكموننا كانوا لا يفهمون شيئا فبدأوا يفهمون هذا الموضوع، وأن هناك جماعات علمية ومنظمات وأجهزة يمكن أن تؤثر على الرأى العام. وبالتالى البحث العلمى له أهمية وهناك نقاط من الممكن إعمال العقل فيها.

مسألة التمويل المصرى، أنا أندهش كثيرا أنه فى مصر لايوجد أحد من الرأسماليين الوطنيين المصريين يمول البحوث، وبالتالى على شباب الباحثين أن يبحثوا عن موارد أخرى، بينما فرد مثل "بن لادن" نجح فى أن يمول جماعة مسلحة . أى يوجد فى العرب وفى المصريين أفراد قادرون على تمويل البحث العلمى خارج إطار الدولة والأجانب وما يثار حول التمويل من مشاكل عديدة.

النقطة الثانية ، أنا أعتقد أننا بشكل عام فى المجتمع المصرى والمجتمع العربى تسير فى طريق خلق مؤسسات

المجتمع المدنى أيا كانت المنطلقات، سواء إن كان ذلك بتعليمات من الأمريكان أو لأن السلطة تخاف من الجماعات الإسلامية، أيا كانت المبررات نحن ذاهبون إلى ذلك، وبالتالى أنا معارض قليلا يا أستاذ سعيد لفكرتك التى ختمت بها عن مسألة عمل "ميثاق شرف" هذه أيضا أعتقد أنها فكرة شائخة، كل الشيوخ عندما يجتمعون فى أى شئ يقومون بعمل ميثاق شرف لا يطبقونه. فاخرجوا من هذه الدائرة وليكن كلامكم حول عمل جمعية للباحثين الشبان تنقد الكبار وتوضح إلى أى مدى هم حاقدون وجهلة......إلخ، لكن بشكل علمى .

النقطة الرابعة أن هناك مشكلة ، هى تحول الباحث العلمى إلي مجرد صحفى مع شديد احترامى لمهنة الصحافة، إلا أن هذه أيضا مشكلة لأنه يبحث عن الانتشار السريع، ولا يسر الباحث إلا أن يكون اسمه دائما فى الجرائد، وهذا يساهم فى توسيع دائرة الإفساد للباحثين كما يحدث للصحفيين .

-الأستاذ/عادل شعبان:

أزمة علم الاجتماع فى مصر أزمة أكبر مما طرحها الصديق العزيز سعيد المصرى، سوف أركز على جانب منها فقط وهو اختيار الباحثين فى مجال الدراسات العليا للتسجيل لرسائل الماجستير والدكتوراه. المعيار فى التقييم فى الإطار المؤسسى الرسمى هو المعيار الكمى، الطالب الحاصل على "جيد جدا" فى الليسانس هو الذى يعين ويصبح عضو هيئة تدريس وممكن ألا يعين. ولكن بعد تعيينه يصبح جزءا من المؤسسة مع العلم أنه من الممكن أن لا تتوفر له أي مهارات بحثية . فالمسألة لها جانب كيفى أكثر منه جانب كمى. من الممكن أن طالبا حاصلاً على "جيد" تكون لديه مهارة ولديه قدرة على البحث...إلخ، هذه قضية أتصور أنها تنعكس على مسارات البحث فى المراحل التالية للباحث فى المستقبل.

القضية الثانية خاصة بالجامعة الأمريكية والجامعة المصرية . والحقيقة بما أننا فى الجامعة الأمريكية لابد أن تثار القضية بشكل جيد. الجامعة الأمريكية يدرس فيها الطالب كورسات وفى نهايتها يكتب ورقة لا تقل عن ٥٠ صفحة تقريبا ، وهذه هى الرسالة. الطالب فى الجامعة المصرية مفروض أن يسجل ويكتب ٤٠٠ صفحة يلم فيها من الألف إلى الياء، هذه مشكلة . ومشكلة أخرى خاصة باللغة، وبما أن الزملاء الأجانب حاضرون معنا فلنطرح المشكلة ونتكلم فيها ،الدكتور حسنين قال أنه لايوجد تواصل مع أحدث ما أنتجه الفكر. والحقيقة إننى مع سعيد فيما قاله من أن بالفعل مشكلة اللغة تواجهنا ، فالجامعة لا تعلمنا لغة بشكل جيد. نحن نخرج بجهدنا الذاتى، ويكلفنا ذلك، لكى ندرس بحثا علميا لابد أن نتعلم لغة، وهذا يكلف ٣٠٠٠ جنيه على الأقل. وإذا لم أتعلم تحدث فجوة هائلة بينى وبين الموضوع الذى أدرسه، ولا أبدأ دراسة موضوعى إلا بعد سنتين أو ثلاثة لكى أعرف وأفهم.

وفيما يخص المركز القومى للبحوث مع احترامى الشديد لما قالته الزميلة، سوف أقول عن نموذج بسيط جدا . المركز القومى للبحوث منذ ٨٥ يقوم بإنجاز دراسة حول الخريطة الاجتماعية لمصر، وما أنجزه هذا المشروع أربعة مؤلفات ومقالة منشورة فى مجلة المركز. بينما باحث شاب يدرس بنية الطبقة العاملة الحضرية فى مصر بمفرده ، ولا يوجد أى

دعم له. لا يوجد أي تمويل. والمركز منذ ست سنوات مضت وحتى هذه اللحظة لم يجرؤ على النزول إلى الميدان وعمل دراسات ، فمازال فى الأطر النظرية والمفاهيم والإجراءات .

-الأستاذ / نبيل عبد الفتاح:

نحن إزاء مجموعة من الخطابات ذات الأبعاد الواحدة . كل باحث يقدم قراءة أو خطابا حول الموضوع من وجهة نظره، والمعقب يدافع عن المؤسسات ، حتى استقر فى ذهنى أن الإنتاج العلمى فى مصر فى حقول العلم المختلفة خاصة فى مجال البحث الاجتماعى يسير على خير مايرام. إذن عن ماذا يتم الحديث؟ عن أزمة فى البحث الاجتماعى فى بلادنا؟ ليست القضية قضية كم، فمن المؤكد أن هناك مؤلفات عديدة وبالتالى هناك أبحاث لدرجات علمية فى كل أقسام كليات الآداب وأيضا فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وأيضا كلية الحقوق . ومع ذلك فإن هناك مؤشرات عديدة تشير إلى أن هناك أزمة حقيقية، ليس فقط فى الإنتاج العلمى وإنما فى أساليب التنشئة العلمية فى جامعاتنا ومراكزنا البحثية.

النقطة الثانية ، الحديث أو الخطاب مليء بأحكام القيمة ، وأنا أستطيع أن أقول إن كل خطاب ينطوى على أحكام قيمة سواء كانت أحكام ظاهرة أو ضمنية، لكن يمكن تعقبها. الكلام أيضا حول موضوع الحداثة ومتابعة أحدث إنتاج علمى فى مجال البحث الاجتماعى فى الغرب، وما الضير فى ذلك؟ إن إحدى أبرز مشكلات البحث العلمى فى مصر هى هذه الفجوة بيننا وبين الإنتاج العلمى فى الغرب، وقد أشار الزملاء إلى مشكل اللغة. لكن هذا ممكن حله بالترجمة إذا كانت هناك سياسة علمية مصرية جادة . والمسألة ليست سياسة دولة وإنما أيضا ممكن أن تكون سياسات مراكز بحوث.

فيما يتعلق بالموضوع الذى طرحناه فى الثمانينيات من هذا القرن حول وصف مصر بالأمريكانى أو مشكلة البحوث المشتركة فأنا أود أن أصحح بعض الأمور ، القانون الذى أشار إليه الأستاذ سعيد وضع قواعد عامة محدودة وأستطيع أن أقول أنها سطحية ولا تؤثر على الإطلاق سواء فى حصر الظاهرة أو فى وضع قيود عليها. إنما كان الهدف منها مواجهة الآثار السياسية للحملة كما أثيرت فى علاقة مصر بالولايات المتحدة الأمريكية ، وكما أثيرت مشكلة الكونجرس، وتعقيبات نائب رئيس الوزراء المصرى ووزير الخارجية آنذاك على هذه المناقشات. والنقطة الأخرى أن مشروع الاتفاقية الخاصة بالترابط العلمى هى جزء من نظام موجود سلفا للاتفاقيات بين الولايات المتحدة والدول التى تأخذ المعونة . ومثل هذه الاتفاقية تنظم تمويل بعض البحوث والمنح. إذن هذه المشروعات لم توضع كقيد بناءً على الحوار الذى تم حول التمويل الأجنبى، إنما هذا جزء من نسق موجود سلفا ويطبق فى علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع غيرها من الدول المستقبلة للمعونة . إذن لم يكن جزءا من الحملة هو فرض قيود على البحث العلمى، إنما كان الهدف منها، أن هناك أشكالا من التمييز الأجنبى وأن هذه الأشكال تعتمد على مكون فردى ولا تؤدى إلى جعل العملية البحثية جزءا من قائمة الأعمال البحثية الوطنية، وناتج هذه البحوث لا يمثل جزءا من الاستهلاك الع[illegible]ى

والثقافى فى المجتمع، ومن ثم يعوق هذا النمط من البحوث تطوير الجماعة العلمية الوطنية .

- د. خالد فهمى :

تجربتى الشخصية كباحث كانت فى التاريخ وكانت فى دار الوثائق القومية. مفروض فى هذه الدار أنها دار وثائق تحتفظ بالذاكرة القومية للأمة. إنما الباحث غير المرتبط بمؤسسة بحثية أو جامعة ليس له الحق على الإطلاق للوصول إلى هذه الوثائق . قانونا لا يستطيع أن يذهب للاطلاع على الوثائق الموجودة، فلكى أطلع على الوثائق كان لابد أن أحضر خطابا بأننى مسجل لرسالة موضوعها كان جيش محمد علی. تحفظوا على الموضوع باعتبار أن الجيش من قبيل الأسرار، والوثائق بالتركى. فقلت لهم لقد تعلمت اللغة التركية، فنظرت لى الموظفة المختصة شذرا فقلت لها ماذا أيضا هل ستقولين أننى جاسوس عثمانى؟! هذا جيش آخر منذ مئتى عام. انتهيت من الدكتوراه وأريد أن أكمل الاطلاع. غير ممكن، لابد أن أكون مسجلا فى مكان ما، فاضطررت أن احتفظ بمركزى كطالب . فواجهت مشكلة أنه لابد من تجديد الكارنيه . وبغض النظر عن التفاصيل هذه الطريقة أراها أصلا مبنية على أن الدولة والسلطة عموما بما فيها بعض الأساتذة يحتكرون المعلومة ، والمعلومة ليست معلومة الفرد العادى أو المواطن . وسواء أكان بحثا ميدانيا أو فيلما تليفزيونيا فالباحث يلزم له تصريح والبحث التاريخى يلزم له تصريح، كل هذا مبنى على فكرة أن المعلومة ليست ملكى حتى لو أنى غير محتاج لمشرف ولدى نقود. لا أستطيع أن أذهب للحصول على المعلومة ، لو حصلت عليها يتم ذلك بصعوبة بالغة. ما أريد قوله أن هناك نظرة كلية أن هناك حجما محددا من المعلومات وهناك مالك لتلك المعلومات، ولكى يعطى المعلومة لشخص آخر لابد من تصريح ولابد من وصاية ولابد من تبعية. وللأسف الشديد هناك باحثون كبار وأساتذة ومعروفون بولائهم وحماسهم للقضايا الوطنية وموجودون هنا فى القاعة، لكى يقوموا بعمل هنا فى مصر لابد من أن يكونوا تحت وصاية أساتذة آخرين ليسوا أعلى منهم أو أقدم منهم أو متحمسين أكثر منهم لقضايانا . يجوز الوضع حساس قليلا لأن هؤلاء أجانب وهؤلاء مصريون. ولكن حتى لو كنا مصريين فلابد أن يعطى لى تصريح وتذكرة من الأمن. وفى حالتى فعلا من الأمن. لقد توقفت ٦ شهور لكى أحصل على تصاريح الأمن لأقوم بدراستى .

- د. محمد نعمان:

نحن نتحدث بالفعل عن أزمة . أزمة حقيقية فى البحث العلمى المصرى. سواء أكان تدهور مستوى أساتذة ، أو تدهور مستوى باحثين طلاب، أو تدهور مستوى النشر العلمى، والمشكلات الخاصة بالتمويل وما إلى ذلك. وهذا لأنه لا يوجد إطار للبحث العلمى فى مصر، لأنه لا يوجد فيها إطار للبحوث والتطوير، وهذا لا ينسحب فقط على العلوم الطبيعية أو التكنولوجية وإنما أيضا على مجموعة العلوم الاجتماعية. هذه هى المشكلة الأساسية. وليس معنى ذلك أنه علينا أن ننادى بأن تكون هناك سياسة علمية أو ما إلى ذلك، فأيضا هذا كلام فى إطار الأمنيات. لكن المشكلة

الحقيقية هى متى يظهر هذا القطاع فى مصر وأن تكون للدولة حاجة إليه. إذا استطاعت السلطة السياسية أو استطاع صناع القرار أن يخضعوا المشكلات التى تواجههم تشخيصاً جيداً، فى هذه الحالة سيعرفون أن لديهم مشكلة محددة وأن هذه المشكلة تحتاج إلى باحث لكى يحلها، وسوف أضرب مثالا لذلك. أنا أقوم بعملى البحثى فى قطاع المعلومات، ولايوجد أى نظام معلومات فى مصر يعمل بكفاءة، غير نظام معلومات واحد وهو نظام المعلومات الخاص بالجوازات . هذه حقيقة ، لأنه يعرف أن لديه أفرادا قادمين من الخارج لكى يقبض عليهم، أو أن هناك أفرادا ممنوعين من السفر، ومن هم مطلوبون للتجنيد وما إلى ذلك. وبالتالى لأنه يحدد سلفا احتياجاته بدقة من هذا النظام فهو النظام المعلوماتى الوحيد الذى يعمل بكفاءة . أى نظام معلومات آخر موجود فى مصر تتشابه عشرات أو مئات المشكلات، وبعد عام أو اثنين نهمله ونكتشف أننا غير قادرين على الاعتماد عليه أو تطويره. وإذا استطاع صاحب القرار فى مصر أن يعرف تحديدا ماهى المشكلات التى تواجه المجتمع المصرى سوف يبدأ يشعر بالحاجة إلى البحث لكى يحل له تلك المشكلات .

فيما يتعلق بقضية التمويل وهذه قضية مثارة ، لو طالعنا أرقام الخطة الخمسية ومجلدات الخطة الخمسية ، سنكشف أن هناك بندا فى الخطة اسمه "أبحاث ودراسات"، ويشمل تمويلا ضخما جدا، الـ ٧٠ وزارة عامة الموجودة فى مصر فيها هذا التمويل. كيف يستخدم هذه قضية أخرى، قضية تعبر بدقة عن أن صانع القرار لا يعرف بالضبط ماذا يريد وبالتالى هذا التمويل يستخدم استخدامات اخرى. ولدى مفاجأة ادخرتها إلى النهاية ، هل تعرفون أن جامعة القاهرة فى العام الماضى نفذت بحوثا بمبلغ مليون جنيه؟

- د. أسامة القفاش :

فى تعقيب الدكتور حسنين على ورقة الأستاذ سعيد قال أن مراكز الأبحاث قامت بدراسات فى كل شئ ماعدا "الفساد" ، ولدى سؤال صغير عن دلالة هذا الموضوع : وهل الفساد شئ جديد لم نعرفه إلا فى الأيام الماضية فقط؟

النقطة التى لم يثرها أحد هى نقطة الباحث المستقل والتعريف الإجرائى. ونحن فى الحقيقة لم نتحدث عن المنهج الذى يتبعه . وهناك خلط بين ثلاثة مستويات: المستوى المعرفى، والمستوى المنهجى، والمستوى السياسى، وهذه مستويات يلزم التمييز بينها بدقة.

- الأستاذ / أيمن مكرم:

سأتكلم عن هموم الباحثين الشبان فى الأقاليم، ودائما ما يشعر الوافدون من الجامعات الإقليمية بنوع من الاغتراب عن الندوات التى تقام فى مثل هذه القاعات الفخمة. وفى الحقيقة أن الهموم التى طرحها الأخوة الباحثون أجد أنها ترف بالنسبة لما يقابله الباحث الشاب فى الجامعة الإقليمية . ففى حقيقة الأمر أن الجامعات الإقليمية- وأنا أتحدث من واقع جامعة المنيا، كما أعتبر مصطلح "انحرافات أخلاقية" ترفا لغويا أيضا - ما يحدث فى الجامعات

الإقليمية "جرائم" أخلاقية تتم داخل الكليات . يبدأ ذلك من عملية الاختيار – اختيار الباحث – فهناك معايير للاختيار لا تتخذ فى أى مكان فى العالم: أول تلك المعايير دراسة حالة الشاب المرشح: قبطى غير ممكن ، شيوعى مستحيل ، وإذا كان قبطيا وشيوعيا فهذه كارثة! فى الحقيقة هذا الموضوع أفرز شيئا سيئا جداً داخل الجامعة وهو غياب الباحث الذى له موقف إيديولوجى، وأنا لاأعرف من يتحدثون عن الحياد والموضوعية أى حياد هذا؟ لابد أن يكون للباحث موقف من العالم . هذا الموقف يتم تقييمه من خلاله ولا يوجد ما يسمى بحياد الباحث، هناك موضوعية البحث ولكن لا يوجد ما يسمى بالباحث المحايد بالطبع . هذا أفرز جيلاً من الباحثين لا يقوم بتدريس شئ ذى قيمة، وانعكس ذلك بالضرورة على الطلاب وأصبح المستوى متدنيا للغاية.

نقطة أخيرة، نلاحظ أن الباحثين الذين تقدموا بأوراق أغلبهم يعانى من مشكلة التواصل مع الحاضرين حتى التواصل اللفظى، سرعة الكلام والإلقاء وما إلى ذلك، وهذا أرجعه إلى اللاتواصل بين الأجيال . فأعتقد أن الأساتذة الكبار وجدوا من يعلمهم بشكل إنسانى وبشكل علمى، لكنهم لم يبذلوا جهدا فى تعليم الباحثين الشبان كيف يتواصلون وكيفية الأداء الجيد، أى نقل الخبرات العلمية والإنسانية . وعلى العكس أزعم أن هناك تسلطا من المشرفين على الباحثين ومحاولات لإلغاء شخصية الباحث.

-الأستاذ / إبراهيم البيومى:

أنا سعيد جدا بإيجابيات هذه الندوة فى أنى تعرفت على باحثين شبان. وأنا من الباحثين الشباب. فهناك مشكلة لم يتعرض إليها أحد، وهى أن الباحثين الشباب عبارة عن شكل ، هناك مجموعة باحثين شباب إسلاميين ومجموعة أخرى من اليسار ، وهؤلاء لا يعرفون أولئك، ومحاولة التعارف والتعريف فى حد ذاتها أمر إيجابى جداً.

– د. أحمد زايد:

هناك من ينقدون الباحثين الكبار عمريا (العواجيز) أما أنا فسوف أنقد الباحثين الشباب، وأنا واحد منهم وبذلك أكون ناقدا لذاتى. أنا لا أعرف أسلوب النقد الذى نتبعه، بالتأكيد هناك أزمة وهناك مظاهر للأزمة كلنا نعرفها وكلنا نتكلم فيها، وأنا أعتقد أننا لسنا بحاجة لتوعية أنفسنا أكثر بالأزمة فكلنا نعرفها. أرى أن ما نحتاجه شيئا آخر، لأنه علينا أن نقدم تفسيرا آخر للأزمة غير تعديد مظاهرها. فلنركز مثلا على الفرد، الإنسان، لأنه هو الذى يخلق المؤسسة الفاشلة وهو الذى يضع القانون ، وهو نحن، نتكلم ونختبر الكلام دون أن نستطيع الخروج من الأزمة بشكل سريع . لو نظرنا إلى هذا الفرد سنجد فى مصر أن الصورة ليست قاتمة بهذا الشكل، فبجانب مئات الأشخاص الفاشلين هناك أفراد نجحوا وهناك أفراد كونوا مؤسسات جيدة وهناك نماذج. ولن أذكر أسماء لأننا جميعا يعرف كفاءات مصرية أصبحت عالمية. فأنا أعتقد أن أحد أشكال الخروج من الأزمة ليس بأن كل فرد فينا يظل يحلم ليلا أن الدنيا كلها سـ ـ

- هذا هو تفكير الجماعات الإسلامية بالضبط - أن الكل سئ ونحن الأفضل . وهو تفكير الإنسان العادى الذى يتهم الجيران أنهم سيئون وأولاده فقط هم الأفضل . هذا أسلوب فى التفكير اعتقد أنه فى حد ذاته مظهر من مظاهر الأزمة، أن نتعامل مع الأزمة بمنطق النكتة أو مجرد التوصيف لها. لو كل فرد منا بدأ ينظر لتلك النماذج الفردية التى أمامه، وبدلا من أن ينظر للنماذج السيئة ويكررها ينظر إلى النماذج الجيدة، ويعمل هو من نفسه نموذجا Model نستطيع أن نتجاوز الأزمة . جمال حمدان فى السابق أغلق على نفسه غرفته وأنتج، وكذلك د. سيد عويس، ما أقتناه من الشباب وأنا منهم أنه بدلا من التباكى كثيرا أننا نقدم بأنفسنا نماذج وأمامنا العمر والمستقبل.

- د . عبد العليم محمد:

الأمانة العلمية أن أسجل تحفظى واعتراضى على بعض الألفاظ التى وصف بها الجيل الكبير من الباحثين . والألفاظ هى (مماليك - خشداشية- العواجيز) لأنه لولا هذا الجيل لما كنا نحن فى هذا الموقف ولما حق لنا أن نناقش قضايا البحث العلمى فى مصر، وأن الحل لن يتأتى عبر هجوم على هذا الجيل . ولكن لابد من وجود حلول بديلة .

والنقطة الهامة والتى لم يتعرض لها أحد ربما تكون حداثة عهد المجتمع المصرى بمهنة الباحث المستقل، وفى اعتقادى أن هذه مسألة تحتاج إلى تشريع لأن فى الجامعة توجد قوانين تنظيم عمل الباحثين والأساتذة فى الجامعات ومراكز البحوث. وإذا أصبح الوضع الآن أن ثمة عددا كبيرا من الباحثين المستقلين المحترفين أى الذين يكرسون حياتهم لهذه المهنة ، فربما يكون الأمر بحاجة أن نفكر فى تشريع قانونى يحدد ويعطى للباحث مشروعية اجتماعية ومشروعية قانونية لممارسة هذه المهنة وتحفظ له حقوقه. وهذه النقطة ربما ينبغى أن نفكر فيها للمستقبل.

- د. سعد الدين إبراهيم:

أود أن أقول - بصفتى أيضا أحد الباحثين الشباب وهذا أيضا نقد ذاتى للباحثين الشباب- أنه يبدو أننا لم نمسك الخيط الذى من المفترض أن يفتح لنا الآفاق لدراسة هذا الموضوع : "دراسة البحث لاجتماعى". إذا كان هناك أزمة بالفعل ، فهى أزمة الدولة والمجتمع الذى نعيش فيه. أتساءل لماذا هذه المشكلة لم تكن مطروحة من عامين مثلا ، لماذا طرحت الآن؟ لأنها وجه من وجوه أزمة نحن بأدواتنا وترسانتنا المفهومية فى العلوم الاجتماعية لم تستطيع وضع أيدينا عليها وبشجاعة ، وهى ظاهرة تقهقر الدولة تقهقراً غير منظم مثل الجيش فى التقهقر غير المنظم. فى هذه الحالة تحدث خسائر. من يتحمل الخسائر؟ ليس الضابط بل الجنود كما حدث فى ١٩٦٧. ولو وضعت يدك على هذا الخيط تجد إيجابيات كثيرة أو مخارج كثيرة بدلا من البكائيات والندب واللطم وجلد الذات الذى وجدناه فى بعض الأوراق. وقد سمعت كلام الأخ سعيد المصرى، ولكى لا أكون ظالما له تطلعت فى الورقة بسرعة كبيرة وقرأت فقرات منها، ووجدت بالفعل أنك تستخدم ما يمكن تسميته "أسلحة الدمار الشامل" دون أن تأتى بأولويات الباحث العلمى: "كله قص جحش" كما يقولون فى ريف مصر، لذلك أسميتها أسلحة دمار شامل.

سيدى العزيز أنا كباحث شاب مثلك أقول لك تعالى لنرى نماذج كثيرة جدا من دراسات جيدة. والمجتمعات كلها بالطبع تواجه مشكلات بحث أيضا ، إنما جزء من المشكلة أن الدولة تتقهقر حاليا تقهقرا غير منظم ، وهذا يترك ضحايا فى كل الميادين، من فقراء المنيرة الغربية فى حى امبابة إلى باحثى العلوم الاجتماعية فى جامعة القاهرة وجامعة المنيا ، هؤلاء كلهم ضحايا التقهقر السريع والذى ركلنا بقدميه كشباب فلم يعد هناك وظيفة حقيقية، وظيفة اجتماعية بالمعنى الوظيفى، للبحث العلمى الجاد، وهذا هو الوجه الآخر لهروب الكفاءات . لماذا تهرب العقول خارج مصر؟ وإلى أين تهرب ؟ هى تهرب إلى حيث تستخدم أو توظف توظيفا جيدا، لأن هناك تدويلا للعقول ، كما يوجد تدويل لرؤوس الأموال، كما يوجد تدويل للإعلام. هناك ظواهر كثيرة لابد من دراستها وأن تدرس بطريقة غير أيديولوجية وغير حزبية، لأن هذه ظواهر أنت كعالم اجتماع لابد أن تدرسها بشئ من التدرج وتجعل حكم القيمة أخيرا، وليس من أول سطر إلى آخر سطر.

وأنا سعيد للتفرقة بين العمل البحثى والعمل المباحثى والعمل السياسى. ثلاثة أنواع من العمل وجميعهم مشروع. أنا احترم المؤسسة الأمنية ولا أتخذ منها موقفا عدائيا منذ البداية. وإنما أقول أن وظيفتها لا تختلط بوظيفتى أنا كباحث.

وبجانب مشكلة التمويل والعلاقة بالدولة هناك عملية التخوين والتكفير . فنحن لم نبرأ بعد من مسألة التخوين التى كان يستخدمها اليساريون ضد بعضهم البعض ومن يعمل عميلا للمباحث ومن لم يقبض عليه يكون ، هذه المسائل التى كانت تحدث فى الخمسينيات والستينيات والسبعينيات حل محلها الآن مسألة التكفير. فالمثقفون مع الأسف يقعون ضحية لنفس الممارسة، ممارسة التكفير والتخوين على بعضهم البعض. ماهو الحل العملى؟ الحل هو الشفافية ، أن كل شخص يفعل شيئا يكون منشورا أمام الجميع، سواء مشروع البحث ، تمويله ، خطته ، من أين يأتى التمويل، النتائج أين تنشر. الشفافية هى الحل لمعظم هذه الأمراض، وإلا سنظل نتهم بعضنا البعض ونلقى الشبهات على بعضنا البعض من الآن فصاعدا ، ولودخلنا فى هذه العملية لن ننتج بحثا علميا ولكن سنفقد بلدنا ونفقد أنفسنا مهنيا.

- د. مصطفى كامل السيد:

سأشير إلى بعض القضايا والأمور التى تشغل شباب الباحثين. وقد ذكرت المشكلة الاقتصادية، والإرهاب الفكرى فى الجامعة ، والأمية فى المجتمع ، وعدم مناسبة أدوات البحث. أتفق على أن المشكلة الاقتصادية هى عقبة تقف أمام صغار وكبار الباحثين فى إقامة البحث العلمى. ومسألة الإرهاب الفكرى فى الجامعة ربما تتفاوت بين الجامعات، ولكن طالما أن هناك شعورا بها فلابد أنها تمثل واقعا قائما . أما فيما يتعلق بالأمية فى المجتمع فأعتقد أنها ليست عقبة فى تطوير البحث العلمى. ولكن يمكن الاهتداء إلى مناهج البحث أو أساليب البحث الأكثر مناسبة لمجتمع تشيع فيه الأمية، إما عن طريق المقابلات أو عن طريق الملاحظة بالمشاركة إلى غير ذلك من أدوات البحث التى لاتقتضى

بالضرورة من أشخاص مبحوثين معرفة القراءة والكتابة.

-الأستاذ / سعيد المصرى:

نشأت تجربة البحث الاجتماعى وتطورت فى مصر من خلال مؤسسات حكومية ترعاها الدولة. ولهذا ينبغى فهم حدود رعاية الدولة للمؤسسة العلمية، وكيف يستغل الباحثون حضور الدولة فى تشكيل معالم البحث الاجتماعى. من هذا المنطلق، ترجع أزمة البحث الاجتماعى إلى قصور متبادل من جانب الدولة والباحثين المشتغلين بالبحث الاجتماعى. حيث لا تعتمد الدولة على البحث العلمي فى سياساتها ولا حتى في تعميق شرعيتها ولا تنظم البحث العلمى وفق خطة سياسية محددة. وبطبيعة الحال، فإن الباحثين- فى مختلف مواقعهم داخل المؤسسة - يستغلون حضور الدولة فى الانحراف بسياسة البحث الاجتماعى إلى مستوى تحقيق مصالح اجتماعية مباشرة.

ولا يعنى ذلك أن الصورة قاتمة وتخلو تماماً من أى ايجابيات. بل على العكس هناك مظاهر ايجابية تتعلق بحركة الترجمة ومبادرات عمل بحوث تستهدف مواكبة حركة التغير الاجتماعى ومحاولات عمل بحوث تساهم فى تقويم السياسات الاجتماعية وصناعة القرار ومبادرات إنشاء هياكل تنظيمية وتخصصات جديدة ومعالجات منهجية دقيقة ومتطورة...إلخ. لكن هذه الإيجابيات تتوقف عند حدود الجهود الفردية المعرضة للضغوط أو التشتت ويظل بقاء هذه الإيجابيات مرهونا بوجود أصحابها فى موقع المسئولية. وهذا يقود بالضرورة إلى نفس المأزق الذى تعانى منه المؤسسة العلمية والمتمثل فى تمفصل حضور الدولة مع قوة الباحثين المتبعثرة فى جهود فردية غير مستقرة وغير متراكمة أو مصالح اجتماعية مباشرة. ومن ثم فلا حاجة لعرض جهود إيجابية استثنائية معرضة للانهيار المستمر ولا تشكل أساساً لحلول بديلة. لأن الحلول يمكن ان تتحقق من خلال إعادة بناء علاقة الدولة بالبحث الاجتماعى وهذه مسألة ذات أبعاد سياسية وفكرية معقدة. ويصعب الخوض فيها دون البدء أولاً بصياغة الأزمة والوقوف عند تجلياتها بوضوح فى عدد من المشكلات. وعن طريق تبادل الرأى والنقد يمكن تطوير سبل مواجهة الأزمة.

ومن بين المشكلات التى تواجه البحث الاجتماعى، تراجع الحداثة فى المؤسسات البحثية رغم أن جوهر هذه المؤسسات يرتكز على مفهوم الحداثة. والمقصود بهذا المفهوم- فى الحالة التى نحن بصددها- ممارسة البحث العلمى داخل مؤسسات منظمة وفقاً لمناهج السلطة الحديثة التى تم إدخالها إلى مصر فى القرن التاسع عشر. وبغض النظر عن الملابسات التاريخية لهذا المفهوم، فإن ممارسة البحث العملى تتوقف على المداومة فى تحديث المناهج والأدوات والمعلومات. ولن يتم ذلك بالعزلة والتقوقع داخل السلفية السياسية أو السلفية الدينية. ولهذا فإن نمو هذه السلفية وتغلغلها كسلطة تمارس المنح والمنع (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) يمثل المظهر الحقيقى لتراجع الحداثة. ويصاحب هذا التراجع تكريس شرعية الحدود السياسية والحدود الثقافية التى تعتمد على السلطة الروحية عند رسم أى سياسات للبحث الاجتماعى.

خاتمة

ملاحظات وتعقيبات المشاركين الأجانب

تقديم وتعقيب ختامى:

السيد ياسين

مدير مركز *الدراسات السياسية* والاستراتيجية بالأهرام

نصل إلى نهاية هذا المؤتمر المثير لنتعرض للمشكلات البحثية، التى يهتم بها الباحثون المصريون الشباب، وإلى المشكلات النظرية والمنهجية والعملية التى يواجهونها معنا. وفى هذه الجلسة مجموعة من كبار الباحثين الأجانب يهتمون بدراسة المجتمع المصرى والمجتمع العربى من زوايا التاريخ وعلم السياسية وعلم الاجتماع. والجلسة التى سبقت هذه الجلسة كانت جلسة مثيرة لأنها كشفت عن كيف يفكر الباحثون الشباب فى مشاريعهم البحثية وفى مشكلاتهم ، واسمحوا لى أن أطرح تصورى فى الأسئلة التى ينبغى أن يتعرض *لها الباحثون* الأجانب .

السؤال الأول هل هناك تميزات واضحة فى النظرية ومناهج البحث المطبقة فى البحوث التى يجريها الباحثون الأجانب عن النظرية والمنهج كما طبقها الباحثون المصريون الشباب، هل هناك فروق أم أن الباحثين المصريين الشباب يطبقون نفس المناهج البحثية التى يطبقها الأساتذة الأجانب؟ هذه نقطة فى تصورى بالغة الأهمية فإننا فى بداية اشتغالنا بالبحث العلمى كان لدينا حرص على أن نطبق علم اجتماع المعرفة لكى نربط بين النظريات السوسيولوجية الغربية وأصولها السياسية والاقتصادية والإيديولوجية . وبالنسبة لهذا الموضوع أريد أن ألفت نظر الباحثين الشبان إلى كتاب هام حرره هشام شرابى، واشترك فيه مجموعة من الباحثين المتخصصين فى المجتمع العربى. هذا الكتاب بعنوان "النظرية والسياسة والعالم العربى" وفيه فصول متعددة عن كل فرع من فروع العلوم الاجتماعية فى مسح نقدى عن إنجازات العلم الغربى فى دراسة المجتمع العربى بشكل عام. وستجد على سبيل المثال فصلاً هاماً جدا كتبه سميح فرسون وليزا حجار بعنوان "علم الاجتماع المعاصر فى العالم العربى" وفيه عرض شامل ونقدى لكل المناهج والمفاهيم والنظريات التى طبقت على دراسة المجتمع العربى . وستجد أيضا فصلا عن التفسية الاجتماعية للمجتمع العربى كتبه حليم بركات، وعن التاريخ كتبه المؤرخ المعروف بيترجران ...إلخ. هذا أعتقد أنه من الكتب الهامة لما فيها من نقد ومسح نقدى لمناهج العلماء الغربيين الذين يهتمون بدراسة موضوع المجتمع العربى.

إذن الموضوع الأول الذى نريد سماعه من الزملاء الأجانب، هل هناك فروق بين المناهج والنظريات، أم أن الباحثين الشباب يطبقون نفس النظريات ونفس المفاهيم ؟

السؤال الثانى، مامدى متابعة الباحثين المصريين الشباب للتطورات النظرية المنهجية فى علم الاجتماع العالمى؟ هذا سؤال هام بخصوص الملاحقة، هل يلاحق الباحثون الشباب التطورات المنهجية والنظرية فى العلم الغربى أم لا ؟

السؤال الثالث وهو موجه للباحثين الأجانب فى الواقع، مامدى إلمامهم بالمشهد السوسيولوجى فى المجتمع العربى، وتعليقهم لابد أن يبنى على فكرة ما، ماهو المشهد السوسيولوجى الراهن؟ والمشهد السوسيولوجى الراهن ينقسم إلى صراعات ثلاثة أساسية ، صراع من الخمسينيات بين المنهج الماركسى والمنهج المطلق عليه العلم الاجتماعى الغربى البرجوازى. وتم تبنى بعض الباحثين المصريين المنهج الماركسى فى دراسات سوسيولوجية ميدانية طبقت المنهج الماركسى. إذن كان الصراع الأول فى الخمسينيات المفاضلة بين المنهج الماركسى وما أطلق عليه فى هذا الوقت المنهج الوظيفى، ولكن علم الاجتماع الغربى ككل. أما أطلق عليه علم الاجتماع "العربى"- هناك مؤتمرات عقدت وكتب ألفت – فهى دعوة إيديولوجية حتى الآن فى رأيى تدعو إلى إنشاء وتأسيس علم اجتماع عربى يختلف ربما فى توجهاته النظرية ومناهجه عما يسمى علم الاجتماع الغربى. هذه هى الحركة الثانية فى مواجهة علم الاجتماع الغربى.

الحركة الثالثة هى الدعوة إلى إنشاء علم اجتماع إسلامى فى مواجهة ما يطلق عليه علم اجتماع غير إسلامى أيا كان التعريف. لدينا دعوة قوية الآن لدى بعض الباحثين إلى إنشاء علم سياسة إسلامى . مثلا فى كلية الاقتصاد هناك شبان يمثلون هذا التيار، الدعوة لعلم سياسة إسلامى أو علم اجتماع إسلامى.

إذن المشهد السوسيولوجى الراهن والذى لم يحسم حتى الآن يتعلق بهذه الصراعات الثلاثة. وأنا أقدم فرضا ، وأقول أن هذه النماذج الثلاثة لها علاقة بصعود خطابات سياسية معينة وسقوط خطابات أخرى. بعبارة أخرى، صعود الخطاب القومى العربى رافقه الدعوة إلى علم اجتماع عربى، وصعود الحركة الإسلامية رافقته الدعوة إلى علم اجتماع إسلامى. هذه نقطة أساسية، وعلى أى الأحوال هذا الموضوع لانناقشه نحن فقط. لأنه فى علم الاجتماع الغربى بعض الباحثين يناقشونه مناقشة صريحة. وقد اطلعت أخيرا على مقالة لـ "برادين تيرنر" بعنوان "وجهان للسوسيولوجيا : العالمية والقومية" . وهو يثير القضية من ناحية نظرية : هل علم الاجتماع الغربى نشأ فى سياق اجتماعى وسياسى واقتصادى محدد لا يسمح بتعميم مفاهيمه ومناهجه على باقى المجتمعات؟ أم أن علم الاجتماع الغربى منذ بدايته كانت لديه نزعة عالمية تتجاوز الأطر التى نشأ منها؟ هذه قضية تناقش الآن مناقشة حقيقية.

السؤال الأخير.. هناك ظاهرة ما تسمى فى العالم الآن "الجلوباليزم" التى قد نترجمها "الكونية" أو غيرها. فالسؤال هل سيؤدى ما يمكن أن نطلق عليه المجتمع العالمى the international globa community هل سيؤدى إلى انعكاسات وتأثيرات واضحة على ممارسة علماء الاجتماع المصريين فى أبحاثهم، أم لا بحكم تغير الظروف وبحكم ما أسميه سقوط النظريات الأساسية فى علم الاجتماع وظهور المابعديات: مابعد الماركسية، وما بعد الحداثة، ومابعد الليبرالية....إلخ . وتأثير هذه المابعديات على مناهج البحث وعلى مفاهيم البحث، هل تتأثر الممارسات البحثية للباحثين المصريين بهذه التحولات النظرية؟ وهل هم يتابعون بالفعل ما يحدث وما يمكن تسميته ثورة نظرية

فى الابستيمولوجيا وفى مناهج البحث الغربى؟ هذه أعتقد بعض الأسئلة التى يمكن أن تطرح فى هذه الجلسة را! ى
أتوقع أن بعض الزملاء من الأساتذة الضيوف سيجيبون عليها.

***

إن الملاحظة الأساسية التى قدمها الأستاذ "روجر أوين" حول الانفصال بين بحوث علم الاجتماع والاقتصاد تحتاج إلى تأمل، لأنه ذكر أن "السياسة" موجودة دائما ولكن العنصر الغائب هو "الاقتصاد" وربطه بالمشكلات السوسيولوجية .

أما "سامى زبيدة" فإشارته سليمة إلى أن الأوضاع الجديدة تفترض مفاهيم جديدة لدراستها وتفهمها، ولا يجب الوقوف عند المفاهيم القديمة. وهناك كما أشار وضعية أزمة تفترض منا جميعا جهودا كبيرة لمواجهتها على مستوى العلم الاجتماعى.

والحكم الأساسى الذى أصدره "ريموند بيكر" هو ما يمكن تسميته "تقليدية" علماء الاجتماع المصريين فى استخدام المناهج التقليدية، وعدم المغامرة بالدخول فيما يمكن تسميته بعلم الاجتماع التأويلى. فأغلب الدراسات تتبع الأطر المؤسسية أو الأطر الماركسية فيما يتعلق بالتحليل الطبقى. ولكن نادرا ما نجد دراسات علمية اجتماعية تطبق منهجية الطوبولوجى على سبيل المثال، أو تحليل الخطاب أو تحليل اللغة فى الحياة اليومية إنما يمكن القول أن هناك بدايات مبشرة فى الفترة الأخيرة. إن منهجية تحليل الخطاب تأثرا بالمناهج الفرنسية بدأت تجد بعض التطبيقات الناصعة خصوصا فى أعمال نصر حامد أبو زيد فى تحليل الخطاب الدينى . وفى مجال علم الاجتماع أحمد زايد أخرج كتابا هاما فى رأيى من أهم الإنجازات الأخيرة عن تحليل الحياة اليومية. وهذا المشروع الذى بدأ به أحمد زايد التقديم وسيجرى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بحثا سيشرف عليه أحمد زايد فى هذا المجال لأول مرة عن تحليل لغة الحياة اليومية . وأعتقد أن هذه إضافة قيمة لعلم الاجتماع المصرى. وليس هذا دفاعا عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية باعتبارى أنتمى إليه أساسا، ولكن هذا المركز ظلم ظلما فاحشا بواسطة البعض، حيث تجرى فيه بحوث حقيقية بمناهج حديثة ومنها بحث تصادف أنى أشرف عليه عن السياسة الثقافية. وقد أنجزنا بحثا هاما أجراه أحمد أبو زيد عالم الانثربولوجيا المصرى المعروف عن رؤى العالم المتصارعة فى المجتمع المصرى. لأول مرة نبحث هذا الموضوع بناء على أسس لتعريف السياسات الثقافية، وليس السياسة الثقافية بالمعنى السطحى للكلمة. على كل حال هناك مجال بعد ذلك للحديث فى مناسبات أخرى عن إسهام المركزالقومى للبحوث فى دفع عجلة البحث العلمى الاجتماعى.

والأستاذ "روى متحدة" أثار القضية الهامة المتعلقة بالعلاقة بين التاريخ الاجتماعى وعلم الاجتماع. وأعتقد أنه أجاد طرح مجموعة من القضايا الأساسية بناء على معرفة للتاريخ الاجتماعى للمنطقة. ويمكن القول أن هناك مدرسة متميزة فى التاريخ الاجتماعى المصرى تعلم منها علماء الاحتجاج المصريون، فمنذ محمد أنيس ودراسات على بركات،

وعاصم الدسوقى، ورؤوف عباس ، اعتقد أنها ألقت أضواء على التاريخ الاجتماعى المصرى. وأضافت كثيرا للبحوث السوسيولوجية المصرية. وإن كنا نحتاج إلى أن نقرأ حوليات التاريخ المصرى بصورة أكثر منهجية، خصوصا حين معالجة القضية المتعلقة باستمرارية الكيانات الاجتماعية أو البنى الاجتماعية أو انقطاعها وأسباب الانقطاع وأسباب الاستمرار. هذه قضية لا يمكن أن يحسمها إلا التاريخ الاجتماعى.

والنقاط التى أثارتها "كارى روزيفسكى" باستعارة المفاهيم من العلم الغربى تمثل قضية خلاقية تحتاج إلى مناقشات أوسع، لأننا يمكن أن نختلف بشأنها كثيرا. إنما أعتقد أن النقطة الأساسية هى مسألة قدرة الباحث على استخدام المفهوم أو تكييفه مع الطبيعة الخاصة للمجتمع الذى يدرسه . ومن الناحية الإنسانية ، ماهى الفائدة التى يمكن أن تنجز من خلال الإضافة العلمية للمعرفة الإنسانية من دراسة حالة المجتمع المصرى؟ كيف تضيف؟ هذه أعتقد تتعلق بالقدرة الإبداعية للباحث وعدم تبنيه أى مفهوم تحكمى. إنما لو قلنا أى مفهوم من الغرب لا ينبغى تطبيقه ، إذن لا يمكن تطبيق مفهوم الديمقراطية ولا المجتمع المدنى. وهناك بعض الأساتذة الأجانب يقولون مثلا أن مفهوم المجتمع المدنى هذا مفهوم غربى مستقى من هيجل ولا يصلح للتطبيق فى المجتمع العربى. مامدى صحة هذه المقولة؟ لو قلنا بذلك إذن مفهوم الطبقة لا يصلح فهو مفهوم غربى، ومفهوم الديمقراطية لا يصلح وبذلك ندخل فى مجادلة طويلة أعتقد إنها لا تتفق مع ما يمكن تسميته بعالمية المعرفة الإنسانية، فالمعرفة الإنسانية عالمية ونسبية فى نفس الوقت . إنما ترك مجموعة من المفاهيم بادعاء أنها غربية الأصل أعتقد أن فيه وقوع بأسر أطروحات حاولت أن تثبت أن الغرب له تاريخ منقطع عن الشرق، وأن الحضارة الغربية لا علاقة لها بالحضارات الشرقية، وهذا ليس صحيحا ولعل مارتن برنال فى كتابه الأساسى "أثينا السوداء" قد أثبت بالدليل القاطع ، والدليل مستقى من تحليل اللغة والأساطير والتاريخ، أن هذا زعم باطل، وأن بعضنا صدق بالفعل أن الحضارة الغربية لا علاقة لها بالحضارات العربية الإسلامية. وكون أن هذا الفصل كان فصلا غائبا ولم يكتب لا يعنى أن ننكر أن مكونات الحضارة الغربية هى مكونات إلى حد كبير أسهمت فيها حضارات وثقافات أخرى.

دراسة التاريخ الاجتماعى الاقتصادى والمجتمع المعاصر

روجر أوين
الأستاذ بجامعتى أكسفورد وهارفارد

كم يسرنى أن تتم دعوتنا نحن الأجانب للاشتراك فى هذا الجمع، إنه لمشروع طموح للغاية ويعكس فضلاً كبيراً بذله المنظمون لجمع كل هؤلاء الناس لمناقشة هذا الموضوع الهام والمشترك . من وجهة نظرنا ، أو على الأقل من وجهة نظرى أنا الشخصية، لقد كانت أيضا فرصة للاستماع والإنصات لمناقشة مصرية - مصرية أكثر منها مشاركة ، وكان من الصعب جداً على كأجنبى أن أحد فى أى لحظة أتدخل فيما كان حواراً متوتراً بعض الشئ وعاطفياً أحياناً.

أعتقد أن هذا ينتج عن أهمية الموضوع الكبيرة ويبدو أن هنالك افتراضاً عاماً بوجود نوع من الأزمة الاجتماعية فى مصر، وأنه من المهم بالنسبة للمصريين أن يحاولوا معرفة ماهى وماذا يجرى فى مجتمعهم.

ولأن هذه ظاهرة معاصرة فهى أيضا سياسية بدرجة عالية. كنت أفكر فى معنى كلمة "Forum" بالانجليزية (أى منبر أو منتدى) تذكرت أنه يعنى فرصة لاجتماع الناس ومناقشة الموضوعات بأسلوب هادئ وعقلانى. ولكن كانت هناك أوقات كانت مناقشاتنا فيها أقرب إلى المنبر الرومانى "Roman forum" كما أتخيله ، حيث كان المواطنون يحضرون ويناقشون - أحياناً بأصوات عالية جداً - المشاكل المتعلقة بجنسيتهم وعضويتهم فى المجتمع، وأيضا مناقشة موضوع أكثر أهمية وهو كيف يجب تنظيم هذا المجتمع وإدراكه وفهمه.

ثم بدأت أفكر، حسناً وهل هذا بالشئ الغريب؟ هل إذا اجتمع عدد من الطلبة الأمريكيين و البريطانيين لمناقشة ليس فقط حالة مجتمعهم ولكن أيضاً كيف يجب بحثه وتحليله، هل كنا سنسمع مثل هذه الدعوات الحماسية لوجهة النظر هذه أو تلك؟ عندما نناقش العالم المعاصر وبرغم رغبة كل منا فى أن يكون أكاديمياً قدر المستطاع فإن السياسة تتدخل ومن الصعب ألا تتضح مشاعرنا الخاصة، وتلك غالباً ما تعقد البحث الأكاديمى الموضوعى الذى نعتقد فى الجامعات أنه يجب علينا محاولة نشره.

وقد لاحظت أيضاً ما أعتقد أنه عدد من المجادلات المعروفة فى كثير من المناقشات . الأول بين الشموليين (أو الكليين) والمفصليين. الشموليون هم الذين يرون أن كل شئ مرتبط بكل شئ آخر، ولذلك فعند حدوث أزمة فهى شاملة، بينما المفصليون يحاولون دائما أن يفكروا فى هذا الأمر أو ذاك ومناقشته كليا قبل الانتقال إلى المشكلات الأخرى المتعلقة به. كل ذلك أمر جلى فى أوروبا كما هو فى مصر.

ثم هناك جدال لا محالة فيه بين المتفائلين والمتشائمين . أى هؤلاء الذين يرون مستقبلا مظلماً لمجتمعهم وهؤلاء المصممون على رؤية مستقبل أفضل، لو أمكننا عمل هذا أو ذاك أو إذا أقنعنا الشعب بالنظر إلى الموضوع بهذا الأسلوب أو ذاك.

والآن اسمحوا لى أن أتحدث بأسلوب أكثر شخصية وأقول ما علمته من خلال وجودى هنا كأجنبى . ولكن قبل قيامى بذلك يجب أن أقوم بالتحذير المبدئى من أننى لا علم لى ما إذا كانت الأبحاث التى قدمت تمثل كل البحث الاجتماعى المصرى أم أنها مجرد عينة منفردة إلى حد ما.

أول ما فاجأنى هو اكتشافى أننى كنت مخطئاً فى افتراض - وذلك على أساس الأبحاث المكتوبة - أن هناك إجماعا عاما على أن مصر خاضعة لعملية تغيير طويلة لا يمكن تحاشيها من نظام حكم سلطوى إلى نظام أكثر تعددية. وبكلمات الدكتور سعد الدين إبراهيم "إن الدولة تتراجع وهذا يقودنا إلى الخصخصة وإمكانيات أكبر للتعددية". وبرغم ذلك فإذا كان هناك إجماع فيما مضى وحتى الآن - عذراً إذا كنت مخطئاً- فهو الإجماع على أن عهد ناصر كان سلطويا من نوع حميد، يتضمن مشروع بناء أمة على أساس من التماثل (uniformity) والمساواة بهدف إعطاء الجميع السبيل لنيل نفس الفرص فيما يخص التعليم والرفاهية. ولكن بطريقة ما، ولأسباب لم يتم توضيحها أدى الأمر إلى تسلط من داخل الدولة، تبدو فيه الدولة - على الأقل فيما يتعلق بأمور البحث العلمى الاجتماعى- حاضرة بقوة بأكثر من أى وقت مضى، برغم أن ذلك البحث العلمى الاجتماعى لابد أن يواجه المشكلة الإضافية: ليس فقط مزيداً من القوانين والقواعد ، ولكن أيضا قوانين وقواعد تنفذ بعشوائية.

ومادعينا أيضا لرؤيته هو عملية التفتيت الاجتماعى، كنتيجة للانفتاح والتحرير واندفاع الأموال من جهات متعددة بما فيها الخليج. فتوسعت الفجوة فى المجتمع المصرى لدرجة كبيرة. وهو ما لا يدفع إلى الرضا ولا يمكن اعتباره أساساً للتعددية. وبالنسبة لمعظم المتحدثين كان ذلك بالأحرى سبباً يدعو إلى عدم الرضا، سواء كانت الفجوة بين غنى وفقير، أو مسلم ومسيحى، أو رجال ونساء .. إلخ. وكلها عرضت كسبب للانقسام الاجتماعى وبالتالى الضرر الاجتماعى.

لقد قاد وجود هذه الفجوات الواسعة كثير من محدثينا إلى القول بأن مصر تواجه أزمة اجتماعية. ومع ذلك، فى رأيى، فإن تطبيق اصطلاح "أزمة" على أحد المواقف فى حد ذاته يعد غالباً عملاً سياسياً وليس تحديداً دقيقاً لظروف اقتصادية واجتماعية معينة، مما يتيح للمتحدث إعطاء حله هو لذلك، وفى الوقت نفسه كلما عرضت الأزمة بأسلوب عام كلما كان الحل أبسط لأنه غالباً ما يكون كذلك.

ننتقل الآن إلى بعض الأشياء التى طرأت على أثناء تطور مناقشاتنا الأول هو الشئ الواضح من صعوبة الحصول على أنواع المعلومات الأولية التى تتطلبها دراسة المجتمع المصرى المعاصر. ويتبع ذلك أن معظم الأبحاث التى عرض لها هنا اعتمدت على مصادر منشورة مثل الجرائد أو التقارير الرسمية. ويبدو أنه من الصعب جداً القيام بعمل أبحاث ميدانية اجتماعية من أى نوع.

ثانياً يبدو أن هناك رغبة – وربما يستطيع أحدكم أن يطلعنى على أسباب ذلك – لفصل علم الاجتماع ودراسة المجتمع عن دراسة الاقتصاد. لقد كانت الأمور السياسية موجودة طوال الوقت ولكن كان هناك أساس اقتصادى ضعيف للغاية فى الأبحاث التى استمعنا إليها. وبرغم ذلك يبدو لى أن القيام بالأبحاث الاقتصادية أسهل بكثير في الوقت الحالى لوجود بيانات كثيرة يمكن العمل بها. وهذا يؤدى إلى نقطة ثالثة محيرة وهى لماذا لم يرد ذكر أى بيانات من تعدادت السكان الأخيرة، كما لو كان علم الاجتماع قد فصل عن علم السكان وعن دراسة نمو السكان وحجم الأسرة الخ. وهذا متاح هنا فى مصر لأن سلسلة التعدادات التى تمت على فترات منتظمة منذ ١٨٩٧ تشكل كنزاً وطنياً عظيماً وتقدم مصدراً غنياً وفريداً للمعلومات لدراسة التغير الاجتماعى المصرى على مدى حوالى ١٠٠ سنة.

ويتبع ذلك ، بدون الاقتصاد وعلم السكان، محاولة تحليل البنية الاجتماعية والتغييرات الاجتماعية بأسلوب يبدو تاريخيا عتيقاً. ذلك أن هذه الموضوعات لا تزال تجرى دراستها وفقاً للطبقات والمؤسسات والإيديولوجيات المتنافسة والحراك الاجتماعى – أو انعدامه – والمظاهر الاجتماعية المتعلقة بذلك . وهذا بالتالى أنتج نفس المشكلات القديمة حول ماهية الطبقة، وعما إذا كانت المجموعة كذا تدخل فى الطبقة كذا، ولماذا لم تكافح هذه المجموعة أو تلك كفاحاً أكثر ضراوة لحماية نفسها ضد طبقة أخرى؟ وما إلى ذلك.

يبدو لى أنه لا مفر من أن تؤدى الأساليب القديمة لإنتاج نفس الحلول ونفس المشاكل وسوف أترك الأمر لزملائى لاقتراح بعض الأساليب الجديدة عن طريق طرح أسئلة وأساليب أخرى للتحليل . وعن نفسى فسوف أقنع باقتراح واحد فقط يمكن استخدامه لتفتيح طرق جديدة لدراسة النتائج الاجتماعية المنبعثة من التغير الاقتصادى طويل المدى. وهنا أستوحى أفكارى من تطور تناقضى "داخل البنك الدولى". فمن ناحية ، التأثير الحديث للبنك الدولى على مصر المدينة قد حول كل الحديث القديم عن التنمية أو حتى النمو وألقى به إلى الشارع، وبدلاً عن ذلك فإن أرقام اليوم السحرية تتضمن أشياء مثل معدل فائدة الدين ، والعجز فى الميزانية، ونسبة التضخم السنوية . وهى كلها أهداف يجب أن تنفذها مصر لكى تظل صالحة لمساعدات دولية أكثر.

ولهذا السبب لم يعد أحد يستمتع عن التنمية الاقتصادية، بل من الصعب أيضا أن تكتشف ما حجم النمو الاقتصادى فى أى سنة معينة. فهل هناك نمو فى ١٩٩١ أو ١٩٩٢؟ من الصعب معرفة ذلك لأن هذا شئ لم تعد الحكومة تعتنى به. ومع هذا – وهو الجزء الآخر من التناقض– يعتنى البنك الدولى بنفسه بهذه الأمور لأنه يحتاج هذه البيانات لكى يحدد ما إذا كانت حلوله لمشكلات مصر عن طريق برنامجه لإصلاح البنية سوف تسفر عن النتائج

التى يريدها، إذن فبالنسبة للبنك الدولى لقد عدنا إلى القائمة القديمة التى استريح لها شخصياً. وهذا معناه إجابات عن الأسئلة: لماذا تنمو بعض الأنظمة الاقتصادية ولماذا ينمو بعضها أكثر من غيرها؟ هذه على سبيل المثال، هى بعض نوعيات الأسئلة التى تشكل أساس مشروع بحثى حديث يجريه تحت رعاية البنك الدولى الأستاذ "بنت هانسن"، وهو بدون شك أحسن وأشهر علماء الاقتصاد العاملين حاليا فى مجال تحليل التحولات الاقتصادية طويلة المدى فى مصر. ومما يثير الانتباه أن هذا البحث أقيم على أساس مقارنة بين التنمية المصرية والتركية على مدار ما يقرب من ١٠٠ عام.

ولا تخبرنا جداول وفهارس هانسن بكل شئ. ولكنها تسمح لنا بالتركيز على بعض الأشياء التى تفترض وجود هياكل أكثر عمقاً أكثر من الدراسات التقليدية لنظام الدولة السياسى أو الاجتماعى. فهى ترى على سبيل المثال أن أحد الأشياء الهامة عند مناقشة النمو الاقتصادى طويل المدى هو التوازن بين السكان والموارد، وإذا ما كانت هذه الموارد تستخدم بكفاءة على فترات طويلة من الزمن. وهذا يمكن أن يصل بنا إلى دراسة المؤسسات الأساسية مثل الملكية والتى بدورها تملك تأثيراً هائلاً على استخدام تربة البلاد وقدرتها على زراعة محاصيل معينة استخداماً حسناً. وهنا على سبيل المثال تعد المقارنة بين مصر وتركيا فى صالح تركيا حيث نظام ملكية الأراضى الذى ظهر فى الأناضول فى القرن التاسع عشر يبدو وأنه أكثر صلاحية لزراعة محاصيل هذه المنطقة أكثر من تلك التى تم زراعتها فى مصر. هذا برغم أننى أقول ذلك بحرص شديد لكونه لازال سؤالاً مفتوحاً حول أقصى درجة لاستغلال أراضى مصر الأكثر غنى.

ومن هنا يمكن أن توضح التأثير الخاص بكل نوع من النمو الاقتصادى طويل المدى من حيث العناصر الهامة مثل نمو المدن (urbanization) والديمقراطية وتشغيل المرأة فى سوق العمالة ونمو الاقتصاد غير الوسمى وما إلى ذلك من العناصر التى تشكل مجموعة طموحة من مشروعات البحث كل على حدة. وسوف أنهى حديثى بالحديث عن ثلاثة منها.

أولاً هنالك حاجة إلى اهتمام أكبر بالطرق التى يعيش ويعمل بها الناس، والتى يصنعها التفاعل بين النظام القانونى والقواعد المتعلقة بالملكية. ويحتاج النظام القانونى نفسه إلى دراسة أكثر، وكذلك الطريقة التى سمح بها لنوعيات معينة من التملك والنشاط الأهلى أن تنمو، ومؤسسات النشاط الأهلى تدار كما نعرف عن طريق وزارة الشئون الاجتماعية.

ثانياً: هناك السؤال المتعلق بالتكوين المتغير للقوة العاملة .فإذا كانت نسبة القوة العاملة حاليا فى مجال الصناعة كما أخبرنا ١٣٪ ونسبة ليست أكبر كثيراً فى الزراعة فبماذا تفسر النسبة الضخمة العاملة فى قطاع الخدمات الرسمى وغير الرسمى؟ إن ذلك له بالتأكيد نتائج عميقة الأثر على دراسة المجتمع المصرى.

ثالثاً وأخيراً، أعتقد أنه آن الوقت للعودة لدراسة الريف المصرى والتحويلات الاجتماعية الهائلة التى حدثت فيه

على مدى الـ ١٥ أو ٢٠ عاماً الأخيرة كنتيجة للهجرة إلى المدن وإلى الخليج وارتفاع الأجور الزراعية ورفع القيود على زراعة محاصيل معينة. كل هذا غير حياة القرية أكثر مما ندرك ، بينما الأبحاث الممتازة للاقتصاديين أمثال سمير رضوان والتى أجريت فى منتصف السبعينيات قد أصبحت قديمة وغير منطبقة على الظروف الحالية.

وأخيراً.

فإن الدور الذى غالباً ما يلعبه علماء التاريخ هو إعطاء البعد التاريخى لأحداث اليوم. ولكن فى هذه اللحظة من تاريخ مصر وبلاد أخرى كثيرة أيضاً، هنالك حاجة خاصة إلى بدء العمليات التحليلية بفصل دراسة التاريخ عن دراسة المجتمع المعاصر. أقول ذلك لسببين رئيسيين : الأول هو أننا عند النظر لتاريخ مصر فى القرن العشرين لا ننظر إلى عملية تاريخية متواصلة، ولكنها عملية أحدث فيها النظام السلطوى لثورة ١٩٥٢ هوة ضخمة بين الاقتصاد القائم وماقبل الثورة. ولتبسيط الأمر قدر الاستطاعة نقول أن التسلط هو أكبر أعداء التعددية، وفى شكله الاقتصادى أيضاً هو عدو الملكية الخاصة. ونتيجة لذلك فإن تأسيس مثل هذه الدولة سرعان ما وضع نهاية مسيرة المائة عام التى استندت التنمية المصرية فيها إلى انتشار الملكية الخاصة ورأس المال الخاص؛ وهى العناصر الأساسية لما كان فلاسفة القرن الثامن عشر قد بدأوا يعتبرونه "مجتمعا مدنيا".

الشئ الثانى الذى يقف بين مصر والوضع القائم ومصر ما قبل ١٩٥٢ هو السرد الوطنى بالغ القوة الذى يشرح كلا من الماضى والحاضر فى صيغة رواية واحدة لكفاح متصل لتحقيق أهداف وطنية أساسية . وهى رواية يبدو أن جميع السياسيين والمؤرخين يتفقون عليها. وبرغم ذلك- وعلى الأقل بالنسبة لى أنا- فقد خبت فائدتها وصارت تطمس أكثر مما تضئ. وخصوصاً ما يتعلق بالقطيعة بين الاقتصاد السياسى لما قبل وما بعد الثورة وهى النقطة التى تشكل جذور أى اختبار سليم لما أصبح عليه المجتمع المصرى حالياً.

وطالما فهمنا هذه النقطة فمن الواضح أننا يجب أن نتخطى الحاجز الموضوعى على تفكيرنا بواسطة قصة الكفاح الوطنى المصرية . هذا إذا ما كنا نريد أن نتفهم كيف كانت الأحوال قبل ١٩٥٢ وإلى أى مدى تغير المجتمع منذ ذلك الحين، وهذا يتطلب ، ضمن أشياء أخرى، استخدام خيالنا التاريخى بأسلوب نشط ومبتكر لكى نحاول إعادة بناء ماضى ذى علاقة طفيفة بالحاضر ويمكن فهمه فقط على حدة.

وهناك موضوعان بالتحديد يجب أن يوليهما مؤرخ هذه الفترة عنايته الخاصة. الأول هو دور القانون فى حماية الملكية الخاصة والآخر هو دور الدولة منذ عهد إسماعيل وبعده فى تشكيل الحياة الاجتماعية والاقتصادية من خلال المؤسسات المتنوعة التى ساعدت فى تكوينها.

بالنظر إلى المائة سنة قبل ١٩٥٢، نجد سلسلة من الأنظمة التى كان لها تأثير كبير على وضع هذه القوانين والممارسات التى تطورت على أساسها الرأسمالية والملكية الخاصة. كما نجد تعاوناً ملحوظاً بين النظام السياسى والطبقة الإدارية، حيث تمت السيطرة على الصراع الطبقى بأسلوب يخدم مصلحة هذه الطبقة. هذا هو النظام الذى بدأ

فى عهد الخديوى إسماعيل وقوى تحت الاحتلال الإنجليزى ثم أدير وتطور بواسطة السياسيين والمسئولين المد..ريين الذين مارسوا سلطة متزايدة فى الثلاثين سنة من ١٩٢٢ وحتى ١٩٥٢.

وإذا كنا لنتصل إلى فهم لكل هذا أفضل مما وصل إليه المؤرخون حتى الآن، فأنا أعتقد أيضاً أننا نحتاج إلى دراسة القانون وقانون الملكية الخاصة بطريقة أكثر ابتكاراً، فى محاولة لبحث الأملاك (Property) وليس فقط الامتلاك (ownership tout court)، أى كمجموعة من الحقوق وجد بعضها وغاب بعضها فى الفترات التاريخية المختلفة. والشئ الثانى الذى يجب أن يلفت انتباهنا هو التمييز - من وجهة نظر الدولة - بين تسهيل عملية معينة والتحكم فيها. على سبيل المثال، بالنسبة لدور وزارة الشئون الاجتماعية المتشعبة والتى تأسست فى ١٩٤٢ نجد توتراً مستمراً بين الرغبة فى تشجيع تأسيس بعض المنظمات غير الرسمية كالاتحادات التجارية وبين الرغبة فى نفس الوقت فى إبقائها بقدر المستطاع تحت سيطرتها.

فبإيجاز، ما يحتاج المؤرخون المصريون حاليا لفعله - فى رأيى - هو العودة لدراسة التاريخ فى حد ذاته وليس كدليل إلى الحاضر ولا كمرحلة ضرورية فى الكفاح لتحقيق كل ما هو مرغوب فى الحياة المصرية المعاصرة. فقط عندما يتم ذلك ويرضينا يمكن أن نعيد ارتباط التاريخ ووصله بالحاضر بطريقة تسمح باستخدامه لطرح أسئلة عامة وهامة حول خط السير التاريخى trajectory فى التغيرات الاجتماعية الراهنة فى مصر، كما يسمح لنا بالحكم على ما كسبته مصر وما خسرته نتيجة لهذا التغير الحاد فى الاتجاه بعد ١٩٥٢.

نظرية علم الاجتماع ودراسة مجتمعات الشرق الأوسط :
المجتمع والجماعة والأمة

سامي زبيدة
أستاذ الاجتماع السياسي
بكلية بيربك بجامعة لندن

أتناول هنا موضوعات تبدو لي محور الهموم الأساسية والاجتماعية لدى مثقفي الشرق الأوسط اليوم : أشكال أو صور الترابط الاجتماعي للتضامن أو الصراع فيما يتعلق بالدولة وبالسياسة. وهذه المسائل مرتبطة بتحديد طبيعة التحولات الاقتصادية الاجتماعية والتقنية والثقافية التي أتت بها الحداثة.

هنالك صورة تقليدية تتقاسمها خطوط كثيرة من الفكر الاجتماعي. وهي أن الحداثة تأتي من خلال عملية تاريخية عالمية مدفوعة بتغيير اقتصادي جوهري كالتصنيع أو ظهور الرأسمالية مع العمليات الاجتماعية والديموغرافية المصاحبة لها من التمدن (urbanization) وتقسيم العمل الاجتماعي المكثف . وهذه العمليات تهدم المجتمعات الأولية أو التقليدية مثل القرية والقرابة والقبيلة، والمجتمعات الدينية، وما إلى ذلك عن طريق فصل العامل عن وسيلة الإنتاج الخاصة به وعن وحدات الإنتاج التقليدية مثل العائلة ، والقرية، والطائفة. إن فردية العمالة، واتساع مجال الإنتاج يؤديان لخلق الأساس الفردي للمركز الاجتماعي والسياسي والمواطنة. فالحداثة إذن طبقاً لهذه الصورة تغير أساسات التضامن والترابط الاجتماعي من المجتمعات البدائية التقليدية إلى مجموعة من الأشكال الجديدة، وكل منها يتم تدعيمه حسب وجهة نظر الكاتب النظرية والسياسية من ناحية الأمة، والطبقة، والروابط السياسية المهنية على أساس طبقي، والروابط المهنية والاتحادات والروابط السياسية بمختلف ألوانها الإيديولوجية.

وكانت هناك بالطبع آراء كثيرة ومتضاربة حول طبيعة وقيمة هذه الحداثة الاجتماعية. وهناك خط في الفكر الأنجلو ساكسوني يعود تاريخه إلى القرن الثامن عشر ويوجد في الوقت الحالي وهو يؤيد ويناصر النظام الجديد. وهذا هو الاقتصاد السياسي الكلاسيكي لآدم سميث وآخرين ، ثم نفعية القرن التاسع عشر وعالم اجتماع القرن التاسع عشر

هربرت سبنسر. وجوهر فهمهم الليبرالى للحداثة هو السوق الحرة وسلوك المصلحة الفردية المنطقى لأفراد أحرار ومتساوين يدخلون فى تعاملات طوعية فيما يتصل بهذه السوق. وهم يعتبرون هذه الأحوال تطوراً وواقعاً مرغوباً لعصرهم الحديث ينطلق من دولتهم ومجتمعهم السابق الذى قيد حرية الفرد والسوق بقوانين تسلطية من الملوك والأمراء وسلطات الإقطاع والكنيسة. إن هزيمة وتراجع هذه القوى تسمح بحريات جديدة اقتصادية وسياسية سوف تضمن سعادة أكبر لعدد من الناس لو بقيت هذه الحريات بدون معوقات بسبب تدخل الدولة. إذن جزء من هذه الصورة هو انكماش الدولة العام والمرغوب فيه إلى مستوى أداء الوظائف الأساسية للحفاظ على القانون والنظام والعلاقات الخارجية والدفاع فى سبيل مجتمع مستقل وحر من الأفراد الذين توحدهم المصالح المشتركة والتعاقدات التطوعية. هذا هو المجتمع المدنى فى العرف الأنجلو ساكسونى.

والنقد الماركسى لهذا الخط من الفكر معروف: يولد السوق انعدام المساواة والاستغلال والأزمات المتكررة. والتحرر الحقيقى والاستقلال يكمنان فى التحولات الاشتراكية / الشيوعية التى تتحقق من خلال انتصار البروليتاريا فى الصراعات الطبقية والتى تنتج بالضرورة عن أبنية وعمليات الرأسمالية. ولكن هنالك انتقادات أخرى كثيرة ومختلفة.

والفكر الألمانى الرومانسى الذى يعود أيضا إلى القرن الثامن عشر (ولاسيما يوهان جوتفريد هردر) يبرز روح الشعب (volk) والأمة وقيم الأسرة والمجتمع والثقافة. إن الحداثة والحضارة التى تجلبها اصطناعية ومحطمة للمجتمع والثقافة. وهذا بالضبط عكس احتفال الأنجلو ساكسونيا بالحداثة فهو تقدير سلبى بمقارنة أشكال الترابط الجديدة بصورة نموذجية لمجتمع الريف فى العصور الوسطى. بينما الأمة عند المفكرين الأنجلو ساكسونيين هى ذلك المجتمع المدنى التجارى الذى شكلته الحداثة والدولة إضافة ثانوية له، إلا إنه بالنسبة للرومانسيين الألمان الأمة هى امتداد وتشخيص الشعب الألمانى القديم والدولة هى التعبير السامى عن روح الشعب. هذا المفهوم الألمانى مهم للغاية بالنسبة لنا لأنه ضمنيا أو ظاهريا كان هذا هو النموذج الذى اعتمد عليه بعض المفكرين القوميين العرب الذين نظروا للأمة العربية من زاوية إحياء الحضارة والتراث العربى القديم الذى طمسته على مر التاريخ عمليات الفساد وعرضته للخطر السيطرة الأوروبية السياسية والثقافية التى أسهمت فى تمزقه. وللإسلاميين مفهوم مماثل ضمنيا يحل الأمة الإسلامية محل الأمة العربية.

وهناك أيضاً الشق اليسارى للنقد الشعبوى للحداثة ويمثله فكر فوضوى ما وخاصة "الشعبيون الروس (Narodniks) فى مطلع القرن العشرين وهم الذين رأوا تجمع الفلاحين الروس كشكل شيوعى نموذجى للترابط ولكن يعرقله ظلم بيروقراطية الدولة والقيصر والارستقراطية. ولذلك فما كانوا يحتاجونه هو ثورة تزيل هذه السلطات وتسمح لتجمع الفلاحين بالظهور والازدهار كشكل تعاونى للترابط بدون دولة.

لدينا إذن الفكرة الليبرالية لمجتمع مدنى على أساس الأفراد الأحرار الذين يدخلون فى تعاقدات طوعية فى السوق الحرة مع دولة صغيرة للحد الأدنى لتنظيم أحوالهم العامة، ثم هناك النموذج الجمعى (Communitarian) لمجتمع

تتشكل من جماعات عضوية ذات علاقات وطيدة للعائلة وسلطة ذات التزامات متبادلة مبنية على أساس أخلاقى ودولة تعبر عن روح وتاريخ الشعب. إن كلا هذين النموذجين يعتبرا صوراً نموذجية. كلاهما تعرض لانتقادات كثيرة، بشكل خاص من الفكر الاجتماعى الحديث لماركس ودوركايم بصورتين مختلفتين جدا. والنقد الماركسى معروف ، لذا دعونى أقدم عرضا مختصرا للجوانب المتعلقة بهذا الموضوع من أفكار دوركايم التى تبدو لى مرتبطة بمجالنا على نحو خاص.

دوركايم، مثل ماركس ، يلفت الانتباه إلى أن الدولة فى المجتمع الحديث (القرن التاسع عشر) لم تكن فى حالة انكماش بل فى حالة توسع. ولم يعتقد أن هذا شئ سئ ولكنه ضرورى عندما يتسع المجتمع ووظائفه الاجتماعية وتصبح أكثر تعقيدا. والدولة منظمة، مثل المخ فى علاقته بالجسم. وهكذا فكلما كان المجتمع مميزاً عن طريق تقسيم العمل كلما زادت الحاجة إلى التنظيم وتتوسع الدولة. وهذا لا يضر بحرية الفرد واستقلاليته كما يفترض النموذج الليبرالى بل إنه الشرط لوجود هذه الحرية. وعلى عكس الفكرة الجمعية فهو يقول بأن المجتمعات الأولية قد قيدت وظلمت الفرد، وبذا كان هدمها شرطاً للفردية والاستقلالية. ولكن هذه الحريات ممكنة فقط من خلال قوانين تحدد الحقوق والالتزامات وتديرها الدولة. وفى رأيى فهذه نقطة غاية فى الأهمية بالنسبة لمجال اهتماماتنا الحالية، وذلك أن ندرك أن الدولة ليست بالضرورة مصدر الظلم والقيود ولكن دولة القانون ووظائفها هى شرط الحرية. وعلى العكس فالمجتمع الذى نراه كنموذج مثالى فى الفكر الرومانسى (وبعد ذلك فى الفكر القومى والإسلامى) هو غالبا مصدر الظلم والقيود على الفرد. وبذلك فتقسيم العمل ودولة القانون الحديثة يحرران الفرد من ظلم المجتمع. ومع ذلك فالإنسان المجرد فى الفكر الليبرالى هو فى الواقع معزول للغاية وأضعف من أن يطالب بحقوقه وحرياته. وما نحتاجه فى رأى دوركايم هو أشكال جديدة للترابط مناسبة لظروف تقسيم العمل الحديثة والتى تدمج الفرد فى وظائف المجتمع وتعمل كحماية وإرشاد له. وهذه بالنسبة لدور كايم يمكن أن تكون جمعيات أو روابط مهنية. وهذه ليست مجرد اتحادات عمال ولكن أجهزة سياسية وأخلاقية تنظم أوضاع أعضائها ومواصفات عملهم وعلاقاتهم بالمجموعات الأخرى وبالمجتمع وبالدولة. هذه يفترض أن تكون وحدات الديمقراطية والدوائر الانتخابية فى مقابل القواعد الجغرافية السائدة والتى يعتقد دوركايم أنها مصطنعة وتحكمية إذ أنها لم تصنع ارتباطاً حقيقياً أو عفوياً.

حقائق الحداثة:

إن أى من النماذج النظرية للحداثة المعروضة عاليه لا يمكن أن تكون وصفا دقيقيا للظاهرة، فهى أوصاف وتبريرات أيديولوجية فى مجالات سياسية مختلف عليها. إن نموذج آدم سميث (أو عناصر منه) على سبيل المثال يواصل التأثير الكبير على إيديولوجية اليمين الليبرالى الجديدة كتلك التى سارت عليها مسز ثاتشر وريجان. وكذلك مفاهيم الروابط فى الأمة والمجتمع، قد دعمت الفاشية وأشكالاً أخرى من القوميات العرقية والثقافية . ومع ذلك هناك عناصر من هذه

النظريات يمكن أن تساعد فى فهم أو إلقاء الضوء على بعض من الظواهر الحديثة للترابط والتضامن والصراع التى تهمنا.

لم تنكمش الدولة، ولكنها توسعت فى كل مكان كما توقع دوركايم (وماركس) لكن بأشكال مختلفة إلى حد كبير . وقليل من دول العالم الثالث الذى نجح فى فترة ما بعد الاستعمار فى الحفاظ على أنظمة سياسية دستورية وتعددية حقيقية. فمعظمها لم تكن دول قانون، ولكن دول قمعية ضعيفة ذات مصالح فئوية واضحة.

لقد تم تكوين الأمة فى معظم الدول. ولكن من "الأمة" يجب أن نفهم ما هو أكثر من مجرد وحدات تضامنية (فمعظم الأمم ليست متضامنة) ولكن مجالات للتجربة المشتركة و"عوالم الحياة" التى جلبتها العمليات الثقافية والتقنية للحداثة: نظم التعليم المعروفة، التجنيد الحربى، الحدود النقدية والمالية والأبنية الوظيفية الوطنية التى تسيطر عليها الدولة، والإعلام المطبوع والجماهيرى. وبهذا المفهوم من "الأمة"، يمكننا أن نتفهم أشكال التضامن الفئوى العرقى والدينى والإقليمى.

لقد تحطمت معظم المجتمعات التقليدية أو الأولية وتمزقت أو ضعفت. ومع ذلك والمهم هو أنه قد تم إعادة بناء أشكال جديدة من الترابط والولاء المبنى على هذه العلاقات الأولية.

فقد تشكلت فى كل مكان الجمعيات التطوعية القائمة على المصالح والأيديولوجية والدين والترفيه والأعمال الخيرية بالإضافة إلى الولاء التقليدى. إن مدى استقلال هذه الجمعيات وتأثيرها فى الحياة الاجتماعية يعتمد جزئيا على تقوية الدولة لها أو تقييدها.

دول ومجتمعات الشرق الأوسط

إن الاهتمام الأول لكثير من مثقفى الشرق الأوسط وباحثيه فى الوقت الحالى هو مسألة الديمقراطية ومؤسسات "المجتمع المدنى" فى مقابل سيطرة الدولة وتدخلها فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ماذا نستطيع أن نقول إذن فى ضوء العرض عاليه عن صور للسياسة، والترابط، والتضامن، والصراع؟ يمكن تقديم نموذج آدم سميث لإلقاء الضوء على واحد من أهم جوانب الاستقلال الاجتماعى فى مقابل الدولة: الملكية والصناعة إن تمييز "الاقتصاد" عن الدولة نسبياً (لكن مع بعض حلقات الاتصال الهامة) فى الغرب كان الأساس لتكوين مراكز القوة الاجتماعية والاقتصادية والتى قامت بدورها فى مواجهة قوة الدولة ورعيت تكوين الجمعيات الاجتماعية المستقلة وأعمالها، سواء من أصحاب رؤوس الأموال أو العمال. وكانت سيطرة الدولة على الاقتصاد فى الشرق الأوسط سواء كاشتراكية تتحكم فيها الدولة أو كممالك أبوية بترولية، أساساً أكبر للشمولية وإزالة أو إخضاع الطبقات المالكة وتقليل نشاطها إلى حد الاعتماد الطفيلى على الدولة وأجهزتها.

وماذا عن الطبقات؟ إن الاختلافات بين الطبقات من الناحية الاقتصادية أى تفاوت الثروات والدخل وفرص

الحياة لهى واضحة لرؤية الجميع. لكن السؤال الهام مع ذلك هو ما إذا كانت هذه الاختلافات تشكل أساس التضامن الاجتماعى والولاء والعمل السياسى. فى الغرب، السياسة المبنية على الطبقة حيثما وجدت (ويجب أن نوضح أنها غابت فى أمثلة عديدة، أهمها الولايات المتحدة) كانت نتيجة التنظيم السياسى المتسق وعمليات الحراك التى تقوم بها الأحزاب والاتحادات التى تدعى تمثيل طبقة ما. والتمثيل ليس أحد معطيات طبيعة التضامن الطبقى، ولكن تصنعه عملية العمل السياسى التى تهدف إلى إقناع الناس بأنهم أعضاء طبقة ما ذات مصالح سياسية. لقد نجحت الأحزاب الشيوعية فى فرنسا وإيطاليا فى عصرها الذهبى فى عمل ذلك، بينما الحزب الشيوعى فى بريطانيا فشل فى ذلك تماماً. وفى الشرق الأوسط، تم بعنف شديد قمع هذا النوع من السياسة المبنية على أساس طبقى فى البلاد التى ظهرت فيها أساساً (العراق، إيران، السودان، وبدرجة أقل فى مصر). وفى معظم الأماكن كانت على أى حال ضعيفة للغاية وهامشية.

وإذا عن البرجوازية الواعية بذاتها سياسياً؟ أدى تحكم الدولة فى الحياة الاقتصادية فى معظم الأماكن وغياب أو ضعف الأساس القانونى الواضح للأعمال الحرة إلى اعتماد البرجوازية على أجهزة الدولة وبيروقراطيتها كما ذكرنا . وهذا يقلل من أساس التنظيم والعمل الواعى للطبقة، حيث ينهمك كل عضو فى تنمية شبكات نفعه الخاصة. والتحرر الاقتصادى فى مصر وغيرها يمكن أن يعمل على تنمية سياسة الطبقة على هذا المستوى، ولكن فقط إذا وجدت أسس قانونية ومؤسسية للاستقلال عن الدولة .

ومع ضعف وتمزق الروابط الأولية وضعف أو غياب التضامن الطبقى، ماهى أشكال الترابط والتماسك والصراع التى ظهرت؟

كما ذكرت من قبل فقد تمت إعادة بناء الروابط وعلاقات القرابة والقبيلة والعنصر والدين طبقاً للظروف الحديثة فى السياسة والنشاط الاقتصادى. وفى بعض الأحيان فى الأجزاء المعزولة من المنطقة وخاصة فى اليمن وكردستان حيث ظهرت تكوينات قبلية على هيئة وحدات سياسية علائية تقريبا. ومع العلم بأن بعض هذه الوحدات مسلحة، فهى تشكل مراكز قوى بعيدا عن الدولة المركزية. ونحن المثقفين "المستنيرين" طالما اعتبرنا القبائل عناصر متخلفة يجب أن نتخطاها كشكل للترابط من أجل الروابط الوطنية الأكثر شمولا. وبالفعل كونها تكوينات تقليدية يمكنها أن تكون متسلطة بالنسبة للأعضاء الأضعف: النساء والأطفال والفقراء . ولكن فى الإطار الحديث لاحتكار الدولة للسلطة والشمولية والاستبداد ، ألا نغير رأينا وننظر إلى القبائل فى هذه البلاد كعناصر لتعددية السلطة؟ وإذا سار كل شئ على ما يرام (مع التركيز على "إذا") يمكن للأفراد والجمعيات الاستفادة من حماية القبيلة للحفاظ على حريتهم واستقلالهم. ومن ناحية أخرى يمكن للدولة والقبيلة القوية الاتحاد ضد الاستقلاليات الاجتماعية وحقوق الإنسان .

مثال هام آخر على إعادة البناء السياسى للتضامن الأولى هو مثال النظام العراقى والسورى حيث بنى الحكام سلطاتهم على الروابط القبليـة والدينيـة العرقيـة كل على حدة. وهذا بدوره شجع الفرق الأخرى على بناء شبكاتهم

ناصة من الروابط الأولية. وهكذا تم قمع بعنف شديد المجالات السياسية التى تضمنت مسبقاً عناصر أكثر شمولا يديولوجية، مما دفع الناس إلى الشبكات غير الرسمية من القرابة والدين والأبوية .

نجد إذن أن إعادة بناء الروابط الأولية ليست ظاهرة فريدة فى نوعها ولكن يمكن أن يكون لها تأثيرات ونتائج نتلفة حسب الإطارات التى توضع فيها. وغالباً ما تكون هذه العملية نتيجة مباشرة للأوضاع الحديثة التى رعتها ظمة الاستبداد وحكم الأقلية .

والأمثلة التى تناولناها رغم ذلك كانت عن أقليات قوية، فماذا عن الناس العاديين والفقراء؟ فى الأغلب أضعف مو السكانى والهجرة إلى المدن وفرق المجتمعات الأولية إن لم يكن حطمها، حيث أضعف ومزق روابط القرية لقربى والأخوية الدينية. وبعض روابط القرابة والجيرة والأصل الواحد هذه لازالت سارية تحت الظروف المدنية الجديدة كن على نطاق أصغر. وهناك أيضا مؤشرات على أنه بالنسبة لكثير من الفقراء الذين يعيشون فى المدن يتضاعف رهم بسبب غياب أو ضعف الروابط والالتزامات الاجتماعية. فهم يعيشون ضمن مشاكل فقرهم فى سياق يتحكم فيه ال أى أجر العمال والظروف التجارية . وهاتان الأخيرتان هما أيضا أساس الصراعات الاجتماعية التى تتصاعد من كال الاستغلال والاستبعاد والتى تولد الصراعات ومشاعر الكراهية فى سياق محلى ولكن نادراً ما تعمم بحيث لق عليها الوعى الطبقى. هذا هو نوع الموقف الاجتماعى الذى سماه دوركايم اللامعيارية أو فقدان القوام anomic" أى تحطيم الأشكال القديمة للترابط الاجتماعى وقواعده، ولكن مع الفشل فى تطوير البدائل الجديدة. يضاعف من ذلك بشدة الحجم الرهيب للزيادة السكانية وتركزها فى التجمعات المدنية. وفى المراحل السابقة لهذه عملية مثل المرحلة الليبرالية والمرحلة الناصرية فى الماضى الحديث لمصر، فإن القوى السياسية السائدة المرتبطة بالدولة د أسهمت فى هذه المجالات الشعبية من خلال شبكات أبوية ونفعية تمت مقايضتها بحشد التأييد . وفى مواجهة امتداد السكانى والجغرافى للمدن، ضعفت هذه الشبكات وقيدت ، إن لم تكن أزيلت.

والفرد هنا يتملكه الانطباع بأن حالة اللامعيارية أو فقدان المجتمع لقوامه هى بالضبط ما تتناوله بنجاح الجماعات إسلامية . وليس الأمر فقط مجرد منفعة مادية ومساعدات تقدمها هذه الجماعات ولكنه الإحساس بالجماعة والهدف لتنظيم الأخلاقى على المستوى المحلى والشخصى. وتسلط هذه الجماعات هو بالذات ما يستسيغه الناس بدرجة بيرة فى ظروف الفوضى وانعدام النظام والفساد والانحلال.

والجماعات الإسلامية السياسية ليست "تقليدية" ولا "أولية"، ولكن على العكس هى جماعات سياسية حديثة درجة كبيرة. فتجنيد أعضائها سياسياً يعتمد على التحول الأيديولوجى وتقديم المنافع ، وليس على علاقات القرابة و الولاءات الأبوية. وعلى مستوى المثقفين مثل النقابات المهنية هم يعملون كقوة سياسية حديثة ومنظمة أحسن تنظيم أما على المستوى الشعبى فمع بقائهم منظمين أحسن تنظيم وذوى شخصية سياسية، فهم يقومون بتكوين منظمات جتمعية شبيهة بتلك التى كانت موجودة فى المجتمعات التقليدية التى يتخذ فيها كوادرهم مناصب السلطة والنظام.

إنهم يتولون إدارة الصراعات الناتجة عن التفاوت الاجتماعى .

ولكى نتحدث بصفة عامة جداً، فقد تحكمت فى مجتمعات الشرق الأوسط لمعظم الوقت، دول سلطوية أضعفت مؤسسات المجتمع المدنى أو أدمجتها فى كيانها. وقد أدت الخطوات الحذرة التى اتخذتها بعض البلاد فى السنين الأخيرة نحو التحرر الاقتصادى والسياسى إلى ظهور بعض الجمعيات والمؤسسات المستقلة . وأقوى وأهم هذه الجمعيات والمؤسسات هى فى الغالب إسلامية. وهذا يطرح مشكلة جديدة فى البحث عن الديمقراطية وحكم القانون لأن هذه الجمعيات فى الأغلب متسلطة أيضاً. والجمعيات الثانوية التى ذكرها دوركايم والعلماء الاجتماعيون الآخرون والتى ينشدها المثقفون الديمقراطيون الحديثون هى التى يفترض أنها تقف بين الفرد والدولة وتحمى حقوق وحريات الأفراد. ولكن ما يظهر فى الشرق الأوسط هو جمعيات ثانوية للمجتمع المدنى تعد هى ذاتها جمعيات تسلطية تهدد الحرية وحقوق الإنسان مثلما تفعل الدولة التسلطية. والأكثر من ذلك هو هدفها المعلن فى الوصول إلى الحكم.

ولكن تدفق أشكال الترابط الاجتماعى التى تبرز اللامعيارية أو فقدان القوام هى نفسها التى تفتح الطرق للتغيير الاجتماعى. وقد شعر الإسلاميون بهذه الفرص وانتهزوها. لكن المجال مازال مفتوحاً للقوى السياسية الأخرى لكى تدخل وتحاول أن تصنع قواعد مؤيدة لها وأن تقود أشكالا جديدة من الترابط الاجتماعى ونحن لا نعرف إلا القليل عن أشكال الترابط الاجتماعى الصاعدة وظروفها، ونأمل أن شباب الباحثين الاجتماعيين فى مصر وغيرها سوف يتمكنون من إشباع فضولنا العلمى وأيضا وضع الأساس العلمى للسياسة الاجتماعية والفعل الاجتماعى.

حال العلوم الاجتماعية، وهموم الباحثين الشبان،
والوعد الخفى لوضع ما بعد الحداثة

رعوند بيكر
أستاذ العلوم السياسية بكلية ولیامز
بالولايات المتحدة

لم تعد مقنعة مسميات العالم الأول، والثانى، والثالث (أى المجتمعات الصناعية الغربية واليابان، فالعالم الشيوعى، فالدول النامية على التوالى).

فقد تحللت وحدات العالم الحقيقى المفترضة فى هذه التقسيمات. ويكشف ترددنا فى التخلى عن هذه التقسيمات الخام عن حقيقة هامة بشأن حالة الحيرة التى تمر بها العلوم الاجتماعية حالياً وما ترتب عليها من انعدام الاتجاه لدى الباحثين الشبان فى مصر وغيرها. وبينما سقطت الصياغات الفكرية القديمة التى نظمت عوالم التجربة الإنسانية الثلاث، لا يوجد بعد إجماع على ما سوف أو يجب أن يحل محلها. والعمل الحالى فى العلوم الاجتماعية فى مأزق حرج بين التأكيد على "العالمية" الجديدة وانتشار أنواع مختلفة من المحلية.

فمن ناحية نحن نسعى لتخطى التقسيمات المصطنعة التى فقدت مصداقيتها والانتقال لمستوى أعلى من الوضع الإنسانى المشترك، ومن ناحية أخرى نحتفى بنفس التقسيمات الثقافية والدينية والعرقية التى طالما أخفتها التقسيمات الإدماجية القديمة والجديدة أيضا. لقد اتبعت نظم المعرفة العلمية الاجتماعية، إما منهجاً عالمياً أو منهجاً محليا مناقضاله تماماً، وفى الوقت الحالى على الأقل يجد الباحثون الشبان مع بقيتنا جميعاً نظماً معرفية غير متناسبة ولا يمكنها إتاحة الفهم التراكمى للأمر، ولذلك فلدينا أسباب جيدة للشعور السائد بالحيرة الفكرية. ومع ذلك ففى اعتقادى أن الثقة الغائبة أو غياب اليقين حول ما نستطيع وما يجب أن نعرفه قد يكون له فوائد لم نكتشفها بعد.

وللعلوم الاجتماعية الحديثة - كمنتجات فكرية صيغت فى الغرب وارتبطت بشدة بممارسة السيطرة الغربية عالمياً - ميل طبيعى لتحديد مادتها ضمنياً بعبارات "نحن" "وهم" وذلك من وجهة نظر الغرب الصناعى. وفى الصياغة المفهومية للعالم الاجتماعى والسياسى، بدا من المنطقى تماماً الحديث عن عالم أول للمجتمعات المتقدمة مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، وذلك فى مواجهة عالم ثان معاد ومهدد من الأنظمة الشيوعية وعالم ثالث غير مستقر ويبعث على عدم الاستقرار. وهذه النقطة المتميزة التى هى فكرية وسياسية فى نفس الوقت تحولت إلى نظرية

عامة، إلى نظريات كلية مثل الشمولية والحداثة، لتفرض تماسكاً فكريا غير برىء على كتل غير متجانسة مثل البلدان الشيوعية والنامية. وفى مواجهة هذه النظريات العامة كانت الماركسية وحدها تمتلك الإمكانية الفكرية والطاقة السياسية للقيام بالتحدى الفعلى الذى يمكنه أن ينقد بانتظام النظريات المسيطرة على الفكر الغربى.

لقد انكشف تماسك النظرية السائدة فى كل من النواحى الفكرية والسياسية لأسباب وبطرق معروفة بالدرجة الكافية لنا جميعاً. ويمكننا أن نرى بوضوح بعضاً من الصفات العامة للسقوط، إذا اتخذنا أمثلتنا على الأقل مبدئياً من كل من دراسات الشيوعية والتنمية. هنالك تشابهات هامة فى الأسلوب الذى تطورت به معرفة أوروبا الشرقية والعالم العربى. ولأول وهلة هى قصة سهلة. فما نراه هو سقوط النظريات العامة للحداثة، فشل نظريات الشمولية ونظريات الحداثة والتنمية السياسية التى نظمت دراسات العالم الثالث والشيوعى.

وأظهر "التحول التفسيرى" فى البحث الاجتماعى العلمى الأوهام المتعلقة بالفكرة العامة المتضمنة فى المشروعات التنظيرية الكبرى للحداثة عندما سقطت مشروعات التحديث بأساليب لم تتنبأ بها هذه النظريات العامة. فقد تفجر الاستقرار القمعى فى الدول الشيوعية بينما فشل العالم الثالث فى النمو سياسياً: بالطرق المتوقعة (المشاركة، العلمانية، الخ). وأسفر العمل التفسيرى لباحثى التيار الغالب عن دراسات مصغرةmicro تهدف إلى الإحاطة بالتفاصيل التى قد تفسر سقوط النظريات العامة. ومع إعادة تعريف المجال الفكرى بعيداً عن النظريات العامة وجد المفكرون الناقدون فى الغرب معينا من اتجاهات أخرى مثل علم الظواهر والفرويدية أيضاً بينما يواصلون الاستقاء من أفكار ماركس.

واعتماداً على هذه المصادر المتعددة بدأت الدراسات الثقافية المستوحاة من علم الإنسان (الانثروبولوجيا) وعلم المجتمع (السوسيولوجيا) حول المجتمع المدنى أو إعادة إحياء نظم المعتقدات التقليدية فى أوروبا الشرقية والشرق الأوسط، تبحث عن فهم ذى أسس لمواقع المقاومة المحلية التى كان لها نتائج محددة لم تتوقعها النظريات العامة إطلاقاً. إذن نتج عن فشل النظريات الكبرى خفض النظر والبحث الخالص عن المعرفة المحلية التى يمكن أن تفسر فشل الحداثة.

ولكن من الضرورى تعقيد هذه القصة الخاصة بمشروعات الحداثة الفاشلة والمقاومات المحلية لها أو سقوط النظريات الكبرى وصعود الدراسات التفسيرية من الهوامش. حيث ينقصنا فى هذا التقدير الملخص أن نقدر مشاركة علماء ما بعد الحداثة ورسالتهم الأساسية. لقد سقطت الحداثة فى المركز ومن الداخل وليس من الهجمات الفدائية للأطراف. لقد أصبحت مسارات التنوير فى حالة اضطراب شديد. فمن قلب الغرب المتقدم، أعلن علماء ما بعد الحداثة أن الإله والتاريخ والمؤلف قد ماتوا جميعاً، وأن العقل المحورى لا يؤدى فقط إلى الـ"Gulag" ولكن إلى خبراء التعذيب الذين يساندهم الأمريكان والذين يعملون من أجل "استقرار" أنظمة العالم الثالث، وأنه فى قلب الغرب المتقدم يقبع فراغ معنوى وثقافى رهيب. إنه الغرب الذى يعبر عنه مسلسل "الجرىء والجميلة The Bold and the"

Beautiful" ومحاولة وضع نظريات لهذه الظروف العالمية، قد أنتجت ما قد يصبح بدوره تنويعة جديدة من النظريات الكبرى، وأهمها تحليل الخطاب لميشيل فوكو والتفكيك لجاك دريدا اللتان تركتا أثرا ملموسا باتساع مجال العلوم الاجتماعية. ومن هذه الزاوية الهامة، فإن انتهاء نظريات عصر ما بعد الحرب من الشمولية والحداثة قد أنتج نظريات جديدة أكثرعمومية بل أيضا كونية لا تتعلق بالتقدم ولكن بالأوضاع الإنسانية. وقد بدأ العلماء الاجتماعيون لما بعد الحداثة فى بلورة هذه الكونية الجديدة.

ولا نستطيع أن نتحدث بمعقولية عن حالة المعرفة حول المجتمع المصرى أو غيره بدون أن نأخذ فى اعتبارنا هذه القراءات لأوضاع ما بعد الحداثة

وما تقترحه بالنسبة لجهودنا فى مجال الفهم الاجتماعى العلمى. إن النظرية العامة ومشاريع التحديث والنظرية التفسيرية ومقاومات الأطراف، ونظريات ما بعد الحداثة ومسألة المعرفة القوة فى الأوضاع العالمية لما بعد الحداثة، هذه كلها هى العلامات التى سوف أستخدمها لتنظيم ملاحظاتى حول نوع المعارف التى أفرزها الغرب وما وراءه حول المصريين والمجتمع المصرى.

أعتقد أنه لا توجد طريقة لتشخيص أنواع المعارف التى تتنافس لجذب الانتباه وتساهم فى إحساسنا بفقدان الاتجاه أفضل من الإشارة للخصائص القطعية- ربما مع شىء من المبالغة-لنوع المعارف المتضاربة وغير المتناسبة التى تتسم بها الأعمال المتعلقة بمصر. ففى كل حالة - أى بالنسبة للنظرية العامة والنظرية التفسيرية وعلم اجتماع ما بعد الحداثة - سوف أعرض باختصار "طابع" المعرفة، و "شكلها" المميز، و"أسلوب" عرضها، وما تتضمنه من "معان سياسية" و"المخاطر" التى تفرضها، وربما ما هو أكثر أهمية من ذلك: كيفية "تصوير" مصر والمصريين وآمل بعدئذ استعمال هذه الخصائص للتعليق بأسلوب أكثر مباشرة على أعمال مؤتمرنا واقتراح ما يبدو لى كتوجهات مستقبلية مثمرة لجهودنا المشتركة.

١- النظرية العامة:

إن من الخطأ أن نعلن، كما فعل البعض، موت النظرية العامة قبل الأوان. فبينما لم تعد النظريات الكبرى تسود المجال كما فعلت من قبل، لازالت هذه النظريات مقنعة لعدد كبير من العلماء الاجتماعيين فى كل من الاتجاه الغالب والاتجاه الماركسى.

وعلماء النظرية العامة لا يزالون يصفون سمة المعرفة التى يفرزونها بأنها التحليل الموضوعى للمتخصصين المدربين علمياً. وبينما لازالت النظريات العامة الكبرى يدان لها بالولاء، تجد النظرية العامة أكثرأشكالها إبهاراً فى زى الاقتصاد السياسى سواء بإيحاء ماركسى أو ليبرالى.

فالاهتمام ينصب على المفاهيم الكبيرة كالدولة والطبقة والتنمية الاقتصادية. وبينما يستمر ازدهار وانتشار شىء

من المنهج القديم، يعلن أمثال جون ووتر برى وآلان ريتشاردز فى كتابهما الذى حاز ثناء كبيراً "الاقتصاد السياسى للشرق الأوسط" أن هذ الأدوات التحليلية والنماذج التى تكشفها تزيح ببساطة الاختلافات الثقافية المحلية، وبذلك يصبح من الممكن التعميم بشكل واسع على العالم النامى.

وعلماء النظرية العامة من التيار الغالب يعرضون أنفسهم على الـAIDأى هيئة المعونة الأمريكية والـIMF أو صندوق النقد الدولى، والحكومات المحلية التابعة، للعمل حول العالم فى تنفيذ برامج لإصلاح الهيكل للبنية الاقتصادية والتى يمكن صياغة مفاهيمها بدون إلغاء الاهتمام بالتاريخ المحلى والسياسة أو الحاجات الاجتماعية والثقافية. وفى نفس الوقت يواصل نقادهم الماركسيون تقديم – لما تبقى من اليسار الفكرى – انتقاداتهم البنيوية لانعدام التوازن العالمى والتبعية، وذلك بتهوين مواز لأهمية نفس عناصر البنية الفوقية.

وأسلوب هذا النوع من التحليل يبقى "فنياً" ومادته واقعية بل حتى طبيعية، أى الواقع كما يكتشفه العلم أو كيفما يكون.

ويكشف مثل هذا العمل المثقل بالمصطلحات الفنية عن ثقة عالية بالنفس لا يقلل منها الهجوم الحاد ضده. وبين السطور الهادئة والرصينة تكمن سياسة مشروعات الحداثة الليبرالية والماركسية القديمة، والتى تحتفظ بإيمانها بالأفكار التنويرية حول التقدم سواء المبنية على أساس معجزات آليات السوق أو الصراع الطبقى المحلى والدولى. والمخاطر الكامنة عن هذه المنتجات الفكرية هى نفس المخاطر المألوفة: لازالت العناصر الإيديولوجية المتخفية بقناع الخطاب العلمى تحظى باحترام لم تعد تستحقه، ولا زالت تؤثر فى السياسة بأساليب متماشية مع جدول أعمالها السياسى المتخفى نوعاً ما، وفى العلوم الاجتماعية عند علماء النظريات العامة، نجد تصويراً مألوفا وكذلك تصويرا ذاتيا (إذ أن الباحثين المصريين، كما يتضح من مؤتمرنا نفسه، يواصلون استعمال هذه النماذج، لمصر والمصريين كموضوعات للتشخيص العلمى) كمرضى للخبراء المسلحين بالعلم الذين تكتظ بهم الهيئات الدولية والحكومات المحلية ووسائل الإعلام السائدة، أو لأولئك الذين ينتظرون بفارغ الصبر تغير الحرس الذى سوف يعطيهم الفرصة.

٢- النظرية التفسيرية:

الإيمان بالتفسير بدلاً من التحليل العلمى كأداة أساسية لدارس الشئون الإنسانية يهدف إلى إنتاج علم يدرك بنفسه حدوده وذاتيته التى لا يمكن تحاشيها. وفى حالة تقديم التاريخ والفنون للنماذج أكثر من العلوم الطبيعية تتخذ المعرفة "طابع" اكتشاف الحقيقة المكبوتة أو المنسية والضائعة فى البحث عن اليقين العلمى الذى لا يمكن الحصول عليه فى دراسة الأمور الإنسانية. فالأصوات التى لم تسمع والصمت الذى يكسر، وأخبار الهوامش، تحدد التوليفة الكبيرة بين هذه المعارف التى تعتمد باستمرار على العمل الميدانى الانثروبولوجى والسوسيولوجى، وتأخذ "شكل" التقارير الميدانية عن الهبات المحلية ضد مشروعات الصهر الحداثية الكبرى. وكتابى Sadat and After: Struggles for

Egypt's Political Soul "السادات وما بعده: الصراع من أجل روح مصر السياسية" يعد مثلثاً "حديثاً" فى هذا المجال.

و"أسلوب" هذه الدراسات أدبى واحتفالى بل رومانسى فى وصفه الفنى الملىء بالتفاصيل التاريخية والمحلية التى تتحدث عن صراعات محلية ليس من خلال التسريب التحليلى للنماذج الشائعة ولكن بالأحرى من خلال اختراق عميق لأسطح متعددة الأنسجة والاختلافات تحتفظ على تعدديتها الكبيرة بسمة إنسانية واضحة.

إن إنسانية عامة بدلاً من "سياسة" محددة تعبرعن نفسها من خلال تفهم عينى agnostic للرؤى والاستراتيجيات والتكتيكات للرؤى والأحلام التى حملها تاريخ المقاومات المحلية التى عاشت وذلك من خلال الأصوات الحقيقية التى سمعت والصمت الذى كسر. ولكن هنا أيضاً يوجد "مخاطر"، ولو أنها من نوع أكثر توارياً، فبدلاً من "الموضوعية" المتفاخرة لعلماء النظرية العامة، قد نجد الحساسية الشديدة للمفسرين الواعين بذواتهم. ومثل هؤلاء الباحثين يتلهفون أحياناً على الاعتراف بتحيزهم حتى أن الذوات المبحوثة على أكمل وجه فى أعمالهم تكون ذواتهم هم بدلاً من ذوات الآخرين الذين يهدفون إلى فهمهم.

ومع ذلك فالعمل التفسيرى فى أحسن أحواله (سواء ذلك الذى يقوم به المصريون أو الأجانب) يميل إلى "تصوير" مصر المهملة والمصريين المهملين الذين يعيشون فى الهوامش وأولئك الذين يعيشون حياتهم خارج هذه المساحات الاجتماعية التى تعرف بالدولة والطبقة والمشروعات التنموية الضخمة. ومثل هذا التصوير يسعى لتصوير الهويات "الأصيلة" أكثر، والمعانى المشتركة المنسية، والمشروعات البديلة الهامة ولكن المهملة. والوعد المبذول هنا هو الفهم التفسيرى للصراعات الإنسانية الهامة ولكن المنسية.

٣- نظرية ما بعد الحداثة

فى زمان ومكان وضع ما بعد الحداثة تعد فكرة المعرفة اليقينية من أى نوع، سواء علمية أو تفسيرية محلا للتلقى إذا تم تلقيها أصلا بسخرية لاذعة فالمعرفة هى تنظير الأوضاع المتدهورة للمعرفة أى أن تشهد على سلسلة من التمزقات غير المحتملة: وعد الفردوس المخلوف، ومسيرة العقل المتقطعة فى التاريخ، والإيمان المزعزع بالعلم كمحرك للتقدم الإنسانى، وانهيار الذات القادرة على تفسير "الآخر". وبالنسبة لأصحاب نظرية ما بعد الحداثة فإن كل الأدبيات العظمى أصبحت غير مترابطة، فالحقائق والذوات التى دافعوا عنها قد تضاءلت إلى صور غير راسخة فى أى واقع إلا فى ذواتهم.

والمعرفة إذا أمكن اعتبارها كذلك تتخذ "طابع" متابعة تفكك اليقين القديم، أو المعنى القديم لعالم متسق ذى غرض أكبر وعالم إنسانى قادر على استخدام العقل.

وهنا يجب أن ننتبه لدور اللغة والثقافة فى الحفاظ على الثقة التى وضعت فى غيرموضعها فى التكوينات القديمة، وهذا ما يلازم التصوير ما بعد الحداثى لمصر والمصريين فهم لا يصبحون سكان عالم ثالث محدد، بل يتم النظر إلى

المصريين على أنهم يشتركون فى مصير ما بعد الحداثة: فيبدون كسكان عزقين فى زمان ومكان من الاضطراب الذى يمنع صياغة القواعد ورسم التكتيكات والاستراتيجيات التى تتطلبها السياسة كما نعرفها وتحنو المقاومة لتصبح رومانسية خاوية،وكل مايبقى هو بقايا النظم المعيارية وبقايا ما كان فى يوم من الأيام استراتيجيات سياسية. ومن هذه الوجهة، لا يوجد ما يفرق المصريين المستعمرين عن الغربيين المنظمين الذين يشتركون معهم فى مصير ما بعد الحداثة إنها كونية أو عالمية جديدة، ولكنها واحدة يصعب الاحتفال بها.

الاستخلاصات:

يبدو أن أحد مظاهر عصرنا أن أصل إلى ملاحظاتى الختامية بدون أى دافع على الإطلاق لتوفيق أو تجاوز هذه النظريات المتضاربة والمتقطعة. وأريد أن أوضح أننى لم أختصرأو أخبىء أى شىء فى بناء ملاحظاتى. وما هو أهم هو أننى لا أقصد أن أوحى بالترتيب الذى استخدمته أن عملاً جاداً قد انتقل بطريقة ما من النظرية العامة عبر الدراسات التفسيرية وإلى نظرية ما بعد الحداثة.

ومع ذلك فإننى أتخذ تفكير ما بعد الحداثة بمعنى ما كأداة مفيدة للتنظير للحاضر، فإن فكرة "وضع ما بعد الحداثة" تبدو معقولة، أو على الأقل تبدو كذلك بالنسبة لى، رغم غموضها أو ما تحدثه من تخبط فى مجال التنظير لها، وفى حياتنا الشخصية الفكرية من الواضح لمعظمنا أن المشروعات الليبرالية والاشتراكية الكبرى لم تعد بنفس القوة التى كانت عليها يوماً ما، وأن الدراسات التى تأسست على الأيديولوجيات واليوتوبيات الماركسية والليبرالية فقدت الكثير من قوة دفعها وطاقتها. وفى لحظاتنا الهادئة ندرك أن شيئاً فظيعاً قد حدث بالنسبة لأعمق التزاماتنا، إيماننا بالعقل والعلم والتكنولوجيا بل أيضاً العامل الإنسانى المستقل. وعندما نسافر، نضطر للاعتراف بأن هذه الاتجاهات عالمية.

ولكن الأمريكيين خاصةً من النادر أن يكونوا هادئين ويسافرون أقل مما يجب. لذا يتاح للعلم الاجتماعى الأمريكى أن يصدر تقارير تتباهى بـ "نهاية التاريخ" وانتصار الرأسمالية والدستورية وليس خفياً أن ذلك فرحاً بانهيار البديل السوفيتى، ومع ذلك فإننى أحثكم على قراءة هذه التقارير بعناية، فنحن حتى فى أكثر الأعمال فرحا مثل مقال فرانسيس فوكوياما الذى نوقش على نطاق كبير حول "نهاية التاريخ"، تجدون تلميحاً أو إشارة إلى حزن معين وإحساس بالخسارة يدفعها الإدراك على مضض بأن انتصار أمريكا المزعوم فى العالم لا يمكنه أن يمحو الإحساس بالفشل المعنوى وفقدان الهدف المشترك للوطن، فبينما قلب المدن الأمريكية فى حالة من الحصار المستمر، وأحوال التعليم العام تعد فضيحة قومية، والمشاركة السياسية فى أسوأ أحوالها، وصور المشردين والعاطلين منتشرة، يصعب التلقى الجاد للدعوى بأن السعى الإنسانى من أجل المجتمع الصالح قد وجد حله النهائى فى شوارع أمريكا الدنيا. هذا برغم أننا نعى أن السجلات الأكثر بوساً من الحرمان والعنف واللاإنسانية فى بلاد أخرى تجعل حتى هذه الشوارع تبدو براقة.

وفى الوقت الذى يغرق فيه الأمريكيون أصحاب التيار الغالب أفضل ما توصلوا إليه من معرفة باحتفال ساذج بالسوق والانتخابات، وهما أكبر قليلاً من مجرد فتات ما كان فى وقت ما تقاليد هامة. فإن مشققى ما بعد الحداثة يوفرون وقفة تستأهل الترحيب، وسوف أنتهج الطريق الذى تحدده ما بعد الحداثة أى وضع ما بعد الحداثة لكى أقدر آفاق العلوم الاجتماعية مع اقتراب القرن الواحد والعشرين. ومن هذا المنطلق وباستعراض الأنواع المختلفة من العمل الاجتماعى العلمى التى تجرى حالياً سوف أعلق بأسلوب أكثر مباشرة وباختصار على بعض الأبحاث التى تقاسمناها معاً. وبوضوح شديد، هناك ارتباط بين هاتين النقطتين: التنوع الذى رأيناه فى أبحاث المؤتمر (ولو أننى كنت أتمنى وجود تنوع أكبر كما سأشير بعد لحظة) وهو فى حد ذاته تعليق هام على عصرنا.

إذن فأبدأ بإبداء ملاحظة، وهى أن كل محاولات تكوين النظريات اليوم تجرى تحت ظروف ما بعد الحداثة، أى فى مواجهة الشكوك المدمرة والمفارقات الصارخة التى تصر عليها نظرية ما بعد الحداثة.

وفى الغالب تجاهل أصحاب النظرية العامة ببساطة تأكيدات ما بعد الحداثة. فمحورية دور العقل والإيمان بالتقدم، وحتى استنتاج أن السماء ابتسمت لانتصار الديمقراطية الانتخابية وانتشار الأسواق، لا زال كل هذا موجوداً فى النظرية العامة. إلا أنه مع كل هذا الاستعراض للثقة الزائدة بالنفس، فإن التوجهات النظرية السائدة لم تعد سائدة لهذه الدرجة. فعلى سبيل المثال قل حجم ادعاء العلمية بواسطة التيار الغالب لدرجة كبيرة، وهذا فى الغرب على الأقل وإن لم يكن بعد فى مصر. وربما أكثر أهمية هو أنه لا توجد نظرية واحدة حلت محل نظرية الحداثة فى دراسات العالم الثالث.

ففى الأعمال الحديثة عن مصر مثلاً نجد الاستعارة التوفيقية من عدد من النماذج النظرية (ويمثلها خير تمثيل كتاب مصر تحت حكم السادات Egypt Under Sadat لريموند هينيبوش). كما نجد اهتماماً بالنظريات المهملة كالنموذج الإدماجى (Corporate) المطبق على مصر فى كتاب روبرت بيانكى Unruly Corporatism أو "الإدماجية المضطربة" والممثل فى مؤتمرنا فى بعض الأبحاث. وعلى الصعيد الماركسى، لدينا كمية أكثر من وفيرة من التوجهات الماركسية الحديثة المتنافسة فضلاً عما ينتظرنا من مجموعة من ماركسيات ما بعد الماركسية، أى إعادة التفكير الراديكالى الديمقراطى للتراث الماركسى فى ضوء ظروف ما بعد الحداثة.

ومع ذلك فقد دهشت لغياب تأثير هذه التوجهات المثيرة فى الأبحاث المقدمة من الباحثين الشبان الذين اشتركوا معنا من ذوى الخلفيات الماركسية، ولكننى ليس لدى أدنى شك فى أنها سوف تصل هنا.

وقد حسنت عقلانية ما بعد الحداثة بدون شك الجو من أجل العمل التفسيرى الاجتماعى العلمى بكل أنواعه. فعلى أبسط مستوى، جلبت نظرية ما بعد الحداثة معها اهتماما جديدا وشديدا بالفلسفة والنقد الأدبى. وفى مصر دفع مفكرون كبار مثل حسن حنفى والسيد ياسين بوعى نحو توسيع نطاق البحث الاجتماعى العلمى لإشراك الفيلسوف وطالب الأدب. ويشهد للتيار الجديد الاستقبال الإيجابى الذى حظت به فى مؤتمرنا هذا دراسة محمد على إبراهيم عن نجيب محفوظ.

ومع إبراز مسائل الثقافة والقيم فى دائرة النظر يجب ألا يكون سببا للدهشة فى المجتمعات المسلمة أن الاتجاهات الاجتماعية العلمية المؤسسة بوضوح على القيم الإسلامية قد بدأت ترسخ نفسها لدرجة كبيرة. وجزء من نقد ما بعد الحداثة لشبكات المعرفة بكل أنواعها هو الكشف عن وجود جذورها فى أوضاع بعينها وفى استجابتها للقيم والحاجات - سياسية أو غيرها - وارتباطها بتجمعات ايديولوجية ومؤسسية بعينها. إن نقد ما بعد الحداثة قد دعم تفهم أنه مهما كانت التداعيات الكونية والتطبيقية للمعرفة التى تولدها فإن منابت بذورها ، والمبادىء المعنوية الأخلاقية التى تغذيها، تظل ذات طابع تاريخى محدد ، وفى السنوات الأخيرة، أثريت الحياة العامة بنقد ثقافى متماسك متجذر بوضوح فى القيم الإسلامية، كما تفهمها شخصيات مثل صافيناز كاظم، ومصطفى الشكعة وبنت الشاطىء. والجديد فى هذه الجهود هو الحساسية نحو التداعيات السياسية والإيديولوجية الأكبر للموضوعات الثقافية. وقد قامت الشخصيات الإسلامية المثقفة الكبيرة مثل يوسف القرضاوى وكمال أبو المجد ومحمد سليم العوا بإصدار تعليق "غنى" ومتبصر حول أثر ظروف ما بعد الحداثة على القيم والمعتقدات الموروثة وحول أولويات وآفاق بناء مجتمع إسلامى صالح فى هذه الظروف المخيفة. وهناك باحثون فى العلوم الاجتماعية مثل العالم السياسى سيف الدين عبد الفتاح الذى بدأ فى إنتاج علم سياسة يتناسب مع رؤيته للإسلام باعتبار أن مشروعه الثقافى مستقل وشامل. ولم تكن مفاجأة أن نجد صدى لكل هذه التطورات الإيجابية فى مؤتمرنا وخاصة فى بحث الأستاذ إبراهيم البيومى غانم.

ولكن استراتيجيات البحث النوعي بكل أنواعه وليس فقط تلك ذات الإيحاء الإسلامى قد استفادت من هدوء الجو الذى كانت تسيطر عليه العلمية الساذجة لأسوأ ما فى التيار الغالب والماركسية فى العلوم الاجتماعية. فتحت مثل هذه الأسماء الفضفاضة كـ "المجتمع المدنى" والتغير الاجتماعى أو الديمقراطية، يفحص الباحثون المفسرون عن قرب البيئات الاجتماعية الصغيرة، والعمليات الاجتماعية غير الرسمية، والمجموعات التى أهملت فى الماضى والتى يحددها الجنس أو وضع الأقلية، والمؤسسات التى لا تحددها الشرائح الكبرى كالدولة والطبقة. وكل هذه الميول تم التعبير عنها فى أبحاث مؤتمرنا مثل بحث أشرف حسين.

والتفكير ما بعد الحداثى يمثل تحديات هامة لبعض الافتراضات الأساسية للمنظرين التفسيريين. فشىء محورى فى الاتجاه بعد الحداثى هو فكرة أن المؤلف مثل الإله والتاريخ قد قلت أهميته، فى وقت لا زال فيه الباحثون التفسيريون مشغولين أساساً بمشكلات تتعلق بسلطتهم التأليفية الخاصة. وفى نفس الوقت ابتعد مفكرو ما بعد الحداثة عن أى معنى "للآخر الحقيقى"، المصرى الحق، العربى، الأمريكى ذى الشخصية المحددة أو الأساسية والتى يمكن الوصول إليها عن طريق الباحث الذى يقف خارج الشبكات العالمية الجديدة لعلاقات القوة.

ومن الصعب الاعتراض على الفكرة المركبة أنه فى عالمنا - المتصل ولكن غير المتحد بطرق قوية تعرضت كل الهويات سواء هوياتنا أو تلك التى نسعى إلى فهمها ، للتقويض والتخريب بواسطة الأشكال الجديدة لتنظيم القوة. ولكنه من الأصعب أن نقدر معنى هذه الاستخلاصات بالنسبة للعمل الميدانى الذى نستطيع ويجب أن نقوم به.

وبينما هذه الاهتمامات لم تظهر على السطح فى الأبحاث المقدمة رسميا فى مؤتمرنا ، إلا أنها حركت ونشطت

مناقشاتنا على الغذاء

ومع القهوة عندما اتجه التفكير لمسيرة العمل الراهن والمستقبل، حيث بدأ الباحثون الشبان مثل هدى زكريا وعصام فوزى فى إعادة التفكير فى تحديات العمل الميدانى وسط هذه الظروف المتغيرة وبإشارة خاصة إلى السياق الاجتماعى خارج محيط الصفوة. فهدى زكريا أكملت المرحلة الأولى من دراسة آثار الهجرة، إلى الخليج بشكل خاص، على الطبقة العاملة المصرية، ومعلوماتها تكونت من خلال شرائط الكاسيت التى أرسلها المهاجرون لزوجاتهم وعائلاتهم فى مصر، حيث انعكست فى هذه الخطابات الالكترونية، التى تخطت حاجز الأمية، محاولة هدى زكريا لترجمة صورة قوية ولكنها ممزقة لكل من التغيرات الكبيرة والصغيرة فى هذه الحياة المصرية، ومن الصعب تصور أن أى باحث من الطبقة المتوسطة كان بإمكانه العثور على مثل هذا المقياس من خلال أساليب المقابلة التقليدية (interview). وبدون هذه الشرائط فإن هذا التسجيل الاجتماعى ما كان ليتم أبداً. ومع ذلك فتحليل المضمون لمثل هذه المواد الالكترونية "المعثور عليها" إنما يفرض تحديات حقيقية. وبالنسبة لعصام فوزى فقد كان أكثر انشغالاً بتداعيات العمل الميدانى بالنسبة لتأثير أفكار علماء ما بعد الحداثة - وخاصة ميشيل فوكو - على طبيعة القوة. ويهتم فوزى فى قراءاته وتأملاته بما يبدو لى التحدى الأساسى لهؤلاء المتأثرين بكتابات ما بعد الحداثة ألا وهو تجاوز الأوصاف الخلابة والفاتنة لتكنولوجيا السيطرة الجديدة والاستغلال وافتعال الذات subjectification أى خلق هويات يمكن التحكم فيها - باستعمال أوصاف فوكو - تجاوز كل هذا إلى الاهتمام بأنواع السياسة التحريرية الممكنة فى عالم تقتطعه شبكات القوة الغامضة. وبينما هو يحاول الإمساك بهذه الموضوعات النظرية يلجأ عصام فوزى إلى العون من ماركس وجرامشى، وهو مثل هدى زكريا يأمل فى معالجة هذه الموضوعات فى إطار مشروع عمل ميدانى حول التغيير الاجتماعى والثقافة الشعبية مع اهتمام خاص بالدين.

وشعورى الخاص هو أن السياسة فى عالم ما بعد الحداثة الذى نتقاسمه تأخذ شكلين رداً على تهاوى الأدبيات السياسية والأيديولوجية الكبيرة التى كانت فى وقت ما أساساً لتشكيل عملنا السياسى. فمن ناحية لدينا صعود ما أطلقت عليه عالمة السياسة الأمريكية ويندى براون "التأسيسية الرجعية"(Reactionary Foundationalism) . حيث تأسيسا على جزء منعزل من التراث المتحطم - العلم الأمريكى، أو قيم العائلة، أو الحجاب- ينزل المتعصبون المحبطون إلى الميدان بالغضب والعنف، وغالباً ما يجلبون المستلبين والمحرومين إلى الساحة السياسية لأول مرة. وعلى العكس، لدينا حركات اجتماعية جديدة واعدة ذات إيحاء دينى وعلمانى تعتمد على الزعامة الفكرية التى تسعى لإعادة التفكير فى نظم الفكر الموروثة ووضع أشكال جديدة للعمل السياسى والاجتماعى تحفظ الوعد بإقامة تجمعات سياسية إنسانية ومجتمعات صالحة، فى مواجهة لمخاطر التمزق المزروع فى عالمنا ما بعد الحداثى. ولكى نفهم وربما أيضاً لنشارك فى هذه التطورات، نحتاج ليقين أقل وضعا فى غير محله ورغبة أكبر فى التجريب فى فكرنا وفى عملنا، وربما كان هذا هو الوعد الخفى لوضع ما بعد الحداثة.

من التاريخ الاجتماعى إلى الفعل الاجتماعى

روى متحدة
أستاذ التاريخ بجامعة هارفارد

لدينا فى الولايات المتحدة نكتة تقول: "العقول الكبيرة تجرى معا.. فى مياه المجارى"! وما قاله ريموند بيكر صحيح بخصوص المعرفة "العامة" والمعرفة "المحلية". فقد استفدت كثيرا من الأوراق المقدمة فى هذه الندوة والتى تتناول بعمق المعرفة المحلية أمورا خاصة وأمورا ذات طبيعة مفهومية عامة لم يتح لى من قبل الاستماع إلى وجهات النظر هذه بشأنها. وأنا أتحدث هنا كمؤرخ اجتماعى. لكن مثلما نقول فى العلوم البحتة لابد أن نترك هامشا للخطأ النابع من المقياس الذى نقيس به الظواهر. وهو ما ينطبق أيضا على العلوم الاجتماعية، حيث يجب أن نتفق على أن نختلف، مقدرين أننا نعبر عن خلفيات مختلفة وإن كانت مكملة لبعضها البعض فى دراستنا لمختلف المسائل. وكمؤرخ اجتماعى أرى أن ثمة جوانب تبدو لى مهملة فى الأوراق التى استمعت لعرض ومناقشة بعضها.

ومن ذلك ما يسميه المؤرخون الاجتماعيون "الأمد الطويل" Longue durée أى ما يراه المرء عبر فترة زمنية ممتدة. وقد أسعدنى ما وجدته فى ورقة أحمد عبد الرازق من وصف لحالة الاستمرار فى التكوينات الاجتماعية خلال فترات طويلة. وهو خط التناول الذى لم يتكرر كثيرا فى هذا المؤتمر والذى لا أدعو للاقتصار عليه بالطبع. لكن حينما تستمر الأوضاع الاجتماعية مددا طويلة من الزمن لابد أن ندرك أن ثمة أسبابا عميقة لإعادة توالدها أو ظهورها، سواء أكان الباحث ماديا أم متبنيا لمناهج غيرمادية.

والنقطة الأخرى تتعلق بالجوانب الانثروبولوجية لدراسة التاريخ الاجتماعى. فعلم الإنسان (الانثروبولوجيا) له أثر كبير على جوانب دراسة التاريخ الاجتماعى. ومن هذه الجوانب موضوع "الفعل الاجتماعى" Social act أى كيف يلزم الناس أنفسهم بالانتماء لمؤسسات وجماعات وما مقدار هذا الالتزام. وأعتقد أن فهم معنى الفعل الاجتماعى فى السياقات الاجتماعية الإنسانية قد تعاظم مؤخرا بتوجيه الانتباه نحو الطبيعة الخاصة للفعل الاجتماعى والتمييز بين مفردات الفعل الاجتماعى.

وثمة نقطة ثالثة تنطلق أيضا من الانثروبولوجيا، وهى المتعلقة بالتركيز فى دراسة التاريخ الاجتماعى على البنية

الاجتماعية للواقع. وهو مفهوم محتفى به كما اتضح فى العديد من أوراق مؤتمرنا وإن لم يكن بصورة صريحة دائما. ويتعلق المفهوم بالمجال اللذى نرتاده، ألا وهو البحث عن كيفية بناء الناس للواقع. ومجرد أن كلمة "المجتمع المدنى" Civil society قد أصبحت "موضة" إلى هذا الحد إنما يشير إلى طريقة أخرى فى النظر إلى كيفية بناء الناس للواقع. وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني يمثل جزءا من الواقع مثلما يعبر عن طريقة فى النظر لكيفية بناء الواقع (بصراحة لم أكن أعلم حين حضرت هنا قبل سنوات أن مصطلح "المجتمع المدنى" يثير حفيظة البعض لدرجة كبيرة).

وأود الإشارة أيضا إلى النقطة التى طرحها السيد يسن والمتعلقة بالكونية universality ولذلك صلة بالورقة التى قدمها إبراهيم البيومى غانم. فهو يصف على نحو صحيح التوجه الغربى فى العلوم الاجتماعية ويقترح توجها إسلاميا وإن لم يستوفى عرض لذلك. ودعونى هنا أقول كدارس للتاريخ الاجتماعى للشرق الأوسط القديم أن ثمة من جوانب تاريخ الشرق الأوسط ما قبل الحديث الكثير مما يطرح قضايا للتحليل تتشابه مع ما هو مطروح على العلوم الاجتماعية فى الغرب. ومن نصوصى المفضلة - ربما لكراهيتى للبيروقراطية - نص للجاحظ بعنوان "نظام أخلاق الكتاب"، ويقول فيه ما معناه أن أصحاب المهنة الواحدة يكون بينهم "تعاطف" و "تعصب" (لا يعني التزمت وإنما يعنى "العصبية" عند ابن خلدون)، وهو ما يجعلهم يتحركون معا ما عدا فئة "الكتاب" الملاعين غير القادرين على ذلك! ولذلك فإن الكثير من العناصر أو التعبيرات التى ترد فى دراساتنا ربما تكون قد وردت من قبل فى التوراة أكثر مما نعلم!

وما وددت أن أعرفه من خلال هذا المؤتمر هو الإجابة على سؤال أى الجوانب تؤدى إلى التعاطف وتماسك الجماعات المختلفة، أو ما هو بالضبط التعصب أو روح الجماعة esprit de corps اللذى يؤداه تكون بعض النقابات مثلا أقوى من الأخرى.

وإذا ما قرأ نص الجاحظ أحد العلماء الاجتماعيين الغربيين فإن معنى العبارة المذكورة فى ذهنه سيجعله يقول: "تقصدون أى مؤسسات كانت موجودة فى الشرق الأوسط القديم". هذا برغم أن هذه ليست بالضرورة مؤسسات، لأن هذه كلمة نابعة من السياق الغربى لكنها طبقت بكثافة فى دراسة المجتمعات غير الغربية. فالمؤسسة (لا بمعنى المؤسسة الاجتماعية مثل الزواج ولكن بمعنى المنظمة)، تعنى بالنسبة لى درجة كبيرة من الحدود المرسومة بصرامة والإجراءات المتبعة بصرامة أيضا داخل الجماعة وفى تعاملها مع الآخرين. لكن هناك عن علم بتاريخ الشرق الأوسط القديم جماعات groupings عملت معا داخل المجتمع بفعالية عالية دون أن تكون مؤسسات بالمعنى الغربى.

ولذلك فإن بعض الأسئلة التى أود أن أجد لها إجابة تدور حول كلامنا بخصوص النشاط الأهلى associational life. فما مقدار وضوح الحدود بين الجماعات المكونة له؟ فى حالة نقابة الأطباء مثلا المسألة واضحة. لكن إلى أى مدى مثلا يسيطر عليها أطباء القاهرة بدلا من أطباء الأقاليم؟ وحين نتحدث عن الحركة الإسلامية فإننا نتحدث عن مدى كامل من الجماعات التى لدى بعضها حدود واضحة بينما يفتقد البعض الآخر لذلك. يلزمنا إذن "التصنيف"

taxonomy فحينما تكون هناك حدود واضحة، تكون هناك إمكانية لظهور "قيادات" تقود الفعل الاجتماعى للجماعات. وحينما لا تكون الحدود واضحة، يكون هناك أساسا "ناطقون" باسم الجماعات.

وانطلاقا من ذلك نتجه لسؤال حول المقدار الحقيقى لتبعية الجماعات لقادتها الأفراد. ويبدو لى أن هذا السؤال كان كامنا فى خلفية مناقشة موضوع الأحزاب السياسية. فالأحزاب تتشكل عادة خلف قيادات كاريزمية وقدرتها على الترابط والاستمرار كجماعات مصالح مستقلة عن قادتها الأفراد مسألة صعبة. وهنا أيضا فى شأن الأحزاب يلزم "التصنيف".

إلى أى مدى يعد الاستمرار فى الارتباطات القائمة مسئولا عن تكوين النشاط الأهلى؟ الإجابة مرة أخرى فى ورقة أحمد عبد الرازق تشير إلى "العائلة" كوحدة، وإلى "الولاء الإقليمى" كوحدة أخرى ذات أهمية تتضح مثلا عند دراسة الهجرة للقاهرة حيث استمرار روابط المهاجرين من نفس القرية، وأخيرا إلى "السن" كمعيار لاختيار القيادات. لكن الأهم من ذلك "الأبوية" patronage التى تمثل بندا هاما فى تكوين الجماعات الاجتماعية، والتى لا يجب أن ننظر إليها دائما كشىء سلبى.

وثمة سؤال آخر حول مقدار تواتر الصراعات القطبية التى تظهر داخل الجماعات. وهل تكون بين جناحين أم بين أجنحة متعددة. وإلى أى مدى يعبر تكوين النشاط الأهلى عن تكوينات الجمعيات التى يحتويها. وأشير إلى ذلك لأن الصورة الكلاسيكية للعصبية يفترض اختفاؤها إلى حد ما فى الشرق الأوسط الحديث، وهى صورة للقطبية الثنائية الهادفة للدفاع عن النفس.

وأخيرا عود على بدء إلى مسألة "الفعل الاجتماعى"، حيث كنت أود أن أسمع المزيد حول "الإجراءات" المتبعة داخل جماعات النشاط الأهلى. مثلا الانتخابات بمعانيها واستخداماتها المختلفة، فهى ليست الإجراء الوحيد. فطبيعة الفعل الاجتماعى عند اتخاذ القرار داخل الجماعات تخبرنا بالكثير عن نوعية هذه المؤسسات والجماعات.

وهذه مجرد تساؤلات مبسطة حول الموضوع الذى استفدت من مناقشته الحيوية فى هذه الندوة.

التغيير من أسفل إلى أعلى :

مصر من منظور مقارن

كارى روزيفسكى
جامعة برنستون وزميلة أكاديمية هارفارد

أن أكون هنا بعد غياب سنتين . وأود أن أتناول السؤال التالى باختصار: كيف تترابط التطورات الأخيرة
; المناقشات الأكثر شمولاً فى مجال السياسة المقارنة؟ وبالأخص ، ماذا تكشف الحالة المصرية فى مجال
، التجديد السياسى والاجتماعى تحت ظروف الحكم التسلطى؟

ة من ١٩٧٤ وحتى ١٩٩٠، قامت حوالى ثلاثين دولة بالتحول من نظم حكم تسلطية إلى نظم ديمقراطية.
أوروبا انتشر هذا الاتجاه فى كثير من بلاد أمريكا اللاتينية وشرق أسيا. فى نهاية الثمانينيات تغلب
الديمقراطية على الأنظمة الشيوعية فى شرق أوروبا أيضا. وأثار مثل هذا التحول الهائل حالة من الهياج
لمى، إذ شرع العلماء الاجتماعيون فى محاولة فهم أى سياق من الأحداث يمكن أن يؤثر على الأنظمة
، تتنازل إما طواعية عن السلطة أو تجبر على ذلك كنتيجة للضغط المتزايد من القاعدة الشعبية.

سمات هذه الأعمال الغربية هو استبعاد العالم العربى من ذلك تماماً، وهذا الاستبعاد يكشف مخاوف
لعلماء الاجتماعيين الغربيين. إن ما يهمهم ليس التغير السياسى فى حد ذاته، ولكن التغير من خلال
ن أجل هدف حدد مسبقاً وهو التحرك بعيداً عن أشكال الديكتاتورية المختلفة نحو نفس النوع من
الليبرالية الموجودة فى الغرب. وهذه الدراسات المتمركزة تماماً قد فشلت فى الأخذ فى اعتبارها نماذج
الدوافع المختلفة والتى تستلزم تغيرات فى اتجاهات شتى.

: فشل الأعمال الجديدة فى تقدير التغير الاجتماعى والسياسى الهام الذى يشق طريقه فى مصر حالياً
أخرى من العالم العربى- ولكى نفهم هذا التغيير ، لابد أن نتحرك خارج النقطة الضيقة المتعلقة
ى حد ذاتها وذلك من أجل فهم أكثر تفتحاً للتغيير، فهماً يدرك قوة وصلاحية وجهات النظر الاجتماعية
سة تلك ذات الجذور الإسلامية والتى تمثل أساساً لحركات على نطاق واسع للإصلاح . وفى نفس الوقت ،

يجب أن نتحرك خارج مخاوف التغيير على مستوى النظام لكي تقدر التغيير على مستوى الدولة ، وهي الحيز العام الذي يتفاعل فيه المجتمع والمؤسسات مع الحكومة ومع بعضهم البعض.

وفي مصر، تغير الهيكل الأساسي للنظام تغيراً ضئيلاً على مدى الأربعين عاماً الماضية، وتركزت السلطة في أيدي صفوة الدولة المكونة من الذين يستمدون شرعيتهم من ثورة ١٩٥٢. ولكن في باطن هذه الاستمرارية تغيرت معالم السياسة المصرية منذ منتصف السبعينيات بواسطة مزيج من الإصلاح التحرري من أعلى وبناء المؤسسات من أسفل.

إن الإصلاحات التي بادر بها الرئيس الراحل السادات ويواصلها الرئيس مبارك تنطبق على نموذج من التغيير السياسي أكثر اتساعاً وشمولاً ويعرف بالتحرير" liberalization. وبالنسبة لصمويل هانتينجتون فالتحرير هو الانفتاح الجزئي لنظام تسلطي يفتقر إلى اختيار زعماء الحكومة من خلال انتخابات حرة وتنافسية. وفي جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا، تضمنت هذه المقاييس تقليص الرقابة على وسائل الإعلام، والإفراج عن المساجين السياسيين، واستحداث الحماية القانونية للمواطنين. والأكثر أهمية من ذلك تحمل المعارضة السياسية. في مصر تضمن الانفتاح السياسي المحدود تقنين وجود عدد من أحزاب المعارضة، وفي عهد مبارك ازدهرت صحافة المعارضة وقوة القضاء المستقلة . وفي سياق هذه الإصلاحات، نرى التحول من سياسة تحتكرها الدولة إلى نموذج جديد من التعددية السياسية والاجتماعية.

وكونها بدأت من فوق تخلق الإصلاحات التحررية مساحة جديدة لحياة الجمعيات المستقلة "associational life" أو مايطلق عليه في كتابات العلوم الاجتماعية "صحوة المجتمع المدني" . والسؤال عما إذا كان هذا المصطلح فعلا يعبر عن حياة الجمعيات غير الحكومية في مصر بصورة جيدة أم لا ، فهذا موضوع معقد لن أخوض فيه الآن. وبصرف النظر عن تحفظاتنا حول تطبيق هذا المصطلح فليس هنالك شك في أن السياسة المصرية (أو الدولة) تضم حشداً هائلا و حيويا من الجمعيات غير الحكومية ، بما في ذلك مجموعات رجال الأعمال، والنقابات المهنية، ومنظمات حقوق الإنسان، والمساجد الخاصة، ومجموعات خدمة المجتمع. وبرغم القوانين الإدماجية Corporatist وتعليق الحريات الأساسية في الاجتماع في حالة الطوارئ، فإن كثيراً من هذه الجمعيات برغم ذلك استطاعت أن تكون درجة كبيرة من الاستقلالية عن سيطرة الدولة.

ومن الموضوعات التي تناولتها أعمال العلوم الاجتماعية حول تحولات الأنظمة هو دور صحوة المجتمع المدني في الانتقال إلى الديمقراطية الليبرالية ، إلا أنه كما ترينا الحالة المصرية فإن الجمعيات غير الحكومية يمكن أيضا أن تلعب دوراً في نشر رؤى أخرى للمجتمع السياسي. فمن خلال كل من الجمعيات الموازية في المستوى القاعدي (الشعبي) وفي المنظمات الوسيطة المرتبطة رسمياً بالدولة بدأ الدعاة المسلمون الذين منعوا في الماضي من المشاركة في الدخول إلى خضم الحياة المصرية العامة.

وتحت القيادة الإسلامية أصبحت النقابات المهنية واتحادات الطلبة والمساجد الخاصة ومنظمات خدمة المجتمع

محافل لتنشئة القيم الجديدة والبرامج الاجتماعية الجديدة وأشكال جديدة من التضامن. وضمن هذا النطاق الإسلامى الموازى، ليست الرؤية المرشدة إلى الإصلاح رؤية لحقوق فردية فى مقابل الدولة ولكنها رؤية لمجتمع معنوى (أو أدبى) حيث يلتزم الحاكم والمحكومون بالتعاليم الإسلامية.

وبمقارنة الأطروحات والأفعال الإسلامية مع تلك الليبرالية، نجد تشابهات وأيضا فروقا جوهرية. إلا أن ما أريد توضيحه هنا هو أن كليهما يشكل أساساً محتملاً لتقدم ورقى حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وكليهما استخدما كمراجع أيديولوجية قوية للتحدى الشعب للحكم البيروقراطى العسكرى.

وتبرز الحالة المصرية أهمية الدين كمصدر للبدائل لأشكال الحكم التسلطى الحالية. وعندما نبحث تحولات الأنظمة التى حدثت على مدى العشرين سنة الأخيرة ، نجد أن الزعماء الدينيين والنظرية والمؤسسات الدينية ساعدوا على خلق ضغوط من أجل التغيير الاجتماعى والسياسى خارج الوطن العربى أيضا ففى كوريا ، والفلبين، وبولندا والبرازيل على سبيل المثال، قدمت الكنائس منابر للآراء والأفكار الغاضبة فى حين أن الجمعيات القاعدية الإكليركية أو الدينية قدمت خدمتها للفقراء ونظمتهم للعمل السياسى.

وانطلاقا من نفس الدافع المعنوى لكن سعيا وراء التغير فى اتجاه مختلف، يحشد الإسلاميون فى نطاق الجمعيات "الموازى" فى مصر الدعم والتأييد للإصلاح على أساس التطبيق الكامل للشريعة الإسلامية. وعن طريق تفسير الكتب والتعاليم الكلاسيكية الدينية فى ضوء إصلاحى ينشر الدعاة الإسلاميون نماذج جديدة للمجتمع السياسى والاجتماعى، بينما الجمعيات الطلابية الإسلامية والمساجد والعيادات والمدارس توفر الاستعداد المؤسسى لأنواع جديدة من المشاركة فى الحياة العامة. وعمليا فإن النموذج الذى يتطلع إليه الإسلاميون يمكن أن يأخذ عدة أشكال بدءا بدولة إسلامية مهيمنة وانتهاء بنظام إسلامى سياسى يضم انتخابات تنافسية ، وحكومة مسئولة ، واحترام القانون وحماية الحد الأدنى من حقوق الإنسان. وعامة وبرغم ذلك فتطور مستقبل مصر السياسى سوف لن يتم تشكيله عن طريق النظريات المحددة والثابتة بقدر ما سيتم عن طريق إدراك الأولويات، والموارد ، واستراتيجيات النظام، ومختلف الفاعلين الإسلاميين. إن العناصر التعددية فى قائمة الإسلاميين المعتدلين ربما تقوى وتزيد فرص الحوار والتبادل بينهم وبين الفاعلين السياسيين إلى الدرجة التى يختارونها ويسمح بها النظام لإعداد تحالف عام من أجل الإصلاح.

وبرغم الاستمرارية فى طابع النظام، فقد بدأت التعبئة الإسلامية تغير خريطة الحياة العامة المصرية بخلق ضغوط جديدة للتوافق الاجتماعى فى نفس الوقت الذى تقدم فيه وسيلة للتقوية والتمكين الفردى والجماعى. إن تأثير مثل هذا التطور على الحياة اليومية لعامة المصريين يستحق اهتماما علميا أكبر فى السنين القادمة.

أما عن ملاحظاتى الختامية بخصوص مادار فى هذه الندوة فإننى، كباحثة شابة، أقدم وجهة نظر مختلفة نوعاً ما عن تلك التى قدمها زملائى الذين أحترمهم وأقدرهم . ووجهة نظرى ليست مبنية على سنوات من التأمل العلمى ولكن على تجربتى الشخصية فى تحليل المعلومات وكتابة رسالة، مشوار أكاديمى. لذا أتمنى أن تؤخذ ملاحظاتى كما

أقصدها أى كملاحظاتى من زميل إلى آخر. لقد اعتبرنا نحن القادمين من الخارج لحضور المؤتمر أن دورنا هو الاستماع والملاحظة. لكن خلال الأيام القليلة الماضية تعلمت الكثير من الأبحاث والعروض التى قام بها زملائى المصريين بالإضافة إلى أحاديثنا ومناقشاتنا بين الجلسات . ولكن كما شدد عادل شعبان على ضرورة تمرين الباحثين المصريين فى اللغة الإنجليزية، أريد أن أؤكد على حاجة المتحدثين بالإنجليزية لتحسين فهمهم وحديثهم باللغة العربية لكن نشارك مشاركة كاملة فى ورش عمل مماثلة فى المستقبل. حقيقة أتطلع إلى اليوم الذى يستمع فيه العلماء الاجتماعيون أمثالنا إلى العروض ويطرحون الأسئلة ويضيفون التعليقات والملاحظات بدون الحاجة للترجمة.

أود أن أقدم بعض الأفكار حول الأبحاث التى سمحت لى الفرصة لقراءتها، بالإضافة إلى بعض القضايا التى طرحها المشاركون فى الجلسات. رغم أن الأبحاث تتناول عددا كبيرا من الموضوعات ، يبدو أنها تشترك فى بعض الصفات والخصائص . أولاً: معظم الأبحاث تنطلق من نقطة هيكلية عليا، هى أنها تركز على البناء الطبقى والعلاقات الطبقية، وأيضاً على مؤسسات الدولة والمجتمع الرسمية. مثل هذه الأبحاث تساعد على وصف خريطة مصر الاجتماعية فى المرحلة الحالية من تطورها وإيضاح مصادر الصراع الممكنة بين الدولة والفاعلين فى المجتمع. ورغم ذلك أؤمن بأنه من الممكن إثراؤها بالتركيز أيضا على موضوعات الأيديولوجية والثقافة والوعى، وهى موضوعات عاملتها الأبحاث بأسلوب هامشى فقط.

وهناك أسئلة كثيرة مثيرة حول العلاقة بين الهياكل والوعى أو بين البنية والقيم . مثلاً المهتمون منا بالطبقات يحتاجون لمعرفة كيف يكون للناس ذوى نفس العلاقة بالنسبة لقوى الإنتاج اتجاهات سياسية مختلفة وولاء لجهات مختلفة وهم يعملون سياسياً (أو يحجمون عن ذلك) بطرق مختلفة. وقد قام الباحثون المرتبطون بمدرسة "الماركسية الثقافية" بإنتاج أعمال هامة حول هذا الموضوع . وإلى جانب أعمال أنطونيو جرامشى، أود أن ألفت الانتباه إلى "تكوين الطبقة العاملة الإنجليزية" لـ أ. ب. تومسون و"لغات الطبقات" لجارث ستدمان جونز. وللتطبيق على مصر، أنصحكم بـ "التكيف مع الاحتجاج" لأرلين ماكلاود و"الاستعمار والثورة فى الشرق الأوسط" لجوان كول و"سياسة الفلاحين فى مصر الحديثة" لناثان براون و"السادات ومابعده" لريموند بيكر.

وكذلك لكى نفهم ما إذا كانت مصالح الطبقات تتخذ تعبيرات سياسية وكيف، لابد أن نتحول إلى حواجز المؤسسات التى تحد من البدائل للطبقات الأدنى . ولابد أن نلتفت أيضاً إلى الأساليب التى تستخدمها الصفوة والمؤسسات البارزة للتأثير على توقعاتهم ومطالبهم. ومن الأعمال التى أوصى بها حول مثل هذه الموضوعات أعمال باولوفرير، وفرانز فانون، وألبرت ميمى حول كيف يؤثر المستعمرون فى وعى المستعمرين.

تشابه آخر لاحظته بين الأبحاث وهو التركيز على النتائج السلبية لإعادة إدماج مصر فى الاقتصاد العالمى الرأسمالى بداية من منتصف السبعينيات . فقد كان من ضمن نتائج الانفتاح التى تناولتها الأبحاث نمو عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وتزايد اعتماد مصر وضعفها بالنسبة للفاعلين الخارجيين. وقد قدمت أبحاث عديدة هذا النقد من منطلق وطنى معلن يعكس ما أسماه حماد إبراهيم هموم الباحث الملتزم بالمجتمع.

وسواء كانوا على وعى أم لا، فإن المعتقدات السياسية لكل الباحثين ساعدت فى اختيارهم لموضوعات أبحاثهم . فالمسألة إذن ليست ما إذا كنا يجب أن ندرس أثر الانفتاح على السياسة المصرية والمجتمع، ولكن بالأحرى كيف تتم مثل هذه الدراسة. إن بعض الأبحاث والتعليقات التى سمعناها خلال الأيام القليلة الماضية سارت على مستوى عال من التجريد والتعميم. مثلا تغير القيم موضوع هام للبحث، ولكن يمكن بحثه بطريقة أكثر فعالية من خلال دراسات اجتماعية أو تاريخية أعمق تربط التغيير فى القيم إلى تجربة معينة عشناها وإلى المحيط الثقافى لشريحة اجتماعية معينة. وعامة فعلى الباحث الحذر والحيطة من مشكلة التجريد الزائد عن طريق فصل التغيرات الاجتماعية الواسعة والتفرقة بين آثارها على مجموعات وقطاعات المجتمع المختلفة.

وكذلك فيجب على الباحثين الحيطة من مشكلة الرسمية الزائدة . وهو موضوع أثير فى مناقشة دراسة أشرف حسين للقيود القانونية على المنظمات غير الحكومية فى مصر. وهذا يعنى أننا يجب أن نتحرك إلى مابعد وصف القواعد والمنظمات الرسمية . أى بحث كيف تعمل منظمات معينة فعلياً فى ظروف قانونية اجتماعية بعينها. نحن نحتاج لدراسة كيف يتخذ مديرو المنظمات والأعضاء القرارات وتقرير إلى أى مدى يتمثلون القواعد ومتى ينحونها ومتى يعطلونها. أشرف حسين بالفعل حقق تقدماً فى هذا الاتجاه، وأرجو أن يستكمل دراسة الموضوع. فمثلا أشار إلى أن الطرق التى تعترض بها القيود القانونية عمل الجميعات الأهلية ليست دائماً ظاهرة. و أعضاء مجلس الجمعية أو الرابطة غالباً ما يقومون بالرقابة بأنفسهم فينتخبون الأفراد الذين لا يمكن أن يثيروا الاحتجاجات لدى مسئولى الدولة. واستكمالاً لهذا الخط اقترح أن ننظر نظرة أكثر دقة إلى التفاعلات الداخلية لهذه الجمعيات ، وأيضاً كيف يضع قادتها القرارات وممن يحصلون على الأموال، وعلى من يوزعونها، وكيف يتفاعلون مع بيئتهم.

وأخيراً، أود أن أطرح سؤالاً : مالذى يمكن أن تقدمه دراسة مصر للعلوم الاجتماعية بصفة عامة؟ إن الكثير من العلم والدراسات المعاصرة حول الشرق الأوسط تفترض النظريات أو المفاهيم التى استخدمت فى دراسة مناطق أو أقاليم أخرى. فمثلا بدأ باحثو الشرق الأوسط مؤخرا فى استعمال مفاهيم مثل "التبعية" و"الإدماجية" Corpora-tism و"المجتمع المدنى" التى ظهرت عند دراسة أمريكا اللاتينية وأوربا الغربية. وأعلم أن هناك بعض الباحثين الحاضرين هنا يتساءلون عن مدى انطباق المصطلحات والمفاهيم الغربية فى تحليل علاقات الدولة بالمجتمع فى الشرق الأوسط. وإلى حد كبير فإن مثل هذه الشكوك تعد صحية، إذ أنها تجبرنا على إعادة التفكير فى بعض افتراضاتنا التى نعتقد فيها بعمق شديد. ولكن عند المغالاة فى هذه النقطة فإن الموقف يساند فكرة "استثنائية" الشرق الأوسط مما يعوق المقارنة المفيدة بين التطورات فى الشرق الأوسط والاتجاهات المماثلة فى أماكن أخرى. وفى رأيى أن المشكلة تكمن ليس فى استعمال مفاهيم من دول أخرى، ولكن بالأحرى فى التطبيق غير الدقيق على الشرق الأوسط. فبدلاً من افتراض أن مفاهيم الإدماجية أو المجتمع المدنى تصف الواقع المصرى أو الشرق الأوسطى ، يمكن أن تستخدم هذه المفاهيم استخداما أفضل كنماذج للمقارنة مع النماذج المصرية لبيان أوجه الشبه والاختلاف . وبهذه الطريقة جعلها

أكثر دقة وخلق مفاهيم جديدة أيضا. وهناك دراستان للحركة العمالية المصرية عرضتا فى هذه الندوة ، وكلاهما اعتمدتا على تفرقة فيليب شميتر بين إدماجية الدولة والإدماجية المجتمعية. وأنا أطلب من الباحثين أخذ خطوة واحدة زيادة: كيف تثرى الحالة المصرية فهمنا لهذه التفرقة ولمفهوم الإدماجية عامة؟

كمتخصصين فى هذه المنطقة ، لازال علينا أن نستخدم معلوماتنا عن المجتمع والسياسة فى العالم العربى والإسلامى لتنقية ومراجعة ونقد نظرة العلوم الاجتماعية الغالبة فى الغرب ومفاهيمها. وبالنسبة لهؤلاء الباحثين الذين قد يفضلون البعد عن فئات أو تقسيمات العلوم الاجتماعية الغربية التقليدية برمتها ، فإن التحدى الحقيقى هو تكوين مفردات ومفاهيم بديلة لا تنحصر فى التجربة التاريخية الغربية . وفى هذا المجال يجب بذل جهد كبير .

والتحدى بالنسبة لنا جميعا نحن العاملين فى مجال الشرق الأوسط هو التحول من استهلاك النظريات إلى إنتاج النظريات التى يمكن تطبيقها خارج حدود الإقليم الذى تدرسه . إن هذا التحدى موجود فى فكر كثير من المتخصصين فى الشرق الأوسط فى الولايات المتحدة. فمثلا فى الاجتماع السنوى لرابطة العلوم السياسية الأمريكية والذى سيعقد فى الخريف القادم سوف تركز مجموعة الشرق الأوسط على السؤال التالى : بماذا يمكن لدراسة العالم العربى والإسلامى أن تساهم فى مجال العلوم السياسية؟ وكل من المتخصصين من داخل وخارج مصر له دور فى تقدم البحث . وهو ما لا يضيف إلى فهمنا للسياسة والمجتمع المصرى فقط، ولكن أيضا يساهم فى تعميق المناقشات المستمرة فى مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع وعلم الإنسان على وجه العموم.

تعقيب ختامى

للدكتور أحمد عبد الله

منسق الندوة

لى تعقيب موجز على الملاحظات الختامية القيمة التى أبداها ضيوفنا. ففى بداية هذه الندوة قال روجر أوين أنه سيتنحى جانبا لأنه فى الأصل "مؤرخ"، بينما هذه ندوة "للعلوم الإجتماعية"، ثم جاءنا فى آخر الندوة حاملا معه الحمل الثقيل للتاريخ وطالبنا بتناول المائة سنة الأخيرة على الأقل من التاريخ المصرى.

وقد أيده فى ذلك سامى زبيدة. وبذا بدت ندوتنا كما لو كانت متجاهلة للتاريخ. وربما كانت كذلك من الناحية الظاهرية. فنحن فى مصر حين نتحدث عن "التاريخ" لا نتحدث فقط عن مائة عام، وإنما نعود للوراء آلاف الأعوام. وتلك مهمة عسيرة الحمل على أكتاف الباحثين الشبان فى هذا الحيز.

ومع ذلك فإن التاريخ هام بالفعل، من حيث أنه يدفعنا للمزج المفهومى بين ما هو عريق فى حضارتنا وكياننا الاجتماعى، وما هو حديث وعالمى ويؤثر علينا أيضا. وأحاول هنا التطرق لما طرحه ريموند بيكر وسامى زبيدة وكارى روزيفسكى فى نفس الوقت، فأشير إلى أن "العالمية" Globalism هامة بالفعل، وهذا على نحو ما يؤكد مرارا السيد يسن واضعا نفسه فى مواجهة محتدة مع أنصار الخصوصية، وبما يعبر عن ثراء الجدل لدينا على أى حال.

لكن التحدى يظل فى إمكانية المواءمة بين العالمية والخصوصية. فللتجربة المحلية خصوصيتها المرتبطة ببعدها التاريخى الممتد لآلاف الأعوام. وهذا أيضا أمر هام.

وقد أشار سامى زبيدة إلى أنه قد حدث "تفكك" Fragmentation فى النظام الاجتماعى التقليدى فى منطقتنا وبخاصة فى مصر. ولعل فى ذلك إجابة على السؤال الذى طرحه بنفسه: لماذا تبدو مصر متخلية عن "السلام الاجتماعى" الذى اعتدناه فيها؟ نعم إن ثمة أبعادا للتفكك فى النظام الاجتماعى القديم.

وقد ذكر البعض هنا مسألة نمو الأحياء العشوائية فى المدن كتكوينات سكانية جديدة، ربما أحب روجر أوين-ومعه الحق- أن يسمع المزيد حولها كتناول للبعد الديمجرافى فى التطور الاجتماعى. وقد تسبب التفكك فى إيجاد نوع من الفراغ المتضمن دعوة لملأ الفراغ. وهو ما تقدمت به إيديولوجيات كالإيديولوجية الإسلامية المستهدفة لإعادة التوازن بين التكوينات القديمة المضمحلة والتطورات الجديدة الآخذة فى الانتشار. وهنا تفرض السياسة نفسها.

على أنه برغم كل المجادلات السياسية الحادة فى مؤتمرنا، مازلت أرى - على خلاف ما يراه روجر أوين - أن

المسألة السياسية لم تأخذ حقها من العناية. بل إننا ونحن بصدد الإعداد لهذا المؤتمر قد اتخذنا "منحى اجتماعيا" (Sociological bias) لأننا أردنا أن نتفهم بصورة بحثية الواقع الاجتماعى المصرى فى صورته الخام. ومن المعروف أن علم الاجتماع التقليدى فى مصر يتحو نحو أن يكون قاصرا على دراسة مجال "الخدمة الاجتماعية" الذى لا يحتفى كثيرا بالمفاهيم الكلية للطبقة والدولة والوعى والأبنية العالمية. وقد حاولنا حصر تناول المجال السياسى فى جلسة واحدة من جلسات هذه الندوة، هى تلك الخاصة بالأحزاب السياسية، لكن السياسة فى محتواها ومغزاها أكبر من مجرد تناول المنظمات السياسية. لذا كان من الطبيعى أن تتخلل مختلف المناقشات. وربما كان من المفيد الاحتفاء بدراسة السياسة فى جدول أعمال العلوم الاجتماعية، ليتم الربط بين البحث الاجتماعى الجزئى والمفاهيم الكلية للوعى السياسى بما هو حادث محليا وعالميا.

ويمثل هذا تحديا كبيراً بالنسبة لنا. وأهم جوانب هذا التحدى هو كيفية المواءمة بين المفاهيم العالمية والممارسات المحلية. وحسبما استمعت فقد استحسن روى متحدة ورقة الزميل أحمد عبد الرازق التى تتبعت التفصيلات الدالة على استمرار التكوين العائلى للصفوة السياسية فى صعيد مصر. وهى ورقة ربما لا تكون أكاديمية بقدر ما هى تعبير عن الأصالة البحثية فى تتبعها المعلوماتى لأوضاع عائلات الصفوة الصعيدية، معبرة بذلك عن المحلية والعينية فى دراسة الظواهر الاجتماعية. وربما ذكرنا ذلك بالطريقة التى اختطها الأكاديمى الكبير "حنا بطاطو" فى دراسته: "الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية فى العراق". إن بعض باحثينا الشبان هنا متأثرون بأعلام مثل ماركس وجرامشى وسمير أمين. لكن التحدى يبقى حول كيفية المواءمة بين المفاهيم التى بلورها هؤلاء الأعلام والأوضاع المحلية الخام التى يدرسها هؤلاء الباحثون الشبان.

وبشأن هؤلاء الباحثين الشبان أود أن أشير إلى أن ندوتهم هذه قد حاولنا أن نخرج بها على نحو غير تقليدى. فهى قد اقتصرت على الأوراق المقدمة من الباحثين الشبان. وقد سبق انعقادها نوع من "التفاعل العلمى" بين هؤلاء الشبان ومنسق الندوة المنتمى لجيل أكبر نسبيا. والهدف من كل هذا هو إبراز اهتمامات وطموحات وهموم أو جوانب قلق هذه العينة من الجيل الشاب العامل فى مجال البحث العلمى والذى له ما يوازيه من عينات شبابية فى المجتمع السياسى والمجتمعات المحلية.

وقضية الجيل الشاب فى مختلف الدوائر إنما تطرح نفسها فى مصر بإلحاح، بحيث يمكن القول بأن للمجتمع المصرى "إشكالية جيلية" بجانب إشكالياته العديدة الأخرى. والبعض يفزع من مجرد طرح هذا الموضوع (حسبما اتضح على سبيل المثال من ملاحظات الدكتور محمد الجوهرى فى نفس هذه الندوة). لكن الإشكالية الجيلية فى مصر – فى تصورى – حادة للغاية، حيث لا يقل الانقسام الجيلى أهمية عن الانقسام الطبقى والفئوى والسياسى. فهناك أجيال تقترب من موقع "الاحتكار" وأجيال تقترب من موقع "الحرمان". وهذا نوع من الاستقطاب الاجتماعى يمثل المعادل للاستقطاب السياسى الحاد الذى تشهده مصر اليوم والذى يشمل عمليات إرهابية من فئات شابة ضد النظام الاجتماعى بأكمله. وهو استقطاب على أى حال ليس فى صالح التطور الاجتماعى لهذا البلد أو سلامه الاجتماعى

الذى يفتقده سامى زبيدة. ولذا لابد من كسر هذا الاستقطاب، بإجراءات عملية من بينها تخصيص منابر للجيل الشاب للتعبير عما عنده من طموحات وتذمرات (وقد تداولت مع السيد يسن حول بعض أفكارتجسيد ذلك). والمقصود هنا هوالجيل الشاب من كل التيارات الفكرية والمدارس العلمية والقوى السياسية جميعا.

وما حاولنا فى هذه الندوة هو خطوة متواضعة فى هذا الاتجاه، ولا يقصد بها لعن أسافل الجيل الأكبر ومدح الجيل الشاب. ففى الجيل الشاب أيضا عيوب، اتضح البعض منها أثناء الإعداد لهذه الندوة خصوصاً من ناحية الإعداد العلمى وطريقة البحث وطريقة الكتابة وحتى اللغة.

على أن جزءا من هذه العيوب إنما يلام عليه أيضا الجيل الأكبر لأنه لم يوجه عناية كافية لتربية الأجيال الأصغر ونقل الخبرة إليها. لكن أبناء الجيل الشاب أيضا لا يفلتون من هذا اللوم، فلعلهم تقاعسوا عن ترقية مستواهم العلمى والفكرى بالمزيد من الجهد.

ونأمل ألا تكون هذه خطوة وحيدة، لأن فى الذهن تصور لخطوات أخرى. من ذلك الاهتمام بالباحثين الشبان فى الأقاليم، لأن هذه الندوة اقتصرت على الباحثين الشبان من منطقة القاهرة الكبرى بمختلف أحيائها الراقية والعشوائية. أما عن الأساتذة الكبار المصريين والأجانب الذين شاركونا فى هذه الندوة فنتوقع منهم استمرار اهتمامهم بالباحثين الشبان والعناية بهم.

وبهذا المعنى تكون ندوتنا هذه "جماعة ضغط" Pressure group للدفع فى هذا الاتجاه، بما يدعم مواقع الجيل الشاب فى حياتنا العلمية والاجتماعية والسياسية على وجه العموم. وأرجو أن يحافظ الباحثون الشبان الذين التقوا هنا لأول مرة، أن يحافظوا على الصلة فيما بينهم حفاظاً على "التفاعل" بين مدارسهم الفكرية المتنوعة. ذلك التفاعل الذى اجتهدت هذه الندوة فى تعميقه وتسريعه، ولم شمل أطرافه بقدر المستطاع.

رقم الإيداع ٤٣٩٤ / ٩٤
I.S.B.N.
977 - 5561 - 02 - 7

دار الطباعة المتميزة
ت : ٢٩٩٣٥٤٢

بين دفتي هذا الكتاب

من عشر زوايا مختلفة تناول ثمانية عشر باحثاً مختلفاً الهموم المختلفة للمجتمع المصرى المعاصر . . هموم الأوضاع الإجتماعية والسياسية التى وضعوها تحت منظار البحث العلمى الاجتماعى . . واشتمل ذلك على البحث فى أوضاع البنية الاجتماعية والتغير الاجتماعى والحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية ، والإسلام والتعليم والإعلام . . وناقش الشباب فى نتائج بحثهم خمسة من الأساتذة الإنجليز والأمريكيين ، وعشرة من الأساتذة المصريين ، وعشرات من الباحثين والخبراء من مختلف الأجيال . وكان الهدف إبراز منظور الجيل الشاب لهموم بلاده ، ومشاكله الخاصة أثناء البحث فيها .

وقضية **الجيل الشاب** إنما تطرح نفسها فى مصر بإلحاح . حيث يمكن القول أن للمجتمع المصرى **إشكالية جيلية** بجانب مشاكله الأخرى . ولا يقل **الانقسام الجيلى** فى حدته عن الانقسام الطبقى والفئوى والسياسى ، فهناك أجيال قريبة من موقع **الاحتكار** . . وأجيال نصيبها أقرب إلى **الحرمان** . وهذا نوع من الاستقطاب الإجتماعى يعادل الاستقطاب السياسى الذى تعيشه مصر اليوم ، والذى يشمل اللجوء للعنف والإرهاب من طرف فئات شابة جامحة ضد النظام الاجتماعى بأكمله . ولابد من كسر هذا الاستقطاب باللجوء لسبل الإصلاح . وأولها إصلاح العلاقة بين الأجيال . وذلك بواسطة إجراءات عملية من بينها تخصيص منابر للجيل الشاب بكل تياراته للتعبير عما عنده من طموحات وتذمرات . . سواء فى المجتمع العلمى والأكاديمى ، أم فى المجتمع السياسى ، أم فى المجتمع بمعناه الواسع . وهذا الكتاب – وأعمال الندوة التي قام عليها – شئ من الجهد والاجتهاد فى هذا الاتجاه .

مركز الجيل
للدراسات الشبابية والاجتماعية